المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة النبويّة
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة

جهود سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم آل الشيخ في تقرير العقيدة

رسالة علمية مقدّمة لنيل درجة العالميّة (الماجستير)

إعداد الطالب
صلاح محمّد صالح سكران

إشراف
أ.د . عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر

العام الجامعي 1431- 1432هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

"الحمد لله الذي جعل في كلّ زمان فترةٍ من الرّسل بقايا من أهل العلم؛ يدعون من ضلّ إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يُحيون بكتاب الله الموتى، ويـ بُصِّرون بنور الله أهل العمى، فكم مـ ـن قتيلٍ لإبليس قد أحيوه! وكم من تائهٍ ضالٍّ قد هدوه! فما أحسن أثرهم على النّاس، وأقبح أثر النّاس عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين؛ الـ ـّذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مـ ـُخـ ـْتلفون في الكتاب، مـ ـُخالفون للكتاب، متّفقون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلّمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جـ ـُهـ ـّال النّاس بـ ـِمـ ـَا يـ ـُشبّهون عليهم, فنعوذ بـ الله من فتن المضلـ ـّين"[1]، والصّلاة والسّلام على إمام المتّقين، وسيّد المرسلين، نبيّنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد:

فإنّ نعم الله علينا لا تُعدّ ولا تُحصى، قال تعالى: ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛﭜﭼ، ومع ذاك فإنّ السِّمة الغالبة على بني آدم أمام هذه النِّعم هي ما قاله ربُّ العزة عنهم عقب الآية السابقة من سورة إبراهيم:ﭽ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭼ[2]، ولكنّ فضل الرّبـ ـِّ أعظم، وهو أهل الجود والكرم، فمغفرته أوسع من ذنوبنا، ورحمته أرجى إلى قلوبنا من أعمالنا؛ ولذا عُقـ ـِّبت الآية السابقة من سورة النحل بقول الله تعالى:ﭽﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﭼ[3]، وإنّ أعظم النِّعم وأسماها، وأجلّها قدراً وأعلاها، هي نعمة الإسلا م؛ فبه تمّت النِّعمة، وكمـ ـُلت المنّة, قال تعالى: ﭽﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﭼ[4]، فله سبحانه الحمد على ما هدانا إليه، ونسأله تعالى الثبات عليه.

وقد بعث الله نبيـ ـّنا محمـ ـّداً -صلـ ـّى الله عليه وسلـ ـّم- شاهداً ومـ ـُبشـ ـِّراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، فأتمـ ـّ الله به الدين، وحمى حوزته وحماه، وصان جنابه، فما ترك

(1) خطبة الإمام أحمد في كتابه "الرد على الزنادقة والجهمية" ص6.
(2) إبراهيم (34).
(3) النحل (18).
(4) المائدة (3).

صغيرة ولا كبيرة، ولا علميـ ـّة ولا عمليـ ـّة إلا ـّ بينها أتمّ بيان؛ لكمال علمه وقدرته ونصحه.

ولم يقبضه الله إليه إلا ـّ بعد أن ـْ أظهر دينه، وأعلى شأنه، وتكفـ ـّل بحفظ دعوته وشريعته؛ فقال تعالى: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﭼ[1].

فحفظ الله هذا الدين بورثة الأنبياء، وفي مقد ـِّمتهم صحابة نبيـ ـِّنا الأتقياء، فدافعوا عن الدين ونشروه شرقاً وغرباً، ثم ـّ لحقهم على ذلك أتباعهم ومن تبعهم بإحسان، ولا يزال الأمر كذلك إلى أن ـْ يرث الله الأرض ومن عليها وتلك سنة لله باقية، لا تحول ولا تزول.

ومـ ـِن ـْ رحمة الله وكرمه وتمام حفظه لدينه؛ أن ـْ تكفل بمن يـ ـُجد ـِّد لهذه الأمـ ـّة أمر دينها على رأس كل ـِّ قرن، "فزو ـّدهم بالعقول النيـ ـِّرة والقلوب الواعية، وأرشدهم إلى طريق الحق ـِّ القويم، ووفـ ـّقهم إلى التزام المنهج المستقيم، غـ ـُرست في نفوسهم الهمـ ـّة العالية، فبذلوا حياتهم في خدمة هذا الدين و الدفاع عن العقيدة السلفيـ ـّة الصافية، ورزقهم الثبات حتى الممات، وما بد ـّلوا تبديلا ـً"[2].

وإن ـّ من العلماء الربانيين والأئمـ ـّة المهديين الذين حفظ الله بهم الدين، وجد ـّد على أيديهم سنة خير المرسلين = إمام أهل زمانه سماحة الشيخ العلامة محمـ ـّد بن إبراهيم آل الشيخ -قد ـّس الله روحه- فقد حمل في صدره همـ ـّ هذا الدين، فربّى وعلـ ـّم، ونصح وبيـّ ـَن، فهو بحق ـٍّ أمّـ ـَة في رجل، ورجل بأمّة، جهوده ملموسة، ومآثره كنار على علم، لا تخفى على منصف سليم الطـّ ـَبع، وما أنا وجميع إخواني في هذه الجامعة المباركة -الجامعة الإسلامية بالمدينة النبويـ ـّة- إلا ـّ حسنة من حسناته رحمه الله.

ولقد كان الشيخ -رحمه الله- إماماً في كلّ باب وفنّ ـٍ، فقام بما لم تقم به مؤسـ ـّسات وجامعات، ولا أدلّ ـَ على ذلك من مآثره ونتاجه، فطلابه أئمـ ـّة من بعده، ومناهجه التي رسمها في الدعوة و الحسبة والتعليم والقضاء وغير ذلك لا تزال سائرة تشق ـُّ طريقها وتـ ـُؤتي ثمارها.

---

(1) الحجر (9).

(2) من مقدّمة معالي الشيخ الدكتور صالح العبود لرسالة جهود الشنقيطي في تقرير العقيدة (بتصرُّف).

بارك الله في علمه ودعوته، والسر ُّ في ذلك -والله أعلم- صحة الأساس للبنيان چﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ چ[1]، فدعوته قائمة على تجريد التوحيد لربّ ِ العبيد، الواحد الأحد المجيد، و الحثّ ِ على التمسك بسنّ َة سيد المرسلين، يِ ُصبح ويِ ُمسي على ترسيخ العقيدة الصحيحة في نفوس المسلمين، فذاك همّ ُه وذاك شغله، مع ما اتسم به من صدع بالحق، وقوة ٍ في العقل، ورسوخ ٍ في العلم، ومهابة في النفوس، وحدِّة في الذّكاء، وذاك فضل الله يؤتيه من يشاء، چﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ چ[2].

ولَ مّ َا كان الأمر كذلك، وكان من الم ُتعيّ َن عليّ َ في مرحلة العالمية (الماجستير) أن ْ أتقدّ َم بموضوع للبحث فيه، اخترت أن ْ يكون موضوع بحثي: "جهود سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ في تقرير العقيدة".

والله أسأل أن ْ يجعل ذلك نافعاً خالصاً لوجهه الكريم.

---

(1) التوبة (109).

(2) القصص (68).

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية الموضوع من خلال الأمور التالية:

1- مكانة الشيخ وعلو قدره، ورسوخ علمه، وكونه أحد أئمة الدعوة، فالكتابة عنه لا تعبر عن منهجه فحسب؛ بل هي أعم وأوسع من ذلك.

2- إظهار تقريرات الشيخ؛ لينتفع بها كل طالب علم، ويسهل له الوقوف عليها.

3- ربط اللاحق بالسابق، وبيان أن عقيدة أهل السنة و الجماعة مؤتلفة غير مختلفة.

أسباب اختيار الموضوع:

دفعني للكتابة في هذا الموضوع الأسباب التالية:

1- الاستفادة والإفادة من علم الشيخ رحمه الله, مع حاجة طلاب العلم إلى معرفة تقريراته.

2- وفاءً بحق الشيخ، وردّ شيء من جميله، ومقابلة المعروف بالمعروف؛ كونه الرئيس الأول لهذه الجامعة المباركة، ولا أقلّ في ذلك من نشر علمه، والمشاركة بالدراسة الأكاديمية عنه، وأولى ما يكتب عنه بيان جهوده في تقرير العقيدة؛كونه أحد أئمة الدعوة وحاملي لوائها و الذابين عن حياضها.

3- عدم وجود دراسة وافية عن جهوده في تقرير العقيدة - حسب علمي واطلاعي- كما سيتبين ذلك في عنصر الدراسات السابقة.

4- أنّ كثيراً من شروحاته وتقريراته لا تزال مخطوطة لم ترى النور بعد،كشرحه للأصول الثلاثة وكتاب التوحيد، وشرح الروض المربع، وبعضها نشر بعد وفاة الشيخ بزمن طويل، كشرح كشف الشبهات، وشرح العقيدة الواسطية وغيرها. وفي كتابتي في هذا الموضوع سعي لإظهار ما خفي في بطون هذه الكتب؛ المطبوع منها والمخطوط.

5- أن الله أكرمني بمطالعة فتاويه وقراءة تقريراته المطبوع منها والمخطوط، فأحييت بذلك حقبة من عمري، مما شجعني على الكتابة عن جهوده في تقرير العقيدة، وإبراز

ذلك في هذه الدراسة علّ الله أن ْ ينفع بها.

6- تشجيع بعض مشايخي الفضلاء وفي مقدمتهم: فضيلة أ.د. عبد الرزّاق بن عبد المحسن البدر , وفضيلة الشيخ د. عبد المحسن بن محمد بن قاسم، ولا أنسى له الفضل؛ فقد مكّنني من الاطلاع على المخطوطات من تقريرات الشيخ بخط والده -رحمه الله-.

الدراسات السابقة:

بعد البحث ومراجعة الفهارس في الجامعات وسؤال المختصين لم أجد دراسة أكاديمية عن الشيخ محمّد بن إبراهيم آل الشيخ في موضوعات العقيدة وخاصة هذا الموضوع إلاّ بحثاً بعنوان: "الشيخ محمّد بن إبراهيم آل الشيخ وجهوده في الدفاع عن عقيدة السلف"، تقدّم به الباحث: عبد الله الرشيد لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى عام 1421هـ.

وقد ركز الباحث جهده في جانبين:

الأول: ترجمة الشيخ وقد أجاد فيها وأفاد وأطال بما يتوافق مع عنوان رسالته.

الثاني: دفاع الشيخ عن عقيدة السلف بردوده على المخالفين من أهل الأديان والفرق.

وأمّا جانب جهود الشيخ في تقرير العقيدة؛ فقد عقد فيه باباً، ولكنْ لم تساعده المصادر على الوفاء بمتطلّبات الباب. فلم يُعطِ الصورة الواضحة عن جهود الشيخ في تقرير العقيدة؛ لقلّة المصادر التي اعتمد عليها الباحث من مؤلفات الشيخ؛ حيث اعتمد على الجزء الأول من فتاوى الشيخ وبعضاً من الجزء الثاني عشر و الثالث عشر منها وشرح كشف الشبهات، ولذا جاءت الدراسة في هذا الجانب غير وافية ولا مؤدِّية للمقصود على التمام.

ولقد يسّر الله لي الاطلاع على تقريرات الشيخ، والتي لا تزال مخطوطة بخط كاتبها الشيخ محمد بن قاسم -رحمه الله-، على أنّ أكثرها لم يُقرأ إلاّ بماء العين، فأسأل الله أنْ لا يحرمني أجر ذلك، ومن تقريرات الشيخ المخطوطة:

1- شرح كتاب التوحيد في قرابة 700 صفحة، ولم يطبع.
2- شرح الأصول الثلاثة في قرابة 300 صفحة، ولم يطبع.

3- شرح الواسطية، وقد طبع عام 1428هـ في 280 صفحة.
4- شرح الروض المربع، ويتوقع إخراجه في عشرين مجلداً، وفيه إشارات عقديّة كثيرة.

وهذه المصادر -كما ترى- داعية إلى الكتابة في جهود الشيخ في تقرير العقيدة بطريقة أوسع وأشمل، علاوة على أنّ الباحث ترك البحث في كثير من المباحث العقدية عند الشيخ, وعقد مباحث ولم يجد فيها كلاماً للشيخ على أنّه موجود فيما اطلعت عليه من تقريرات الشيخ المخطوطة.

خطة البحث:

وقد وضعت لهذا البحث خطة ضمنتها: مقدمة، وتمهيداً، وبابين، وخاتمة، وفهارس؛ فكانت كالآتي:

المقدمة

وتشتمل على الافتتاحية, وأهمية الموضوع, وأسباب اختياره, و الدراسات السابقة, ومنهجي في البحث، والخطة التي سرت عليها فيه.

التمهيد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالشيخ محمّد بن إبراهيم آل الشيخ، وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وولادته، ووفاته، وبعض مراثيه.

المطلب الثاني: نشأته العلمية.

المطلب الثالث: أسرته، وذريّته.

المطلب الرابع: صفاته الخَلقية، والخُلقية.

المطلب الخامس: شيوخه، وتلاميذه.

المطلب السادس: آثاره العلميّة.

المطلب السابع: أعماله.

المبحث الثاني: منهج الشيخ في تقرير العقيدة والردِّ على المخالفين, وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهج وقواعد الاستدلال لدى الشيخ، وفيه فرعان:

الفرع الأول: مصادر التلقي والاستدلال عند الشيخ.

الفرع الثاني: قواعد في الاستدلال عند الشيخ.

المطلب الثاني: أهمِّيّة العقيدة عند الشيخ، وأبرز من تأثّر به، وفيه فرعان:

الفرع الأول: أهمِّيّة العقيدة في منظور الشيخ.

الفرع الثاني: أبرز من تأثّر به الشيخ في تقرير العقيدة.

المطلب الثالث: منهج الشيخ في الردِّ على المخالفين، وفيه فرعان:

الفرع الأول: منهج الشيخ العلمي في الردِّ على المخالفين.

الفرع الثاني: منهج الشيخ العملي مع المخالفين.

الباب الأول

جهود الشيخ في تقرير التوحيد وبيان قوادحه:

وقد انتظم تمهيداً، وأربعة فصول كالآتي:

التمهيد: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: معنى التوحيد، وحقيقته، وأهمِّيته، وفضله.

المطلب الثاني: أقسام التوحيد، والعلاقة بينها.

الفصل الأول: جهود الشيخ في تقرير توحيد الربوبيَّة, وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف توحيد الربوبيَّة، وخصائصه.
- المبحث الثاني: بيان استلزام توحيد الربوبية لتوحيد الألوهيَّة، واعتراف المشركين به.
- المبحث الثالث: دلائل توحيد الربوبيَّة.
- المبحث الرابع: عظمة اللّه، وكماله، ووجوب إحسان الظنِّ به.

الفصل الثاني: جهود الشيخ في تقرير توحيد الألوهيَّة , وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف توحيد الألوهيَّة.
- المبحث الثاني: تفصيل القول في كلمة التوحيد, وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: معناها.

المطلب الثاني: أركانها.

المطلب الثالث: شروطها، وأحوال الناس معها.

المطلب الرابع: آيات بمعناها.

المطلب الخامس: صلة شهادة أنّ محمّداً رسول اللّه -صلى

اللّه عليه وسلم- بكلمة التوحيد, وحقيقة شهادة أنّ محمّداً[1] رسول اللّه.

- المبحث الثالث: العبادة, وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريفها.

المطلب الثاني: أركانها.

المطلب الثالث: شروطها.

المطلب الرابع: أنواع العبوديّة.

- المبحث الرابع: نماذج من أنواع العبادة, وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: التوكل.

المطلب الثاني: الخوف.

المطلب الثالث: المحبّة.

المطلب الرابع: التوسّل.

المطلب الخامس: الاستعانة.

المطلب السادس: الاستغاثة.

المطلب السابع: الاستعاذة

المطلب الثامن: الولاء والبراء.

- المبحث الخامس: دلائل توحيد الألوهيّة, وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ربوبيّة اللّه وعظمته.

المطلب الثاني: الأسماء والصفات.

المطلب الثالث: الآيات.

المطلب الرابع: بطلان إلهيّة ما سواه.

الفصل الثالث: جهود الشيخ في تقرير توحيد الأسماء و الصفات , وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: معتقد أهل السنّة والجماعة في الأسماء و الصفات, وذكر بعض القواعد في الأسماء والصفات, وفيه مطلبان:

المطلب الأول: معتقد أهل السنّة والجماعة في الأسماء والصفات.

المطلب الثاني: ذكر بعض قواعد الأسماء والصفات.

- المبحث الثاني: أقسام الناس في باب الأسماء والصفات, وتفصيل القول فيه، وبعض شبه المنحرفين فيه, وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أقسام الناس في باب الأسماء والصفات،

وتفصيل القول فيه.
المطلب الثاني: بعض شبه المنحرفين في باب الأسماء و الصفات.
- المبحث الثالث: محاذير يجب أن ْ تـ ُجتنب في باب الأسماء والصفات, وفيه خمسة مطالب:
المطلب الأول: التمثيل.
المطلب الثاني: التعطيل.
المطلب الثالث: التفويض.
المطلب الرابع: التكييف.
المطلب الخامس: التحريف.
- المبحث الرابع: تفصيل القول في بعض الصفات, وفيه ستة مطالب:
المطلب الأول: العلو.
المطلب الثاني: الاستواء.
المطلب الثالث: المعيـ ّة.
المطلب الرابع: القـ ُر ْب.
المطلب الخامس: الكلام.
المطلب السادس: الرؤية.

الفصل الرابع: جهود الشيخ في بيان قوادح التوحيد, وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الشرك, وفيه خمسة مطالب:
المطلب الأول: حقيقته، وأنواعه، وأهمـ ِّية معرفته.
المطلب الثاني: بدايته ونشأته.
المطلب الثالث: أسبابه، ووسائل البعد عنه.
المطلب الرابع: قبحه وخطره، ووجوب التحذير منه.
المطلب الخامس: وقوعه في هذه الأمـ ّة.
- المبحث الثاني: صور من الشرك, وفيه عشرة مطالب:
المطلب الأول: اعتقاد أنـ ّ غير الله ينفع أو يضر.
المطلب الثاني: الذبح لغير الله.
المطلب الثالث: النذر لغير الله.
المطلب الرابع: دعاء غير الله.
المطلب الخامس: الرياء.

المطلب السادس: شرك الطاعة.
المطلب السابع: الر ُقى والتمائم.
المطلب الثامن: الاستسقاء بالأنواء.
المطلب التاسع: الطيرة.
المطلب العاشر: شرك الألفاظ.

- المبحث الثالث: ذرائع الشرك, وفيه أربعة مطالب:
المطلب الأول: الغلو.
المطلب الثاني: تجاوز المشروع في حق ِّ القبور.
المطلب الثالث: التصوير.
المطلب الرابع: التبرك الممنوع.

- المبحث الرابع: الكفر , وفيه ثلاثة مطالب:
المطلب الأول: حقيقته، وأقسامه.
المطلب الثاني: أنواعه.
المطلب الثالث: م ِن ْ صور الكفر.

الباب الثاني

جهود الشيخ في تقرير بقيّة مباحث الإيمان.

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: جهود الشيخ في تقرير الإيمان بالملائكة، و الكتب، والرسل، واليوم الآخر, وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: جهوده في تقرير الإيمان بالملائكة والكتب, وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الإيمان بالملائكة.

المطلب الثاني: الإيمان بالكتب.

- المبحث الثاني: جهوده في تقرير الإيمان بالرسل, وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الإيمان بعموم الرسل عليهم الصلاة والسلام.

المطلب الثاني: الإيمان بنبينا محمّد صلّى الله عليه وسلم.

- المبحث الثالث: جهوده في تقرير الإيمان باليوم الآخر, وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: أشراط الساعة.

المطلب الثاني: البرزخ.

المطلب الثالث: البعث والنشور.

المطلب الرابع: الصراط، والميزان.

المطلب الخامس: الشفاعة، والمقام المحمود.

المطلب السادس: الجنّة والنار.

-الفصل الثاني: جهود الشيخ في تقرير الإيمان بالقضاء و القدر, وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: معنى الإيمان بالقضاء والقدر، ومراتبه , وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: معنى الإيمان بالقضاء والقدر إجمالاً.

المطلب الثاني: مراتب القدر.

المطلب الثالث: أنواع الإرادة.

المطلب الرابع: أنواع الهداية.

- المبحث الثاني: وسطية أهل السنّة والجماعة في باب الإيمان بالقضاء والقدر, وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بيان قول المخالفين في القضاء والقدر.
المطلب الثاني: بيان وسطية أهل السنة والجماعة في القضاء والقدر.
المطلب الثالث: الجمع بين الشرع والقدر، وأقوال الناس فيه.
- المبحث الثالث: القول في الحكمة والتعليل، والأسباب, وفيه مطلبان:
المطلب الأول: الحكمة والتعليل.
المطلب الثاني: الأسباب.
- المبحث الرابع: أفعال العباد، والقول في "لو", وفيه مطلبان:
المطلب الأول: أقوال الناس في أفعال العباد، وبيان وسطيّة أهل السنة في هذا الباب.
المطلب الثاني: حكم قول "لو".
الفصل الثالث: جهود الشيخ في تقرير مسائل الإيمان, وفيه خمسة مباحث:
- المبحث الأول: تعريف الإيمان، وعلاقته بالإسلام والإحسان, وفيه ثلاثة مطالب:
المطلب الأول: تعريف الإيمان لغة.
المطلب الثاني: تعريف الإيمان شرعاً.
المطلب الثالث: علاقة الإيمان بالإسلام والإحسان.
- المبحث الثاني: أقوال الناس في مُسمّى الإيمان, وفيه ثلاثة مطالب:
المطلب الأول: قول الخوارج والمعتزلة.
المطلب الثاني: قول المرجئة.
المطلب الثالث: بيان وسطيّة أهل السنة والجماعة.
- المبحث الثالث: زيادة الإيمان ونقصانه, وفيه ثلاثة مطالب:
المطلب الأول: قول أهل السنّة والجماعة.
المطلب الثاني: قول المخالفين لأهل السنّة والجماعة.
المطلب الثالث: أسباب زيادة الإيمان ونقصانه.
- المبحث الرابع: وسطيّة أهل السنة والجماعة في الأسماء والأحكام, وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: وسطية أهل السنّة والجماعة في الأسماء والأحكام.
المطلب الثاني: موقف أهل السنة والجماعة من نصوص الوعد والوعيد.
المطلب الثالث: بيان موقف المخالفين لأهل السنّة والجماعة في الأسماء والأحكام.
- المبحث الخامس: التكفير، وضوابطه، وحكم أهل الفترة, وفيه ثلاثة مطالب:
المطلب الأول: قول أهل السنّة والجماعة في التكفير.
المطلب الثاني: ضوابط التكفير.
المطلب الثالث: حكم أهل الفترة.
الفصل الرابع: جهود الشيخ في توضيح المسائل المتعلِّقة بالصحابة والإمامة, وفيه مبحثان:
- المبحث الأول: الصحابة, وفيه ثلاثة مطالب:
المطلب الأول: تعريف الصحابة والآل.
المطلب الثاني: موقف أهل السنّة والجماعة من الصحابة والآل وبيان فضلهم.
المطلب الثالث: الفِرَق التي ضلت في الصحابة.
- المبحث الثاني: الإمامة, وفيه ستة مطالب:
المطلب الأول: مقاصد الولاية.
المطلب الثاني: طرق انعقاد الولاية.
المطلب الثالث: شروط الولاية.
المطلب الرابع: وجوب نصب الإمام.
المطلب الخامس: وجوب السمع والطاعة.
المطلب السادس: حكم الخروج على الأئمة.
الخاتمة: وفيها ذكر أهمِّ النتائج والتوصيات التي توصّل إليها الباحث بحمد الله تعالى.
الفهارس:
1-فهرس الآيات.
2-فهرس الأحاديث والآثار.
3-فهرس الأعلام.

4-فهرس الفرق والطوائف.
5-فهرس المصادر والمراجع.
6- فهرس الموضوعات.

منهجي في البحث:

1- جمع المادة العلمية المـتعلـقة بأقوال الشيخ وتقريراته من مظانها -المطبوع منها والمخطوط- حسب القدرة و الوسع.
2- توزيع المادة العلمية المتعلقة بالشيخ في ثنايا الرسالة حسب الأبواب والفصول والمباحث.
3- تدعيم أقوال الشيخ وتقريراته بجملة من أقوال السلف ومن سبقه من العلماء الربانيين وما تدعو إليه الحاجة لزيادة فائدة من أقوال من عاصره من أهل العلم.
4- توثيق النصوص المنقولة وعزوها إلى مصادرها.
5- عزو الآيات بذكر اسم السورة ورقم الآية مع كتابتها بالرسم العثماني.
6- تخريج الأحاديث؛ فما كان في الصحيحين أو أحدهما فإنـني أكتفي بذلك إلا لزيادة فائدة، وما كان في غيرهما فأخرجه من كتب السنة الأخرى مع ذكر كلام أهل العلم فيه؛ صحة وضعفاً.
7- الترجمة للأعلام غير المشهورين ترجمة موجزة.
8- توضيح المصطلحات والألفاظ الغريبة الواردة في ثنايا البحث.
9- التعريف بالفرق والطوائف.
10- الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.
11- عمل خاتمة تشتمل على خلاصة البحث وأهمِّ النتائج وبعض التوصيات.
12- إعداد جملة من الفهارس التي تعين على الاستفادة من البحث كما هو موضـح في الخطة.

التمهيد:

وفيه مبحثان :

المبحث الأول: التعريف بالشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ-رحمه الله-

المبحث الثاني: منهج الشيخ في تقرير العقيدة و الرد ِّعلى المخالفين

المبحث الأول

التعريف بالشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ -رحمه الله-

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وولادته، ووفاته، وبعض مراثيه،

وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: اسمه ونسبه:

هو الشيخ العلامة الفقيه الأصولي المحدِّث أبو عبد العزيز محمد ابن الشيخ إبراهيم ابن الشيخ عبد اللطيف ابن الشيخ عبد الرحمن بن حسن ابن شيخ الإسلام وإمام الدعوة محمد ابن عبد الوهّاب التميمي، ينتهي نسبه إلى نزار بن معد بن عدنان[1].

الفرع الثاني: ولادته:

ولد في حي دخنة من مدينة الرياض، في السابع عشر من شهر الله المحرّم، سنة ألف وثلاثمائة وإحدى عشرة من الهجرة[2].

الفرع الثالث: وفاته:

ألمّ بالشيخ -رحمه الله- في آخر حياته مرض في المعدة سافر لعلاجه في لندن، ورجع دون إجراء عملية؛ حيث رأى الأطباء عدم المصلحة منها، فرجع وهو ثقيل جداً وضعيف الشعور، ولم يزل في غيبوبة إلى أن وافته المنيّة ضحى يوم الأربعاء، في أول الساعة الخامسة من نهار الرابع والعشرين من شهر رمضان لسنة ألف وثلاثمائة وتسع وثمانين، عن عُمرٍ بلغ ثمانيَ وسبعين سنة، وثمانية شهور، وثمانية أيام، وصُلّي عليه في الجامع الكبير في الرياض، وأمّ الناس في الصلاة عليه تلميذه سماحة الشيخ عبد العزيز ابن باز-رحمه الله-، وشهد الصلاة عليه الجمّ الغفير يتقدّمهم جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز-رحمه الله- وبصحبته

---

(1) ينظر : مشاهير علماء نجد وغيرهم. لعبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ ص169، علماء نجد خلال ثمانية قرون. لعبد الله بن عبد الرحمن البسام 242/1، حياة الشيخ محمد بن إبراهيم بقلم تلميذه الشيخ: محمد ابن قاسم. فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم 9/1 .

(2) ينظر: مقال بعنوان "من أفذاذنا العلماء الشيخ محمد بن إبراهيم"، بقلم تلميذه الشيخ :عبد الله ابن منيع. مجلة البحوث الإسلامية 212/18 .

العلماء والأمراء والوزراء[1].

الفرع الرابع: بعض مراثيه:

ما إن وافت الشيخ -رحمه الله- المنيّة، حتى ذرفت العيون باكية والأقلام راثية؛ فمن ناثر، ومن ناظم، كلهم يبكي الشيخ ويتألمّ لفراقه، وممن رثاه:

- الشيخ العلامة عبد المحسن بن حمد العباد البدر[2]:

قال -حفظه الله-: "فقدت المملكة العربية السعودية علمها الشامخ ، وكوكبها الأغر، ونجمها اللامع، ومشعلها الوضّاء؛ سماحة المفتي، ورئيس القضاة، ورئيس الجامعة الإسلامية والكليات والمعاهد العلميّة ، الشيخ الجليل العالم العامل، الذي طال عمره وحسن عمله: محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن ابن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهّاب غفر الله له ورحمه، وكان لوفاته الأثر البالغ في النفوس؛ لما للفقيد -رحمه الله- من مكانة مرموقة وأعمال جليلة "[3].

- معالي الشيخ حسن بن عبد الله آل الشيخ[4]:

قال -رحمه الله-: "ولا يمكن لإنسان أن يقف صامتاً عندما

---

(1) ينظر: ترجمة الشيخ محمد بن إبراهيم بقلم تلميذه سماحة الشيخ ابن باز، ضمن الجامع لسيرة الإمام المفتي الشيخ محمد بن إبراهيم ص31-32، وقد أرّخ الشيخ العلامة بكر أبو زيد -رحمه الله- وفاة الشيخ بحروف أبا جاد بلفظ: (شُغْل بنجد). يُنظر: معجم المناهي اللفظيّة ص524.

(2) هو سماحة الشيخ عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله العباد البدر، ولد في رمضان من عام 1353هـ ، خلف شيخه ابن باز في إدارة الجامعة الإسلامية، ثم ترك ذلك واختار التفرغ لنشر العلم، و المسجد النبوي عامر بدروسه، أمدّ الله في عمره، وبارك في ذريته، له عدد من المؤلفات والرسائل، جُمع معظمها في مجموع كتبه ورسائله. ينظر: ترجمة الشيخ لنفسه في مقدِّمة كتبه ورسائله 6/1- 8.

(3) ينظر: مقال الشيخ عبد المحسن العباد ضمن الجامع لسيرة الشيخ ابن إبراهيم ص174.

(4) هو معالي الشيخ حسن بن عبد الله بن حسن بن حسين بن علي بن حسين بن محمد بن عبد الوهّاب، وُلد عام 1352هـ، وتُوفي عام 1407هـ، عمل وزيراً للمعارف، ووزيراً للتعليم العالي، من مؤلفاته: معاملة الإسلام للمرأة، كرامة الفرد في الإسلام. يُنظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون 40/2 -45 .

يشهد انحدار أو تهاوي إحدى الدعامات التي يقوم عليها مجتمعه، ونحن بما فقدنا قبل أيام بوفاة صاحب السماحة مفتي الديار السعودية الشيخ محمد بن إبراهيم نجد أنفسنا فيما يشبه الدو ّامة الحائرة من الأسف والأسى، فالفقيد شخصية علمي ّة لامعة، وحياته كانت جهاداً متلاحقاً في سبيل العلم والتعليم..."[1].

- ابنه معالي الشيخ عبد العزيز بن محمد آل الشيخ[2]:

قال –رحمه الله-:

خطبٌ دهى فبـكى له العلمـاء	وبكت لهول مصابه العـقلاء
مـات الإمـام بعلمـه فديـاره	قفر إذا ع ُدّ َ الرجـال خـلاء
قد عاش فينا م ُص ْلحـا ً	يرعى الشريعة للذمـام وفـاء
واستقبلته يِـد السماء بفرحـة	والناس في الدنيـا له شهـداء
إيهٍ فقيد َ العـلم كم لك من ي	مشكورة فأكفـك البيضـاء
كم كنت في الإسلام طوداً	تدعـو وقولك ح ُج ّـة
كم كنت في ليل الدجن ّة	قد أشرقت بضيائـه الأرجـاء
في الله في الإسلام كنت مناض	تنفي الردى وتسوءك الأحشاء
قد كنت للعلمـاء شيخا ً رائـ	ترعـاهم بالبر ِّ وهـو حبـاء
بالعقـل بالرأي الحكيم بمسحـةٍ	من علمك النبوي وهو شفـاء
قد كنت ح ُج ّة عصرنا و	ك الفصل إن ْ أعيا القضاة
عدل رضا في الناس حكمك	وبه القناعـة ما عليه غشـاء

إلى أن قال:

لم يفتقدك بنـوك حسب	بكت الديـار رجالها ونسـاء
ولئن تفط ّرت القلـوب أسى	فقـد الحبيب فإنهـا بلـواء[3]

---

(1) ينظر الجامع لسيرة الشيخ محمّد بن إبراهيم ص481 .

(2) هو معالي الشيخ عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، و ُلد عام 1337هـ، وقد ت ُوفي رحمه الله. تقل ّد عدداً من المناصب كان آخرها رئاسة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، له من الأبناء صالح (وزير الشؤون الإسلامية حالياً) وعبد المحسن. ينظر: تاريخ القضاء والقضاة في العهد السعودي لعبد الله الزهراني 137/1.

المطلب الثاني: نشأته العلميّة:

نشأ الشيخ -رحمه الله- نشأة علميّة مباركة، فقد عَمَرَ حياته بالعلم منذ نعومة أظفاره؛ حتى وافته المنيّة، يتنقّل بين التعلّم والتعليم، وليس الأمر عليه بمستغرب؛ فقد نشأ في أسرة علميّة لا تعرف إلاّ الجدّ في حياتها، فأبوه وأعمامه أهل علم ودعوة وفضل وجهاد، فسلك السبيل، ولزم الجادة، قابساً النور من مصدره والحكمة من أهلها، فما إنْ بلغ الحادية عشرة من عمره حتى أتمّ حفظ القرآن على يد المقرئ عبد الرحمن بن مفيريج[2]، وتعلّم الكتابة في صغره، ثمّ بدأ يقرأ على شيوخه متدرِّجاً في سُلّم العلوم؛ فكان أول من شرف بتعليمه والده الشيخ إبراهيم[3]، فقرأ عليه في مختصرات أئمّة الدعوة؛ حفظاً وشرحاً، وقرأ على عمِّه الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف[4] بقيّة كتب أئمّة الدعوة وفي رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية، وتتلمذ على غيرهم من أهل العلم والفضل -كما سيأتي-؛ فقرأ في كتب العقائد و التوحيد، وفي الفقه والحديث والمصطلح والنحو، وغيرها من الفنون، مشمّراً عن ساعد الجد ومتنقّلاً بين علماء بلده الراسخين في العلم، يأخذ عن كلّ شيخ ما تميّز فيه، فحفظ كثيراً من المتون في شتى العلوم، مع دقّة الفهم وقوة الضبط، وكان كثير المطالعة في الكتب النافعة، فنبغ صغيراً وعظم كبيراً، فما إنْ تُوفي عمّه الشيخ عبد الله حتى خلفه في الفتيا وإمامة المسجد والتدريس -بأمر من الملك عبد العزيز رحمه الله- شاغلاً معظم وقته في التعليم، فوفد إليه طلاب العلم من هنا وهناك، ونهلوا من معين علمه، ومضى على هذه السُّنّة نصف قرن لا يكلّ ولا يملّ، من عام تسع وثلاثين وثلاثمائة وألف للهجرة إلى عام تسع وثمانين وثلا

---

(1) ينظر الجامع لسيرة الشيخ محمد بن إبراهيم ص517 – 518 .

(2) لم أعثر له على ترجمة .

(3) هو الشيخ إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، ولد في مدينة الرياض عام1280 هـ، وتُوفي فيها عام 1329 هـ. يُنظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون 240/1.

(4) هو الشيخ العلامة عبد الله بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، ولد في مدينة الهفوف في الأحساء عام 1265 هـ، وتُوفي عام 1339 هـ. يُنظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون 215/1، والمبتدأ والخبر 4/ 151.

اثمائة وألف للهجرة (1339-1389هـ)، إلا أنه انشغل في العشر السنوات الأخيرة من حياته بشؤون القضاء، لكنه لم يترك التدريس كلِّياً؛ فدرسه في الروض المربع وفي بلوغ المرام لم ينقطع حتى حبسه المرض-رحمه الله-[1].

وقد كان وراء هذه النشأة -بعد فضل الله وتوفيقه - عدة عوامل منها:

1. مكانة أسرته العلمية.
2. حسن الرعاية التي حضي بها.
3. البلدة التي نشأ فيها، وهي مدينة الرياض، فهي العاصمة التي يأوي إليها العلماء وطلبة العلم.
4. قلة الشواغل والصوارف والملهيات.
5. حدة ذكاء الشيخ ورجاحة عقله.

(1) يُنظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (169-170)، ومقدمة مجموع فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم 10/1.

المطلب الثالث: أسرته وذريته:

الشيخ سليل أسرة عُرفت بالعلم والدعوة والقيادة والريادة في الجزيرة العربية، فهو من نسل شيخ الإسلام المجدِّد محمد بن عبد الوهّاب -رحمه الله-؛ إذ هو الجدُّ الرابع له، وجلُّ آبائه كان عَلَماً في العلم وإماماً في الدعوة.

"توارث آباؤه وأجداده الصدارة في العلم والوجاهة والقيادة والاعتبار؛ فأبوه الشيخ إبراهيم قاضي منطقة الرياض، له مكانته الاجتماعية في أهلها وعند حكّامها، وجدُّه الشيخ عبد اللطيف يقصر البيان عن وصفه علماً وجهاداً ومرجعاً، وجدّهُ الشيخ عبد الرحمن لا يستطيع قلم مَنْ لم يعاصره أنْ يُعطيه حقّه في سعة العلم ورجاحة العقل ورفعة المكانة، أمّا أخواله وأجداده من جهة أمِّه فهم أسرة الهلالات، من أرقى بيوت عرقة وجاهة ومكانة واعتبارا ً"[1].

وكان للشيخ ثلاثة من الإخوة كلُّهم عُرف بالعلم والحلم والسداد، أكبرهم عبد الله[2]، ويليه صاحب الترجمة، ثمّ عبد اللطيف[3]، ثمّ عبد الملك[4] -رحمهم الله جميعاً-، وأمّا أعمام الشيخ فأكبرهم عبد الله بن عبد اللطيف عالم نجد بعد أبيه، وكذلك بقية أعمامه كانوا على علم وفضل -رحمهم الله-[5].

---

(1) من أفذاذنا العلماء، بقلم تلميذه العلامة ابن منيع . مجلة البحوث الإسلامية 18/ 112 .

(2) هو الشيخ عبد الله بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، وُلد عام 1305هـ في الرياض، وتُوفي عام 1386 هـ، وكان رحمه الله خطيب الجامع في دخنة. يُنظر: المبتدأ والخبر لعلماء في القرن الرابع عشر 605/4.

(3) هو الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، وُلد عام 1315هـ، وتُوفي عام 1386هـ، تقلّد العديد من المناصب، آخرها نيابة سماحة المفتي لشؤون الكليات والمعاهد العليمة. يُنظر: المبتدأ والخبر 3/ 482.

(4) هو الشيخ عبد الملك بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، وُلد عام 1324هـ، وتُوفي عام 1404هـ أثناء صلاة ركعتي الطواف، تقلّد عدداً من المناصب، كان آخرها رئاسة هيئات الأمر بالمعروف في الحجاز. يُنظر: علماء نجد 5/ 38.

(5) يُنظر: ترجمة الشيخ محمد بن إبراهيم بقلم حفيده معالي الشيخ: صالح بن عبد العزيز، ضمن الجامع لسيرة الإمام المفتي الشيخ محمد بن

وقد خلّف الشيخ أربعة من الأبناء هم:

1- معالي الشيخ عبد العزيز -رحمه الله تعالى-.
2- معالي الشيخ إبراهيم[1] -رحمه الله تعالى-.
3- الشيخ أحمد[2] -رحمه الله تعالى-.
4- معالي الشيخ الدكتور عبد الله[3] -حفظه الله تعالى، وبارك فيه-.

وليس له من البنات سوى ابنة واحدة شقيقة الدكتور عبد الله، والأخوة الثلاثة من أمٍّ واحدة، فقد مات الشيخ وفي عصمته ثلاث زوجات، وهنّ: أم عبد العزيز بنت عبد الرحمن آل الشيخ، وأم عبد الله بنت عبد الرحمن بن ناصر، والثالثة من عائلة القفاري من بني تميم[4].

المطلب الرابع: صفاته الخَلقية، والخُلقية: وفيه فرعان:

الفرع الأول: صفاته الخَلْقية:

كان -رحمه الله- متوسِّط الطول، ربَعة من الرجال، ملئ الجسم، متماسك البنية صحةً وقوةً ونشاطاً، متوسِّط الشعر، حنطي اللون؛ ليس بالأبيض ولا بالأسمر؛ بل بين ذلك، خفيف شعر العارضين جدّاً، يوجد شعر قليل على ذقنه، إذا مشى يمشي بسكينة ووقار، راجح العقل، طويل التأمُّل، واسع الأفق، بعيد النظر

إبراهيم ص35-37.

(1) هو معالي الشيخ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، ولد عام 1344هـ، وتقلّد العديد من المناصب كان آخرها وزير العدل ورئاسة القضاء، وقد تُوفي رحمه الله. يُنظر: تاريخ القضاء والقضاة 120/1.

(2) هو الشيخ أحمد بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، كان يعمل في التجارة، وقد تُوفي رحمه الله .

(3) هو معالي الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، رئيس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية وعضو هيئة كبار العلماء حالياً. يُنظر: تاريخ القضاء 137/1 .

(4) ينظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون، لعبد الله بن عبد الرحمن البسام 260-261/1، وسيرة الشيخ – رواية الشيخ حمد بن حمين الفهد- ضمن الجامع لسيرة الإمام المفتي الشيخ محمد بن إبراهيم ص183 ، وتاريخ من لا ينساه التاريخ بقلم تلميذه الشيخ:إسماعيل بن سعد بن عتيق ضمن الجامع ص165 .

، متوقِّد الذكاء، قوي الحافظة، ذو هيبة ووقار، كفيف البصر[1]، فاتح القلب، صادق اللهجة، بعيد عن التكلُّف والتصنُّع، سمح النفس، ذو مكانة مرموقة[2].

الفرع الثاني: صفاته الخُلُقية:

تميَّز الشيخ -رحمه الله- بصفات خُلُقية عديدة قلَّ أن تجتمع لغيره، فأكسبته مكانة مرموقة في قلوب الناس، ومن أبرز تلك الصفات:

1- الإخلاص في العمل، فلم يُعرف عنه أنَّه كان يذكر أعماله وما يقوم به من مساع خيِّرة للمسلمين، مع كثرتها وعظيم نفعها.

2- خشية الله واستحضار عظمته على الدوام.

3- طهارة قلبه وسلامته من الضغائن، فكان ديدنه الصفح عمَّن أساء إليه، ولم يكن يغضب إلاَّ إذا انتهكت حرمات الله[3].

4- كثرة تعبُّده لله تعالى؛ من ذكر وقراءة قرآن وقيام لليل وصدقة..الخ، وقد سمعت الشيخ محمّد المختار الشنقيطي -المدرس في المسجد النبوي وعضو هيئة كبار العلماء حالياً- يقول: (كان والدي -رحمه الله- كثيراً ما يقول: مارأيت عالماً عابداً غير محمّد بن إبراهيم)، وهذه السمة ظاهرة على تلاميذه، ومن تتبع تراجمهم رأى ذلك.

5- الشجاعة والقوة في الحقِّ، فلا يخاف في الله لومة لائم، مع رجاحة العقل وحفاظ على كلمة الأمَّة ووحدة الصف.

6- العفَّة والورع والبعد عن المشتبهات.

7- قِلَّة الكلام، فلا يتكلَّم إلاَّ بما يُفيد، حتى إذا رآه من لا يعرفه يحسبه عيياً لطول سكوته، وحكمتُه أسكتته.

---

(1) فقد بصره في السابعة عشرة من عمره على الصحيح. يُنظر: مجلة البحوث 21/18.

(2) يُنظر: سيرة سماحة الشيخ رواية الشيخ حمد الفهد؛ ضمن الجامع ص-183، وتراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي؛ ضمن الجامع ص-283-284.

(3) أعماله وتلاميذه و المترجمون له يشهدون بهذه الثلاث الخصال، والناس شهداء الله في أرضه.

8- حفظ اللسان عن الولوغ في أعراض الآخرين، ولا يسمح لأحدٍ بذلك في مجلسه.
9- كراهيته الشديدة للمديح والثناء، فلم يكن يرضى بالألقاب التي قد صُرفت لمن هو دونه بكثير، وكان يكره المتملقين والمتزلفين.
10- البذل والسخاء وطول اليد.
11- المداعبة والملاطفة، يُحب النكتة ويسترويها.
12- القناعة والعفاف فلا يُعرف أنه تقاضى راتباً سوى راتبه من رئاسة القضاة مع كثرة أعماله.
13- غيرته الشديدة على الإسلام، ومواقفه في ذلك مشرفة[1].

وعلى كل "فقد أجمع عارفوه -كما تدل سيرته، وتصرفاته، وأعماله- على أن الله تعالى وهبه عقلاً كبيراً، وأعطاه فهماً ثاقباً، ومنحه جَلَداً وصبراً، ورزقه قوةً في بدنه وفكره وما أبقاه له من حواسه"[2].

المطلب الخامس: شيوخه، وتلاميذه: وفيه فرعان:

الفرع الأول: شيوخه: أخذ الشيخ -رحمه الله- العلم عن أربابه، وأتى الدار من بابه، فلقد تربى وتعلم بين يدي كبار علماء بلده، فتعددت مشاربه -وكان ذاك من عوامل نبوغه- فأتت شخصيته جامعة لمحاسن تفرقت في غيره، ومِن أبرز مَن تتلمذ الشيخ على يده:

1- والده الشيخ إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ.
2- عمه الشيخ العلامة عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ.
3- الشيخ العلامة حمد بن فارس[3].

(1) يُنظر: حياة الشيخ محمد بن إبراهيم بقلم تلميذه الشيخ: محمد ابن قاسم. مقدمة فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم 1/19-15، ومجلة البحوث 18/ 226-227، 234، وترجمة الشيخ بقلم تلميذه سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- ضمن الجامع لسيرة الإمام المفتي ص28، 31.
(2) علماء نجد خلال ثمانية قرون 1/ 243.
(3) هو الشيخ العلامة حمد بن فارس بن محمد بن فارس بن عبد العزيز بن محمد التيمي، ولد عام 1263 هـ، وتوفي عام 1345 هـ. يُنظر: مشاهير علماء نجد ص288، وعلماء نجد 2/97.

4- الشيخ المحدث سعد بن حمد ابن عتيق[1].
5- الشيخ الفرضي عبد الله بن محمد بن راشد[2]. رحمهم الله جميعاً.

الفرع الثاني: تلاميذه:

قضى الشيخ -رحمه الله- عمره في العلم؛ تعلماً وتعليماً، وعملا به، ودعوة إليه، صابراً محتسباً، فربّى وعلّم ونصح وبيّن؛ فتخرّج على يده أفواج من العلماء العاملين الذين قادوا الأمّة -بفضل الله- إلى شاطئ الأمان، وحصرهم عدداً وتسمية الجميع أمر عسير يصعب تحقيقه، فشيوخ العلم الكبار والجامعات الإسلامية و الكليات والمعاهد العليا، وشيوخ القضاء والإفتاء، هم من طلابه، وهذا أمر معروف، ونسب شريف يتفاخر به المنتسبون إلى حلقة الشيخ، ولكنْ سأذكر ستة من أبرز وأشهر طلابه مرتباً لهم حسب وفياتهم:

1- سماحة الشيخ عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم[3] -رحمه الله تعالى-.
2- سماحة الشيخ عبد الله بن محمد ابن حميد[4] -رحمه الله تعالى-.
3- فضيلة الشيخ عبد الملك بن إبراهيم آل الشيخ -رحمه الله تعالى-.

---

(1) هو الشيخ سعد بن حمد بن علي بن محمد بن عتيق، ولد عام 1268 هـ، وتُوفي عام 1349هـ، من رسائله: حُجة التحريض في تحريم الذبح للمريض. يُنظر: مشاهير علماء نجد ص323، وعلماء نجد 220/2.
(2) هو الشيخ الفرضي عبد الله بن محمد بن راشد بن جلعود من قبيلة عنزة، ولد عام 1279 هـ، وتُوفي عام 1339 هـ. يُنظر: علماء نجد 415/4.
(3) هو الشيخ العلامة عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم القحطاني، وُلد عام 1319هـ، وقيل: 1312هـ، وتُوفي عام 1392هـ، ومن أضخم أعماله جمع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية وجمع الفتاوى والرسائل النجدية. يُنظر: كتاب الشيخ عبد الرحمن ابن قاسم إعداد عبد الملك القاسم، علماء نجد 202/3.
(4) هو الشيخ العلامة عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ابن حميد، وُلد في ذي الحجة عام 1329هـ، وتُوفي عام 1402هـ، وشغل عدة مناصب آخرها رئيس مجلس القضاء، من رسائله: كمال الشريعة وشمولها، هداية الناسك إلى أحكام المناسك. يُنظر: علماء نجد 431/4، تاريخ القضاء و القضاة 221/1.

4- فضيلة الشيخ عبد العزيز بن ناصر ابن رشيد[1] -رحمه الله تعالى-.

5- سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله ابن باز -رحمه الله تعالى-.

6- فضيلة الشيخ محمد بن عبد الرحمن ابن قاسم[2] -رحمه الله تعالى-.

المطلب السادس: آثاره العلمية:

أوكل إلى الشيخ عدد من الأعمال والمهام التي تحتاج إلى جهود كبيرة وأوقات طويلة، وقد أعطاها وقته وجهده وعمل على القيام بها على أكمل وجه، ولذا لم تكن في حياته -رحمه الله- فرصة للراحة فضلاً عن التأليف، "ولأنه -رحمه الله- لم يكن بالشخص الذي يكتب كل ما عنّ له؛ بل كان -كما وصفناه- طويل التأمّل، شديد المحاسبة لنفسه، ومسؤوليته تحتّم عليه ألاّ يكتب إلاّ بعد تحرٍّ طويل؛ لأنّ كلمة منه تُعد حجّة يتعلّق بها العامّة والخاصّة، ومع ذلك فإنّ حياته لم تخلُ من كثير من الرسائل والفتاوى التي كتبها في مناسبات مختلفة"[3].

وعلاوة على ذلك فقد "غرس في صدور تلاميذه ثمّ تلاميذهم ما يجعل من كلٍّ منهم كتاباً ناطقاً بفضله وآثاره"[4].

ومن آثاره -رحمه الله- الآتي:

---

(1) هو الشيخ العلامة عبد العزيز بن ناصر بن عبد الله بن عبد العزيز بن رشيد القحطاني، وُلد في الرس عام 1333هـ، وتُوفي عام 1408هـ، من مؤلفاته: التنبيهات السنيّة في شرح العقيدة الواسطية، شغل العديد من المناصب آخرها رئاسة هيئة التمييز. يُنظر علماء نجد: 531/3.

(2) هو الشيخ العلامة محمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم القحطاني، ولد عام1345هـ، وتُوفي عام1421هـ، من أشهر أعماله: جمع فتاوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، وإعانة والده في جمع فتاوى شيخ الإسلام، وقد حفظ الله به الكثير من علم الشيخ محمد بن إبراهيم؛ فالموروث اليوم من علم الشيخ هو ممّا جمعه من فتاويه ورسائله، أو مما كتبه عنه، فقد لازم شيخه طالباً للعلم على يديه أكثر من ربع قرن. يُنظر: العالم العابد الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم -حياته وسيرته ومؤلفاته-.

(3) مقدمة فتاوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم 22/1.

(4) علماء ومفكرون عرفتهم 252/2.

1. تحفة الحفـ ـّاظ ومرجع القضاة والمفتين والوعاظ؛ وهو كتاب جمع فيه الشيخ ما يقرب من ألف حديث أتى فيه على عامـ ـّة أبواب الدين -ولم يُطبع-.
2. فتاواه ورسائله التي طبعت في ثلاثة عشر جزءاً، جمع وترتيب وتحقيق الشيخ محمد بن عبد الرحمن ابن قاسم -رحمه الله-، ولهذه الفتاوى جزء فهارس -لم يُطبع- أعدّها الشيخ ابن قاسم على غرار فهرسة فتاوى ابن تيميّة، ولفتاوى الشيخ سمات قلّ أنْ تجتمع لغيره، وقد سمعت الشيخ محمّد المختار الشنقيطي يقول: "أين أمثال سماحة الإمام محمّد بن إبراهيم -رحمه الله-؟، أقرأ في فتاويه فلا أستطيع أنْ أرفع كلمة وأضع مكانها أخرى!".
3. شرح كشف الشبهات.
4. شرح آداب المشي إلى الصلاة.
5. شرح كتاب التوحيد -ولم يطبع-.
6. شرح الأصول الثلاثة -ولم يطبع-.
7. شرح الواسطية، الطبعة الأولى له عام 1428هـ.
8. شرح الروض المربع -ولم يطبع- وأتوقـ ـّع إخراجه في عشرين مجلداً .

وكل هذه الشروح من تقريرات الشيخ بخط كاتبها الشيخ محمد بن عبد الرحمن ابن قاسم -رحمه الله تعالى-.

المطلب السابع: أعمالـه:

لقد سخـ ـّر الشيخ نفسه وجهده في خدمة الإسلام والمسلمين، فشغل مناصب كثيرة أقضّـ ـَت مضجعه، وأذهبت راحته، يضع أساسها ويرسم بنيانها، وها نحن نرى البنيان قد تمّـ ـَ والثمار يانعة، فرحم الله الشيخ وأجزل له المثوبة، وسأورد مـ ـُلخـ ـّصا ً بأهمـ ـِّ أعماله، وهو كالتالي:

1. رئاسة دار الإفتاء والإشراف على الشؤون الدينية.
2. رئاسة القضاة.
3. رئاسة المجلس العالي للقضاء.
4. رئاسة الكليات والمعاهد العلميـ ـّة.
5. رئاسة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبويـ ـّة.
6. الإشراف على رئاسة تعليم البنات.

7. رئاسة المعهد العالي للقضاء.
8. رئاسة المجلس الأعلى لرابطة العالم الإسلامي.
9. إمامة مسجد دخنة المعروف بمسجد الشيخ، وتدريس الطلاب فيه.
10. خطيب الجامع الكبير وإمام العيدين.
11. الإشراف على ترشيح الأئمة والمؤذّنين، وتعيين الوعّاظ والمرشدين.
12. رئاسة معهد إمام الدعوة.
13. رئاسة المكتبة السعودية التي أنشئت بجوار مسجد سماحته.
14. رئاسة دور الأيتام التي ضُمّت فيما بعد إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
15. رئاسة المعهد الإسلامي في نيجيريا.
16. الإشراف على نشر الدعوة الإسلامية في أفريقيا.
17. رئيس مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفيّة.
18. بدأ في إنشاء مجلس هيئة كبار العلماء لكنْ وافته المنيّة قبل أن يُباشر المجلس أعماله[1].

وعلى كلٍّ فقد "تولى عدّة مناصب، وجمع بين عدد من الأعمال، قلّ أنْ تجتمع لغيره؛ بل لا يُعرف من قام بها في تاريخ هذه البلاد سواه"[2].

---

(1) يُنظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم ص183-184، وعلماء نجد خلال ثمانية قرون 249/1-253، ومجلة البحوث الإسلامية 220/18-223.
(2) معجم المناهي اللفظيّة ص524.

المبحث الثاني

منهج الشيخ في تقرير العقيدة والردّ على المخالفين

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهج وقواعد الاستدلال لدى الشيخ: وفيه فرعان:

الفرع الأول: مصادر التلقي والاستدلال عند الشيخ:

سلك الشيخ -رحمه الله- سبيل سلفه من أهل السنّة والجماعة في تقرير العقيدة الصحيحة، مستمدّاً الحقّ من مصادره الأصيلة، وهي: الكتاب، والسنة، والإجماع القطعي، "فدين المسلمين مبنيٌ على: اتباع كتاب الله، وسنّة نبيّه، وما اتفقت عليه الأمّة، فهذه الثلاثة هي أصول معصومة"[1]، ومؤيّداً ذلك بدلالة: الفطرة، و العقل، وإن لم يكونا مصدرين مستقلين[2]، والمتتبّع رسائل الشيخ، وفتاويه، وتقريراته يرى هذا الأمر فيها واضحاً جليّاً كالشمس في رابعة النّهار؛ فمنهجه في التلقي والاستدلال قائم على: الكتاب، و السنّة، والإجماع، وتأييد ذلك بدلالة: الفطرة، والعقل، وإليك بعض النماذج -من كلامه- الدالّة على ذلك:

قال -رحمه الله-: "وما عُلم حكمه من نصّ الكتاب، أو السنّة، وما يلحق بذلك كإجماع الأمّة، ونحو ذلك فلا يجوز مخالفته...."[3].

ويقول -في معرض كلامه عن صفة العلو-: "ونحن نبيّن بعد هذا مستنده من: الكتاب، والسنّة، والعقل، والفطرة...."[4].

واستدل بالإجماع على عدم جواز تغيير رسم المصحف العثماني[5].

وقال في التدليل لقول أهل السنّة في صفة الكلام: "والأدلة لأهل السنّة والجماعة على هذا الأصل من الكتاب، والسنّة، والمعقول كثيرة جداً...."[6] ثمّ ساق طرفاً منها.

ويقول في التدليل على وجود الله: "واعترافنا بذلك أمر فطريٌ

---

(1) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية164/20.
(2) يُنظر المصدر السابق 338/3-339، 247/4، 15/2-16.
(3) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ 6/ 73 .
(4) المصدر السابق 134/13 .
(5) يُنظر: المصدر السابق 13/ 84 .
(6) فتاوى ورسائل الشيخ 216/1 .

ضروريٌ..."[1].

الفرع الثاني: قواعد في الاستدلال عند الشيخ:

قرّ َر الشيخ -رحمه الله- العقيدة وفق قواعد شرعيِ ّة، يِ ُصر ِّح ببعض تلك القواعد أحياناً، وإن ْ كانت لا تتخل ّف عن منهجه حكماً ومعنىً، ومن القواعد التي سار عليها ما يلي:

- الاعتصام بالكتاب والسنّة، والاستدلال منهما مباشرة، ورسائل الشيخ طافحة بتقرير ذلك واعتماده، قال -رحمه الله-: " إنّما العلم هو ما يستند إلى كتاب أو سنّة أو قول الصّحابة"[2]، وقال -رحمه الله-: "الذي لدى المسلمين في معتقداتهم وعاداتهم ومعاملاتهم وفروجهم و أحكام دمائهم وم ُستند ما يحكمون به في محاكمهم أصلان عظيمان، وكل ُ أصل ٍ سواهما راجع إليهما وم ُستمد ٌ منهما؛ أ لا َ وهما الكتاب والسن ّة"[3]، وقد سبق بعض النقل عنه في الفرع السابق.

- الردّ ُ عند التنازع إلى الله وإلى رسوله صل ّى الله عليه وسل ّم، فيقول -رحمه الله-: "والحق ُ عند النـزاع أن ْ ي ُرد ّ ذلك إلى الله ورسوله، كما قال تعالى: ﭽ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﭼ[4]"[5].

- الرجوع إلى فهم السّلف الصالح، ومن ذلك قوله في حكم المول ِد: "لم يكن الاحتفال بمولد النبيّ ِ صل ّى الله عليه وسلّم مشروعاً، ولا معروفاً لدى السّلف الصالح رضوان الله عليهم، ولم يفعلوه مع قيام المقتضي له وعدم المانع منه، ولو كان خيراً لسبقونا إليه، فهم أحقّ بالخير وأشدّ محبّة للرسول صل ّى الله عليه وسلّم وأبلغ تعظيماً له...، فلمّا كان غير معروف لدى السّلف الصالح ولم يفعلوه وهم القرون المفضّلة دلّ على أنّه بدعة محدثة"[6].

---

(1) المصدر السابق 29/1.
(2) المصدر السابق 99/6، وي ُنظر: 1/ 74، 106-108،110-113،216، 73/6.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 251/1.
(4) النساء (59).
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 99/6، وي ُنظر: 96/1-97.
(6) فتاوى ورسائل الشيخ 57/3-58، وي ُنظر: 152/1.

- ردُّ المتشابه من النّصوص إلى محكمها، قال -رحمه الله-: "و الحقُّ أيضاً ردُّ ما تشابهت دلالته من النّصوص إلى المحكم منها، ومَ ُ خالف ذلك موسوم بزيغ القلب، قال تعالى: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ[1]"[2].

- درء التعارض بين النصوص الشرعيّة، فيقول: "نصوص رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لا تتناقض ولا تختلف"[3].

- العبادات والأمور الغيبيّة مبناها على التوقيف، قال -رحمه الله-: "الأصل في العبادات أن لا يُشرع منها إلاّ ما شرعه الله تعالى، والأصل في العادات أنْ لا يُحظر إلاّ ما حظره"[4]، وقال: "وهذا الباب - يعني ما يجوز في حقّه تعالى وما يمتنع- توقيفي، فيُنطق حيث نطق الكتاب والسنّة...، والخلق ما لهم علم بالأمور الاعتقادية إلاّ ما أخذوه من مشكاة النبوّة"[5]، ويقول: "العبادات مبناها على الأمر...، يعني أنّ أمر العبادات توقيفي"[6].

- الأصل في الكلام الحقيقة، قال الشيخ: "والأصل في الكلام هو الحقيقة ولا يُصار إلى المجاز إلاّ لمُوجِبٍ"[7].

- "ليس كلّ خلاف يُعوّل عليه، إنّما يُعوّل على خلاف له حظّ من الاستدلال"[8].

المطلب الثاني: أهمِّية العقيدة عند الشيخ، وأبرز من تأثّر به:

وفيه فرعان:

الفرع الأول: أهمِّية العقيدة في منظور الشيخ:

أخذت العقيدة المكان الأكبر من اهتمامات الشيخ -رحمه الله-،

---

(1) آل عمران (7).
(2) فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم 99/6، ويُنظر: 185-186/1.
(3) شرح مسائل كتاب التوحيد ص16، ويُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 73/6.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 49/3 ، ويُنظر: 87/6.
(5) شرح العقيدة الواسطية ص31.
(6) شرح مسائل كتاب التّوحيد ص46.
(7) المصدر السابق ص90.
(8) فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم 98/6.

فهي ذات الأهمّ يَة الكبرى في منظوره؛ ولذا فقد أعطاها حياته وعمره: معرّفاً بها، وداعياً إليها، وذابّاً عنها. وممّا يجلِّي شيئاً من أهم يِّة العقيدة عند الشيخ ما يلي:

- تضمين العقيدة في خطاباته العامة ونصائحه، ومن ذلك خطابه إلى حجاج بيت اللّه الحرام، وفيه: "فحقيق بالمسلمين، ولا سيّما العلماء كبير عنايتهم بمعرفة ما بعث اللّه به الرسل من أوّلهم إلى آخرهم، وخاتمهم محمّد رسول اللّه صل ىّ اللّه عليه وسلّم وعليهم أجمعين، وتعليمهم ذلك، والعمل به ظاهراً وباطناً، والموالاة و المحبّة والتناصح فيه، والتواصي به: من توحيد اللّه تبارك وتعالى في ربوبيته وفي ذاته تبارك وتعالى، وأسمائه وصفاته وأفعاله، وفي إلهيّته وما يستحقّ من عبادته وحده لا شريك له..."[(1)].

- غرسها في نفوس تلاميذه، فقد عُرف بـ"حرصه على تعليم التوحيد، وحثّ ِ الطلاب على تعلّمه"[(2)].

- يرى الشيخ أنّ َ الشرك لم يقع إلا ّ عند التسامح في معرفة العقيدة، فيقول: "ما دخلت الخرافات إلا ّ بالتسامح في معرفة التوحيد، وبالغلو في الصالحين، وأنّه يكفي التسم ّي بالإسلام؛ فبذلك وقع الشرك"[(3)].

- إلزام أئمة المساجد تعليم النّاس أصول الدين، فقد جاء في رسالة وج ّهها إلى القضاة ما نصّه: "يتعي ّن على إمام كلّ مسجد أن ْ يقوم بعد صلاة فجر كلّ يوم بتعليم ثلاثة أشخاص من جماعة مسجده أو أكثر -حسب الاستطاعة- أصول الدّين، كمختصر ثلاثة الأ صول..."[(4)].

- يرى الشيخ أنّ َ تعليم الناشئة العقيدة من أهمّ الفروض على الآباء تجاه أبنائهم، قال-رحمه اللّه-: "ومن أعظم الفروض وأهمّ ما ي ُهتمّ ُ به اعتناء المسلمين بنشئهم، وأن ْ ي ُوجهوهم التوجيه الدِّيني النافع لهم في دنياهم وأخراهم، وأن ْ يأخذوهم بالتزام أصولهم الدِّينية التي هي: التمسُّك بكتاب اللّه وسنّة رسوله صلّى اللّه

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 86/1، وي ُنظر: 13/ 165- 203.
(2) شرح كشف الشبهات ص10، وي ُنظر: مقدمة فتاوى ورسائل الشيخ 12/1.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 84/1.
(4) المصدر السابق 89/1، وي ُنظر :13/204-205.

عليه وسلم، واعتقاد ما اعتقده السّلف الصالح ممّا نالوا به العزّة و الكرامة، وما حازوا به شرف الدُنيا والآخرة..."[1].

- يرى الشيخ أنّ العقيدة أهمُّ ما يقع به التناصح، فيقول: "من أهمّ ما يقع به التناصح: طاعة الله وتقواه، وتحقيق التّوحيد بأنواعه، وتحكيم الشريعة السّمحاء..."[2].

- حثّه الدُعاة على البداية بالعقيدة قبل غيرها، فقد عُرض عليه حال داعية بين قوم إن رفع يديه عند الركوع لم يقبلوا دعوته إلى التوحيد، فجاء في جوابه: "الدّعوة إلى تحقيق التوحيد الّذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه أهمُّ وأولى...، ومع هذا فعلى هذا الرجل أن لا يألوا جهداً في تقرير السنّة ونشرها بين النّاس بأقواله...، ولو لم يفعلها فيما بينهم تأليفاً لهم"[3].

- حثُّ ولاة الأمر على تكثير الدُعاة؛ ليُعرّفوا النّاس بصحيح العقيدة، كما في بعض رسائله إلى جلالة الملك فيصل-رحمه الله-[4].

- الأمر ببعض التعزيرات حمايةً لجناب العقيدة[5].

- وقوفه في وجوه المناوئين للعقيدة والمستهزئين بها؛ ولذا فقد رأى أنّ إطلاق لفظ:"علم التوحيش" على علم التّوحيد يبلغ بقائله إلى الحكم عليه بالردّة -لكن ينبغي التفريق بين التكفير بالوصف وتكفير الشخص المعين-؛ بينما من أطلق لفظ: "علم حزاوي العجائز" على علم الفقه، فهو مخطئ ومتجنّي على علوم الشريعة؛ لكن لا يبلغ به إلى الحكم عليه بالردّة، مع تعيُّن تعزير كلّ مِمَن يصدر منه مثل هذه الألفاظ[6].

الفرع الثاني: أبرز من تأثّر به الشيخ في تقرير العقيدة:

نشأ الشيخ في أسرة عُرفت بالعلم والجهاد، فهو سليل أئمّة الدّعوة؛ الذين رفعوا راية الحقّ، ونصروا التوحيد، وقد وفّق الله الشيخ منذ طفولته؛ لسلوك سبيلهم، واقتفاء منهجهم؛ فتتلمذ بين يدي

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 13/ 205 .
(2) فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم 165/13 .
(3) المصدر السابق 199/2، ويُنظر: 85-89/1.
(4) يُنظر: المصدر السابق151،152/13.
(5) يُنظر: المصدر السابق 99/1، 250، ويُنظر: منهج الشيخ العملي مع المخالفين في هذا البحث.
(6) يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم 194/12-195.

أحيائهم، وتأثّر بمناهج وأطروحات أمواتهم؛ فكان لمدرسة أئمّة الدّعوة أكبر الأثر في شخصية سماحة الشيخ محمد -رحمه الله- ، ولا عَجب في ذلك، فهي مدرسة أثّرت في القاصي قبل الداني، و المناوي فضلاً عن الموالي، وكيف لا تأثّر وهي قائمة على الكتاب والسنّة؟!.

ومن أبرز من تأثّر به الشيخ في تقرير العقيدة: شيخ الإسلام ابن تيميّة، وتلميذه ابن القيّم -رحمهما الله- فقد كان لهما أثر كبير في تكوين شخصية الشيخ، وانعكس ذلك على رسائل الشيخ، وفتاويه، وتقريراته[1].

ولمّا أشار الشيخ إلى بعض الكتب النافعة في التوحيد والاعتقاد خصّ منها: مصنفات أئمّة السلف كأحمد، وكتب من اشتهر بنصر السنّة، والقيام بها،كشيخ الإسلام، وتلاميذه كشمس الدِّين ابن القيّم، وككتب أئمّة الدّعوة النجديّة[2].

وفي ثنايا هذه الرسالة الدليل تلو الدليل على صدق ما قدّمته؛ من تأثّره بمَنْ سمّيتهم.

المطلب الثالث: منهج الشيخ في الردِّ على المخالفين: وفيه فرعان:

الفرع الأول:منهج الشيخ العلمي في الردّ على المخالفين:

قضى الشيخ -رحمه الله- عمره في خدمة الدِّين: تربيةً وتعليماً وإصلاحاً، وذبّاً ودفاعاً، فنصح وبيّن، وردّ وقوّم، وقد كان من نصحه الردُّ على المخالف، فأملى في ذلك بعض الرسائل، وفيها اتسم منهجه العلمي في الردِّ على المخالفين بالآتي:

- إعادة قول المخالف إلى أصله، وإبطال ذلك الأصل،كإعادة القول بأنّ جبريل -عليه السّلام- أخذ القرآن من اللوح المحفوظ إلى: أصل فاسد وهو القول بخلق القرآن، فيقول -رحمه الله-: "وهذه المقالة مبنيّة على أصل فاسد، وهو القول بخلق القرآن"[3].

- الاعتماد على الأدلّة من المنقول والمعقول في الردّ على المخالف، ففي تقريره لصفة الكلام، وردِّه على المخالف يقول: "والأدلة

---

(1) ينظر: فتاوى ورسائل الشيخ 1/118-127 ، 1/217-239، 13/130-142 .

(2) ينظر: المصدر السابق 13/95 .

(3) فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم 1/215.

لأهل السُنة والجماعة على هذا الأصل من الكتاب والسُنة والمعقول كثيرة جداً"[1]، ثمّ ساق طرفاً منها.

- نقل كلام المحقّقين في الردّ على المخالفين، ومن ذلك قوله في رسالته(الجواب الواضح المستقيم في التحقيق في كيفية إنزال القرآن الكريم): "وأنا أسوق بعض ما وقفت عليه من كلام المحقّقين في هذه المسألة المشتمل على كثير من النصوص مع تقريرهم دلالتها أحسن تقرير، ممّا تقرُّ به عيون الموحّدين، وينقمع به الجهلة من المبتدعة والملحدين"[2].

- بيان شبهة المخالف والردّ عليها؛ ومن ذلك قوله في حكم التلفّظ بالنِّية: "إنّما هي بدعة راجت على بعض الشافعية لقول الشافعي: إنّ الصلاة لا تدخل إلاّ بقول. ومراده التحريمة، لا التلفّظ بالنِّية؛ فإنّ الحجّ لا يحتاج إلى نيّة، وكذلك الزكاة. فنسبة ذلك غلط عليه[3]"[4].

- بيان المخرج الشرعي من المخالفة، ومن أمثلة ذلك بيانه المخرج الشرعي لتخفيف وطأة الفقر بدلاً عن الأنظمة الوضعية فيقول: "والمخرج من هذه المشكلة: لزوم تقوى الله تعالى، والقيام بشرعه علماً وعملاً ودعوة وتعليماً، وصدق التوكل عليه تعالى، وإفراده بالرغبة وابتغاء الرزق عنده، فإنّه لا يُنال ما عند الله تعالى إلاّ بطاعته...، وفي أموال المثرين عدّة حقوق: كالزكاة الشرعية الواجبة، وصدقة التطوع..."[5].

- بيان الحكم الشرعي عقب نقض الشبه، كصنيعه في رسالة (إنكار الاحتفال بالمولد النبوي)، إذ نقض شبه بعض المشبّهين أولاً ثمّ أتبع ذلك بقوله: "حكم المولد: قسّم العلماء الاجتماع الذي يعمل في ربيع الأول ويسمّى باسم (المولد) إلى قسمين. أحدهما: ما خلا من المحرّمات فهو بدعة لها حكم غيرها من البدع...، وأمّا القسم الثاني من عمل المولد، وهو المحتوي على المحرّمات. فهذا قد منعه

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم 216/1.
(2) المصدر السابق 217/1، ويُنظر: 64/3- 87.
(3) المصدر السابق 217/1، ويُنظر: 64/3- 87.
(4) يُنظر: نهاية المطلب 120/2، البيان في مذهب الإمام الشافعي 160/2.
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 1/ 269-270.

العلماء، وبسطوا القول فيه"[1].

- التفصيل في الردّ إن حصل الإجمال في قول المخالف، كردِّه على دعوى (أنّ تارك الاحتفال بالمولد متنقص للنّبي صلّى الله عليه وسلّم) فكان من تفصيل الشيخ أن قال: "إن أراد بقوله هذا أنّ ذلك اعتقاد التارك فقد كذب وافترى، وإن أراد أنّ ذلك تنقيص للنّبي صلّى الله عليه وسلّم عمّا يستحقه شرعاً فالمرجع في ذلك إلى الكتاب والسُّنة وما عليه القرون المشهود لها بالخير"[2].

- التأصيل العلمي في الردّ، والبيان الوافي، كما في رسالته نصيحة الإخوان[3]، وردِّه على أهل التعطيل[4].

- الإجمال في الردّ إن كانت المخالفة بيّنة واضحة، كردِّه على دعوى بعض الجهال حضور الرسول صلّى الله عليه وسلّم الاحتفالات بمولده فقال: "هذا من أبطل الباطل وممّا لا يتسع له عقل عاقل"[5].

- تتبع نقول المخالف، والتثبُّت من أمانته العلمية، كصنيعه مع من نسب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية القول بجواز الاحتفال بالمولد النبوي مستدلاً بجزء من كلامه[6].

- موافقة المخالف في تأصيله؛ إنْ كان حقاً، والردُّ عليه في تطبيقه وتنزيله، ففي ردِّه على من فتح باب غثِّ الرخص خصوصاً في المناسك مستدلاً: بأنّ الشريعة بُنيت على تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، فيجيب الشيخ بأنّ ذلك: "حقٌّ، وأصل أصيل، والشأن كلُّ الشأن في التطبيق، وصدق ذلك عند التحقيق؛ فليس كلّ من استدلّ بها على رأي رآه يكون مصيباً...؛ فإنّ كثيراً من المنحرفين عن الصواب لا يزالون يعوِّلون في زعمهم في الانحراف على هذا الشأن، وهم ليسوا من فرسان الميدان، وقد أخطأ هذا الرجل -صاحب رسالة يسر الإسلام، وبيان أشياء من مناسك حج بيت الله الحرام- في تفريعه على هذه القاعدة بما يعرفه

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 76-79/3.
(2) المصدر السابق 74/3 .
(3) يُنظر: المصدر السابق 132-56/5.
(4) يُنظر: المصدر السابق 128-143/13.
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 56/3، ويُنظر: 264/1.
(6) يُنظر: المصدر السابق 95-88/3 .

أهل العلم"[1].

- إلزام المخالف بلازم مذهبه، كإلزامه من أجاز رمي الجمار أيام التشريق قبل الزوال قياساً على يوم النحر بالاقتصار على جمرة العقبة فقط[2].

- مراعاة أسلوب المخالف[3].

- الاعتذار للمخطئ ما أمكن، مع تقويم الخطأ، ومن أمثلة ذلك: أنّ الشيخ -رحمه الله- سُئل عن قول يا وجه الله، فأجاب: "ما تنبغي، وممكنْ أنّ مقصودهم الذات"[4]، ومثال ذلك أيضاً نقده قول صاحب لمعة الاعتقاد في تقريره ترك التعرُض لمعاني الصفات، حيث قال الشيخ -رحمه الله-: "ما ذكره في (اللُمعة) فإنّه ينطبق على مذهب المفوّضة، وهو من شرّ المذاهب وأخبثها، والمصنّف -رحمه الله- إمام في السُنّة ومن أبعد النّاس عن مذهب المفوّضة وغيرهم من المبتدعة"[5]، ومثل ذلك نهيه عن دعوة الجنّ كقول خذوه يا جنُّ، وبيان محاذير ذلك، مع اعتذاره لمَنْ قد تصدر منه بعض هذه الألفاظ بقصد التخويف أو صدورها في حالة غضب دون اعتقاد، وسيأتي نقل ذلك في ثنايا البحث[6].

الفرع الثاني: منهج الشيخ العملي مع المخالفين:

رحم الله الشيخ فقد أجمع عارفوه على قوّته وصدعه بالحقّ، مع ما اتسم به من هيبة عند الخلق، وهذا الأمركان من مكوّنات شخصيّته البارزة، مع تمكين الله له، ونفوذ كلمته بتخويل من ولاة الأمر في هذه البلاد المباركة، فسخّ ـَر جاهه وعلمه وقو ـّة كلمته وهيبته في النفوس في خدمة هذا الدِّين، والذّبِّ عن عقيدة السلف، وحماية جنابها؛ فسطّ ـَر في ذلك أروع الأمثلة، ومن ذلك هذه النماذج الدالة على غيرته لهذا الدِّين المبيّنة لمنهجه العملي مع المخالفين:

- التوجيه بنفي مشعوذ من هذه البلاد المباركة، ففي خطابه

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ ابن إبراهيم 73/6.

(2) يـ ـُنظر: المصدر السابق 6/ 95-96.

(3) يـ ـُنظر: رسالة الشيخ (تحذير الناسك ممّا أحدثه ابن محمود في المناسك)، ضمن فتاويه ورسائله 67-119/6

(4) فتاوى ورسائل الشيخ 117/1.

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 202/1-203.

(6) يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 114-115/1، 184/13.

إلى مدير الجوازات والجنسيّة بالرياض في شأن سجين عُثر معه على ورقة مطوّلة، وذكر أنه يدفع بها لدغ العقارب والدواب، قال سماحته: "نُفيدكم أن من صالح البلاد نفيه منها؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون مشعوذًا دجالًا أو تلميذ شعوذة ودجل"[1].

- تأديب مباشر للذبح عند طلعة السلطان، وأمره بإحراق لحمها، قال الشيخ محمّد ابن قاسم -رحمه الله-: "والذبح عند طلعة السلطان قد أنكره شيخنا، وأحضر المباشر للذبح، وأدّب، وأمر بإحراق لحمها"[2].

- محاكمة داعية للرفض، وعرض قتله تعزيراً على وليّ العهد، حيث قال: "والذي أراه أنّه يسوغ قتل هذا الخبيث تعزيرًا؛ لأنّ ما أبداه رأس فتنة إن قُطع خمدت، وإن تُسوهل في شأنه عادت بأفظع من هذا الكتاب، من بدعة هذه الطائفة من صاحب هذا الكتاب، أو من غيره. وقتل مثل هذا تعزيرًا إذا رآه الإمام ردعٌ للمفسدين، وحسم لمادة البدعة، وسدٌ لهذا الباب. فإنّ قضيّة هذا الرجل هي أوّل واحدة من نوعها، وهذه النابغة تمسّ مآخذ المسلمين وحججهم، والقدح فيها تسبب في إسقاط حُجّيتها وساطع برهانها"[3].

- مخاطبة الملك بمنع خرافيّ من القصص في المساجد، فقد رفع له برقيّة نصُها: "صاحب الجلالة الملك المعظم -أيّده الله- قدم إلى الرياض شخص يُدعى (أحمد القهوجي الرفاعي) وجعل يقصّ في المساجد وفي بعض المجتمعات، والرجل المذكور خرافيٌ، وله كلام حول المعتقد فاسد، فيجب حفظكم الله منعه من القصص هنا وفي سائر أنحاء المملكة، تولاكم الله بتوفيقه"[4].

- الأمر بمراقبة شخص ذُكر عنه أنّه يدعو إلى الطريقة الشاذلية، فقد بلغ الشيخ ذلك في حقّ شخص من أهل مكة، فبعث خطاباً إلى وزير الداخليّة، جاء فيه: "نأمل منكم تعميد مَن يلزم بالبحث عن المذكور وتقصّي أخباره، ووضع رقابة دقيقة على تصرّفاته

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 99/1.
(2) المصدر السابق 108/1 (الحاشية) .
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 251/1.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 162/13.

للتأكـُّد من صحة ما نـُسب إليه، وإفادتنا لاجراء ما يلزم نحوه"[1].

- منع فتح دار الفنون الشعبية، فقد وجه رسالة إلى مَنْ خاطبه بشأنها، جاء فيها: "بتأمـُّل ما ذكرته عنها والنظر الدقيق وعرض ذلك على أصول الشرع المطهـَّر اتضح لي أنـَّه لا يحسـُن الأذن في افتتاحها؛ لأنـَّها ستكون مجمعاً ودعوة إلى اجتماع متكرـِّر لا نتيجة له دينية ولا دنيوية، وهو وإنْ لم يكن فيه معاصي بأنفسها، فهو وسيلة إلى ذلك، والوسائل لها أحكام الغايات، فالذي أُفتى به منع ذلك وإغلاق هذه الدار"[2].

- أمره بطرد شخص يدعو إلى فتاوى مرجوحة لها آثارها السيئة على عقائد الطلاب وسلامة فطرهم، وقد خاطب وزير المعارف بذلك[3].

- الموافقة على بعض التعزيرات الرادعة لبعض المخالفين في الاعتقاد، بعد إعلان توبتهم[4].

وعلى كلٍّ فإته يمكن ردّ منهجه العملي مع المخالفين إلى أمور ثلاثة:

1. النصيحة للمخالف وبيان الحقّ له، كما في نصائحه لبعض من نازع الأمر أهله وظهرت منهم بوادر الفرقة وشقّ الجماعة، ومن قوله في بعضها: "والآن كتبت لكم؛ نصحاً لكم ومحبّة وشفقة عليكم، ولم يطلع على ذلك أحد..." [5]، ومن أمثلة هذا المنهج نصيحته لبعض المشايخ، قال فيها: "بلغني أنّ موقفك مع الإمارة ليس كما ينبغي، وتدري بارك الله فيك أنـَّ الإمارة ما قـُصد بها إلاـَّ نفع الرعيـَّة، وليس من شرطها أنْ لا يقع منها زلل، والعاقل بل وغير العاقل يعرف أنـَّ منافعها وخيرها الديني والدنيوي يربو على مفاسدها بكثير. ومثلك إنـَّما منصبه منصب وعظ وإرشاد، وإفتاء بين المتخاصمين، ونصيحة الأمير والمأمور بالسرـِّ وبنيـَّة خالصة تعرف فيها

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 266/1.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 118/13.
(3) يـُنظر: المصدر السابق 22/2-23.
(4) يـُنظر: المصدر السابق 188/12، 194.
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 170/12، ويُنظر: 172/12 (الحاشية) ففيها ذكر بعض نصائحه.

النتيجة النافعة للإسلام والمسلمين. ولا ينبغي أن ْ تكون عثرة الأمير أو العثرات نصب عينيك، والقاضية على فكرك و الحاكمة على تصرفاتك؛ بل في السر ِّ قم بواجب النصيحة، وفي العلانية أظهر وصر ِّح بما أوجب الله من حق ِّ الإمارة والسمع والطاعة لها، وأن ّها لم تأت لجباية أموال وظلم دماء وأعراض من المسلمين، ولم تفعل ذلك أصلا ً؛ إلا ّ أن ّها غير معصومة فقط، فأنت كن ْ وإي ّاها أخوين؛ أحدهما: م ُبي ِّن واعظ ناصح، والآخر: باذل ما يجب عليه، كاف ٍّ عن ما ليس له. إن ْ أحسن دعا له بالخير ونشط عليه، وإن ْ قص ّر ع ُومل بما أسلفت لك، ولا يظهر عليك عند الرعي ّة -ولاسي ّما المتظل ِّمين بالباطل- عتبك على الأمير وانتقادك إي ّاه؛ لأن ّ ذلك غير نافع الرعي ّة بشيء، وغير ما ت ُعب ِّدت ّ به، إن ّما ت ُعب ِّدت بما قد ّمت ُ لك ونحوه، وأن ْ تكون جامع شمل لا م ُشت ِّت، م ُؤل ِّف لا م ُنف ِّر. واذكر وصية النبي لمعاذ وأبي موسى: (يس ِّرا ولا ت ُعس ِّرا، وبش ِّرا ولا ت ُنف ِّرا، وتطاوعا ولا تختلفا)[1]، أو كما قال . وأنا لم أكتب لك ذلك لغرض سوى النصيحة لك وللأمير ولكافة الجماعة ولإمام المسلمين"[2].

2. رفع شأن المخالف إلى ولي الأمر أو نائبه؛ لتأديبه بما يراه، وقد سبق بعض النقل في ذلك.
3. استخدام نفوذه وما منّ الله به عليه من جاه وقوّة وتخويل من ولي الأمر، كما سبق.

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب ما يُكره من التنازع والاختلاف، رقم (3038)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير، رقم (1733)، من حديث أبي موسى رضي الله عنه.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 12/183-182.

الباب الأول

جهود الشيخ في تقرير التوحيد، وبيان قوادحه

وفيه: تمهيد، وأربعة فصول:

الفصل الأول: جهود الشيخ في تقرير توحيد الربوبية.

الفصل الثاني: جهود الشيخ في تقرير توحيد الألوهية.

الفصل الثالث: جهود الشيخ في تقرير توحيد الأسماء والصفات.

الفصل الرابع: جهود الشيخ في بيان قوادح التوحيد.

التـمهيد:

شأن التوحيد عظيم، فهو قطب رحى الدِّين وأوّله وآخره، وهو مراد الله من خلقه، والعلم به أصل العلوم، وضرورتهم إلى معرفته فوق كلّ ضرورة؛ إذ لا سلامة من ضدِّه إلا بمعرفته، وقد كشف سماحة الشيخ -رحمه الله- بعض جوانب أهميّة العلم بالتوحيد، فمن ذلك:

1. العلم بالتوحيد أول واجب على العبيد، يقول الشيخ -رحمه الله-: "التوحيد أول واجب على العباد؛ علماً وعملاً...، فلا واجب على المكلفين أعظم من التوحيد؛ علماً وعملاً"[1].
2. أشرف العلوم العلم بالتوحيد، يقول الشيخ: "العلم أقسام، فأعلاها العلم بالتوحيد"[2]
3. بالعلم بالتوحيد يُعلم الشرك؛ فيُجتنب، وفي هذا يقول سماحة الشيخ -رحمه الله-: "بالتّوحيد يتبيّن ضدُّه الشرك"[3].
4. لا يستغني عن العلم به أحد من الخلق، يقول الشيخ: "مَن الذي عرف التوحيد كلّ المعرفة؟ أصله -ولله الحمد- معروف؛ لكن له أقسام وفروع وشعب، وضدُّه الشرك له فروع"[4].
5. أنّ الجهل به سبب الهلاك، يقول -رحمه الله-: "ما هلك مَن هلك إلا بترك العلم بالتوحيد"[5].
6. منشأ الخرافات والشرك من الجهل بالتوحيد، يقول الشيخ: "ما دخلت الخرافات إلا بالتّسامح في معرفة التوحيد، وبالغلوّ في الصّالحين، وأنّه يكفي التسمِّي بالإسلام، فبذلك وقع الشرك"[6]، وقال: "بالزّهد فيه -يعني في التوحيد- يقع في ضدِّه، وما هلك من هلك ممّن يدّعي الإسلام إلا بعدم إعطائه حقه ومعرفته حقّ المعرفة، وظنُّوا أنّه يكفي ا

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص38.
(2) شرح العقيدة الواسطية ص31.
(3) شرح كشف الشبهات ص49.
(4) شرح كشف الشبهات ص137.
(5) شرح الأصول الثلاثة ص64.
(6) فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم 84/1.

لاسم والشهادتان، ولم ينظروا ما يُنافيه وما يُنافي كماله، هل هو موجود أو مفقود؟ وهذا كله من عدم التحرُّز ومعرفة ألفاظ التوحيد لفظة لفظة"[1].

7. جهل أكثر الناس به، يقول الشيخ: "(غالب الناس فيه من الجهل بهذا) بالتوحيد والشرك؛ فإنّ أكثرهم ما عرف دين الله الذي بعث به الرسل؛ بل أكثر أهل البسيطة ما عرفوا الفرق بين هذا وهذا -أي ْ بين التوحيد والشرك- بل عادَوا أهل التوحيد وعابوهم وحاربوهم، واتبعوا دين المشركين، كله بسبب عدم الفرق بين هذا وهذا"[2]، وقال: "هذه الدعوة -يعني دعوة التوحيد- تخفى على كثير من الخلق"[3]؛ بل أعظم من هذا جهل كثير من المنتسبين إلى الإسلام ب التوحيد، يقول سماحة الشيخ: "كثيراً ممّن ينتسب إلى الإس لام من هذه الأمّة ليسوا على الدين إنّما معهم اسمه فقط، ولا يعرفون ما هو شرك الأولين"[4]."وإن ّما كانوا لا يعرفونه؛ لكونهم ابتلوا بالشرك، وعبادة الأوثان، وتلويث الملوّثين، وتشويش المشوّشين، وكثرت الشبهات، فبذلك خفي التوحيد على كثير مم ّن يدّعي العلم؛ لعدم المعرفة به، وإلا ّ فالتوحيد والشرك م ِن ْ أهون ما يكون وأسهله معرفة -الشرك باطل، والتوحيد حق ٌ- إجمالا ً"[5].

8. الجهل بالتوحيد أعلى رتب الجهل، قال الشيخ -رحمه الله-: "الجهل أنواع؛ أعظمها الجهل بالله تعالى وأسمائه وصفاته، وهو أعظم من الجهل بشرعه ودينه، فهو مُتغلِظ جهله بأمرين، أحدهما: أنه جهلٌ بالتوحيد الذي هو أساس الملة. و الثاني: أنه جهلٌ بشيء مستفيض واضح عند كلّ أحد، و الجهل بالشيء المعلوم الواضح أعظم من الجهل بالشيء

---

(1) شرح كشف الشبهات ص137.
(2) المصدر السابق ص49- 50.
(3) شرح كتاب التوحيد ص37.
(4) شرح كشف الشبهات ص105.
(5) شرح الأصول الثلاثة ص65.

الخفي"[1].

9. أنّ ضرورة معرفة التوحيد لا تختص ُ بالجاهل؛ يقول الشيخ: "أهل العلوم ليسوا مستغنيين عن معرفة لا إله إلا ّ الله، والتّنبيه على فضلها بعلومهم وما عندهم"[2]، حتّى أعلم الخلق بالله وهم الأنبياء[3]-عليهم الصّلاة والسلام-.

هذه بعض الجوانب التي تدلّ ُ على أهميّة العلم بالتوحيد، ولم ّا كان الأمر كذلك كان هذا الباب في بيان جهود الشيخ -رحمه الله- في تقرير التوحيد، وفيه أربعة فصول، إلا ّ أن ّه يحسن التمهيد له، وقد جعلت التمهيد في مطلبين:

المطلب الأول: معنى التوحيد وحقيقته، وأهميّته وفضله:

وفيه فرعان:

الفرع الأول: معنى التوحيد وحقيقته:

- لغة: "الواو والحاء والدال: أصل واحد يدلّ ُ على الانفراد، من ذلك الوحدة"[4]، و"التوحيد في اللغة الحكم بأنّ الشيء واحد، والعلم بأن ّه واحد"[5]، وهو"تفعيل للنِّسبة كالتّصديق والتّكذيب لا للجعل، فمعنى وح ّدت الله: نسبت إليه الوحدانية، لا جعلته واحداً، فإنّ وحدانية الله تعالى ذاتية له، ليست بجعل جاعل"[6].

- شرعاً: تنوّعت عبارات أهل السنّة في حقيقة التوحيد شرعاً، ويعود ذلك التّنوّع إلى الخلاف اللّفظي الذي لا يضرّ ُ، ومن أسباب ذلك التّنوّع -في نظر الباحث- التّركيز على جانب من التوحيد -كتوحيد الأ لوهي ّة- دون آخر، وبعبارة أخرى: إلى الشمول وعدمه.

وقد تنوّعت عبارات الشيخ -رحمه الله- في بيان معنى التوحيد وحقيقته، وليس ذاك من التناقض والاضطراب في شيء، وإن ّما هو نتيجة ما سبق ذكره:

فتارة يعرّفه بالنوع والمثال فيجعل التوحيد هو: "إفراد الله ب

---

(1) شرح كشف الشبهات ص84.

(2) شرح كتاب التوحيد ص37.

(3) يُنظر: شرح مسائل كتاب التوحيد ص15.

(4) معجم مقاييس اللغة 90/6، ويُ نظر: الصحاح 477/2-478، القاموس المحيط ص414.

(5) التعريفات للجرجاني ص96.

(6) لوامع الأنوار البهية 56/1-57.

الطاعة، وأن ْ لا يُحللّ إلا ّ ما حل ّل ولا يُحرّم إلا ّ ما حر ّم "[1]، وقد نصّ َ على أنّه بالمثال فقال:"من أنواع التوحيد إفراد الله بـ الطاعة"[2].

وفي موضع آخر يـ ُعرّف التوحيد بالتعريف بأحد أقسامه، ويخصّ ُ من ذلك توحيد الألوهيـ ّة؛ لأنّه مورد النـزاع بين الموحِّدين والمشركين، فيقول: "هو -يعني التوحيد- إفراد الله بـ العبادة"[3]؛ بل يقول عن هذا التعريف: "وهي أحسن التعاريف وأخصرها"[4].

وأحياناً يعرّفه بأركانه؛ فيقول: "التوحيد: إفراد الله سبحانه بالأ لوهيّة، والبراءة من ألوهيّة ما سواه"[5]، وهما ركنا التوحيد، "فلا يكون التوحيد إلا ّ متحصِّلا ً من مجموع الأمرين: من النفي، والإ ثبات"[6].

وحيناً يراعي الشّمول حيث يقتضي الأمر ذلك؛ فيُعرّف التوحيد بأنّه: "الإيمان بوحدانيـ ّته تعالى، وتفرُّده بأسمائه وصفاته، والإيمان بأنّه الإله الحقّ ُ، وأنّ مـ َن ْ عُبد من دونه فعبادته من أبطل الباطل وأضلّ الضّلال"[7].

الفرع الثاني: أهمّيته وفضله:

فضائل التوحيد كثيرة، وما أهمِّيته إلا ّ جزء من فضيلته، وكلّما ازداد العبد معرفة بالتوحيد زاد علمه بفضله وأهمِّيته، و"لا يحصل كمال فضله إلا ّ بكمال تحقيقه، وتحقيقه قدر زائد على ماهية التوحيد، وتحقيقه على قسمين: تحقيق واجب وتحقيق مندوب؛ فـ التحقيق الواجب: تخليصه وتصفيته من شوائب الشرك والبدع و المعاصي؛ فلا يكون العبد محققِاً للتوحيد حتى يَسلم من الشرك

(1) شرح كتاب التوحيد ص49، وينظر: ص47.

(2) المصدر السابق ص49 .

(3) شرح الأصول الثلاثة ص19، وينظر: شرح كشف الشبهات ص104، وشرح كتاب التوحيد ص44،49.

(4) شرح كشف الشبهات ص24.

(5) شرح كتاب التوحيد ص51 ، وينظر: ص14،15،54.

(6) المصدر السابق ص10.

(7) شرح الأصول الثلاثة ص43، وينظر: فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم 141/3.

بنوعيه، ويسلم من البدع والمعاصي، وهذا مقام الأبرار المقتصدين أصحاب اليمين، وهم الذين فعلوا الواجبات وتركوا المحرّمات، و التحقيق المندوب: هو أن يُضيف إليه ترك المكروهات وبعض المباحات، وهذا مقام السابقين المقربين"[1]، "ومعرفتك عظمته بأن تصرف الهمم إليه، ومعرفته، والعمل به غاية الانصراف، ومعرفة ما يضادّه، وما سواه من أنواع العلوم الفرعية بعد ذلك، فيهتمّ الإنسان كلّ الاهتمام بمعرفة أصل الدين إجمالاً قبل الواجب من الفروع"[2].

وقد ذكر الشيخ - رحمه الله – جملة من فضائله، من ذلك الآتي:

أولاً: أنّ في التوحيد تنزيه الله سبحانه عن المسبّة، وتقديساً له عمّا لا ينبغي، يقول الشيخ –رحمه الله-: "فالتوحيد لو لم يكن فيه إلا تنزيه الله عن المسبّة لكفى في حُسنه"[3].

ثانياً: تضافرت النصوص في فضل العلم وشرفه، "والعلم أقسام، فأعلاها العلم بالتوحيد"[4]، وهو ممّا لا يسع المسلم جهله[5]، "فلابد من معرفة أصل الدين إجمالاً، ثمّ معرفة فروعه تفصيلاً"[6].

ثالثاً: " أنّ التوحيد هو أول واجب على العباد علماً وعملاً"[7].

رابعاً: التوحيد أوّل دعوة الرسل عليهم الصلاة والسلام، يقول الشيخ -رحمه الله-: "أول شيء دعت إليه الرسل من أوّلهم إلى آخرهم: ﭽ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﭼ[8] "[9]

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص26.

(2) شرح الأصول الثلاثة ص63-64.

(3) شرح مسائل كتاب التوحيد (مخطوط) ص26.

(4) شرح العقيدة الواسطية ص31.

(5) يُنظر: آداب المشي إلى الصلاة ص86.

(6) شرح الأصول الثلاثة ص64.

(7) شرح كتاب التوحيد ص38.

(8) المؤمنون (32).

(9) شرح الأصول الثلاثة ص18، ويُنظر: ص63.

، وما ذاك إلا ّ لفضله وأهمِّيته.
خامساً: هو أساس الإسلام ورأسه، وأوّله وآخره،"فالتوحيد من-زلته من الإسلام كمن-زلة الأساس من البنيان، فالمحور هو التوحيد"[1]، ف-"هو الأصل، وما بعده فرع عنه "[2]، " وممّا يبيّن أنّ التوحيد هو الأصل:كونه يوجد من يدخل الجنّة ولم يصلّ ولا ركعة؛ وذلك إذا اعتقد الدّين، وعمل به، ومات متمسكاً به، كأن يُقتل قبل أن يصلي أو يموت "[3].
سادساً: أنّ العبادات تتوقّف في الصحة عليه؛ "لأنّ صدور العبادة من غير توحيد لا تُسمّى عبادة ...، فهي بمن-زلة الجسد أو الخشبة التي لا روح فيها"[4]، "فالتوحيد ليس فقيراً إليها؛ بل هي الفقيرة إليه في صحتها"[5].
سابعاً: "من أجله خُلق الثّقلان الجنُّ والإنس، وأُرسلت الرُّسل، وأُنزلت الكتب"[6].
ثامناً: أنّ التوحيد هو"زبدة الرسالة ودعوة الرسل"[7]، ف-"جميع ما أُرسلت به الرسل هو التوحيد، وما سواه من تحريم كذا أو تحليل كذا فهو فروع"[8].
تاسعاً: ومن فضل التوحيد وأهمِّيته:"أنّه حقُّ الرّبِّ الذي أحقّ وافترض على عباده، ولا يقبل منهم سواه، ومِن ْعظم شأنه أن ْجعل لأهله حقّاً إذا قاموا به، وهو أن

(1) شرح كشف الشبهات ص92.
(2) المصدر السابق ص120.
(3) شرح الأصول الثلاثة ص64، ويُنظر: شرح كشف الشبهات ص120.
(4) شرح الأصول الثلاثة ص19، ويُنظر: ص64، وشرح كتاب التوحيد ص 10، 39.
(5) شرح كشف الشبهات ص120.
(6) فتاوى ورسائل الشيخ محمد 140/3، ويُنظر: شرح كتاب التوحيد ص 8، 9، 10، 14، 15.
(7) شرح الأصول الثلاثة ص63.
(8) المصدر السابق ص63.

ْ لا يعذِّب مـ ـَن ـ ْ لا يـ ـُشرك به شيئاً"[1].
عاشراً: ومن ذلك أنّ "التوحيد هو أفضل الأعمال على الإ طلاق، وهو أعظمها تكفيراً للذنوب"[2].
الحادية عشر: أنّ "مـ ـَن ـ ْ مات على التوحيد فله الأمن؛ بخلاف غيره من الأعمال مع عدمه"[3].

المطلب الثاني: أقسام التوحيد، والعلاقة بينها: وفيه فرعان:

الفرع الأول: أقسام التوحيد:

تنو ـّعت عبارات أهل السنّة والجماعة في بيان أقسام التوحيد، وكلٌ ذلك من اختلاف التنوع لا اختلاف التّضاد؛ إذ التوحيد عندهم من الثوابت التي لا اختلاف فيها؛ بل ولا يقبل الاختلاف.

ويعود سبب الاختلاف في التقسيم إلى أحد أمرين، هما:

"1- اختلافهم في زاوية التقسيم وجهته، فمـ ـَن ـ ْ نظر إلى التوحيد من جهة العبد قسّمه إلى: علمي وعملي، ومن نظر إليه من جهة الله تعالى قسـ ـّمه إلى: الربوبيـ ـّة، والألوهية، والأسماء والصفات...

2- اختلافهم في التعبير اللفظي عن المعنى الصحيح، كما يـ ـُعبِّر بعضهم عن التوحيد العلمي بتوحيد ٍ في العلم والاعتقاد، أو التوحيد في العلم والقول، أو التوحيد القولي، أو التوحيد الخبري، أو التوحيد الاعتقادي، ونحو ذلك"[4].

وقد تنوّعت عبارات الشيخ -رحمه الله- في بيان أقسام التوحيد؛ نتيجة ما سبق ذكره، فأحياناً يقسّ ـِمه بالقسمة الثلاثية المشهورة حيث يقول: "التوحيد ثلاثة أقسام: توحيد الربوبيـ ـّة، وتوحيد الأ سماء والصفات، وتوحيد الألوهيـ ـّة"[5]، وأحياناً يقسـ ـّمه بالقسمة الثنائية فيقول: "وإن ـ ْ شئت قلت التوحيد نوعان: توحيد في المعرفة والإثبات، وهو توحيد الربوبيـ ـّة والأسماء والصفات، وتوحيد في الطلب والقصد، وهو توحيد الألوهيـ ـّة والعبادة، ويـ ـُقـ

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص13-14.

(2) المصدر السابق ص17.

(3) المصدر السابق ص18، وينظر: ص19،21-22.

(4) حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين ص87-88 .

(5) شرح الأصول الثلاثة ص12، ويـ ـُنظر: شرح الواسطية ص23،31، شرح كتاب التوحيد ص7، 14-15، شرح كشف الشبهات ص24.

ال توحيد الله بأفعال العباد"[1]، ويقول أيضاً: "ف ڇ ٱ ٻ ٻ ٻ ڇدلت على: التّوحيد العلمي الخبري الاعتقادي، وسورة ڇ ٱ ٻ ٻ ڇ دلت على: التوحيد القصدي الإرادي الطّلبي"[2].

الفرع الثاني: العلاقة بين أقسام التوحيد:

العلاقة بين أقسام التوحيد علاقة تضمّ ُن وتلازم وشمول، فتوحيد الربوبيّة مستلزمٌ توحيد الألوهيّة، فهو منه كالمقدِّمة من النتيجة، وتوحيد الألوهية متضمّن توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات شامل للنوعين السابقين[3].

وفي ذلك يقول الشيخ -رحمه الله- :"وتوحيد الربوبيّة يستلزم توحيد الألوهيّة، وتوحيد الألوهيّة يتضمّن توحيد الربوبيّة؛ فإنّه لا يوجد شخص موحّد في الألوهية ولا يقرُّ بتوحيد الربوبيّة"[4].

ويزيد ذلك توضيحاً بقوله: "فكونه هو الخالق وحده يقتضي أنْ يكون هو المعبود وحده"[5].

وبقوله: "وكونه تعالى ربّنا يقتضي ويُفيد أنْ نعبده وحده، وأنْ لا نجعل له شريكاً لا في ربوبيّته، ولا في ألوهيّته وعبادته"[6].

وبقوله: "فإنّ توحيد الألوهيّة هو نتيجة توحيد الربوبيّة"[7].

لكن قد يستشكل البعض استلزام توحيد الربوبية لتوحيد الألوهيّة بحال المشركين؛ لكونهم اعترفوا بربوبيّة الله تعالى ولم يحصل منهم توحيد الألوهيّة، فيجيب الشيخ على ذلك بأنّ "إقرارهم بالربوبيّة ناقص، لوكان حقيقة لعملوا بمقتضاه، لو تمّموا أنّه الخالق وحده الرازق وحده لما جعلوا له ندّاً من خلقه؛ لكن مع ذلك فيه ضعف، لو

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص8.
(2) شرح العقيدة الواسطية ص37، ويُنظر: ص31.
(3) يُنظر: شرح العقيدة الطحاويّة ص88، دعوة التوحيد ص78-79.
(4) شرح كتاب التوحيد ص8.
(5) شرح كشف الشبهات ص36.
(6) شرح الأصول الثلاثة ص20.
(7) شرح كشف الشبهات ص76.

أتّه تام لما تخلـ ّف عنه إفراده بالعبادة"[1]، فهم "ما أعطوا الربوبيـ ّ
ة حقّها؛ فإنّ توحيد الألوهيـ ّة هو نتيجة توحيد الربوبية"[2] .

---

(1) المصدر السابق ص37.
(2) المصدر السابق ص76.

الفصل الأول

جهود الشيخ في تقرير توحيد الربوبيّة

إفراد الله بربوبيّته أحد أقسام التوحيد الذي كلّف الله به عباده، ولأجله خلقهم، والشّرك في ربوبيّة الله أعظم من الشّرك في ألوهيّته؛ وإنّما لم يأتِ من النّصوص في ذلك مثل ما جاء في غيره لأنّ أكثر الخلق لم ينازعوا فيه[1]، وإلاّ فتوحيد الربوبيّة "هو الأصل، ولا يغلط في الإلهيّة إلاّ من لم يُعطه حقه"[2]، ومن ذلك: الاعتناء به تعلّماً وتعليماً وإبراز جهود علمائنا في بيانه؛ ولذا كان هذا الفصل في بيان جهود الشيخ -رحمه الله- في تقرير توحيد الربوبيّة، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول

تعريف توحيد الربوبيّة، وخصائصه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف توحيد الربوبيّة: وفيه فرعان:

الفرع الأول: التعريف بكلمة "ربّ":

"الراء والباء يدلّ على أصول، فالأول: إصلاح الشيء والقيام عليه ...، والأصل الآخر: لزوم الشيء والإقامة عليه ...، والأصل الثالث: ضمّ الشيء للشيء"[3].

وفي اللِسان: "قال ابن الأنباري[4]: الربُّ ينقسم إلى ثلاثة أقسام: يكون الربُّ: المالك، ويكون الربُّ: السيد المطاع ...، و الربُّ: المصلح ..."[5]، "وقد يتصرّف أيضاً معنى الربّ في وجوه

---

(1) يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم 32/1.

(2)تاريخ نجد ص441، قاله الشيخ محمّد بن عبد الوهّاب. ويُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ32/1.

(3) مقاييس اللغة 381/2-382.

(4) هو الإمام المقرئ النحوي أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن الأنباري، وُلد سنة 271هـ، وتُوفّي سنة 328هـ، من مؤلفاته: كتاب الأضداد، وكتاب الجاهليات. يُنظر: تاريخ بغداد 181/3-186، طبقات القرّاء 350/1-352.

(5) لسان العرب 95/5، ويُنظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن 142/1-143، تجريد التوحيد ص43، الهداية إلى بلوغ النّهاية 101/1.

غير ذلك، غير أنها تعود إلى بعض هذه الوجوه الثلاثة"[1]، ومن تلك المعاني: المولى، والمدبِّر، والقيِّم، والمنعم، وغيرها[2]، و"الربُّ في الأ صل: التربية، وهو إنشاء الشيء حالا ً فحالا ً إلى حدِّ التمام"[3].

ومن معاني الربِّ: المعبود، وقد قر ّر الشيخ هذا المعنى وجملة من المعاني السابقة بقوله: "من معانيه -أي الرّبّ- وممّا يطلق عليه: المعبود، كما أنّ ه يُ طلق على:الخالق،والسيد، والرّازق،والمالك، و المتصرِّف، ومربّي جميع الخلق بالنّعم، وإذا قرن بالمعبود شمل معانيَ عديدة، ومعنى المعبود: المستحق ُّ أن ْ يُعبد وحده دون كلّ م َن سواه"[4].

والربُّ: اسم من أسماء الله تعالى، وقد قيل إنّه الاسم الأعظم[5]، وهو من الأسماء الخاصّة؛ فلا يُطلق غير مضاف إلا ّ على الله، ولا يُقال في حقّ غيره إلا ّ بالإضافة؛ كقولهم ربّ البيت ونحو ذلك، و الرُّبوبيّ ّة بالضم صفة من صفاته جل شأنه[6]، "فربُّنا جلّ ثناؤه: السيِّد الذي لاشبه له، ولا مثل في سؤدده، والمصلح أمر خلقه بما أسبغ عليهم من نعمه، والمالك الذي له الخلق والأمر"[7]، وهو سبحانه: "الذي يُ رَبِّي عبده فيُ عطيه خلقه، ثم ّ يهديه إلى جميع أحواله من العبادة وغيرها"[8]، ﭽ ﺗﻰ ﺗﻲ ﺗﺞ ﺗﻢ ﺛﻰ ﺛﻲ ﺟﺢ ﺟﻢ ﭼ[9]، "وتربيته تعالى لخلقه نوعان: عام ّة وخاص ّة؛ فالعام ّة: هي خلقه للمخلوقين، ورزقهم، وهدايتهم لِ مَ ا فيه مصالحهم التي فيها بقاؤهم في الدنيا. والخاص ّة: تربيته لأوليائه، فيُ رَبِّ يهم بالإيمان، ويُ وفّقهم له، ويُ كمِّلهم، ويدفع عنهم الصوارف و العوائق الحائلة بينهم وبينه، وحقيقتها: تربية التوفيق لكلّ خير، و

---

(1) جامع البيان عن تأويل آي القرآن 143/1.
(2) يُ نظر: النّهاية في غريب الحديث 179/2، لسان العرب 94/5-95.
(3) مفردات ألفاظ القرآن ص184.
(4) شرح الأصول الثلاثة ص18، ويُ نظر: ص15.
(5) تفسير القرآن العظيم 131/1.
(6) ينظر: تفسير غريب القرآن ص9، الصحاح130/1، النهاية في غريب الحديث 179/2، القاموس المحيط ص111.
(7) جامع البيان 143/1.
(8) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 22/1.
(9) طه (50).

العصمة من كل شر"[1].

و"لفظ الربِّ باعتبار معناه اللغوي مشعر أتمّ إشعار بإخلاص توحيده، هذا باعتبار معناه الإفرادي دون الإضافي، ثمّ في معناه الإضافي دلالة أخرى؛ فإنّ كونه ربّ العالمين يدلُّ على ذلك أبلغ دلالة"[2].

الفرع الثاني: تعريف توحيد الربوبية شرعاً:

اطّرد تعريف الشيخ -رحمه الله- لتوحيد الربوبية، فقد عرفه في مواضع عديدة بتعريف واحد قائلاً: "هو: العلم والإقرار بأنّ الله ربُّ كل شيء ومليكه، المدبّر لأمور خلقه جميعهم"[3].

وقال: "هو الإقرار بأنّ الله هو الخالق الرازق المدبّر وحده"[4].

وقال: "هو العلم والإقرار بأنّ الله هو الخالق الرازق المدبّر وحده"[5].

ومما سبق يتبيّن الفرق بين الرّبوبيّة وبين توحيد الرّبوبيّة؛ فالرُّبوبية: وصف لله تعالى، وأمّا توحيد الرُّبوبية فهو: علم العبد واعتقاده؛ بأنّ الله هو الخالق الرازق المدبّر، وإفراد الله تعالى بذلك.

المطلب الثاني: خصائص توحيد الربوبيّة:

اختصّ توحيد الرُّبوبيّة بعدّة خصائص، وقد ذكر سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه الله- طرفاً منها، وهي:

الخاصية الأولى: أنّ الله فطر العباد عليه:

جبل الله العباد على الإقرار بوجوده سبحانه، وأنّه ربُّ كلّ شيء ومليكه والمتصرِّف فيه كما يشاء، وفي ذلك يقول الشيخ -رحمه الله-: "اعتقادنا وجود الله الإله الحقّ سبحانه لا إله إلا هو، واعترافنا بذلك أمر فطريّ وضروري، وكلُّ إنسان ذي فطرة سليمة يعترف بذلك، ومجبول على الإقرار به"[6].

الخاصية الثانية: أنّ الإقرار به فحسب لا يكفي في سعادة العبد

---

(1) تيسير الكريم الرحمن 32/1، ويُنظر: فتاوى ابن تيميّة 180/10.

(2) العذب النمير، ضمن كتاب الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني 189/1.

(3) شرح كتاب التوحيد ص7.

(4) المصدر السابق ص7.

(5) شرح كشف الشبهات ص24.

(6) فتاوى ورسائل الشيخ 29/1.

ونجاته من عذاب الله:

قال الشيخ: "ومجرد الإقرار بتوحيد الربوبية؛ من أنّ الله هو الخالق الرازق المدبّر وحده، لا يكفي في عصمة الدم والمال، ولا يكون به الرجل مسلماً حتى يُوحِّد الله في العبادة، فإنّ المشركين الذين بُعث فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مقرِّين بتوحيد الربوبيّة، كما قال تعالى: ﭽ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﭼ[1]، والآيات في هذا المعنى كثيرة. وكانوا مع إقرارهم بذلك كفّاراً مشركين حلال الدم والمال؛ لشركهم بالله في العبادة، وشرك هؤلاء المشركين الذين نزل القرآن بكفرهم وقاتلهم رسول الله صلّى الله عليه وسلم ليس أكثر من جعلهم الوسائط بينهم وبين الله تعالى؛ يدعونهم مع الله ويذبحون لهم ونحو ذلك، يزعمون أنّهم يشفعون لهم عند الله ويُقرِّبونهم إلى الله زلفى"[2]، "فهم مُقرُّون مذعنون بتوحيد الربوبيّة، لم يُنازعوا فيه، ولا جاءهم الخلل من ذلك، فهم يعرفون الله، ويفعلون أنواعاً من العبادات، إنّما نازعوا في توحيد العبادة، وجاءهم الخلل بجعل الوسائط مع الله في العبادة...، أمّا توحيد الربوبيّة فهم معترفون به"[3]، ومَن زعم أنّ توحيد الربوبيّة يكفي فهو من المفترين؛ بل إنّ من أعظم شبه المشبّهين "شبهة انتفاء الشرك مع الإقرار بتوحيد الربوبيّة"[4]، وهذا من أبطل الباطل، فليس توحيد الربوبية كافياً في الدخول في الإسلام؛ بل لابد من ثمرته وهو توحيد الألوهيّة[5]، ومن الدلائل على هذا الأمر الآتي:

- أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلم بُعث في قوم مقرِّين بتوحيد الربوبيّة، لكنّهم ينازعونه في توحيد الألوهيّة[6]؛ بل إنّ جنس توحيد الأسماء و

---

(1) يونس (31).

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 1/80-81، وينظر: شرح كشف الشبهات ص38، 74.

(3) شرح كشف الشبهات ص34.

(4) شرح كشف الشبهات ص83.

(5) شرح كشف الشبهات ص38.

(6) يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 1/81، شرح كشف الشبهات ص31، 34، 36، شرح كتاب التوحيد ص14.

الصفات "قد أقرّ به المشركون كالذي قبله، ولم يدخلهم في الإسلام؛ بل قاتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم"[1]، واستحلّ دماءهم وأموالهم ونساءهم، فدلّ ذلك على أنّ توحيد الربوبيّة لا يكفي.

- ومن الدلائل على أنّه لا يكفي: آخر قوله تعالى: ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﭼ[2] يعني: الشرك به في عبادته[3].
- أنّ الله كفّر قوماً قال عنهم: ﭽ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﭼ[4].

الخاصية الثالثة: أنّ توحيد الربوبيّة دليل على توحيد الألوهيّة:

ومن الخصائص: أنّه دليل على توحيد الألوهيّة، وقد بيّن الشيخ -رحمه الله- ذلك بقوله: "كثيراً ما يُقرّر تعالى في كتابه توحيد ألوهيّته بتوحيد ربوبيّته؛ فإنّ توحيد الرُّبوبيّة هو الدليل على توحيد الألوهيّة"[5].

وقد أرسل الله رسوله محمداً صلّى الله عليه وسلّم إلى قوم يُقرّون بتوحيد الربوبيّة، فحاجّهم بما أقرّوا على ما أنكروا، وهذا في مثل قوله تعالى: ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ[6] وفي غيرها من الآيات، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وهذا ممّا احتج به تعالى عليهم؛ احتج عليهم بما أقرّوا به من ربوبيّته على ما جحدوه من توحيد العبادة، فإنّ توحيد الرُّبوبية هو الأصل، وهو الدّليل على توحيد الألوهيّة، فإذا كان الله تعالى هو المتفرّد بخلق السماوات والأرض؛ لم يشرك فيه ملك مُقرّب ولا نبي مُرسل، فكونه هو الخالق وحده يقتضي أنْ يكون هو المعبود وحده، فإنّه من أبعد شيء أنْ يكون المخلوق مساوياً للخالق أو مستحقّاً لـ

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص7.
(2) يونس(31).
(3) يُنظر: شرح كتاب التوحيد ص14.
(4) لقمان (25).
(5) شرح الأصول الثلاثة ص21، وينظر: ص36، شرح كتاب التوحيد ص48، 61، 109.
(6) العنكبوت (61).

ِم َا يستحق ُه الخالق"[1]، "ولا يمكن أحداً أن ْ ي ُقرّ بتوحيد الإلهي ّة ويجحد توحيد الربوبية أبد"[2]، وإذا تقر ّر هذا فينبغي أن ْ يُعلم أنّ الدليل لا ي ُستغنى به عن المدلول عليه ولا يكفي.

(1) شرح كشف الشبهات ص36-37.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 32/1.

المبحث الثاني

بيان استلزام توحيد الربوبيـ ـّة لتوحيد الألوهيـ ـّة ، واعتراف المشركين به

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيان استلزام توحيد الربوبيـ ـّة لتوحيد الألوهيـ ـّة:

التوحيد هو حق ُ الله على جميع العبيد، قال سبحانه تعالى: ﭽ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﭼ[1]، ومـ َن عرف الله بربوبيـ ـّته وبأسمائه وصفاته، واستقرّ ذلك في قلبه، وسلم من ران الشهوة وزيغ الشبهة، قاده ذلك -ولابدّ- إلى الذّل والخضوع والاستسلام لله وحده، ونجى من الوقوع أسيراً في حبائل الشيطان، بعيداً عن الخضوع أو الخنوع لأيّ ِ مخلوق كان.

والعلاقة بين أقسام التوحيد علاقة تكامليـ ـّة لا يستغنى العبد بواحد منها عن الآخر، فهي بمجموعها التوحيد الذي أراده الله وأمر به عباده، فمـ َن أقرّ بربوبيـ ـّة الله لزمه أن ْ يـ ُفرد الله بالعبادة، فتوحيد الربوبيّة متى صحّ من العبد فإنّه يقتضي ويستلزم توحيد الألوهيّة، وهذه الحقيقة يقرّرها سماحة الشيخ -رحمه الله- بقوله: "توحيد الألوهيـ ـّة هو نتيجة توحيد الرُّبوبيـ ـّة"[2]، ويقول: "كونه هو الخالق وحده يقتضي: أن ْ يكون هو المعبود وحده، فإنّه من أبعد شيء أن ْ يكون المخلوق مساوياً للخالق أو مستحقـ ـّاً لـ ِمـ ـَا يستحقـ ـّه الخالق، فلا يُسوّى ولا يُجعل مـ َن ْ لا شركة له في شيء شريكاً لـ ِمـ َن هو مالك كل ّ شيء"[3]، وقال: "وكونه تعالى ربّنا يقتضي ويفيد: أن ْ نعبده وحده، وأن ْ لا نجعل له شريكاً لا في ربوبيتـ ـّه، ولا في عبادته وألوهيتـ ـّه"[4].

وعليه: فتوحيد الربوبيـ ـّة كالمقد ِّمة من النتيجة بالنسبة إلى توحيد الألوهيـ ـّة، فإذا تخلفت النّتيجة دلّ على فقدان المقدمة أو نقصانها، وهذا هو حال المشركين بعينه، "ولذا احتج ّ عليهم

---

(1) الذاريات (56).
(2) شرح كشف الشبهات ص76.
(3) المصدر السابق ص36-37.
(4) شرح الأصول الثلاثة ص20.

سبحانه بأنّ الأمر بيده، وبربوبيّته"[1]، وقد تقدّم -قريباً- أنّ من خصائص توحيد الربوبيّة كونه دليلاً على توحيد الألوهيّة، وقد انكشف وجه الدلالة في هذا المطلب؛ من جهة الاقتضاء والاستلزام.

المطلب الثاني: اعتراف المشركين بتوحيد الربوبيّة:

تقرّر أنّ من خصائص توحيد الربوبيّة أنّه أمر فطريّ ضروري، وكلّ مخلوق يجد ذلك من نفسه، ولذا ليس بمستغرب أنْ يعترف به المشركون؛ بل أبلغ من ذلك إعترافهم بأسماء الله وصفاته في الجملة، فقد بعث الله رسوله محمّداً صلى الله عليه وسلم إلى قوم عندهم نوع تعبّد لله تعالى، ولكنّ الشرك مُتسلّط عليهم، فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى إفراد الله بالقصد والعبادة، فنازعوه في ذلك خاصّة، ولم يكن نزاعهم في انفراد الله بالرُبوبية، ولهذا احتجّ عليهم بما أقرّوا على ما أنكروا.

وتقرير الشيخ لهذه الحقائق قد تكرّر، فأبدى فيها وأعاد، فيقول -رحمه الله- عن المشركين: "فإنّهم ما أشركوا في الرُبوبيّة إنّما أشركوا في الألوهيّة"[2]، وقال: "فهم مقرّون مذعنون بتوحيد الرُبوبيّة، لم ينازعوا فيه ولا جاءهم الخلل من ذلك -يعني من حيث الأصل؛ وإلاّ فالخلل حاصل، وبسببه وقع الشرك في الألوهيّة- فهم يعرفون الله، ويفعلون أنواعاً من العبادات؛ إنّما نازعوا في توحيد العبادة"[3]، "فإنّ المشركين الذين بعث فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مقرّين بتوحيد الرُبوبية"[4]، "يعرفون أنّ الله وحده هو المتفرّد بالخلق والتدبير ويخلصون في الشدة"[5].

وقد دلّل -رحمه الله- على ما قرّره في غير موضع، من ذلك قوله: "فمن الآيات الدالة على إقرارهم بالربوبيّة، قوله تعالى: ﭽ ۆ ۈ ۇٴ ۋ ۅ ۉ ۊ ۋ ۏ ې ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﭼ[6]، وقوله تعالى: ﭽ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ

(1) شرح الروض الربع -قسم المعاملات- ص1703.
(2) شرح كشف الشبهات ص36.
(3) المصدر السابق ص34.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 81/1.
(5) شرح كشف الشبهات ص31.
(6) يونس (31).

ﯾ ﺋﺞ ﺋﺢ ﺋﻢﺋﻰ ﺋﻲ ﺑﺞ ﺑﺢ ﭼ[1]، وقوله: ﭽﮔ ﮕ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﭼ[2]، ﭽﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ[3] وغير ذلك من الآيات"[4]، وقد كانوا يقولون في تلبيتهم: "لبيك لا شريك لك، إلا ّ شريكاً هو لك، تملكه وما ملك، فهم لا ي ُثبتون شريكاً لله في التصر ُف والربوبي ّة، وإتما كان عندهم أن ّه يصلح الشرك في الألوهية...، (لا شريك لك) يعنون في الربوبي ّة، (إ لا ّ شريكا ً هو لك) وهو ما ي ُوس ِّطونه فقط، (تملكه وما ملك) يعني لا ي ُشاركك في ملك"[5]، فهكذا كان "أكثر المشركين مقر ِّين بالتصر ُف لله وحده"[6]، "وأن ّ منتهى الطلبات هو اللّه...، فلا ي ُنازع أحد أن ّهم ي ُقر ُون بتوحيد الربوبي ّة"[7].

ويقرِّر الشيخ -رحمه الله- أنّ توحيد الأسماء والصفات قد أقرّ به المشركون كإقرارهم بتوحيد الربوبي ّة[8]، فيقول: "هم -يعني المشركين- لا ي ُنكرون رب ّ العز ّة، ولا ينكرون جنس اتصافه بالصفات؛ فإن ّهم مؤمنون بأن ّ الرب ّ الخالق الرازق، كما في آيات: ﭽﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﭼ[9]، ﭽﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ[10]، ﭽﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﭼ[11]، ﭽﮔ ﮕ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﭼ[12]، ونحو ذلك، وأيضا ً في الصفات لا ينكرونها، وإن ْ كان منهم إلحاد

---

(1) المؤمنون (84-89).
(2) لقمان (25).
(3) العنكبوت (61).
(4) شرح كشف الشبهات ص73.
(5) شرح الروض المربع- قسم العبادات – ص1056.
(6) المصدر السابق –قسم المعاملات- ص1689.
(7) المصدر السابق ص1703.
(8) شرح كتاب التوحيد ص7.
(9) يونس (31).
(10) العنكبوت (61).
(11) العنكبوت (63).
(12) لقمان (25).

في أشياء قليلة، كإنكارهم أن ْ يكون الرحمن من أسماء الله، وكقولهم الملائكة بنات الله، وإلا ّ فليس مسلكهم إنكار الصفات جملة"[1].

(1) شرح كتاب التوحيد ص276.

المبحث الثالث

دلائل توحـيد الربوبيـ ـّة

يجد كلٌ مخلوق من نفسه ضرورة معرفة ربّه، ولا سبيل له إلى دفع ذلك؛ فـ"الإقرار بالخالق وكماله يكون فطرياً ضرورياً في حقّ من سلمت فطرته، وإن كان مع ذلك تقوم عليه الأدلة الكثيرة، وقد يحتاج إلى الأدلة عليه كثير من النّاس عند تغيُّر الفطرة وأحوال ٍ تعرض لها"[1]، مع أنّ "وجود الله تعالى أظهر للعقول والفطر من وجود النّهار، ومن لم يرَ ذلك في عقله وفطرته فليتهمهما"[2]، فوجوده سبحانه "وإن ْ كان معلوماً بالفطرة الضّروريـ ـّة البديهيّة، وبالشرعة النّبويـ ـّة الإلهيـ ـّة، فهو أيضاً معلوم بالأمثال الضّرورية التي هي: المقاييس العقلية"[3]، ومن عظيم حكمة الله وكمال رحمته: "أنّ المطلوب كلما كان النّاس إلى معرفته أحوج يسّر الله على عقول النّاس معرفة أدلته. فأدلة إثبات الصانع وتوحيده...كثيرة جدّاً، وطرق النّاس في معرفتها كثيرة"[4]؛ إذ ليس ثـ ـمّ أمر ٌ النّاس إليه أحوج من معرفة ربّهم ومعبودهم، وما يُذكر من الدلائل على ذلك فإنما هو عدٌ جنس ونوع، وتمثيلٌ بالأشهر والأبين، وإلا ّ فهي أجلٌ مـ ـن ْ أن ْ تحصر، "فسبحان الذي أوضح دلالته للمتفكـ ـّرين، وأبدى شواهده للناظرين، وبيّن آياته للعاقلين، وقطع عذر المعاندين، وأدحض حجج الجاحدين، وأعمى أبصار الغافلين، وتبارك الله أحسن الخالقين"[5].

وقد عدّ سماحة الشيخ -رحمه الله- من دلائل توحيد الربوبيـ ـّة الآتي:

أولا ً: دليل الفطرة: فطر الله خلقه على معرفته وتوحيده وأنه لا إله غيره، وقد اختلف النّاس اختلافاً كثيراً في معنى الفطرة و المقصود بها، و"الصواب أنها فطرة الله التي فطر النّاس عليها، وهي فطرة الإسلام، وهي الفطرة التي فطرهم عليها يوم قال: ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ

---

(1) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 73/6.
(2) مدارج السالكين 60/1.
(3) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 37/2، وينظر: 301/13.
(4) الرّد على المنطقيين 254-255، وينظر: شرح العقيدة الطحاويّة ص86.
(5) كتاب العظمة 286/1-287.

ﭽ ﭼ [1]، وهي: السّلامة من الاعتقادات الباطلة، والقبول للعقائد الصحيحة"[2]، "ولا يلزم مِنْ كونهم مولودين على الفطرة أنْ يكونوا حين الولادة معتقدين للإسلام بالفعل، فإنّ الله أخرجنا من بطون أمهاتنا لا نعلم شيئاً؛ ولكن سلامة القلب وقبوله وإرادته للحقّ الّذي هو الإسلام، بحيث لو تُرِكَ مِنْ غير مغيّر لما كان إلاّ مسلماً، وهذه القوّة العلميّة التي تقتضي بذاتها الإسلام ما لم يمنعها مانع = هي فطرة الله التي فطر النّاس عليها"[3]، وقد نقل أصحاب هذا القول إجماع أهل التأويل على: أنّ المراد بفطرة الله في قوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﭼ[4]، أنّها دين الإسلام[5]، والفطرة من أعظم الدلائل على ربوبيّة الله تعالى؛ إذ يشترك فيها جميع الخلق، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: (ما من مولود إلاّ يُولد على الفطرة؛ فأبواه يُهوّدانه أو يُنصّرانه أو يُمجّسانه...)[6].

وقد استدل الشيخ -رحمه الله- بالفطرة على ربوبيّة الله تعالى، فقال: "واعترافنا بذلك -أي بوجود الله وربوبيّته- أمر فطريٌّ وضروري، وكلُّ إنسان ذي فطرة سليمة يعترف بذلك ومجبول على الإقرار به"[7].

ثانياً: الأدلّة الشرعيّة: فقد تعرّف الله جلّ شأنه إلى عباده بما جاء في كتابه وعلى لسان نبيِّه محمّد صلّى الله عليه وسلّم، وهذا الدليل هو أقوم الأدلة وأزكاها، "فلا طريق إلى معرفة الله، وإلى الوصول إلى رضوانه، والفوز بقربه، ومجاورته في الآخرة إلاّ بالعلم النافع؛ الّذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، فهو الدليل عليه، وبه يُهتدى في ظلمات الجهل والشّبه والشّكوك؛ ولهذا سمّى الله كتابه

---

(1) الأعراف (172).
(2) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 245/4.
(3) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 247/4.
(4) الروم (30).
(5) التمهيد 72/18.
(6) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب: إذا أسلم الصبي فمات هل يُصلى عليه ...، رقم (1358)، ومسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب: كلّ مولود يولد على الفطرة ...، رقم (2658).
(7) فتاوى ورسائل الشيخ محمّد بن إبراهيم 29/1.

نوراً؛ لأنه يُهتدى به في الظلمات، قال الله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﭼ [1] "[2]، ففي القلب ثلمة لا تنجبر إلا بمطالعة نصوص الكتاب والسنّة في هذا الباب وتأمُّلها، وضرورة الخلق إلى ذلك فوق كل ضرورة، وفي ذلك يقول الشيخ -رحمه الله-: "فمن أهم الضروريات للعباد: معرفتهم ربّهم تبارك وتعالى بما تعرّف به في كتابه وعلى لسان رسوله محمّد صلّى الله عليه وسلّم؛ من وحدانيته -جلّ شأنه- في ذاته وأسمائه وصفاته وإلهيّته"[3].

ثالثاً: المخلوقات: من المتفق عليه بين العقلاء: أنّ لكلّ مصنوع صانع، ولكلّ مخلوق خالق، فإذا نظر العبد في الكون، وتأمّل ما فيه من الكائنات -وهو واحد من هذه الكائنات- حصل له العلم الضروري الذي لا يمكن له دفعه -إلا على وجه المكابرة- أنّ هذا الكون لم يُوجد صدفة؛ بل لابد له من مُوجِد، وليس ذاك إلا الله سبحانه جلّ شأنه ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ[4]، فالعلم بهذه المخلوقات يستلزم العلم به سبحانه[5]، وهذا الدّليل كثيراً ما يتكرّر في القرآن الكريم، وهو من الأدلة التي يستدل به كلّ ذي فطرة سليمة.

وقد استدلّ الشيخ بدلالة المخلوقات على خالقها في مواطن كثيرة، ومن ذلك قوله: "كلّ من آياته ومخلوقاته دالّ على وحدانيته تعالى، كما قال الشاعر[6]:

فوا عجباً كيف يُعصى الإله ... أم كيف يجحده الجاحد
ولله في كلّ تحريكةٍ ... وفي كلّ تسكينةٍ شاهد
وفي كلّ شيءٍ له آيةٌ ... تدلّ على أنه الواحد

وقال آخر[7]:

---

(1) المائدة (15، 16).
(2) جامع العلوم والحكم ص343.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 202/13، ويُنظر: شرح الأصول الثلاثة ص3، 13.
(4) إبراهيم (10).
(5) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 9/2.
(6) ديوان أبي العتاهية ص122.
(7) من قول أبي نواس في "النرجس"، ولم أعثر عليها في ديوانه. ينظر:تاريخ

تأمّل في نبات الأرض وانظر إلى آثار ما صنع المليك
عيونٌ من لجين[1] شاخصات بأبصار هي الذّهب السبيك
على قصب الزّبرجد[2] شاهدات بأنّ الله ليس له شريك

وقال آخر[3]:

تأمّل سطور الكائنات فإنّها من الملك الأعلى إليك رسائل
قد خُطّ فيها لو تأمّلت خطها ألا كلّ شيءٍ ما خلا الله باطل

ومن أعظم آياته المشاهدة بالأبصار الليل والنّهار، كون الليل يأتي فيغطي النّهار حتى كأنّ النّهار لم يكن، ثمّ يأتي النّهار فيذهب بظلمة الليل حتى كأنّ الليل لم يكن، فمجيء هذا وذهاب هذا بهذه الصفة و الصورة دالّ أعظم دلالة على وحدانيّة خالقه وموجده"[4].

وقال: "اعتقادنا وجود الله الإله الحقّ سبحانه لا إله إلاّ هو، واعترافنا بذلك أمر فطري وضروري، وكلّ إنسان ذي فطرة سليمة يعترف بذلك، ومجبولٌ على الإقرار به؛ لما يُشاهده في نفسه من خلقه على هذه الصّورة الجميلة السّويّة المعتدلة، الكاملة الشّكل و الوظيفة، وعجائب الإبداع في خلقه أضخم من إدراكه هو وأعجب من كلّ ما يراه حوله، ثمّ ما يشاهده من الحدوث والخلق والتسخير في مخلوقات الله الأخرى، كالسماوات بما هي عليه من ارتفاع على غير عمد نراها، وما فيها من الكواكب الكبار والصّغار النيّرة من السيّارة وغير السيّارة، ومن الثّوابت، ودورانها في الفلك العظيم في كلّ يوم وليلة، كما أنّ لها في نفسها سيراً يخصّها، وكالبحار المكتنفة للأرض من كلّ جانب، والجبال الموضوعة فيها لتقرّ وتسكن مع اختلاف أشكالها وألوانها، وكالأنهار السارحة من قطر إلى قطرللمنافع، وما ذرأ الله في الأرض من الحيوانات المتنوعة، والنّبات المختلف الطعوم والروائح والأشكال والألوان مع اتحاد طبيعة التّربة

مدينة دمشق465/13، البداية والنّهاية 235/10.

(1) "اللجين: ورق الشّجر يخبط ثمّ يخلط بدقيق أو شعير فيعلف للإبل، وكلّ ورق أو نحوه فهو ملجُون لجِين". لسان العرب 243/12.

(2) الزّبرجد: الزّمرّذ بالذّال وهو: جوهر من الجواهر. ينظر: لسان العرب 13/6، 80.

(3) ينظر: مدارج السالكين 256/3، ولم أعثر على قائلها.

(4) شرح الأصول الثلاثة ص16-17.

والماء، وكذلك اختلاف الليل والنّهار، والشّمس والقمر وتعاقبها بنظام لا يختلف ولا يتبدّل، كلٌ ذلك دليل على وجود الله العليّ القدير، وقدرته العظيمة، وحكمته ورحمته بخلقه، ولطفه بهم، وإحسانه إليهم ، وبرّ ِه بهم، لا إله غيره، ولا ربّ سواه، عليه توكلت وإليه أنيب. هذا وشواهد المخلوقات على وجود الله سبحانه كثيرة لا تُ حصر"[1].

ويُبيّ ِن -رحمه الله- عظيم فائدة التفكر في آيات الله الكونيّ ة ، فيقول: "الفكر الصحيح في آيات الله الكونيّ ة ونعمه لتُشكر م ِم ّا ي ُقوّي التّوحيد واليقين ما هو معروف، فمن انفتح له هذا الباب على وجيه صار على أبواب من الخير كثيرة، وانفتح عليه أعمال القلوب"[2].

وقال: "هذه المصنوعات من أدلة التّوحيد، فإنّها م ِمّا ي ُحقِق أنّ الله على كلّ شيء قدير، وأنّه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وقدرته تعالى ومشيئته ليست محصورة في وقت؛ بل هي دائمة باستمرار؛ بل م ِمّا ي ُحق ِّق شهادة أنّ محمّداً رسول الله، ولكن ْ ل ِم َن ْ شهد أنّه رسول الله حقّاً وصدّق بأخباره ورسالته، فإنّه يرى في الوجود الآن نوع ما أخبر به لا عينه"[3].

وأوضح -رحمه الله- أنّ المعرفة لبعض أسباب آيات الله الكونية لا تكون مانعاً من التفكّر في آيات الله ومخلوقاته، فيقول: "إنّ الله كوّن العالم على هذا الشّكل الذي يوجد فيه خوف، ولو شاء لكوّنه على شيء لا يوجد فيه ذلك، كما يعلم النّاس كثيراً من الأسباب، ولا يدلُ على أنّ ذلك ليس بتخويف ولا آية، فينبغي النّظر في الآيات الكونية والاستدلال بها على عظمة خالقها وقدرته، قال الله تعالى: ﭽ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﭼ[4]"[5].

(1) فتاوى ورسائل الشيخ محمّد بن إبراهيم 29/1-30.
(2) شرح آداب المشي إلى الصلاة ص90.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ محمّد بن إبراهيم 31/1.
(4) آل عمران (190، 191).
(5) شرح الروض المربع - قسم العبادات - ص625.

المبحث الرابع
عظمة الله وكماله، ووجوب إحسان الظّن به

اختصّ الله بالعظمة والكمال، والعزّة والجبروت، أحاط بكلّ شيء علماً، ولا يحيط به شيء، حيٌّ لا يموت، قيُّوم لا ينام، وسع سمعه الأصوات كلّها، ووسع عطاؤه الحاجات كلّها، تقف عقول الخلق عند عظمته حائرة، وألسنتهم عن بيان ذلك عاجزة، وفطرهم مؤمنة ومسلِمة، فـ"كما أنّهم مفطورون على الإقرار بالخالق، فإنّهم مفطورون على أنّه أجلُّ وأكبر وأعلى وأعلم وأعظم وأكمل من كلّ شيء"[1]، و"لا صلاح للقلوب حتى يستقرّ فيها: معرفة الله، وعظمته، ومحبّته، وخشيته، ومهابته، ورجاؤه، والتوكّل عليه، وتمتلئ من ذلك، وهذا هو حقيقة التّوحيد، وهو معنى قول لا إله إلاّ الله"[2]، وقد عُرف سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه الله- بتعظيمه لله، فسيرته تنطق بذلك، فقد "كان -رحمه الله- من أكثر النّاس استحضاراً لعظمة الله، كثيراً ما تسمعه يلهج بذكر الله والاستغفار، وتغرورق عيناه بالدموع حينما يكون في موقف مناجاة الله أو يسمع بعض ما يُحرِّك القلوب"[3]، وقد أعرب بمقاله عن شيء من عظمة الله ووجوب إحسان الظنّ به سبحانه، فقال:

"العظمة على الإطلاق لله تعالى، مملوكة له ومختصّة به...، لا يصير للمخلوق منها شيء، وليست مختصّة به، وما يحصل في حقّ المخلوق فإنّه لا على الإطلاق، والذي أكسبه إياه هو الربُّ تعالى"[4].

ويقول أيضاً: "هو الحقُّ سبحانه، وقوله الحقُّ، ودعوته وحده هي الحقُّ، وهو العليُّ؛ علو القدر، وعلو القهر، وعلو الذات، الكبير الذي لا أكبر منه ولا أعظم ولا أجلّ منه سبحانه وتقدّست أسماؤه"[5].

وهو الغنيُّ وما سواه فقير إليه، وفي هذا يقول الشيخ: "العالَم بأسره علويّه وسفليّه، وجماده وغير جماده، ناطقه وغير ناطقه في

---

(1) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 72/6.
(2) جامع العلوم والحكم ص75.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 18/1-19.
(4) شرح الروض المربع -القسم العبادات- ص250.
(5) شرح كتاب التوحيد ص119.

غاية جدّاً من الفقر إلى الله عزّ وجلّ؛ من حيث الكلاءة والحفظ، ومن حيث العلم والمعرفة، قال الله عز وجل: ﭽ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﭼ [1]، وقال: ﭽ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﭼ [2]، وقال: ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ [3]، وقال تعالى: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﭼ [4]" [5].

وينصُّ سماحته على أنّ كلّ قول يفيد التعظيم المطلق فلا يصحُّ إلا للّه تعالى، قال -رحمه الله-: "كلُّ كلمة تُفيد علو المخبَر بها عنه، أو تعظيمه، أو ملكه، أو نحو ذلك، فليست إلا للّه؛ إذ ليس كذلك إلا ربّ العالمين خاصّة" [6]، "والكمال إنما هو لله، و المخلوق ناقص ولابد" [7].

وربُّنا تعالى هو "المتفرِّد بالخلق، كما أنّه المتفرِّد بالأمر، فلا شريك له في الخلق، كما لا شريك له في الأمر، فهو المتوحِّد في الخلق وا لأمر ﭽ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﭼ [8]" [9].

وقد استدل الشيخ بعظمة المخلوقات على عظمة الله جلّ شأنه فقال: "فعظمة هذه المخلوقات تدُل على عظمة خالقها" [10].

ومن عرف الله بعظمته وكماله حسُن ظنُّه به ولابدّ، وكلّما ضعفت معرفة العبد بربِّه ساء ظنُّه به، وذلك ممّا لا يجوز، قال الشيخ -رحمه الله-: "فإنّ من المحرّمات ظنّ السوء بالله في جميع ما يقضيه، وهو من الكبائر المُنقِصة لتوحيد العبد وإيمانه؛ بل منه ما يُوصل إلى الكفر والانسلاخ من جملة الدين...، وهو يشمل سوء الظنّ به في ذاته وأسمائه وصفاته وفي أفعاله وأقضيته وأقداره وشرعه ودينه...، فظنُّ السوء أنواع لا تُحصر، وضابطه أيُّ شيء

---

(1) الزمر (62).
(2) الأنبياء (42).
(3) البقرة (22).
(4) النِّساء (113).
(5) فتاوى ورسائل الشيخ محمّد بن إبراهيم 202/13.
(6) شرح الروض المربع – القسم العبادات – ص250.
(7) شرح كتاب التوحيد ص312.
(8) يس (82).
(9) شرح الأصول الثلاثة ص18.
(10) المصدر السابق ص386.

ظنّ بما لا يليق بجلال اللّه وعظمته فهو ظنٌ سوء"[1]، و"من أخرج ذرة من الذرّات عن أن ْ تكون مخلوقة لله فما قدره حقّ تقديره، وما عظّمه حقّ تعظيمه"[2].

وممّا جاءت الشريعة بتحريمه اليأس والقنوط من روحه تعالى؛ لأ نّ ذلك ينافي حسن الظّنّ به سبحانه، قال الشيخ: "واليأس والقنوط من رحمة اللّه من أعظم المحر ّمات المغلّظة المنقصة لتوحيد العبد، ومن الكبائر"[3].

"وبالجملة فأعظم الذّنوب عند اللّه تعالى إساءة الظّنّ به"[4]، ولزوم السُنّة وامتثالها حصن منيع -بإذن اللّه- من هذا الجرم الّذي بُلي به كلُ م َن حاد عن السُنّة، فـ"إنّك إذا تأملت جميع طوائف الضّلال والبدع وجدت أصل ضلالهم راجعاً إلى شيئين، أحدهما: ظنّهم بـالله ظنّ السّوء، والثّاني: أنّهم لم يقدروا الرّبّ حقّ قدره"[5].

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص349-350.
(2) المصدر السابق ص382.
(3) المصر السابق ص236.
(4) تجريد التّوحيد المفيد ص77.
(5) المصدر السّابق ص79.

الفصل الثاني

جهود الشّيخ في تقرير توحيد الألوهيّة

خلق الله الخليقة كلها لعبادته، لا لحاجة منه سبحانه، فهو الغنيُّ بذاته وكلُّ شيء فقير إليه، قال تعالى: ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ[1]، ففقر القلب إلى الله تعال ذاتي، لاقدرة للعبد على دفعه، وهو "لا يصلح، ولا يُفلح، ولا يَلتذّ، ولا يُسرُّ، ولا يطيب، ولا يسكن، ولا يطمئنُّ إلا ّ بعبادة الله وحبِّه وا لإنابة إليه"[2]، وحاجة العباد إلى عبادته سبحانه "أعظم من حاجة الجسد إلى روحه، والعين إلى نورها؛ بل ليس لهذه الحاجة نظير تُ قاس به"[3]، فـ"حاجتهم إليه في عبادتهم إيّاه وتألُّههم كحاجتهم وأعظم في خلقه لهم وربوبيّته إيّاهم؛ فإنّ ذلك هو الغاية المقصودة لهم، وبذلك يصيرون عاملين متحر ِّكين، ولا صلاح لهم ولا فلاح ولا نعيم ولا لذّة بدون ذلك بحال؛ بل مَ ـن أعرض عن ذكر ربِّه ﭽ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﭼ[4] "[5]، فالخلق في غاية الاضطرار إلى عبادة الله تعالى وقصده دون غيره، يقول سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه الله-: "من أهمّ الضّروريات للعباد معرفتهم ربّهم تبارك وتعالى ...، وأن ْ يُ فردوه سبحانه وتعالى بالألوهي ّة، كما هو مدلول أساس الملّة كلمة الإخلاص لا إله إلا ّ الله مطابقة، فلا يدعون إلا ّ الله وحده، ولا يلجئون إلى سواه في حال من الأ حوال"[6]، فتوحيد الألوهية "هو أوّل الدّين وآخره، وباطنه وظاهره، وهو أوّل دعوة الرّسل وآخرها، وهو معنى قول (لا إله إلا ّ الله)، ولأ جل هذا التوحيد خُلقت الخليقة، وأُرسلت الرّسل، وأُنزلت الكتب، وبه افترق النّاس إلى مؤمنين وكفّ ار، وسعداء أهل الجنّة وأشقياء أهل النّار"[7]، وهذا الأصل هو: "أعظم الأصول التي يُ قرّرها القرآن ويُ برهن عليها...، وبوجوده يكون الصّلاح ، وبفقده يكون الشّر و

---

(1) الذاريات (56-58).
(2) مجموع فتاوى شيخ الإسلام 194/10.
(3) طريق الهجرتين ص103.
(4) طه (124).
(5) مجموع فتاوى شيخ الإسلام 23/1.
(6) فتاوى ورسائل الشيخ 202/13.
(7) تيسير العزيز الحميد ص36، ويُ نظر: مجموع الفتاوى 71/1.

الفساد"[1]، وهو مدلول كلمة التوحيد، قال الشيخ: "هذا التوحيد هو معنى قولك (لا إله إلا ّ الله) مطابقة، وهي التي وُضعت له"[2]، وقال أيضاً: "هو مدلول شهادة أن ْ لا إله إلا ّ الله؛ لأنّ مدلول شهادة أن ْ لا إله إلا ّ الله مطابقة ومعناها: هو توحيد الألوهية والعبادة"[3]، ولمّا كان أكثر انحراف الخلق إنّما هو في توحيد الألوهية بعث الله رسله مبشـ ِّرين ومنذرين وبعهده مذكِّرين، وتبعهم على هذا علماء أمّتنا الصادقين، ومنهم سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- فكان هذا الفصل في بيان جهوده في تقرير توحيد الألوهيـ ّة، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول
تعريف توحيد الألوهيّة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بكلمة "إله":

"الهمزة واللام والهاء أصل واحد، وهو التعبُّد، فالإله الله تعالى، وسميّ بذلك لأنّه معبود، ويقال تألّه الرّجل إذا تعبـ ّد"[4]، "والتألّه: التنسُّك والتعبُّد، والتأليه التعبيد"[5]، و"ألَه بالفتح إلاهة، أي: عبدَ عبادةً، ومنه قرأ ابن عباس رضي الله عنهما (ويذرك وإلاهتك) بكسر الهمزة، قال: وعبادتك[6] ...، ومنه قولنا: (الله)، وأصله إله على فِعال بمعنى مفعول؛ لأنّه مألوه؛ أي: معبود"[7]، "وأله فلان يأله: عبد، وقيل تألّه، فالإله على هذا هو: المعبود، وقيل: هو من إلـ ِهَ؛ أي تحيّر...، وقيل: أصله ولاه فأُبدل من الواو همزة، وتسميته بذلك لكون كلّ مخلوق والهاً نحوه، إمّا بالتسخير فقط كالجمادات والحيوانات، وإمّا بـ التسخير والإرادة معاً كبعض النّاس"[8]، وعلى كلّ هذه التقديرات فـ" الإله: الله عزّ وجلّ، وكلُّ ما اتّخذ من دونه معبوداً إله عند متّخذه، و

---

(1) القواعد الحسان ص158، ويـ ُنظر: مجموع الفتاوى 70/1، 34/8.
(2) شرح كشف الشبهات ص43.
(3) شرح كتاب التوحيد ص44.
(4) معجم مقاييس اللغة 127/1، ويـ ُنظر: جامع البيان 122/1.
(5) لسان العرب 190/1، ويـ ُنظر: تهذيب اللغة 222/6.
(6) يـ ُنظر: جامع البيان 367-370/10.
(7) الصحاح 2223/6.
(8) المفردات ص21-22.

الجمع آلهة"[1]، فقد"جعلوه اسماً لكلّ معبود...، وإله حقّه أن ْ لا يُجمع إذ لا معبود سواه، لكنّ العرب لاعتقادهم أنّ هاهنا معبودات جمعوه، فقالوا الآلهة"[2].

وقد أوضح الشيخ -رحمه الله- المعنى اللغوي للفظ "إله" بعبارة مُوجزة فقال: "الإله: فِعال بمعنى مفعول، ككتاب بمعنى مكتوب، وبساط بمعنى مبسوط، مشتقٌ من أله يأله إلهة، عبدَ يعبد عبادةً، لفظاً ومعنى"[3].

وممّا سبق يتبيّن الآتي:

- أنّ الإلهيّة صفة من صفات الله الذّاتية، لا يستحقّها أحد سواه؛ لا ملك مقرّب، ولا نبيٌ مُرسل، فضلاً عن غيرهم؛ "لأنّ الألوهيّة ليست لغيره جلّ ثناؤه من وجه من الوجوه، لا من جهة التسمّي به ولا من جهة المعنى"[4]، فـ"الإله هو: الذي يُطاع فلا يُعصى؛ هيبةً له وإجلالاً، ومحبّة وخوفاً، ورجاءً وتوكّلاً عليه، وسؤالاً منه، ودعاءً له، ولا يصلح ذلك كلّه لغير الله عزّ وجلّ"[5].
- أنّ آلهة المشركين دون الله ليست إلاّ أسماءً ابتدعوها، وذلك من إلحادهم في أسماء الله وصفاته، فالإله "لا يكون إلهاً حتى يكون معبوداً، وحتى يكون لعابده: خالقاً، ورازقاً، ومدبّراً، وعليه مقتدراً، فمَن ْ لم يكن ْ كذلك فليس بإله، وإن ْ عُبِد ظُلماً؛ بل هو مخلوق ومُتعبّدٌ"[6]، "والإله هو: المألوه، أيْ المستحقُ لأن ْ يُؤله، أي يُعبد، ولا يستحقٌ أن ْ يُؤله ويُعبد إلاّ الله وحده، وكلٌ معبود سواه من لدُن ْ عرشه إلى قرار أرضه باطل...، فالمخلوق ليس بإله في نفسه، لكنّ عابده اتخذه إلهاً، وجعله إلهاً، وسمّاه إلهاً، وذلك كلّه باطل، لا ينفع صاحبه؛ بل يضرّه...، وغير الله لا يصلح أن ْ يُتخذ إلهاً

---

(1) لسان العرب 188/1.

(2) المفردات ص22، ويُنظر: الصحاح 2224/6، لسان العرب 188/1.

(3) شرح الأصول الثلاثة ص34، ويُنظر: ص22، شرح كشف الشبهات ص 43-44.

(4) جامع البيان 133/1، ويُنظر: تجريد التوحيد ص44.

(5) كلمة الإخلاص ص28، ويُنظر: مجموع الفتاوى1/ 22، 76، 136، 400/3، العبودية ص44.

(6) تهذيب اللغة 223/6-224.

يُعبد ويُدعى؛ فإنه لا يخلق ولا يرزق، وهو سبحانه لا مانع لـ ـمِـ
ـَا أعطى، ولا مـ ـُعـ ـْطي لـ ـِمـ ـَا منع، ولا ينفع ذا الجدِّ منه
الجدُّ"[1]، فـ"لا مُسـ ـْتوجب على العباد العبادة سواه، وأنّ كل
ما سواه فهم خلقه، والواجب على جميعهم: طاعته، والانقياد لأ
مره، وترك عبادة ما سواه من الأنداد والآلهة، وهجر الأوثان والأ
صنام؛ لأنّ جميع ذلك خلقه، وعلى جميعهم الدّينونة له بـ
ـالوحدانيّة والألوهيّة، ولا تنبغي الألوهيّة إلا له"[2]. وهذا ما قرّره
الشيخ -رحمه الله- بقوله: "المستحقُّ للعبادة هو الله وحده،
وآلهة المشركين التي يعبدونها من دون الله إنما هي مجر ـّد
ظن ـٍّ منهم واتِّباع لهواهم، كما قال تعالى: ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ
ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ
ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ
ﯼ ﭼ[3] "[4].

- أنّ مـ ـِن ـْ أعظم الخطأ تفسير الإله غير ما سبق بيانه، وهذا الخطأ يـ ـُوقع صاحبه في أخطاء عظيمة؛ بل قد يجترفه إلى ظلمة الشِّرك، فإذا به في هُوة سحيقة يترامى في دركاتها، وكم ضلّ بسبب الخلط في مفهوم "الإله" من أقوام، ولا عاصم من أمر الله إلا ـّ من رحم، فـ"ليس المراد (بالإله) هو القادر على الاختراع كما ظنّه مـ ـَن ظنّه من أئمّة المتكلـ ـِّمين، حيث ظنّ أنّ الإلهيـ ـّة هي القدرة على الاختراع دون غيره، وأنّ مـ ـَن أقرّ بأنّ الله هو القادر على الاختراع دون غيره فقد شهد أن ـْ لا إله إلا ـّ هو؛ فإنّ المشركين كانوا يقرُّون بهذا وهم مشركون"[5].

المطلب الثاني: تعريف توحيد الألوهيّة شرعاً:

يرتكز تعريف توحيد الألوهيّة عند المحقِّقين من أهل العلم -ومنهم سماحة الشيخ محمّد ابن إبراهيم رحمه الله- على الحقائق و

---

(1) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 202/13-205.
(2) جامع البيان 746/2.
(3) النّجم (19-23)
(4) شرح الأصول الثلاثة ص35-36.
(5) مجموع فتاوى شيخ الإسلام 101/3، وينظر: شرح الأصول الثلاثة ص 34-35، شرح كشف الشبهات ص47، درء تعارض العقل والنّقل 226/1، 377/9.

المفاهيم الآتية:

- مفهوم كلمة "إله" وحقيقتها في لسان العرب، وقد سبق بيان ذلك.
- مفهوم العبادة لغة، والمراد الشرعي بها، وسيأتي بيان ذلك في مبحث مستقل إنْ شاء الله تعالى.
- حقيقة "لا إله إلاّ الله"، والمراد الشرعي بها؛ لأنّ هذه الكلمة العظيمة موضوعة لتوحيد الألوهيّة، يقول الشيخ محمّد -رحمه الله-: "وهذا التوحيد هو مدلول الكلمة العظيمة لا إله إلاّ الله"[1]، وقال: "هذا التوحيد هو معنى قولك (لا إله إلاّ الله) مطابقة، وهي التي وُضعت له"[2]، وقال: "والقسم الأول -يعني توحيد الألوهيّة- هو مدلول كلمة لا إله إلاّ الله مطابقة، وإنْ كانت قد دلت على القسمين الآخرين بطريق التضمُّن"[3]، وقال: "هو مدلول شهادة أنْ لا إله إلاّ الله، التي هي أوّل واجب على المكلف: أنْ يتعلّم معناها، وأنْ يعمل بما دلت عليه من التوحيد الذي هو إفراد الله بالعبادة"[4].

فمَنْ صحت عقيدته في هذه الثلاث الحقائق = استقامت عقيدته في مفهوم توحيد الألوهيّة.

ولقد عرّف الشيخ توحيد الألوهية وأبان حقيقته بعبارات مُتعدِّدة، شارحاً ذلك بالمثال، ومن ذلك قوله -رحمه الله-: "ومعناه: إفراد الله تعالى بجميع أنواع العبادة؛ بأنْ لا يُدعى إلاّ هو، ولا يُتوكّل إلاّ عليه، ولا يُرجى ولا يُخاف إلاّ هو، ولا يُذبح ولا يُنذر إلاّ له، إلى غير ذلك من أنواع العبادة، وهي كثيرة"[5]، وقال: "يُوحّد تبارك

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ محمّد بن إبراهيم 82/1.
(2) شرح كشف الشبهات ص43.
(3) شرح كشف الشبهات ص25.
(4) شرح الأصول الثلاثة ص19.
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 80/1.

وتعالى في ألوهيّته؛ بأن يُفرد بجميع أنواع العبادة، فلا يُعبد إلا ّ إيـ ّاه، ولا يُد ْعى أحد سواه، ولا يُسجد إلا ّ له، ولا يُتوكّل إلا ّ عليه، ولا يُرغب إلا ّ إليه، ولا يُستعان ولا يُستغاث إلا ّ به، ولا يُنحر ولا يُنذر إلا ّ له، ولا يُخشى ولا يُخاف أحد سواه، ولا يُرجى إ لا ّ إيّاه، حتى يكون سبحانه وتعالى هو المفزع في المهمّات، و الملجأ في الضّروريّات، ومحطّ رحل أرباب الحاجات في الرغبات و الرهبات وفي جميع الحالات، فهذا هو مضمون أصل الدِّين وأساسه المتين شهادة أن ْ لا إله إلا ّ اللّه وحده لا شريك له"[1]، وقال أيضاً: "هو عبادة اللّه وحده، وترك عبادة ما سواه، وهو مدلول لا إله إ لا ّ اللّه مطابقة"[2]، ومن أخصر تعريفات الشيخ لتوحيد الألوهيّة قوله -رحمه اللّه-: "هو إفراد اللّه بجميع أفراد العبادة"[3]، ومنها أيضاً: هو"إفراده سبحانه بجميع أنواع العبادة عن اعتقاد جازم أنّه سبحانه وتعالى هو المستحق ّ لذلك دون ما سواه"[4].

ومن مجموع هذه التعريفات يتبيـ ّن الآتي:

- أنّ توحيد الألوهيّة هو: ما كُلف به العبد من إفراد اللّه بـ العبودية، أمّا الإلهيّة فهي: الوصف العظيم للرّبِّ سبحانه الملا زم له، "الّذي استحقّ أن ْ يكون به إلهاً؛ بل استحقّ أن ْ لا يـ ُشاركه في هذا الوصف العظيم مشارك بوجه من الوجوه، وأوصاف الألوهيّة هي: جميع أوصاف الكمال، وأوصاف الجـ لال والعظمة والجمال، وأوصاف الرحمة والبرّ والكرم والا متنان؛ فإنّ هذه الصفات هي التي يستحقّ أن ْ يُؤله ويُعبد لأجلها، فيُؤله لأنّ له أوصاف العظمة والكبرياء، ويُؤله لأنّه المتفر ِّد بالقيُّومية والربوبيّة والملك والسلطان، ويُؤله لأنّه المتفر ِّد بالرحمة وإيصال النِّعم الظاهرة والباطنة إلى جميع خلقه، ويُؤله لأنّه المحيط بكل ِّ شيء علماً وحُكماً وحكمة وإحساناً ورحمة وقدرة وعزّة وقهراً، ويُؤله لأنّه المتفر ِّد بالغنى المطلق التّام من جميع الوجوه كما أنّ

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ ابن إبراهيم 87/1.
(2) شرح كتاب التوحيد ص7.
(3) شرح الأصول الثلاثة ص12، 34، ويـ ُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 101/3، 50/11، 52.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 141/3.

سواه مفـتقر إليه على الدوام من جميع الوجوه؛ مفـتقر إليه في إيجاده وتدبيره، مفـتقر إليه في إمداده ورزقه، مفـتقر إليه في حاجاته كلها، مفـتقر إليه في أعظم الحاجات وأشدِّ الضرورات وهي: افتقاره إلى عبادته وحده و التألِه له وحده. فالألوهية تتضمّن جميع الأسماء الحسنى و الصفات العليا، وبهذا احتجّ مـَن قال إنّ الله هو الاسم الأعظم[1]"[2]، قال ابن عبّاس رضي الله عنهما: "الله ذو الألوهيّة والعبوديّة على خلقه أجمعين"[3]، فالله: "هو الاسم الجامع لجميع معاني الأسماء الحسنى والصفات العليا"[4].

- أنّ توحيد الألوهيّة لا يتحقّق إلاّ مع إفراد الله بجميع أنواع وأفراد العبادة، ولهذا ذكر الشيخ أنّه ورد عن ابن عبّاس رضي الله عنهما قوله: "كلّ موضع في القرآن ﭼﭽ ﭾ ﭿ فمعناه: وحِّدوا الله ، وقال: عبادة الله: توحيد الله[5]. يعني اعبدوه وحده دون كلّ مـَن سواه"[6]، ويقول الشيخ: "ولم يرد في العبادة إلاّ إفراده تعالى بجميع أنواعها؛ فإن أطاعوه فيما أمرهم به فقد وحّدوه، وإلاّ فلا"[7]، فمـَن عبد الله وعبد غيره فليس من الموحِّدين؛ بل هو من المشركين.
- أنّه لابدّ مع إفراد الله بالعبادة من الاعتقاد الجازم بأنّه سبحانه هو المستحقُّ لذلك دون ما سواه، وإن كان لا يُتصوّر مـَن يُفرد الله بالعبادة وهو لا يعتقد استحقاقه لذلك؛ إذ لو لم يعتقد ذلك لـمَا عبده فضلاً عن أن يُفرده.

وتوحيد الألوهيّة له أسماءٌ عديدة، كلّها تدلُّ على مسمّى واحد، ومن الأسماء التي أوردها الشّيخ:

---

(1) وممـّن قال بذلك: ابن منده رحمه الله. يـُنظر: كتاب الوحيد ومعرفة أسماء الله عزّ وجلّ وصفاته 21/2.
(2) فتح الرحيم الملك العلام ص19-20، و]تنظر: تجريد التوحيد ص44.
(3) ينظر: جامع البيان 121/1.
(4) تجريد التوحيد ص48.
(5) ينظر: جامع البيان 387/1، معالم التنـزيل 71/1.
(6) شرح الأصول الثلاثة ص19.
(7) المصدر السابق ص20.

1. توحيد الألوهيّة والعبادة.
2. توحيد الألوهية.
3. توحيد الطّلب والقصد.
4. التّوحيد القصدي الإرادي الطلبي.
5. توحيد الله بأفعال العباد.[1]

وسمّي بتوحيد الألوهيّة؛ "لأنّه مبنيٌ على إخلاص التألّه، وهو أشدُ المحبّة لله وحده، وذلك يستلزم إخلاص العبادة، وتوحيد العبادة لذلك ، وتوحيد الإرادة؛ لأنّه مبنيٌ على إرادة وجه الله بالأعمال، وتوحيد القصد؛ لأنّه مبنيٌ على إخلاص القصد المستلزم لإخلاص العبادة لله وحده، وتوحيد العمل؛ لأنّه مبنيٌ على إخلاص العمل لله وحده"[2].

(1) ينظر: شرح كتاب التوحيد ص7-8، 14-15، شرح الواسطية ص23، 31، 37، شرح كشف الشبهات ص24.
(2) تيسير العزيز الحميد ص38.

المبحث الثاني
تفصيل القول في كلمة التّوحيد

كلمة التّوحيد قطب رحى الدِّين، منها يبدأ وإليها يعود، جمعت الدِّين كلّه؛ فجميع الأعمال الصالحة منها[1]، "هي الكلمة العالية، و الشّريفة الغالية، م َن استمسك بها فقد سل ِم، وم َن اعتصم بها فقد عُصم"[2]، و"هي العروة الوثقى، وهي كلمة التّقوى، وهي الحنيفيّة ملّة إبراهيم"[3]، "كلمةٌ قامت بها الأرضُ والسّماوات، وخُلِقت لأجلها جميع المخلوقات، وبها أرسل الله تعالى رسله، وأنزل كتبه، وشرع شرائعه، ولأجلها نُصِبَت الموازين، ووُضِعَت الدواوين، وقام سوق الجنّة والنّار، وبها انقسمت الخليقة إلى: المؤمنين والكفّار، والأبرار والفجار، فهي منشأ الخلق والأمر، والثّواب والعقاب، وهي الحقُّ الّذي خُلقت له الخليقة، وعنها وعن حقوقها السؤال والحساب، وعليها يقع الثّواب والعقاب، وعليها نُصِبَت القبلة، وعليها أُسِّسَت المِلّة، ولأجلها جُرِّدَت سيوف الجهاد، وهي حقُّ الله على جميع العباد، فهي كلمة الإسلام، ومفتاح دار السّلام، وعنها يُسأل الأوّلون والآخرون"[4]، وهي أفضل الكلام وأعظمه، فـ"ما نطق الناطقون إذ نطقوا أحسن من لا إله إلا ّ الله"[5]، "وفضائل هذه الكلمة، وحقائقها، وموقعها من الدين، فوق ما يصفه الواصفون، ويعرفه العارفون، وهي حقيقة الأمر كلِه، كما قال تعالى: ﭽ ﭑ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ﭼ[6]"[7]، ففضائلها أجلُّ م ِن ْ أن ْ تُحصر في مثل هذا المقام، فقد أُلِّف في فضلها المؤلفات[8]، ويكفي في فضلها: أنّها دالّةٌ على أقسام التوحيد الثلاثة، وقد أشار إلى ذلك سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه الله- حيث يقول: "هذه الكلمة العظيمة فيها إثبات الإ

---

(1) ينظر: الدُرر السّنية 66/2.
(2) المصدر السابق 112/2.
(3) المصدر السابق 102/2.
(4) زاد المعاد 34/1.
(5) كلمة الإخلاص ص81.
(6) الأنبياء (25).
(7) مجموع فتاوى ابن تيمية 256/2.
(8) ومنها: كلمة الإخلاص للحافظ ابن رجب، مسألة في التوحيد وفضل لا إله إلا ّ الله؛ للشيخ يوسف ابن عبد الهادي المقدسي، وفيه مائتا فضيلة.

إلهيّة لله، وهذه الكلمة أساس المِلة، وهي دلت على إفراد الله بجميع أنواع العبادة واستحقاقه لها بالمطابقة، ودلت على توحيد الرُّبوبيّة، وتوحيد الأسماء والصِّفات بالتّضم ُن"[1]، فم َن استمسك بها فقد فاز وأفلح، يقول الشيخ محمّد في هذه الكلمة: "هي العروة الوثقى القويّة الّتي من تمسّك بها لا تخونه أبداً"[2].

ولمّا كان فرض هذه الكلمة -علماً وقولا ً وعملا ً- يتقدّم غيره من الفرائض[3] أولاه علماؤنا عنايتهم، ويأتي الشيخ محمّد -رحمه الله - في مقدِّمة الركب، وفي هذا المبحث شيء من تفصيله القول في هذه الكلمة المباركة، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: معنى كلمة التّوحيد:

العلم بمعنى كلمة التّوحيد شرط لحصول مقتضاها الوارد في النصوص الشرعي ّة؛ إذ لا يقوم العمل بمدلولها إلا ّ على ساق العلم بمضمونها، وقد انحرف فئام من الخلق وهلكوا بسبب الجهل -بسيطاً كان أو مركباً- بمعناها؛ فوقفوا عند لفظها، وتشب ّثوا بما ورد في فضلها، وذاك لا يُغني من الحقّ شيئاً، فكما أنّ اللفظ بها مراد فكذلك المعنى، لا يغني أحدهما عن الآخر، وقد أوضح الشيخ محمّد هذا بقوله: "(والمراد من هذه الكلمة)كلمة لا إله إلا ّ الله (معناها لا مجرد لفظها)؛ فإنه لا يكفي فيما أُريد بها، وإن ْ كان لابد ّ من النُّطق بها عند إسلام العبد؛ لكن هي مقصودة لغيرها، وهو العمل بما دلت عليه، هي من الوسائل لا من الغايات، فلا يكفي اللفظ بدون المعنى، ولا يكفي المعنى بدون اللفظ"[4]، والعلم بمعناها ممّا افترضه الله على العباد، قال الشيخ محمّد بن إبراهيم: "وقد بدأ الله سبحانه وتعالى بـ العلم قبل القول والعمل، فقال تعالى: ﭽ بي تج تح تخ تم تى تي ثج ﭼ[5]، ولابدّ لنا أن ْ نعلم الفرق في هذه الآية الكريمة وما ماثلها من الآيات بين العلم بـ(لا إله إلا ّ الله) وبين مجر ّد التلفّظ بها، فالله عزو جل يأمرنا أن ْ نعلم بأنه (لا إله إلا ّ الله)، وحينئذ

(1) شرح آداب المشي إلى الصلاة ص26، وينظر: شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص214، - قسم المعاملات- ص1176، شرح كشف الشبهات ص25، 43، شرح الأصول الثلاثة ص34-35، شرح كتاب التوحيد ص44.
(2) شرح مسائل كتاب التوحيد ص8.
(3) ينظر: الدُرر السّنية 121/2، 124.
(4) شرح كشف الشبهات ص45.
(5) محمّد (19).

يتبيّن لنا: أنّ الله افترض على عباده من الجنّ والإنس أنْ يعرفوا معنى (لا إله إلاّ الله)؛ لكي يستغفروه ويعبدوه على بصيرة، لكي لا يضلّوا كما ضلّ النّصارى، وافترض الله على عباده معرفة معنى (لا إله إلاّ الله)؛ لكي يعرفوا معنى المعبود، حتى لا يقعوا في عبادة عبد من عبيد الله، أو مخلوق آخر من مخلوقاته، كما قد وقع من كثير من المنتسبين للإسلام الذين عبدوا الأنبياء والصّالحين وغيرهم"[1].

وقد بيّن سماحة الشيخ -رحمه الله- معناها أتمّ بيان، فمِنْ ذلك قوله: "ومعناها: لا معبود حقٌّ إلاّ الله وحده، كلُّ معبود سوى الله فعبادته وتألُّهه أبطل الباطل وأضلُّ الضلال"[2]، وقال: "ومعناها: لا معبود بحقٍّ إلاّ الله، ففيها: نفي الألوهيّة التي بحقٍّ عمّا سوى الله، وإثباتها بجميع أنواعها لله وحده"[3].

ويزيد ذلك توضيحاً بقوله: "لا إله إلاّ الله نفت جميع الآلهة المعبودة من دون الله ...، ومعنى ذلك: لا أحد يستحقُّ العبادة إلاّ الله وحده، وأمّا مَن سواه فعبادته أبطل الباطل، فأثبتت الألوهيّة لله وحده، ونفتها عن ما سواه، فالعبادة كلّها لله وحده، ولا يصلح منها شيء لسواه؛ بل أظلم الظّلم أنْ يُجعل لمخلوقٍ شيء منها"[4].

وقال أيضاً: "معناها: النّفي والإثبات، والولاء والبراء، وإنْ شئت قلت: التّجريد والتّفريد، وكلُّ هذه التّفاسير ترجع إلى معنىً واحد، وهو: تجريد غير الله عن الألوهيّة، وتفريدها لله وحده دون كلّ مَن سواه، والبراء من تألُّه غير الله بالكلِّيَّة"[5].

ومن مجموع هذه التعاريف يتبيّن:

- أنّ معنى (لا إله إلاّ الله) مطابقة هو: معنى (توحيد الألوهيّة) وقد صرّح الشيخ بهذا فقال: "مدلول شهادة أنْ لا إله إلا

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 197/6.

(2) شرح كشف الشبهات ص43، وينظر: فتاوى ورسائل الشيخ 141/3، شرح الواسطية ص16.

(3) شرح كتاب التوحيد ص19، وينظر: ص7، شرح الروض المربع –قسم العبادات- ص253.

(4) شرح الأصول الثلاثة ص22، وينظر: فتاوى ورسائل الشيخ 82/1، شرح الواسطية ص39.

(5) شرح الأصول الثلاثة ص37، وينظر: شرح كتاب التوحيد ص48، شرح الأصول الثلاثة ص35.

ا ّ الله مطابقة ومعناها هو: توحيد الألوهيّة والعبادة"[1].

- أنّ من الخطأ والجهل الذي يربو فوق كلّ جهل تفسير كلمة التوحيد بغير ما سبق بيانه ممّا لم تُوضع له مطابقة، وقد نبّه على ذلك الشيخ بقوله: "ففيها -يعني كلمة التوحيد- نفي الأ لوهيّة عن غير الله، وإثباتها لله وحده، وسيقت لتوحيد الألوهيّة مطابقة، لاكما يقول بعض الجهلة: إنّ معناها لا يخلق ولا يرزق إ لا ّ الله، ولا يُ ُدبّر الأمر إلا ّ الله، فإنّها وإن ْ دلت عليه بطريق التّضم ُن فهي موضوعة لتوحيد الألوهيّة، الذي هو: إفراد الله بجميع أنواع العبادة ...، فمدلول (لا إله إلا ّ الله) مطابقة هو: إفراد الله بالعبادة"[2]، وكلُّ تفسير لها بغير هذا فهو باطل، وقائله أجهل بمعنى كلمة التوحيد من كفار قريش؛ إذ فهم وا معناها الحقّ الذي وضعت له؛ ولذا امتنعوا عن قولها، وقد ردّ الشيخ بهذا على كلّ م َن حاد عن الحقّ في معناها فقال: "وكفّار قريش يعرفون أنّ الخالق وحده هو الله، ويعلمون توحيد الرُبوبيّة ويعتقدونه؛ لكن عرفوا أنّ (لا إله إلا ّ الله) شيء غير ذلك، وهو أنّ ما سوى الله باطل، وعبادتهم باطلة لتلك الأصنام ...، فلا امتنعوا من قولها إلا ّ ل ِم َا تُفيده من إفراد ربِّ العالمين بالعبادة، وبطلان عبادة الأصنام"[3]، وقال: "لو فهموا -يعني كفار قريش- أنّ المراد الربوبيّة، لسارعوا إلى ذلك ولم يُنازعوا، لكن علموا أنّ معناها: أن ْ يكون الإله المعبود هو الله وحده دون كلّ ما سواه، والتبري ممّا سواه، وأنّه لابد من اعتقاد ذلك ووجوده في العمل، وأنّها تُبطل جميع ما هم عليه من دين آبائهم وأجدادهم"[4]، وليس معنى هذا أنّ كلمة التوحيد لا تدلُّ على توحيد الربوبية، وإنمّا المقصود أنّها لا تُقصر عليه، ودلالتها عليه بالتّضمُن لا بالمطابقة وقد نبّه على هذا الشيخ بقوله: "ومعلومٌ أنّ (لا إله إلا الله) دلت على توحيد الرُبوبيّة بالتّضمُن، لكنّ معناها الذي وُضعت له مطابقة: أن يكون

(1) شرح كتاب التوحيد ص44، وينظر: ص7، فتاوى ورسائل الشيخ 87/1.
(2) شرح الأصول الثلاثة ص34-35.
(3) شرح كتاب التوحيدص136.
(4) شرح كشف الشبهات ص47، وي ُنظر: شرح الأصول الثلاثة ص34-35.

اللّه وحده هو المعبود دون كلّ من سواه"[1]، "فإنّ معناها: لا معبود بحقٍّ إلا اللّه، نفي الألوهيّة التي بحقٍّ عن غير اللّه، وإثباتها بجميع أنواعها لله وحده"[2].

- أنّ المعبودات غير اللّه كثيرة؛ ولكنّها غير حقّ، وعبادتها بالباطل، ولذا قُيّد التعريف بكلمة (حقّ)، وإطلاقه قد ينتهي بصاحبه إلى القول بوحدة الوجود، ويستوجب أن ْ لا يُ وجد شرك ولا مشرك على ظهر الأرض؛ وهذا خلاف الواقع؛ فالشرك حاصل، و المعبودات بالباطل كثيرة، يقول الشيخ محمّد -رحمه اللّه-: "(لا إله) يعني لا مألوه بحق ٍّ (إلا ّ اللّه) يعني: والآلهة غير اللّه كثيرة طبق الأرض، ولكن بالباطل والضّلال، وإنّما المستحقّ للعبادة هو اللّه وحده"[3]، وقال -رحمه اللّه-: "وفي شهادة أن ْ (لا إله إلا ّ اللّه): أنّه هو المعبود وحده بحقٍّ، أمّا م َن عُبد سواه فإنّما عُبدوا بمحض الجهل والضّلال، قال تعالى: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﭼ[4] "[5]، وقال: "هذه الكلمة العظيمة فيها إثبات الإلهيّة لله، أمّا م َن عُبد من دون اللّه من الآلهة الكثيرة؛ من أصنام وأحجار، فإنّما أُلِهَت وعُبدت بِ الباطل والضّلال، فصار التّعلقُ بها أظلم الظّلم"[6].

وما قر ّره سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم في بيان معنى كلمة التوحيد هو ما عليه أهل السنّة والجماعة قاطبة، ونطق به العلماء المحقِّقون[7]، وأكتفي هنا بالنّقل عن إمامين اثنين وحسبك بهما، أمّا ا لأول فهو ابن جرير الطّبري، فقد بيّن معنى هذه الكلمة أتمّ بيان وكرر

---

(1) شرح كشف الشبهات ص48.
(2) شرح كتاب التوحيد ص7.
(3) شرح الأصول الثلاثة ص35.
(4) النّجم (23).
(5) شرح آداب المشي إلى الصلاة ص48، وينظر: شرح الروض المربع - قسم العبادات - ص253.
(6) شرح الروض المربع - قسم العبادات – ص214.
(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن 191/2، مجموع الفتاوى 35/9، 171/14، شرح العقيدة الطحاوية ص92، تطهير الاعتقاد ص49، 53، تيسير العزيز الحميد ص42، 73، فتح القدير 464/1، الدُرر السّنية 102/2، 325-344.

ذلك في تفسيره في عدّة مواضع[1]، فعند تفسير قول الله تعالى: ﭽ ﮕ
ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ
ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﭼ[2]،
يقول -رحمه الله-: "هو الحي ُ الـ ّذي لا يموت، الد ّائم الحياة،
وكل ُ شيء ٍ سواه فمنقطع الحياة غير دائمها، ﭽ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ
ﭼ يقول: لا معبود بحق ٍّ تجوز عبادته، وتصلح الألوهة له إلا ّ الله
الـ ّذي هذه الص ِّفات صفاته"[3]، وفي تفسير قوله تعالى: ﭽ ﮊ ﮋ
ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﭼ[4] قال
-رحمه الله-: "يقول تعالى ذكره: ولا تعبد يا محمـ ّد مع معبودك -
الـ ّذي له عبادة كلّ ِ شيء- معبودا ً آخر سواه، وقوله: ﭽ ﮐ ﮑ
ﮒ ﮓ ﭼ يقول: لا معبود تصلح له العبادة إلا ّ الله الـ ّذي كلّ ُ
شيء ٍ هالك إلا ّ وجهه"[5]، وفي تفسير قوله تعالى: ﭽ ﰈ ﰉ
ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﭼ[6]، يقول الإمام الطبري -رحمه الله-: "يقول تعالى
ذكره لنبيّه محمّد صلّى الله عليه وسلّم: فاعلم يا محمّد أنّه لا معبود
تنبغي أو تصلح له الألوهة ويجوز لك وللخلق عبادته إلا ّ الله، الذي
هو خالق الخلق، ومالك كلّ شيء، ويدين له بالربوبيّة كلّ ما دونه"[7].

وأمّا الشـ ّاهد الآخر فهو من كلام شيخ الإسلام ابن تيميّة -رحمه الله تعالى-، فقد بيّن أن ّ قائلها يحقِّق معناها حين: "ينفي عن قلبه ألوهيّة ما سوى الحقّ، ويـ ُثبت في قلبه ألوهيّة الحقّ، فيكون نافياً لألوهيّة كلّ شيءٍ من المخلوقات، مثبتاً لألوهيّة ربِّ العالمين، ربِّ الأرض والسّموات، وذلك يتضمّن اجتماع القلب على الله وعلى مفارقة ما سواه؛ فيكون مفرّقاً في علمه وقصده، في شهادته وإرادته، في معرفته ومحبّته، بين الخالق والمخلوق، بحيث يكون عالماً بالله تعالى، ذاكراً له، عارفاً به، وهو مع ذلك عالم بمباينته لخلقه، وانفراده عنهم، وتوحـُده دونهم، ويكون محبـ ّاً لله، معظـ ِّماً له، عابداً له،

---

(1) يُنظر على سبيل المثال: 441/16، 134/17، 44/18، 353، 356/20، 357، 378، 208/21، 549، 555/22. وغيرها كثير.
(2) غافر (64-65).
(3) جامع البيان 357/20.
(4) القصص (88).
(5) جامع البيان 353/18.
(6) محمّد (19).
(7) جامع البيان 208/21.

راجياً له، خائفاً منه، موالياً فيه، معادياً فيه، مستعيناً به، متوكِّلاً عليه، ممتنعاً عن عبادة غيره والتوكُّل عليه والاستعانة به والخوف منه والرجاء له والموالاة فيه والمعاداة فيه والطاعة لأمره، وأمثال ذلك ممّا هو من خصائص إلهيّة الله سبحانه وتعالى"[1].

المطلب الثاني: أركان كلمة التوحيد:

تقوم كلمة التوحيد على ركنين، بدونهما لا تكون، ولا يغني أحدهما عن الآخر، وقد بيّن ذلك الشيخ محمّد بن إبراهيم بياناً تقوم به الحجّة وتتضح فيه المحجّة، قال -رحمه الله -: "(لا إله إلا ّ الله) اشتملت على أمرين، هما ركناها: النّفي، والإثبات. فـ(لا إله) نافياً وجود معبود بحقٍّ سواه، (إلا ّ الله) مثبتاً العبادة لله وحده"[2]، ويقول أيضاً: "فإنّها -يعني كلمة التّوحيد- اشتملت على أمرين هما ركناها: النّفي، والإثبات. فشطرها الأول وهو (لا إله) نفي، وشطرها الآخر وهو (إلاّ الله) إثبات، فالنّفي المحض ليس بتوحيد، كما أنّ الإثبات المحض ليس بتوحيد، وإنّما التّوحيد في مجموع الأمرين: نفي الألوهيّة الّتي بحقٍّ عن غير الله، نفياً عاماً، كما تُفيده (لا) النافية للجنس الداخلة على النّكرة، وإثبات جميع أنواع الألوهيّة لله وحده، كما تقتضيه (إلاّ) الإيجابيّة"[3]، وأوضح الشيخ أنّ التوحيد الذي بُعثت به الرسل قائم على هذين الركنين، فقال: "التّوحيد الذي بُعثت به الرّسل له ركنان: نفيٌ، وإثبات. فالنّفي ليس بتوحيد، وكذلك الإثبات بدون نفي، فلا يكون التّوحيد إلاّ متحصّلاً من مجموع الأمرين، من: النّفي، والإثبات"[4].

وحقيقة النّفي والإثبات: الولاء، والبراء. قال الشيخ محمّد: "وكلمة (لا إله إلاّ الله) اشتملت على: التّجريد والتّفريد، والولاء والبراء، فإنّ البراء هو: تخلّي الشيء عن الشيء وخلوصه منه، ولذلك تُسمى هذه اللام عند النُّحاة لام التّبرئة[5]. التّبرئ من عبادة غير الله، وموالاة الله وحده بالعبادة، والتّجريد هو تجريد غير الله

---

(1) مجموع الفتاوى 225/10.
(2) شرح الأصول الثلاثة ص36، وينظر: ص68، شرح كشف الشبهات ص43، شرح كتاب التوحيد ص22.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 82/1.
(4) شرح كتاب التوحيد ص10، وينظر: ص47.
(5) يُنظر: حاشية الصبّان 3/2 .

من استحقاق الألوهيّة، واستحقاقها له وحده، فأوّلها تجريد وبراء، وآخرها تفريد وولاء"[1]، "فدلّ على أنّ الكفر بالطاغوت ركن التّوحيد، فلا يجتمع مع الإيمان بالله، كما قال تعالى: ﭽ بي تج تح تخ تم تى تي ثج ثم ثى ثي جحجم حج حم خجﭼ[2]"[3].

المطلب الثالث: شروط كلمة التوحيد، وأحوال النّاس معها:

وفيه فرعان:

الفرع الأول:شروط كلمة التوحيد:

تضافرت النصوص في فضل كلمة التوحيد، وعظيم جزاء أهلها، إلا أنّ ذلك متوقّف على تحقق شروطها وانتفاء موانعها، "أمّا النطق بها من غير معرفة لمعناها ولا عمل بمقتضاها فإنّ ذلك غير نافع بالإجماع"[4]، فـ"لا إله إلا الله شجرة السعادة، إن غرستها في منبت التّصديق، وسقيتها من ماء الإخلاص، ورعيتها بالعمل الصّالح = رسخت عروقها، وثبت ساقها، واخضرّت أوراقها، وأينعت ثمارها، وتضاعف أكلها،ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭼ[5]. وإن غُرست هذه الشجرة في منبت التكذيب، وأسقيتها بماء الرياء والنفاق، وتعاهدتها بالأعمال السيئة والأقوال القبيحة، وطفح عليها غدير[6] العَذِر[7]، ولفحها هجير[8] هجر[9] = تناثرت ثمارها، وتساقطت أوراقها، وانقشع ساقها، وتقطّعت عروقها، وهبّت عليها عواصف القذر، ومزّقتها كلّ ممزق،ﭽ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭼ[10]"[11]،

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص48.
(2) البقرة (256).
(3) شرح كتاب التوحيد ص258.
(4) تيسير العزيز الحميد ص72.
(5) إبراهيم (25).
(6) الغدير: هو مستنقع الماء . يُنظر: لسان العرب 22/10.
(7) العذرة: هي فناء الدّار، ثمّ سمّي الحدث عذرة لأنّه كان يلقى بأفنية الدور. يُنظر: معجم مقاييس اللغة 257/4، لسان العرب 108/9.
(8) الهجير: هو نصف النّهار عند زوال الشمس مع الظهر. يُنظر: القاموس المحيط ص638.
(9) هجر: اسم بلدة في اليمن، واسم لجميع أرض البحرين. يُنظر: القاموس المحيط ص638.
(10) الفرقان (23).
(11) الدُرر السّنية 115/2.

وقد اعتنى علماؤنا ببيان شروط (لا إله إلا اللّه)[1]، "وليس المراد من ذلك عدّ ألفاظها وحفظها، فكم من عامي اجتمعت فيه والتزمها، ولو قيل له أُعددها لم يـ ُحسن ذلك، وكم حافظ لألفاظها يجري فيها كا السّهم، وتراه يقع كثيراً فيما يناقضها، والتوفيق بيد اللّه، واللّه المستعان"[2]، ومن جملة من ذكر هذه الشروط الشيخ محمّد، فيقول - رحمه اللّه- مبيناً أنّه لابدّ منها: "(لا إله إلا ّ اللّه) مفتاح، ولكن لابدّ من أسنان، ولابدّ من عمل، كما قال الحسن[3]: من قال (لا إله إلا ّ اللّه) فأدّى حقّها وفرضها دخل الجنّة[4]. وقيل لوهب[5] : أليس مفتاح الجنّة (لا إله إلا ّ اللّه)؟ قال: بلى، ولكن ما من مفتاح إلا ّ وله أسنان، فإن ْ جئت بمفتاح له أسنان فتح لك، وإلا ّ لم يفتح لك[6]. ومراده: أنّه ليس المراد النّطق بها فقط؛ بل لابدّ من العمل، والسلامة من المنافي"[7]، وقال أيضاً: "(لا إله إلا ّ اللّه) لا تنفع قائلها إلا ّ باجتماع سبعة شروط، وقد جمعها بعضهم في بيت فقال[8]:

علم يقين وإخلاص وصدقك مع محـبّة وانقياد والقبـول لهـا

فلا يحصل ما ر ُتّب على قولها إلا ّ لـ ِمـ َن أتى بهذه

---

(1) يـ ُنظر: تيسير العزيز الحميد ص78، الدُرر السّنية 246/2، 252-256، معارج القبول 418/2-434.

(2) معارج القبول بشرح سلّم الوصول 418/2.

(3) هو الإمام الزاهد، أبو سعيد، الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، مولى زيد بن ثابت، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي اللّه عنه، وتـ ُوفي في السنة العاشرة بعد المائة من الهجرة. يـ ُنظر: التاريخ الكبير 289/2-290، سير أعلام النّبلاء 563/4-588، تهذيب التهذيب 263/2-270.

(4) ينظر: كلمة الإخلاص ص20.

(5) هو الإمام، أبو عبد اللّه، وهب بن منبّه بن كامل بن سيج الصّنعاني، ويُقال الذّماري، ولي القضاء لعمر بن عبد العزيز، وتـ ُوفي في الرابعة عشر بعد المائة. يـ ُنظر: التاريخ الكبير 116/8، سير أعلام النّبلاء 544/4، تهذيب التهذيب 166/11-168.

(6) أخرجه البخاري تعليقاً، كتاب الجنائز، باب: ومن كان آخر كلامه لا إله إلا اللّه ص243، ووصله في التاريخ الكبير 95/1، وأخرجه أبو نعيم في الحلية موصولا ً 66/4.

(7) شرح مسائل كتاب التوحيد ص24، ويـ ُنظر: شرح كتاب التوحيد ص 34.

(8) هذا البيت لا يُعرف قائله، وهو في حاشية كتاب التّوحيد ص29.

الشروط"[1].

ويُبيِّن سماحة الشيخ أنّ التفاوت بين النّاس يكون على قدر التّفاوت في كلمة التوحيد وفي تحقيق شروطها، فيقول -رحمه الله-: "وكلُّ مَن كان بمعناها أعرف، وبمقتضاها أقوم، كانت في ميزانه أثقل حتى منتهاها، وكلٌّ من كان بمعناها أجهل وبمقتضاها أكسل، كانت في ميزانه أخف، فثقلها على حسب العلم بها والعمل، فإنّ اليهود مِنْ أكثر مَنْ يقولها، والذي يقولها ولا يعمل بمقتضاها أعظم كفراً من الذي يجحدها أصلاً، فإنّ الكافر الأصلي أهون من المرتدّ"[2]، وقال: "تفاوت النّاس فيها على قدر تحقيق شروطها"[3].

ولعلّ شروط (لا إله إلاّ الله) تعود إلى حقيقة مسمّى الإيمان ومقوماته، من: القول، والاعتقاد، والعمل، فكثيراً ما يُعيد الشيخ الشّروط إليها، ومن ذلك قوله: "مدلول (لا إله إلاّ الله) عبادة الله وحده، وترك عبادة ما سواه، يعني لفظاً بها إنْ لم يلفظ، وعلماً به، وعملاً به، وسلامة ممّا ينافيه، فاللّفظ مراد ومقصود، ولكن من باب الوسائل، فالمراد بالذات هو المعنى"[4]، وقال: "فإنّها لا تُقال إلاّ عن معرفة واعتقاد وعمل بها، فإنّ الذي يقولها في زمن النّبي صلّى الله عليه وسلّم قبل وجود النّفاق لا يقولها إلاّ عن صدق وعمل بما دلّت عليه من النّفي والإثبات"[5]، وقال أيضاً: "التّوحيد هو: الاعتقاد، والقول، والعمل، والسّلامة من المنافي"[6].

ومَن لم تجتمع فيه شروط (لا إله إلاّ الله) فليس من أهلها، قال الشيخ محمّد بن إبراهيم: "فلو قال (لا إله إلاّ الله) بلسانه، ولكن ما اعتقدها، ولا فهمها لم يحرم بذلك ماله ودمه؛ بل لو اعتقدها، ولا قالها، ولا عمل بمقتضاها لم يكن قائلاً (لا إله إلاّ الله)؛ بل لو قالها، واعتقدها، ولكن ما عمل بها فإنّه لا يصير قائلاً (لا إله إلاّ الله)؛ بل لو قالها بلسانه، واعتقدها بجنانه، وعمل بأركانه لم يكن بذلك قائلاً (لا إله إلاّ الله) حتى يأتي باللازم وهو: الكفر بما يُ

---

(1) شرح كتاب التّوحيد ص22.
(2) شرح كتاب التّوحيد ص24.
(3) شرح مسائل كتاب التّوحيد ص15.
(4) شرح كتاب التّوحيد ص38، وينظر ص50.
(5) المصدر السابق ص53.
(6) شرح مسائل كتاب التّوحيد ص16.

عبد من دون اللّه، وهو أن يعتقد أنّ عبادة غير اللّه هي الكفر والضّلال، ويلزم من ذلك تكفير المشركين"[1]؛ بل إنّ قولها دون الإتيان بشروطها ليس بمانع من تكفير قائلها، وقد نصّ على هذا الشيخ محمّد حيث قال: "مجرد قول (لا إله إلا لله) لا يمنع من التكفير؛ بل يقولها ناس كثير ويكونون كفاراً، إمّا لعدم العلم بها، أو العمل بها، أو وجود ما يُنافيها، فلابدّ مع النُّطق بها من أشياء أخر، أكبرها معرفة معناها والعمل به ...، فإنّه ليس المراد اللّفظ؛ بل اللّفظ، وإقرار، وعمل، فإن حصل فهو معه (لا إله إلا اللّه)، وإلا فإنّه ما جاء إلا بلفظها فقط، وروحها وحقيقتها مفقود"[2]؛ بل قد صرح الشيخ بردّة مَن قالها لفظاً وخالفها معنىً فقال: "فمَن أقرّ بها لفظاً، وجحدها معنىً؛ بأن كان مخالفاً لها، فهو مرتدٌ، وهو أعظم من الكافر الأصلي، فالقبوريُّون في هذه الأزمان كفّار مرتدون؛ لكونهم عرفوا وجحدوا مدلولها"[3].

وقول الشيخ هنا -ومثل ذلك كثير- هو من تعليق الحكم على الوصف لا تنـزيله على الشخص، فينبغي مراعاة ذلك.

ومَن قالها ولم يعمل بما دلّت عليه، أو قالها شاكاً فليس من أهلها، قال الشيخ -رحمه اللّه-: "إذا قال (لا إله إلا اللّه)، ولم يعمل بما دلّت عليه لم يكن من أهل شهادة أن (لا إله إلا اللّه) على الحقيقة"[4]، وقال: "فالشاكُّ ما شهد، والجاهل ما شهد، والذي لا يعمل ما شهد، يعني ما يُتَصوّر في قلبه، فتخلّفه عن العمل شاهد بأنّه ما شهد بقلبه، فلو شهد حقيقة ما تخلّف أبداً ضرورةً، فهم يقولون (لا إله إلا اللّه)، وألسنتهم وفعالهم تقول: فلان الإله"[5].

الفرع الثاني: أحوال النّاس مع كلمة التّوحيد:

مِن سنن اللّه الكونيّة حصول الاختلاف في كلّ الأمور -والمأمور به هو الاجتماع على الحقّ، والاعتصام بالكتاب والسُّنّة، وعدم معارضة الشرع بالقدر ، وهذا هو مسلك أهل الحقّ- وممّا اختلف فيه النّاس وتباينت معه أحوالهم: كلمة التوحيد، مع أنّ ذات الكلمة تجمع ولا تفرّق؛ لكن لا يكون ذلك إلا لأهلها حقاً، أمّا مَن سواهم

(1) شرح كتاب التّوحيد ص54-55.
(2) شرح كتاب كشف الشبهات ص140-141.
(3) شرح كتاب التوحيد ص19.
(4) شرح الأصول الثلاثة ص40.
(5) شرح كتاب التوحيد ص20.

فهي داعية ومعلنة للبراء منهم، حتى ينضووا تحت لوائها، فـ"النّاس فيها ثلاث فرق، فرقة: نطقوا بها، وحققوها، وعلموا أنّ لها معنى وعملوا به، ولها نواقض فاجتنبوها، وفرقة: نطقوا بها في الظّاهر، فزيـ ـّنوا ظواهرهم بالقول، واستبطنوا الكفر والشّك، وفرقة: نطقوا بها، ولم يعملوا بمعناها، وعملوا بنواقضها، فهؤلاء ﭽ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﭼ[1]، فالفرقة الأولى هي: النّاجية وهم المؤمنون حقـ ـّاً، والثانية: هم المنافقون، والثالثة: هم المشركون"[2].

وقد بيّن سماحة الشيخ أنّ النّاس مع النُطق بكلمة التّوحيد، واعتقاد مدلولها، والعمل بمقتضاها، على أحوال، فقال: "الأكثر لم يكمِّلوا هذه الثلاثة؛ بل إمّا هذا، وإمّا هذا، وإمّا اثنان ...، فالّذي يعرفه وينطق به كثير، وكذلك الّذي يعتقده ويتكلّم به كثير، والثالث: الّذي يعتقد، ويعمل، ولا ينطق، وهو قليل"[3]، وكلام الشيخ مقتصر على بيان أحوال من ينتسب إليها.

المطلب الرابع: آيات بمعنى كلمة التوحيد:

أعظم أصل قر ـّره القرآن هو التّوحيد، وقد تنوّعت طرق عرضه وتقريره، ومنها: الجمع بين إثبات ألوهيّة الله ونفي ألوهيّة ما سواه في موضع واحد، وهذا هو مضمون كلمة التّوحيد، ومن عناية الشيخ محمّد بن إبراهيم في ترسيخ حقيقة (لا إله إلا ـّ الله) بيان ذلك، فقد أبرز بعض هذه الآيات الدّالة على هذا المراد، فيقول -رحمه الله-: "معنى (لا إله إلا ـّ الله) لا معبود بحقٍّ إلا ـّ الله، كما قال تعالى: ﭽ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ[4]، وقد جاء تفسير (لا إله إلا ـّ الله) مبيّناً في قوله تعالى: ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﭼ[5]، والمراد بـ الكلمة المذكورة في هذه الآية: (لا إله إلا ـّ الله)[6]، فإنّ المعنى أنّ إبراهيم عليه السلام جعل ﭽ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﭼ كلمة باقية

---

(1) الكهف (104).
(2) الدُرر السّنية 113/2.
(3) شرح كشف الشبهات ص162، وينظر: فتاوى ورسائل الشيخ 197/12-198.
(4) الحج (62).
(5) الزّخرف (26-28).
(6) قاله: مجاهد وقتادة والسُدّي رحمهم الله تعالى. ينظر: جامع البيان 576-577/20.

في عقبه، أي: ذريته، يدين بها منهم مَن لا يُشرك بالله شيئاً، ومن المعلوم عند العلماء من المفسِّرين وغيرهم: أنّ الكلمة التي ترك إبراهيم عليه السّلام في عقبه هي (لا إله إلا ّ الله)، فكان معبّراً عنها في هذه الآية الكريمة بـ چ ڈ ڈ ڎ ڎ ژ ژ ڑ ڑ چ، فاتضح بذلك أنّ هذا هو معنى (لا إله إلا الله)[1]"[2]. "فهذه الآية هي تفسير (لا إله إ لا الله)، فإنّ النّفي في (لا إله) مطابـق له چ ڈ ڈ چ، و چ ژ ڑ ڑ چ، هو معنى (إلا ّ الله)، نفي الألوهيّة التي بحقٍّ عن غير الله، وإثباتها لله وحده"[3].

وقال أيضاً: "وممّا يُفسِّر (لا إله إلا ّ الله)، ويوضِّح معناها أيضاً، قوله تعالى: چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ چ[4]، فإنّه لا كلمة يدعو إليها النّبي صلّى الله عليه وسلّم أهل الكتاب وغيرهم سوى كلمة الإخلاص (لا إله إلا ّ الله)، وجاءت هذه الكلمة مفسّرة في هذه الآية بقول الله عز ّ وجل: چچ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ چ، وهذا مِن أبين شيء في تفسير (لا إله إلا ّ الله)[5]"[6].

وممّا ذكره أيضاً قوله: "وفي قوله تعالى: چ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ چ[7]، تفسير (لا إله إلا ّ الله)"[8].

ومن ذلك قوله: "الكفر بالطاغوت ركن التّوحيد، فلا يجتمع مع الإ يمان بالله، كما قال تعالى: چ بي تج تح تخ تم تى تي ثج ثم ثى ثي جح جم حج حم خج چ[9]"[10].

المطلب الخامس: صلة (شهادة أنّ محمّداً رسول الله صلّى الله عليه وسلّم) بكلمة التوحيد، وحقيقة (شهادة

---

(1) ينظر: جامع البيان 20/575-579.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 1/82.
(3) شرح كتاب التّوحيد ص48، وينظر: شرح المسائل ص34، شرح الأصول الثلاثة ص37.
(4) آل عمران (64).
(5) ينظر: جامع البيان 5/473-480.
(6) فتاوى ورسائل الشيخ 1/83، وينظر: شرح الأصول الثلاثة ص38.
(7) الإسراء (23).
(8) شرح كتاب التّوحيد ص11.
(9) البقرة (256).
(10) شرح كتاب التّوحيد ص258.

أنّ محمّداً رسول اللّه): وفيه فرعان:

الفرع الأول: صلة (شهادة أنّ محمّداً رسول الله صلّى الله عليه وسلّم) بكلمة التّوحيد:

الشهادة للنّبي صلّى الله عليه وسلّم بالرّسالة من مقتضيات كلمة التّوحيد ولوازمها؛ "إذ لا يتمّ الإيمان بـالله بدون الإيمان به، ولا تحصل النّجاة والسّعادة بدونه؛ إذ هو الطّريق إلى الله سبحانه، ولهذا كان ركنا الإسلام: (أشهد أن ْ لا إله إلا ّ الله، وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله)"[1].

وقد أوضح الشيخ محمّد -رحمه الله- هذه الصِّلة التلازمي ّة، فقال: "لا تصح ُ الأولى إلا ّ بالثّانية، فلو أحدٌ شهد (أن لا إله إلا اللّه)لم تنفعه بدون (شهادة أنّ محمّداً رسول اللّه)"[2].

وسرُّ هذه الصِّلة التّلازمية -واللّه أعلم-: "أنّه إذا عُلم: أنّه لا تتمّ محبّة الله إلا ّ بمحبّة ما يحبُّه وكراهة ما يكرهه، فلا طريق إلى معرفة ما يحبُّه وما يكرهه إلا ّ من جهة محمّد صلّى الله عليه وسلّم، المبلِّغ عن الله ما يحبُّه وما يكرهه، باتِّباع ما أمر به واجتناب ما نهى عنه، فصارت محبّة الله مستلزمة لمحبّة رسوله صلّى الله عليه وسلّم، وتصديقه، ومتابعته؛ ولهذا قرن الله بين محبّته ومحبّة رسوله في قوله تعالى: ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﭼ[3] "[4].

وقد تجلّى شيء من هذه الصِّلة في مثل: كونهما ركناً واحداً من أركان الإسلام، وهما أصل الدِّين والإيمان، وبهما الدُّخول في الإسلام، ولا تُقبل طاعة ٌ إلا ّ مع تحقيقهما.

الفرع الثاني: حقيقة (شهادة أنّ محمّداً رسول الله صلّى الله عليه وسلّم):

الألفاظ قوالب معانيها، ووسائل إلى مضامينها، والمراد لذاته هو المضمون والمعنى لا اللفظ والمبنى، وقد فُتن كثير من النّاس في الأ لفاظ؛ تحريفاً وتعطيلا ً، وتغييراً وتبديلا ً، فضلّوا وأضلّوا، و الموفّق من التزم الألفاظ الشرعية وتمسّك بمعانيها ودلالاتها.

---

(1) مجموع فتاوى ابن تيميّة 638/7.
(2) شرح كتاب التّوحيد ص38.
(3) التّوبة (24).
(4) كلمة الإخلاص لابن رجب ص42.

وإنّ من الحقائق التي عطّلها كثير من أدعيائها حقيقة (شهادة أنّ محمّداً رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم)، وقد جلّى الشيخ محمّد -رحمه اللّه- حقيقتها بقوله: "وأصله الثّاني -أي أصل الدِّين- (شهادة أنّ محمّداً رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم)؛ نطقاً واعتقاداً وعملاً، وهو: طاعته فيما أمر، وتصديقه في جميع ما أخبر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وأن لا يُعبد الرّبُّ تبارك وتعالى إلا بما شرعه رسوله محمّد صلّى اللّه عليه وسلّم، وأن تُقدّم محبّته صلّى اللّه عليه وسلّم على النّفس والولد والوالد والنّاس أجمعين، وأن يُحكّم صلّى اللّه عليه وسلّم في: القليل، والكثير، والنّقير، والقطمير، كما قال تعالى: ﴿ ... ﴾[1]، وقال صلّى اللّه عليه وسلّم: (لا يؤمن أحدكم حتّى يكون هواه تبعاً لما جئت به)[2] "[3].

وهذا هو ما يقتضيه لفظ الشّهادة كما أفاده الشيخ بقوله: "الشّهادة تتضمّن: العلم بالشّيء، والنّطق بذلك، والاعتقاد، والعمل، والإخبار، والإخبار داخل في معنى النّطق"[4].

وبيّن -رحمه اللّه- أنّ (شهادة أنّ محمّداً رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم) تقتضي: "إفراد الرّسول بالمتابعة، وتحكيم ما جاء به، والحكم بمقتضاه في القليل والكثير والنّقير والقطمير، على الكبير والصّغير والأمير والمأمور"[5].

فالاكتفاء بقولها لا ينفع حتى يقترن بذلك العمل بمضمونها، قال الشيخ: "فكما أنّه لابدّ أن يُنطق بها، فلابدّ أن يُعمل بما دلّت عليه

---

(1) النِّساء (65).

(2) أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب السنّة، باب: ما يجب أن يكون هوى المرء تبعاً لما جاء به النّبي صلّى اللّه عليه وسلّم، رقم (15)، قال النّووي: "حديث صحيح، رُوِّيناه في كتاب الحجّة بإسناد صحيح". الأربعين النووية، الحديث الحادي والأربعون، قال ابن رجب: "تصحيح هذا الحديث بعيدٌ جداً". جامع العلوم والحكم ص387.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ محمّد بن إبراهيم 87/1-88، وينظر: العبوديّة ص 126-127.

(4) شرح الرّوض المربع -شرح كتاب الطّهارة- ص3، ويُنظر: شرح العقيدة الطحاوية ص90-91.

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 256/12، ويُنظر: 80/1، 251/12، 274، 173/13.

، فقولها باللسان دون العمل بما دلت عليه لا يصير مـ ـِن ْ أهل شهادة أنّ محمّداً رسول اللّه"[1].

ومن مقتضيات (شهادة أنّ محمّداً رسول اللّه): محبّته صلّى اللّه عليه وسلّم محبّةً تفوق محبّة كلّ مخلوق، وقد أشار الشيخ إلى هذا بقوله: "محبّة النّبي صلّى اللّه عليه وسلّم لا يكفي فيها أصل المحبّة؛ بل واجب أن ْ تكون محبّته زائدة على محبّة جميع الخلق حتّى على النّفس"[2].

"وهذا هو الذي يُنتفع به من جهة الأنبياء، وهو تصديقهم فيما أخبروا، وطاعتهم فيما أمروا، والاقتداء بهم فيما فعلوا، وحبُّ ما كانوا يحبونه، وبغض ما كانوا يبغضونه، وموالاة مـ ـَن يوالونه، ومعاداة مـ ـَن يعادونه، ونحو ذلك مـ ـِمـ ـّا لا يحصل إلا ّ بمعرفة أخبارهم"[3]، وقد أمرنا اللّه بلزوم صراطه المستقيم، فقال سبحانه: ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﭼ[4]، و"الصِّراط المستقيم هو: ما بعث اللّه به رسوله محمّداً صلّى اللّه عليه وسلّم؛ بفعل ما أمر، وترك ما حظر، وتصديقه فيما أخبر. ولا طريق إلى اللّه إ لا ّ بذلك، وهذا سبيل أولياء اللّه المتّقين، وحزب اللّه المفلحين، وجند اللّه الغالبين، وكلُّ ما خالف ذلك فهو من طرق أهل الغيّ والضّلا ل"[5].

---

(1) شرح الأصول الثلاثة ص40.
(2) شرح كتاب التّوحيد ص222.
(3) مجموع فتاوى ابن تيميّة 269/27.
(4) الأنعام (153).
(5) مجموع فتاوى ابن تيميّة 197/1.

المبحث الثالث
العـبـادة

العبادة مراد الله من خلقه، وهي حقّه عليهم، بها أرسل الله رسله، وأنزل كتبه، فـ"العبادة هي التّوحيد"[(1)]، وعليها مدار الدّين؛ "فالدِّين كلّه داخل في العبادة"[(2)]، وهي أعظم العدل، وبها صلاح الكون، "وبقدر تكميل العبوديّة تكمُل محبّة العبد لربّه، وتكمُل محبّة الرّبِّ لعبده، وبقدر نقص هذا يكون نقص هذا"[(3)]، وفي تحقيقها يتنافس المتنافسون، "فكمال المخلوق في تحقيق عبوديّته لله، وكلّما ازداد العبد تحقيقاً للعبوديّة ازداد كماله وعلت درجته، ومَن توهّم أنّ المخلوق يخرج عن العبوديّة بوجه من الوجوه أو أنّ الخروج عنها أكمل فهو من أجهل الخلق وأضلّهم"[(4)].

والعلم بالعبادة ممّا لا يسع المسلم جهله؛ إذ الجهل بها يؤول بصاحبه إلى الانحراف في توحيد الألوهيّة والتلبُّس بالشرك، وقد أدرك ذلك أهل العلم فأقاموا الحجّة وأوضحوا المحجّة، وأمرُ القلوب بيد علام الغيوب، يهدي مَن يشاء فضلاً، ويضلُّ مَن يشاء عدلاً، وهو العليم الحكيم.

وقد أوضح الشيخ محمّد هذا الأصل سالكاً سبيل سلفه الأخيار، وفي هذا المبحث عرض ذلك، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العبادة: وفيه فرعان:

الفرع الأول: تعريف العبادة لغة:

عرفها سماحة الشيخ -رحمه الله- بقوله: "العبادة: مشتقة من التعبّد، وهو التذلّل والخضوع. يُقال: طريق مُعبّد؛ أي : مذلّل، قد وطئته الأقدام"[(5)].

وما قاله الشيخ هو ما أطبق عليه أهل العلم، فـ "العبودية عندَ جميع العرب أصلها الذلّة...، ومنه سُمِّي العبْدُ عبدًا لذلّته لمولاه"[(6)]، و

---

(1) الدّرر السّنية 303/2.
(2) العبودية ص31.
(3) العبودية ص173، ويُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 213/10.
(4) العبودية ص91، ويُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 176/10.
(5) شرح كشف الشبهات ص25، ويُنظر: شرح كتاب التّوحيد ص8-9، شرح الأصول الثلاثة ص11-12.
(6) جامع البيان 159/1-160، ويُنظر: تهذيب اللغة 136/2-142،

"العبادة في اللغة: الطّاعة مع الخضوع، يُقال: هذا طريق معبّد؛ إذا كان مذللا ً بكثرة الوطء"[1].

وممّا يحسن التّنبيه عليه: أنّ العبادة أبلغ من العبوديّة؛ إذ "العبوديّة: إظهار التّذلل، والعبادة أبلغ منها؛ لأنّها غاية التّذلل، ولا يستحقّها إلا ّ م َن ْ له غاية الإفضال، وهو الله تعالى، ولهذا قال: ﭽ ﮛ ﮒ ﮓ ﮔ ﭼ[2]"[3]؛ "ولذلك لم تُستعمل إلا ّ في الخضوع لله تعالى، لأنه مُولي أعظم النِّعم، فكان حقيقاً بأقصى غاية الخضوع"[4].

وقد أوضح الشيخ وجه تسمية العبادة بهذا الاسم، فقال: "وسُمِّيت وظائف الشّرع على المكلفين عبادات؛ لأنّهم يفعلونها خاضعين ذليلين"[5] -أي لله- "...، فيكونوا من أهل رضاه ودار كرامته"[6].

الفرع الثاني: تعريف العبادة شرعاً:

ذكر الشيخ أنّ العبادة قد ع ُرفت شرعاً بتعريفات عديدة، فقال: "وفي الشّرع لها تعاريف عند العلماء"[7]، وقد أورد الشيخ جملة منها، ومن ذلك:

- قوله: "ومنها -أي من التعاريف- ما عر ّفها الفقهاء بقولهم: (العبادة ما أُمر به شرعاً، من غير اطّرادٍ عرفيّ، ولا اقتضاء عقلي)[8]"[9]، وقد قال الشيخ عن هذا التعريف: "الأصحاب

الصحاح 503/2، معجم مقاييس اللغة 205/4-206، مجموع الفتاوى152/10، العبودية ص33، لسان العرب 10/9.

(1) معاني القرآن وإعرابه 48/1.
(2) الإسراء (23).
(3) المفردات ص319، وي ُنظر: الكشاف 10/1.
(4) الكشاف 10/1.
(5) شرح كشف الشبهات ص25، وي ُنظر: شرح كتاب التوحيد ص9.
(6) شرح كتاب التّوحيد ص9.
(7) شرح كشف الشبهات ص25، وي ُنظر: شرح كتاب التوحيد ص52، شرح الأصول الثلاثة ص12.
(8) ي ُنظر: الفروع 111/1، المبدع في شرح المقنع 117/1، الروض المربع شرح زاد المستقنع 9/1، حاشية الروض المربع 42/1، قال ابن قاسم: "قاله الفخر وأبو البقاء وغيرهما، أي: ليست العبادة ما درج عليه عرف النّاس، وما اقتضته مقاييسهم وعقولهم. وفيه قصور". حاشية الروض 42/1.
(9) شرح كشف الشبهات ص26، وي ُنظر: ص85، شرح الروض المربع -كتاب

يعرفونها بهذا، وهو تعريف صحيح"[1]، ثمّ بيّن معناه بقوله: "ما أُمر به شرّعاً من غير اقتضاء عقلي، يعني من غير أن يدخله قياس عقلي، ولا اطِّراد عرفيّ، يعني محض تشريع"[2].

- وقال-رحمه الله-: "ومنها: أنّه امتثال ما أمر الله به على ألسن رسله، من فعل ما أمر به وترك ما نهى عنه"[3]، فحقيقة العبادة امتثال الأمر والنّهي، وإلاّ كان الشخص عابداً هواه.
- وقال أيضاً: "ومنها ماعرّفها به ابن القيّم -رحمه الله- بقوله:

(وعبادة الرحمن غايـ ة حبّه مع ذلّ عابـده هما قطبـ ان

وعليهما فلك العبـ ادة دائر ما دار حتى قامت القطبـ ان

ومداره بالأمر أمر رسـوله لا بالهوى والنّفس و الشيطان[4]"[5]

وقد أوضح الشيخ هذا التعريف بقوله: "وحاصله: أنّ عبادة الله: غاية الحبّ مع غاية الذلّ، ثمّ هاتان القاعدتان منشؤهما من أصلين عظيمين، أحدهما: مطالعة منّة الرّبّ، والثاني: مطالعة عيب النّفس؛ فإنّ العبد إذا عرف نفسه أنّه محلُّ كلّ سوء وجهل؛ فإنّه يذلُّ، إذا عرف أنّ هذه مكانته مع ربّه نشأ عن ذلك غاية الذلّ، وهذان الأصلان هما المذكوران في سيّد الاستغفار: (اللّهم أنت ربّي لا إله إلاّ أنت، خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعُوذ بك من شرّ ما صنعتُ، أبوء لك بنعمتك عليّ، وأبوء بذنبي فاغفر لي؛

الطهارة- ص11، شرح كتاب التوحيد ص52، سرح الأصول الثلاثة ص11، 22.

(1) شرح الروض المربع -كتاب الطهارة- ص11.

(2) شرح كتاب التوحيد ص52.

(3) المصدر السابق ص52، ويُنظر: تجريد التوحيد ص112.

(4) الكافية الشافية ص43، وينظر: مدارج السالكين 74/1.

(5) شرح كشف الشبهات ص26، شرح كتاب التوحيد ص52، شرح الأصول الثلاثة ص11.

إنّه لا يغفر الذنوب إلا ّ أنت)[1]، فقوله: (أبوء لك بنعمتك عليّ)، هذا نشأ عنه غاية الحبّ، (وأبوء لك بذنبي)، هذا ينشأ عنه كمال الذّلّ، ولهذا صار هذا الدعاء سيّد الاستغفار؛ لاشتماله على هذين الأصلين، الناشئ عنهما القاعدتان"[2].

ويزيد ذلك إيضاحاً بقوله: "فإنّ أقرب باب يدخل منه العبد إلى ربّه (باب الذّلّ)، وهو من السّاجد أظهر وأحرى"[3].

وقال أيضاً: "الاعتراف بالعجز والقصور من أقرب الأبواب وأولاها أن ْ يدخل إلى الرب ِّ منها، والأدعية الشرعيّة مشتملة على هذا ، ودعوة ذي النون المعروفة[4] فيها الإقرار بالظلم والإساءة، وفي دعاء سيّ ِد الاستغفار الاعتراف للرّب ِّ بالفضل والاحسان، وعلى النفس الاعتراف عليها بالذّنوب والتقصير؛ بل هذان الأمران ينشأ عنهما كمال الذّلّ: مطالعة عيب النّفس، وفضل الرب ِّ. فمطالعة عيب النّفس فيه التّخلي من الدعاوي، كون الإنسان يتخلّى من نفسه ويعرفها من أقرب ما يُقرّب مِن الرّب ِّ، وهذا في أمره صلّى الله عليه وسلّم لأبي بكر الذي فيه هذا المعنى[5]"[6].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "والعبادة هي الغاية التي خلق الله لها العباد من جهة أمر الله ومحبته ورضاه، كما قال تعالى: ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث شداد بن أوس ، عن النبي : (سيد الاستغفار أن ْ يقول ...) الحديث، كتاب الدعوات، باب أفضل الا ستغفار، رقم (6306).

(2) شرح كتاب التّوحيد ص52.

(3) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص240.

(4) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (1462)، وأخرجه التّرمذي في السنن، كتاب الدّعوات، باب (82)، رقم الحديث (3505)، وصححه الألباني في صحيح سنن التّرمذي، رقم (3752)، ولفظه: (دعوة ذي النّون إذ دعا وهو في بطن الحوت لا إله إلا ّ أنت سبحانك إنّي كنت من الظالمين، فإنّه لم يدع بها رجل مسلم في شيء قط إلا ّ استجاب الله له).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: الدّعاء قبل السّلام، رقم (843)، ولفظه: عن أبي بكر الصِّدّيق ، أنّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّه عَلِمْنِي دُعَاءً أدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي، قَالَ: "قُلْ اللّهُمّ إِنّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذّنُوبَ إِلا ّ أنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنّك أنْتَ الغَفُورُ الرّحِيم)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذّكر والدّعاء والتّوبة والا ستغفار، باب استحباب خفض الصوت بالذّكر، رقم (2705).

(6) شرح الرّوض المربع -قسم العبادات- ص360.

ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ[1]، وبها أرسل الرسل وأنزل الكتب، وهي: اسم يجمع كمال الحبِّ لله ونهايته، وكمال الذّلّ لله ونهايته، فالحبُّ الخليُّ عن ذلٍّ، والذّلُّ الخليُّ عن حبٍّ لا يكون عبادة، وإنّما العبادة ما يجمع كمال الأمرين، ولهذا كانت العبادة لا تصلح إلا ّ لله، وهي وإن ْ كانت منفعتها للعبد، والله غنيٌّ عن العالمين، فهي له من جهة محبّته لها ورضاه بها"[2].

ويقول أيضاً: "والعبادة تتضمّن كمال الحبِّ ونهايته، وكمال الذّل ونهايته، فالمحبوب الذي لا يُعظّم ولا يُذّلُّ له لا يكون معبوداً، و المُعظّم الذي لا يُحبُّ لا يكون معبوداً"[3].

- ومن تعريفات العبادة التي ذكرها سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم تعريف شيخ الإسلام لها وهو: "(العبادة: اسمٌ جامع لكلّ ما يحبُّه الله ويرضاه، من الأقوال والأعمال، الظاهرة و الباطنة)[4]"[5].

وقد عدّ الشيخ محمّدٌ هذا التعريف أحسن التعاريف، فقال عنه: "وفي الشّرع لها -يعني العبادة- عند العلماء تعاريف، أحسنها وأشملها ما عرّفها به شيخ الإسلام، بقوله: العبادة اسم..."[6]، وقال أيضاً: "وأحسن وأجمع ما عرّ ِفت به ما عرّفها شيخ الإسلام؛ بقوله: العبادة اسم....، وكلٌّ فردٍ من أفراد العبادة داخلٌ تحت هذه العبارة"[7].

ومن مجموع تعريفات العبادة التي ذكرها الشيخ -رحمه الله- يتـ ّضح أنّ العبادة قد عُرّفت باعتبارات متعد ِّدة، فبالنّظر إلى الفعل ذاته، وهو التّعبد، عُرفت بقولهم: هي امتثال ما أمر الله به على ألسن رسله، من فعل ما أمر به وترك ما نهى عنه، ونحو ذلك، وبالنّظر إلى المفعول، وهو أفراد الطاعات المتعبّد بها، عُرٌفت بقولهم: هي اسمٌ جامع لكلّ ما يحبُّه الله ويرضاه، من الأقوال والأعمال، الظاهرة و الباطنة، وبقولهم: هي ما أُمر به شرعاً من غير اطِّرادٍ عرفيّ، ولا

---

(1) الذاريات (56).
(2) مجموع الفتاوى 19/10.
(3) مجموع الفتاوى 56/10.
(4) العبودية ص23، ويـ ُنظر: مجموع الفتاوى 149/10.
(5) فتاوى ورسائل الشيخ محمّد 80/1، شرح كشف الشبهات ص25، شرح كتاب التوحيد ص52، شرح الأصول الثلاثة ص12، 22.
(6) شرح الأصول الثلاثة ص12.
(7) المصدر السّابق ص22.

اقتضاء عقلي، ونحو ذلك، وبالنّظر إلى مبنى العبادة ومرتكزها الّذي تقوم عليه، عُرّفت بقولهم: هي غاية الحبِّ بغاية الذّلّ والخضوع، وأشباه ذلك.

والّذي يظهر -والله أعلم- أنّ العبادة هي: فعل الطاعة على وجه الذّلّ والخضوع، فإن ْ أفرد العبدُ بها ربّه فهو من أهل التّوحيد، وإن أشرك معه غيره فهو من المشركين، ووجه هذا: أنّ لفظ العبادة لا ينفك عنه معنى الذّلّ والخضوع الملازم للعبد حين فعل الطّاعة على وجه التّقر ُب، ولهذا فقد عرّفها ابن جرير الطبري : بقوله: "العبادة: الخضوعُ لله بالطاعة، والتّذلل له بالاستكانة"[1]، ولعلّه التّعريف الجامع المانع، وكلّ ما سبق لا يقصر عنه.

المطلب الثاني: أركان العبادة:

منشأ العبادة من فعل القلب التّعب ّدي؛ ولذا كان القلب ملك الجوارح، فإن ِ استقام استقامت، وإن ْ فسد فسد الجسد كلّه، ولعظيم شأنه كان محلّ نظر الرّبِّ سبحانه من ابن آدم، "وعبوديّة القلب وأسره هي التي يترتّب عليها الثّواب والعقاب"[2]، وأصول التعبّد القلبي هي الّتي تُسم ّى بأركان العبادة، فيلزم من وجودها وجود مقتضاها، ومن عدمها عدمه، وقد نصّ أهل العلم على هذه الأ ركان، وممّن ذكرها الشيخ محمّد -رحمه الله-، فقد قال عقب قوله تعالى: ﴿ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﴾[3] : "في هذه الآية أركان العبادة الثلاثة: الحبّ، والخوف، و الرّجاء"[4]، وقال: "وهذه الثلاثة فيها -يعني الآية- أركان العبادة: الحبّ، والخوف، والرجاء، فقد وصف الله آلهة المشّركين -المعنيّة في الآية- بقيامهم بأركان العبادة"[5].

وم َن ْ تعب ّد الله بواحد من هذه الثلاثة دون الآخر فقد انحرف وضلّ سواء السبيل، "ولهذا قال بعض السلف: م َن عبد الله بالحبِّ وحده فهو زنديق، وم َن عبده بالخوف وحده فهو حروري، وم َن عبده بالرّجاء وحده فهو مرجئ، وم َن عبده بالحبّ، و

---

(1) جامع البيان 385/1، وي ُنظر: 159/1.
(2) مجموع فتاوى ابن تيميّة 186/10.
(3) الإسراء (57).
(4) شرح كتاب التّوحيد ص45.
(5) المصدر السّابق ص47.

الخوف، والرجاء فهو مؤمن"[1].

وإنّما كانت هذه أركان العبادة؛ لأنّ "محركات القلوب إلى الله عز وجل ثلاثة: المحبّة، والخوف، والرّجاء. وأقواها المحبّة، وهي مقصودة تُراد لذاتها؛ لأنّها تُراد في الدنيا والآخرة، بخلاف الخوف فإنّه يزول في الآخرة، قال الله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭼ[2]، والخوف المقصود منه: الزّجر والمنع من الخروج عن الطريق، فالمحبّة تُلقي العبد في السّير إلى محبوبه، وعلى قدر ضعفها وقوّتها يكون سيره إليه، والخوف يمنعه أن يخرج عن طريق المحبوب، والرّجاء يقوده، فهذا أصل عظيم، يجب على كلّ عبدٍ أن يتنبّه له، فإنّه لا تحصل له العبوديّة بدونه، وكلٌّ أحدٍ يجب أن يكون عبداً لله لا لغيره"[3]، وأيضاً: "فما حُفِظَت حدود الله ومحارمه، ووصل الواصلون إليه بمثل خوفه ورجائه ومحبّته، فمتى خلا القلب من هذه الثلاث فسد فساداً لا يُرجى صلاحه أبدًا، ومتى ضعف فيه شيء من هذه ضعف إيمانه بحسبه"[4].

والّذي ينبغي على العبد أن يكون سائراً إلى ربّه بين الرّجاء والخوف فهما له كجناحي الطائر، مستنيراً بمثل قوله تعالى: ﭽ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﭼ[5]، فـ" أنفع اليقين ما عظّم الحقّ في عينك، وصغّر ما دونه عندك، وثبّت الرّجاء والخوف في قلبك"[6]. وصدق مَن قال: "الخوف والرّجاء هما كجناحي الطّائر؛ إذا استويا استوى الطّير وتمّ طيرانه، وإذا نقص واحد منهما وقع فيه النّقص، وإذا ذهبا جميعاً صار الطّائر في حدِّ الموت، لذلك قيل: لو وُزن خوف المؤمن ورجاؤه لاعتدلا"[7].

وهذا ما اختاره سماحة الشيخ؛ حيث قال: "المؤمن يكون سائراً إلى الله بين جناحي الخوف والرّجاء، فلا يُغلِّب جانب الرّجاء؛ فيقع في كبيرة الأمن من مكر الله، ولا يُغلِّب جانب الخوف؛ فيقع في كبيرة

---

(1) مجموع فتاوى ابن تيمية 21/15، ويُنظر: 81/10، 207.
(2) يونس (62).
(3) مجموع فتاوى ابن تيميّة 95/1.
(4) المصدر السّابق 21/15.
(5) الحجر (49-50).
(6) سير أعلام النّبلاء 536/14.
(7) شعب الإيمان 12/2، قاله: أبو علي الرُّوذباري، تُوفي سنة اثنين وعشرين وثلاثمائة من الهجرة. يُنظر: سير أعلام النُّبلاء 535/14-536.

اليأس من روح الله؛ بل يكون بينهما كالجناحين للطائر"[1]، وقال: "الرجاء عبادة إذا لم يخرج إلى الغرور"[2]، وخروجه إلى الغرور بأحد أمرين:

1. أن ْ يكون دعوى دون تعاطٍ للأسباب؛ إذ "الرّجاء لا يكون إ لا ّ بعد القيام بأسباب السّعادة، وأمّا الرّجاء الم ُقار ِن للكسل وعدم القيام بالأسباب فهذا عجز وتمنٍّ وغرور، وهو دالٌّ على ضعف همّة صاحبه ونقص عقله"[3].
2. عدم اقترانه بالخوف من الله تعالى، فالنّفس البشريّة طُبعت على حبِّ الدِّعة والسُّكون؛ فع َظُم حاجتها إلى م َن ْ يسوقها إلى ربّها، وإلا ّ استوقفها الغرور في بنيّات الطّريق.

المطلب الثالث: شروط العبادة:

العبادة حقٌّ الله على عباده، ولا سبيل إلى معرفة هذا الحقّ إلا ّ عن طريق نبيّنا ، فالعبادة مبناها على الدّليل، "والأدلة الشّرعيّة مرجعها كلّها إليه صلوات الله وسلامه عليه؛ فالقرآن هو الذي بلّغه، و السُّنّة هو الذي علّمها، والإجماع بقوله عُرف أنّه معصوم"[4].

وتحقيق الشّهادتين أساس صحّة الأعمال وقبولها، فـ"جماع الدِّين أصلان: أن ْ لا نعبد إلا ّ الله، ولا نعبده إلا ّ بما شرع؛ لا نعبده بالبدع[5]، كما قال تعالى: ﭽ تي ثج ثم ثى ثي جح جم حج حم خج خح خم سج ﭼ[6]، وذلك تحقيق (الشهادتين)؛ (شهادة أن ْ لا إله إلا ّ الله، وشهادة أنّ محمّداً رسول الله)، ففي ا لأولى: أن ْ لا نعبد إلا ّ إيّاه، وفى الثّانية: أنّ محمّداً هو رسوله المبلِّغ عنه، فعلينا أن ْ نصدِّق خبره، ونطيع أمره، وقد بيّن لنا ما نعبد الله به، ونهانا عن محدثات الأمور، وأخبر أنّها ضلالة"[7].

---

(1) شرح كتاب التّوحيد ص236.
(2) المصدر السّابق ص47، وينظر: شرح مسائل كتاب التّوحيد ص17.
(3) تيسير الكريم الرحمن 162/1.
(4) مجموع فتاوى ابن تيميّة 396/27.
(5) البدعة: هي كلُّ دين لم يأمر به الله ورسوله . ي ُنظر: الاستقامة ص5، 13، العبودية ص83-84، مجموع الفتاوى 173/10. وي ُنظر: تعريف الشاطبي لها في كتاب الاعتصام ص28.
(6) الكهف (110).
(7) مجموع فتاوى ابن تيميّة 234/10، العبودية ص221-222، وي ُنظر:

وإذا لم تنتظم العبادة هذين الأمرين -الإخلاص، والمتابعة- فهي مردودة على وجه صاحبها، واللّه غني ً عنها، "فكلُ عملٍ أُريد به غير اللّه لم يكن لله، وكلُ عملٍ لا يِ ُوافق شرع اللّه لم يكن لله؛ بل لا يكون لله إلا ّ ما جمع الوصفين: أن ْ يكون لله، وأن ْ يكون موافقاً لمحبّة اللّه ورسوله ، وهو الواجب والمستحب"[1]؛ ولهذا كان من دعاء أمير المؤمنين عمر بن الخطاب : "اللّهم اجعل عملي كلّه صالحاً، واجعله لوجهك خالصاً، ولا تجعل لأحدٍ فيه شيئاً"[2].

والشأن كلُ الشأن في حسن العمل، فمدار الابتلاء على ذلك، قال اللّه تعالى: ﴿ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ﴾[3]،

قال الفضيل[4]-رحمه اللّه-: "أخلصه وأصوبه، قالوا: يا أبا علي، ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إنّ العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يِ ُقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل، حتّى يكون خالصاً صواباً، والخالص أن ْ يكون لله، والصواب أن ْ يكون على السُنّة"[5].

وقد بيّن سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه اللّه- شروط العبادة جملة وتفصيلا ً، وإليك بعض كلامه:

فمن ذلك قوله: "وشرط العمل المِ ُتقبّل: أن ْ يكون خالصاً لوجه اللّه على وفق سنّة رسول اللّه "[6]، وقال: "هذان الشرطان لابدّ

مجموع الفتاوى 80/1، 310، 333، 234/10، 274/27-279، اقتضاء الصراط المستقيم ص446-453.

(1) العبودية ص174، ويِ ُنظر: مجموع الفتاوى 213/10، ويِ ُنظر: تجريد التوحيد ص88.

(2) يِ ُنظر: العبودية ص 84، مجموع فتاوى ابن تيميّة 334/1، اقتضاء الصراط المستقيم ص451.

(3) الملك (1-2).

(4) هو الإمام القدوة، أبو علي، الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التّميمي اليربوعي الخرساني، من أقران سفيان بن عيينة في المولد؛ ولكنه مات قبله بسنوات، تِ ُوفي سنة ستٍ وثمانين بعد المائة من الهجرة، وقيل سنة سبعٍ وثمانين بعد المائة. يِ ُنظر: تاريخ دمشق 375/48-453، وفيات الأعيان 261/2-262، سير أعلام النُبلاء 372/8-390.

(5) أخرجه أبو نعيم في الحلية 95/8، وينظر: اقتضاء الصراط المستقيم ص 451-452، العبودية ص84-85.

(6) شرح كتاب التّوحيد ص247.

منهما في كلّ عبادة؛ فإن ِ اختلّ الأوّل فهو الشِّرك، وإن ِ اختلّ الثّاني فهو البدعة"[1]، ويزيد ذلك بياناً بقوله: "الأعمال لابدّ فيها من ا لإخلاص، ولابدّ فيها م ِن أن ْ تكون على محض السُنّة؛ فإن ِ اختلّ الأوّل كان الشِّرك، وإن ِ اختلّ الثّاني كان بدعةً، وكلّ ضلال ٌ وخروج ٌ عن الصِّراط المستقيم"[2].

وأفاد الشّيخ أنّ هذين الشّرطين هما مدلول (الشهادتين)، ففي معرض كلامه عن لزوم البصيرة في الدّاعي إلى الله تعالى، يقول: "فهذا الأمران لابدّ منهما في الداعي: أن ْ يكون مقصوده وجه الله، والثّاني أن ْ يكون على وفق سنّة رسول الله ، فالأوّل هو مدلول (شهادة أن ْ لا إله إلا ّ الله)، والثّاني هو مدلول (شهادة أنّ محم ّداً رسول الله)"[3].

والالتزام بهذين الشّرطين هو أكمل الإخلاص ومنتهاه، وتلك درجة الإحسان، وهذه نكتةٌ عظيمة يغفل عنها الكثير، وقد أبانها الشّيخ بقوله: "الإخلاص: إيقاع العمل على أحسن وجوهه في الظّاهر و الباطن؛ بحيث يكون قائماً به في الباطن والظّاهر على أكمل ما يكون، فهذا هو الإحسان، ولهذا يُفسّر بالإخلاص، واشتقاقه من الحُسْن، نهاية الإخلاص الناشئ عن حقيقة الاستحضار، ومن حيث الظّاهر كمال المتابعة، وتفسير م َن فسّره بالإخلاص تفسير له بنتيجته وثمرته؛ فإنّ م َن اتصف بذلك فإته يكمِّل العمل في الظّاهر والباطن"[4]، وعلى قدر تحقيق هذين الشّرطين يكون التّفاضل في العمل، قال ابن القيِّم: "فتتفاضل الأعمال بحسب تجريد الإخلاص والمتابعة تفاضلا ً لا يحصيه إلا ّ الله تعالى"[5].

وبيّن الشيخ محمّدٌ وجه كونهما شرطي العبادة، فبيّن وجه اشتراط الإخلاص بقوله: "لأنّ صُدور العبادة من غير توحيد لا تسمّى عبادة، وليست بعبادة ...، فم َن ْ أشرك فيها مع الله غيره فهي بمن ـزلة الجسد والخشبة التي لا روح فيها، والمقصود أنّ العبادة بغير توحيد ليست عبادة، كما أنّه إذا عبد الله تارة وأشرك معه تارة فليس بعابدٍ لله على الحقيقة، كما سمّى الله المشركين مشركين، وهم

---

(1) شرح مسائل كتاب التّوحيد ص26.
(2) شرح كتاب التّوحيد ص152.
(3) شرح كتاب التّوحيد ص36.
(4) شرح الأصول الثلاثة ص46.
(5) المنار المنيف ص15.

يعبدون اللّه تعالى، ويـ ُخلصون له العبادة في الشّدائد، وعند ركوب البحار وتلاطم الأمواج يهربون ويفزعون ويلجئون إلى التّوحيد ...، ولم يرد في العبادة إلا ّ إفراده تعالى بجميع أنواعها، فإن ْ أطاعوه فيما أمرهم به فقد وحّدوه، وإلا ّ فلا"[1].

وقال أيضاً: "العبادة كلّها لله وحده، ولا يصلح منها شيء لسواه؛ بل أظلم الظّلم أن ْ يُجْعل لمخلوقٍ شيء منها"[2].

وأمّا وجه اشتراط المتابعة للنّبي ، فقد أوضح الشيخ ذلك بقاعدة جامعة، حيث يقول: "العبادات مبناها على الأمر...، يعني أنّ أمر العبادات توقيفي"[3]، و"إنّما تكون المتابعة إذا قصدنا ما قصد، وأمّا المشابهة في الصّورة من غير مشاركة في القصد والنّيّة فلا تكون متابعة"[4]، "وكلّ عمل بلا متابعة فإنّه لا يزيد عامله إلا ّ بـ ُعداً من اللّه؛ فإنّ اللّه تعالى يُعبد بأمره لا بالأهواء والآراء"[5].

وهناك شرط عام لصحّة العبادات أشار إليه الشيخ بقوله: "وهو شرط ٌ -أي الإسلام- لصحة العبادات...، فإنّه لا عمل مع الشرك و الكفر، فإنّ العبادة مفتقرة إلى النيّة، والنيّة لا تصح من الكافر، أعماله القلبيّة والبدنيّة كلّها باطلة حابطة من أصلها، لا تنعقد أصلا ً؛ لفقد ا لأساس الذي يُبْنى عليه، وهو التّوحيد، وهي لا تستقيم ولا لحظة، ق ال اللّه في حقّ الكفّار: ﴿...﴾[6]، وقال: ﴿...﴾[7]، فالكفر يـ ُنافي العمل؛ بل هو باطل حابط"[8].

وقال: "العبادة والعمل لا تصلح مع وجود المنافي، فإذا وجدت و المنافي موجود ما صحت"[9].

المطلب الرابع: أنواع العبوديّة:

تنقسم العبوديّة إلى قسمين اثنين: عبوديّة عامّة، وعبوديّة خاصّة،

---

(1) شرح الأصول الثلاثة ص19-20، وينظر: شرح كتاب التّوحيد ص8،10.
(2) شرح الأصول الثلاثة ص22.
(3) شرح مسائل كتاب التّوحيد ص46.
(4) مجموع فتاوى ابن تيميّة 422/27.
(5) تجريد التّوحيد ص89.
(6) التّوبة (69).
(7) الأنعام (88).
(8) شرح الروض المربع –كتاب الطّهارة- ص173.
(9) شرح الأصول الثلاثة ص57.

"وإنّما انقسمت العبوديّة إلى خاصّة وعامّة؛ لأنّ أصل معنى اللفظة الذّلّ والخُضوع، يُقال طريق مـ ُعبّد إذا كان مذللا ً بوطء...؛ لكن ْ أولياؤه خضعوا له وذلّوا طوعاً واختياراً وانقياداً لأمره ونهيه، وأعداؤه خضعوا له قهراً ورغماً"[1].

وقد ذكر الشيخ محمّد هذا التّقسيم ممثِّلا ً لذلك وموضحاً الفرق بينهما، قال -رحمه الله-: "والعبوديّة: خاصّة، وعامّة؛ فمن العامّة ﭽ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﭼ[2]، وأمّا الخاصّة ففي مثل قوله: ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ[3]،ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﭼ[4]، وكذلك العبوديّة في حقّ النّبي وغيره من الأنبياء بانفراده، فهذه عبوديّة خاصّة، وهي تبع ُ الألوهيّة، كما أنّ العبوديّة العامّة تبع ُ الرُّبوبيّة؛ فهم عباد الله العبادة الخاصّة؛ فلهم نصيب من العامّة، واختصاصٌ وامتيازٌ بالعبادة الخاصـ ّة، الأولى لأنّ الكون كلّه مخلوقٌ لله، وهم القائمون بالشّرع، فالأول: كونهم خاضعين لتصريفه، والثّاني: كونهم خاضعين لداعيه مجيبين له. فالأولى: لا ثواب فيها ولا عقاب، والثّانية: هي التي يُثاب عليها. فالعبد في الأولى بمعنى المعبّد المخلوق المُتصرّف فيه -أنّه مملوك- وهذا فعل الرّبِّ، فليس فاعل مع الرّبِّ شيئاً يكون به عابداً. والعبوديّة الخاصّة أخصُّ النّاس فيها النّبي ، ولهذا ذُكر بها في أشرف مقاماته في آيات عدّة، ومن ذلك قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭼ[5]،وقوله: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﭼ[6]، وقوله: ﭽ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﭼ"[7][8].

ويقول أيضاً: "العبوديّة عبوديّتان: خاصّة، وعامّة. عبوديّة تابعة للربوبيّة، وهي التي دخل فيها جميع الخلق، كما في قوله تعالى: ﭽ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﭼ، وعبوديّة تابعة للألوهيّة والعبادة،

---

(1) مدارج السالكين 106/1.
(2) مريم (93).
(3) الفرقان (63).
(4) الحجر (42)، الإسراء (65).
(5) الإسراء (1).
(6) البقرة (23).
(7) الفرقان (1).
(8) شرح الرّوض المربع - قسم العبادات - ص253، وينظر: ص1233.

وهي المذكورة في قوله تعالى: ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆﭾ[1] الآية"[2].
ويزيد ذلك بياناً بقوله: "الشّهادة للنّبي بالعبوديّة هي العبوديّة الخاصّة المستلزمة للعبوديّة العامّة، فإنّ ههنا عبوديّتان، عامّة: وهي التّابعة للرُّبوبيّة، فإنّه ما م ن مخلوق إلا وهو عبد الله، فهذه يدخل في عمومها النّبي وسائر الأنبياء والمرسلين، كما تشمل الخلق أجمعين، أمّا الخاصّة: فهي للخاصّة من خلقه، كأنبيائه ورسله وعباده الصالحين، وهم المعنيُّون بقوله: ﭿ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﭾ[3]، وقوله: ﭿ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭾ[4]، ولهذا يذكر الله نبيّه ب الوصف بها في أشرف مقاماته: في مقام الإسراء بجسده، وفي مقام ا لإيحاء إليه والإنزال؛ ﭿ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﭾ[5]، وفي مقام التّحدي ﭿ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﭾ[6]، فهذه تبع للألوهيّة، فهي لخواص الخلق، فكلُّ عبدٍ من هؤلاء لابدّ أن يكون عبداً بالمعنى الثاني؛ فإنّهم مخلوقون مربوبون لله، ف العبوديّة العامّة لا تخصُّ أحداً دون أحد، أمّا الخاصّة فهي للخواص؛ الذين حركاتهم وإراداتهم وأعمالهم تبع لمراد الله، فكلُّ أحد تتناوله الخاصّة فتتناوله العبوديّة العامّة، بخلاف العكس، قال تعالى: ﭿ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﭾ[7]، فالعموم لجميع الخلق، و الخصوص أعظمها للنّبي ، وباقي النّاس على قدر عبادتهم"[8].
وبالنّظر في مجموع كلام سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- تظهر جملة من الفروق بين العبوديّة العامّة والعبوديّة الخاصّة، وهذه الفروق هي:

1. العبودية العامّة قهريّة قسريّة لا يمكن لمخلوق الانفكاك عنها ولا الخروج منها أبداً، أمّا العبوديّة الخاصّة فهي اختياريّة إراديّة، "فإنّ العبيد في الحقيقة عباد الله، والإ

(1) فاطر (32).
(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص17.
(3) الحجر (42)، الإسراء (65).
(4) الفرقان (63).
(5) الكهف (1).
(6) البقرة (23).
(7) مريم (93).
(8) شرح كتاب التّوحيد ص147-148، ويـ ُنظر: شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة ص48.

إماء إماء الله تحت تصرفه وربوبيّته، وأريد منهم أن يكونوا عبيداً له شرعاً وأن لا يعبدوا غيره"[1].

2. العبودية العامّة شاملة لجميع الخلق دون استثناء، أمّا العبوديّة الخاصّة فهي متعلّقة بالمؤمنين دون غيرهم، فبين العبوديّتين عمومٌ وخصوصٌ مطلق؛ فيشترك الكافر والمؤمن في العامّة، وينفرد المؤمن في الخاصّة.
3. العبودية العامّة متعلّقة بربوبيّة الله لخلقه، أمّا العبوديّة الخاصّة فهي متعلّقة بإلهيّته سبحانه وتعالى؛ ولهذا كان عنوان التّوحيد (لا إله إلا الله)، "فـالخلق كلهم عبيد ربوبيّته، وأهل طاعته وولايته هم عبيد إلهيّته"[2].
4. العبودية العامّة لا ثواب فيها ولا عقاب، "ومثل هذه العبوديّة لا تفرّق بين أهل الجنّة وأهل النّار، ولا يصير بها الرجل مؤمناً، كما قال تعالى: ﴿ ﴾[3] "[4]، أمّا العبوديّة الخاصّة ففيها الثّواب وفي تركها العقاب.
5. العبودية العامّة كونيّة قدرية، بينما العبوديّة الخاصّة شرعيّة دينيّة.
6. العبد في العبودية العامّة بمعنى المعبّد، بينما العبد في العبوديّة الخاصّة بمعنى العابد، "قال ابن الأنباري: فلان عَابِد وهو الخاضع لربّه، المستسلم لقضائه، المنقاد لأمره"[5].

وفائدة معرفة هذه الفروق عظيمة، فـ"بالفرق بين هذين النّوعين يُعرف الفرق بين الحقائق الدّينية الداخلة في عبادة الله ودينه وأمره الشرعي التي يحبُّها ويرضاها ويُوالي أهلها ويكرمهم بجنّته، وبين الحقائق الكونيّة التي يشترك فيها المؤمن والكافر والبرُّ والفاجر، التي

(1) شرح كتاب التّوحيد ص327.
(2) مدارج السّالكين 105/1، ويُنظر: العبوديّة ص44، مجموع فتاوى ابن تيميّة 157/10.
(3) يوسف (106).
(4) العبوديّة ص 41، مجموع فتاوى ابن تيميّة 156/10.
(5) تهذيب اللغة 140/2، ويُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 154/10-157.

مَنْ اكتفى بها ولم يتّبع الحقائق الدينيّة كان مِنْ أتباع إبليس اللّعين والكافرين بربِّ العالمين، ومَنْ اكتفى بها في بعض الأمور دون بعض أو في مقام دون مقام أو حال دون حال نقص من إيمانه وولايته لله بحسب ما نقص من الحقائق الدينيّة، وهذا مقام عظيم غلط فيه الغالطون، وكثر فيه الاشتباه على السّالكين حتّى زلق فيه من أكابر الشيوخ المدّعين التّحقيق والتّوحيد والعرفان ما لا يحصيهم إلاّ الله الذي يعلم السرّ والإعلان"[1].

(1) العبوديّة ص45-46، ويُنظر: مجموع الفتاوى 158/10.

المبحث الرابع

نماذج من أنـواع العبـادة

من عظيم فضل الله ورحمته بعباده أن ْ شرع لهم عبادات متنو ِّعة -من حيث القدْر والكيف والسبب والمتعلّق والجنس و النوع والزمان والمكان- وكلُّها تقرّبهم إليه، والعبد لا يعلم أيّ عبادةٍ تكون سبب دخوله الجنّة؛ فهو طارقٌ لكلّ بابٍ منها، يـ ُكمّل بها نفسه ؛ فيرجو فضل الله فيها وعلو المنـزلة عند ربِّه، "فمـ َن ْ تنوّعت أعماله المرضيّة لله المحبوبة له في هذه الدّار، تنوّعت الأقسام الّتي يتلذ َّذ بها في تلك الدّار، وتكثّرت له بحسب تكثُّر أعماله هنا، وكان مزيده في تنو ّعها والابتهاج بها والالتذاذ بنيلها هناك على حسب مزيده من الأعمال وتنو ّعه فيها في هذه الدّار، وقد جعل الله سبحانه لكلّ عمل من الأعمال المحبوبة له والمسخوطة أثراً وجزاء ولذّة وألماً يخصُّه لا يشبه أثر الآخر وجزاءه؛ ولهذا تنوّعت لذّات أهل الجنّة وآلام أهل النّار، وتنوّع ما فيهما من الطيّبات والعقوبات، فليست لذّة من ضرب في كلّ مرضاة الله بسهم وأخذ منها بنصيب كلذّة من أنمى سهمه ونصيبه في نوع واحد منها، ولا ألم من ضرب في كلّ مسخوط لله بنصيب وعقوبته كألم من ضرب بسهم واحد من مساخطه"[1]، وأنواع العبادة كثيرة جدّاً يصعب حصرها والإحاطة بها، وفي هذا المبحث ذكر بعض أنواعها، والتي أولاها سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه الله- شيئاً من بيانه، وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: التّوكّل:

من العبادات الّتي كتبها الله على عباده التّوكّل عليه سبحانه؛ بل هو من أجلّ أنواعها وأعلى منازلها ومقاماتها، يقول الشيخ محمّد بن إبراهيم: "التّوكل عبادة من أجلّ وأعظم وأفضل وأجمع أنواع العبادة؛ بل ما قامت العبادة إلا ّ على ساق التّوكّل، ففرضٌ وواجبٌ إخلاصه لله وحده"[2]، وقد امتدح الله المؤمنين بتوكّلهم عليه في قوله جلّ شأنه: ﭽ ﭢ ﮈ ﮉ ﭬ ﭪ ﭫ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭼ[3]، قال الشيخ: "هذه من صفات أهل الإيمان الخُلّص، ومـ ِن ْ

---

(1) اجتماع الجيوش الإسلامية ص84-83.
(2) شرح كتاب التّوحيد ص232، ويـ ُنظر: ص235.
(3) الأنفال (2).

جملتها كونهم لا يتوكلون إلا ّ على الله وحده"[1].

وحقيقة التّوكّل قد أوضحها الشيخ بقوله: "التّوكّل هو: صدق التّفويض والاعتماد على الله وحده"[2]، وقال: "التّوكّل: التّفويض عليه تعالى في الأمور؛ بأن ْ يُعتمد عليه ويُفوّض إليه بكمال الصِّدق"[3]، ولا يِ ُفهم من هذا ترك الأسباب؛ لأنّ فعل الأسباب لا يِ ُنافي التّوكّل، فتُفعل مع عدم الركون إليها؛ بل يِ َتوك ّل فاعلها على الله فهو مسبِّب الأسباب وبيده الأمر كلّه[4].

وكون التّوكّل عبادة هو ما دلّ عليه الدّليل من الأثر، وهو مقتضى صحيح النّظر، ومن الأدلة التي استدلّ بها سماحة الشيخ وبيّن وجه الدلالة فيها، قوله تعالى: ﭽ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﭼ[5]، حيث قال: "قوله: ﭽ ﯼ ﯽ ﯾ ﭼ يعني على الله وحده، لأنّ تقديم المعمول يِ ُفيد الحصر، فأمره تعالى عباده أن ْ يتوكلوا عليه دليل واضح أنّه عبادة، ﭽ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂﭼ الإتيان بـ(إن ْ) يُفيد أنّه شرط في الإيمان، جعل التّوكل عليه دون كلّ من سواه شرطاً في صحة الإيمان، ينتفي عند انتفائه"[6]، وقال أيضاً: "والدّليل على أنّه -يعني التّوكّل- عبادة، قوله تعالى: ﭽ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﭼ، فتقديم المعمول وهو لفظ الجلالة على العامل وهو كلمة (توك ّلوا) يِ ُفيد الحصر[7]، وهذه قاعدة العربية، فدلّ على أنّ إخلاص التّوكّل على الله شرط في صحّة الإ يمان ينتفي عند انتفائه"[8].

ومِ ن ْ أدلة التّوكّل، قوله تعالى: ﭽ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮﭼ[9]، وقد أوضح الشيخ محمّد -قدّس الله روحه ورفع درجته- معنى الآية ووجه الدّلالة بقوله: "الحسب معناه: الكافي، وهو دليل ثاني من أدلة التّوكّل، فمعناها: ومَ ن يتوكل على الله فهو كافيه، فدلت الآية أنّه عبادة، فذ َك َر التّوكّل ولم يذ ْكر له جزاءً غير تول ِّي كفاية

(1) شرح كتاب التّوحيد ص233.
(2) المصدر السّابق ص29، 232.
(3) شرح الأصول الثلاثة ص25.
(4) يِ ُنظر: شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة ص168.
(5) المائدة (23).
(6) شرح كتاب التّوحيد ص232.
(7) يُنظر: البحر المحيط 139/3.
(8) شرح الأصول الثلاثة ص25.
(9) الطلاق (3).

العبد، فقال: ﭽ ﮬ ﮭﭼ، ولم يجيء هذا في غيره من العبادات؛ فدلّ على عِظَم شأنه وفضيلته"[1]، ويزيد ذلك بياناً بقوله: "أي: كافيه، فإنّ الحسب هو الكافي؛ لكونه ذكَر فعل الشرط ثمّ ذكَر جوابه وجزاه، وهو تولّي كفاية من توكّل عليه، فدلت على أنّه عبادة من أفضل العبادات؛ وذلك أنّ اللّه لم يجعل للتّوكّل عليه جزاءً غير توليه كفاية عبده، فهو كافيه وحده دون كلّ مَن سواه، ومَن كان اللّه كافيه فلا مطمع فيه لعدو"[2].

ومِن أدلة التّوكّل أيضاً قول اللّه تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ[3]، ووجه الدّلالة لطيف أبانه الشيخ بقوله: "أي: اللّه وحده كافيك وكافي أتباعك إلى يوم القيامة، المعنى فلا تتوكلوا إلاّ عليه، إنّما المستحقّ أن يُتوكّل عليه هو مَن يكفي، وهو اللّه، وهذا في معنى الأمر بالتّوكّل، فدلّ على أنّه عبادة"[4]، وقال -رحمه اللّه-: "يعني: فلا تتوكلوا إلاّ عليه، إنّما المستحقّ أن يُتوكّل عليه هو مَن يكفي وهو اللّه، وهذا متضمِّنٌ معنى: فلا تتوكّلوا إلاّ عليه"[5].

ومن الأدلّة حديث السبعين الألف الذين يدخلون الجنّة بغير حساب ولا عذاب، وقد جاء وصفهم في آخر الحديث بقوله : (هم الذين لا يسترقون ولا يتطيّرون ولا يكتوون وعلى ربّهم يتوكّلون)[6]، قال الشيخ: "التّوكّل: هو صدق التّفويض والاعتماد، وهذا هو الأصل الّتي صحّت من أجله تلك الأمور، فإنّها لو تُركت على غير هذا الوجه تصبُّراً وتجلّداً لم تكن من التّوحيد في شيءٍ؛ فضلاً

(1) شرح الأصول الثلاثة ص25-26.
(2) شرح كتاب التّوحيد ص233.
(3) الأنفال (64).
(4) شرح كتاب التّوحيد ص233.
(5) المصدر السّابق ص233.
(6) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطِّبّ، باب من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتوِ، رقم (5705)، وأخرجه مسلم، كتاب الإيمان ، باب الدّليل على دخول طوائف من المسلمين الجنّة بغير حساب ولا عذاب، رقم(220)، وفيه: زيادة لفظ: "لا يرقون"، قال ابن القيم رحمه اللّه: "سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: هذه الزيادة وهم من الراوي، لم يقل النبي : (ولا يرقون)؛ لأنّ الراقي محسن إلى أخيه". مفتاح دار السّعادة 234/2.

عن أن ْ تكون م ِن ْ تحقيقه"[1].
فإذا تقر ّر أنّ التّوكّل عبادة تبيّن أنّ صرفه لغير الله ممّا لا يجوز؛ بل ذلك من الشرك، وقد أجمل هذا الشيخ بقوله: "التّوكّل عبادة من أجمع أنواع العبادة، فدلّ على أنّ صرفها لغير الله شرك أكبر"[2]، وس ُئل عن: "قول بعض العامّة: توكلت عليك يا فلان في كذا؟ فأجاب: هذا شرك"[3].
ول َمّا كان جنس التّوكّل على غير الله تحته أنواع، وكلٌ نوع يختلف أهله في الحكم عن الآخر؛ كان لابدّ من التّفصيل في الحكم، وهذا ما فعله سماحة الشيخ؛ إذ يقول: "والتّوكّل على غير الله قسمان ، أحدهما: أن ْ يفوّض ويعتمد على غير الله في شيءٍ لا يقدر عليه إ لا ّ الله، كالتّوكّل على الأموات ونحوهم، فهذا شرك أكبر. الثّاني: أن ْ يستند في أموره على مخلوقٍ فيما يقدر عليه من رزق أو دفع، فهذا إذا فوّض واعتمد عليه فهو نوعُ شركٍ أصغر"[4].
والتّوكّل لا يكون إلا ّ على القويّ القادر على كلّ شيء وذاك هو الله، والمخلوق ضعيف عاجز مفتقر إلى غيره؛ ولذا لم يجُز التّوكّل عليه، وما كان لعاقل أن ْ يفعل ذلك، وهذه العلة نصّ عليها الشيخ ضمن قوله: "التّوكّل: التّفويض عليه تعالى في الأمور؛ بأن ْ يُعتمد عليه ويُفوّض إليه بكمال الصِّدق، فهو عبادة، فلا يُعتمد إلا ّ عليه تعالى، فهو القادر على كلّ شيء، والمخلوق وإن ْ كان له نوع قدرة فلا يُعتمد عليه فيما أقدره الله عليه؛ بل يُعتمد على الله، فهو عبادة قلبية؛ فإن ْ اعتمد على غير الله فيما لا يقدر عليه إلا ّ الله فإن ّ ذلك هو الشرك الأكبر"[5].
و(ثمّ) لا محلّ لها هنا، فلو قال: توكلت على الله ثم عليك أو نحو ذلك لم يج ُز ولم يسلم من الشّرك، وقد س ُئل الشيخ عن قول بعضهم: "متوكل على الله ثم ّ عليك يا فلان ؟ فأجاب: "شرك. يقول: مُوكِلك. ولا يقول: مُوكِل الله ثمّ مُوكِلك على هذا الشيء. هذه عامِّيّة، وليست في محلِّها"[6]، وسئل عن لفظ: "اتكلت على الله ثمّ

---

(1) شرح كتاب التّوحيد ص29-30.
(2) المصدر السّابق ص235.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 170/1.
(4) المصدر السّابق ص232.
(5) شرح الأصول الثلاثة ص25.
(6) فتاوى ورسائل الشيخ 170/1.

عليك؟ فأجاب: هذه كلمة جاهليّة لا تجوز، إنّما وكّلتك، ويعتمد على الله"[1]، ومن حسن جواب الشيخ تضمُّنه للمخ ْرج الشّرعي من هذه الألفاظ الجاهليّة، والمخرج هو لفظ (التّوكيل)، مع تعلّق القلب بالله؛ فليست الوكالة إلا ّ سبباً، ومن ذلك قوله: "ويجوز أن ْ يوكِّل إنساناً في التصرُّف بالنِّيابة عنه، لا يقول توكّلت عليه؛ بل يقول: وكّلته"[2]. وسئل عن: "قول بعض العامّة: توكّلت عليك يا فلان في كذا؟ فأجاب: هذا شرك. أما التّوكيل فيجوز، لأنّه استنابة"[3].

وقد يستشكل البعض عدم جواز العطف بـ(ثمّ) في هذا الباب مستصحباً جوازها في الاستعاذة والمشيئة، وقد أجاب عن هذا تلميذ الشيخ البار به محمّد ابن قاسم -رحمه الله-حيث يقول: "والفرق بين هذا وبين أعوذ بالله ثمّ بك: أنّه تجوز الاستعاذة بالمخلوق مفرداً فيما يقدر عليه؛ بخلاف التّوكّل فإنّه كلّه عبادة،كما لا يجوز أسجد لله ثمّ لك يا فلان، أو أعبد الله ثمّ أعبدك يا فلان"[4]، ولهذا حصل التّفريق في الحكم بين العطف بـ(الواو) وبـ(ثمّ) في لفظ الاعتماد، فقد سُئل الشيخ عن إلحاق (ثمّ) بـ(الواو) حكماً في قول القائل: "الا عتماد على الله ثمّ عليك؟ فأجاب: لا. ليس مثل الواو -يعني في المنع - لكن إذا قصد حقيقة الاعتماد فهو باطل؛ لكن ليست صفة عبادة"[5].

وم َن ْ ع َل ِم أنّ المخلوق ضعيف عاجز، لا حول له ولا قوّة إلا ّ بالله، رأى حقيقة نفسه، فأنّى يكون له أن ْ يثق بها؟! ولهذا ممّا سُئل عنه الشيخ: قول م َن ْ قال: تجب الثِّقة بالنّفس؟ فأجاب: "لا تجب، ولا تجوز الثقة بالنّفس، وفي الحديث: (ولا تكلني إلى نفسي طرفة عين)[6]. م َن ْ يقوله؟! أخشى أن ّ هذه غلطة منك؟! -يعني من السائل- لا أظنُّ أنّ إنساناً له عقل يقول ذلك فضلا ً عن العلم"[7]، قال الشيخ محمّد ابن قاسم -رحمه الله-: "وجاء في

---

(1) شرح كتاب التّوحيد ص232.
(2) المصدر السابق ص232.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 170/1.
(4) المصدر السّابق، 170/1 (الحاشية).
(5) شرح كتاب التّوحيد ص232.
(6) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (20430)، وأبو داود، كتاب الدّعوات، باب ما يقول إذا أصبح، رقم (5090)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود.
(7) فتاوى ورسائل الشيخ 170/1.

حديث رواه أحمد[1]: (وأشهد أنك إن ْ تكلني إلى نفسي؛ تكلني إلى ضيعة وعورة وذنب وخطيئة، وإنِّي لا أثق إلا ّ برحمتك)"[2].

المطلب الثاني: الخوف:

الخوف من أعظم أنواع العبادة التي فرضها الله على عباده، يقول سماحة الشيخ محمّد ابن إبراهيم -رحمه الله-: "الخوف عبادة من جملة أنواع العبادات، يجب إخلاصه لله تعالى؛ بل ركن من أركانها"[3]، وقال: "الخوف عبادة قلبية من أفضل وأجمع أنواع العبادة ، يجب إخلاصه لله تعالى"[4].

وكون الخوف عبادة هو ما دلت عليه الأدلة، وقد ذكر الشيخ بعضها، فقال: "(ودليل الخوف) أنّ ّه عبادة من العبادات القلبيّة (قوله تعالى: ﭽ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ[5])"[6]، قال الشيخ شارحاً هذه ا لآية: "فنهى عن خوفهم، وأمر بخوفه تعالى وحده؛ فدلّ على أنّ الخوف عبادة يجب إخلاصها لله وحده، وجعل خوفه وحده شرطاً في صحة الإيمان؛ ينتفي عند انتفائه، فإن ْ كان خوف السرّ فينتفي الإيمان كله، وإن كان الثّاني -يعني خوف الخلق بترك ما يقدر عليه من الواجبات- فإنه ينتفي كمال الإيمان الواجب"[7].

ومن أدلة الخوف قوله تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﭼ[8] ، قال الشيخ: "قوله: ﭽ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﭼ هذا هو الشاهد من الآية، فهي دليل على أنّ الخوف عبادة يجب إخلاصها لله وحده، وآيات الخشية تصلح دليلا ً للخوف؛ فإنها أخصّ"[9].

والنّاس في الخوف من الله على مراتب، ولأهل العلم من تلك المنازل أعلاها، وهي خشيته سبحانه وتعالى، وحقيقتها في قول الشيخ: "الخشية بمعنى الخوف إلا ّ أنها أخصُّ منه، وهي تقتضي:

---

(1) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (21666)، وقال محققو المسند: إسناده ضعيف لانقطاعه. ينظر: المسند 521/35.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 1/(حاشية) 170.
(3) شرح كتاب التّوحيد ص227.
(4) المصدر السّابق ص227.
(5) آل عمران (175).
(6) شرح الأصول الثلاثة ص24.
(7) شرح كتاب التّوحيد ص228.
(8) التّوبة (18).
(9) شرح كتاب التّوحيد ص229.

البعد عن سبب المخافة، والقصد إلى سبب النجاة"[1].

وخوف العبادة -وهو خوف السِّرِّ- لا يكون إلا ّ من الله، فم َن ْ خاف من غير الله هذا الخوف فهو مشرك، وهذا ما قرره الشيخ محمّدٌ بقوله: "فكما أنّه إذا دعى غير الله، أو سأل غير الله، فهو مشرك الشِّرك الأكبر، فكذلك إذا خاف غير الله خوف السِّرِّ، مثل أن ْ يخاف أن ْ يفعل به شيئاً بسرِّه، فإنّ الخوف أنواع: منها هذا، فم َن ْ خاف غير الله فيما لا يقدر عليه إلا ّ الله فهو مشرك كافر"[2].

وفي تقرير الشيخ السابق إشارة إلى أنّ الخوف أنواع، يختلف كلٌّ نوع عن الآخر في الحكم، وقد بسط سماحة الشيخ هذه الأنواع، ممثِّلا ً لكلّ نوع، ومبيّناً حكمه، في قوله: "والخوف من غير الله ثلاثة أقسام:

أحدها: خوف السِّرِّ، وهو عبادة؛ فإذا صرفه لغير الله؛ بأن ْ خاف من غير الله فيما لا يقدر عليه إلا ّ الله، فهو شرك أكبر ناقل عن الملّة؛ لكونه اعتقد فيم َن لا قدرة له ولا تصر ّف له في شيء، كأن ْ يخاف غير الله م ِن الأصنام أو الأموات أو الغائبين أن ْ يغتاله أو يفعل به شيئاً من الأذى بسرِّه.

والقسم الثّاني: خوف الخلق بترك ما يقدر عليه من أمرٍ بمعروفٍ ونحوه، فيترك ما أوجب الله عليه من الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر والجهاد ونحو ذلك خوفاً من الخلق أن ْ ينالوا منه، فهذا حرام، وقد يدخل في الشرك الأصغر...

والقسم الثّالث: هو الخوف الطبيعي الجائز، الذي لا يمكنك الانصراف عنه، فإنّ النّفوس طُبعت على الخوف من بعض المخلوقات، كالخوف من السَّبُع والحيّة والمُؤلمات ونحوها، كما حكى الله عن موسى: ﭽ بم بى بي تج ﭼ[3]، فهذا ليس من العبادة في شيء، إلا ّ أنّه ينبغي للإنسان إذا رأى ما يخافه أن ْ يعتقد أنّه لا يُصيبه شيءٌ إلا ّ بإرادة الله ومشيئته، وأن ْ يكون خوفه من الله أن ْ يسلِّط عليه بسبب ذنوبه"[4].

المطلب الثالث: المحبّة:

---

(1) شرح كتاب التّوحيد ص229، وينظر: شرح الأصول الثلاثة ص26.

(2) شرح الأصول الثلاثة ص24.

(3) القصص (21).

(4) شرح كتاب التّوحيد ص227-228.

محبّة الله تعالى أجلُّ وأعلى مقامات العبوديّة، "فهي قوت القلوب، وغذاء الأرواح، وقرّة العيون، وهي الحياة التي مَنْ حُرمها فهو من جملة الأموات، والنّور الذي مَنْ فقده فهو في بحار الظّلمات، والشِّفاء الّذي مَنْ عدمه حلّت بقلبه جميع الأسقام، واللذة التي مَنْ لم يظفر بها فعيشه كلّه هموم وآلام، وهي روح الإيمان والأعمال والمقامات والأحوال التي متى خلت منها فهي كالجسد الذي لا روح فيه"[1].

فالمحبّة كما يقول الشيخ محمّدٌ -رحمه الله-: "عبادة من أجمع وأشمل وأفضل أنواع العبادات، والمراد بها المحبّة المختصّة المقتضية: للذّلّ للمحبوب، والخضوع، والتّأله، والتّودُد، والطّاعة، و التّعظيم؛ لا المحبّة العامّة الطّبيعية، فإنّها ليست من العبادة في شيء، ومحبّة الله هي أصل دين الإسلام الّذي يدور عليه قطب رحاه، فبكمالها يكمل توحيد الإنسان، وبنقصها ينقص. والمحبّة المذكورة هي إحدى القاعدتين الّتي عليها مدار العبادة، كما قال ابن القيم رحمه الله:

(وعبادة الرحمن غايـة حبّه ... مع ذلّ عابـده هما قطبـان
وعليهما فلك العبـادة دائر ... ما دار حتى قامت القطبـان
ومداره بالأمر أمر رسـوله ... لا بالهوى والنّفس و الشيطان)[2]

وهي من العبادات الدائمة الّتي لا تنقطع حتى في الجنّة؛ بخلاف الخوف فإنّه يزول عن أولياء الله فيها"[3]، فالمحبّة مقصودة لذاتها، وأمّا "الخوف ليس مقصوداً لذاته، وإنّما هو سبب يُساق به العبد؛ للانكفاف عن المعاصي"[4].

و"لا تُحدُّ المحبّة بحدٍّ أوضح منها، فالحدود لا تزيدها إلاّ خفاء وجفاء، فحدُّها وجودها"[5]؛ ولكنّ جنس المحبّة أنواع، وهذه الأنواع قد ذكرها الشيخ بقوله: "والمحبّة محبّتان: مختصّة،

(1) مدارج السالكين 6/3-7.
(2) الكافية الشافية 179/1-180.
(3) شرح كتاب التّوحيد ص220.
(4) مدارج السّالكين 9/3.
(5) المصدر السّابق 9/3.

وطبيعيّة. فالطبيعيّة العامّة ليست من العبادات في شيء، كمحبّة الطعام والشراب...، إنّما الّتي هي من العبادة؛ بل من أخصّ أنواع العبادة هي المحبّة المختصّة؛ بل هي إحدى القاعدتين اللّتين عليهما مدار العبادة"[1].

وقد قسّمها أيضاً إلى قسمين اثنين باعتبار آخر، فقال: "المحبّة تنقسم إلى قسمين: محبّة مختصّة كما تقدّم، ومحبّة في الله وهي تابعة لها، ومحبّة مع الله، وهي شركيّة"[2]، فمتى صُرفت المحبّة المختصّة لغير الله كانت شركيّة، وهذا ممّا لا يجوز، قال الشيخ: "المحبّة المختصّة عبادة، وصرفها لغير الله شرك أكبر"[3].

المطلب الرابع: التّوسّل:

التّوسّل: هو طلب الوسيلة، و"هي في الأصل: ما يُتوصّل به إلى الشّيء ويُتقرّب به، وجمعها وسائل"[4].

والوسيلة إلى الله على ضربين اثنين: وسيلة عامّة، وهي ما أشار إليه الشيخ محمّد بقوله: "والوسيلة المعرّفة باللام هي المعهودة، وهي: الإيمان بالله وحده، وتوحيده، وعبادته، هذه هي الّتي جعلها الله وسيلة إليه، والّتي جاءت بها الرّسل من عند الله، وهي الإيمان ب الله وبما جاءوا به عن الله، وهذا هو السّبب والنّسب بينهم وبين الله، لا نسب ولا سبب بينهم وبين الله إلا سبب العبوديّة"[5]، وهذا المعنى قد ورد في القرآن الكريم في موضعين، في قوله سبحانه: چ ے ۓ ۓ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۈ ۈ ۋ ۋ چ[6]، وقوله تعالى:چ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى چ[7].

وأمّا النّوع الثّاني من الوسيلة فهي الوسيلة الخاصّة، وهي ما يتوسّل بها الدّاعي بين يدي دعائه رجاء الإجابة، وهذا قد ورد في الشّريعة في أمور خاصّة، فليس للدّاعي أن يتوسّل بما شاء؛ وإنّما

---

(1) شرح كتاب التّوحيد ص51-52.
(2) شرح كتاب التّوحيد ص226.
(3) شرح كتاب التّوحيد ص221، ويُنظر: شرح مسائل كتاب التّوحيد ص 34-35.
(4) النهاية في غريب الحديث 185/5.
(5) شرح كتاب التّوحيد ص46.
(6) المائدة (35).
(7) الإسراء (57).

هو م ُقيّد بـ ِما ورد، فإن ْ سألت عن الوارد في ذلك فخذ الجواب مُحكماً من أهله، وحسبك بسماحة الشيخ محمّد ع ِلـ ْماً وفضلا ً، وهو يـ ُجيب عن ذلك بقوله: "وجنس ما يُتوسّل به إلى الله أشياء، أحدها: التّوحيد فإنّه أعلى الوسائل الموصلة إلى الله، و الثّاني: التّوسُّل إلى الله بأسمائه وصفاته، والثّالث: التّوسُّل إلى الله بصالح الأعمال، كما في قصّة الذين انطبقت عليهم الصخرة[1]، و الرّابع: التّوسُّل بالأحياء الحاضرين؛ يعني بدعائهم في حال حياتهم، ومنه توسُّل الصحابة بالنّبيّ في حال حياته ، كما توسل عمر بـ العباس [2] عمّ النّبي ، وقال عمر : (الل ّهم ّ إنّا كنّا نتوسّل إليك بنبيّنا فتسقينا، وإنّا نتوسّل إليك بعمّ نبيّنا فاسقنا)[3]، هذا هو التّوسُّل بالأنبياء والصالحين، فهذا جنس ما يُتوسّل به، لا غير ما ذكر في النُّصوص"[4]، ويقول أيضاً: "والتّوسُّل إلى الرّبِّ بأنواع، أحدها: التّوسُّل إليه بأسمائه وصفاته، وهو أفضلها، والأدعية النّبويّة مشتملة على الكثير من ذلك، والثّاني: التّوسُّل إلى الله بخالص العمل، والثّالث: التّوسُّل بدعاء م َن ْ تُرجى إجابة دعائهم، هذه أنواع التّوسُّل المشروع"[5].

وقد دلّل الشيخ لهذه الوسائل المشروعة؛ إذ المشروع ما شرعه الله ورسوله ، فقال: "يُتوسّل إلى الله بأشياء: يُتوسّل إلى الله بأسمائه وصفاته، كما قال: ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ[6] ، ومنها: (اللهُمّ إنّي ظلمتُ نفسي ظُلْمًا كثيرًا)[7]الحديث، وكما قالت عائشة رضي الله

(1) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب إذا اشترى شيئاً لغيره بغير إذنه فرضي، رقم (2215)، وأخرجه مسلم، كتاب الرّقاق، باب قصّة أصحاب الصخرة الثّلاثة والتّوسُّل بصالح العمل، رقم (2743).

(2) هو عمُّ رسول الله العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبدمناف، قيل أنّه أسلم قبل الهجرة رضي الله عنه، وليس هو من عداد الطُّلقاء؛ فإنّه قدم إلى النّبي قبل الفتح، وتوفي في سنة اثنتين وثلاثين من الهجرة، وله ست وثمانون سنة. ينظر: طبقات ابن سعد 5/4-33، صفة الصفوة 506/1-510، سير أعلام النُّبلاء 78/2-103، الإصابة 2/القسم الأول ص30.

(3) أخرجه البخاري، كتاب الاستسقاء، باب سؤال النّاس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا، رقم (1010).

(4) شرح كتاب التّوحيد ص331.

(5) شرح الرّوض المربع -قسم العبادات- ص640.

(6) الأعراف (180).

(7) تقدّم تخريجه، ولفظه: "اللهمّ إنّي ظَلَمْتُ نفسي ظُلْمًا كثيرًا، ولا يغفر

عنها: (أرأيت إن ْ وافق ْت ُ ليلة القدر ما أقول؟ قال: تقولين اللّه م إنّك عف ُوٌّ تحبُّ العفو؛ فاعفُ عنّي)[1] ويأتي، هكذا الأدعية التي كان يدعو بها ويعلِمها غيره، كانت مشتملة على التّوسُّل إلى اللّه بأسمائه وصفاته، (والتّوحيد) ويُتوسّل بالتّوحيد، كما في الدعاء: (اللّه م إنّ ِي أسألك بأنّ َك أنت اللّه لا إله إلا ّ أنت)[2] الحديث، وجاء في الحديث: (أنّ َه الاسم الأعظم)، ويُتوسّل إليه بالأعمال الصالحة عموماً، كما في قصّة أصحاب الصّخرة، ويُتوسّل إليه بدعاء الحيّ الحاضر، كما توسّل الصحابة بالنّبي في حياته، كما في حديث: (استسق ربّك)[3]، وتوسّل عمر بالعباس ، فهذا جنس الوسائل: بأسمائه وصفاته، وبالأعمال التي أفضلها التّوحيد، وبدعاء الحاضر يقول: يا فلان اُدع لي"[4].

والتّوسُّل بما سوى الوارد بدعة وضلال، ومن تلك التّوسلات البدعيّة التي بُلي بها كثير من الخلق التّوسُّل بذوات الصالحين أو من يُدّعى فيه الصّلاح، وهذا الحكم قد قال به الشيخ محمّد، فقد قال عقب ذكره للوسائل الشرعيّ ّة: "هذه أنواع التّوسُّل المشروع؛ بخلاف التّوسُّل البدعي -توسُّل القبوريين- فيتوسّلون بذوات الصّالحين؛ بل م َن ْ سمُّوا بصالحين"[5].

الذّنوب إلا ّ أنت، فاغفر لي مغفرةً مِنْ عندك، وارحمني إنّك أنت الغفور الرّحيم".

(1) أخرجه أحمد، رقم (25384)، وأخرجه التِرمذي في السنن، كتاب الدّعوات، باب(85)، رقم الحديث (3513)، وقال: حديث حسن صحيح، ورواه ابن ماجه، كتاب الدُعاء، باب الدُعاء بالعفو والعافية، رقم (3850)، وصححه النّووي في كتاب الأذكار ص277، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي وصحيح سنن ابن ماجه.

(2) أخرجه أحمد، رقم (23041)، وأخرجه ابن ماجه، كتاب الدُعاء، باب اسم اللّه الأعظم، رقم (3857)، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه، ولفظ الحديث: أنّ النّبي سمع رجلا ً يقول: اللّهم إني أسألك أنت اللّه الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد : فقال رسول اللّه : "لقد سأل اللّه باسمه الأعظم الذي إذا سُئل به أعطى وإذا دُعي به أجاب".

(3) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب التبسُم والضّحك، رقم (6093)، من حديث أنس .

(4) شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة ص59.

(5) شرح الرّوض المربع - قسم العبادات – ص640.

وحكم الشيخ محمّدٌ ببطلان التّوسُّل بالذّوات، ذاكراً وجه ذلك، فقال: "وأمّا التّوسُّل بذات الإنسان فهذا باطل؛ فليست ذات الإنسان سبباً لنجاة شخص آخر"[1].

ٍولفظ التّوسُّل بالصّالحين لفظٌ مجمل، فقد يُراد به حقٌ، وقد يُراد به باطل، وقد فرّق الشيخ بين الحقّ والباطل، إذ بيّن هذا اللفظ بقوله: "(والتّوسُّل بالصّالحين) كما فعل عمر حين توسُّله بالعباس ؛ لمكانته من رسول الله ، والمراد بدعائهم الله لا بالذّات، فإنّ ذات أحد ٍ لا تكون وسيلة لإجابة دعوة أحد، (في حياتهم) لا في حال كونهم في البرزخ. فالحاصل: أنّ الميّت قد انقطعت تصر ُفاته م ِن دعاء وحركات، فليس أهلا ً بأن ْ يُتوسّل به بحال، وكذلك الحيُّ الحاضر لا يُتوسّل بذاته ولو حيّاً، التّوسُّل في حياته إنّما هو بدعائه، وقصة عمر : (كان إذا قحطوا استسق بالعباس ، فقال: الل ّهم ّ إنّا كنّا نتوسّل إليك بنبيك، فتسقينا، وإنّا نتوسّل إليك بعمّ نبي ّك فاسقنا، فيـ ُسقون)[2] هو استسقاء بدعائه لا بذاته، وفي بعض رواياته: (قم يا عباس فادع الله)[3]، وذلك عام الرمادة[4]، واستسقى معاوية بيزيد بن الأسود[5] رحمه الله[6]، واستسقى به الضّحاك[7]

(1) شرح كتاب التّوحيد ص331.

(2) تقدم تخريجه.

(3) أخرجه عبد الرزّاق في مصنّفه، (4913) 3/92-93، بسنده عن ابن عبّاس رضي الله عنهما، ولفظه: "أنّ عمر رضي الله عنه استسقى بالمصلى، فقال للعبّاس: قم فاستسق، فقام العباس فقال: اللّهمّ إنّ عندك سحاباً، وإنّ عندك ماء، فانشر السحاب، ثمّ أنزل فيه الماء، ثمّ أنزله علينا، فاشدد به الأ صل، وأطل به الزرع، وأدر به الضرع...".

(4) "الرمادة: بفتح الراء وتخفيف الميم، س ُم ّي العام بها لما حصل من شد ّة الجدب، فاغبر ّت الأرض جد ّاً من عدم المطر". فتح الباري 2/497. وقد كان ذلك سنة 18هـ. يـ ُنظر: تاريخ الطّبري 4/96.

(5) هو يزيد بن الأسود الجُرشي من سادة التابعين، أسلم في حياة النبي . يـ ُنظر: طبقات ابن سعد 4/444، التاريخ الكبير 8/318، سير أعلام النبلا ء 4/136-137.

(6) يـ ُنظر: الطبقات الكبرى لابن سعد 7/444، المعرفة والتاريخ 2/381.

(7) هو صاحب رسول الله ، الضّحاك بن قيس بن خالد الفهري القرشي ، من أصاغر الصحابة، ولاه معاوية بعض أعماله، قتل في نصف ذي الحجة في معركته مع مروان بن الحكم سنة أربع وستين. يـ ُنظر: الطبقات 7/410، سير أعلام النبلاء 3/241-245، الإصابة 2/القسم الأول ص

أيضاً[1]، كلُّ ذلك بدعائهم"[2].

ومن التّوسُّلات البدعية قول بعضهم: بحقِّ الصّلاة على النّبي ونحو ذلك، فقد سُئل الشيخ محمّد عن ذلك فأجاب بقوله: "هذا ليس دعاء شرعيّاً، ولا يجوز، ولا يصلح، وكذلك بحقّ صلاةٍ على محمّد ليس مشروعاً بكلّ حال، وأبلغ منه: بحقّ صلاةٍ جامعةٍ، وملائكةٍ سامعةٍ، وهذا حقٌّ مخلوقٌ في ملائكته"[3].

ولأهل البدع شبه واهية، يُشبّهون بها على مَن لا علم له ولا بصيرة، ومن الأمور التي قد يُشبّهون بها لتجويز توسُّلاتهم الباطلة: أنّ بني إسرائيل كانوا يتوسّلون بالتّابوت، وقد سُئل الشيخ عن هذه الشبهة، فأجاب بقوله: "أولاً يحتاج لثبوت ذلك، إنْ كان غير ثابت فرغنا من مؤونته، وإنْ كان ثابتاً فيمكن أنْ يكون في شرعهم، وشرعنا جاء بجنس خلاف ذلك؛ بل جاء شرعنا مِنْ تحقيق التوحيد بأبلغ من ذلك، فإنّ الشرعة المحمّدية هي الحنيفية، ففيها من البعد عن وسائل الشرك ما ليس في غيرها، فكان في شرع مَنْ قبلنا سجود التحية وهذا ليس في شرعنا، فإذا ثبت أنّ الذي يذكره المفسرون في قصة التابوت أنّهم يحملون التّابوت لينصروا = فليس حجّة لنا"[4].

المطلب الخامس: الاستعانة:

كلُّ عبدٍ عاجز عن الاستقلال في فعل مراده، فهو ضعيف بنفسه لا غنى له عن عون ربّه، ولا حول ولا قوة إلاّ باللّه، ومدار الدِّين على عبادة اللّه والاستعانة به، وهو العهد بين العبد وربّه ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ، فمن وفّى به فقد سلك طريق السعادة وهُدي الصِّراط المستقيم، وإلاّ فقد لحق بركب المغضوب عليهم والضّالين، وحُرم سعادة الدّارين.

والاستعانة هي طلب العون، وهي نوع دعاء؛ بل هي أنفع الدُّعاء، قال ابن القيم -رحمه اللّه-: "قال شيخ الإسلام ابن تيمية - قدّس

268.

(1) يُنظر: المعرفة والتاريخ 381/2.

(2) شرح الروض المربع - قسم العبادات – ص636، ويُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 159/3.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 150/1.

(4) المصدر السّابق 150/1.

اللّه روحه- تأمّلتُ أنفع الدُعاء فإذا هو سؤال العون على مرضاته، ثم رأيته في الفاتحة في ﭽ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭼ"[1].

فالاستعانة باللّه عبادة عظيمة لا غنى لعبدٍ عنها، وفي هذا يقول الشيخ محمّدٌ: "لا وصول لأحدٍ إلى مطلوبه إلاّ بمعونة اللّه، ولهذا كانت الاستعانة من الدِّين بمكان، ولهذا كانت في سورة الفاتحة المشروع قراءتها في اليوم والليلة سبع عشرة مرة عدا النوافل، فالإنسان مضطرٌ كلّ الضّرورة إلى عبادة ربّه، ولا وصول له إلى المطلوب إلاّ بإعانة اللّه"[2].

والأدلة على أنّها عبادة كثيرة، منها ما ذكره الشيخ بقوله: "(ودليل الاستعانة) أنّها عبادة (قوله تعالى: ﭽ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭼ) فتقديم المعمول على العامل يُفيد الحصر؛ أي نستعين بك وحدك دون كلِّ مَن سواك، (وفي الحديث: "إذا استعنت فاستعن باللّه"[3]) وكذلك هذا الحديث فيه حصر الاستعانة باللّه وحده، فدلّ على أنّها عبادة"[4].

وإذا تقرر أنّ الاستعانة باللّه عبادة تبيّن أنّ الاستعانة بغيره ممّن لا قدرة له كالأموات والغائبين شرك، وهذا الحكم قد نصّ عليه الشيخ في قوله: "فإذا استعان أحدٌ بغير اللّه فهو مشرك الشرك الأكبر، كما أنّه إذا توكل على غير اللّه، أو رغب إلى غير اللّه فهو مشرك"[5]، وأمّا الاستعانة بالحيِّ الحاضر فيما يقدر عليه فذاك جائز غير داخل في الحكم.

المطلب السادس: الاستغاثة:

الاستغاثة نوع من أنواع الدُعاء؛ ولا تكون إلاّ من المكروب خاصّة؛ لرفع ما نزل به من ضيق وشدّة، وقد حدّها سماحة الشيخ بقوله: "الاستغاثة: هي طلب الإغاثة، وهو الإنقاذ من الكرب و الشِّدّة"[6].

---

(1) مدارج السّالكين 78/1.
(2) شرح الرّوض المربع - كتاب الطهارة - ص192.
(3) أخرجه الترمذي، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب (59)، حديث رقم (2516)، وقال: حديث حسن صحيح، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي.
(4) شرح الأصول الثلاثة ص27.
(5) المصدر السّابق ص27.
(6) شرح الأصول الثلاثة ص28، ويُنظر: شرح كتاب التّوحيد ص106.

وأمّا صلة الاستغاثة بالدُعاء، فيكشف الشيخ ذلك بقوله: "الا ستغاثة نوع خاصٌ من أنواع الدعاء، فهو دعاء الكر ْب خاصّة"[1]، و قال: "الاستغاثة نوع خاصٌ، فالاستغاثة هي دعاء المكروب، وهو الطّالب م َن ْ ينقذه م ِن ْ كربه"[2]؛ "فإنّ الدُعاء المطلق أعمٌ من الاستغاثة، فكلٌ مستغيثٍ داعٍ، وليس كلٌ داعٍ مستغيثاً"[3].

"(ودليل الاستغاثة) أنّها عبادة من أفضل أنواع العبادات، وهي أخصٌ أنواع الدعاء فدعاء المكروب ي ُقال له استغاثة=(قوله تعالى: ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛﭜ)[4]"[5].

وإذا تقرر أنّ الاستغاثة عبادة واجب إفراد الله بها، فإنّه يتفر ّع على ذلك سؤال، وهو ما حكم الاستغاثة بغير الله؟ وقد أتى حكم الشيخ مجملا ً في قوله: "الاستغاثة: هي طلب الإغاثة، وهو الإنقاذ من الكرب والشِدّة، فإذا صرفها لغير الله كالاستغاثة بالأصنام أو الأ موات أو الغائبين أو نحوهم فهو مشرك كافر، كما أنّه إذا استعاذ بغير الله فهو مشرك كافر"[6]، وفي قوله: "الذي يستغيث بالأموات أو الغائبين ونحوهم ويسألهم قضاء الحاجات وتفريج الكرُبات فهذا مشرك الشرك الأكبر، وآتٍ بالذنب الذي لا ي ُغفر"[7]، ولكنّه بيّن مراده وقصده، مُفصِّلا ً الحكم حتّى لا يقع التباس على المتلقِي، فقال: "الا ستغاثة الشِركيّة التي أنكرناها هي ما يأتي بيانه، وهي: الاستغاثة ب الغائب، أو الميّت، أو الحيّ الحاضر الذي لا يقدر، أم ّا الجائزة فهي طلب الحيّ الحاضر"[8]، فالّتي أنكرها الشيخ هي استغاثة العبادة.

فقد قسّم سماحة الشيخ الاستغاثة بغير الله إلى قسمين اثنين، يختلف كلٌ واحد عن الآخر في الحكم، فقال: "الاستغاثة تنقسم إلى قسمين: استغاثة بميّتٍ، أو غائبٍ، أو حيٍّ حاضرٍ لا يقدر عليه فهذه شرك أكبر، وقسم جائزة، وهي استغاثة الحيّ الحاضر فيما يقدر عليه،

---

(1) شرح مسائل كتاب التّوحيد ص58، ويُنظر: شرح الأصول الثلاثة ص28.
(2) شرح كتاب التّوحيد ص106.
(3) المصدر السّابق ص107.
(4) الأنفال (9).
(5) شرح الأصول الثلاثة ص28.
(6) المصدر السّابق ص28.
(7) شرح كتاب التّوحيد ص107.
(8) شرح كتاب كشف الشبهات ص149، وينظر: ص152.

فهذه جائزة، كالاستغاثة بالنّبي في حياته"[1]، "فهذه شيءٌ، وهذه شيءٌ آخر، وبينهما فرق في الكتاب والسُّنة، وفرق في الحكم و الحدِّ"[2].

ومن بديع قول الشيخ في التّفريق بين القسمين ودفع توهّم التّسوية قوله -رحمه الله-: "فمَن سوّى بينهما فقد سوّى بين المتضادّين، وسوّى بين المختلفين، فهو نظير التّفريق بين المتماثلين؛ فإنّ الاستغاثة بالميّت شرك أصلاً؛ لكونه فاقداً الحراك ولا يدري ولا يقدر، والاستغاثة بالغائب أيضاً شرك؛ لكونه لا يسمع ولا يدري، والا ستغاثة بالحيِّ الحاضر فيها تفصيل: فإن كان فيما لا يقدر عليه، كردِّ البصر بغير أمر طبِّي، أو هداية القلب بغير الإرشاد والحجّة، أو نحو ذلك، فهذا كلّه شرك، أن يفعل بِسرّه -أي بألوهيّته- شيئاً من ذلك؛ فإنّ هذا لا يقدر عليه إلا الله، والاستغاثة بالحيِّ الحاضر القادر أمرٌ فطريٌّ ضروريٌّ، معلوم بالشّرع والحسِّ والاستعمال، فإنّ الإ نسان مدنيٌّ محتاج إلى بني جنسه ومساعدتهم في جميع معاشه واتصالاته، وهكذا كلُّ حياة العالم على هذا"[3].

المطلب السّابع: الاستعاذة:

ومن العبادات الّتي شرعها الله لعباده الاستعاذة به سبحانه من شرّ كلّ ذي شرٍّ، فلا عاصم من أمره إلا مَن رحم جلّ شأنه، ومعنى الاستعاذة قد أبانه الشيخ بقوله: "الاستعاذة: هي طلب الإعاذة ، وهي الالتجاء والاعتصام والتّحرّز"[4]، والشيطان مصدر كلّ شرٍّ وأصله؛ ولذا شُرعت الاستعاذة بالله منه عموماً وفي مواطن خاصّة أيضاً، "ومعنى الاستعاذة: التّحرز والاعتصام بالله من الشيطان الرجيم أن يضرّني في ديني أو دنياي"[5].

فالعياذ عبادة، ومثله اللِّياذ، لكن بينهما فرق، وقد ذكر الشيخ الفرق بينهما فقال: "والعياذ ومثله اللِّياذ كلٌّ منهما عبادة، والفرق بينهما: أنّ العياذ في دفع المكروه، واللِّياذ في طلب المحبوب"[6]،

---

(1) شرح كتاب التّوحيد ص110.
(2) شرح كتاب كشف الشبهات ص150.
(3) المصدر السّابق ص151.
(4) شرح كتاب التوحيد ص103، ويُنظر: شرح الأصول الثلاثة ص27.
(5) شرح الرّوض المربع - قسم العبادات – ص214.
(6) شرح كتاب التّوحيد ص103.

وقال أيضاً في بيان وجه الفرق بينهما: "ومحل الاستعاذة في الخوف ، كما أنّ اللِّياذ لطلب المحبوب، فالعياذ لدفع المكروه، واللِّياذ لطلب المحبوب، ومحله في الرجاء كما في قوله بعضهم[1]:

يا مـ ـَن ألوذ به فيما أؤمله و مـ ـَن أعوذ به ممّا أحاذره

لا يجبر النّاس عظماً أنت ولا يهيضون عظماً أنت

ويرى الشّيخ أنّ هذا التّفريق ليس مطلقاً، فقال: "والظاهر أنّ هذا عند الاقتران، وأمّا إذا انفرد أحدهما دخل فيه الآخر"[3].

والأدلة مستفيضة في الكتاب والسنّة على كون الاستعاذة عبادة، وقد ذكر الشيخ طرفاً منها، فقال: "الاستعاذة هي الالتجاء والاعتصام والتحرُّز، والدّليل على أنّها عبادة من أفضل العبادات: قوله تعالى: ﭽ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭼ، وقوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ، وقوله تعالى: ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﭼ[4]، وقوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ[5]، وقوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭼ[6]، وقوله تعالى: ﭽ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﭼ[7]، وقوله تعالى: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﭼ[8]، وغير ذلك من الكتاب، ومن السُنّة: (أعوذ بكلمات الله التّامّـ ـّات من شرّ ما خلق)[9]، فصارت الاستعاذة هي الالتجاء والاعتصام والتّحرز من كلّ ذي شرّ، وهذا منه، فإذا قلت أعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم فصار مستعيذ وهو أنت، ومستعاذ به وهو الله، ومستعاذ منه وهو

---

(1) قائل الأبيات هو: أبو الطيب المتنبّي، وقد قالها في بعض الخلق، وهو: جعفر بن كيغلغ، ولا يجوز إطلاق مثل هذه الألفاظ على غير الله. وبين هذين البيتين قوله:
(ومَن توهّمتُ أنّ البحر راحته جوداً وأنّ عطاياها جواهره). يـ ـُنظر: ديوان المتنبّي 43.
(2) شرح الأصول الثلاثة ص27-28.
(3) شرح كتاب التّوحيد ص103.
(4) الجنّ (6).
(5) آل عمران (36).
(6) يوسف (79).
(7) البقرة (67).
(8) النّحل (98).
(9) أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره، رقم (2708).

الشيطان الرجيم، فهو استعاذة"[1].

وبهذا يتقر ّر أنّ الاستعاذة عبادة، والاستعاذة بغير الله على ثلاثة أقسام، كلٌ قسم يختلف عن الآخر في الحكم، كما قر ّر ذلك سماحة الشيخ محمّد بقوله: "الّذي يستعيذ بغير الله عند المخاوف فيما لا يقدر عليه إلا ّ الله فهذا شرك أكبر، وإن ْ قال بالله وفلان فهو شرك أصغر، وإن ْ قال ثمّ فلان وهو يقدر عليه فهو جائز، وإن ْ كان هذا يستعمل في حق ِّ م َن ْ يقدر على ذلك؛ يستعين شخص يقدر على دفعه أو يلوذ بشخص في تحصيل منفعة يقدر على تحصيلها فهذا جائز، لكن لا يقول هذا باللّفظ، وهذا إذا أتى به منفرداً أو معطوفاً، أمّا إذا أتى بـ(ثمّ) فإن ّ هذا جائز"[2].

وقد بيّن الشيخ وجه المنع من العطف بـ(الواو)، حيث قال: "فإذا قال المستعيذ أعوذ بالله وبك؛ صار هذا اللّفظ أنّ الكلّ معاذ -الله معاذ وهذا معاذ- وهذا باطل، فإنّ المخلوق ليس شريكاً لله في شيء من الأمر"[3].

كما أنّ المراد بقول الشيخ: "وإن ْ قال بالله وفلان فهو شرك أصغر" ما كان للمخلوق فيه إعاذة، أمّا ما لا إعاذة له فيه فالحكم أعظم، وهذا التّفصيل قد أوضحه الشيخ بقوله: "وقول المستعيذ: أعوذ بالله وبك شرك أصغر، وهذا في الشيء الذي له فيه إعاذة، أم ّا الشيء الذي ليس فيه إعاذة فهو شرك أكبر"[4].

وقد ي ُورد م َن ْ لا علم له ولا بصيرة إيراداً، وهو كون الجنّ أحياء وقد يعينون م َن ْ يستعيذ بهم، فهل يسوغ ذلك للمستعيذ بهم؟، وقد أزال الشيخ هذه الشبهة الواهية بقوله: "الأمور الكونيّة شيءٌ والشّرعيّة شيءٌ، ما ج ُعلت الشّرعيّات مرتّبة على الكونيّات، فالجنُ أعداء للإنس، ي ُحب ّون إيقاعهم في الشرك؛ فهم يسعون في إعاذته بقدر استطاعتهم، فالكونيّة لا تجعلها ميزاناً، عكس الشّرعيّة، فالتّمكين م ِن كذا وكونه يُعطى كذا ويُحرم كذا حكمة ربِّ العالمين، كونه دائر، والاستدراج لا يُحتجُ به، وكذلك الأمور الكونيّة، فالقضايا الكونيّة ليست دليلا ً على الأمور الشّرعيّة، في ُ

---

(1) شرح الأصول الثلاثة ص27-28، وينظر: شرح كتاب التّوحيد ص103.
(2) شرح كتاب التّوحيد ص103، وينظر: ص105.
(3) شرح مسائل كتاب التّوحيد ص57.
(4) المصدر السّابق ص57.

قد ِّر الله أشياء لا تكون دليلا ً على الشّرعيّة، فيقدِّر الله شيئاً ويأمر بشيءٍ ولو و ُجد فيه مضرّة، فالتّحريم راجع إلى الشّرع"[1].

المطلب الثّامن: الولاء والبراء:

الولاء والبراء من الدِّين بمكان؛ ولهذا تكرّر ذكر هذه الشعيرة في القرآن تكرّراً يأتي بعد وجوب التّوحيد والنّهي عن ضدِّه، وهذه الشعيرة من مقتضيات (لا إله إلا ّ الله) ولوازمها، وكلمة التّوحيد م ُشعرة بذلك م ُعل ِنة له، ولا يستقيم توحيد عبد دون ولاء وبراء.

وم ِن عظيم شأن هذه الشعيرة أنّ ولاية الله للعبد تتوق ّف عليها، وفي هذا يقول الشيخ محمّد -رحمه الله-: "لا يكون الإنسان وليّاً لله حتّى تجتمع فيه هذه الخصال الأربع: الحبُ في الله، والبغض في الله، والموالاة في الله، والمعاداة فيه، وهذا ي ُفيد عظم شأنها، وأنّها من الدِّين بمكان، فصار الولاء والبراء هو الفارق"[2]؛ بل لا يذوق العبد حلاوة الإيمان حتّى يقوم في قلبه الولاء لله وأهله والبراءة من كلّ عدوٍ لله، كما ورد في الصحيح: "ثلا َثٌ مَنْ كُنّ فيه وجد بهنّ ح لاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحبّ إليه مِمّا سواهما، وأنْ يُحبّ المرء لا يُحبُه إلا ّ لله، وأنْ يكره أنْ يعود في الكفر بعد أن ْ أنقذه الله منه كما يكره أن ْ يقذف في النّار"[3]، قال الشيخ في شرح هذا الحديث: "قوله: (وأنْ يُحِبّ المرء لا يُحبُه إلا ّ لله) لا يحبُه لمعروف ولا لقرابة، وهذا فيه تفريغ المحبّة من الشّوائب، وتنقيتها لله وحده، وهذه هي المحبّة في الله؛ محبّة رسله وأهل طاعته ل ِم َا هم عليه من الأعمال الصالحة، وبغض أعداء الله وما هم عليه من الأعمال الفاسدة"[4].

والموالاة ضدُ المعاداة، وهي خاص ّة بأولياء الله، وأولياء الله على طبقتين: سابقون مقرّبون، وأصحاب يمين أبرار، ومن الولاء لهم محبّتهم في الله على ما هم عليه من الاستقامة والقيام بأوامره[5]،

---

(1) شرح مسائل كتاب التّوحيد ص57.
(2) شرح كتاب التّوحيد ص255.
(3) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، (16)، ومسلم، كتاب ا لإيمان، باب بيان خصال من اتصف بهنّ وجد حلاوة الإيمان، رقم(43)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.
(4) شرح كتاب التّوحيد ص223.
(5) ينظر: المصدر السّابق ص225.

يقول الشيخ في سياق ذكره لأنواع المحبّة: "والثّالثة: المحبّة في الله ، وهي محبّة أوليائه، كمحبّة رسل الله، لا لذواتهم؛ بل لله، فإنّهم ما أُحبُّوا إلا ّ لمحبّتهم لله، فلا تصح ُ محبّته لله إلا ّ بمحبّتهم ومحبّة ما يحبُّ الله، فم َن ْ ادّعى محبّة الله ولم ي ُحب أولياءه فلم يحبّه، كما لو ادّعى أنّه يحبُّ الله وكره طاعته فإنّه لم يحبّه، وكذلك كراهة وبغض أعداء الله وكراهية ما يكره، فمحبّة الله تستلزم محبّة ما يحبُّ وكراهيّة ما يكره، فإنّ العبد لا يكون قائماً بمحبّة الله حتّى يحبّ ما أحبّه الله ويحبّ أشخاص م َن أحب ّه الله"[1].

والمؤمن الموح ِّد يتبرّأ من كلّ عدوٍ لله، فهو يصدع بكلمة التّوحيد الم ُعل ِنة للبراءة من كلّ ما سوى الله وأهله، مبغضاً للأنداد وأهلها، فكما قام بقلبه الولاء لله وأهله قام فيه البراء والعداء لكلّ طاغوت وحزبه، فلم يشغله مقام عن مقام ولا حال عن حال، وهو على ذلك الطريق سائر حتى يلقى ربّه ﭽ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭼ، "فلابدّ أن يتبرأ من الشّرك ومن أهل الشّرك في الاعتقاد والعمل والمسكن، بريء من كلّ خصلة من خصالهم، ومن كلّ ِّ نسبة من النِّسب، معادياً لهم أشدّ المعادات"[2]، فلا يكفي العبد فعل الطاعات دون براءة من أعداء الله، قال تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﭼ[3]، ومن بيان الشيخ محمّد بن إبراهيم لهذه الآية أن قال: "فبيّن أن ّ دينه مخالف مضادّ ل ِم َا هم عليه من العمل، وما هم عليه هو أعظم الشّرك والضّلال، وما هو عليه هو التّوحيد، وهذا يُؤخذ منه أنّه لابدّ من مصارحة المسلم بما هو عليه، لا يكفي عمل الأعمال الظّاهرة؛ بل لابدّ من التّصريح بأنّ الإنسان على خلاف ما هم عليه؛ بل لابدّ من التّصريح بتكفيرهم، قال تعالى: ﭽ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﭼ[4]، يعني وأنتم كفار، وكما في آية: ﭽ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﭼ[5]"[6]، فـ

(1)شرح كتاب التّوحيد ص222.
(2) شرح الأصول الثلاثة ص31.
(3) الأنعام (162، 163).
(4) آل عمران (64).
(5) يونس (104).
(6) شرح كتاب التّوحيد ص91.

"(من أطاع الرسول ووحّد الله لا يجوز له مولاة من حادّ الله ورسوله) وهم الكفّار؛ بل يجب على كلّ مسلمٍ مقاطعتهم ومصادمتهم وعداوتهم أشدّ المعادات"[1]، وذلك من لوازم محبّة الله، كما قال الشيخ محمّد -رحمه الله-: "من لازم محبّة الله أن ْ يِ ُ بغض أعداءه، فم ِن لازم محبّة المحبِّ حبُّ ما يحبّه، وعداوة عدوّه وما يكرهه"[2].

وقد قطع الله العلائق بين المسلمين والكافرين، ولو كانوا أقرب ا لأقربين، وهذا الأصل قد قر ّره الشيخ محمّدٌ بقوله: "فإنّ الله قطع بين المسلمين والكفّار التّواصل والتّوارث والتّعاقل وغير ذلك من الأ حكام، وقطع العلائق وق ُر ْب الأنساب؛ فإنّ الق ُر ْب إنّما هو في الحقيقة قر ْب الدِّين لا قر ْب النّسب، فالمسلم ولو كان بعيد الدّار فهو أخوك في الدِّين، والكافر ولو كان أخاك بالنّسب فهو عدوك في الدِّين، فحرام على كلّ مسلم ومسلمة موالاتهم، إنّما هم أعداء وبغضاء لا أولياء وأصدقاء، ودليل ذلك من الكتاب العزيز قوله تعالى:
ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ
ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ
ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﭼ[3]"[4]، ويردف الشيخ هذه الآية بقوله: "أخبر تعالى نبيّه أنّه لا يجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادُّون من حادّ الله ورسوله ؛ بل لا تجد المؤمنين إلا ّ محادِّين ل ِم َن حادّ الله ورسوله ، معادين من عادى الله ورسوله وهم الكافرون، وإن ْ كانوا أقرب قريب، فدلّت الآ ية على أنّ الإيمان الواجب ي ُوجب محادّة من حادّ الله ورسوله ، كما أنّه يستلزم محبّة م َن ْ ي ُحبُّ الله ورسوله، فم َن والى الكافرين فقد ترك واجباً من واجبات الإيمان، واستحقّ أن ْ يُنفى عنه الإيمان كما في النصوص، وأنّ م َن ْ ترك موالاة المؤمنين فقد ترك واجباً من واجبات الإيمان، واستحقّ أن ْ ي ُنتفي عنه الإيمان، ولا يلزم من نفيه عنهم أن ي ُنتفي بالكليّة"[5].

---

(1) شرح الأصول الثلاثة ص8-9.
(2) شرح كتاب التّوحيد ص225.
(3) المجادلة (22).
(4) شرح الأصول الثلاثة ص9.
(5) شرح الأصول الثلاثة ص10.

المبحث الخامس
دلائل توحـيد الألوهـيّة

لمّا كان أكثر نزاع المشركين إنّما هو في توحيد الألوهيّة = أقام الله من الدلائل والبراهين على وجوب إفراده سبحانه بالعبادة ما على مثله يؤمن البشر وتقوم الحجّة، فتوحيد الله في المعرفة والإثبات وفي الطّلب والقصد "هما قطب رحى القرآن، وعليهما مداره، وبيانهما من أهمّ الأمور، والله سبحانه بيّنهما غاية البيان بالطرق الفطريّة و العقليّة والنّظريّة والأمثال المضروبة، ونوّع سبحانه الطّرق في إثباتهما أكمل التّنويع؛ بحيث صارت معرفة القّلوب الصّحيحة والفطر السليمة لها بمنزلة رؤية الأعين المبصرة التّي لا آفة بها للشّمس والقمر والنّجوم والأرض والسماء، فذاك للبصيرة بمنزلة هذا للبصر"[1]، وفي هذا المبحث بعض ما عدّه سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه الله- من دلائل توحيد الألوهيّة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ربوبيّة الله وعظمته:

يقول الشيخ: "الربُّ جلّ جلاله هو المستحقُّ أنْ يُعبد؛ لكونه خلق وأوجد، فهو وحده المستحقُّ أنْ يُعبد، وأيضاً كونه المعبود هو مدلول اسمه الربّ؛ فإنّ الربّ يُطلق على المعبود والسيد والخالق، فتعيّن أنْ يُفرد بالعبادة، ومن براهين ذلك أنّه هو الموْجد وحده، ولا شارك في إيجادك أحد، فتعيّن أنْ لا يشاركه في عبادتك أحد، وكونه هو الربّ تعيّن أنّه هو المعبود، والربُّ من تفسيره المعبود، فإذا عُبد مع غيره، جُعل المعبود الآخر ربّاً، وهذا يرجع إلى حقيقة (لا إله إلاّ الله) لا معبود حقّ إلاّ الله"[2].

وقال رحمه الله: "توحيد الرُّبوبيّة هو الدّليل على توحيد الألوهيّة، ولا يمكن أحداً أنْ يُقرّ بتوحيد الإلهيّة ويجحد توحيد الرُّبوبيّة أبد"[3]، فتوحيد الرُّبوبيّة مستلزم لتوحيد الألوهيّة ودليل عليه، وقد كان من تقرير القرآن لتوحيد العبادة الاستدلال والاحتجاج بربوبيّة الله المستقرة في الفطر على وجوب إفراده تعالى بالعبادة، وإلزام الخصم بما أقرّ به على ما نازع فيه، فأوّل أمرٍ في القرآن هو الأمر بإفراد الله عزّ وجلّ بالعبادة استدلالاً بربوبيّته، قال الله

(1) الصواعق المرسلة 235/1.
(2) شرح الأصول الثلاثة ص15.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 32/1.

تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ
ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ
ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﭼ[1] ، قال الشيخ: "يُقرِّر تعالى وحدانيته بتفرُده بـ
الخلق والتّدبير، ومُستدلاً على عبادته بربوبيّته، فقال: ﭽ ﯞ ﯟ
ﭼ تفرُده بالخلق والتّدبير، احتجاجاً منه تعالى بما أقرُوا به من ربوبيّته
على ألوهيّته، ولهذا كثيراً ما يحتجُ تعالى بربوبيّته على ألوهيّته،
ويقرّر ألوهيّته بربوبيّته"[2]، ويقول أيضاً في بيان الدليل السابق: "ﭽ ﮖ
ﮗ ﭼ ...، وكونه تعالى ربّنا يقتضي ويُفيد أنْ نعبده وحده، وأنْ
لا نجعل له شريكاً لا في ربوبيّته ولا في عبادته وألوهيّته... ﭽ ﮤ ﮥ
ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ كلٌ صفة من هذه
الصِّفات مُفيدة ومُقتضية إفراد ربِّ العالمين بالعبادة... ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ
ﯜ ﯝ ﯞ ﭼ تفرُده ﮧ بإنزال المطر وإيجاد المخلوقات وجعل الأرض
فراشاً والسّماء بناء وغير ذلك، فاحتجّ عليهم بما أقرُوا به وهم
يعلمون من توحيد الرُبوبيّة على ما جحدوه وأنكروه من توحيد الأ
لوهيّة، فإنّه تعالى كثيراً ما يقرّر في كتابه توحيد ألوهيّته بتوحيد
ربوبيّته؛ فإنّ توحيد الرُبوبيّة هو الدّليل على توحيد الألوهيّة"[3].

وفي بيان الشيخ محمّد لقول الله تعالى: ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ
ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﭼ[4] يقول رحمه الله: "في قوله: ﭽ ﮆ ﮇ ﮈ ﭼ ما
يبيّن بطلان دعوة غير الله؛ فإنّ غير الله لا فطروا ولا رزقوا ولا جلبوا
نفعاً ولا حصل منهم دفع ضُرٍّ، فالمستحقُ للعبادة هو المتفرّد بالخلق و
الإيجاد، الذي فطر الخلائق، وهو الله وحده، فهذا يدخل في الاستدلا
ل بالرُبوبيّة على الألوهيّة، والله تعالى ردّ على المشركين بما أقرُوا به
على ما جحدوه في آيات عديدة، وذلك أنّ توحيد الرُبوبيّة هو
الدّليل على توحيد الألوهيّة، فإنّه إذا كان هو المتفرّد بالخلق والإيجاد
والتّدبير، والخلق كلّهم ليس لديهم من ذلك شيء، تبيّن أنّه المستحقُ
للعبادة دون الخلق"[5].

و من جنس هذا قول الله تعالى: ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ
ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ

(1) البقرة (21-22).
(2) شرح كتاب التّوحيد ص288.
(3) شرح الأصول الثلاثة ص20-21.
(4) الزّخرف (26-27).
(5) شرح كتاب التّوحيد ص48.

ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﭼ[1]، قال الشيخ -رحمه الله- في تفسيرها: "هذه الآية نزلت في المشركين الشِّرك الأكبر، فإنّ معناها: قل يا محمّد لهؤلاء المشركين ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﭼ من الأنداد والآلهة ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ ببلاء، أو نقم؛ كمرض أو فقر ﭽ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ هل تقدر على كشف ذلك؟، استفهام إنكار، وهذا فيه أنّها لا تقدر، فهذا خرج مخرج الاستفهام ليكون أبلغ في النّفي؛ لأنّهم لا يشركون في الرُّبوبيّة، إنّما شركهم في الألوهيّة ﭽ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ كنعمة، وعافية، ونحو ذلك ﭽ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﭼ هل تقدر على أن تُمسك ذلك وتمنعه، يعني أنّها لا تقدر، وهذا استفهام معناه النّفي المؤكّد، ولهذا لمّا قرأها عليهم النبي ﷺ سكتوا؛ لعلمهم أنّها لا قدرة لها على منع خير أراده الله أو كشف ضُرٍّ نزل بالعباد وأنزله الله، يعني وإنّما القادر على ذلك هو الله، وإذا كان هو القادر تعيّن وجوب دعوته وحده دون كلِّ مَنْ سواه، وهذه الآية من جملة ما يحتجُّ عليهم تعالى بما أقرُّوا به من ربوبيّته على ما جحدوه من ألوهيّته؛ فإنّ توحيد الرُّبوبيّة هو الدّليل على توحيد الألوهيّة"[2].

وفي بيان الشيخ لقوله تعالى: ﭽ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ[3]، قال: "يعني أنّها لا تنفع ولا تدفع؛ فلا تستحقُّ أن تُعبد من دون الله، يعني أنّكم تعلمون أنّها لا تنفع ولا تضرُّ فكيف تجعلونها أنداداً في العبادة لِمَن بيده النفع والضرُّ، وهذا جنس الاستدلال بالرُّبوبيّة على الألوهيّة"[4].

ومن جنس هذا الدّليل أيضاً قوله تعالى: ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﭼ[5] ، "يفعل ذلك، فهم معترفون أنّ الله هو الذي يكشف الضُّرّ، وهذا احتجاج منه سبحانه بما أقرُّوا به من ربوبيّته على ما جحدوه من ألوهيّته؛ فإنّ توحيد الرُّبوبيّة هو الدّليل على توحيد الألوهيّة، فإنّ مَنْ أقرّ بتوحيد الرُّبوبيّة وجب عليه أن يُقرّ بتوحيد الألوهيّة، وأن يُوحِّد الله في العبادة"[6].

واعتماد هذا الدّليل في القرآن كثير جدّاً، قال ابن القيم -رحمه

---

(1) الزّمر (38).
(2) شرح كتاب التّوحيد ص61.
(3) النّجم (19-20).
(4) شرح كتاب التوحيد ص82.
(5) النّمل (62).
(6) شرح كتاب التّوحيد ص110.

اللّه-: "فتوحيد الرُبوبيّة أعظم دليل على توحيد الإلهيّة، ولذلك وقع الاحتجاج به في القرآن أكثر ممّا وقع بغيره؛ لصحّة دلالته وظهورها وقبول العقول والفطر لها، ولاعتراف أهل الأرض بتوحيد الرُبوبيّة"[1]، وما سبق هو بعض ما ورد؛ إذ كلُّ تقرير لتوحيد الرُبوبيّة في القرآن إنّما هو على جهة الاستدلال به على غيره، فالمراد به أوّلاً هو تقرير توحيد الألوهيّة، ولمّا كان حصر هذه الأدلة في موضع واحد يعسر فقد أجمل ذلك الشيخ محمّد -رحمه اللّه- بقوله: "(وغير ذلك من الآيات) الدالّة على إقرار المشركين بالرُبوبيّة كقوله: چ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜﯝ ﯞ ﯟ ﯠﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ چ[2]، وقوله تعالى: چ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕﯖ ﯗ ﯘ چ[3]، وهذا ممّا احتجّ به تعالى عليهم؛ احتجّ عليهم بما أقرُّوا به من ربوبيّته على ما جحدوه من توحيد العبادة؛ فإنّ توحيد الرُبوبيّة هو الأصل وهو الدّليل على توحيد الألوهيّة، فإذا كان اللّه تعالى هو المتفرّد بخلق السّماوات والأرض؛ لم يُشرك فيه ملك مقرّب ولا نبيٌّ مُرسَل، فكونه هو الخالق وحده يقتضي أنْ يكون هو المعبود وحده؛ فإنّه من أبعد شيء أنْ يكون المخلوق مساوياً للخالق أو مستحقّاً لِمَا يستحقّه الخالق، فلا يُسوّى ولا يُجعل مَن لا شركة له في شيء شريكاً لِمَن هو مالك كلّ شيء، فإقرارُهم بالرُبوبية ناقص، لو كان حقيقة لعملوا بمقتضاه، لو تمّموا أنّه الخالق وحده الرّازق وحده لَمَا جعلوا له ندّاً من خلقه؛ لكنّه مع ذلك فيه ضعف؛ لو أنّه تام لَمَا تخلّف عنه إفراده بالعبادة"[4].

فتفرُّد اللّه في الملك دليل على وجوب إفراده في العبادة، يقول الشيخ: "فكما أنّه المتفرّد في ملكه فهو يدلُّ على وجوب إفراده بالعبادة؛ فإنّ من أظلم الظُلم أنْ يُجعل المخلوق الذي ليس شريكاً في الملك شريكاً لله تعالى اللّه وتقدّس؛ ولهذا يحتجُّ تعالى على مَن أنكر ألوهيّته بما أقرّ به من ربوبيّته، فإنّ توحيد الرُبوبيّة هو الدّليل على توحيد الألوهيّة"[5].

ودلالة عظمة اللّه من أعظم الدّلالات على ألوهيّته لِمَن

(1) طريق الهجرتين ص80.
(2) لقمان (25).
(3) العنكبوت (61).
(4) شرح كتاب كشف الشبهات ص36-37.
(5) شرح الأصول الثلاثة ص36.

انفتح ذلك على قلبه، وإنما وقع الشرك في الأرض بسبب الغفلة عن ذلك، وقد ذمّ اللّه المشركين بقوله: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﭼ[1]، يقول سماحة الشيخ محمّد: "يعني ما عظّموه حقّ تعظيمه، فمَن أخرج ذرّة من الذرّات عن أن تكون مخلوقة لله فما قدره حقّ قدره وما عظّمه حقّ تعظيمه، وكذلك مَن جعل لله ندّاً مِن خلقه يدعوه أو يرجوه أو يخافه أو يحبّه من دونه فما قدره حقّ قدره، وما عظّمه حقّ تعظيمه... ﭽ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﭼيعني تنزيهاً وإجلالاً وتعظيماً له عمّا يشركون به في أسمائه وصفاته وعمّا يشركون به في العبادة"[2].

المطلب الثاني: الأسماء والصفات:

ومن دلائل توحيد الألوهيّة أسماء اللّه وصفاته ـ فـ"جماله تعالى وكماله وأسماؤه وصفاته تقتضي من عباده غاية الحبِّ والذّلّ و الطاعة له"[3]، "وهذه الطّريق قليل سالكها، لا يهتدي إليها إلاّ الخواصُّ، وطريقة الجمهور الاستدلال بالآيات المشاهدة؛ لأنّها أسهل تناولاً وأوسع، واللّه سبحانه يفضِّل بعض خلقه على بعض"[4].

يقول الشيخ محمّد -رحمه اللّه- عقب قوله تعالى: ﭽ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ[5]: "هذه الآية فيها إثبات جميع الحمد لله سبحانه، لذاته ولأسمائه وصفاته وعلى قضائه وقدره، واستحقاقه للحمد سبحانه يُفيد أنّه متنزّه عن جميع النّقائص؛ إذ يستحيل ثبوت الحمد لمَن ليس كذلك"[6].

وبعد أن نزّه اللّه نفسه عن ما وصفه به المبطلون، وسلّم على المرسلين لسلامة ما قالوه فقال: ﭽ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﭼ[7] أتبع ذلك سبحانه بقوله: ﭽ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﭼ[8]، يقول الشيخ: "وحمد نفسه لما له من الأسماء والصِّفات وبديع المخلوقات"[9].

---

(1) الزّمر (67).
(2) شرح كتاب التّوحيد ص282-283.
(3) مفتاح دار السّعادة 91/2، ويُنظر: 90/2.
(4) شرح العقيدة الطّحاوية ص96.
(5) الإسراء (111).
(6) شرح العقيدة الواسطيّة ص70.
(7) الصّافات (180-181).
(8) الصّافات (182).
(9) شرح العقيدة الواسطيّة ص33.

وكون الرّب ِ متفرّد بصفات الألوهيّة أعظم دليل على استحقاقه للعبادة وحده، وفي هذا يقول تعالى : ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ[1]، وقد بيّن سماحة الشيخ المعنى الّذي سيقت لأجله هذه الآية، فقال: "هذا فيه نفي الولد عن الله، ونفي الإله مع الله. نفي الولد عن الله لمنافاة الولد لصمديّته. وﭽ ﭜ ﭽ نكرة في سياق النّفي، وقد دخلت عليها ﭽ ﭛ ﭽ فصار من أبلغ النّفي. ﭽ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭽ لجميع المخلوقات ﭽ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭽ لو قُدّر -تعالى الله وتقدس- أنّ مع الله إلهاً ثانياً لهذا الوجود ، ويستحقُ أن ْ يُعبد للزم أن ْ يذهب كلُ إلهٍ بما خلق، لا تتّحد ولا تتّفق إرادتهما، ولو اتفقت وقتاً مّا ما اتفقت إلى الأبد، كما قال تعالى: ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﭽ[2]، ﭽ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭽ وللزم من ذلك أن ْ يعلو بعضهم على بعض، فلمّا كان الوجود خالياً مِ ن ْ هذا تبيّن أنّ الله هو المستحقُ أن ْ يُفرد بالعبادة. وهذه الآية سيقت لتقرير توحيد الألوهيّة والعبادة، وأنّ الله هو المستحقُ أن ْ يُعبد وحده دون كلّ مَن سواه، كما قرّره الشيخ تقي الدّين وتلميذه ابن القيّم[3]، وزعم طائفة من المتكلمين أنّها سيقت لنفي التّمانع[4]، و الصّحيح: أنّ دليل التّمانع[5] عقلي، وأنّ الآية لم يُقصد بها ذلك، وإنّما كان المقصود بها إفراد الله بالعبادة، وإن ْ كان يلزم من ذلك ويقتضي صحة التّمانع في ضمنها"[6].

واسمه سبحانه (الله) فيه أعظم دلالة على وجوب إفراده سبحانه

---

(1) المؤمنون (91).

(2) الأنبياء (22).

(3) يُنظر: درء تعارض العقل والنّقل 336/9-370، الصّواعق المرسلة 464/2.

(4) يُنظر: نهاية الإقدام في علم الكلام ص91-92، التّفسير الكبير للرازي 116-117/23.

(5) وحاصل هذا الدّليل هو: لو كان للعالم صانعان: إما أن ْ يحصل مرادهما، أو مراد أحدهما، أو لا يحصل مراد واحد منهما، والأوّل ممتنع؛ لأنّه يستلزم الجمع بين الضّدين، والثّالث ممتنع؛ لأنّه يلزم منه خلو الجسم عن الحركة و السّكون، وهو ممتنع، ويستلزم أيضاً عجز كلٍّ منهما، والعاجز لا يكون إلهاً، وإذا حصل مراد أحدهما دون الآخر كان هذا هو الإله القادر والآخر عاجزاً لا يصلح للإلهيّة. يُنظر: درء تعارض العقل والنّقل 355/9، شرح العقيدة الطحاوية ص80-81.

(6) شرح العقيدة الواسطيّة ص74-75.

بتوحيد الألوهيّة، ولهذا كان من الأسماء المختصّة، ومثل ذلك اسمه (الرب)، وقد استدلّ به الشيخ على ألوهيّة اللّه تعالى، فقال: "الربُّ جلّ جلاله هو المستحقُّ أنْ يُعبد؛ لكونه خلق وأوجد، فهو وحده المستحقُّ أنْ يُعبد، وأيضاً كونه المعبود هو مدلول اسمه الربّ؛ فإنّ الربّ يُطلق على المعبود والسيّد والخالق، فتعيّن أنْ يُفرد بالعبادة...، فإذا عُبد مع غيره جُعل المعبود الآخر ربّاً، وهذا يرجع إلى حقيقة (لا إله إلا ّ اللّه) لا معبود حقّ إلا ّ اللّه"[1].

المطلب الثّالث: الآيات:

ومن دلائل توحيد الألوهيّة آيات اللّه الكونيّة والشرعيّة، فأمّا الآ يات الشرعيّة فقلّ أن ْ تخلو سورة من الدّعوة إلى ذلك وتقريره، وآيات اللّه الكونيّة مـ ِن أعظم البراهين والأدلة على تفرُّد الرّبِّ بالأ لوهيّة ووجوب إفراده بالعبادة، وفي تقرير الشيخ لدلائل توحيد الرُّبوبيّة شيء من الكلام في ذلك،وقد سبق، ومن ذلك قوله: "الفكر الصّحيح في آيات اللّه الكونيّة ونعمه لتُشكر مـ ِمـ ّا يـ ُقوّي التّوحيد واليقين ما هو معروف، فمـ َن انفتح له هذا الباب على وحيه صار على أبواب من الخير كثيرة وانفتح عليه أعمال القلوب"[2].

وقد قرر سبحانه وتعالى ألوهيّته بدليل آياته الكونيّة في مثل قوله: چ گ ګ ں ڻ ڻ ڻ ڈ ڈ ۀ ۀ ہ ہ ۂ ۂ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ۋچ[3] فهذه الآية كما يقول الشيخ: "أفادت ودلّت على أنّ الذي خلق هذه الأشياء هو المستحقُّ للعبادة دون مـ َن ْ لم يكن له شركة فيها ولا في غيرها وإن ْ قلّ، فيكون في ذلك أوضح البرهان أنه المستحقُّ أن ْ يُعبد وحده دون كلّ مـ َن ْ سواه"[4].

المطلب الرّابع: بطلان إلهيّة ما سوى اللّه تعالى:

ومن الدلائل التي وردت في القرآن الكريم لتقرير توحيد الألوهيّة دلالة إبطال إلهيّة كلّ معبود سوى اللّه تعالى، وقد أوضح الشيخ بعض

---

(1) شرح الأصول الثلاثة ص15.
(2) شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة ص90.
(3) البقرة (21-22).
(4) شرح الأصول الثلاثة ص21، ويـ ُنظر: ص20.

نصوص الكتاب المتضمِّنة هذا المعنى، ومن تلك الآيات قوله تعالى: ﭽ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﭼ[1]، يقول الشيخ -رحمه الله- في بيان معناها: "قوله عزّ وجلّ: ﭽﮞ ﭼ أي في الألوهيّة و العبادة، والهمزة للاستفهام الإنكاري، إنكار منه سبحانه وتقريع وتوبيخ على عبدة غير الله، وأنّه سبحانه قرّر ألوهيتّه، وأنّهم لا يستحقّون العبادة، ووصف آلهة المشركين بصفات أربع، والصِّفة الواحدة كافية في بطلان عبادتهم لهم، الأولى في قوله: ﭽ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﭼ وهذه نكرة في سياق النّفي، فكيف يُجعل مَن لا يخلق شيئاً وإنْ قلّ شريكاً لخالق كلّ شيء؟!. والثّانية في قوله: ﭽ ﮣ ﮤ ﭼ فهم مملوكون مربوبون، فكيف يُجعل المخلوق شريكاً للخالق سبحانه؟! وهذه أبلغ من الّتي قبلها. والثّالثة في قوله: ﭽ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﭼ وهذه نكرة في سياق النّفي تعمّ جميع النّصر، لا قليل ولا كثير، فإنّهم ما عبدوهم إلا لأجل عائدة تعود عليهم؛ فإنّ المتعلِّق على شخص يؤمِّل من جهته جلب منفعة أو دفع مضرّة، وهذا شأن المتعلِّق بغير الله فمدعوِّيّهم لا يجلبون نفعاً ولا يدفعون ضرّاً، فالنّصر لا يستطيعون لهم. والرّابعة وهي أبلغ في قوله: ﭽ ﮩ ﮪ ﮫ ﭼ فإنّ مَنْ لا يملك نصر نفسه فعجزه عن نصر غيره بطريق الأولى، فهم مخلوقون مربوبون ولا يستطيعون نصره ولا تنصر نفسها، لا تمتنع ممّن أرادها بسوء، وهذه الصفات منطبقة على كلّ مدعو من دون الله، وكلّ صفة من هذه الصِّفات كافية في بطلان عبادتهم لهم، ثمّ الآية كما أفادت بطلان عبادتهم إيّاهم أفادت أنّ دعاءهم يذهب عليهم خساراً وضياعاً؛ فإنّ الّذي يدعو مَن يدعو هو لرجاء عائدة تعود عليه، فإنّ المشركين أسوأ النّاس صفقة في الدّنيا والآخرة، وأضلّ النّاس وأخسرهم، فهم أعظم النّاس في الضّلال، ومع ذلك نصيبهم ممّن تعلّقوا عليه الحرمان و الخيبة، فيتبيّن بهذا مع ما تقدّم أنّ دعاءهم إيّاهم كما أنّه الضّلال و الخسار، فهم أعظم النّاس ضلالاً وأخسرهم صفقة، فمطلوبهم لا يحصل، وسلامتهم لا تبقى"[2].

ومن بيان الشيخ لقوله تعالى: ﭽ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ

---

(1) الأعراف (191-192).
(2) شرح كتاب التّوحيد ص111-112.

ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ

ﭼﭙ ﭚ ﭛﭼ[1] قوله -رحمه الله-: "هذا تسجيل منه سبحانه على أنّ دعاء غير الله أضلّ الضّلال، والضّلال في لسان العامّة الضّياع، الضّائع التّائه عن الطّريق والدّرب، يعني لا أحد أضلّ، يعني بل دعاة غير الله هم أضلّ الخلق وأعلاهم ضلالاً، ثمّ بيّن كونهم أضلّ الخلق، فذكر أربع عمومات، الأول بقوله: ﭼ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﭼ فالّذي يدعو مَن لا يستجيب ضالٌ، فصار ضالاً خارجاً عن الجادّة، و الثّاني في قوله: ﭼ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﭼ لا يدرون أدعوهم أم لا، فلا أضلّ من هذا الذي يدعو مَن لا يدري عنه أدعاه أم لا، و الثّالث في قوله: ﭼ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭼ فالّذي يدعو من دون الله يرجو أن يكون له صديقاً، وأنّه أحقّ به وأولى به، فصار بالعكس؛ أعدى عدوّه، يتبرّؤن منهم يوم القيامة ويتنصّلون إلى الله من عبادتهم، فهذا يبيّن لك أنّهم أضلّ الخلق، والرّابع في قوله: ﭼ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭼ جاحدين عبادتهم، كما قال الله تعالى: ﭼ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼ[2]، وقال تعالى: ﭼ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭼ[3]، وقوله تعالى: ﭼ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﭼ، فهذه أربعة أمور، كلّ واحد منها كافٍ في ضلال داعيهم، فكيف إذا اجتمعت؟!"[4].

وممّا جاء في كتاب الله في بيان بطلان آلهة المشركين قوله تعالى: ﭼ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﭼ[5]، يقول الشيخ محمّد في تفسيرها: "قوله: ﭼ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﭼ بالكلّيّة ﭼ ﯢ ﯣ ﭼ ولا تحويله من حال إلى حال أو من صفة إلى صفة، يعني جميع مَن يُدعى من دون الله لا يملك، عاجز عن كشف الضرّ بالكلّيّة أو تحويله من حال إلى حال، فكيف يُجعل الذي لا يملك شريكاً للمالك؟! وهذا يبيّن بطلان تعلّقهم عليهم ودعوتهم إيّاهم، ويبيّن مع ذلك أنّ صنيعهم هذا

---

(1) الأحقاف (5-6).
(2) القصص (63).
(3) سبأ (40-41).
(4) شرح كتاب التّوحيد ص109.
(5) الإسراء (56).

يذهب عليهم ضياعاً وخساراً؛ فإنّ ـه من المعلوم أن ـّ الد ـّاعي للمدعو إنّ ـما يدعوه ويتعلّ ـق عليه من أجل عائدة تعود عليه من جهته، فبيّ ـن تعالى أنّ ـه لا عائدة تعود على مَ ـنْ دعوهم من دونه، لا المطلوب كل ـّه ولا بعضه، وإذا كان الحال هكذا تبيّ ـن أن ـّ سعيهم في ضلال، وكدحهم في خسار، وأنّ ـهم مغبونون الصّ ـفقة في الد ـّنيا والآخرة، في الدّنيا يفوت المطلوب، وحصولهم على الشِّرك وسمة السّوء، وفي الآخرة كونهم مشركين من أهل النّار والخلود فيها، ولهذا قال في الآية الأخرى: ﭽ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭼ[1]، فيكون الله وحده هو المستحقّ أنْ يُفرد بجميع العبادة، ثمّ قال سبحانه: ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﭼ[2] فكأن ـّ الر ـّب ـّ قال في الرد ـِّ عليهم إن ـّ الذين تدعونهم عبيدي كما أنّ ـكم عبيدي، يرجون رحمتي ويخافون عذابي، ويتقر ـّبون إلي ـّ بطاعتي، فكيف تدعونهم مع الله؟!"[3].

وفي قول الله تعالى: ﭽ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ[4] يقول الشيخ: "هذا وصف يـُطلق على كل ـِّ مدعو ـٍّ من دون الله؛ فإنّ ـه لا يقدر على شيء من ذلك، وإنّ ـما القادر على ذلك هو الله وحده، وما سواه فهو بهذه الصّ ـِفة، وفيه بيان بطلان عبادتهم إيّ ـاهم، أنّ ـها أبطل الباطل وأضل ـُّ الضّ ـلال، فإنّ ـهم لا يدعونهم إلا ـّ لقصد عائدة تعود عليهم منهم، وهذا منتفٍ ـٍ فيهم"[5].

وممّا أبطل الله به عبادة مَن سواه قوله: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭼ[6]، وفي بيان معناها قال الشيخ -رحمه الله-: "أخبر الله سبحانه أنّ ـه إذا مس ـّ الخلق بضـُرٍ ـّ ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭼ فلا يقدر الخلق -ولو

---

(1) الأحقاف (5-6).
(2) الإسراء (57).
(3) شرح كتاب التّوحيد ص45-46.
(4) يونس (106).
(5) شرح كتاب التّوحيد ص107.
(6) يونس (107).

اجتمعوا- أن ْ يكشفوا ضـ ُر ّه، وهذا الوصف منطبق على كل ِّ مخلوق؛ فإنـ ّه ليس عند أحد النـ ّفع استقلالا ً أو الد ّفع استقلالا ً، وما قـ ُد ِّر من نفع ٍ حسـ ّي فهو جزئي أكسبهم الله إيـ ّاه، وفي هذا أن ّ المستحق ّ أن ْ يـ ُدعى مـ َن ْ يكون مالكاً لهذا وهذا، وأمـ ّا من ليس كذلك فدعوته باطل وضلال ومحال ، فإنـ ّهم لا يدعونهم إلا ّ لقصد عائدة تعود عليهم، وهذا منتف ٍ منهم، فأخبر سبحانه في الآية أن ّ جميع مـ َن ْ يدعونهم الداعون أنـ ّهم لا يملكون كشف الضـ ُر ِّ؛ بل لا يكشف ذلك إلا ّ الله، فيتبيـ ّن ويتعيـ ّن تفر ُّده باستحقاق العبادة، وأن ّ مـ َن ليس له شيء من ذلك أن ْ لا حق ّ له أن ْ يـ ُعبد، فتسوية مـ َن لا قدرة له على شيء بمـ َن هو القادر على كل ِّ شيء أعظم الظ ُّلم والجور، وأقبح تسوية بين متباينين هو التـ ّسوية بين الخالق و المخلوق في الإلهيـ ّة، فإنـ ّه تسوية مـ َن ْ ليس أهلا ً له في الدعاء والعبادة؛ بل ذلك كلـ ُّه لله وحده، ﭽ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﭼ إذا أراد الله أحداً من الخلق بخير فلو اجتمع أهل السـ ّماوات و أهل الأرض على أن يحـ ُولـ ُوا بين ذلك وبين ما قـ ُد ِّر له فإنـ ّهم لا يقدرون على ذلك أبدا ً"[1].

وفي قول الله عزّ وجلّ: ﭽ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ[2] يقول الشيخ: "أخبر سبحانه أنـ ّه المتفر ِّد بالملك وحده، وهذا يقتضي استحقاقه للعبادة، وأن ّ مـ َن لم يشركه في الملك لا يستحق ُّ شيئاً من الألوهيـ ّة والعبادة، ثم ّ لمـ ّا وصف نفسه بما يقتضي أن ْ يـ ُعبد وحده ذكر صفة الأنداد المعبودة مـ ِن ْ دون الله، فقال: ﭽ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭼ وهذه الصـ ِّيغة عامـ ّة كل ّ مـ َن يـ ُدعى من دون الله سواء كان مـ َلكاً أو وليـ ّاً أو صالحاً أو غير ذلك ﭽ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭼ يعني جميع الموجودات الأعيان والصـ ِّفات كلـ ُّها ملكاً لله تعالى، خالقها هو الله وحده، ومالكها هو الله، والـ ّذين يـ ُد ْعـ َون من دون الله لا يملكون هذا ولا هذا؛ بل ولا ﭽ ﭱ ﭼ وهو لفافة النـ ّواة، يعني ولا هذا الشـ ّيء الحقير، فيكون بطريق الأولى عدم ملكهم ما فوق ذلك،

(1) شرح كتاب التّوحيد ص108.
(2) فاطر (13-14).

فالمراد لـ ـِم ـَ يـ ـُدعـ ـَون من دون اللّه؟! فعدم ملكهم لشيء كاف ـٍ في بطلان دعائهم؛ لأن ـّ جميع ما يطلبونه ملك لله، فهو سبحانه المستحق ـُ للعبادة وحده، وهذا الوصف لكل ـّ مـ ـَن يـ ـُدعـ ـَى من دون اللّه كائناً مـ ـَن كان، فكل ـُ ما في الوجود ملك لله وحده، وأنـ ـّه سبحانه هو المستحق ـُ للعبادة، ثم ـّ هذه الآية مـ ـِن المعلوم أنـ ـّها تتناول جميع مـ ـَن يـ ـُدعـ ـَى مـ ـِن دون اللّه، سواء الأنبياء أو الأولياء والصالحين أو الملائكة أو مـ ـَن دونهم؛ فإن ـّ الموصول مع صلته من صيغ العموم، تتناول جميع مـ ـَن يدعـ ـى من دون اللّه، ثمّ وصفهم بوصف ـٍ ثاني فقال: ﭽ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﭼ ؛ لأنـ ـّهم ما بين جماد كالحجار ونحوها، وما بين أموات لا يسمعون، وما بين غائبين بعيدين لا يسمعون دعاء، ومـ ـَن يدعو مـ ـَن لا يسمع في غاية الجهل والضـ ـّلال، ولو قـ ـُدـ ـّر لهم سماع فإنـ ـّهم لا يستجيبونﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛﭼ فلا مالكين للمطلوب، ولا سامعين، ولو قـ ـُدـ ـّر السماع مع أنـ ـّه لا يكون فلا يستجيبون لداعيهم، ولا يقدرون على الإجابة، ولا يقدرون على المطلوب، أي ـُ ضلال وخيبة وخسران فوق هذا الخسران، ﭽ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠﭼ وأمر ـٌ آخر وراء ذلك يـ ـُنكرون دعاءكم إيـ ـّاهم وتعلـ ـّقكم عليهم، ويتنصـ ـّلون ويتبر ـّؤن إلى اللّه من عبادة عابديهم، كما في قوله: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﭼ[1]، وقوله: ﭽ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ[2]، وغير ذلك من الآيات الد ـّالة على أن ـّ المعبود يكفر بعبادة العابد، ﭽ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﭼ سبحانه، نبـ ـّأ العليم الخبير عن صفته تعالى، مـ ـِن تفر ـّده بالملك وسماعه دعاء الداعينﭽ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﭼ[3]، ﭽ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭼ[4] ،وأخبر سبحانه عن صفات مدعو ـّي المشركين بكونهم لا يملكون شيئاً ولا يسمعون دعاء داعيهم وبكفرهم بشركائهم يوم القيامة، فهو الذي ينبـ ـّئ بما يصير إليه العابد والمعبود"[5].

ومن أعظم الأدلة التي تُبطل ألوهيّة ما سوى اللّه تعالى قوله سبحانه: ﭽ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ

(1) القصص (63).
(2) الأحقاف (6).
(3) البقرة (186).
(4) غافر (60).
(5) شرح كتاب التّوحيد ص112-114.

ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜﭝ[1] ، يقول سماحة الشيخ محمّد -رحمه اللّه-: "هذه الآية هي الـ ـتي قال فيها بعض العلماء إنـ ـها تقطع عروق شجرة الشـ ـرك من القلب[2]؛ وذلك أن ـ ـ اللّه أبطل فيها جميع ما يتعلـ ـقون به على غيره من الألوهيـ ـة، وذلك أن ـ ـ اسم الموصول مع صلته عام في قوله: ﭝ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛﭜ ، فقوله: ﭝ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﭜ هذا فيه نفي ملك شيء من الوجود، وأن ـ ـ جميع ما في الوجود ملك لله سبحانه، وقوله: ﭝ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﭜ هذا فيه أنـ ـهم لا مـ الكين لذلك المطلوب ولا جزءاً منه، وقوله: ﭝ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﭜ هذا أيضاً يدل ـ ـ على أنه ليس لله منهم مـ ـعـ ـين، فلم يبقَ ـ إلا ـ الشفاعة، وهي الـ ـتي يتعلـ ـق بأذيالها المشركون؛ فنفاها بقوله: ﭝ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭜ"[3].

---

(1) سبأ (22-23).
(2) يُنظر: تيسير العزيز الحميد ص285.
(3) شرح كتاب التّوحيد ص129-130.

الفصل الثّالث

جهود الشّيخ في تقرير توحيد الأسماء والصِّفات

توحيد الأسماء والصِّفات أحد أقسام التّوحيد الّذي هو حقٌّ اللّه على العبيد، فـ"التوحيد العلمي أساسه إثبات صفات الكمال للربّ تعالى، ومباينته لخلقه، وتنـزيهه عن العيوب والنقائص و التمثيل"[1]، ولا يستقيم إيمان عبد باللّه حتّى يؤمن بأسمائه وصفاته ، وحقيقة توحيد الأسماء والصِّفات قد أوضحها الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه اللّه- بقوله: "هو أن يُوصف اللّه بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله محمّد في السُّنّة، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل[2]"[3].

وشأن توحيد الأسماء والصِّفات عظيم فقد أمر اللّه تعالى بتعلّم أسمائه وصفاته في ثلاثين موضعاً من كتابه المبين[4]، والعلم يشرف بشرف معلومه، ولا أشرف من معرفة اللّه بأسمائه وصفاته وأفعاله، فالاشتغال بذلك اشتغال بأعلى المطالب، وتحصيله أعلى المكاسب و المواهب، فمعرفة الرّبِّ وعبادته غاية المعارف وأشرف المقاصد وخلاصة الدّعوة النبويّة وزبدة الرّسالة السّماويّة[5]؛ بل إنّ ضرورة العلم بها فوق كلّ ضرورة؛ ففي القلب ثلمة لا تنسدُّ إلاّ بذلك، ومن هذا العلم تتشعّب العلوم النافعة؛ إذ العلم به سبحانه أصل كلّ علم وجامعه[6]، و العلم به سبحانه هو الغاية الّتي تسابق إليها المتسابقون؛ "فأساس دعوة الرُّسل -صلوات اللّه وسلامه عليهم- معرفة اللّه سبحانه بأسمائه وصفاته وأفعاله، ثمّ يتبع ذلك أصلان عظيمان:

أحدهما: تعريف الطّريق الموصل إليه، وهي شريعته المتضمِّنة لأمره ونهيه.

الثّاني: تعريف السّالكين ما لهم بعد الوصول إليه من

---

(1) الصّواعق المرسلة 234/1.

(2) سيأتي التعريف بجميع هذه المصطلحات في المبحث الثالث من هذا الفصل.

(3) شرح كتاب كشف الشبهات ص24-25.

(4) يُنظر: فقه الأسماء الحسنى ص9.

(5) يُنظر: الفتوى الحموية ص181.

(6) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 16/2، بدائع الفوائد 286/1-287، الفوائد ص27.

النّعيم الّذي لا ينفد، وقرّة العين الّتي لا تنقطع، وهذان الأصلان تابعان للأصل الأول ومبنيان عليه، فأعرف النّاس بالله أتبعهم للطّريق الموصل إليه، وأعرفهم بحال السّالكين عند القدوم عليه"[1]، والاشتغال بهذا الأصل علماً وعملاً مفتاح سعادة الدّارين؛ إذ سعادة العبد تكمل بكمال عبوديته لله تعالى، والعبوديّة كلّها راجعة إلى مقتضى الأسماء والصّفات[2]، "فالسّير إلى الله من طريق الأسماء والصّفات شأنه عجب، وفتحه عجب، صاحبه قد سيقت له السّعادة وهو مستلقٍ على فراشه، غير تعب ولا مكدود، ولا مشتّت عن وطنه، ولا مشرّد عن سكنه"[3].

ولمّا كان هذا شأن توحيد الأسماء والصّفات، ولخطورة الزّلل فيه؛ "لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحقّ تارة، وبالباطل تارات، وما يعتري القلوب في ذلك من الشّبه الّتي توقعها في أنواع الضّلالات"[4]؛ لأجل هذا وذاك أولاه علماؤنا كبير عنايتهم ومزيد بيانهم، تقعيداً وتأصيلاً، وبياناً وتفصيلاً، وردّاً على كلّ مَن ابتغى سوى الحقّ سبيلاً.

وسماحة الشّيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه الله- له جهود مباركة في ترسيخ العقيدة السّلفية ونشرها، ومن ذلك جهوده في تقرير توحيد الأسماء والصّفات، وتأتي رسائله وتقريراته جزء من تلك الجهود الطيبة، وقد عقدت هذا الفصل لبيان جهوده في ذلك، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل

معتقد أهل السّنّة والجماعة في الأسماء والصّفات، وذكر بعض القواعد في الأسماء والصّفات

قول أهل السّنّة في هذا الباب وفي كلّ باب وسط بين طرفين وهدىً بين ضلالتين، فقولهم هو الصّراط المستقيم والمنهج القويم، لا يقوم إلاّ على آية محكمة، أو سنّة صحيحة، أو إجماع ثابت، له قواعده وأصوله الجامعة التي تعصم -بإذن الله- من الزّلل، وهذا

---

(1) الصّواعق المرسلة 1/61-62.

(2) يُنظر: مفتاح دار السّعادة ص442.

(3) طريق الهجرتين ص334، ويُنظر في أهميّة العلم بالأسماء والصفات كتاب فقه الأسماء الحسنى ص7-21.

(4) التّدمرية ص3.

المبحث يتضمّن جهود الشّيخ -رحمه اللّه- في بيان معتقد أهل السُنّة في باب الأسماء والصِفات، وما نصّ عليه من قواعد هذا الباب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: معتقد أهل السُنّة والجماعة في الأسماء و الصِّفات:

الحقّ ما أحقه اللّه ورسوله ، والباطل ما أبطله اللّه ورسوله ، و الممدوح ما مدحه اللّه ورسوله وإنْ ذمّه النّاس، والمذموم ما ذمه اللّه ورسوله وإنْ مدحه النّاس، والخير كلّه في لزوم ما جاء عن اللّه وعن رسوله والسّير على ما كان عليه الصّدر الأول وتابعوهم بإحسان إلى يوم الدِّين، وهذا هو الواجب في كلّ قول وفعل، ومن ذلك القول في أسماء اللّه تعالى وصفاته، وقد قرر سماحة الشيخ محمّد -رحمه اللّه- وجوب هذا، مبيّناً وجه ذلك، فقال:

"أمّا الواجب في هذا الباب وتقريره فهو أنْ يُقال: القول في آيات الصِّفات وأحاديثها ما قاله اللّه ورسوله والسّابقون الأوّلون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، وما قاله أئمّة الهدى بعد هؤلاء، الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، وهذا هو الواجب على جميع الخلق في هذا الباب وغيره،وبيان ذلك من وجهين:

الأول: بعث اللّه محمّداً بالهدى ودين الحقّ؛ ليُخرج النّاس من الظُلمات إلى النّور بإذن ربّهم إلى صراط العزيز الحميد، وشهد له بأنّه بعثه داعياً إليه بإذنه وسراجاً منيراً، وأمره أنْ يقول: ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆﭼ[1] ، وتفصيل هذا الوجه من طرقٍ ثلاثة:

إحداها: يستحيل عقلا ً وشرعاً أنْ يكون الرّسول على هذا الوصف، ويكون ترك باب الإيمان بـاللّه والعلم به ملتبساً مشتبهاً، ولم يُميّز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصِّفات العُليا وما يجوز عليه وما يمتنع عليه. وتقرير هذا الطّريق: أنّ معرفة ذلك أصلُ الدِّين، وأساس الهداية، وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب وحصّلته النّفوس وأدركته العقول، فكيف يكون ذلك الكتاب وذلك الرسول وأفضل خلق اللّه بعد النّبيين لم يُحكموا هذا الباب اعتقاداً وقولا ً؟!

الطّريق الثّاني: يستحيل عقلا ً وشرعاً أنّ النّبي قد علّم أمّته

(1) يوسف (108).

كلّ شيءٍ حتّى الخراءة[1]، وقال: (تركتم على المحجّة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا ّ هالك)[2]، وقال فيما صحّ عنه: (ما بعث الله من نبيٍّ إلا ّ كان حقّاً عليه أنْ يدلّ أمّته على خير ما يعلمه لهم، وينهاهم عن شرّ ما يعلمه لهم)[3]، وروى البخاري عن أبي ذر [4] قال: (لقد تُوفِّي رسول الله وما طائر يُقلِّب جناحيه في السماء إلا ّ ذكر لنا منه علماً)[5]، وروى البخاري عن عمر بن الخطّاب قال: (قام فينا رسول الله مقاماً فذكر بدأ الخلق حتّى دخل أهل الجنّة منازلهم وأهل النّار منازلهم، حفظ ذلك مَن حفظه ونسيه مَن نسيه)[6].

الطّريق الثّالث: يستحيل عقلا ً وشرعاً أنْ يُعلِمهم كلّ شيءٍ لهم فيه منفعة في الدّين وإن قلّ أنْ يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه في قلوبهم في ربّهم ومعبودهم ربِّ العالمين، الّذي معرفته

---

(1) الخراءة: بكسر الخاء وفتحه، وهي التّخلي والقعود لقضاء الحاجة. يُنظر: النّهاية في غريب الحديث 17/2.

(2) أخرجه ابن ماجه في مقدمة السنن، باب اتباع سنّة الخلفاء الرّاشدين، رقم (43)، وأحمد في المسند، رقم (17142)، 367/28، وليس فيه لفظ (المحجّة)، والحديث صححه الألباني في السِّلسلة الصحيحة، رقم (937) ، وفي غيرها.

(3) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب الوفاء ببيعة الخلفاء الأوّل فالأوّل، رقم (1844)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، ولفظه: "إنّه لم يكن نبيٌّ قَبْلِي إلا ّ كان حقّاً عليه أنْ يَدُلّ أُمّته على خير ما يعلمه لهم ويُنذرهم شَرّ مَا يعلمه لهم ...الخ".

(4) هو صاحب رسول الله ، أبو ذرٍّ جندب بن جنادة الغفاري ، اختلف في اسمه واسم أبيه والمشهور ماذُكر، من نجباء الصحابة، وأحد السّابقين الأ ولين، صاحب المناقب والفضائل، قيل كان خامس خمسة في الإسلام، أسلم وعاد إلى قومه بأمر النّبي ، فلمّا هاجر رسول الله لحق به ولازمه وجاهد معه، كان رأساً في الزّهد، مات بالربذة سنة إحدى وثلاثين من الهجرة وقيل في الّتي بعدها وعليه الأكثر. يُنظر: الطبقات الكبرى 219/4 -237، الاستيعاب 252/1-256، سير أعلام النُبلاء 46/2-78، الإصابة 125-129/7.

(5) أخرجه الإمام أحمد في المسند، رقم (21361)، 290/35، بلفظ: "لَقَدْ تَرَكَنَا مُحَمّدٌ وَمَا يُحَرِّكُ طَائِرٌ جَنَاحَيْهِ فِي السّمَاءِ إلا ّ أذكرنا مِنْهُ عِلْمًا"، وصححه الألباني في السِّلسلة الصّحيحة، رقم (1803)، وقول الشيخ محمّد رحمه الله: "وروى البخاري..." وهم، ولعلّه من صنيع النّاسخ.

(6) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿ ... ﴾[الروم: 27]، رقم (3192).

غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب؛ بل هذا خلاصة الدّعوة النّبويّة، وزبدة الرّسالة الإلهيّة؛ فكيف يتوهّم مَن في قلبه أدنى مسكة من إيمان وحكمة أنْ لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرّسول على غاية التّمام.

الوجه الثّاني: وإذا كان قد وقع ذلك منه كما تقدّم تقريره؛ فيستحيل شرعاً وعقلا ً أنْ لا يكون منقولا ً عنه، وتقرير هذا الوجه من طرقٍ أربعة:

الأول: يمتنع عقلا ً وشرعاً أنْ يكون خير الأمّة وأفضل قرونها قصّروا في هذا الباب زائدين فيه أو ناقصين عنه.

الطّريق الثّاني: لا يجوز شرعاً وعقلا ً أنْ تكون القرون المفضّلة؛ القرن الذي بُعث فيه رسول الله ، ثمّ الّذين يلونهم، ثمّ الّذين يلونهم، غير عالمين وغير قائلين في هذا الباب بالحقِّ المبين؛ لأنّ ضدّ ذلك: إمّا عدم العلم والقول، وإمّا اعتقاد نقيض الحقِّ وقول خلاف الصِّدق، وكلاهما ممتنع. وتقرير ذلك في مقامين:

الأول: أنّ مَن في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم، أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب والسُّؤال عنه ومعرفة الحقِّ فيه أكبر مقاصده وأعظم مطالبه -أعني بيان ما ينبغي اعتقاده لا معرفة كيفية الرّبِّ وصفاته- وهذا أمر معلوم بالفطرة، وإذا ثبت اللازم ثبت الملزوم.

الثّاني: وأمّا القول بأنّهم كانوا معتقدين فيه غير الحقِّ أو قائليه فهذا لا يعتقده مسلم ولا عاقل عرف أتبَاع محمّدٍ على بصيرة من الأ مر.

الطّريق الثّالث: أنّهم أعلم الأمّة بعد نبيّها على اختلاف مراتبهم في العلم، وهذا شامل للعلم ب الله والعلم بأمر الله، ثمّ إنّ العلم ب الله يُقصد منه علم التّوحيد بجميع متعلقاته قولا ً وعملا ً واعتقاداً.

الطّريق الرّابع: بما أنّهم بلغوا هذا المبْلَغ من العلم والفضل، هل يمكن أنْ يقول قائل إنّهم لم يبلِغوا ما تلقوه من رسول الله إلى مَن بعدهم، وهذا لا يقوله رجلٌ يؤمن ب الله وملائكته ورسله وباليوم الآ خر وبالقدر خيره وشرّه، وإنّما يقول ذلك رجل انطمست بصيرته؛ فصار يتخبّط في شرع الله بما تهواه نفسه الأمّارة بالسُّوء، وينسبه إلى الإسلام وهو بريء منه؛ ولكنْ كما قال تعالى: ﭽ ﮋ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ

گگ گ گ گ گ گ گ گگ ں ں ڻ ڻ ٹڻ ۀ ۀ ہ ۂ چ[1]،
وكقوله تعالى: چ ئۆ ئۆ ئۇ ئۈ ئې ئې ئې ئى ئى ئى ئد
چ[2].

ومَن عميت بصيرته انعكست الحقائق عنده؛ فلا يُميّز بين حقٍّ وباطل، فالحقُّ عنده ما رآه حسناً في عقله، والباطل ما رآه باطلاً في نظرهچ ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې ئى ئى ئى چ[3][4].

وأهل السُنّة والجماعة هم أسعد النّاس بالحقّ، وألزمهم له ظاهراً وباطناً، ومعتقدهم في باب الأسماء والصِّفات قائم على الأصل المقرّر سابقاً، وخلاصة معتقدهم في هذا الباب هو ما قرره سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- في مواضع عديدة من رسائله وتقريراته، ومن ذلك قوله:

"وأمّا طريقة أهل السُنّة والجماعة في هذا الباب فهي: أنْ يُوصف الله بما وصف به نفسه، ووصفه رسول الله ، لا يُتجاوز القرآن و الحديث، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ويعلمون أنّ ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ليس فيه لغز ولا أحاجي؛ بل معناه يُعرف من حيث يُعرف مقصود المتكلِم بكلامه؛ لا سيما إذا كان المتكلِم هو الله جلّ وعلا، أو الرّسول الّذي هو أفصح الخلق مطلقاً من جميع الوجوه، وأعلمهم بما يقول، وهو سبحانه مع ذلك چ ٺ ٿ ٿ چ[5] لا في ذاته ولا في أسمائه وصفاته ولا في أفعاله، فكما نتيقن أنّ الله سبحانه له ذات حقيقية وله أفعال حقيقية فكذلك له صفات وأسماء حقيقة، وكلُّ ما أوجب نقصاً أو حدوثاً فإنّ الله منزّه عنه حقيقة، فإنّه سبحانه مستحقٌّ للكمال الذي لا غاية فوقه، ويمتنع عليه الحدوث؛ لامتناع العدم عليه، واستلزام الحدوث سابقة العدم، ولافتقار المُحدَث إلى مُحدِث، ولوجوب وجوده سبحانه وتعالى. ومذهب السّلف هذا بين التّعطيل و

---

(1) فاطر (8).
(2) الحجّ (46).
(3) آل عمران (8).
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 130/13-132، وهذا النّقل مُستفاد من كلام شيخ الإسلام ابن تيميّة -رحمه الله- في الفتوى الحموية. يُنظر: الفتوى الحمويّة ص177-184.
(5) الشّورى (11).

التّمثيل؛ فلا يُمثِّلون صفات اللّٰه بصفات خلقه، كما لا يُمثِّلون ذاته بذات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ؛ فيُعطلوا الأسماء الحسنى والصِّفات العُلا ويُحرفوا الكلم عن مواضعه ويُلحدوا في أسماء اللّٰه وآياته"[1].

ومن بيان سماحة الشيخ محمّد لمعتقد أهل السُنّة والجماعة في باب الأسماء والصِّفات قوله -رحمه اللّٰه-: "أهل السُنّة والجماعة سلكوا في هذا الباب العظيم المسلك القويم الذي جاءت به الكتب السّماوية ونطقت به الرُسل ودرج عليه الصّدر الأوّل ومَن تبعهم، وهذا المسلك الّذي هداهم اللّٰه له هو الوسط بين الطّرفين والهدى بين الضّلالتين، فأثبتوا لله ما أثبته لنفسه في كتابه وأثبته له رسوله في السُنّة، إثباتاً بريئاً من تمثيل الممثّلين، ونفوا عنه ما لا يليق بجلاله وعظمته، نفياً بريئاً من تعطيل المعطِّلين، على حدِّ قوله: ﭽ ﭡ ﭢ ﭣﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ[2]"[3].

ومن كبير عناية الشيخ -رحمه اللّٰه- بتقرير العقيدة الصّحيحة بيانه منهج ومعتقد أهل السُنّة والجماعة في الندوات والمجامع العامّة التي تجمع علماء المسلمين ومَن دونهم[4]، بل ذكر ذلك في خطاب عام وجهه إلى كافّة المسلمين من حجاج بيت اللّٰه الحرام وغيرهم حاثاً لهم على الاهتمام والاعتناء بذلك، وقد ذكر فيه أنّ معتقد أهل السنة في باب الأسماء والصِّفات هو حقيقة ما بعث اللّٰه به الرُسل من أوّلهم إلى آخرهم وخاتمهم محمد ، وهو: "أن يُوحّد سبحانه وتعالى في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله؛ بأنْ يُؤمن بأنّه تعالى واحد أحد فرد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، وأنّه حيٌّ قيوم، على كلّ شيء قدير، وبكلّ شيء عليم، وأنّه تبارك وتعالى سميع بصير، يرضى، ويسخط، ويُحِبُّ، ويُحَبُّ، إلى غير ذلك ممّا ورد في الكتاب والسُنّة من أسمائه وصفاته تبارك وتعالى، فنُثبت كلّ ما ورد في الكتاب والسُنّة من هذا الباب إثباتاً بريئاً من تشبيه المشبّهين، كما نن ـزّهه تبارك وتعالى عن جميع ما لا يليق بجلاله

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 132/13، وهذا النّقل مستفاد من كلام شيخ الإسلا م رحمه اللّٰه، يُنظر: الفتوى الحمويّة ص265-267.

(2) الشّورى (11).

(3) شرح العقيدة الواسطية ص27، ويُنظر: ص36، 47، 53، 124.

(4) يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 189/13، 193.

وعظمته تنـزيهاً بريئاً من تعطيل المعطِّلين"[1].

وكلام الشيخ –رحمه الله- في تقرير معتقد أهل السُنّة والجماعة في باب الأسماء والصِّفات أكثر ممّا ذكرته في هذا المقام[2]، ولكنّه لا يخرج عن معنى الجمل الّتي تقدم ذكرها.

ومن مجموع كلام الشيخ -رحمه الله- نرى أنّ معتقد أهل السُنّة و الجماعة في أسماء الله وصفاته قائم على أُسُسٍ جاءت مفصّلة في نصوص الكتاب والسُنّة، وهذه الأسس هي[3]:

1. تنـزيه الله سبحانه عن كلّ عيب ونقص، وعن مشابهة الخلق في شيء من خصائصهم.
2. إثبات الوارد من الأسماء والصِّفات لفظاً ومعنى، مع استحضار القلب لأصل التنـزيه.
3. علم الخلق بالكيف غير مقدور عليه، ولا يصلون إليه شرعاً و لا قدراً.

وهذه الأسس الثلاثة العظيمة القدر قد انتظمت في جزء آيتين من كتاب الله تعالى، في قوله تعالى: ﭽ ﭡ ﭢ ﭣﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ[4]، وقوله سبحانه: ﭽ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﭼ[5].

المطلب الثّاني: ذكر بعض قواعد الأسماء والصِّفات:

العلم بقواعد[6] الدِّين وأصوله الجامعة من أنفع العلوم وأعظمها قدراً، فهي طريق لحفظ العلم وضبطه، وثباته وقوته، وتفريعه وتنـزيله، وبها يزين العلم ويبدو لصاحبه شيء من جماله؛ بجمع الأشباه و النّظائر، والفرقان بين المختلف المتغاير[7]، وإذا ضبط الإنسان الأصول الكلِّيّة للعلوم زاد عدله وعلمه وقلّ خطؤه وظلمه، وهو محتاج

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 1/86-87.

(2) يُنظر: شرح كتاب التّوحيد ص7 ،40، 274-275، 384، شرح آداب المشي إلى الصّلاة ص25، شرح الرّوض المربع -قسم العبادات- ص213، 218، 237.

(3) يُنظر: آداب البحث والمناظرة ص127-129، 133.

(4) الشّورى (11).

(5) طه (110).

(6) القاعدة: "هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها". التّعريفات للجرجاني ص219.

(7) هذا ممّا أفادنا به فضيلة شيخنا أ.د. عبد الرّزّاق البدر حفظه الله ونفع به المسلمين، وينظر: مقدِّمة فائدة جليلة في قواعد الأسماء الحسنى.

إلى العدل والعلم والبعد عن الجهل والظّلم؛ فعظمت حاجته للأصول والقواعد، قال شيخ الإسلام ابن تيميّة-رحمه الله-: "لابد ّ أن يكون مع الإنسان أصول كلي ّة ت ُرد ُ إليها الجزئيات؛ ليتكل ّم بعلم وعدل، ثم ّ يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا ّ فيبقي في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكل ّي ّات، فيتول ّد فساد عظيم"[1].

وقد وقع كثير من النّاس في الزّيغ والضّلال في باب الأسماء و الصِّفات وما يجب فيه، فضلّوا وأضلّوا، فعظمت الحاجة إلى تأصيل قواعد جامعة مبنيّة على أصول شرعيّة؛ لتعصم بإذن الله من الا نحراف والوقوع في الزّلل، وقد اعتنى علماء أهل السُّنّة والجماعة بتقرير ذلك وجمعه، وتناقل أهل العلم هذه القواعد، اللا ّحق منهم عن السّابق، وبتتبُّعي لرسائل وتقريرات سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه الله- أجتمع لي بعضها، وفي هذا المطلب بيان ذلك.

القاعدة الأولى: أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية[2]:

من القواعد الّتي قررها سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- قاعدة (**أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية**)، حيث يقول: "باب الأسماء و الصفات توقيفي، لا مجال للعقول والقياس والذّوق فيه"[3]، ويقول أيضاً: "وهذا الباب -يعني باب الأسماء والصِّفات- توقيفي، فيُنطق حيث نطق الكتاب والسُّنّة، وقد نطق الكتاب والسُّنّة بالصِّفات، وهو الحقّ والتّوحيد، فلا محذور في النُّطق بما وصف به نفسه، والخلق م الهم علم بالأمور الاعتقادية إلا ّ ما أخذوه من مشكاة النُّبوة"[4].

وهذه القاعدة من جملة معتقدات أهل السُّنّة والجماعة؛ فممّا يعتقدونه ويدينون به "الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما

---

(1) مجموع الفتاوى 203/19.

(2) يُنظر: نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد ص11 وما بعدها، كتاب التّوحيد لابن خزيمة ص40، 67، اعتقاد أهل السُّنّة للإ سماعيلي ص36، شأن الدُّعاء ص111-112، رسالة السِّجزي ص178-179 ، ،، إبطال التّأويلات ص345، الحجّة في بيان المحجّة 112،169/1، 171 ،436، معالم التن-زيل 307/3، ذمّ التّأويل ص9، لمعة الاعتقاد ص 45، الفتوى الحموية ص265، بدائع الفوائد 285/1-286، القواعد المثلى ص 13، 28، معتقد أهل السُّنّة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص40-49.

(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص27.

(4) المصدر السّابق ص31.

وصفه به رسوله محمّد في السُنّة، يُقتصر عليه ولا يُزاد فيه ولا يُنقص، لا يُردُّ شيءٌ من لفظه ولا معناه، وهذا سماع محض لا مجال فيه للرأي، قال الإمام أحمد رحمه الله: (لا يُوصف الله سبحانه إلاّ بما وصف به نفسه في كتابه، أو بما وصفه به رسوله في السُنّة، لا يُتجاوز القرآن والحديث)[1]، وهذا الذي قاله الإمام أحمد هو الذي عليه جميع الأئمّة من أهل السُنّة، فيُقتصر على ما وصف به نفسه، ويُثبت، ويُؤمن به، ويُعتقد على ما يليق بجلال الله وعظمته"[2].

ومَنْ نطق في هذا الباب بغير الوارد في الكتاب والسُنّة فقد أعظم الفرية على الله، وأساء وتعدّى وظلم، وهذا ما أفاده الشيخ -رحمه الله- بقوله: "أعظم المحرّمات القول على الله بلا علم، وإذا عرفت أنّه أعظم المحرّمات، فالقول على الله بلا علم أقسام:

- القول على الله بلا علم في أوامره ونواهيه، وشرعه ودينه، وتحليله وتحريمه.
- والقول عليه بلا علم في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله.

فالقول على الله بلا علم في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله أعظم من القول عليه بلا علم في أوامره ونواهيه وشرعه ودينه وتحليله وتحريمه، وأعلى مرتبة في التّحريم، وإنْ كان في الثّاني ما يرجع إلى تنقّصه في أسمائه وصفاته، ومعلوم أنّ مَن أثبت لله صفة أو اسماً ما أثبته لنفسه، أو نفى عنه ما اتصف به، فهو قائل عليه بلا علم، وهو مخالف للكتاب والسُنّة، والشّرع والقدر، كاذب ضالٌّ عن الصِّراط المستقيم، فإنّ قوى العبد لا تقدر أنْ تصل إلى شيء من ذلك بعقولها ولا بأفهامها، ولا طريق إلى ذلك إلاّ بالكتاب والسُنّة، والسّالم النّاجي يوم القيامة هو النّاطق بما نطق به الكتاب والسُنّة، والواقف حيث وقفا.

فنُؤمن بما جاء عن الله وعن رسول الله ، نُؤمن باللّفظ والمعنى جميعاً، ونعتقده حقيقة على ما يليق بجلال الله وعظمته.

وبهذا تعرف أنّ طائفتي الضّلال والانحراف من نفاة الصِّفات هم

---

(1) يُنظر: إبطال التأويلات ص345، وهو فيه بلفظ: "لا يُوصف الله تبارك وتعالى بأكثر ممّا وصف به نفسه، ولا يُتعدّى القرآن والحديث"، وذكره ابن قدامة بمعناه في لمعة الإعتقاد ص45، ويُنظر: الفتوى الحمويّة ص265.

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص23.

أعظم القائلين على الله بلا علم؛ سواء بجحد، أو تعطيل، أو تكييف، أو تمثيل.

وإنّما سلم من القول على الله بلا علم من اتبع النّبي الكريم، وأصحابه والتّابعين المقتفين لهديه الكريم"[1].

ومن أمثلة تطبيق الشيخ -رحمه الله- لهذه القاعدة تعقّبه على مَن سمّى الله بالقديم، حيث يقول: "الصحيح أنّ القديم ليس من أسماء الله، وجاء في حديث أظنّه ضعيفاً في سنن ابن ماجه[2]، وجاء ما هو أكمل منه وأثبت وهو (الأوّل)[3]، فقوله -يعني صاحب زاد المستقنع- (القديم) بناء على الحديث المذكور، فلا يثبت به فرع من الفروع، فضلا ً عن إثبات أصل من الأصول، وهو أسماء الله"[4].

وإذا تقرّر أنّ هذا الباب توقيفي فمِن ما ينبغي أنْ يُعلم أنّ طريق معرفة الأسماء واحد وهو التّصريح بالاسم، وقد نصّ على هذا الشيخ محمّد -رحمه الله- فقال: "لا يُطلق على الله إلا ّ ما جاء في النّصّ، فلا يلزم من الإخبار عنه بالفعل أنْ يُشتقّ منه اسم مطلق، كالمُضلّ والماكر"[5].

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص75-76.

(2) أخرجه ابن ماجه،كتاب الدّعاء، باب أسماء الله عزّ وجل، رقم (3861)، و الحاكم في المستدرك، كتاب الإيمان، رقم (42)، والبيهقي في الأسماء و الصِّفات، باب بيان أنّ لله جلّ ثناؤه أسماء أخرى، رقم (10)، والحديث ضعفه ابن حزم في المحلى 31/8، وضعفه شيخ الإسلام، يُنظر: مجموع الفتاوى 379/6، وضعفه البوصيري في مصباح الزّجاجة 208/3، وضعفه الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه، وفي ضعيف الجامع رقم (1943، 1946).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذِّكر والدُّعاء والتّوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النّوم وأخذ المضجع، رقم (2713)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: "اللّهم ّ رب ّ السّ ّماوات، ورب ّ الأرض، ورب ّ العرش العظيم، ربّ ّنا ورب ّ كل ّ شيء، فالق الحب ّ و النّ ّوى، ومنزل التّ ّوراة والإنجيل والفرقان، أعوذ بك من شر ّ كل ّ شيء أنت آخذ بناصيته، اللّهم ّ أنت الأوّ ّل فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظّ ّاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، اقض عنّ ّا الدّ ّين وأغننا من الفقر".

(4) فتاوى ورسائل الشيخ 204/1.

(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص65.

أمّا الصِّفات فقد تنوعت طرق إثباتها[1]، فتثبت: بالتّصريح بها، وبتضمُّن الاسم لها، وبدلالة الفعل عليها، وتضمُّن النّفي كمال ضدِّه، وعن طريق التّفضيل، وقد أشار الشيخ إلى هذه الطُّرق من حيث الجملة فقال -رحمه الله-: "فإنّ الرّبّ سبحانه سمّى نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله بأسماء، قال تعالى: ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﭼ[2]، وقال سبحانه: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﭼ[3]، وأسماء الله فاشية كثيرة في كتاب الله وسنّة رسوله ، وكذلك وصف تعالى وتقدّس نفسه، ووصفه رسوله فيما ثبت عنه في السُّنّة بصفات، منها: مدلول تلك الأسماء، فإنّه ما مِن اسم إلا ً وفي ضمنه صفة من صفاته، فإنّ اسمه (الغفور) دلّ على أنّه اسمه، وأنّ (المغفرة) وصفه، وكذلك ما يكون في الأفعال"[4].

القاعدة الثّانية: أسماء الله تعالى حسنى، وصفاته عليا[5]:

هذه القاعدة قد دلّت عليها النُّصوص الشرعية كقوله تعالى: ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽﭾ ﭼ[6]، وقوله سبحانه: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﭼ[7]، وقوله تعالى: ﭽ ﮖ ﮗ ﮘ ﭼ[8]، وقوله جلّ شأنه: ﭽ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ[9]، وغير ذلك من الأدلة، وقد اعتمد الشيخ -رحمه الله- هذه القاعدة وقرّرها، فمن تقريره لها قوله في بيان قول الله تعالى: ﭽ ﭺ ﭻ

(1) هذا ممّا أثبته في كراستي نقلا ً عن فضيلة شيخنا أ.د. عبد الرّزّاق البدر حفظه الله، في السّنة المنهجية، ويُنظر: القواعد المثلى ص13، 28-29، معتقد أهل السُّنّة والجماعة في الأسماء والصِّفات للدكتور محمّد التّميمي ص40-45، الصِّفات الإلهية للدكتور التميمي أيضاً، ص15-18.
(2) الأعراف (180).
(3) الإسراء (110).
(4) شرح كتاب التّوحيد ص171، ويُنظر: شرح العقيدة الواسطيّة ص66.
(5) يُنظر: اعتقاد أهل السُّنّة للإسماعيلي ص37، مجموع فتاوى ابن تيميّة 71/6، 141، 96/8، بدائع الفوائد 287/1-288، 295/1-296، مدارج السّاكين 125/1، العواصم من القواصم لابن الوزير228/7، القواعد المثلى ص6-8، 18-20، معتقد أهل السُّنّة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص 309-329، أسماء الله الحسنى ص67-71.
(6) الأعراف (180).
(7) الحشر (24).
(8) النّحل (60).
(9) الرُّوم (27).

ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ[1]: "هذه الآية الكريمة أفادت أنّ لله سبحانه أسماء حسنى، وهذا في آيات عديدة، في آية الإسراء: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮀ[2] ، وفي آية الحشر: ﭽ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﮀ[3] ، وفي آية طه: ﭽ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮀ[4] ، فدلّت الآيات الكريمات على أنّ لله سبحانه أسماء تسمّى بها، ثمّ في الآيات صفتها؛ أنّها حسنى، يعني دالّة على المعاني الجميلة، وعلى الكمال، بالغة فيه الغاية والنّهاية"[5].

وقرّر -رحمه الله- هذه القاعدة أيضاً في ثنايا بيانه لقول الله تعالى: ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮀ[6] فقال: "تبارك: أي بلغ في البركة النّهاية و الغاية، والنّفع والسّعة، والبركة: هي كثرة النفع.

وفي هذه الآية إثبات الأسماء لله سبحانه، والمراد بالاسم جنس ا لأسماء؛ فإنّه مفرد مضاف إلى معرفة، فشمل وعمّ جميع الأسماء، فدلّ على أنّ لله سبحانه أسماء، وأنّها بلغت في كثرة النّفع والخير الغاية، وفيها إثبات صفات الجلال والإكرام لله سبحانه وتعالى"[7].

وفي شرحه لقول النّبي : (ربُنا الله في السماء، تقدّس اسمك، أمرك في السّماء والأرض، كما رحمتك في السّماء، اجعل رحمتك في ا لأرض، اغفر لنا حوبنا وخطايانا، أنت ربُّ الطّيبين، أنزل رحمة من رحمتك، وشفاء من شفائك على هذا الوجع)[8] قرّر هذا الأصل قائلا

---

(1) الأعراف (180).
(2) الإسراء (110).
(3) الحشر (24).
(4) طه (8).
(5) شرح كتاب التّوحيد ص330.
(6) الرّحمن (78).
(7) شرح العقيدة الواسطيّة ص68.
(8) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطِبِّ، باب كيف الرُقى، رقم (3892) من حديث أبي الدّرداء رضي الله عنه، وأخرجه أحمد في المسند 379/39 ، رقم (23957) من حديث فضالة بن عبيد رضي الله عنه، وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب الجنائز، رقم (1272) من حديث أبي الدّرداء، وقال الحاكم: "قد احتجّ الشيخان بجميع رواة هذا الحديث غير زيادة بن محمّد وهو شيخ من أهل مصر قليل الحديث"، وأخرجه في كتاب الطِبِّ، رقم (7512) من حديث فضالة بن عبيد رضي الله عنه، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، والحديث حسّنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، يُنظر: العقيدة الواسطيّة ص100.

أ: "(تقدّس اسمك) هذا فيه إثبات أنّ لله أسماء تسمّى بها، كما قال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ، وقال صلّى الله عليه وسلّم: (إنّ لله تسعة وتسعين اسماً)[1]، فدلّ على أنّ لله أسماء، وأنّها دلّت على الكمال إلى الغاية، ولا يجوز أنْ يتسمّى بها أحد ...، (تقدّس اسمك) معنى التّقديس: التّطهير[2]، وهو مفرد مضاف، يشمل جميع الأسماء المثبتة في النّصوص، وأنّها كلّها مقدّسة، ليس المراد تقدّس واحد من أسمائك فقط والآخر لا؛ بل جميع الأسماء كلّها، ففيه إثبات الصِّفات وأنّها مقدّسة، المعنى تقدّست أسماؤك عن نقص وعيب، وفيه إثبات كمال أسماء الله تعالى، فإنّ المراد جنس الأسماء ولهذا في الآيات: ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭼ"[3].

ومن تقريره لهذا الأصل قوله: "ولنعرف أنّ ما جاء في النّصوص من ذلك -يعني من مثل صفة المكر والكيد- أنّ ما كان منه على وجه مذموم لا يُضاف إلى الله، لا يُضاف منه إلا ّ الوجه المحمود الممدوح الكمال"[4].

واستصحاب هذا الأصل عظيم النّفع في باب الإثبات والنّفي، فلا يُضاف إلى الله إلا ّ الكمال المطلق، وهذا يُوجب تن-زيه الله عن النّقائص، وإلى هذا أشار الشيخ -رحمه الله-بقوله: "كلّ ما أوجب نقصاً أو حدوثاً فإنّ الله من-زهٌ عنه حقيقة، فإنّه سبحانه مستحقٌ للكمال الذي لا غاية فوقه، ويمتنع عليه الحدوث؛ لامتناع العدم عليه، واستلزام الحدوث سابقة العدم، ولافتقار المُحدَث إلى مُحدِث، ولوجوب وجوده سبحانه وتعالى"[5].

ولا يعني هذا نفي الوارد بهذه الحُجّة، فقد وقع فئام من النّاس في التّعطيل مُحْتجِّين بحجج واهية كدعوى الفرار من التّمثيل، وهي دعوى باطلة؛ لأنّ ما أُضيف إلى الله فهو مختصٌ به لا يماثله فيه

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشّروط، باب ما يجوز من الاشتراط، والثُنْيا في الإقرار، والشّروط التي يتعارفه النّاس بينهم، وإذا قال: مائة إلا واحدة أو ثنتين، رقم (2736)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذّكر و الدُعاء والتّوبة والاستغفار، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، رقم (2677)، كلاهما أخرجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(2) ينظر: النّهاية في غريب الحديث 23/4.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص109.
(4) المصدر السّابق ص64.
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 132/13.

غيره، وهو سبحانه أعلم من خلقه بما يجب له وما يمتنع عليه، قال الشيخ -رحمه الله-: "كلٌ ما جاء في القرآن والحديث الثّابت فخذ معك أصلا ً أنّه على ما يليق بجلال الله"[1].

ومن أمثلة اعتماد الشيخ لهذه القاعدة قوله في بيان حكم تسمية الله بالمفتي الأكبر: "هذا الإطلاق غير صحيح، ولم نسمع بأحد من أهل العلم أطلق على الباري تعالى اسم (المفتي الأكبر) فليس من الأ سماء الحسنى بلا شكٍّ، وأمّا إسناد الإفتاء إليه تعالى في القرآن بصيغة الفعل المقيّد وهو قوله: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭼ[2] فلا إشكال في ذلك، ولكن لا يستلزم تسميته باسم المفتي الأكبر...، وقد أخطأ أقبح الخطأ من اشتقّ له من كلّ فعل اسماً[3]، وبلغ بأسمائه زيادة على الألف، فسمّاه الماكر والخادع والفاتن والكائد ونحو ذلك"[4].

ومن الأمثلة الّتي أوضحت اعتماد الشيخ هذا الأصل قوله عن حديث (فإنّ الله لا يملّ حتى تملّوا)[5]: "من نصوص الصفّات، وهذا على وجه يليق بالباري، لا نقص فيه، كنصوص الاستهزاء والخداع فيما يتبادر"[6].

ومن أمثلة اعتماده هذا الأصل: أنّه سُئل عمّن قال: "الله المعشوق لفلان؟ فأجاب -رحمه الله-: "غلط، لأنّ العشق فيه التّجني"، فقال السائل: أقول أصفه بالعشق وأنزهه عمّا لا يليق به؟ فأجاب: أَجَل تقول كلّ ما فيه نقص هذا القول؟! لا"[7].

القاعدة الثّالثة: أسماء الله وصفاته غير محصورة[8]:

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص51.

(2) النِّساء (176).

(3) كصنيع ابن العربي المالكي -رحمه الله- حين عدّ أسماء الله تعالى. يُنظر: أحكام القرآن 339/2-350، ومثله القرطبي -رحمه الله- في كتابه: الأ سنى في شرح الأسماء الحسنى.

(4) فتاوى ورسائل الشيخ 205/1-206.

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التّهجد، باب ما يكره من التّشْديد في العبادة، رقم (1151)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضيلة العمل الدّائم من قيام الليل وغيره، رقم (782).

(6) فتاوى ورسائل الشيخ 209/1.

(7) فتاوى ورسائل الشيخ 209/1.

(8) يُنظر: شأن الدُعاء ص24، الأسماء والصِّفات 27/1، شرح صحيح مسلم للنووي 5/17، درء تعارض العقل والنقل 332/3-333، مجموع الفتاوى

ومن القواعد الّتي قرّرها سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه الله- قاعدة (أسماء الله وصفاته غير محصورة) حيث يقول: "ما ورد من ذكر التِّسعة والتِّسعين اسماً في حديث أبي هريرة أنّ رسول الله قال: (إنّ لله تسعة وتسعين اسماً، مائة إلا واحداً، من أحصاها دخل الجنّة)[1]، ليس المراد أنْ لا أسماء له سبحانه سواها؛ بل جاء في حديث ابن مسعود[2] ما يدلّ على عدم انحصارها في تسعة وتسعين اسماً، فقوله : (أو استأثرت به في علم الغيب عندك) دليل على أنّ لله أسماء استأثر بها لا يعلمها أحد من خلقه؛ فكان ما في حديث أبي هريرة ليس للحصر، ولكنّ معنى الحديث أنّها اختصت من بين أسماء الله بكون مَن أحصاها دخل الجنّة، وقوله : (مَن أحصاها دخل الجنّة) هو مع ما قبله في حكم الجملة الواحدة، ليس جملتين؛ بل المعنى أنّ لله تسعة وتسعين اسماً من شأن تلك التّسعة و التّسعين الاسم أنّ من أحصاها دخل الجنّة، فهي جملة واحدة عند المحققين الّذين منّ الله عليهم بالفهم لا سيّما في الأسماء والصِّفات، وسلموا من طريقة التّجهم[3]"[4].

482/22، بدائع الفوائد 293/1-294، تفسير القرآن العظيم 515/3، إيثار الحقّ على الخلق ص158، القواعد المثلى ص13-14،21.

(1) تقدّم تخريجه.

(2) ولفظه: عن عبد الله بن مسعود قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ : "ما أصاب أحَدًا قَطُّ هَمٌّ وَلا حزنٌ فقال: اللَّهمّ إِنِّي عَبْدك وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أَمَتِكَ، ناصيتي بيدك ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ القُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي وَجِلاءَ حزني، وذهاب هَمِّي، إلا أَذْهب الله همّه وحزنه، وأبدله مكانه فرجا ". قال: فقيل يا رسُولَ الله ألا نتَعَلَّمُهَا؟ فَقَالَ: "بلَى، يَنْبَغِي لِمَن سمعها أنْ يتعلّمها". أخرجه الإمام أحمد في مسنده 246/6، رقم (3712)، وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب الدّعاء والتّكبير والتّهليل و التّسبيح والذّكر، رقم (1877)، وقال: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم إن سلم من إرسال عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه؛ فإنّه مختلف في سماعه من أبيه)، قال الهيثمي في مجمع الزّوائد136/10: (رجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح غير أبي سلمة الجهني وقد وثقه ابن حبان)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، رقم (199).

(3) وهي طريقة التعطيل لأسماء الله وصفاته على اختلاف دركاته، فكلُّ من عطّل نصوص الأسماء والصِّفات أو بعضها ففيه تجهّم، نسبة إلى الجهم بن

القاعدة الرّابعة: نصوص الأسماء والصِّفات محْكمة[2]:

أنزل الله القرآن تبياناً لكلّ شيء، وجعله مُحْكماً متقناً، يشبه بعضه بعضاً في الإحكام، ووصفه بقوله سبحانه: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﭼ[3] فجعل بعضه محكماً[4]، وهو أصلٌ يُعاد إليه المتشابه[5]، وإنّ أعظم أصول القرآن أسماء الله وصفاته، فبها يحصل الفرقان، ويُقذف في القلب نور العلم والإيمان ﭽ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﭼ[6]، فمَن كان عنده هذا الأصل مشتبهاً فأين المحكم الّذي يُردُّ إليه؟!

صفوان؛ لكونه أول من أعلن مقالة التّعطيل بعد أنْ تلقاها عن شيخه الجعد بن درهم، وكلاهما قد قتل بسيف أهل السُنّة، وأصل المقالة مستمدّة من الفلاسفة والصابئة واليهوديّة وبقايا الأديان الوثنيّة. يُنظر: مقالات الإسلاميين 338/1، الفرق بين الفرق ص211-212، التّبصير في الدِّين ص107-108، مقالة التّعطيل للدكتور التّميمي.

(1) شرح كتاب التّوحيد ص271-272، وينظر: ص330.

(2) يُنظر: مجموع الفتاوى 294/13-314، الفتوى الحمويّة، الصّواعق المرسلة 102/1-104، 598/2-603، شرح كتاب الفقه الأكبر ص68، منهج ودراسات لآيات الصِّفات ص21.

(3) آل عمران (7).

(4) المحكم: مأخوذ من مادة حكم، وهي تدلُّ على الفصل والمنع والتّمييز والإتقان، فإحكام الكلام: إتقانه؛ بتمييز الصِّدق من الكذب في أخباره، وتمييز الرُّشد من الغيّ في أوامره، والإحكام هو الفصل بين شيئين بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر، فالمحكم من الكلام: هو البيّن الواضح الدلالة، الّذي لا لبس فيه على أحد من النّاس . يُنظر: مقاييس اللغة 91/2-92، التّدمريّة ص103، 105، التّعريفات ص263، تفسير القرآن العظيم 6/2، لسان العرب 270-273/3.

(5) المتشابه: مأخوذ من مادة شبه، وهي تدلُّ على تماثل وتشاكل واختلاط والتباس، فالمتشابه من الكلام هو: ما لم يُتلقى معناه من لفظه؛ لاشتباه دلالته، بحيث يشبه غيره من وجه ويفارقه من وجه. يُنظر: مقاييس اللغة 243/3، التّدمريّة ص105، تفسير القرآن العظيم 6/2، التّعريفات ص253، لسان العرب 23/7-24.

(6) النّور (35).

ولهذا كان من المتقرِّر عند أهل السُنّة قاطبة قاعدة (**نصوص الأسماء والصِّفات محْكمة**) وهذه القاعدة قد نصّ عليها الشيخ محمّد -رحمه الله- في مطلع بيانه لأثر ابن عباس رضي الله عنهما: أنّه رأى رجلاً انتفض لمّا سمع حديثاً عن النّبي في الصّفات استنكاراً لذلك، فقال: (ما فرق[1] هؤلاء؟ يجدون رقّة عند محكمه، ويهلكون عند متشابهه؟!)[2]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "المتشابه الّذي ذكره ابن عبّاس متشابه نسبيٌّ، أي بالنسبة إليهم، فإنّ المتشابه ينقسم إلى قسمين: حقيقي، ونسبي، وليس مراده أنّ نصوص الصِّفات من المتشابه؛ بل هي من المحكم، فالصِّفات ليس فيها متشابه بالإجماع؛ بل كلُّها محكمة بالإجماع"[3].

القاعدة الخامسة: أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف[4]:

أسماء الله تعالى حسنى؛ بالغة في الحسن غايته، والحسن معنى ثبوتي تمدّح الرّبُّ سبحانه به، ولا يكون ذلك إلاّ بإثبات دلالات الأسماء على الصِّفات، فكلُّ اسم متضمِّنٌ لصفة كمال لا يدلُّ عليها الاسم الآخر، وكلُّ أسماء الله دالّةٌ عليه ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﭼ[5]، وهي بهذا الاعتبار أعلام مترادفة[6]، وباعتبار ما دلّت عليه

---

(1) الفَرَق: عرّفه سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- بقوله: "هو الخوف الّذي ينشأ عنه قشعريرة". شرح كتاب التّوحيد ص280. وفيها ثلاث روايات (فرَقُ، فرَقَ، فرّقَ) بفتح الرّاء وضمّ القاف فتكون الكلمة اسماً والمعنى ما سبق، والأخرى بفتح الرّاء والقاف، والثّالثة بفتح الرّاء مشدّدة وبفتح القاف، وتكون الكلمة على هاتين الرِّوايتين فعلاً بمعنى التّفريق، وما استفهامية أو نافية. يُنظر: القول المفيد شرح كتاب التّوحيد 194/2-195.

(2) أخرجه عبد الرزّاق في مصنّفه 423/11، رقم (20895), وابن أبي عاصم في السنة 212/1، رقم (485)، وصححه الألباني في ظلال الجنّة.

(3) شرح كتاب التّوحيد ص281.

(4) يُنظر: النّقض للدّارمي ص11-13، الحجّة في بيان المحجّة 137/2، درء تعارض العقل والنقل 52/5-53، التّدمريّة ص100-102، الإيمان ص175، بدائع الفوائد 285/1، 286، مدارج السّالكين 28/1، جلاء الأفهام ص184-191، القواعد المثلى ص8-10، معتقد أهل السُنّة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص333-360.

(5) الإسراء (110).

(6) المترادف هو: "ما كان معناه واحداً وأسماؤه كثيرة، وهو ضدُّ المشترك". التّعريفات ص253.

من معاني تكون أوصافاً متباينة[1].

ومجمل هذا الكلام قد قرّره علماؤنا -رحمهم الله- في قاعدة عظيمة النّفع وهي: (أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف)، والشيخ محمّد -رحمه الله- كسلفه الأخيار في تقرير هذا الأصل حيث يقول: "أسماء الله تعالى كلّها أعلام ونعوت، هي أعلام ونعوت، ثمّ غلبة واحد منهما على الاسم المعيّن هو على حسب الكلام الذي ذُكر فيه؛ إنْ جرى تابعاً لِمَا قبله صار صفة، وإنْ كان مستقلا ً؛ بأنْ كان مبتدأ أو فاعلا ً أو نحو ذلك لم يكن صفة"[2].

القاعدة السّادسة: القول في الصِّفات كالقول في الذّات، والقول في بعض الصِّفات كالقول في البعض الآخر[3]:

مِن أعظم سمات منهج أهل السُنّة والجماعة التّوافق والائتلاف، ومِن عوار منهج أهل الباطل التّناقض والاختلاف، ومن أصدق من الله قيلا ً ﭻﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ[4]، ولمّا خاض أناس بـِ الباطل في أسماء الله وصفاته وقعوا في اضطراب عجيب، وأتوا بكلّ أمر مريب، ففرقوا بين المتماثلات، وسووا بين المختلفات، فكان تناقضهم دليل باطلهم، وأيّد الله أهل الحقّ لكشف عوارهم وبيان ضلا لهم، فكان ممّا أصّله ورثة الأنبياء هذا الأصل المتين، وهو: (القول في الصِّفات كالقول في الذّات، والقول في بعض الصِّفات كالقول في البعض الآخر)، رادِّين به على كلّ من حاد عن المنهج السّوي.

وقد أخذ سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- بهذا الأصل وقرّره، فقال: "اعلم أنّ القول في الصِّفات كالقول في الذّات، وأنّ القول في بعض الصِّفات كالقول في بعض، فإثبات صفة أو صفات الله ممّا يليق بجلاله وعظمته، كالعلو والاستواء والضّحك والفرح، يلزم منه إثبات الذّات وإثبات سائر الصِّفات؛ لأنّه لا يُعقل وجود ذات للباري جلّ وعلا

---

(1) المتباين هو: "ما كان لفظه ومعناه مخالفاً لآخر؛ كالإنسان والفرس". التّعريفات ص253.

(2) شرح الرّوض المربع -كتاب الطّهارة- ص7.

(3) ينظر: رسالة السِّجزي ص281، جواب الخطيب البغدادي، ضمن كتاب اعتقاد أهل السُنّة ص74، الأسنى شرح أسماء الله الحسنى 19/2، الحجّة 175/1، 126/2، عقيدة السلف أصحاب ص232، التّدمريّة ص31-46، الصّواعق المرسلة 111/1-117.

(4) النِّساء (82).

غير متصفة بصفات الجلال والكمال، وكذلك في النّفي؛ فنفي صفة أو صفات... يلزم منه نفي الذّات ونفي سائر الصِّفات"[1].

وقال -رحمه اللّه-: "ما يُقال في الصِّفات فرع عمّا يُقال في الذّات، فيجب أنْ نصف اللّه تعالى بما وصف به نفسه في كتابه، ونؤمن بما جاء عن اللّه على مراد اللّه على ما يليق بجلال اللّه وعظمته، ونقول لله صفات ثابتة حقيقة لا تشبه صفات المخلوقين، كما أنّ لله ذاتاً حقيقية ثابتة لا تشبه ذوات المخلوقين، ونعتقد أنّ الصِّفات حقائق و لا نقف عندها؛ بل نستمر كما استمرّ الكتاب العزيز ونقف حيث وقف"[2].

ويقول -رحمه اللّه-: "فكما نتيقن أنّ اللّه سبحانه له ذات حقيقية وله أفعال حقيقية فكذلك له صفات وأسماء حقيقية"[3].

ومن تطبيق الشيخ -رحمه اللّه- لهذه القاعدة قوله في ثنايا تقريره لصفة النُّزول: "فإذا قال لنا المبطل الجاحد النّافي: كيف ين-زل ربُّنا؟ قلنا: كيف هو؟ فإنّ القول في الصِّفات كالقول في الذّات، يُحتذى حذوه ويُقاس عليه، فكما أنّ إثبات الذّات إثبات وجود وحقيقة لا يعلم كنهها وكيفيتها إلا ّ هو تعالى، فإثبات النُّزول إثبات وجود وحقيقة لا يعلم كنهه إلا ّ هو تعالى"[4].

القاعدة السّابعة: المضاف إلى اللّه على قسمين: صفة، ومخلوق[5].

لقد ضلّ كثير من النّاس في مسألة المضاف إلى اللّه؛ فمنهم مَن وقع في الإفراط، ومنهم مَن وقع في التّفريط، وهدى اللّه أهل السُنّة فقالوا بالتّفصيل، وبذلك كانوا أهل سواء السّبيل، وكانوا وسطاً وأسعد النّاس بالدّليل، وحاصل قولهم في هذه المسألة يرجع إلى قاعدة عظيمة وهي: (المضاف إلى اللّه على قسمين: صفة، ومخلوق).

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 134/13.
(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص54، ويُنظر: ص30، 107.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 132/13.
(4) المصدر السّابق ص101.
(5) يُنظر: كتاب التّوحيد لابن خزيمة ص95، مجموع الفتاوى 144/6-145، 369، 290/9، شرح العقيدة الأصفهانيّة ص66-67، درء تعارض العقل و النّقل 263/7، الجواب الصّحيح 157/2-164، 248/3-249، 415/4-416، الكافية الشافية ص55، الرُّوح ص154-155، لوامع الأنوار البهيّة 36-37/2، الصِّفات الإلهية 25-34.

وقد نصّ سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- على هذه القاعدة وبيّنها بالمثال، فقال: "الإضافة إلى الله تنقسم إلى قسمين: قسمٌ معنى من المعاني لا يقوم بنفسه، كالعلم والقدرة والحياة ونحو ذلك، فهذا إضافته إلى الله إضافة صفة إلى موصوفها، فالعلم لا يقوم إلا ّ بالعالم، والقدرة لا تقوم إلا ّ بالقادر سبحانه وتعالى، والقسم الثاني: جثّة وجسم قائم بنفسه، فهذا ينقسم إلى قسمين: قسم يُضاف إلى الله لخصّيصة خصّه بها، كالكعبة بيت الله، وناقة الله، وعيسى روح الله، إبراهيم خليل الله، فإضافتها إلى الله إضافة تشريف وتكريم، وعيسى من هذا القسم، وقسم إضافته إليه لأنّه خلقه، وهذه لا تقتضي تشريفاً ولا تكريماً، كأرض الله، وسماء الله، ونحو ذلك"[(1)].

ومن عظيم نفع هذه القاعدة التفريق بين المضافات إلى الله؛ بل قد يتفق اللفظ وتختلف نوع الإضافة، وبفقه هذه القاعدة يحصل الفرقان، ومن تطبيق الشيخ -رحمه الله- لهذه القاعدة في مثل هذا الأ مر قوله في مسألة إضافة النّور إلى الله تعالى: "النّور المضاف إلى الله على قسمين: نور مضاف إضافة صفة، وقسم إضافة مخلوق إلى خالقه"[(2)].

القاعدة الثّامنة: امتناع الأقيسة في حقِه تعالى سوى قياس الأ ولى[(3)]:

من أصول أهل السّنّة والجماعة أنّ الله تعالى ﭽ ﭡ ﭢ ﭣﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ[(4)]، وضرْبُ الأمثال له سبحانه ممتنع شرعاً وعقلا ً، قال تعالى: ﭽ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ[(5)]؛ فكلّ ما سوى الله ناقص ولابدّ، والله منـزّه عن كلّ عيب ونقص، والكمال المطلق ليس إ

(1) شرح كتاب التّوحيد ص21.
(2) شرح الرّوض المربع -كتاب الطّهارة- ص67.
(3) ينظر: الحجّة 113/1، جامع بيان العلم 113/2، بيان تلبيس الجهميّة 349/2، الرّد على المنطقيين ص154،157،350، التّدمريّة ص50، درء تعارض العقل والنّقل 222/2، 362/7، منهاج السّنّة 417/1، 222/3، الفتاوى الكبرى 127/1، مجموع الفتاوى 297/3، 164/13، مفتاح دار السّعادة 76/2، توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيّم 261/1-262، 388/2، التّحفة المهديّة ص129-131.
(4) الشّورى (11).
(5) النّحل (74).

لا ّ لله تعالى، فله المثل الأعلى، قال تعالى: ﭽ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡﮢ ﮣ ﮤ ﮥﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﭼ[1]، وبهذا تتقرّر قاعدة **(امتناع الأقيسة في حقّه تعالى سوى قياس الأولى[2])**.

وهذا الأصل قد قرّره سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- فقال: "جميع القياس في حقّه تعالى ممتنع شرعاً وعقلاً ً. نعم قياس الأولى، فيُقال: ما كان في حقّ المخلوق كمال فإنّ الله أحقّ بالكمال، فيُثبت لله تعالى على ما يليق بجلال الله وعظمته من غير تمثيل"[3]، وفي إثبات قياس الأولى يقول: "من المعلوم أن ّ كل ّ كمال اتصف به المخلوق فالله أحق ُ وأولى به"[4].

القاعدة التاسعة: باب الإخبار أوسع من باب الأسماء والصّفات[5].

أسماء الله وصفاته توقيفيّة، فلا يجوز أن يُسمّى الله أو يُوصف إلا ّ بما ورد في نصوص الكتاب والسُنّة، وأمّا الإخبار عنه تعالى فهو أوسع من ذلك، فيجوز أن يخبر عنه تعالى عند الحاجة بما ليس اسماً له ولا صفة؛ بشرط أنْ لا يُخبر عنه بما هو سيء؛ بل يُخبر عنه بما هو حقّ في أصله، وهذا هو فصل الخطاب في هذه المسألة فـ**(باب الإخبار أوسع من باب الأسماء والصّفات)**، وهذه أصل نافع، قد قرره المحقّقون من علمائنا رحمهم الله، ومنهم سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- ، وفي هذا يقول: "لا يُطلق على الله إلا ّ ما جاء في النّص، فلا

---

(1) النّحل (60).

(2) قياس الأولى: "هو أن ّ ما ثبت لموجود مخلوق من كمال لا نقص فيه فالر ّب ُ أحق ُ به، وما ن ُز ِّه عنه مخلوق من النّقائص فالر ّب ُ أحق ُ بتنزيهه عنه". الرّدّ على المنطقيين ص350، ويُنظر: التّدمريّة ص50، وفي الدرء 6/22: "كل ُ كمال و ُصف به المخلوق من غير استلزامه لنقص فالخالق أحق ُ به، وكل ُ نقص ن ُز ِّه عنه المخلوق فالخالق أحق بأن ْ ي ُنز ّه عنه"، وفيه 2/ 222: "كل ُ كمال يثبت لمخلوق من غير أن ْ يكون فيه نقص بوجه من الوجوه فالخالق تعالى أولى به، وكل ُ نقص تنز ّه عنه مخلوق فالخالق سبحانه أولى بتنزيهه عنه"

(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص30.

(4) فتاوى ورسائل الشيخ 1/170-171.

(5) يُنظر: الجواب الصحيح 8/5، مجموع فتاوى ابن تيميّة 6/142-143، 9/300-301، بدائع الفوائد 1/284، 285، مدارج السّالكين 3/415.

يلزم من الإخبار عنه بالفعل أن يُشتقّ منه اسم مطلق، كالمُضلّ و الماكر. وهنا قاعدة ذكرها ابن القيم في (المدارج) وكأنه أخذها من الا ستقراء: أنّ الإخبار بالفعل أوسع من التّسمية"[1].

وقد نصّ الشيخ على هذه القاعدة -ناقلا ً كلام ابن القيّم المُشار إليه سابقاً- في ثنايا بيانه حكم تسمية الله بالمفتي الأكبر، فقال -رحمه الله-: "هذا الإطلاق غير صحيح، ولم نسمع بأحد من أهل العلم أطلق على الباري تعالى اسم (المفتي الأكبر) فليس من الأسماء الحسنى بلا شكٍّ، وأمّا إسناد الإفتاء إليه تعالى في القرآن بصيغة الفعل المقيّد وهو قوله: ﭼﭙﭚ ﭛﭼ[2] فلا إشكال في ذلك، ولكنْ لا يستلزم تسميته باسم المفتي الأكبر؛ فإنّ باب الأفعال أوسع من باب ا لأسماء، كما بينه العلا ّمة ابن القيم في كتبه، قال في (مدارج السّالكين ج3 ص415) في الكلام على الواجد: (وأطلق الله على نفسه أفعالا ً لم يتسمّ فيها باسم الفاعل، كأراد وشاء وأحدث، ولم يُسمّى بالمُريد والشائي والمحدِث، كما لم يُسمِّ نفسه بالصّانع والفاعل والمتقِن، وغير ذلك من الأسماء التي أطلق أفعالها على نفسه، فباب ا لأفعال أوسع من باب الأسماء، وقد أخطأ أقبح الخطأ مَن اشتقّ له مِن كلّ فعل اسماً، وبلغ بأسمائه زيادة على الألف، فسمّاه الماكر والخادع و الفاتن والكائد ونحو ذلك، وكذلك باب الإخبار عنه بالاسم أوسع من تسميته به، فإنه يُخبَر عنه بأنه شيء وموجود ومذكور ومعلوم ومراد ، ولا يُسمِّي بذلك نفسه - ومرّ ابن القيم في هذا البحث- إلى أنْ قال: وهذا من دقيق فقه الأسماء الحسنى)"[3].

ومن الخطأ جعل باب الإخبار وباب الأسماء والصفات شيئاً واحداً، وقد أشار إلى هذا الشيخ -رحمه الله- كما سبق، وقد نقل كلاماً عظيماً لابن القيم في بيان وجوه خطأ مَن اشتقّ لله مِن كلّ فعل اسماً، فقال: "وقال -يعني ابن القيم- في سفر الهجرتين بعد كلام طويل فيما لا يصح إطلاقه على الله عز ّ وجل ّ[4]: (م ِن هنا يعلم غلط بعض المتأخرين وزلقه الفاحش في اشتقاقه له سبحانه م ِن كل ِّ فعل أخبر به عن نفسه اسماً مطلقاً، فأدخله في أسمائه الحسنى، فاشتق ّ

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص65.
(2) النِّساء (176).
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 205/1-206، ويُنظر: 116/5-117.
(4) يُنظر: طريق الهجرتين ص484 وما بعدها.

له اسم الماكر، والخادع، والفاتن، والمضل ّ، والكاتب، ونحوها. من قوله: ﭽ ﮓ ﮔﭼ [1]، ومن قوله: ﭽ ﭼ ﭽ ﭽ [2]، ومن قوله: ﭽ ﯿ ﰀ ﭼ [3]، ومن قوله: ﭽ ﺋﺠ ﺋﺢ ﺋﻢ ﭼ [4]، وقوله: ﭽ ﺜﻰ ﺜﻲ ﺠﺢ ﭼ [5]، وهذا خطأ م ِن وجوه:

أحدها: أن ّه سبحانه لم ي ُطلق على نفسه هذه الأسماء، فإطلا قها عليه لا يجوز.

الثاني: أن ّه سبحانه أخبر عن نفسه بأفعال مختص ّة مقي ّدة ، فلا يجوز أن ْ ي ُنسب إليه م ُسم ّى الاسم عند الإطلاق.

الثالث: أن ّ م ُسم ّى هذه الأسماء ينقسم إلى ما ي ُمدح عليه الم ُسم ّى به، وإلى ما ي ُذم ّ، فيحس ُن في موضع، ويقب ُح في موضع، فيمتنع إطلاقه عليه تعالى من غير تفصيل.

الرابع: أن ّ هذه ليست من الأسماء الحسنى التي تسم ّى بها سبحانه، فلا يجوز أن ْ ي ُسم ّى بها؛ فإن ّ أسماء الرب ِّ سبحانه كل ّها حسنى، كما قال تعالى: ﭽ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ [6]، وهي التي ي ُحب ُّ سبحانه أن ْ ي ُثنى عليه وي ُحمد وي ُمجد بها دون غيرها.

الخامس: أن ّ هذا القائل لو س ُم ِّي بهذه الأسماء، وقيل هذه مدحتك وثناء ٌ عليك. فأنت الماكر الفاتن المخادع المضل ُّ اللاعن الفاعل الصانع ونحوها، ل َم ّا كان يرضى بإطلاق هذه الأسماء عليه ويعد ُّ هذا مدحة، ولله المثل الأعلى سبحانه وتعالى عم ّا يقول الجاهلون علو ّا ً كبيرا ً.

السادس: أن ّ هذا القائل يلزمه أن ْ يجعل م ِن أسمائه اللاعن والجائي والآتي والذاهب والتارك والمقاتل والصادق والمنزل و النازل والمدمدم والمدم ِّر وأضعاف أضعاف ذلك، فيشتق ّ له اسمًا من كل ِّ فعل أخبر به عن نفسه، وإلا ّ تناقض تناقضًا بي ِّنًا، ولا أحد من العقلاء طرد ذلك، فع ُلم بطلان قوله. والحمد لله رب

---

(1) الأنفال (30).
(2) النساء (142).
(3) طه (131)، الجن (17).
(4) الرعد (27).
(5) المجادلة (21).
(6) الأعراف (180).

العالمين)[1]"[2].

القاعدة العاشرة: المعنى معلوم والكيف مجهول[3]:

صفات الله تعالى معلومة من جهة المعنى والثُّبوت، مجهولة من جهة الكيف والتّحديد، فهي محكمة من جهة المعنى، متشابهة من جهة الكيف، ولهذا كان من القواعد المستقرّة عند أهل السُنّة و الجماعة في باب الأسماء والصِّفات قاعدة (**المعنى معلوم والكيف مجهول**)، وبفقه هذه القاعدة يسلم العبد بإذن الله من لوثة التّعطيل والتّمثيل، وقد قرّرها سماحة الشيخ -رحمه الله- في غير موضع، و القاعدة متضمِّنة لمسألتين اثنتين:

المسألة الأولى: معاني أسماء الله وصفاته معلومة:

نصوص الأسماء والصِّفات محكمة مِن جهة المعنى، فلا لبس فيها ولا خفاء، قال الله عزّ وجلّ: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ[4]، والقرآن أُنزل بلسان عربي مبين، قال تعالى: ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ[5]، وأمر الله بتدبُّره وتعقُّله، فقال جلّ شأنه: ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﭼ[6]، وذمّ الله الّذين لا يعلمون معاني الكتاب، فقال: ﭽ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ[7]، وأعظم الأصول المقرّرة في كتاب الله تعالى أسماؤه وصفاته، فمَن المستحيل عقلاً وشرعاً أنْ يكون هذا الأصل مُلتبساً غير بيّن المعنى، ومَن ظنّ هذا فهو محروم، قد سَدّ على نفسه باباً عظيماً مِن أبواب الجنّة؛ فـ(إنّ لله تسعة

---

(1) طريق الهجرتين 486-487.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 5/117-118.

(3) يُنظر: رسالة إلى أهل الثغر ص245، التّبصير في معالم الدّين ص140-141، جواب أبي بكر الخطيب البغدادي، ضمن كتاب اعتقاد أهل السُنّة ص73، رسالة السِّجزي ص227-228، إبطال التّأويلات 1/43، الحجّة 1/175، النّصيحة في صفات الرّبِّ جلّ وعلا ص41-42، 53، ذمّ التّأويل ص24-25، الفتوى الحموية، التّدمرية (القاعدة الخامسة) ص89-116، مدارج السّالكين 3/359-360، القواعد المثلى ص27-34،28-36، الأثر المشهور عن الإمام مالك -رحمه الله- في صفة الاستواء (دراسة تحليلية).

(4) الأعراف (180).

(5) يوسف (2).

(6) محمّد (24).

(7) البقرة (78).

وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنّة)[1] ، وإحصاؤها يكون: بحفظها وعدِّها، وفهم معانيها ومدلولها، ودعائه سبحانه بها[2]، وأنّى ذلك لِمَن أنكر معانيها؟!

ولوضوح هذا الأصل واستقراره في النُّفوس قلّ كلام الصّدر الأول فيه، ولمّا نشبت الفتنة احتاج علماؤنا رحمهم الله لتقريره والرّد على المخالف، يقول الشيخ محمّد-رحمه الله-: "وليس عند أهل السُنّة بحث ولا تفتيش؛ بل آمنوا بالجميع -يعني بجميع الصّفات- على ما يليق بجلال الله وعظمته، فالصّدر الأوّل الصّحابة ومَن بعدهم قبلوا ما جاء به الكتاب والسُنّة، وآمنوا به من غير تمثيل، ثمّ لمّا ظهرت المعطِّلة والمشبِّهة احتاج أهل السُنّة للكلام في الصِّفات والبحث فيها، فبيّنوا أنّ طريقتهم هي إثباتها مع العلم بمعانيها، وأنّها حقٌ، وضلّلوا وبدّعوا وكفّروا أهل التّعطيل وأهل التّمثيل"[3].

ومِن تقرير سماحة الشيخ محمّد لهذه المسألة قوله -رحمه الله-: "ومسلك أهل السُنّة والجماعة إثبات جميع الأسماء الواردة في الكتاب والسُنّة، وأسماء الله كسائر كلام العرب، فيُعتقد مدلولُها، ويُؤمن بها، على ما يليق بجلال الله وعظمته، على حدِّ قوله تعالى: ﭽ ﭡ ﭢ ﭣﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ[4]، وكذلك ما ورد في صفاته تعالى"[5].

ولا يقف أهل السُنّة عند اعتقاد ذلك فحسب؛ بل يُفسِّرون الأسماء والصِّفات، ويُبينون معانيها الحقيقية الّتي وردت للدلالة عليها، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وأهل السُنّة يُثبتون السّمع والبصر والحياة و القدرة والعلم والكلام، وغيرها من الصِّفات الخبريّة؛ كالوجه واليدين والعينين والغضب والرّضا، والصِّفات الفعليّة كالضّحك والنُّزول والا ستواء على العرش، وهي صفات كمال، وأضدادها صفات نقص يُن-زه عنه الرّبٌ، ويعتقدون لها معاني حقيقية، ويُفسِّرونها ويُبيّنونها، خلافاً للجهميّة[6] وغيرهم"[7].

---

(1) تقدّم تخريجه.
(2) يُنظر: بدائع الفوائد 1/288-289.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص125.
(4) الشّورى (11).
(5) شرح الرّوض المربع - قسم العبادات - ص213، وينظر: شرح الواسطيّة ص109.
(6) هم أتباع الجهم بن صفوان السمرقندي، المتكلِم الضّال، ظهرت بدعته بترمذ، وقتله سلم بن أحوز سنة ثمان وعشرين ومائة من الهجرة، من

ومن تقرير الشيخ -رحمه الله- لهذه المسألة تعقبه صاحب لمعة الا عتقاد حين قال فيها: (وما أشكل من ذلك -يعني من صفات الرّحمن- وجب إثباته لفظا ً، وترك التّ عرض لمعناه، ونرد ُّ علمه إلى قائله)[2]، فقال سماحته:

"وأمّا كلام صاحب اللمعة فهذه الكلمة ممّا لُوحظ في هذه العقيدة ، وقد لُوحظ فيها عدّة كلمات أُخذت على المصنّف؛ إذ لا يخفى أنّ مذهب أهل السُنّة والجماعة هو الإيمان بما ثبت في الكتاب والسُنّة مِن أسماء الله وصفاته لفظاً ومعنى، واعتقاد أنّ هذه الأسماء و الصّفات على الحقيقة لا على المجاز، وأنّ لها معاني حقيقة تليق بجلا ل الله وعظمته، وأدلة ذلك أكثر مِنْ أنْ تُحصر، ومعاني هذه الأسماء ظاهرة معروفة مِن القرآن كغيرها، لا لبس فيها ولا إشكال ولا غموض، فقد أخذ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه القرآن ونقلوا عنه الأحاديث لم يستشكلوا شيئاً مِن معاني هذه الآيات والأحاديث؛ لأنّها واضحة صريحة، وكذلك مَنْ بعدهم مِن القرون الفاضلة، كما يُروى عن مالك لَمّا سُئل عن قوله سبحانه: ﭽ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼ[3]، قال: (ا لاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسُّؤال عنه بدعة)[4]، وكذلك يُروى معنى ذلك عن ربيعة[5] شيخ مالك، ويُروى عن

عقائدهم: القول بنفي الصِّفات، وخلق القرآن، وفناء الجنّة والنّار، والجبر، وا لإرجاء المحض، فضربوا في كلّ بدعة بسهم، وقد كفّرهم أئمة السلف. يُنظر: مقالات الإسلاميين 338/1، الفرق بين الفرق ص211-212، التّبصير في الدّين ص107-108، الملل والنحل 85/1-87، سير أعلام النّب لاء 26/6-27، رسالة في الردِّ على الرافضة ص168-169.

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص 62-63.

(2) لمعة الاعتقاد ص40.

(3) طه (5).

(4) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُنّة 398/3، رقم (664)، والبيهقي في الأسماء والصّفات 304/2-306، رقم (866، 867)، و الدّارمي في الرّدِّ على الجهميّة 66/1، رقم (104)، والصابوني في عقيدة السلف ص180-185، وغيرهم من طرق مختلفة، وصححه غير واحد من أهل العلم، ومنهم الذهبي في العلو 952/2-954، رقم (344)، وقد استوفى طرقه وكلام أهل العلم فيه، وذكر شواهده ونظائره، مع شرحه ومعناه، فضيلة شيخنا أ.د. عبد الرزّاق البدر حفظه الله ونفع به المسلمين، في رسالة له بعنوان (الأثر المشهور عن الإمام مالك -رحمه الله- في صفة الاستواء "دراسة تحليلية").

أمّ سلمة رضي الله عنها مرفوعاً وموقوفاً[2].

أمّا كنه الصِّفة وكيفيّتها فلا يعلمه إلا ّ الله سبحانه؛ إذ الكلام في الصِّفة فرع عن الكلام في الموصوف، فكما لا يعلم كيف هو إلا ّ هو فكذلك صفاته، وهو معنى قول مالك: والكيف مجهول.

أمّا ما ذكره في (اللّمعة) فإنّه ينطبق على مذهب المفوّضة[3]، وهو من شرِّ المذاهب وأخبثها، والمصنِّف -رحمه الله- إمام في السُّنّة ومن أبعد النّاس عن مذهب المفوّضة وغيرهم من المبتدعة"[4].

ويوضح الشيخ -رحمه الله- قول الإمام مالك -رحمه الله- (الا ستواء معلوم) فيقول: "وقوله: (معلوم)، أي لفظه ومعناه من كلام العرب الّذي نزل القرآن بلغتهم، وليس المراد بمعرفة لفظه ومعناه أنّ هذه الأحرف مجتمعة، معلومة الاجتماع وأنّ تركيبها كذا"[5]، ثمّ قال: "ونعرف هذا في الذّات ونعرفه في الصِّفات، ونقول: معنى الرّضا و

(1) هو الإمام الفقيه المجتهد، شيخ مالك، ومفتي المدينة، أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فرُّوخ القرشي التّيمي مولاهم، المشهور بربيعة الرأي، توفي -رحمه الله- سنة ستٍ وثلاثين ومائة من الهجرة. يُنظر: تاريخ بغداد 420-426/8، وفيّات الأعيان 329/1-330، سير أعلام النّبلاء 89/6-96.

(2) أمّا المروي عن أمّ سلمة رضي الله عنها فأخرجه اللالكائي في شرح الا عتقاد 397/3، رقم (663)، والصابوني في عقيدة السلف ص177-179، وغيره، ولكنّه غير صحيح، قال شيخ الإسلام: "ليس إسناده ممّا يُعتمد عليه". مجموع الفتاوى 365/5، وقال الذّهبي: "لا يصح". العلو 631/1.
وأمّا المروي عن ربيعة فأخرجه اللالكائي في شرح الاعتقاد 398/3، رقم (665)، والبيهقي في الأسماء والصِّفات 306/2، رقم (868) من طريقين مختلفين، وأخرجه غيرهما، قال شيخ الإسلام: "هذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك". مجموع الفتاوى 365/5، ويُنظر: الحمويّة ص303.

(3) التّفويض في اللغة: الاتِّكال في الأمر على الآخر وردِّه عليه. يُنظر: مقاييس اللغة 460/4. والتّفويض في الاصطلاح المراد به: نفي العلم بمعاني الأسماء والصِّفات، وقولهم مبني على دعوى أنّ ظاهر النُّصوص التّشبيه، فكلُّ مَن قال بهذا القول فهو من المفوّضة، وحاصل قولهم هو التّعطيل، وهذا القول من شرّ الأقوال، فهو أصل التّعطيل، وبوابة التّحريف والتّمثيل. يُنظر: الفتوى الحمويّة ص550، درء تعارض العقل والنّقل 14-16/1، 34-35/7، الصّواعق المرسلة 598/2-599، مذهب أهل التّفويض ص143-158.

(4) فتاوى ورسائل الشيخ 202/1-203.

(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص77.

الغضب والمحبّة ونحو ذلك معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسُّؤال عنه بدعة"[1].

وسُئل -رحمه الله- عن قول الإمام مالك -رحمه الله-: (الاستواء معلوم) هل مراده معلوم عند الله؟ فأجاب قائلاً: "مراده معلوم للخلق وللعلماء، ولذلك فرّق بين الأمرين: المعنى، والكيف. أمّا الّذين يقولون عن لفظة (الاستواءُ معلوم) عند الله، فهم أهل التّحريف الجُهّال"[2].

المسألة الثّانية: كيفيّة صفات الله مجهولة:

كيفيّة الشيء لا تدرك إلاّ بمشاهدته أو مشاهدة نظيره أو بالخبر الصّادق عنه، وكلُّ هذه الطُّرق منتفية في كيفيّة ذات الله وصفاته[3]، ومَن تكلم في الكيف فهو كاذب بلا ريب، والتلازم بين إثبات الأسماء والصِّفات والعلم بمعانيها ومدلولاتها وبين العلم بالكيفية منفيٌّ؛ لأنّ الأوّل نطق به الكتاب والسُّنّة، وأما كيفيّة ذات الله وصفاته فلم يرد شيء من ذلك؛ بل الوارد النّهي عن الخوض فيه، فمَن جعل أحدهما لازماً للآخر فقد سوّى بين المختلفات وضلّ سواء السبيل، وهذا هو منشأ الضّلال عند أهل التّعطيل والتّمثيل، وسلم منه أهل الحقّ والدّليل، فمسلك أهل السنّة الإيمان بما ورد من أسماء الله وصفاته، وتفويض كيفيّتها إلى الله، فالمعنى معلوم محكم والعلم به من الإيمان، والكيف مجهول متشابه والبحث عنه طريق الخذلان، وهذا ما قرّره سماحة الشيخ -رحمه الله- بقوله: "إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات تكييف"[4]، ويقول أيضاً: "وكذلك صفات الله الإيمان بها هو التّوحيد والصِّراط المستقيم، وكيفية ذلك وعلمه إلى الله"[5].

ويقرِّر الشيخ -رحمه الله- هذه المسألة بقاعدة (القول في الصِّفات كالقول في الذّات) فيقول: "أمّا كُنه الصِّفة وكيفيّتها فلا يعلمه إلاّ الله سبحانه؛ إذ الكلام في الصِّفة فرع عن الكلام في الموصوف، فكما لا يعلم كيف هو إلاّ هو فكذلك صفاته، وهو معنى قول مالك: و

(1) المصدر السّابق ص78.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 210/1.
(3) يُنظر: القواعد المثلى ص27.
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص107.
(5) شرح الرّوض المربع -قسم العبادات- ص237.

الكيف مجهول"[1].

وقرّرها أيضاً بالقاعدة السّابقة وبعجز العقول عن إدراك الكيفيّة، فقال -رحمه اللّه-: "لا نعلم كيفيّة وكنه تكلُم اللّه به -يعني بالقرآن- ولا سائر كلامه، كما لا علم لنا بالذّات فكذلك الصِّفات كنهها، فإنّه ليس إلينا إلا ّ الجزم بذلك، والإيمان به، وصفته بذلك، هذا ما نحن متعبّدون به، كما أنّا لسنا بالغين صفته، كما لا يبلغ أهل العقول المراد من كنه شيء من صفاته"[2].

ويبيّن الشيخ أنّ العلم بكيفيّة اللّه والإحاطة به علماً أمر ممتنع شرعاً وعقلا ً، فيقول -رحمه اللّه-: "(والكيف مجهول) علمه وحقيقته موكولة إلى اللّه لا يعلمه الخلق، ولا يصلون إليه لا شرعاً ولا قدراً؛ بل لا يليق أنْ تصل قوى البشر أنْ يحيط المخلوق بكنه الخالق؛ بل هو سبحانه يُعلم ولا يُحاط به علماً، نعلمه بما أعلمنا، وأمّا إدراكه على ما هو عليه فلا؛ بل ممنوع التّفكّر في ذلك وعبث، فَمَنْعُ (كيف) في صفات اللّه كمنْع (لِمَ) في أفعال اللّه، منْع (كيف) بقولـه: ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭼ[3] ، ومنْع (لِمَ) بقولـه: ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﭼ[4] "[5].

ويقول -رحمه اللّه-: "ولا يُمكننا أنْ نُحيط بخالقنا تبارك وتعالى علماً؛ بل الخلق يعلمون خالقهم بما أوحى إليهم على ألسن رسله، ولا يعلمون ما هو عليه، ومعرفة ما هو عليه من أمنع الممتنعات؛ بل هم ممنوعون أنْ يخوضوا في صفات اللّه تعالى، مأمورون بالتّفكر في آياته، ممنوعون عن التّفكّر في كيفيّة صفاته، فإنّ اللّه لم يجعل لهم إليه سبيلا ً، وأيضاً السّبيل ليس حجاباً إذا كُشف علموا ما هو عليه؛ بل لا يُحيطون به علماً كما في الآية الكريمة"[6]، وهي قوله تعالى: ﭽ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﭼ[7].

ويُقرّر الشيخ -رحمه اللّه- أنّ العلم بكيفيّة الرّبِّ سبحانه وتعالى أمرٌ ممتنع حتّى عند رؤيته سبحانه يوم القيامة، فقد سُئل -قدّس اللّه روحه وأعلى درجته- بسؤال نصُه: إذا نزل ربنا جلّ جلاله لفصل

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 203/1.
(2) شرح الرّوض المربع -قسم العبادات- ص218.
(3) الشّورى (11).
(4) الأنبياء (23).
(5) شرح العقيدة الواسطية ص77-78.
(6) شرح العقيدة الواسطيّة ص106، ويُنظر: شرح كتاب التّوحيد ص385.
(7) طه (110).

القضاء بين العباد هل نعلم كيفيّته؟

فأجاب -رحمه الله- بقوله: "لا. الخلق أعجز عن ْ أن ْ يعلموا كيفي ّته. والآية الكريمة ﭽﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭼ[1] عام ّة في الد ُنيا والآخرة، ورؤيته تعالى أعظم لذ ّة أهل الجن ّة بالنسبة إلى المرئيات، ومع ذلك لا ي ُحاط به رؤية. أنت ترى القمر ولا ت ُحيط بتفاصيله مع أن ّ رؤيته ي ُضرب بها المثل"[2].

فتحصّل مِن تقريرات الشيخ السابقة أنّ الكيف ثابت، فلا وجود إ لا ّ بكيف، والمنفي هو العلم به لا وجوده، والعلم بالكيف أمر ممتنع، فكلُّ الطُّرق مسدودة دونه، ولا سبيل إلى ذلك، وإثبات أهل السُنة للأسماء والصِّفات هو إثبات وجود، لا إثبات تكييف.

القاعدة الحادية عشرة: الأصل في الكلام الحقيقة [3]:

قاعدة (**الأصل في الكلام الحقيقة**) إحدى القواعد الّتي أخذ بها أهل السُنّة والجماعة في باب الأسماء والصِّفات، فـ"أهل السُنّة مجمعون على الإقرار بالصِّفات الواردة كلّها في القرآن والسُنّة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة[4] لا على المجاز[5]"[6]؛ ولذا جاءت أقوالهم مؤتلفة غير مختلفة، وسلموا من الوقوع في التّحريفات الباردة المضحكة.

---

(1) الأنعام (103).
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 1/211-212.
(3) يُنظر: التبصير في معالم الدِّين ص140-147، النّقض ص125، 550، رسالة السِّجزي ص227-228، التّمهيد 7/131، 145، إبطال التأويلات لآيات الصِّفات 1/43، ، الحجّة 1/446، الأسماء والصِّفات 2/117، لمعة الاعتقاد ص45-51، التّدمريّة ص69-89، شرح الأصفهانية ص66-67، الفتوى الحمويّة، بدائع الفوائد 1/289-290، مختصر الصّواعق 2/690-842، منهج ودراسات لآيات الصِّفات ص22، القواعد المثلى ص33، 36-48.
(4) الحقيقة هي: اللفظ المستعمل فيما وضع له. يُنظر: الإحكام للآمدي ص51-53، البحر المحيط في أصول الفقه 2/152-153، التّعريفات ص121، الأصول من علم الأصول ص19-20.
(5) المجاز هو: اللفظ المُستعمل في غير ما وضع له. يُنظر: الإحكام للآمدي ص53-54، البحر المحيط 2/178، التّعريفات ص257-259، الأصول من علم الأصول ص20-21.
(6) التّمهيد 7/145.

وهذه القاعدة قد قرّرها سماحة الشيخ -رحمه الله- بقوله: "مذهب أهل السُنّة والجماعة هو الإيمان بما ثبت في الكتاب والسُنّة من أسماء الله وصفاته لفظاً ومعنى، واعتقاد أنّ هذه الأسماء والصِّفات على الحقيقة لا على المجاز، وأنّ لها معاني حقيقة تليق بجلال الله وعظمته، وأدلّة ذلك أكثر مِنْ أنْ تُحصر"[1].

وقد أخذ الشيخ -رحمه الله- بهذا الأصل في إثبات صفات الله تعالى، ومن ذلك صفة الكلام الّتي كثُر خلاف النّاس فيها، فيقول عند قول الله جلّ جلاله: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ[2]: "فيه إثبات صفة الكلام، ﭽ ﭾ ﭼ مصدر مؤكد لعامله ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﭼ وهو يرجع على التّأكيد اللفظي، لرفع توهّم غير إرادة الحقيقي، والأصل في الكلام هو الحقيقة، ولا يُصار إلى المجاز إلا ّ لِمُوجِب، وأنّ الله تعالى كلّم موسى؛ كلاماً حصل من الله تعالى وسمعه موسى، فدلّ على أنّ الله كلّم موسى حقيقة، وأنّه سمع كلام الله حقيقة"[3].

القاعدة الثّانية عشرة: الاشتراك في الأسماء لا في المسمّيات[4]:

كثيراً ما يقع الاشتراك في أسماء المخلوقات مع الاختلاف في مُسمّياتها وحقائقها، فهذا رمان الدُنيا ليس كرمان الجنّة، وخمر الدُنيا ليس كخمر الآخرة، "فإذا كان المخلوق منـزّهاً عن مماثلة المخلوق مع الموافقة في الاسم، فالخالق أولى أنْ يُنـزّه عن مماثلة المخلوق وإنْ حصلت موافقة في الاسم"[5]، فـ"لم يكن وصفه بأنّه حيٌّ وقادر وعالم يُوجب تشبهه لِمَن وصفناه بذلك منّا؛ وإنّما يُوجب اتفاقهما في ذلك اتفاقاً في حقيقة الحي والقادر والعالم، وليس اتفاقهما في حقيقة ذلك يُوجب تشابهاً بينهما؛ ألا ترى أنّ وصف الباري عزّ وجلّ بأنّه موجود ووصف الإنسان بذلك لا يُوجب تشابهاً بينهما، وإنْ كانا قد اتفقا في حقيقة الموجود"[6]، ولهذا كان من القواعد المقرّرة بالإ

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 203/1، ويُنظر: شرح كتاب التّوحيد ص383.
(2) النِّساء (164).
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص90.
(4) يُنظر: رسالة إلى أهل الثغر ص221- 222، كتاب التّوحيد لابن خزيمة ص 87، الحجّة 127/1، 171، التّدمريّة ص20-30،46-50، مجموع الفتاوى 69/3، بدائع الفوائد 289/1-293، القواعد المثلى ص26.
(5) التّدمريّة ص50.
(6) رسالة إلى أهل الثغر ص221.

إجماع[1] عند أهل الحقّ -الّذين سلموا مِن التّعطيل والتّمثيل؛ لمراعاتهم هذا الأصل وأمثاله- قاعدة **(الاشتراك في الأسماء لا في المسمّيات)**، وقد قرّر الشيخ محمّد -رحمه اللّه- هذه القاعدة بقوله: "ما يُضاف إلى الخالق فهو يليق به ويختصُّ به، كما أنّ ما يُضاف إلى المخلوق ويليق به يختصُّ به، وإنْ اجتمعا في الاسم أو الصفة؛ فإنّه سبحانه ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في أسمائه وصفاته ولا في أفعاله، فإنّ القول في الصِّفات كالقول في الذات، يُحتذى حذوه ويُقاس عليه، فتثبت إثبات وجود لا ثبوت تمثيلٍ فيه، فكما أنّ ذات الباري سبحانه لا تُدانيها ولا تُقاربها ولا تُشابهها ذوات المخلوقين، فكذلك صفاته سبحانه"[2].

ويقول -رحمه اللّه-: "ما يثبت له سبحانه يختصُّ به ويليق به، وإنْ اتفق في اللفظ، وكذلك ما يُضاف إلى المخلوق يختصُّ به ويليق به، فإثبات الصِّفات إثبات وجود لا إثبات تكييف"[3].

القاعدة الثّالثة عشرة: النّفي المجمل والإثبات المفصّل[4]:

يعتقد أهل السُنّة والجماعة أنّ اللّه جلّ جلاله موصوف بالإثبات و النّفي، فقد جاء الدّليل بوصف اللّه بهما، وهم لا يتجاوزون القرآن و الحديث نفياً ولا إثباتاً، وطريقة أهل السُنّة في هذا الباب هي: **(النّفي المجمل والإثبات المفصّل)**، وهذه هي طريقة القرآن والسُنّة؛ وإنّما كان النّفي مجملا ً والإثبات مفصلا ً؛ لأنّ ذاك هو الأدلُّ على الكمال، فالتّفصيل في النّفي دون قيام المقتضي غير مرضيٍّ حتى عند الخلق؛ بل هي أقرب إلى التّنقص والذّم منها إلى المدح، بخلاف التّفصيل في الإثبات وتنوُّع دلالاته ففيه المزيد من إظهار كمال الموصوف ونفي النّقص عنه، ثمّ أيضاً الإثبات مراد لذاته فكان التّفصيل فيه هو الأنسب لغة وعقلا ً، أمّا النّفي فهو مراد لغيره، فليس فيه مدح ولا كمال إلا ّ إذا تضمّن إثباتاً؛ إذ النّفي المحض عدم محض، والعدم ليس بشيء، فلا يكون مدحاً ولا كمالا ً، و الوصف بالنّفي قد يكون لنقص أو لعدم قابليّة[5]،والنّفي المحض لا

---

(1) يُنظر: رسالة إلى أهل الثغر ص221.
(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص29-30.
(3) المصدر السّابق ص107.
(4) يُنظر: التّدمريّة ص57-65، التّحفة المهديّة ص145-162، القواعد المثلى ص21-25.
(5) يُنظر: التّدمريّة ص57-65, شرح العقيدة الواسطيّة ص68.

مكان له في صفات الله؛ بل كلُّ نفي ورد في هذا الباب فالمراد به كمال الضِّد، وهذا أحد طرق إثبات الصِّفات، يقول الشيخ محمّد -رحمه الله-: "النّفي قسمان: نفي محض، وهو مراد لذاته، ولا يقع في الصِّفات، ونفي مراد به الإثبات، كنفي السِّنة والنّوم عنه سبحانه، وذلك لكمال حياته وقيُّوميّته تعالى"[1].

لهذا وذاك كان أهل السُّنّة والجماعة هم أسعد النّاس بطريقة القرآن في هذا الباب وغيره من الأبواب ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﭼ[2]، ﭽ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﭼ[3].

وقد تورّع أهل التّعطيل -إفكاً وزوراً- عن هذه الطريقة بحُجّة التّنـزيه، ولم يقفوا عند هذا؛ بل عكسوا الأمر ففصّلوا في النّفي بغير دليل ، ونفوا ما جاء به الدّليل من التّفصيل في الإثبات، فكان حاصل قولهم: أنّ معبودهم العدم، تعالى الله عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً، يقول سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله-: "والكلام في باب الأسماء و الصِّفات دائرٌ بين النّفي والإثبات؛ بخلاف طريقة الجهميّة وأضرابهم، فإنّهم أثبتوا إثباتاً مجملاً ونفوا نفياً مفصّلاً ، فخالفوا الكتاب و السُّنّة وأهل السُّنّة والجماعة في التّأصيل والتّفصيل، زعماً منهم أنّه تنـزيه لله"[4]، ويقول -يرحمه الله-: "نفى سبحانه ما لا يليق بجلاله وعظمته نفياً عامّاً مجملاً ، كقوله: ﭽ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭼ[5]، ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭼ، ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ[6]، ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭼ[7]، وأمّا الإثبات فأثبت إثباتاً مُفصّلاً ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭼ، ونظائر ذلك من الإثبات، فعكس ذلك أهل التّجهُّم والاعتزال، زعماً منهم أنّه تنـزيه لله، ووقعوا في ضلالتين: في معاكسة الكتاب، وفي وصفه تعالى بغير ما وصف به نفسه"[8].

ومن رحمة الله بعباده وحفظه لدينه وقوف أهل الحقّ في وجوه أهل الباطل، فأعلنوا طريقة القـرآن والسُّنّة وتمسّكوا بما كان عليه

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص39.
(2) النُّور (35).
(3) النُّور (40).
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص28.
(5) مريم (65).
(6) البقرة (22).
(7) الشُّورى (11).
(8) شرح العقيدة الواسطيّة ص34.

صدر الأمّة، ويأتي تقرير سماحة الشيخ محمّد -أسكنه الله جنّة الفردوس- لهذه الطريقة ضمن جهوده المباركة لنصرة العقيدة السّلفيّة ، وقد قرّرها في مواضع عديدة، فمِن تقريره لها وبيانه لبعض أمثلتها قوله -رحمه الله-: "وأمّا مذهب السّلف في باب أسماء الله وصفاته نفياً وإثباتاً: فإنّهم يعتقدون أنّ الله بعث رسله بنفي مجمل، وإثبات مفصّل.

أمّا النّفي: فإنّهم ينفون عن الله ما لا يليق بجلاله وعظمته نفياً مجملا ً، وأمّا الإثبات المفصّل فإنّهم يُثبتون له من الأسماء و الصِّفات إثباتاً مُفصّلا ً.

أمّا الأوّل: فكـقوله تعالى: ﭽ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭼ[1]، ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭼ، ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ[2].

وأمّا الثّاني: فكـقوله تعالى: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﭼ إلى قوله: ﭽ ﯼ ﯽ ﯾ ﭼ[3]، وقولـه تعالى: ﭽ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭼ[4]، ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭼ[5]، ﭽ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ[6]، ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ[7]، وقولـه تعالى: ﭽ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﭼ[8]، وقولـه تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭼ[9]، وقوله تعالى: ﭽ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ[10]، وقوله تعالى: ﭽ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﭼ[11] إلى آخر السورة، وغير ذلك من الأدلة الثّابتة في أسماء الرّبِّ وصفاته، فإنّ في ذلك مِن إثبات ذاته وصفاته على وجه التّفصيل، وإثبات وحدانيته بنفي التّمثيل ما هدى الله به عباده إلى سواء السّبيل.

---

(1) مريم (65).
(2) البقرة (22).
(3) البقرة (255).
(4) سبأ (23).
(5) الشّورى (11).
(6) إبراهيم (4).
(7) البـروج (14-16).
(8) الحديد (3).
(9) محمّد (28).
(10) النِّساء (93).
(11) الحشر (22).

فهذه طريقة الرّسل عليهم الصّلاة والسّلام، وقد أخذ بها من سلك نهجهم، مُقتدياً بهم، ومُهتدياً بهديهم، ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﭼ[1] "[2].

وهذه القاعدة هي إحدى القواعد والفوائد المستنبطة من قول الله تعالى: ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭼ[3]، وإلى هذا أشار الشيخ -أثابه الله ورحمه- بقوله: "وفي هذه الآية بيان طريقة الكتاب والسُنّة في الأسماء والصِّفات، وأنّ طريقتهما في النّفي الإجمال، وفي الإثبات التفصيل، فإنّ الكتاب والسُنّة جاءا بنفي مُجْمل وإثبات مُفصّل، وهي طريقة أهل السُنّة والجماعة"[4].

---

(1) الزُمر (18).
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 13/133-134، ويُنظر: شرح العقيدة الواسطيّة ص34، 68، 69.
(3) الشُورى (11).
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص28، ويُنظر: ص47.

المبحث الثّاني
أقسام النّاس في باب الأسماء والصِّفات، وبعض شبه المنحرفين فيه.

سنن الله في هذا الكون دالّة على قدرته وحكمته، وقهره وعظمته ، وعلى ألوهيّته وربوبيّته، فمشيئة الرّبِّ نافذة، لا رادّ لقضائه، ولا معقب لحكمه، ولا غالب لأمره، وهو سبحانه على كلّ شيء قدير، وخلاف النّاس واختلافهم إحدى هذه السُنن الكونيّة، فهو واقع ولابدّ، ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭼ[1] ، وليس ذلك عذراً عن لزوم الصِّراط المستقيم و الوفاء بالعهد القديم، فقد أعذر ربُنا وأقام الحجّة علينا، فأرسل رسله وأنزل كتبه، ﭽ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﭼ[2] ، وكرّم بني آدم بنعم كثيرة ومنها نعمة الاختيار، فقال: ﭽ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﭼ[3] ، وقال: ﭽ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭼ[4] ، وقد اعتذر المشركون بمشيئة الله: ﭽ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭼ[5] ، فلم يُقبل ذلك منهم؛ بل كان الجواب ﭽ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ[6] ، فكونُ الخلاف مِن السنن الكونيّة لا يُسوّغ الوقوع في الخطأ، ولا يرفع الذّم عن المخالف ، فالقدر يُحتج به في المصائب لا في المعايب، والسعيد من ألهمه الله الجمع بين شرعه وقدره.

والاختلاف في باب الأسماء والصِّفات مِن أشدِّ أنواع الاختلاف الذي وقع في هذه الأمّة، وفتك في عضدها، وأوقف مسيرتها حِقبة مِن التّاريخ، ولا يزال ينخر في جسدها، فقد اختلف النّاس في ذلك اختلافاً كبيراً، وتنازعوا تنازعاً كثيراً، فطال جدالهم، وكثر كلامهم، فهذا رادٌ وذاك مردود عليه، وكلُ مَن سوى أهل السُنّة والجماعة قد حاد عن الطريق السّوي، وابتغى غير الحقّ سبيلا ً، فزادت فرقتهم،

---

(1) هود (118-119).
(2) النساء (165).
(3) الإنسان (3).
(4) الكهف (29).
(5) الأنعام (148).
(6) الأنعام (148).

وكثر باطلهم، وبقيت الجماعة معتصمة بالسُّنّة، فائزة بالحقّ في كلّ باب، تشقّ طريقها، وتؤتي ثمارها؛ فـ"البدعة مقرونة بالفُرقة، كما أنّ السُّنّة مقرونة بالجماعة، فيُقال: أهل السُّنّة والجماعة، كما يُقال: أهل البدعة والفرقة"[1].

وقد أوضح سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- أقسام النّاس في باب أسماء الله وصفاته مع ذكر بعض شبههم، وفي هذا المبحث بيان ذلك، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أقسام النّاس في باب الأسماء والصِّفات:

جملة أقسام النّاس ومواقفهم في باب أسماء الله وصفاته بعد السّبر والتّقسيم لا تخرج تصوُّراً ووجوداً عن حصر شيخ الإسلام ابن تيميّة -قدس الله روحه ورفع درجته- لها[2]، وكلٌّ من جاء بعده فهو ناقل عنه هذا الحصر أو مستفيد منه، ولا أقل مِن أنْ يكون موافقاً له، وسماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- أحد الأعلام الّذين استفادوا هذا الحصر والتّقسيم من كلام شيخ الإسلام، فيقول رحمه الله:

"وأمّا أقسام النّاس في آيات الصّفات وأحاديثها فهي بالسّبر والتّقسيم (ثلاثة):

الأوّل: مَن يُجريها على ظواهرها. الثّاني: مَن يُجريها على خلاف ظواهرها. والثّالث: يسكتون.

أمّا الّذين يُجرونها على ظواهرها فهما (قسمان)؛ أحدهما: مَن يُجريها على ظواهرها مِن جنس صفات المخلوقين، وهذا مذهب المشبّهة، وهو كفر.

والثّاني: مَن يُجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله، وهو أهل السُّنّة والجماعة؛ مِن الصّحابة والتّابعين ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين، وهذا هو الحقّ الّذي لا شكّ فيه، فإنّ الصِّفات كالذّات؛ فكما أنّ ذات الله ثابتة حقيقة مِن غير أن تكون مِن جنس ذوات المخلوقين، فصفاته ثابتة حقيقة مِن غير أن تكون مِن جنس صفات المخلوقين.

وأمّا الّذين يُجرونها على خلاف ظاهرها فمُجمل اعتقادهم: أنّهم يقولون ليس لها في الباطن مدلول هو صفة الله

(1) الاستقامة ص42.

(2) يُنظر: الفتوى الحمويّة ص541-551.

قط؛ بل صفاته إمّا سلبية أو إضافية أو مركّبة منهما[1]، أو يُثبتون بعض الصّفات دون بعض[2]، والّتي يُثبتونها هي السّبع، أو الثّمان، أو الخمس عشرة، أو يُثبتون الأحوال دون الصّفات[3]، أو يُقرّون من الصّفات الخبريّة بما في القرآن دون الحديث[4]، وهم (قسمان):

أحدهما: يتأوّلونها ويعيّنون المراد، مثل قولهم: (استَوى) بمعنى استولى، أو بمعنى علو المكانة والقدْر، أو بمعنى ظهور نوره على العرش، أو بمعنى انتهاء الخلق إليه، إلى غير ذلك من المعاني الفاسدة.

الثّاني: يقولون: الله أعلم بما أراد بها؛ لكنّا نعلم أنّه لم يُرد إثبات صفة خارجة عمّا علمنا، وكلٌ منهما كفر أيضاً.

وأمّا الّذين يسكتون فهم (قسمان)؛ أحدهما: مَن يقول: يجوز أن يكون ظاهرها المُراد اللائق بجلال الله، ويجوز أن لا يكون المراد صفة الله ونحو ذلك.

الثّاني: يُمسكون عن هذا كلّه، ولا يزيدون على تلاوة القرآن والحديث، مُعْرِضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التّقديرات، فهؤلاء الّذين سكتوا وأعرضوا عن هدي الرسول صلّى الله عليه وسلّم وهدي الصّحابة والتّابعين لهم بإحسان، والإعراض عن ذلك كفر، كما قال تعالى: ﭽ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ[5][6].

---

(1) وبهذا قالت الفلاسفة، فالسلبيّة هي المنفيّة مثل قولهم ليس بجسم ولا عرض، والإضافيّة هي التي لا تعقل إلا بتعقّل ما يقابلها، مثل وصفه بعلة الموجودات وكونه صانعاً، والمركب منهما مثل كونه مريداً. يُنظر: نهاية الإقدام ص181-182، التّحفة المهديّة ص52، الصِّفات الإلهيّة ص75-78.

(2) وهو قول الأشعريّة والماتريديّة.

(3) اشتهر بهذه المقالة أبو هاشم بن أبي علي الجبائي، وأتباعه البهشميّة ولا معنى لهذا القول عند التّحقيق. يُنظر: الفرق بين الفرق ص184، 195-196، الملل والنِّحل 81/1، نهاية الإقدام ص131-149، النبوات 698/2، التّبصير في الدِّين ص86-87.

(4) وهو قول الكلاّبيّة وقدماء الأشعريّة. يُنظر: منهاج السُّنّة 222/2-224، مجموع الفتاوى 147/4-148،6/52، مواقف الطوائف من توحيد الأسماء والصِّفات ص93-105،95-109، مقالة التّعطيل ص96-98.

(5) الأحقاف (3).

وبهذا تكون القسمة ثلاثيّة، تحت كلّ قسم قسمان، فتحصّل من ذلك ستة أصناف متباينة القول والمعتقد في هذا الباب، وهي منضوية تحت اتجاهات ثلاث، طرفان ووسط، أهل تعطيل وأهل تمثيل وبينهما أهل سواء السّبيل، فتكون القسمة ثلاثية، وقد بسط الشيخ -رحمه الله- هذا المعنى في مواضع عديدة، ومِنْ ذلك قوله:

"فإنّ النّاس في باب الأسماء والصِّفات ثلاثة أقسام:

- نفاة معطِلة، وهؤلاء رئيسهم جهم بن صفوان[2] ، وهو أخذ ذلك إمّا من اليهود أو من وثنية حرّان أو من مشركة الهند، فهذا هو الذي ينتهي إليه أسانيد جهم، وجهم أيضاً أخذها بغير هذا السّند عن أناس من الكفّار.

فهذا مذهب جهم وأسانيده في جحده وإنكاره الأسماء الصِّفات، فإنه يُنكر الصِّفات والأسماء جميعاً إلا ّ اسم الخالق، فإنه لا يُنكره، وصفة الخلق؛ لأنه يقول بالجبر، فيتناقض، إلا ّ أنه يزعم أنه يُخرجه مِن تناقضه أنه بنى على أصله في القدر، كما أنّ له أصلا ً في الصِّفات وهو التّعطيل، وفي القدر يقول بالجبر، وأنّ أفعاله بمن-زلة العدم، كالأشجار تحرّكها الرياح بغير إرادتها، فجمع بين الجحودين، كما ضمّ إلى ذلك الإرجاء، ويقول أنّ الإنسان إذا عرف كفاه إيماناً، وإبليس وفرعون مؤمنان على زعمه، إبليس يقول: ﭽ ﭰ ﭱ ﭲ ﭼ[3] ، وفرعون: ﭽ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﭼ[4] .

فالحاصل أنّ مسلك الجهميّة والمعتزلة إنكار الصِّفات، جهم ينكر ا لأسماء والصِّفات جميعاً، والمعتزلة[5] يُثبتون الأسماء وينفون الصِّفات

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 141/13-142.

(2) هو الجهم بن صفوان أبو محرز الرّاسبي، مولاهم، السمرقندي، المتكلِم الضّال، رأس الجهميّة، وأساس الفتنة، زرع شرّاً عظيماً، قال بنفي الصِّفات وبفناء الجنّة والنّار وبالجبر وبالإرجاء المحض، فضرب في كلّ بدعة بسهم، قتل سنة ثمان وعشرين ومائة من الهجرة على يد سلم بن أحوز، نائب مرو. يُنظر: ميزان الاعتدال 426/1، سير أعلام النّبلاء 26/6-27، الأعلام 141/2.

(3) الحجر (39).

(4) الإسراء (102).

(5) هي إحدى الفرق الكلاميّة الضّالة التي خالفت الحقّ وأهله، وأول من تكلم بأصولهم واصل بن عطاء الغزّال وعمرو بن عبيد، وسمُوا بذلك قيل لا عتزالهم جماعة المسلمين، وقيل لاعتزال واصل بن عطاء مجلس الحسن

، فيُثبتون الأسماء وينفون مدلولها، فهم يُنكرونها حقيقة إلا ّ ألفاظها، وعلمت مكانة هؤلاء من الضّلال.

والأشاعرة[1] يُثبتون سبع صفات وهي الحياة والسمع والبصر والعلم والقدرة والإرادة والكلام، ومنهم مَن يُثبت أكثر ذلك.

- والفريق الثّاني قابلهم، وهم أهل التمثيل، أثبتوا الأسماء و الصِّفات الواردة ولكن لم يفهموا منها إلا ّ الفهم الرّدي، فهمُوا أنّها من جنس صفات المخلوقين، كما فهم الجهميّة منها، فآمنوا ببعض، فآمنوا بها وقوفاً مع نصوص الإثبات وزادوا في الإثبات حتى وقعوا فيما أبطلته النُّصوص الأخر، كقوله: ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭽ[2]، كما أنّ المعطِّلة حافظوا على أصل نفي التّمثيل لكن غلو فما أعطوها حقّها من الفهم، فزعموا أنّها لا تُفيد اتصافه بصفات الكمال، وردّوا ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭽ وأمثال ذلك، فآمنوا ببعض وكفروا ببعض، وضربوا نصوص الكتاب و السُّنّة بعضها ببعض كما صنع المشبِّه.

- وهدى الله الفريق الثّالث وهم الرُّسل وأتباعهم، فآمنوا بهذا وبهذا، وجمعوا بينها بما هو الغاية في الصِّحّة الّتي هي كالشمس في رابعة النّهار، فأثبتوا لله الأسماء والصِّفات لا على ما يفهمه كلُّ أحد، و

البصري، وقيل غير ذلك، والمعتزلة فرق كثيرة يجمعها أصول خمسة وهي: التّوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر ب المعروف والنّهي عن المنكر، وكلها قوالب لمعاني باطلة ومعتقدات فاسدة. يُنظر: مقالات الإسلاميين 235/1-337، الإبانة عن أصول الديانة ص 180-219، الفرق بين الفرق ص20-21، 114-201، الملل والنِّحل 43/1-83، التّبصير في الدِّين ص63-96، عقائد الثلاث والسبعين فرقة 325/1-445، رسالة في الردِّ على الرافضة ص325-445، الموسوعة الميسرة 64/1-75، المعتزلة وأصولهم الخمسة لعواد المعتق.

(1) فرقة كلاميّة تنتسب إلى أبي الحسن الأشعري، ظهرت في القرن الرابع الهجري ومبدؤها متابعة الأشعري لابن كلا ّب إلا ّ أنّ الأشعري قد رجع عن ذلك من حيث الجملة، ثم تطوّر المذهب بعد ذلك مع بقاء النِّسبة إليه حتّى صار مذهباً كلامياً محضاً مع خلطه بالتّصوُف، ومن مذهبهم نفي الصفات سوى العقليّة، والقول بالكسب وهو عند التّحقيق القول بالجبر، وهم مرجئة في باب الإيمان. يُنظر: الملل والنِّحل 93/1-102، رسالة في الردِّ على الرافضة ص166-168، شرح مسائل كتاب التّوحيد ص65، الموسوعة الميسرة 1/ 83-94، الفرق الكلاميّة ص49، موقف ابن تيميّة من الأشاعرة 329/1-694.

(2) الشُّورى (11).

لا على حدِّ ما للمخلوقين؛ بل على حـدِّ قوله: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜﭽ [1] ونحوها، فكان مسلكهم في هذا أنّهم يُثبتون لله ما أثبته لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صلّى الله عليه وسلّم من أسمائه وصفاته وأفعاله، إثباتاً بريئاً من تمثيل الممثِّلين، كما يُنـزّهون الله عمّا لا يليق بجلاله وعظمته، تنـزيهاً بريئاً من تعطيل المعطِّلين، فكانوا قد آمنوا بجانبين من النّصوص؛ جانب الإثبات كقوله: ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭽ [2]، وجانب النّفي كقـوله: ﭽ ﭞ ﭟ ﭠ ﭽ [3]، وقولـه: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭽ [4]، فأخذوا بالحقّ في هذا وهذا؛ إذ لا تنافي بينها، بل نصوص الكتاب والسُنّة يعضد بعضها بعضاً ويصدِّقه"[5].

فتبيّن بهذا أنّ النّاس في هذا الباب -غير أهل السُنّة- على طرفي نقيض، وكلّهم على شفا جُرُفٍ هار، يدورون بين التّمثيل والتّعطيل لفرط جهلهم وسوء ظنّهم بالله، يقول الشيخ محمّد -رحمه الله- واصفاً أهل التّعطيل وأهل التّمثيل: "كلّهم قائلون عليه بغير علم، فإنّهم لا صادقون ولا مُصدّقون، ولا التفات إلى ما قالوا؛ بل كاذبون ومُكذّبون، ومعتمدون على نحاتة الأفكار وزبالة الأذهان، فإنّ منهم مَن عطّل وجحد، فهو قائل بلا علم مع مخالفتهم لِمَا عرفوا من العلم، وكذلك الّذين يقولون إنّها لا تدلُّ على كذا ولا على كذا، فكلّهم مخالفون للرّسل، وكلُّ مَن وصف الله بغير ما وصف به نفسه فهو قائل على الله بلا علم.

فكلٌّ من الجهميّة وأضرابهم والممثِّلة تائه، الكلُّ قائلٌ على الله بغير علم، وواقع فيما هو أعظم من الشّرك، وقد قال الله تعالى: ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﭽ [6]، فكلٌّ من حرّف أو ألحد[7] أو عطّل فهو قائلٌ

---

(1) مريم (65).
(2) الشّورى (11).
(3) الشّورى (11).
(4) مريم (65).
(5) شرح كتاب التّوحيد ص273-274، ويُنظر: ص271، 275، 276، 278، 330، شرح العقيدة الواسطيّة ص26-27، 123-124، فتاوى ورسائل الشيخ 1/201-202، 219.
(6) الأعراف (33).
(7) سيأتي التّعريف بالإلحاد في المبحث القادم.

على الله بلا علم؛ بل هو مخالفٌ للعلم الواضح"[1].

وقد حكم الشيخ -رحمه الله- بكفر الطّائفتين، فقال: "النّاس في الصفِّات ثلاث فرقٍ: فرقة أثبتت وزادت في الإثبات فصاروا كفّاراً، وطائفة نزّهت وزادت فصاروا كفّاراً، وكفرهم أعظم من كفر الممثِّلين"[2]، وسيأتي -قريباً- وجه ذلك عند الكلام عن التعطيل، ولا يعني هذا تكفير المعيّن؛ بل هذا حكم عام من قبيل الفتوى، أمّا الحكم على المعيّن فهو حكم خاصٌ له شروطه وضوابطه أشبه بالقضاء، ومن حسن تعليم الشيخ أنّه بحث هذه المسألة وفصّل فيها حين تكلّم عن حكم المكذِّبين لأسماء الله وصفاته[3]، وسيأتي كلام الشيخ -رحمه الله- فيها عند مسألة تكفير المعين.

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص32-33.
(2) شرح مسائل كتاب التّوحيد ص18.
(3) يُنظر: شرح كتاب التّوحيد ص278-279.

المطلب الثاني: بعض شبه[1] المنحرفين في باب الأسماء و الصفات:

لا يعدم مبطلٌ مِن وهم يتعلّق به، ويتّخذ منه سهماً للفتك في قلوب الخلق، والتّلبيس[2] على من ضعُف دينه وقلّت بصيرته، والشُّبه لا تنقطع، فهي كلّ يوم تظهر بصورة جديدة وتحت مسمّيات وقوالب مختلفة، باقية ببقاء الباطل وأهله ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﭼ[3]، وهي فتن وعقوبات لقوم، و بلاء وتمحيص لآخرين، وتلبيس أهل الباطل لا يقف عند مسألة من الدِّين بعينها؛ بل قد تجرّءوا بباطلهم على أصول الدِّين، ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭼ[4]، ويأتي باب الأسماء والصِّفات في مقدِّمة الأصول التي كثر فيها الجدل؛ لكثرة شبه المبطلين، ومع كونها واهية فقد ضلّ بسببها أقوام، وصدق القائل:

لذوي الجدال إذا غَدَوا لجدالهم حُجَجٌ تضلُّ عن الهدى، وتجُورُ
وُهن ٌ كآنيةِ الزّجاج تصَادمتْ فهوَت، وكلٌّ كاسرٌ مَكس ـورُ
فالق ـاتل المقتول ثمّ لضعف ـه ولِوهْ ـيه، والآس ـر المأس ـور[5]

وقد أنصفهم الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه الله- حين وصف كلّ منحرف في هذا الباب بالكذب، والقول على الله بلا علم، والمخالفة للرُّسل عليهم الصّلاة والسّلام، والاعتماد على نحاتة الأفكار وزبالة الأذهان[6].

وأعظم مَن بُليت الأمّة بشبههم في هذا الباب هم المعطِّلة؛ فقد أخرجوا التّعطيل في قالب التّن ـزيه، فاصطادوا به كثيراً من الخلق،

---

(1) الشبهة هي: وارد يرد على القلب يحول بينه وبين انكشاف الحق ِّ له؛ فيشتبه الحق ُّ بالباطل، والباطل بالحق ِّ من وجه، إذا حـ ُقـ ِّق النـ ّظر فيه مستمدّاً العون من الله ذهب. يُنظر: التّدمريّة ص106، مفتاح دار السعادة ص140، التّوقيف على مهمات التعاريف ص422.
(2) التّلبيس هو: "إظهار الباطل في صورة الحقّ". تلبيس إبليس ص50.
(3) الأنعام (112).
(4) التّوبة (32).
(5) القائل هو ابن الرُّومي أبو الحسن علي بن العبّاس بن جريج. يُنظر: ديوان ابن الرُّومي 1139/3.
(6) يُنظر: شرح العقيدة الواسطيّة ص32، وقد تقدّم نقل كلام الشيخ في ذلك.

ومِن أشهر شبههم وشباكهم التي عظم خطرها وكثر بها تجني أهل التّجهم على نصوص الصِّفات هذه الأربع الشبُه، وبيانها إجمالا ً كالآتي:

- دعوى المجاز في نصوص الأسماء والصِّفات، وبهذه الشبُهة أبطلوا دلالات نصوص الصِّفات الواردة في القرآن والمتواتر من السُنّة.
- رد خبر الآحاد[1]، بحجّة أنها لا تفيد اليقين، وبهذه الشبهة ردُوا ما بقي من نصوص السُنّة.
- تحكيم العقل على النّقل لتوهُم التّعارض بينهما، وهذا مستند باطلهم.
- ادعاء أنّ ظاهر نصوص الأسماء والصفات هو التّشبيه.

فسلكوا سُبُلا ً شتى، ومقصودهم الأوّل هو نفي أسماء الله وصفاته، فمتى تحصّل المقصود فثَمّ الحقُ، وما سواه الباطل.

ولا يزال أهل الحقّ للحقّ منتصرين -وهذا هو المتعيّن عليهم- فأبطلوا شبه المشبّهين، وأطفأوا نار المبطلين[2]، وقد أبان سماحة الشيخ محمد -رحمه الله- هذه الشبُه وردّ على بعضها إجمالا ً وعلى البعض الآخر تفصيلا ً، فقال: "ومن أشهر؛ بل أشهر طريق يسلكونه في هذا -أي التّعطيل- هو طريقان: **أحدهما** في دلالة اللّفظ، فلا يُسلِمون دلالة اللّفظ على ذلك؛ بل يسلكون طريقاً يُسمونه التّأويل[3]، وهو التّحريف والتّعطيل، تحريف الكلم عن مواضعه، وتعطيل النصّ عن مدلوله، وتعطيل الباري عن صفاته[4]، **والمسلك الآخر** هو أنْ يقولوا في الأخبار النّبوية هذه أخبار آحاد، ولا تفيد اليقين، ومسألة

---

(1) الآحاد: هو ما نقص عن صفة التّواتر. يُنظر: الورقات ص25، روضة النّاظر ص93-99، الإحكام للآمدي 47/2-48، نزهة النّظر ص55.

(2) ومن أعظم من كسر هذه الشبُه شيخ الإسلام ابن تيميّة وتلميذه ابن القيم رحمهما الله. يُنظر: درء تعارض العقل والنّقل، بيان تلبيس الجهميّة، التّدمريّة، الصّواعق المرسلة، اجتماع الجيوش الإسلامية، وغيرها.

(3) التأويل صار بتعدد الاصطلاحات مستعملا ً في ثلاثة معان، فعند كثير من المتأخرين المتكلِمين هو: صرف اللّفظ عن الاحتمال الرّاجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به، وهذا هو المعني عند من تكلّم من المتأخرين في تأويل الصِّفات، ويأتي التأويل بمعنى التّفسير، ويأتي بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الكلام. يُنظر: التّدمريّة ص91-92.

(4) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 165/3.

الصِّفات من باب العقائد، والعقائد لا يُستدل عليها إلا ً بغير الآحاد، و لا شكّ أنّ كلا ً من هذين الطّريقين إذا سُلِط على النُّصوص ما بقيت تصلح دليلا ً في الحقيقة؛ فتصير النّتيجة وحاصل المسلكين هي: الردُّ على الله ورسوله صلّى الله عليه وسلّم، وعزل نصوص الكتاب و السُنّة عن أنْ تكون الشِّفاء والهدى، ونصب برهان في ذلك بدلهما، وهو ما يزعمون أنّه العقل، وليس هو العقل؛ بل هو نحاتة أفكارهم، وزبالة أذهانهم، أشياء ليست من العقل في شيء؛ فإنّ العقل الصّريح لا يتنافى مع النّقل الصّحيح، فإنّه متى كان النّقل صحيحاً والعقل صريحاً فإنّ أحدهما أخٌ للآخر وعضيده ونظيره، ولا يفترقان أبداً، ومتى وُجد افتراق فهو إمّا في النّقل؛ إمّا سنداً أو دلالة، أو ليس بعقل ؛ بل خيال سمّاه صاحبه عقلا ً وهو من الحقّ بمعزل"[1] .

ففي هذا النقل ذكر ثلاث من شبه المعطِّلة، وقد أجاب عنها الشيخ -رحمه الله- إجابات مجملة تقوم بمثلها الحجّة.

وأمّا الشُبهة الرّابعة وهي دعوى التّنـزيه والفرار من التّمثيل؛ لأنّ ظاهر النُّصوص التّشبيه، فقد ذكرها الشيخ محمد -رحمه الله- عن المعطِّلة، وردّ عليها أيضاً، فقال -قدّس الله روحه-: "الجهمية ّة ينفون جميع الأ َسماء والص ِّفات، ولا ي ُثبتون شيئا ً، أو ي ُثبتون (القادر)؛ لأ َن ّ مذهب جهم الجبر[2]، وهم زعموا الت ّنـزيه، فلجئوا إلى الت ّشبيه؛ فلم ّا تصو ّروا ذلك واعتقدوه؛ كذ ّبوا الر ّسول صلّى الله عليه وسلّم، ولجئوا إلى الت ّعطيل، فوقعوا في تشبيه أكثر من الأ َو ّل"[3]، ويقول سماحته أيضاً: "فالأوّلون -يعني المعطِّلة- نفوا حتى غلوا في النّفي، فعطّلوا صفات الله، زعماً منهم أنّ إثباتها يقتضي التّشبيه، أو خوفاً من التّشبيه، فوقعوا في تشبيه شرٍّ منه"[4] .

وقد ردّ الشيخ -رحمه الله- هذه الشُبهة من وجوه عديدة، هي:

---

(1) شرح كتاب التّوحيد ص281-282، ويُنظر: ص272.

(2) الجبر: هو صدور الفعل عن العبد من غير إرادة ولا مشيئة ولا اختيار، وهذا قول الجبرية. يُنظر: التبصير في الدين ص107-108، الملل والنِّحل 84/1، مجموع فتاوى ابن تيميّة 386/8-405، التّعريفات الاعتقاديّة ص 141.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 201/1.

(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص124.

1. أنّ دعوى التّشبيه لا حقيقة لها في الواقع، وإنّما هي فيما تصوّروه في أذهانهم الملوثة، وعقولهم الفاسدة، فحقٌّ هذه الشبُهة أن تُطوى ولا تروى، ولأجل هذه الشبهة وقع كثير من النّاس في تحريف نصوص الصِّفات، وفي الحقيقة "ما حملهم عليه إلا سوء الفهم، ولو فهموا فهماً صحيحاً ما صرفوه عن مدلوله، فإنّ الذي عليه أهل السُّنّة والجماعة قاطبة أنّهم يصفون الله تعالى بما وصف به نفسه في كتابه من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل"[1].
2. أنّ لازم هذه الفرية تكذيب الله ورسوله صلى الله عليه وسلّم.
3. أنّهم فرُّوا من شيء توهّموه، فوقعوا فيما هو شرٌّ منه؛ إذ مثّلوا الله بالجمادات والمعدومات والممتنعات، وفي النقلين السابقين ذكر هذه الأجوبة الثلاثة.
4. أنّ القول في الصِّفات كالقول في الذّات، ولا يُعقل ذات مجرّدة عن الصِّفات، فلمّا لم يلزم التّشبيه في إثبات الذّات، فكذلك لا يلزم في إثبات الصِّفات، "فإن الصفات كالذات، فكما أن ذات الله ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس ذوات المخلوقين، فصفاته ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس صفات المخلوقين"[2]، "فما يُقال في الصِّفات فرعٌ عمّا يُقال في الذّات، فيجب أنْ نصف الله تعالى بما وصف به نفسه في كتابه، ونؤمن بما جاء عن الله، على مراد الله، على ما يليق بجلال الله وعظمته، ونقول لله صفات ثابتة حقيقة لا تشبه صفات المخلوقين، كما أنّ لله ذاتاً حقيقية ثابتة لا تشبه ذوات المخلوقين، ونعتقد أنّ الصِّفات حقائق ولا نقف عندها؛ بل نستمرُّ كما استمرّ الكتاب العزيز، ونقف حيث وقف"[3].
5. أنّ القول في بعض الصِّفات كالقول في البعض الآخر، فمَنْ نفى شيئاً وأثبت شيئاً لزمه فيما أثبته ما توهّمه فيما نفاه، وهذا الردُّ يستخدم غالباً مع الأشاعرة، وقد استعمله الشيخ محمّد -رحمه الله- معهم فقال: "ثم الأشاعرة في مسلكهم

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص53.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 141/13.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص54.

الرّدي في النّصوص يُقال لهم: يلزمكم فيما صرتم إليه، فإنْ قالوا: إرادة مثل إرادة المخلوق. قيل: شبّهتم، وإنْ قالوا: إرادة تليق بجلال الله. قيل لهم: وكذلك قولوا في الرّحمة وأثبتوا نصوص الكتاب والسُّنّة. وكذلك يُقال في سائر الصّفات. والحقّ ما عليه أهل السُّنّة وهو إثبات الصّفات حقيقة مع قطعهم أنّ الجميع لا يُماثل صفات المخلوقين"[1]، وقال: "ثمّ يلزمهم في قولهم الرّحمة إرادة الإنعام، إمّا أنْ يقولوا: إنّها كإرادة المخلوق، فنقول لهم شبّهتم، وإمّا أنّ يقولوا إنّها إرادة حقيقة تليق بجلال الله وعظمته، فنقول لهم: فما يمنعكم أنْ تقولوا في الرّحمة إنّها حقيقية تليق بجلال الله وعظمته"[2].

6. أنّ إثبات الصّفات إنما هو إثبات وجود لا إثبات تكييف[3]، وهذه قاعدة عظيمة النفع، وفيها الردُّ على كلّ معطِّلٍ ومُمثِّلٍ، ومن أمثلة ردِّ الشيخ بها على المعطِّلة قوله -رحمه الله وأعلى درجته-: "أهل التّجهم ينفون المحبّة من الجانبين، كما أنكروا الخُلّة، وهذا من ضلالهم وجهلهم، قالوا إنّ المحبة لا تكون إلاّ بين اثنين بينهما نوع من المناسبة، كمناسبة محبّة المخلوقين بعضهم لبعض، ففرّوا منها إلى النّفي، نعم محبّة الله لا مناسبة بينها وبين محبّة المخلوقين، محبّة تليق بجلال الله وعظمته من غير تمثيل، لا يعلم كنهها ولا كيفيتها إلاّ هو سبحانه وتعالى، فإنّه أعلم بنفسه، وقد أعلمنا أنّه يُحِب ويُحَب، فنحن نؤمن بالله وبما جاء عن الله على مراد الله، كلُّ ما جاء في القرآن أو الحديث الثّابت فخذ معك أصلاً أنّه على ما يليق بجلال الله"[4].

7. أنّه لا أحد أعلم بالله منه سبحانه وتعالى، وقد أعلمنا بشيء مِن أسمائه وصفاته في كتابه وعلى لسان رسوله صلّى الله عليه وسلّم، فعلى كلّ عبد الإيمان والتّسليم بذلك، وهذا الجواب مُستفاد من النّقل السّابق، ويقول الشيخ -رحمه الله- أيضاً:

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 202/1.
(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص53.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص107.
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص51.

"فإنه سبحانه أعلم بنفسه من خلقه، وبما يجوز في حقِه وما يمتنع عليه، فعلينا أنْ نذعن ونصدِّق ونؤمن بما يصل إلينا، ونعتقده حقيقة على ما يليق بجلال اللّٰه وعظمته"[1].

8. أنّ الصِّفات لها ثلاثة اعتبارات، فالأوّل: الصِّفة مجردة عن الإ ضافة، وهذا الاعتبار لا وجود له إلا ّ في الأذهان[2]، وهو القدر المشترك الذي به يُفهم خطاب المتكلِم، فمَن ألغاه عطّل، ومَن جعله مِن جنس وجود الأعيان، وألحقه بالمشاهد مثّل. وأمّا الا عتبار الثّاني: فهو إضافة الصِّفة إلى الخالق، وبذلك تأخذ خصائص الخالق في الكمال. والاعتبار الثّالث: هو إضافتها إلى المخلوق؛ فتأخذ خصائصه في النّقص، فكلّ مِنْ المعطِّل و الممثِّل جعل هذه المقامات من جنس واحد فضلُّوا عن سواء السبيل، وهذا من الجهل، يقول الشيخ محمّد -رحمه اللّٰه-: "ف الجهم سلك هذا المسلك -يعني نفي الصفات- من جهله، زعم أنّه إذا أثبتها وقع في التّشبيه، فنفاها مخافة التّشبيه: وزعم أنّ نفيها تحقيق لقوله: ﭽ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭼ[3]، لم يفهم من صفات اللّٰه تعالى إلا ّ ما يفهمه من صفات المخلوقين"[4]، فتبين أنّ الإ ضافة تمنع التّماثل، وقد ردّ سماحة الشيخ محمّد -رحمه اللّٰه- على الجهميّة بهذه الحجّة، فقال: "الجهميّة يُنكرون الصفات؛ من الخلّة والرضا والسخط وغير ذلك، وهم إنّما أنكروا ذلك زعماً منهم أنّ الخُلّة لا تكون إلا ّ بين اثنين بينهما نوع من المناسبة، فيُقال لهم إنّكم لم تفهموا من النّصوص إلا ّ كما يُضاف إلى المخلوقات، والأمر وراء ذلك؛ إذ الصِّفة تُناسب الموصوف، ف الخُلّة التي هي لمناسبة إنّما هي خُلّة المخلوق مع المخلوق، أمّا خُلّة مَن ليس كمثله شيء فلا يلزم منها ذلك أصلا ً"[5]، ويقول -غفر اللّٰه له-: "ما يثبت له سبحانه يختصّ به ويليق به، وإنْ اتفق في اللّفظ، وكذلك ما يُضاف إلى المخلوق يختصّ به

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص31.

(2) للوجود أربع مراتب، جمعتها في بيت: (مراتب الوجود في الأذهان و الرّسم والبيان والأعيان).

(3) الشّورى (11).

(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص26-27.

(5) شرح كتاب التّوحيد ص157-158.

ويليق به، فإثبات الصِّفات إثبات وجود لا إثبات تكييف"[1].
هذا ما وقفت عليه من أجوبة الشيخ -رحمه الله- عن هذه الشُّبهة، وهي كافية في إبطالها، وفي بعضها ردٌّ على الممثلة، إذ أصل شبهتهم: أنّ اللّه خاطبنا عن نفسه بما نعقل، ولا نعقل إلا ّ هذا الخلق المشاهد ، وقولهم هذا من الكذب الذي لا مرية فيه، وفيه إبطال لكلّ نصوص التن-زيه ومنع التّمثيل وامتناعه، وهو من الإيمان ببعض الكتاب و الكفر بالبعض الآخر، يقول سماحة الشيخ -رحمه الله-: "والفريق الثاني قابلهم -يعني قابل المعطِلة-، وهم أهل التّمثيل، أثبتوا الأسماء والصِّفات الواردة، ولكن لم يفهموا منها إلا ّ الفهم الرّدي، فهموا أنّها من جنس صفات المخلوقين، كما فهم الجهميّة منها، فآمنوا ببعض، فآمنوا بها وقوفاً مع نصوص الإثبات وزادوا في الإثبات حتى وقعوا فيما أبطلته النُّصوص الأخر، كقوله: ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭼ[2] ، كما أنّ المعطِلة حافظوا على أصل نفي التّمثيل لكن غلَو فما أعطوها حقها من الفهم، فزعموا أنّها لا تُفيد اتصافه بصفات الكمال، وردّوا ﭽ ﭧ ﭨ ﭩ ﭼ وأمثال ذلك، فآمنوا ببعض وكفروا ببعض، وضربوا نصوص الكتاب والسُّنّة بعضها ببعض كما صنع المشبِّه"[3].
وفي هذا النّقل ردّ على الممثِلة من وجوه:

1. أنّ هذا الفهم سيء ردي.
2. أنّ هذا الطريق مِن الإيمان ببعض الكتاب والكفر بالبعض الآ خر، وفيه ضرب النُّصوص ببعضها.
3. أنّ التّمثيل من الغلو في الدّين والزيادة عليه.
4. في التّمثيل إبطال لجميع نصوص التن-زيه وتجني عليها.
5. أنّ هذا المسلك من مقابلة الباطل بمثله والبدعة بالبدعة.
6. أنّ في التمثيل مسبّة الخالق سبحانه وتنقُّصه.

فحاصل مسلك هذه الفئة المنحرفة أنّهم "أفرطوا في الإثبات، وشبّهوا، ومثّلوه بصفات المخلوقين، فضربوا النُّصوص بعضها ببعض، وزعموا أنّ هذا مدلولها، وردّوا ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭼ[4] "[5].

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص107.
(2) الشّورى (11).
(3) شرح كتاب التوحيد ص274، ويُنظر: شرح العقيدة الواسطيّة ص27.
(4) الشّورى (11).
(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص27.

المبحث الثّالث

محاذير يجب أنْ تُجتنب في باب الأسماء والصِّفات

أمر اللّه جلّ شأنه وتقدّست أسماؤه بلزوم صراطه المستقيم، فقال: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﭼ[1]، وتعبّدنا بأنْ نسأله ذلك ﭽ ﭩ ﭪ ﭫ ﭼ، ومَنْ التزم ذلك سلّمه اللّه من الضّلال في الدّنيا والشّقاء في الآخرة، قال تعالى: ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﭼ[2]، وتلك حقيقة السّعادة، وصراط اللّه في باب الأسماء والصِّفات هو ما عليه أهل السُنّة والجماعة؛ من وصف اللّه بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله صلّى اللّه عليه وسلّم نفياً وإثباتاً، على حدِّ قوله تعالى: ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ[3]، وقوله سبحانه: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ[4] وغير ذلك من النّصوص الشّرعيّة، ولن يجد عبد حلاوة الإيمان في هذا الباب حتّى يسلم من كلّ محذور فيه ويبتعد عن كلّ سبيل ذميم، من تمثيل وتعطيل وتفويض وتكييف وتحريف، ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﭼ[5]، وهذه المحاذير والسُبل الشيطانية تجتمع تحت مسمى واحد مذموم في الشّريعة وهو الإلحاد، "فجَمَعَهم الإلحاد وتفرّقت بهم طرقه"[6]، قال اللّه تعالى: ﭽ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﭼ[7].

وقد عرّف سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه اللّه- الإلحاد لغة وشرعاً، وبيّن حكمه وأقسامه، ومَن يدخل فيه مِمّن سَلِم منه، فقال -رحمه اللّه-: "والإلحاد في اللّغة: هو الميل، ومنه تسمية موضع الميت في القبر لحداً؛ لميله عن وسطه[8]. وفي الشّرع: هو الميل و

(1) الأنعام (153).
(2) طه (123).
(3) الشّورى (11).
(4) النّحل (74).
(5) الأنعام (153).
(6) بدائع الفوائد 299/1.
(7) الأعراف (180).
(8) يُنظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن 598/10، تهذيب اللغة 243/4-244، مقاييس اللغة 236/5، الصِّحاح 534/2-535، لسان العرب 389/3.

الخروج عن الحقّ فيها إلى الجور[1]. وقد ذمّ الله تعالى مَن ألحد في أسمائه وآياته، فقال تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﭼ[2]، وقال تعالى: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ[3]، فمَنْ عطّل فقد ألحد، ومَنْ مثّل فقد ألحد، ولا يسلم من الإلحاد إلا مَنْ آمن بها كما جاءت مِن غير تمثيل، وكذلك الآيات مَنْ حمّلها ما لا تطيق فقد ألحد، ومَنْ نقصها فقد ألحد، وأهل التّعطيل و التّشبيه كلهم مِن أهل الإلحاد"[4].

فتحصّل من النّقل المتقدِّم: أنّ الإلحاد في اللغة هو الميل، وفي الشّرع هو: الميل عن الحقّ إلى الباطل، "فإنّ لفظ الإلحاد يقتضي ميلاً عن شيء إلى شيء بباطل"[5]، وقد ذمّ الله الملحدين وتوعّدهم، والإلحاد يكون في أسماء الله تعالى وصفاته، ويكون في آياته؛ سواء الشرعيّة أو الكونيّة، فالإلحاد في آيات الله الشّرعيّة يكون بتحميلها ما لا تحتمل، ويكون أيضاً بصرفها -كليّاً أو جزئيّاً- عمّا دلّت عليه، وأمّا الإلحاد في الآيات الكونيّة فيكون بإخراجها –كليّاً أو جزئيّاً- عن عموم خلق الله ومشيئته.

والإلحاد في الأسماء والصِّفات يكون بالتّعطيل، كما يكون بالتّمثيل؛ فـ"لابدّ من إثبات بلا تمثيل، وتنـزيه بلا تعطيل"[6]، وبذلك يسلم العبد من الإلحاد في هذا الباب، كما هي طريقة الذين أنعم الله عليهم، يقول سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله-: "والإلحاد -يعني في أسماء الله وصفاته- هو: الميل عمّا يجب اعتقاده، والخروج عن العدل والصّواب فيها، إمّا: بإلحاد وتعطيل، أو تشبيه وتمثيل، ولا يسلم من هذا الإلحاد إلا مَنْ أثبت لله ما أثبته لنفسه، إثباتاً بريئاً من تمثيل الممثِّلين، ونفى عن الله جميع ما لا يليق بجلال الله وعظمته، تنـزيهاً

---

(1) يُنظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن 596/10-598، الجامع لأحكام القرآن 328/7، مجموع فتاوى ابن تيميّة 124/12، بدائع الفوائد 297/1-300، تفسير القرآن العظيم 515/3-516، القواعد المثلى ص16-17، التّعريفات الاعتقاديّة ص57-60.

(2) الأعراف (180).

(3) فصِّلت (40).

(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص29.

(5) مجموع فتاوى ابن تيميّة 124/12.

(6) التّدمريّة ص30.

بريئاً من تعطيل المعطِّلين، فهذا هو السالم من الإلحاد في أسماء الله"[1].

وكلٌ هذه المحاذير المجتمعة تحت مسمى الإلحاد -في باب الأ سماء والصِّفات- من الإفك والضّلال، والقول على الله على بلا علم، وفيها مخالفة للعلم البيّن الواضح، وصاحبها واقع فيما هو أعظم من الشرك[2].

وقد عرّف سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- بهذه المحاذير على وجه التحذير؛ لتُجتنب، وفي هذا المبحث بيان ذلك، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: التّمثيل:

التّمثيل لغة: "الميم والثاء واللام أصل صحيح يدل على مناظرة الشيء للشيء، وهذا مثل هذا؛ أي نظيره"[3]، فهو التّسوية بين الشّيئين، ويُطلق على التشبيه مطلقاً[4].

والمراد بالتّمثيل في باب الأسماء والصِّفات هو: وصف الله تعالى بصفات خلقه والتّسوية بين صفات الخالق والمخلوق، "وهو أنْ يقول: هذا مثل هذا، كأن يقول: يدٌ كيدي ونحو ذلك"[5].

ومِن بيان الشيخ -رحمه الله- لمعنى التّمثيل قوله: "أهل التّمثيل أثبتوا وغلوا في الإثبات، فوقعوا في التّشبيه والتّمثيل، قالوا: يد كيدي، وسمع كسمعي، وبصر كبصري، ونحوه"[6].

"والتّمثيل طريقة المشبّهة"[7]، وهو طريق منحرف، ومسلك ذميم، وقبْحه مستقرٌ في الفِطَر السّويّة، والعقول السّليمة، وقد جاءت النُّصوص بالنّهي عنه والتّحذير منه، ومن ذلك قوله تعالى: ﭽ ﯠ ﭫ ﭬ ﭨ ﭼ[8].

يقول الشيخ محمّد بن إبراهيم -قدّس الله روحه-: "هذا فيه منع

---

(1) شرح كتاب التّوحيد ص331.
(2) ينظر: شرح العقيدة الواسطيّة ص32-33، 76.
(3) مقاييس اللغة 296/5.
(4) يُنظر: لسان العرب 21/13، الكليّات 74/2.
(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص26.
(6) شرح العقيدة الواسطيّة ص124.
(7) شرح العقيدة الواسطيّة ص27.
(8) النّحل (74).

ضرب الأمثال لله سبحانه وتعالى، فيُفيد أنّه تعالى لا مِثْل له؛ إذ لو كان له مِثْل -تعالى اللّه وتقدّس عن ذلك علوّاً كبيراً- لَمَا نهى عن ضرب الأمثال له، فلمّا نهى عن ضرب الأمثال له، عُلم أنّه سبحانه لا مِثْل له، وهذا من أعظم ضروريات العقل، أنّه لا يماثله شيء من خلقه تعالى"[1].

ونزّه سبحانه نفسه عن مماثلة الخلق، فقال: ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭼ[2].

يقول الشيخ محمّد -رحمه اللّه-: "هذا فيه نفي مماثلة الخلق لله سبحانه وتعالى، فتقرّر بذلك أصل عظيم وهو عدم مشابهته لخلقه"[3].

وهذا المسلك هو من الكفر البيّن الصّريح، فمَن مثّل اللّه بخلقه فقد ضلّ سواء السّبيل ولحق بركب المغضوب عليهم والضّالين، وهذا حكم اللّه فيهم، وبه قضى أهل العلم والإيمان، وممّن نطق به الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه اللّه- ومِنْ قوله في ذلك: "أهل التّشبيه أثبتوا وغلوا وزادوا في الإثبات، حتى وقعوا في كفر التّشبيه"[4]، ويقول: "مشبّه اللّه بخلقه كافر"[5].

المطلب الثّاني: التّعطيل:

التّعطيل أحد المحاذير التي يجب أنْ تُجتنب في باب أسماء اللّه وصفاته، والتّعطيل في اللّغة: هو التّفريغ والإخلاء وترك الشّيء ضياعاً[6]، فـ"العين والطّاء واللام أصل صحيح، يدلّ على خلوٍّ وفراغ"[7]، وفي هذا يقول الشيخ محمّد -رحمه اللّه-: "التّعطيل في الأصل: الإخلاء، من قولهم: جِيْدٌ[8] عاطل، أي خالٍ من الحُليّ"[9].

وأمّا في الاصطلاح فقد عرّفه الشيخ محمّد -أعلى اللّه منزلته-

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص75.
(2) الشّورى (11).
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص47.
(4) المصدر السّابق ص25.
(5) شرح كتاب التّوحيد ص272، ويُنظر: شرح مسائل كتاب التّوحيد ص18.
(6) يُنظر: تهذيب اللغة 2/98-99، القاموس المحيط ص1335، لسان العرب 9/271-272.
(7) مقاييس اللغة 4/351-352.
(8) الجِيْد هو: العنق. يُنظر: مقاييس اللغة 1/498.
(9) شرح العقيدة الواسطيّة ص24.

بقوله: "التّعطيل هو: إخلاؤه تعالى من صفاته الّتي وصف بها نفسه"[1]، سواء كان هذا الإخلاء كليّاً أو جزئياً.
وهذا المذهب الردي قد انتحله الجهميّة وأتباعهم، يقول الشيخ: " والتعطيل حرفة الجهميّة"[2]، وكلٌ مَن انتحل النّفي المحض والتّعطيل سمِّي جهمياً، وإلى هذا أشار الشيخ بقوله: "فإن السلف كانوا يسمون كل من نفى الصفات، وقال إن القرآن مخلوق، وإن الله لا يرى في الآخرة = جهمياً؛ فإن جهماً أول من ظهرت عنه بدعة نفي الأسماء والصفات، وبالغ في نفي ذلك، فله في هذه البدعة مزيد المبالغة في النفي والابتداء، لكثرة إظهار ذلك والدعوة إليه، وإن كان الجعد بن درهم[3] قد سبقه إلى بعض ذلك، فإن الجعد أول من أحدث ذلك في الإسلام، فضحى به خالد بن عبد الله القسري[4] بواسط يوم النحر، وقال: يا أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضحٍ بالجعد بن درهم؛ إنه زعم بأن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً، ثم نزل فذبحه"[5][6].

---

(1) المصدر السّابق ص24.
(2) المصدر السّابق ص27.
(3) هو الجعد بن درهم، من الموالي، وأصله من خراسان، مؤدِّب مروان الحمار، مبتدع ضال، وعلى يده تتلمذ الجهم بن صفوان، قتله خالد القسري بالكوفة سنة أربع وعشرين ومائة. يُنظر: ميزان الاعتدال 399/1، سير أعلام النُبلاء 433/5، عقائد الثلاث والسبعين فرقة 287/1، مقالة التّعطيل والجعد بن درهم.
(4) هو الأمير الكبير، أبو الهيثم، خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد البَجَلي القسْري الدمشقي، أمير العراقين لهشام بن عبدالملك، وولي قبل ذلك مكة للوليد بن عبدالملك، ثمّ لسليمان، من حسناته قتل الجعد ابن درهم، ومغيرة الكذّاب، وقد قُتل سنة ست وعشرين ومائة، وقيل غير ذلك، وقيل مات ولم يُقتل. يُنظر: تاريخ خليفة بن خياط ص 97، تهذيب الكمال 107-118/8، سير أعلام النُبلاء 425/5-432، وفيات الأعيان 301/1-303.
(5) أخرجها البخاري في خلق أفعال العباد ص29، رقم (3)، والمزّي في تهذيب الكمال 118/8، والدارمي في الردِّ عل الجهميّة ص21-22، والخلال في كتاب السُنّة 87/5-88، رقم (1690)، والآجري في الشريعة

والقول بالتّعطيل بليّة أصيب بها فئام من الخلق قديماً وحديثاً، في هذه الأمّة وفي الأمم السابقة، وقد انتصر للقول به طوائف وفرق من هذه الأمّة، ذكرها الشيخ محمّد –رحمه الله- بقوله: "وقد اشتهر في النّفي مذاهب أربعة: المعتزلة، والأَشاعرة، والجهميّة، والماتريديّة[2]. والماتريديّة قريبة من الأَشعريّة إلاّ أنّ بينهما فروقاً مذكورة في مواضعها[3]"[4]، وهذه الفرق ليست على درجة واحدة في النّفي والتّعطيل؛ بل هي على دركات، يقول الشيخ -رحمه الله-: "جنس منكر الأسماء والصِّفات أقسام: فمنهم مَنْ أنكر الأسماء والصِّفات جميعاً، وهم الجهميّة، ومنهم مَنْ أثبت الأسماء وأنكر الصِّفات، وهم المعتزلة، ومنهم مَنْ أثبت سبع صفات، وهم الأشاعرة، وهي: السّمع، والبصر، والعلم، والقدرة، والإرادة، والكلام، والحياة، ومنهم مَنْ أثبت أكثر من ذلك"[5].

ويقول الشيخ -رحمه الله- أيضاً: "وأهل التّعطيل هم الجهميّة عطّلوا النّصوص ....، ومن هؤلاء المعتزلة: فإنّهم يثبتون الأسماء وينفون الصِّفات، ويرون أنّ الأسماء لا معنى لها، لا تدلُّ إلاّ على الذّات فقط، ومن فروع هؤلاء: الأشاعرة الّذين ينتسبون إلى أبي

1122/3، رقم (694) وغيرهم، والقصّة مشهورة كما قال الذّهبي في ميزان الاعتدال 399/1.

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 219/1.

(2) فرقة كلامية تنتسب إلى مؤسسها أبي منصور الماتريدي، ظهرت في الأصل في بلاد ما وراء النّهر، نهاية القرن الثّالث وبداية الرّابع، تقوم على المنهج العقلاني الفلسفي، مع خلطه بالتّصوف، فوقعوا في بدع كثيرة في القدر والإيمان والأسماء والصِّفات وغيرها من أبواب الاعتقاد. يُنظر: الموسوعة الميسّرة 95/1-106، الماتريديّة دراسة وتقويماً، الماتريديّة وموقفهم من توحيد الأسماء والصِّفات.

(3) ومن تلك الفروق: أنّ الماتريديّة تقول بصفة ثامنة أزليّة وهي التّكوين، وبها تتعلق جميع الصِّفات الفعليّة، أمّا الأشاعرة فلا يقولون بها؛ لأنّ الصفات الفعليّة حادثة فلا تكون عندهم من باب الصِّفات، ومَن الفروق أيضاً: أنّ الماتريديّة تقول بعدم جواز التّكليف بما لا يُطاق، والأشاعرة تقول بجواز ذلك. وغيرها من الفروق. يُنظر: الماتريديّة وموقفهم من توحيد الأسماء والصِّفات 408/1-457.

(4) فتاوى ورسائل الشيخ 201/1، ويُنظر: شرح العقيدة الواسطيّة ص123.

(5) شرح كتاب التّوحيد ص271، ويُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 201/1-202.

الحسن الأشعري، وهو منهم بريء، ومثلهم الماتريديّة"[1].
ومقالة التّعطيل من المقالات الكفريّة ومن الضّلال البيّن، يقول الشيخ محمّد-رحمه اللّه-: "وأهل التّعطيل غلوا وزادوا في التن-زيه حتى وقعوا في كفر التّعطيل، فصاروا ضالين من جهتين؛ الأولى: فهمهم التّشبيه مِن الآيات الواردة في إثبات الصِّفات، الثّاني: تشبيهه بـ الجمادات والمعدومات"[2].
وكفر المعطِلة هو مِن كفر التّكذيب، وهو من أشدِّ أنواع الكفر وأخبثها، "فمَن أنكر شيئاً من الأسماء والصفات فهو مكذِّب لله ورسوله؛ لأنّها حقٌ ونصوصها ثابتة"[3].
وقد نزّل الشيخ -رحمه اللّه- هذا الحكم على بعض فرق التّعطيل، فقال: "المكذّب بالنّصوص مكذِّب لله ورسوله صلى اللّه عليه وسلم، فيدلُّ على أنّ الجهميّة والمعتزلة مكذّبون لله ورسوله صلى اللّه عليه وسلم، ولا سيّما علماؤهم؛ بل قد تكلم معهم أهل السُّنّة والجماعة في انتفاء الشّبهة والمحذور مِن إثبات الصِّفات، فيكون إنكارهم كفر واضح"[4]، وينبغي أن يُعلم أنّ هذا ليس من قبيل تكفير المعيّن، وسيأتي توضيح ذلك في بابه.
ومن الأدلة على أنّ التّعطيل كفر قوله تعالى: چ ڈ ڈ ڤ چ[5]، وقد أوضح الشيخ محمّد -رحمه اللّه- وجه الدّلالة منها بقولـه: "وكفر قريش في هذه الآية هو: إنكارهم أنْ يكون الرحمن مِن أسماء اللّه، ولم يُنكروا وجود اللّه، فهم لا يُنكرون ربّ العزّة، ولا يُنكرون جنس اتصافه بالصِّفات، فإنّهم مؤمنون بأنّه الربُّ الخالق الرّازق، كما في الآ يات: چ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ا ا ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ چ[6]، چ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ چ[7] ونحو ذلك، وأيضاً في الصِّفات لا يُنكرونها، وإنْ كان منهم

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص24-25.
(2) المصدر السّابق ص25-26، ويُنظر: شرح كتاب التّوحيد ص271-282، شرح مسائل كتاب التّوحيد ص18.
(3) شرح كتاب التّوحيد ص278.
(4) شرح كتاب التّوحيد ص278.
(5) الرّعد (30).
(6) يونس (31).
(7) العنكبوت (61).

إلحاد في أشياء قليلة، كإنكارهم أنْ يكون الرحمن من أسماء الله، وقولهم الملائكة بنات الله، وإلا ّ فليس مسلكهم إنكار الصِّفات جملة ، فبيّن تعالى بيانَ ذمٍ لهم وعيب أنّ ذلك كفر، فدلّ على أنّ إنكار أسماء الله الثابتة المعلومة أنّ ذلك كفر، وأنّ مَن أنكر صفة من صفات الله فهو كافر بالله؛ لأنّ أسماء الله دالة على صفاته"[1].

وكفر التعطيل أشدُّ من كفر التّمثيل، وقد نصّ على هذا سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- مبيناً سبب ذلك، فقال: "وأهل التّعطيل أعظم كفراً من أهل التشبيه؛ لأمور:

الأمر الأوّل: أنّ عابد العدم أشدُّ كفراً مِن عابد الصنم.

الأمر الثاني: أنّ هذا التّعطيل محفوف بتمثيلين، مثّلوا أوّلاً حيث لم يفهموا من النّصوص الواردة في الصِّفات إلا ّ التشبيه، الثاني: أنّهم لمّا نفوا الصِّفات لزمهم التمثيل بالمعدومات.

الأمر الثّالث من كونه أشرّ تمثيلاً من الممثلة: أنّهم يشبّهونه بالمعدومات؛ بل بالممتنعات، فإنّهم قالوا ليس بكذا ولا كذا ولا كذا، حتى عطّلوه من جميع الصِّفات، فشبّهوا أولاً، وعطّلوا ثانياً، وشبّهوا ثالثاً، وأولئك مثّلوه بالحيوانات -تعالى الله وتقدس- وبهذه الأوجه عرفنا أنّ كفر المعطِّلة أعظم من كفر الممثِّلة"[2].

المطلب الثّالث: التفويض:

ومن المحاذير التي يجب أن تُجتنب في باب الأسماء والصِّفات التّفويض، والتّفويض في اللغة: من مادة فوض، "أصل صحيح يدل على اتِّكال في الأمر على آخر، وردّه عليه، ثمّ يُفرّع فيُردُّ إليه ما يُشبهه"[3].

والتّفويض في الاصطلاح هو: نفي العلم بمعاني الأسماء والصِّفات ، والحكم بأنّ معانيها مجهولة غير معقولة، لا يعلمها إلا ّ الله تعالى[4].

والتّفويض مبْنيٌ على دعوى أنّ ظاهر النُّصوص التّشبيه، وحاصل

---

(1) شرح كتاب التّوحيد ص276.

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص24-25، ويُنظر: ص125، شرح كتاب التّوحيد ص272-273.

(3) مقاييس اللغة 460/4.

(4) يُنظر: الفتوى الحمويّة ص550، مذهب أهل التفويض ص143-158، التّعريفات الاعتقاديّة ص113، مصطلحات في كتب العقائد ص11.

قولهم هو التّعطيل، وهذا القول من شرّ الأقوال، فهو أصل التّعطيل، وبوابة التّحريف والتّمثيل، يقول الشيخ محمّد -رحمه اللّه-: "هو من شرّ المذاهب وأخبثها"[1]، ويقول أيضاً: "التّفويض في الصِّفات شرٌ من التّحريف، وقول مالك ظاهر[2]، وابن عباس وغيره من الصحابة فسّروا الصِّفات، وتفويض الكنه والكيفية صواب"[3].

وفي هذا النّقل بيان أنّ التّفويض على قسمين:

1. تفويض كنه وكيفيّة صفات اللّه، وهذا المسلك حقّ وإيمان، وفرض على الأعيان.
2. تفويض معاني أسماء اللّه وصفاته، وهذا المسلك باطل وبهتان، وهو طريق الخذلان والحرمان، وبوابة الكفر و الطغيان.

وكلٌ من قال بهذه المقالة -تفويض معاني الأسماء والصِّفات- فهو جاهل محرِّف، يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "أمّا الذين يقولون الاستواء معلوم عند اللّه، فهم أهل التّحريف الجهّال"[4].

المطلب الرّابع: التّكييف:

يُعرّف الشيخ محمّد -رحمه اللّه- التّكييف بقوله: "التّكييف: تعيين كيفيّة من الكيفيّات للصِّفة"[5]، فالتّكييف هو تصوُّر كيفيّةٍ في الذّهن غير مرتبطة بمشاهد في الخارج، فإذا ربطت بمشاهد في الخارج فهو التّمثيل، فكلُ ممثِّل مُكيِّف ولا عكس، ومن وجه آخر: التّمثيل أعمُ؛ لتعلقه بالذّات والصِّفات والقدْر، أمّا التّكييف فيختصُ بالصِّفات[6].

والتّكييف أمر محذور، وممتنع شرعاً وقدراً، والخلق أعجز عن أنْ يعلموا كيفية الرّبِّ سبحانه[7].

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 203/1، ويُنظر: 202/1.

(2) وهو قوله: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، و السؤال عنه بدعة"، وقد تقدّم تخريجه.

(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص27.

(4) فتاوى ورسائل الشيخ 210/1.

(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص26.

(6) يُنظر: التنبيهات اللطيفة ص23، فتح ربِّ البريّة ص17-18، القواعد المثلى ص27.

(7) ينظر: شرح الرّوض المربع -قسم العبادات- ص218، شرح العقيدة الواسطيّة ص77-78.

يقول الشيخ -رحمه الله-: "فمَنْعُ (كيف) في صفات الله كمنع (لِمَ) في أفعال الله، مَنْعُ (كيف) بقوله: ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭼ[1]، ومَنْعُ (لِمَ) بقوله: ﭽ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ[2]"[3].

المطلب الخامس: التّحريف:

التّحريف في اللغة: هو التغيير والتّصريف والعدول[4]، وقد أجمل الشيخ -رحمه الله- المعنى اللغوي بقوله: "التّحريف: التّصريف"[5].

وفي الاصطلاح هو: تصريف اللفظ عن المراد به[6].

"والتّحريف حرفة اليهود والجهميّة"[7]، وهو أحد المحاذير التي يجب اجتنابها والبعد عنها، فتسليطه على النّصوص شؤم، و"إنّما ذلك لأهل البدع"[8].

وقد ذكر الشيخ محمّد -رحمه الله- أنواع التّحريف، ممثِّلاً لكلّ نوع، فقال: "تحريف النّصوص تارة يكون للفظ والمعنى جميعاً، وتارة للمعنى وحده، فإنّ مِن المحرِّفين مَن يُحرّف اللّفظ ويلزم منه تحريف المعنى، ومنهم مَن يُحرِّف المعنى مِن غير تحريف اللّفظ، ومنهم مَن يُحرِّفهما جميعاً، فمِن تحريفهما جميعاً قول اليهود: حنطة بدل ﭽ ﭫ ﭼ[9]، وقول جهم: (استولى) فإنّه قال: لو استطعت أنْ أحكّ من المصحف ﭽ ﮉ ﭼ[10] لحككتها[11].

---

(1) الشّورى (11).
(2) الأنبياء (23).
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص78.
(4) يُنظر: مقاييس اللغة 42/2-43 ، لسان العرب 129/3، القاموس المحيط ص1033.
(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص23.
(6) ينظر: المصدر السّابق ص23، مجموع فتاوى ابن تيميّة 165/3.
(7) شرح العقيدة الواسطيّة ص27.
(8) المصدر السّابق ص23.
(9) البقرة (58).
(10) الأعراف (54)، يونس (3)، الرعد (2)، طه (5)، الفرقان (59)، السجدة (4)، الحديد (4).
(11) يُنظر: خلق أفعال العباد ص38، رقم (58)، السُنّة لعبد الله بن الإمام أحمد 167/1، رقم (190)، كتاب العلو للعلي العظيم 1015/2، رقم (379).

والثّاني: تحريف المعنى -وهي حرفة اليهود- وسائر تحريف نصوص الصِّفات الّذي يُسمِّيه المبتدعة تأويلا ً.

ومثال تحريف اللّفظ فقط، كقولهم: وكلَم اللّه َ موسى تكليماً، بنصب الاسم الشّريف"[1].

فتحصّل أنّ التّحريف على ثلاثة أنواع:

1. تحريف اللّفظ، ويلزم منه تحريف المعنى.
2. تحريف المعنى دون اللّفظ.
3. تحريف اللّفظ والمعنى جميعاً.

ولعلها تعود إلى نوعين فقط[2]، وهما: تحريف المعنى دون اللّفظ، وتحريف اللّفظ والمعنى جميعاً، وهذا ما ذكره الشيخ -رحمه اللّه- في أول النّص المنقول عنه.

والفرق بين التّحريف والتّعطيل -إن ذُكرا في موطن واحد- هو: أنّ التّحريف في الدّليل، وأمّا التّعطيل ففي المدلول، وبعبارة أخرى: التّحريف للألفاظ، والتّعطيل للمعاني، وإلى هذا أشار الشيخ -رحمه اللّه- بقوله: "يسلكون -يعني المعطلّة- طريقاً يسمُّونه التّأويل، وهو التّحريف والتّعطيل: تحريف الكلِم عن مواضعه، وتعطيل النّص عن مدلوله"[3].

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص24.
(2) يُنظر: الصّواعق المرسلة 201/1.
(3) شرح كتاب التّوحيد ص281.

المبحث الرّابع
تفصيل القول في بعض الصِّفات

بعد ذكر جهود الشيخ محمّد -رحمه الله- في تقرير معتقد أهل السُنّة والجماعة في باب الأسماء والصِّفات، وذكره بعض القواعد النّافعة التي يرتكز عليها هذا الباب، وبعد بيان المحاذير التي يجب اجتنابها، بعد هذا وذاك يأتي هذا المبحث متوّجاً لتلك المباحث، فهو منها كالثّمرة مع أصلها، وهي منه كالأساس مع البنيان، ففي هذا المبحث تفصيل لبعض الصِّفات التي كثر الجدل فيها بين النّاس، وبذلك يتبيّن أثر التّأصيل على التّفصيل، والتّقعيد على التّن-زيل، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: العلو:

علو الله على خلقه صفة ذاتيّة له سبحانه، فلا تنفك عنه بحال من الأحوال، وهذه الصِّفة إحدى الصِّفات التي كثر جدل النّاس فيها بـ الباطل، وسلّم الله أهل السُنّة والجماعة فنطقوا بالحقّ فيها كغيرها، وانتصروا لذلك؛ فصنّفوا المصنفات المسندة منها وغير المسندة، استقلالاً وتبعاً[1]، ويأتي التّقرير من مثل الشيخ محمّد -رحمه الله- نصرة للحقّ وأهله، في هذا الباب وغيره، وفي هذا المطلب ما وقفت عليه من تفصيل لصفة العلو من كلام الشيخ قدّس الله روحه وأعلى درجته:

فيعرّف العلو بقوله: "العلو: الرفعة أو الارتفاع"[2]، ويبيّن الشيخ أنّ لله من هذه الصِّفة أكملها وأعلاها، فأسماء الله حسنى وصفاته عليا، ومن ذلك العلو، قال -رحمه الله-: "لا أعلى منه تعالى، له العلوُّ الكامل من جميع الوجوه"[3]، ويقول في وصف الله تعالى: "العليُّ الذي له العلو المطلق مِن جميع الوجوه"[4].

وقد بيّن الشيخ -رحمه الله- أقسام العلو المضاف إلى الله تعالى،

---

(1) منها: إثبات صفة العلو لابن قدامة المقدسي، العلو للعليّ الغفار للذّهبي، وغيرها. ينظر: التّمهيد من دراسة كتاب العلو للعلي الغفار 1/22-29.

(2) شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة ص25.

(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص41.

(4) شرح كتاب التّوحيد ص123، ويُنظر: شرح الرّوض المربع -قسم العبادات- ص359.

فقال: "العلو أقسام ثلاثة: علو الذّات على جميع المخلوقات، وهو صفة فعل ...، والثّاني: علو القدر والشّرف، والثّالث: علو السُلطان و القهر والغلبة، وله سبحانه العلو بجميع الوجوه"[1].

فتحصّل من هذا النّقل أنّ علو الله على أنواع ثلاثة، وله من كل نوع أكمله، وهي:

1. علو الذّات والفوقيّة، فربُنا جلّ جلاله "منفصل من خلقه، بائن منهم، ليس في ذاته شيء من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شيء من ذاته"[2]، وهذا النوع صفة فعل؛ لأنّه يعود إلى صفة الاستواء، وهي صفة فعل كما سيأتي، وإنْ كان باعتبار أصله صفة ذات؛ لأنّ الله موصوف بذلك قبل استوائه.
2. علو القدر والشّرف، وهو بمعنى كمال الذّات والصِّفات، فأسماء الله حسنى وصفاته عليا، وله من كلّ وصف حسن أكمله وأعلاه.
3. علو السُلطان والقهر والغلبة، فكلُّ الخلق عبيد لله تعالى طوعاً أو كرهاً، شرعاً أو قدراً.

وهذه الثّلاثة الأنواع تعود إلى علو الذّات وعلو الصِّفات؛ صفات المجد والقهر، وصفات الجمال والقدْر[3].

وأدلّة إثبات علو الله بذاته على خلقه أكثر مِن أنْ تُحصر، فقد تنوّعت طرق إثباته، وكلُّ طريق تحته الكثير مِن أفراد الأدلّة، يقول الشيخ -رحمه الله-: "ودليل العلو واحد وعشرون طريقاً: منها واحد عقليٌّ، وعشرون سمعية"[4].

ويقول كذلك: "وطرق إثبات العلو واحد وعشرون طريقاً، ذكرها ابن القيم -رحمه الله- في النُّونيّة[5]، أحدها: العقل الصّريح، والثّاني:

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص80، ويُنظر: ص 41، شرح كتاب التّوحيد ص 119، ص186، شرح الرّوض المربع -قسم العبادات- ص213، 359، شرح آداب المشي إلى الصّلاة ص25.

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص131، ويُنظر: شرح الرّوض المربع -كتاب الطّهارة- ص67.

(3) يُنظر: فتح ربِّ البريّة ص32.

(4) شرح كتاب التّوحيد ص387.

(5) ينظر: الكافية الشّافية ص73-104.

نصوص الاستواء على العرش...، وكلٌ دليلٍ من أدلة العلو تحته أفراد أدلة، منها ما يبلغ مائة من الكتاب والسُنّة، وأقله ما يبلغ إلى خمسة أدلة أو ستة، فجميعها يبلغ ألف دليل، وكلها نصوص تدلّ على أنّه فوق مخلوقاته على عرشه، من غير تكييف ولا تمثيل، كما قال ابن المبارك[1] -رحمه الله- لمّا سُئل بماذا نعرف ربّنا؟ قال: (بأنّه فوق سماواته على عرشه، بائن من خلقه)[2]، وكلّ دليل يصلح للاستواء فهو دالّ على العلو ولا عكس"[3]، والإجماع منعقد على ذلك[4].

وقد ذكر سماحة الشيخ -رحمه الله- جملة من نصوص الكتاب و السُنّة الدّالة على العلو، وأتبعها بدلالة العقل والفطرة على ذلك، فقال: "وأنّه سبحانه وتعالى له علو الذات، وعلو القدر، وعلو القهر، ونحن نبيّن بعد هذا مستنده من الكتاب، والسنّة، و العقل، والفطرة.

<u>أمّا الكتاب</u> فمن ذلك: قولـه تعالى: ﴿ ... ﴾[5]،

---

(1) هو الإمام الحافظ، عبد الله بن المبارك بن واضح، أبو عبد الرحمن الحنظلي، مولاهم، التركي ثمّ المروزي، ولد سنة ثمان عشرة ومائة، وتوفي -رحمه الله- سنة إحدى وثمانين بعد المائة، وقيل غير ذلك، أخذ عن بقايا التّابعين، وقد جمع بين العلم والجهاد والتِجارة والزّهد، وعُرف بجوده وكثرة الرّحلة في طلب العلم والجهاد، من مؤلفاته: الزّهد، والجهاد. يُنظر: حلية الأولياء 162/8-190، تاريخ بغداد 152/10-169، وفيات الأعيان 16-17/2، سير أعلام النّبلاء 336/8-371.

(2) أخرجه الدّارمي في الردّ على الجهميّة، باب استواء الربّ تبارك وتعالى على العرش وارتفاعه إلى السماء وبينونته من الخلق، ص47، وعبد الله بن الإمام أحمد في السُنّة 111/1، رقم (22)، 174/1-175، رقم (216)، والصابوني في عقيدة السلف ص185-186، والبيهقي في الأسماء والصِّفات 336/2، رقم (903)، والذّهبي في العلو 987/2، رقم (361)، وغيرهم، قال شيخ الإسلام: "روى عبد الله بن أحمد وغيره بأسانيد صحاح عن ابن المبارك..."، وذكره. الحمويّة ص333، وقال الذّهبي: "صحّ عن علي بن الحسين بن شقيق قال: قلت لعبد الله بن المبارك...."، وذكره. العلو 986/2.

(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص81-82، وينظر: ص109.

(4) يُنظر: رسالة إلى أهل الثغر ص241، اجتماع الجيوش الإسلاميّة.

(5) فاطر (10).

وقوله تعالى: ﭽ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭽ[1]، وقوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﭽ[2]، وقوله تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖﭽ[3]، وقوله تعالى: ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﭽ[4]، وقوله تعالى: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﭽ[5]، وقوله تعالى: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﭽ[6]، وقوله تعالى: ﭽ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﭽ[7]، وقوله تعالى: ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﭽ[8]، ﭽ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﭽ في ستة مواضع[9].

وأمـّا من السنـّة فمـِن ذلك: روى البخاري في الصـّحيح في حديث الخوارج[10] قوله صلـّى الله عليه وسلـّم: "ألا تأمنوني وأنا أمين مـَن في السماء، يأتيني خبر السماء صباحاً ومساءً"[11].

---

(1) آل عمران (55).
(2) الملك (16-17).
(3) النِّساء (158).
(4) المعارج (4).
(5) السّجدة (5).
(6) النّحل (50).
(7) غافر (36- 37).
(8) طه (5).
(9) وهي: الأعراف (54)، يونس (3)، الرّعد (2)، الفرقان (59)، السّجدة (4)، الحديد (4).
(10) هم إحدى الفرق الضالة، وهم طوائف عدّة تصل إلى عشرين، يجمعهم تكفير أهل القبلة بالمعاصي والخروج على أئمّة المسلمين وجماعتهم، و الخوارج من أول الفرق ظهوراً في تاريخ الإسلام، يُلقبون بالخوراج، و الحرورية، والشراة، والمارقة، وغيرها من الألقاب. يُنظر: مقالات الإسلا ميين 167/1-211، التبصير في معالم الدين ص160-162، الفرق بين الفرق ص20، 72-113، الملل والنحل 114/1-138، رسالة في الردِّ على الرافضة ص188-190، الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإ سلام منها للدكتور غالب العواجي، الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام للدكتور ناصر العقل.
(11) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي ط الب وخالد بن الوليد رضي الله عنهما إلى اليمن قبل حجّة الوداع، رقم (4351)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزّكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، رقم(1064)، كلاهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله

وقصة المعراج وشهرتها تـ ُغني عن نقلها[1]، وقوله صلـ ـّى الله عليه وسلـ ـّم في الحديث الصـ ـّحيح للجارية: (أين الله؟) قالت: في السـ ـّماء. قال: (من أنا؟) قالت: أنت رسول الله. قال: (اعتقها فإنـ ـّها مؤمنة)[2]، وقوله صلـ ـّى الله عليه وسلـ ـّم في الحديث الصحيح: (إنـ ـّ الله لمـ ـّا خلق الخلق كتب في كتاب موضوعٍ عنده فوق العرش: إنـ ـّ رحمتي سبقت غضبي)[3]، روى أبو داود وغيره بأسانيدهم إلى النـ ـّبي صلـ ـّى الله عليه وسلـ ـّم من حديث الرقية: (ربـ ـّنا الله الـ ـّذي في السـ ـّماء، تقدـ ـّس اسمك، أمرك في السـ ـّماء والأرض، كما رحمتك في السـ ـّماء اجعل رحمتك في الأرض، اغفر لنا حوبنا[4] وخطايانا، أنت ربـ ـّ الطيبين، أنزل رحمة من رحمتك وشفاء من شفائك على هذا الوجع)[5]، وروى أحمد وأبو داود وغيرهما بأسانيدهم إلى النـ ـّبي صلـ ـّى الله عليه وسلـ ـّم من حديث الأوعال[6]: (والعرش فوق ذلك، والله فوق عرشه، وهو يعلم ما أنتم عليه)[7]. روى الإمام أحمد في [السـ ـّند عنده][8] إلى النـ ـّبي

تعالى عنه.

(1) أخرجها البخاري، كتاب الصّلاة، باب كيف فرضت الصّلاة في الإسراء، رقم (349)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله صلّى الله عليه وسلّم، رقم (163)، كلاهما أخرجها من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(2) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصّلاة، باب تحريم الكلام في الصّلاة ونسخ ما كان من إباحة، رقم (537).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭼ[الروم: 27]، رقم (3194) بنحو هذا اللفظ، وأخرجه مسلم، كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه، رقم (2751)، بنحوه أيضاً.

(4) الحوب: هو الإثم. يُنظر: مقاييس اللغة 113/2.

(5) تقدّم تخريجه.

(6) الأوعال: جمع وعل، وهو تيس الجبل، والمراد هنا الرؤوس والأشراف، وهذا مستعمل في اللغة فيُقال للأشراف: وعول. يُنظر: مقاييس اللغة 123/6، النّهاية في غريب الحديث 207/5.

(7) أخرجه أبو داود، كتاب السُنّة، بابٌ في الجهميّة، رقم (4723)، والتِّرمذي، كتاب التفسير، باب (ومن سورة الحاقّة)، رقم (3320)، وقال: هذا حديث حسن غريب، وابن ماجه، المقدمة، باب فيما أنكرت الجهميّة، رقم (193)، وأحمد، رقم (1770)، وغيرهم من حديث العباس بن عبدالمطلب رضي

صلّى اللّه عليه وسلّم أنّه قال: (إنّ اللّه حييّ كريم، يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردّهما صفراً[2])[3]، وقوله صلّى اللّه عليه وسلّم في الحديث الصحيح: (يمدّ يديه إلى السّماء، يقول: يا ربّ يا ربّ)[4]، والأدلّة في هذا قد بلغت درجة القطع، فلا ينكرها من جهة السّند أو الدّلالة أو البقاء إلا من اجتالته الشّياطين، وكلّها دالّة على أنّ اللّه في جهة العلو، وأنّه مستوٍ على عرشه.

وأمّا العقل، والفطرة: فهما متفقان في ذلك؛ فإنّ اللّه تعالى قد فطر العباد -عربهم، وعجمهم- على أنّهم إذا [دعوا][5] اللّه توجّهت قلوبهم إلى العلو، ولا يقصدونه تحت أرجلهم، ولهذا قال

اللّه عنه، قال شيخ الإسلام ابن تيميّة -رحمه اللّه-: "وهذا الحديث مع أنّه رواه أهل السّنن كأبي داود، وابن ماجه، والتّرمذي، وغيرهم، فهو مرويّ من طريقين مشهورين، فالقدح في أحدهما لا يقدح في الآخر، وقد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب (التّوحيد)، الّذي اشترط فيه أنّه لا يحتجّ فيه إلاّ بما نقله العدل عن العدل، موصولاً إلى النّبي صلّى اللّه عليه وسلّم". الفتوى الحمويّة الكبرى ص207-209.

(1) هكذا في الأصل.

(2) صفراً: "بكسر المهملة وسكون الفاء، أي: خالية". فتح الباري 143/11.

(3) أخرجه أبو داود، كتاب الصّلاة، باب الدّعاء، رقم (1488)، والتّرمذي، كتاب الدّعوات، باب (105)، رقم (3556)، وقال: هذا حديث حسن غريب، وابن ماجه، كتاب الدّعاء، باب رفع اليدين في الدّعاء، رقم (3865)، وأخرجه أحمد، رقم (23714)، (23715)، بلفظ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيَسْتَحِي أَنْ يَبْسُطَ الْعَبْدُ إِلَيْهِ يَدَيْهِ يَسْأَلُهُ خَيْرًا فَيَرُدَّهُمَا خَائِبَتَيْنِ"، والحاكم في المستدرك، كتاب الدّعاء والتّكبير والتّهليل والتّسبيح والذّكر، بلفظ: "إنّ اللّه يستحي أن يبسط العبد إليه يديه فيهما خيراً فيردهما خائبتين"، رقم (1830)، وقال: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وقد وصله جعفر بن ميمون عن أبي عثمان النّهدي ، ووافقه الذّهبي، كلّهم من حديث سلمان الفارسي رضي اللّه عنه، وقال ابن حجر في الفتح 143/11: "سنده جيد"، وصححه الألباني.

(4) أخرجه مسلم، كتاب الزّكاة، باب قبول الصّدقة من الكسب الطّيب وتربيتها ، رقم (1015)، من حديث أبي هريرة رضي اللّه عنه.

(5) في الأصل (ادعوا)، والصّواب هو المُثبت ليستقيم المعنى.

تعـالى: ﭽ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﭼ[1]، وقال صلـ ـّى الله عليه وسلـ ـّم: (كل ٌ مولود ٍ يـ ُولد على الفطرة، فأبواه يـ ُهودانه، أو يـ ُنصـ ِّرانه، أو يمجـ ِّسانه)[2]. ولمـ ـّا أ ُتي النـ ـّبي صلـ ـّى الله عليه وسلـ ـّم بأ َمة أعجميـ ـّة للعتق، فقال لها رسول الله صلـ ـّى الله عليه وسلـ ـّم: (أين الله؟) قالت: في السـ ـّماء. قال: (من أنا؟). قالت: أنت رسول الله. فقال: (هي مؤمنة وأمر بعتقها)[3]. هذا من جهة الفطرة.

<u>وأمـ ـّا من ناحية العقل</u>: فإنـ ـّ العلو ـّ صفة كمال، وعكسه صفة النـ ـّقص، والعقل يقضي بأنـ ـّ الله موصوف بصفات الكمال و الجـلال، على وفق ما جاء في الكتـاب والسـ ـّنـ ـّة، فإنـ ـّه تعالى: ﭽ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭼ[4]، ﭽ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭼ، وقد عرف ذلك بعقله وفطرته فرعون، قال تعالى حكاية عنه: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﭼ[5]، وكشف الله سبحانه وتعالى سريرة فرعون لموسى وبيـ ـّن أنـ ـّ ذلك إنـ ـّما كان من باب القول، وأنـ ـّه مصد ـّق ٌ في قرارة نفسه، فقال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭼ[6] "[7].

وقد أوضح الشيخ -رحمه الله- وجه الدّلالة على علو الله في بعض النّصوص السّابقة الذّكر، ومن ذلك قول الله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ[8]، فيقول -غفر الله له وأعلى منـزلته-: "هذه دالةٌ على علو الرّبِّ وفوقيّته من جهتين:

الأولى: قوله: ﭽ ﯓ ﯔ ﭼ، والصُّعود لا يكون إلا ّ من الأسفل إلى الفوق.

والثّاني: قوله: ﭽ ﯙ ﭼ، فمَن قال كلاماً طيباً، وشفعه العمل الصّالح

---

(1) الرّوم (30).
(2) تقدّم تخريجه.
(3) سبق تخريجه.
(4) الشّورى (11).
(5) غافر (36-37).
(6) النّمل (14).
(7) فتاوى ورسائل الشيخ 13/134-136.
(8) فاطر (10).

، فإنّه يرفعه العمل الصّالح إلى الله، فدلّ على أنّ الله في العلو"[1].

ومنها: قوله تعالى: ﭽ � ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭼ[2]، فيقول -رحمه الله-: "هذا من جملة نصوص العلوّ، إثبات علوّ الرّبّ وفوقيّته، الرّفع لا يكون إلا ّ من أسفل إلى فوق، من الأدنى إلى الأعلى، و ﭽ ﭣ ﭼ للا نتهاء"[3].

ومنها أيضاً: قوله سبحانه حكاية عن فرعون: ﭽ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﭼ[4]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "ﭽ ﮎ ﭼوزيره ﭽ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼالصّرح: هو البناء المرتفع ﭽ ﮒ ﮓ ﭼوأصل ﭽ ﮔ ﭼ: الطرق ﭽ ﮕ ﭼ: طرق ﭽ ﮖ ﮗ ﭼفأشرف وأنظر ﭽ ﮘ ﮙ ﮚ ﭼ هذا من حماقة فرعون وجهالته، يُنكر ما جاء به موسى جملة، ويُنكر ربّه، ويُنكر علوّه، وهذا كذبٌ منه، وتلبيس به على رعاياه، من غير إتيان ببرهان، فهو إمام الجهميّة والمعتزلة وفروعهم، كما أنّ إمامَ أهلِ السُنّة سيّدُ المرسلين، ﭽ ﮝ ﮞ ﮟ ﭼ كذّبَ موسى، وهو الكاذب الجبّار، الجاحد الكافر، وموسى عليه السّلام هو البارُ الصّادق؛ وإنّما قال ذلك لأنّ موسى أخبره أنّ معبوده فوق السماوات، فقال ذلك مكذّباً لِمَا قاله موسى، فإنّ فرعون معطِّلٌ جاحد، ولهذا قال: ﭽ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﭼ[5]، وهذا يُفيد أنّ موسى بيّن أنّ معبوده فوق السّماوات، فعرفت أنّ إثبات العلوّ هو مسلك المرسلين، وأتباعهم الصّالحين، وجحده مذهب فرعون اللّعين، وأتباعه الجهميين الضّالين؛ لأنّه يرجع لا إلى شيء"[6].

وقول الشيخ -رحمه الله- في النّقل السّابق: "وإنّما قال ذلك لأنّ موسى أخبره أنّ معبوده فوق السماوات" هو أحد قولين محتملين، هذا أحدهما، والثّاني قد أشار إليه الشيخ -رحمه الله- سابقاً بقوله: "وقد عرف ذلك -يعني العلو- بعقله وفطرته فرعون"[7]، فالّذي قاد فرعون إلى قوله المذكور في الآية هو العقل والفطرة، والّذي يظهر و العلم عند الله أنّ كلا القولين صحيح لعدم المنافاة بينهما، ولهذا

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص83.
(2) آل عمران (55).
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص83.
(4) غافر (36-37).
(5) النّازعات (24).
(6) شرح العقيدة الواسطيّة ص83-84.
(7) فتاوى ورسائل الشيخ 136/13.

ذكرهما الشيخ رحمه الله مفسِّراً بكليهما الآية الكريمة.

ومن أدلة علو الرّبِّ التي ذكر الشيخ وجه دلالتها قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ[1]، حيث يقـول -رحمه الله-: "هاتان الآيتان فيهما إثبات علو الرّبِّ وفوقيّته، فإنّ ﭽ ﮋ ﭼ في الآيتين: إمّا أن تكون بمعنى (على) كمـا في قوله: ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﭼ[2]، وكقوله: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﭼ[3]، أي عليها، فالمعنى: أأمنتم من على السماء.

وإن كانت على بابها، وهي الظرفيّة فيكون المراد بالسّماء العلو، فالله في العلوّ المطلق، وقد سُئل ابن المبارك بماذا نعرف ربنا؟ فقال: (بأنه فوق سماواته على عرشه، بائنٌ من خلقه)"[4].

ومع تضافر هذه الأدلة وتواترها في إثبات صفة العلو إلا أنّ بصائر أقوام قد انطمست، وفطرهم قد انحرفت، وعقولهم قد ضلّت؛ فأنكروا ذلك جملة وتفصيلاً، حتى أنهم كفّروا وضلّلوا مَنْ سأل عن الله بـ(أين)، فكيف يُظنُّ بموقفهم مع من نطق بأنّ الله في السّماء؟! مع أنّ السؤال عن الله بـ(أين) قد سأل به رسول الله صلّى الله عليه وسلّم الجارية، وشهد لها -إثر جوابها- بالإيمان، وقد أشار إلى هذه الجُمل سماحة الشيخ -رحمه الله- عقب إيراده لحديث الجارية، فقال: "هذا فيه جواز السؤال عن الله بلفظ (أين)، وأهل التّجهم والاعتزال يشهدون لِمَن يقول: أين الله بالكفران، والنّبي صلّى الله عليه وسلّم أقرّها على ذلك، وشهد لها بالإيمان، فدلّك على أنّ مثبتي الصِّفات أتباع ولد عدنان، ومنكريها أتباع جهم بن صفوان، ففي هذا النّص إثباتٌ لعلوّ الرّب وفوقيته"[5].

المطلب الثّاني: الاستواء:

ومن صفات الله تعالى التي قرّرها سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- وِفْق أصول أهل السُّنّة والجماعة صفة الاستواء، واستواء الله قد ورد في النُّصوص مقيّداً بـ(على) وبـ(إلى)، فمن الأول: قوله

---

(1) الملك (16-17).
(2) طه (71).
(3) آل عمران (137).
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص85، ويُنظر: ص109، 110-111.
(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص111.

تعالى: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ[1]، ومن الثّاني:
قوله تعالى: ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﭼ[2].

ومعنى استواء الله تعالى على العرش قد بيّنه الشيخ -رحمه الله- بقوله: "وفسّر السّلف ﭽ ﮐ ﮑ ﮒ ﭼ[3] بأربعة أشياء: بـ(علا)، وبـ(ارتفع)، وبـ(استقرّ)، و(صعد)"[4].

فاستواء الله على العرش معناه: علوه وارتفاعه واستقراره عليه، وهو من صفات الله الفعلية التي دلّ عليها الكتاب والسُنّة والإجماع، يقول الشيخ -رحمه الله-: "واستواء الله على العرش ثابت في سبعة نصوص من القرآن، وقد وردت به الأحاديث المذكورة المعلومة، وأجمع على ذلك سلف الأمّة"[5].

فنصوص القرآن سبعة "كلٌ واحدٍ فيه التّصريح باستواء الله على العرش"[6]، وقد أشار إليها الشيخ -رحمه الله- بقوله: "قوله تعالى: ﭽ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﭼ[7]، ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ في ستة مواضع"[8][9]،"وهذه الآيات السّبع على قسمين؛ منها: ما فاعلُ الاستواء فيها ضمير مستتر (هو)، يعود على الله سبحانه، يعني ربكم. ومنها: ما هو اسمٌ مُظْهر مرفوع، وهو في آية الفرقان ﭽ ﮄ ﭼ، والسِّر في ذلك -والله أعلم-: أنّ العرش أوسع المخلوقات، ورحمته وسعت كلّ شيء، فاستوى بأوسع صفاته على أوسع مخلوقاته"[10].

ومِن نصوص السُنّة التي ذكرها الشيخ -رحمه الله-: "قوله صلّى الله عليه وسلّم في الحديث الصّحيح: (إنّ الله لمّا خلق الخلق كتب في كتاب موضوع عنده فوق العرش: إنّ رحمتي

---

(1) الأعراف (54).
(2) البقرة (29).
(3) الأعراف (54).
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص77.
(5) شرح مسائل كتاب التّوحيد ص110.
(6) شرح العقيدة الواسطيّة ص77.
(7) طه (5).
(8) تقدّم ذكر المواضع.
(9) فتاوى ورسائل الشيخ 135/13.
(10) شرح العقيدة الواسطية ص79.

سبقت غضبي)[1]....، وروى أحمد وأبو داود وغيرهما بأسانيدهم إلى النّبي صلّى الله عليه وسلّم من حديث الأوعال: (والعرش فوق ذلك، والله فوق عرشه، وهو يعلم ما أنتم عليه)[2]"[3].

وصفة الاستواء محنة لكلّ مبتدع، فمَنْ نطق بالحقّ فيها سلم من الزّلل في أغلب الصّفات، ولهذا كان لهذه الصّفة شهرتها عند جميع الطّوائف، قال الشيخ محمّد -رحمه الله-: "مِن أشهر مسائل الصّفات إثبات صفة الاستواء على العرش"[4].

وقول أهل السُنّة أنّ استواء الله على العرش حقٌ على حقيقته، ومُجْمل عقيدتهم في هذه الصّفة ما ذكره الشيخ -رحمه الله- بقوله: "وأمّا مذهب السّلف في الاستواء، وأنّ الله في جهة العلو فهو: أنّهم يعتقدون أنّ الله مستوٍ على عرشه، استواءً يليق بجلاله ويختصُ به، فكما أنّه موصوفٌ بأنّه بكلِّ شيء عليم، وعلى كلِّ شيء قدير، وأنّه سميع بصير، ولا يجوز أن يُثبت للعلم والقدرة خصائص الأعراض التي لعلم المخلوقين وقدرتهم، فكذلك هو سبحانه فوق العرش، ولا يُثبت لفوقيّته خصائص فوقيّة المخلوق على المخلوق ولوازمها، تعالى الله عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً"[5]، فهو سبحانه "فوق السماوات، على عرشه، بائن من خلقه"[6].

وتفصيل أقوال أئمة السّلف في تقرير هذه الصّفة أشهر مِنْ أنْ يُنقل، وقد نقل سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- جملة طيبة من هذه الأقوال، مبتدءاً إيّاها بقوله: "وأمّا كلام أهل السّنّة والجماعة في (الاستواء) و(العلو) فمِن ذلك:......"[7]، ثمّ ساق بعض أقوالهم، وهي منقولة بلفظها وتعليقاتها من الفتوى الحمويّة الكبرى غير أنّه قدم فيها وأخّر[8].

---

(1) تقدّم تخريجه.
(2) تقدّم تخريجه.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 135/13.
(4) شرح مسائل كتاب التّوحيد ص110.
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 134/13.
(6) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص43.
(7) فتاوى ورسائل الشيخ 138/13، ويُنظر ما بعدها من الصفحات.
(8) يُنظر: الفتوى الحمويّة الكبرى ص296-343.

ومِن مزيد تحقيق بعض أئمّة أهل السُنّة لهذه الصِفة ودفعهم لكلّ وهم وتحريف قولهم: (استوى بذاته)، والبعض وقف مع النّص دون زيادة أو نقصان، وقد سُئل سماحة الشيخ محمّد -قدس الله روحه- عن إطلاق هذا الحرف من عدمه، فكان من تحقيق الجواب في هذه المسألة قوله -رحمه الله-: "يصر ِّح كثير م ِن العلماء المشاهير والأ ئم ّة الكبار بلفظ الذ ّات، وبعض ٌ من أهل الس ُن ّة يمتنع من الت ّصريح بها، وكل ٌ على خير، فال ّذين نطقوا بها أرادوا الت ّجر ُد والبعد عن رائحة الت ّأويل ال ّذي هو الت ّعطيل، فإ ن ّ قوما ً قد ي ُطلقونها ولا يستعملون الت ّأويل ويريدون أن ّه لا يلزم استواءُ الذ ّات، فلذلك يصر ِّح م َن يصر ِّح بلفظ الذ ّات، والآخرون رأوا أن ّ هذا الباب توقيفي، وهؤلاء مغزاهم حق ٌ، وأولئك كذلك.

فهؤلاء لهم فائدة في الاعتقاد، وسبب ُ هدى العباد، وصار أتم ّ في الإثبات، والآخرون أرادوا استعمال ال ّلفظ، وأن ْ لا يزيدوا على ال ّلفظ.

والحاجة إذا دعت إلى ذ ِك ْر ِ شيء ٍ في هذا الباب من دفع الض ّلال والبدع أتي بشيء ٍ من ذلك ولا مانع، أفيكون مستويا ً بغير ذاته؟!.

فإذا تركت هذه ال ّلفظة فتاركها على جاد ّة، ولكن ي ُشترط أن ْ يكون معهم"[(1)].

وإثبات أهل السُنّة للاستواء هو إثبات وجود لا تكييف، كقولهم في سائر الصِّفات، يقول الشيخ -رحمه الله-: "ومذهب أهل السُنّة أنه مستوٍ على عرشه بلا كيف، وقد أنكر مالك على من سأله عن كيفية الا ستواء، فقال: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة)، ويُروى معناه مرفوعاً عن أمّ سلمة رضي الله عنها، وهو ضعيف، ووقفه على أمّ سلمة أشهر"[(2)].

ويُقررّ الشيخ أيضاً هذا المعنى بقوله -رحمه الله-: "وكنه ذلك وكيفيته إلى الله، قال مالك -رحمه الله- لمّا أتاه رجل فسأله، فقال: ﭽ ﮈ ﮉ ﭼ! كيف استوى؟ فسكت مالك -رحمه الله- حتى علته الرُّحَضاء -العرق- فقال: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب،

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 1/209-210.
(2) شرح مسائل كتاب التّوحيد ص110.

والسؤال عنه بدعة)، ثمّ أمر بإخراجه عنه، وقال: (أراك رجل سوء -يعني مبتدع- أخرجوه عني)، وهذا مثله لشيخه ربيعة، ورُوي عن أمّ سلمة رضي الله عنها موقوفاً عليها، ورُوي مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والموقوف أصح، وهذا له بالحرف والمعنى، وهو لجميع أئمة السّلف والخلف بالمعنى"[1].

ومن الألفاظ التي قد تكون بسبب لوثة التّكييف لصفة الاستواء: لفظ (بلا مماسة)، وقد سُئل الشيخ محمّد -رحمه الله- عن هذا الحرف، فأجاب بقوله: "هذا الأَولى تركه، فإنّ ما نطق به الكتاب و السُنّة والقول بأنّه على ما يليق أولى"[2].

والاستواء على العرش أحد أدلّة العلو، يقول الشيخ محمّد -رحمه الله-: "وهو -أي الاستواء- من أدلّة علو الرّبّ وفوقيّته"[3]، فكلُّ دليلٍ في الاستواء فهو دليل على العلو ولا عكس؛ لأنّ الاستواء أخصُّ، والأعمُّ لا يُستدلُّ به على الأخصّ، وهذا قد ذكره الشيخ -رحمه الله- بقوله: "والاستواء على العرش نوع من أنواع العلو، وهو أخصُّ منه ....، وكلُّ دليل يصلح للاستواء فهو دالٌّ على العلو، ولا عكس"[4].

فإذا كان الاستواء نوعَ علوٍ! فما الفرق بينه وبين صفة العلو؟!

هذا الإيراد يتضح جوابه من هذين النّصين عن سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- حيث يقول: "وتعرف أنّ الإتيان بـ(ثمّ) على بابها، وقد حاول بعض المبتدعة أنْ لا يجعلها على بابها، فالاستواء أمر زائد على مطلق العلو، ومطلق العلو دلّ عليه السمع والعقل، والاستواء دلّ عليه السمع فقط، وهو صفة فعل زائد على مطلق العلو؛ فإنّ العلو أقسام ثلاثة: علو الذّات على جميع المخلوقات، وهو صفة فعل كما تقدّم، والثّاني: علو القدر والشّرف، والثّالث: علو السُلطان والقهر و الغلبة، وله سبحانه العلو بجميع الوجوه"[5].

ويقول -رحمه الله-: "ولم يجيء في الكتاب والسُنّة أنّه استوى على مخلوق آخر -يعني غير العرش- أو على المخلوقات جميعها؛ بل

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص77.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 210/1.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص77.
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص81-82.
(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص80.

ما جاء إلا ّ خاصاً بالعرش، فدلّ على إثبات الاستواء على العرش لا كاستواء المخلوقين"[1].

فتحصّل من مجموع هذين النّقلين فروق دقيقة بين صفة العلوّ وصفة الاستواء، وهي كالآتي:

1. صفة العلوّ سمعيّة عقليّة، فالعقل دلّ على إثباتها كما دلّ على ذلك السمع، أمّا صفة الاستواء فسمعيّة فقط، ولا مجال للعقل في إثباتها.
2. صفة العلوّ صفة ذاتيّة، أمّا صفة الاستواء فهي من الصِّفات الفعليّة؛ ولذا قُرنت كلُ الآيات بـ(ثُمّ).
3. صفة العلوّ وردت عامّة على جميع المخلوقات، أمّا صفة الا ستواء فلم ترد إلا ّ خاصّة بالعرش دون غيره، فهو علوٌ خاصٌ، وسرُ اختصاص العرش بذلك عظمته وسعته وكونه أعلى المخلوقات[2].

وقد شَرِقَ أهل التّجهم بنصوص الاستواء، فذهبوا في تحريفها كلّ مذهب، وتطاولوا على كتاب الله تعالى؛ إذ علموا أنّ استطالتهم على هذه الصِّفة بوابة كلّ شرٍّ طمعوا فيه، وعجزهم عن ذلك عقبة كؤود في وجوههم، لأنّ مَنْ سهُل عليه إثبات هذه الصِّفة فغيرها أولى وأحرى، ومهما يكن فيأبى الله إلا ّ أنْ يُتمّ نوره، فجاءت تحريفاتهم مُخزية، لا يقول بها من صحّ عقله، ومن تلك التّحريفات قولهم: استولى مكان استوى، يقول الشيخ -رفع الله درجته-: "وقد حرّفت الجهميّة وألحدت، وقالوا: استولى على العرش، وزعموا أنّ هذه النّصوص لا تدلُ إلا ّ على الاستيلاء، فزادوا لاماً كما زادت اليهود نوناً[3]"[4].

ومع أنّ الباطل يحمل بطلانه في نفسه، إلا ّ أنّ أهل العلم –لمزيد حرصهم على إقامة الحجّة- لا يكتفون بذلك؛ بل يقفون في وجه الباطل بقوة الحجّة والبيان، بما لا يدع لمبطلٍ تشبيهاً وإيهاماً، وقد ردّ سماحة الشيخ -رحمه الله- على نفاة هذه الصِّفة بما تقوم بمثله الحجّة، وحاصل هذه الأجوبة ما يلي:

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص77.
(2) يُنظر: شرح العقيدة الواسطيّة ص81.
(3) في قولهم: حنطة، لمّا أُمِرُوا بقول: حطّة.
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص78.

1. أنّ نفي هذه الصِّفة من التّحريف والإلحاد في صفات اللّه تعالى، وهذا الجواب تقدّم ذكره في النّقل السّابق.
2. أنّ الاستواء على العرش ورد في النُّصوص مطّرداً، ولم يأتِ نص يُخالف ذلك حتى يُقول به قائل ويتأوّل سائر النُّصوص ، فدلّ ذلك على أنّ قول أهل السُّنّة هو الحقُّ الّذي لا مرية فيه، وقد نصّ على هذا الشيخ -رحمه اللّه- بقوله: "فإذا عرفت أنّه جاء استواؤه تعالى على العرش مطّرداً في النُّصوص في القرآن والسُّنّة، ولم يجيء استواؤه على غير العرش ولا في موضع واحد، وتفطّنت لذلك، وتنبّهت له، عرفت صحة قول أهل السُّنّة والجماعة في ذلك. هذا دليل واضح لأهل السُّنّة والجماعة، في أنّه استوى على العرش حقيقة على ما يليق بجلاله وعظمته"[1].
3. أنّ القول في بعض الصِّفات كالقول في البعض الآخر، "فكما أنّه موصوفٌ بأنّه بكلّ شيء عليم، وعلى كلّ شيء قدير، وأنّه سميع بصير، ولا يجوز أن يُثبت للعلم والقدرة خصائص الأعراض التي لعلم المخلوقين وقدرتهم، فكذلك هو سبحانه فوق العرش، ولا يُثبت لفوقيّته خصائص فوقيّة المخلوق على المخلوق ولوازمها، تعالى اللّه عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً"[2].
4. أنّ القول بأنّه استولى على العرش له لوازم فاسدة تدلُّ على فساد هذا القول، ومنها ما ذكره الشيخ -رحمه اللّه- بقوله: "ثمّ أيضاً الاستيلاء لا يكون إلاّ لِمَن كان مغلوباً ثمّ غَلب، وهذا لا يجوز في حقّ اللّه تعالى؛ فإنّه ليس مغلوباً -تعالى على عرشه- حتّى يَقْهر مَن غلبه ويستولي عليه، وإنّما يُقال هذا في حقّ المخلوق المغلوب على الشيء"[3].
5. أنّ ما توهّموه من المحذور يلزمهم فيما أثبتوه، فـ"الاستيلاء مشترك بين المخلوق والخالق"[4]، وقد ألزمهم بذلك الشيخ -رحمه اللّه- فقال: "ثمّ يُقال لهؤلاء المبتدعة: أتثبتون استيلا

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص78، ويُنظر: ص77.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 134/13.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص78-79.
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص78.

اءً من جنس استيلاء المخلوقين؟ فإنْ قالوا: نعم، قيل لهم: شبّهتم، وهم لا يقولون ذلك، وإنْ قالوا: لا كاستيلاء المخلوقين، فيُقال لهم: لم لا تقولون استواء يليق بجلال الله وعظمته، وتلجئون إلى ما أتى في الكتاب والسُنّة، وتسلمون من التشبيه؟!

وهذا خذه معك في جميع الصِّفات كالإرادة، فإنّه ما مِن محذور يظنّه المبتدع إلا ّ

ويقع في مثله ونظيره، أو شرٍّ ممّا فرّ منه وأشدّ، ولو قصد التّنـزيه"[1].

ومن الأصول التي تُذكر عند ذكر صفة العلو والاستواء الكرسي، فقد ذكره الله في كتابه الكريم فقال: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﭼ[2]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "فيه إثبات الكرسي، يعني: أنّه أوسع منها بكثير، وجاء في الأحاديث أنّه من جملة المخلوقات، وجاء في السُنّة أنّه موضع القدمين[3]، وليس كرسيُّه علمه كما يقوله المبتدعة، فإنّ في هذه الآية الرّدّ عليهم، فهم ينفون الكرسي والعرش يريدون بذلك نفي العلوّ، ولهذا أهل العلم يترجمون ببابٍ في العرش، بابٌ في الكرسي[4]،

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص78-79.

(2) البقرة (255).

(3) فقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّه قال: "الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر أحد قدره". أخرجه الدارمي في النّقض، رقم 89، ص196، ورقم 94، ص207، ورقم99، ص224، وعبد الله بن الإمام أحمد في السُنّة، رقم (586)، 301/1، ، وابن خزيمة في التوحيد رقم (144)، ص199، والحاكم في المستدرك، كتاب التّفسير، رقم (3116)، و البيهقي في الأسماء والصِّفات 196/2، رقم (758)، والذّهبي في العلو، رقم (148) وغيرهم. قال الدارمي: "هذا الذي عرفناه عن ابن عباس صحيحاً مشهوراً". النقض ص 197، وقال الأزهري: "وهذه روايةٌ اتفقَ أهْلُ العلمِ على صِحتها". تهذيب اللّغة 33/10، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه". المستدرك 310/2، وقال الذّهبي: "رواته ثقات". العلو 597/1، وصححه الألباني في مختصر العلو ص75.

(4) كقول الإمام البخاري في الصحيح، في كتاب التّوحيد: بابُ ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭼ [هود :7]، ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ [التّوبة: 129]، وقول الدّارمي في النّقض ص205: باب ما جاء في العرش والكرسي.

وهذا كلّه ردّ على الجهميّة والمبتدعة"[1].

وسُئل -رحمه الله- عن ما رواه ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنهما من تفسيره للكرسي بالعلم[2]، فأجاب بقوله: "قد ينـزع به -يعني بهذا المروي عن ابن عباس- بعض المبتدعة، لكن يحتاج إلى ذكر السـ ـّند؛ فإنـ ـّه لم يشترط صحة ما رواه، وذلك أنـ ـّه صح ـّ عن ابن عباس أنـ ـّه موضع القدمين، فيكون الأ ـَو ـّل وَهْماً على ابن عباس[3]، فابن عباس وغيره، والأ ـَحاديث كلـ ـُّها مثبتة للكرسي، وأيضًا سياق الآية لا يساعد القائل: علمه"[4].

المطلب الثّالث: المعيّة:

معيّة الله تعالى لخلقه إحدى الصِّفات التي قرّرها سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- وفق أصول وقواعد أهل السُنّة والجماعة، فـ النصوص متواردة على إثباتها، ومن ذلك قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ[5]، وقوله سبحانه: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﭽ[6]، وقوله: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﭽ[7]، وقولـه: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭽ[8]، وقوله: ﭽ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﭽ[9]، وغير ذلك من النّصوص.

فآمن أهل الحقّ بذلك، وحاصل قولهم فيها هو ما ذكره الشيخ -

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص40.

(2) يُنظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن 537/4.

(3) قال الدّارمي: "فإنـ ـّه من رواية جعفر الأحمر، وليس جعفر ممـ ـّن يـ ـُعتمد على روايته إذ قد خالفته الرواة الثقات المتقنون". النّقض ص205، ، وقال الأزهري: "والذي روي عن ابن عباس في الكُرْسيّ أنّهُ العِلمُ ، فَليسَ ممّا يُثبتُه أهلُ المعرفةِ بالأخبارِ". تهذيب اللغة 53/10.

(4) فتاوى ورسائل الشيخ 210/1.

(5) الحديد (4).

(6) المجادلة (7).

(7) التّوبة (40).

(8) طه (46).

(9) النّحل (128).

رحمه الله- بقوله: "الله مع خلقه معيّة حقيقية، تليق بجلال الله وعظمته"[1].

وقد عرّف الشيخ -رحمه الله- المعيّة، مبيّناً اختلاف لازمها ومقتضاها باختلاف الحال والإضافة والسّياق، فقال: "هي: المقارنة المطلقة، وهي تختلف باختلاف مواردها، فقد يكون الشيء مع الشيء وبينهما من المسافة الشيء الكثير، فمعية الله شيء، ومعية الخلق شيء، ومعية الخلق بعضهم مع بعض شيء"[2].

وكون الله معنا حقيقة لا يقتضي اختلاطاً وامتزاجاً؛ فليس هذا المحذور بلازم من جهة اللغة كما سبق، كما أنّ الأدلة بجميع جهاتها مُبْطلة لذلك، وقد أبان هذا الأمر سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه الله- فقال:

"وتطلق -يعني المعيّة- في حقِّه تعالى ولا تقتضي امتزاجاً ولا اختلاطاً أبداً، وليس معيته تعالى مع خلقه كمعية الخلق بعضهم مع بعض ، واختلاط بعضهم ببعض -تعالى الله وتقدّس عن أنْ يشابهه شيء من خلقه-، فكما نقول: إنّ لله صفاتٍ تليق بجلاله وعظمته مختصة به، لا يشركه فيها أحد، ولا يشاكله فيها أحد، فكذلك نقول في المعيّة"[3].

ويقول أيضاً: "(وليس معنى قوله: وهو معكم أنّه مختلطٌ بالخلق) ممتزج بالخلق، كما تقوله حلوليّة الجهميّة، حاشا وكلا ؛ بل معيّة الله تعالى لا تقتضي ذلك، فإنّها وردت مطلقة في وصف الله. (فإنّ هذا لا توجبه اللغة) التي نزل بها القرآن من أنّ المراد بها الامتزاج؛ بل ترد ويُراد بها هذا، وترد ويُراد بها هذا. (وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة) فإنّهم مجمعون على أنّ الله فوق عرشه، بائنٌ من خلقه، فلو قلتَ: المعيّة لها معنيان؟ قلت لك: لكن يدلُّ على أنّ المراد الأوّل إجماع المسلمين، ولمّا سُئل ابن المبارك بماذا نعرف ربّنا؟ قال: (بأنّه فوق سماواته، على عرشه، بائنٌ من خلقه). (وخلاف ما فطر الله عليه الخلق) عربهم وعجمهم، صامتهم وناطقهم، فإنّهم مُطبقون على معرفة خالقهم، ومزيل الضُرّ عنهم، فوق السّماوات على العرش، فإنّهم إذا حزب أحدهم حازب رفع رأسه إلى السّماء، حتّى البهائم العُجْم إذا حزبها حازب رفعت رؤوسها إلى السّماء. (بل القمر آية من) جملة

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص86.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 213/1.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص87.

(آيات الله) المشاهدة في الدّنيا)، (من أصغر مخلوقاته) بالنِّسبة إلى السّماوات، (وهو موضوع في السّماء، وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان) ويصحُ أنْ يكون مع المسافر وغير المسافر وهو في موضعه، فمعيّة القمر مع الماشي وغيره تخصُه وهو في فلكه، فكيف بربِّ العالمين؟ يقول السُقّار: سافرنا ومعنا القمر، وهو ليس مختلطاً بهم؛ بل في فلكه، والعرب تقول: ما زلنا نسير والقمر معنا، ولا يريدون أنّه حالٌ فيهم ممازج، وإذا كانت معيّة القمر تُطلقها العرب ولا يريدون ما تقدّم، فلأن لا تُفيد النُصوص ذلك في حقّ الله بطريق الأولى، فإنّ الشّخص يكون معه القمر وليس فيه القمر وليس معه إلا ّ نوره، ويُقال فلان مع فلان إذا كان يميل إليه، وإنْ كان بينهما مسافة بعيدة، ويُقال هذه المرأة مع فلان وإنْ كان بينهما مسافة، وفلان مع الأمير كذلك، فبطريق الأولى ربُ العالمين، فكما أنّ ذاته لا كذوات المخلوقين، فكذلك صفاته؛ بل هي معيّة موافقة مطابقة لائقة به، ف المراد شيء واحد وهو: أنّ المعيّة لا تقتضي امتزاجاً واختلاطاً، فإنّه صحّ في لغة العرب أنّه معهم، من قولهم: سرنا والقمر معنا"[1].

فتحصّل من مجموع كلام الشيخ -رحمه الله- جملة من الرُدود على من زعم أنّ لازم المعيّة الاختلاط والامتزاج، وهذه الردود تتلخّص في الآتي:

1. أنّ القول في الصِّفات كالقول في الذّات، فكما أنّ ذاته سبحانه ليست كذوات المخلوقين، فكذلك صفاته، ومن ذلك صفة المعيّة، فليست كمعيّة الخلق لبعضهم.
2. أنّ القول في بعض الصِّفات كالقول في البعض الآخر.
3. أنّ اللغة لا تُوجب ذلك؛ إذ المعيّة في اللغة هي: مطلق المقارنة والمصاحبة، والمقتضى يختلف باختلاف السِّياق وا لإضافة.
4. أنّ معيّة الله لخلقه وردت مطلقة، والقول بالاختلاط والا متزاج تقييد -بالباطل- لما أُطلق.
5. أنّ الإجماع منعقد على أنّ الله فوق عرشه بائنٌ من خلقه.
6. أنّ جميع الخلق مقرُون بفطرهم أنّ الله في العلوّ، ليس ممتزجاً بخلقه ولا مخالطاً لهم -تعالى الله وتقدّس عن ما يقول الظّالمون علوّاً كبيراً-.

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص132-134.

7. أنّ لوازم القول بالاختلاط والممازجة تدلُّ على بطلانه، ولو لم يكن من تلك اللوازم إلا ّ تمثيل الله بخلقه لكفى به كفراً وبهتاناً.
8. أنّ الاختلاط والامتزاج ليس بلازم في معيّة الخلق بعضهم لبعض، فلأن لا يكون لازماً في معيّة الله لخلقه بطريق الأ ولى.

وقد فسّر بعض السّلف معيّة الله لخلقه ببعض لوازمها ومقتضياتها ، ومن ذلك تفسيرهم للمعيّة بالعلم، وليس هذا من قبيل التّأويل المذموم في شيء؛ لأنّهم لم يُنكروا أصل الصِّفة كما هو صنيع أهل التّحريف؛ بل آمنوا بذلك، وتفسير الصِّفة ببعض مقتضاها لا محذور فيه خاصّة عند الحاجة، وهذا ما بيّنه سماحة الشيخ -رحمه الله- حين سُئل عن قول بعض السلف: معهم بعلمه؟ فأجاب قائلا ً:

"إذا جاءَت هذه الكلمة فهي تفسير للمعية بالمقتضى، ليست تفسيرا ً لحقيقة الكلمة، والذي يحمل ويحدو على التّ ّفسير بهذا: أن ّ المنازع في هذا المبتدعة الذين يقولون أنّ ّه مختلط بهم، فيأتي البعض من السّ ّلف بالمراد بالسّ ِّياق، وهو أنّ ّه بكمال علمه، ولكن لا يريدون أن ّ كلمة (مع) مدلولها بكل ِّ شيء عليم؛ بل اجتمعت معها في العلم، وزادت المعيّ ّة بالمعنى، وهو كونه معهم، فتفسيرها بالمقتضى لا يدل ُّ على أن ّ معناها باطل، فالكل ُّ حق ٌّ، ولا يثبت ما سيق الشيء من أجله إلا ّ من أجل ما سيق، لا يثبت المدلول إلا ّ بعد ثبوت الدّ ّليل، فلا يثبت العلم إلا ّ بعد ثبوت المعيّ ّة"[1].

ثمّ قال -رحمه الله-: "فمن فسّ ّرها من السّ ّلف بالمقتضى فلحاجة دعت إلى ذلك، وهي: الرّ ّد ّ على أهل الحلول الجهميّ ّة الذين ينكرون العلوّ ِّ كما تقدّ ّم، والقرآن يُ ُفسّ ّر بالمطابقة وبالمفهوم والاستلزام والمقتضى وغير ذلك من الدّ ّلالات، وهؤلاء العلماءُ الذين رُ ُوِي َ عنهم التّ ّفسير بالمقتضى لا ينكرون المعيّ ّة؛ بل هي عندهم كالشمس"[2].

ويقول -كذلك- في بيان سبب تفسير بعض السّلف للمعيّة بالعلم: " والذي حمل بعض السلف على تفسيرها ببعض مقتضاها:

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 212/1-213.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 213/1.

أولاً: أنّهم ابتلوا بِمَن ينفي العلوّ، ويقول إنّه ممتزج بالخلق، ففسّروها بالعلم؛ ردّاً على الحلوليّة من الجهميّة، الّذين زعموا أنّه في كلّ مكان، وأنكروا علوّه على خلقه، واستواءه على عرشه، فهذا الّذي من أجله قالوا: بعلمه، وإلاّ فمعنى (المعيّة) عندهم واضحٌ كالشّمس.

ثانياً: أنّ التّفسير بالمقتضى سائغ، ووجه من أوجه التّفسير.

وأهل وحدة الوجود الّذين يقولون: إنّ الوجود واحد ليس فيه خالق مُتميّز عن مخلوق، هم وأهل الاتحاد شيء واحد، وهم أعظم من أهل الحلول، أهل الحلول يقولون هنا إله لكنّه حلّ في المخلوقات -والعياذ بالله-"[1].

فإذا تقرّر أنّ صفة (المعيّة) حقّ على حقيقتها، وأنّ العلم من مقتضياتها لا أنّه حقيقة الصِّفة؛ وجب العلم بأنّ إثبات هذه الصِّفة لا يتنافى مع ما تقرّر من إثبات صفة العلوّ والاستواء، فربُنا سبحانه لا تُضرب له الأمثال؛ إذ ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ[2]، وتوهُّم التّنافي هو في الحقيقة نوع من التكييف والتّمثيل، وهو مبدأ التّعطيل القائد إلى القول بالحلول والاتِّحاد ووحدة الوجود، ويدفع الشيخ -رحمه الله- هذا التّوهم بقوله: "كلٌ حقٌ على حقيقته، هو على العرش حقٌ على حقيقته، وهو معنا حقٌ على حقيقته، فهما شيئان متوافقان، لا يتنافيان أبداً، فليس معنى قوله -يعني قول شيخ الإسلام ابن تيميّة في العقيدة الواسطيّة-: (حقٌ على حقيقته) كما يتبادر في الذِّهن من صفات المخلوقين، فبيْن صفات الله وصفات المخلوقين أعظم تباين يُوجد"[3].

والإيمان بمعيّة الله لخلقه مع كمال علوه ومباينته لخلقه -دون شك أو ريب- من أعظم الإيمان بالله، وهذا ما قرّره الشيخ بقوله: "والإيمان بذلك -يعني بمعيّة الله لخلقه- من أعظم الإيمان بالله سبحانه وتعالى، فهو مع كمال علوه وفوقيّته بكمال علمه ومعيته مع خلقه"[4]، ولم يقرْ بهذا الأمر غير أهل السُنّة والجماعة، فهم أكمل النّاس إيماناً وأقربهم إلى الله تعالى.

---

(1) شرح العقيدة الواسطية ص87-88، ويُنظر: ص131.
(2) الشّورى (11).
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص135.
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص131.

ومعية الله على قسمين اثنين، أشار إليهما الشيخ محمّد -رحمه الله- بقوله: "فالمعيّة في النصوص معيّتان: عامّة كما في آية الحديد والمجادلة، وخاصّة كما في هذه الآيات ونظائرها -يعني قوله تعالى: ﴿ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ﴾[1]، وقوله جلّ شأنه: ﴿ ۋ ۋ ۅ ۅ ﴾[2]، وقوله: ﴿ ئې ئج ئح ئم ئى ئي بج بح ﴾[3]، ﴿ پ پ ٺ ٺ ٿ ٿ ﴾[4]، ﴿ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ک ک ک ک ﴾[5]-، وكلا المعيّتين لا تقتضي الامتزاج والاختلاط، فهو تعالى على العرش حقيقة، ومع خلقه حقيقة"[6].

وكلتا المعيّتين حقٌّ على حقيقتهما، ومقتضى الخاصّة هو مقتضى العامّة وزيادة، يقول الشيخ -رحمة الله عليه-: "والمعيّة عامّة، ومقتضاها: العلم، والقدرة، والإحاطة، والاطلاع، وخاصة، ومقتضاها: مقتضى المعيّة العامّة، والحفظ، والتأييد، والكلاءة، والنصر، فهي تقتضي ما تقتضيه العامّة وزيادة"[7]، ويظهر لي -والله أعلم- أنّ المعيّة العامّة من مقتضيات الربوبيّة العامّة، وهي متعلِّقة بجميع الخلق، أمّا المعيّة الخاصّة فهي من مقتضيات الرُّبوبيّة الخاصّة، وليست إلا ّ لأهل الله وخاصّته من خلقه، الذين عرفوا الله بألوهيّته ، وهم الرُّسل -عليهم الصّلاة والسّلام- وأتباعهم.

المطلب الرّابع: القُرْب:

من صفات الله تعالى الثّابتة في نصوص الكتاب والسُّنّة صفة القرب، وقد استدل سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- على إثباتها بجملة من النُّصوص[8]، وهي: قوله سبحانه وتعالى: ﴿ ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې ئى ئى ئى ﴾[9]، ويقول النّبي صلّى الله عليه وسلّم: (أقرب ما يكون العبد من ربِّه وهو ساجد، فأكثروا

(1) التّوبة (40).
(2) طه (46).
(3) النّحل (128).
(4) الأنفال (46).
(5) البقرة (249).
(6) شرح العقيدة الواسطيّة ص89.
(7) المصدر السّابق ص86، ويُنظر: ص88-89، شرح الأصول الثلاثة ص49.
(8) يُنظر: شرح العقيدة الواسطيّة ص114، 117، 137.
(9) البقرة (186).

الدّعاء)[1]، ومنها قوله صلّى الله عليه وسلّم: (إذا كان أحدكم يصلّي فلا يبصق قبل وجهه؛ فإنّ الله قبل وجهه إذا صلّى)[2]، ف"فيه إثبات صفة القرب، وأنّ الله قبل وجه المصلّي في صلاته، على ما يليق بجلاله وعظمته، لا نعلم كنهه وكيفيته"[3]، وقال صلّى الله عليه وسلّم لأصحابه لمّا رفعوا أصواتهم بالذّكر: (يا أيّها النّاس أربعوا على أنفسكم؛ فإنّكم لا تدعون أصمّ ولا غائباً، إنّما تدعون سميعاً قريباً، إنّ الّذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته)[4]، ف"في هذا إثبات صفة السّمع، وإثبات قُرْب الرّبِّ تعالى من داعيه"[5].

وكونه سبحانه متصفٌ بالقُرْب لا يتنافى مع علوه على خلقه، وهذا ما قرّره الشيخ -رحمه الله- بقوله: "فلا تظن أنّ هذا -يعني وصف الله بالقرب- يُنافي ما ورد في النّصوص من علو الرّبِّ تعالى وفوقيّته؛ فإنّ السّماوات والأرضين كلّها في يده كالخردلة، فلا يمتنع عليه تعالى شيء من مثل هذه الأمور، فكلٌ هذا وهذا حقٌ، وإنّما يمتنع ذلك على المخلوق، فنثبته حقيقة كما أثبته المصطفى صلّى الله عليه وسلّم ودلّنا عليه، فهو تعالى مع كمال علوّه قِبَل وجه المصلِّي وهو فوق سماواته من غير تمثيل"[6].

ومن تتبع النّصوص رأى أنّ "القرب لا ينقسم كما تنقسم المعيّة"[7]،

---

(1) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب الصّلاة، باب ما يُقال في الرّكوع والسّجود، رقم (482).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصّلاة، باب حكّ البزاق باليد من المسجد، رقم (406)، وأخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصّلاة، باب النّهي عن البصاق في المسجد، في الصلاة وغيرها، رقم (547). من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص114.

(4) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسّير، باب ما يكره من رفع الصّوت في التكبير، رقم (2992)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وليس فيه: (إنّ الّذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته)، وأخرجه مسلم من حديث أبي موسى، كتاب الذّكر والدّعاء والتّوبة والاستغفار، باب استحباب خفض الصّوت بالذّكر، رقم (2704).

(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص117.

(6) شرح العقيدة الواسطيّة ص114، ويُنظر: ص138.

(7) شرح العقيدة الواسطيّة ص117.

وإلى هذا ذهب سماحة الشيخ -رحمه الله- حيث يقول: "أمّا القرب فلم يرد إلا ّ خاصّاً، وهو قربه من عابديه وسائليه فقط، كما ورد في النّصوص"[1].

وقد ورد في بعض النّصوص ما يوهم أنّ هذه الصِّفة تكون عامّة أيضاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭼ[2]، وقوله تعالى: ﭽ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭼ[3]، وقوله سبحانه: ﭽ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﭼ[4]، إلا أنّ الشيخ محمّد -رحمه الله- لا يرى في ذلك دَلالة، فقد سُئل عن الآيتين الأ ُولَيتين فقال: "شيخ الإسلام وجماعة يقولون أنّ ّه ق ُر ْب ُ الملائكة لا ق ُر ْب َ الذ ّات[5]. والأ َقرب -والله أعلم- قول من قال ق ُر ْب ُ الملا ئكة، كما يدل ّ عليه السياق، ونصوص الاستواء مؤيدة لذلك، وصر ّح الش ّيخ وتلميذه بأنّ ّه لم يرِد القر ْبُ العام في الن ّصوص[6]، أم ّا ما يقتضيه كمال قدرته وكمال معي ّته اللائقة بجلال الله وعظمته فهو شيء معلوم معروف"[7].

وسُئل -رحمه الله- عن دلالة قوله تعالى: ﭽ ﭸ ﭹ ﭺ ﭼ[8]، فأجاب بقوله: "ا ُستدل ّ بها على الق ُر ْب ِ العام، ولكن ّ المعروف الصحيح أن ّ الض ّمائر عائدة إلى جبريل عليه السلام"[9].

المطلب الخامس: الكلام:

الكلام صفة كمال، وهو من صفات الله الذاتيّة الفعليّة؛ ذاتيّة باعتبار نوعها، فعليّة باعتبار آحادها[10]، وقد كثر خوض النّاس في

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص89، وينظر: ص117، 138.
(2) سورة ق (16).
(3) الواقعة (85).
(4) النّجم (8-9).
(5) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 494/5-508.
(6) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 236/5، 247، 494، مدارج السّالكين 226/2، طريق الهجرتين ص44-45.
(7) فتاوى ورسائل الشيخ 211/1.
(8) النّجم (8).
(9) فتاوى ورسائل الشيخ 211/1.
(10) يُنظر: القواعد المثلى ص25، ويُنظر: تفصيل القول في صفة الكلام في كتاب العقيدة السلفيّة في كلام ربِّ البريّة، لعبد الله الجديع.

هذه الصِّفة بالحقّ تارةً وبالباطل تارات، وأسعد النّاس بالحقّ هم أهل السنّة والجماعة؛ لسلامة أصولهم وحسن مقاصدهم، ويأتي معتقد سماحة الشيخ في هذه الصِّفة على ذاك النّهج السّوي، مقرّراً مذهب أهل السنة فيها بقوله -رحمه الله-: "ومذهب أهل السنّة والجماعة أنّ الله موصوفٌ بالكلام، وأنّه مُتعلِقٌ بمشيئته وقدرته، لم يزل متكلِماً إذا شاء، ومتى شاء، فكما أنّه تعالى لا يُشبهه شيءٌ من مخلوقاته في ذاته ولا في أسمائه وصفاته؛ فكذلك في كلامه"[1]، و"أنّه تعالى تكلّم ويتكلّم، وقال ويقول، وعبارة أهل السنّة والجماعة في مسألة الكلام يقولون: لم يزل الله متكلماً إذا شاء، وعند أهل السنّة والجماعة أنّه بحرفٍ وصوتٍ، على ما يليق بجلال الله"[2]، "ويرون أنّ فضل كلام الله على كلام خلقه كفضل الله على خلقه"[3]، "وأنّ كلام الله بعضه أفضل من بعض"[4].

ولمّا كانت مسألة تفاضل كلام الله ممّا قد يستشكله البعض أبان الشيخ -رحمه الله- وجه تفاضله بقوله: "نعرف أنّ القرآن يتفاضل، ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝﭼ[5]، والبعض من النّاس أشكل عليه هذا ولم يره، وقال الكلُّ كلام الله، لكن نعرف أنّ فضيلة الكلام؛ تارة بـ النسبة إلى المتكلِم به، وتارة بالنسبة إلى ما اشتمل عليه من المعاني، فالأول سواء، ومن ناحية الثاني القرآن يتفاضل، ألا ترى سورة: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔﭼ الموحّدة في وصف الله تعدل ثلث القرآن، فالتّفضيل فيه يرجع إلى المعاني، أمّا من جهة أنّه كلام الله فهو سواء، فإنّ الكلّ تكلّم به ربُّ العالمين حقيقة، كلاماً يليق بجلاله وعظمته من غير تمثيل، ولا نعلم كيفية وكنه تكلّم الله به ولا سائر كلامه، كما لا علم لنا بالذّات، فكذلك الصفات؛ كنهها، فإنّه ليس إلينا إلا ّ الجزم بذلك، والإ يمان به، وصفته بذلك، هذا ما نحن مُتعبّدون به، كما أنّا لسنا بالغين صفته، كما لا يبلغ أهل العقول المراد من كنه شيءٍ من صفاته، وقد يكون التّفضيل بغير المعاني؛ فإنّ كون الحكم المشروع خيرٌ، فهو إذاً

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص92.
(2) شرح كتاب التّوحيد ص 123، ويُنظر: شرح العقيدة الواسطيّة ص108.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص231-232.
(4) شرح الرّوض المربع – قسم العبادات- ص81.
(5) البقرة (106).

أوسع من هذا الكلام"[1].

وقد تضافرت الأدلة من الكتاب والسنّة في إثبات هذه الصِّفة، ومن ذلك قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭼ[2]، يقول الشيخ -رحمه الله-:"هذه الآية فيها إثبات صفة الكلام من وجهين: الأ ول: قوله: ﭽ ﭑ ﭼ، والنِّداء نوعٌ من أنواع الكلام، وهو من بُعْد، و الثّاني: قوله: ﭽ ﭖ ﭼ، وهو نوع من الكلام، وهو يكون من قُرْب، وكلٌّ جاء في القرآن؛ جاء الكلام مطلقاً، وجاء النداء والنجاء[3]"[4].

ومن الأدلة أيضاً حديث: (إذا أراد الله عزّ وجلّ أن يُوحي بأمره تكلم بالوحي)[5]، قال الشيخ -رحمه الله-: "هذا فيه إثبات صفة الكلام من وجهين: فالأمر ليس إلا ّ بكلامه الكوني القدري، ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﭼ[6]، والجهة الثانية مِن أدلة الإيمان بـ الكلام: قوله: (تكلم بالوحي)"[7].

"وأجمعوا على أنّ أمره عزّ وجلّ وقوله غير محدث ولا مخلوق، وقد دلّ الله تعالى على صحة ذلك بقوله: ﭽ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﭼ[8]، ففرّق تعالى بين خلقه وأمره"[9].

---

(1) شرح الرّوض المربع – قسم العبادات- ص 218.
(2) مريم (52).
(3) فمجيء الكلام مطلقاً في مثل قوله تعالى: ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ [النساء: 164]، وأمّا النِّداء ففي مثل قوله تعالى: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﭼ [الشعراء: 10]، وأمّا النجاء ففي مثل قوله تعالى: ﭽ ﭖ ﭗ ﭼ [مريم: 52].
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص91، ويُنظر ص90-94، 108.
(5) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة، رقم (515), والطبري في تفسيره 278/19، وابن أبي حاتم; كما في تفسير ابن كثير 516/6، والبيهقي في ا لأسماء والصفات 511/1، رقم (435), من حديث النواس بن سمعان t، وقد رواه إمام الأئمّة ابن خزيمة في كتاب التوحيد، بَاب صفة تكلم الله بالوحي وشدة خوف السموات منه وذ ِكـ ْر صعق أهل السموات وسجودهم لله عزوجل، رقم(206)، 1 /216، وقد اشترط في مقدمة كتابه أن لا يحتج فيه إلا ّ بما صح وثبت عن نبينا بالأسانيد الثابتة الصحيحة بنقل أهل العدالة موصولا ً إليه. يُنظر: كتاب التّوحيد 6/1.
(6) يس (82).
(7) شرح كتاب التّوحيد ص122.
(8) الأعراف (54).
(9) رسالة إلى أهل الثغر ص229-231.

وهذه الصِّفة لها تعلّقٌ بمشيئة الرّبِّ تعالى، فمتى شاء تكلم سبحانه ، فهي ذاتيّة فعليّة، وقد تعقب الشيخ مَن أطلق القول بقدم كلام الله جلّ جلاله وقال كلام الله قديم، فقال -رحمه الله-: "هي ذهول وإلا ّ فهو الأ َو ّل بصفاته، والذي تنطبق عليه النصوص أن يـ ُقال: قديم النوع، حادث الآحاد، وليس المراد بالحدوث الخلق؛ بل وجود ما كان قبلُ غير موجود، فالله كلمَ، وَيُكلِمُ أهل الجنة، وأي ُ شيء ٍ في هذا؟! بل هذا من لازم الكمال والحياة. فالحاصل أن ّ الصواب في هذا الباب أنـ ّه أول النـ ّوع حادث الآحاد، وأول النـ ّوع أسلم من قديم النـ ّوع. ونعرف الفرق بين القرآن قديم، فإنـ ّه باطل بحت، وبين كلام قديم فإنـ ّه يـ ُحمل على الأ َو ّليـ ّة، لكن عبارة السلف في ذلك أحسن: لم يزل متكلـ ِّما ً إذا شاء"[1].

فإذا عُرف هذا تعيّن القول بأنّ القرآن كلام الله حقيقةً، حروفه ومعانيه، ليس بمخلوق، ولا عبارة عن كلام الله، أو حكاية عنه[2]، وليس بقديم؛ بل إنّ الله تكلم به فسمعه منه جبريل عليه السلام وأبلغه محمّداً عليه الصّلاة والسّلام، فالقول بقدمه ضلالٌ مبين، ومثل ذلك: القول بأنّ جبريل عليه السّلام أخذه من اللوح المحفوظ وجاء به إلى محمّد صلى الله عليه وسلم، وهذا الخطأ شائعٌ خصوصاً في إجازات المقرئين للقرآن، ولعظيم عناية الشيخ محمّد -رحمه الله- بأمر العقيدة جرى منه التنبيه على خطر هذه المقالة في جواب متين أسماه: (الجواب الواضح المستقيم في التحقيق في كيفية إنزال القرآن الكريم)، ويقع الجواب في رسالة لطيفة، هي بنصّها في فتاوى ورسائل سماحة الشيخ وتقع في قرابة خمس وعشرين ورقة، وممّا جاء فيها قوله -رحمه الله-: "فقد سألني مـ َن تعيـ ّنت إجابته عن ما وقع في كتاب الإتقان للسيوطي[3] في بحث كيفيـ ّة إنزال القرآن الكريم، حاكيا ً له في جملة أقوال من غير رد ٍّ له ولا إنكار؛ مـ ِن

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 213/1-214.

(2) يُنظر: شرح العقيدة الواسطيّة ص95، 139-142.

(3) هو العلامة جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، ولد سنة 849هـ، وتوفي رحمه الله سنة 911هـ، مؤلفاته كثيرة وشهيرة في كثير من فنون العلم، ومنها: الإتقان في علوم القرآن، والدرُ المنثور في التفسير، والجامع الصغير في الحديث. يُنظر: الضوء اللا ّمع 60/4-64، شذرات الذّهب 51/8-55، البدر الطالع ص337-343.

أنّ جبريل عليه السّلام أخذه من اللّوح المحفوظ[1]، وجاءَ به إلى محمّدٍ صلّى الله عليه وسلّم: هل هذا من أقوال أهل السنّة والجماعة، وممّا ثبت عن سلف هذه الأُمّة وأئمتها، أو هو من أقوال أهل البدع، وما حقيقة ذلك، وأيُّ شيءٍ ترجع إليه هذه المقالة؟. فأقول ومن الله أستمدُّ الصّواب، وهو حسبي ونعم الوكيل:

هذه المقالة اغترّ بها كثيرٌ من الجهلة وراجت عليهم، و السيوطي -رحمه الله- مع طول باعه، وسعة اطلاعه، وكثرة مؤلفاته، ليس ممّن يُعتمد عليه في مثل هذه الأصول العظيمة.

وهذه المقالة مبنيّة على أصلٍ فاسدٍ، وهو القول بخلق القرآن، وهذه هي مقالة الجهميّة والمعتزلة ومَن نحى نحوهم.

وهذه المقالة الخاطئة حقيقتها إنكار أن يكون الله متكلِّماً حقيقة، ويلزم هذه المقالة من الكفر، والإلحاد، والزندقة، وإنكار الرسالة، ووصف الله تعالى بالخرس، وتشبيهه بآلهة المشركين الأصنام التي لا تنطق، وغير ذلك من المحاذير الكفريّة، ما يعرفه أهل العلم، فإنّ الذي عليه أهل السنّة والجماعة قاطبة: أنّ الله تعالى لم يزل متكلماً إذا شاءَ، ومتى شاءَ، وكيف شاءَ، وأنّ جبريل عليه السّلام سمع القرآن الكريم من الله تعالى، وبلّغه إلى محمّدٍ صلّى الله عليه وسلّم.

والقائلون بخلق القرآن منهم من يقول: خلقه في اللّوح المحفوظ، وأخذ جبريل ذلك المخلوق من اللّوح المحفوظ، وجاءَ به إلى محمّد صلّى الله عليه وسلّم، ومنهم من يقول: خلقه في جبريل عليه السّلام، ومنهم من يقول: خلقه في محمّد صلّى الله عليه وسلم، إلى غير ذلك من أقوالهم"[2].

ثمّ ذكر الشيخ -رحمه الله- بعض الأدلة على هذا الأصل؛ إمّا خاصّةً في أنّ القرآن منـزّلٌ من عند الله، أو نصوص عامّة دالة على أنّ الله مُتكلِم، فقال: "والأدلّة لأَهل السنّة والجماعة على هذا الأَصل من الكتاب والسنّة والمعقول كثيرة جداً، قال تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﭼ[3]، وقال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ

(1) يُنظرك الإتقان في علوم القرآن 1/124-125.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 1/214-215.
(3) الأنعام (114).

ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﭼ[1]، وقال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭼ[2]، وقال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭼ[3]، وقال تعالى: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﭼ[4]، و (مِن) في هذه الآيات كلّها لابتداء الغاية، وإذا ضُمّ ذلك إلى الآيات الدّالّة على أنّ الله متكلّمٌ حقيقة كقوله تعالى: ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭼ[5]، ﭽ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭼ[6]، ﭽ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﭼ[7] يعني القرآن، ونحو ذلك من الآيات المثبتة نسبة القرآن وغيره من كلام الله إلى الله نسبةَ قولٍ وكلامٍ له تعالى، اتضح بذلك ابتداءُ القرآن من ربّ العالمين قولاً، ولم يبقَ أيُّ لَبْسٍ في أنّ القرآن سمعه جبريل عليه السّلام من ربّ العالمين، كما سمع موسى عليه السّلام الكلام من الله تعالى حقيقة.

وفي الصحيح عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم: (يقول الله تعالى يوم القيامة: يا آدم، فيقول: لبّيك وسعْديك، فيُنادي بصوت: إنّ الله يأمرك أنْ تُخْرِجَ منْ ذُرّيّتك بَعْثاً إلى النّار)[8]"[9].

ثمّ أتبع -رحمه الله- هذا بنقل كلام المحقّقين من أهل العلم في هذه المسألة.

والقرآن بجميع مراتبه كلام الله تعالى، لا يخرج في أيّ نوعٍ من أنواع الوجود عن ذلك أبداً، وقد أوضح الشيخ -رحمه الله- هذه المسألة بقوله: "فالقرآن له أربع نسبٍ: متلو، ومسموع، ومكتوب، ومحفوظ. وكلٌ واحدة من هذه النسب لا تُخْرجه عن أنْ يكون كلام

---

(1) غافر (1-3).
(2) فصّلت (1-2).
(3) السجدة (1-2).
(4) النحل (102).
(5) النساء (164).
(6) البقرة (253).
(7) التوبة (6).
(8) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التّوحيد، باب قول الله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭼ [سبأ:23]، ولم يقل: ماذا خلق ربكم، رقم (7483).
(9) فتاوى ورسائل الشيخ 216/1-217.

الله حروفه ومعانيه"[1]، "والمراد أنّه بكلّ مراتبه ووجوهه لا يخرج عن أنْ يكون كلام الله حقيقة، سواء وجوده في المصاحف، أو التلاوة ، أو غير ذلك، فهو كلام الله موجود في المصاحف، محفوظ في الصُّدور، مسموع بالآذان، متلو باللسان، والورق والمداد مخلوق، و الصوت صوت القارئ، والكلام كلام الباري"[2].

وقد وُصف القرآن الكريم بأنّه كلام الله حروفه ومعانيه في غير موضع من كتاب الله تعالى، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وقد جاء في القرآن إضافة القرآن إلى الله، كقوله: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ[3]، والكلام في لغة العرب إذا أُضيف فالمراد إلى مَنْ قاله مبتدئاً، فإنّك إذا قلت: قال الشافعي، فالمراد أنّه أول مَنْ قال هذا القول، وأمّا قوله سبحانه: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﭼ فهذا جاء في موضعين[4]، فالمراد التبليغ.

فإن قيل: أضافه إلى الرسول؟ قيل: نعم، فيه أنّ الرسول في آيةٍ جبريل عليه السّلام، وآيةٍ أنّه محمّد صلّى الله عليه وسلّم، فيدلّ على أنّه ليس كلامه، إنّما بلّغه عن غيره، فإضافته إلى مبلِّغه إضافة تبليغ، لا إضافة قول وابتداء لأحدهما دون الآخر"[5].

المطلب السّادس: الرؤية:

ومن الصّفات التي قرّرها سماحة الشيخ -رحمه الله- صفة الرؤية، فرؤية المولى سبحانه وتقدّست أسماؤه قرّة عيون الموحدين، وأعظم ما سمت إليه نفوس المؤمنين، وهي منتهى الكرامة والنعيم، وضَرْبُ الحجاب دونها غاية العذاب والجحيم، "فأعلى لذة أهل الجنّة هو النّظر إلى وجه الله الكريم، فإنّه لا لذّة أعظم من اللّذّة بالنظر إليه سبحانه، كما أنّه لا لذّة لأهل الجنّة أعظم من لذّة السّماع لكلامه؛ بل ما طاب لأهل النّعيم نعيمهم إلا بذلك"[6]، "كما أنّ أهل الجحيم أعظم عذابهم أنْ حُجبُوا عن رؤيته"[7].

وقد تتابعت الأدلة -من الآيات القرآنية والأحاديث المتواترة

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص94.
(2) المصدر السابق ص141، ويُنظر: اعتقاد أهل السنّة للإسماعيلي ص40.
(3) التوبة (6).
(4) في سورة الحاقة (40)، وفي سورة التكوير (19).
(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص142-141، ويُنظر: ص93-95، 142.
(6) شرح العقيدة الواسطيّة ص144، ويُنظر: ص120.
(7) المصدر السّابق ص120.

النّبويّة، وإجماع السلف الصالح[1]- في إثبات هذه الصِّفة، ومع تكاثرها وتواترها وزكاء النّفس عند سماعها؛ فقد أعمى الله عنها بصائر قوم وأبصارهم، وسرُّ ذلك في قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﭼ[2].

ومن تلك الأدلة قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭼ[3]، قال الشيخ: "ﭽ ﭒ ﭼ بالضاد من النضارة، وهي الحسن، ﭽ ﭖ ﭼ من النظر، وهو المعاينة"[4].

ومنها: قوله تعالى: ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ[5]، يقول الشيخ: "الأرائك: جمع أريكة، يعني في مجالسهم ينظرون إلى ربهم -من النّظر وهو المعاينة- فلا نعيم يُنظر إليه، ولا سماع ألذّ من سماع كلامه ونظره تعالى"[6].

ومن الأدلة: قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔﭼ[7]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "الزيادة: هي النّظر إلى وجه الله تبارك وتعالى"[8].

ومنها: قوله تعالى: ﭽ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﭼ[9]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "والمزيد: هو النّظر إلى وجه الله تعالى، ومَنْ قال إنّ الزيادة على حسب الأعمال فلا منافاة بينهما؛ لأنّ أعلى المزيد هو النّظر إلى وجه الله تعالى"[10].

ومن الأدلة أيضاً: ما رواه جرير بن عبد الله البجلي[11] رضي الله

---

(1) يُنظر: الردّ على الجهميّة لأحمد ص86، رسالة إلى أهل الثغر ص246-249، درء تعارض العقل والنقل 132/5، مجموع فتاوى ابن تيميّة 510/6-512، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح 605/2-715.

(2) الكهف (17).

(3) القيامة (22-23).

(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص96.

(5) المطففين (22-23).

(6) شرح العقيدة الواسطيّة ص96.

(7) يونس (26).

(8) شرح العقيدة الواسطيّة ص96.

(9) ق (35).

(10) شرح العقيدة الواسطيّة ص97.

(11) هو صاحب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، أبو عمرو جرير بن عبد الله بن جابر بن نصر البجلي القسيري، وقسر من قحطان، من أعيان الصحابة رضي الله عنه، كان بديع الحُسْن كامل الجمال، أسلم في السّنة التي قُبض

عنه قال: كنـ ـّا مع النبي ـّ صلـ ـّى الله عليه وسلـ ـّم فنظر إلى القمر ليلة ـً -يعني البـ ـَد ـْر- فقال: (إنـ ـّكم سترون ربـ ـّكم كما ترون هذا القمر، لا تـ ـُضـ ـَامـ ـُون في رؤيته، فإن ـْ استطعتم أن ـْ لا تـ ـُغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها؛ فافعلوا)[1].

يقول سماحة الشيخ -رحمه الله-: "هذا فيه إثبات رؤية الرّبِّ سبحانه في القيامة عياناً بالأبصار، ويُرى في الجنّة عياناً بالأبصار. (كما ترون القمر البدر) وهذا أظهر وأجلى ما يكون في رؤية القمر ليلة أربعة عشر؛ لكبره ولارتفاعه وظهوره، أي: كما أنّ رؤيتكم عياناً بالأبصار مقابلة. (لا تـ ـُضـ ـَامـ ـُون) بضمّ التاء وتخفيف الميم، أي: لا يلحق أحد منكم ضيم أو ضيق أو مشقة عند رؤيته، فكلّ يراه من غير ضيم يلحقه، وذلك أنّه جلي ظاهر، كلّ يراه في مكانه بخلاف الشيء الخفي. ويُروى (لا تضَامُّون في رؤيته) أي: لا ينضمّ بعضكم إلى بعض، أي لا يحوج هذا كنظر الشيء الخفي؛ لأنّه شيء أجلى. وفي رواية أخرى: (لا تضارون) أي: لا يلحقكم ضرر عند رؤيته. وهذا تشبيه للرؤية بالرؤية، لا تشبيه للمرئي بالمرئي، لأنّه لم يرد في النّصوص تشبيه الباري بخلقه[2]... (فإن ـْ استطعتم أن ـْ لا تـ ـُغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس) وهي صلاة الفجر، (وصلاة قبل غروبها) وهي صلاة العصر، يعني أنْ لا تؤخروها عن وقتها التي شُرعت فيها، (فافعلوا)...، ومناسبة ذكر هذا: أنّ أهل الجنّة يرون الله بكرة وعشيّاً، وهذا وجه قرن هذا الجملة بما قبلها، وفيه ما يُشعر أنّ أكمل المؤمنين رؤية أشدّهم محافظة على هاتين الصّلاتين"[3].

وهذا النعيم خاصّ بالمؤمنين؛ فضلا ـً مِن الله وكرماً، وأمّا أهل

فيها رسول الله صلّى الله عليه وسلم، وتوفي سنة 51هـ وقيل سنة 54هـ. يُنظر: طبقات ابن سعد 22/6، الاستيعاب 337/1، أسد الغابة 333/1، الإصابة 76/2، سير أعلام النبلاء 530/2-537.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصّلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم (554)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصّلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليها، رقم (633)، و اللفظ للبخاري.

(2) و"لأنّ الله لا مِثل له". شرح الواسطية ص143.

(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص118-120، ويُنظر: ص143.

الكفر فيُحْجبون حكماً من الله عدلا ً ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﭼ[1]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "ثمّ هذه الرؤية للمؤمنين والحجب للكافرين، الرؤية للمؤمنين هي بما في قلوبهم من معرفة الله وإجلاله ونظره بالبصائر، وفي الآخرة بالأبصار"[2]، فالمؤمنون يرونه؛ "كما رأته عين بصائرهم في الدّنيا حتى كأنّهم يرونه على ما يليق بجلاله وعظمته من غير تمثيل، والكفّار ما رأته عين بصائرهم في الدّنيا، فكذلك في الآخرة لا تراه أعين أبصارهم، فأهل الشّقاء في جحيم الدّنيا قبل جحيم الآخرة، وأهل الإيمان في جنّةٍ في الدّنيا وفي الآ خرة"[3].

وكلٌ من تأوّل هذه الصفة وأنكرها من أهل البدع بعد أنْ استبانت له الحُجّة -إنْ عامله الله بعدله لا بفضله- فهو من المحجوبين، يقول الشيخ -رحمه الله-: "أمّا أهل البدعة أعمت قلوبهم الشُبهات والأوهام والبدع، فكذلك تُحجب أبصارهم في الآخرة عن رؤية الله؛ كما حُجبت بصائرهم في الدّنيا"[4].

ورؤية المؤمنين لربّهم تعالى من غير إحاطة لا إدراك كيفية، و الخلق أعجز عن ذلك، وإلى هذا أشار الشيخ محمّد -رحمه الله- بقوله: "الرؤية الثابتة في الكتاب والسنّة المُجْمع عليها بين سلف الأمّة هي من غير إحاطة، بل لو اجتمعت أبصار العوالم فكانت في بصر شخص واحد لم يدركه تعالى على ما هو عليه جلّ جلاله"[5]؛ "لعظمته وجلاله وكبريائه، كما قال تعالى: ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ[6]"[7]، "فالباري يُرى ولا يُحاط به رؤية، فإنّ الله تعالى أجلُ وأعظم مِنْ أنْ تحيط به أبصار المخلوقين؛ لضعفها، كما في قوله: ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ، فنفى الأ خصّ وهو الإحاطة، ولا يلزم من نفي الأخصّ نفي الأعمّ وهو الرؤية"[8].

---

(1) المطففين (15).
(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص144.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص96.
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص144.
(5) المصدر السابق ص144.
(6) الأنعام (103).
(7) شرح العقيدة الواسطيّة ص144.
(8) المصدر السابق ص118-119، ويُنظر: ص96، 144.

بل قد سئل -رحمه الله-: إذا نزل ربنا جل جلاله لفصل القضاء بين العباد هل نعلم كيفيته؟ فأجاب بقوله:

"لا. الخلق أعـ ـجز ـ عن أن ـ يعلموا كيفيته، والآية الكريمة: ﭽ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮﭼ عامـ ـة في الدنيا والآخرة، ورؤيته تعالى أعظم لذ ـة أهل الجنـ ـة بالنسبة إلى المرئيات، ومع ذلك لا يـ ـحاط به رؤية. أنت ترى القمر ولا تـ ـحيط بتفاصيله، مع أن ـ رؤيته يـ ـضرب بها المثل"[1].

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 1/211-212.

الفصل الرّابع
جهود الشّيخ في بيان قوادح التّوحيد

خلق الله الخليقة لعبادته، وعرّفهم الطّريق المُوصِل إليه، وحذّرهم كلّ قاطع سبيل، وعِلْمُ النّاس بالله وعملهم له متباين، فهم درجات متباعدة ومنازل متباينة ، "فإن ّ ألوهيّة الله متفاوتة في قلوبهم على درجات عظيمة تزيد وتنقص، ويتفاوتون فيها تفاوتاً لا ينضبط طرفاه، حتّى قد ثبت في الصحيح عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم في حقّ شخصين: (هذا خيرٌ مِن ملء الأرض مِن مثل هذا)[1] ، فصار واحد مِن الآدميين خيراً مِن ملء الأرض مِن بني جنسه، وهذا تباينٌ عظيم لا يحصل مثله في سائر الحيوان"[2] ، وصدق الله إذ قال: ﴿ ﮥ ﮦ ﴾[3] ؛ وأقرب الخلق إليه سبحانه ألزمهم لسبيله، ولزوم السبيل يكون: بتحقيق توحيد الله سبحانه، والبعد عن كلّ ما يُضادُّ ذلك ويقدح فيه، ولهذا أرسل الله رسله، فخلاصة دعوة الرُّسل عليهم الصلاة والسّلام في تقرير التّوحيد والتحذير من ضدِّه، وعلى هذا سار أتباعهم؛ داعين للتوحيد ناهين عن قوادحه، ومن أولئك الأعلام سماحة الإمام محمّد بن إبراهيم -رحمه الله- فله قدم صدق في جهاد الباطل وأهله، واقفاً كسدٍّ منيع أمام كلّ قادح للتوحيد، بقلمه وجاهه، وبيانه ومكانته، فحرس الله به التوحيد وجدّد به الدِّين.

و"اعلم أنّ هذه المسائل من أهمِّ ما ينبغي للمؤمن الاعتناء

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الأكْفاء في الدِّين وقوله: ﴿ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ﴾[الفرقان: 54]، رقم (5091)، من حديث سهل رضي الله عنه قال: مرّ رجلٌ على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فقال: (ما تقولون في هذا ؟)، قالوا: حريٌّ إن خَطَبَ أن يُنْكَحَ، وإن شفع أن يُشفَّعَ، وإن قال أن يُستَمَعَ، قال: ثمّ سكت، فمرّ رجلٌ من فقراء المسلمين، فقال: (ما تقولون في هذا ؟)، قالوا: حريٌّ إن خَطَبَ أن لا يُنْكَحَ، وإن شفع أن لا يُشفَّعَ، وإن قال أن لا يُستَمَعَ، فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: (هذا خيرٌ من ملء الأرض مِثْلَ هذا).

(2) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة 2/384-385.

(3) الليل (4).

به؛ لئلا ّ يقع في شيء ٍ منها وهو لا يشعر، وليتبيّن له الإسلام والكفر؛ حتى يتبيّن له الخطأ من الصواب، ويكون على بصيرة في دين الله، ولا يغترّ بأهل الجهل والارتياب، وإنْ كانوا هم الأكثرين عدداً، فهم الأقلّون عند الله وعند رسوله والمؤمنين قدْراً"[1]، فسلامة عقيدة العبد لا تكون إلاّ بالبُعد عن كلّ قادح لها، فَعَظُمَتْ الضّرورة لمعرفة قوادح التوحيد والبُعْد عنها، وحتى لا يكون العبد مضْرِبَ المثل في قوله تعالى: ﭽ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭼ[2]، ولا ممّن قال الله فيهم: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﭼ[3].

والقوادح جمع قادح، والقدْحُ في اللغة: بمعنى الطّعن والنقص[4].

والمراد بقوادح التّوحيد هنا: كلٌّ ما يُضادُّ التّوحيد والإيمان من الكفر والشرك والنفاق والعصيان، فيكون لوجوده أثر على التّوحيد؛ فينقضه، أو يُنقصه.

"والقوادح قسمان: قسم ينقض هذه العقيدة ويُبطلها، فيكون صاحبه كافراً -نعوذ بالله-، وقسم يُنقص هذه العقيدة ويُضْعفها، فالأول يُسمّى ناقضاً، وهو: الذي يُبْطِلها ويُفسدها، ويكون صاحبه كافراً مرتداً عن الإسلام، وهذا النوع هو القوادح المكفِّرة، وهي نواقض الإسلام، وهي المُوجِبة للرّدة، هذه تسمّى نواقض"[5].

وفي هذا الفصل إيضاح جهود سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه اللّه- في بيان قوادح التوحيد، وفيه أربعة مباحث:

(1) الكلمات النافعة في المكفّرات الواقعة ص2- 3.
(2) النّحل (92).
(3) الكهف (103-104).
(4) يُنظر: مقاييس اللغة 67/5 ، لسان العرب 50/11-51، القاموس المحيط ص301.
(5) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ ابن باز -رحمه الله- 13/8.

المبحث الأول

الشـّـرك

الشِّرك بالله تعالى أصل كلّ بلاء ومجمع كلّ داء، ضرره عظيم، وخطره كبير، فهو أظلم الظلم، ومنتهى الفساد؛ إذ حقيقته تنقّص ربِّ العالمين وعدل غيره به، وتشبيه المخلوق الناقص بالخالق العظيم، وفيه المناقضة لمقصود الخلق والأمر، ووجوده في العبد مفسد لتوحيده وناقض له، فهو من قوادح التوحيد العظام، وفي هذا المبحث ذكر جهود الشيخ -رحمه الله- في بيانه والتحذير منه، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: حقيقته، وأنواعه، وأهمية معرفته:

الفرع الأول: حقيقة الشرك:

الشرك في اللغة: مأخوذ من مادة شَرَكَ، وهذه المادة في اللغة تدلُّ على عدّة معانٍ، منها: الاقتران وعدم الانفراد، والعدل، وتسوية الشيء بغيره، والحصّة، والنّصيب، والخلطة، وغيرها من المعاني[1].

وأما حقيقة الشِّرك في الشّرع فهو: "تسوية المخلوق العاجز الناقص بالخالق الكامل من جميع الوجوه"[2]، وتعريف الشيخ له بهذا جامع مانع، مطابق لنصوص القرآن والسنّة، كما في قوله جلّ شأنه ﭽ ڳ ڱ ں ڻ ڻ ڈ ڎ ۀ ہ ۂ ﭼ[3]، وقوله تعالى: ﭽ ۈ ۇ ۆ ۅ ۉ ﭼ[4]، وقوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ڄ ڃ ڇ ڍ ڌ ﭼ[5]، وهو مضمون قول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، في بيانه لأعظم الذّنوب ورأس الموبقات: (أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك)[6].

---

(1) يُنظر: العين 293/5-294، جمهرة اللغة 2/ 248، تهذيب اللغة 12/10-13، مقاييس اللغة 265/3، المفردات ص259 ، لسان العرب 99/7-100، القاموس المحيط ص1220.

(2) شرح الأصول الثلاثة ص12، ويُنظر: شرح كتاب كشف الشبهات ص79.

(3) الشعراء (97-98).

(4) البقرة (22).

(5) البقرة (165).

(6) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التّفسير، باب قوله تعالى: ﭽ ۈ ۇ ۆ ۅ ۉ ﭼ [البقرة: 22]، رقم (4477)، وأخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده، رقم (86)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

والنِّدُّ فسّره الشيخ -رحمه الله- بقوله: "النِّدُّ هو المثيل والشّبيه، يُقال: فلان ندُّ فلان، أي: مثله وشبيهه ونظيره، وقد يُطلق على الضِّدِّ، وهو من الأضداد، والأول هو الأشهر فيه"[1][2].

ويبيّن الشيخ -رحمه الله- أقسام التّنديد بقوله: "واتخاذ الندِّ على قسمين، أحدهما: أن يجعل لله شريكاً في العبادة أو بعضها، فهذا شرك أكبر، كاتخاذه ندّاً مع الله؛ يدعوه، أو يرجوه، أو يخافه خوف السر، أو يحبُّه المحبّة المختصّة المقتضية للذّلّ والخضوع والتألّه والتودُّد، ونحو ذلك، كما قال ابن القيم رحمه الله:

(والشِّرك فاحذره فشرك ظاهر ذا القسم ليس بقابل الغفران

وهو اتخاذ الندِّ للرحمن أيًّا كان من حجر ومن إنسان

يدعوه بل يرجوه ثم يخافه ويحبُّه كمحبّة الديّان)[3]

الثّاني من التّنديد: ما كان من نوع الأصغر، كيسير الرّياء، وكقول ما شاء الله وشئت، ونحو ذلك فهو شرك أصغر"[4].

وبهذا يتبيّن أنّ من سوّى المخلوق بالخالق فقد جعله لله نداً واتخذ مع الله إلهاً، فيكون بذلك مشركاً، وإن حصل التلبيس في الألفاظ؛ فإنّ ذلك لا يُغيِّر من الحقائق والمعاني، وإلى هذا يشير الشيخ -رحمه الله- بقوله: "ثم لا يُشترط أن يعتقده إلهاً بهذا اللفظ والمعنى جميعاً، فإذا تصوّره واسطة؛ فإن المشركين يسمّونه واسطة، وفي لسانهم أن الذي يُقصد لهذه الأمور هو الإله، سواء المطلوب هو ذاته أو المقصود توسّطه"[5].

وممّا يزيد العبد بصيرة بحقيقة الشرك علمه بحقيقة دين المشركين ومعرفة ما كانوا عليه، فـ"هم مُقرُّون مذعنون بتوحيد

---

(1) يُنظر: جمهرة اللغة 77/1، تهذيب اللغة 51/14 ، لسان العرب /89-90، القاموس المحيط ص411.

(2) شرح كتاب التّوحيد ص33، ويُنظر: ص287.

(3) الكافية الشافية ص189.

(4) شرح كتاب التوحيد ص33.

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 12 /197-198، ويُنظر: شرح كتاب كشف الشبهات ص44.

الربوبيّة، لم ينازعوا فيه، ولا جاءهم الخللُ من ذلك؛ فهم يعرفون الله ويفعلون أنواعاً من العبادات، إنّما نازعوا في توحيد العبادة، وجاءهم الخلل بجعل الوسائط شركاء مع الله في العبادة، زعماً منهم أنّهم أقرب منهم إلى الله وسيلة، هذا هو شركهم الذي صاروا به كفّاراً مرتدين.

فحقيقة دين قريش قبل مبعث النّبي صلّى الله عليه وسلّم: أنّهم يتّخذون شفعاء؛ يدعونهم ويذبحون لهم ويهتفون بأسمائهم، يقولون لسنا أهلاً لسؤال الله، فيتّخذون وسائط أقرب منهم إلى الله؛ ليشفعوا لهم ويسألوا الله لهم!، فأخبرهم النّبي صلّى الله عليه وسلّم أنّ هذا محض حقّ الله، لا يصلح منه شيء لغير الله، أمّا توحيد الربوبيّة فهم معترفون به"[1].

الفرع الثاني: أنواع الشّرك:

الشّرك بالله تعالى دركات متفاوتة، تجتمع في التحريم وسوء العاقبة، وقد استقرأ أهل العلم النُصوص الواردة في الشّرك؛ فرأوا أنّ الشّرك ليس قسماً واحداً؛ بل هو أكثر من قسم، تشترك في أمور، وتختلف في أمور، وقد نصّ الشيخ محمّد -رحمه الله- على هذا الانقسام بقوله: "والشرك قسمان: أكبر، وأصغر. ويُقال: جليٌّ، وخفيٌّ"[2].

فالشرك قسمان: أكبر، وأصغر. وباعتبار آخر: جليٌّ، وخفي. فالأكبر: "كدعاء الأموات، والتّعلق بالقبور والنذر لغير الله، والذبح لغير الله -كمن يذبح للجنّ أو الزار أو القبور- وغير ذلك من أنواع الشرك الأكبر"[3]، والشرك الأصغر: "كقول الرجل: ما شاء الله وشئت، وأنا عند الله وعندك، وأطلب من الله ومنك، ومنه: الحلف بغير الله كالحلف بالأمانة، أو الحلف بالكعبة، أو الحلف برأس المخلوق، أو الحلف بالطلاق والحرام، ونحو ذلك ممّا هو جار على كثير من ألسنة بعض السّفهاء"[4].

وبيْن الشرك الأكبر والأصغر فروق عديدة، أجملها الشيخ -رحمه

---

(1) شرح كتاب كشف الشبهات ص34، ويُنظر: ص31-33، 38-39، 105.
(2) شرح كتاب التوحيد ص31.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 13/165.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 13/165-166.

الله- بقوله: "وبينهما فرق في الحدِّ والحكم"[1].

ثمّ فصّل -رحمه الله- هذه الإجمال، مبيّناً الفروق بأحسن بيان، قائلاً:

"فحدُّ الأكبر: هو عدل غير الله بالله سبحانه في العبادة وما يختصُّ به تعالى.

وحكمه: أنّه يُنافي التّوحيد بالكلّيّة، ويُحبِط جميع الأعمال، ويُخرِج من الملّة، ويُوجِبُ لصاحبه الخُلود في النّار؛ فهو خالد مخلّد فيها، ولا يُغفر لصاحبه أبداً إلا بالتوبة منه.

والأصغر ليس كذلك، فحدُّه هو: ما سُمّي في النُّصوص شِرْكاً ولم يصل إلى حدِّ الأكبر.

ويقصُر على حكم الأكبر في أشياء منها: أنّه لا يُنافي التّوحيد بالكلّيّة؛ بل إنّما يُنافي كماله الواجب. الثّاني: أنّه لا يُحبِط جميع الأعمال؛ بل الذي قارنه فقط. الثّالث: أنّه لا يُوجِب الخلود في النّار؛ إنّما يُعذّب صاحبه على قدر هذه الجريمة، وبعد تمحيصه في النّار يدخل الجنّة بأصل توحيده. الرّابع: أنّه لا ينقل عن الملّة. الخامس: أنّه لا يُغفر إلا بالتوبة، وصغائر الشرك أعظم من كبائر الذنوب"[2].

وأمّا الأمور التي يشترك فيها الأكبر والأصغر فهي:

1. أنّهما يجتمعان تحت مسمّى الشِّرك.
2. التّحريم.
3. عدم المغفرة إلا بالتّوبة، وبهذا يقول بعض أهل العلم، ومنهم سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله-، ولا يعني هذا القول: خلود صاحب الشرك الأصغر في النّار، وإنّما المراد أنّه ليس كجنس سائر المعاصي التي قد تُغفر دون توبة؛ بل لابدّ فيه من التّوبة أو الدُّخول في الموازنة، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وإن شارك الأكبر -يعني الشرك الأصغر- في أنّه لا يُغفر لصاحبه؛ فإنّ جنس الشِّرك -لعظيم قُبْحِه وعِظَمِ ضلاله- لا يُغفر، كما في الآيتين[3]، ونفيهما عام لِمَا سُمِّيَ شركاً

---

(1) شرح كتاب التّوحيد ص31.

(2) شرح كتاب التّوحيد ص58-59، ويُنظر: ص7، 31، 33، 90.

(3) وهما قوله تعالى: ﴿ ... ﴾ [النساء: 48]، وقوله تعالى: ﴿ ... ﴾ [النساء: 116].

؛ لكنّ الأصغر يدخل تحت الموازنة، أمّا الأكبر فلا يدخل في الموازنة؛ لأنّه لا عمل معه، والأصغر إن رجح جانب التّوحيد والحسنات فيكون الرجحان للحسنات، وإنْ رجحت السيئات ولاسيّما إذا كان مرجحها الشرك"[1].

ومِن جهة أخرى، يرى الشيخ انقسام الشرك إلى ثلاثة أقسام، وهذا التقسيم هو باعتبار تعلّقه بأقسام التوحيد الثلاثة، فيقول -رحمه الله-: "الشرك أنواع: شرك في الربوبيّة وإثبات متصرّف مع الله في الكون. وشرك في الأسماء والصفات؛ بأنْ يجعل لمخلوق ماهو لربِّ العالمين من صفات الكمال، أو يُنفى عن الله ما يستحقّه من صفات الكمال، هذا شرك. وفي العبادة، وهو اتخاذ ندٍّ مع الله؛ مثل أنْ ترجوهم أو تخافهم أو تذبح لهم"[2].

الفرع الثّالث: أهمية معرفة الشّرك:

معرفة الشرك والعلم به أحد مقوّمات التّوحيد ومِن أهمّ المهمّات، وقد جلّى الشيخ محمّد -رحمه الله- بعض جوانب هذه الأهميّة، فمِنْ ذلك:

1. معرفة الشرك والعلم به من شكر نعمة التوحيد، فقيْدُ النعمة الشكر، ولا يختلف مسلمان في وجوب حفظ نعمة التّوحيد وشكرها -وما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب- ولا يكون ذلك إلاّ بمعرفة الشِّرك والبُعد عنه، "فإنّ الله إذا منّ على العبد بالتّوحيد علماً وعملاً، فينبغي له الخوف من زوال هذه النعمة العظيمة؛ فإنّ الشرك والكفر اسمٌ لِمَا يُضادُّ ويُنافي التوحيد، والإيمان اسمٌ لِمَا يُنافي الشرك، **وحقيقة الخوف**: صدق الالتجاء إلى الله، والابتهال والتّضرع إليه، والاعتصام به سبحانه، وأنْ يُفتِّش الإنسان عنه وعن أسبابه وذرائعه ومهالكه؛ ليسلم من الوقوع فيه"[3].
2. أنّ مَنْ لم يعرف الشِّرك فإنّه لم يعرف التّوحيد، "فأهمُّ شيءٍ معرفة دين المسلمين فيُتّبع، ومعرفة دين المشركين والشياطين فيُجتَنَب؛ فإنّ مَنْ لا يعرف

(1) شرح كتاب التّوحيد ص90.
(2) شرح الأصول الثلاثة ص12.
(3) شرح كتاب التّوحيد ص31، ويُنظر: ص34.

الجاهليـ ـّة لا يعرف الإسلام"[1].

3. جهل كثير ممّن ينتسب إلى الإسلام به ووقوعهم فيه، "وبه تعرف أن ـّ كثيراً ممـ ـّن ينتسب إلى الإسلام مـ ـِن هذه ا لأمـ ـّة ليسوا على الد ـِّين، إذ ـّما معهم اسمُه فقط، ولا يعرفون ما هو شرك الأوّلين، فلو عرف أحدهم شركَ الأولين وشرك أهل هذا الزمان لوجده هو هو؛ بل مشركو هذه الأ زمنة أعظم من شرك أولئك بكثير"[2].
4. معرفة الشِّرك والعلم به من أسباب النجاة منه، "فإنـ ـّه لا نجاة إلا ـّ بالعلم ومعرفة الضـ ـِّد ـِّ والشـ ـّر ـِّ لغيره؛ يعرف الشـ ـّرك وأقسامه ووسائله وذرائعه؛ ليسلم من الوقوع فيه، كما قال تعالى: ﭽ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﭼ[3]، وقال حذيفة رضي الله عنه: (كان أصحاب رسول الله صلـ ـّى الله عليه وسلـ ـّم يسألونه عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن ـْ يـ ـُد ـْركني)[4]"[5].
5. وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يتحقق ذلك إ لا ـّ بعد العلم بما هو معروف وما هو منكر؛ ليقع الأمر و النّهي على الوجه الصحيح، "فلهذا كان من أهم ـِّ ما يقع به التـ ـّناصح طاعة الله وتقواه، وتحقيق التـ ـّوحيد بأنواعه، وتحكيم الشريعة السمحاء، والمحافظة على الصـ ـّلوات الخمس مع الجماعة في المساجد، كما أن ـّ من أعظم ما يـ ـُنهى عنه الشـ ـّرك بالله بأنواعه"[6].

---

(1) شرح كتاب كشف الشّبهات ص32.
(2) شرح كتاب كشف الشّبهات ص105.
(3) الأنبياء (35).
(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب علامات النّبوّة في الإسـ ـلام، رقم (3606)، وأخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة، رقم (1847)، ولفظه عندهما: "كان النّاس يسألون رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عن الخير وكنت أسأله عَنْ الشرّ مخافة أنْ يُدْركني".
(5) شرح كتاب كشف الشّبهات ص136.
(6) فتاوى ورسائل الشيخ 165/13، ويُنظر: 168/13.

المطلب الثّاني: بدايته ونشأته:

خلق الله الكون فأحكمه وأصلحه، ثمّ استخلف في الأرض آدم عليه السّلام وذريّته، وقال لهم: ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ[1]، ورأس الإصلاح والصّلاح هو التّوحيد، كما أنّ رأس الفساد والإفساد هو الشِّرك، فالتّوحيد هو الأصل في بني آدم تاريخاً وفطرة، ولا عبرة بقول أهل الضّلال فكلامهم مطّرح، ففيه: سوء ظنٍّ بربهم تعالى، وطعن في أصلهم، وهو دليل على ذهاب عقولهم، وفسادُه أَبْين من الشمس في كبد السّماء ومن القمر ليلة البدر ليس دونهما سحاب، ولكن صدق الله ﭽ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﭼ[2].

فالتوحيد هو الأصل، والشرك طارئ ودخيل، وهذا الأصل العظيم قد قرّره سماحة الشيخ تبعاً لِمَا عليه أهل الإسلام وتوافق عليه أتباع الرسل، فقال -رحمه الله-: "نوح عليه السّلام هو أوّل رسول بُعِثَ إلى أهل الأرض، كما قال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭼ[3] الآية، وكان بنو آدم قبله عشرة قرون، كلّهم على دين الإسلام"[4][5].

وأمّا حاصل بداية الشِّرك، وكيف نشأ، فقد أشار إلى ذلك الشيخ -رحمه الله- بقوله: "أوّل ما حدث الشِّرك في قوم نوحٍ عليه السّلام بسبب الغلو"[6]، ثمّ بيّن قصّة ذلك، ومَن وقع فيهم الغلو، وهم: وَدٌّ، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر، "وكانوا أهل خير وعلم وصلاح، فماتوا في زمن متقارب، فأسفوا عليهم، وفقدوا ما معهم من العلم، فزيّن لهم الشيطان التّردّد إلى قبورهم والتّلبث عندها، ثمّ أوقعهم فيما هو أعظم من ذلك، فقال: ألا أدلّكم

---

(1) الأعراف (56، 85).
(2) الحجّ (46).
(3) النساء (163).
(4) يُنظر: جامع البيان 621/3، المستدرك للحاكم 480/2، أثر رقم (3654)، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : "كان بين آدم و نوح عشرة قرون، كلّهم على شريعة من الحقّ، فلمّا اختلفوا بعث الله النبيين و المرسلين، وأنزل كتابه، فكانوا أمّة واحدة". قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط البخاري و لم يخرجاه. ووافقه الذهبي.
(5) شرح كتاب كشف الشّبُهات ص27.
(6) شرح كتاب كشف الشّبُهات ص27.

على شيء ٍ إذا فعلتموه صار أهون عليكم م ِن ْ الت ّرد ُد إلى قبورهم والل ُبث عندها؛ فدل ّهم على تصوير تماثيلهم، وقال: إذا فعلتم ذلك كان أشوق لكم إلى الإكثار من العبادة، فكأن ّكم تشاهدونهم في مجالسهم، وعلى حالتهم، ولم يكن مفقوداً منهم إلا ّ الأجسام فقط؛ ففعلوا. ثم ّ انقرض ذلك الجيل، وأتى جيل آخر لم يدروا ل ِم َ صُوِّرت تلك الصور، فقال: إن ّ مَن كان قبلكم كانوا يستسقون بهم المطر، يعني يسألونهم ويزعمون أن ّهم يسألون الله لهم[1]. فوقع الشرك في بني آدم بسبب الغلو ّ في الص ّالحين"[2].

المطلب الثالث: أسبابه، ووسائل البعد عنه:

في هذا المطلب التّعرُّف على شيءٍ من أسباب الشرك، وبعض ما يُعين العبد على البُعدِ عنه والسّلامة منه، وفيه فرعان:

الفرع الأول: أسبابُ الشّرك:

الشِّرك بالله أعظم انتكاسة تُصيب الفطرة، وأشد داءٍ يفتك بقلب العبد، ومعرفة أسباب الدّاء عون بإذن الله على الدّواء، وأسباب الشِّرك متعدِّدة؛ بل قد تتجدّد بتجدُّد الأجيال والأعوام، ومن تمام النُّصح بيانها وتحذير الأمّة منها، وعلى ذلك جرى أهل العلم، ومنهم سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- فقد ذكر بعضها، مِنْ ذلك:

1. الجهل: فهو من أعظم أسباب الوقوع في المحرمات وعلى رأسها الشِّرك، فالمشرك بلغ منتهى الجهل وغايته، إذ لم يعرف التّوحيد من الشرك، "فإن ّ الجهل أنواع، أعظمها الجهل بالله تعالى وأسمائه وصفاته، وهو أعظم من الجهل بشرعه ودينه"[3]، "فلا جهلَ فوق جهل مَنْ جهل معنى هذه الكلمة -يعني كلمة التّوحيد- التي هي أصل دين الإسلام وقاعدته وأساسه"[4]، وقد أفاد الشيخ محمّد -رحمه الله- أنّ هذا من أعظم الأسباب، فقال واصفاً حال كثير من النّاس: "أكثرهم ما عرف دين الله الذي بَعث به الرُّسل؛ بل أكثر أهل

---

(1) يُنظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ [نوح: 23]، رقم (4920) ، جامع البيان 303/23، تفسير القرآن العظيم 234-236/8.

(2) شرح كتاب كشف الشُبهات ص28.

(3) شرح كتاب كشف الشبهات ص84.

(4) شرح كتاب كشف الشبهات ص48.

البسيطة ما عرفوا الفرق بين هذا وهذا -يعني بين التوحيد والشرك-؛ بل عادَوا أهل التّوحيد وعابوهم وحاربوهم، واتبعوا دين المشركين، كلّه بسبب عدم الفرق بين هذا وهذا"[1]، ويقول -رحمه الله-:_"فأهل هذا الزمان يُسمُّون الشِّرك بغير اسمه، وأتهم وسائط ليقربوهم إلى الله، وهذا بعينه هو إسلام أبي جهل وأضرابه فعكسوا الإسلام ونكسوه، وضادّوا التّوحيد واستنكروه، فتصوّرا الحقّ باطلاً؛ وذلك لفساد عقولهم وأمزجتهم"[2]، ويصف عُبّاد الأصنام بقوله: "فإنّ هذا حال كثير ممّن يعبد الأصنام؛ لا يدري عن الشِّرك ولا أهله، ولا درى عن عبادة الأصنام، ولا ميّز عبادة الأصنام من غيرها"[3]، وهذا الدّاء العضال قد أُصيب به كثير من أبناء هذه الأمّة ممّن ينتسب إلى الإسلام، وإلى هذا أشار الشيخ -يرحمه الله- بقوله: "وبه تعرف أنّ كثيراً ممّن ينتسب إلى الإسلام مِن هذه الأمّة ليسوا على الدِّين، إنّما معهم اسمُه فقط، ولا يعرفون ما هو شرك الأوّلين، فلو عرف أحدهم شركَ الأوّلين وشرك أهل هذا الزمان لوجده هو هو؛ بل مشركو هذه الأزمنة أعظم من شرك أولئك بكثير"[4].

2. <u>اتباع الشهوات</u> : الإرادة الفاسدة من أعظم حبائل الشيطان على العباد، وبها يجرُّهم إلى أقصى غاياته؛ من الشِّرك بالله وموالاته، وبغض التّوحيد ومعاداته، ومن فساد الإرادة: اتباع الشهوات، وقد يُبتلى بذلك بعض أصحاب العلوم و المعارف، وبهم يُفتن كثيرٌ من الخلق، واسمع إلى ما قاله الشيخ محمّد -رحمه الله- مجليّاً به عظيم خطر اتباع الشهوات: "ولا عبرة بالذين يجوّزون ذلك -يعني التمائم من القرآن- لأجل الدراهم، ويتشبّثون بقول بعض أهل العلم، وهؤلاء لهم نصيب من الذين يأخذون بالرُّخص لأجل شهواتهم، فهؤلاء الذين أفسدوا كثيراً، فصاروا شرّاً على أهل

---

(1) شرح كتاب كشف الشبهات ص49-50.
(2) شرح كتاب التّوحيد ص89.
(3) شرح كتاب كشف الشبهات ص104.
(4) شرح كتاب كشف الشبهات ص105.

الإسلام، فقد فتحوا بهذا باباً عريضاً من أبواب الشرّ والشِّرك على المسلمين، حتى صار التّوحيد منسوخاً، فهذا يمجِّد صاحب القبر، ويقول فعل كذا وكذا؛ لأجل أخذ الدراهم، وهذا يُصوّر ويأخذ دراهم"[1]، واتباع الشهوات آفة كثيرٍ مِن منحرفي الخلق، كما قال سبحانه وتعالى: ﮋ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ[2]، "ففي هذا أنهم عرفوا الحقّ، وإنّما آفتهم شهوتهم، وإيثار عاجلهم على آجلهم"[3].

وهذان السببان؛ فساد العلم وفساد الإرادة، هما أخطر الأسباب وأعظمها، وعليهما مدار الصلاح والفساد، فباستقامة العلم وصحة الإ رادة يكون بإذن الله الصلاح، ورأس الصلاح معرفة الله وتوحيده، وبانحرافهما يكون الفساد، ورأس الفساد الجهل بالله تعالى والشِّرك به سبحانه، وهذان السببان قد اجتمعا في المشركين، "فآلهة المشركين التي يعبدونها من دون الله إنما هي مجرّد ظنٍّ منهم واتباع لهواهم"[4]، كما قال الله تعالى عنهم: ﮋ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﮊ[5]، وفي بيان هذه الآية يقول سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله-: " ﮋ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﮊ ما يتّبعون في عبادتهم إيّاها إلا ّ الظنّ، يعني ليس لهم مستند في هذا المسلك الرديء الضّال، وهو التّعلّق على هذه المخلوقات، ما يتبعون في ذلك العلم، مفاليس من العلم، ما معهم إلا ّ الظنُّ الفاسد والإرادة الفاسدة، والظنُّ ليس بعلم ﮋ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﮊ[6]، هذا وصفهم بفساد العلم، ﮋ ﯯ ﯰ ﯱ ﮊ فوصفهم بفساد الإرادة، فلو كان لهم علمٌ صحيح؛ فإرادتهم فاسدة، لا يُؤْثرون إلا ّ شهواتهم، فلا علم عندهم صحيح، ولا إرادة، فكلا الأ مرين التي توصل الصراط المستقيم هي: العلم، والإرادة، ومخالفة العلم طريق اليهود، وفساد الإرادة طريق النصارى، وكلُّ باطلٍ في الوجود فهو مبْنيٌّ على هذين الأصلين، أو أحدهما؛ إمّا فساد العلم، أو فساد الإرادة، أو فسادهما معاً، والله أخبر عن عبدة هذه الأوثان أنه

---

(1) شرح كتاب التّوحيد ص78.
(2) التوبة (9).
(3) شرح كتاب كشف الشبهات ص159.
(4) شرح الأصول الثلاثة ص35-36.
(5) النّجم (23).
(6) النّجم (28).

اجتمع في حقهم الأمران؛ عبدوها بالجهل، وفساد الإرادة، كما أنه لا استقامة إلا لمن عنده علمٌ صحيح، وإرادة صحيحة، لابدّ في الاستقامة من الأمرين: صلاح العلم، وصلاح الإرادة"[1].

ومن أسباب الشرك التي ذكرها الشيخ -رحمه الله- كذلك:

3. الزّهد في التّوحيد: وفي هذا يقول الشيخ -رحمه الله-: "فلا يُزْهَد في التّوحيد فإنّ بالزُّهد فيه يَقَع في ضدِّه، وما هلك مَنْ هلك ممّن يدّعي الإسلام إلا بعدم إعطائه حقّه، ومعرفته حقّ المعرفة، وظنّوا أنّه يكفي الاسم والشهادتان، ولم ينظروا ما يُنافيه وما يُنافي كماله، هل هو موجود أو مفقود؟، وهذا كلّه من عدم التّحرّز ومعرفة ألفاظ التّوحيد لفظةً لفظة. من الذي عرف التّوحيد كلّ المعرفة؟! أصله ولله الحمد معروف؛ لكنْ له أقسامٌ وفروع وشعب، وضدّه الشِّرك له فروع"[2]، وممّا يُحزن القلب عزوف كثير من أبناء الأمّة عن التّوحيد تعلُّماً وتعليماً وعملاً ودعوة؛ بل إنّ بعض طلبة العلم قد أُصيب -والله المستعان- بذلك[3].

4. الغلو:[4] "الغين واللام والحرف المعتل؛ أصلٌ صحيحٌ في الأمر يدلُّ على ارتفاعٍ ومجاوَزةِ قَدْرٍ"[5]، والمراد به هنا: "هو مجاوزة الحدِّ في محبّة الصالحين، وتعظيمهم فوق ما شرعه الله"[6]، كما قال الشيخ -رحمه الله-، وإنّما خُصّ الصّالحون بالذّكر؛ لأنّ الفتنة بهم أقرب إلى النّفوس، ولأنّ ذلك هو الغالب من أصحاب الغلو، وإنْ كان قد كثُر في زماننا تعظيم مَن لا يُعدُّ من أهل الصلاح؛ وهذا وجه من أوجه تغليظ شرك مشركي زماننا على شرك الأولين. وكون الغلو من أسباب الشِّرك أمر لا يختلف فيه عاقلان، فقد "وقع

(1) شرح كتاب التوحيد ص83.
(2) شرح كتاب كشف الشبهات ص137.
(3) يُنظر: شرح كتاب كشف الشبهات ص137.
(4) يُنظر: شرح كتاب التّوحيد ص162-165.
(5) مقاييس اللغة 387/4.
(6) شرح كتاب كشف الشبهات ص27.

الشِّرك في بني آدم بسبب الغلوِّ في الصالحين، فهو الباب الأعظم المُفضي إلى الشِّرك بالله"[1]، وأوجه الغلو في الصّالحين متنوّعة، وهنا يذكر الشيخ -رحمه الله- ما كان من قوم نوح عليه السّلام مع صالحيهم، حيث يقول: "فأوّل ما حدث الشِّرك في قوم نوحٍ عليه السّلام بسبب الغلو؛ وهو مجاوزة الحدِّ في محبّة الصّالحين وتعظيمهم فوق ما شرعه الله؛ عظّموهم تعظيماً غير سائغ لهم، بأنْ عكفوا على قبورهم، ثمّ صوّروا تماثيلهم، وإنْ كانوا ما عبدوهم وإنّما عبدوا الصُّور؛ لأنّهم لم يأمروهم بعبادتهم، وإنْ كانوا أيضاً لم يعبدوا الصُّور إنّما عبدوا الشيطان في الحقيقة؛ لأنّه الذي أمرهم، وبه تُعرَف مضرّة الغلو في الصّالحين، فإنّه الهلاك كلُّ الهلاك، فإنّ الشّرك بهم أقرب إلى النفوس من الشِّرك بالأشجار والأحجار، وإذا وقع في القلوب صَعُبَ إخراجه منها؛ ولهذا أتت الشريعة بقطع وسائله وذرائعه الموصلة إليه والمقرِّبة منه، و الوسائل إمّا قوليّة أو فعليّة، وهؤلاء غلوا فعلاً؛ غلَوا بكثرة التردُّد إلى قبورهم، وهذا فيه مشروع، لكن زادوا فيه، وغلَوا بالعكوف وهو نفسه عبادة ووسيلة إلى عبادة أربابها؛ فلمّا رأى منهم الشيطان ذلك زيّن لهم تصويرهم، وهاتان الذريعتان -التّصوير والعُكوف- من أعظم الوسائل المُوصلة إلى الشِّرك"[2].
وإذا أردت أنْ تعرف عظيم خطر الغلو وتعظيم الأكابر فأعِدْ النّظر في قصة أبي طالب عمّ النبي صلى الله عليه وسلم وموته على الكفر[3] وتأمّل أسباب ذلك، وقد أشار الشيخ -رحمه الله- إلى أنّ هذا من الأسباب بقوله: "ففي هذا بيان مضرّة تعظيم الأسلاف والأكابر، وأنّه قد يحول دون إيمان العبد وهدايته، فإنّ أبا طالب كبُر عليه أنْ يترك ما عليه

(1) شرح كتاب كشف الشبهات ص28.
(2) شرح كتاب كشف الشبهات ص27-28.
(3) أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب إذا قال المشرك عند الموت: لا إله إلا الله، رقم (1360).

آباؤه"[1].

5. البيئة الفاسدة: للبيئة التي يعيش فيها العبد أثرٌ على معتقده وسلوكه، ولهذا أقام الله الحجّة على العباد؛ لئلا يعتذر أحد بمثل ذلك، فقال: ﭽ ڌ ڍ ڎ ڈ ڏ ڐ ڑ ڒ ړ ڔ ک ڪ ګ ڬ ڭ ڮ گ ﭼ[2]، وذكر النبي صلى الله عليه وسلم أنّ الأبوين الفاسدين من أسباب فساد الفطرة، كما في حديث: (كلُّ مولود يولد على الفطرة...)[3]؛ بل البيئة قد تجعل الشخص يرى الحقّ باطلا ً، وهذا ما حصل للمشركين، وقد ذكر هذا الشيخ -رحمه الله- عنهم، فقال: "ولهذا أنكروا أن يكون الله هو المعبود وحده، وقالوا ﭽ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ﭼ[4]؛ بل يريدون أن يجعلوا بينهم وبين الله وسائط وشركاء في العبادة، فإنّ نفوسهم وإحساسهم امتزجت بالشِّرك، ونشأت عليه، وألفته، فصاروا كالمريض الذي فسد مزاجه، فإذا أُتي بالطعام الحلو، قال: هذا مرٌّ، وليس بمرٍّ، ولكنّ الآفة من مزاجه الفاسد، بالنسبة إلى عقولهم الفاسدة، فكذلك الحقُّ والنور المبين الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة إلى مزاجاتهم"[5].

6. الشُبَه: و ممّا عدّه سماحة الشيخ –رحمه الله- من أسباب ظهور الشرك وخفاء التّوحيد كثرة الشُبه مع قلة العلم بـ التّوحيد، وبذلك هلك كثير من الخلق، حيث يقول: "وما هلك من هلك إلا ّ بترك العلم بالتّوحيد، وما دخل الشيطان ، ولا مزّق عقولهم، ولا وقع منهم ما وقع؛ إلا ّ بسبب ذلك، وظنّهم أنّه يكفي في التّوحيد مجرّد المعرفة، حتّى إنّ من علمائهم مَن لا يعرف التوحيد أصلا ً -والعياذ بالله- وإنّما كانوا لا يعرفونه؛ لكونهم ابتلوا بالشِّرك وعبادة الأوثان، وتلويث الملوّثين، وتشويش المشوّشين، وكثرت الشُبهات؛ فبذلك خفي التّوحيد على كثير ممّن يدّعي العلم؛ لعدم

(1) شرح كتاب التّوحيد ص136.
(2) الأعراف (173).
(3) تقدّم تخريجه.
(4) سورة ص (5).
(5) شرح الأصول الثلاثة ص35، ويُنظر: شرح كتاب كشف الشبهات ص46.

المعرفة به، وإلا ّ فالتّوحيد والشِّرك من أهون ما يكون وأسهله معرفة، الشِّرك باطلٌ، والتّوحيد حقٌ إجمالا ً، كما في زمن الصحابة فإتهم كانوا يعرفون التّوحيد والشِّرك، فمَن يعمل بالتّوحيد يترك الشِّرك، ويعلم أنّه باطلٌ ومنافٍ له، ولهذا لمّا دعاهم النّبي صلى الله عليه وسلم إلى التّوحيد قالوا: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ[1]، وأمّا حين كثرت الشبُهات والمشوشات فلا ...."[2][3]. والواجب على المسلم البعد عن الذين يتبعون المتشابه؛ ليسلم له دينه، كما أرشد إلى ذلك نبينا صلوات الله وسلامه عليه بقوله: (إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه –أي من القرآن- فأولئك الذين سمّى الله -أي في قوله: ﭽ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ[4]- فاحذروهم)[5]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "حذّر منهم؛ لأن ّ مخالطتهم وسماع كلامهم الد ّاءُ العـ ُضال ومرض القلوب، ولا يتـ ّكل الإنسان على ما معه من الحق ِّ؛ بل يبعد عن أهل الزيغ ويجانبهم ولو معه حق ٌّ؛ فإن ّ السلف كان هذا شأنهم، ويستدلون بالحديث. وهذا حكم أهل الباطل؛ أن ْ يـ ُبعد عنهم؛ لئلا ّ يدخل القلب شبهة يعسر التخـ ُّص منها؛ فإن ّ أهل الباطل لا يألون جهداً أن ْ تكونوا مثلهم في زيغ القلوب، وهم أضر ُّ على النـ ّاس من أهل المعاصي الشهوانيـ ّة"[6].

7. التقليد: وهو: "قبول قول الغير بلا حجة ولا دليل"[7]، وهو

---

(1) سورة ص (5).

(2) قال الشيخ محمّد ابن قاسم -رحمه الله-: "يعني: فصعبت معرفته و التخلّص من ضدِّه، والله أعلم". شرح الأصول الثلاثة ص65.

(3) شرح الأصول الثلاثة ص64-65.

(4) آل عمران (7).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، سورة آل عمران، رقم (4547)، ومسلم، كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن و التحذير من متبعيه والنهي عن الاختلاف في القرآن، رقم (2665)، من حديث عائشة رضي الله عنها، واللفظ لمسلم.

(6) شرح كتاب كشف الشبهات ص65.

(7) التعريفات ص90.

من أعظم الآفات التي بُلي بها كثير من الخلق منذ القدم، فحال بينهم وبين التّوحيد والهدى، وقد عدّ الشيخ هذا سبباً في إعراض أعداء الله عن هداه، فقال -رحمه الله-: "(ولكن ّ أعداء الله ما فهموا معنى الأحاديث)، ولا حاموا حولها، وعشا على أبصارهم التقليدُ الأعمى، والجمود، وإحسان الظ ّن ِّ بأناس أعرضوا كل ّ الإعراض عن التّ ّوحيد، وقلّ ّدوا م َن ظن ّ أن ّ قول لا إله إلا ّ الله في هذه الأحاديث -يعني الدّالة على فضلها- كافٍ مع الجهل بمدلول لا إله إلا ّ الله"[1].

8. دعاة وقرناء السوء: فهم سبب من أسباب انحراف الفطرة وانتكاسها والوقوع في الشرك، وهل اندرس دين إبراهيم عليه السلام واخلولق إلا ّ بسبب دعاة السُوء، "فإن ّ قريشاً ومَن يليهم ذريتُه وورثته، وكانوا على هذا الد ِّين الحنيف، ولكن ّه اندرس واخلولق فيهم بسبب عمرو بن لحي، بعد أن ْ استخرج الأصنام وفر ّقها في العرب، وغيّر عليهم التلبية، فتغي ّر بسبب ذلك[2]"[3]، وأثر قرناء السوء تشهده جليّاً في قصة أبي طالب وموته على الكفر، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وفيه دلالة على أنّ أضرّ النّاس جلساء السُوء، فإنه يُكتسب منهم الغي والضّلال"[4].

9. شياطين الإنس والجنّ: وكيف لا؟! وقد قال قائدهم ومقدّمهم لربّك: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ[5]، يقول الشيخ –رحمه الله- مبيّناً المعنى: "أي: لا أترك أحداً يمر ُ إلا ّ تشبّثت به وأغويته؛ لشد ّة عداوته لهذا النوع الإنساني، جَدّ َ كل ّ الجد ِّ، واجتهد كل ّ الاجتهاد في إغوائه وصدفه وإضلا له؛ أخبر هذا الخبر عم ّا هو مُريد ٌ وجازِم ٌ وعازِم ٌ عليه؛ ثم ّ أك ّده بهذه التأكيدات ﭽ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ

(1) شرح كتاب كشف الشبهات ص142.
(2) يُنظر: السيرة النبويّة لابن هشام 76/1-79.
(3) شرح كتاب كشف الشبهات ص33.
(4) شرح كتاب التّوحيد ص136.
(5) الأعراف (16).

ﮋ ﮏ ﮐﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﭼ [1]"[2]، ثمّ يخلُص الشيخ -رحمه الله- إلى ما ينبغي أن يُستفاد من مثل هذا، فيقول: "فإذا كان الطريق الذي هذه صفتُه، مقعودٌ عليه، ومرصودٌ عليه بأنواع الصدوف، وأنواع القيود، وأنواع السلاح، وأنواع الحجج و البينات، وأنواع الكيد والمكر والخداع، فكيف يأمن الإنسان ولا يخاف؟! وممـ ـّا تقدـ ـّم تعرف البُعد عن صفة التعب و الهُوينا، بل الأمر جد ٌ كل ّ الجد ِّ، فمعلوم ٌ أن ّ المقيّض له أعداء لا يكون في غفلة عنهم، وليس مقصودهم سفك الدم فقط، لا؛ بل الدين. وكم أ ُهلك في الطريق الذي عليه شياطين الإنس والجن ِّ مراصدين، مع ما جعل لهم من السلطة على القلب ونحو ذلك، يحسبون أنـ ـّه آمن ٌ ولا خافوا من مخاوفه، ولا علموا من الشرع طرقه ومخاوفه؟!"[3].

ومع هذا المكر والكيد فقد وصف الله كيد الشيطان بقوله: ﭽ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﭼ [4]، وبهذا نعرف أنّ العلّة منّا نحن بني الإنسان ، وقد أشار إلى ذلك الشيخ -رحمه الله- فقال: "فليس كثرة حزبه مِن قوّة كيده؛ بل كيده ضعيف، ولكن ّ أكثر الخلق أطاعوه وتولّوه ومكّنوه من أنفسهم، فلمـ ـّا جعلوا له سلطاناً كان له عليهم سلطان، وإلا ّ كل ُّ عباد الله ليس له عليهم سلطان، ولو أنـ ـّهم لم يجعلوا له عليهم سلطانا ً لـ َمـ َا كان له عليهم سلطان، لكنّ العصاة هم الذين أعطوه يد الطاعة، ولو بارزوه بالعدوان والعصيان لَمَا كان له عليهم سلطان، فهم الذين أعطوه القياد لأجل الشهوات وإيثار العاجل على الآجل؛ أعطوه ذلك فصاروا إلى حيِّزه من جانب، فصارت قو ّته نسبيـ ـّة، كما قال تعالى: ﭽ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ [5]، فمـ ـَن استولى عليه الشيطان في شيء فهو الذي ولا ّه على نفسه، وإذا أطاعه في شيء انتظر منه شيئاً آخر،

---

(1) الأعراف (17).
(2) شرح كتاب كشف الشبهات ص56-57.
(3) شرح كتاب كشف الشبهات ص57.
(4) النساء (76).
(5) النحل (99-100).

وهكذا حتى يـ ُوصله إلى الهلاك والعياذ بالله"[1].

الفرع الثاني: وسائل البُعد عن الشرك:

تعْظُمُ نعمة الله على العبد إذا عَرَف الخير وعمل به، وعرف الشرّ وأسبابه -ورأس الشرّ الشرك بالله- ونأى بنفسه عنه، ولابدّ من الأخذ بأسباب الإعانة على البعد عن الشرّ، "فليس في الدنيا والآخرة شيء إ لا ّ بسبب، والله خالق الأسباب والمسبـ ّبات"[2]، فإذا أخذ بها العبد مع تمام تفويض الأمر لله وتعلق القلب به سبحانه كان حَريّاً به أنْ يسلم؛ فإن الرّبّ كريم لا يضيع أجر من أحسن عملا ً، ﭽ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﭼ[3]، وبعد أنْ عرفنا شيئاً من أسباب الشِّرك ممّا ذكره الشيخ، يحسُن تتبُّع بعض ما ذكر -رحمه الله- مِن وسائل البُعد عنه، فمن ذلك:

1. معرفة الشرك والعلم بأسبابه وذرائعه: وفي هذا يقول الشيخ -رحمه الله-: "ومن أسباب الخ ُلـ ُوص من هذا الد ّاء العـ ُضال -يعني الشِّرك بالله تعالى-: التفتيشُ عن مبادئه ووسائله وذرائعه؛ خشية أن ْ تقع فيه وأنت لا تشعر، وكان حذيفة بن اليمان رضي الله عنه يقول: (كان أصحاب رسول الله صلـ ّى الله عليه وسلـ ّم يسألونه عن الخير، وكنت أسأله عن الشـ ّر ِّ؛ مخافة أن ْ يـ ُدركني)[4]"[5].
2. دعاء الله عزّ وجلّ: شأن الدّعاء عظيم، فبه تُستجلب النعم وتُستدفع النِّقم؛ "لأنّ الله جعل الدّعاء والسؤال من الأسباب التي يـ ُنال بها مغفرتـ ُه ورحمتـ ُه وهداه ونصر ُه ورزقـ ُه، وإذا قد ّر للعبد خيرا ً يناله بالدعاء لم يحصل بدون الدعاء"[6]؛ بل (لا يردُّ القدر إلا ّ الدّعاء)[7]، وفقر

---

(1) شرح كتاب كشف الشبهات ص58.
(2) مجموع فتاوى ابن تيميّة 70/8.
(3) النساء (147).
(4) تقدّم تخريجه.
(5) شرح كتاب كشف الشبهات ص52.
(6) مجموع فتاوى ابن تيميّة 70/8.
(7) أخرجه أحمد، رقم (22413)، والترمذي، كتاب القدر، باب ما جاء لا يرد القدر إلا الدّعاء، رقم (2139)، وقال: حسن غريب، وابن ماجه في مقدمة

العبد إلى ربه ضرورة في كلّ أموره وشؤونه، ومِن ذلك ثبات قلبه على الهدى، فلا غنى له عن ربِّه طرفة عين، ومن استغنى فهو محروم ومخذول، وعاقبته الهلاك والدّمار، وفي الآخرة من الخاسرين، وقد نصّ الشيخ -رحمه الله- على أنّ الدُّعاء من أسباب الخلاص والنّجاة من الشِّرك، فقال: "ومن أسباب التخلُّص من هذا: صدقُ الابتهال إلى الله، وسؤاله التثبيت، وكثيراً ما كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يدعو بهذا الدعاء: (اللّهمّ يا مقلب القلوب والأبصار ثبِّت قلبي على دينك)[1]، كما ابتهل الخليل عليه السلام إلى الله، فقال: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ
ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷﭸ[2] "[3].

3. <u>الخوف من الوقوع في الشرك</u>: فإذا ظلّ العبد خائفاً على توحيده ممّا يقدح فيه كان ذلك عوناً له بإذن الله على السّلامة، وهذا هو الذي ينبغي على مَن عرف نعمة التّوحيد وعظيم شؤم الشِّرك، "فإنّ الله إذا منّ على العبد بالتّوحيد علماً وعملاً؛ فينبغي له الخوف من زوال هذه النعمة العظيمة، فإنّ الشّرك والكفر اسمٌ لِمَا يضادّ ويُنافي التوحيد، والإيمان اسمٌ لِمَا يُنافي الشِّرك، وحقيقة الخوف: صدق اللجأ إلى الله، والاعتصام به، وأن يُفتِّش عن أسبابه وذرائعه

السنن، باب في القدر، رقم (90)، والحاكم في المستدرك، كتاب الدُّعاء و التكبير والتهليل والتسبيح والذكر، رقم (1814)، وقال: صحيح الإسناد، كلهم أخرجه من حديث ثوبان رضي الله عنه، إلاّ الترمذي فمن حديث سلمان رضي الله عنه.والحديث حسنه العلامة الألباني رحمه الله في سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم (154).

(1) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (12107)، والترمذي في سننه، كتاب القدر ، باب ما جاء أن القلوب بين أصبعي الرحمن، رقم (2140)، وابن حبان، كتاب الرّقائق، باب الأدعية، رقم (943)، والحاكم في المستدرك، كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر، رقم (1926)، وقال: "حديث صحيح على شرط مسلم" المستدرك 706/1، والحديث حسّنه الترمذي عند حديث رقم (3522)، وحسنه العلامة الألباني -رحمه الله- في الصحيحة، رقم (2091)، وليس فيه: (والأبصار).

(2) إبراهيم (35-36).

(3) شرح كتاب كشف الشبهات ص52.

ومهالكه"[1]، والأمن من الشرك وعدم الخوف منه يدلُّ على جهل مَن كان هذا حاله به، وعلى أنّه لم يقدر نعمة اللّٰه عليه، وإلا ّ فإنّ سادة الموحدين كانوا أشدّ النّاس خوفاً منه على أنفسهم وعلى أتباعهم، كإبراهيم عليه الصلاة السّلام، فقد كان من دعائه: ﭼ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ[2]؛ "فإذا كان الخليل ما أمنه على نفسه وبنيه، فمَن دونهم بمراتب لا تحصى أولى بالخوف منه وعدم الأمن من الوقوع فيه"[3].

4. <u>البعد عن أسبابه</u>: فمن حام حول الحمى أوشك أنْ يقع فيه، فالعبد الموفق من جعل بينه وبين أسباب الشِّرك وذرائعه سدّاً منيعاً، فهي أول منافذ الشيطان ومداخله على العبد حتى يقع في الشِّرك، ولهذا فقد جاء الشرع الحنيف بسدِّها وأرشد إلى البعد عنها، وقد أشار الشيخ -رحمه اللّٰه- إلى هذا السبب بقوله: "فاجتنابها -يعني ذرائع وأسباب الشِّرك- من أسباب اجتناب ما يُضادّ التوحيد"[4].

---

(1) شرح كتاب التّوحيد ص31.
(2) إبراهيم (35-36).
(3) شرح كتاب التّوحيد ص32، ويُنظر: شرح مسائل كتاب التّوحيد ص24.
(4) شرح كتاب التّوحيد ص57.

المطلب الرابع: قبحه وخطره، ووجوب التّحذير منه:

وفي هذا المطلب الحديث عن شيء من مخاطر الشرك باللّه تعالى، الدّالة على عظيم قبحه وخطره وشديد ضرره، والتي تقود العاقل الرشيد إلى تحذير الخلق منه، وفيه فرعان:

الفرع الأوّل: قبح الشرك وخطره:

إذا تقرر أنّ التّوحيد هو الأصل، وعليه فطر اللّه الخلق، وبه استقامة الكون وحياة الإنسان، فإنّ الشرك نقيض ذلك؛ فضرره عظيم، وعاقبته وخيمة، وآثاره وبيلة ومهلكة لحياة الإنسان -أفراداً وجماعات- في الدنيا ويوم القيامة، وقد جلّى الشيخ -رحمه اللّه- بعض الجوانب التي تدلّ على خطر الشرك باللّه وقبحه، فمن ذلك:

1. الشرك أعظم ذنب عُصي اللّه به: يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "وأعظم المحرّمات هو الشرك به؛ في ألوهيّته، وربوبيّته، وأسمائه وصفاته وأفعاله"[1]، ويقول أيضاً: "فأغلظ المحرّمات ما كان شركاً، فإنْ كان الأكبر فهو أعظم، وصغائر الشِّرك أعظم من كبائر الذنوب؛ المتوعد عليها باللّعنة و الغضب والنار؛ لأنّ الشِّرك لقب الدين الذي هو خلاف الإسلام "[2]، والأدلّة على ذلك مبثوثة في القرآن والسنّة، وقد ذكر الشيخ -رحمه اللّه- بعضها بقوله: "الشرك أعظم الموبقات وأغلظ المحرمات، قال تعالى: چ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ چ[3]، وقال تعالى: چ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ چ[4]، وقال سبحانه: چ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ چ[5]، وقال تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ چ[6]، وقال صلّى اللّه عليه وسلّم؛ لمّا سئل أيُّ الذنب أعظم، قال: (أنْ تجعل لله نداً وهو خلقك)[7]،

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 141/3، ويُنظر: شرح الأصول الثلاثة ص12.

(2) شرح كتاب التّوحيد ص75.

(3) النساء (48، 116).

(4) النساء (116).

(5) المائدة (72).

(6) الحجّ (31).

(7) تقدّم تخريجه.

وفي الحديث: (أكبر الكبائر الإشراك بالله)[1]"[2].

2. الشِّرك تنقُّصٌ لربِّ العالمين وإله الأولين والآخرين: وفي هذا يقول الشيخ -رفع الله درجته وأعلى منزلته-: "فالشرك لو لم يكن فيه إلا ّ أنّه مسبّةٌ لله تعالى لكفى في قبحه"[3]، ويقول عنه: "هو أعظم ذنب عُصي الله به، وفيه هضم للرُّبوبيّة، وتنقّص للألوهيّة، وسوء ظنٍّ بربِّ العالمين، وهو أقبح المعاصي؛ وذلك لأنّه تسوية المخلوق العاجز الناقص بالخالق الكامل من جميع الوجوه"[4].

3. الشرك بالله تعالى أظلم الظلم على الإطلاق: يقول سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله-: "فالشرك لا يرضاه الله؛ لأنّ هذا هو الكفر والضّلال، وأظلم الظّلم على الإطلاق، والظلم في لغة العرب: وضع الشيء في غير موضعه[5]، ومنه سُمِّي المشرك ظالماً؛ لأنّه وضع العبادة في غير موضعها، وصرفها لغير مستحقّها، وهو أعلى مراتب الظّلم، كما في قوله تعالى: ﭽ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭼ[6]، وفي قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭼ[7] أي بشرك، وهو الشرك الذي نهى عنه ولا يرضاه لعباده، كما قال الله: ﭽ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﭼ[8]، وإنّما يرضى لهم الإسلام، كما قال تعالى: ﭽ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﭼ[9], وفي الحديث: (إنّ الله يرضى لكم ثلاثاً: أنْ تعبدوه، ولا تُشركوا به شيئاً)[10]"[11].

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الديات، بابٌ ﭽ ﭞ ﭟ ﭠ ﭼ[المائدة: 32]، رقم (6871)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(2) شرح كتاب التّوحيد ص93، ويُنظر: ص11، 12، 167، شرح الأصول الثلاثة ص13.

(3) شرح مسائل كتاب التّوحيد ص27.

(4) شرح الأصول الثلاثة ص12.

(5) يُنظر: مقاييس اللغة 468/3.

(6) لقمان (13).

(7) الأنعام (82).

(8) الزمر (7).

(9) المائدة (3).

(10) أخرجه مسلم، كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات، رقم (1715)، من حديث أبي هريرة رضي

4. صعوبة زواله إذا خالط القلوب: ولا أدلّ على ذلك من تشبُّث كثير من المشركين به مع تمام قيام الحجّة عليهم، كحال مشركي قريش مع أنّ الذي أقام عليه الحجّة هو أفصح الخلق وأنصحهم وأرحمهم، بإرسال ربِّ العالمين له، وكذلك الحال في بقاء أصنام قوم نوح عليه السّلام، يقول الشيخ -قدّس الله روحه-: "فانظر إلى آثار الشرك وعروقه إذا علقت متى تزول وتنمحي؟! فإنّ هذه الأصنام بقيت من يوم عُبِدت من دون الله حتّى بُعث محمّد ﷺ صلّى الله عليه وسلّم وكسّرها، فالشِّرك إذا وقع عظيم رفعه وشديد؛ فإنّ نوحاً مع كمال بيانه ونصحه ودعوته إيّاهم ليلاً ونهاراً، سرّاً وجهاراً، أخذ ألف سنة إلّا خمسين عاماً ما أجابه إلّا قليل، ومع ذلك أغرق الله أهل الأرض كلّهم من أجله، ومع ذلك تلك الأصنام الخمسة مازالت حتى بُعث محمّد ﷺ صلّى الله عليه وسلّم وكسّرها. فيُفيدك عظم الشِّرك إذا خالط القلوب صعب زواله، كيف أنّ أصناماً عُبِدت على وقت أوّل الرسل وما كسّرها إلّا آخرهم"[2].
5. الشرك فيه إطفاء نور الفطرة وإفساد العقل: فالمشرك أغلق دون نفسه نور ربِّ العالمين، فضَلّ يتخبّط ضائعاً تائهاً، منحرف الفطرة، كاسد العقل، فهو أضلُّ النّاس، قال الشيخ -رحمه الله-: "المشرك أضلُّ النّاس، وأغبنهم صفقة في الدنيا والآخرة"[3]، وصدق الله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ ﴾[4]، يقول الشيخ -رحمه الله-: " يعني لا أحد أضلّ؛ بل دعاة غير الله هم أضلُّ

الله عنه، ولفظه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنّ الله يرضى لكم ثلاثاً ويكره لكم ثلاثاً: فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً، ولا تفرّقوا، ويكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال).

(1) شرح الأصول الثلاثة ص7، ويُنظر: ص22، 36، شرح الروض المربع –قسم العبادات- ص213.
(2) شرح كتاب كشف الشبهات ص30-31.
(3) شرح كتاب كشف الشبهات ص42.
(4) الأحقاف (5).

الخلق وأعلاهم ضلالا ً، وهذا تسجيلٌ منه سبحانه بأنّ دعاء غير الله أضلُ الضّلال ومنتهاه، والضّلال في لسان العامّة هو: الضياع، فالضالُ هو: الضائع التائه عن الطريق و الدرب"[1]، ويكفي اللبيب موعظة الاعتبار بفصحاء العرب كيف انطمست فطرهم وضلت عقولهم حتى ظنّوا الحقّ باطلا ً، وإلى هذه يشير الشيخ -رحمه الله- بقوله: "فالتوحيد هو الحق ُ وهو النور؛ لكن ّ عقولهم فسدت، وأفسد مزاجَها الشركُ؛ لأنّها نشأت عليه وألفته، فصارت لا تستنكره، فصاروا كالمريض الذي إذا أُتي بالشيء الحلو قال هذا مُرّ ٌ لفساد مزاجه، ولم تنشأ على التوحيد فاستنكرته"[2].

6. الشرك محبِطٌ للأعمال: "وذلك لأن ّ الأعمال من حيث هي لا تصح ُ مع الأكبر، فإن ْ سل ِم من الأكبر؛ فإن ّ الأعمال لا تزكوا ولا تنموا إلا ّ بالسلامة من الأصغر"[3]، قال تعالى: ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ[4]، فلا صلاح ولا زكاء للأعمال إلا ّ بالتّوحيد، وبدونه تكون الأعمال هباءً منثوراً، قال الله تعالى: ﭽ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ[5]، وتكون كسراب بقيعة، قال تعالى: ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ[6]، وإنْ كان ظاهر الأعمال الصلاح فهي خاوية من روحها وهو التوحيد فلا عبرة بها، يقول الشيخ -رحمه الله-: "العبادة من غير توحيد لا تُسمّى عبادة، وليست عبادة، وإذا صدرت ممّن أشرك فيها مع الله غيره، فهي بمنـزلة الجسد أو الخشبة التي لا روح فيها، والمقصود أنّ العبادة بغير توحيد ليست عبادة، كما أنّ مَن عبد الله تارة وأشرك معه تارة فليس بعابدٍ لله على الحقيقة، كما سمّى الله المشركين مشركين وهم يعبدون الله ويخلصون له العبادة في الشدائد

(1) شرح كتاب التوحيد ص109.
(2) شرح كتاب كشف الشبهات ص46.
(3) شرح كتاب التّوحيد ص28.
(4) الزمر (65).
(5) الفرقان (23).
(6) النور (39).

وعند ركوب البحار وتلاطم الأمواج؛ يهربون ويفزعون ويلجئون إلى التّوحيد، ويعرفون أنّ تلك الآلهة ليست بشيء في الحقيقة، وأنها لا تنفعهم عند الكروب، ومع ذلك سمّاهم مشركين؛ بل نفى عنهم تلك العبادة بالكلية"[1]، فـ"هذه آفتهم، وهي اتخاذهم وسائط بينهم وبين اللّه، فعبادتهم لا تنفعهم إذ جعلوا لله شريكاً في العبادة؛ فهذا أفسدَ جميع ما هم عليه من هذه العبادات وصاروا بذلك كفاراً مرتدين حلا ل الدم والمال"[2].

7. الشرك باللّه تعالى منتهى الفساد في الأرض: وقد نهى اللّه عن ذلك بقوله سبحانه: ﭽ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ[3]، يقول سماحة الشيخ -رحمه اللّه-: "هذا فيه نهي اللّه عن الفساد في الأرض بعد إصلاحها، والفساد في الأرض هو مخالفة الحق، وجميع أنواع المعاصي من الفساد، وهي تختلف في مرتبة الفساد بحسب غلظ المعصية، وأعظم الفساد هو الكفر والشرك باللّه، ويليه البدع ووسائل الشرك"[4].

8. الشرك لا يغفره اللّه أبداً: قال اللّه تعالى في موضعين من كتابه: ﭽ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﭼ[5]، "فإنّ هذه الآية الكريمة نصٌّ في عدم المغفرة لِمَن مات على الشرك، وظاهرها أنْ لا فرق بين الشرك الأكبر والأصغر، فجنس الشرك لا يدخل تحت المغفرة والمسامحة؛ لغلظه، لكنّه ينقسم إلى قسمين: قسم يدخل تحت الموازنة، وهو الذي لا يُخرِج صاحبه من الملّة، فإنه يُوازن؛ فقد ترْجُح الحسنات بمرجِّحات حتى ترْجُح على السيئات التي في جانبها الشرك الأصغر، أمّا كونه لا يُغفر فهو مع الأكبر في هذا الحكم"[6]، "فبيّنت الآية أنّ الشرك أعظم من جميع الذنوب، وأنّه ليس تحت المشيئة، فالشرك لا يُغفر أبداً، فذنب هذا شأنه ينبغي

(1) شرح الأصول الثلاثة ص19-20.
(2) شرح كتاب كشف الشبهات ص32.
(3) الأعراف (56، 85).
(4) شرح كتاب التّوحيد ص260.
(5) النساء (48، 116).
(6) شرح الرّوض المربع –قسم المعاملات- ص1453.

أن يُخاف منه؛ لامتيازه على غيره بأنّ من مات عليه لا يُغفر له"[1].

9. المشرك خالد مُخلد في نار جهنّم: "فالشرك لا رجاء لأهله، و لا بقاء لهم، فينبغي الخوف منه"[2]، قال تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﭼ[3]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "ف الشرك مآل صاحبه إلى نار جهنّم، كما في الحديث: (مَنْ مات وهو يدعو مِن دون اللّه ندّاً دخل النار)[4]، فأخبر صلّى اللّه عليه وسلّم أنّ مَنْ مات على تلك الحالة يدخل النّار؛ فدلّ ذلك على أنّه ينبغي الخوف كلّ الخوف مِن الشرك"[5].

10. لحوق صاحبه الضّرر في الدّنيا والآخرة: فالمشرك أغْبن النّاس صفقة، وأخسرهم دنيا وآخرةً، فالضّرر لاحق كلّ مشرك في هذه الدنيا وفي الآخرة، أمّا في الآخرة فبالخلود في نار جهنّم، وأي ضرر أشدُّ من ذلك، وأمّا في الدنيا ف المشرك حلال الدم والمال، مخذول يعيش في أوهام، موكول لغير اللّه، متمزّق النفس، و"هذا شأن الأمور الشركيّة فهي ضررٌ في الآخرة وفي الدين، وفي الغالب تزيد المتعلِّقين بها أضراراً على أضرارهم في الدنيا، عقوبة لهم؛ وذلك مِن أجْل التفات قلوبهم إلى غير اللّه"[6].

الفرع الثاني: وجوب التّحذير من الشّرك:

تقرّر سابقاً عظيم خطر الشرك وقبحه، فإذا علم المسلم ذلك قاده علمه ولابدّ إلى الحذر والتحذير منه، وكيف لا؟! وذاك من أوجب الواجبات على كلّ مسلم قامت أهليّة ذلك فيه، وقد تنوّعت أساليب سماحة الشيخ محمّد -رحمه اللّه- في التنويه على وجوب التحذير

---

(1) شرح كتاب التّوحيد ص32، ويُنظر: شرح كتاب التّوحيد ص 7، 31، 33، 58-59، 90.

(2) شرح مسائل كتاب التّوحيد ص23.

(3) المائدة (72).

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﭼ [البقرة: 165]، رقم (4497)، من حديث عبد اللّه بن مسعود رضي اللّه عنه.

(5) شرح كتاب التّوحيد ص33، ويُنظر: ص34.

(6) شرح كتاب التّوحيد ص63.

من الشرك، من ذلك:

1. التصريح بوجوب المبادرة لإنقاذ الناس منه: ففي بعض رسائله إلى ولي أمر هذه البلاد المباركة في وقته -شارحاً له حال بعض المناطق وما يلزم تجاه ذلك- يقول رحمه الله: "و التقارير التي وصلت إلينا من المشايخ الذين تجوّلوا في تلك المناطق تُحتِّم وجوب المبادرة في إنقاذ تلك المناطق من الجهل الضارب بأطنابه هناك، فأهلها لا يعرفون ولا يُنكرون منكراً، ولا يحسنون الصلاة ولا الوضوء، حتى ولا أبسط الأمور الدينيّة الضروريّة التي هي أعظم ضرورة من الطعام والشراب، فنرجو أن يتفضّل جلالتكم بتبنّي إنقاذ هذه المناطق من ظلمة الجهل و الشِّرك، ونقلها إلى نور التّوحيد والعلم"[1].
2. دعوة ولاة الأمر لاستخدام سلطانهم في دحض الباطل وقمعه، وإلزام الناس بالبعد عنه: حيث يقول -قدّس الله روحه-: "ويتعيّن ولا سيّما على الأمراء ومَن لهم الكلمة أن يقوموا بجهودهم على مَن تحت أيديهم بإلزامهم امتثال أوامر الله ورسوله، واجتناب ما يسخطه"[2]، ويقول -رحمه الله-: "وعلى ولاة المسلمين تجريد صوارم العزمات، ومتابعة صواعق التغليظ والتهديدات، والضرب على أيدي العصاة بيد من حديد، ليرجعوا إلى نجاتهم وحياتهم، وأن يؤكّدوا على العلماء فرداً فرداً غاية التأكيد أن يقوموا بواجبهم ويساعدوهم، ويشدّوا أعضادهم بالتنفيذ"[3].
3. وصية الدعاة بالتحذير من الشرك ومحاربته قبل كلّ شيء: فمن وصاياه لبعض الدعاة قوله -رحمه الله-: "ونوصيه بتقوى الله، وأن يكون وعظه خاصّاً في بيان العقيدة السلفيّة والدعوة إليها، وبيان الشرك والتحذير منه، ونسأل الله لنا وله التوفيق في القول والعمل"[4].

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 151/13، ويُنظر: 152/13.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 156/13.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 176/13-177.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 154/13، ويُنظر: 150/13.

4. أنْ القائم بذلك أولى الناس بالنصرة، وذلك من أعظم التعاون على البرّ والتقوى: فتلك من وصاياه بالدُعاة، ونماذج ذلك كثيرة، ومن ذلك ما وجهه إلى الأمراء والقضاة يوصيهم بأحد الدعاة قائلا ً: "من محمّد بن إبراهيم إلى من يراه من قضاة وأمراء المسلمين ممّن أعطاهم الله السلطة والقدرة على نصر الدعاة لدين الله وفقني الله وإياهم لما يحبُه ويرضاه، وبعد: فحامل خطابي هذا الشيخ عبد الله بن سعيدي العبدلي الغامدي قد تصد ّى للدعوة إلى الله، وتعليم الجه ّال أمر دينهم، ومعرفة ما أوجب الله من التوحيد وعبادة الله وحده لا شريك له، والتحذير مم ّا ي ُنافي ذلك من الش ّرك الأكبر، أو ي ُنافي كماله الواجب من الش ّرك الأصغر، ومن البدع القادحة فيه، ومن المعاصي الم ُن ْقصة لثواب أهله، نسأل الله أن ْ يمنحه التوفيق، وأن ْ يهدينا وإي ّاه صراطه المستقيم، وأن ْ ينفعه وينفع به، ويوف ّق قضاة المسلمين وأمراءهم إلى القيام معه ومع جميع الدعاة إلى الله بما يجب من بذل زكاة ما من ّ الله به عليهم من القدرة؛ وذلك بمساعدتهم نحو أداء هذه المهم ّة النبيلة -أعني الدعوة إلى الله وإلى سبيله بالحكمة والموعظة الحسنة- ببذل ما ي ُستطاع"[(1)]، ومن صور الإعانة أيضاً ما قاله الشيخ موصياً ببعض الدُعاة: "ومن أهم ِّ ذلك إزالة ما يجده المذكور[(2)] من البدع و المنكرات المخالفة للشرع، وهذا من التعاون على البر ِّ و التقوى"[(3)].

5. التحذير من الشِّرك من أعظم ما يقع فيه التناصح، وبذل النصيحة واجب: يقول الشيخ -رحمه الله-: "وأهم ما يقع به التناصح والتذكير: معرفة ما بعث الله به نبي ّه محم ّداً صل ّى الله عليه وسل ّم من تحقيق التوحيد بأنواعه، علما ً، وعملا ً، وحالا ً، ومحب ّة، ودعوة إليه، ومعرفة

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 158/13.
(2) هو أحد الدعاة إلى الله، ويُدعى: بركات بن محمّد. يُنظر: الفتاوى 157/13.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 157/13.

ما يضاد ُه من الش ِّرك بأنواعه، أو يضاد ّ كماله الواجب، أو ي ُنقصه من الذنوب والمعاصي كبائرها وصغائرها، واجتنابها والنهي عنها"[1] .

6. التحذير من الشرك من آكد مراتب الجهاد: يقول الشيخ -رحمه الله-: "ومن أهم خصال التقوى: الصلاة، والجهاد في سبيل الله، والجهاد على مراتب عديدة، من أشهرها وآكدها ا لأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا قوام للعباد والبلاد بدونهما، والمعروف: اسمٌ عامٌ يتناول التّوحيد فما دونه من الطاعات، وكذا المنكر يشمل الشِّرك فما دونه من البدع و المعاصي"[2] .

7. عدم التحذير من الشرك والسكوت عن ذلك من أعظم المنكرات: واسمع قول الشيخ -رحمه الله- بعد أنْ عدّد جملة من المنكرات التي يجب اجتنابها: "وهاهنا منكر فوق ما يخطر بالبال ويدور في الخيال، وأعظم مم ّا قدمناه م ِن جميع المنكرات، وهو منكر عدم تغيير المنكرات، وعدم الغيرة لمحارم فاطر الأرض والسموات، والتماوت في ذلك، والتسويف فيه، والاغترار بهذه الزهرة الذاوية عن قرب، مع القدرة على التغيير، ولهذا اشتد ّ في ذلك الوعيد وغلظ فيه التهديد، قال الله تعالى: ﭽ ﮒ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﭼ[3] "[4] ، ثمّ ذكر –رحمه الله- طرفاً من الأ دلة على ذلك.

8. مناشدته أولي الأمر وكافة المسلمين بضرورة حفظ النعمة: واسمع إلى هذه المناشدة التي تستثير أولي العزم وأصحاب الهمم لنصرة هذا الدين الحنيف، إذ يقول -رحمه الله-: "فيا أمراء المسلمين! ويا حماة الدين! ويا علماء شرع رب العالمين! ويا كاف ّة إخواننا المسلمين! الله َ الله َ أن ت ُس ْتلب نعمتكم عياناً وأنتم تقدرون على ثبوتها فيكم، أ

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 168/13.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 173/13.
(3) المائدة (78-79).
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 175/13.

لا وهي نعمة التوحيد، وتحكيم الشريعة المحمّدية، وحفظ المحارم والأولاد والعزّ والشرف، واعتصموا بالله جميعاً في إقامة الحقّ والقضاء على جميع المنكرات، والأخذ على أيدي السفهاء والعصاة، من قبل أن يحلّ بكم ما حلّ بمن قبلكم من سالف الأمم: ﭽ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﭼ [1]" [2].

9. دعوة العلماء للقيام بواجبهم: ومن ذلك التحذير من الشرك بالله تعالى، يقول الشيخ -رحمه الله-: "فعلى العلماء إقامة الحجّة وإيضاح المحجّة، وأخذ ما جاء به نبيّهم محمّد صلّى الله عليه وسلّم بالقوّة، وأنْ يقوموا بواجب بثّ النصائح والإرشاد، للجماعات والأفراد، وأن يُعلِموا الجاهل، وأن يقوموا بواجب التعليم أعني تعليم العلوم الشرعيّة، المبعوث بها صفوة الخلق، وخيرة البريّة، علوم العقائد، والتوحيد بنوعيه، والعبادات، وعلوم الإيمان باليوم الآخر، وعلوم الحلال والحرام، هذا والله هو العلم، وما سواه من أنواع العلوم المباحة في ذاتها إن لم يكن معيناً ومؤيّداً لهذا العلم وموصلاً إلى إجتناء ثمراته، وخادماً له في كافّة حالاته، فإنّ الجهل به خير من العلم" [3].

المطلب الخامس: وقوعه في هذه الأمّة:

بعث الله نبيّه محمّداً صلى الله عليه وسلم على حين فترة من الرّسل فأنقذ به الأمّة، وأخرجها من الظلمات إلى النور، ولكنّ الشيطان وجنوده في غيّهم سائرون، وإلى الباطل داعون، فهل نجت هذه الأمّة بعد مبعث النبي صلى الله عليه وسلم من الوقوع في الشِّرك، وسلمت من أعظم أهدافه ومكايده؟!

يُجيبنا على هذا التساؤل سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- ولكن قبل الجواب يحسُن أنْ أُقدّم بقضيتين؛ تُعين على فهم الجواب، ومن الله أستمدُّ الصواب:

أولاً: المقصود بالأمّة في هذا السياق -والله أعلم- هي أمّة الإ

---

(1) الفتح (23).
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 176/13.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 176/13.

إجابة، ولذا خالف في هذا الأمر من خالف؛ أمّا أمّة الدعوة فلا يليق بعاقل عرف الأرض وأهلها ورأى شمسها ونهارها أن يُنكر وقوع الشرك فيها، وأنّى له ذلك! وأكثر أهل البسيطة على الكفر والإلحاد؟!.

ثانياً: أنّ القول بوقوع الشِّرك في هذه الأمّة لا يعني ذلك تعميم الحكم على جميعها والقول بإطباقها عليه، وسيأتي تنبيه الشيخ على ذلك، كما لا ينبغي وسمها بالجاهليّة المطلقة، وإليك بيان الشيخ في ذلك، حيث يقول -رحمه الله-: "والجاهليّة جاهليتان: جاهليّة مُطْلقة، وهي: اسمٌ لِمَا قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه ذهبت ببعثة النبي صلى الله عليه وسلم، وسمُّوا بذلك؛ لأنّهم كانوا قبل البعثة على الجهل المحض، والجاهليّة المقيّدة هي: التي تُوجد في هذه الأمّة؛ في الطائفة، والبلد، والشخص، كما قال صلى الله عليه وسلم لأبي ذر رضي الله عنه: (إنك امرؤ فيك جاهليّة)[1]، وهذه باقية إلى يوم القيامة، لكنّها تارةً تكثر وتزيد، وتارةً تقلُّ وتنقص، وذلك على قدر زيادة الإيمان ونقصه، وكون الرجل فيه جاهليّة لا يقتضي تكفيره ولا يصير جاهليّاً مطلقاً، كالإيمان لا يلزم ذهابه بذهاب بعض خصاله أو لكون صاحبه فيه شعبة من الكفر"[2].

وأمّا جواب الشيخ -رحمه الله- على التساؤل السابق والذي هو أصل المسألة فقد أتى في ثنايا شرحه لكتاب التّوحيد الذي هو حقُّ الله على العبيد، وفيه: (باب ما جاء أنّ بعض هذه الأمّة يعبد الأ وثان)[3]، يقول سماحة الشيخ -رحمه الله- شارحاً هذا الباب: "أراد المصنف[4] بهذه الترجمة الردّ على مَنْ قال إنّ هذه الأمّة المحمّديّة مقدّسة، لا يقع فيها شرك، ولا تعبد الأوثان، وبيان أنّه يقع في هذه الأ مّة الشرك وعبادة الأوثان، بالأدلّة من الكتاب والسنّة، كما في قوله تعالى: ﭽ ئۇ ئي ئې ئې ئى ئې ئى ئە ی ي ي ئج ئح ئم ئى ئي

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب المعاصي من أمر الجاهليّة ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشِّرك، رقم (30)، وأخرجه مسلم، كتاب الأيمان، باب إطعام المملوك ممّا يأكل وإلباسه ممّا يلبس ولا يكلّفه ما يغلبه، رقم (1661).

(2) شرح كتاب التّوحيد ص216-217.

(3) يُنظر: كتاب التوحيد ص107.

(4) يعني إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهّاب رحمه الله.

بج بح بخ بم ﭼ[1]، فمع أتهم أوتوا الكتاب فقد آمنوا بخلافه، وهذا خبر ذمٍّ وعيب وإشانة لهم، تحذيراً لنا أنْ نصنع كما صنعوا، وهذا شأن كلّ ما ورد في ذمّهم، فكما وُجد فيهم مَنْ هذا حاله؛ فسيُوجد في هذه الأمّة مَنْ يتبّع سبيلهم في الشِّرك بالرحمن وتفضيل أهل الشِّرك على أهل التوحيد بغياً وعدواناً، وهذا يظهر في خبر النبي صلّى اللّه عليه وسلّم: (لتتبّعنّ سُنَنَ من كان قبلكم)[2]، يعني لا تدَعُون شيئاً فعلوه إلا ّ فعلتموه، ومن المعلوم أنّ أمّتَيْ الغضب والضّلال قد صار منهم عبادة غير اللّه، وتقريب القربان والنسائك لغير اللّه، وبناء المساجد على أناس، والغلو فيهم، وقد صار من هذه الأمّة مثل ذلك، فيُوجد في هذه الأمّة مَنْ يعبد الأوثان، ويُفضِّل طرائق أهلها على التوحيد الذي عليه أهل الحقّ، فهذه الآية ونظائرها، وهذا الحديث وأمثاله أدلة على أنّ بعض هذه الأمّة يعبد الأوثان، يقول البخاري رحمه اللّه: (باب تغيُّر الزمان حتى تُعبد الأوثان)[3]، والنافي لذلك لا يرى أنّ عبادة الأوثان شرك؛ بل يقول هذا توسُّل وهذا كذا ونحو ذلك، كما يقول القبوريُّون ومَنْ يُنافِح عنهم، وكلمة: (هذه الأمّة مقدّسة) اشتملت على حقٍّ وباطل، فهي مقدّسة كما قال تعالى: ﭽ ٿ ٹ ٺ ٿ ٽ ٿ ٹ ٺ ٿ ٽ ٹﭼ[4]، أمّا أنّ مِن قداستها أنّه لا يقع فيها شرك فهذا باطل؛ بل يقع فيها شرك، وهذه الترجمة نظيرها في صحيح البخاري قال (باب تغيُّر الزمان حتى تُعبَدَ الأوثان)، وساق بسنده عن أبي هريرة رضي اللّه عنه أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم قال: (لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات[5] نساء دوس حول ذي الخَلَصة[6])[7] وهو صنم[8] لدوس، فبعث إليه النبي صلّى اللّه

(1) النساء (51).
(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم (3456)، وأخرجه مسلم، كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، رقم (2669)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي اللّه عنه.
(3) الجامع الصحيح ص1493.
(4) آل عمران (110).
(5) أليات: جمع ألية، وهي طرف الشاة، والمراد بها هنا أنّ أعجازهنّ تضطرب في طوافهن حول الصنم كما كنّ يفعلن في الجاهليّة. يُنظر: النهاية في غريب الحديث 64/1.
(6) "الخلصة: نبات له حب أحمر كخرز العقيق". فتح الباري 71/8.

عليه وسلّم من كسره[3]، وأخبرهم في هذا الحديث أنّ في آخر الزمان تعود عبادة الأوثان، وكذلك حديث: (لا تقوم الساعة حتى لا يُقال في الأرض الله الله)[4]، ونحو ذلك من الأحاديث"[5].

ومن يُنازع في ذلك قد يستدلُّ بالمتشابه من النّصوص ويُشبّه بذلك على بعض الخلق، وقد أورد الشيخ أشهر ما يستدلّون به، وأجاب على ذلك، فيقول -رحمه الله- : "أمّا حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: (إنّ الشيطان قد أيس أنْ يعبده المصلّون في جزيرة العرب، ولكن في التحريش بينهم[6])[7]، وهو حديثٌ صحيحٌ ثابتٌ، فهذا يُجاب عنه عند العلماء

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب تغيُّر الزمان حتى تُعبَدَ الأ وثان، رقم (7116)، وأخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى تعبد دوس ذا الخلصة، رقم (2906).

(2) قال البخاري رحمه الله: "وذو الخَلَصة: طاغية دوس التي كانوا يعبدون في الجاهليّة".الجامع الصحيح ص1493، وقال ابن الأثير: "ذو الخَلَصة: بيت كان فيه صنم لدوس يُسمّى الخَلَصَة". النهاية 64/1، "وقيل اسم البيت الخلصة واسم الصنم ذو الخلصة". فتح الباري 71/8.

(3) أخرج البخاري في صحيحه ، كتاب الجهاد والسير، باب حرق الدّر و النخيل، رقم (3020)، من حديث جَرِير رضي الله عنه قال: قال لي رَسُولُ الله صَلّى الله عليه وسلّم: (ألا تُرِيحُنِي مِنْ ذِي الخلصة؟ وكان بيتاً في خَثْعم يُسَمّى كعبة اليمانية، قال: فانطلقت في خمسين ومائة فارس مِنْ أحمس وكانوا أصحاب خيل، قال: وكنت لا أثبُتُ على الخيل، فضرب في صدري حَتّى رَأَيْتُ أثرَ أصابعه في صدْري، وقال: اللهمّ ثبِّته، اجعله هَادِيًا مه ْديًا، فانطلق إليها فكسرها وحرّقها، ثمّ بعث إلى رسول الله صَلّى الله عليه وسلّم يُخْبِرُهُ، فقال رَسُولُ جَرِيرٍ: والذي بعثك بالحقّ ما جِئتُكَ حَتّى تركتُها كأنّها جَمَلٌ أجْوَفُ أوْ أجْرَبُ. قَالَ: فبارك في خيل أح ْمَ َس ورجالها؛ خمس مرات)، والحديث أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل جرير بن عبد الله رضي الله عنه، رقم (2476).

(4) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب ذهاب الإيمان آخر الزمان، رقم (148)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(5) شرح كتاب التّوحيد ص174.

(6) قال ابن الأثير رحمه الله: "أي في حَمْلهم على الفتن والحرُوب". النهاية 368/1.

(7) أخرجه مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس وأن ّ مع كل ِّ إنسان قرينا ً، رقم (2812)،

بجوابين:

أحدهما: أن يُقال: هذا يأسه، ويأسه غير معصوم؛ كما أنّه إمام أهل الزلل والخطل، فإنّه لمّا رأى فشو الدين وانتشار كلمة ربِّ العالمين حصل عنده يأس من وقوع الشرك.

والجواب الثاني: أنّ معنى يأسه أنْ تعود جزيرة العرب كما كانت حين بُعث النبي صلّى الله عليه وسلّم؛ مِن إطباقها على الشِّرك، فيكون يأسه هذا معصوم، فيكون وإنْ وُجِد في هذه الأمّة شرك فلا تُطبق عليه كما كانت مطبقةً عليه قبل مبعث النبي صلّى الله عليه وسلم، ولهذا في الحديث: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ٍّ، لا يضر ُّهم م َن خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك)[1]، فتبيّن أنّه لا يرد على هذا حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فيُجمع بينه وبين غيره من النّصوص بهذا الجمع على أحد القولين، و لا منافاة بينهما، فكلا المعنيين صحيح"[2].

وهو من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، عند مسلم وعند غيره.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة، بابُ قول النبي صلّى الله عليه وسلّم: (لا تزال طائفة من أمّتي ظاهرين على الحقّ يُقاتِلُون) وهم أهل العلم، رقم (7311)، من حديث المغيرة بن شعبة، وأخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب قوله صلّى الله عليه وسلّم: (لا تزال طائفة من أم ّتي ظاهرين على الحق، لا يضر ُّهم من خالفهم)، رقم (1920)، من حديث ثوبان رضي الله عنه، واللّفظ لمسلم.

(2) شرح كتاب التّوحيد ص175.

المبحـث الثاني
صـورٌ من الشـّـرك

من أعظم فوائد معرفة حدود المسمّيات: التمييز بين ما يتناوله ذلك الاسم ويدخل فيه وما ليس كذلك، يقول شيخ الإسلام ابن تيميّة -رحمه الله-: "إن ّ الله سبحانه علّم آدم الأسماء كلّها، وقد ميّز كلّ مسمّى باسم ٍ يدل ّ على ما يفصله من الجنس المشترك، ويخصّه دون ما سواه، ويبيّن به ما يرسم معناه في النفس، ومعرفة حدود الأسماء واجبة؛ لأنّه بها تقوم مصلحة بني آدم في النطق الذي جعله الله رحمةً لهم، لاسيّما حدود ما أنزل الله في كتبه من الأسماء كالخمر والربا، فهذه الحدود هي الفاصلة المميِّزة بين ما يدخل في المسمّى ويتناوله ذلك الاسم وما دلّ عليه من الصفات، وبين ما ليس كذلك؛ ولهذا ذمّ الله مَن سمّى الأشياء بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان، فإنّه أثبت للشيء صفة باطلة؛ كإلهيّة الأوثان"[(1)].

وقد تقرّر سابقاً أنّ الشرك هو: تسوية غير الله بالله، سواء كانت هذه التسوية في ربوبيّة الله، أو ألوهيّته، أو أسمائه وصفاته[(2)]؛ فـ "إنّ الشرك ينقسم ثلاثة أقسام بالنسبة إلى أنواع التّوحيد، وكلٌّ منها قد يكون أكبر وأصغر مطلقاً، وقد يكون أكبر بالنسبة إلى ما هو أصغر منه، ويكون أصغر بالنسبة إلى ما هو أكبر منه"[(3)].

فمعرفة هذا الحدّ يُفيد صاحبه ضبط الشرك؛ وإنْ تعدّدت صوره، وتنوّعت طرقه، وتجدّدت أساليبه، والتمييز بين الشرك وبين غيره، وعدم الوقوع في شباك الجهلة والملبِّسين، الذين سمّوا الشرك بغير اسمه؛ مغالطة وخداعاً، مع أنّ الأسماء لا تغيّر في الحقائق شيئاً.

وفي هذا المبحث جني بعض ثمار هذا الضابط، وذلك بالوقوف على بعض صور الشرك، على أنّ ما يُذكر هنا هو بعض ما شاع وانتشر، ممّا يتعلق بالشرك في الربوبيّة و الألوهيّة، وأمّا ما يتعلق بالشرك في باب الأسماء والصفات فقد سبق الإشارة إلى طرف من ذلك، وفيه عشرة مطالب:

---

(1) مجموع الفتاوى 9/58-59.
(2) يُنظر: ص257من هذا البحث.
(3) تيسير العزيز الحميد ص43.

المطلب الأوّل: اعتقاد أنّ غير الله ينفع أو يضرّ:

ممّا ينبغي أنْ يُعلم: أنّ الشرك في الربوبيّة أعظم من الشرك في الإلهيّة؛ لأنّ توحيد الربوبيّة هو الدليل على توحيد الألوهيّة، ولا يقع عبدٌ في الشرك في توحيد الألوهيّة إلا لحصول الخلل منه في تحقيق توحيد الربوبيّة، وقد سُئل سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله-: الشرك في الربوبية أعظم، أم الشرك في الإلهية؟ فأجاب بقوله:

"المتبادر أن الشرك في الربوبية أعظم، ولكن لم يجيء فيه من النصوص مثل ما جاء في الشرك في الإلهية، لأن أكثر الخلق لم ينازعوا فيه، وهو أمره عظيم، وإثبات متصرف مع الله تعالى وتقدس؛ ولهذا توحيد الربوبية هو الدليل على توحيد الألوهية، ولا يمكن أحدًا أن يقر بتوحيد الإلهية ويجحد توحيد الربوبية أبدا"[1].

"فمَن أشرك بالله تعالى كفر؛ بأنْ أثبت متصرّفاً معه في الكون فهذا كافر، كذلك الشرك معه في الألوهيّة، ولو ما سمّاهم آلهة، ولو ما سمّى ذلك عبادة، ولو ما درى أنّ ذلك عبادة، فيكفر"[2]، ومن الشرك في الرُبوبيّة اعتقاد أنّ غير الله ينفع أو يضرٌ فيما لا يقدر عليه إلا الله؛ إذ حقيقة توحيد الربوبيّة -كما تقدّم- هو إفراد الله بالخلق والملك والتدبير، فمن جعل لله ندّاً في شيء من ذلك فهو مشرك، كمَن يعتقد أنْ غير الله يستقلٌ بمفرده على نفع الآخرين أو إلحاق الضرر بهم، وهذا عين القدح في توحيد الربوبيّة؛ "فتوحيد الربوبيّة: أنّه لا خالق إلا الله، فلا يستقلٌ شيءٌ سواه بإحداث أمر من الأمور؛ بل ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن"[3].

وهذه من أبين وأوضح صور الشرك؛ بل لا يقع مشرك في شرك إلا وله من هذه الصورة نصيب، وكونها من الشرك هو ممّا قرّره الشيخ محمّد، فقد سُئل -رحمه الله- عن حكم اعتقاد الضر والنفع مع الله، كمن اعتقد أن زيدًا مثلا ينفع أو يضر من دون الله أو مع الله، هل يكون بذلك مشركاً، ولو لم يقل ذلك أو يفعل ما هو معناه؟.

فأجاب -قدّس الله روحه- بقوله: "لا شك أن من يعتقد

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 32/1.
(2) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1689.
(3) مجموع الفتاوى لابن تيميّة 331/10.

النفع والضر ّ من دون الله تعالى أو مع الله فيما لا يقدر عليه إلا ّ الله تعالى يُعتبر كافراً ومُشْركاً؛ إذ إنّ الله تعالى هو النافع الضارُّ، فلو اجتمع أهل السماوات والأَرض على أنْ ينفعوا شخصاً لم يرد الله نفعه لم يقدروا على نفعه، ولو اجتمعوا على أنْ يضرُّوا شخصاً لم يرد الله ضرّه لم يضرُّوه، وأمّا ما يستطيعه المخلوق مِن نفع غيره بمساعدته بمال أو جاه أو جهد فذلك النفع مرتبط بإرادة الله تعالى، وهو سبب مِن أسبابه، ولا يُنافي التسليم به الاعتقاد بأنّ الله تعالى هو النافع الضارُّ.

وأما الاستفهام عمّن يعتقد أنّ لزيد مثلاً قدرة على نفع أو ضرِّ غيره من دون الله أو مع الله، هل يعتبر مشركًا مع أنه لم يقل ذلك أو يفعل ما هو بمعناه؟.

فغير خافٍ عليكم أنّ الاعتقاد جزء من الإيمان، فمَن اعتقد شيئاً فقد آمن به واطمأن به قلبه، ومَن اطمأن قلبه بأنّ المخلوق ينفع أو يضرُّ من دون الله أو مع الله فيما لا يقدر عليه إلاّ الله فقد كفر أو أشرك، سواء نطق لسانه بذلك، أو عمل ما يقتضيه، أو لا. وبالله التوفيق"[1].

فتحصّل من هذا الجواب الآتي:

1. أنّ النافع الضّارّ هو الله وحده، وهو الفعّال لِمَا يُريد سبحانه.
2. أنّ أهل السماوات والأرض لا قدرة لهم على نفع شخص أو إلحاق الضرر به استقلالاً دون إرادة الله ومشيئته، كما هو نصُّ حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه: (واعلم أنّ الأمّة لو اجتمعوا على أنْ ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلاّ بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أنْ يضروك بشيء لم يضروك إلاّ بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام وجفّت الصحف)[2].
3. أنّ مَن اعتقد أنّ غير الله ينفع أو يضرُّ فيما لا يقدر عليه إلاّ الله فهو مشرك كافر.

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 101/1.

(2) أخرجه أحمد في المسند، رقم (2669)، والترمذي في السنن، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، الباب(59)، حديث رقم (2516)، وقال الترمذي رحمه الله: حديث حسن صحيح، وصححه الألباني رحمه الله في صحيح سنن الترمذي.

4. أنّ ما يُجْريه الله على يد بعض الخلق من النفع والضرِّ مرتبطٌ بمشيئته سبحانه، فالمخلوق ليس إلا ّ سبباً، والله خالق السبب والمسبّب، ومباشرة السبب من المؤمن لا يُنافي التوحيد؛ لأنّ قلبه متعلِّقٌ بالله تعالى؛ وهو مأمور بتعاطي الأسباب.
5. أنّ الاعتقاد أحد جهات التكفير، فيكفر العبد بسبب معتقده وإنْ لم يحصل النطق بمضمون هذه العقيدة أو العمل بمقتضاها، إلا ّ أنّه ينبغي العلم بأنّ تن-زيل الحكم على مَن كان هذا حاله يفتقر إلى برهان من قول أو عمل، وإلا ّ ظلّ الأمر فيما بينه وبين الله، وتُجرى عليه الأحكام على ظاهره.

وإذا حصل الاعتقاد في شيء أنّه قادر على النفع والضرّ حصل و لابدّ من صاحب هذا الاعتقاد التألّه لِمَن اعتقد فيه؛ ولذا فإنّ الكفر لا يجرّ صاحبه إلا ّ إلى كفر والعياذ بالله، وقد سُئل سماحة الشيخ -رحمه الله- عن شخص اعتقد فيه بعض الناس هذه العقيدة، ، وكانوا يسجدون له، فما حكمه وحكمهم؟

فأجاب قائلا ً: "أمّا كون النّاس يسجدون له ويزعمون أنّه قادر ٌ على ما يشاءُ فهؤلاء متبرّ ٌ ما هم فيه وباطل ٌ ما كانوا يعملون، لأ َن ّ السجود لغير الله كائنا ً م َن كان شرك أكبر، وكذلك اعتقاد أن ّ أحدا ً من النّاس قادر على كلِّ ما يشاءُ، لأ َن ّ هذا من خصائص الله جل ّ جلاله فهو الفعّال لِمَا يريد، فإن ْ كان هذا الشخص يأمرهم بذلك أو يرضى بسجودهم له فهو مصادم ٌ لمقام الألوهيّة، وكافر بربِّ العالمين، ويتعيّن الإنكار عليه وعليهم، وتبيين بطلان ما انتهجوه بالأدلّة الشرعيّة من الكتاب والسنّة وكلام علماء المسلمين المحقِّقين"[1].

وصور اعتقاد النفع والضرِّ في غير الله تعالى متعدِّدة، فمن ذلك:
1. الاستعاذة بالحيّ فيما لا يقدر عليه: كما لو قال لحيٍّ حاضر: أعذني من الشيطان الرجيم، فلا ينطق بذلك عاقلٌ إلا ّ وقد أعطى المُستعاذ به شيئاً من خصائص الله واعتقد فيه النفع والضرّ، ولا شكّ أنّ هذا القول كفر وشرك بالله، وإليك نصُّ جواب الشيخ -رحمه الله- في حكم ذلك، إذ قال:

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 1/113-114.

"هذا شرك أكبر؛ لأنّه لا قدرة له على إعاذته ولو كان حيّاً حاضراً"[1].

2. التّعلق بالجنّ ودعوتهم: فـ"الجنُّ لا يجوز دعاؤهم، كما لا يجوز دعاء الملائكة وإنْ كان لهم قدرة، فإنّ هذا جنس الشرك بالملائكة، وأيضاً الجنّ لا يطيعونك، فليسوا مثل الحي الحاضر الذي تطلب منه ما يقدر عليه ويعطيك"[2]، وغالباً لا يصدر هذا إلاّ بعد الاعتقاد فيهم؛ وإنْ كان بعض العامّة قد يُطلق بعض الألفاظ لجريانها على ألسنتهم دون اعتقاد فيهم، وذلك لا يُعفيهم مِن تصحيح ألفاظهم، فمن الألفاظ الدارجة كثيراً على ألسنة الناس: قول بعضهم يدعون الجن: خذوه، انفروا به، اشربوا دمه، ونحوها. وقد بيّن الشيخ محمّد -رحمه الله وغفر له- أوجه عدم جواز مثل هذه الألفاظ بقوله: "وهذه كلمات لا تجوز من ثلاثة أوجه مأخوذة من ظاهر هذه الألفاظ؛ أحدها: محبّة ضرر هذا المسلم المطلوب أخذه وشرب دمه. والوجه الثاني: أنّه طلب من الجنّ فيدخل في سؤال الغائبين الذي يشبه سؤال الأموات، وفيه رائحة من روائح الشرك. الثالث: تخويف الحاضر المقول في حقّه ذلك. ولولا تغلّب جانب التخويف مضافاً إلى أنّه قد لا يحب إصابة هذا الحاضر معه لأُلحق بالشركيات الحقيقية"[3].

3. الاعتقاد في أناس أنّ لهم القدرة على النفع والضرّ في حياتهم وبعد موتهم: وهذا شأن القبوريين قطع الله دابرهم، فما أكثر قصصهم في ذلك وفتنة الناس بها، وهذا شأن المشركين قديماً وحديثاً، فقلوبهم متعلِّقة بمعبوداتهم، "يقولون يصلحون وينفع إذا اُعتقد فيه، وأنّه يتصرّف بالشفاعة عند ربِّ الجميع"[4]، وهذا الشأن في مشركي زماننا مع مَنْ يُسمُّونهم سادة، فـ"إذا قالوا هذا سيد، يعني إله، وإنْ لم يستشعروا هذا اللّفظ، لكن المعنى أنّه

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 1/ 114
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 115/1.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 114/1-115.
(4) شرح كتاب كشف الشبهات ص44.

يصلح لأن يُتوسَّط بين أحدٍ من الخلق وبين الله، وأنَّ الاعتقاد فيه ينفع إذا تُشبِّث به وطُلب منه أن يطلب لهم من الله حوائجهم، يعنون أنَّ هذا ولي وهذا مُعتَقَد لنا، بمعنى أنَّ المعتقد فيه ينفعه ويُجيبه، وأنَّه يصلح للالتجاء إليه، فيتقرَّبون إليه ليقرِّبهم إلى الله؛ يعني أنَّهم وسائط"[1]، وممّن بُلي بهم الخلق حقبة من التاريخ واعتقد فيهم كثير من النّاس: شمسان ويوسف وتاج، وقد سُئل الشيخ محمّد -رحمه الله- عن هذه الأسماء، فقال: "يوسف وشمسان وتاج أسماءُ أُناس كفرة طواغيت، وليست أسماءَ مواضع. فأمّا تاج فهو من أهل الخرج تُصرف إليه النذور ويُدعى ويُعتقد فيه النفع والضرّ، وكان يأتي إلى أهل الدرعية من بلده الخرج لتحصيل ما له من النذور، وقد كان يخافه كثير من النّاس الذين يعتقدون فيه، وله أعوان وحاشية لا يُتعرّض لهم بمكروه؛ بل يُدعى فيهم الدعاوي الكاذبة، وتُنسب إليهم الحكايات القبيحة، وممّا يُنسب إلى تاج أنَّه أعمى ويأتي من بلده الخرج من غير قائد يقوده. وأمّا شمسان فالذي يظهر من رسائل إمام الدعوة -رحمه الله- أنَّه لا يبعد عن العارض، وله أولاد يُعتقد فيهم. وأمّا يوسف فقد كان على قبره وثن يُعتقد فيه، ويظهر أنَّ قبره في الكويت أو الأحساء كما يُفهم من بعض رسائل الشيخ رحمه الله. أمّا تاريخ وجودهم فهو قريب من عصر إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهّاب -رحمه الله-، وقد ذكرهم في كثير من رسائله[2]، لأنَّهم من أشهر الطواغيت التي يعتقد فيها أهل نجد وما يقاربها، وكانوا يعتقدون فيهم الولاية، ويصرفون لهم شيئاً من العبادة، وينذرون لهم النذور، ويرجون بذلك نظير ما يرجوه

---

(1) شرح كتاب كشف الشبهات ص44.
(2) يُنظر: كشف الشبهات ص53، 54، 55 ، الدرر السنيّة 74/1، 103، 118، 2/ 104، 120، 121، 122، 292/4، 296، 12/10، 29، 34، 47، 56، 100، 318/11، 66/13، 70.

عـ بُـ ـّاد اللات والعزى"[1].

4. تعليق التمائم والاعتقاد فيها: ففي الحديث عن النبي صلّى الله عليه وسلّم أنّه قال: (مَنْ عَلّقَ تمِيمَةً فَقدْ أشْرَكَ)[2]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "التعلّق يكون بالقلب ويكون بـ الفعل ويكون بهما جميعاً، والحكم بأنّ متعلِقها مشرك يتناول الثلاثة، ووجه الشرك في هذا: تعلّقه في حصول المنفعة على غير اللّه، وتعلّقه في درء المضرّة ودفعها على غير اللّه، وفي الحقيقة لا نافع ولا دافع إلا ـّ اللّه، فالتعلّق على هذه ا لأمور شرك من هذا المعنى؛ لأنّ التعلّق في ذلك على اللّه وحده، والمتعلِق في أحد الأمرين على غيره يكون مشركاً بذلك، وهو من الشرك الأصغر، ما لم يعتقد أنّ هذا الذي تعلّقه يدفع الضرّ أو يجلب النفع باستقلاله فإنّه يكون أكبر"[3]، ومن التمائم: لبس الحلقة والخيط ونحو ذلك، فـ "إذا أعتقد في الحلقة ذاتها أنّها تجلب نفعاً أو تدفع ضرّاً، وأنّها تؤثِر بذاتها، فهذا شرك أكبر مُخْرج عن الملة، وهو شرك في الربوبيّة؛ لأنّه إثبات متصرّف في الكون مع اللّه"[4]، وسيأتي مزيد بحث عن الرقى والتمائم في المطلب السابع من هذا المبحث.

5. سبّ الدهر على أنّه المتصرّف: ففي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّمَ: (قالَ اللّه عَزّ وَجَلّ: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ؛ يَسُبُّ الدّهْرَ، وأنا الدّهْرُ؛ بيدي الأمْرُ، أقلِبُ اللّيْلَ وَالنّهَارَ)[5]، يقول الشيخ -

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 134/1-135.

(2) أخرجه أحمد في مسنده، رقم(17422)، والحاكم في المستدرك، كتاب الطب، رقم(7513)، من حديث عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه، و اللفظ لأحمد. قال الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب 157/4، (5242): "رواة أحمد ثقات"، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد 103/5: "رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد ثقات"، وصححه الألباني في الصحيحة، رقم (492)، وفي صحيح الترغيب والترهيب، رقم (3455).

(3) شرح كتاب التوحيد ص65.

(4) شرح كتاب التوحيد ص59.

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، سورة حم الجاثية، رقم

رحمه الله-: "سابُ الدهر لا يخلو من أحد أمرين؛ إنْ اعتقد أنّ الدهر فاعل مع الله فهو مشرك في الربوبيّة، والثاني: أن يعتقد أنّ الله وحده هو الذي فعل ذلك، ولكن نسب ما أصابه إلى الدهر وسبّه، فهو معصية وكبيرة من كبائر الذنوب"[1]، ومثل ذلك سبُ الريح على أنّها متصرِّفة، "وسابُ الريح لا يخلو من أحد أمرين؛ إمّا أنْ يعتقد أنّ لها تصرُفاً مع الله في نفسها، فهذا شرك في الربوبيّة أكبر ناقل عن الملة، وإمّا أنْ يعتقد أنّها مأمورة مسخّرة، ولكنّ سبّه لها تساهل وتهاون، فهذا مُحرّم"[2].

المطلب الثاني: الذبح لغير الله:

الذبح من العبادات التي لا يجوز صرفها لغير الله؛ بل هو من أعظم ما يتقرّب به العبد إلى ربه، "وما يجتمع له في نحره من إيثار الله، وحسن الظن ِّ به، وقوة اليقين، والوثوق بما في يد الله أمر عجيب، إذا قارن ذلك الإيمان والإخلاص"[3]، و"الذبح من حيث هو قسمان: ذبح قربة، وذبح لحم انتفاع. فالثاني لا يدخل في الأول، والأول قسمان: قسم لله، وقسم لغير الله"[4].

يقول سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله وأعلى منـزلته-: "الذبح عبادة ماليّة، فإنّها من أفضل القربان لله تعالى، وممّا يدلُ على أفضليته قرنه بالصلاة في قوله تعالى: ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﭼ[5]، فجمع بين هاتين العبادتين اللّتين هما أفضل العبادات، كما جمع بينهما في الآية الثانية: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﭼ[6]، فالصلاة أفضل العبادات البدنية، والذبح أفضل العبادات المالية، وهاتان العبادتان يجتمع فيهما للعابد ما لا يجتمع له في غيرهما، فإنّه يجتمع للمصلي من الخشوع والذلّ والإقبال على الله ما لا يجتمع له في

(4826)، وأخرجه مسلم، كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب النهي عن سب الدهر، رقم (2246)، واللفظ للبخاري.

(1) شرح كتاب التوحيد ص309.

(2) شرح كتاب التّوحيد ص347.

(3) مجموع فتاوى ابن تيميّة 532/16.

(4) شرح مسائل كتاب التوحيد ص48.

(5) الأنعام (162-163).

(6) الكوثر (2).

غيرها، وكذلك الذبح، وإنّما كان الذبح أفضل العبادات المالية؛ لأنّه يجتمع فيه أمران، الأول: أنّه طاعة لله، والثاني: أنّه بَذَلَ ماله وطابت به نفسه، والبذل مشترك في جنس المال، لكنّ الذبح زاد على غيره من حيث إنّ الحيوانات محبوبة لأربابها، يجد لها ألماً في النفس من شدّة محبّتها، فإذا بذل لله وسمحت نفسه بإذاقة الحيوان الموت صار أفضل من مطلق العبادات المالية الأخر"[1].

وقد جاءت الأدلة ببيان أنّ الذبح عبادة مختصّة بالله لا تنبغي لأحد سواه، فمن ذلك: قوله تعالى: ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﭼ[2]، ومعناها الذي يوضِّحها قد جاء في شرح الشيخ محمّد -رحمه الله- لها، حيث يقول: " ﭽ ﯖ ﭼيا محمّد: ﭽ ﯗ ﯘ ﭼالتي أصليها، ﭽ ﯙ ﭼأي: ذبيحتي، ﭽ ﯚ ﭼأي: وما أحيا عليه من العمل الصالح، ﭽ ﯛ ﭼوما أموت عليه، ﭽ ﯜ ﯝ ﭼوحده، ﭽ ﯞ ﯟ ﯠ ﭼ في ذلك ولا في غيره من العبادات، فذكر هذه العبادات التي من جملتها الذّبح، وأتى بأداة الاختصاص، وهو قوله: ﭽ ﯜ ﭼ، ثمّ ذكر هذا الخبر مؤكّداً بإنّ التأكيدية، وفي ضمنه أنّه صلّى الله عليه وسلّم لا يذبح لِمَا يذبحون له؛ بل ذبحه كلّه لله، بخلافهم فإنّهم يذبحون لمعبوديهم رجاء شفاعتهم عند الله، فبين صلّى الله عليه وسلّم أنّ دينه مخالفٌ مضادٌ لِمَا هم عليه من العمل، وما هم عليه هو أعظم الشرك والضلال، وما هو عليه هو التوحيد، ﭽ ﯥ ﯦ ﭼفهذا الذي أُمرت به الرسل عليهم الصلاة والسلام والخليقة كلّهم، ﭽ ﯧ ﯨ ﯩ ﭼيعني: من هذه الأمّة؛ إذ إسلام من قبله من الأنبياء متقدِّم، فجمع الله في هذه الآية هاتين العبادتين، وهما أفضل العبادات، فالصلاة أفضل العبادات البدنيّة على الإطلاق، والذبح عبادة؛ بل هو من أجل العبادات المالية، فعرفنا من الآية: أنّ الذبح عبادة، فصرفه لغير الله شرك أكبر، يعني: والذبح لله وحده توحيد"[3].

ومن الأدلة كذلك: قوله صلّى الله عليه وسلّم: (لعن الله مَنْ ذبح لغير الله، ولعن الله مَنْ آوى محدثاً، ولعن الله مَنْ لعن والديه، ولعن الله مَنْ غيّر المنار)[4]، فـ"هذا الحديث فيه

(1) شرح الأصول الثلاثة ص29، ويُنظر: شرح كتاب التوحيد ص92.
(2) الأنعام (162-163).
(3) شرح كتاب التوحيد ص91.
(4) أخرجه مسلم، كتاب الأضاحي، باب تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن

لعن مَن ذبح لغير اللّه، فأعظم ذنب عصي اللّه به هو الشرك، ومن أجل هذا بدأ به؛ لكونه أعظم هؤلاء الأربعة الذنوب التي ذكرت في الحديث، فإنّه لا يبدأ إلا بالأهمّ فالأهمّ، فأفاد أنّه أعظمها"[1].

وكون الذبح لغير اللّه شرك أكبر هو ما دلّت عليه النصوص وقرره علماء الإسلام، والشيخ محمّد -رحمه اللّه- قد نصّ على ذلك مدللاً بعدّة نصوص، حيث يقول: "النذر والذبح من أنواع العبادة التي هي محض حقّ اللّه، لا يصلح منها شيء لغير اللّه، لا لملك مُقرّب، ولا لنبيٍّ مُرسل، فضلاً عن غيرهما، فمَن نذر أو ذبح لغير اللّه فقد أشرك باللّه شركاً يخرج به عن ملّة الإسلام، قال اللّه تعالى: ﴿ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ﴾[4]، وعن طارق بن شهاب[5] رضي اللّه عنه، أنّ رسول اللّه ﷺ قال: (دخل الجنّة رجل في ذباب، ودخل النّار رجل في ذباب. قالوا: وكيف ذلك يا رسول اللّه. قال: مَرّ رجلان على قوم لهم صنم لا يجوْزه أحد حتى يُقرّبَ له شيئاً، فقالوا لأحدهما: قرّبْ، قال: ليس عندي شيء أُقرّب، قالوا له: قرّبْ ولو ذباباً، فَقرّبَ ذباباً، فَخلّوْا سبيله؛ فدخل النّار. وقالوا للآخر: قرّبْ، فقال: ما كنت لأُقرّبَ لأحَدٍ شَيْئاً دون اللّه عَزّ وجلّ، فضربوا عنقه؛ فدخل الجنّة) رواه أحمد[6]، وروى مسلم في صحيحه عن علي بن

فاعله، رقم (1978)، من حديث علي بن أبي طالب رضي اللّه عنه.

(1) شرح كتاب التوحيد ص92.

(2) الأنعام (162-163).

(3) النساء (48، 116).

(4) المائدة (72).

(5) هو صاحب رسول اللّه ﷺ، أبو عبد اللّه طارق بن شهاب بن عبد شمس بن سلمة بن هلال بن عوف البجلي الأحمسي الكوفي رضي اللّه عنه، أدرك الجاهليّة، وهو صحابي على الراجح؛ فقد رأى النبي صلّى اللّه عليه وسلّم وهو رجل، ويُقال: إنّه لم يسمع منه شيئاً، غزا بضعاً وثلاثين أو بضعاً وأربعين بين غزوة وسريّة، ومع كثرة جهاده كان معدوداً من العلماء، توفي سنة اثنين وثمانين من الهجرة، وقيل غير ذلك. يُنظر: الطبقات لابن سعد 66/6، الاستيعاب 755/2، سير أعلام النبلاء 486/3-487، الإصابة 510/3.

(6) أخرجه أحمد في الزهد ص15-16، وهو في مصنف ابن أبي شيبة، كتاب

أبي طالب رضي الله عنه، قال: حدّثني رسول الله ﷺ بأربع كلمات: (لعن الله مَن ذبح لغير الله. لعن الله مَن لعن والديه. لعن الله مَن آوَى محدثًا. لعن الله مَن غَيّرَ منار الأرض)"[1][2].

وصور الذبح لغير الله كثيرة جداً، فمن ذلك:

1. الذبح للجنّ والشياطين؛ رجاء شفاء مريض، أو نزول غيث، أو طلب إعانة، أو كفّ شرٍّ، أو غير ذلك من الأغراض، وفعل ذلك من أعظم استمتاع الجنّ بالإنس، وكلٌّ ذلك من الشرك الأكبر، فقد سُئل الشيخ -رحمه الله- عن أناس إذا مرض المريض يحسبون له ويقولون فيه ضرٌّ من محلٍّ كذا، ويبغى ذبيحة أو دجاجة، يذبحونها للجنِّ ولا يذكرون اسم الله عليها، فأجاب قائلاً: "الحمد لله. أمّا الذبح لغير الله فهو شرك أكبر والعياذ بالله؛ لأنّ الذبح لله عبادة، قال تعالى: ﴿ژ ژ ڑ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ﮑ ﮒ ﮓ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ﴾[4]، فمَن صرف شيئاً من هذه العبادة لغير الله فهو مشرك كافر، وفي الحديث: (لعن الله من ذبح لغير الله)، فيتعيّن الإنكار على هؤلاء وتعزيرهم التعزيز البليغ الذي يردعهم وأمثالهم عن فعل هذه الأشياء"[5].
2. الذبح للموتى صالحين كانوا أو غير صالحين، "وقد صرح العلماءُ بتحريم الذبح في المقبرة؛ لِمَا فيه من مشابهة المشركين، ولأنّه وسيلة إلى الشرك بالذبح للموتى والتقرّب إليهم، ولا يخفى أنّ الذبح لغير الله كالذبح للأ

السير، ما قالوا في المشركين يدعون المسلمين إلى غير ما ينبغي أيُجيبونهم أم لا؟، رقم (33038)، وهو في الحلية لأبي نعيم 203/1، موقوفاً على سلمان رضي الله عنه، قال الشيخ ابن باز رحمه الله: "وأخرج الإمام أحمد بسند حسن عن طارق بن شهاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم..الحديث". مجموع فتاويه 165/1.

(1) تقدّم تخريجه.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 106/1-107.

(3) الكوثر (2).

(4) الأنعام (162-163).

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 105/1-106.

أموات والجن ِّ والشياطين أنَّه شرك وكفر بالله رب ِّ العالمين"[1]، وقد سبق نصُّ جواب الشيخ -رحمه الله- حين سُئل: هل يجوز النذر والذبح لغير الله كالنذر والذبح لولي؟، وفيه: "مَنْ نذر أو ذبح لغير الله فقد أشرك بالله شركاً يخرج به عن ملَّة الإسلام"[2].

والصور غير ذلك كثيرة، ومنها إجمالاً:

3. الذبح للكواكب.
4. الذبح لطلعة السلطان، يقول الشيخ -رحمه الله-: "فالذبح لغير الله من الشرك الأكبر، كالذين يذبحون للجنّ خوفاً من شرّهم، أو يذبحون للمقبورين لاستنجادهم ورجاء شفاعتهم، أو للكواكب أو لطلعة السلطان، ونحوهم، شرك في العبادة وجعل ندٍّ مع الله فيها، وقد سُئل النبي صلى الله عليه وسلم: أيُّ الذنب أعظم؟ قال: (أنْ تجعل لله ندّاً وهو خلقك)[3]"[4]، قال الشيخ محمّد ابن قاسم -رحمه الله-: "والذبح عند طلعة السلطان قد أنكره شيخنا، وأحضر المباشر للذبح، وأدَّبه، وأمر بإحراق لحمها"[5].
5. الذبح للأصنام، يقول الشيخ -رحمه الله-: "فإذا صرفه لغير الله؛ بأنْ ذبح للأصنام، أو للقبور المعبودة من دون الله التماساً لشفاعة أربابها، أو للزهرة، أو لقدوم السلطان، أو نحو ذلك فهو مشرك كافر"[6].

المطلب الثالث: النذر لغير الله:

ومن العبادات التي كثر وقوع الشرك فيها عبادة النذر، وقبل الوقوف على كونه عبادة لا يجوز صرفها لغير الله يحسن بيان معناه في اللغة والشرع، وقد أوضح هذا الشيخ محمّد -رحمه الله- بقوله: "النذر في اللغة: الإيجاب، ومنه قولهم: نذرت دم فلان إذا

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 124/1.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 107-106/1، ويُنظر: 132-131/1.
(3) تقدّم تخريجه.
(4) شرح كتاب التوحيد ص90.
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 108/1(الحاشية).
(6) شرح الأصول الثلاثة ص30.

أوجبته[1]، وشرعاً: إيجاب المكلف على نفسه ما ليس واجباً عليه شرعاً؛ تعظيماً للمنذور له[2]"[3].

و"النذر عبادة يجب إخلاصها لله"[4]، وقد ذكر الشيخ -رحمه الله- بعض الأدلة على أنّه من جملة العبادات في قوله: "وهو عبادة من العبادات، والدليل على أنّه عبادة قوله تعالى: چ ٺ ٻ ٻ ٻ ٻ ٹ ٹ چ[5]، وقوله: چ ۀ ب ٻ ۓ ۓ پ ٻ پ ٻ ي ٻ ي چ[6]، وفي الصحيح: (مَن نذر أن يُطيع الله؛ فليطعه، ومَن نذر أن يعصي الله؛ فلا يعصه)[7]"[8].

ويبيّن الشيخ -رحمه الله- وجه الدّلالة من الآيتين، فعن الأولى يقول: "هذه الآية في سياق من أثنى الله عليهم من أصفيائه، أثنى عليهم بصفات عديدة، فثناؤه عليهم يدلّ على أنّه عبادة، إذ لا يُثني على معصية؛ بل يمقت عليها، ولا يُثني على ما خُيِّر فيه؛ بل لا يثني إلاّ على ما هو محبوب له، وثناؤه على المُوفين بالنذر يدلّ على أنّ ذلك عبادة"[9]، فـ"أثنى الله تعالى عليهم بالإيفاء بالنذر، فدلّ على أنّه عبادة، وذلك أنّ الله تعالى لا يُثني إلاّ على فاعل عبادة"[10].

وأمّا الآية الثانية فوجه ذلك في قوله تعالى: چ ي ي چ، يقول الشيخ: "يعني وسيجازيكم عليه، فدلت الآية على أنّ النذر عبادة،

---

(1) يُنظر: مقاييس اللغة 414/5، لسان العرب 100/14، القاموس المحيط ص619.

(2) يُنظر: جامع البيان 13/5، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 332/3، المفردات ص487، التعريفات للجرجاني ص308، فتح القدير 460/5.

(3) شرح كتاب التوحيد ص100، شرح الأصول الثلاثة ص30.

(4) شرح الأصول الثلاثة ص30.

(5) الإنسان (7).

(6) البقرة (270).

(7) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور، باب النذر في الطاعة چ ۀ ب ٻ ۓ ۓ پ ٻ پ ٻ چ [البقرة: 270]، رقم (6696)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(8) شرح كتاب التوحيد ص100، ويُنظر: شرح الأصول الثلاثة ص30.

(9) شرح كتاب التوحيد ص100.

(10) شرح الأصول الثلاثة ص30.

وأنه يُثاب عليها، فإنّ الجزاء بالثواب لا يقع إلا ّ على العبادات"[1].
وإذا تقرّر أنّ النذر بالطاعات والوفاء بذلك عبادة كانت النتيجة عدم جواز صرفه لغير الله، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وإذا عرفنا من الأدلة أنّ النذر عبادة؛ علمنا أنّ صرفه لغير الله شرك"[2]، وهذه النتيجة قضيّة مسلمة عند أصحاب الفطر السليمة والعقول المستقيمة، فكلّ نذر لغير الله فهو شرك باطل لا ينعقد، "والأ َدل ّة على تحريم النذر لغير الله كالنذر للأ َموات والشياطين ونحوها أكثر من أن ْ ت ُحصر"[3]، يقول سماحة الشيخ -رحمه الله-:
"والنذر لغير الله باطل بإجماع المسلمين[4]، لأ َن ّه نذر ٌ لمخلوق، والنذر للمخلوق شرك بالله، حيث أن ّ النذر عبادة، و العبادة لا يجوز صرفها لغير الله، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأم ّا ما ن ُذر لغير الله كالنذر للأ َصنام والشمس والقمر والقبور ونحو ذلك فهو بمنزلة أن ْ يحلف بغير الله من المخلوقات، والحالف بِالمخلوقات لا وفاء عليه ولا كفارة، وكذلك الناذر للمخلوقات، فإن ّ كليهما شرك، والشرك ليس له حرمة)[5]، وقال -رحمه الله- فيم َن نذر للقبور ونحوها: (وهذا النذر معصية باتفاق المسلمين، لا يجوز الوفاء به، وكذلك إذا نذر مالا ً للسدنة، أو المجاورين العاكفين بتلك البقعة، فإن ّ فيهم شبهًا من السدنة التي كانت عند اللا ّت والع ُز ّى ومناة، يأكلون أموال الناس بالباطل، ويصد ّون عن سبيل الله. والمجاورون هناك فيهم شبه من الذين قال فيهم الخليل عليه السلام: ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﭼ[6]، والذين اجتاز بهم موسى عليه السلام وقومه، قال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭼ[7]، فالنذر لأولئك السدنة والمجاورين في هذه البقاع نذر معصية، وفيه شبه من النذر لسدنة الصلبان والمجاورين عندها، أو لسدنة الأ

(1) شرح كتاب التوحيد ص101، ويُنظر: شرح الأصول الثلاثة ص30.
(2) شرح كتاب التوحيد ص102.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 123/1.
(4) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 81/1.
(5) لم أهتدِ لمصدر هذا النقل.
(6) الأنبياء (52).
(7) الأعراف (138).

أبداد في الهند والمجاورين عندها)[1]"[2].

وبالنذر لغير الله يخرج العبد عن ملة الإسلام، يقول الشيخ -رحمه الله-: "النذر والذبح من أنواع العبادة التي هي محض حق ِّ الله، لا يصلح منها شيء لغير الله، لا لملك م ُقر ّب، ولا لنبي ٍّ م ُر ْس َل، فضلا ً عن غيرهما، فم َن نذر أو ذبح لغير الله فقد أشرك بالله شركاً يخرج به عن مل ّة الإسلام"[3].

وصور النذر لغير الله كثيرة، "كالذين ينذرون الزيوت والشموع والأبخرة والأطياب والفرش والنقود والأكسية ونحو ذلك للأموات والغائبين؛ رجاء شفاعتهم وتقريبهم إلى الله زلفى، وبذلك يكونون مشركين؛ لصرفهم هذه العبادة لغير الله"[4].

وإنّما كان النذر لغير الله شركاً؛ لأنّ فيه:

1. صَرْف العبادة لغير مستحقِّها، فلا يستحق العبادة إلا ّ الله جلّ جلاله.
2. اعتقادُ أنّ غير الله ينفع ويضرُّ، "فلا يبذل أحد من ماله شيئاً إلا ّ معتقداً لجلب نفع أكثر منه أو دفع ضرٍّ، فالناذر للقبر ما أخرج ماله إلا ّ لذلك، وهذا اعتقاد باطل، ولو عرف الناذر بطلان ما أراده ما أخرج درهماً، فإنّ الأموال عزيزة عند أهلها"[5].
3. اجتماع أركان التعبُّد القلبي من خوف ورجاء ومحبّة في قلب الناذر تجاه المنذور له، وإلا ّ لَمَا بذل له أنفس أمواله وقصده دون الله تعالى.
4. أنّ الأموات هم أغلب مَن يُقصدون بتلك النذور، فيكون مِن التقرُّب لِمَن لا يقدر على شيء، أشبه بعبادة الأصنام وقصدها، ففيه ذهاب العقول وضياع الدين وفساد الفطر.

المطلب الرابع: دعاء غير الله:

الدعاء من أهمِّ أنواع العبادات وأجمعها، به اُفتتح القرآن الكريم وبه خُتم، وهو الدين؛ إذ الدين عبادة واستعانة، ففيه العبادة وذلُّها،

---

(1) اقتضاء الصراط المستقيم ص315، وفيه تصرف يسير.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 1/107-108، ويُنظر:1/122-123.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 1/106.
(4) شرح كتاب التوحيد ص100، ويُنظر: شرح مسائل كتاب التوحيد ص55.
(5) تطهير الاعتقاد ص74.

وفيه الاعتراف بعدم الحول والقوة مع طلب الإعانة؛ فكلُّ العبادات تعود إليه ولا ريب في ذلك، يقول الشيخ محمّد –رحمه الله-: "جميع أنواع العبادة راجعة إلى الدعاء"[1]، وضرورة الخلق إليه يعجز اللسان عن بيانها، لكنْ مَن عرف فقره وضعفه علم عظيم الضرورة للدعاء و الحاجة له، وما استنكف عنه عبدٌ إلا ّ أذله الله وأخزاه، وجعل النار عاقبته ومثواه، فاللهمّ اجعل قلوبنا عامرة بذكرك يا حيٌّ يا قيوم.

والدعاء في اللغة مصدر دعا، ويُطلق في اللغة على عدّة معاني[2]، منها ما ذكره الشيخ محمّدٌ -رحمه الله- بقوله: "الدعاء في اللغة: النداء[3]"[4]، ومن تلك المعاني: الطلب والسؤال[5]، والعبّادة[6]، و الرغبة[7]، والاستغاثة[8] وغيرها، وكلُّها يجمعها أصل واحد، فـ "الد ّال والعين والحرف المعتل أصلٌ واحد، وهو: أن ْ ت ُميل الشّيءَ إليك بصوتٍ وكلامٍ يكون منك"[9].

وأمّا في الشرع فيُعرِّفه الشيخ -رحمه الله- بقوله: "ويُطلق في الشرع: أنّه نداء الله، كما قال تعالى: ﭽ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭼ[10]، وكما في ا لآية الثانية: ﭽ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﭼ[11]"[12]، وتعريف الشيخ له بهذا التعريف فيه غاية الدقّة من حيث الاختصار (نداء الله)، ومن حيث مراعاة اللغة ومنطوق القرآن، ومن جهة تضمّنه لقسمي الدعاء الآتي بيانها، وهذا الملحظ الأخير يتبيّن من تمثيل الشيخ بالآيتين، فالأ ُولى لقسم والثانية لقسم، فرحم الله الشيخ ما أجزل عباراته وأدقّها، مع أنّ كلامه غالباً ليس في معرض

(1) شرح الأصول الثلاثة ص23.
(2) يُنظر: لسان العرب 4/ 359-362.
(3) يُنظر: الصحاح 2337/6.
(4) شرح كتاب التوحيد ص106.
(5) المخصص لابن سيده 57/4.
(6) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 255/1.
(7) القاموس المحيط ص1655.
(8) تهذيب اللغة 76/3.
(9) مقاييس اللغة 279/2.
(10) مريم (3).
(11) الأنبياء (87).
(12) شرح كتاب التوحيد ص106.

تأليف، وإنّما في ثنايا تقرير وتدريس، وبين الأمرين من الفرق ما لا يخفى.

وكون الدعاء عبادة أمر لا يختلف فيه مسلمان، وهو مقام غنيٌّ عن التدليل، فالنصوص فيه متضافرة ومتواترة، بين حثٍّ وترغيب، وأمر وطلب، وتكريم لأهله ورفع في الرّتب، وفي المقابل تنديد وتهديد، وزجر ووعيد، ونهي شديد، للمعرضين فكيف بالمشركين، وقد صُنفت في الدعاء المصنفات لعظيم شأنه[1]، وجمع أطراف الأدلة ليس هذا موضعه، لكنْ مِن أبْين الأدلة قوله تعالى: ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﭼ[2]، وقوله تعالى: ﭽ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﭼ[3]، وقوله سبحانه: ﭽ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭼ[4]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "قوله: ﭽ ﭞ ﭼ دليل على أنّ الدعاء عبادة ممّا يُحبُّه الله، ودليل على أنّه يُحبُّ من عباده أنْ يدعوه، وفي الحديث: (مَنْ لم يسأل الله يغضب عليه)[5]، فدلّ على أنّ الدعاء عبادة، ﭽ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ سمّاه عبادة، فالآية دلّت على أنّه عبادة من ناحيتين؛ إحداها: أمره عباده بالعبادة، وهذا أمر؛ فدلّ على أنّه عبادة، الثاني: قوله: ﭽ ﭤ ﭥ ﭼ فسمّاه عبادة، وجاء في القرآن في غير موضع أنّه عبادة، فصرفه لغير الله شرك أكبر، ﭽ ﭨ ﭩ ﭪ ﭼ يعني: صاغرين ذليلين حقيرين؛ وذلك لأنّهم تركوا عبادة الله ، ولا منعهم من عبادة الله إلاّ الاستكبار، فجُوزُوا بهذا الجزاء، وهو دخولهم جهنّم داخرين، عُوقِبُوا بنقيض قصدهم"[6].

ومن الأدلة كذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (الدعاء هو

---

(1) يقول صاحب رسالة الدعاء ومنزلته في العقيدة 163/1: "قد تتبّعت المؤلفات في الأدعية إلى القرن السادس فبلغت نحو ستين مؤلفاً مستقلاً".

(2) البقرة (186).

(3) الأعراف (55).

(4) غافر (60).

(5) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب من لم يسأل الله يغضب عليه، رقم (658)، وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب فضل الدعاء، رقم (3373)، وحسنه الألباني في الصحيحة، رقم (2654).

(6) شرح الأصول الثلاثة ص24.

العبادة)[1]، و"في الحديث: (الدعاء مخُّ العبادة)[2]، مخُّ الشيء: خ الصه[3]، فدلّ على أنّه عبادة؛ بل دلّ على أنّه مخُّ العبادة، أي: خ الصها"[4]، وغيرها من الأدلة.

ومن المسائل التي عني بها علماؤنا معرفة أقسام الدعاء[5]، فالعلم بذلك فيه: فقه الدعاء ومعرفة عظيم شأنه، مع ضبطٍ لصوره، وتفسير لنصوصه كما ينبغي، مع تعقّل لها ولدلالتها، ويقود بإذن الله لأنْ يجمع العبد بينهما مراعياً التفاضل جنساً وحالا ً ما أمكنه إلى ذلك سبيل، وفي معرفة ذلك دفع لبعض شبه المشركين، وقد أوضح هذا التقسيم سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- أتمّ إيضاح، فذكر القسمين، وضابط كلّ قسم، ومثاله، وفرّق بينهما، مبيّناً العلاقة بينهما، ووجهها، مع بيان أفضلهما، وتناول الأدلة لهما، فرحمه الله من معلمٍ ناصح، وهذا نصُّ ك لامه -قدس الله روحه- حيث يقول:

"الدعاء على قسمين: دعاء عبادة، كألفاظ الثناء على الرّبِّ سبحانه وتعظيمه وإجلاله، من التهليل والحوقلة والتسبيح والتحميد وغير ذلك، ودعاء مسألة، وهو الذي بصيغة طلبٍ، نحو: اغفر لي، ارحمني، لا تؤاخذني، لا تزغ قلبي، وأشباه ذلك، فهذا يُقال له: دعاء مسألة، ودعاء المسألة متضمِّنٌ لدعاء العبادة؛ وذلك أنّ الرّبّ سبحانه أمر وتعبّد عباده بسؤاله قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، وهو يُحبُّ من عباده أنْ يدعونه، ﭽ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭼ[6]، (إذا سألت فسأل الله)[7]، وأيضاً في ضمنه: وصفه تعالى بغفران الذنوب، ودالٌّ على الثناء على الرّبِّ سبحانه، فإنّ القائل اغفر لي، هذا مُثني على الله

(1) تقدّم تخريجه.
(2) أخرجه الترمذي، كتاب الدعوات، باب فضل الدعاء، رقم (3371)، وقال: "حديث غريب من هذا الوجه، لا نعرفه إلا ّ من حديث ابن لهيعة"، و الحديث ضعفه العلامة الألباني في ضعيف الجامع، رقم (3003).
(3) يُنظر: مقاييس اللغة 269/5.
(4) شرح الأصول الثلاثة ص23-24.
(5) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه 255/1، تهذيب اللغة 76/3، المخصص 57/4، فتاوى ابن تيميّة 237/10-240، 10/15، مدارج السالكين 420/1، تيسير العزيز الحميد ص215-216.
(6) غافر (60).
(7) تقدّم تخريجه.

وعابدُه، ودعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، بمعنى أنّ العابد في الحقيقة سائل شيء، فهو سائل في المعنى، فإنّه ما قاله إلا ّ وهو يطلب من اللّه رضوانه وعفوه ودخول جنته ونحو هذا، فصار بين النوعين عموم وخصوص، فالداعي عبادة هو سائل في المعنى، و الداعي مسألة هو سائل في اللفظ وهو عابد في المعنى، ولا يجوز صرفه لغير اللّه، لا يصلح أنْ يُثني على المخلوقين من الثناء الخاصّ باللّه، لا يصلح أنْ يصرف حقّ ربِّ العالمين للمخلوقين، فصرْفُ شيءٍ من هذا أو هذا لغير اللّه شرك أكبر، فمَن دعا غير اللّه دعاء عبادة أو دعاء مسألة أو استغاثة فهو مشرك الشرك الأكبر وآتٍ بالذنب الذي لا يُغفر"[1].

وأمّا القول في أيّهما أفضل، فاختيار الشيخ -رحمه اللّه- قد بيّنه بقوله: "وجنس دعاء العبادة أفضل من جنس دعاء المسألة، وإنْ كان بينهما تلازمٌ وتضمنٌ[2]"[3]، ويُلاحظ أنْ تفضيل الشيخ إنّما هو للجنس مع تنبيهه لترابط النوعين وتلازمهما، ولا يعني ذلك أنْ دعاء العبادة أفضل في كلّ حال؛ بل قد يكون دعاء المسألة أفضل نظراً لمقتضى الحال.

ويبقى الحديث عن أصل مسألتنا، وهي: حكم دعاء غير اللّه، فلا ريب أنّ مَن عرف أنّ الدعاء عبادة، وأنّ إفراد اللّه به هو التوحيد، عرف قطعاً أنّ صرفه لغير اللّه شرك وتنديد؛ بل إنّ دعاء غير اللّه هو "أصل شرك العالم"[4]، وهو دين المشركين الذي كانوا عليه؛ "بل الإشراك في الدعاء هو أكبر شرك المشركين الذين بُعث إليهم رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلّم"[5]،"وهذه أعظم مسألة خالفهم فيها رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم"[6], والشرك كلّه قد يعود إلى دعاء غير اللّه؛

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص106، ويئنظر: شرح الروض المربع-قسم العبادات- ص6، شرح الأصول الثلاثة ص23.

(2) "دلالة اللفظ على تمام ما وُضع له مطابقة، وعلى جزئه تضمُن، وعلى الخارج التزام". إرشاد الفحول ص53.

(3) شرح الروض المربع –قسم العبادات- ص211.

(4) مدارج السالكين 346/1.

(5) تيسير العزيز الحميد ص219.

(6) المسائل التي خالف فيها رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم أهل الجاهلية ص38.

ولهذا يُفسّر الشرك بدعوة غير الله معه[1]، "فإنْ لم يكن الإشراك فيه شركاً، فليس في الأرض شرك، وإنْ كان في الأرض شرك؛ فالشرك في الدعاء أولى أنْ يكون شركاً من الإشراك في غيره من أنواع العبادة"[2]، والنصوص في النهي والزجر عن ذلك أكثر من أنْ تُحصر، وقد قال بعض أهل العلم[3]: "لا نعلم نوعا ً من أنواع الكفر والرد ّة، ورد فيه من النصوص مثل ما ورد في دعاء غير الله، بالنهي عنه والتحذير من فعله، والوعيد عليه"[4]، فأمرٌ هذا شأنه حريٌ باللبيب أنْ ينأى بنفسه عنه ويصونها منه؛ ليكون من أهل القرآن، أهل الله وخاصته.

ومن النصوص الدّالة على تحريم دعاء غير الله وأنّه شرك: قوله تعالى: ﭽﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ[5] وهذا متناول كلّ مدعو غير الله، يقول الشيخ -رحمه الله-: "أحداً كلمة شاملة عامّة، فهي نكرة في سياق النفي، شملت الأنبياء والأولياء والصالحين والملائكة، وشملت جميع الخلق"[6].

ومنها: قوله تعالى: ﭽﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﭼ[7]، "فسمّاهم كافرين؛ لدعائهم مع الله غيره، فدلّ على كفر مَن دعا مع الله غيره"[8]، وربُّنا سبحانه يقول: ﭽ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭼ[9]، فإذا كان المستكبر متوعّداً بهذا، فكيف الحال بِمَن دعا غيره؟! مع أنّ كلّ مَن دعا غير الله فهو مستكبر، ومَن استكبر عن دعاء ربّه فهو قاصد غيره.

ومن الأدلة قوله تعالى: ﭽ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﭼ[10]، يقول الشيخ -رحمه الله- مبيّناً معناها: "هذا خطاب للنّبي ﷺ وهو معصوم عن دعوة غير الله، فالنصُّ خرج

(1) يُنظر: شرح الأصول الثلاثة ص12.
(2) تيسير العزيز الحميد ص219.
(3) القائل هو الشيخ حمد بن ناصر بن معمر -رحمه الله-، أحد أئمّة الدعوة.
(4) الدرر السنية 20/11.
(5) الجنّ (18).
(6) شرح الأصول الثلاثة ص23.
(7) المؤمنون (117).
(8) شرح الصول الثلاثة ص23.
(9) غافر (60).
(10) يونس (106).

مخرَج الخصوص والمراد به العموم، ففيه مزيد فائدة وهي: أنّ سيّد الخلق ممنوع من دعوة غير الله، فالناس بطريق الأولى، وأنّ كلا ً من الأنبياء فمَن دونهم منهيُّون عن ذلك، والدعاء المنهي عنه في هذه الآية شاملٌ لدعاء العبادة ودعاء المسألة، ومَن دون الله شامل جميع ما يُدعى مع الله سواء كان ملكاً أو نبيّاً أو وليّاً أو غيرهم، فالذي يستغيث بالأموات ويسألهم قضاء الحاجات وتفريج الكربات فهذا مشرك الشرك الأكبر وآتٍ بالذنب الذي لا يُغفر، ﭽ بخ بم بى بي تج تح ﭼ يعني: من المشركين، فإنّ الظلم أصله في اللغة: وضع الشيء في غير موضعه، ومنه سمِّي المشرك ظالماً؛ لأنه وضع العبادة في غير موضعها، وصرفها لغير مستحقِّها، وأمّا في الشرع فهو على أقسام ثلا ثة: الظلم الأكبر وهو الشرك، ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭼ[1] ، وظلم العبد نفسه، وظلمه لغيره من الخلق، والوراد في هذه الآية هو الظلم الأكبر، وهو الشرك"[2] .

والنصوص في هذا الأصل -كما سبق بيان ذلك- أكثر من أنْ تُحصر ، ومدلولها أعظم من أنْ يُجهل أو يُنكر، وإنْ ادّعى المشرك بأنّ له قولا ً يُذكر، فقوله باطل ومآله جهنّم وبئس المستقر، وهذا المدلول و الحكم قد أجمع عليه أهل الإسلام، "وهو إجماع صحيح معلوم ب الضرورة من الدين"[3] ؛ وكيف لا! وقصْد الله بالدعاء وحده هو حقيقة الاستسلام؟! والمراد بهذا الحكم قصْدُ مَن لا قدرة له على تلبية حاجة السائل كالأموات والحي الغائب أو العاجز، أو يكون المطلوب ممّا اختصّ به أو انفرد بفعله علا ّم الغيوب، وقد قرّر هذا الحكم سماحة الشيخ محمّد مستنداً على ما ورد في الباب من النصوص، فيقول -رحمه الله-: "فإنْ دعا غير الله أو سأل غير الله، مثل دعاء الأموات و الغائبين، وسؤالهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، وإغاثة اللهفات؛ فإنّ هذا شيءٌ لا يقدر عليه، فالذي لا يقدر عليه إلا ّ الله فإنّ سؤاله من غيره شرك أكبر"[4] .

ويبيِّن -رحمه الله- أنّ مَن دعا غير الله فإنّه فاقد رأس الإسلام وحقيقته وهو التوحيد، كاذب في دعواه أنّه من أمّة الإجابة، وهذا الأ

(1) لقمان (13).
(2) شرح كتاب التوحيد ص107.
(3) تيسير العزيز الحميد ص229.
(4) شرح الأصول الثلاثة ص23، ويُنظر: ص24.

أمر قد هلك به كثير من الخلق، مع توهُمهم أنّهم على الجادّة، وحقيقة أمرهم أنّهم مصادمون للفطرة والدين والعقل جميعاً، وإليك نصُّ تقريره حيث يقول -قدّس الله روحه-: "مَن انتسب إلى ما جاء به النبيُّ وادّعى أنّه من أمّة الإجابة وقد فُقِد منه رأس الإسلام وحقيقته فقد كذب وافترى، كما أنّ الحيوان إذا فُقِد رأسه فأيُّ شيءٍ ينفعه سائر جسده، والمدّعي للإسلام فُقِد منه التوحيد، الذي هو إفراد الله بالعبادة، وأساس الإسلام وحصنها، فلا وجود لِمَا يدّعيه هذا المدّعي، ولا صحة لدعواه؛ لفقد حقيقة الانتساب، كالذي يزعم ويدّعي أنّه من أمّة الإجابة للنبيّ ، وأنّه متبع له في جميع ما يأمر به وينهى عنه، وهو يدعو مع الله غيره، ويسأله قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، وإغاثة اللهفات، ويزعم أنّ ذلك قربة إلى الله، وأنّه ممّا يحبُه النبيُّ ؛ بل هو المضادُّ المعاند المعادي للنبيِّ ، المتنقِّص المستهزئ بدين النبي ، فإذا كان يقرُّ أنّه الحقُّ الواجب اتباعه، ومع ذلك يعمل بخلافه، فقد عكس الدين والشرع جميعاً، وخالف ما جاء به الرسول ، فجعل الشرك توحيداً وديناً، وزعم أنّ هذا ممّا أمر الله به، فعطّل الدين والشرع جميعاً"[(1)].

وينصُّ الشيخ-رحمه الله- على عموم هذا الحكم في حقّ كلّ مَن قصد غير الله بدعائه، سواء كان دعاء مسألة أو عبادة، عامّاً أو خاصّاً، في رخاء أو شدّة، سمّاه صاحبه دعاء أو لم يسمِّه، فيقول: "دعوة غير الله إذا صدرت من أحد سواء كان يُطلِق عليه دعاء أو أخصّ من ذلك، سواء في حال الرخاء أو الشدّة، دعاء عبادة أو دعاء مسألة أو استغاثة، فهو مشرك الشرك الأكبر، وآتٍ بالذنب الذي لا يُغفر، وذلك لأ نّ الدعاء مخُّ العبادة، وفي الحديث: (الدعاء هو العبادة)[(2)]"[(3)].

ودعاء غير الله تعالى جنس واحد، أمّا أنواعه وصوره وأفراده فكثيرة جدّاً لا تدخل تحت حصر، إلا أنّ الحكم والمآل واحد، وقد ذكر الشيخ -رحمه الله- جملة من تلك الصور والتي تقع كثيراً، مِن ذلك:

1. دعاء الأموات، وجعلهم وسائط بين الخلق وبين ربِّهم، وهي مِن أعظم الصور تفشِّياً في هذه الأمّة، فقد أوقع الشيطان كثيراً من

---

(1) شرح الأصول الثلاثة ص68-69.
(2) تقدّم تخريجه.
(3) شرح كتاب التوحيد ص106.

الناس في شراك الشرك باسم التوسُّل وتعظيم الأولياء و الصالحين، وكلٌّ ذلك لا يُعفيهم من درن الإشراك، يقول الشيخ محمّد -رحمه الله-: "أمّـا التوسّـل بالأ َموات إلى الله سبحانه، وجعلهم واسطة بينهم وبين الله، فهذا من أكبر المحرّمات، بل هو عين ما يفعله المشركون؛ فإنّ المشركين ما كانوا يعتقدون أنّ اللاّت والعزّى ونحوها تخلق وترزق، وإنّما كانوا يتوسّلون بها إلى الله، كما قال تعالى حاكيا ً عنهم: ﭽ ک ک گ گ گ گ گ ڳ ﭼ [1]، وقالوا: ﭽ ه ه ے ے ﭼ [2] "[3]، ومن دعائهم الاستغاثة بهم، وفعل ذلك شرك أكبر، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وأما الاستغاثة بأصحاب القبور أو الجنِّ والشياطين أو نحو ذلك فهذا شرك أكبر مخرج من الملّة الإسلامية، فإنّ الاستغاثة عبادة، قال الله تعالى: ﭽ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ﭼ [4]، وقال سبحانه: ﭽ ې ى ي ي ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح ﭼ [5] أي: المشركين، كما قال سبحانه: ﭽ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ﭼ [6]، ﭽ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې ﭼ [7]، وفي حديث ابن عباس: (إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله)[8] وروى الطبراني بإسناده أنّه كان في زمن النبي صلّى الله عليه وسلّم منافق يُؤذي المؤمنين، فقال بعضهم قوموا بنا نستغيث برسول الله صلّى الله عليه وسلّم من هذا المنافق، فقال: (إنّهُ لا يُستغَاثُ بي، وإنّمَا يُستَغَاثُ بالله ِ)[9]،

(1) الزمر (3).
(2) يونس (18).
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 124/1-125.
(4) النمل (62).
(5) يونس (106).
(6) لقمان (13).
(7) المؤمنون (117).
(8) تقدّم تخريجه.
(9) قال الهيثمي: "رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة، وهو حسن الحديث". مجمع الزوائد 159/10، وهو من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وأخرجه أحمد في مسنده، رقم (22706)، بلفظ:

قال ابن القيم في المدارج[1]: (ومن أنواعه -أي الشرك- طلب الحوائج من الموتى والاستغاثة بهم والتوجه إليهم، وهذا أصل شرك العالم، فإن الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًا، فضلاً عن من استغاث به وسأله أن يشفع له إلى الله، وهذا من جهله بالشافع والمشفوع عنده)"[2]، ومع أنّ المسألة أمر مجمع عليه[3] إلا أنّ أهل الباطل يتشبّثون بشبه واهية كبيت العنكبوت، مصادِمَة لأصل الرسالة ومقصدها، وفي الكتاب والسنّة دحض لها وكشف لزيفها ، وقد كتب إمام الدعوة رسالة في كشفها، وهي: (كتاب كشف الشبهات)، ومن أنفس الشروح عليه تقريرات سماحة الشيخ محمّد رحمه الله، ففي مطالعة الأصل وشرحه عصمة بإذن الله وعون على ردِّ الباطل وكشفه، ومن الشبه العليلة؛ بل الميّتة قولهم: هذا توسّل وليس شرك ونحن نقرُّ بأنّ الله الخالق الرازق، يقول الشيخ -رحمه الله-: "أمّا دعاء غير الله كيا سيدي فلان أعطني كذا وكذا، فهذا لا شك أنّه الشرك الأكبر، وهنا شبهة وهو أنّ جهلة يزعمون أنّه توسّل، نعم هو توسّل، وهو شرك المشركين، المشركون يقرُّون بالربوبيّة لكن يتقرّبون بأنواع التقرُّب؛ رجاء أنْ يُقرّبوهم إلى الله"[4]، "فحقيقة دين قريش قبل مبعث النبي : أنّهم يتّخذون شفعاء؛ يدعونهم ويذبحون لهم ويهتفون بأسمائهم، يقولون لسنا أهلاً لسؤال الله، فيتّخذون وسائط أقرب منهم إلى الله؛ ليشفعوا لهم ويسألوا الله لهم! فأخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم أنّ

خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر رضي الله عنه: قوموا نستغيث برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا المنافق، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يُقام لي إنّا يُقام لله)، قال الهيثمي: "رواه أحمد، وفيه راوٍ لم يُسم، وابن لهيعة". مجمع الزوائد 40/8، فالحديث فيه ضعف، لكنّه يُذكر للاعتضاد لا للاعتماد. يُنظر: تلخيص كتاب الاستغاثة 307/1-309.

(1) 346/1.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 125/1-126.

(3) يُنظر: تيسير العزيز الحميد ص227-236.

(4) شرح الروض المربع –قسم المعاملات- ص1691، ويُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 183/12-184.

هذا محض حق ِّ الله، لا يصلح منه شيء لغير الله"[1]، فسؤال الأموات شرك وإنْ سمّاه أصحابه توسُّلا ً، فهو عين توسُّل المشركين وشركهم، أمّا التوسُّل الشرعي فجنس غير هذا، وقد سبق بيانه عند ذكر عبادة التوسُّل، ومن الشبه الواهية: القول بأنّ إنكار ذلك فيه إنكار الشفاعة ومعاداة الصالحين وبغضهم، وهذا شأن أعداء الله القبوريين، إذا أُنكر عليهم الباطل، قالوا: هذا إنكار للحقّ، وإذا أُنكر عليهم دعاء غير الله، قالوا: هذا إنكار للشفاعة، فـ"م ِن شأن أهل الباطل المشبّهين أهل ِ الشرك المباهتةُ، وإلباسُهم أهل الحق ِّ الشُبُهَ الباطلة، إذا أ ُن ْكر عليهم دعاء غير الله وشركياتهم وضلالتهم أخذوا في الطعن على أهل التوحيد، وقالوا: إن ّكم ت ُنكرون الشفاعة، وأنتم تن تقـ ّصون الأولياء والصالحين -وليس كذلك- خالفوا طريقة الرسل، وألزموهم أن ْ يكونوا راضين بذلك، وهذا عكس ما دعوهم إليه"[2]، وبعض المشركين يحتج لباطله في جواز دعاء ا لأموات بأن ّ النبي ّ كلّ ّم موسى في مسألة عدد الصلوات في معراجه[3]، قالوا فهذا يـ ُكلِّ ِم ميتا ً؟! وقد أجاب سماحة الشيخ عن هذا قائلا ً: "موسى مع محم ّد ك الحي ِّ مع الحي ِّ، كما أن ّ محمدا ً مع جبريل كذلك، فم َن كان مع جبريل كمحم ّد أو محم ّد مع موسى فلا بأس"[4]، وشبَه المبطلين قد توارثوها عن المشركين الأولين فليس ثمّ جديد عندهم، وفي شرح كتاب كشف الشبهات للشيخ محمّد -رحمه الله- جواب أصول شبههم، وهنا يحسُن التنبيه على مسألة زيارة القبور؛ لأنّ بعض المشركين قد يجعل من الأ سماء الشرعيّة وسيلة لتمرير الأمور الشركيّة، فزيارة القبور لا تخلو من أحوال ثلاث: شرعيّة، وبدعيّة، وشركيّة، فـ"إنْ قصد بها زيارة الميت من أجل الدعاء له فهذا ما كان رسول الله يفعله ويعلّمه أصحابه...، وإنْ كان الزائر يقصدها لأ َجل دعاء الله عندها، ويظن ُّ في نفسه أن ّه أجوب للدعاء، ويريد

(1) شرح كتاب كشف الشبهات ص34.
(2) شرح كتاب كشف الشبهات ص90.
(3) تقدّم تخريج حديث الإسراء.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 115/1.

التوسّل بها، والاستشفاع بها، فهذا لم تأتِ به الشريعة أصلاً؛ لأنّ منه ما هو وسيلة إلى الشرك، ومنه ما هو شرك أكبر، والوسائل لها حكم الغايات في المنع"[1]، وسيأتي مزيد بحث لهذه المسألة في مبحث ذرائع الشرك.

2. طلب الحوائج من غير الله ولو كان حيّاً فيما لا يقدر عليه إلّا الله كهداية القلوب، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وطلب الحوائج من غير الله فيما لا يقدر عليه إلّا الله شرك أكبر بلا شكّ"[2]، ومن ذلك سؤال المخلوق الإعاذة من الشيطان الرجيم، وأنّى لمخلوق ذلك وهو عاجز عن إعاذة نفسه فضلاً عن غيره، وقد سُئل الشيخ محمّد -رحمه الله- عمّن قال لحيٍّ حاضر: أعذني من الشيطان الرجيم؟ فكان الجواب: "هذا شرك أكبر؛ لأنّه لا قدرة له على إعاذته، ولو كان حيّاً حاضراً"[3].

3. دعاء النبيّ والاستغاثة به بعد موته: وهذه الصورة تكثر في العوام باسم المحبّة والتعظيم، وهي من جنس شرك الأولين، وصورة من صور دعاء الأموات، فكلّ ما قيل سابقاً يُقال هنا، "فإنّه معلومٌ أنّ مَن دعا مع الله غيره مِن أيِّ شيءٍ كان، فهو كافر، وصَارفٌ حقّ ربِّ العالمين لغيره؛ وكون ذلك المصروف لنبيٍّ أو غيره لا يُنجيه من الشرك، ولكنّه أهون من الثاني؛ فإنّه عظّم مَن لا يُعظّم بوجه، وهو كالمعاند أيضاً. النصوص الشرعيّة دلّت على نقص هذا وأنّه مرذولٌ ومَهين، وهذا عاكسَ الشرعَ وجعله معظّماً، فصار شركه أعظم، وإنْ كان الكلُّ شرك وكفر وضلال"[4]، وللمبطلين أوهام يتعلّقون بها، وشبههم لا تنقطع فالباطل باقٍ ما بقي إمامه الرجيم، ومن ذلك قولهم: النبيّ أُعطي الشفاعة ونحن نطلبه ممّا أعطاه الله، والجواب عن هذا كما قال الشيخ -رحمه الله-: "هو سيّد الشفعاء، لكنّ الذي أعطاه الشفاعة (و) هو الله (نهاك عن هذا) نهاك أنْ

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 128/1-129.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 113/1.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 114/1.
(4) شرح كتاب كشف الشبهات ص111.

تطلبها منه، فهذا مـِنْ جهله يطلب شيئاً منهياً عنه، مع أنّ إعطاءه الشفاعةَ إعطاءٌ مقيّدٌ لا مطلقاً، كما أنّ إعطاءه المال لا يُعطيه مَن شاء، إنّما يُعطيه مَن أُمِر أن يُعطيه، (فقال تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ[1])، فهذا نهيٌ عن دعوة غير الله، ودعوةُ غير الله أنواع: منها دعوة غير الله فيما يرجونه من شفاعتهم، ومنها دعوة غير الله لكشف الكُربات ونحو ذلك، وهذا منهيٌ عنه؛ بل هو حقيقة دين المشركين الأولين، إنّما كانت عبادتهم آلهتهَم بالدعاء وطلب الشفاعة ونحو ذلك"[2]، ويُجيب الشيخ عن هذه الشبهة أيضاً: بأنّ هذا الصنيع فيه حرمان الشفاعة، فقد "بيّنت الشريعة أنّ سبب نيلها اتباع الرُسل وإخلاص العمل، فبذلك تكون من أهل الشفاعة، فالمشركون ضيّعوا سبب الشفاعة وضادّوه وخالفوه. الشريعة بيّنت أنّ سبب إعطائه إيّاها غير طلبها منه ، وإنّما سببها الإيمان به والإيمان بما جاء به؛ قال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ[3]، وقال تعالى: ﭽ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ[4]، وما لا يعلمه الله فهو باطل؛ يعني لا يعلم أنّ من دونه شفعاء، وسُئل : مَن أسعد الناس بشفاعتك؟ فقال: (مَن قال لا إله إلاّ الله، خالصاً من قلبه)[5]، وقال: (فهي نائلة إنْ شاء الله مَن مات لا يُشرك بالله شيئاً)[6]، فالشفاعة للعصاة، أمّا المشركون فلا شفاعة لهم"[7]، وفي هذه الدعوى الباطلة فتح لباب الشرك على مصراعيه؛ إذ من أُعطي الشفاعة غير رسول الله كثير، يقول الشيخ -رحمه الله-: "كون شخص أُعطِيَها

(1) سورة الجن (18).
(2) شرح كتاب كشف الشبهات ص94.
(3) المدثر (48).
(4) يونس (18).
(5) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، رقم (99)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(6) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الإيمان، باب اختباء النبي دعوة الشفاعة لأمّته، رقم (199)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(7) شرح كتاب كشف الشبهات ص95.

لا يدل ُ على أنّه يُعطيها مَن سألها، وَلَلَزِمَ من ذلك أن ْيكون كل ُ مَن طُلب الشفاعة يُعطي إيّاها مَن سأله، ولفسدت الشرائع، فدلّ َ على أنّ إعطاءه الشفاعة مقيّد، وليس دالا ً على أنّها تُطلب منه، ولو كانت تُطلب منه لكان الصحابة أوّل من يطلبها منه"[1]، فتحصّل من مجموع الكلام جملة من الردود، وهي: أنّ إعطاءه الشفاعة مقيّد وليس مطلق، وأنّ طريق تحصيلها هو توحيد الله واتباع النبيّ ، وأنّ لازم هذا القول طلب الشفاعة من كلّ مَن أُعطيها، ومنها: أنّ الذي أعطاه إيّاها نهى الخلق عن سؤالها من النبيّ وسائر الخلق، ولو كان ذلك جائزاً لسبقنا إليه سادة الخلق وأشدُهم تعظيماً لرسول الله . وقد ينزع بعضهم فيستدلُ لباطله بمثل حديث: (أسألك مرافقتك في الجنة)[2]، وقد سُئل الشيخ -رحمه الله- عن ذلك، فقال: "هذا سؤال لحيٍّ، كما يسأل من الصدقة"[3]، وممّا يتشبّثون به قول العبد في صلاته: (السلام عليك أيُها النبيُ)[4]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "نعرف أنّ بعض أهل الباطل يقول: إنّها حجّة لقولهم يا رسول الله، لكن ليس معنى هذا أنّك تطلب من الرسول شيئا ً؛ بل أنت الآن تطلب له لا تطلب منه، وهم يقولون يا رسول الله سلّمني من هذا الشيء إذا عثر، سواء ينفعه أو يشفع له. الفائدة من هذا أنّك تستحضر عند سلامك على النبيّ أنّه حاضر؛ ليكون أصدق وأخلص؛ لما يستحقّه عليك من تعزيزه وتوقيره ومحبته، فإنّ دعاءَك هذا الدعاءَ عن استحضار منك أتمّ، كما أنّ دعاءَك الله مع استحضار قربه منك له مزيّة، كما في مرتبة الإحسان: (أن ْ

(1) شرح كتاب كشف الشبهات ص96-97.
(2) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب فضل السجود والحث عليه ، رقم (489)، من حديث ربيعة بن كعب السلمي رضي الله عنه.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 115/1.
(4) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الأذان، باب التشهد في الآخرة، رقم (831)، وأخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (402)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

تعبد الله كأنك تراه)[1]، فإن ّ استحضار ذكر الرسول عند الدعاء له إذا أنزلته منـزلة الحاضر تقوم م ِن حقوقه بأتم ّها"[2].

4. دعاء الجن ّ: فلا يجوز دعاء الجنّ مطلقاً، وقد يستشكل البعض ويقول: الجن ُ قادرون، فكيف لا ي ُسأل منهم؟! و الجواب ما قاله الشيخ محمّد -رحمه الله-: "الجن ُ لا يجوز دعاؤهم، كما لا يجوز دعاءُ الملائكة، وإن ْ كان لهم قدرة، فإن ّ هذا جنس الشرك بالملائكة، وأيضا ً الجن ُ لا ي ُطيعونك، فليسوا مثل الحي الحاضر الذي تطلب منه ما يقدر عليه ويعطيك"[3]، ومن دعائهم الشائع على ألسنة الكثير قول: جنّي، خذوه يا جنٌ ونحوها، وقد سُئل سماحة الشيخ -غفر الله له- عن أقوامٍ إذا صاروا في حالة غضب ونحوه تكل ّموا بكلمات فيها محذور كقولهم: خذوه يا جن ّ، وكم َن يرد على م َن يدعوه بقوله: جني، ونحوه، فقال: "هذه الكلمات وأشباهها مم ّا يتعاطاه كثير من الجه ّال، إن ِ اعتقد القائل معناها الحقيقي فلا شك ّ في كفره؛ لكن ّ الظاهر أن ّهم لا يعتقدون معناها، وإن ّما تخرج منهم في حالة الغضب بغير قصد ولا اعتقاد، فهي كالدعاء عليه وتخويفه ونحو ذلك، ومع هذا فلا شك ّ في تحريم التلف ّظ بها؛ لكونها من صيغ الشرك وهو دعاء الغائب، ولـ ِم َا فيها من إلحاق الضرر بالمق ُول له ذلك وظلمه، فعلى م َن قالها لأخيه أن ْ يتوب إلى الله ويستغفره، وأن ْ لا ي ُعو ِّد لسانه عليها، فإن ْ لم يتركها ع ُز ِّر"[4]، هذه بعض صور

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبيّ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة وبيان النبيّ له، رقم (50)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله، رقم (8)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأخرجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، رقم (9)، (10).

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 116/1-117.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 115/1.

(4) فتاوى ورسائل الشيخ 184/12، ويُنظر: 114/1-115.

دعاء غير الله، وفي الواقع ما لا يدخل تحت حصر.

وهنا مسألة من المهمّ بيانها في هذا الموضع؛ كونها من جنس الدعاء غير المشروع، وهي: أنْ يدعو العبد صفة من صفات الله تعالى، فالله سبحانه يُدعى بأسمائه وصفاته وكلماته، "وأما دعاء صفاته وكلماته فكفر باتفاق المسلمين"[1]، كقول يا وجه الله يا رحمة الله، وقد سُئل الشيخ محمّد -رحمه الله- عن ذلك فقال: "لا يجوز، هذا من دعاء الصفة"[2]؛ ولمّا كانت هذه المسألة من دقيق فقه أسماء الله وصفاته فإنّ العامّة قد يقعون فيها دون قصد، ولذا من كمال فقه الشيخ ورحمته بالخلق الاعتذار لهم مع تقويم الخطأ، فقد سُئل عمّن يقول من العامّة: يا وجه الله، فأجاب بقوله: "ما تنبغي، ومُمكن أنّ مقصودهم الذات"[3]، وقد يُورد البعض سؤالاً؛ مستشكلاً هذا الحكم، فيقول: ما الفرق بين دعاء الصفة والقسم بها؟! فيجيب على ذلك العالم الرباني -رحمه الله- قائلاً: "القسم والاستعاذة بها جائزة؛ لأنّه تعظيم، وإقسامه تعالى بمخلوقاته؛ لكونها دالّة عليه، فالصفة لا يُقال إنّها خالقة؛ بل الله بصفاته هو الخالق"[4].

ودعاء غير الله يجتمع فيه غير مفسدة من المفاسد العِظام؛ ممّا يحمل العاقل على البعد عنه، من ذلك:

1. نقض التوحيد بجميع أقسامه، والتلبُّس بالشرك الأكبر و الذنب الذي لا يُغفر[5].
2. إضاعة شرف العبوديّة للخالق، والوقوع في أسر عبوديّة الخلق.
3. السفه والبعد عن الرشاد؛ إذ لا يصنع مثل ذلك إلاّ مَن لا بصيرة له ولا عقل، فالأمر لله من قبل ومن بعد، ومَن سواه عبد مربوب، داعٍ غير مدعو، لا حول له ولا قوة إلاّ بالله، فنعوذ بالله من الخذلان، ولهذا يقول الله تعالى موبِّخاً دعاة غيره: ﭽ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ

---

(1) تلخيص كتاب الاستغاثة 181/1.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 117/1.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 117/1.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 117/1.
(5) يُنظر: شرح كتاب كشف الشبهات ص84-89.

بي ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙچ[1] ، "فدلّت الآية على أنّ هذا المدعو إمّا أن يكون مالكاً أو لا، وإذا لم يكن مالكاً؛ فإمّا أن يكون شريكاً أو لا، وإذا لم يكن شريكاً؛ فإمّا أن يكون معيناً أو لا، وإذا لم يكن معينًا؛ فإمّا أن يكون شافعاً بغير إذن الله أو لا، والأقسام الأربعة باطلة، فتعيّن الأخير، وهو أنّه يشفع بإذن الله، ومَن كان كذلك فكيف يُطلب منه النفع لغيره؟!"[2]، ويقول الله سبحانه مسجِّلاً الضلال على دعاة غيره: چ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ چ[3]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "هذا تسجيل منه سبحانه على أنّ دعاء غير الله أضلُّ الضلال"[4]، ويقول جلّ شأنه مبيّناً تفرُّده بـالنفع والضرّ: چﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ چ[5]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وهذا الوصف منطبق على كلّ مخلوق، فإنّه ليس عند أحد النفع استقلالاً أو الدفع استقلالاً، وما قُدِّر من نفع حسيٍّ فهو جزئي أكسبهم الله إيّاه"[6].

4. فيه مسبّةٌ للربِّ سبحانه وسوء ظنٍّ به تعالى، فـ"مِن أعظم ما لا يليق بجلال الله وعظمته: أنْ يُدعى مع الله غيره، مثل مَن يطلب من غير الله تفريج الكربات وإغاثة اللهفات ونحو ذلك"[7].
5. شكاية الرحيم سبحانه إلى مَن لا يرحم.
6. الوقوع في الظلم: ظلم النفس، وظلم المدعو، وأظلم الظلم وهو الشرك بالله.
7. إذلال النفس وإهانتها.

---

(1) سبأ (22-23).
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 129/1.
(3) الأحقاف (5-6).
(4) شرح كتاب التوحيد ص109.
(5) يونس (107).
(6) شرح كتاب التوحيد ص108.
(7) شرح كتاب التوحيد ص36.

8. الخسارة في الدنيا والآخرة، ففي الدنيا بفوات المطلوب؛ إذ لا قدرة للمدعو على تحقيقه، ولحوق الشرك بفاعل ذلك، وفي الآخرة بحصول المرهوب، وهو الخلود في نار جهنّم، قال تعالى: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ
ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ
ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ
ﯻ ﯼ ﯽ ﭼ[1]، يقول الشيخ -رحمه الله- مفسِّراً الآيات: "ﭽ ﯗ ﭼيا محمّد لهؤلاء المشركينﭽ ﯘ ﯙ ﭼ أتهم آلهة ﭽ ﯚ ﯛ ﭼمن دون الله ﭽﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﭼ ﯡ الكليّة ﭽ ﯢ ﯣ ﭼ ولا تحويله من حال إلى حال، أو من صفة إلى صفة، يعني جميع مَن يُدعى من دون الله لا يملك، عاجز عن كشف الضرّ بالكليّة أو تحويله من حال إلى حال، فكيف يُجعل مَن لا يملك شريكاً للمالك؟!، وهذا يبيّن بطلان تعلّقهم عليهم ودعوتهم إيّاهم، ويبيّن مع ذلك أنّ صنيعهم هذا يذهب عليهم ضياعاً وخساراً، فإنّه من المعلوم أنّ الداعي للمدعو إنمّا يدعوه ويتعلّق عليه من أجل عائدة تعود عليه من جهته، فبيّن تعالى أنّه لا عائدة تعود على مَن دعا غيره، لا المطلوب كلّه ولا بعضه، وإذا كان الحال هكذا تبيّن أنّ سعيهم في ضلال، وكدحهم في خسار، وأنّهم مغبونون الصفقة في الدنيا والآخرة، في الدنيا يفوت المطلوب، وحصولهم على الشرك وسمة السوء، وفي الآخرة كونهم مشركين، من أهل النار والخلود فيها، ثمّ قال: ﭽﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﭼ يعني أنّ متعلّقات المشركين التي يتعلّقون عليها مع الله هي تتعلّق على الله وحده، وتبتغي إليه الزلفى والقرب؛ باجتناب زواجره واتباع أوامره ابتغاء وجهه وحده، و الوسيلة المعرّفة باللام هي المعهودة، وهي: الإيمان بالله وحده وتوحيده وعبادته، فهذه هي التي جعلها الله وسيلة إليه، والتي جاءت بها الرسل من عند الله تعالى، وهي الإيمان بالله وبما جاءوا به عن الله، وهذا هو السبب والنسب بينهم وبين الله تعالى، لا نسب ولا سبب بينهم وبين الله إلا سبب العبوديّة، فوصف مدعويّهم بصفات، منها: كونهم

(1) الإسراء (56-57).

أهل رغبة إلى الله، ولا يملكون كشف الضرّ ولا تحويله، فـ
الذي يُحب ذلك الصالح يتبّعه، فلا يُقرّب هؤلاء إلا ّ ما
قرّب أولئك، ولا قربة إلى الله تعالى إلا ّ هذا الطريق الذي
صيّر هؤلاء مقرّبين إلى الله، والذي قرّبهم هو كونهم ﭼ ﯦ ﯧ ﯨ
ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﭼ ، فينبغي لسائر الخلق أنْ
يتوسّلوا بها إلى الله، ويتقرّبوا بها إلى الله، فلا بلوغ إليه إلا
ّ بما بلغه هؤلاء، فإنّ عملهم الذي أوصلهم إلى المرتبة
العالية هو إخلاص التوحيد، فكأنّ الربّ قال في الردِّ عليهم:
إنّ الذين تدعونهم عبيدي، كما أنكم عبيدي، يرجون رحمتي
ويخافون عذابي ويتقرّبون إليّ بطاعتي، فكيف تدعونهم
مع الله؟! فتقرّبتم إلى الله بالتنديد، وهو بنفسه المُبْعد لكم
عنه، وهو بنفسه المُبْعد لكم عنهم، فصار معنى الآيات: أنهم
لا قدرة لهم على ما يُطلب منهم، فإنهم عباد صالحون
يرجون رحمة الله وحده، وتقرُبهم إليه وحده، فينبغي أنْ
يُتأسّى بهم بما قرّبهم، ففي هذه الآية: بيان أنّ دعاء غير
الله والتعلق على غيره من الصالحين شرك أكبر منافٍ
للتوحيد، وأنّ دعوة الله وحده ضدٌ الشرك، وهي التوحيد، فـ
لا يُدعى معه نبيٌ ولا وليٌ ولا غيرهم من الخلق"[1] .

المطلب الخامس: الرّياء:

مبدأ صلاح العبد وفساده من قلبه، فأعمال القلوب هي الأصل لِمَا
سواها؛ ولذا كان القلب محل نظر الربِّ سبحانه من العباد، وقد تقدّم
أنّ الإخلاص أحد شرطي صحة العبادة وصلاحها، و"حقيقة الإخلاص
التبري عن كلّ ما دون الله تعالى"[2] ، فمتى التفت القلب إلى غير الله
فثَمّ الشرك، فالشرك في النيّة والقصد بحر لا ساحل له، عزيز السلامة
منه، وقلّ من ينجو منه[3] ، فيجب الحذر كلّ الحذر من ذلك، فنسأل
المولى أنْ يسلِّمنا ويغفر لنا ما جهلنا.

ومِن الشرك في النيّة والقصد: الرياء، فكلُه شرك، وهو دائر بين الأ
صغر والأكبر، وكفى بهذا قبحاً، والرياء في اللغة: مشتقٌ من الرؤية،

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص44-46.
(2) المفردات للراغب ص155.
(3) يُنظر: الجواب الكافي ص94.

وهو مصدر راءى يرائي مراءاة ورياء[1]، وفي الشرع يعرّفه سماحة الشيخ -رحمه الله- بقوله: "الرياء: إظهار العبادة؛ لقصد رؤية الناس لها ، فيحمدون صاحبها"[2]، ومن التعريف يتبيّن: شرط كون العمل المرائى فيه عبادة، وأنّ أصله كان لله تعالى، وأنّ الفساد كان من جهة النيّة والقصد، فمراد عامله ثناء النّاس عليه وحمدهم له، وهذا يتّضح أكثر في قول الشيخ -رحمه الله-: "الرياء: أنْ يعمل العبد عملاً صالحاً، يتقرّب به إلى الله، ولكنْ يقصد به أنْ يُثني عليه الناس ويحمدوه عليه"[3].

وعلى هذا يتبيّن: أنّ الرياء شرك في النيّة والإرادة والقصد[4]، وأنّ قصد مدح الناس والتطلّع لذلك في غير العبادات ليس من الرياء في شيء، وإنْ كان الضّرر قد يلحق صاحبه من جهات أخرى، ونستفيد أيضاً من التعريف السابق: أنّ إظهار العبادات بهذا القصد هو المحذور، وإلاّ فإنّ جنس الإظهار مشروع؛ بل قد يكون واجباً، وممّا يفيده هذا التعريف: أنّ الثناء إذا لحق العبد دون قصد له أو تطلّع إليه فلا ضرر فيه؛ بل تلك عاجل بشرى المؤمن كما في الحديث الصحيح[5].

والرياء شرك، "وهو من أعظم أنواع الشرك الأصغر، وهو من أعمال القلوب"[6]، وصوره كثيرة، منها ما ذكره الشيخ بقوله: "الرياء في العمل كأنْ يصلي ليراه الناس، أو يطوف ويهلل أو يسبح ليثنوا عليه بذلك، ومثله السمعة إلاّ أنّها فيما يُسمع من القراءة والتسبيح و التهليل ونحو ذلك"[7]، ولا فرق بين الرياء والسمعة من جهة الحكم، وإنْ كان ثمّ فرق من جهة التعلّق، وصور الرياء كثيرة، وحبائل

---

(1) يُنظر: تهذيب اللغة 231/15-232، الصحاح 2349/6، لسان العرب 84/5، تيسير العزيز الحميد ص524
(2) شرح كتاب التوحيد ص245.
(3) شرح كتاب التوحيد ص245.
(4) يُنظر: شرح كتاب التوحيد ص245.
(5) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البرّ والصلة والآداب، باب إذا أُثني على الصالح فهي بشرى ولا تضرّه، رقم (2642)، من حديث أبي ذرٍّ ، ولفظه: قيل لرسول الله أرأيت الرجل يعمل العمل من الخير ويحمده الناس عليه ، قال: (تلك عاجل بشرى المؤمن).
(6) شرح كتاب التوحيد ص245.
(7) شرح كتاب التوحيد ص245.

الشيطان فيه متعدِّدة، "ويدخل فيه أنْ يُخفي عمله لله ثمّ يُحدِّث الناس به"[1].

وقد دلّت النصوص على أنّ الرياء شرك، سواء كانت نصوصاً عامّة أو خاصّة، فمِن النصوص العامّة: قوله تعالى: ﭽ ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي ثج ثم ثى ثي جح جم حج حم خج خح خم سج ﭼ[2]، يقول الشيخ -رحمه الله- مبيّناً وجه الدّلالة من الآية: "ﭽ جح جم حج ﭼالعمل الصالح هو: الخالص، المقصود به وجه الله تعالى، السالم من الرياء، الصواب الموافق لسنّة رسول الله ، ﭽ حم خج خح خم سج ﭼأحداً نكرة في سياق النفي، شمل بعمومه الشرك في النيّة والإرادة والقصد وغيرها"[3]، ويقول -رحمه الله-: "دلّت الآية على النهي عن الرياء؛ لأنّ الله نهى عن الشرك في العبادة، والنيّة والقصد من العبادة"[4].

ومن الأدلة: حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله : (قال الله تبارك وتعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، مَن عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه)[5]، قال الشيخ -رحمه الله-: "يعني أيُّ صورةٍ تكون بين شريكين فأنا أغنى عن الشرك، فذلك القسط الذي جعله الجاعل لله ولغيره، الله أغنى منه، ففي هذا ردُّ العمل المُشرَك فيه غير الله، فكلُّ عمل جُعل له ولغيره فليس لله من ذلك شيء، وقوله: (الشرك) يعني المشاركة، وهذا فيه: أنّ العمل الذي يُجعل لغير الله فيه شرك؛ أنّ الله يتركه لكمال غناه، وقوله: (مَن عمل عملاً أشرك فيه معي غيري) هذا شمل بعمومه أيّ عمل كان، فدخل فيه الشرك في النيّة والإرادة والقصد، قوله: (تركته وشركه) أي: تركت العمل الذي أشرك معي فيه لِمَن أشرك معي، وفي رواية: (فأنا منه بريء، وهو للذي أشرك)[6]، فصار ردُّه لأمرين، أحدهما: أنّه لكمال غناه

---

(1) تيسير العزيز الحميد ص525.

(2) الكهف (110).

(3) شرح كتاب التوحيد ص246.

(4) شرح كتاب التوحيد ص246.

(5) أخرجه مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم(2985).

(6) أخرجه أحمد في المسند، رقم (8000)، وأخرجه ابن ماجه، كتاب الزهد، باب الرياء والسمعة، رقم (4202)، قال المنذري: "رواة ابن ماجه ثقات".

لا يقبله، والثاني: أنّ خير الشريكين الذي يترك ما أُشرك فيه لصاحبه، فدلّ الحديث على أنّ الرياء إذا خالط العمل لم يقبله الله؛ لأنّ قوله: (عملا ً) نكرة تعمّ جميع الأعمال، والنيّة والقصد من الأعمال، ودلّ على أنّ الرياء شرك، لقوله: (أشرك)"[1].

ومن الأدلة الخاصّة قوله : (ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال؟) قالوا: بلى، قال: (الشرك الخفي؛ يقوم الرجل فيُصلِّي، فيُزيِّن صلاته لِمَا يرى من نظر رجل)[2]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وُصف بالخفاء؛ لأنّه يقع خفيّاً في القلب، وهو شرك النيّة والقصد، ثمّ فسره فقال: (يقوم الرجل فيُصلِّي، فيُزيِّن صلاته لِمَا يرى من نظر رجل)، ولم يقل يُصلِّي للخلق؛ بل لله، لكن يُزيِّنها، يقصد بذلك أنْ يمدحه الناس وينظروا إليه، فدلّ الحديث على التحذير من الرياء، وأنّه شرك، ودلّ على صورة من صور الرياء"[3].

فإذا تقرّر أنّ الرياء من الشرك، فإنّه يبقى السؤال عن حكم العمل الذي خالطه رياء، ولا شكّ أنّ في التفصيل هدايةً إلى سواء السبيل، وهذا ما جرى عليه المحقِّقون من أهل العلم، في هذه المسألة وفي غيرها، وأمّا وجه التفصيل في مسألتنا هذه فقد أشار إليه الشيخ محمّد -رحمه الله- بقوله: "الرياء على أقسام، أحدها: أنْ يُرائي بأداء الفرائض ونحوها، فهذا لا يكاد يصدر من مؤمن، والثاني: أنْ يصدر منه في نوافل العبادات، إمّا بتحسينها أو نحو ذلك، والمرائي له أحوال: تارة يكون رياؤه من الابتداء إلى الانتهاء، وتارة يكون عند الا بتداء ثمّ يزول، ويخطر في نصف الصلاة مثلا ً، فهذا إنْ استمرّ معه فهو رياء، وما قارنه يُحبطه، وإنْ كان خاطراً ثمّ دفعه لم يضرّه، ولم يكن رياء"[4].

الترغيب والترهيب 35/1، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة 339/2 عن إسناد ابن ماجه: "هذا إسناد صحيح رجاله موثوقون"، والحديث صححه الألباني رحمه الله في صحيح سنن ابن ماجه.

(1) شرح كتاب التوحيد ص246.

(2) أخرجه أحمد في المسند، رقم (11252)، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب الرياء والسمعة، رقم (4204)، من حديث أبي سعيد الخدري ، وحسن إسناده البوصيري في الزوائد 339/2، وحسنه الألباني في صحيح الجامع، رقم (2607).

(3) شرح كتاب التوحيد ص247.

(4) شرح كتاب التوحيد ص245.

ويقول -أعلى الله منـزلته-: "الرياء له أحوال: تارة يكون مِن ابتداء العمل إلى انتهائه، فهذا العمل كلّه حابط، والثاني: أنْ يكون أصل العمل لله ثمّ طرأ عليه الرياء واسترسل معه، فهذا يُحبط ما قارنه، الثالث: أنْ يكون أصل العمل لله ثمّ يخطر بقلبه نيّة الرياء، فيدفع هذا الخاطر عن قلبه، فهذا لا يضرّه، ولم يكن مرائياً، والرياء المحض لا يكاد يصدر من مؤمن"[1].

فتحصّل من تفصيل الشيخ -رحمه الله- الآتي:

أولاً: أنّ الرياء من حيث هو ينقسم إلى قسمين:

1. الرياء المحض، وهذا لا يكاد يصدر من مؤمن؛ بل هو من شأن المنافقين، كما قال الله تعالى عنهم: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﭼ[2]، ومنه: الرياء بأداء الفرائض، كما هو الشأن في المنافقين، وهذا شرك أكبر.
2. يسير الرياء، وهذا شرك أصغر[3]، كتحسين العبادة، وهذا هو الذي خافه النبيُّ ﷺ على أمّته حين قال: (إنّ أخْوَف ما أخافُ عليكُمْ الشِّرْكُ الأصْغَرُ)، قالوا: وما الشِّركُ الأصغر يَا رسولَ الله؟ قال: (الرياء)[4].

ثانياً: أنّ الرياء إذا خالط العمل فله أحوال ثلاثة، وهي:

1. أنْ يكون من ابتداء العمل حتى نهايته، ولا شك أنّه مفسد للعمل في هذه الحالة.
2. أنْ يكون أصل العمل لله ثمّ يطرأ الرياء ويسترسل معه، ففي هذه الحالة يُحبط ما قارنه.
3. أنْ تأتيه خواطر ويُدافعها، فهذا لا يضرُّ، وليس برياء.

وهنا فائدة يحسن ذكرها، يقول الشيخ محمّد بن قاسم -رحمه الله-: سألت شيخنا عن المرائي إذا حسّن الفريضة، هل تحبط الفريضة أو

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص246.

(2) النساء (142).

(3) يُنظر: شرح كتاب التوحيد ص33.

(4) أخرجه أحمد في المسند، رقم (23630)، من حديث محمود بن لبيد، قال الهيثمي: "رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح". مجمع الزوائد 102/1، وحسّن إسناده ابن حجر-رحمه الله- في البلوغ ص376، حديث رقم (1277)، وصححه الألباني في الصحيحة، رقم (951).

تحبط التحسين؟ فقال: "التحسين فقط، أو أنه لا ثواب له في صلاته والله أعلم"[1].

والمرائي بضاعته كاسدة، وعمله ضائع وذاهب، فالرياء مُحْبِط لِمَا قارن من الأعمال، ومع ذهاب عمله فالوعيد لاحق به، وهذه المسألة نبّه عليها الشيخ -رحمه الله- بقوله: "تنبيه: لا يُظنُّ أنّ العمل إذا حبط يكون لا له ولا عليه؛ بل هو مستحقٌّ للذمّ والعقاب"[2].

وبهذا نعرف قبح الرياء وعظيم خطره وشديد ضرره، وأنه مع قبحه خفي، "وأنه مخوفٌ على الصالحين بالمرّة"[3]، ولذا ينبغي الخوف منه، فقد خافه رسول الله على أمّته،"كما هو مشروع ومُتعيّن الحذر كلّ الحذر منه، وجعله على البال، ومدافعته، وترك هذه الأمور، وإخلاص المقصد لله سبحانه"[4].

المطلب السادس: شرك الطاعة:

الطاعة المطلقة الخاصّة والتي يقترن بها -ولابدّ- الذلُّ والخضوع والرّضا والموافقة = إنّما هي لله تعالى، وليس للخلق فيها نصيب، وأمّا طاعة الرسول فإنّما هي طاعة لله وامتثال لأمره، وهو مُبلِّغ عن ربّه، والله يقول: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭼ[5]، وإنّما كانت مختصّة ب الله وحده؛ لأنها نوع من أنواع العبادة؛ "بل هي العبادة، فإنّها طاعة الله بامتثال ما أمر به على ألسنة رسله عليهم السلام"[6]، فلا حلال إلا ّ ما أحلّه الله، ولا حرام إلا ّ ما حرّمه الله، وهذا ما يجب على كلّ مكلف اعتقاده، والعمل بموجبه، وهو من التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، يقول الشيخ محمّد -رحمه الله-: "إفراد الله تعالى بالطاعة ، وأنْ لا يُحلّل إلا ّ ما حلّل، ولا يُحرّم إلا ّ ما حرّم، هذا هو التوحيد ؛ فإنّ من أنواع التوحيد إفراد الله بالطاعة، والطاعة نوع من أنواع العبادة، ومن الدليل على ذلك قول الله تعالى: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﭼ[7]، ودليله أيضاً: تفسير رسول الله قوله تعالى: ﭽ ﯗ ﯘ

(1) شرح كتاب التوحيد ص245.
(2) شرح كتاب التوحيد ص247.
(3) شرح كتاب التوحيد ص247.
(4) شرح كتاب التوحيد ص247.
(5) النساء (80).
(6) تيسير العزيز الحميد ص543.
(7) الأنعام (121).

ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞﭼ[1] لعدي[2] "[3].

وقد تنوّعت الأدلّة على وجوب طاعة الله ورسوله ، وعلى أنّ الخلق لا يُطاعون إلا ّ في المعروف، وقد أشار الشيخ -رحمه الله- إلى أصولها وطرفٍ من أنواعها بقوله: "جاء الكتاب والسن ّة والإ جماع بوجوب طاعة الله ورسوله ، والرد ِّ عند التنازع إلى الله و الرسول ، وتحريم الخروج عن سبيل المؤمنين، وتحريم طاعة العلماء والعب ّاد والأمراء في معصية الله، فقال تعالى: ﭽ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﭼ[4]، وقال تعالى: ﭽ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﭼ[5]، وفي الصحيحين عن علي رضي الله عنه، أن ّ النبي ّ قال: (لا طاعة في معصية، إن ّما الطاعة في المعروف)[6]، والآ يات والأحاديث في هذا الباب أكثر م ِن أن ْ ت ُستقصى، فإن ّه لا طاعة لمخلوق في خلاف ما أمر الله به ورسوله ، سواء كان من العلماء أو الأمراء أوالعب ّاد، قال شيخ الإسلام إمام الدعوة -قد ّس الله روحه- في (كتاب التوحيد) ما نص ّه: (باب م َن أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل ّ الله أو تحليل ما حر ّمه فقد ات ّخذهم أرباباً من دون الله)[7]"[8] ثمّ ساق الشيخ محمّد -رحمه

---

(1) التوبة (31).
(2) هو صاحب رسول الله ، أبو طريف عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي، ابن حاتم طي الذي يُضرب بجوده المثل، أسلم سنة تسع وقيل عشر، وكان قبل ذلك نصرانياً، من المعمّرين، فقد قيل أنّه بلغ من العمر مائة وثمانين عاماً، ومات بعد الستين، قيل سنة سبع وستين وقيل غير ذلك. يُنظر: الطبقات 22/6، سير أعلام النبلاء 162/3-165، الإصابة 469/2-471.
(3) شرح كتاب التوحيد ص50.
(4) النساء (59).
(5) النساء (115).
(6) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام، رقم (7257)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، رقم (1840).
(7) كتاب التوحيد ص135.

الله- الباب بنصِّه فليُنظر.

وأولو الأمر -وهم العلماء والأمراء[2]- طاعتهم من أعظم ما أوجب الله على الخلق، فقال سبحانه: ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﭼ[3]، وقد يستشكل البعض بمثل هذا ما تقرّر سابقاً من وجوب إفراد الله بالطاعة، وعن هذا يجيب الشيخ -رحمه الله- مبيّناً أنّ طاعتهم تبع لطاعة الله ورسوله ، فالعلماء إنّما هم مُبلِّغون لأمر الله ورسوله ، والأمراء منفِّذون لذلك، فيقول -رحمه الله-: "يأمر الله سبحانه في هذه الآية بطاعته وطاعة رسوله ؛ لأن ّ في ذلك خير الدنيا والآخرة، وع ِز ّ الدنيا والآخرة, والنجاة من عذاب الله يوم القيامة، ويأمر بطاعة أولي الأمر عطفاً على طاعة الرسول من غير أن ْ ي ُعيد العامل؛ لأن ّ أولي الأمر إن ّما تجب طاعتهم فيما هو طاعة لله ولرسوله ، وأم ّا ما كان معصية لله ورسوله ف لا تجوز طاعة أحد ٍ من الن ّاس فيه كائناً ما كان؛ لقول النبي : (إن ّما الطاعة في المعروف)[4] ، وقال : (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)[5]"[6].

ويقول -رحمه الله-: "أقوال العلماء والأمراء وأفعالهم تُعرض على الشرع، فما كان مخالفاً فهو باطل مردود، وما وافقه فهو مقبول، وما

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 120/3-121.

(2) يُنظر: إعلام الموقعين 240/2، تفسير القرآن العظيم 345/2، تيسير العزيز الحميد ص544.

(3) النساء (59).

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، رقم (7145)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، رقم (1840)، من حديث علي .

(5) أخرجه أحمد، رقم (1095) من حديث علي وغيره، وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ذكر مناقب الحكم بن عمرو الغفاري ، رقم (5870)، ولفظه عنده: (لا طاعة في معصية الله)، قال الحاكم 500/3: (حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي، قال الهيثمي: "رجال أحمد رجال الصحيح" مجمع الزوائد 226/5، وصححه الألباني في الصحيحة، رقم (179).

(6) فتاوى ورسائل الشيخ 259/12.

لم يكن فيه نصّ من الكتاب أو السنّة تُظر فيه، فإنْ كان قائله من العلماء؛ فأكثر ما فيها وأحسن وصف لها أنْ تكون سائغة الاتباع إذا لم تخالف الشرع، أمّا أنْ تكون واجبة فلا، فإنّه لا واجب إلا ّ ما أوجبه الشرع، كما أنّه لا حرام إلا ّ ما حرّمه الشرع"[1].

وإذا تقرّر أنْ الطاعة عبادة اختصّ الله بها؛ فإنّه ينبني على ذلك تحريم صرف هذا الحقّ لغير الله، وهو من الشرك، وقد نصّ على ذلك الشيخ -رحمه الله- بقوله: "مَن اتخذ مطاعاً مع الله فقد أشرك في الرسالة والألوهيّة"[2]، إلا ّ أنّ الشرك في الطاعة دون شرك العبادة، يقول الشيخ -رحمه الله-: "بين الشرك في الطاعة والشرك في العبادة فرق، فالشرك في الطاعة أخفّ من الشرك في العبادة، وإنْ كان منه ما يصل إلى الأكبر"[3].

وطاعة غير الله قد تُخرِج صاحبها من الملّة، ومنها ما هو دون ذلك، فالحكم فيها يختلف؛ لاختلاف صورها والحامل عليها، وقد فصّل الشيخ -رحمه الله- في الحكم مع بيان موجبه، فقال: "المتبع غير الرسول في التحليل والتحريم على أقسام: إذا اتبع خلاف الرسول واعتقد أنّه جائز وأنّه مثل اتباع الرسول وأولى؛ فهذا لا شكّ أنّه شرك في الطاعة أكبر ناقل عن الملّة، وأمّا مَن اتبعه ولكن أقرّ أنّه مخالفٌ لِمَا جاء به الرسول ، واعترف أنّه عاصٍ، فهذا ليس شركاً أكبر؛ بل حرام، وأمّا مَن اتبعه وهو يحسِب أنّه حقّ فهذا له أجر اجتهاده، ولكن هذا ينقسم إلى قسمين: قسم يمكنه الوصول إلى معرفة الحقّ فهذا أخلد إلى أرض الكسل فهو ملوم، وإنْ كان لا يُحسن فعليه شيء آخر، وهو سؤال أهل العلم"[4].

وقد انتهج الشيخ –رحمه الله- هذا التفصيل في كلّ موضع قرّر فيه هذا الحكم[5]، ومن أنفس تقريراته في ذلك قوله: "فمَن أطاع أحداً من هذا الصنف أو أحداً من هذا الصنف -يعني العلماء والأمراء- فقد اتخذه ربّاً، لكن لا يخلو: إمّا أنْ يعتقد أنّه مصيب فيما يتبّعه فيه،

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص252.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 280/12.
(3) شرح كتاب التوحيد ص328.
(4) شرح كتاب التوحيد ص50.
(5) يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 280/12، شرح كتاب التوحيد ص51، 353-256، 258

وأنّ ما أحلّه فهو حلال وما حرّمه فهو حرام، فيُطيعه على وجه التديُّن، فهذا ردّة وشرك أكبر ناقل عن الملّة، الثاني: أنْ يعلم أنّه مُخالفٌ للشرع، وإنّما غلبته نفسه فآثرها، فهذا عظيم وهو شرك أصغر، الثالث: أنْ يتّبع المحلِّل وهو جاهل لا يدري ما الحلال والحرام، فهذا ينقسم إلى: مَن لا يمكنه أنْ يبحث ويستفتي أو يسأل أهل العلم لأجل جهله، فهذا معذور، أمّا الذي يمكنه ذلك ويُفرّط، فهذا ملومٌ وليس عنده اهتمام من دينه"[(1)].

وعلى هذا يتحصّل أنّ طاعة غير الله لا تخلو من صور ثلاث، لكلّ صورة حكمها:

1. أن تكون الطاعة على وجه التديُّن، فهذا شرك أكبر.
2. أن تكون الطاعة لشهوة مع الاعتراف بالخطأ، فهذا من الذنوب والمعاصي العظيمة، وقد يدخل في الشرك الأصغر، ولكنّه لا يصل بصاحبه إلى الشرك الأكبر.
3. أن تكون الطاعة عن جهل بالحلال والحرام، فهذه الصورة لا تخلو من حالتين:

- أنْ يكون الجهل لتفريط أو إعراض، فهذا ملوم، وجهله ليس عذراً له.
- أنْ يكون الجهل لعجزٍ أو بَعْدَ بَذْلِ وُسْعٍ، فهذا معذور، ولا يكلِّف الله نفساً إلا ّ وسعها؛ بل له أجر اجتهاده.

فإذا كان هذا هو حكم طاعة غير الله، فأعظم من ذلك حكماً وجرماً من دعا الخلق إلى طاعة نفسه دون ربِّ العالمين؛ بل هو طاغوت من الطواغيت؛ لأنّه دعا إلى عبادة نفسه، فـ"الطاغوت كلُّ ما تجاوز به العبد حدّه؛ من معبود، أو متبوع، أو مطاع"[(2)]، قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: "فمَن طلب أنْ يُطاع دون الله فهذا حال فرعون، ومَن طلب أنْ يُطاع مع الله فهذا يُريد من الناس أنْ يتّخذوا من دون الله أنداداً يُحبُّونهم كحبِّ الله، والله سبحانه أمر أنْ لا يُعبد إلاّ إيّاه، ولا يكون الدين إلاّ له، وتكون الموالاة فيه والمعاداة فيه، ولا يُتوكّل إلاّ عليه، ولا يُستعان إلاّ به"[(3)].

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص252.
(2) إعلام الموقعين 50/1.
(3) مجموع الفتاوى 220/8، 328/14-329.

ومظاهر شرك الطاعة والانقياد لغير اللّه متعدِّدة، إلا ّ أنّها تعود في الغالب إلى مظهرين اثنين، وهما: طاعة العلماء والعُبّاد، وطاعة الأ مراء. وإنّما يكثر هذا لاشتباه الأمر في ذلك على كثير من الخلق، ولعظيم افتتان خلق كُثُر بهم، ولأنّ بعضهم قد يدعو لطاعة نفسه؛ بل ويحمل الخلق على ذلك حملا ً، ولأنّ هذا هو ما كان في الأمم السابقة وستحذو هذه الأمّة حذو مَن قبلها وتتبّع سننهم، وإليك نوع بيان لهذين المظهرين من كلام سماحة الشيخ محمّد -رحمه اللّه-:

1. طاعة العلماء والعُبّاد دون اللّه تعالى: فالأوّل ممّا ضلّ فيه اليهود؛ إذ يكثر فيهم علماء السوء، والثاني ممّا ضلّ فيه النصارى لكثرة بدعِ رهبانهم مع جهلهم، وهذا من حيث الأ غلب، وإلا ّ فلكلٍّ نصيب من ضلال الآخر، قال اللّه تعالى عنهم: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﭼ[1]، يقول الشيخ محمّد -رحمه اللّه- في بيان معنى هذه الآية وما يُستفاد منها: "هذا ممّا ذمّ اللّه به اليهود والنصارى وعيّرهم به، والأحبار هم العلماء، والرهبان هم العُبّاد، ومعنى اتخاذهم أرباباً - مع أنّهم ما ذبحوا لهم ولا هتفوا بأسمائهم ولا سجدوا لهم- معناه أنّهم حلّلوا لهم الحرام فاتبعوهم، وحرّموا عليهم الحلال فاتبعوهم، فالاتباع في التحليل والتحريم هو تفسير الآية المتعَيّن الثابت عن النبي ، وذلك أنّ عدي بن حاتم جاء إلى النبي وافداً وسمع النبي يقرأ هذه الآية فظنّ أنّه المعْنِيُ، وقال: إنّا لسنا نعبدهم، فقال النبي : (أليس يُحرّمون ما أحلّ اللّه فتحرّمونه، ويُحلّون ما حرّم اللّه فتُحلّونه؟ فقال: بلى، فقال : (فتلك عبادتهم)[2] ، ففي هذا بيان التوحيد وتفسيره، وهو أنّ اتخاذ إنسان شخصاً يُحلُّ ما أحلّ ويُحرّم ما حرّم من غير دليل من اللّه ولا برهان؛ بل بمجرد التعصُّب أو الهوى والجهل = أنّه يكون مشركاً، هذا هو الشرك في

---

(1) التوبة (31).

(2) أخرجه الترمذي في السنن بنحو هذا اللفظ، كتاب تفسير القرآن عن رسول اللّه r ، باب (10) ومن سورة التوبة، رقم (3095)، وقال: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا ّ من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث"، والحديث حسّنه الألباني.

الطاعة، فمَن اتخذ شخصاً مع الله يُحلُّ ما يُحلُّ ويُحرِّم ما يُحرِّم فقد أشرك مع الله، واتخاذهم أرباباً على وجهين، أحدهما: أنْ يعلموا أنّهم بدّلوا دين الله فيتّبعوهم على هذا التبديل، ويعتقدون ذلك مع علمهم أنّهم خالفوا دين الله، فهذا كفر، وقد جعله الله شركاً، الثاني: أنْ يكون اعتقادهم بتحريم الحرام وتحليل الحلال ثابتاً، لكنّهم أطاعوهم في معصية الله، فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب، ثمّ إنْ كان المتبِع في هذا مجتهدٌ؛ قصده اتباع الرسول ، لكن خفي عليه الحقُّ، وقد اتقى الله ما استطاع، فهذا لا يُؤاخذه الله، ولكنْ مَن علم أنّ هذا خطأ ثمّ اتبعه وعدل عن قول الرسول فله نصيب من هذا الشرك أو من بعضه"[1]، ويدخل في هذا المظهر: الإحداث في الدين، فالمحدِث قد شرّع ديناً لم يأذن به الله، والمتّبع قد اتخذه شريكاً في الطاعة، وهذا ما أفاده الشيخ من قوله تعالى: ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ[2]، فيقول -رحمه الله-: "مَن ندب إلى شيء يُتقرّب به، أو أوجبه بقول أو فعل من غير أنْ يشرعه الله، فقد شرع من الدين ما لم يأْذن به الله، ومَن اتّبعه في ذلك فقد اتخذه شريكاً لله فيما أوجبه عليه من طاعة، ومَن أطاع أحداً في دين لم يأْذن به الله من تحليل أو تحريم أو استحباب أو إيجاب فقد لحقه من الإثم ما يلحق الآمر الناهي"[3].

2. طاعة الأمراء في معصية الله: فالحكم لله تعالى، والأمر و النهي له، وهذا المظهر ممّا يتناوله حديث عدي ، والحكم فيه يدور على التفصيل السابق، والحكم والتحاكم أعظم مِن مجرد الطاعة، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وإذا كان من باب الحكم فهو أعظم، ما فيه حكم إلاّ بما جاء به الرسول "[4]، ومع ذلك فتفصيل الشيخ فيه قائم، ومن المناسب هنا ذكر تفصيله في التحاكم إلى غير الشرع،

(1) شرح كتاب التوحيد ص49-50.
(2) الشورى (21).
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 50/3.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 280/12.

ومسألة الحكم ستأتي في بابها إن شاء الله تعالى، فيقول- رحمه الله-: "التحاكم إلى غير الشرع أقسام، أحدها: أنْ يرى أنّه سائغٌ وحسن، وأنّه الحقُّ، وهو الذي ينبغي اتباعه، مع العلم بأنّه مخالفٌ للشرع، فهذا كفر ناقل عن الملّة، الثاني: أنْ لا يعتقد أنّه جائز، ولا يفضِّله على الشرع، ويعلم أنّه باطل، ولكنْ تحاكم إليه لغرضٍ مِن الأغراض الدنيوية، فهذا معصية وقد يكون شركاً أصغر"[1].

وفي الطاعة المطلقة لغير الله أكثر من مفسدة، منها:

- الوقوع في الشرك أو في حماه.
- الذلّ والخضوع لغير الله.
- مذلّة الأسر في عبوديّة غير الله.
- إطفاء نور البصيرة.
- الانسياق وراء كلّ ناعق.
- التخبُّط في سُبل الشياطين وعدم الاهتداء إلى سواء السبيل.
- الإعانة على فتنة المتبوع؛ إنْ كان غير راضٍ بهذا الصنيع.
- تشويه الدين والإساءة إليه.

المطلب السابع: الرُّقى والتمائم:

جعل الله لكلّ شيءٍ سبباً، والله هو خالق السبب والمسبب، "ومعلوم أنّه ليس في المخلوقات شيء هو وحده علّة تامّة وسبب تام للحوادث، بمعنى أنّ وجوده مستلزم لوجود الحوادث؛ بل ليس هذا إلاّ مشيئة الله تعالى خاصّة، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن"[2]، والشرك في باب الأسباب قد تمكن في قلوب كثير من الخلق؛ فمنهم مَن يعتقد تأثيرها بذاتها، وقد لا تكون سبباً فضلاً عن أنْ تكون مؤثِّرةً بذاتها، والبعض يتعلّق بأسبابٍ موهومة، وقليل من الخلق مَن باشر الأسباب الكونيّة والشرعيّة وقلبه مُتعلِّق بالله الواحد الأحد، فالأول قد أشرك في ربوبيّة الله تعالى وألوهيّته، و الثاني واقع في الشرك الأصغر؛ "لأنّ كلّ مَن جعل سبباً لم

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص257.
(2) مجموع فتاوى ابن تيميّة 133/8.

يجعله الله سببا ً، لا بوحيه ولا بقدره، فهو مشرك شركا ً أصغر"[1]، والثالث هو الموحِّد السالم من درن الشرك.

ومن الأمور التي قد خُلطت بالشركيات، وتعلّقت بها قلوب كثير من الخلق دون باري البريات: الرُّقى والتمائم، وفي هذا المطلب أستعرض ما وقفت عليه من كلام للشيخ محمّد -رحمه الله- فيها، وفيه فرعان:

الفرع الأوّل: الرُّقى:

الرُّقى جمع رقية، وهي:"العوذة التي يُرقى بها صاحب الآفة؛ كالحمى، والصرع، وغير ذلك من الآفات"[2].

والرُّقى قسمان اثنان، هما:

1. رُقى شرعيّة: وضابطها باختصار: هي كلّ ما خلا من الشرك، كما قال الشيخ -رحمه الله-: "فما خلا من الشرك لا يدخل في هذا -يعني في الرُّقى الشركيّة- فالرقى التي خصّ الدليل ما لم يكن فيها شرك"[3]، ويصحُ أنْ تضبط بشروطها وهو أدقُ، وقد ضبطها الشيخ بذلك، مبيّناً أنّ كلّ ما خلا من هذه الشروط فليس شرعيّاً؛ بل يلحق بالرُّقى الشركيّة، فيقول: "الرُّقى لابدّ فيها من ثلاثة شروط؛ إذا لم تُوجد فهي من الرُّقى الشركيّة، الأول: أنْ تكون بلسانٍ معروف، ومنه تعرف المنع بالطلاسم، ويلحق به ما لم يُعرف معناه، وكذلك اللسان الأعجمي؛ فإنّه يَقلِب لفظ القرآن أعجمياً، فلو كان رجل يرقي بلسان غير معروف فإنّه يحتمل أنْ يكون رَقى بشرك، الثاني: أنْ لا يُعتمد على ذات الرُّقية في حصول المطلوب، فهذا شرط؛ بل تُفعل ويُعتقد أنّها سبب، إنْ رتّب الله عليها مُسَبَبَه نفع بإذن الله، وإنْ سلبه لم ينفع، فلو اعتقد الشخص أنّه بذاته يحصل المطلوب كان شركاً، الثالث: أنْ يكون معناها صحيحاً، وإنْ لم تكن مأثورة، لقوله تعالى: ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﭼ[4]، والأفضل الأدعية

---

(1) القول المفيد على كتاب التوحيد 19/2، ويُنظر: شرح كتاب التوحيد ص 59-60.

(2) النهاية في غريب الحديث 254/2، ويُنظر: لسان العرب 293/5.

(3) شرح كتاب التوحيد ص71.

(4) الأعراف (55).

النبويّة، وبدون هذه الشروط تكون من الرُّقى الشركيّة"[1]، وهذه الشروط ممّا انعقد عليه الإجماع[2].

2. رُقى شركيّة: وهي كلُّ ما تضمّن شركاً كدعاء الشياطين و الجنّ، أو كانت مجهولة لا تُعقل، أو تعلّق قلب صاحبها بها. و لا منتهى لصورها، ممّا يكون على أيدي السحرة والكهنة، فكلُّ ما ليس شرعيّاً متضمِّناً للشروط السابقة، فهو من هذا النوع؛ ولهذا قال النبيُّ لمّا سُئل عن الرُّقى: (اعرضوا عليّ رقاكم، لا بأس بالرُّقى ما لم يكن فيه شرك)[3]، وهي المقصودة بقوله : (إنّ الرُّقى والتمائم والتِّوَلَة[4] شرك)[5]، يقول الشيخ -رحمه الله- في تعليقه على هذا الحديث: "وإنّما كانت الرُّقى شركاً من أجل التعلّق عليها تارة، ومن أجل ما يُذْكر عليها من أسماء الشياطين"[6].

فالرُّقى الشركيّة فيها من المفاسد العظام غير واحدة، منها:

- الشرك في الربوبيّة والألوهيّة، وكفى به جُرْماً.
- تعلّق القلب بالأوهام.
- تسلّط الشياطين على صاحبها.

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص71-72.

(2) يُنظر: فتح الباري 195/10، النهاية في غريب الحديث 255/2، تيسير العزيز الحميد ص167.

(3) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب لا بأس بالرُّقى ما لم يكن فيه شرك، رقم (2200)، من حديث عوف بن مالك الأشجعي .

(4) "التِّوَلَة -بكسر التاء وفتح الواو- ما يُحبِّب المرأة إلى زوْجها من السحر وغيره، جعله من الشرك لاعتقادهم أنّ ذلك يُؤثِّر ويَفْعل خلاف ما قدّره الله تعالى". النهاية في غريب الحديث 200/1، ويُنظر: الترغيب و الترهيب 158/1، كتاب التوحيد ص77.

(5) أخرجه أحمد في المسند، رقم (3615)، وأبو داود في سننه، كتاب الطبّ، باب في تعليق التمائم، رقم (3883)، وابن ماجه في السنن، كتاب الطبّ، باب تعليق التمائم، رقم (3530)، وهو في صحيح ابن حبان، كتاب الرُّقى والتمائم، رقم (6090)، وفي مستدرك الحاكم، كتاب الرُّقى والتمائم، رقم (8290)، من حديث ابن مسعود ، قال الحاكم: "حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين، ولم يخرجاه". المستدرك 463/4، وأقرّه الذهبي، و الحديث صححه العلامة الألباني في الصحيحة رقم (331).

(6) شرح كتاب التوحيد ص71.

- إطفاء نور البصيرة.

وهناك بعض المسائل المتعلِقة بهذا الفرع، قد سُئل الشيخ محمّد -رحمه الله- عنها، وسأعرضها باختصار، وهي كالآتي:

1. النفث في الماء من الكيفيات الجائزة في الرُقى الشرعيّة: فقد سُئل الشيخ -رحمه الله- عن ذلك، فأجاب بقوله: "لا بأس بذلك فهو جائز؛ بل قد صرّح العلماء باستحبابه"[(1)]، ثمّ ساق طرفاً من أدلة المسألة، وأقوال أهل العلم في استحبابها.
2. من الكيفيات المشروعة في الرُقية: كتابة آيات قرآنية في إناء ثمّ غسله وشرب المريض منه، وهذا ممّا سُئل عنه الشيخ -رحمه الله- فقال: "لا يظهر في جواز ذلك بأس"[(2)]، ومن ذلك الكتابة بالزعفران، يقول الشيخ -رحمه الله-: "الكتابة بالزعفران فيها خلاف، ويعملها الناس، ولا فيه بأس إنْ شاء الله"[(3)].
3. الرُقية في الملح، وقد فعله الشيخ محمّد ابن قاسم -رحمه الله- ثمّ سأل شيخه عن ذلك، فأجابه بقوله: "هذا ليس فيه بأس"[(4)]، إلاّ أن الشيخ -رحمه الله- أنكر التوسُع في ذلك، فقال: "والناس توسّعوا فيها من جهات: الأولى البطء، فإنّها كلّما كانت أجد كانت أنفع، وما دام لها أثر فإنّها تصلح، وأيضاً الاستعمال، وإلاّ فليس من شرطها أنْ تكون على معيّن فإنّها قراءة"[(5)]، ومن صور التوسُع في الاستعمال التي أنكرها الشيخ ما ذكره الشيخ محمّد ابن قاسم سماعاً عن شيخه محمّد -رحمهما الله- ونصّ عليه بقوله: "ومن صور التوسُع فيها الذي سمعته يُنكره: أنْ ينفث في زعفران ثمّ يأمر -يعني النافث- أولاده أو غيرهم -ممّن لا يعرفون الرُقية- بتخطيطه في صحون أو

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 92/1.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 94/1.
(3) شرح الروض المربع –قسم العبادات- ص649.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 94/1.
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 94/1.

أوراق"[1].

4. الرُّقية باللسان الأعجمي محرّمة، فقد سُئل عن إطلاق شيخ الإسلام لفظ الكراهة عليه كما في الاقتضاء[2]، فقال: "المراد كراهة تحريم"[3].

الفرع الثاني: التمائم:

يُعرّف الشيخ -رحمه الله- التميمة بقوله: "التمائم شيء يِ ُعل ّق على الأ َولاد؛ يِ ُت ّقى به العين"[4]، ويقول أيضاً في تعريفها مع التمثيل لها: "التميمة واحدة التمائم، وهي ما يُعلّق على الأولاد، وتكون من خرز، وتكون من عوذة مكتوبة، وتكون من عظام بعض الدواب، وتكون من غير ذلك"[5]، فكلُّ ما عُلِق بهذا القصد واعتقد فيه فهو تميمة[6]، وهذا ما نبّه عليه الشيخ -رحمه الله- بقوله: "وليس المنع لأجل نوع ومادة؛ بل من أجل ما يتعلّق عليها من الاعتقاد، فكلُّ شيء اُعتقد فيه فهو ممنوع، ووارد فيه ما ورد في التمائم، ويدخل في اسمها وحكمها، أو في حكمها"[7].

وتعليق التمائم لا يقف عند التعليق على الجسد فحسب؛ بل يتجاوز ذلك إلى ما هو أعظم، وهو تعلّق القلب بها، وإلى اجتماع الأ مرين معاً وهو الأغلب، يقول الشيخ -رحمه الله-: "والتعلّق يكون بـ القلب تارةً، وبالفعل تارة، وبهما جميعاً تارة؛ بالقلب إنْ لم يُعلِقها على الجسد وقلبه مُتعلِق بها، فإنّه مُتعلِق تميمة، وبالفعل تارة لو علّقها عليه، ولو كان باطنه ما تعلّقها، فإنا نحكم عليه أنّه علّق تميمة؛ عملا ً بالظاهر، ويكون بهما، على الجسد ويُعلِق بها قلبه في حصول مطلوبه"[8].

وأمّا سبب تسميتها بهذا الاسم فيبيّنه الشيخ -رحمه الله- بقوله:

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 94/1(الحاشية:4)

(2) الاقتضاء ص203.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 95/1.

(4) فتاوى ورسائل الشيخ 96/1.

(5) شرح كتاب التوحيد ص64، 76.

(6) يُنظر: الصحاح 5/ 1878، النهاية في غريب الحديث 197/1-198، لسان العرب 54/2.

(7) شرح كتاب التوحيد ص76.

(8) شرح كتاب التوحيد ص64.

"سُمِّيت تميمة؛ لأنّهم يلبسونها خشية العين، يزعمون أنّها لا تصيبهم العين، يتلمّحون تمام مرادهم، وهو السلامة من العين"[1].

والتمائم نوعان:

1. ما كان من غير كلام اللّه تعالى وأسمائه وصفاته، فهذا شرك باللّه تعالى، يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "المعلّق إمّا أن يكون من القرآن، أو من أسماء اللّه وصفاته، أو لا يكون. فإن لم يكن من القرآن ولا من أسماء اللّه وصفاته فلا نعلم خلافاً بين أهل العلم في منعه وتحريمه واعتباره شركاً باللّه"[2]، وفي الحديث عن النبيّ : (مَن تعلّق تميمة فلا أتمّ اللّه له، ومَن تعلّق ودعة فلا ودع اللّه له)[3]، وفي شرح هذا الحديث يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "دعا على مُتعلِّق التميمة أنْ لا يُتِمّ اللّه له مقصوده من تعليقها، وهو السلامة من العين؛ بل دعا بأنْ تتسلّط عليه العين، (ومَن تعلّق ودعة): وهي الأصداف البيض الصغار التي تخرج من البحر، التي يجعلها العامّة على الأولاد، وكانت الجاهلية يتلمّحون بجعلها عليه الدعة والسكون والسلامة من المؤذي، فدعا عليه أنْ لا يدعه اللّه في دعة وسكون، فدعاؤه على متعلِّق هذه يُفيد تحريمها، فإنّه لا يدعو إلا على فاعل محرم، فإذا تقرّر أنّه محرم فرواية (مَن علّق تميمة فقد أشرك)[4] بيّنت أنّه من المحرّمات الشركيّة، وفيها: التصريح بأنّه شرك، وإنّما كان شركاً لِمَا يقوم بقلبه من التعلّق على غير اللّه في جلب نفع أو دفع ضرٍّ، فالتعلّق على هذه الأمور شرك من هذا المعنى، وهو من الشرك الأصغر، ما لم يعتقد أنّ هذا الذي تعلّقه يدفع الضرّ باستقلاله، فإنّه

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص64.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 96/1.
(3) أخرجه أحمد، رقم (17404)، والحاكم في المستدرك، كتاب الطبِّ، رقم (7501)، من حديث عقبة بن عامر ، قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وضعّفه الألباني في الضعيفة، رقم (1266).
(4) أخرجه أحمد، رقم (17422)، من حديث عقبة بن عامر ، وصححها العلامة الألباني في الصحيحة، رقم (492).

يكون أكبر"[1]، ومن هذا البيان يتضح: أنّ التمائم من غير كلام الله وأسمائه وصفاته لا يخلو مُتعلِقها من أحد وجهين، هما:

- أنْ يعتقد أنّها مؤثِرة بذاتها؛ فهذا شرك أكبر.
- أن يعتقد أنّها سبب، فهذا شرك أصغر؛ لجعله سبباً ما ليس سبباً؛ بل جعله ما نُهي عنه سبباً.

وقد سُئل الشيخ -رحمه الله- عن بعض أفراد هذه التمائم، وتكلم عن بعضها ابتداءً، فمن ذلك:

- الأوداع التي تُعلّق على الدواب للزينة، حيث سُئل عنها، فقال: "هذه صورة شركيّة ممنوعة، ونيّة صاحبها ليس لها حكم، ربّما يُعلِّقها جاهل ولا يدري أنّه يعتقد فيها، وربّما يُعلِّقها معتقد ويقول زينة، فهذه الصورة ممنوعة"[2].
- رؤوس الغزلان تُعلّق على البيوت أو السيارات، وقد سأل الشيخَ محمّداً تلميذُه الشيخ محمّد ابن قاسم -رحمهما الله- عنها، فأجاب سماحته: "باطل، ولا يجوز، وليس مقصودهم جمالاً"[3].
- لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه، يقول الشيخ -رحمه الله-: "مَن استعمل تلك الأمور لئلاّ يُصيبه بلاء أو لقصد رفعه بعد وقوعه فهذا شرك أصغر؛ ما لم يعتقد أنّه يؤثر بذاته، فإنْ اعتقد ذلك فهذا شرك في الربوبيّة مُخْرِج عن الملّة؛ لأنّه إثبات متصرّف في الكون مع الله، وإنْ اعتقد أنّه سبب فهذا شرك أصغر"[4].

وفي هذه التمائم مفاسد عظيمة تحمل الناظر فيها على البعد عن هذه التمائم، من ذلك:

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص64-65.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 100/1.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 100/1.
(4) شرح كتاب التوحيد ص59.

- الشرك في ربوبيّة الواحد الأحد سبحانه وتعالى، "فطلبوا دفع الأذى من غير الله الذي هو دافعه"[1].
- الشرك في الألوهيّة، ففيها قصد غير الله بالرجاء ونحوه من العبادات.
- أسر القلوب لغير علا ّم الغيوب.
- التعلّق بالأوهام.
- تسلّط الشياطين على صاحبها.
- إطفاء نور البصيرة.
- تشويه دين الفطرة والعقل السوي، وهو دين الإسلا م.
- تكثير السحرة والكهنة والعرافين، وإعانتهم في الا ستطالة على الخلق، وعلى الفساد في الأرض.
- التشبّه بأهل الجاهليّة.

وليس من هذا الباب ما عُرفت سببيّته، وقد ذكر هذا الشيخ في ثنايا جوابه عمّن سأله عن فصّ الدم، هل هو من هذا الباب، فقال -رحمه الله-: "جعل الله في بعض الجواهر خواص. إنّما المحذور الذي يُتعاطى لسرٍّ خفي، فإنّه من باب التأله، أمّا الذي من باب السجيّات و الطبيعيات فما عُرف معناه كان كذلك، وما جُهل فيلحق بالممنوع"[2].

2. والنوع الثاني من التمائم هو ما كان من القرآن الكريم، أو أسماء الله وصفاته، أو الأذكار الشرعيّة: وهذه قد وقع فيها الخلاف بين أهل العلم سلفاً وخلفاً[3]، وقد حكى سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- هذا الخلاف، مبيّناً القول وقائله وحجّة كلّ قول، وبيّن الراجح منها ووجه الترجيح، فيقول -رحمه الله-:"وإن ْ كانت -يعني التمائم- من القرآن أو من أسماء الله وصفاته فقد اختلف علماء السلف في حكم تعليقها، فرخ ّص فيها بعض السلف[4]، وهو قول عبد الله

(1) النهاية في غريب الحديث 198/1.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 100/1.
(3) يُنظر: تيسير العزيز الحميد ص167-168.
(4) يُنظر الآثار المروية عمّن رخص بذلك في: المصنف لابن أبي شيبة 43/5-44، كتاب الطبِّ، من رخّص في تعليق التعاويذ، رقم (23543- 23552)،

بن عمرو بن العاص[1]، وظاهر ما روي عن عائشة رضي الله عنها[2]، وأحد قولي الإمام أحمد[3]. وحملوا الأ َحاديث الواردة في النهي عنها على التمائم الشركيِ ّة، وقاسوا جواز تعليقها إذا كانت من القرآن أو من أسماء الله وصفاته بالرقية، وبعضهم لم يرخ ّص فيه[4]، وجعله من المنهي عنه، منهم ابن مسعود ، وابن عباس، وظاهر قول حذيفة، وبه قال عقبة بن عامر[5]، وابن عكيم[6]، قال إبراهيم

ويُنظر: تيسر العزيز الحميد ص167.

(1) هو صاحب رسول الله وابن صاحبه، الإمام الحبر العابد عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل ابن هاشم القرشي السهمي، أسلم -قبل أبيه- وهاجر سنة سبع، وشهد بعض المغازي، كتب عن رسول الله الكثير بإذنه، وحمل عنه علماً جمّاً، وروى عن أكابر الصحابة، ونقل عن أهل الكتاب، عُرف بعبادته، كان على ميمنة جيش معاوية يوم صفين، وكان يقول: مالي ولصفين مالي ولقتال المسلمين، لوددت أنّي متُّ قبلها بعشرين سنة أو قال عشر سنين، وكان يحلف ما رمى بسهم ولا ضرب بسيف، مات سنة 63هـ، وقيل 65هـ، بمكة وقيل بالطائف . يُنظر: الطبقات 261/4-268، الا ستيعاب 956/3-959، سير أعلام النبلاء 79/3-94، الإصابة 192/4-193.

(2) في المستدرك للحاكم، كتاب الطبِّ، رقم (7506)، عن عائشة رضي الله عنها أنّها قالت : "ليست التميمة ما تعلق به بعد البلاء، إنّ ّما التميمة ما تعلق به قبل البلاء". قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه". المستدرك 242/4.

(3) يُنظر: الآداب الشرعيّة لابن مفلح 443/2-444.

(4) يُنظر الآثار المروية عمّن منع ذلك في: المصنف لابن أبي شيبة 35/5-36، كتاب الطبِّ، في تعليق الرقى والتمائم، رقم (23456-23476)، وينظر: تيسر العزيز الحميد ص168.

(5) هو صاحب رسول الله ، الإمام المقرئ أبو عبس وقيل أبو عمرو وقيل غير ذلك، عقبة بن عامر ابن عبس بن عمرو الجهني المصري ، كان عالماً مقرئاً فصيحاً شاعراً، بايع رسول الله على الهجرة، وهو من أهل الصقة، وكان من أحسن الناس صوتاً بالقرآن، وكان البريد إلى عمر بفتح الشام، شهد صفين مع معاوية ، وشهد فتح مصر، وولي إمرتها، ثمّ أغزاه معاوية البحر، وتوفي سنة 58هـ. يُنظر: الطبقات 343/4-344، الاستيعاب 1073/3-1074، سير أعلام النبلاء 467/2-468، الإصابة 520/4.

(6) هو صاحب رسول الله ، أبو معبد عبد الله بن عكيم الجهني، أسلم في حياة النبي ، وهو معدود في أصاغر الصحابة، صلى خلف أبي بكر ،

النخعي[1]: (كانوا يكرهون التمائم كلّها من القرآن وغير القرآن)[2]، والمراد بالكراهة في قول إبراهيم وغيره من السلف الصالح: التحريم[3]، وهذا القول -أعني تحريم تعليقها- هو قول الإمام أحمد[4] اختاره جمع من أصحابه، وجزم به المتأخّرون منهم[5]، **وهذا هو الصحيح من وجوه،** __الأوّل__: عموم قوله : (إنّ الرُّقى وَالتّمَائمَ و التِّوَلَةَ شِرْكٌ)[6]، وقوله: (مَن تعَلّقَ شَيْئًا وُكِلَ إليْه)[7]، وقوله:

وبايع عمر ، توفي سنة 88هـ في ولاية الحجاج، ومن أجمل أقواله : لا أعين على دم خليفة أبداً بعد عثمان، فقيل له: يا أبا معبد أو أعنت عليه؟ قال: كنت أعدُّ ذكر مساويه عوناً على دمه. يُنظر: الطبقات 113/6-115، الاستيعاب 949/3-950، سير أعلام النبلاء 510/3-512.

(1) هو الإمام، الحافظ، فقيه العراق، أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي اليماني ثم الكوفي، روى عن مسروق وعلقمة وغيرهم، وروى عنه خلق كثير كالشعبي والأعمش، كان عالماً عابداً، توفي سنة ست وتسعين (96هـ)، وله من العمر تسع وأربعون، وقيل تسع وخمسون. يُنظر: الطبقات 270/6-284، سير أعلام النبلاء 520/4-529، وفيات الأعيان 21/1.

(2) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الطبِّ، باب في تعليق التمائم و الرُّقى، رقم (23467).

(3) يُنظر: إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين 39/1-43.

(4) يُنظر: الآداب الشرعيّة لابن مفلح 443/2-444.

(5) يُنظر: تيسير العزيز الحميد ص168.

(6) تقدّم تخريجه.

(7) أخرجه أحمد، رقم (18781)، والترمذي في السنن، كتاب الطبِّ، باب ما جاء في كراهيّة التعليق، رقم (2072)، وقال: "حديث عبد الله بن عكيم إنّما نعرفه من حديث محمّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى"، وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب الطبِّ، رقم (7503)، كلّهم من حديث عبد الله بن عكيم ، والحديث حسنه العلامة الألباني في غاية المرام، رقم (297)، وفي غيره، وأخرجه النسائي من حديث أبي هريرة ، كتاب تحريم الدم، باب الحكم في السحرة، رقم (4079)، ولفظه: (من عقد عقدة ثمّ نفث فيها فقد سحر، ومن سحر فقد أشرك، ومن تعلّق شيئاً وُكِلَ إليه)، ورواية النسائي قال عنها الذهبي: "هذا الحديث لا يصح؛ للين عباد، وانقطاعه". ميزان الاعتدال 378/2، وضعفها الألباني في ضعيف الجامع، رقم (5702)، لكن جملة التعلق ثابتة كما سبق، قال ابن مفلح في الآداب

(مَن تعَلَقَ تمِيْمَةً فَقدْ أشْرَكَ)[1] ، وما روى أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح وأقر ّه الذهبي[2] ، ولفظ أبي داود[3] عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود أن ّ عبد الله بن مسعود رأى في عنقي خيطًا فقال ما هذا؟ قلت: خيط ر ُقي لي فيه، قالت: فأخذه وقطعه، ثم ّ قال: أنتم آل عبد الله لأ َغنياء عن الشرك، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إنّ الرُّقى وَالتمَائِمَ وَالتِوَلَة شِرْك) ، فقلت: لـ ِم َ تقول هكذا؟ لقد كانت عيني تقذف، وكنت أختلف إلى فلان اليهودي فإذا رقاها سكنت، فقال عبد الله: إنـ ّما ذلك عمل الشيطان، ينخسها بيده، فإذا رقى كف ّ عنها، إنـ ّما كان يكفيك أن ْ تقولي كما كان رسول الله يقول: (أذْهِب البَاس رب ّ النّاس، وَاشْفِ أنْتَ الشّافِيْ، لا َ شِفَاء إلا ّ شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لا َ يُغَادِرُ سُقْمًا)[4] . وما روى أبو داود عن عيسى بن حمزة[5] قال:

الشرعيّة 69/3 عقب نقله كلام الذهبي السابق: "كذا قال ويتوجّه أنه حديث حسن".

(1) تقدّم تخريجه.

(2) هو الحافظ، شمس الدين، أبو عبد الله، محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله الذهبي، أسرته تركمانية الأصل تنتهي بالولاء إلى بني تميم، ولد في ربيع الآخر سنة673هـ، وتوفي سنة 748هـ، وخلف علماً كثيراً؛ فالمكتبة الإسلامية عامرة بكتبه، فهي تربو على مائتي مؤلف، من أمثال: تاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء، والميزان، وطبقات الحفاظ، وطبقات القراء وغيرها. يُنظر: الدرر الكامنة 426/3-427.

(3) تقدّم تخريج الحديث، ولفظ أبي داود قريب من هذا، وما أورده الشيخ -رحمه الله- هو لفظ أحمد، فقد أخرجه في مسنده، رقم (3615)، وقد ضعف الألباني -رحمه الله- هذه الرواية، يُنظر: الصحيحة رقم (2972).

(4) هذا الدعاء أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطبّ، باب مسح الراقي الوجع بيده اليمنى، رقم (5750)، وأخرجه مسلم، كتاب السلام، باب استحباب رقية المريض، رقم (2191)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(5) هكذا في جامع الأصول 575/7، (5728)، والذي في المسند وسنن الترمذي والمستدرك: عيسى بن عبد الرحمن. وهو عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي، روى عن أبيه وعبد الله بن عكيم، وزر بن حبيش، روى عنه أخوه محمد، وابنه عبد الله، وعتبة بن أبي حكيم، وذكره ابن حبان في الثقات. يُنظر: تهذيب التهذيب 24/ 219.

دخلت على عبد الله بن عكيم وبه حـ ُمرة، فقلت: ألا تـ ُ
علـ ِّق تميمة، فقال: نعوذ بـالله من ذلك، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مَنْ تعَلَقَ شَيْئًا وُكِل إِليْه)[1] ، وما روى وكيع[2] عن ابن عباس قال: اتفل بالمعوذتين ولا تـ ُ
علـ ِّق[3] . ولعدم وجود مـ ُخصـ ِّص يـ ُخصـ ِّص شيئًا منها بالجواز. الثاني: أن ّ تعليقها ذريعة لتعليق غيرها، وسد الذرائع من مقاصد الشرع الحنيف. الثالث: أن ّ مـ ُ
علـ ِّقها يدخل بها في الغالب مواضع قضاء الحاجة، وهذا غير جائز شرعًا؛ لـ ِمـ َا فيها من كتاب الله وأسمائه وصفاته. الرابع: أن ّ التميمة اسم لـ ِمـ َا يـ ُدركه البصر على معلقها؛ من جلود ورقاع ونحوهما، لا ما كتب فيها. وأمـ ّا قياس جوازها على الرقية، فقياس غير ظاهر لوجود الفرق بينهما، قال الشيخ سليمان[4] -رحمه الله- في كتابه

(1) تقدّم تخريجه، ولم أجده عند أبي داود، وهو بهذا اللفظ في جامع الأصول لابن الأثير 575/7، رقم (5728)، وقال أخرجه أبو داود، وهو في مشكاة المصابيح أيضاً بهذا اللفظ 531/2، رقم (4556)، وقال: رواه أبو داود، وقال ابن مفلح بعد ذكر الحديث برواية أحمد والترمذي له: "قال بعضهم ورواه أبو داود". الآداب الشرعيّة 68/3، وقد أزددت بقوله -رحمه الله- أنساً، وقد تبع الشيخ محمّد -رحمه الله- صاحب التيسير في ذلك. يُنظر: تيسير العزيز الحميد ص168، 169.

(2) هو الإمام، الحافظ، وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس بن جمجمة الكوفي، ولد سنة 129هـ، سمع من خلق كثير كابن جريج والأوزاعي، وحدّث عنه سفيان الثوري أحد شيوخه وابن المبارك وخلق كثر، كان عالماً عابداً بحراً من بحور العلم وأئمّة الحفظ، توفي رحمه الله سنة 196هـ، وقيل سنة 197هـ. يُنظر: الطبقات 394/6، الحلية 368/8-380، سير أعلام النبلاء 140/9-168

(3) يُنظر: الآداب الشرعيّة 68/3.

(4) هو الشيخ المحدث الفقيه المجتهد تاج عصره وجمال زمانه سليمان بن الشيخ عبد الله بن الإمام محمّد ابن عبد الوهّاب التميمي، ولد في الدرعية سنة 1200هـ، أخذ العلم عن أبيه، وعن عميه: الشيخ حسين، والشيخ علي، وعن الشيخ ابن غنام، والشيخ حمد بن معمر وغيرهم، كان آية في الذكاء و الحفظ والعلم والحلم، يُروى عنه أنه كان يقول: أنا برجال الحديث أعرف مني برجال الدرعية، استشهد سنة 1233هـ بسبب وشاية بعض المنافقين إلى إبراهيم باشا، فرحم الله الشيخ وكتب الذلة والصغار على كلّ عدوٍ لهذا

(تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد) في معرض كلامه على التمائم وخلاف العلماء فيها: (وأمّا القياس على الرقية بذلك، فقد يُقال بالفرق، فكيف يُقاس بالتعليق الذي لابدّ فيه من أوراق أو جلود أو نحوهما على ما لا يوجد ذلك فيه، فهذا إلى الرُّقى المركّبة من حقٍّ وباطلٍ أقرب)[1] انتهى المقصود من كلامه. فعليه يلزم منع بيعها، واستعمال الناس لها، ومصادرة ما يعرض منها في الأَسواق"[2]، ويتحصّل من هذا النّقل: أنّ الشيخ يرى عدم جواز تعليق التمائم من القرآن والأذكار المشروعة، وقد ذكر وجوه ترجيح ذلك، وهي بيّنة واضحة غنيّة عن مزيد بيان، والواحد منها كافٍ في الترجيح فكيف إذا اجتمعت؟! يقول الشيخ -رحمه الله-: "فالأَربعة كلّها موجودة، و الواحد منها كافٍ في المنع من المكتوب من القرآن ونحوه"[3]. ويزيد الشيخ -رحمه الله- بعض الأوجه لترجيح القول بعدم الجواز، وهذه الأوجه هي:

- أنّ دليل المعارِض لا يصل إلى درجة المعارَضة، فهو على أحسن أحواله دليل إباحة وليس ثمّ دليل أمر، والإباحة لا تعارض التحريم، يقول الشيخ -رحمه الله-: "والتمائم لم يتعارض فيها التحريم والأَمر حتى يُقال يُنظر ما يُقدّم، فإنّ المعارضة بين النهي والإباحة، وبعض المباحات تُترك في أشياء كثيرة؛ لأَجل خوف الوقوع في المفسدة، ولم يقل أحدٌ أنّها

الدين وأهله، وقد خلف بعده علماً عظيماً، لو لم يكن من ميراثه إلاّ تيسير العزيز الحميد لكفى به مفخرة لأهل عصره ومن أتى بعدهم، وله الدلائل في حكم موالاة أهل الإشراك، وله فتاوى هي في ضمن الدرر السنيّة. يُنظر: الدرر السنية 384/16-386، مشاهير علماء نجد ص28-30، علماء نجد 341/2-349، ترجمة الشيخ في مقدمة التيسير ص12-13، بقلم الشيخ إبراهيم بن الشيخ محمّد بن إبراهيم رحمه الله.

(1) تيسير العزيز الحميد ص168.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 96/1-98، ويُنظر: شرح كتاب التوحيد ص69-72، 77-79.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 98/1.

واجبة"[1].

- أنّ كثيراً ممّن يفعلها قد اتخذ منها حرفة لجمع المال، يقول الشيخ -رحمه الله-: "لا عبرة بالذين يـ ـُجيزون ذلك ويتشبـ ـّثون بقول بعض أهل العلم، ولا داعي إلى ذلك إلا ـّ الدراهم، ما ضر ـّ الدين إلا ـّ الدراهم في قديم الزمان وحديثه، فهذا يمجـ ـِّد صاحب القبر ويقول فعل كذا وكذا؛ لأ ـَجل يأخذ الدراهم، وهذا يـ ـُصو ـِّر ويأخذ دراهم"[2].
- الجناية على المصاحف وإهانتها، يقول الشيخ -رحمه الله -: "ثم ـّ ههنا شؤم ـٌ يقعون فيه، وهو: أنـ ـّهم بعض الأ ـَحيان يتـ ـّخذون مصحفًا صغيرًا تميمة، فيدخلون به المحال القذرة، فيجعلون المصحف كالأ ـَمتعة، وكفى بهذا القول ضعفًا أن ـْ يكون من فروعه اتخاذ مصحف يـ ـُعلـ ـّق في الرقبة، ويـ ـُعلقه الجنب والحائض، و المصاحف إنـ ـّما هي للتلاوة والتدبـ ـُّر واستشفاء أمراض القلوب والأبدان بها ونحو ذلك"[3]، فهذه سبعة أوجه في ترجيح المنع، فهل يبقى لمخالفٍ بعد هذا برهان؟!.

المطلب الثامن: الاستسقاء بالأنواء:

الاستسقاء بالأنواء نوع من أنواع التنجيم[4]، فمن المناسب أن أُقدِّم كلام الشيخ -رحمه الله- في التعريف بالتنجيم، وحكمه، وبيان أقسامه، وحكم كلّ قسمٍ، ثمّ أورد بعد ذلك ما يتعلّق بهذا المطلب، وب الله التوفيق.

التنجيم نوع من أنواع السحر[5]، ويُعرّف الشيخ -رحمه الله- التنجيم بتعريف شيخ الإسلام له، فيقول في تعريفه: "قال شيخ الإسـ ـلام ابن تيميّة -رحمه الله-: (التنجيم هو: الاستدلال بالأحوال الفلكيّة

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 98/1، شرح كتاب التوحيد ص71.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 98/1-99.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 99/1.
(4) يُنظر: شرح كتاب التوحيد ص215.
(5) يُنظر: شرح كتاب التوحيد ص212، فتاوى ورسائل الشيخ 167/1، وسيأتي التعريف بالسحر في الفصل الرابع من هذا الباب.

على الحوادث الأرضيّة)"[1][2]، ثمّ يُفسِّر الشيخ هذا التعريف بقوله: "يعني الاستدلال بما يُرى في أحوال الأفلاك في السماء؛ من هبوطها ونزولها واجتماعها وافتراقها، على ما يحدث في الأرض، كالمطر و المحل والربيع، ونحو ذلك، كغلاء الأسعار، وكخير لشخص وضدِّه لآخر"[3].

وأمّا حكم التنجيم إجمالاً فقد أوضحه الشيخ -رحمه اللّه- حين سُئل عن حديث: (مَنْ اقتَبسَ شُعْبَةً من النجوم؛ فَقَدْ اقتَبسَ شُعْبَةً من السِّحْرِ زادَ مَا زاد)[4]، فأجاب: "أمّا حديث: (مَنْ اقْتَبسَ شُعْبَةً من النجُومِ فَقَدْ اقتَبسَ شُعْبَةً من السِّحْرِ)، فهو يُفيد: تحريم تعلُّم التنجيم، وأنّه يدخل في السحر، وأنّه كلّما زاد صاحبه توغُّلاً في علم النجوم المحرّم زاد بذلك توغلاً في علم السحر"[5].

وحكم التنجيم بالتفصيل لا يُعرف إلاّ بمعرفة أقسامه، وهذا ما ذكره سماحة الشيخ محمّد -رحمه اللّه- بقوله: "وينقسم -يعني التنجيم- إلى قسمين: "علم التأثير، وعلم التسيير؛ فعلم التأثير قسمان: قسم يعتقدون أنّ النجوم لها تأثير في السفليات، وأنّهم يرون منها ما يستدلّون به على علم الغيب، وهذا بمجرّده كفر، وهو شرك أكبر في الربوبيّة، الثاني: الاستدلال على الحوادث بمسير الكواكب واجتماعها وافتراقها، فلا شكّ في تحريمه، وهو من الشرك الأصغر، وصاحبه في الغالب لا ينفكُّ عن ادعاء علم الغيب، والقسم الثالث: علم التسيير، وفي إباحته نزاع، فمنعه بعضهم[6]؛ سَدّاً للذرائع، وحسماً

(1) مجموع فتاوى ابن تيميّة 192/35، ونصُّ التعريف فيه: "هو الاستدلال على الحوادث الأرضيّة بالأحوال الفلكيّة"
(2) شرح كتاب التوحيد ص212.
(3) شرح كتاب التوحيد ص212.
(4) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (2840)، وأبو داود في السنن، كتاب الطبِّ، باب في النجوم، رقم (3905)، وابن ماجه، كتاب الأدب، باب تعلُّم النجوم، رقم (3726)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ولفظه: "من اقتبس علماً..."، قال الشيخ محمّد بن عبد الوهاب: "رواه أبو داود بإسناد صحيح". كتاب التوحيد ص113، "وكذا صححه النووي والذهبي".تيسير العزيز الحميد ص401، وصححه الألباني في الصحيحة، رقم (793).
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 168/1.
(6) كقتادة، وسفيان بن عيينة. يُنظر: كتاب التوحيد ص122، تيسير العزيز

للمادة، مخافة أنْ يجرّهم ويدخلهم في التنجيم الممنوع، والراجح جوازه[1]، وهذا العلم فيه فوائد منها: معرفة أوقات الصلوات، ومعرفة الطرقات، ومعرفة الجهات، كما قال الله تعالى: ﴿ چ ٺ ٺ ٿ ٿ چ ﴾[2]، فهذا الذي فيه الخلاف؛ علم التسيير، لا علم التأثير"[3].

وهنا مسألة يحسُن ذكرها، وهي الإخبار عن وقت الكسوف و الخسوف، فقد سُئل الشيخ محمّد -قدّس الله روحه- بسؤال نصّه: ما قولكم في الذين يُعلنون بقولهم: الشمس يُكسف بها أو القمر، وأنا -السائل- قد شاهدت في زمن أبيك وعمّك عبد الله أنّ الصميت قال يُكسف بالشمس باكر، فكُسف بها، فلمّا علم أبوك وعمّك، وعلماءُ زمانهم أجلوه من البلاد، وقالوا هو منجّم، وتعلّم علم النجوم ممنوع، أفتنا ما المسوِّغ لترك مَن يفعل هذا اليوم؟

فأجاب -رحمه الله- مفصِّلاً في الحكم، ذاكراً موقف أئمّة الدعوة في ذلك، وبيّن حقيقة هذه القصة المذكورة في السؤال، فقال: "أمّا الذين يُعلنون بقولهم الشمس يُكسف بها أو القمر، فهُم مخطئون في إعلانهم وجزمهم بذلك في الوقت الذي عيّنوه، وإنْ كان ذلك يُدرك بالحساب؛ لأنّ له أسباباً معلومة عند علماء الهيئة، إلا أنّ الحساب يُخطئ ويُصيب، وفرقٌ بين مَن يُعلن ذلك ويجزم به، وبين من يُخبر عن أهل الحساب أنّهم يقولون ذلك، ولاسيّما إذا لم يُخبِر به العوام، وإنّما يُخبِر الخواص.

وقد سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- عن قول أهل الحساب: الشمس سيُكسف بها في وقت كذا؟[4] فأفتى أنّ حكم ذلك حكم أخبار بني إسرائيل التي قال فيها رسول الله ﷺ: (إذا

الحميد ص447-448.

(1) كما هو اختيار مجاهد، وإبراهيم النخعي، وأحمد، وإسحاق، وابن رجب، و الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمّد بن عبد الوهّاب وغيرهم. يُنظر: كتاب التوحيد ص122، تيسير العزيز الحميد ص448-449.

(2) النحل (16).

(3) شرح كتاب التوحيد ص212-213.

(4) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 24/254-258.

أخْبَرَكُمْ أهْلُ الكتابِ فَلا َ تُصَدِّقُوهُمْ وَلا َ تُكذِّبوهم)[1]، والعلـ ـّة في النهي عن تصديق أهل الكتاب وتكذيبهم هو: احتمال أن ْ يكون ما ذكروه حقا ً، فيكون مـ َن كذ ّبهم مكذ ّبا ً بحق ٍّ، واحتمال أن ْ يكون ما أخبروا به كذبا ً، فيكون مـ َن صد ّقهم مصد ِّقا ً بالكذب، فهكذا أخبار المخـ ْبـ ِر ِين عن الكسوف و الخسوف، قد يكونون مصيبين في حسابهم؛ فيكون مكذ ِّبـ ُهم مكذ ِّبا ً بصدق، وقد يكونون مخطئين؛ فيكون مصد ِّقـ ُهم مصد ِّقا ً بالباطل والكذب.

وأمـ ّا ما ذكرته من قصـ ّة الصميت، وأنـ ّه أ ُجـ ْلي من أجل ذلك، فلا صحة لذلك.

وأمـ ّا إنكار الجزم بوقت الكسوف والتحد ُّث بذلك، فهذا صنيع المشايخ مع من صدر منه ذلك، يـ ُنكرون عليه جزمه بذلك وإ فشاءَه؛ بل كان من المستفيض أن ّ رجلا ً حاسبا ً في بلد الدرعية وقت أولاد الشيخ محمد -قدس الله روحه وأرواحهم جميعا ً- أظنـ ُّه يـ ُقال له ابن جاسر، كان ساكناً في أعالي الدرعيـ ّة، فتوضـ ّأ في نخله، وركب حماره، ونزل إلى مسجد البحيري، أو غيره من المساجد الكبار في الدرعيـ ّة، وكان يـ ُخبر مـ َن لقيه في الطريق أنـ ّه إنـ ّما نزل إلى المسجد لكون الشمس سيـ ُكسف بها وقت كذا وكذا من ذلك اليوم، فلمـ ّا بلغ ذلك المشايخ من أولاد الشيخ محمـ ّد -رحمهم الله- وغيرهم، أنكروا عليه جزمه بذلك وتوضئه وركوبه وسـ َيـ ْر َه إلى المسجد لذلك"[2].

ومن أنواع التنجيم: الاستسقاء بالأنواء، وهو من الشركيات التي كان عليها العرب في الجاهليّة، وورثها عنهم مشركو زماننا، ومعنى الا ستسقاء: أي طلب السقيا، ونسبته إلى مَن طُلب منه.

والأنواء في اللغة: جمع نوء، "بالهمز كلمةٌ تدلُّ على النُّهُوض وناءَ ينوءُ نوءاً: نَهَضَ...، والنَّوْءُ من أنواءِ المطَر كأنّه ينهَض بالمطر"[3]، "و

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب: ﭼﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭼ [البقرة: 136]، رقم (4485)، من حديث أبي هريرة ، بلفظ: (لا تـ ُصد ِّقوا أهل الكتاب، ولا تـ ُكذ ِّبوهم، وﭼﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭼ الآية) [البقرة: 136].

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 168/1-170.

(3) مقاييس اللغة 293/5.

النّوْءُ : النّجْمُ مالَ للغُرُوبِ، ج: أنْوَاءٌ ونُوآنٌ، أو سُقوطُ النّجْمِ في المغربِ مع الفَجْرِ وطُلوعُ آخَرَ يُقابِلُه من ساعَتِه في المشرقِ"[1].

والمراد هنا ما بيّنه الشيخ -رحمه الله- بقوله: "الأنواء جمع نوء، وهي: الطوالع الثمانية والعشرين التي ين-زلها القمر، يُقال ناء النجم إذا طلع، وكان أهل الجاهلية يزعمون أنّ عند طلوع نجمٍ وسقوط آخر مقابله ين-زل مطر أو يحدث شيء، منهم مَن ينسبه إلى النجم نسبة إيجاد، ويزعم أنّ لها تأثيراً، ومنهم مَن ينسبه إليه نسبة سبب، ولا يعتقد أنّ لها تأثيراً"[2].

وأمّا حكم الاستسقاء بالأنواء، كقولهم مطرنا بنوء كذا وكذا، فلا شكّ أنّه نوع كفر، كما هو منطوق الحديث الصحيح: (أصبح من عبادي مؤمن وكافر، فأمّا مَن قال مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب، وأمّا مَن قال بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي ومؤمن بالكوكب)[3]، وهو من الشرك بالله تعالى، إلا أنّه دائر بين الشرك الأكبر والأصغر، ويرجع ذلك إلى المعتقد، وهذا التفصيل هو تابع للتفصيل في باب التنجيم، لأنّه نوع خاصٌ منه، وقد بيّن الشيخ -رحمه الله- هذا التفصيل، قائلاً: "إذا قال مطرنا بنوء كذا فلا يخلو: إمّا أنْ يعتقد أنّ لها تأثيراً في إنزال المطر، فهذا شرك أكبر بالإجماع، وهذا هو الذي كان يعتقده أهل الجاهلية، كاعتقادهم في الأموات ونحوهم، وإمّا أنْ ينسب إنزال المطر إلى النجم أو طلوعه على أنّه سببٌ، فنسبته ذلك إلى النجم ولو على طريق المجاز هو حرام، ولا يجوز، وشرك أصغر؛ لأنّه نسب ما هو من فعل الله إلى خلقه، والكلٌ باطلٌ"[4].

وقد أفاد الشيخ -رحمه الله- أنّ أصحاب الاعتقاد الأول قليل، فقال: "أهل الاستسقاء بالأنواء قسمان: قسم يعتقدون تصرُّفه في إنزال المطر، وهم قليل من العرب، وقسم:... الخ"[5].

---

(1) القاموس المحيط ص69.
(2) شرح كتاب التوحيد ص215.
(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، بابٌ يستقبل الإمام الناس إذا صلّى، رقم (846)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كفْر من قال مُطرنا بالنوء، رقم(71)، من حديث زيد بن خالد الجهني .
(4) شرح كتاب التوحيد ص215، ويُنظر: ص216.
(5) شرح كتاب التوحيد ص215، هكذا في الأصل، فلم يُكتب القسم الثاني

يقول الشافعي -رحمه الله-: "وأمّا مَن قال مطرنا بنوء كذا وكذا على ما كان بعض أهل الشرك يعنون من إضافة المطر إلى أنه أمطره نوء كذا، فذلك كفر، كما قال رسول ؛ لأنّ النوء وقت، و الوقت مخلوق لا يملك لنفسه ولا لغيره شيئاً، ولا يُمطر ولا يصنع شيئاً، فأمّا مَن قال مطرنا بنوء كذا على معنى مطرنا بوقت كذا فإنّما ذلك كقوله مطرنا في شهر كذا، ولا يكون هذا كفراً، وغيره من الكلام أحبُّ إليّ منه"(1).

وهذا الملحظ الأخير الذي ذكره الإمام الشافعي -رحمه الله- قد نبّه عليه الشيخ محمّد -رحمه الله- وذكر حكم هذا القول، في ثنايا تعليقه على الحديث السابق، فقال: "قوله: (فأمّا مَن قال: مُطرنا بفضل الله ورحمته، فذاك مؤمن بي، كافر بالكوكب)؛ لكونه نسب النعمة إلى مَن أسداها، ففي هذا شرعيّة أنْ يُقال عند نزول المطر: مُطرنا بفضل الله ورحمته، فمَن قال ذلك فهو مخلص موحِّد، (وأمّا مَن قال مطرنا بنوء كذا) أي نجم كذا (فذلك كافر بي مؤمن، بالكوكب) فدلّ على تحريم مُطرنا بنوء كذا وكذا مطلقاً، وأنّ ذلك كفر، وهذه اللفظة ممنوعة بالكليّة، أو قال صدق الحاسب الفلاني أو نسب السُقيا إلى النجوم، وأنّ ذلك كلّه كفر كما أطلق الحديث، أمّا إذا قال في وقت كذا أو شهر كذا أو يوم كذا فلا بأس"(2).

ويجتمع في الاستسقاء بالأنواء أكثر من مفسدة، منها:

- الشرك في ربوبيّة الله تعالى؛ بجعل متصرّف في الكون مع الله تعالى، والمستسقي بالأنواء لا أقلّ أنّه تلبّس بالشرك الأصغر، وهو أعظم من الكبائر، هذا إنْ اعتقد السببيّة فحسب.
- الشرك في ألوهيّة الله وصرف بعض أنواع العبادة لغيره سبحانه، فمَن اعتقد أنّ ثمّ متصرّف في الكون مع الله قصَده ولابدّ.
- أنّه كفر بالله تعالى، كما هو منطوق الحديث السابق، وهو دائر بين نوعي الكفر.
- أنهَ نوع من أنواع التنجيم، والتنجيم -كما تقدّم- من أنواع السحر.

وقد أشار إليه الشيخ في أكثر من موضع كما في النقل السابق.

(1) الأم 288/1.

(2) شرح كتاب التوحيد ص219.

- الكفر بنعمة الله تعالى، ومن الكفر بها نسبتها لغير واهبها ومعطيها، فكلٌ من استسقى بالأنواء له نصيب من قول الله: ﭽ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭼ[1]، يقول الشيخ -رحمه الله- في بيان معنى الآية: "أي: وتجعلون حظكم من شكر نعمة الله عليكم أنكم تنسبون ذلك إلى غير الله، فتنسبون السُّقيا إلى غيره"[2].
- مشابهة الجاهليّة الأولى؛ إذ الاستسقاء بالأنواء من أمر الجاهليّة، ففي الحديث الصحيح: (أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة)[3]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "هذا خرج مخرج الذمّ والعيب والإشانة لِمَن فعَل فعْل الجاهلية، كما في قوله تعالى: ﭽ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﭼ[4]"[5]، ثمّ قال عقب قوله: (والاستسقاء بالنجوم): "هذا هو الشاهد من الحديث، وهذا فيه أنّه من أمور الجاهليّة المحرّمة، وهذا بمجرّده لا يقتضي أنّه كفر"[6].

المطلب التاسع: الطيرة:

الطيرة مصدر تطيّر يتطيّر، و"أصل التطيُّر واشتقاقه عند أهل العلم باللغة والسير والأخبار هو: مأخوذ من زجر الطير ومروره سانحا أو بارحا[7]، منه اشتقّوا التطيُّر، ثم استعملوا ذلك في كلِّ شيء من الحيوان وغير الحيوان، فتطيّروا من الأعور والأعضب[8] والأبتر"[9][10]، "فاشتقاقه من الطَّير؛ كالغراب وما

---

(1) الواقعة (82).
(2) شرح كتاب التوحيد ص219.
(3) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب التشديد في النياحة، رقم (934)، من حديث أبي مالك الأشعري.
(4) الأحزاب (33).
(5) شرح كتاب التوحيد ص216.
(6) شرح كتاب التوحيد ص217.
(7) السانح: ما ولاّك ميامنه، والبارح: ما ولاّك مياسره، والناطح و النطيح: ما جاء من أمامك، والقاعد والقعيد: ما جاء من خلفك. يُنظر: تيسير العزيز الحميد ص421.
(8) "رجلٌ أعْضَبُ: أي قصير اليد، ويُقال إنّ الأعضب من الرّجال: الذي لا إخوة له، ولا ناصِرَ ولا أحد له". مقاييس اللغة 4/ 348.

أشبهه"[3].

ويُعرفها الشيخ محمّد -رحمه الله- بقوله: "التطيُّر والطيرة: هي التشاؤم بمرئي أو مسموع من الطيور وغيرها"[4].

وقد يتساءل البعض لِـمَ سمّيت بهذا الاسم دون غيره، والجواب عن ذلك في قول الشيخ -رحمه الله-: "لَمّا كان أكثر ما يُتشاءم به الطيور نُسبت إلى الطيور"[5].

والطيرة من رواسب الجاهلية الأولى، وقد جاء الإسلام بإبطالها، ودعا الرسل عليهم السلام أقوامهم إلى نبذها، وأدلة تحريمها والنهي عنها والتحذير من الوقوع فيها كثيرة؛ بل قد جاء التصريح بأنّها شرك ، وكفى بالشرك قبحاً وجرْماً، ومن الأدلة الواردة في ذلك:

- حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أنّ رسول الله قال: (لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، وفر ّ من المجذوم كما تفر ُّ من الأسد)[6]، يقول الشيخ -رحمه الله- في ثنايا شرحه لهذا الحديث: "النفي هنا أعمّ من النهي، والنفي أولى من النهي؛ لأنّ النفي يدلّ على بطلان ذلك وعدم تأثيره، يعني لا شيء ولا حقيقة في الخارج، وإنّما هي عقائد في الأ ذهان، وفي الحديث: (ذاك شيء يجدونه في صدورهم؛ فلا يـ َصـ ُدّ َنّ َكم)[7]، والنهي إنّما يدلّ على المنع منه، (و لا هامة): شيء يصوّت في الدار في الليل، يزعمون أنّها

---

(1) "يـ ُقال للرجُل الذي لا عقِب له أبتَر، وكلّ مـ َن انقطع من الخَيْر أثرُه فهو أبْتَر".مقاييس اللغة1/ 194.

(2) التمهيد لابن عبد البرّ 282/9.

(3) مقاييس اللغة 436/3، ويُنظر: المفردات للراغب ص309-310، النهاية في غريب الحديث 152/3.

(4) شرح كتاب التوحيد ص206.

(5) شرح كتاب التوحيد ص209.

(6) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطبِّ، باب الجذام، رقم (5707)، ومسلم، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء و لا غول ولا يورد ممرض على مصح، رقم (2220).

(7) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة، رقم (537)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي .

تنعي بعض أهلها، وهي من جنس الطيور[1]، (ولا صفر): قيل: إنّها حيّة تكون في بعض الدواب وفي بعض الناس، وقيل: إنّه شهر صفر[2]، فأبطل ذلك الشرع كلّه، ومثل ذلك التشاؤم بصفر، ومثله من يتشائم بالزواج في شوال"[3].

- حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: (الطيرة شرك، وما منّا إلا ّ، ولكن ّ الله يُذهبه بالتوكّل)[4]، وهذا نصٌ في الباب على أنّ الطيرة شرك، يقول الشيخ -رحمه الله-: "هذا فيه أنّ الطيرة شرك؛ لِمَا يقوم بقلب متعاطيها ومستعملها من الالتفات إلى غير الله في حصول خير أو دفع شر، وهي من الشرك الأصغر"[5].
- وفي الحديث: (من ردّته الطيرة من حاجة فقد أشرك، قالوا يا رسول الله ما كفارة ذلك؟ قال: أن ْ يقول أحدهم: اللّهم ّ لا خير إلا ّ خيرك، ولا طير إلا ّ طيرك ولا إله غيرك)[6]، وعلى هذا لا تكون الطيرة شركاً إلا ّ بهذا الشرط، يقول الشيخ -رحمه الله-: "هذا فيه أنّها إذا أوجبت مضيّاً أو ردّاً فهي شرك -بهذا الشرط- وأمّا دون ذلك فلا تكون شركاً"[7].

---

(1) وهي البومة. يُنظر: تيسير العزيز الحميد ص432.
(2) يُنظر: تيسير العزيز الحميد ص433.
(3) شرح كتاب التوحيد ص208.
(4) أخرجه أحمد، رقم (3687)، وأبو داود، كتاب الطبِّ، باب الطيرة، رقم (3910)، والترمذي في سننه، كتاب السير، باب ما جاء في الطيرة، رقم (1614)، وابن ماجه، كتاب الطبِّ، باب من كان يُعجبه الفأل ويكره الطيرة، رقم (3538)، وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح"، والحديث صححه الألباني في الصحيحة، رقم (429) وفي غيرها، إلا ّ أنّ آخره مدرج من كلام ابن مسعود كما قال سليمان بن حرب والبخاري والترمذي وغيرهم. يُنظر: الترغيب والترهيب 33/4، تيسير العزيز الحميد ص438-439.
(5) شرح كتاب التوحيد ص210.
(6) أخرجه أحمد، رقم (7045)، من حديث عبد الله بن عمرو ، قال الشيخ سليمان بن عبد الله: "في إسناده ابن لهيعة، وفيه اختلاف، وبقيّة رجاله ثقات". التيسير ص439، وحسّنه محققو مسند الإمام أحمد.
(7) شرح كتاب التوحيد ص211.

وقد اعتمد أهل العلم على هذه النصوص وأمثالها في بيان حكم هذا الأمر، وسماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- ممّن حذّر منها وبيّن حكمها معتمداً على ما ورد في الباب، وله فتوى في ذلك؛ أجاب بها على سؤال نصّه: هل يجوز للإنسان أن ْ يِ ُصد ِّق أو يتشاءم في عدد أو يوم أو شهر أو نحو ذلك إلى آخره.

فأجاب -رحمه الله- بما نصّه: "هذا لا يجوز؛ بل هو من عادات أهل الجاهليّة الشركيّة التي جاءَ الإسلام بنفيها وإبطالها، وقد صرّحت الأدلّة بتحريم ذلك، وأنّه من الشرك، وأنّه لا تأثير له في جلب نفع أو دفع ضرر، إذ لا م ُعطي ولا مانع ولا نافع ولا ضار إلاّ الله سبحانه وتعالى، قال الله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭼ [1]، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم قال: (لَوْ اجْتَمَعَتِ الأ ُمّةُ عَلَى أنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيء؛ لمْ يَنْفَعُوك إلاّ بشَيء قَدْ كَتَبَهُ اللّه ُ لَكَ، وإنْ اجْتَمَعُوا عَلَى أنْ يَضُرُّوكَ بِشَيء؛ لمْ يَضُرُّوكَ إلاّ بِشَيءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللّه ُ عَلَيْكَ، رُفِعَت الأ َقْلا َمُ، وجُفّت الصُحُف) [2]، وعن أبي هريرة أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم قال: (لا َ عَدْوى، وَلا َ طِيَرَةَ، وَلا َ هَامَةَ، وَلا َ صَفرَ) رواه البخاري ومسلم [3]، وفي رواية: (وَلا َ نَوْءَ، وَلا َ غُوْل) رواه مسلم [4].

فنفى الشارع صلّى الله عليه وسلّم الطيرة وما ذ ُكر في الحديث، وأخبر أنّه لا وجود له ولا تأثير، وإنّما يقع في القلب توهّمات وخيالات فاسدة، وقوله: (ولا صفر) نفي لِمَا كان عليه أهل الجاهلية من التشاؤم بشهر صفر، ويقولون هو شهر الدواهي، فنفى ذلك صلّى الله عليه وسلّم وأبطله، وأخبر أنّ

---

(1) يونس (107).

(2) تقدّم تخريجه.

(3) تقدّم تخريجه.

(4) هذان اللفظان أخرجهما مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب لا عدوى و لا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على م ُصح، إلاّ أنّ كلّ لفظ في حديث، فلفظ (لا نوء) برقم (2220)، ولفظ (ولا غول) برقم (2222)، والغول هو: ما كان يزعمه أهل الجاهليّة من أنّ مهابيل الجنّ التي لا عقول لها تعرض للمارين فتؤذيهم وتضلّهم عن الطريق. يُنظر: شرح كتاب التوحيد ص208.

شهر صفر كغيره من الشهور لا تأثير له في جلب نفع ولا دفع ضرر، وكذلك الأ َيام والليالي والساعات لا فرق بينها، وكان أهل الجاهلية يتشاءَمون بيوم الأ َربعاء، ويتشاءَمون بشهر شوال في النكاح فيه خاص ّة، وكانت عائشة رضي الله عنها تقول: (تزوجني رسول الله صل ّى الله عليه وسل ّم في شهر شوال؛ فم َن كان عنده أحظى مني)[1]، وهذا كتشاؤم الرافضة باسم العشرة وكراهتهم له؛ لبغضهم وعداوتهم للعشرة المبشرين بالجن ّة من أصحاب رسول الله ، وهذا من جهلهم وسخافة عقولهم، والكلام على هذه المسألة استوفاه شيخ الإسلام في المنهاج في الرد ِّ على الرافضي[2].

وكذلك أهل التنجيم ي ُقس ِّمون الأ َوقات إلى ساعة نحس وشؤم وساعة سعد وخير، ولا يخفى حكم التنجيم وتحريمه، وأن ّه من أقسام السحر، والكلام عليه م ُس ْتوفى في موضعه، وكل ُّ هذه الأمور من العادات الجاهلي ّة التي جاءَ الشرع بنفيها وإبطالها، قال ابن القيم رحمه الله: (التطي ُّر: هو التشاؤم من الشيء المرئي أو مسموع، فإذا استعملها الإنسان فرجع بها من سفره وامتنع بها مم ّا عزم عليه فقد قرع باب الشرك؛ بل ولجه، وبرئ من التوك ُّل على الله، وفتح على نفسه باب الخوف والتعل ُّق بغير الله و التطي ُّر مم ّا يراه أو يسمعه، وذلك قاطع عن مقام: ﭼ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ، وﭼ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ[3]، و ﭼ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﭼ[4]، فيصير قلبه متعل ِّقا ً بغير الله عبادة وتوك ُّلا ً، فيفسد عليه قلبه وإيمانه وحاله، ويبقى هدفا ً لسهام الطيرة، وي ُساق إليه من كل ِّ أوب[5]. وي ُقي ِّض له الشيطان من ذلك ما ي ُفسد عليه دينه ودنياه، وكم هلك بسبب ذلك وخسر الدنيا والآخرة)[6]. فالأ َدلة على تحريم التطير و التشاؤم معروفة موجودة في مظانها فلنكتفي بما تقد ّم"[7].

---

(1) أخرجه مسلم، كتاب النكاح، باب استحباب التزوج والتزويج في شوال واستحباب الدخول فيه، رقم (1423).
(2) يُنظر: منهاج السنة 38/1-39.
(3) هود (123).
(4) الشورى (10).
(5) الأوب: الناحية والوجه. يُنظر: مقاييس اللغة 154/1.
(6) مفتاح دار السعادة 246/2-247.
(7) فتاوى ورسائل الشيخ 166/1-168.

فتحصّل من كلام الشيخ -رحمه الله- أنّ الطيرة مَن أمر الجاهليّة وهي من الأوهام، حرام التعلق بها؛ بل شرك، وقد نصّ -رحمه الله- على أنّ ذلك من الشرك الأصغر فقال: "الطيرة من أقبح أنواع الشرك ا لأصغر"[1]، وهذا إذا اعتبرها صاحبها سبباً، أمّا إنْ اعتقد تأثيرها بذاتها فهذا لا مرية فيه أنّه شرك أكبر.

وإنّما كانت شركاً لأنّها تقدح في توحيد العبد، وفيها جعل سببٍ ما ليس سبباً، وقد أشار الشيخ إلى شيءٍ من هذا في معرض بيان حكمها ؛ إذ قال: "حكمها شرعاً أنّها محرمة؛ بل هي من أقبح الشركيات المحرّمة شرعاً؛ لِمَا يقوم بقلب المؤمل فيها حصول خير أو شرٍّ من غير الله"[2].

وممّا ينبغي ذكره في هذا المطلب: العلاقة بين الفأل والطيرة، وأحسن ما يُجاب به عن هذا التساؤل حديث رسول الله ، حيث قال: (لا طيرة، وخيرها الفأل)[3]، وذُكرت عنده الطيرة، فقال: (أحسنها الفأل، ولا ترد ُ مسلما ً، فإذا رأى أحدكم ما يكره فليقل: اللهم ّ لا يأتي بالحسنات إلا ّ أنت، ولا يدفع السيئات إلا ّ أنت، ولا حول ولا قوة إلا ّ بك)[4]، وحتى يتبيّن فقه المسألة من هذا الحديث، فإليك تعليق سماحة الشيخ عليه؛ حيث يقول-رحمه الله-: "هذا فيه أنّ الفأل من الطيرة، وأنّه جائز، كأن يسمع الإنسان مَن يقول لمريض يا سالم، أو طالب ضالة فيُقال يا واجد، من غير أن تُوجِب مضيّاً أو ردّاً، والنبي كان من هديه أنّه يحبُّ الفأل[5]، وكان يحبُّ إذا أرسل رسولا ً أنْ يكون حسن الوجه[6]، واشتقاقهما -أي الفأل والطيرة- من شيءٍ واحد،

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص206.

(2) شرح كتاب التوحيد ص206، ويُنظر: ص209.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، كتاب الطب، باب الفأل، رقم (5755)، من حديث أبي هريرة .

(4) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطبّ، باب في الطيرة، رقم (3919)، من حديث عروة بن عامر، قال الشيخ محمّد بن عبد الوهّاب -رحمه الله-: " ولأبي داود بسند صحيح" وذكره. كتاب التوحيد ص119.

(5) كما في صحيح البخاري، كتاب الطبّ، باب الفأل، رقم (5756): (ويعجبني الفأل)، من حديث أنس ، وأخرجه مسلم، كتاب السلام، باب الطيرة والفأل، رقم (2224).

(6) يُنظر: زاد المعاد 307/2.

وهو: التأثّر بمرئي أو مسموع؛ ولكن لمّا كان أكثر ما يُتشاءم به الطيور نُسبت إلى الطيور، فأصلهما واحد، ولكن ليس مثلها من كلّ وجه، فبينهما فرق في الحكم، فهو أحسنها، فالطيرة تأثّر مع سوء ظنٍّ ب اللّه واستعجال بالشرّ وتوخّياً له، ولو لم يكن فيه إلا ّ هذا لكان كافياً في تحريمها، وأمّا الفأل فهو إحسان ظنٍّ واستئناس باللّه، ودلّ الحديث على أنّ الفأل أحسنها، ما لم يُوجب مُضيّاً أو ردّاً، فإذا وصل الفأل إلى هذا الحدِّ فهو من الطيرة الشركيّة"[1].

وفي الطيرة والتطيُّر أكثر من مفسدة، منها:

- الوقوع في الشرك باللّه تعالى، كما هو مدلول النصوص، ففيها نسبة النفع والضر إلى غير اللّه، وجعل الشيء سبباً ولم يجعله اللّه سبباً؛ لا شرعاً ولا كوناً.
- إحياء سنن الجاهليّة.
- التشبُّه بأعداء الرسل عليهم الصلاة والسلام؛ إذ تطيروا برسلهم، كما قال اللّه عنهم: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭼ[2]، وقال سبحانه: ﭽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﭼ[3]، يقول الشيخ -رحمه اللّه- معلِقاً على الآية الأولى: "هذا فيه أنّ التطير من أعمال أعداء الرسل -عليهم السلام- التي ذُمُّوا بها ، وقد ردّ ذلك عليهم بقوله: ﭽ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ، يعني أنّ ما أصابهم بقضاء اللّه وقدره، ليس من جهة موسى -عليه السلا م- وأتباعه أصلا ً، ثمّ سجّل عليهم بالجهل فقال: ﭽ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭼ، ففيه أنّه من أعمال أعداء الرسل، وأنّه مذموم، وأنّه من أعمال الجهلة"[4]، وفي بيانه للآية الثانية ووجه الجمع بين الآيتين، يقول -رحمه اللّه: " ﭽ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ هذا ممّا ردّت به الرسل على أعداء الرسل، ﭽ ﮏ ﭼ يعني: أنّ ما أصابكم ليس من جهتنا ولا من قبلنا؛ بل سببه شؤم معاصيكم وذنوبكم، وحينئذ الجمع بين الآيتين: أنّ آية الأعراف دلّت على أنّه بقضاء اللّه وقدره، ودلّت آية ياسين على أنّ سبب

(1) شرح كتاب التوحيد ص209.
(2) الأعراف (131).
(3) يس (18-19).
(4) شرح كتاب التوحيد ص206.

قضاء الله وقدره هو شؤم معاصيهم، وقبلها قوله: ﭽ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﭼ ففيه: أنّه من أعمال أعداء الرسل، وفيه أنّ ما يُصيب المشركين أنّه بقضاء الله وقدره لا من جهتنا، فآية الأعراف دلّت على أنّه بقضاء الله وقدره، وهذه دلّت على أنّ ما أصابهم هو بسبب معاصيهم، ليس بسبب كذا ولا كذا؛ بل هو بسبب شؤم معاصيهم، كما أنّ الشرك هو الشؤم كلّ الشؤم، وأصل كلّ شرٍّ"[1].

- سوء الظنّ بالله تعالى، يقول الشيخ -رحمه الله-: "فالطيرة لو لم يكن فيها إلا سوء الظنّ بالله تعالى لكان كافياً في تحريمها وقبحها، والفأل لو لم يكن فيه إلا حسن الظنّ بالله لكان كافياً في حسنه، وكان يحبُّ الفأل ما لم يُمضِ أو يردّ"[2].
- الاعتماد والتوكل على غير الله تعالى.
- مصادرة العقل وإفساد الفطرة ونشر الخرافة.
- سيطرة الأوهام على النفس، وإذا فتح العبد هذا الباب على نفسه فقد فتح على نفسه باب شرٍّ عظيم، فمَن "كان معتنيا بها قابلاً بها كانت إليه أسرع من السيل إلى منحدره، وتفتّحت له أبواب الوساوس فيما يسمعه ويراه ويُعطاه، ويفتح له الشيطان فيها من المناسبات البعيدة و القريبة في اللفظ والمعنى ما يُفسد عليه دينه، ويُنكّد عليه عيشه، فالواجب على العبد التوكّل على الله ومتابعة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن يمضي لشأنه، لا يردّه شيء من الطيرة عن حاجته فيدخل في الشرك"[3].

المطلب العاشر: شرك الألفاظ:

نعمة اللسان عظيمة، وشاكرها من بني آدم قليل، (وهل يَكُبُّ الناس في النار على وجوههم -أو قال: على مناخرهم- إلا حصائد

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص207.
(2) شرح كتاب التوحيد ص208.
(3) تيسير العزيز الحميد ص421.

ألسنتهم)[1]، فـ"أعظم الجوارح اختراقاً للحرُمات هو اللسان في حـ التيه: متلفظاً، متكلِماً بمُحرّم، أو مكروه، أو فضول، وما جرى مجرى هذه الآفات، من: حصائد الألسن وقوارص الكلام؛ بدوافع: التعالي، و الخِفّة، والطيش، والغضب..، وفي حالته ساكتاً عن حقٍّ واجب أو مستحب..."[2]، ومن أعظم آفاته حال كونه متكلِماً: استعمال الألفاظ الشريفة المصونة في حقّ من ليس كذلك، ومن أوضح صور ذلك وأجـ لاها: تشريك المخلوق الضعيف بالخالق العظيم في الألفاظ[3]، وهو من صور الشرك التي جاءت الشريعة المطهّرة بمنعها والتحذير منها، وفي هذا المطلب بعض صور شرك الألفاظ الدّارِجة على ألسنة كثير من الخلق، وبيان عناية الشيخ محمّد -رحمه الله- في التحذير منها، فمن ذلك:

الصورة الأولى: الحلف بغير الله تعالى:

الحلف هو القسم واليمين، وهو: "توكيد الحكم المحلوف عليه، بذكر معظّم على وجهٍ مخصوصٍ"[4]، "وأجمع العلماء على أنّ اليمين لا تكون إلاّ بالله، أو بصفاته، وأجمعوا على المنع من الحلف بغيره"[5]، ومستند هذا الإجماع هو النصوص الشرعيّة عن سيّد البريّة ، من ذلك:

- قوله : (ألا إنّ الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، فمَن كان حالفاً فليحلف بالله وإلاّ فليَصمت)[6].

(1) أخرجه أحمد في المسند، رقم (22016)، والترمذي في السنن، كتاب الإ يمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، رقم (2616)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب التفسير، سورة السجدة، رقم (11394)، وابن ماجه في السنن، كتاب الفتن، باب كفِّ اللسان في الفتنة، رقم (3973)، والحاكم في المستدرك، كتاب التفسير، تفسير سورة السجدة، رقم (3548)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي، من حديث معاذ بن جبل ، والحديث صححه الألباني بمجموع طرقه في الصحيحة، رقم (1122)، وفي غيرها.

(2) معجم المناهي اللفظية ص21.

(3) يُنظر: زاد المعاد 320/2.

(4) حاشية الروض المربع 464/7.

(5) تيسير العزيز الحميد ص590، ويُنظر: التمهيد لابن عبد البر 366/14، مجموع فتاوى ابن تيميّة 222/1، 398/3.

(6) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب مَن لم ير إكفار مَن

يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "هذا الحديث فيه النهي عن الحلف بالآباء، ولا مفهوم له؛ بل قد جاء النهي عن الحلف بـ المخلوقين مطلقاً بآبائهم وغيرهم، وسبب هذا التخصيص: أنّ النبي مرّ بركبٍ يحلفون بآبائهم، وقيل: إنّ أهل الجاهليّة يكثر استعمالهم (لا وأبيك)، وقد عُلم من النصوص: أنّ الحلف بغير اللّه شرك"[1].

- قوله : (مَن حلف بغير اللّه فقد كفر أو أشرك)[2]. يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "هذا شكّ من الراوي، هل قال كفر أو أشرك، والكفر والشرك المذكور المراد به الأصغر، ما لم يقم بقلبه أنّ عظمته أعظم من عظمة اللّه، والمراد هنا الكفر أو الشرك الذي لا ينقل عن الملة، وهذا فيه المنع من الحلف بغير اللّه، فشمل هذا العموم الحلف بالأنبياء والأولياء و الصالحين والآباء والكعبة وغيرهم، فدلّ على اختصاص الحلف باللّه، ومنعه عن غيره وإنْ بلغ ما بلغ، وقوله: (بغير اللّه) هذه صيغة عموم، فإنّ (غير) نكرة شملت جميع مَن يُتصوّر الحلف به، فمَن حلف بغير اللّه فقد أشرك، وهو من التنديد"[3].
- وفي الحديث: (أن ّ يهوديّا ً أتى النبي فقال: إنّكم تُندّدون، وإنّكم تشركون؛ تقولون ما شاء اللّه وشئت، وتقولون والكعبة، فأمرهم النبي إذا أرادوا أنْ يحلفوا أنْ يقولوا وربِّ الكعبة، ويقولون ما شاء اللّه ثمّ شئت)[4]. يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "فدلّ على أنّ

قال ذلك متأوِّلا ً أو جاهلا ً، رقم (6108)، ومسلم، كتاب الأيمان، باب النهى عن الحلف بغير اللّه تعالى، رقم (1646)، من حديث عبد اللّه بن عمر رضي اللّه عنهما.

(1) شرح كتاب التوحيد ص296.

(2) أخرجه أحمد في المسند، رقم (6072)، والترمذي في سننه، كتاب النذور والأيمان، باب كراهيّة الحلف بغير اللّه، رقم (1535)، وقال: "هذا حديث حسن"، والحاكم في المستدرك، كتاب الأيمان والنذور، رقم (7814)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في الصحيحة، تحت حديث رقم (2042).

(3) شرح كتاب التوحيد ص291.

(4) أخرجه أحمد في المسند، رقم (27093)، والنسائي، كتاب الأيمان والنذور

الحلف بغير الله شرك، حتى (لا والكعبة) التي هي بيت الله، ففيه: أنّ الشيء الذي يُعظّم من وجهٍ لا يلزم أن يُعظّم من الوجه الآخر، فهي تُعظّم من جهة أنّها قبلة الناس، ومن جهة الحجّ، ولكن لا تُجعَل ندّاً مع الله في العبادة"[1].

ففي هذه النصوص تمام الدّلالة على تحريم الحلف بغير الله وأنّه شرك، وهذا الحكم منطوق تلك النصوص وغيرها، فهي نصٌّ في المسألة، وعليها اعتمد أهل العلم في بيان حكم الحلف بغير الله، وقد أفاد هذا الحكم سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- ومضى قريباً تصريحه بالتحريم عقب النصوص السابقة.

وأوضح -رحمه الله- نوع هذا التحريم في ثنايا بيانه لقول صاحب زاد المستقنع[2]: (والحلف بغير الله مُحرّم)[3]، فقال: "تحريم شرك، (من حلف بغير الله فقد كفر)[4]"[5].

ويبيّن -رحمه الله- أنّ الأصل فيه أنّه شرك أصغر، فيقول: "إذا حلف بغير الله فهو مشرك الشرك الأصغر، لا الشرك الأكبر، هذا هو الأصل"[6]، وفي ثنايا تمثيله لأنواع الشرك الأصغر، قال: "الشرك الأصغر، كقول الرجل: ما شاء الله وشئت، وأنا عند الله وعندك، وأطلب من

، باب الحلف بالكعبة، رقم (3773)، بلفظ: (إنّكم تنددون وإنّكم تشركون...)، والحاكم في المستدرك، كتاب الأيمان والنذور، رقم (7815)، كلّهم أخرجه من حديث قتيلة بنت صيفي امرأة من جهينة، قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي، وقال ابن حجر في الإصابة 79/8: "سنده صحيح"، والحديث صححه الألباني في الصحيحة، رقم (136)، وفي غيرها.

(1) شرح كتاب التوحيد ص301.

(2) وهو الشيخ العلامّة موسى بن أحمد بن موسى بن سالم، شرف الدين، أبو النّجَا، الحَجّاويُّ، المقدسيُّ، ثم الدمشقيُّ، الصّالِحِيُّ، الحنبليُّ، مفتي الحنابلة بدمشق في عصره، ولد سنة 895هـ، وتوفي سنة 960هـ، من مؤلفاته: الإقناع، وزاد المستقنع وغيرها. يُنظر: كتاب شيخ الحنابلة في وقته (الإمام الحَجّاوي حياته وآثاره) لعبد الله الشمراني، شذرات الذهب 327/8، معجم المؤلفين 929/3، مقدّمة الإقناع 1/9-19.

(3) زاد المستقنع ص241.

(4) تقدّم تخريجه.

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 225/12.

(6) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1271.

اللّه ومنك، ومنه: الحلف بغير اللّه، كالحلف بالأمانة، أو الحلف بالكعبة ، أو الحلف برأس المخلوق، أو الحلف بالطلاق والحرام، ونحو ذلك ممّا هو جارٍ على كثيرٍ من ألسنة بعض السفهاء، وفي الحديث: (مَن حلف بغير اللّه فقد كفر أو أشرك)[1] ، وفي الحديث الآخر: (مَن حلف بالأمانة فليس منّا)[2]"[3].

فإذا تقرّر أنّ الحلف بغير اللّه شرك أصغر فإنّ ذلك يُفيد عظيم قبحه، ولهذا قال ابن مسعود : (لأن أحلف باللّه كاذباً أحبّ إليّ من أن أحلف بغيره وأنا صادق)[4] ، وما ذاك إلاّ لعظيم قبح الحلف بغير اللّه، ووجه ذلك قد أوضحه الشيخ -رحمه اللّه- بقوله: "الحلف باللّه كاذباً هو الحلف على الماضي عالماً أنّه كاذب، وهو اليمين الغموس، وهي من الكبائر، والحلف بغير اللّه من صغائر الشرك، وإنّما قال ابن مسعود هذا؛ لأنّ الحلف باللّه كاذباً كبيرة من كبائر الذنوب قارنها توحيد، والتوحيد يكفِّر السيئات، وهذا شرك قارنه حسنة الصدق، فحسنة التوحيد أعظم من حسنة الصدق، وسيئة الشرك أعظم من سيئة الكبائر؛ بدليل أنّ الشرك الأصغر جاء فيه من الوعيد ما لم يجيء في كبائر الذنوب، كقوله: (ما أفلحت أبداً)[5] ، ولأ

---

(1) تقدّم تخريجه.

(2) أخرجه أحمد في المسند، رقم (22980)، وأبو داود في السنن، كتاب الأيمان والنذور، باب في كراهية الحلف بالأمانة، رقم (3253)، قال المنذري في الترغيب والترهيب 59/3: "رواه أحمد بإسناد صحيح"، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد 332/4: "رواه أحمد والبزار، ورجال أحمد رجال الصحيح خلا الوليد بن ثعلبة وهو ثقة"، وصححه العلاّمة الألباني في الصحيحة، رقم (94)، وفي غيرها.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 165/13-166.

(4) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، كتاب الأيمان والنذور، باب الأيمان ولا يُحلف إلاّ باللّه، رقم (15929), وابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الأيمان والنذور والكفارات، باب الرجل يحلف بغير اللّه أو بأبيه، رقم (12281)، الطبراني في الكبير، رقم (8902)، قال المنذري في الترغيب 372/3: "رواته رواة الصحيح"، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد 177/4: "رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح"، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، رقم (2953).

(5) أخرجه أحمد في المسند، رقم (20000)، من حديث عمران بن حصين : أنّ النبي أبصر على عضد رجل حلقة أُراه قال من صفر، فقال:

أنّه لا يُغفر"[1].
ومع كونه من الشرك الأصغر إلا ّ أنّه قد يصل إلى الشرك الأكبر؛ بحسب ما يقوم في قلب صاحبه، وإلى هذا أشار الشيخ -رحمه الله- بقوله: "فلو حلف بغير الله لكان ذلك شركاً أصغر كما في الأحاديث، وسواء كان في مسألة الإيلاء من زوجة أو غيرها، ما لم يكن في قلبه من تعظيم غير الله مثل ما في قلوب الموحـ ِّدين من تعظيم الله، فإن ْ كان كذلك فهو شرك أكبر"[2].
والأحكام الشرعيّة معلّلة وفي تشريعها حِكم، علم ذلك من علم وجهله من جهل، -والمؤمن مُتعبّد بالأمر والنهي، لا بمعرفة الحكمة و العلل، قال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭼ[3]، وقال ربُنا: ﭽ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﭼ[4]- وعِلّة النهي عن الحلف بغير الله وإلحاقه بالشرك يجليّها الشيخ -رحمه الله- بقوله: "والمنع من الحلف بغير الله: مِن أجل أنّ المحلوف به في الأصل يُؤتى به لالتزام ما لا يلزم ليلزم ذلك، ولعظمة المحلوف به من الأصنام أو الآباء وغيرهم، فيحلف بالمحلوف به تعظيماً للمحلوف به؛ فمُنعت بالمخلوقين، فلا تنبغي العظمة إلا ّ لله سبحانه، ويكون شركاً أصغر بغير شكٍّ، وعلى كلِّ التقديرين فهو شرك أصغر، وهذا كلّه ما لم يقم بقلب الحالف من التعظيم له مثل ما لله، فالأصغر له مطلق التعظيم، والأكبر إذا كان في قلبه مثل ما في قلبه لله"[5].
وقد يستشكل البعض هذا الحكم بما ورد في مثل قوله ﷺ: (أفلح

(ويحك ما هذه؟!) قال: من الواهنة. قال: (أمـ َا إنـ ّها لا تزيدك إلا ّ وهنا ً، انبذها عنك، فإنـ ّك لو مت ّ وهي عليك ما أفلحت أبدا ً)، قـال الإمام محمّد ابن عبد الوهّاب-رحمه الله- في كتابه العظيم (كتاب التوحيد) ص74: "رواه أحمد بسند لا بأس به".
(1) شرح كتاب التوحيد ص293.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 129/11، شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1271.
(3) الأحزاب (36).
(4) النور (51).
(5) شرح كتاب التوحيد ص292.

وأبيه إن صدق)[1]، وقد أورد الشيخ -رحمه الله- بعض جواب أهل العلم على ذلك في قوله: "واستُشكل هنا حديث (أفلح وأبيه إن صدق)، فهذا جاء عن النبي وفيه أنه حلف بأبيه، وأُجيب: بأنّ هذا يُحتمل أنْ يكون قبل التحريم فإنه في صدر الإسلام غير حرام الحلف بغير الله، والوجه الآخر: أنه في الحديث ليس على وجه التعظيم، فإنه فيه منتفي، جارٍ على ما كان جارٍ على الألسُن من غير تعظيم"[2].

ففي نقل الشيخ -رحمه الله- جوابان، ومن الأجوبة أيضاً:

3- أنّ هذا اللفظ غير محفوظ[3]؛ بل المحفوظ: (أفلح إنْ صدق، أو دخل الجنّة إنْ صدق)[4].

وأفضل الأجوبة: هو الجواب الأول الذي ذكره الشيخ -رحمه الله-، قال الشيخ سليمان بن عبد الله -رحمه الله-: "وهذا الجواب هو الحقُّ"[5].

والحلف بغير الله له صور كثيرة، منها:

- الحلف بالأمانة: فقد سئل الشيخ -رحمه الله- عن ذلك، فقال: "الحلف بالأَمانة إذا أطلق فهو مكروه أو حرام، لأَنّ الأَمانة فيها اشتراك، وذلك أنّ الأَمانة بالنسبة إلى المخلوق كمال، ومن المعلوم أنّ كلّ كمال اتصف به المخلوق فالله أحقُّ وأولى به، أمّا إذا قال: وأمانة الله فليس من ذلك. هذا الذي أفهم الآن. أمّا: (من حلف بِالأمانة فليس مِنّي)[6] فهو وعيد"[7]، وهذا من دقيق فقه الشيخ -رحمه الله- وعلمه، ففي نصِّه السابق أكثر من فائدة، ففيه: أنّ الحلف بالأمانة عند الإطلاق مكروه أو حرام على

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام، رقم (11)، من حديث طلحة بن عبيد الله .
(2) شرح كتاب التوحيد ص292.
(3) يُنظر: التمهيد لابن عبد البرّ 367/14، تيسير العزيز الحميد ص591.
(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب وجوب صوم رمضان، رقم (1891)، من حديث طلحة بن عبيد الله .
(5) تيسير العزيز الحميد ص592.
(6) تقدّم تخريجه.
(7) فتاوى ورسائل الشيخ 170/1-171.

خلاف بين أهل العلم، والصحيح التحريم[1] ، وقد صرح بذلك الشيخ في تعليقه على قول صاحب الروض المربع[2] : (ويكره الحلف بالأمانة)[3] ، فقال -رحمه الله-: "وهذه كراهة تحريم, وصرح بذلك صاحب الإقناع وشرحه[4] وغيره, كيف لا؟! وفى الحديث (ليس منّا مَن حلف بالأمانة)[5] ، من جملة نصوص الوعيد, فهي محرّمة"[6] ، وأمّا القول بالتنـ-زيه فليس ثمّ جواب لأهله على القول بالتحريم، كما قال الشيخ -رحمه الله-: "وإنْ قيل: للتنزيه، فلا جواب عن التحريم"[7] ، والمقصود بالأمانة عند الإطلاق هي ما فُرض على العباد من الأمانة، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وما فرض على العباد من الأمانة، هذه الأمانة لا يجوز الحلف بها, فإذا قال: والأمانة كذا. فهو حرام أو مكروه"[8] ، أمّا مَن حلف بالأ مانة مقيّدة بالإضافة إلى الله -إضافة صفة- أو نوى ذلك وإنْ لم ينطق به فلا يلحقه هذا الحكم؛ بل هي جائزة[9] ، وهذا ما أشار إليه الشيخ في جوابه السابق، والسبب في ذلك: أنّ الأمانة بهذا القيد هي مدلول اسم الله المؤمن، وإن لم تكن واردة بهذا اللفظ، فقد سئل سماحة الشيخ -رحمه الله- هل أمانة الله وارد بهذا الفظ؟ فأجاب قائلاً: "ولا

---

(1) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 204/1، تيسير العزيز الحميد ص590.
(2) هو العلامّة الشيخ منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي الحنبلي، شيخ الحنابلة بمصر في عصره، ولد سنة 1000هـ، وتوفي سنة 1051هـ، مؤلفاته عظيمة النفع ومنها: الروض المربع شرح زاد المستقنع، وعمدة الطالب لنيل المآرب، وكشاف القناع عن متن الإقناع. يُنظر: معجم المؤلفين 920/3، الأعلام 307/7.
(3) الروض المربع 365/3.
(4) الإقناع للحجاوي رحمه الله، وشرحه هو كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي رحمه الله.
(5) تقدّم تخريجه.
(6) فتاوى ورسائل الشيخ 225/12.
(7) فتاوى ورسائل الشيخ 225/12.
(8) فتاوى ورسائل الشيخ 225/12.
(9) يُنظر: المستدرك على مجموع الفتاوى 28/1.

ورد حياة الله أيضاً، ولكن أمانة الله هي أعظم من جميع الأ مانات, وهى مدلول اسمه (المؤمن)"[1] ، ومع عدم ورود لفظ (حياة الله) إلا ّ أنّ ذلك يمين شرعيّة، وقد نصّ على ذلك الشيخ -رحمه الله- بقوله: "وحياة الله. يمين ٌ بلا إشكال، و الحي الذي لا يموت مختص ٌ بالله"[2] ، ولابدّ من هذا التفصيل في حكم القسم بالأمانة؛ وذلك لحصول الإجمال في لفظ الأمانة، وإلى هذا أشار الشيخ -رحمه الله- بقوله: "وذلك أن ّ فيها أجمال، فإن حلف ناويا ً أمانة الله فلا بأس به, أو قال: وأمانة الله، وذلك أن ّ مسم ّاها يتناول أمانة الله"[3] ، وكثيراً ما يُقصد بهذا اللفظ أنْ يكون التعامل بالأمانة؛ دون أي خيانة، وهذا لا محذور فيه، والله أعلم. وممّا أفاده جواب الشيخ السابق: أنّ الخطأ كثيراً يحصل من جهة عدم فهم الشخص للألفاظ التي فيها اشتراك، وبالتفصيل يهتدي العبد إلى سواء السبيل، وهذا هو الحاصل في باب الأسماء والصفات، وأفاد أيضاً: إثبات قاعدة الكمال وقد سبق الكلام عليها في باب الأسماء و الصفات، وفيه: أنّ إثبات القدْر المشترك لا يعني التمثيل أبداً ، وفيه: أنّ الأسلم عدم تفسير نصوص الوعيد لتبقى هيبتها في النفوس إلا ّ لمصلحة كردٍّ على مبطلٍ خارجي، وفيه: ورع الشيخ، وهذا الأمر ما زاده إلا ّ عظمة عند الخلق، ونرجو أنْ يكون عند الخالق أعظم.

- ومن الحلف بغير الله: الحلف بالعون، وقد سُئل الشيخ -رحمه الله- عن الحلف بذلك، فقال: "هذا صريح في الحلف بغير الله، وليس الظن ّ أن ّه يعني: بعون الله"[4] ، إلا ّ أنّ هذا اللفظ في بعض البلدان -كما هو واقع بلدي- يُراد به الدعاء، فيُقال: والعون أو بالعون، والمراد: نسأل الله أنْ يُعينك أو يُعينكم، ويدلُّ على هذا القصد جواب مَن تُقال له؛ حيث يُجيب أو يُجيبون: الله يُعين الجميع، وهذا لا محذور

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 224/12.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 224/12.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 225/12.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 171/1.

فيه.

- الحلف بالكعبة، وسبق دليل ذلك، وتعليق الشيخ -رحمه الله- عليه.
- الحلف برأس المخلوق.
- الحلف بالطلاق والحرام، وهذه الصور الثلاث الأخيرة قد مثّل بها الشيخ للحلف بغير الله كما في نصِّه السابق.
- الحلف بالذِّمّة، كقولهم: وذمّتي، أو بذمتي، أو في ذمتي، وقد سُئل الشيخ -رحمه الله- عن لفظ في ذمّتي، فقال: "هذا المراد في ذمتي قسم"[1]، إلا ّ إنْ قصَد المتكلِم بذلك حفظ الأمانة وتحمُّل تبعاتها فهذا شيء آخر، وهو المراد غ البا ً خصوصا ً في ديارنا التي نعيش فيها، وهذا يدلُ ّ على أن ّ الأعراف والمقاصد لها أثر في اختلاف الفتوى، والله أعلم.
- الحلف بالنبي ، فالحلف به حلف بمخلوق؛ وإنْ كان خير الخلق صلوات الله وسلامه عليه، وهو أفصح مَن نطق بِ الضاد، فالعموم يشمله كما يشمل غيره من الخلق، ولو كان لا يشمله لجاء البيان، فالتعظيم المطلق ليس إلا ّ لله تعالى، وقد سبق ذكر كلام الشيخ -رحمه الله- في عدم جواز ذلك، إ لا ّ أنّه قد أشار إلى الخلاف في هذه المسألة خاصّة، فقال: "جاء عن أحمد في رواية ٍ الحلف بالنبي ، ولكن ّها مرجوحة بالدليل وغيره, ونصوص أحمد ومذهبه الذي هو مذهبه عند جميع أصحابه المنع؛ وذلك للأدلة (مَن حلف بغير الله فقد كفر)، وهي نكرة شاملة خير الخلق"[2]، وقال أيضا ً: "وجاء في رواية عن أحمد تجويزه بالنبي خاصّة، وعن أكثر أصحابه أنّها مرجوحة، وأمّا غيره فممنوع مطلقا ً، وأمّا غيره من الأئمّة فلا يُجوّزونه أبدا ً[3]"[4].
- وهناك صورة توقف فيها الشيخ -رحمه الله-، وهي: (وجاه الله)، فقد سُئل عن ذلك، فقال: "لا أدري، شيء ٌ لا أعرفه,

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 171/1.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 225/12.
(3) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 286/1، 335-336، 349/27، 48/33، 125، 136.
(4) شرح كتاب التوحيد ص291.

أخشى أنـ ـه غير مشروع, ولا ينبغي النهي عنه, لا أعرف إلا ـ هذا, وإن ْ كان شيء وراء هذا فالله أعلم"[1] ، فرحم الله الشيخ ورفع درجته في عليين، يتوقّف دون تردّدٍ، ويردُّ العلم إلى عالمه، مع إمامته في العلم والدين، ولو سُئل عنها صغار طلبة العلم لتجاسروا على التحليل والتحريم و التوقيع عن ربِّ العالمين، دون علم بالمسألة أو نظرٍ وتروّي.

الصورة الثانية: التعبيد لغير ربِّ العالمين:

الخلق خلق الله، وكلّهم عباده طوعاً أو كرهاً، فمن السّفه والكذب تعبيد مخلوقٍ ما لمثله؛ بل هو من الشرك، وقد جاءت الشريعة بتعبيد الخلق لله، والنهي عن التعبيد لمَن سواه، يقول شيخ الإسلام: "وشريعة الإسلام الذي هو الدين الخالص لله وحده: تعبيد الخلق لربـ ـهم كما سنـ ـه رسول الله ، وتغيير الأسماء الشركيـ ـة إلى الأسماء الإسلامية، والأسماء الكفريـ ـة إلى الأسماء الإيمانيـ ـة، وعامـ ـة ما سمـ ـى به النبي عبد الله وعبد الرحمن، كما قال تعالى: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ[2]؛ فإن ـ هذين الا سمين هما أصل بقية أسماء الله تعالى"[3] .

وقد نصّ سماحة الشيخ -رحمه الله- على تحريم التعبيد لغير الله وعدّ ذلك من الشركيّات اللفظيّة، وبيّن سبب ذلك، وأفاد أنّ الحكم دائر بين الشرك الأكبر والأصغر، فإنْ قُصد حقيقة التعبيد فهو من الأ كبر، وإلا ـ فيبقى على الأصل وهو الأصغر، وهذا نصُّ كلامه؛ إذ يقول: "التعبيد لغير الله حرام وشرك؛ لِمَا يُوهم من التنديد والتشريك، سواء أُريد جنس تعبيدهم لغير الله، أو لم يُرد جنس تعبيدهم لغير الله؛ بل إنّما جاء لفظاً، أو رجاء بركة هذا اللفظ؛ لِمَا فيه من إيهام المشاركة لله فيما له تعالى من العبوديّة، فإنّ العبيد في الحقيقة عباد الله والإماء إماء الله تحت تصرُّفه وربوبيّته، وأُريد منهم أنْ يكونوا عبيداً له شرعاً، وأنْ لا يعبدوا غيره، وذلك إذا لم يُقصد حقيقة التعبيد ، فإنْ قُصد فهو شرك أكبر"[4] .

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 224/12.
(2) الإسراء (110).
(3) مجموع الفتاوى 379/1.
(4) شرح كتاب التوحيد ص327، ويُنظر: شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص1232.

وفي جواب سؤالٍ وجهه إلى سماحته شخصٌ يُدعى غلام مصطفى من باكستان، يستفتي فيه سماحة الشيخ عن هذا الاسم وأمثاله، فأجابه -رحمه الله- بقوله: "من محمد بن إبراهيم إلى المكرم: غلام مصطفى إبراهيم المحترم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد:

فقد وصل إلينا كتابك الذي تستفتي به عن جواز التسمية بغلام مصطفى وعبد مصطفى ونحوها مم ّا هو رايج في بلادكم الباكستان، وتذكر أن ّ غلام بمعنى عبد في الل ّغة الأ ُردية.

والجواب: الحمد لله. لا يخفى أن ّ الله تعالى خلق الخلق لعبادته، قال تعالى: ﭽ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ[1]، فكل ّهم عبيده وملكه، وأ حكامه جارية عليهم ولابد ّ، كما قال تعالى: ﭽ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﭼ[2]، فلا يحل ُ أن ْ ي ُسم ّى أحد ٌ منهم باسم ي ُعب ّد فيه لغير الله، قال أبو محمد ابن حزم: (اتفقوا على تحريم كل ِّ اسم م ُعب ّد لغير الله كعبد عمر وعبد الكعبة وما أشبه ذلك)[3]، وقال ابن القيم: (لا تحل ُ التسمية بعبد علي وعبد الحسين ونحوهما، وقد روى ابن أبي شيبة عن هانيء بن شريح[4] قال: وفد على النبي ﷺ قوم، فسمعهم يسم ّون رجلا ً عبد الحجر، فقال له: (ما اسمُكَ؟) فقال: عبد الحجر، فقال له النبيُ ﷺ: (إنّما أنتَ عبدُ الله ِ)[5])[6]، ولهذا نص الفقهاءُ رحمهم الله أن ّه ي َح ْر ُم أن ْ ي ُسم ّى أحد بعبد لغير الله، كعبد الكعبة

---

(1) الذاريات (56).

(2) مريم (93).

(3) مراتب الإجماع ص117، وفيه تصرُف يسير.

(4) هكذا في المصنف وعنه في تحفة المودود وفي تيسير العزيز الحميد، والأ صح -والله أعلم- ما في الأدب المفرد: هانئ بن يزيد، وهو هانئ بن يزيد بن نهيك المذحجي ويُقال النخعي، والد شريح، مشهور بكنيته، وفد على النبي ﷺ وروى عنه، وشهد المشاهد كلها ﷺ. يُنظر: الاستيعاب 1536/4، الإ صابة 523/6.

(5) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الأدب، باب في تغيير الأسماء، رقم (25901)، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب كنية أبي الحكم، رقم (811)، وصححه الألباني رحمه الله في صحيح الأدب المفرد، رقم (627).

(6) تحفة المودود بأحكام المولود ص113، وفيه تصرُف يسير.

وعبد النبي وما أشبه ذلك. وحيث غيـ ّر النبي ُ اسم عبد الحجر وسم ّاه بعبد الله؛ فينبغي لك تغيير اسمك غلام مصطفى، لاسي ّما وقد ذكرت أن ّ غلام معناها عبد في الأ ُردية. والله الموفق"[1].

ولمزيد حرص الشيخ -رحمه الله- على تغيير كلّ اسم معبّد لغير الله فقد كان يحثّ من يهمّه الأمر على ذلك، وينصح بإدخال لفظ (رب) بعد لفظ عبد في نحو عبد النبي؛ بل يقول لهم: "هذا أمر يتعي ّن شرعا ً، ويتحت ّم وجوبه"[2].

الصورة الثالثة: عطف مشيئة المخلوق على مشيئة الخالق بالواو العاطفة:

ومن شرك الألفاظ لفظ: (ما شاء الله وشئت أو وشاء فلان)، وهو شائعٌ على ألسنة كثير من الناس قديماً وحديثاً، وقد جاء النهي عن ذلك في أكثر من نصٍّ، فمن ذلك:

- قوله : (لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان، ولكن ْ قولوا ما شاء الله ثم ّ شاء فلان)[3]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "هذا فيه المنع من قول: ما شاء الله وشاء فلان، وأنه شرك، وهذا جاء في عدة أحاديث، وجاء في حديث: (إنكم تندِّدون؛ تقولون ما شاء الله وشاء محمد)[4]؛ لأنّ (الواو) تقتضي أنّ العبد يملك من المشيئة مثل مشيئة الله، وهذا باطل وشرك، فإنّ التدبيرات كلها لله وحده، بخلاف العطف بـ(ثمّ) فإنّ أكثر ما فيه أنّ للعبد مشيئة، وهو كذلك، لكنْ تابعة لمشيئة الله"[5].
- وقد تقدّم حديث: (إنكم تُشركون؛ تقولون ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة. فأمرهم النبيُّ إذا أرادوا أنْ

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 176/1-177.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 177/1.
(3) أخرجه أحمد في المسند، رقم (23347)، وأبو داود في السنن، كتاب الأ دب، باب لا يـ ُقال خبثت نفسي، رقم (4980)، من حديث حذيفة بن اليمان ، قال الشيخ محمّد بن عبد الوهاب -رحمه الله- في كتاب التوحيد ص144: "رواه أبو داود بسند صحيح"، وصححه الألباني في الصحيحة، رقم (137).
(4) تقدّم تخريجه.
(5) شرح كتاب التوحيد ص293.

يحلفوا أنْ يقولوا: وربِّ الكعبة، وأنْ يقولوا: ما شاء الله ثمّ شئت)[1]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "فأقرّه على أنّها شرك من وجهين، أحدهما: أنّه لم يُنكر عليه هذه المقالة، الثاني: أنّ النبي أمر أنْ يُجتنب هذا القول، وأيضاً نهى عنها، وأمرهم إذا أرادوا أنْ يحلفوا أنْ يقولوا: وربِّ الكعبة، وأنْ يأتوا بـ(ثمّ) في قول: ما شاء الله وشئت"[2].

- وفي الحديث: (لا تقولوا ما شاء الله وشاء محمّد)[3]، يقول الشيخ -رحمه الله- في ثنايا شرحه هذا الحديث في كتاب التوحيد: "دلّ الحديث على أنّ هذه الكلمة من الشرك، وأنّها من الشرك الأصغر؛ بدليل تأخُّر النهي عنها إلى بعد هذه الرؤيا، ولو كان من الشرك الأكبر لنهى عنها من أوّل ما بُعث ؛ إذ الخصال التي من الأكبر نهى عنها من أوّل بعثته، أمّا الأصغر فإنّه قد يتأخّر عن ابتداء دعوته؛ إذ هو يجامع أصل التوحيد، بخلاف الأكبر فإنّه لا يجتمع مع أصل التوحيد، كما قال تعالى: ﭽ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ[4]، وأمّا الأصغر فلا يُنافيه بالكليّة؛ بل كماله الواجب، وهو وإنْ كان كذلك فهو أعظم من الكبائر المُتوعّد عليها بالغضب واللعنة و النار"[5].
- وعن ابن عباس رضي الله عنهما، أنّ رجلاً قال للنبي : ما شاء الله وشئت، فقال له النبي : (أجعلتني والله عَدْلاً ؛ بل ما شاء الله وحده)[6]، يقول الشيخ -رحمه الله

---

(1) تقدّم تخريجه.
(2) شرح كتاب التوحيد ص301.
(3) أخرجه أحمد في المسند، رقم (20694)، والحاكم في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، ذكر مناقب الطفيل بن عبد الله بن سخبرة ، رقم (5945)، ورواه بنحوه ابن ماجه في السنن، كتاب الكفارات، باب النهي أن يُقال ما شاء الله وشئت، رقم (2118)، من حديث الطفيل ، وصححه الألباني في الصحيحة، رقم (138).
(4) الأنعام (88).
(5) شرح كتاب التوحيد ص206-207.
(6) أخرجه أحمد في المسند، رقم (1839)، والبخاري في الأدب المفرد، باب قول الرجل ما شاء الله وشئت، رقم (783)، والنسائي في الكبرى، كتاب

لله-: "والدليل من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أنّ النبيّ أنكر عليه هذا القول، وأخبر بأنه جعل النبيّ ندّاً لله بهذا القول، وجَعْلُ الندِّ لله هو الشرك، وأرشده إلى تحقيق التوحيد، وهو أنْ يقول ما شاء الله وحده"[1].

هذه بعض الأدلة على عدم مشروعيّة هذا اللفظ، وأمّا حكمه فهو شرك، وقد أوضح هذا الشيخ -رحمه الله- في أكثر من موضع، كما في تعليقاته على الأحاديث السابقة، وهو في الأصل من الشرك الأصغر، كما أشار الشيخ إلى هذا سابقاً بقوله: "وأنّها من الشرك الأصغر؛ بدليل تأخُّر النهي عنها إلى بعد هذه الرؤيا، ولو كان من الشرك الأكبر لنهى عنها من أوّل ما بُعث ؛ إذ الخصال التي من الأكبر نهى عنها من أوّل بعثته"[2]، وقد يرتقي إلى الشرك الأكبر بحسب ما يقوم في قلب صاحب هذا اللفظ، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وهذا كلّه ما لم يعتقد قائل هذه اللفظة أنّ العبد يملك من المشيئة مثل ما يملك الله، أمّا لو اعتقد ذلك، فهو مشركٌ الشركَ الأكبر في الربوبيّة؛ لإثبات متصرِّف مع الله، فإنّ هذا إثبات ندٍّ لربِّ العالمين فيها، فإنّ العبد مملوك للمالك، فكيف يكون مساوياً للمالك؟!"[3]، وقال -رحمه الله-: "كونها شرك أصغر أو شرك أكبر هذا بحسب ما قام بقلب الناطق، فإذا كان يعتقد في المخلوق مثل ما يعتقد في الله فهذا شرك أكبر، وأمّا إذا كان لا يعتقد في المخلوق نظير ما يعتقد في الله فإنّه من الشرك الأصغر، و الشرك الأصغر أعظم من كبائر الذنوب المتوعّد عليها باللعنة والغضب والنار"[4].

وأمّا العلة في النهي وكونه شركاً، فقد بيّن الشيخ ذلك، كما تقدّم في تعليقه على الحديث الأول: "لأنّ (الواو) تقتضي أنّ العبد يملك

عمل اليوم والليلة، باب النهي أن يُقال ما شاء الله وشاء فلان، رقم (10825)، وابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الأدب، في الرجل يقول ما شاء الله وشاء فلان، رقم (26691)، والطبراني في المعجم الكبير، رقم (13005)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، باب ما يُكره من الكلام في الخطبة، رقم (6022)، وحسّن الألباني إسناده في الصحيحة، رقم (139)، وصححه في صحيح الأدب المفرد، رقم (605).

(1) شرح كتاب التوحيد ص304.

(2) شرح كتاب التوحيد ص206، ويُنظر: ص33، 299.

(3) شرح كتاب التوحيد ص300، ويُنظر: ص290.

(4) شرح كتاب التوحيد ص288.

من المشيئة مثل مشيئة الله، وهذا باطل وشرك، فإنّ التدبيرات كلّها لله وحده، بخلاف العطف بـ(ثمّ) فإنّ أكثر ما فيه أنّ للعبد مشيئة، وهو كذلك، لكن تابعة لمشيئة الله"[1].

ويقول -رحمه الله-: "وقول الرجل لصاحبه: (ما شاء الله وشئت)، هذا فيه الإتيان بالواو المقتضية للتشريك، وأنّ ما بعدها مساوٍ لِمَا قبلها، العبد له مشيئة بدليل قوله: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ[2]، وله فعل حقيقة، لكن هي تبعٌ لمشيئة الله، فإنّ العبد لا يملكها استقلالاً، فلا يشاء العبد شيئاً إلاّ بعد مشيئة الله للعبد أنْ يشاءه، ثمّ إذا شاءه العبد فلا يقع ويكون إلاّ أنْ يشاء الله أنْ يقع ويكون، أمّا إذا قال: (ثمّ)، فإنّ ذلك سائغ؛ وذلك لِمَا بين الحرفين من الفرق، فإنّ (ثمّ) لا تفيد إلاّ تشريكاً تبعاً للأوّل، وليس مساوٍ له، فإنّ العبد له مشيئة، والله له المشيئة النافذة، والفرق بينهما نظير الفرق بين الخالق والمخلوق، كما أنّه لا نسبة لصفات المخلوق إلى صفات الله، كما أنّه لا نسبة لذات المخلوق إلى ذات الربِّ، من ذلك المشيئة وإنْ ملكها العبد فهي تبع لمشيئة الله، هو الذي شاء أنْ يشاء العبد، وهو الذي خلق له المشيئة، ثمّ مع ذلك لا يكون ما شاءه العبد إلاّ أنْ يشاء الله كونه، فلا يجوز أنْ يُقال كلمة تقتضي مساواة صفات الله لصفات عباده، ولمّا قال رجل للنبي ما شاء الله وشئت، قال: (أجعلتني لله نداً)[3]"[4].

وهذا إيضاح أعظم من سابقه، فيه بيان وجه النهي عن هذا اللفظ وأمثاله، يقول -رحمه الله-: "ووجه كونها من الشرك: أنّ ابن آدم ثبت أنّ له مشيئة؛ لقوله تعالى: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﭼ[5]، وقوله: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﭼ[6]، ونحوهما من الآيات التي أثبتت للمخلوق مشيئة، لكن الآيات التي أثبتت له مشيئة دلّت على أنّها تبع لمشيئة الله، ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ[7]، فعرفنا من الآيات أنّ للمخلوق مشيئةً، ولربِّ العالمين

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص293.
(2) التكوير (28-29).
(3) تقدّم تخريجه.
(4) شرح كتاب التوحيد ص289-290.
(5) التكوير (28).
(6) المدثِّر (55)، عبس (12).
(7) الإنسان (30)، التكوير (29).

مشيئة، ولكنّ النصوص دلت على أنها تبعٌ، والعبد لا يملكها استقلالا ً؛ بل لو لم يأذن الله له في ذلك لمَا شاء العبد شيئاً، فإذا قال: (ما شاء الله وشاء فلان) اقتضى أنّ العبد يملك من المشيئة مثل ما يملك الله، وهذا باطل، وذلك أنّ الواو تقتضي اشتراك ما قبلها وما بعدها في أمرٍ على حدٍّ سواء، والأمر شرعاً وقدراً بخلاف ذلك؛ لأنّ العبد مملوك للمالك، فكيف يكون مساوياً للمالك، فالواو معناها في العربية: أنّ ما بعدها مساوٍ لِمَا قبلها، فإذا قال ما شاء الله وشئت كان معنى ظاهر اللفظ أنه يملك من المشيئة مثل ما يملك الله، وهذا باطل، العبد له مشيئة وله إرادة لكنْ بعد مشيئة الله، وهي ملك لله، فالعبد لا يشاء شيئاً إلا ّ إنْ شاء الله أنك تشاؤه، ثمّ إذا شئت وأردت أنْ تفعله فلست بفاعله إلا ّ بمشيئة الله، ففعل العبد لا يكون إلا ّ بعد إيجاد الله له، وإذا كان كذلك عرفت أنّ الأمر لله كله؛ بخلاف ما إذا قال: (ما شاء الله ثم...) فإنه يصير مقتضياً إثبات مشيئة المخلوق، وأنها بعد مشيئة الله، وهذا حقٌ، فلا يكون مشرْكاً؛ بل قال كلاماً جائزاً، فإنّ (ثمّ) وإنْ اجتمعت مع الواو في العطف، لكنّها تفيد أنّ الثاني تبعٌ للأ وّل في ذلك وعقبه، فإذا جاء بـ(ثمّ) فيما له جنس شيء من ذلك فإنه يجوز، فإنّ العبد له اختيار، وله مشيئة، وله فعل عند أهل السنّة والجماعة، فهو يملك جنس ذلك لا استقلالا ً؛ بخلاف (الواو) فإنها لِمطلق التشريك، فتقتضي أنّ هذا شريك لهذا، ولا تقتضي الميزة للأ وّل على الثاني، وهذا ممتنع في المخلوق مع الله، تعالى الله عمّا يُشركون، وهناك صيغة ثالثة: وهي قول: (ما شاء الله وحده)، فالأ ُولى شرك، والثانية سائغة فليست شركاً؛ بل توحيد وإثبات للعبد ما أثبته الله له، ففيها تخلّصٌ من الشرك، وإذا قال ما شاء الله وحده فإنّ ذلك أتمّ وأكمل في تحقيق التوحيد وحصول الأكمل؛ لأنّ مشيئة العبد لمّا لم تكنْ استقلالا ً صار تركها أولى، فإنّ ما شاء المخلوق قد شاءه الله، وأراد أنّ العبد يشاؤه، ولا يقع ما شاء العبد إلا ّ بعد أنْ يشاءه الله، فلمّا كانت تابعة لمشيئة الله فكأنها لا مشيئة، وهذا كلّه ما لم يعتقد قائل هذه اللفظة أنّ العبد يملك من المشيئة مثل ما يملك الله، أمّا لو اعتقد ذلك فهو مشرك الشرك الأكبر في الربوبيّة؛ لإثبات متصرّفٍ مع الله، فإنّ هذا إثبات ندٍّ لربِّ العالمين فيها، فإنّ العبد مملوك للمالك، فكيف يكون مساوياً للمالك؟!"[1].

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص299-300.

ففي هذا الكلام الجامع بيانٌ شافٍ بإذن لله للعلة، وفيه: بيان المشروع من الممنوع، وبيان الأكمل حسب ما ورد في النصوص السابقة، "فها هنا ثلاث درجات، أحدها: الشرك الصرف وهو العطف بـ الواو، مثل ما شاء الله وشاء فلان، والثاني: السلامة من الشرك وهو العطف بـ(ثمّ)، مثل ما شاء الله ثمّ شاء فلان، والثالثة: وهي أوْلى وأكمل في تحقيق التوحيد والإخلاص، ما شاء الله وحده، فالثالثة هي التوحيد الصرف"[1].

وفي النقل السابق فائدة عظيمة، وهي: أنّ العطف بـ(ثمّ) إنّما يكون جائزاً فيما للعبد عليه قدرة، وقد صرّح بهذا الشيخ -رحمه الله- بقوله: "(ثمّ) تقتضي التعقيب، وهذا فيما للعبد عليه قدرة"[2].

وكلٌّ ما قيل سابقاً يُقال في لفظ: أعوذ بالله وبك، يقول الشيخ -رحمه الله-: "لو قلت: (أعوذ بالله وبك) فهو شرك أصغر، إلا إن اعتقدت أنّه يملك مثل ما يملك الله؛ فيَمْنعُ مثل ما يَمْنع الله، فهو شرك أكبر، فإذا قلت: (أعوذ بالله ثمّ بك) من هذا الظالم جاز، وهذا يُبيّن لك الفرق بين الحرفين (الواو، وثمّ)، فإنّ (ثمّ) تفيد التعقيب؛ بخلاف (الواو)، والأوْلى في كمال التوحيد أنْ يقول: أعوذ بالله"[3].

ومثل ذلك أيضاً لفظ: لولا الله وفلان، قال الشيخ -رحمه الله-: "وقول الرجل: لولا الله وفلان، وأعوذ بالله وبك شرك أيضاً لأنّ الواو تقتضي أنّ العبد يملك مثل ما يملك الله من هذه المذكورات، وهذا باطل"[4]، ويقول -رحمه الله-: "وقول لولا الله وفلان ونحو ذلك شرك أصغر في الغالب على قلوبهم، وقد يترقّى إلى الأكبر إذا اعتقد أنّ عظمته أعظم من عظمة الله"[5]، ويلحق بهذا كلّ ما شابهه.

الصورة الرابعة: ذِكْرُ السبب ونسيان المسبِب وهو الله تعالى:

فُتِن كثير من الخلق بالأسباب، فمِن مُعطِّلٍ لها قادحٍ في الشريعة، وآخر قد تعلّق بها قلبه فأضرّ بتوحيده أو ضيّعه، وقليلٌ مَن باشرها وقلبه متعلِقٌ بمسبِبِ الأسباب وهو الله جلّ شأنه، وذِكْر الأسباب مع نسيان مسببها شائع على ألسنة كثير من الناس؛ بل قد تُسمع من

(1) شرح كتاب التوحيد ص290.
(2) شرح كتاب التوحيد ص290.
(3) شرح كتاب التوحيد ص294.
(4) شرح كتاب التوحيد ص290.
(5) شرح كتاب التوحيد ص290.

بعض الخيار، وهذا كلّه من الاغترار بالحياة الدنيا وزينتها، وهو نوع من الغفلة، أعاذنا اللّه من ذلك، وهو نوع شركٍ أصغر، وأمثلة ذلك كثيرة، كقولهم: تفوّقت بذكائي، ونجحت باجتهادي، وبعطائكم يستمرُّ العطاء، ومن ذلك: لولا كليبة هذا لأتانا اللّصوص، ولولا البطُّ في الدار لأتى اللّصوص، ونحو هذا كثير.

يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "وقولهم: لولا كليبة هذا لأتانا اللّصوص، ولولا البطُّ في الدار لأتى اللّصوص شرك؛ لأنّه أسند دفع اللصوص إليها، وهذا استناد على هذا السبب، فإطلاق هذه العبارة فيها استنادٌ إلى الأسباب ونسيان المسبِّب، فيكون شركاً، أفكليبة تمنع السرقة و اللصوص، وليس عندها جلب نفع لنفسها أو دفع ضرّها؛ بل اللّه هو الذي منع من تسلّط اللصوص على الدار وإنّما الكليبة من الأسباب، فإنْ شاء اللّه رتب على السبب مسبّبَه"[1].

الصورة الخامسة: إطلاق لفظ على المخلوق، وهو ممّا اختص اللّه به:

فما كان من أوصاف اللّه الخاصة به لا يجوز إطلاقه على أحد من الخلق، ومن ذلك لفظ: لك البقاء، ولك الدوام، أدام اللّه وجودك، أدام اللّه بقاءك، فقد سُئل الشيخ -رحمه اللّه- عن هذه الألفاظ فأجاب بقوله: "البقاء لله ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﭼ[2]، المخلوق ما له بقاء، ولا له دوام، فإذا قال إنسان لإنسان: لك البقاءُ ودمت كذا، فهذا ممّا لا يجوز، البقاءُ من صفات اللّه، فإذا أُسند إلى إنسان فهو من الشرك"[3].

ثمّ اعتذر -رحمه اللّه- عن قائليها بجهلهم، وبه منع إطلاق الشرك عليهم، فقال: "لعلك تقول: الذي انحنى أو قال لك البقاءُ مشرك؟ قيل: لا، لأنّها كثيرًا ما تصدر من جهّال وعوام، والجهل يمنع الحكم، لأنّ فيها شيئاً من الغموض"[4].

ثمّ أوضح -رحمه اللّه- فرقاً بين لفظين أحدهما جائز والآخر ممنوع، فقال: "أطال اللّه بقاءَك وأطال اللّه عمرك لا بأس بهما، أدام اللّه وجودك أدام اللّه بقاءَك لا يجوز، والجملة الاسمية أغلظ"[5]، وهذا

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص289.
(2) القصص (88).
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 207/1.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 207/1.
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 207/1.

من حسن تعليم الشيخ وبيانه، فرحمه الله من معلِم ومربٍّ ناصح.

وليس من الممنوع ولا من الشرك إطلاق لفظ تعظيمٍ مشْتركٍ بين الخالق والمخلوق؛ على المخلوق، مع مراعاة المثل الأعلى لله في ذلك، ومن هذا إطلاق لفظ الجلالة على الملوك (جلالة الملك المعظّم)، وقد كان سماحة الشيخ -رحمه الله- كثيراً ما يستخدم هذا اللفظ مع مَن عاصره من حكام هذه البلاد المباركة، ولو لاحظ ذلك جهلة المتعالمين ودعاة الفتنة لرموه بعالم سلطة كما رموا به مَنْ خَلَفه مِن علماء وأئمّة الإسلام، وقد سُئل سماحته عن هذا اللفظ، فقال: "لا يظهر لي أن ّ فيهما باساً، لأ َن ّ له جلالة ت ُناسبه"[1].

ومثل ذلك: إطلاق لفظ المفتي الأكبر، وقد سُئل الشيخ -رحمه الله - عن ذلك بما نصّه: هل يجوز أن ْ ي ُقال لأ َحد من العلماء (المفتي الأ َكبر) مع أن ّ الله هو المفتي الأ َكبر؟ فأجاب بقوله: "الحمد لله، هذه المسألة ذات شقين.

الشق الأول: وهو تلقيب الشخص بالمفتي الأ َكبر، فله اعتباران.

الاعتبار الأ َول: أن ْ يكون هذا الشخص هو الذي ي ُسم ّي نفسه بهذا الاسم، وي ُحب ّه، ويطلب من الناس أن ْ يسم ّوه به.

والاعتبار الثاني: كون الناس ي ُسم ّونه بهذا الاسم؛ بدون تشو ّق ٍ منه، ولا طلب، ولا رغبة فيه.

فأم ّا بالنسبة للاعتبار الأ َول فأنا شخصياً لا أسم ّي نفسي بهذا الاسم لا شفهياً ولا كتابي ّاً، ولا أرغب أن ْ ي ُسم ّيني به أحد؛ بل أكرهه، وقد نب ّهت على هذا مراراً في عد ّة مناسبات.

وأم ّا بالنسبة للاعتبار الثاني: وهو كون الناس يُسم ّون الشخص بهذا الاسم فلا يظهر لي أن ّ في هذا مانعا ً شرعي ّا ً؛ لأ َن ّه وإن ْ كان بلفظ أفعل التفضيل فليس القصد منه التفضيل المطلق ومنازعة الرب ِّ في الأ َكبرية، وإن ّما القصد أن ّه أكبر الموجودين من المفتين ومرجع لهم، كما أن ّ تلقيب غير الرسول بلقب الإمام الأ َعظم ليس القصد منه التهج ّم على منصب الرسول، وإن ّما القصد أن ّ هذا الشخص هو أعظم الأ َئم ّة الموجودين، ومرجعهم الذي يرجعون إليه في أمورهم، ولهذا صرح الفقهاءُ في كتاب الجنائز بأن ّ الإمام الأ َعظم لا ي ُصل ّي على

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 206/1.

الغال ولا على قاتل نفسه، وكما أُطلقت لفظة المفتي الأ َعظم على بعض العلماء[1]، ولم نسمع بأحد أنكرها أو حملها على ما حملتها عليه[2]"[3]، وأمّا الشقّ الآخر ففي بيان عدم صحة إطلاق لفظ المفتي الأكبر على الله، وأمّا إسناد الإفتاء إليه بصيغة الفعل فلا إشكال[4]، وقد تقدّم نقل ذلك في باب الأسماء والصفات.

---

(1) كإطلاقها على أبي السعود، وأطلقت في زمن الهيتمي ولم يُنكرها. يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 116/5.

(2) يقصد -رحمه الله- السائل، وهو شخص يُدعى عبد الرحمن بن عبيد.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 173/1-174، ويُنظر: 115/5-119.

(4) يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 205/1-206.

المـبحـث الثالـث
ذرائـع الشرك

أرسل الله رسله مبشِّرين ومنذرين، وإليه داعين، وبعهده مذكِّرين، وختم الرسالة بخيرهم وأكرمهم عليه، فجاهد r في الله حقّ جهاده، لا خير إلا ّ دلّ الأمّة عليه، ولا شرّ إلا ّ حذّرها منه، فكانت حياته سلسلة متصلة في الجهاد لإعلاء كلمة التوحيد، وتقويض الشرك ودعائمه، ومحاربة الوثنيّة، والقضاء على الجاهلية بجميع صورها، فظهر الحقّ وانطفأ الباطل، حتى يئس الشيطان أنْ يُعبد في جزيرة العرب، ولمّا كان رسولنا r هو خاتم الرسل فقد تكفّل الله بحفظ رسالته وجعل فيها من القوّة ما يُخلِدها، ومن مظاهر قوّتها، وعوامل بقائها: حماية جناب التوحيد وحماه[1]، ومنع كلّ ما يُفضي إلى تداعي بناه، فما انطمست معالم التوحيد في الأمم السالفة إلا ّ بذرائع الشرك والوقوع في حماه، وبذاك انفتح باب الشرك على مصراعيه وعمّت الجاهليّة.

وذرائع الشرك ووسائله غير مُتَناهية، إلا ّ أن أصولها معلومة جليّة، فجاءت الشريعة بالتحذير منها والنهي عنها؛ حفاظاً على التوحيد وصوناً للنفس عن الشرك، وفي هذا المبحث ذكر بعض هذه الذرائع والتي أولاها الشيخ محمّد -رحمه الله- شيئاً من التفصيل و البيان.

ومن الأهميّة بمكان تعريف (الذرائع) قبل الدخول في مطالب هذا المبحث:

فالذرائع في اللغة: جمع ذريعة، وهي الوسيلة والسبب إلى الشيء[2].

ولأهل العلم في تعريفها شرعاً أكثر من اتجاه، فمنهم مَن عرّفها بنحو المعنى اللغوي، فقال: "الذريعة: هي الوسيلة، فكما أنّ وسيلة المحرّم محرّمة؛ فوسيلة الواجب واجبة"[3]، فتشمل وتعمّ عندهم كلّ ما يُوصل إلى خير أو شرٍّ، ومن أهل العلم مَن خصّها بالطرق المفضية

---

(1) قال الشيخ محمّد -رحمه الله-: "جناب الشيء وجانبه ما كان منه، وحماه ما كان خارجاً عنه". شرح كتاب التوحيد ص166.

(2) لسان العرب 37/5.

(3) الفروق للقرافي 33/2، ويُنظر: إعلام الموقعين 164/3.

إلى المفاسد، فجعلها: كلّ أمر غير ممنوعٍ في نفسه، يُخاف من ارتكابه الوقوع في الممنوع[1]، إلا ّ أن ابن تيميّة -رحمه الله- قد جمع بين هذين الاتجاهين بقوله: "الذريعة: ما كان وسيلة وطريقاً إلى الشيء، لكن صارت في عرف الفقهاء: عبارة عمّا أفضت إلى فعل محرّم"[2].

فتحصّل أنّ الذريعة التي جاءت الشريعة بمنعها هي: كلُّ أمرٍ مباحٍ في أصله أو مشروع؛ يُفضي إلى مفسدة راجحة غالباً، كسبِّ آلهة المشركين حين يُفضي إلى سبِّ الله تعالى، قال تعالى: ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ[3]، فإذا كانت الذريعة مفضية إلى مفسدة راجحة فإنها تأخذ حكم ما أفضت إليه؛ "فإنّ الوسائل لها حكم الغايات"[4]، "ومعلوم أنّ سدّ الذرائع المفضية للمحرّمات من أهمّ أبواب الشريعة الكاملة"[5]، و"النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً"[6]، "وسدُّ الذرائع من مقاصد الشرع الحنيف"[7]؛ بل"سدُّ الذرائع أصل من أصول الشريعة"[8]، "فإذا حرّم الربُّ تعالى شيئاً وله طرق ووسائل تُفْضي إليه؛ فإنّه يُحرّمها ويمنع منها تحقيقاً لتحريمه، وتثْبيتاً له، ومنعاً أنْ يُقْرَب حماه، ولو أباح الوسائل والذرائع المفضية إليه لكان ذلك نقضاً للتحريم وإغراء للنفوس به، وحكمته تعالى وعلمه يأبى ذلك كلّ الإباء"[9]، وعلى هذا فإنّ ذرائع الشرك خطرها عظيم، وحكمها التحريم، فما عَرَف الشرك ولا خافه مَن لم يعرف ذرائعه، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وحقيقة الخوف -يعني من الشرك- صدق اللجأ إلى الله والاعتصام به، وأنْ يُفتِّش الإنسان عن أسبابه وذرائعه ومهالكه"[10].

---

(1) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 2/57-58، الموافقات 3/257-258، 4/198-199.
(2) الفتاوى الكبرى 3/256.
(3) الأنعام (108).
(4) شرح كتاب التوحيد ص151.
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 10/234.
(6) الموافقات 4/194.
(7) فتاوى ورسائل الشيخ 1/97.
(8) فتاوى ورسائل الشيخ 7/212.
(9) إعلام الموقعين 3/164.
(10) شرح كتاب التوحيد ص31.

ولعظيم وكمال شفقته r على أمّته ومزيد حرصه على هدايتهم؛ فقد حذّرها كلّ أمر يُفضي إلى الشرك، ونهى عنه إلى آخر أنفاسه من هذه الحياة الدنيا، فحمى جناب التوحيد؛ بل حمى حماه[1]، "فإنّ جناب الشيء وجانبه ما كان منه، وحماه ما كان خارجاً عنه"[2]، فبلّغ الرسالة وأدّى الأمانة ونصح الأمّة صلوات الله وسلامه عليه، قال الله تعالى: ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ[3]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "فإذا كان r بهذه الصفات مع الصفات التي أُعطيها الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ فمن المعلوم أنّه r لا يترك شيئاً يضرُّ أمّته ويُقرّبها من الشرك لا يحذّرها عنه، فتعيّن بهذا أنّه حمى جناب التوحيد وسدّ طرق الشرك، فلا يُمكن أنْ يُبقِي باباً من أبواب المحذور إلا سدّه، ولا باباً للخير إلا فتحه على أمّته، حتى تُوفّي وترك أمّته على هذه الطريقة، ولهذا في الحديث: (لقد توفي رسول الله r وما طائر يُقلِّب جناحيه في الهواء إلا ذكر لنا منه علماً)[4]، وقال r : (تركتكم على المحجّة البيضاء)[5]، يعني: الجادة البيضاء التي لا تخفى على السالك، ولمّا قيل لسلمان t : قد علّمكم نبيُّكم كلّ شيءٍ حتى الخراءة! قال: (أجل، لقد نهانا أنْ نستقبل القبلة لغائط أو بول، أو أنْ نستنجي باليمين، أو أنْ نستنجي بأقلّ من ثلاثة أحجار، أو أنْ نستنجي برجيع أو بعظم)[6]"[7].

وفي هذا المبحث ذكر بعض ذرائع الشرك التي جاءت الشريعة بالتحذير عنها، والتي أولاها سماحة الشيخ -رحمه الله- بعض بيانه، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأوّل: الغلو:

الغلو في اللغة: هو مجاوزة الحدّ[8]، فـ"الغين واللام والحرف

---

(1) يُنظر: شرح كتاب التوحيد ص159، 166-168، 378-381.
(2) شرح كتاب التوحيد ص166، ويُنظر: ص378-379.
(3) التوبة (128).
(4) تقدّم تخريجه.
(5) تقدّم تخريجه.
(6) تقدّم تخريجه.
(7) شرح كتاب التوحيد ص169.
(8) يُنظر: المفردات ص364-365، لسان العرب 10/112-113، القاموس المحيط ص1700.

المعتل أصلٌ صحيحٌ في الأمر يدلُ على ارتفاعٍ ومجاوَزةِ قُدْرٍ"[1]، وفي تعريفه لغةً يقول الشيخ -رحمه الله-: "الغلو في كلِّ شيء هو: مجاوزة الحدِّ فيه، ومنه غليان القدر؛ إذا تجاوز الماء حدّه"[2].

وفي الشرع يُعرِّفه الشيخ -رحمه الله- بقوله: "وضابط الغلو: تعدِّي ما أمر الله به، وهو الطغيان الذي نهى الله عنه"[3]، ويقول: "الغلو هو: مجاوزة الحدِّ؛ سواء كان في الأفعال، أو في الأقوال"[4].

والأدلة متكاثرةٌ في النهي عن الغلو والتحذير منه، من ذلك:

- قول الله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜﭼ[5]، وقوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ[6]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "نهى الله عن الغلو في الدين في موضعين، والغلو في الدين بالزيادة، أي لا تتعدّوا ما أمر الله به وما حدّ الله لكم، ولا ترفعوا المخلوق فوق منزلته التي أنزله الله، والخطاب وإنْ كان لأهل الكتاب؛ فهو تحذير لهذه الأمّة أنْ يفعلوا مع نبيّهم r كما فعلت النصارى مع المسيح، واليهود مع العزير، كقوله: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ[7]، ومَن تشبّه بهم من هذه الأمّة وغلا بإفراط أو تفريط فهو منهم، وقد جاء ما يشبه هذا، كقوله: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﭼ[8]، يعني لا أزْيد و لا أنْقص، فمَن لم يكن كذلك فقد غلا إنْ زاد، وقصّر إنْ نقص، والغلو شامل لجميع أنواع الغلو في الدين، فشمل الغلو في الصالحين، فالغلو في الصالحين من مسائل الغلو في الدين التي نهى الله عنها في كتابه، فإنّ الغلو في الصالحين لا يجوز، وهو أعظم تحريماً من التقصير، فمَن غلا في محبّة أو تعظيم الصالحين فقد غلا في الدين، فكلٌ

---

(1) مقاييس اللغة 387/4.
(2) شرح كتاب التوحيد ص139، ويُنظر: ص147.
(3) شرح كتاب التوحيد ص139.
(4) شرح كتاب التوحيد ص147.
(5) النساء (171).
(6) المائدة (77).
(7) الحديد (16).
(8) هود (112).

مَن دعا نبيّاً أو وليّاً من دون اللّه فقد اتخذه إلهاً، وضاهى اليهود والنصارى في شركهم، فالمقصود أنّ الغلو في الصالحين منهيٌ عنه ومحرّم، فإنّها نهت عن الغلو في جميع خصال الدين، ومن خصال الدين محبّة الصالحين"[(1)].

- قوله عليه الصلاة والسلام: (إيّاكم والغلو، فإنما هلك مَن كان قبلكم بالغلو في الدين)[(2)]، ووجه الدّلالة قد أوضحها الشيخ -رحمه اللّه- بقوله: "(إيّاكم) هذه صيغة تحذير أبلغ من النهي، يعني احذروا الغلو في الدين، (فإنما هلك مَن كان قبلكم بالغلو في الدين) هذا فيه حصر الشيء الواحد المُهلِك، وهو الغلو، ففيه المنع من الغلو في الدين من وجهين، أحدهما: صيغة التحذير، وهي (إيّاكم)، وهذا كافٍ، والوجه الثاني: في قوله: (فإنما هلك مَن كان قبلكم بالغلو في الدين)، فسائر مَن هلك إنما هلك بالغلو في الدين، فـ الغلو مهلك لِمَن غلا في الدين، ومِن ذلك الغلو في الصالحين، فهو داخل في عموم الغلو في الدين، وهو أعظم الخصال ضرراً في الدين"[(3)].
- قوله r : (لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبده، فقولوا عبد اللّه ورسوله)[(4)]، يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "الإطراء نوع من أنواع الغلو؛ فإنّ الغلو هو: مجاوزة الحدِّ سواء كان في الأفعال أو في الأقوال، والإطراء هو: مجاوزة الحدِّ في المدح القولي والزيادة فيه، فصار الغلو أعمّ من الإ

(1) شرح كتاب التوحيد ص140.

(2) أخرجه أحمد في المسند، رقم (3248)، والنسائي في السنن، كتاب مناسك الحج، باب التقاط الحصى، رقم (3057)، وابن ماجه في السنن، كتاب المناسك، باب قدر حصى الرمي، رقم (3029)، وابن حبان، كتاب الحج، باب رمي جمرة العقبة، رقم (3871)، والحاكم في المستدرك، أول كتاب المناسك، رقم (1711)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، كلهم أخرجه من حديث الفضل بن العباس t ، قال النووي في المجموع 138/8: "رواه النسائي بإسناد صحيح على شرط مسلم"، وصححه الألباني في الصحيحة، رقم (1283)، وفي غيرها.

(3) شرح كتاب التوحيد ص149.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول اللّه تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ [مريم:16]، رقم (3445).

إطراء، والمعنى لا تتجاوزوا الحدّ في مدحي، نهى r أمّته أنْ يُطروه (كما أطرت النصارى ابن مريم) يعني كما تجاوزت النصارى الحدّ في مدحه، حتى قالت طائفة هو الله، وقالت طائفة هو ابن الله، وهو ثالث ثلاثة، وفي هذا ما يُشعر بأنّ سبب عبادة المسيح هو الإطراء، (فإنّما أنا عبده، فقولوا عبد الله ورسوله) هذا أخصُّ وصفه r كما وصف به نفسه وكما وصفه الله في عدّة آيات من كتابه، فإنّ شرف العبد بتكميل عبودية ربّه، ثمّ إذا انضاف إلى ذلك الرسالة تمّ بذلك شرف الإنسان، فإنّ أشرف المراتب مراتب الرسل"[1].

هذه بعض الأدلة في النهي عن الغلو والتحذير منه، و ما نُهي عنه إلا ّ لحكمة، فما قال العقل لشيءٍ نهى الله عنه يا ليته لم ينهَ عنه، ولعلّ من أسباب تحريمه:

1. سوء عاقبته، ومن أعظم السوء في عواقبه أنّه يؤل بصاحبه إلى منتهى السوء، وهو الشرك بالله تعالى، "فهو الباب الأعظم المُفضي إلى الشرك بالله"[2]، و "الغلو أول سبب وُجد به الكفر"[3]، و"ما دخلت الخرافات إلا ّ بالتسامح في معرفة التوحيد وبالغلو في الصالحين، وأنّه يكفي التسمّي بالإسلام، فبذلك وقع الشرك"[4]، "وبالجملة فالغلو أصل الشرك في الأ ولين والآخرين إلى يوم القيامة"[5].
2. الغلو سبب الهلاك لصاحبه.
3. أنّ فيه تعدّياً لحدود الله تعالى.
4. الغلو يجعل صاحبه يزدري الحقّ وأهله.
5. الغلو نوع من الإفساد في الأرض بعد إصلاحها.
6. في الغلو اتباعٌ للهوى.

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص147.
(2) شرح كتاب كشف الشبهات ص28.
(3) شرح كتاب التوحيد ص141، ويُنظر: ص139، شرح كشف الشبهات ص 27-29.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 1/84.
(5) تيسير العزيز الحميد ص345.

7. مآله العجز والانقطاع وترك العمل من أصله.

وصور الغلو ومظاهره كثيرة جدًا، وهي مستحكمة في كلّ فرق الضلال، ولم ينجُ من ذلك سوى أهل السنة والجماعة، إلا ّ أني أكتفي بذكر صورتين؛ لعظيم الافتتان بهنّ؛ فالغلو فيهنّ يكون تديُناً في الغالب، ولأنّ الذريعة فيهنّ إلى الشرك ظاهرة جليّة وواقعة، ومدخل الشيطان فيها عظيم وسهل إلا ّ على مَن أراد الله به خيراً، وهاتان الصورتان هما:

الصورة الأولى: الغلو في النبي صلى الله عليه وسلم:

نبيُنا محمّد r عبدٌ فلا يُعبد، ورسول فلا يُكذّب؛ بل يُطاع ويُتّبع، و لا يُعبد الله إلا ّ بما شرع، وهذا أعظم مقام يصل إليه المخلوق، فكلُ مَن زاد في حقِه r غير هذا فهو من الغلاة، وتبقى محبّته دعوى خالية من البرهان.

ومظاهر الغلو في رسول الله r متعدِّدة، منها:

1. القول بأنه نور وليس بشراً، وقد سُئل سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- عن هذا القول، وجاء في السؤال أنّ كثيراً من الناس يعتقد ذلك، فأنكر الشيخ على السائل مبالغته أولا ً، ثمّ بيّن حكم هذا القول وسببه، مستندًا في ذلك على النصوص الشرعيّة، وإليك نصُ جوابه، إذ قال -رحمه الله-: "ليس الأمر كما ذكرته[1] من أنّ أكثر الناس يعتقدون أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نور وليس بشرًا، وإنما هذا معتقد فئة قليلة شاذة ضالة، بعيدة عن ينبوع الشريعة الإسلاميّة ومواردها العذبة النقيّة الصافية، يشهد على ضلال أصحاب هذا القول وبعدهم عن الحقّ وانغماسهم في الباطل قول الله تعالى: ﭽ ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم ﭼ[2]، وقوله تعالى: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﭼ إلى قوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ[3]، وقوله تعالى: ﭽ

(1) يقصد السائل، وهو شخص يُدعى عبد الرحمن بلوشي.
(2) الكهف (110).
(3) الإسراء (89-93).

ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﭺ[1]، وما روته أُمٌّ سلمة رضي الله عنها قالت: (جاء رجلان يختصمان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواريث بينهما، قد دُرست، ليس بينهما بيّنة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنّكم تختصمون إليّ، وإنّما أنا بشر، ولعلّ بعضكم ألحن بحجّته من بعض، وإنّما أقضي بينكم على نحو ما أسمع، فمَن قضيت له من حقّ أخيه شيئًا فلا يأخذه، فإنّما أقطع له قطعة من النار، يأتي بها أسطامًا[2] في عنقه يوم القيامة) إلى آخر الحديث، رواه أحمد وأبو داود[3]، وما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنّه قال: (لا تُطرُني كما أطرتِ النصارى ابن مريم؛ إنّما أنا عبد، فقولوا عبد الله ورسوله)[4]، وما هذا الرأي الباطل الشاذ إلا ّ نتيجةٌ سيئة لترهات الصوفية[5]، ولمشائخ الطرق وخزعبلاتهم

(1) الإسراء (94).
(2) "الإسطام بكسر الهمزة وسكون المهملة والطاء المهملة: قطعة، فكأنّها للتأكيد". فتح الباري173/13، أو أنّها: "الحديدة التي تحَرّك بها النارُ وتُسْعَر". النهاية في غريب الحديث 366/2.
(3) أصله في صحيح البخاري، كتاب الحيل، رقم (6967)، بلفظ: "إنّما أنا بشر ، وإنّكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجّته من بعض وأقضي له على نحو ممّا أسمع، فمن قضيت له من حقّ أخيه شيئاً فلا يأخذ، فإنّما أقطع له قطعة من النار"، وهو عند مسلم بنحوه، كتاب الأقضية ، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجّة، رقم (1713)، وهو عند أحمد في المسند باللفظ الذي ساقه الشيخ، رقم (26717)، وأخرجه أبو داود، كتاب الأقضية، باب في قضاء القاضي إذا أخطأ، رقم (3583)، ولفظ أبي داود نحو لفظ البخاري.
(4) تقدّم تخريجه.
(5) الصوفية: نسبة إلى لبس الصوف، ولفظ الصوفيّة لم يكن مشهوراً في القرون الثلاثة، وإنّما اشتهر التكلم به بعد ذلك، وقد صار علماً على فرقة من فرق الضلال في هذه الأمّة، أول ما ظهرت من البصرة، وهي طرُق متعدّدة، جمعتهم البدعة والإحداث في الدين وتفرّقت بهم طرقها، فمنهم من أوصلته بدعته إلى الكفر والإلحاد، ومنهم من هو دون ذلك، والمقتصد فيهم من حسن قصده وساء عمله، فأحدث في الدين ما ليس منه. يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة، الجزء الحادي عشر، الموسوعة الميسرة 247/1 -331.

وأضاليلهم، تغذّيها الاحتفالات بالموالد وما يُتلى فيها من المنكرات والأضاليل والخزعبلات، وفي مقدِّمة المنكرات الغلو في شخص الرسول عليه الصلاة والسلام تقليدًا للنصارى، ومصداقًا لقوله عليه الصلاة والسلام: (لتتبُعُنّ سُنَن مَن كان قبلكم حذو القذّةِ بالقذةِ؛ حتى لو دخلوا جُحر ضبٍّ لدخلتمُوه، قالوا يا رسول الله: اليهود والنصارى؟ قال: فمَن؟)[1]، فلقد غلا النصارى في شخص عيسى عليه السلام ، وأنكروا بشريّته، وقالوا عنه -زورًا وبهتانًا وإثمًا مبينًا- بأنه ابن الله، تعالى الله عمّا يقولون علوًا كبيرًا. لقد كان صلى الله عليه وسلم شديد الحذر على أُمّته أنْ تسلك المسلك الذي سلكه النصارى في رسولهم عيسى عليه السلام، فقال صلى الله عليه وسلم: (لا تُطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، إنّما أنا عبد، فقولوا عبد الله ورسوله)[2]، وقال أيضًا: (إيّاكم والغلوّ، فإنّما أهلك مَن كان قبلكم الغلوُّ)[3]"[4].

2. خلع صفات الحيّ القيوم على رسول الله عليه الصلاة والسلام، كالتصرُّف في الكون وعلم الغيب، ونحو ذلك ممّا اختصّ الله به، ومن نماذج ذلك قول صاحب البردة[5] في رسول الله r :

يا أكرم الخلق مالي من ألـوذ بـه	سواك عند حلول الحادث العمم
إنّ لم تكن في معادي آخـذاً بيدي	فضلا ً وإلا ّ فقل يا زلّة القـدم
فإنّ من جودك الدنيا وضرّتها	ومن علومك علم اللوح والقلم

يقول الشيخ -رحمه الله- ناقداً هذه الأبيات وقائلها: "فانظر إلى هذا الجاهل الضال المشرك، عظّم الرسول r بجعل حقّ الله له، فلم يجعل الملاذ يوم القيامة إلا ّ بالرسول r لا بالله، فزاد على

(1) تقدّم تخريجه.
(2) تقدّم تخريجه.
(3) تقدّم تخريجه.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 1/32-34.
(5) ديوان البوصيري ص200.

المشركين وربا شركه على شرك الجاهليّة والهند وغيرهم، كان المشركون يُخلصون لله في الشدّة؛ لا يدعون إلا ّ الله، ولا يلوذون بغير الله، ولكن لا يعتقدون أنه لا يُلاذ إلا ّ بالله، ثمّ قال: إنْ لم تكن في معادي..الخ، يعني فإنّ قدمه زائلة، ثمّ جاء بشرك أعظم، وهو الشرك في الربوبيّة، الذي مشركو قريش يُقرُّون به، كما في قوله تعالى:چ ﮋ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ چ[1]، چ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ چ[2]، ونحو ذلك من الآيات الدالّة على أنّ المشركين مقرُّون بالله، وشركهم في الإلهيّة هو بجعل الوسائط فقط، فزاد شركه عن شرك المشركين بكثير، جعل جود الدنيا والآخرة بعض جود الرسول r، فأيُّ شيءٍ جعل لربِّ العالمين؟! يقول: فإنّ من جودك...الخ، جعل علم اللوح والقلم -الذي اشتمل على ما هو كائن إلى يوم القيامة- بعض علم الرسول r ، فهذا غاية في الشرك، فهذا جنس ما آل ببعض الخلق في الأنبياء والصالحين؛ أنْ تجاوزوا بهم الحدّ؛ بل جعلوهم في منـزلة ربِّ العالمين"[3].

الصورة الثانية: الغلو في الصالحين:

إنّما خُصّ الصّالحون بالذِّكر؛ لأنّ الفتنة بهم أقرب إلى النُّفوس، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وخُصّ الصالحون لقرب الشرك بهم من النفوس؛ فإنّ الشيطان يُظهره في قالب المحبّة والتعظيم"[4]، ولأنّ ذلك هو الغالب من أصحاب الغلو، وإنْ كان قد كثُر في زماننا تعظيم مَن لا يُعدُّ من أهل الصلاح؛ وهذا وجه من أوجه تغليظ شرك مشركي زماننا على شرك الأوّلين.

ومحبّة الصالحين أمر شرعيٌّ ديني، وقد دخل الشيطان على كثير من الناس من الأبواب الشرعيّة؛ إمّا بإفراط أو تفريط، والموفّق من لزم الصراط المستقيم، ولهذا اختلفت مواقف الناس في هذه المسألة، وقد أشار الشيخ -رحمه الله- إلى ذلك بقوله: "والناس انقسموا في هذا المقام -في مسألة الصالحين- إلى ثلاثة أقسام: قسم جفاة عصاة، ولا عظّموا مَن عظّم الله ورسولهr ؛ بل سوّوا بينه وبين مَن دونه،

---

(1) يونس (31).
(2) العنكبوت (61).
(3) شرح كتاب التوحيد ص141.
(4) شرح كتاب التوحيد ص139، ويُنظر: شرح كشف الشبهات ص27.

وقسم غلو فيهم وتجاوزوا الحدّ، وعظّموهم بما لا يجوز قولا ً وفعلا ً، والقسم الثالث أهل السنة والجماعة توسّطوا؛ بتن-زيلهم منازلهم ، فالحمد لله الذي هدانا"[1].

فالغلو في الصالحين أحد طرفي قصد الأمور وهو ذميم، وصفته كما قال الشيخ: "هو مجاوزة الحدِّ في محبّة الصالحين، وتعظيمهم فوق ما شرعه الله"[2]، ويقول -رحمه الله-: "الغلو في الصالحين هو: مجاوزة الحدِّ في تعظيمهم ومحبّتهم، فإنّه يجب محبّتهم وتعظيمهم ديناً، كما أنّه يحرم أنْ يُرفعوا فوق مستواهم؛ بل يُسلك التعظيم اللائق الذي لا يصل بهم إلى السوء، ولا يُفضي بهم إلى الشرك، كما لا يجوز التقصير في حقِّهم وانتقاصهم؛ فإنّهم يُحبّون ديناً ويُعظّمون، فالحقّ الوسط بين ذلك، فإنّه كما يجب أنْ يُحبّوا؛ يجب الاقتصار على الحقِّ اللائق"[3].

والغلو في الصالحين أحد ذرائع الشرك، وهذا أمر لا يختلف فيه اثنان، فمَن استقرأ تاريخ الشرك في البشريّة علم صدق ذلك، يقول الشيخ -رحمه الله-: "الشرك ما وُجد في بني آدم، ولا ترك بنو آدم دينهم إلا ّ بهذا السبب؛ وهو الغلو في الصالحين، فإنّ الشيطان ما أدرك بني آدم واستزلّهم عن دينهم إلا ّ بهذا السبب، فهو الباب الأعظم الذي ما دخل الشيطان على بني آدم إلا ّ منه"[4].

ويقول -رحمه الله-: "أوّل ما حدث الشِّرك في قوم نوحٍ عليه السّلام بسبب الغلو؛ وهو مجاوزة الحدِّ في محبّة الصّالحين وتعظيمهم فوق ما شرعه الله؛ عظّموهم تعظيماً غير سائغ لهم، بأنْ عكفوا على قبورهم، ثمّ صوّروا تماثيلهم، وإنْ كانوا ما عبدوهم وإنّما عبدوا الصُّور؛ لأنّهم لم يأمروهم بعبادتهم، وإنْ كانوا أيضاً لم يعبدوا الصُّور إنّما عبدوا الشيطان في الحقيقة؛ لأنّه الذي أمرهم، وبه تعرف مضرّة الغلو في الصّالحين، فإنّه الهلاك كلُّ الهلاك، فإنّ الشّرك بهم أقرب إلى النفوس من الشِّرك بالأشجار والأحجار، وإذا وقع في القلوب صَعُبَ إخراجه منها؛ ولهذا أتت الشريعة بقطع وسائله وذرائعه الموصلة إليه والمُقرّبة منه، والوسائل إمّا قوليّة أو فعليّة، وهؤلاء غَلَوا فعلا ً؛ غَلَوا

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص141، ويُنظر: ص302-303.
(2) شرح كتاب كشف الشبهات ص27.
(3) شرح كتاب التوحيد ص139.
(4) شرح كتاب التوحيد ص139.

بكثرة التردُّد إلى قبورهم، وهذا فيه مشروع، لكن زادوا فيه، وغَلَوا بـ العكوف وهو نفسه عبادة ووسيلة إلى عبادة أربابها؛ فلمّا رأى منهم الشيطان ذلك زيّن لهم تصويرهم، وهاتان الذريعتان -التّصوير و العُكوف- من أعظم الوسائل المُوصلة إلى الشِّرك....، فوقع الشرك في بني آدم بسبب الغلو في الصالحين، فهو الباب الأعظم المفضي إلى الشرك بالله"[1].

والدليل على أنّ الغلو في الصالحين سبب أول شرك في الأرض ما جاء في الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﭽﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﭼ[2]، قال: (أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلمّا هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً، وسمُّوها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تُعبد، حتى إذا هلك أولئك وتنسّخ العلم عُبدت)[3]، يقول الشيخ -رحمه الله- في شرح هذا الأثر: "فدلّ على أنّ سبب أول كُفْرٍ وُجِد في الناس وتركهم دينهم الذي كانوا عليه هو الغلو في الصالحين ، فما دخل الشيطان عليهم إلا ّ من جهة الدين، ولهذا كانت البدعة أحبّ إلى الشيطان من المعصية؛ فإنّ صاحب البدعة يرى أنّه على خير وصواب، ولهذا ورد: (أنّ الله حجر التوبة على صاحب البدعة)[4]، فدلّ على أنّها أضرُّ على الناس من المعاصي، فينبغي الحذر منها، فنسبتها في الضرر والفرق بينها وبين نسبة المعاصي في الضرر كـالفرق بين الأمراض الروحانيّة والأمراض الجثمانيّة، فالمعاصي كالأمراض التي في الجسد، ودواؤها سهل -بمنزلة نجاسة؛ طهورها

---

(1) شرح كتاب كشف الشبهات ص27-28.

(2) نوح (23).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، بابﭽﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﭼ [نوح:23]، رقم (4920).

(4) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة، باب ما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّه قال: "لا يقبل الله عمل صاحب بدعة"، رقم (37)، والطبراني في الأوسط 281/4، رقم (4202)، والبيهقي في شعب الإيمان 59/7، رقم (9456)، قال المنذري في الترغيب والترهيب 45/1: "رواه الطبراني وإسناده حسن"، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد189/10: "رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح غير هارون بن موسى الفروي، وهو ثقة"، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، رقم (54)، وفي صحيح الجامع، رقم (1699)، وفي الصحيحة، رقم (1620).

مُتيسِّر- بالتوبة والرجوع، أمّا هذا فهو داء روحاني يُعيي الأطباء إلا ّ بتيسير الشفاء من الله، وذلك بالدواء الوحيي، وهو التماس التوحيد من مادته الكفيلة به، وهو الوحي المن-زل من السماء، فإتهم جاؤوا بالشفاء، ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﭼ[1]، فأين مرض الأرواح من مرض الأجسام، بعض الأجسام يبين كلّه وتبقى الحياة، أمّا الروح إذا مرضت أو فقدها الجسد، فأيٌ حياة إذا فقد التوحيد؟! أيٌ حياة، أيٌ قربة تنفع؟! لا شيء ينفع إلا ّ صور بلا أرواح، والصور بلا روح أيٌ شيء ينفع؟! هي جثث بلا روح، وبهذا يُعرف أنّ الشيطان ما دخل إلا ّ مِنْ هذا الباب، وهو باب الغلو في الدين والزيادة فيه، فمِن الدين محبّة الصالحين، فزيّن لهم الشيطان ذلك ليصطاد من استطاع، فاصطاد بذلك الخلق الكثير والجمّ الغفير"[2].

ومظاهر الغلو في الصالحين متعددة، منها:

1. خلع خصائص وصفات ربِّ العالمين عليهم، كاعتقاد أتهم يعلمون الغيب، أو أنّ لهم تصرٌفاً في الكون، ونحو ذلك ممّا ضلّ به أقوام.
2. تفضيل الصالحين والأولياء على المرسلين والأنبياء.
3. اعتقاد أنّ بعض الناس يسعه الخروج على شريعة محمّد r كما وسع الخضر الخروج على شريعة موسى u . وهذه المظاهر الثلاث من الكفر الأكبر.
4. تصويرهم والعكوف عند قبورهم، كما حصل في قصة صالحي قوم نوح u المتقدِّمة الذِكر.
5. التقليد الأعمى لهم، سواء في أقوالهم أو أفعالهم.
6. الذلّ والخضوع بين أيديهم كحال العبد إذا قام في صلاته.
7. عبادة الله عند قبورهم، "فإنّ الغلو في الصالحين أنواع، ومنها: عبادة الله عند قبر الرجل الصالح، فهو بدعة، ووسيلة من أكبر الوسائل والذرائع الموصلة إلى عبادته"[3].

المطلب الثاني: تجاوزُ المشروعِ في حقّ القبور:

كرّم الله بني آدم أحياء وأمواتاً، قال تعالى: ﭽ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ

(1) يونس (57).
(2) شرح كتاب التوحيد ص145-146.
(3) شرح كتاب التوحيد ص151.

گ ګ ڳ ڳ ڱ ڱ ں ں چ [1]، ومظاهر تكريمهم أحياءً لا تدخل تحت حصرٍ، ولا يختصُّ بها أهلُ مصر دون مصر، وهي جليّة في كلّ وقت وعصر، ولم يقف الأمر عند تكريمهم أحياءً؛ بل لازمهم أمواتاً، وفي بطن الأرض كفاتاً، ومن مظاهر تكريمهم أمواتاً:

- الدفن، وستر عوراتهم وسوءاتهم.
- حرمةُ إهانة الميّت في قبره؛ بنحو وطئٍ عليه، أو مشيٍ فوقه، أو جلوسٍ أو تخلٍّ عليه.
- حرمة الاعتداء على قبورهم.

وقد عمل سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- جاهداً على حفظ ما حُمّل من الأمانة لأحياء المسلمين وأمواتهم، فأبدى وأعاد في رعاية حقوق الأموات، ومن أجمع رسائله في ذلك قوله -رحمه الله-:

"لا ريب أنّ الميّت إذا وُضع في قبره فقد تبوّأ هذا المن-زل، وسبق إليه، وصار داره ومن-زله، وهو حبْسٌ عليه، وقد سلّمه أهله إلى ربّه، فهذا أوّل منازل الآخرة، وهو مرْتهنٌ فيه إلى يوم البعث والنشور، فلا يحلُّ لأحدٍ أنْ ينبشه ويُخرجه من قبره وينقله إلى غيره إلا لغرضٍ صحيحٍ شرعاً، وهو ما كان من مصلحة الميّت أو كفِّ الأذى عنه ونحو ذلك، وأمّا إذا كان لمصلحة غيره من الأحياء أو من الأموات فلا يحلُّ، كما لا يجوز لأحدٍ أن يُهينه في قبره، أو يطأ عليه، أو يمشي فوقه، أو يجلس عليه كما يأتي. قال الله تعالى: چ ک ک ڳ گ چ [2]، وقال تعالى مُمْتنّاً على عباده: چ ڈ ڈ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ چ [3]، وقال تعالى في سياق امتنانه على الإنسان في خلقه وتقديره وتيسيره السبيل: چ ۂ ۂ ۀ چ [4]، وقال تعالى في قصّة بني آدم: چ ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ چ [5] الآية.

فدلّت هذه الآيات الكريمات على عِظَمِ منّة الله ورحمته وستره لا بن آدم، وأنّه أكرمه بالدفن وستر عورته وسوأته، ولم يجعله مثل مَيتة غيره من الحيوانات، التي إذا ماتت طُرِحت على وجه الأرض كسائر الجِيَف، تأكلها الطيور، وتنهشها السباع، وتسفي عليها الرياح،

---

(1) الإسراء (70).
(2) الإسراء (70).
(3) المرسلات (25-26).
(4) عبس (21).
(5) المائدة (31).

فله الحمد والشكر على ذلك. ونبْشه من قبره وإخراجه منه مخالفٌ لهذا كلِّه.

وهو أيضاً ممّا يُسبِّب كسر عظامه، وإزالة كلّ عضوٍ من محلِّه ونحو ذلك، فيدخل في المُثلةِ المنهي عنها، كما أخرج البخاري من حديث عبد الله بن زيد[1] عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أنه نهى عن المُثلة)[2]، وعن أبي هريرة أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لأ َنْ يَجْلِسَ أحدكم على جمرة، فتُحرق ثيابه، فَتَخْلُص إلى جلده، خيرٌ له من أنْ يجلس على قبر) رواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه[3]، وعن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لأ َنْ أمشي على جمرة، أو سيفٍ، أو أخْسِف نعلي برجلي أحبّ إليّ من أنْ أمشي على قبرٍ) رواه ابن ماجه[4]. وعن عبد الله بن مسعود قال: (لأ َنْ أطأ على جمرة أحبُّ إليّ من أنْ أطأ على قبر مسلم). رواه الطبراني في الكبير بإسناد حسن[5]، و عن

(1) الذي في الأصل (صحيح البخاري ص1193) إنما هو عبد الله بن يزيد الخَطْمي t، لا عبد الله ابن زيد t.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الذبائح والصيد، باب ما يُكره من المثلة والمصبورة والمجثّمة، رقم (5516)، ولفظه: "أنه نهى عن النهبة و المثلة".

(3) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب النهي عن تجصيص القبر و البناء عليه، رقم (971)، وأخرجه أبو داود، كتاب الجنائز، باب كراهيّة القعود على القبر، رقم (3228)، والنسائي في السنن، كتاب الجنائز، باب التشديد في الجلوس على القبور، رقم (2044)، وابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن المشي على القبور والجلوس عليها، رقم (1566)، وهو عند غيرهم أيضاً.

(4) أخرجه ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن المشي على القبور والجلوس عليها، رقم (1576)، قال المنذري في الترغيب والترهيب 201/4:"رواه ابن ماجه بإسناد جيّد"، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة 278/1: "هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات"، والحديث صححه الأ لباني في صحيح الترغيب والترهيب، رقم (3564) وفي صحيح الجامع، رقم (5038)، وهو في صحيح ابن ماجه.

(5) أخرجه الطبراني في الكبير، رقم (8966)، (9605)، وابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الجنائز، باب من كره أن يطأ على القبر، رقم (11771)، وعبد الرّزاق في المصنف، كتاب الجنائز، باب المزابي والجلوس على القبر، رقم (6512)، قال المنذري في الترغيب والترهيب 202/4: "رواه

عمارة بن حزم[1] قال: (رآني رسول الله صلّى الله عليه وسلّم جالساً على قبر، فقال: يا صاحب القبر اِنْزِلْ مِنْ على القبر، لا تُؤذِ صاحب القبر ولا يُؤذيك) رواه الطبراني في الكبير[2] من رواية ابن لهيعة[3]، وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله r: (كسْرُ عظمِ الميت ككسره حيّاً) رواه أبو داود وابن ماجه وابن حبان في صحيحه[4]. وعن أبي مرثد الغنوي[5] قال: قال رسول الله r: (لا

الطبراني في الكبير بإسناد حسن"، وقال الألباني في صحيح الترغيب و الترهيب، رقم (3565): "صحيح لغيره".

(1) هو صاحب رسول الله r عمارة بن حزم بن زيد بن لوذان بن عمرو الأ نصاري t ، أخو عمرو ابن حزم، شهد العقبة باتفاق أهل المغازي، وشهد المشاهد كلها، وكانت معه راية بني مالك بن النجار يوم الفتح، ليس له من الولد غير مالك ولا عقب له، استشهد t باليمامة. يُنظر: الطبقات 486/3، ا لاستيعاب 1141/3، الإصابة 578/4.

(2) أخرجه الحاكم في المستدرك من رواية بن لهيعة، كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، ذِكر عمارة بن حزم الأنصاري رضي الله عنه، رقم (6502)، ولم أجده عند الطبراني، وقد عزاه المنذري في الترغيب و الترهيب 202/4 إليه، فقال: "رواه الطبراني في الكبير من رواية ابن لهيعة"، ومثله الهيثمي في مجمع الزوائد 61/3، قال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، رقم (3566): "صحيح لغيره".

(3) هو: عبد الله ابن لَهيعة (بفتح اللام وكسر الهاء) ابن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن، المصري، القاضي، صدوق من السابعة (طبقة كبار أتباع التابعين، كمالك والثوري)، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعضُ شيءٍ مقرون، مات سنة أربع وسبعين، وقد ناف على الثمانين، خرّج له مسلمٌ مقروناً، وأبو داود، و الترمذي، وابن ماجه. يُنظر: تقريب التهذيب ص319، ترجمة رقم (3563).

(4) أخرجه أبو داود، كتاب الجنائز، باب في الحفار يجد العظم هل يتنكب ذلك المكان؟، رقم (3207)، وابن ماجه، كتاب الجنائز، باب في النهي عن كسر عظام الميت، رقم (1616)، وابن حبان، كتاب الجنائز، باب المريض وما يتعلق به، رقم (3167)، والحديث أخرجه أيضاً أحمد في المسند، رقم (24686)، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، رقم (3567)، وفي صحيح الجامع، رقم (4478)، وفي غيرهما.

(5) هو صاحب رسول الله r، أبو مرثد الغنوي t، واسمه: كناز بن حصن، وقيل ابن الحصين، ابن يربوع بن عمرو من مُضر، ويُقال: إنّ اسمه حصن أو حصين ابن كناز، وقيل: أيمن، والأول أشهر وأكثر، آخى رسول الله r بينه

تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها) رواه أبو داود[1]. وعن بشير[2] مولى النبيّ r قال: حانت من رسول الله r نظرة، فإذا رجل يمشي على القبور عليه نعلان، فقال: (يا صاحب السِّبْتِيَّتين[3]: ويحك ألق سُبتيّتيك، فنظر الرجل، فلمّا عرف رسول الله r خلعهما فرمى بهما) رواه أبو داود[4]"[5]. ثمّ نقل الشيخ -رحمه الله- بعض كلام أهل العلم في المسألة، ولسماحته أكثر من فتوى في بيان حقوق الموتى ورعايتها[6].

وجنس رعاية حقوق الموتى ممّا يشترك فيه أكثر بني آدم، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وإكرام القبور موجود حتى عند الكفار، ومُسْتَحْسَنٌ، وما يُوجد الآن بعضُه يُنافي احترام القبور الاحترام

وبين عبادة بن الصامت t، شهد بدراً والمشاهد كلها مع رسول الله r، سكن الشام، ومات بالمدينة سنة اثنتي عشرة من الهجرة في خلافة أبي بكر t ، وله من العمر ستّ وستون. يُنظر: الطبقات لابن سعد 47/3، الاستيعاب 1754-1755/4، الإصابة 369/7.

(1) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه، رقم (972)، وأخرجه أبو داود، كتاب الجنائز، باب كراهية القعود على القبر، رقم (3229)، والترمذي، كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهيّة المشي على القبور والجلوس عليها والصلاة إليها، رقم (1050)، وغيرهم.

(2) هو صاحب رسول الله r، بشير بن معبد السدوسي t، المعروف بابن الخَصَاصية، ممّن هاجر إلى النبي r، وكان اسمه في الجاهليّة زحماً، فسمّاه رسول الله بشيراً، روى عن النبي r أحاديث. يُنظر: الطبقات 50/6، 55/7، الاستيعاب 173/1-174، الإصابة 314/1.

(3) يعني النعلين، وهذه التسمية باعتبار أصها، من السِّبت بالكسر، وهي: جلود البقر المدبوغة بالقرظ، يُتخذ منها النعال، وسُمِّيت بذلك لأنّ الشعر قد سُبت عنها بمعني أزيل، وقيل: لأنّها انسبتت بالدباغ، أي لانت. يُنظر: النهاية في غريب الحديث 330/2

(4) أخرجه أحمد في المسند، رقم (20784)، وأخرجه أبو داود، كتاب الجنائز ، باب المشي بين القبور في النعل، رقم (3230)، والنسائي، كتاب الجنائز، كراهية المشي بين القبور في النعال السبتيّة، رقم (2048)، وابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في خلع النعلين في المقابر، رقم (1568)، و الحديث صححه الألباني في صحيح الجامع، رقم (7913).

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 213/3-215.

(6) يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 202/3-225.

الشرعي"[1].

ومع رعاية الشريعة لحقوق الموتى فقد حذّرت من عظيم فتنة القبور، والتي منشؤها تجاوزُ المشروع في حقّها؛ بل إنّ ذلك يؤول بصاحبه إلى الوقوع في الشرك بالله، وشاهد ذلك في التاريخ جليٌّ ظاهر، يقول الشيخ -رحمه الله-: "فسبب الشرك في الوجود بأمرين: بالتصوير، وبتعظيم القبور"[2]، ومن أمثلة ذلك صالحي قومِ نوحٍ كما مرّ ذِكر ذلك كثيراً، وكاللات أيضاً، يقول الشيخ -رحمه الله-: "اللات إنما صار قبره وثناً يُعبد من أجل الغلو فيه وتعظيمه والعكوف عنده، حتى آلَ بهم إلى أنْ عبدوه من دون الله، فدلّ على أنّ الغلو في قبور الصالحين يُصيّرها أوثاناً تُعبد من دون الله"[3].

وصورُ تجاوزِ المشروع في حقِّ القبور متعدّدة؛ بل صار كثير من الناس يتنافسون في ذلك، إلا أنّها تجتمع تحت ضابط واحد، وهذا الضابط قد نصّ عليه سماحة الشيخ -رحمه الله- وذكر بعض أفراده مزيدَ إيضاحٍ، فقال: "الغلو في القبور: هو مجاوزة الحدِّ في تعظيمها وإكرامها ومباشرتها، مثل: أن تُطيّب، أو ترفع، أو تُجصّص، أو تكسى، أو يُعقد عليها القباب، ومثل: البناء عليها، وإسراجها، وفرشها ونحو ذلك، وضابط ذلك: هو أنْ يُزاد على القدْر المشروع، فهذا لا يجوز، وهو غلوٌ في المقبور، وهي لها حرمة ولا تُهان"[4].

وقد ذكر سماحة الشيخ -رحمه الله- بعض تلك الصور محذِّراً منها، فمن ذلك:

الصورة الأولى: اتخاذ القبور مساجد:

جاءت الشريعة بالنهي عن اتخاذ القبور مساجد، وعلى ذلك أجمع علماء المسلمين، يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: "بناء المساجد على القبور ليس من دين المسلمين؛ بل هو منهيٌ عنه بالنصوص الثابتة عن النبي r، واتفاق أئمّة الدين؛ بل لا يجوز اتخاذ القبور مساجد، سواء كان ذلك ببناء المسجد عليها، أو بقصد الصلاة عندها؛ بل أئمة الدين

---

(1) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص717، ويُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 198/3.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 173/8، شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص 498.

(3) شرح كتاب التوحيد ص164.

(4) شرح كتاب التوحيد ص162.

متّفقون على النهي عن ذلك، وأنّه ليس لأحدٍ أنْ يقصد الصلاة عند قبر أحدٍ، لا نبيّ ولا غير نبيٍّ، وكلُّ مَن قال: إنّ قصد الصلاة عند قبر أحد، أو عند مسجدٍ بُني على قبر، أو مشهدٍ، أو غير ذلك أمرٌ مشروع؛ بحيث يستحبُّ ذلك، ويكون أفضل من الصلاة في المسجد الذي لا قبر فيه = فقد مرق من الدين، وخالف إجماع المسلمين. والواجب أنْ يُستتاب قائل هذا ومُعْتقِدُه، فإنْ تاب وإلا ّ قتل؛ بل ليس لأحدٍ أنْ يُصلِّي في المساجد التي بُنيت على القبور، ولو لم يقصد الصلاة عندها، فلا يفعل ذلك لا اتفاقاً ولا ابتغاءً؛ لِمَا في ذلك من التشبُّه بِالمشركين، والذريعة إلى الشرك"[1]، والنصوص في النهي عن ذلك كثيرة، وسأذكر بعضها، ذاكراً عقبَ كلّ نصٍّ تعليق سماحة الشيخ -رحمه الله- عليه، فمن ذلك:

- حديث عائشة وابن عباس y قالا: لما نُزِل برسول الله r طَفِقَ[2] يطرح خميصة[3] له على وجهه، فإذا اغتمّ بها كشفها عن وجهه، فقال وهو كذلك: (لعنة الله على اليهود والنصارى؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) يحذِّر ما صنعوا[4]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "انظر كيف اهتمّ r بهذا الشأن في هذه الحالة؛ بل همّه كلّ الهمّ؛ مزيدَ شفقةٍ على أمّته، وحرصاً على هدايتهم، وخشية أنْ يضلّوا بعده، وقوله: (لعنة الله على اليهود والنصارى؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) هذا فيه: ذمُّ اليهود والنصارى، وفيه: التغليظ من اتخاذ القبور مساجد، وقوله r في هذه الحال مُفِيدٌ شدّة التغليظ في اتخاذ القبور مساجد، ومزيدَ تحذيرٍ لأمّته r ، فليس الغرض مجرّد لعنهم وما صنعوا، هم مضوا، لكن الغرض تحذيرنا، كما قال عمر t: (مضى

---

(1) مجموع فتاوى ابن تيميّة 488/27.
(2) "طفق بمعنى أخذ في الفعل وجعل يفعل، وهي من أفعال المقاربة". النهاية في غريب الأثر 129/3.
(3) "الخميصة كساء له أعلام". فتح الباري 532/1، ويُنظر: النهاية في غريب الحديث 79/2.
(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، بابٌ، رقم (435، 436)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (531).

القوم، ولم يعن به سواكم)[1]؛ بل المقصود التحذير أنْ نصنع مثلما صنعوا، فنستحقّ من الذمّ والعقاب ما استحقّوا، وهذا سبيل ما أتى في القرآن من ذمّ اليهود و النصارى، والمقصود من هذا الحديث مزيد التغليظ في عبادة الله عند قبر الرجل، وعلى الصلاة عند القبور، واتخاذها مساجد، ودلّ على أته من أعظم المحرمات و الكبائر، وأته بدعة"[2].

- حديث جندب[3] بن عبد الله t قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم -قبل أنْ يموت بخمس- وهو يقول: (إنّي أبْرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل؛ فإنّ الله تعالى قد اتخذني خليلا ً كما اتخذ إبراهيم خليلا ً، ولو كنت متخذاً من أمتي خليلا ً لاتخذت أبا بكر خليلا ً، ألا َ وإنّ مَن كان قبلكم كانوا يتّخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا َ فلا تتّخذوا القبور مساجد، إنّي أنهاكم عن ذلك)[4]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "في هذا الحديث المنعُ من اتخاذ القبور مساجد من أوجه ثلاثة، الأ ول: إخباره عمّن قبلنا إخباراً يقصد به عيبهم وإشانتهم؛ تحذيراً لنا أنْ نفعل كما فعلوا، فنُعاب ونُشان بمثل ما شِينوا به، الثاني: في قوله r : (ألا َ فلا تتخذوا القبور مساجد)، فإنّ هذا أبلغ من الذي قبله، فإنّ هذا صيغة نهي بحرف النهي، فهو نهيٌ صريح عن اتخاذ القبور مساجد، ويقتضي التحريم وأشدّ التغليظ، الثالث: في قوله r :

(1) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره 104/1، رقم (496)، ولفظه: (مضى القوم، وإنّما يُعني به أنتم)، ويُنظر: الدر المنثور 362/1.

(2) شرح كتاب التوحيد ص154-155.

(3) هو صاحب رسول الله r ، أبو عبد الله جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي العلقي t ، وبعضهم ينسبه إلى جده فيقول جندب بن سفيان البجلي، وهو واحد، سكن الكوفة ثم البصرة، يُقال له جندب الخير t، وبقي إلى حدود سنة سبعين، وهو غير جندب بن عبد الله الأزدي t. يُنظر: الطبقات لابن سعد 35/6، الاستيعاب 256/1، سير أعلام النبلاء 174/3-175، الإصابة 509/1.

(4) أخرجه مسلم، كتاب المساجد, باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (532).

(فإنّي أنهاكم عن ذلك) فهذا نهيٌ صريح بصيغة النهي، فدلّ على التحريم، فهذا أبلغ ممّا قبله، فصيغة النهي عن كذا أبلغ من صيغة لا تفعلوا كذا، فصار منهيّاً عنه من ثلاثة أوجه، كلٌ واحدٍ أشدُ ممّا قبله، وهذا من مبالغته r وحرصه على أمّته، ومجيءُ النهي على الأوجه الثلاثة لمزيد الشفقة منه عليهم، والعلّة في النهي عن اتخاذها مساجد هو أنّ ذلك وسيلة إلى عبادة أربابها"[1].

- وعن عائشة رضي الله عنها، أنّ أمّ حبيبة وأمّ سلمة -رضي الله عنهنّ- ذكرتا كنيسة -رأينها بالحبشة فيها تصاوير- لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله r: (إنّ أولئكِ إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوّروا فيه تلك الصور، أولئكِ شرار الخلق عند الله يوم القيامة)[2]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "قوله: (بنوا على قبره مسجداً وصوّروا فيه تلك الصور) لا بغضاً له؛ بل محبّة له، ورجاء الفضيلة، وإجابة الدعاء عنده، وإنْ كان قصدهم حسناً فلا عبرة بالقصد الحسن مع الفعل القبيح، والبناء على القبر على قسمين، قسم ظلمٌ للأرض وإهانة للميّت، فهذا حرام، كجعل الجدار على القبور، و الثاني: البناءُ على القبور على وجه الغلوّ والتعظيم، كعقد القباب عليها، وتجصيصها ونحو ذلك، فهذا جناية على الأ لوهيّة، ثمّ قال: (أولئكِ شرار الخلق عند الله يوم القيامة) فهذا من صيغ الحصر؛ فالمبتدأ والخبر إذا صارا معرفتين كان ذلك صيغة حصر[3]، فأخبر r أنّهم شرار الخلق عند الله على الإطلاق، فحُصِرت الأشريّة في هؤلاء، فإنّهم لا أشرّ منهم، أخبر بذلك عنهم ذمّاً لهم وعيباً لهم وإشانة لهم على بنائهم على قبورهم أوّلا ً، وعلى تصاويرهم ثانياً،

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص158.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب هل تُنبش قبور مشركي الجاهلية ويُتّخذ مكانها مساجد، رقم (427)، ومسلم، كتاب المساجد, باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (528).

(3) يُنظر: البحر المحيط في أصول الفقه 135/3، إرشاد الفحول 47/2.

وهذا من أبلغ صيغ الوعيد، والقصد بذلك تحذيراً منه؛ أنْ نفعل هذا الفعل الذميم، فنقع فيما وقعوا فيه، فلا فتنة أعظم منهما، ولا وسيلة إلى الشرك أعظم منهما، فدلّ على التغليظ، وأنّه ذريعة إلى عبادة أربابها، وهذه ذريعة فِعْليّة، وهذا يُفيد أنّهم أشرُّ من وجه الفعليّة، وذلك أنّهم هم الذين فتحوا أبواب الشرك على الخلق، وكانوا رُسُل الشيطان إلى الخلق وروّاده، فإذا كان هذا في حقِّهم، فما الظنُّ بمن عبدهم من دون الله؟!"[1].

- وعن عبد الله بن مسعود t قال: قال رسول الله r : (إنّ من شرار الناس مَن تُدركه الساعة وهم أحياء، ومَن يتّخذ القبور مساجد)[2]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "في هذا الحديث التغليظ في اتخاذ القبور مساجد من وجهين؛ أحدهما: كونهم من شرار الخلق، والثاني: قرنه بِمَن تقوم عليهم الساعة وهم أحياء، والذين تقوم عليهم الساعة هم شرار الخلق؛ فإنّ الساعة لا تقوم حتى لا يُقال في الأرض الله[3]"[4].

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص152-153.

(2) أخرجه الإمام أحمد في المسند, رقم (3844)، وابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الجنائز، باب من كره زيارة القبور، رقم (11816)، وعبد الرزاق في المصنف، باب قيام الساعة، رقم (20848)، وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الزجر عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (789), وابن حبان في صحيحه، كتاب التاريخ، باب إخباره صلى الله عليه وسلم عمّا يكون في أمته من الفتن والحوادث، رقم (6847), والطبراني في الكبير، رقم (10413)، قال شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم ص330: "إسناده جيد", وقال الهيثمي في مجمع الزوائد 27/2: "إسناده حسن"، وقال الألباني في تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد ص23: "إسناده قوي". وفي صحيح البخاري منه تعليقاً، كتاب الفتن، باب ظهور الفتن، رقم (7067)، قوله r: (من شرار الناس من تُدركهم الساعة وهم أحياء)، وقد وصله الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق 277/5، و الحديث عند الجميع من رواية عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(3) كما جاء في صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب ذهاب الإيمان آخر الزمان، رقم (148)، من حديث أنس بن مالك t، أنّ رسول الله r قال: (لا تقوم الساعة حتّى لا يُقال في الأرض الله الله).

فتبيّن من هذه النصوص أنّ اتخاذ القبور مساجد منهيٌ عنه، وهو من تعدّي حدود الله وشرعه، يقول الشيخ -رحمه الله-: "فاتخاذُها مساجد هو من الغلوّ، وهو يصيّرها أوثاناً كما شهد به الحسُ و الوجدان"[2].

واتخاذ القبور مساجد أمرٌ عام، له أوجهٌ مختلفة، وقد جمع هذه ا لأنواع سماحة الشيخ بعبارةٍ قليلة المبنى عظيمة المعنى، فقال: "واتخاذها مساجد يكون: بالصلاة عندها، وبناءِ المساجد عليها وعندها ، وكلُ ذلك لا يجوز"[3]. وقال: "واتخاذها مساجد يكون: بالصلاة عندها؛ بقصدٍ أو بدون قصدٍ، وببناء المساجد عليها، ويلحق به ما له مزيّة في المساجد، مثل: الجلوس للتسبيح، والتحميد، والتهليل، و الحوقلة، وطاعة الله فيها، أو القراءة، والأذكار، ونحو ذلك، لكنْ مِن أعلى هذه الأنواع الصلاة"[4].

فتحصّل من كلام الشيخ أنّ اتخاذ القبور مساجد يكون بواحد من هذه الأمور:

1. بناء المساجد عليها.
2. الصلاة عندها، سواء كان بقصدٍ أو بغير قصدٍ، والصلاة عندها يشمل: الصلاة عليها، والصلاة إليها.
3. أن يُفعل عندها ما له مزيدُ فضلٍ في المساجد؛ كالذكر، وقراءة القرآن.

فكلُ مسجدٍ بُني على قبرٍ فالنهي يتناوله[5]، ولا تجوز الصلاة فيه ولا تصحُ، ومن صلّى فيه فلا يخلو من أحد حالين، وقد نصّ الشيخ على ذلك بقوله: "وأمّا الصلاة فيها فإن كانت لله فلا تجوز، لأ َتها وسيلة إلى الشرك، وقد نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم...، وإنْ كانت الصلاة لغير الله فهي شرك أكبر"[6]، ويبقى السؤال عن الواجب تجاه المساجد المبنيّة على القبور؟ والجواب ما قاله الشيخ -رحمه الله-: "أنه إذا أمكن وضع حائل ساتر بين المسجد والقبور فهذا هو

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص161.
(2) شرح كتاب التوحيد ص163.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 132/1.
(4) شرح كتاب التوحيد ص161.
(5) يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 132/1.
(6) فتاوى ورسائل الشيخ 132/1-133.

المتعيّن، وإلا ّ فيُزال المتأخِّر منهما"[1].

<u>ومن اتخاذ القبور مساجد</u>: الصلاة إليها[2]؛ لقوله r : (لا تُصلّوْا إلى القُبُوْر، وَلا تجلِسُوْا عليْها)[3]، فجَعْلُ القبور قرب المساجد وفي قبلتها أمرٌ لا يجوز شرعاً[4]، فإذا كانت القبور في قبلة المسجد تعيّن الفصل بينها وبين المسجد، وقد أفاد الشيخ هذا الحكم بقوله: "فلابدّ من نبْش القبور من قبلة [المسجد][5] مسافة مترين على الأ َقل، وجعل ما بين المسجد والمقبرة جدارًا فاصلا ً، ملاصقًا للقبور الباقية بقدر متر"[6]. وقال: "إنْ كانت -يعني القبور- في قبلة المسجد فلابدّ من وجود حائلٍ بينها وبين المسجد، وهو جدارٌ يُبنى عليها غير جدار المسجد، وينبغي أنْ يكون بينهما فاصل كنحو طريق"[7]، ولا يكفي جدار أحدهما في الفصل، يقول الشيخ: "لابدّ من وجود حائل يفصل بين المسجد والمقبرة، ولا تكفي جدران المسجد ولا جدران المقبرة؛ بل يُبنى جدارٌ يفصل بينهما زايدًا عن جدرانهما"[8].

فإنْ لم تكن القبور في قبلة المسجد فلا تُمنع الصلاة فيه، إلا ّ إنْ تعلق بها اعتقاد خاصٌ -وهو الغالب- فلا تجوز ولا تصحّ، وأمّا إنْ كانت في قبلته مع قربها عرفاً دون حائل فلا تجوز الصلاة فيه ولا تصحّ، فقد سُئل الشيخ -رحمه الله- عن حكم الصلاة في المسجد أو في البيت الذي تُحيط به المقبرة من جهتين أو ثلاث، فأجاب بقوله: "إنّ ذلك لا يمنع صحة الصلاة إذا لم تكن المقبرة إلى القبلة، فإنْ كانت المقبرة إلى قبلة المصلِين، وكانت قريبة عرفًا، وليس بينهم وبينها حائل، أو كان هناك اعتقادًا خاصّاً في الصلاة حول هذه القبور؛ فإنّ هذا ممّا يُنهى عنه، ولا تصحّ الصلاة في مثل هذه الحالة، كما لا تصحُ الصلاة في المقبرة، ولا يكفي جدار المقبرة، ولا جدار المسجد؛ بل لابدّ

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 177/2.
(2) يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 175/2-177.
(3) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب النهي عن تجصيص القبر و البناء عليه، رقم (972)، من حديث أبي مرثد الغنوي t .
(4) يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 175/2.
(5) ليست في المطبوعة، وإثباتها يقتضيه السياق.
(6) فتاوى ورسائل الشيخ 175/2.
(7) فتاوى ورسائل الشيخ 176/2.
(8) فتاوى ورسائل الشيخ 177/2.

من حائلٍ ساترٍ منفصلٍ"[1].

ومن اتخاذ القبور مساجد: أنْ يُفعل عندها ما له مزيد فضلٍ في المساجد كما قرّره الشيخ، ومن أخصّ ذلك قراءة القرآن فيها، وقد تعقّب سماحة الشيخ -رحمه اللّه- قول صاحب الزاد: (ولا تكره القراءة على القبر)[2]، فقال: "على هذا القول، وهو مرجوح، والراجح المنع من ذلك؛ للعموم، وفي الحديث : (فلا تتخذوا القبور مساجد)[3]؛ فإنّ المساجد من شأنها أنْ يُقرأ فيها القرآن، وفي حديث الأعرابي: (إنّما هي لذكر اللّه، وتلاوة القرآن)[4]، وقراءة القرآن عندها من الغلوّ فيها المُسبِّبِ للشرك، فإنّ ما فعله قوم نوح ليس من باب الحزن على الميت؛ بل من باب تعظيمه، فانجرّ إلى عبادتها، وهذا الحديث[5] لا يصح، واللّه أعلم. وحديث ابن عمر[6] لا يدلُّ على الإطلاق، ولو لم يُعارضه شيءٌ لقِيل: إنّه دلّ على الجنس، ولكن جاء ما يُعارضه وهو: النهي عن اتخاذها مساجد، واللعن. واتخاذها مساجد: استعمالها فيما شُرِع أنْ يُستعمل في المساجد، فالذي يقصد القبور لقراءة القرآن عندها قد اتّخذها مساجد، ويظهر أنّه ليس من عادة الصحابة ولا من فعلهم، ولا فعله أبوه، ولا أبو بكر، ولا بقيّة العشرة والصحابة، و

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 176/2.

(2) زاد المستقنع ص68-69.

(3) تقدّم تخريجه.

(4) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذ حصلت في المسجد، رقم (285)، من حديث أنس بن م الك t .

(5) يقصد -رحمه اللّه- ما استدلّ به صاحب الروض مؤيداً به قول صاحب الزاد، فقال رحمه اللّه 353/1: "لِمَا روى أنس مرفوعاً: (من دخل المقابر فقرأ فيها يس خُفّف عنهم يومئذٍ، وكان له بعددهم حسنات)". وقد أخرجه الثعلبي بسنده في تفسيره (الكشف والبيان) المعروف بتفسير الثعلبي 119/8، ولا أصل له في كتب السنّة، وقد حكم عليه العلامة الألباني بأنّه موضوع، يُنظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، رقم (1246).

(6) يقصد -رحمه اللّه- ما أورده صاحب الروض محتجّاً به على عدم كراهيّة القراءة على القبر كما قرّره صاحب الزاد، حيث قال رحمه اللّه1/353: "وصحّ عن ابن عمر أنّه أوصى إذا دُفن أنْ يُقرأ عنده بفاتحة البقرة وخاتمتها، قاله في المبدع"، وينظر: الفروع 238/2، المبدع 280/2. قال ا لألباني: "السند بهذا الأثر لا يصح عن ابن عمر". أحكام الجنائز ص244.

المسألة ذكرها شيخ الإسلام في الاقتضاء وذكر الخلاف فيها[1]"[2].

وعلة النهي عن اتخاذها مساجد: كونها وسيلة للشرك بالله، و التعليل بما سوى ذلك باطل، يقول الشيخ -رحمه الله-: "العلة في المنع ليس هو النجاسة كما يذهب إليه من يذهب[3]؛ بل العلة كون ذلك وسيلة إلى عبادة القبور من دون الله[4]، وهذا لا فرق فيه بين أنْ يكون قبر واحد أو قبران أو أكثر"[5].

الصورة الثانية: عبادة الله عندها، والعكوف عليها:

عبادة الله عند القبور من تجاوز المشروع في حقّها، وهو من أعظم الوسائل لعبادتها، وفيه مشابهة المشركين في الظاهر، و المشاكلة في الظاهر تقود إلى مشاكلة الباطن ومحبّة المتشبّه به، ولهذا جاءت الشريعة بالمنع من ذلك والنهي عنه، فقد نذر رجل على عهد النبي r أنْ ينحر إبلا ً ببوانة[6]، فأتى النبي r فقال: إنّي نذرت أنْ أنحر إبلا ً ببوانة، فقال النبي r : (هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يُعبد؟) قالوا: لا، قال: (هل كان فيها عيد من أعيادهم؟) قالوا: لا، قال النبي r : (أوفِ بنذرك؛ فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم)[7]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وأمّا بالنسبة

---

(1) يُنظر: اقتضاء الصراط المستقيم ص379-380.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 228/3-229، شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص722.

(3) يُنظر: الأم 70/1، المهذّب 63/1، المجموع 159/3-161، المغني 754/1.

(4) يُنظر: الأم 317/1، المغني 382/2، الاختيارات الفقهيّة ص44، اقتضاء الصراط المستقيم 119/2، إغاثة اللهفان 189/1.

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 171/2، شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص 145، ويُنظر: ص149.

(6) قال ابن الأثير: "هي بِضَمّ الباء، وقيل بفتحها: هَضبة من وراء يَنْبُع". النهاية 164/1.

(7) أخرجه أبو داود، كتاب الأيمان والنذور، باب ما يُؤمر به من الوفاء بالنذر، رقم (3313)، والطبراني في الكبير، رقم (1341)، من حديث ثابت بن الضحاك t ، وهو عند أحمد بنحوه، رقم(27066)، وعند ابن ماجه، كتاب الكفارات، باب الوفاء بالنذر، رقم (2130)، والحديث صحح إسناده ابن حجر في تلخيص الحبير 180/4، وفي بلوغ المرام ص270، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود.

لعبادة الله عندها -يعني القبور- فقد نهى عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (قاتلَ اللهُ اليهودَ والنّصارى اتخذوا قبورَ أنبيائِهِمْ مساجدَ)[1] ، واتخاذها مساجد إمّا لعبادة الله أو لعبادة غير الله، والعبادة إمّا أنْ تكون في مسجد مبني، أو لا، وكلٌّ ذلك ممنوع"[2] .

فعبادة الله عند القبور بدعة محدثة في الدين، وتقود صاحبها إلى أنْ يكون من المشركين، وهناك بعض العبادات يرى الشيخ -رحمه الله- أنّ وقوعها عند القبور لا يكون إلا ّ شركاً ولم أرَ تقسيماً منه لذلك إلى بدعة وشرك، وهما: الطواف، والتبرك. فيقول: "وأمّا الطواف بالقبر ، وطلب البركة منه، فهو لا يشك عاقل في تحريمه، وأنه من الشرك، فإنّ الطواف من أنواع العبادات فصرفه لغير الله شرك، وكذلك البركة لا تُطلب إلا ّ من الله، وطلبها من غير الله شرك"[3] .

ومن الطواف بالقبور الطواف بحجرة النبي r ، يقول الشيخ -رحمه الله-: "الطواف بها شرك، لا يُطاف إلا ّ ببيت الله، والطواف بحجرته طواف به، فهو شرك أكبر"[4] .

ويقول -رحمه الله-: "التبرُّك مثل المسح. هذا نوع شرك خفي، فإنه عبادة، ووسيلة إلى شرك، وذريعة إليه"[5] .

ومن العبادات التي تُفعل كثيراً عند القبور من قبل أهل الباطل: الذبح، ولا شكّ أنّ ذلك من الأمور المحرّمة، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وقد صرّح العلماءُ بتحريم الذبح في المقبرة؛ لِمَا فيه من مشابهة المشركين، ولأنه وسيلة إلى الشرك بالذبح للموتى والتقرُّب إليهم. ولا يخفى أنّ الذبح لغير الله كالذبح للأموات والجنّ والشياطين أنه شرك

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، بابٌ، رقم (437)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهى عن بناء المساجد على القبور، رقم (530).

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 130/1.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 122/1.

(4) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص1185، فتاوى ورسائل الشيخ 135/6.

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 133/1.

وكفر بالله ربِّ العالمين، وأدلة ذلك واضحة"[1].

وفِعْلُ ذلك دائر بين المعصية والشرك، وقد أوضح ذلك الشيخ -رحمه الله- بقوله: "فلا يخلو من أمرين، أحدهما: أن يكون لله. و الثاني: أن يكون لصاحب القبر. فإن كان لله فهو معصية ولا يجوز؛ لأ نه وسيلة إلى الذبح لصاحب القبر، والوسائل لها حكم الغايات في المنع، وقد نهى عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فروى أبو داود في سننه بإسناده على شرط الشيخين عن ثابت بن الضحاك[2] ق ال: نذر رجلٌ أنْ ينحر إبلا ً ببوانة، فسأل النبيّ صلى الله عليه وسلم فقال: (هَلْ كانَ فيها وثنٌ من أوثانِ الجاهليةِ يُعبدُ؟) ق الوا: لا. قال: (فهلْ كان فيها عيدٌ من أعيادِهم؟) قالوا: لا. قال: (فأوفِ بنذركَ، فإنه لا وفاءَ لنذرٍ في معصيةِ اللّه، ولا فيما لا يملك ابن آدمَ)[3]، فقوله صلى الله عليه وسلم: (أوفِ بنذركَ) يدلُّ على أنّ الذبح لله في المكان الذي يَذبحُ فيه المشركون لغير الله معصية. وأمّا إذا كان لصاحب القبر فهو شرك أكبر، قال تعالى: ﭽ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﭼ[4]، فدلت الآية على أنّ الذبح إنما يكون لله وحده، فمَن ذبح لغير الله فهو مشرك كافر"[5].

وفي معنى الذبح عند القبر: الصدقة، يقول الشيخ -رحمه الله-: "ق ال العلماءُ: وفي معنى الذبح عنده -أي عند القبر- الصدقة، فإنه محدث، وفيه رياءٌ"[6][7]، وقال: "فإنه مكروه وبدعة"[8].

وأمّا العكوف عند القبور فلا شك في تحريمه؛ إذ هو أصل فتنة

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 124/1.

(2) هو صاحب رسول الله r ، أبو يزيد ثابت بن الضحاك بن خليفة بن ثعلبة ا لأنصاري الأشهلي t، شهد بيعة الرضوان، وسكن الشام، ثمّ انتقل إلى البصرة، وتوفي سنة أربع وستين من الهجرة. يُنظر: الاستيعاب 205/1، الإ صابة 391/1.

(3) تقدّم تخريجه.

(4) الأنعام (162-163).

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 131/1-132، ويُنظر: 235/3.

(6) يُنظر: الفروع 232/2، المبدع 283/2، الإنصاف 570/2، شرح منتهى الإ رادات 382/1، الروض المربع 355/1.

(7) فتاوى ورسائل الشيخ 124/1.

(8) فتاوى ورسائل الشيخ 235/3.

المشركين، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وأمّا الإقامة عندها والعكوف وعمل الاحتفالات فهو نفس ما كان عُبّادُ اللا ّت والعزى يفعلونه عند هذه الأوثان، ولا يشكُّ مسلمٌ في تحريم ذلك، قال الله حاكيًا عن المشركين: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜﭼ [1]، وقال حاكيًا عنهم: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﭼ [2]، وعن أبي واقد الليثي [3] قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حدثاءُ عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون عندها، وينوطون بها أسلحتهم، يُقال لها ذات أنواط، فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: (الله أكبر، إنّها السُنَنُ! قُلتم والذي نفسي بيده كما قَالت بنُو إسرائيل لموسى: اجعلْ لنا إلهًا كما لهم آلهةً، قالَ إنّكم قومٌ تجهلون. لتركبُنّ سُنَنَ من كان قبلكم) رواه الترمذي وصححه" [4] [5].

والعكوف عند القبور دائر بين البدعة والشرك، وإلى هذا أشار الشيخ -رحمه الله- بقوله: "وأمّا العكوف عندها -أي القبور- فلا يخلو من أمرين؛ أحدهما: أنْ يكون الغرض منه عبادة الله، فهذا لا يجوز، لِمَا فيه من الجمع بين معصية العكوف ومعصية عبادة الله عند الشجر وعند القبور. وذلك من وسائل الشرك التي نهى عنها رسول الله r . أمّا بالنسبة للعكوف فروى الترمذي في جامعه وصحّحه عن أبي واقد

---

(1) الأعراف (138).

(2) الشعراء (71).

(3) هو صاحب رسول الله r، أبو واقد الليثي t، اختلف في اسمه فقيل: الحارث بن عوف، وقيل عوف بن الحارث، وقيل الحارث بن مالك بن أسيد، من بني ليث بن بكر من كنانة، قيل أسلم قديماً وشهد بدراً، وقيل إنّه من مسلمة الفتح، مات سنة ثمان وستين من الهجرة، وقيل غير ذلك. يُنظر: الا ستيعاب 1744/4، سير أعلام النبلاء 574/2-576، الإصابة 455/7-456.

(4) أخرجه أحمد في المسند, رقم (21897)، والترمذي كتاب الفتن, باب ما جاء: "لتركبنّ سُنن من كان قبلكم", رقم (2180)، وقال: "حديث حسن صحيح", وابن حبان في صحيحه، كتاب التاريخ، باب إخباره صلى الله عليه و سلم عمّا يكون في أمته من الفتن والحوادث، رقم (6702), وقال شعيب الأنؤوط: "إسناده صحيح على شرط مسلم"، وأخرجه الطبراني في الكبير، رقم (3290)، وصححه الألباني في ظلال الجنة في تخريج السنة، رقم (76)، وفي صحيح سنن الترمذي.

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 121/1-122.

الليثي قال: خرجنا مع رسول الله r إلى حنين، ونحن حدثاءُ عهدٍ بكفر، وللمشركين سدرة، يعكفون عندها، وينوطون بها أسلحتهم، يُقال لها ذات أنواط، فمررنا بسدرة، فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال رسول الله r : (الله أكبر، إنها السُنن! قلتمْ والذي نفسي بيدهِ كما قالتْ بَنو إسرائيلَ لموسى: اجْعَلْ لنا إلهًا كما لَهُمْ آلِهَةٌ، قالَ: إنكمْ قومٌ تجْهلون، لتَرْكبُنّ سُنَنَ من كانَ قبلَكُمْ)[1] ، فأخبر صلى الله عليه وسلم أنّ هذا الأمر الذي طلبوه منه -وهو اتخاذ شجرة للعكوف عندها، وتعليق الأ َسلحة بها تبرُكًا- كالأمر الذي طلبه بنو إسرائيل من موسى u . وروى أبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة t قال: قال رسول الله r : (لا تجعلوا بُيُوتكُم قُبُورًا، ولا تجعلوا قَبْري عيدًا، وصلُّوا عَلَيّ، فإنّ صلاتكُم تبْلغُني حَيْثُ كُنْتُمْ)[2] ، فدلّ الحديث على النهي عن اتخاذ قبره عيدًا، وذلك نهيٌ عن تكرار زيارة قبره صلى الله عليه وسلم، فقبرُ غيره من باب أولى، ويلزم من النهي عن الإكثار من الزيارة النهيُ عن العكوف من باب أولى"[3] .

ويقول -رحمه الله-: "إذا عكف عندهم تعظيماً لهم فهو عبادة، وذريعة إلى عبادة أخرى، وحرام، ووسيلة إلى الشرك، وقد لا يكون عبادة إذا كان لتذكّرهم لأمرٍ ديني، فهو بدعة"[4] .

وقد سُئل -رحمه الله- عن مجرد العكوف على القبور هل هو شرك ، أم لا؟

فأجاب: "هو عبادة إذا صار يعتقد أنه فضيلة وعمل صالح، ووسيلة إلى عبادة أكبر منه، فإنه أدنى مراتب عبادة صاحب القبر، ويجرٌ إلى عبادته من دون الله فهو شرك"[5] .

---

(1) تقدّم تخريجه.

(2) أخرجه أحمد في المسند، رقم (8804)، وأبو داود، كتاب المناسك, باب زيارة القبور, رقم (2042). وصحح النووي إسناده في كتاب الأذكار (ص 92), وقال شيخ الإسلام في الاقتضاء ص321: "إسناده حسن, ورواته ثقات مشاهير, لكن عبد الله بن نافع الصائغ الفقيه صاحب مالك فيه لين, لا يقدح في حديثه"، وصحح إسناده الألباني في صحيح سنن أبي داود، وصححه في صحيح الجامع، رقم (7226)، وفي غيره.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 1/129-130.

(4) شرح كتاب التوحيد ص86.

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 1/133.

وقال -رحمه اللّه-: "العكوف عند القبور عبادة إذا كان يعتقد أنه فضيلة وعمل صالح ووسيلة إلى عبادة أكبر منه، فإنه أدنى مراتب عبادة صاحب القبر، ويجرُ إلى عبادته من دون اللّه، فهو شرك، وكذلك التبرُّك، مثل المسح، هذا شرك خفي؛ فإنّه عبادة ووسيلة وذريعة إلى الشرك"[1].

ويبيّن -رحمه اللّه- أنّ العكوف عند القبور إلى الشرك أقرب منه إلى البدعة، ويجرُ إلى شركيات أكبر، فيقول: "الإقامة البدعيّة، أدناها أنْ يُقيم إقامة لا يحصل معها تلفّظٌ ولا فعل؛ بل عكوف، فالعكوف شرك بذاته، ووسيلة إلى الشرك. وأصل العكوف لله طاعة، فصرفه لغير اللّه شرك، وهو وسيلة إلى عبادتها وللأنواع الأخر، وفي أحد التفاسير: كان اللا ّت رجلا ً صالحاً فمات فعكفوا على قبره[2]، فجَعلَ من عبادة اللا ّت العكوفَ على قبره، فلم يذكر إلا ّ العكوف، والعكوف الحقيقي بمجرده عبادة، وقد يجرُ إلى عبادات أكبر منه، فإنه ليس بذاته عبادة؛ بل بالقرائن، ككونه على قبر"[3].

الصورة الثالثة: رفعُ القبور، وتشييدُها، والبناءُ عليها:

البناء على القبور ورفعها وتشييدها من تجاوز المشروع في حقّها، وهو من أعظم ذرائع الشرك، كما شهد به التاريخ قديماً ونشهده في زماننا حديثاً، والنصوص صريحة في تحريم ذلك، والإجماع على مدلولها[4]، وقد أورد الشيخ -رحمه اللّه- بعض هذه النصوص، واستند عليها في بيان حكم هذه الصورة، فقد سُئل عن هذه الصورة ضمن سؤال اشتمل على كثير من المنكرات التي تقع عند القبور، فقال:

"الجواب على السؤال الأول، وهو حكم رفع القبور وتشييدها و البناء عليها، فالحكم في هذه الأمور أنّها لا تجوز، فقد صرّحت الأ َحاديث بالنهي عن ذلك والتحذير منه وتحريمه، فإنّ هذا من الغلو الذي تكاثرت الأ َحاديث بالنهي عنه، فإنّه أعظم وسائل الشرك وأسبابه، وبسببه وقع الشرك، كما في الصحيح من حديث ابن عباس في تفسير قول اللّه تعالى:ﭽ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ﭼ[5]

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص86.
(2) يُنظر: جامع البيان 22/47-48.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 9/62، ويُنظر: شرح كتاب التوحيد ص86.
(4) يُنظر: تيسير العزيز الحميد ص332.
(5) نوح (23).

، قال: (هذه أسماءُ رجالٍ صالحين من قوم نوح، فلمّا هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أنْ انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصابًا وسمُّوها بأسمائهم، ففعلوا ولم تُعبد، حتى إذا هلك أولئك ونُسي العلم عبدت)[1]، وقال ابن القيم: (قال غير واحد من السلف لمّا ماتوا عكفوا على قبورهم، ثمّ صوّروا تماثيلهم، ثمّ طال عليهم الأمد فعبدوهم)[2].

والأ َحاديث المصرّحة بالنهي عن البناء على القبور وتشييدها وتحريم الصلاة عندها وإليها كثيرة، منها: عن أبي الهياج الأسدي[3] قال: قال لي عليّ: (ألا َ أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: أن لا تدَعَ صورة إلا ّ طمستها، ولا قبرًا مُشْرِفًا إلا ّ سوّيته) رواه الجماعة إلا ّ البخاري وابن ماجه[4]، وعن جابر قال: (نهى رسول الله صلّى الله عليه وسلم أن يُجَصّص القبر، وأن يُقعد عليه، وأن يُبنى عليه) رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه[5]، وأخرج البخاري من حديث عائشة قالت: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في مرضه الذي لم يقم منه: (لعن الله اليهود و النصارى؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)[6]، ولأحمد بسندٍ جيدٍ: (إنّ

---

(1) تقدّم تخريجه.

(2) إغاثة اللهفان 184/1.

(3) هو أبو الهياج حيان بن حصين الأسدي الكوفي رحمه الله، روى عن علي وعمار رضي الله عنهما، وروى عنه ابناه جرير ومنصور والشعبي وأبو وائل، من الطبقة الوسطى من التابعين، أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي. يُنظر: التاريخ الكبير 53/3، تهذيب التهذيب 398/8، تقريب التهذيب 184/1، رقم (1596).

(4) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب جعْل القطيفة في القبر، رقم (969)، وأخرجه أحمد، رقم (741)، وأبو داود، كتاب الجنائز، بابٌ في تسوية القبر، رقم (3218)، والترمذي، كتاب الجنائز، باب تسوية القبر، رقم (1049)، و النسائي، كتاب الجنائز، باب تسوية القبور إذا رُفعت، رقم (2031).

(5) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه، رقم (970)، وأخرجه أحمد، رقم (14149)، والترمذي، كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية تجصيص القبور والكتابة عليها، رقم (1052)، و النسائي، كتاب الجنائز، باب الزيادة على القبر، رقم (2027).

(6) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، بابُ ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور، رقم (1330)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلا

من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتّخذون القبور مساجد) ورواه أبو حاتم في صحيحه[(1)] ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور، والمتّخذين عليها المساجد والسرج) رواه أهل السنن[(2)] ، وعن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الأ َرض كلها مسجد إلا ّ المقبرة والحمام) رواه أحمد، وأهل السنن، وصححه أبو حاتم وابن حبان[(3)] . وعن أبي مرثد الغنوي أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها) رواه مسلم[(4)] .

قال شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية: (أمّا بناء المساجد على القبور فقد صرّح عامّة الطوائف بالنهي عنه متابعةً للأ َحاديث

اة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها والنهى عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (529).

(1) تقدّم تخريجه.

(2) أخرجه أحمد، رقم (2030)، وأبو داود في السنن، كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، رقم (3236)، والترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يُتخذ على القبر مسجداً، رقم (320)، وروى الجزء ا لأول منه في كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية القبور للنساء، رقم (1056)، وقال: (حسن صحيح)، والنسائي في سننه بلفظ (زائرات)، كتاب الجنائز، التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، رقم (2043)، وروى ابن ماجه في سننه الجزء الأول منه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور، رقم (1574)، قال في تيسير العزيز الحميد ص346: "ضعفه عبد الحقّ، وحسّنه ابن القطان"، وقال الألباني -رحمه الله- في السلسلة الضعيفة، رقم (225): "ضعيف بهذا السياق والتمام".

(3) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (11788)، وأبو داود في السنن، كتاب الص لاة، باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة، رقم (492)، والترمذي في السنن، كتاب الصلاة، باب ما جاء أنّ الأرض كلها مسجد إلا ّ المقبرة و الحمام، رقم (317)، وابن ماجه في سننه، كتاب المساجد والجماعات، باب المواضع التي تكره فيها الصلاة، رقم (745)، وابن حبان في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما يُكره للمصلي وما لا يُكره، رقم (2321)، كلهم رووه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط ص332: "رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه و البزّار وغيرهم بأسانيد جيّدة، ومن تكلم فيه فما استوفى طرقه".

(4) تقدّم تخريجه.

الصحيحة، وصرّح أصحابنا وغيرهم من أصحاب مالك والشافعي بتحريمه)[1]. قال: (ولا ريب في القطع بتحريمه)[2]. ثمّ ذكر الأَحاديث في ذلك إلى أنْ قال: (وهذه المساجد المبنيّة على قبور الأَنبياءِ والصالحين أو الملوك تتعيّن إزالتها بهدمٍ أو غيره، وهذا ممّا لا أعلم فيه خلافًا بين العلماء المعروفين)[3].

وقال ابن القيم: (يجب هدم القباب التي بُنيت على القبور؛ لأنّها أُسست على معصية الرسول صلى الله عليه وسلم)[4]"[5].

والرفع غير المشروع قد ضبطه الشيخ بالرفع الكثير، أمّا الزيادة على الشبر يسيراً فعدّها من قبيل المكروه كراهةَ تن-زيهٍ، ففي تعليقه على قول صاحب الروض: (ويُكره فوق شبرٍ)[6]، وعلى قول الإمام محمّد بن عبد الوهاب -رحمه الله-: (ويكره فوقه)[7]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "والمراد كراهة التن-زيه، وهذا بالنسبة إلى الشيء اليسير ، الذي ليس الرفع الكثير؛ الذي يُفعل على وجه الغلو في الميت، فإنّ الثاني محرّم، وهو من وسائل الشرك، فإنّه جاء النهي عن عدّة أشياء تُفعل حول القبر: منها تعليته، ومنها تجصيصه. وفتنة القبور عظيمة، ووسيلة قريبة إلى الإيقاع في الشرك. وقصّة العلماء من قوم نوح وما فُعل في زمانهم معهم في قبورهم كافٍ في ذلك، مع ما ورد من أشياء أخرى"[8].

فإذا تقرّر أنّ البناء على القبور غير مشروع عُلِم أنّ دواعي ذلك ووسائله ممّا لا يُشرع، ومن ذلك الوقفُ على قباب القبور وبُنْيانها، وهذا الحكم قد قرّره سماحة الشيخ بقوله: "الوقف على القبور غير صحيح؛ لأنّ من شرط صحة الوقف أنْ يكون على جهة برٍّ وقربة، و الغلو في القبور والبناء عليها وإقامة الزيارات والحفلات عندها من

---

(1) اقتضاء الصراط المستقيم ص329.
(2) اقتضاء الصراط المستقيم ص329.
(3) اقتضاء الصراط المستقيم ص330.
(4) إغاثة اللهفان 210/1.
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 119/1-121، ويُنظر: 131/1.
(6) الروض المربع 351/1.
(7) آداب المشي إلى الصلاة مع شرحه ص180.
(8) فتاوى ورسائل الشيخ 198/3، شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص 717، شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة ص180.

البدع المنهي عنها؛ بل هو من وسائل الشرك المحرّمة، وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة النهي عن الغلو في القبور والبناء عليها واتخاذها أعياداً. فعلى هذا يتعيّن: المنعُ من إقامة الحفلات عندها، ومن ترميمها، والبناء عليها"[1]، ومثل ذلك الوقف على تبخيرها أو العاكفين عليها[2].

ولم يقفْ إنكار الشيخ لهذا المنكر وأمثاله على البيان؛ بل كانت حياته مدرسةً لِمَنْ بعده في إزالتها وحثِّ ولاة الأمر على طمس معالمها، وتكليف من جعل اللّه له عليهم سلطاناً من القضاة بإزالة مثل ذلك، ففي بعض رسائله إلى أحد القضاة -إثر سؤال ورد إليه يتضمّن ا لإخبار عن بعض صور الغلو في القبور- يقول: "الواجب عليكم عمل ما يلزم؛ لهدم المسجدين، والحجرتين، وقطع الشجر، وإزالة المنكرات على القبور، ومنع الناس عن الذبح والصلاة والعكوف في المقابر، وبيِّنوا للنّاس على سبيل الوعظ والإرشاد التوحيد وما يتعلّق به"[3].

الصورة الرابعة: تجصيصُ القبور، والكتابة عليها، وزخرفتها:

ومِنْ تجاوز المشروع في حقّ القبور: تجصيصها، والكتابة عليها، ونقشها، وزخرفتها، فقد جاء النهي الصريح عن ذلك، ففي الصحيح: (نهى رسول الله r أنْ يُجصص القبر، وأنْ يُقعد عليه، وأنْ يُبنى عليه)[4]، وفي رواية: (أو يكتب عليه)[5]، ولم يكن يَفعل شيئاً من ذلك

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 61/9.
(2) يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 61/9-62.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 133/1، ويُنظر: 136/1-137، 200/3-202.
(4) تقدّم تخريجه.
(5) أخرجها أبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب في البناء على القبر، رقم (3226)، بلفظ: (أو أنْ يُكتب عليه)، وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية تجصيص القبور والكتابة عليها، رقم (1052)، بلفظ: (وأنْ يُكتب عليها)، وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح قد رُوي من غير وجه عن جابر"، وأخرجه النسائي في سننه باللفظ الذي أورده الشيخ، كتاب الجنائز، باب الزيادة على القبر، رقم (2027)، وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن البناء على القبور وتجصيصها والكتابة عليها، رقم (1563)، بلفظ: (نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم أنْ يُكتب على القبر شيء)، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الجنائز، باب في القبر يُكتب ويُعلّم عليه، رقم (11742)، بلفظ: (وأنْ يُكتب عليه)، والحاكم في المستدرك، كتاب الجنائز، رقم

أحدٌ من أهل القرون المفضّلة[1].

وقد صرّح الشيخ محمّد -رحمه الله- بحرمة ذلك وحذّر منه في كثير من فتاويه وتقريراته، ومن ذلك قوله: "لا يجوز تجصيص القبور، لا في القبر ولا في اللحد"[2]، وسُئل عن نقش حصاة (وسم) لتُبيّن أنّ هذا قبر، فأجاب بقوله: "هو بمعنى الكتابة، وفيه مزيد الاعتناء الذي ليس شرعيّاً، وليس عليه الصحابة، فهو ما ينبغي"[3].

الصورة الخامسة: الزيارة البدعيّة والشركيّة للمقابر:

زيارة القبور لها أطوار ثلاثة من حيث البيان الشرعي، وقد أوردها الشيخ -رحمه الله- مع بيان حِكمِها في قوله: "زيارة القبور لها أحوال بـ النسبة إلى البيانات الشرعيّة من النبي r:

أحدها: زيارتها في مبدأ بعثته صلّى الله عليه وسلم.

الثانية: النهي عن ذلك الذي كان قبلُ مباحاً أو مستعملا ً.

الثالثة: الإذن فيها.

فما كان من الأول فلأجل ما فيها من المصلحة. أمّا الثاني فخشية المفسدة، وهو التعلّق بالمقبور والاستنجاد به، ويضمُّ إلى هذا أفعال وتصوُّرات جاهلية مّما يُفضي إلى الشرك أو دونه، والله أعلم. فنهى صلّى الله عليه وسلم عن زيارة القبور -وإنْ كانت مشتملة على مصلحة، وهي: تذكّر الموت، والآخرة- خشية جرّ مفسدة أكبر من فوات هذه المصلحة، وهو: أنّهم كانوا حدثاء عهد بالتعلّق بالأوثان؛ من قبرٍ عظيمٍ ونحو ذلك، حسماً لمادة الغلو في المقبورين، وقطعاً للتعلّق بالوثنيّة. فلمّا استقرّ ذلك في قلوب الصحابة وامتلأت نوراً أذِن في ذلك، وجاء النهي وبيان النسخ له في حديث واحد، ومن مصالحها

(1369)، بلفظ: (ونهى أنْ يُكتب عليه)، كلهم رووه من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وقال الحاكم: "هذا حديث على شرط مسلم، وقد خرّج بإسناده غير الكتابة، فإنّها لفظة صحيحة غريبة، وكذلك رواه أبو معاوية عن ابن جريج"، قال الشيخ ابن باز -رحمه الله-: "زاد الترمذي و النسائي بإسناد صحيح (وأنْ يُكتب عليه)". الفتاوى 337/4، وصححه الأ لباني في صحيح سنن أبي داود والترمذي والنسائي.

(1) يُنظر: مصباح الظلام في الردِّ على من كذب على الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام، ص385.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 199/3، ويُنظر: شرح كتاب آداب المشي إلى الصلا ة ص181.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 200/3.

إحسان الإنسان إلى نفسه؛ بفعل هذا الإحسان بما يذكِر قلبه أولا ً، و إحسان إلى النفس بالصدقة على القريب ثانياً"[1] .

والحديث الذي اشتمل على النهي والإذن -والذي أراده الشيخ- هو قوله صلى الله عليه وسلم: (نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها)[2] ، وا لأمر بعد الحظر يرفع الحظر، ويُعيد حال الفعل إلى ما كان عليه قبل الحظر، فالمأمور به بعد النهي عنه يعود لِمَا كان عليه من الحكم قبل المنع[3] ، وزيارة القبور قبل النهي مستحبّة، فالأمر بها بعد النهي يُفيد استحبابها، فزيارة القبور مستحبّة للرجال بالإجماع[4] ؛ بشرط أنْ تكون هذه الزيارة وفق الطريقة الشرعيّة، وإلا ّ خرجت إلى قسيمها؛ إمّا بدعيّة أو شركيّة، وفي هذا الحال يكون صاحبها من المتجاوزين المشروع في حقّ القبور، وذاك من أعظم الذرائع المفضية إلى الشرك، والتي لأجلها نهى الرسول صلى الله عليه وسلم في أوّل الأمر عمّا هو مشروع منها خشية الوقوع فيما لا يُشرع، ونهى عمّا لا بأس فيه مخافة الوقوع فيما فيه بأس، فلمّا استقر التوحيد في النفوس عاد الأ مر إلى أصله.

وهذا يقودنا لمعرفة أقسام الزيارة وحدِّ كلّ قسم، وهذا ما بينه الشيخ -رحمه الله- بقوله: "**الزيارة تنقسم إلى: شرعيّة، وبدعيّة.**

فالشرعيّة: هي الدعاء للميت، وتذكّر الآخرة.

والبدعيّة الشركيّة: هي زيارتها؛ لدعائهم، والاستغاثة بهم، وتوسيطهم، كصنيع المشركين الأولين، وهذا ممّا ابتُلي به كثير من

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 236/3.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب استئذان النبي r ربّه عزّ وجلّ في زيارة قبر أمه، رقم (977)، من حديث بريدة رضي الله عنه.

(3) في المسألة ستة أقوالٍ منها ما ذكرته في الأصل وعليه أهل التحقيق ودليله الاستقراء: وقيل يُفيد الوجوب، وقيل الإباحة، وقيل الاستحباب، وقيل الوقف بين الوجوب والاستحباب، وقيل بالتفريق بين ما إذا كان الحظر عارضاً لعلة وسبب فيكون الأمر لدفع الذمّ فقط، وأمّا إن كان الحظر السابق قد عرض لا لعلة، ولا أنّ صيغة (افعل) عُلقت بزوال ذلك، فتبقى حينئذٍ صيغة (افعل) على ما دلت عليه قبل ذلك على خلاف بين أهل العلم في دلالتها. يُنظر: البحر المحيط 111/2-115، التقرير والتحبير ص366-368.

(4) يُنظر: المجموع 276/5-277، شرح النووي على صحيح مسلم 46/7-47.

المنتسبين إلى الإسلام، وإنْ كانت قد خفّت لأمرين، أولا ً: لبيان العلماء أنّ هذا من الخرافات، الثاني: استيلاء الإلحاد والانحلال عن الديانات. وهذا أشرٌ من نواحي، وقد استولى على الشبيبة: فمِن غارقٍ، وميتٍ، ومِن دنف[1]، ومِن متشبّث. وهذا [قال ابن قاسم: يعني الزيارة الشركيّة] شفاؤه كتاب الله، وتلاوته، ومعرفة مواقف النبي r مع المشركين من لدُنْ بُعث إلى أنْ تُوفي.

وأمّا قبور الكفار فلا تُزار إلا ّ لمصلحة خاصّة، هو: تذكير الموت، أمّا الدعاء فلا، وكذلك شهود جنائزهم ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ[2] الآية.

ومن الزيارة غير الشرعيّة: زيارتها لأجل النياحة على القبر، كفعل بعض أهل الجاهليّة.

ومن شرط الزيارة الشرعيّة أنْ لا يتّخذها عيداً أيضاً، كما أنّ من شرطها أمر آخر فيها وفي غيرها: إنكار المنكر إذا وُجد"[3].

فتحصّل من هذا أنّ الزيارة "إنْ قُصد بها زيارة الميت من أجل الدعاء له، فهذا ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله، ويُعلِّمه أصحابه"[4]، وهذه هي الزيارة الشرعيّة، "وقد درج على ذلك الخلفاءُ ا لأربعة، وجميع الصحابة، وسلف الأمة من بعدهم، وهذا هو الواجب اتباعه"[5]، وفيها مصالح عظيمة، ذكر منها الشيخ -رحمه الله- طرفاً منها بقوله: "وفيها من المصلحة تذكير الآخرة، وإحسان المرء إلى نفسه؛ بفعل هذا الإحسان. الثاني: إحسانٌ إلى النفس بزيارة القريب، كما كان مندوباً إلى زيارته في الحياة. وكذلك فيه: الدعاء للميت، فإنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من دعا لأخيه بظهر الغيب قال الملك الموكل به: آمين، ولك بمثله)[6] فإنّه يتناول الحيّ والميت"[7].

---

(1) الدّنَف: هو المرض الملازم، بفتح النون لا يُجمع ولا يُثنى وقد يُجمع ويُثنّى، وبكسرها يُجمع ويُثنى ويُؤنث. يُنظر: مقاييس اللغة 249/2، القاموس المحيط ص1047-1048.

(2) التوبة (114).

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 236/3-237، ويُنظر: 128/1-129، شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة ص183.

(4) فتاوى ورسائل الشيخ 128/1.

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 129/1.

(6) أخرجه مسلمٌ في صحيحه، كتاب الذِكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب

وأمّا الزيارة البدعيّة والشركيّة فالتداخل بينهما عظيم؛ لأنّ البدعة في هذا الباب تجرُ إلى الشرك غالباً، ومن الخروج عن المشروع في زيارة القبور الآتي:

1. شدُّ الرحال إليها، وهو من إحداث القبوريين، فالرحال "لا تشدُّ إلى بقعة لطلب قربةٍ غير المساجد الثلاثة"[2]، ففي الصحيح عن النبي r أنه قال: (لا تُشدُّ الرحالُ إلا ّ إلى ثلا ثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول r، ومسجد ا لأقصى)[3].
2. كثرة التردُّد عليها واتخاذها عيداً.
3. العكوف عليها وإقامة الحفلات عندها. يقول الشيخ -رحمه الله-: "وأمّا زيارة القبور في يومٍ معيّنٍ، وعمل الاحتفالات عندها، والإقامة عندها والعكوف = فهذه الأمور ليست من دين الإسلام؛ بل من دين عبدة الأ َوثان، فالتردُّد إليها في وقتٍ معيّنٍ [أو][4] اتخاذها عيدًا، الذي صرّحت الأ َحاديث بالنّهي عنه، والتحذير منه؛ لِمَا ينشأُ عنه من المفاسد، ولذا جاءَت الأ َحاديث مصرّحة بالنهي عن ذلك؛ سدّاً لباب الشرك، وحماية لجناب التوحيد، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تجعلوا بيوتكم قُبورًا، ولا تجعلوا قبري عيدًا، وصلُوا عَليّ فإنّ صلا تكم تبلُغني حيث كنتم) رواه أبو داود بإسنادٍ حسنٍ، ورواته ثقات[5]"[6].

فضل الدعاء للمسلمين بظهر الغيب، رقم (2732)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، وآخره: (ولك بمثلٍ).

(1) شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة ص183.

(2) شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة ص183.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة و المدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم (1189)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب لا تُشدُّ الرحال إلا ّ إلى ثلا ثة مساجد، رقم (1397)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ للبخاري.

(4) هكذا في المطبوع، ويظهر لي -والله أعلم- أن الصواب في هذا الحرف هو (مِن) بدل (أو)، وبذلك يستقيم الكلام وتكون الجملة تامّة.

(5) تقدّم تخريجه.

4. زيارتها لأجل النياحة عليها.
5. زيارة النساء لها، فالذي عليه المحقِّقون من أهل العلم كسماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- عدم جواز زيارة النساء للقبور، حيث يقول: "النساءُ منهيّاتٌ عن زيارة القبور؛ لِمَا تُفضي إليه زيارتهن من الندب والنياحة وغيرها من الأمور المحظورة؛ لِمَا فيهنّ من الضعف والجزع وقِلة الصبر، وقد استدلّ العلماء لهذا بحديث ابن عباس: (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور، والمتّخذين عليها المساجد والسُّرج) رواه أهل السنن[2]، وفي الباب حديث أبي هريرة[3] وحديث حسان بن ثابت[4]، وهذا خاصٌ بـ النساء، وأمّا الرجال فإنّ زيارة القبور مشروعة في حقّهم؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنّها تذكِّر الآخرة)[5]"[6].

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 121/1.
(2) تقدّم تخريجه.
(3) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (8449)، والترمذي في السنن، كتاب الجنائز، باب كراهية القبور للنساء، رقم (1056)، وقال: "حسن صحيح"، ورواه ابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور، رقم (1576)، كلهم أخرجه بلفظ: (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوّارات القبور)، ورواه ابن حبان في صحيحه، كتاب الجنائز، ذِكر لعن المصطفى صلى الله عليه وسلم زائرات القبور من النساء، رقم (3178)، بلفظ: (زائرات)، قال الألباني -رحمه الله- في كتابه أحكام الجنائز ص185: "ورجال إسناد الحديث ثقات كلهم، غير أنّ في عمر ابن أبي سلمة كلاماً لعلّ حديثه لا ين-زل به عن مرتبة الحسن، لكنّ حديثه هذا صحيح لِمَا له من الشواهد"، وصححه في صحيح الجامع، رقم (5109).
(4) أخرجه أحمد في المسند، رقم (15657)، ورواه ابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور، رقم (1574)، والحاكم في المستدرك، كتاب الجنائز، رقم (1385)، والطبراني في الكبير، رقم (3591)، كلهم بلفظ: (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوّارات القبور)، قال البوصيري في مصباح الزجاجة 280/1 : "هذا إسناد صحيح رجاله ثقات"، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع، رقم (5109).
(5) تقدّم تخريجه.
(6) فتاوى ورسائل الشيخ 238/3، ويُنظر: 3/238-245، 126/1، شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة ص183-184.

6. قصدها لأجل الدعاء عندها.
7. زيارتها لأجل التوسُّل والاستشفاع بها. يقول الشيخ -رحمه الله-: "وإنْ كان الزائر يقصدها لأ َجل دعاءِ الله عندها، ويظنُّ في نفسه أنّه أجوب للدعاء، ويريد التوسُّل بها والا ستشفاع بها، فهذا لم تأتِ به الشريعة أصلا ً؛ لأ َنّ منه ما هو وسيلة إلى الشرك، ومنه ما هو شرك أكبر، والوسائل لها حكم الغايات في المنع، قال تعالى: چﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗچ[1]، فدلت الآية على أنّ هذا المدعو إمّا أن يكون مالكاً أو لا، وإذا لم يكن مالكًا فإمّا أنْ يكون شريكاً أو لا، وإذا لم يكن شريكًا فإمّا أن يكون معينًا أو لا، وإذا لم يكن معينًا فإمّا أنْ يكون شافعًا بغير إذن الله أو لا. والأ َقسام الأ َربعة باطلة، فتعيّن الأخير، وهو أنّه يشفع بإذن الله، ومن كان كذلك فكيف يُطلب منه النفع لغيره؟!"[2].

الصورة السادسة: كسوةُ القبور، وتطييبُها، ووضعُ الزهورِ عليها:

ومن صور تجاوز المشروع في حقّ القبور كسوتها وتطييبها ووضع الزهور عليها، فإنّ ذلك من الغلو فيها، وهو من أعظم الذرائع المقضية إلى الشرك، فأمّا كسوتها وتطييبها فهو دائر بين المعصية و الشرك، فإنْ اقترن به اعتقاد فهو من جنس شرك المشركين، وإلا ّ كان وسيلة إليه، وهذا ما قرّره الشيخ -رحمه الله- بقوله: "وأمّا كسوة القبور، ووضع الطيب عليها، وجعل القروش عندها، وتعليق الخرق على الشجر وتطييبها؛ فإنْ كان ذلك يُفعل على سبيل التقرُّب من أجل حصول نفع ودفع ضرر منها فهو شرك أكبر. قال الله تعالى: چﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ چ[3]، فدلت الآية على أنّ الله تعالى أنكر على المشركين ما كانوا يفعلونه عند هذه الأ َوثان، وذلك أنّهم كانوا يعتقدون حصول البركة بتعظيمها ودعائها والاستعانة بها والاعتماد عليها في حصول ما يرجونه منها ويؤمِّلونه ببركتها وشفاعتها وغير ذلك. وأمّا إذا كانوا يفعلونه مجرّدًا عن هذا القصد فهو حرام؛ لأنّه وسيلة إلى

---

(1) سبأ (22-23).
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 129/1.
(3) النجم (19-20).

الشرك"[1].

ومثل ذلك في الحكم وضع الزهور عليها، فكونه ذريعة إلى الشرك أمرٌ ظاهر جليٌّ، لكنّه قد يصل بصاحبه إلى الشرك، يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "وضع الزهور: الذي لا يدري فَعَلَ ما لا يجوز. والذي يدري قد يكون منه تعظيم للقبور، قد يكون من التقريب للمقبور، فإنّه محتمل أن يكون في حالة يصل إلى القربان للميت، فيكون شركًا، فإنّه إكرامٌ للميّت وتعظيم له، لأ َجل أيّ شيءٍ؟ الأ َصل في تعظيمه رجاءَ شفاعته، فهو يقصد ثوابًا من أجل تعظيم الأ َموات. فا التحريم ظاهر. أمّا وصوله إلى وثنيّة فيُحتمل، والجهل يختلف قوة وضعفًا"[2].

وللشيخ -رحمه اللّه- فتوى بسط فيها القول في حكم وضع الستائر على القبور -إثر طلبِ بعضِ الناس تركيب ستائر للحجرة النبويّة- ولهذه الفتوى أصلٌ سابقٌ عليها لجمعٍ من أهل العلم برئاسة سماحته[3]، وممّا جاء في فتواه قوله: "إنّ الغلو في قبور الأ َنبياء و الصالحين، واتخاذها مساجد، وتشييد القباب والأ َبنية، وإقامة الأ َضرحة، وتعليق الستور المزركشة عليها، وإسراجها بالشموع والأ َضواء، كلٌ ذلك من مظاهر الشرك وآثار الجاهلية، التي لا يُقرّها الإ سلام، ولا تتفق مع أحكام شريعته المطهّرة، ولذلك بالغ رسول الهدى صلى اللّه عليه وسلم في إنكار ذلك والتحذير منه أشدّ المبالغة، لئلا ّ يُفضي الأ َمر بهذه الأ ُمة إلى اتخاذ قبور الأ َنبياء و الصالحين أوثانًا تعبد من دون اللّه".

ثمّ قال -رحمه اللّه-: "وهذه المبالغة منه صلى الله عليه وسلم في التحذير والتنفير من الغلو والإطراء حمايةً منه لجناب التوحيد، وسداًّ لكلّ ذريعة أو وسيلة تُوصل إلى الشرك باللّه، وصدق اللّه إذ يقول: ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ"[4].

ثمّ قال: "إنّ تغْشية قبور الأ َنبياء والصالحين وتعليق الستور على حيطانها بدعة شنيعة منكرة باتفاق الأ َئمّة، ولم تكن موجودة في عهد رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم، ولا في عهد خلفائه

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 130/1-131.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 135/1.
(3) يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 139/1-145.
(4) التوبة (128).

الراشدين، ولا في عهد الصحابة والتابعين، ولم يُؤثر فيها شيءٌ عن أئمة المسلمين؛ لا الأ ئمة الأ ربعة ولا غيرهم، وهم على كشفها كانوا أقوى، وبالفضل لو كان فيها أحرى، وإنما وُجدت هذه البدعة أول ما وجدت في أثناء القرن السادس من فعل بعض السلاطين، وقد نصّ أهل العلم على إنكارها وتحريمها حال ما وجدت"[1]، ثمّ نقل -رحمه اللّه- بعض أقوال أهل العلم في المسألة، فلتُراجع.

وقد كان موقف الشيخ -رحمه اللّه- قويّاً في منع كسوة الحجرة النبويّة، فيقول جواباً عمّن استفتاه في كسوتها: "ليس لدينا في هذا الأ مر إلا المنع، وأنّ الدلائل عن اللّه وعن رسوله لا تُجيز ذلك"[2].

الصورة السابعة: تشجير المقابر، وإضاءتها، وترخيمها:

اتخاذُ السُرُج على القبور وإضاءتها مِنْ تجاوزِ المشروع في حقّها، وهو ممّا يُفضي إلى الشرك، كيف وقد لعن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم فاعل ذلك؟! فعن ابن عباس رضي اللّه عنهما قال: (لعن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم زائرات القبور، والمتّخذين عليها المساجد و السُرُج)[3]، وما ورد لعنُ فاعله فهو من الكبائر، ومِن صور تجاوز المشروع فيها تشجيرها وترخيمها، وكلُّ هذه الصور قد أوردها الشيخ محذّراً منها، فقال: "أمّا تشجير المقبرة فهو لا يجوز، وفيه تشبُّه بعمل النصارى الذين يجعلون مقابرهم أشبه ما تكون بالحدائق، فيجب إزالتها وإزالة صنابير الماء التي وضعت لسقيها، ويبقى من الصنابير ما يُحتاج إليه للشرب وتليين التربة. وأمّا إضاءة المقبرة فيُخشى أنْ يجرّ ذلك إلى إسراج القبور الذي لعن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم فاعله، ولاسيّما ونفوس الجهّال تتعلّق كثيراً بالخرافات، فتُزال هذه الأ نوار سدّاً للذريعة. وترخيم القبور لا يجوز أيضاً، فيجب منعه، لأنّ الرسول صلى اللّه عليه وسلم: (نهى أنْ يُجَصص القبر أو يُبنى عليه)[4]، وهذه المسائل يجب إزالتها خشية من الوقوع في المحذور، وحماية لجانب التوحيد"[5].

ومِنْ تجاوزِ المشروع في حقّ القبور تبليطها، وفعل ذلك محدث

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 145/1-149، ويُنظر: 138/1-139.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 150/1، ويُنظر: 138/1-139.
(3) تقدّم تخريجه.
(4) تقدّم تخريجه.
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 200/3-201.

وهو من ذرائع الشرك[1].

وفي نهاية هذا المطلب يلحظ القارئ أنّ الأحكام على جميع الصور السابقة دائرة بين البدعة والشرك، فهي بدعة من حيث أصلها، شرك من حيث مآلها، ولهذا كان تجاوز المشروع في حقّ القبور من أعظم ذرائع الشرك التي جاءت الشريعة بسدِّها.

المطلب الثالث: التصوير:

الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوُّره، ومن التصوُّر معرفة المعنى، و"التصوير معناه: نقلُ الشيء وهيئته بواسطة الرسم أو الالتقاط بالآ لة أو النحت، وإثبات هذا الشكل على لوحة أو ورقة أو تمثال"[2].

ومِن طُرق التصوُّر لأمرٍ ما معرفةُ أقسامه، والتصوير له أقسام بمعرفتها يحصل الفرقان بين المراد ذكره في هذا الباب من غيره، وقد ذكر هذه الأقسام سماحة الشيخ محمد -رحمه الله- بقوله: "التصوير ينقسم إلى ثلاثة أقسام: جائز، وذلك مثل الذي يجوز صنعه، فما جاز صنعه جاز تصويره، كالأواني، وهذا جائز بالاتفاق، وقسمٌ مختلفٌ فيه، والراجح الجواز، وهو الأشجار وسائر الجمادات، وقسمٌ محرّمٌ بالاتفاق، وهو ذوات الأرواح من الأناسي والطيور وسائر الحيوانات، فهذا محرّم بالاتفاق، وهذا القسم لا فرق بين المجسّد منه -الذي له ظلٌ وجثّة- أو غيره ممّا ليس له، وفيه قولٌ أنّ المجسّد أعظم، والجمهور على التعميم؛ لتعميم الأحاديث، ولأنّ الكلّ صورة"[3].

فلا حديث لنا في هذا المطلب عن القسم الأول والثاني؛ بل الحديث قاصر على الثالث؛ وهو تصوير ذوات الأرواح، فقد جاءت الشريعة بالنّهي عن ذلك، والنصوص في ذلك كثيرة، وإليك طرفاً منها مع شيء من تعليق الشيخ عليها:

- قال تعالى: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﭼ[4]، قال الشيخ محمّد -رحمه الله-: "ذكر ابن كثير قولاً بأنّ آية ﭽ

(1) يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 3/201-202.

(2) الإرشاد على صحيح الاعتقاد ص57، ويُنظر: أحكام التصوير في الفقه الإ سلامي ص32.

(3) شرح كتاب التوحيد ص363.

(4) الأحزاب (57).

ﭼ ﯾ ﯿ ﺗ ﺘ ﭽ نزلت في المصوّرين"[1][2].

- قوله صلى الله عليه وسلم: (أشدُّ الناس عذاباً عند الله يوم القيامة الذين يُضاهون بخلق الله)[3]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "هذا فيه الوعيد الشديد والتغليظ، وفيه بيان العلة، وهو: المضاهاة والمشابهة بخلق الله، فإذا كان هذا في المضاهاة والمشابهة لخلق الله، فكيف مشابهة الله في ذلك؛ بجعل ندٍّ له من خلقه في العبادة؟!"[4].
- حديث أبي هريرة t قال: سمعت النبيّ صلى الله عليه وسلم يقول: (قال الله عزّ وجلّ: ومن أظلم ممّن ذهب يخلق كخلقي، فليخلقوا ذرّة أو ليخلقوا حبّة أو شعيرة)[5]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "قوله: (ومن أظلم..) يعني: لا أحد أظلم منه، وهذا فيه التسجيل عليهم أنّهم أظلم الناس، وفيه الوعيد الشديد، (فليخلقوا ذرّة) ذات قوائم وإحساس وروح، فإنّهم أعجز من ذلك، فإذا كانوا أعجز فلِمَ يتصدّون إلى تصوير...[6] (حبّة) إذا زُرعت نبتت وأثمرت، يعني: هم أعجز من أنْ يقدروا على شيء من ذلك، وإذا كانوا كذلك؛ فلِمَ يعمدون لتصوير بعض الأناسي؟، فهذا وعيد في مَن شبّه بخلق الله، فكيف بِمَن شبّه المخلوق بالخالق وأهّله للعبادة؟!، وهذا المنع في ذوات الأرواح، وأمّا ما لا روح فيه فالجمهور على جوازه، وقيل بالمنع لعموم قوله: (فليخلقوا

---

(1) قال ابن كثير في تفسيره 480/6: "قال عِكْرِمة في قوله: ﭼﭽ ﯾ ﯿ ﺗ ﺘ ﭽ: نزلت في المصوّرين".

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 180/1.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس, باب ما وُطئ من التصاوير, رقم (5954), ومسلم، كتاب اللباس والزينة, باب تحريم تصوير صورة الحيوان, رقم (2107)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(4) شرح كتاب التوحيد ص361.

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﭼ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭽ [الصافّات: 96]، ﭼ تح تخ تم تى تي ﭽ [القمر: 49]، رقم (7559)، ومسلم، كتاب اللباس والزينة, باب تحريم تصوير صورة الحيوان, رقم (2111).

(6) بياض في الأصل بقدر كلمة.

ذرة...)، ولكنّ الأول أظهر كما جاء عن ابن عباس تجويز تصويره[1] ، ثمّ القول الصحيح أنّه سواء مجسد أو بعض جسد، ويدخل فيه المأخوذ بالعكس [يعني: الصور الفوتغرافية]؛ بل العلّة إيجاد مثال الصورة، وهذا في المصوِّر، والمصوّر إذا رضي فله مثله، أمّا إذا كانت الصورة تُهان -كأن تكون في فراش أو مخدة أو نحوها- فلا بأس لحديث عائشة[2]"[3] .

- حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله r يقول: (كلُّ مصوِّر في النار؛ يُجعل له بكلِّ صورة صوّرها نفساً، فتعذِّبه في جهنّم)[4] ، يقول الشيخ: "الباء قد تكون للبدل، فهذا وعيد شديد وتغليظ أكيد، يُعذّب بنفْس حرفته وصناعته"[5] .
- حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله r يقول: (من صوّر صورة في الدنيا كُلِّف أنْ ينفخ فيها الروح يوم القيامة وليس بنافخ)[6] ، يقول الشيخ -رحمه الله-: "ولا يقدر، وإنّما يُحمّله زيادة في عذابه، كما يُكلّف الكاذب في الرؤيا أنْ يعقد بين شعيرتين[7] ، وليس بعاقد،

---

(1) قال ابن عباس رضي الله عنهما لِمَن سأله عن التصاوير: (إنْ أبيت إلا ّ أنْ تصنع فعليك بهذا الشجر, كلّ شيء ليس فيه روح). أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح وما يكره من ذلك، رقم (2225)، وأخرجه مسلم، كتاب اللباس والزينة, باب تحريم تصوير صورة الحيوان, رقم (2110)، بلفظ: (إنْ كنت لابد فاعلا ً فاصنع الشجر وما لا نفس له).

(2) سيأتي تخريجه.

(3) شرح كتاب التوحيد ص360-361.

(4) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة, باب تحريم تصوير صورة الحيوان, رقم (2110).

(5) شرح كتاب التوحيد ص361.

(6) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب من صوّر صورة كُلِّف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ، رقم (5963)، ومسلم، كتاب اللباس والزينة, باب تحريم تصوير صورة الحيوان, رقم (2110).

(7) أخرج البخاري في صحيحه، كتاب التعبير، باب من كذب في حلمه، رقم (7042)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي r قال: (مَن

ولكن مزيد عذابٍ"[1].

- حديث أبي الهياج الأسدي قال: قال لي علي بن أبي طالب: (ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه و سلم؟ أنْ لا تدع تمثالا إلا طمسته، ولا قبرا مشرفاً إ لا سوّيته)[2]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "هذا فيه أنّ هديه r وهدي خلفائه محوُها وعدمُ إبقائها، فأفاد حكم ما يُوجد منها، وهو الطمس؛ لئلا يبقى من وسائل الشرك شيء، فإذا وازنت بين ما عليه النبي r وما عليه أهل هذا الزمان؛ تبيّن لك أنّهم كالموكلين إلى معاندة سنة النبي r ، فيعمدون إلى كلّ نصٍّ فيخالفونه"[3].

فهذه النصوص وغيرها حجة قاطعة في تحريم تصوير ذوات الأ رواح ووجوب إزالتها، وأحكام الشريعة معللة، وحِكمُها لذوي البصائر ظاهرة، والحكمة في تحريم التصوير تعود إلى الأمور التالية:

1. ما في التصوير من مضاهاة لخلق الله، وتشبيه فعل المخلوق بفعل الخالق جلّ شأنه، كما هو منطوق حديث عائشة -رضي الله عنها- السابق، فـ"فيه بيان العلة، وهو: المضاهاة والمشابهة بخلق الله"[4].
2. كونُ التصوير من أعظم وسائل وذرائع الشرك، كما هو الحاصل في قصة صالحي قوم نوح عليه السلام وهو أول شركٍ، وهو من أسباب الشرك في الأمم من قبلنا، "فسبب الشرك في الوجود بأمرين: بالتصوير، وبتعظيم القبور"[5]، فـ"هو من وسائل الشرك وذرائعه، والأوثان إنّما عُبدت بوسيلتين: بالتصوير، و العكوف على القبور ورفعها"[6]، "وهذا أحد الذريعتين

تحلَّم بِحلم لم يره كُلِف أنْ يعقد بين شعيرتين ولن يفعل...).

(1) شرح كتاب التوحيد ص362.

(2) تقدّم تخريجه.

(3) شرح كتاب التوحيد ص362.

(4) شرح كتاب التوحيد ص361.

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 173/8، شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص 498.

(6) شرح كتاب التوحيد ص361.

المفضيتين إلى الوقوع في الشرك الأكبر، وهما فتنة القبور وفتنة التماثيل، المشار إليها في قوله صلى الله عليه وسلم: (أولئكِ إذا مات فيهم الرجل الصالح أو العبد الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوّروا فيه تلك الصور، أولئكِ شرار الخلق عند الله)[1]"[2].

3. في التصوير تشبُّهٌ بالمشركين وأهل الجاهليّة الأولى، وقد جاءت الشريعة بقطع العلائق بيننا وبينهم وإنْ لم يُقصد حقيقة فعلهم.

ومجموع هذه العلل قد علل بها سماحة الشيخ -رحمه الله- ففي كلام جامع له أجاب فيه عن حكم تكوين تمثالٍ من حجرٍ لرجلٍ عظيم، فأجاب بقوله: "أمّا اتخاذ تمثال رجل عظيم يُنحت من حجارة أو غيرها. فهذا أبلغ أنواع التصوير المحرّم؛ بل هذا غلوّ في هذا الرجل المعظّم، مسبِّب عبادة هذا الصنم مع الله تعالى. وأوّلُ شركٍ وُجد في بني آدم هو ما وُجد زمن نوح عليه السلام، وسببه الغلو في العظماء من رجال الدين والعلم بأنواع من أعظمها: تصويرُهم صورَهم، ونصبهم إيّاها في مجالسهم، ولم تخطر لهم بقلوبهم عبادتها بحال؛ بل قصدهم مِن صورهم المذكورة تذكّر أهل الدين والعلم؛ ليعملوا بما كانوا يرونهم عليه في حال حياتهم من العمل الصالح، فانقرض ذلك الجيل وجاءَ جيل جديد ليس عندهم من العلم بحقيقة هذه الصور وشأنها إلا ّ أنها مُعظّمة تعظيمًا دينيّاً، وأنّ ذلك ممّا يُحبُه الله، وأنّ ذلك يُقرّبهم إلى الله زلفى، فدسّ إليهم الشيطان أنّ أوّلِيكم ما صوّروها إلا ّ أنّهم يستن-زلون بها المطر من السماء، ويستنصرون بها على الأ َعداء، ويستشفعون بها إلى الله، فحينئذٍ عبدوا تلك الصور، وهي الأ َصنام، فأرسل الله رسوله نوحًا عليه السلام يأمرهم بعبادة الله وحده لا شريك له، وينهاهم عن عبادة الأ َصنام؛ ودّ، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر. وهذا هو معنى ما ذكره المفسرون على قوله تعالى: ﭽ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ[3].

فمن أجل كون تصوير الصُور ولاسيّما صور المعظّمين من وسائل الشرك في العبادة، ومن أجل أيضاً ما في ذلك من المضاهاة

(1) تقدّم تخريجه.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 174/13.
(3) نوح (23).

بخلق الله = جاءَت السنة الثابتة المشهورة عن النبي صلى الله عليه وسلم بالتغليظ الشديد في ذلك: مِنْ لعن المُصوِّرين[1]، والتصريح بكونهم أشَدّ الناس عَذابًا يوْمَ القيامةِ[2]، وبأنّ كلّ مُصوِّر في النار يُجعل له بكلّ صورة صوّرها نفسٌ يُعذّب بها في جهنّم[3]، وبأنّ مَن صوّر صورةً في الدنيا كُلِفَ أنْ ينفُخَ فيها الروح وليس بنافخ[4]، وبأنّ أصحاب هذه الصور يُعذّبون يوم القيامة، ويُقال لهم: أحيُوْا ما خلقتم[5]. هذه متون أحاديث، لشهرتها اكتفيت بذلك عن ذكر مخرجيها، هي ونحوها من الأ َحاديث دليل المنع وأنّ التصوير من الكبائر"[6].

ويقول -رحمه الله-: "ويحرم تصوير ذوات الأرواح خاصّة؛ من إنسان، ودابّة، وطير، ونحو ذلك، وسواء ما كان من ذوات الأرواح مجسّداً له ظل، أوليس بمجسد، وتحريم ذلك لأمرين، أولاً: لكونه مضاهاة لخلق الله، فإنّ المصوِّر يُخيل أنّه يخلق ذوات الأرواح، والثاني: كونه وسيلة لعبادة ذلك، والأحاديث في ذلك كثيرة، (فليخلقوا حبّة) تنبت، فكيف بذوات الأرواح التي هم بالنسبة إليها في غاية العجز؟! (كلّ مصورٍ في النار) فهو من الكبائر، ومن وسائل الشرك، ولذا ذُكرت في كتاب التوحيد، ثمّ لا يُفرّق بين ما يُمسك باليد من المجسّدات -وبعضهم يُعرّفه بما له ظلّ إذا وُضع في الشمس- وما ليس كذلك، كفي قرطاسٍ أو بصبغ أو نسج أو نحو ذلك، كلّه ممنوع؛

---

(1) أخرجه البخاري، كتاب اللباس، باب من لعَن المصوِّر، رقم (5962)، وهو أيضاً في رقم (2086)، (2238)، من حديث عون بن أبي جحيفة عن أبيه: أنّه اشترى غلاماً حجاماً فقال: (إنّ النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن ثمن الدم وثمن الكلب وكسب البغي ولعن آكل الربا وموكله والواشمة و المستوشمة والمصوِّر).

(2) تقدّم تخريجه.

(3) تقدّم تخريجه.

(4) تقدّم تخريجه.

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب التجارة فيما يُكره لبسه للرجال والنساء، رقم (2105)، وأخرجه مسلم، كتاب اللباس والزينة, باب تحريم تصوير صورة الحيوان, رقم (2107)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(6) فتاوى ورسائل الشيخ 1/178-180.

لأنّ المقصود الحصول على الصورة وإدراكها بالبصر"[1].

وقد نطق أهل العلم بتحريم تصوير ذوات الأرواح مطلقاً كما نطقت به النصوص، يستوي في ذلك ما كان له ظلٌ وما ليس له ظلٌ، وسماحة الشيخ -رحمه اللّه- قد ائتم بها وبمن اهتدى فكان للمتقين إماماً، ومن فتاويه الصريحة في تحريم كلّ ذلك قوله:

"لا يخفى أنّ التصوير من أعمال الجاهلية المذمومة، التي ورد الشرع بمخالفتها، وتواترت الأ َحاديث الصحيحة الصريحة بالنهي عنه، ولعن فاعله، وتوعّده بالعذاب في جهنم، كما في حديث ابن عباس مرفوعًا: (كُلُّ مُصَوِّر فِي النَّارِ يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسٌ تُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ) رواه مسلم[2]، وهذا يعمُّ تصوير كلّ مخلوق من ذوات الأ َرواح من آدميين وغيرهم، ولا فرق أنْ تكون الصورة مجسّدة أو غير مجسّدة، وسواءٌ أُخذت بالآلة أو بالأ َصباغ و النقوش أو غيرها؛ لعموم الأ َحاديث، ومن زعم أنّ الصورة الشمسيّة لا تدخل في عموم النهي وأنّ النهي مختصٌ بالصورة المجسّمة وبما له ظل فزعْمُه باطل؛ لأ َنّ الأ َحاديث عامّة في هذا، ولم تُفرّق بين صورة وصورة. وقد صرّح العلماءُ بأن النهيّ عام للصور الشمسية وغيرها كالإمام النووي[3] والحافظ ابن حجر[4] وغيرهما. وحديث عائشة في قصّة القِرام صريح[5]، ووجه الدّلالة منه: أنّ الصورة التي تكون في القِرام ليست مجسّدة، وإنّما هي نقوش في الثوب، ومع هذا فقد عدّها الرسول صلّى اللّه عليه وسلّم من مضاهات خلق اللّه"[6].

وقد ردّ الشيخ -رحمه اللّه- على من أجاز الصور الشمسيّة، وأجاب على أشهر استدلالاتهم، حيث يقول: "تصوير ما له روح لا يجوز، سواءٌ في ذلك ما كان له ظلّ وما لا ظلّ له، وسواءٌ كان في الثياب و الحيطان والفرش والأ َوراق وغيرها. هذا الذي تدلُّ عليه الأ

---

(1) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص124، ويُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 156/2-157.

(2) تقدّم تخريجه.

(3) يُنظر: شرح صحيح مسلم للنووي 81/14-82.

(4) يُنظر: فتح الباري 384/10، 386، 390.

(5) سيأتي تخريجه قريباً.

(6) فتاوى ورسائل الشيخ 190/1-191، ويُنظر: 193/1-194، 174/13.

أحاديث الصحيحة، كحديث مسروق[1] الذي في البخاري، قال: سمعت عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إنّ أشدّ الناس عذابًا يومَ القيامةِ المصوِّرُونَ)[2]، وحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنّ الذينَ يَصنعونَ هذهِ الصورَ يُعذّبُونَ يومَ القيامة، يُقالُ لهم: أحْيُوا ما خَلَقْتُم)[3]، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت محمداً صلى الله عليه وسلم يقول: (مَنْ صوّرَ صورة في الدُنيا كُلِفَ أنْ يَنْفُخَ فيها الروحَ وليس بنافخ)[4]، فهذه الأحاديث الصحيحة وأمثالها دلّت بعمومها على منع التصوير مطلقًا، ولو لم يكن في الباب سواها لكفتنا حجةً على المنع الإطلاقي، فكيف وقد وردت أحاديث ثابتة ظاهرة الدلالة على منع تصوير ما ليس له ظلّ من الصور، منها: حديث عائشة رضي الله عنها وهو في البخاري، أنّها اشترت نمرقة[5] فيها تصاوير، فقام النبي صلى الله عليه وسلم بالباب، فلم يدخل، فقالت: أتوب إلى الله عمّا أذنبت، فقال: (ما هَذهِ النِّمرقَةُ؟) فقلتُ: لتجلس عليها وتوَسّدَهَا. قال: (إنّ أصحاب هذه الصور يُعذّبون يوم القيامة، يُقال لهم أحيوا ما خلقتم، وإنّ الملائكة لا تدخل بيتًا فيه الصور)[6]، ومنها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، الذي في السُنن،

---

(1) هو الإمام القدوة أبو عائشة مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية بن عبد الله الوادعي الهمداني الكوفي، من كبار التابعين، ومن المخضرمين الذين أسلموا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، شهد القادسية وغيرها، وعُرف بعبادته كما اشتهر بعلمه، مات رحمه الله سنة اثنتين وستين، وقيل غير ذلك. يُنظر: الطبقات لابن سعد 6/76-84، سير أعلام النبلاء 4/64-69، تهذيب التهذيب 1/110-111.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب عذاب المصوّرين يوم القيامة، رقم (5950)، وأخرجه مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (2109).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب عذاب المصوّرين يوم القيامة، رقم (5951)، وأخرجه مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (2108).

(4) تقدّم تخريجه.

(5) بضم النون والراء وبكسرهما وبغير هاءٍ وجمعُها نمارِقُ، وهي الوسادة. يُنظر: النهاية في غريب الحديث 5/117.

(6) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب من كره القعود على

وصححه الترمذي وابن حبان، ولفظه: (أتاني جبريلُ، فقال: أتيتكَ البارحةَ، فَلمْ يمنعني أنْ أكونَ دَخلتُ إلا ً أنّهُ على الباب تماثيل، وكان في البيت قِرامُ[1] سِتْرٍ فيه تماثيل، وكانَ في البيتِ كلبٌ، فمُرْ براس التمثال الذي على باب البيت يُقطع، فيصير كهيئة الشجر، ومر بـ الستر فليُقطَعْ، فَلْيُجْعَلْ منهُ وِسادتانِ منبوذتانِ تُوْطآن، وَمُرْ بالكلبِ فَلْيُخْرجْ، ففعل رسولُ اللّه صلى اللّه عليه وسلم)[2]، ومنها: ما في مسلم عن سعيد بن أبي الحسن[3]، قال جاءَ رجل إلى ابن عباس، فقال: إنّي رجل أُصوّر هذه الصور فأفتني فيها. فقال له: اُدْن منّي. فدنا منه. ثمّ قال: اُدْن منّي. فدنا منه. ثمّ قال: اُدْن مني. فدنا حتى وضع يده على رأسه، قال: أنبّئُك بما سمعت من رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم، سمعت رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم يقول: (كلّ مُصوّر في النارِ، يُجْعَلُ لهُ بكلّ صُورة يُصوّرُهَا نفسٌ، فتعذّبُهُ في جهنم) وقال: إنْ كنت لابدّ فاعلا ً فاصنع الشجر وما لا نفس له[4]، ومنها: ما في سنن أبي داود، عن جابر رضي اللّه عنه: (أنّ النبيّ صلى

الصور، رقم (5957)، وأخرجه مسلم، كتاب اللباس والزينة, باب تحريم تصوير صورة الحيوان, رقم (2107)، من حديث عائشة رضي اللّه عنها.

(1) "القرام: الستر الرقيق، وقيل: الصفيق، مِنْ صُوفٍ ذي ألوان، والإضافة فيه كقولك: ثوبُ قميصٍ، وقيل: القرام السترُ الرقيق وراءَ الستْر الغليظ؛ ولذلك أضاف". النهاية في غريب الحديث 49/4.

(2) أخرجه أحمد في المسند، رقم (8032)، وأبو داود في السنن، كتاب اللباس، باب في الصور، رقم (4158)، والترمذي في السنن، كتاب الأدب، باب ما جاء أنّ الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة ولا كلب، رقم (2806)، وقال: "حديث حسن صحيح"، وأخرجه النسائي في السنن، كتاب الزينة، باب ذِكر أشدّ الناس عذاباً، رقم (5365)، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الحظر والإباحة، باب الصور والمصوّرين، رقم (5854)، والحديث صححه الألباني في الصحيحة، رقم (356).

(3) هو سعيد بن أبي الحسن يسارٍ البصري، أخو الحسن البصري، وهو أصغر منه، من ثقات التابعين، وثقه أبو زرعة والنسائي وغيرهما، وكان يُسمّى راهباً لدينه، حديثه في الدواوين كلها، ذكره خليفة في الطبقة الثانية من قراء أهل البصرة، مات -رحمه اللّه- سنة مائة، ولمّا توفي حزن عليه أخوه وبكي. يُنظر: الطبقات 178/7-179، سير أعلام النبلاء 588/4، تهذيب التهذيب 16/4-17.

(4) تقدّم تخريجه.

الله عليه وسلم أمر عمر بن الخطاب زمن الفتح -وهو بالبطحاء- أنْ يأتي الكعبة فيمحو كلّ صورة فيها، فلم يدخلها النبي صلى الله عليه وسلم حتى مُحيت كلُّ صورة فيها)[1] . ومنها: ما بوّب عليه البخاري بقوله: (باب نقض الصور)[2] ، وهو حديث عمران بن حِطّان[3] أنّ عائشة رضي الله عنها حدّثته: (أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا ّ نقضه)[4]. ومن هذه الأ َحاديث وأمثالها أخذ أتباع الأ َئمة الأ َربعة وسائر السلف إلا ّ من شدّ منع التصوير، وعمّموا المنع في سائر الصور، سواء ما كان مجسّدًا وما كان مخططاً في الأ َوراق وغيرها، كالمُصوّر في أصل المرآة وغيرها ممّا يُعلّق في الجدران ونحو ذلك.

أمّا تعلّق من خالف في ذلك بحديث: (إلا ّ رقماً في ثوب)[5]، فهو شذوذ عن ما كان عليه السلف والأئمة، وتقديم للمتشابه على المحكم؛ إذ أنّه يحتمل أنّ المراد باستثناء الرقم في الثوب ما كانت الصورة فيه من غير ذوات الأ َرواح كصورة الشجر ونحوه، كما ذكره الإمام أبو زكريا النووي وغيره[6]. واللفظ إذا كان محتملا ً فلا

---

(1) أخرجه أحمد في المسند، رقم (14636)، وأبو داود في السنن، كتاب اللباس، بابٌ في الصور، رقم (4156)، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الحظر والإباحة، باب الصور والمصوّرين، رقم (5857)، وقال الأ لباني: "حسن صحيح".

(2) صحيح البخاري ص1268.

(3) هو عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي البصري، من رؤوس الخوارج، تزوّج خارجيّة لردّها فصرفته إلى مذهبها، كان من أشعر الناس، حدّث عن عائشة وأبي موسى الأشعري وابن عباس رضي الله عنهم، وعنه ابن سيرين وقتادة وغيرهما، تُوفّي سنة 84هـ، قيل: لم يمت حتى تراجع عن رأي الخوارج. يُنظر: سير أعلام النبلاء 214/4-216، تهذيب التهذيب 127/8-129.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب نقض الصور، رقم (5952).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب من كره القعود على الصور، رقم (5958)، وأخرجه مسلم، كتاب اللباس والزينة, باب تحريم تصوير صورة الحيوان, رقم (2106)، من حديث أبي طلحة t .

(6) يُنظر: شرح صحيح مسلم للنووي 85/14-86، فتح الباري 390/10-391.

يتعيّن حمله على المعنى المشكل؛ بل ينبغي أنْ يُحمل على ما يوافق ا
لأ َحاديث الظاهرة في المنع التي لا تحتمل التأويل. على أنّه لو سُلِّم بقاء حديث: (إلا ّ رقمًا في ثوب) على ظاهره لَمَا أفاد إلا ّ جواز ذلك في الثوب فقط، وجوازه في الثوب لا يقتضي جوازه في كلّ شيء؛ لأ َنّ ما في الثوب من الصور إمّا ممتهن وإمّا عُرضة للا متهان، ولهذا ذهب بعض أهل العلم إلى أنّه لا بأس بفرش الفرش التي فيها التصاوير؛ استدلالا ً بما في حديث السنن الذي أسلفنا، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: (ومُرْ بالسِّتْر؛ فَلْيُجْعَلْ منهُ وِسادتان مَنْبُوذتانِ تُوْطَآن)، إذ وطؤها وامتهانها منافٍ ومناقض لمقصود المصوِّرين في أصل الوضع، وهو تعظيم المصوّر والغلو فيه المفضي إلى الشرك بالمصوّر، ولهذه العلّة والعلّة الأخرى وهي المضاهاة بخلق اللّه جاءَ الوعيد الشديد والتهديد الأ َكيد في حقِّ المصوِّرين.

وأمّا جعل الآية الكريمة وهي قوله تعالى: ﭼ ﭫ ﭬ ﭽ ﭼ[1]، معارضة لِمَا دلّت عليه النصوص النبويّة بعمومها تارة وبظاهرها أخرى فهذا من أفحش الغلط، ومن أبْين تحريف الكلم عن مواضعه، فإنّ التصوير الشمسي وإنْ لم يكن مثل المجسّد من كلّ وجهٍ فهو مثله في علّة المنع وهي إبراز الصورة في الخارج بالنسبة إلى المنظر، ولهذا يوجد في كثير من المصوّرات الشمسيّة ما هو أبدع في حكاية المصوّر، حيث يُقال هذه صورة فلان طبق الأ َصل. وإلحاق الشيء بالشيء لا يُشترط فيه المساواة من كلّ الوجوه كما هو معلوم. هذا لو لم تكن الأ َحاديث ظاهرة في التسوية بينهما، فكيف وقد جاءَت أحاديث عديدة واضحة الدلالة في المقام.

وقد زعم بعض مجيزي التصوير الشمسي أنّه نظير ظهور الوجه في المرآة ونحوها من الصقيلات، وهذا فاسد؛ فإنّ ظهور الوجه في المرآة ونحوها شيء غير مستقِرٍّ، وإنّما يُرى بشرط بقاءِ المقابلة، فإذا فُقدت المقابلة فُقد ظهور الصورة في المرآة ونحوها، بخلاف الصورة الشمسيّة، فإنّها باقية في الأ َوراق ونحوها مستقرّة، فإلحاقها بِ الصور المنقوشة باليد أظهر وأوضح وأصحُّ من إلحاقها بظهور الصورة في المرآة ونحوها، فإنّ الصورة الشمسيّة وبُدُوّ الصورة في ا
لأ َجرام الصقيلة ونحوها يفترقان في أمرين، أحدهما: الاستقرار و البقاءُ. الثاني: حصول الصورة عن عملٍ ومعالجة. فلا يُطلق لا لغة ولا

(1) غافر (64)، التغابن (3).

عقلا ً ولا شرعاً على مقابل المرآة ونحوها أنّه صوّر ذلك، ومُصوِّر الصور الشمسية مُصوِّر لغة وعقلا ً وشرعًا، فالمسوّي بينهما مسوٍّ بين ما فرّق اللّه بينه. والمانعون منه قد سوّوا بين ما سوّى اللّه بينه، وفرّقوا بين ما فرّق اللّه بينه، فكانوا بالصواب أسعد، وعن فتح أبواب المعاصي والفتن أنفر وأبعد، فإنّ المجيزين لهذه الصور جمعوا بين مخالفة أحاديث رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم ونفث سموم الفتنة بين العباد بتصوير النساء الحسان، والعاريات الفتان، في عدّة أشكال وألوان، وحالات يقشعر لها كلّ مؤمن صحيح الإيمان، ويطمئن إليها كلّ فاسق وشيطان، فاللّه المستعان، وعليه التكلان"[1]. وقد سقتُ هذه الرسالة مع طولها لعظيم نفعها وشدّة الحاجة إليها في زمن كثرت فيه الشبهات والشهوات.

أمّا التصوير البعضي فالخلاف فيه قائم، كما أشار إلى ذلك الشيخ بقوله: "إذا كانت الصورة غير كاملة من أصلها، كتصوير الوجه والرأس والصدر ونحو ذلك، وأُزيل من الصورة ما لا تبقى معه الحياة، فمقتضى كلام كثير من الفقهاء إجازته، لاسيّما إذا دعت الحاجة إلى هذا النوع وهو التصوير البعضي"[2]، إلا ّ أنّ اختيار الشيخ -رحمه اللّه- التحريم، إذ يقول: "التصوير النصفي لا إشكال عندي في أنّه محرّم، وإن كان ذهب نزر قليل إلى القول بعدم التحريم، وربّما يكون أخفّ من الكامل لأ َجل هذا القول، وأمّا أنا فلا إشكال عندي فيه؛ لأ َنّ الوجه هو المقصود"[3].

وشريعة الإسلام سمحة، لا تلحق حرجاً ولا مشقة بأتباعها، ولذا فإنّه يخرج عن أصل التحريم في تصوير ذوات الأرواح بعض الصور، منها:

1. ما تدعو الحاجة إليه، وبقدر هذه الحاجة مع بقاء الكراهيّة في القلب لهذا الفعل، وقد استُحدث للناس من الأنظمة بقدر ما أحدثوا من الفجور، فممّا دعت الحاجة إليه الصورة في الحفائظ الشخصيّة وجواز السفر ونحوها،

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 183/1-187، وينظر: 180/1، 188/1، 156/2-157، 173/8، 174/13، شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص124، قسم المعاملات ص498.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 191/1، ويُنظر: 189/1-190.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 190/1.

وقد سُئل الشيخ عن التصوير لضرورةِ الأخذ من الضمان ا لاجتماعي، فأجاب: "إذا كان العكس بنصف الصورة فأقل، وكان التصوير للضرورة، وكنت كارهاً لذلك لولا ما ذُكر، ف المسألة تكون في حقِّك أخفّ من غيرك، والفقهاءُ صرحوا بأنه إذا أُزيل من الصورة ما لا تبقى معه الحياة فلا بأس[1]. ولعلّ هذا بمثابة تصوير النصف فأقل"[2].

2. ما كان منها ممتهناً مبتذلا ً، كالصور التي على الفرش، وقد سُئل عنها الشيخ فقال: "ليست مقصودة، إلا ّ إن كانت الصورة تزيد في الثمن، فإذا باعها فيلغى الثمن الزائد؛ لأ َنّ الزيادة في مقابلة الحرام، كالأ َمة المغنّية"[3]، ويقول -رحمه الله-: "أمّا إذا كانت الصورة تُهان -كأن تكون في فراش أو مخدة أو نحوها- فلا بأس لحديث عائشة[4]"[5].

3. لعب الأطفال، والتي تصنع من الخرق ونحوها، أمّا ما استحدثه الناس اليوم فهو غير مشروع، "فهذه صُورٌ حقيقيّة، وإن سمّاها صانعوها والمتاجرون فيها و المفتونون بالصور لعبَ أطفال"[6]، وللشيخ محمّد -رحمه الله- فتوى في تحريمها، فلتراجع[7].

المطلب الرابع: التبرُك الممنوع:

التبرُك مصدر الفعل تبرّك يتبرّك تبرُكاً، والمراد طلب البركة، و التبرُك بالشيء طلب البركة بواسطته[8]، وقد عرّف سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- البركة بقوله: "البركة: كثرة الخير والنفع ودوامهما"[9]، وأصلها في اللغة الثبات والنماء[10]، فـ"الباء والراء و

(1) يُنظر: الفروع 311/1، الإنصاف 474/1، الروض المربع 146/1.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 192/1، ويُنظر: 190/1-193.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 195/1، ويُنظر: 194/1، 186/1.
(4) تقدّم تخريجه.
(5) شرح كتاب التوحيد ص361.
(6) فتاوى ورسائل الشيخ 181/1.
(7) يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 180/1-183.
(8) يُنظر: التبرُك أنواعه وأحكامه ص30.
(9) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص213، وينظر: ص358، 359،

الكاف أصلٌ واحدٌ، وهو ثباتُ الشيء، ثمّ يتفرّع فروعاً يُقاربُ بعضُها بعضاً"[2].

وإذا كانت البركة هي كثرة الخير والنفع ودوام ذلك، فإنّه يجب أنّ يستقرّ في النفوس أنّ الخير والفضل والعطاء وثبات ذلك كلِّه بيد اللّه تعالى، قال سبحانه: ﭽ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک ڳ
گ گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ۀ ﭼ[3]،
"له كلُّ كمال، ومنه كلُّ خير، له الحمد كلّه، وله الثناء كلّه، وبيده الخير كلّه، وإليه يرجع الأمر كلّه، تبارك اسمه، وتباركت أوصافه، وتباركت أفعاله، وتباركت ذاته، فالبركة كلّها له ومنه، لا يتعاظمه خيرٌ سُئله، ولا تنقص خزائنه على كثرة عطائه وبذله"[4]؛ ولذا لا يصحُّ إطلاق لفظ تبارك على غير اللّه؛ لأنّ هذه الكلمة دالّة على الكمال في البركة، وليس ذلك إلا ّ لله، وقد قرّر الشيخ هذا المعنى في أكثر من موضع، فمِن ذلك قوله -رحمه اللّه-: "تباركت: هذه الصيغة لا تصلح إلا ّ في حقّ الربِّ سبحانه وتعالى، مثل: ﭽ ۇ ۆ ۆ ﭼ[5]، ﭽ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﭼ[6]، ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ[7]، وقول العامة: يا فلان تبارك علينا، أو تباركت علينا غلط، فهو تعالى هو المبارِكُ، والعبدُ هو المبارَك، وقول ابن عباس: (تبارك اللّه: تعاظم) يريد أنّه مثله في الدّلالة على المبالغة، والبركة هي: دوام الخير وكثرته، ولا خير أكثر وأدوم من خيره سبحانه وتعالى"[8]، وقال: "هذه الكلمة (تبارك) لا يصلح إطلاقها في حقّ غير اللّه بحال"[9]، وقال: "تبارك: هذه الصيغة لا يصلح استعمالها إلا ّ في حقّ اللّه، ومعنى تبارك: بلغ في البركة نهايتها وغايتها، والبركة أصلها: كثرة الخير وكثرة النفع، وإذا عرفتَ مجيئها في حقّ ربِّ العالمين، و

شرح كتاب التوحيد ص186، شرح العقيدة الواسطيّة ص72.

(1) يُنظر: لسان العرب 386/1-387.

(2) مقاييس اللغة 227/1.

(3) آل عمران (26).

(4) شفاء العليل ص309.

(5) المؤمنون (14).

(6) الأعراف (54).

(7) الملك (1).

(8) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص359، ويُنظر: ص213.

(9) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص213.

الخالق هو البالغ النهاية في ذلك، والخلق يكون في بعضهم شيء ولا يبلغ النهاية، فيُقال: مبارَك، وأنّ فيه بركة، وشبه ذلك، وقول بعض العوام: تباركت علينا يا فلان ما يجوز، لا تصلح إلا ّ لله تعالى، فهو المبارِك، والبركة معناها: كثرة الخير ودوامه"[1].

وفي جواب سؤالٍ وُجِّه إليه، نصُّه: قول بعض العامة تباركت علينا يا فلان أو يا فلان تبارك علينا؟، قال -رحمه الله-: "هذا لا يجوز، فهو تعالى المبارِك، والعبد هو المبارَك. وقول ابن عباس (تبَارَكَ اللّه: تعاظم) يريد أنّه مثله في الدلالة على المبالغة، والبركة هي: دوام الخير وكثرته، ولا خير أكثر وأدوم من خيره سبحانه وتعالى، والخلق يكون في بعضهم شيء ولا يبلغ النهاية. فيُقال: مُبارَك، أو فيه بركة، وشبه ذلك"[2].

ويقول أيضاً: "تبارك: تعاظم، بلغ في البركة نهايتها وغايتها، و البركة: كثرة النفع وكثرة الخير، يعني بلغ فيها النهاية، وهذه الصيغة تفاعل جاءت في القرآن مُطّرِدة في حقّ الله تعالى خاصّة، فلا يجوز إطلاقها على المخلوق، فلا يُقال: تباركت علينا ونحو ذلك، فإنّ الله هو المتبارِك، والعبد هو المبارَك"[3].

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص186.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 207/1.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص72-73، وقد أكثرت من النقل في هذا اللفظ؛ لكثرة خطأ الناس فيه، ومثله في الحُكم قول بعضهم: هيّا نبارك لفلان، أو ف لان يُبارك لك، أو هو يُبارك هذا الفعل؛ إذ البركة من الله فهو المتبارِك و المبارِك والعبد مبارَك، ولا يُتصوّر أنْ يكون المبارَك مبارِكاً، وسببان آخران لأ جلهما أكثرت من النقل هنا وقد أصنع ذلك لأجلهما في غير هذا الموضع – ولولا خشية الإطالة لصنعته في كلّ موضع- هما:

1. أنّ من أعظم أهدافي في هذه الرسالة إخراج المخطوط من تقريرات الشيخ -رحمه الله-، فبقدر المستطاع أصنع ذلك إلا ّ أنْ يكون ما في المطبوع أكمل ممّا في المخطوط.
2. إبراز ما تميّز به الشيخ -رحمه الله- من قوّة علميّة، جعلتْ في أقواله انسجاماً وتآلفاً مع تباين أزمنتها؛ بل لربّما أعاد المسألة بنفْس الأحرف، وقد ذكرت ذلك لبعض الفضلاء، فقال -لا على وجه المدح-: لعلّه لقلّة كلامه، وكأنّه غفل أنّ القوم كلامهم قليل وعملهم كثير رحمهم الله، وقد سمعت معالي شيخنا صالح العبود -وفقه الله ونفع به- يقول عن الشيخ محمّد: كلامه أشبه كلام أحمد.

وأمّا إطلاق لفظ مبارَك على المخلوق أو فيه بركة أو هذه من بركاتك فلا بأس بذلك كما قرّر ذلك سماحة الشيخ، فقد سُئل عن إطلا ق هذه الألفاظ، فقال: "لا بأس بذلك -كما في قول أسيد بن حضير[1]: (ما هي بأوّل بركتكم يا آل أبي بكر)[2]- إذا تلمح أنّ فيه البركات التي جعل الله فيه، أو أنّ الله الذي جعل فيه البركة والبركات. والممنوع تباركت علينا يا فلان"[3]، ويقول -رحمه الله-: "الله هو المبارِك و المتبارِك، وعبده هو المبارَك إذا كان فيه بركة؛ وضع الله فيه شيئاً من البركة"[4].

والله يختصّ بفضله من يشاء، ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛﯜ ﯝ كان ﯟ ﯠﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﭼ[5]، وقد اختصّ بعض مخلوقاته من الأزمنة والأمكنة وا لأشخاص بالخير والبركة، فالله هو المبارِك والمخلوق هو المبارَك، و البركة في المخلوق إمّا أنْ تكون حسيّة أو معنويّة، وتقسيم البركة في المخلوق إلى هذين القسمين يُستفاد من تعليق الشيخ على حديث حسر رسول الله صلى الله عليه و سلم ثوبه حتى أصابه من المطر وقال: (لأنّه حديث عهد بربّه)[6] يقول -رحمه الله-: "فمعنى هذا تبرّك، وهذا التبرّك الظاهر أنّه الحسّي، لا المعنوي، مثل: (تسحّروا فإنّ في السحور بركة)[7]، القوة على الطاعة في شيءٍ ظاهر

---

(1) هو صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبو يحيى أسيد بن الحضير بن سماك بن عتيك بن نافع الأنصاري الأوسي الأشهلي، من السابقين إلى الإ سلام، فهو أحد النقباء الاثني عشر ليلة العقبة، أسلم على يد مصعب بن عمير، مات رضي الله عنه سنة عشرين من الهجرة. يُنظر: طبقات ابن سعد 603-607/3، الاستيعاب 92/1-94، سير أعلام النبلاء 340/1-343، الإ صابة 83/1.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التيمم، بابٌ، رقم (334)، ومسلم، كتاب الحيض، باب التيمم، رقم (367)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 103/1.

(4) شرح كتاب التوحيد ص86.

(5) القصص (68).

(6) أخرجه مسلم، كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، رقم (898)، من حديث أنس t .

(7) أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب بركة السحور من غير إيجاب، رقم (1923)، ومسلم، كتاب الصيام، باب فضل السحور وتأكيد استحبابه، رقم (1095)، من حديث أنس t .

محسوس"[1].

وقد أبان الشارع كلّ أمرٍ فيه صلاح العبد وسعادته، وحصول الخير له وزيادته، فمَن زاد على ذلك أو استزاد فقد أساء وتعدّى وظلم ، ومن ذلك أنه أبان أصل البركة وممّن تُطلب، وسمّى ما جعل فيه بركة من خلقه، وكيف يُتبرّك به، فكلُّ أمرٍ مباركٍ فإنه يجوز التبرُّك به على الوجه المأذون فيه، ومن تجاوز الحدّ في هذا أو ذلك فهو دائر بين البدعة والشرك، إذ الأصل في العبادات التوقيف، والبركة كلّها بيد الله، فلا تُطلب من غيره، والبدعة تجرُّ إلى الشرك غالباً، وهذا يظهر جليّاً في التبرُّك الغير شرعي، وهو على قسمين:

1. تبرُّك شركي: وضابط ذلك هو طلب البركة من غير الله، ولا شكّ أنّ ذلك شرك، فقد سُئل الشيخ محمّد عن قول بعضهم: بسم الوطن والشعب، وبسم الله واسم الملك، فقال: "طلب البركة والعون من غير الله شرك، والأ َخير من التنديد"[2]، وهذا النوع هو الذي كان عليه المشركون الأولون، ويكثر في مشركي زماننا باسم التبرُّك وهو الشرك بعينه، فالأسماء لا تُغيّرُ الحقائق، وهذا النوع هو شركٌ في ذاته، ويجرُّ إلى شرك أعظم وأظهر منه، فمَن فعله أو رضي به فهو مشرك، أمّا من طلبه جاهلا ً بحكمه، فلا يصل به إلى الأكبر، كما في حديث: (اجعل لنا ذات أنواط)[3]، وقد سُئل الشيخ عن هذا الطلب، فقال: "لا يصل إلى الكفر إذا كان على سبيل الا ستفتاء أو الجهل، كقصة أصحاب موسى وأصحاب محمد، حسبوه قربة"[4]، ومظاهر هذا القسم كثيرة، منها:

- التبرك بالأشجار والأحجار، سواء اعتقد قاصدها أنها تُبارك بذاتها أو أنها سبب، فـ"التبرك بالأشجار والأ حجار شرك أكبر، فإنه نوع من أنواع عبادة الأوثان"[5]

---

(1) شرح الروض المربع -قسم العبادات-ص642.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 105/1، أمّا إذا قصد المتكلِم النيابة عمّن ذكر اسمه فليس من هذا الباب.

(3) تقدّم تخريجه.

(4) فتاوى ورسائل الشيخ 104/1.، ويُنظر: شرح كتاب التوحيد ص80-81، شرح كتاب كشف الشبهات ص133-135.

(5) شرح مسائل كتاب التوحيد ص44.

، وقد أوضح الشيخ محمّد هذا الأصل في تعليقه على تبويب الإمام محمّد بن عبد الوهاب في كتاب التوحيد بقوله: (باب مَن تبرّك بشجرةٍ أو حجرٍ ونحوهما)[1] ، فقال: "أيْ اعتقد البركة من هذه الأمور، وأمّل فيها البركة أو عائدة تعود إليه من جهتها؛ من جلب نفعٍ أو دفع ضرٍّ وسواء اعتقد ذلك منه بعينه أو أنّه سبب، والأول ظاهر، والثاني أنّ من جملة ما يدلُّ عليه أنّه من باب الواسطة لا من باب الاستقلال، و الجامع بين هذه الأشياء من الشجر ونحوه ومَن جنسه يشفع سواء، فالمقصود واحد، وسيرة الرسول r واحدة فيمَن يعتقد في هذه الأشياء وبين من يعتقد في الملائكة ونحوها، والمؤلف ذكر في الأربع القواعد أنّهم متفرّقون في عباداتهم...إلى قوله: وقاتلهم[2] ، ولم يكن استفصالٌ في عبدة الأشجار هل هو الاعتقاد فيها من باب السبب أو أنّها بذاتها تدفع المرهوب وتجلب المطلوب. ما حكمه؟ حكمه: أنّه مشركٌ الشرك الأكبر؛ لكونه تعلّق على غير اللّه في حصول البركة، وأمّل البركة وأراد حصولها من غير اللّه، ولا يَرِد عليه ما في حديث ذات أنواط؛ لأنّهم استحسنوه ولم يفعلوه، ولو وقع لكان أكبر، فمجرد سؤالهم واستحسانهم من الشرك الأصغر، ولذلك لم يكفروا؛ بل لمّا نبّههم تنبّهوا وارتاعوا ولم يفعلوا، وإنْ قلت لم قيل هنا هذا، وفي باب لبس الحلقة والخيط قيل من الأصغر إذا رأى أنّه سبب؟ فالفرق أنّ الاعتقاد في هذه المذكورات في هذه الترجمة جنسٌ، وهو من جنس الاعتقاد في الأوثان، وهو تعلّق كنانة ونحوهم

(1) كتاب التوحيد ص79.

(2) يُنظر: القواعد الأربع ص 28، القاعدة الثالثة، ونصُها: "أنّ النبي صلّى اللّه عليه وسلّم ظهر على أناسٍ متفرّقين في عبادتهم؛ منهم مَن يعبد الملائكة، ومنهم مَن يعبد الأنبياء والصالحين، ومنهم مَن يعبد الأشجار والأحجار، ومنهم مَن يعبد الشمس والقمر، وقاتلهم رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم ولم يُفرّق بينهم، والدليل قوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ[الأنفال: 39]".

في مناة ونحوها، والاعتقاد في الحلقة والخيط ونحوهما جنس، فلا تصل إلى الأكبر إلا ّ إذا اعتقد استقلالا ً"[1]، وعلى هذا فمن تبرّك بشجر أو حجر أو نحوهما ففعله من جنس فعل المشركين، كما قال الله تعالى عنهم: ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﭼ[2]، يقول الشيخ: "دلت الآية على أنّ الله تعالى أنكر على المشركين ما كانوا يفعلونه عند هذه الأ َوثان، وذلك أنهم كانوا يعتقدون حصول البركة بتعظيمها ودعائها والاستعانة بها والاعتماد عليها في حصول ما يرجونه منها ويؤمِّلونه ببركتها وشفاعتها وغير ذلك"[3]، ويقول -رحمه الله-: "الشاهد أنّ المشركين -قريشاً، وأضرابهم؛ ثقيف، والأوس، والخزرج- يقصدون هذه ا لأوثان من دون الله، ومن جملة ما يصدر منهم إذا قصدوها أنهم يرجون منها البركة"[4]، ويقول -رحمه الله-: "عبادة الأ َشجار الآن مثل عبادة الأ َشجار ك العزى، هو موجود عند جاهليّة هذه الأمّة ممّن مضى وممّن بقي، وتعليق الثياب والخرق والأ َسلحة و العدد وغير ذلك رجاء بركتها، وإنْ كانوا لا يرجون منها استقلالا ً لكن يرجون من الله بها"[5]، وفي تعليق الشيخ على حديث ذات أنواط يقول: "فأهل هذه السدرة يصدر منهم العكوف والتماس البركة ورجاؤها، سواء أكان منها ذواتها أو أنّها سبب وواسطة، فمَن فعل ذلك فهو مشرك الشرك الأكبر بيمين النبي r، ولكنّه أصغر بالنسبة إلى مجرد الا ستحسان والسؤال، أمّا الوقوع والفعل فإنّه من

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص80-81، ويُنظر: شرح كتاب كشف الشبهات ص 133-135.
(2) النجم (19-20).
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 131/1.
(4) شرح كتاب التوحيد ص84.
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 104/1.

الشرك الأكبر"[1].

- ومنه: التبرُّك بالقبور، وقد سبقت الإشارة إلى أنّ الشيخ -فيما ظهر لي- يرى أنّ التبرُّك بها لا يكون إلا ّ شركاً، حيث يقول: "وأمّا الطواف بالقبر، وطلب البركة منه، فهو لا يشكّ عاقل في تحريمه، وأنّه من الشرك، فإنّ الطواف من أنواع العبادات، فصرفه لغير الله شرك، وكذلك البركة لا تُطلب إلا ّ من الله، وطلبها من غير الله شرك"[2]، ومن التبرُّك بالقبور التمسُّح بها فهو شرك أكبر إلا ّ أنّه قد يكون فيه نوع خفاء؛ فإنّ من الشرك الأكبر ما هو خفيٌّ، ومع كونه شركاً أكبر فهو وسيلة أيضاً لِمَا هو أكبر منه، وقد أشار إلى هذا المعنى الشيخ بقوله: "التبرُّك مثل المسح. هذا نوع شرك خفي، فإنّه عبادة ووسيلة إلى شرك وذريعة إليه"[3]، ومن تمام فقه الشيخ -رحمه الله- أنّه سُئل عن تعليم القبر بخرقة، فقال: "لا؛ لأنّه قد يجعلها من يلمح التبرُّك، فمحذور"[4].
- تعلّق القلب بالأمور المبارَكة في حصول البركة؛ إذ البركة لا تُطلب إلا ّ من الله، وقد أشار الشيخ إلى هذا في بعض ألفاظه في الحكم على من تبرّك بشجرة أو حجر، فقال: "حكمه أنّه مشرك الشرك الأكبر ؛ لكونه تعلّق على غير الله في حصول البركة، وإنْ كان الله جعل فيه بركة"[5].

2. التبرُّك البدعي: وضابطه طلب البركة من الله بواسطة أمر لم يجعل الله فيه بركة، أو بما جعل الله فيه بركة على غير الوجه المأذون فيه، وبالمثال يتضح المقال: فمِن النوع الأ ول التبرُّك بليلة المولد، ومن الثاني تعليق القرآن على الصدور تبرُّكاً به وصيام ليلة القدر، والتبرك البدعي ذريعة

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص86.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 122/1.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 133/1.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 199/3.
(5) شرح كتاب التوحيد ص80.

من ذرائع الشرك الظاهرة؛ بل قد يقترن به من المقاصد ما يجعله من الشرك، وصور التبرُّك البدعي كثيرة، منها:

- التبرُّك بذوات الصالحين، وآثارهم: والمراد ذوات وآثار من ظهر صلاحهم وحسُنَ بهم الظنُّ، وإلا ّ فالصلاح راجع إلى أمر باطن لا يعلمه إلا ّ الله، وهذه العلة مؤيّدة للقول ببدعيّة التبرك بذواتهم وآثارهم، إضافة إلى أنّه ذريعة للشرك؛ كونه نوع غلوٍ فيهم، وفيه تشبُّه بأهل الكتاب والمشركين، ولا سلف لفاعله فيه، يقول الشيخ -رحمه الله-: "الذوات جعل الله فيها ما جعل من البركة، ولكنْ لا تصلح للتبرُّك بها إلا ّ نبينا محمّد صلى الله عليه وسلم من أبعاضه كريقه، ولا يُقاس على النبي غيره، والصحابة ما فعلوا مع أبي بكر وعمر مِن قصدِ البركة فيهما كما فعلوا مع النبي r "[(1)]، وقد تعقّب الشيخ محمّد -رحمه الله- مَن أجاز ذلك قياساً على التبرُّك بالنبي r ، فقال: "وهناك مسألة، وهي: أنّ بعض شراح الحديث[(2)] يذكر أنّه لا بأس بالتبرك بآثار الصالحين إذا مرُّوا بذكر شَعَر النبي r . وهذا غلط ظاهر لا يوافقهم عليه أهل العلم والحقّ، وذلك أنّه ما ورد إلا ّ في حقّ النبي. أبو بكر وعمر وذو النورين عثمان وعلي وبقيّة العشرة المبشرين بالجنّة وبقيّة البدريين وأهل بيعة الرضوان ما فعل السلف هذا مع واحد منهم، أفيكون منهم نقص في تعظيم الخلفاء التعظيم اللائق بهم، أو أنّهم لا يلتمسون ما ينفعهم؟! فاقتصارهم على النبي يدلُّ على أنّه من خصائص النبي، وهي بركة جعلها الله في النبي كما جعلها في

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 103/1.
(2) كالحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح، يُنظر: 327/1، 522، 523، 115/3، 144، ومنهم الشيخ محمد بن سالم البيحاني رحمه الله وهو ممّن عاصر سماحة الشيخ، وهو المقصود هنا، كما صرح بذلك الشيخ في ثنايا تقريره، بقوله: "والمقصود أن بعض المؤلفين قال: إنه لا بأس بالتبرك بآثار الصالحين - وهو محمد بن سالم البيحاني" الفتاوى 104/1. والبيحاني قال ذلك في كتابه الصارم القرآني (محقق- رسالة علميّة في الجامعة الإسلاميّة- قسم العقيدة) ص218، 589-590.

بعض المخلوقات"[1]، ثمّ أجمل -رحمه الله- أوجه الرّدِ، قائلا ً: "ونفهم، أولا ً: أنّه غلط، وأنّه لا دلالة في القصة للفرق بين الرسول وغيره. الثاني: عدم فعله مع الذين عرفناهم. الثالث: أنّه لو أُذن فيه على وجه البركة من غير اعتقاد ذاتي فهو سبب ويوقِع في التعلّق على غير الله في أكبر من هذا، والشريعة جاءت بسدِّ أبواب الشرك"[2].

- التبرُّك بالأماكن التي لم يقصدها النبي r وإنْ كان r قد جلس فيها أو صلّى فيها اتفاقاً من غير قصد لها: وهذا الباب قد فُتِح كثيراً على أدعياء المحبّة، ومنه انفتح عليهم باب الشرك على مصراعيه، ولا يزال أهل العلم يحذِّرون من ذلك، ومنهم سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- فله فتوى عظيمة تضمّنت نقولا ً كثيرة في الكلام على دار الأرقم ومسجد الحديبيّة، وقد جاء في مطلعها: "أمّا اتخاذ دار الأ َرقم بن أبي الأ َرقم مزارًا للوافدين إلى البيت الحرام يتبرّكون به بأي وسيلة كان ذلك، سواءٌ كانت إعلان كتابة دار الأ َرقم عليها وفتحها للزيارة، أو اتخاذها مكتبة أو متحفًا أو مدرسة: فهذا أمر لم يسبق إليه الصحابة الذين هم أعلم بما حصل في هذه الدار من الدعوة إلى الإسلام والاستجابة لها؛ بل كانوا يعتبرونها دارًا لـ لأ َرقم له التصرُّف فيها شأن غيرها من الدور، وكان الأ َرقم[3] نفسه يرى هذا الرأي حتى إنّه تصدّق بها على أولاده"[4]، وفي جواب سؤالٍ وُجِّه إليه عن الأ

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 103/1-104.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 104/1.
(3) هو صاحب رسول الله ، الأرقم بن أبي الأرقم بن أسد المخزومي، من السابقين الأولين، من عقلاء قريش، استخفى الرسول في داره، وهي عند الصفا، وشهد بدراً، وعاش إلى دولة معاوية، وتوفِّي رضي الله عنه سنة ث لاث وخمسين، وله ثلاث وثمانون سنة. يُنظر: الطبقات 242/3، الا ستيعاب 131/1، أسد الغابة 74/1، سير أعلام النبلاء 479/2-480.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 152/1، وليُنظر تمام الفتوى إلى ص162 من نفس

أمكنة التي صلّى النبي r لأهلها فيها، إذا استجدّ مسجد أو في بيوتهم هل يُشرع أنْ يقصدها للصلاة مَن يأتي للمدينة؟ فأجاب بقوله: "لا. ولا يقصده حتى جيرانه أبدًا. وكذلك الذي صلّى لأ َهله فيه يصلى فيه مَن كان يصلي زمنه ومَن كان حوله الآن، ولا يُقصد. والنبي صلّى الله عليه وسلّم شرع لأمّته مساجد فيها كفاية عن تتبُّع هذه المساجد، وهي الثلا ثة، وفيها الأ َفضليّة"[1].

- التبرُّك بأستار الكعبة وما عليها من طيب وتقبيل جدرانها وتقبيل السور الحديدي المقام على مقام إبراهيم: وهذا يكثُر من الآفاقيين، فقد طلب بعض أهل الفضل[2] من سماحة الشيخ إبطال ذلك، فأجابه -رحمه الله- بقوله: "ما ودّدتم إبطاله من الأمور الثلاثة التي ذكرتم وهي: إبطال بدعة بيع أستار الكعبة. إبطال تقبيل جدران الكعبة. إبطال تقبيل السور الحديدي المقام على مقام إبراهيم. وما ذكر الأستاذ عن الأ َول: فلا ريب أنّه من وسائل الشرك أو من الشرك؛ لِمَا يقصدونه مِن أخذها، من التماس البركة من غير الله. وأمّا الثاني: وهو تقبيل جدران الكعبة، فيدخل في حدِّ البدعة. وأمّا الثالث: وهو ما يتعلّق بمقام إبراهيم عليه السلام والبناية التي عليه. فلا ريب أنّ تقبيل الحديد المحاط عليه ومسحه يدخل في وسائل الشرك أو من الشرك. وأمّا المقام نفسه فإنّه لا يُوصل إليه بشيء وهو أثرٌ حُفظ إلى عهد رسول الله صلّى الله عليه وسلم وعهد صحابته، ومُعظّم تعظيمًا مّا؛ بِمَا أنّه قد يدخل في الشعائر. ونقله وقد أقرّه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم مع هدمه الأ َوثان واجتثاثه وسائل الشرك من أصلها =

الجزء.

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 151/1.

(2) وهو الأستاذ أحمد بن زايد محمّد كما هو مثبت في مطلع رسالة الشيخ إليه.

دليل واضح على أنّه لا يُغيّر. وأظنُّ اقتراح نقله[1] زلّة قلم من الأستاذ وفقه الله، ومقصده بحمد الله حسن"[2]، وفي فتوى لسماحته إثر سؤال وجّه إليه من قِبَل ملك هذه البلاد المباركة في وقته عن التبرُّك بكسوة الكعبة، فأجاب -رحمه الله- بعد نقل بعض الآ ثار في ذلك قائلا ً: "فاتضح ممّا قدمناه حكم ثياب الكعبة بعدما تُسلب لإبدالها بجديدة[3]، كما اتضح أنّه ليس أحد من السلف يرغب في القطعة من قطع كسوة الكعبة فيتبرّك بها. والذين يتولّون قسمتها إذ ذاك يقصدون بها سدّ حاجة الفقراء المحتاجين إلى ا لاكتساء بها ونحوه لا يقصدون أن يتبرّكوا بها، ولا يقع ذلك؛ لأنّ أهل ذلك الزمن يعرفون أنّه من المنكرات. أمّا زمننا هذا زمن الخرافات وزمن الغلو و التبرُّك بغير الله الذي هو الواقع الآن في كسوة الكعبة ، فنجدهم يبيعون القطعة الصغيرة منها بالثمن الكثير على الحاج الغريب؛ لأجل التبرُّك بها، وهذا لا يجوز، وتمكينهم من ذلك لا يجوز شرعًا؛ بل هو من معاونتهم على الإثم والعدوان. ومعتقدكم بحمد الله ودينكم ودعوتكم هو التوحيد، ومجانبة الشرك ووسائله من التبرُّك وغيره. والكعبة نفسها زادها الله تشريفًا لا يُتبرُّك بها؛ ولهذا لا يُقبّل منها إلا ّ الحجر ا لأسود فقط، ولا يُمسح منها إلا ّ هو والركن اليماني فقط، وهذا المسح والتقبيل المقصود منه طاعة ربِّ العالمين واتباع شرعه؛ ليس المراد أنْ تنال اليد البركة في استلام هذين الركنين، وقد قال الخليفة الراشد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمّا قبّل الحجر الأسود: (والله إنّي لأعلم أنّك حجر لا تضرُّ ولا

---

(1) قال الشيخ محمّد ابن قاسم رحمه الله: "يعني نقله من الحرم كلياّ". الفتاوى 103/1.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 102/1-103.

(3) بأنْ تُوزّع على الفقراء والمحتاجين، أو تُباع ويُجعل ثمنها في سبيل الله وللمساكين وابن السبيل. يُنظر: فتاوى الشيخ 10/5-11.

تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقبّلك ما قبلتك)[1] . وقد ورد في الحديث: (الحجر الأ سود يمين الله في الأرض، فمَن صافحه وقبّله فكأنما صافح الله وقبّل يمينه)[2] . والتزام الكعبة المعروف ليس في التمسّح بحال؛ إنما هو إلصاق الخدِّ والصدر واليدين[3]: اشتياقًا تارة، وأسفًا على الفراق تارة، وذلا ً لله تعالى وخشية تارة أخرى"[4] ، ومثل ذلك التبرُّك بالطيب، يقول الشيخ -رحمه الله-: "لا يجوز التبرُّك بما مسّ الكعبة؛ لا الكسوة، ولا الطيب، وهو شيء ما عرفه السلف الذين هم أعظم الناس تعظيمًا لشعائر الله. العامّة يأتون بطيب يمسحونه على الكعبة ثمّ يمسحونه. أمّا طيبها هي فلا يؤخذ"[5] .

- التبرُّك بالحجرة النبويّة وبما كان عليها من كساء: ففي

---

(1) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب ما ذُكر في الحجر الأسود، رقم (1597) ، ومسلم، كتاب الحج، باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف، رقم (1270).

(2) قال الألباني في السلسلة الضعيفة 390/1 : "أخرجه أبو بكر بن خلاد في الفوائد 1 / 224 / 2، وابن عدي 17/ 2، وابن بشران في الأمالي 2/ 3 1/ والخطيب 6/ 328، وعنه ابن الجوزي في الواهيات 2/ 84 / 944، من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي، حدثنا أبو معشر المدائني عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعا..."، وقد حكم عليه الشيخ الألباني -رحمه الله- في الضعيفة بالنكارة، رقم (223)، وقال ابن تيميّة في الفتاوى 397/6: "فقد روي عن النبي r بإسناد لا يثبت، والمشهور إنما هو عن ابن عباس"، ويُنظر: التدمرية ص72.

(3) روى عمرو بن شعيب عن أبيه. قال طفت مع عبد الله -يعني أباه- فلمّا جئنا دبر الكعبة قلت: ألا تتعوّذ؟ قال: نعوذ بالله من النار. ثم مضى حتى استلم الحجر وأقام بين الركن والباب فوضع صدره ووجهه وذراعيه وكفيه -هكذا وبسطهما بسطاً- قال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله". أخرجه أبو داود في السنن، كتاب المناسك، باب في الملتزم، رقم (1899)، وحسنه الألباني في الصحيحة، رقم (2138).

(4) فتاوى ورسائل الشيخ 11/5-12.

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 241/5، شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص 1108.

شرح الشيخ على قول صاحب الروض المربع: (ويحرم الطواف بها-يعني بالحجرة- ويكره التمسُّح بالحجرة ورفع الصوت عندها)[1]، قال -رحمه اللّه-: "قوله: (ويحرم الطواف بها) الطواف شرك ، لا يُطاف إلا ّ ببيت اللّه، والطواف بحجرته طواف به، فهو شرك أكبر. قوله: (ويكره التمسح بالحجرة)؛ بل يحرم، وهو من روائح الشرك ووسائله. قوله: (ورفع الصوت عندها) إن لم يحرم، فخفض الأصوات تأدبّاً مع النبي صلى اللّه عليه وسلم عند قبره، وهذا بخلاف ما ابتلِي به كثير من الحجاج والآفاقين من رفع الصوت؛ بل من البدع؛ بل من الشرك الذي يُصرَخ به هناك، وهذا من غُربة الدين، ومن وحشة الزمان وأهله، فإنّ الزمان وأهله في إيحاش، والدين في غاية من الغربة، وإلا ّ فكيف يُصنع الصنيع الذي هو مكايدة لِمَا جاء به الرسول عند قبره؟! المعاصي في البُعد أهون منها عنده، والزعم أنّه ممّا يحبّه ويرضاه يتضاعف ذلك"[2]، ومن ذلك التبرُّك بما كان عليها من كساء[3]، ويرجع الفضل لله في زواله؛ بتهيئة ولاة أمرٍ أهلِ رشدٍ لهذه البقاع الطاهرة، وقد كان للشيخ -رحمه اللّه- يدٌ عظمى في الوقوف كجبل شامخ دون كسوتها ومناصحة ولاة الأمر في ذلك كما تقدّم الإشارة إلى هذا في ذريعة تجاوز المشروع في حقّ القبور.

والحاصل بعد هذا كلِّه أنّ ذرائع الشرك متعدِّدة ومتنوِّعة، وقد أوقع الشيطان كثيراً من الخلق في شبكة الشرك بهذه الحبائل، وأظهرها لهم بقوالب مختلفة، فمرّة باسم التبرُّك، وأخرى باسم تعظيم الصالحين ومحبّتهم، وهكذا حتى أرداهم؛ فضلّوا وأضلّوا، وما أُحدثت في الدين بدعة إلا ّ وتُركت سنّة؛ بل وجرّت إلى شرك وضلال[4]، ف

---

(1) الروض المربع 523/1.

(2) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص1185، فتاوى ورسائل الشيخ 135/6.

(3) يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 139/1.

(4) يُنظر: اقتضاء الصراط المستقيم ص453.

اللّهم اعصمنا من الشيطان، وارزقنا الإخلاص لك، واتباع سنّة سيد ولد عدنان r .

المبحث الرابع

الكفـر

الكفر بالله تعالى أصل كلّ بلاء ومجمع كلّ داء، ولا رزء للإسلام أشدّ منه، فهو نقيض الإيمان، ولا يحبُّه الله ولا يرضاه لعباده، ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ[1]، ضرره عظيم وخطره كبير، به تنطمس نور الفطرة وتفسد الأرض بعد صلاحها، وفيه المناقضة لمقصود الخلق والأمر، ووجوده في العبد مُفْسدٌ لدينه وناقض له، فهو من قوادح التوحيد العظام، وفي هذا المبحث ذِكر جهود الشيخ -رحمه الله- في بيانه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حقيقته، وأقسامه:

وفيه فرعان:

الفرع الأول: حقيقة الكفر:

معرفة حقائق الأسماء الشرعيّة من أهمّ ما يكون على المسلم، ومن ذلك معرفة المراد بالكفر كاسمٍ شرعي، والأسماء الشرعيّة مستمدّة من الحقيقة اللغويّة مع تقييد أو تخصيص أو زيادة أو نقص أو نحو ذلك، ومعنى الكفر عند أهل اللسان التغطية والستر[2]، فـ"الكاف والفاء والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على معنىً واحد، وهو: السَّتْر والتّغطية"[3].

وأمّا المراد بالكفر في خطاب الشارع فقد تنوّعت ألفاظ أهل العلم في التعبير عنه، ومن أجمع الألفاظ في بيان المراد به قول شيخ الإسلام -رحمه الله-: "الكفر عدم الإيمان بالله ورسله، سواء كان معه تكذيب أو لم يكن معه تكذيب؛ بل شك وريب، أو إعراض عن هذا كلِّه حسدًا أو كبرًا، أو اتباعًا لبعض الأهواء الصارفة عن اتباع الرسالة، وإنْ كان الكافر المكذِّب أعظم كفرًا، وكذلك الجاحد المكذِّب حسدًا مع استيقان صدق الرسل"[4]، وقال أيضاً: "والكفر: عدم الإيمان باتفاق المسلمين، سواء اعتقد نقيضه وتكلّم به، أو لم يعتقد شيئاً ولم

---

(1) الزمر (7).

(2) يُنظر: لسان العرب 12/118-121، القاموس المحيط ص605.

(3) مقاييس اللغة 5/191.

(4) مجموع فتاوى ابن تيميّة 12/335.

يتكلم"[1].

ولم أقف على تعريف من سماحة الشيخ للكفر، وإنْ كان مضمون تعريفات أهل العلم له قد يُفهم من مجموع كلام الشيخ عليه، كقوله -رحمه الله- عقب قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁﮂﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﭼ[2]، قال: "فصرّح الله تعالى في هذه الآية أنّه الكافر حقاً؛ فدلّ على أنّه لا يُشترط أنْ لا يكون كفراً إلا إذا كفر بجميع ذلك كلِه؛ بل هذا كفر نوعي؛ فإنّ الكفر كفران: كفر كُلِي، وكفر نوعي. ولا فرق بينهما؛ مَن كفَر ببعضٍ فكمَن كفَر بالكلّ لا فرق...إلى أن قال: فإنّ الردّة ردّتان: ردّة مطلقة، وهي الرجوع عمّا جاء به الرسول جملة، والثاني: أنْ يكفر ببعض ما جاء به؛ فإنّه إجماعٌ بين أهل العلم أنّ الذي يرتد عن بعض الدين كافر؛ بل يرون أنّ الاعتقاد الواحد والكلمة الواحدة قد تُخرِج صاحبها عن جملة الدين"[3].

فالكفر هو: عدم الإيمان بالله ورسوله، وموجباته متعددة، ومن مجموع الكلام الآتي للشيخ يُستفاد أيضاً مضمون هذا التعريف.

وتظهر العلاقة واضحة بين الحقيقة اللغوية والشرعيّة؛ فالكفر فيه تغطية للحقّ، وستر للحجج والبيّنات، وجحْد للنعم وستر لها، وضرْب الران على القلب، فأصبح قلب صاحبه منكوساً، لا يعرف معروفاً ولا يُنكر مُنْكراً.

كما يظهر أنّ التعريف شرعاً قاصرٌ على الأكبر دون الأصغر؛ لأنّ الأكبر هو المراد عند الإطلاق، أمّا الأصغر فما هو إلا من شعبه.

الفرع الثاني: أقسام الكفر:

وممّا يُعين على معرفة الحقائق الشرعيّة: معرفة تقسيماتها، فالكفر عند أهل السنّة والجماعة باعتبار حكمه ليس جنساً واحداً؛ بل هو نوعان: أكبر، وأصغر[4].

وقد صرّح الشيخ محمّد -رحمه الله- بهذا التقسيم في أكثر من

---

(1) مجموع فتاوى ابن تيميّة 86/20.
(2) النساء (150-151).
(3) شرح كتاب كشف الشبهات ص116-117.
(4) يُنظر: تعظيم قدر الصلاة للمروزي 517/2-518، 527/2، النهاية في غريب الحديث 186/4، مدارج السالكين 335/1-337، 480، شرح العقيدة الطحاوية ص316، الدرر السّنيّة 70/2-71.

موضع من تقريراته، ففي معرض كلامه على وجوب نبذ ما خالف الشريعة من القوانين والأوضاع وسائر الأشياء التي ما أنزل الله بها من سلطان، يقول: "والتي من حكم بها أو حاكم إليها معتقدًا صحة ذلك وجوازه فهو كافر الكفر الناقل عن الملة، وإن فعل ذلك بدون اعتقاد ذلك وجوازه فهو كافر الكفر العملي الذي لا ينقل عن الملة"[(1)].

وفي بيانه لقول رسول الله r : (اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعن في النسب، والنياحة على الميت)[(2)]، يقول -رحمه الله-: "أي من خصال الكفر، وهذا الكفر لا يخرج من الملة -ففرق بين الكفر المُنكر والكفر المُعرّف، فالمُنكر في سياق الإثبات المراد به الذي لا يُخرِج من الملة، والمُعرّف بالألف واللام الذي يُخرِج من الملة، ومثله الشرك والنفاق، فإذا قام به خصلة من هذه الخصال فليس دليلا ً على أنه يخرج من الملة، كما أنه إذا قام به خصلة من خصال الإيمان فليس مؤمناً الإيمان الكامل، فإذا جاء فيه (ال) فهي للعهد، فإنه الأ صل وأوّل ما يتبادر، كقوله: (بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الص لاة)[(3)]، ومثله الشرك والنفاق، والاسم المُنكر في سياق الإثبات هو دون الأوّل- والمعنى: أنّ هذا من خصال الكفر، فإذا قام به خصلة من هذه الخصال فليس دليلا ً على أنه يخرج من الملة، كما أنه إذا قام به خصلة من خصال الإيمان فليس مؤمناً الإيمان الكامل، ونعرف أنّ الذنب الذي قيل فيه إنه كفر أعظم من الذنب الذي لم يُقل فيه إنه كفر؛ فإنّ تلقيبه بهذا أعظم وأقبح ممّا لم يرد فيه مثله، فإنّ هذا لقب

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 80/1، وسيأتي الكلام عن الحكم بالقوانين وتحكيمها، وأنه من الكفر الأكبر، كما اطرد تقرير الشيخ محمّد -رحمه الله- في ذلك، ولا يشكل على ذلك ما في هذا النصّ، فقد سألت شيخنا عبد الله الغنيمان -حفظه الله- عن ذلك فقال: هذا في حوادث الأعيان، مع بقاء السيادة للشريعة، لا مع التعميم والإلزام، ومثل ذلك قال فضيلة شيخنا أ.د. عبد الرزّاق البدر.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحة، رقم (67)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(3) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، رقم (82)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

بخلاف الدين وضدِّه"[1].

ويقول -قدّس الله روحه-: "اسم الشرك اسم مخالف لدين الإسلام، فإنّ بعض الذنوب وإنْ لم ينقل من الملة؛ بل لقِب بالشرك، فهو أعظم من ذنب لم يُلقب بالشرك والكفر، وتلقيب النصوص لقبٌ حقٌ، وليس مجازاً، فإنّه حقيقة؛ والكفر عند أهل السنّة كفر حقيقة، وليس مجازاً، لكنّ الكفر كفران، والشرك شركان"[2].

ويقول -رحمه الله-: "الفسوق مرتبة دون الكفر، وقد يُطلق الفاسق ويُراد به الكافر، لكن لابدّ من قرينة، وقد يُطلق الكفر على الكافر كفراً لا يُخرج من الملة؛ بل كفر عمل، كالطعن في النسب"[3].

فالحاصل ممّا تقدّم:

1. أنّ الشيخ -رحمه الله- يرى تقسيم الكفر باعتبار حكمه إلى قسمين، وهما: كفر أكبر، وكفر أصغر، وقد يُقسّم الكفر من جهات أخرى، كتقسيمه باعتبار الكليّة والجزئيّة، وإلى هذا أشار الشيخ بقوله: "فإنّ الكفر كفران: كفر كلي، وكفر نوعي. ولا فرق بينهما"[4]، يعني من حيث الحكم.
2. أنّ الكفر الأكبر هو المراد عند الإطلاق، فهو الأصل والمعهود في الذهن، وأمّا الأصغر فهو من شعبه ، يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: "الكفر المطلق لا يجوز أن يُراد به إلا ّ الكفر الذي هو خلاف الإيمان؛ لأنّ هذا هو المعنى الشرعي"[5]، وقال: "الكفر المطلق هو الكفر الأعظم المخرج عن الملة، فينصرف الإطلاق إليه"[6].
3. أنّ إطلاق الكفر على الأكبر والأصغر حقيقة وليس مجازاً، و القول بالمجاز في ذلك فرعٌ عن إنكار تقسيمه.
4. إذا عُرّف الكفر في النصوص فالمراد به الأكبر، وإذا نُكِّر ف المراد به الأصغر.
5. الكفر الأكبر مخرج عن الملة، أمّا الأصغر فلا يُخرج من الملة.

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص240، ويُنظر: شرح مسائل كتاب التوحيد ص85.
(2) شرح مسائل كتاب التوحيد ص38.
(3) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص442.
(4) شرح كتاب كشف الشبهات ص117.
(5) شرح العمدة في الفقه 80/4.
(6) شرح العمدة 84/4.

6. الذنوب والمعاصي من شعب الكفر، وكلُّ ذنب لقِّب بأنّه كفر فهو أشدُّ من ذنب لم يُلقّب بذلك.

المطلب الثاني: أنواع الكفر:

الكفر الأكبر أنواعٌ متعدِّدة وليس نوعاً واحداً، وقد استقرّ تعدادها عند أهل التحقيق في خمسة أنواع، والمراد بالنوع هنا: الأمر الموجب للكفر، بقطع النظر عن تعلّقه وصُوَره وأفراده.

وهذه الأنواع هي على النحو التالي[1]:

1. كفر التكذيب، و "هو اعتقاد كذب الرسل، وهذا القسم قليل في الكفار"[2].
2. كفر الإباء والاستكبار مع التصديق، ككفر إبليس وفرعون لعنهما الله، وأمثالهما كعلماء اليهود أمّة الغضب وأمثالهم ممّن يعلم الحقّ ولا يعمل به[3]، "وهو الغالب على كفر أعداء الرسل"[4].
3. كفر الشك، وهو الشك والتردُّد في أمر الرسول r وفي صدق دينه، "لا يجزم بصدقه ولا بكذبه؛ بل يشكُّ في أمره، وهذا لا يستمرُّ شكّه إلا ّ إذا ألزم نفسه الإعراض عن النظر في آيات صدق الرسول جملة، فلا يسمعها ولا يلتفت إليها، وأمّا مع التفاته إليها ونظره فيها فإنّه لا يبقى معه شكٌّ؛ لأنّها مستلزمة للصدق، ولاسيّما بمجموعها، فإنّ دلالتها على الصدق كدلالة الشمس على النهار"[5].
4. كفر الإعراض، وهو: "أنْ يُعرِض بسمعه وقلبه عن الرسول؛ لا يُصدِّقه ولا يُكذِّبه، ولا يُواليه ولا يُعاديه، ولا يُصغي إلى ما جاء به ألبتة"[6].
5. كفر النفاق، والمراد الأكبر، و"هو أن يُظهر بلسانه الإيمان،

---

(1) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 335/12، مدارج السالكين 337/1-338، الدرر السَّنيّة 70/2-71، 520/10.
(2) مدارج السالكين 337/1.
(3) يُنظر: شرح كتاب كشف الشبهات ص158.
(4) مدارج السالكين 337/1.
(5) مدارج السالكين 338/1.
(6) مدارج السالكين 338/1.

وينطوي بقلبه على التكذيب"[1].

وقد أشار الشيخ محمّد -رحمه الله- إلى هذه الأقسام من حيث الجملة، وفصّل في بعضها نوع تفصيل، ومن ذلك قوله: "(وكذلك إذا آمن بالقرآن وجحد بعضه) ولو حرفاً واحداً، أنكره وجحده، أو جحد شيئاً ممّا ثبت عن النبي صلّى الله عليه وسلّم، فهو كفرٌ ظاهر؛ أيٌّ كفرٍ فوق كفرِ تكذيبِ الله ورسوله، (كمن أقرّ بالتوحيد) لفظاً ومعنى (وجحد) فرعاً من فروع الشريعة معلوماً أنّ الرسول جاء به، كـ(وجوب الصلاة)، الذي يجحد الصلوات الخمس كافر بالإجماع، ولو أنّه يفعلها، وجاء بالتوحيد. (أو أقرّ بالتوحيد والصلاة وجحد وجوب الزكاة) ولو كان يؤديها، فهو كافر بإجماع الأمّة. (أو أقرّ بهذا كلِّه وجحد الصوم) ولو أنّه يفعله، فإنّه كافر بإجماع الأمّة؛ لتكذيبه الله ورسوله. (أو أقرّ بهذا كلِّه وجحد الحج) إلى البيت، وإن كان يحجّ، فهو كافر بالإجماع؛ لتكذيبه الله ورسوله، وردِّه إجماع الأمة"[2].

ويقول في حكم من أنكر صفة من صفات الله تعالى: "هنا أصل إذا عرفناه صرنا على تحقيق في البحث وهو أنّ الأصل أنّه تكذيب لله ورسوله, وردٌّ لِمَا جاء به الرسول إذا كان ثابتاً؛ فيكون كافراً"[3].

ففي هذين النصّين السابقين بيانُ نوعٍ من أنواع الكفر، وهو كفر التكذيب.

وأمّا كفر الإباء والاستكبار -والذي يسميه الشيخ كفر العناد- فهو نوع وليس كلّ الكفر، وإلى هذا أشار الشيخ -رحمه الله- بقوله: "ليس كفر الكفار كلّه عن عناد؛ بل العناد قسم من أقسامه، والقسم الآخر أو ا لأقسام ليست عناداً"[4].

وقد نبّه الشيخ -رحمه الله- على غلط من قصر الكفر على هذا النوع، فقال مبيّناً خطأ قول بعضهم: إن كان مراده كذا فهو يكفر: "مراد هؤلاء أنّه لا يكفر إلا ّ المعاند فقط، وهذا من أعظم الغلط؛ فإنّ أقسام المرتدين معروفة، منهم من ردته عناد، وبعضهم لا. وفي القرآن يقول: ﭽ بح بخ بم ﭼ[5] حسبانهم أنّهم على شيء لا ينفعهم.

---

(1) مدارج السالكين 338/1.
(2) شرح كتاب كشف الشبهات ص114-115.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 185/12.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 190/12، ويُنظر: 74/1.
(5) الأعراف (30).

وبعضهم يقول: إن كان مرادهم كذا. وهذه شبهة، كالشبهة الأخرى وهو عدم تكفير المنتسب إلى الإسلام، وتلك شبهة عدم تكفير المعين، وصريح الكتاب والسنّة يردُ هذا"[1].

وكفر الشك والإعراض يعودان إلى أصل واحد وهو الجهل، وهذا يُلحظ من تعريفها، فالجهل نتيجة الإعراض وسبب الشك، ولهذا عدّ الشيخ -رحمه الله- من أنواع الكفر كفرَ الجهل، حيث يقول: "لا فرق بين من يكون كفره عناداً أو جهلا ً؛ الكفر منه عناد ومنه جهل. وليس من شرط قيام الحجّة على الكافر أنْ يفهمها؛ بل من أُقيمت عليه الحجّة مثلُ ما يفهمها مثله فهو كافر، سواء فهمها أو لم يفهمها، ولو كان فهمُها شرطاً لمَا كان الكفر إلا ّ قسماً واحداً وهو كفر الجحود؛ بل الكفر أنواع، منها الجهل وغيره"[2].

وقال -رحمه الله-: "(فإنْ عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند) إذا اعتقد ولا نطق ولا عمل بالحقّ بأركانه فهذا كافر عند جميع الأمّة، (كفرعون) كما في آية: ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﭼ[3]، (وإبليس) وكذلك إبليس يعرف الحقّ كما قال: ﭽ ﺣﺞ ﭼ[4]،ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﭼ[5]، فكفرُهُما كفرُ عناد؛ فإنّ فرعون وإبليس يعرفان الحقّ في الجملة، وقد ينطقون به، وبعض الكفر يكون عن جهل وعدم بصيرة"[6].

وأمّا النفاق فقد أوضح الشيخ –رحمه الله- حدّه وأقسامه، حيث يقول:

"النفاق مشتقّ من نافقاء اليربوع، إذا خالف باب جُحره"[7].

وفي الشرع: مخالفة الظاهر للباطن، إمّا في الاعتقاد: كمَن يقول بـ اللسان ويعمل بالأركان ولكن مخالف بالجنان. فهذا نفاقٌ أكبر ناقلٌ عن

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 191/12.
(2) شرح كتاب كشف الشبهات ص128.
(3) الإسراء (102).
(4) سورة ص (82).
(5) الحجر (39).
(6) شرح كتاب كشف الشبهات ص158.
(7) يُنظر: تهذيب اللغة 9/ 156، الصحاح 246/5، النهاية في غريب الحديث 97/5، لسان العرب 357/10، القاموس المحيط ص1196.

الملة، وقد ذكر الله المنافقين في ثلاث عشرة آية من سورة البقرة[1]، بخلاف الكافر الأصلي فإته أهون كفراً من المنافق، والكفار الأصليّون ذُكِروا في آيتين من سورة البقرة[2].

والقسم الثاني: نفاقٌ عملي، وهو ما ذُكر في الحديث: (إذا حدّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان)[3]، وصاحبه لا يكون مثل الأ ول، وهو أعظم من الكبائر؛ فإنّ جنس ما أتى في النصوص بتسميته كفراً أو نفاقاً فهو أعظم ممّا أتى أنّه معصية متوعّدٌ عليها بوعيد؛ لأنّ ذنب الشرك والنفاق أعظم من غيره وأقبح"[4].

ويقول -رحمه الله-: "النفاق: مخالفة الباطن للظاهر، والنفاق على قسمين: اعتقادي، وعملي، وكلٌ داخل تحت الحدِّ، فإنْ كان الاعتقادي فهو مخالفة ظاهره باطنه[يعني في الإيمان]، وإنْ كان العملي فهو مخالفة ظاهره في الاستقامة في الخلوة، تجده يخون إذا عاهد...الخ، مخالفة ظاهره باطنه نسبيّاً؛ بالنسبة إلى هذه الأعمال الظاهرة، ف النفاق الاعتقادي كفر، والثاني ليس بكفر، هو ممّا يجرُ إلى الكفر، وإذا كان فيه واحدة فهي أسهل، وإنْ كان أكثر من ذلك فإيمانه ضعيف، وإنْ اجتمعت فيه فحريٌ أنْ يكون من أهل النفاق الاعتقادي"[5].

فتحصّل من كلام الشيخ في النفاق الآتي:

1. معرفة حدِّ النفاق لغة وشرعاً.
2. أنّ النفاق على قسمين: نفاق أكبر -وهو المراد هنا-، ونفاق أصغر. والحدُ مُتناول للجميع نسبيّاً.
3. أنّ المنافق نفاقاً أكبر أشدُ خطراً من الكقار الأصليين.
4. أنّ النفاق الأكبر يُسمّى نفاقاً اعتقاديّاً؛ لتعلّقه بالاعتقاد، والأ صغر يُسمّى نفاقاً عمليّاً، لتعلّقه بالعمل.
5. النفاق الأكبر يُخرج صاحبه من الملّة، أمّا الأصغر فلا.

---

(1) من آية رقم (8) إلى آية رقم (20).
(2) آية رقم (6)، (7) من سورة البقرة.
(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب علامات المنافق، رقم (33)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق، رقم (59)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(4) شرح كتاب كشف الشبهات ص160-161، وينظر: شرح كتاب التوحيد ص 319.
(5) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1699.

6. النفاق الأصغر أعظم من الكبائر، وهو ممّا يجر إلى الكفر الأ كبر.
7. خصال النفاق العملي الخمس والمذكورة في قوله r : (آية النافق ثلاث: إذا حدّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان)[1] ، وفي قوله r : (أربع مَن كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومَن كانت فيه خلة منهن كانت فيه خلة من نفاق حتى يدعها: إذا حدّث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا وعد أخلف، وإذا خاصم فجر)[2] ، فهذه الخصال إذا اجتمعت في شخص فحريٌ أن يكون نفاقه اعتقادياً لقوله r : (أربع مَن كن فيه كان منافقاً خالصاً).

المطلب الثالث: من صور الكفر:

صور الكفر وأفراده لا تدخل تحت حصر، فسبُل الشيطان متعدِّدة، وحبائله متنوّعة، وأتباعه من الإنس والجانّ هم الأكثر، فكيف لنا بحصر باطلهم، واستقصاء صور كفرهم، وما الشرك بالله إلا ّ صورة من صور الكفر وفرد من أفراده[3] ، وقد قصدت في هذا المطلب ذِكر بعض أفراد الكفر وصوره، والتي عَني سماحة الشيخ -رحمه الله- بذكرها، من ذلك:

الصورة الأولى: الإلحاد:

الإلحاد صورة من صور الكفر، ومظهر من مظاهره في الماضي و الحاضر، والمراد به هنا: (إنكار وجود الله سبحانه وتعالى)[4] ، وقد حذّر الشيخ -رحمه الله- من دعاته، فقال: "دعاة الإلحاد الآن يُخاف على الشباب منهم أكثر ممّا يُخاف من دعاة الوثنية، فإتهم بثوه بأساليب عديدة في الناس، فكان ضررهم أكثر، والصولات والجولات ا لآن معهم"[5] .

---

(1) تقدّم تخريجه.
(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب علامات المنافق، رقم (34)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق، رقم (58)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.
(3) يُنظر: الفروق اللغويّة لأبي هلال العسكري ص454-455، شرح صحيح مسلم 71/2.
(4) يُنظر: الموسوعة الميسرة 803/2 وما بعدها.
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 31/1، وينظر: 210/12.

ويشتدُ ضرر دعاة الإلحاد إذا كانوا من بني جلدتنا وممّن يتكلّم بألسنتنا، واسمع إلى عظيم خطرهم وما الذي يجب على أهل الحقّ تجاههم من ناصح حكيم، يقول -رحمه الله-: "ويعلم جميع المشايخ الفضلاء أتنا مغزوون في عقر دارنا من صنفين من الناس، أحدهما: أعداء الدين العداوة المحضة والصادّون عن سبيل الله صدّاً بيّناً صُراحاً، والقسم الثاني: من يتسمّون بديننا وينتسبون إليه، وهم في الحقيقة أعداؤه، والساعون في هدمه من أصله، ولم يصل العدو الصريح من الإفرنج إلى ما وصلوا إليه من أغراضهم ولا نالوا ما نالوه من المسلمين إلا ّ بسببهم، فهم أعظم شيء ضرراً على الدين، وعند بعضهم من النفاق الاعتقادي النصيب الوافر، وعند بعضهم من الإلحاد ما أخرجهم من الدين، وكلُّ محنة وكلُّ سوءٍ يُكاد به الإسلام بكلِّ بلية من البلايا لم يُصب بها المسلمون إلا ّ من قبلهم، والواقع أصدق شاهد، والعقل يسبر فينظر.

والمتعيّن على المسلمين: الصمود أمام هؤلاء بالتعاون والتعاضد عن جدٍّ وصدق، والتمسُّك حقّاً بما بعث الله به رسوله محمّداً صلى الله عليه وسلم من الدين الحنيف الذي أساسه شهادة أن لا إله إلا ّ الله وأنّ محمّداً رسول الله علماً، واعتقاداً، وعملا ً، وإخلاصاً، ومتابعة للسنّة، وكشف شبه أولئك من نصوص الكتاب والسنّة، فإنّهما الكفيلان بما يحصل به المقصود من إيضاح الحجّة المحمّديّة، وقد قال الله تعالى: ﴿ ﴾ [1]، وقال تعالى: ﴿ ﴾ [2]، ويُصمد أمام الفريق الثاني بالمستطاع من الجهاد، وهو جهاد السيف والسنان، وهو من أهم الفروض وأعظم الواجبات، ولا قوام للدين ولا حفظ للكيان إلا ّ بذلك، قال تعالى: ﴿ ﴾ [3]، وقال تعالى: ﴿ ﴾ [4]، ولا ريب في شمول هذه الآية الكريمة القسمين المتقدِّم ذكرهما، وشمولها أيضاً لقسمي الجهاد: جهاد السيف

(1) الفرقان (33).
(2) يونس (57).
(3) التوبة (73)، التحريم (9).
(4) الأنفال (60).

والسنان، وجهاد الحجّة والبيان"[1].

فرحم الله الشيخ، كأنّ خطابه البارحة أُلقي، ولذا سيظل علمه وما رسمه وشقّ طريقه في خدمة هذا الدين شجاً في حلوق دعاة الإلحاد ما شاء الله أنْ يكون.

الصورة الثانية: الاستهزاء بالله تعالى أو برسوله r أو بكتابه:

ومن الكفر الصريح الاستهزاء بالله أو برسوله r أو بكتابه، وتكثر هذه الصورة في أهل النفاق، ويزيد انتشارها عند ضعف شوكة المسلمين، كما هو الحال اليوم، وأمّا دليل ذلك فهو نصٌ قوله تعالى: ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﭼ[2]، يقول الشيخ -رحمه الله- زيادة في بيان معنى الآية: " ﭽ ﮋ ﮌ ﭼ عن فعلهم ذلك، ولِمَ فعلوا، ﭽ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﭼ ولم يكنْ ذلك عن جدٍّ منّا؛ بل مزْح، كمزْح السقّار؛ لنقطع عنَا السفر، فلم يقبل منهم هذا القول؛ بل أمره بالإنكار عليهم، فقال: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﭼ فلم يكن ذلك عذراً، ثم قال: ﭽ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﭼ هذا صريح في أنّ الهزل بشيء من ذلك كفر"[3].

والاستهزاء هو في الحقيقة من السبِّ، "وقد أجمع العلماء أن مَن سب الله عز وجل، أو سب رسول الله صلى الله عليه و سلم، أو دفع شيئاً أنزله الله، أو قتل نبياً من أنبياء الله، وهو مع ذلك مقر بما أنزل الله = أنه كافر"[4].

وقد عدّ الشيخ -رحمه الله- هذا الأمر من المنكرات العظام؛ بل من الكفر، فقال: "ومنها أيضاً -يعني من المحرّمات- الاستهزاء بشيء من أمور الدين؛ بل ذلك من الكفريات"[5].

ويقول -قدّس الله روحه-: "مَن استهزأ بشيء فيه ذكر الله، أو شيء فيه ذكر الرسول r، أو شيء فيه ذكر القرآن فهو كافر؛ لأنّ هزله بذلك واستهزاءه به يدلُ على الاستخفاف بهذا الشأن، إذ الاستخفاف

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 199/13-200.

(2) التوبة (65-66).

(3) شرح كتاب التوحيد ص316.

(4) التمهيد لابن عبد البر 226/4.

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 181/13.

بالرسول أو القرآن كل واحد كافٍ في الكفر"[1].

وقال -رحمه الله-: "كفر الهازل معلوم كما في آية براءة؛ فإنّ الهزل بالقرآن ولو هو (يتعيّر) بلغة العامة، أو بالرسول أو بذكر اسم من أسماء الله في عبارته وهزله؛ لِمَا فيه من التهاون بالله"[2].

وصور الاستهزاء المخرجة من الملة ومظاهره كثيرة جدّاً، ذكر الشيخ منها:

الاستهزاء بسنّة الرسول r : وقد صرّح الشيخ -رحمه الله- بأنّ ذلك كفر، ففي جواب سؤالٍ وُجِّه إليه عن حكم مَن يستهزئ بسنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأجاب بقوله: "الاستهزاء بسنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم الصريحة الصحيحة كفر بلا ريب؛ لقول الله عزّ وجل: ﭽ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﭼ[3]، فإنّ سبب نزول هذه الآية -وبه يُعرف تفسيرها- أنه قال رجل في غزوة تبوك: ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء أرغب بطونًا ولا أكذب ألسنًا ولا أجبن عند اللقاء -يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه القراء- فقال له عوف بن مالك[4]: (كذبت ولكنّك منافق، لأ خبرنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذهب عوف إلى رسول الله ليُخبره فوجد القرآن قد سبقه، فجاءَ ذلك الرجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ارتحل وركب ناقته، فقال: يا رسول الله، إنما كنّا نخوض ونلعب، ونتحدّث حديث الركب، نقطع به الطريق. فيقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﭼ ما يلتفت إليه، وما يزيده عليه)[5]. لكنّ الشخص المعيّن الذي يصدر منه شيء

(1) شرح كتاب التوحيد ص316.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 195/12، شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص934، ص1688.

(3) التوبة (65-66).

(4) هو صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبو عبد الرحمن عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي الغطفاني، أسلم عام خيبر، وشهد فتح مكة وكانت راية أشجع معه، وشهد غزوة مؤتة، من نبلاء الصحابة، حدّث عنه أبو هريرة رضي الله عنه وأبو مسلم الخولاني وغيرهما، تُوفي رضي الله عنه سنة ثلاث وسبعين من الهجرة في خلافة عبد الملك بن مروان. يُنظر: الاستيعاب 1226/3، سير أعلام النبلاء 487/2-490، الإصابة 742/4.

(5) أخرجه ابن جرير في تفسيره 543/11-546، وأخرجه الطبراني في الكبير، رقم (173).

من هذا لا يُحكم بكفره عينًا إلا ّ بشروط معروفة، فإنّ الحكم على الشخص المعيّن بالكفر شيء، والحكم على القول أو العمل أنّه كفر شيء آخر"[1].

نبز علم التوحيد، كأن يُسمى بعلم التوحيش: وقد سُئل الشيخ -رحمه الله- عمّن سمّى علم التوحيد بعلم التوحيش، فقال: "لا شكّ أنّ مثل هؤلاء متجنُّون على الشريعة الإسلامية وعلومها، وهذا ممّا يدلّ على استخفافهم بالدين، وجرأتهم على رب العالمين. ومَن أطلق هذه المقالة على علم التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب وهو يعلم معناها فلا شكّ أنّه مرتد. لكن ينبغي معرفة الفرق بين الحكم على شخص بعينه بالكفر وبين أن يُقال من فعل كذا وكذا أو قال كذا وكذا فهو كافر؛ لأنّ الشخص المعيّن لابدّ من إثبات صدورها منه باختياره وكونه مكلّفاً بالغاً عاقلاً"[2].

الاستهزاء باللحية: فقد سُئل سماحة الشيخ عن الذي يبغض اللحية، ويقول: وساخة، هل هو مرتد؟ فأجاب -رحمه الله- بقوله: "فيه تأمُّل. إن كان يعلم أنّه ثابت عن الرسول فهذا استهزاء بما جاء به الرسول r ؛ [فيحرى][3] أنْ يُحكم عليه بذلك"[4].

امتهان المصحف عن قصْد: يقول الشيخ -رحمه الله-: "وهنا مسألة هامّة: وهو أنّه يوجد الآن تهاون بالمصحف، تهاون بأوراق من المصحف، أو بأجزاء من أجزاء القرآن، أو بعضها، وهذا أمره عظيم، تساهلٌ من بعض الناس يُخشى أنْ يكون ردة. وأيضا أوراق يكون فيها اسم الله أو اسم الجلالة تجعل أكياساً للقهوة أو نحوها، استهانة بهذا الاسم. وأيضاً اسم الرسول فهذا لا يجوز. والآن هذه الجرائد تُداس وهي في الخرب، وفيها ذكر الله ورسوله، وبعضها فيه آيات وأحاديث، فهذا ينبغي التنبُه له؛ فتُحْرق، أو تُشقق، أو تُجعل ديباجة لكتب، والإحراق أحسن، أو الدفن"[5].

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 174/1-175.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 194/12.
(3) هكذا في الأصل، ولعل الصواب (فحريٌ)، ثمّ وجدتها كما صححتها في شرح الروض.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 195/12، شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1692.
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 196/12.

مداومة الاستهزاء بأهل العلم والخير والصلاح: يقول الشيخ -رحمه الله-: "ويدخل في الاستهزاء بالله ورسوله وكتابه: الاستهزاء بأهل الخير، فإنه من أعظم العظائم، وإن لم يكن ردة، فإنه يجرُّ إليها إذا كان يتّخذه ديدناً له؛ بخلاف الهزل باسم الله أو رسوله أو كتابه فإنه كفر محض"[1].

ويقول -رحمه الله-: "كفر الهازل معلوم كما في آية براءة؛ فإنّ الهزل بالقرآن ولو هو (يتعيّر) بلغة العامة أو بالرسول أو بذكر اسم من أسماء الله في عبارته وهزله؛ لِمَا فيه من التهاون بالله. ثمّ يتبع هذا: المستهزئ بأهل الخير والطاعة والعلم. وبعض أهل العلم ذكر أنه يكون ردّة إذا كان هذا ديدنه، أمّا كونه من أعظم العظائم ومن آية النفاق فظاهر، أمّا الذي يستهزئ بأهل الدين وحملة الدين والشريعة لعارض من العوارض؛ أغراض شخصيّة، وهذا يفعله مع واحد أو اثنين ، فهذا أهون. لكنْ من الناس من ديدنه تتبُّع أهل العلم، لَقِيَهم أو لم يَلْقهم، مثل قوله: المطاوعة كذا وكذا. فهذا يُخشى أنْ يكون مرتدّاً، و لا ينقم عليهم إلا ّ أنهم أهل الطاعة. أمّا إذا كان مع شخص أو أشخاص فهذا لا ينبغي؛ لكنّه أهون من ذلك"[2].

وقال -رحمه الله-: "أمّا الهزل بأهل الدين فإنّ ذلك من أعظم المحرّمات، ويُخشى أنْ يجرّ إلى ذات الكفر، فإنّه ليس بكفر، فإنه لا يلحق بالثلاثة المذكورة، لكنّه دليل نفاق، ولاسيّما مَن كان ديدنه بالنسبة إلى أهل الخير، فلا تجده يُذكر له قوم من أهل الدين إلا ّ ووقع فيهم، أمّا لو كان لا يقع إلا ّ في شخص مُعيّن أو أشخاص مُعيّنين لكان يُمكن[3]"[4].

ويقول -رحمه الله-: "المهزلة دالة على عدم عظمة المهزول به، ولهذا تجد الناس الذين يهزل بعضهم ببعض لا تراهم يهزلون بأهل المقامات العالية. ثمّ نعلم هنا أنّ الذين من شأنهم الاستهزاءُ بأهل الدين هذا قد يصل إلى الكفر الذي يكون ديدنه -لا يسمع بأحد من أهل الخير إلا ّ وتكلم فيهم- فهذا لا يكاد يصدر إلا ّ من منافق،

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص317.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 12/195-196، شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص934، ص1688.

(3) يعني -والله أعلم- عدم كفره، لا أنه يقصد جواز ذلك.

(4) شرح كتاب التوحيد ص317.

ولهذا أشار الوالد الشيخ عبد الرحمن[1] في حاشيته على التوحيد أنّه يُخشى عليه أن يكون بذلك مرتدًا[2]. أمّا كونه وقع في أمر عظيم ووقع في نفاق بارز فهذا واضح. وليس المراد من يكون بينه وبينهم شحناء دون بقية أهل الخير، وهو من الأ ُمور المحرّمة"[3].

الصورة الثالثة: السحر:

يُعرّف الشيخ -رحمه الله- السحر في اللغة بقوله: "والسحر في اللغة[4]: اسمٌ لِمَا خَفِيَ ولطُف سببه، فمدار المادة على الخفاء، ومنه سُمِّيت الرئة سَحَراً؛ لأنّها خفيّة، وسُمِّي السّحَر سحَراً؛ لأنّه يقع آخر الليل"[5].

وأمّا معناه في لسان الشارع فقد أبانه الشيخ بقوله: "وأما عند أهل الشرع فهو: رُقى، وعزائم، وأدوية، وتعاويذ، وعُقد مع نفث، وتدخينات، وكلام يُتكلم به، وكلام يُكتب ونحو ذلك"[6].

---

(1) هو الشيخ العلامة مُجدِّد الدعوة، عبد الرحمن بن حسن بن الإمام محمّد بن عبد الوهّاب، وُلد في الدرعية سنة ثلاث وتسعين ومائة بعد الألف، ونشأ وترعرع في كنف جده الإمام؛ لوفاة والده في معركة غرابة، وتوفي جدّه وهو في الثالثة عشر من عمره، فاستمرّ في الطلب على يدي عمه الشيخ عبد الله وغيره من تلاميذ الإمام، وكان ممّن أُجلي إلى مصر عام 1233هـ على يد إبراهيم باشا، فاستفاد من أهل العلم هناك إلى أنْ عاد، عاصر ستة من الولاة؛ ثلاثة في الدولة الأولى وثلاثة في الثانية، توفي رحمه الله سنة 1285، ودُفن في مقبرة العود، من آثاره: فتح المجيد، وقرّة عيون الموحدين، وغيرها، ومن أبرز تلاميذه حمد ابن عتيق، وابنه عبد اللطيف؛ جدّ سماحة الشيخ محمّد. يُنظر: مشاهير علماء نجد ص78، علماء نجد 180-201/1، الدُرر السنيّة 404/16-413.

(2) قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن -رحمه الله- في كتابه قرة عيون الموحدين ص405، في ثنايا شرحه لحديث عوف بن مالك: "وفيه بيان أنّ الإنسان قد يكفر بكلمة يتكلم بها أو عمل يعمل به، وأشدها خطراً إرادات القلوب فهي كالبحر الذي لا ساحل له، ومن هذا الباب الاستهزاء بالعلم وأهله وعدم احترامهم لأجله".

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 175/1-176.

(4) يُنظر: مقاييس اللغة 138/3، لسان العرب 348/4، القاموس المحيط ص 518.

(5) شرح كتاب التوحيد ص187.

(6) شرح كتاب التوحيد ص187.

وتعريف الشيخ له إنّما هو بذكر بعض طُرُق عمله، وأمّا كحدٍّ جامع مانع فلا أظنُّ الشيخ قصد ذلك؛ إذ "لا يُمكن حدُّه بحدٍّ جامع مانع؛ لكثرة الأنواع المختلفة الداخلة تحته، ولا يتحقّق قدْر مشترك بينها، يكون جامعاً لها مانعاً لغيرها، ومن هنا اختلفت عبارات العلماء في حدِّه اختلافاً متبايناً"[(1)].

وأمّا كون السحر محرّماً فهذا أمرٌ لا مرية فيه، فربنا جلّ شأنه يقول: ﭽ ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭼ[(2)]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "هذا فيه: أنّ السحر كفر"[(3)]، وفي الحديث: (اجتنبوا السبع الموبقات) قالوا: يا رسول الله وما هنّ؟ قال: (الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرّم الله إلا بالحقّ، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولِّي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات)[(4)]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "ذُكِرَ السحر عقب الشرك؛ لأنّه عمل يكفر فاعله بتعاطيه، فقرنه به لكونه أخوه ولا يُتوصّل إليه إلا بالشرك؛ بالتقريب للأرواح الشيطانية"[(5)].

وقد نصّ الشيخ -قدّس الله روحه- على أنّ السحر من الكفر، ففي شرحه لقول الإمام محمّد بن عبد الوهّاب: (باب ما جاء في السحر)[(6)]، قال: "يعني من النهي عنه وتحريمه؛ بل غلظ تحريمه، وأنّه كفر؛ لأنّه لا يُتوصّل إليه إلا بالتقريب للأرواح الشيطانية وخدمتها، فإذا سجد لها أو نحر لها أو نحو ذلك ساعدت الساحر وحصل له مطلوبه"[(7)].

وقال -رحمه الله- مبيّناً حكم السحر: "وحكمه: التحريم؛ بل إنه

---

(1) أضواء البيان 41/4.
(2) البقرة (102).
(3) شرح كتاب التوحيد ص188.
(4) أخرجه البخاري، كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﭽ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﭼ[النساء: 10]، رقم (2766)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (89)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(5) شرح كتاب التوحيد ص189.
(6) كتاب التوحيد ص110.
(7) شرح كتاب التوحيد ص187.

من المحرمات الكفريّة"[1].

ويُقرِّر -رحمه الله- أنّ السحر كفر لأنّ طريقه الكفر ولا يُتوصّل إليه إلا ّ به، فيقول: "والساحر لا يتمُّ له السحر ولا تخبره الشياطين عن غائب ولا تساعده على قتل شخص إلا ّ بعدما عبد غير الله؛ بتقريبه للشياطين ما يحبُّونه من الذبح لهم ونحو ذلك، حتى إنّ بعضهم يمكنهم من فعل الفاحشة به، وهذا من الاستمتاع المذكور في الآية[2]، فيكون كافرًا"[3].

وأغراض الساحر في سحره متعدِّدة، ولذا فإنّ من السحر:

1. التنجيم، وقد سبق الكلام عليه عند الحديث عن الاستسقاء بالأنواء.
2. التِّوَلَة، و"هي: شيءٌ يصنعونه، يزعُمُون أنّه يُحبِّب المرأة إلى زوجها، والرجل إلى امرأته"[4]، يقول الشيخ -رحمه الله -: "التولة شرك؛ لأنّها نوع من أنواع السحر"[5]، والتِّوَلَة تُعرف عند العامّة بالصرف والعطف، وقد سُئل الشيخ عنهما فقال: "من السحر، قد تجعله المرأة في طعام زوجها أو لباسه، وقد يستعمله الرجل خوف انصراف زوجته عنه، وفي كلام بعض العجايز يسمُّون العطف: العطيف"[6].
3. النشرة، وهي: حلُّ السحر عن المسحور[7]، والمقصود هنا بسحرٍ مثله، قال الشيخ -رحمه الله- في ردِّ قول بعض الحنابلة: (ويجوز الحل بسحرٍ ضرورةً)[8]: "والقول الآخر

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص187.

(2) وهي قوله تعالى: ﭼ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﭽ [الأنعام: 128].

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 163/1، شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص 1706، ويُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 199/12.

(4) كتاب التوحيد ص77، ويُنظر: النهاية في غريب الحديث 200/1، الترغيب والترهيب 158/1.

(5) شرح كتاب التوحيد ص72.

(6) فتاوى ورسائل الشيخ 163/1.

(7) يُنظر: النهاية في غريب الحديث 53/5، كتاب التوحيد ص118، تيسير العزيز الحميد ص416-420.

(8) الروض المربع 345/3.

أنّه لا يحل. وهذا الثاني هو الصحيح، وحقيقته أنّه يتقرّب الناشر والمنتشر إلى الشيطان بما يُحب من ذبح شيء أو السجود له أو غير ذلك، فإذا فعل ذلك ساعد الشيطان وجاءَ إلى إخوانه الشياطين الذين عملوا ذلك العمل فيبطل عمله عن المسحور، وكلام الأ َصحاب هنا بيّنٌ أنّه حرام ولا يجوز إلا ّ لضرورة فقط، ولكنّ هذا يحتاج إلى دليل، ولا دليل إلا ّ كلام[1] ابن المسيب[2]. ومعنا حديث جابر في ذلك[3]، وقول ابن مسعود[4]، وقول الحسن: (لا يحل السحر إلا ّ ساحر)[5]. وهو لا يتوصل إلى حَلِهِ إلا ّ بسحر، و

(1) قال قتادة قلت لسعيد بن المسيب رجل به طب أو يُؤخّذ عن امرأته، أيُحل عنه أو يُنشّر؟ قال: لا بأس به، إنّما يريدون به الإصلاح، فأمّا ما ينفع الناس فلم ينه عنه". أخرجه البخاري معلقاً، كتاب الطبّ، باب هل يستخرج السحر. قال في التيسير ص417: "ووصله أبو بكر الأثرم في كتاب السنن من طريق أبان العطار عن قتادة مثله، ومن طريق هشام الدستوائي عن قتادة بلفظ: (يلتمس مَن يداويه، فقال: إنّما نهى الله عمّا يضرُّ ولم ينه عمّا ينفع)".

(2) هو الإمام العلم أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم بن يقظة القرشي المخزومي، عالم أهل المدينة وسيّد التابعين في زمانه، وُلد بالمدينة لسنتين وقيل لأربع مضين من خلافة عمر رضي الله عنه، روى عن جمع من الصحابة، تزوّج ابنة أبي هريرة رضي الله عنه وكان أعلم الناس بحديثه، أفتى والصحابة أحياء، وتُوفي رحمه الله سنة أربع وتسعين من الهجرة. يُنظر: سير أعلام النبلاء 217-246/4.

(3) فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النشرة، فقال: (هو من عمل الشيطان). أخرجه أحمد، رقم (14135)، وأبو داود، كتاب الطبّ، باب في النشرة، رقم (3868)، قال ابن مفلح في الآداب 63/2: "إسناده جيد"، وقال الشيخ محمّد ابن عبد الوهاب في كتاب التوحيد ص117: "رواه أحمد بسندٍ جيّد"، وصححه الألباني في الصحيحة، رقم (2760).

(4) عن إبراهيم قال: (كانوا يكرهون التمائم والرقي والنشر). أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الطبّ، باب في تعليق التمائم والرقى، رقم (23471)، ويُنظر: بقيّة الباب من المصنّف، تيسير العزيز الحميد ص417.

(5) قال في التيسير ص418-419: "هذا الأثر ذكره ابن الجوزي في جامع المسانيد بغير إسناد، ولفظه: (لا يُطلِق السحر إلا ساحر)، وروى ابن جرير

السحر حرام وكفر. أفيُعملُ الكفر لتحيا نفسٌ مريضة أو مصابة؟! مع أنّ الغالب في المسحور أنّه يموت أو يختل عقله، فالرسول r منع وسدّ الباب، ولم يفصِّل في عمل الشيطان ولا في المسحور"[1].

ويبقى السؤال بعد هذا: هل السحر حقيقة أم تخييل؟ وقد تساءل الشيخ -رحمه الله- هذا التساؤل، وأجاب عنه، فقال: "ثمّ هل له -يعني السحر- تأثير أو هو تخييل فقط؟ القول في المسألة هو الأول، فمنه ما يقتل ومنه ما يُمرض ومنه ما يأخذ الرجل عن امرأته، وتأثيره بإذن الله الكوني القدري لا الشرعي الديني، وقد ثبت: أنّه r سُحِر، سحره لبيد بن الأعصم اليهودي في مشط وماشطة، في جفِّ[2] طلعةٍ ذكرٍ، في بئر ذروان، حتى إنّه يُخيّل إليه أنّه يفعل الشيء وما يفعله، لكنّ الله شفى نبيه، حتى كفاه سوء هذا العدو وضرره"[3][4].

ويستدلُّ الشيخ على ذلك بقوله تعالى: ﭽ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﭼ[5]، فيقول: "ﭽ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ هذا فيه: أنّ له تأثيراً وحقيقة، وأنه ليس بتخييلات؛ بل حقائق"[6]، وفي قوله: ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﭼ يقول: "هذا فيه: أنّه يضرُّ، لكن لا يضرُّ إلاّ بإذن الله الكوني القدري، كالأشياء الضارة، لا الشرعي الديني، فإنّه منفيٌّ عن السحرة، فإنّ الله لم يأذن فيه، فإنّ الرسل جاؤوا بالنهي عنه"[7].

في التهذيب من طريق يزيد بن زريع عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنّه كان لا يرى بأسًا إذا كان بالرجل سحر أن يمشي إلى من يُطلق عنه، فقال: هو صلاح، قال قتادة: وكان الحسن يكره ذلك يقول: لا يعلم ذلك إلا ساحر، قال: فقال سعيد بن المسيب: إنّما نهى الله عمّا يضر، ولم ينه عمّا ينفع".

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 165/1.

(2) "الجفّ: وِعاء الطَّلع، وهو الغِشاء الذي يكون فَوْقَه. ويروى في جُبِّ طلعة". النهاية في غريب الحديث 278/1.

(3) أخرج قصة سحره صلّى الله عليه وسلّم البخاري في صحيحه، كتاب الطبِّ، باب: هل يُستخرج السحر؟ رقم (5765)، وأخرجه مسلم، كتاب السلام، باب السحر، رقم (2189)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(4) شرح كتاب التوحيد ص187.

(5) البقرة (102).

(6) شرح كتاب التوحيد ص188.

(7) شرح كتاب التوحيد ص188.

ومن حاصل جواب الشيخ يتضح الجواب على أصل المسألة، وهي هل السحر حقيقة أم تخييل؟ فالقول أنّه تخييل لا حقيقة له ليس بصحيح على إطلاقه؛ بل هو حقيقة من جهة التأثير، وهذا ما أثبته الشيخ رحمه اللّه في جوابه، وأمّا من جهة قلب الحقائق فهو تخييل، وعليه يتبيّن أنّ منه حقيقة وأنّ منه تخييلا ً[1].

الصورة الرابعة: التلفّظ بالكفر:

يقع الكفر بالقول كما يقع بالفعل والاعتقاد، فقد كفر أناسٌ شاركوا في غزوة تبوك - غزوة العسرة- بعد إيمانهم؛ بقولٍ كان منهم، فقال اللّه فيهم: ﭽ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﭼ[2]، (وهل يَكُبُّ الناس في النار على وجوههم - أو قال: على مناخرهم- إلا ّ حصائد ألسنتهم)[3]، و(إنّ العبد ليتكلّم بالكلمة ما يتبيّن ما فيها يهوي بها في النار أبعد ما بين المشرق و المغرب)[4].

والألفاظ التي يكفر بها العبد بعد إيمانه كثيرة، وقد ذكر الشيخ -رحمه اللّه- بعض أفرادها، منها:

- سبُّ الدين، كلعن دين شخص مسلمٍ، وقد سُئل سماحة الشيخ عن شخص وقع في ذلك، فقال في فعله، وما يجب نحوه: "هو سبٌ للدين الإسلامي، وسبُّ الدين كما لا يخفي عليكم ارتداد والعياذ باللّه. وعليه فيلزمكم علاوة على ما أجريتم إحضار المذكور، وأمره بالاغتسال، ثمّ النطق بالشهادتين، وتجديده التوبة بعد إخباره بشروطها الثلاثة: من الإقلاع عن مُوجب الإثم، والندم على صدوره منه، والعزم على عدم العودة إليه. ونظراً لِمَا ذكرته عنه من أنّه جاهل بمدلول ما صدر منه فيكتفى بما قرّرتموه عليه تعزيزاً[5]"[6]. وهنا ينبّه الشيخ على مسألة دقيقة،

---

(1) يُنظر: تيسير العزيز الحميد ص383.
(2) التوبة (65-66).
(3) تقدّم تخريجه.
(4) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب التكلّم بالكلمة يهوي بها في النار (وفي نسخة باب حفظ اللسان)، رقم (2988)، من حديث أبي هريرة رضي اللّه عنه.
(5) وهو ما قررته محكمة سامطة من جلده عشرة أسواط تعزيراً واستتابته.

وهي أنّ سبّ دين الرجل، قد يُراد به تدينه لا دين الإسلام ، وهذا يُوجب درء حدّ الردة عنه، مع عظيم جرم كلمته ولزوم تعزيره وردعه، ومثل هذا التفصيل يُحتاج إليه عند تن-زيل الأحكام، ومن الخطأ إشاعته في الفتوى؛ وتنبيه الشيخ إنّما كان في قضية عينٍ، يُراد معرفة الحكم فيها، فقال: "لم يظهر لنا ما يُوجب على سعد إقامة حدِّ الردة؛ إذ أنّه لم يصرّح بسب الإسلام, وإنّما سبّ دين ذلك الرجل, وهذا يحتمل أنّه أراد أن تديُّنَ الرجل رديء, والحدود تُدرأ بالشبهات"[2] . وإنّما ذكرت هذا التنبيه لتتابع هذه الفتوى مع ما قبلها، وقد يلتبس ذلك على البعض، ثمّ الأمانة العلميّة تقتضي إيراده.

- مَن قال: هو مسيحي، فقد رُفع لسماحة الشيخ قضيّة شخص صدر منه هذا اللفظ، فقال -رحمه الله-: "هذا يُعتبر ردّة صريحة تُخْرجه من الإسلام، وتُهدر دمه إنْ لم يتب منها ويظهر التوبة والندم والاستغفار والعزم على أنْ لا يعود إلى ما قاله أبداً؛ لأنّه -والعياذ بالله- قد خلع ربقة الإ سلام من عنقه بقوله: أنا مسيحي. وارتد بذلك من الإسلام إلى دين النصرانية"[3] .
- من طلب الانضمام إلى دين غير دين الإسلام كالنصرانيّة، ولو على وجه الهزل؛ فقد رُفع إلى سماحة الشيخ -رحمه الله- قضيّة شخصٍ طلب الانضمام إلى الدين المسيحي، فكان من جوابه أنْ قال: "ما صدر منه يُعتبر ردّة والعياذ بالله، ولكن قال -يعني صاحب القضيّة- في جوابه المرفق بالمعاملة بأنّه يتسلّى بما كتب ويقطع فراغه بهذا وأمثاله وهو باقٍ على دينه الإسلام وعلى اعتقاده فيه؛ فلقد سبقه في هذا الجواب منافقون قالوا دون ما قال، واعتذروا لرسول الله r بأنّهم كانوا يخوضون ويلعبون، وأنّهم لا يعنون ما قالوه؛ فأنزل الله في حقّهم قوله تعالى:

يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 187/12.

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 187/12.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 186/12.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 191/12-193.

ﭽ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﭼ[1]"[2].

- حكاية الكفر على وجه الاستحسان له، ففي جواب سؤالٍ وجِّه إلى سماحة الشيخ عن الكلمة المشهورة (ناقل الكفر ليس بكافر) هل هي مرفوعة أم لا ؟ فقال-رحمه الله-: "وأمّا: ناقل الكفر ليس بكافر. فليس بمرفوع. وفي كلام العلماء ما يدلُّ على أن المسألة ليست على هذا الإطلاق؛ بل فيها تفصيل: يتلخّص في أنّ حاكي الكفر عن الغير يختلف حكمه باختلاف القرائن؛ فإنْ كانت الحكاية لغرضٍ شرعيٍّ؛ فالأمر كذلك لإجماع أئمّة السلف والخلف من أئمّة الهدى على حكايات مقالات الكفرة والملحدين في كتبهم التي صنفوها ومجالسهم؛ ليبيّنوا ما فيها من فساد؛ ليُتجنّب، وليبْطلوا شبهها عليهم، ومن أدلتهم على ذلك: أنّ الله تعالى قد حكى مقالات المفترين عليه وعلى رسله في كتابه، على وجه الإنكار لقولهم والتحذير من كفرهم و الوعيد عليه بالعقاب في الدارين، والردِّ عليهم بما بيّنه في مُحْكم كتابه، وكذلك وقع في أحاديث النبي r الصحيحة. وإنْ كانت الحكاية على وجه الاستحسان لمقالة المحْكِي عنه فلا شكّ في كفر الحاكي واستحقاقه ما يستحقّه المحْكِي عنه"[3].

الصورة الخامسة: الحكم بغير ما أنزل الله تعالى:

الحكم لله وحده كوناً وشرعاً، قال تعالى: ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﭼ[4]، و الواجب على العبد توحيد الله في ذلك؛ بالاعتقاد في حكمه الكوني، و الاعتقاد والعمل في حكمه الشرعي، فتحكيم شرع ربِّ العالمين و الحكم بما جاء عنه = من توحيده سبحانه وتعالى في ربوبيّته وألوهيّته وأسمائه وصفاته، وذلك هو حقيقة الإسلام، وبه يتحقق الإ يمان، وفيه تصديقُ النطق بالشهادة، وهو من حقّها، وذلك مقتضى

(1) التوبة (65-66).
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 193/12.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 196/12-197.
(4) الأنعام (57)، يوسف (40)، (67).

شهادة أنّ محمّداً رسول الله r[1]؛ وقد أشار سماحة الشيخ -رحمه الله - إلى هذه المعاني في مثل قوله: "وتحكيم الشرع وحده دون كلّ ما سواه شقيق عبادة الله وحده دون ما سواه؛ إذ مضمون الشهادتين أنْ يكون الله هو المعبود وحده لا شريك له، وأنْ يكون رسوله صلّى الله عليه وسلّم هو المتّبَع المُحكّم ما جاء به فقط. ولا جُرّدت سيوف الجهاد إلا ّ من أجل ذلك والقيام به فعلا ً وتركاً وتحكيماً عند النزاع"[2]، وقال -رحمه الله-: "وأهمّ خصال التقوى وأفرضها وآكدها بعد التوحيد إفراد رسوله صلى الله عليه وسلم بالمتابعة، وتحكيمه في القليل والكثير، والنقير والقطمير، وفي كلّ شيء يحصل التنازع فيه، قال تعالى: ﭽ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ﭼ[3]"[4].

وقال أيضاً: "وأيّ شيءٍ عند المسلمين سوى أصل دينهم، وهو شهادة أنْ لا اله إلا الله، وأنّ محمداً رسول الله؟ مع ما يثمره ويتفرّع عليه علماً واعتقاداً وعملا ً وبراءةً ممّا يُناقِض ذلك؟ فعلى المسلمين تأمّل جملتي أصل الدين، وما تقتضيه الأولى (شهادة أن لا اله إلا الله) من إفراد الله بالعبادة ، وما تقتضيه الثانية (شهادة أنّ محمداً رسول الله) من إفراد الرسول r بالمتابعة وتحكيم ما جاء به والحكم بمقتضاه في القليل والكثير والنقير والقطمير، على الكبير والصغير و المأمور والأمير"[5].

ويقول -رحمه الله-: "وخضوع الناس ورضوخهم لحكم ربّهم خضوع ورضوخ لحكم من خلقهم تعالى ليعبدوه؛ فكما لا يسجد الخلق إلا ّ لله ولا يعبدون إلا ّ إيّاه ولا يعبدون المخلوق فكذلك يجب أنْ لا يرضخوا ولا يخضعوا أو ينقادوا إلا ّ لحكم الحكيم العليم، الحميد الرؤوف الرحيم، دون حكم المخلوق الظلوم الجهول،

---

(1) يُنظر: مجموع فتوى ابن تيمية 37/7-38، 361/35-363، اقتضاء الصراط المستقيم ص453-456، مدارج السالكين 172/2-173، تيسير العزيز الحميد ص543-574، فتاوى ابن باز 72/1-75، 20/2، 337، 341/3.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 251/12.

(3) النساء (65).

(4) فتاوى ورسائل الشيخ 141/3، ويُنظر: 87/1، 274/12، 280.

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 256/12.

الذي أهلكته الشكوك والشهوات والشبهات، واستولت على قلوبهم الغفلة والقسوة والظلمات"[1].

وقال -قدّس الله روحه-: "وكذلك تحقيق معنى محمّد رسول الله: من تحكيم شريعته، والتقيد بها، ونبذ ما خالفها من القوانين والأ َوضاع وسائر الأ َشياء التي ما أنزل الله بها من سلطان"[2].

وإنّ من أعظم ما يستقرُ في نفوس المؤمنين وجوب طاعة الله ورسوله r ، وتحريم الطاعة للخلق في المعصية، يقول سماحة الشيخ -رحمه الله-: "قد جاء الكتاب والسنّة والإجماع بوجوب طاعة الله ورسوله، والردِّ عند التنازع إلى الله والرسول، وتحريم الخروج عن سبيل المؤمنين، وتحريم طاعة العلماء والعباد والأمراء في معصية الله، فقال تعالى:ﭽ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﭼ[3] ، وقال تعالى: ﭽ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﭼ[4] ، وفي الصحيحين عن علي رضي الله عنه، أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا طاعة في معصية، إنّما الطاعة في المعروف)[5] ، والآيات والأحاديث في هذا الباب أكثر من أنْ تُستَقصى، فإنّه لا طاعة لمخلوق في خلاف ما أمر الله به ورسوله سواء كان من العلماء أو الأمراء والعُبّاد"[6].

ومع وجوب الحكم بالشريعة وتحكيمها، فإنّ فيها من السمّات ما يزيد الأمر تأكيداً وحتماً ولزوماً، من ذلك:

1. الربانيّة، وذلك يتضمّن الحكمة والرحمة في الحكم، ويستلزم الرضا والقناعة عند المسلمين، ومآله السيادة في ا لأرض، وهذا ما أشار إليه الشيخ -رحمه الله- بقوله: "الشرع الشريف تامٌ وافٍ بالمقصود، كافي في فصل النـزاع، بعبارة شافية، مُقنعة معقولة، وافية بتحصيل المصالح، إذ المشرّع هو أرحم الراحمين، وأحكم الحاكمين، وهو أعلم بمصلحة

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 290/12.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 80/1، 9/10.
(3) النساء (59).
(4) النساء (115).
(5) تقدّم تخريجه.
(6) فتاوى ورسائل الشيخ 120/3.

عباده وما ينفعهم ويضرُّهم، ولم يكِلْ التشريع إلى أحد، فهو المشرِّع، ورسوله المبلِّغ. ثمّ أي قضيّة استعصت ولم يوجد في الشرع حلُّها؟... كلا واللّه، إنّ الشرع لوافٍ كافٍ تام جاء بأكمل النُظُم وأرقاها، ثمّ في الفقه الإسلامي المستنبط من الكتاب والسنّة ما به مندوحة عن نُظُم الزمان وقوانين بني الإنسان. لذا نرى لزاماً إحالة كلّ نزاعٍ إلى المحاكم الشرعيّة، فهي التي من حقّها أن تقوم بفضّ النـزاع وفصل الخصومات وإعطاء كلّ ذي حقٍّ حقه بالطرق الشرعيّة و النُظُم العالية السماويّة. وهذه الطريقة الناجحة، المنجية الكافية، المقنعة المرضيّة لكلّ مسلم. ثمّ إنّ هذه الطريقة هي الطريقة التي سلكها المسلمون من لدن زمن الرسالة، ونجحوا بها غاية النجاح، وبلغوا مقصودهم ووصلوا إلى هدفهم، وفتحوا بها القلوب والأوطان، والتفّت حولهم الأمم ، ورضوا بهم حكّاماً، وصاروا مضرب المثل في العدالة والإ نصاف. أمّا ما عداها فهي عرضة للانتقاد وعدم القناعة وسخط الجمهور وسوء السمعة وتشنيع الأعداء، ولها عاقبة سيئة وخيمة؛ بل هي كفيلة بفضّ المجتمع الإسلامي وتفكيكه وسبب للشغب والفوضى والارتباك، ﭼﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﭼ[1]؛ بل هذه وسيلة إلى إعطاء رتبة الحكم لكلّ إنسان، وإعطائه الفرصة للخروج على الحكم وعدم القناعة به، كما أنّ الحاكم يحكم برأيه وما هداه إليه عقله، فكلّ إنسان يستطيع ذلك ويرى نفسه أهلاً لها وأنّه غير ملزم بنحاتة فكرِ غيره وسفالة ذهنه"[2]، "فلا حكم أحسن ولا أعدل من حكم اللّه؛ لأنّه تعالى أحكم الحاكمين، وهو العليم بمصالح عباده، والحكيم في أقواله وأفعاله وشرعه وقدره"[3].

2. أنّ صلاح الأرض لا يكون إلاّ بالحكم بالشريعة وتحكيمها، فـ"الشريعة جاءت بسعادة الدنيا والآخرة, وجاءت بـ السياسة التي ما وراءها إلاّ جهل وعدم تصوُّر للنافع من

---

(1) النساء (82).
(2) فتاوى وسائل الشيخ 12/253-254.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 12/281.

الضار. أو جشع وظلم, وكانت سياسة ذي القرنين يقول: ﭽ
ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ
ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ[1]، فالذي لا يسوس هذه السياسة لا ينجح في الدنيا ولا في الآخرة"[2]. والعدول عن ذلك من ا لإفساد في الأرض بعد إصلاحها، فليس الأمر لأحدٍ سوى من له الخلق،ﭽ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ[3]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وقد يظنُّ بعض الجُهّال أنّ التّحاكم إلى السلوم فيه مصلحة، وهذا الظنُّ فاسد، لأنّ ذلك مفسدة محضة؛ بل إفساد في الأرض؛ لأنّه من أكبر معاصي الله، وكلُّ مَن عصى الله في الأرض فقد أفسد فيها، وقد قال تعالى: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ
ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ
ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﭼ[4]"[5].

3. الشموليّة، يقول الله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ[6]، وإلى هذه السمة أشار الشيخ -رحمه الله- بقوله: "غير خافٍ أنّ الشريعة الإسلامية كفيلة بإصلاح أحوال البشرية في كلّ المجالات وجميع النواحي الماديّة وغيرها، وفيها كفاية تامّة لحلّ النـزاع وفضّ الخصام، وإيضاح كلّ مشكل"[7]، ويقول أيضاً: "وقد أكمل الله لنا الدين أصولا ً وفروعاً، وشرع في كتابه وعلى لسان رسوله r ما فيه الكفاية لفصل الخصومات والقيام بمصالح عباده وجميع منافعهم، وذلك هو الخير كله، وهو أحسن مآلا ً وعاقبة من غيره. فجميع ما تنازع فيه المسلمون يجب ردُّه إلى الحاكمين بشرع الله، كما قال سبحانه: ﭽ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ
ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ

(1) الكهف (87-88).
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 12/ 176.
(3) الأعراف (54).
(4) البقرة (11-12).
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 12/281-282.
(6) الأنعام (38).
(7) فتاوى ورسائل الشيخ 12/ 265.

چ[1]"[2].

4. أنّها صالحة لكلّ زمان ومكان، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وحكم الله ورسوله لا يختلف في ذاته باختلاف الأزمان، وتطوُّر الأحوال، وتجدُّد الحوادث؛ فإنّه ما من قضيّةٍ كائنةٍ ما كانت إلا ّ وحكمها في كتاب الله تعالى وسنة رسوله r نصّاً أو ظاهراً أو استنباطاً أو غير ذلك، علم ذلك مَن علمه وجهله مَن جهله"[3]، ويقول -رحمه الله-: "الشريعة الإسلا مية هي الشريعة الجامعة، فقد جاءت بكلّ ما فيه صلاح العباد في معاشهم ومعادهم، واحتوت على كلّ خير، وحذّرت من كلّ شرٍّ، وهي صالحة لجميع الأزمنة والأمكنة؛ لِمَا اشتملت عليه من المصالح العظيمة لكافّة الأمم و الشعوب جماعات وفرادى، ولم تترك أمراً إلا ّ وقد أوضحته كمال الإيضاح، ولهذا كان الامتنان من الله على عباده بإتمامها، وأنزل على رسوله r في حجّة الوداع قوله تعالى: ﭽﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊﭼ[4]، فيجب على المسلمين عموماً وعلى علمائهم خصوصاً التعاون والتكاتف لنشر الإسلام في أنحاء الدنيا كما هي طريقة الرسل عليهم السلام، قال تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋﭼ[5]، فإنّ في الإسلام كلّ خير، وفيه الاطمئنان والسعادة والفلاح"[6].

5. العدل والخير: فالخلق مأمورون أنْ يحكمُوا بين الناس بـ العدل والقسط، قال الله لنبيّه r : ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜﭼ[7]، ولا يكون ذلك إلا ّ بحكم الله تعالى، يقول الشيخ محمّد -رحمه الله-: "القسط هو: العدل، ولا عدل حقّاً إلا ّ حكم الله ورسوله، والحكم بخلافه هو الجور والظلم والضلال و

(1) النساء (59).
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 274/12.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 288/12.
(4) المائدة (3).
(5) يوسف (108).
(6) فتاوى ورسائل الشيخ 276/12.
(7) المائدة (42).

الكفر والفسوق؛ ولهذا قال تعالى: ﭽ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﮬ ﮭ ﮮﭼ[1]، ﭽ ﯿ ﰀ ﰁ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽﭼ[2]، ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇﭼ[3]"[4]، ويقول الله تعالى: ﭽ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨﭼ[5]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "فشيء يُطلِق الله عليه أته خير لا يتطرّق إليه شرٌ أبداً؛ بل هو خير محضٌ، عاجلا ً وآجلا ً، ثمّ قال: ﭽ ﰥ ﰦ ﰧ ﭼأي عاقبة في الدنيا والآخرة، فيُفيد أنّ الردّ إلى غير الرسول r عند التنازع شرٌ محض، وأسوأ عاقبة في الدنيا والآخرة، عكس ما يقوله المنافقون: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏﭼ[6]، وقولهم: ﭽ ﮕ ﮖ ﮗ ﭼ[7]، ولهذا ردّ الله عليهم قائلا ً: ﭽ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﭼ[8]، وعكس ما عليه القانونيون؛ من حكمهم على القانون بحاجة العالم؛ بل ضرورتهم إلى التحاكم إليه، وهذا سوء ظنٍّ صرْف بما جاء به الرسول r ، ومحض استنقاص لبيان الله ورسوله والحكم عليه بعدم الكفاية للناس عند التنازع وسوء العاقبة في الدنيا والآخرة؛ إنّ هذا لازمٌ لهم"[9].

والنصوص متضافرة ومتكاثرة في وجوب الحكم بالشريعة وتحكيمها، وطرق دلالاتها متنوّعة، وقد ذكر الشيخ طرفاً منها، فمن ذلك:

1. صيغة الأمر، وجعله المأمور به شرطاً في حصول الإيمان، كما في قوله تعالى: ﭽ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ

---

(1) المائدة (44).
(2) المائدة (45).
(3) المائدة (47).
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 288/12.
(5) النساء (59).
(6) النساء (62).
(7) البقرة (11).
(8) البقرة (12).
(9) فتاوى ورسائل الشيخ 12/ 285، وينظر: 274/12.

تختم تى تي ثج ثمچ[1]، يقول الشيخ محمّد -رحمه الله-: "وتأمّل ما في الآية الأولى، وهي قوله تعالى: چ ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تختم تى تي ثج ثم چ كيف ذكر النكرة وهي قوله: چ ئى چ في سياق الشرط، وهو قوله جلّ شأنه: چ ئج ئح چ المفيد العموم فيما يُتصوّر التنازع فيه جنساً وقدراً. ثمّ تأمّل كيف جعل ذلك شرطاً في حصول الإيمان بالله واليوم الآخر بقوله: چ بم بى بي تج تح تخ چ. ثمّ قال جلّ شأنه: چ تى تي چ فشيء يُطلقُ الله عليه أنّه خير لا يتطرّق إليه شرٌ أبداً ؛ بل هو خير محض، عاجلا ً و آجلا ً، ثمّ قال: چ ثج ثم چ أي عاقبة في الدنيا والآخرة، فيُفيد أنّ الردّ إلى غير الرسول r عند التنازع شرٌ محض وأسوأ عاقبة في الدنيا وا لآخرة"[2].

2. نفي الإيمان عمّن لم يُحكِّم شرع الله، كما في قوله تعالى: چ ۋ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ چ[3]، قال الشيخ -رحمه الله-: "وقد نفى الله سبحانه وتعالى الإيمان عن من لم يحكِّموا النبي r فيما شجر بينهم؛ نفياً مؤكداً بتكرار أداة النفي وبالقسم، قال تعالى: چ ۋ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ چ، ولم يكتف تعالى وتقدّس منهم بمجرد التحكيم للرسول r حتى يضيفوا إلى ذلك عدم وجود شيء من الحرج في نفوسهم بقوله جلّ شأنه: چې ى ى ئا ئا ئە ئە ئوچ، والحرج الضيق؛ بل لابدّ من اتساع صدورهم لذلك وسلامتها من القلق والاضطراب، ولم يكتفِ تعالى أيضاً هنا بهذين الأ مرين حتى يضمّوا إليهما (التسليم)، وهو كمال الانقياد لحكمه r؛ بحيث يتخلّوا ها هنا من أيّ تعلّق للنفس بهذا الشيء، ويسلِموا ذلك إلى الحكم الحقّ أتمّ تسليم، ولهذا أكّد ذلك بالمصدر المؤكِد، وهو قوله جلّ شأنه: چ ئوچ، المبيّن أنّه لا يُكتفى ها هنا بالتسليم؛ بل لا بدّ من التسليم

(1) النساء (59).
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 285/12.
(3) النساء (65).

المطلق"[1].

3. أنّ التحاكم إلى غير شرع الله تحاكمٌ إلى الطاغوت، وهو من أعظم النفاق، كما قال تعالى: ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑﭼ[2]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وقد نفى الله الإيمان عن مَن أراد التحاكم إلى غير ما جاء به الرسول r من المنافقين، كما قال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸﭼفإنّ قوله عزّ وجلّ: ﭽ ﭔ ﭼ تكذيبٌ لهم فيما ادّعوه من الإيمان، فإنّه لا يجتمع التحاكم إلى غير ما جاء به النبي r مع الإيمان في قلب عبدٍ أصلا ً؛ بل أحدهما ينافي الآخر، والطاغوت مشتقٌ من الطغيان، وهو مجاوزة الحدِّ، فكلُ من حكم بغير ما جاء به الرسول r أو حاكم إلى غير ما جاء به النبي r فقد حكم بِ الطاغوت وحاكم إليه، وذلك أنّه من حدِّ كلِّ أحدٍ أنْ يكون حاكماً بما جاء به النبي r فقط لا بخلافه، كما أنّه من حدِّ كلِّ أحدٍ أنْ يُحاكم إلى ما جاء به النبي r ؛ فمَن حكم بخلا فه أو حاكم إلى خلافه فقد طغى وجاوز حدّه حكماً أو تحكيماً، فصار بذلك طاغوتاً؛ لتجاوزه حدّه، وتأمّل قوله عزّ وجلّ: ﭽ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪﭼ تعرف منه معاندة القانونيين وإرادتهم خلاف مراد الله منهم حول هذا الصدد، فالمُراد منهم شرعاً والذي تُعبِّدوا به هو الكفر بالطاغوت لا تحكيمه ﭽﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭼ[3]، ثمّ تأمّل قوله: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭼكيف دلّ على أنّ ذلك ضلال، وهؤلاء القانونيُّون يرونه من الهدى، كما دلّت الآية على أنّه من إرادة الشيطان، عكس ما يتصوّر القانونيُّون من بُعدهم من الشيطان، وأنّ أوضاعهم مصلحة للإنسان، فتكون على زعمهم مرادات

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 284/12-285، ويُنظر: شرح كتاب التوحيد ص 263-264.

(2) النساء (60-61).

(3) البقرة (59).

الشيطان هي صلاح الإنسان، ومراد الرحمن وما بعث به سيد ولد عدنان معزولا ً عن هذا الوصف ومنحّى عن هذا الشأن"[1].

4. الإنكار على من تحاكم إلى غير شرع الله، ووسم كلّ حكم سوى حكم الله ورسوله r بحكم الجاهليّة، كما قال تعالى: ﭽ ﯾ ﯿ ﰀﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﭼ[2]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وقد قال تعالى منكراً على هذا الضرب من الناس-يعني كلّ راغب بسوى حكم الله، ومنهم القانونيُّون- ومقرِّراً ابتغاءهم أحكام الجاهليّة، وموضِّحاً أنّه لا حكم أحسن من حكمه: ﭽ ﯾ ﯿ ﰀﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﭼ، فتأمّل هذه الآية الكريمة، وكيف دلّت على أنّ قسمة الحكم ثنائيّة، وأنّه ليس بعد حكم الله تعالى إلا ّ حكم الجاهليّة، المُوضِح أنّ القانونيّين في زمرة أهل الجاهليّة شاءوا أم أبوا؛ بل هم أسوأ منهم حالا ً، وأكذب منهم مقالا ً؛ ذلك أنّ أهل الجاهلية لا تناقض لديهم حول هذا الصدد. وأمّا القانونيُّون فمتناقضون؛ حيث يزعمون الإيمان بما جاء به الرسول r ويناقضون ويريدون أن يتّخذوا بين ذلك سبيلا ً، وقد قال الله تعالى في أمثال هؤلاء: ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﭼ[3]، ثمّ انظر كيف ردّت هذه الآية الكريمة على القانونيين ما زعموه من حُسن زبالة أذهانهم ونحاتة افكارهم بقوله تعالى عز وجل: ﭽ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﭼ"[4].

5. الحكم على مَن تحاكم إلى غير كتاب الله وسنة رسوله r بالكفر والظلم والفسوق، قال الله تعالى: ﭽ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﭼ[5]، وقال: ﭽ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﭼ[6]، وقال

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 286/12.
(2) المائدة (50).
(3) النساء (151).
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 286/12-287.
(5) المائدة (44).
(6) المائدة (45).

تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﭼ[1] .

ومجموع هذه الأدلة مع تنوّع دلالاتها قد ذكرها الشيخ محمّد في أكثر من موضع، من ذلك قوله -رحمه الله-: "من أهم الأمور التي يجب فيها التناصح والتواصي: تعظيم كتاب الله وسنّة رسوله عليه الصلاة والسلام، والتمسّك بهما، ودعوة النّاس إلى ذلك في جميع الأ حوال؛ لأنّه لا سعادة للعباد ولا هداية ولا نجاة في الدنيا والآخرة إلا ّ بتعظيم كتاب الله وسنة نبيّه الأمين صلى الله عليه وسلم؛ اعتقاداً وقولا ً وعملا ً، والاستقامة على ذلك، والصبر عليه حتى الوفاة؛ لأنّ الله سبحانه أمر عباده بطاعته وطاعة رسوله وعلّق كلّ خير بذلك، وتهدّد مَن عصى الله ورسوله بأنواع العذاب والخزي في الدنيا والآخرة، قال الله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭼ[2]، وقال تعالى: ﭽ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﭼ[3]، وقال تعالى: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ[4]، وقال عزّ وجلّ: ﭽ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﭼ[5]، ففي هذه الآيات المحكمات الأمر بطاعة الله ورسوله، والحثّ على اتّباع كتابه، وتعليق الهداية والرحمة ودخول الجنّات بطاعة الله واتّباع كتابه العظيم، و تعليق الفتنة و العذاب المهين بمعصية الله والرسول، فاحذروا أيُّها المسلمون ما حذّركم الله منه، وبادروا إلى ما أمركم به بإخلاصٍ وصدق ورغبة ورهبة؛ تفوزوا بكلّ خيرٍ، وتسلموا من كلّ شرٍّ في الدنيا والآخرة.

ومن أعظم طاعة الله ورسوله عليه الصلاة والسلام التحاكم إلى شريعته والرضا بحكمها، والتواصي بذلك و الحذر كلّ الحذر ممّا خ الفها، عملا ً بقول الله عز وجل: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﭼ[6]، أقسم الله سبحانه وتعالى في هذه الآية الكريمة أنّ العباد لا يؤمنون حتى يُحكِموا الرسول صلى

(1) المائدة (47).
(2) النور (54).
(3) الأنعام (155).
(4) النور (63).
(5) النساء (13-14).
(6) النساء (65).

اللّه عليه وسلم فيما شجر بينهم، وينقادوا لحكمه راغبين مسلمين، من غير كراهيّة ولا حرج، وهذا يعمُ مشاكل الدين والدنيا، فهو صلى اللّه عليه وسلم الذي يحكم فيها بنفسه في حياته وبسنته بعد وفاته، ولا إيمان لِمَن أعرض عن ذلك أو لم يرضَ به، وقال تعالى: ﭽ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﭼ[1]، فهو سبحانه الذي يحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه في هذه الدار، وذلك بما أوحى إلى رسوله صلى اللّه عليه وسلم من القرآن والسنّة، وفي يوم القيامة يحكم بين الناس بنفسه عزّ وجلّ، وقال تعالى: ﭽ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﭼ[2]، يأمر اللّه سبحانه في هذه الآية بطاعته وطاعة رسوله صلى اللّه عليه وسلم؛ لأنّ في ذلك خير الدنيا والآخرة، وعِزّ الدنيا والآخرة, والنجاة من عذاب اللّه يوم القيامة، ويأمر بطاعة أُولي الأمر عطفاً على طاعة الرسول صلى اللّه عليه وسلم من غير أنْ يُعيد العامل؛ لأنّ أولي الأمر إنّما تجب طاعتهم فيما هو طاعة لله ولرسوله. وأمّا ما كان معصية لله ورسوله فلا تجوز طاعة أحد من الناس فيه كائناً ما كان؛ لقول النبي صلى اللّه عليه وسلم: (إنّما الطاعة في المعروف)[3]، وقال صلى اللّه عليه وسلم: (لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق)[4]، ثمّ أمر اللّه سبحانه عباده أن يردُوا ما تنازعوا فيه إلى اللّه ورسوله, فقال تعالى: ﭽ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﭼ، والردُ إلى اللّه هو الردُ إلى كتابه الكريم، والردُ إلى الرسول هو الردُ إليه في حياته عليه الصلاة والسلام وإلى سنّته بعد وفاته، ثمّ قال سبحانه وتعالى: ﭽ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﭼ، يُرشد عباده إلى أنّ ردّ مشاكلهم كلِّها إلى اللّه والرسول خير لهم وأحسن عاقبة في العاجل والآجل، فانتبهوا رحمكم اللّه، واعتصموا بكتاب اللّه وسنّة رسوله عليه الصلاة والسلام؛ تفوزوا بالحياة الطيّبة، والسعادة الأبديّة، كما قال اللّه سبحانه: ﭽ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﭼ[5]، وإنّ من أقبح السيئات وأعظم المنكرات التحاكم إلى

(1) الشورى (10).
(2) النساء (59).
(3) تقدّم تخريجه.
(4) تقدّم تخريجه.
(5) النحل (97).

غير شريعة اللّه من القوانين الوضعيّة، والنُّظم البشريّة، وعادات الأسلاف والأجداد التي قد وقع فيها كثير من الناس اليوم [وارتضاها][1] بدلاً من شريعة اللّه التي بعث بها رسوله محمداً صلى اللّه عليه وسلم، ولا ريب أنّ ذلك من أعظم النفاق، ومن أكبر شعائر الكفر و الظلم والفسوق وأحكام الجاهليّة، التي أبطلها القرآن، وحذّر عنها الرسول صلى اللّه عليه وسلم، قال اللّه تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ چ[2]، وقال تعالى: چ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ چ[3]، وقال عزّ وجل: چ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ چ[4]، چ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ چ[5]، چ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ چ[6]، وهذا تحذيرٌ شديدٌ من اللّه سبحانه لجميع العباد؛ مِن الإعراض عن كتابه وسنّة رسوله صلى اللّه عليه وسلم والتحاكم إلى غيرهما، وحكمٌ صريح من الربِّ عزّ وجلّ على من حكم بغير شريعته بأنّه كافر وظالم وفاسق ومُتخلِّق بأخلاق المنافقين وأهل الجاهليّة. فاحذروا أيُّها المسلمون ما حذّركم اللّه منه، وحكِّموا شريعته في كلّ شيء، واحذروا ما خالفها، وتواصوا بذلك فيما بينكم، وعادوا وابغضوا مَن أعرض عن شريعة اللّه أو تنقّصها أو استهزأ بها أو سهّل في التحاكم إلى غيرها؛ لتفوزوا بكرامة اللّه، وتسلموا من عقاب اللّه، وتؤدُّوا بذلك ما أوجب اللّه عليكم من موالاة أوليائه الحاكمين بشريعته الراضين بكتابه وسنة رسوله صلى اللّه عليه وسلم، ومعاداة أعدائه الراغبين عن شريعته المعرضين عن كتابه وسنة رسوله صلى اللّه عليه وسلم"[7].

---

(1) هكذا في المطبوع، ولعل الصواب: وارتضوها.
(2) النساء (60-61).
(3) المائدة (49-50).
(4) المائدة (44).
(5) المائدة (45).
(6) المائدة (47).
(7) فتاوى ورسائل الشيخ 12/257-260.

ويقول -رحمه الله-: "جميع ما تنازع فيه المسلمون يجب ردّه إلى الحاكمين بشرع الله، كما قال سبحانه : ﭽ ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي ثج ثم ﭼ [1]، ولا يجوز استبدال الشريعة الإلهيّة بالقوانين الوضعيّة التي ما أنزل الله بها من سلطان، وإسناد مثل هذه المشاكل إلى أهل القوانين من إسناد الأمر إلى غير أهله؛ لأنّه من التحاكم إلى الطاغوت الذي أمر الله بـ الكفر به في قوله: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭼ [2]، وقد أنكر الله على مَن أعرض عن التحاكم إلى شرعه وعدل إلى القوانين والآراء التي لا مستند لها من الشريعة، فقال:ﭽ ﯽ ﯾ ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم ﭼ [3]، فمَن حكّم القوانين فقد عدل عن الحقّ إلى ضدّه" [4].

ويقول -رحمه الله-: "بعث الله نبيّه الكريم ورسوله الأمين محمداً r ؛ ليُخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربّهم إلى صراط العزيز الحميد، وجعله خاتم النبيين، وجعل شريعته الباقية إلى يوم الدين، وأمرنا بالرجوع إلى كتابه وهدي رسوله r ، كما قال تعالى: ﭽ ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي ثج ثم ﭼ، ﭽ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ﭼ، ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ [5]، وجعل التحاكم إلى غير كتابه وسنّة رسوله كفراً [6]، فقال: ﭽ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﭼ، ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﭼ [7]، ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ [8]، فلا بدّ للمؤمن من التحاكُم إلى القرآن والحديث، فلا يجوز التحاكُم إلى

(1) النساء (59).
(2) النساء (60).
(3) المائدة (50).
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 274/12.
(5) الأحزاب (36).
(6) المائدة (44).
(7) المائدة (45).
(8) المائدة (47).

قوانين وضعيّة وإلى أقوال الرجال"[1].

وبهذا يُعلم أنّ من صور الكفر الحكم بغير ما أنزل الله تعالى، فمَن حكم بغير شرع الله فهو كافر ظالم فاسق، وكيف لا يكون كافراً وقد سمّاه الله بذلك؟! إلا ّ أنّه ينبغي التفصيل في نوع الكفر الذي وقع فيه، وهذا لا يُعرف إلا ّ بمعرفة مُوجب ذلك والحامل عليه، يقول الشيخ محمّد –رحمه الله-: "القسط هو: العدل، ولا عدل حقّاً إلا ّ حكم الله ورسوله، والحكم بخلافه هو الجور والظلم والضلال والكفر والفسوق؛ ولهذا قال تعالى: ﭽ ۀ ہ ە ﮬ ﮭ ﮮ ھ ھ ھ ﭼ[2]، ﭽ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ[3]، ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ[4]، فانظر كيف سجّل الله تعالى على الحاكمين بغير ما أنزل الله بـ الكفر والظلم والفسوق، ومن الممتنع أن يُسمي الله سبحانه وتعالى [الحاكم][5] بغير ما أنزل الله (كافراً) ولا يكون كافراً؛ بل هو كافر مطلقاً: إمّا كفر عمل، وإمّا كفر اعتقاد"[6].

والقول بالتفصيل به الهداية إلى سواء السبيل، فلا إفراط ولا تفريط، وهذا النهج قد سلكه سماحة الشيخ في كلّ موطن ذكر فيه هذا الأصل[7]، ومن أنفس ذلك وأعظمه تأصيلا ً ما جاء في رسالة تحكيم القوانين[8]، حيث يقول -رحمه الله-: "الحاكم بغير ما أنزل الله كافر: إمّا كفر اعتقاد ناقل عن الملة، وإمّا كفر عمل لا ينقل عن الملة[9]. أمّا الأول: وهو كفر الاعتقاد فهو أنواع:

أحدها: أنْ يجحد الحاكم بغير ما أنزل الله أحقيّة حكم الله

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 275/12-276.
(2) المائدة (44).
(3) المائدة (45).
(4) المائدة (47).
(5) ليست في الأصل والسياق يقتضيها.
(6) فتاوى ورسائل الشيخ 288/12.
(7) يُنظر: شرح كتاب التوحيد ص50، 257، 259، 260-262، 264، 265، 267-268، فتاوى ورسائل الشيخ 280/12.
(8) وهي مطبوعة في ضمن فتاوى ورسائل الشيخ 284/12-291.
(9) يُنظر: مدارج السالكين 336/1-337، شرح العقيدة الطحاوية ص323-324، فتاوى ابن باز 416/4، 355/5-356، 159/6-160، 191/6-193، 206/9.

ورسوله، وهو معنى ما رُوي عن ابن عباس[1]، واختاره ابن جرير؛ أنّ ذلك هو جحود ما أنزل الله من الحكم الشرعي[2]، وهذا لا نزاع فيه بين أهل العلم؛ فإنّ [مِن][3] الأصول المتقرِّرة المتفَق عليها بينهم أنّ مَن جحد أصلاً من أصول الدين أو فرعاً مجمعاً عليه أو أنكر حرفاً ممّا جاء به الرسول r قطعيّاً فإنّه كافر الكفر الناقل عن الملّة[4].

الثاني: أن لا يجحد الحاكم بغير ما أنزل الله كون حكم الله ورسوله حقّاً، لكن اعتقد أنّ حكم غير الرسول r أحسن من حكمه وأتمُّ وأشمل لِمَا يحتاجه الناس من الحكم بينهم عند التنازع؛ إمّا مطلقاً، أو بالنسبة إلى ما استجدّ من الحوادث التي نشأت عن تطوُّر الزمان وتغيُّر الأحوال، وهذا أيضاً لا ريب أنّه كفر؛ لتفضيله أحكام المخلوقين التي هي محض زبالة الأذهان وصرف نحاتة الأفكار على حكم الحكيم الحميد.

وحكم الله ورسوله لا يختلف في ذاته باختلاف الأزمان، وتطوُّر الأحوال، وتجدُّد الحوادث؛ فإنّه ما من قضيّة كائنة ما كانت إلاّ وحكمها في كتاب الله تعالى وسنّة رسوله r نصّاً أو ظاهراً أو استنباطاً أو غير ذلك، علم ذلك مَن علمه، وجهله مَن جهله، وليس معنى ما ذكره العلماء من تغيُّر الفتوى بتغيُّر الأحوال ما ظنّه مَن قلّ

---

(1) قال رضي الله عنه: (من جحد ما أنزل الله فقد كفر، ومن أقرّ به ولم يحكم فهو ظالم فاسقٌ). أخرجه ابن جرير بسنده في تفسيره جامع البيان 468/8.

(2) قال ابن جرير -رحمه الله-: "وأولى هذه الأقوال عندي بالصواب قولُ من قال: نزلت هذه الآيات في كفّار أهل الكتاب؛ لأنّ ما قبلها وما بعدها من الآيات فيهم نزلت، وهم المعنيُّون بها. وهذه الآيات سياقُ الخبر عنهم، فكونُها خبرًا عنهم أولى. فإن قال قائل: فإنّ الله تعالى ذكره قد عمّ بالخبر بذلك عن جميع مَنْ لم يحكم بما أنزل الله، فكيف جعلته خاصًّا؟ قيل: إنّ الله تعالى عَمّ بالخبر بذلك عن قومٍ كانوا بحكم الله الذي حكم به في كتابه جاحدين، فأخبر عنهم أنّهم بتركهم الحكمَ- على سبيل ما تركوه- كافرون. وكذلك القولُ في كلّ من لم يحكم بما أنزل الله جاحدًا به، هو بالله كافر، كما قال ابن عباس؛ لأنّه بجحوده حُكمَ الله بعدَ علمه أنّه أنزله في كتابه نظير جحوده نبوّة نبيّه بعد علمه أنّه نبيٌّ". جامع البيان 468/8.

(3) ليست في الأصل والسياق يقتضيها.

(4) يُنظر: المغني 83/10، مجموع فتاوى ابن تيميّة 105/35، منهاج السنة 130-132/5.

نصيبهم أو عدمَ من معرفة مدارك الأحكام وعِلَلِها؛ حيث ظنُّوا أنّ معنى ذلك بحسب ما يلائم إرادتهم الشهوانية البهيميّة وأغراضهم الدنيويّة وتصوراتهم الخاطئة الوبيّة، ولهذا تجدهم يحامون عليها، ويجعلون النصوص تابعة لها، منقادة إليها، مهما أمكنهم، فيحرِّفون لذلك الكلم عن موضعه، وحينئذٍ معنى تغيُّر الفتوى بتغيُّر الأحوال والأ زمان مراد العلماء منه: ما كان مستصحبة فيه الأصول الشرعيّة، و العلل المرعيّة، والمصالح التي جنسها مراد لله تعالى ورسوله r ، ومن المعلوم أنّ أرباب القوانين الوضعية عن ذلك بمعزل، وأنهم لا يعدلون إ لا ّ على ما يلائم مراداتهم كائنة ما كانت، والواقع أصدق شاهد.

الثالث: أنْ لا يعتقد كونه أحسن من حكم اللّه ورسوله، لكن اعتقد أنّه مثله، فهذا كالنوعيين اللذين قبله في كونه كافراً الكفر الناقل عن الملة؛ لِمَا يقتضيه ذلك من تسوية المخلوق بالخالق، والمناقضة و المعاندة لقوله عزوجل: ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ[1] ، ونحوها من الآيات الكريمة الدّالة على تفرُّد الربِّ بالكمال، وتن-زيهه عن مماثلة المخلوقين في الذات والصفات والأفعال، والحكم بين الناس فيما يتنازعون فيه.

الرابع: أنْ لا يعتقد كون حكم الحاكم بغير ما أنزل اللّه مماثلا ً لحكم اللّه ورسوله، فضلا ً عن أنْ يعتقد كونه أحسن، لكن اعتقد جواز الحكم بما يخالف حكم اللّه ورسوله؛ فهذا كالذي قلبه، يصدق عليه ما يصدق عليه؛ لاعتقاده جواز ما عُلم بالنصوص الصحيحة الصريحة القطعيّة تحريمه.

الخامس: وهو أعظمها وأشملها وأظهرها معاندة للشرع، ومكابرة لأحكامه، ومشاقة لله ولرسوله، ومضاهاة بالمحاكم الشرعية؛ إعداداً وإمداداً وإرصاداً، وتأصيلا ً وتفريعاً، وتشكيلا ً وتنويعاً، وحكماً وإلزاماً، ومراجعَ مستمدّات، فكما أنّ للمحاكم الشرعيّة مراجع ومستمدّات مرجعُها كلُها إلى كتاب اللّه وسنّة رسول r ، فلهذه المحاكم مراجع هي القانون الملفّق من شرائع شتّى وقوانين كثيرة: ك القانون الفرنسي، والقانون الأمريكي، والقانون البريطاني، وغيرها من القوانين، ومن مذاهب بعض البدعيين المنتسبين إلى الشريعة، وغير ذلك، فهذه المحاكم الآن في كثير من أمصار الإسلام مهيّأة مكمّلة مفتوحة الأبواب، والنّاس إليها أسراب إثر أسراب، يحكم حاكمها

---

(1) الشورى (11).

بينهم بما يخالف السنّة والكتاب، من أحكام ذلك القانون، وتلزمهم به، وتقرُّهم عليه، وتحتِّمه عليهم، فأيُّ كفر فوق هذا الكفر، وأيُّ مناقضة لشهادة أنّ محمّداً رسول الله بعد هذه المناقضة ؟!![1].

وذِكر أدلة جميع ما قدّمنا على وجه البسط معلومة معروفة لا يحتمل ذكرها هذا الموضع، فيا معشر العقلاء، ويا جماعات الأذكياء، وأولي النهى، كيف ترضون أنْ تجرى عليكم أحكام أمثالكم، وأفكار أشباهكم، أو مَن هم دونكم ممّن يجوز عليهم الخطأ؛ بل خطؤهم أكثر من صوابهم بكثير؛ بل لا صواب في حكمهم إلا ّ ما هو مستمدٌّ من حكم الله ورسوله نصّاً أو استنباطاً، تدَعُونهم يحكمون في أنفسكم ودمائكم وأبشاركم وأعراضكم وفي أهاليكم من أزواجكم وذراريكم وفي أموالكم وسائر حقوقكم؛ ويتركون ويرفضون أنْ يحكموا فيكم بحكم الله ورسوله الذي لا يتطرّق إليه الخطأ، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تن-زيل من حكيمٍ حميد ؟!!

وخضوع الناس ورضوخهم لحكم ربّهم خضوع ورضوخ لحكم من خلقهم تعالى ليعبدوه، فكما لا يسجد الخلق إلا ّ لله ولا يعبدون إلا ّ إياه ولا يعبدون المخلوق، فكذلك يجب أنْ لا يرضخوا ولا يخضعوا أو ينقادوا إلا ّ لحكم الحكيم العليم، الحميد الرؤوف الرحيم، دون حكم المخلوق الظلوم الجهول، الذي أهلكته الشكوك و الشهوات والشبهات، واستولت على قلوبهم الغفلة والقسوة والظلمات، فيجب على العقلاء أنْ يربأوا بنفوسهم عنه؛ لِمَا فيه من الاستعباد لهم والتحكم فيهم بالأهواء والأغراض والأغلاط والأخطاء، فضلا ً عن

---

(1) وقد تكلم الشيخ -رحمه الله- عن تحكيم القوانين الوضعيّة بنفَسٍ واحد، وقد اكتفيت بما ورد في رسالة تحكيم القوانين عن غيره؛ فقد كتبها الشيخ -رحمه الله- في هذه المسألة بعينها، وابتدأها بقوله: "إنّ من الكفر الأكبر المستبين: تن-زيل القانون اللعين من-زلة ما نزل به الروح الأمين على قلب محمد r ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين، في الحكم به بين العالمين، والردِّ إليه عند تنازع المتنازعِين..."، وليُنظر بقيّة كلامه في مجموع فتاواه ورسائله، الجزء الثاني عشر، وشرح الأصول الثلاثة ص67، وشرح كتاب التوحيد في مواضع متفرّقة مثل ص264-268. ويُنظر: تفسير ابن كثير 131/3، قال ابن كثير في البداية والنهاية13/ 119: "فمَن ترك الشرع المحكم، المن-زل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء، وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر، فكيف بِمَن تحاكم إلى الياساق وقدّمها عليه، مَن فعل ذلك كفر بإجماع المسلمين".

كونه كفراً بنصّ قوله تعالى: ﭽ ۀ ہ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﭼ[1] .

السادس: ما يحكم به كثير من رؤساء العشائر والقبائل من البوادي ونحوهم من حكايات آبائهم وأجدادهم وعاداتهم التي يسمونها (سلومهم) يتوارثون ذلك منهم، ويحكمون به، ويحملون على التحاكم إليه عند النـزاع، بقاءً على أحكام الجاهلية، وإعراضاً ورغبة عن حكم الله ورسوله، فلا حول ولا قوة إلا ّ بالله[2] .

وأمّا القسم الثاني من قسمي كفر الحاكم بغير ما أنزل الله، وهو الذي لا يخرج عن الملة فقد تقدّم[3] أن تفسير ابن عباس رضي الله عنهما لقوله عزّ وجلّ: ﭽ ۀ ہ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﭼ قد شمل ذلك القسم، وذلك في قوله رضي الله عنه في الآية: (كفر دون كفر)، وقوله أيضاً: (ليس بالكفر الذي تذهبون إليه)[4] . أ هـ . وذلك أنْ تحمله شهوته وهواه على الحكم في القضيّة بغير ما أنزل الله، مع اعتقاده أنّ حكم الله ورسوله هو الحقّ، واعترافه على نفسه بالخطأ ومجانبة الهدى، وهذا وإنْ لم يُخرجه كفره عن الملة، فإنه معصية عظمى أكبر من الكبائر كالزنا وشرب الخمر والسرقة واليمين والغموس وغيرها؛ فإنّ معصية سمّاها الله في كتابه كفراً أعظم من معصية لم يسمِّها كفراً"[5] .

وهذا القسم إنما يكون في حوادث الأعيان، ومع الشعور بالذنب،

---

(1) المائدة (44).

(2) يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 280/12-284، الدرر السنيّة 426/10، 503-511/10.

(3) يقصد قوله -رحمه الله- في مطلع التفصيل: "وما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير هذه الآية من رواية طاووس وغيره يدلُّ أنّ الحاكم بغير ما أنزل الله كافر: إمّا كفر اعتقاد ناقل عن الملة، وإمّا كفر عمل لا ينقل عن الملة". فتاوى ورسائل الشيخ 288/12.

(4) الأثران أخرجهما الحاكم في المستدرك، كتاب التفسير، تفسير سورة المائدة، رقم (3219)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب النفقات، باب تحريم القتل من السنة، رقم (16273)، بلفظ: عن طاووس قال: قال ابن عباس رضي الله عنهما: (إنه ليس بالكفر الذي يذهبون إليه، إنه ليس كفراً ينقل عن الملة ﭽ ۀ ہ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﭼ[المائدة: 44] كفر دون كفر)، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه"، ووافقه الذهبي.

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 288/12-291.

ولا يُكون ذلك إلا ّ إذا كانت السيادة للشريعة والأصل التحاكم إلى الكتاب والسنّة كما هو في هذه البلاد المباركة زادها اللّه عزّاً وشرفاً.

ويبقى قسم ثالث من الحكم بغير ما أنزل اللّه –لم يتعرّض له الشيخ لأنّه غير مقصود في هذا الباب- درج بعض أهل العلم على بيانه عند ذِكر التقسيم[1]، وهو: إذا جهل حكم اللّه وبذل جُهده واستفرغ وسعه في معرفة الحكم فأخطأ، فهذا مخطئ، له أجر اجتهاده، وخطؤه مغفور.

(1) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 216/19-217، مدارج السالكين 337/1، شرح العقيدة الطحاويّة ص324.

الباب ُ الثّاني

جهود ُ الشيخ في تقرير بقيّة مباحث الإيمان.

وفيه: أربعـة فصول:

الفصـل الأول : جهود الشيخ في تقرير الإيمان بالملائكة، والكتب، والرسل، واليوم الآخر.

الفصل الثاني: جهود الشيخ في تقرير الإيمان بالقضاء والقدر.

الفصل الثالث: جهود الشيخ في الإيمان ومباحثه.

الفصل الرابع: جهود الشيخ في توضيح المسائل المتعلِّقة بالصحابة والإمامة.

تـمهيد:

مدار صحة اعتقاد العبد وفساده على قدر تحقيق أركان الإيمان وأصوله، "والتي أُصِّل وتركّب منها، والتي يزول بزوالها، ويكون العبد بزوال واحدٍ منها كافراً كفراً يُخرج من الملّة، وما عداها لا يزول بزواله، فمنها ما يزول بزواله كمال الإيمان الواجب، ومنها ما يزول بزواله كماله المندوب"[1]، وأركان الإيمان هي: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره، "فهذه أصول الإيمان الستة التي عليها مبنى الإيمان"[2]، وقد تكرّر ذكرها في القرآن الكريم، في مثل قوله تعالى: ﴿ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﴾[4]، وقوله: ﴿ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ﴾[5]، وقوله: ﴿ تح تخ تم تى تي ﴾[6]، وقد انتظمت في قول نبيّنا في جواب سؤال جبريل -عليه السلام- عن الإيمان: (قال: فأخبرني عن الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره)[7]، فأوّلها الإيمان بالله، "وهذا أعظمها، وهو أصل الأصول، ومعناه: الإيمان بوحدانيته، وتفرُّده بأسمائه وصفاته، والإيمان بأنّه الإله الحقُّ، وأنّ مَن عُبد من دونه فعبادته من أبطل الباطل وأضلّ الضلال"[8]، فمنه تبدأ جميع الأركان، وإليه تعود وتؤول، فهو أصلها ورأسها، وهي منه كالفرع من الأصل، وقد تقدّم ذِكرُ جهود الشيخ -رحمه الله- في تقرير هذا الأصل العظيم، فالباب الأول قد أُفرد لذلك؛ مزيد عنايةٍ وبيان، وليس ذلك بغريب، فقد تميّز

---

(1) شرح كتاب الأصول الثلاثة ص43.
(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص22.
(3) البقرة (177).
(4) البقرة (285).
(5) النساء (136).
(6) القمر (49).
(7) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى، رقم (8)، من حديث عمر بن الخطاب .
(8) شرح كتاب الأصول الثلاثة ص43.

أئمة الدعوة بترسيخ هذا الأصل والذبِّ عنه تبعاً للأنبياء، فرفع الله شأنهم وأعلى ذكرهم، وفي هذا الباب نأتي -بإذن الله تعالى- على بقيّة أركان الإيمان، ومباحثه، مستعرضين ما لسماحة الشيخ -رحمه الله- فيها من تأصيل وكلام، ومِن الله أستمدُ العون، وأسأله حسن البيان.

الفصل الأول
جهود الشيخ في تقرير الإيمان بالملائكة، و الكتب، والرسل، واليوم الآخر.

من أركان الإيمان الستّة: الإيمان بالملائكة، وبالكتب، والرسل، و اليوم الآخر، وهي من لوازم الإيمان بالله تعالى، فمن صحّ إيمانه ب الله آمن بهذه الأركان ولابدّ، ولا يستقيم إيمان عبدٍ إلا ّ بها، والكفر بأحدها كفرٌ بالجميع، وفي هذا الفصل بيان جهود سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه الله- في تقرير هذه الأصول العظيمة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول
جهوده في تقرير الإيمان بالملائكة، والكتب.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الإيمان بالملائكة:

يحسُن أوّلا ً أن أُعرّف بالملائكة لغةً وشرعاً.

- لغة: الملائكة جمع مَلَك، وفي اشتقاقه قولان؛ ينبني عليهما معنيان لِلَفْظه، فقيل: أصله (ألك) ثمّ قُلِبت إلى (لأك)، بمعنى الإرسال[1]، "ولذلك سمُّوا ملائكة من الألوكة، وهي الرسالة، فهم رسل الله في تنفيذ أوامره"[2]، وقيل: أصله مَلَك، بمعنى القوة[3]، فـ"الميم واللام والكاف أصلٌ صحيح يدلُّ على قوةٍ في الشيء وصحة"[4]، وكلا المعنيين يصدقان في حقّ الملائكة؛ فهم رسل الله، وقد وهبهم الله قوةً وعَظَمة.
- شرعاً: مِنْ أجمع وأسلم التعريفات للملائكة في الشرع، ما ق اله سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله-: "هم الجنس

(1) يُنظر: تفسير الطبري 472/1-475، تهذيب اللغة 202/10، الصحاح 297/5، النهاية في غريب الحديث 359/4، لسان العرب 185/13-186، فتح الباري 306/6.
(2) روضة المحبّين ص58.
(3) يُنظر: مجاز القرآن 35/1، فتح الباري 306/6.
(4) مقاييس اللغة 351/5-352.

المعروفون من الخلق؛ بتعريف النصوص"[1]، فهم من عالم الغيب، ولا ينبغي للعبد أنْ يقفو ما ليس له به علم، ومَن لم تسعه النصوص فلا وسّع الله عليه، وأيُّ علم وراء ذلك إلا الخرص والكذب والبهتان، وتعريف الشيخ قائم على ثلاث ركائز، وهي: أنّهم جنسٌ مُتميّز عن غيره، فليسوا بشراً ولا جنّاً، وأنّهم مخلوقون مربوبون من خلق الله تعالى، وأنّ النصوص قد جاءت بتعريفهم بما فيه الكفاية، مِنْ أنّهم خُلقوا من نور، كما قال نبيُّنا r: (خُلقت الملائكة من نور، وخُلق الجانُّ من مارجٍ من نار، وخُلق آدم مِمّا وُصِفَ لكم)[2]، وأنّهم عباد مُكْرَمُون، كما قال الله تعالى عنهم: ﴿ ﴾[3]، ومن شأنهم أنّهم: ﴿ ﴾[4]، وغير ذلك ممّا ورد في النصوص.

والإيمان بالملائكة منزلته من الدين عظيمة، فهو من الإيمان بالغيب، الذي امتدح الله به عباده، في مثل قوله تعالى: ﴿ ﴾[5]، وهو أحد أركان الإيمان، وبدونه لا يصحُّ إيمان عبدٍ ولا يستقيم، ودليل ذلك في مثل قول الله جلّ جلاله: ﴿ ﴾[6]، وحديث جبريل المشهور[7]، والإيمان بهم من البرّ، كما قال تعالى: ﴿ ﴾[8]، والكفر بهم ضلال بعيد، قال الله تعالى: ﴿ ﴾

(1) شرح الأصول الثلاثة ص43.
(2) أخرجه مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب في أحاديث متفرّقة، رقم (2996)، من حديث عائشة رضي الله عنها.
(3) الأنبياء (26-28).
(4) التحريم (6).
(5) البقرة (3-5).
(6) البقرة (285).
(7) تقدّم تخريجه.
(8) البقرة (177).

ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ[1]، والكفر بهم عداء لهم، ومَن عاداهم فالله عدوٌه، قال الله تعالى: ﭽ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﭼ[2].

وأمّا حقيقة الإيمان بهم ومعناه وكيفيته: فيكون مُجْملا ً وتفصيلا ً[3]، وقد قرّر الشيخ محمّد -رحمه الله- ذلك في ثنايا شرح أركان الإيمان، فقال: "(وملائكته): يعني بجميع ملائكته، وهم الجنس المعروفون من الخلق؛ بتعريف النصوص، يُؤمن بهم إجمالا ً في الإ جمالي, وتفصيلا ً في التفصيلي, مثل ما ورد في الكتاب العزيز وفي السنّة المطهّرة, كجبرائيل, وميكائيل, وإسرافيل, ومالك, ونحوهم"[4].

وقال -رحمه الله-: "(وملائكته) الكرام، بوجودهم وعددهم، إجمالا ً في الإجمالي، وتفصيلا ً في التفصيلي، معنى إجمالا ً: أتك تؤمن بهم جميعاً -جميع ما جاء عن الله فيهم-، والتفصيل: إذا بلغك تفصيلا ً؛ تسميته، وكذلك الرسل الذين جاء تسميتهم تُؤمن بهم تفصيلا ً"[5].

وبهذا يتبيّن أنّه يجب على العبد الإيمان بالملائكة من جهتين اثنتين:

- جهة إجماليّة: وتتحقق بالإيمان بوجودهم، وأنّهم خلقٌ من خلق الله، خلقهم الله من نور، وعصمهم، فهم عبيد له لا يعصونه ما أمرهم، وأنّهم رسل الله في تنفيذ أوامره، وأنّه لا يعلم عددهم إلا ّ الذي خلقهم، ومن ذلك الإيمان بما ورد من صفاتهم؛ فإنّ لهم أجنحة وقلوباً، وأعطاهم الله قدرة على التشكّل.
- جهة تفصيليّة: وتتحقق بالإيمان بما ورد من أسمائهم؛ كجبريل وميكائيل وإسرافيل ومالك وغيرهم، وما ورد من أعمالهم تفصيلا ً؛ كحمْل العرش، ونفخ الروح، وكتابة الأ عمال، وحفظ الإنسان، وقبض الأرواح، وغير ذلك، "فإنّ الم لائكة مُوكلة بالعالم العلوي والسفلي، تدبِّره بأمر الله

---

(1) النساء (136).
(2) البقرة (98).
(3) يُنظر: شعب الإيمان للبيهقي 163/1-165.
(4) شرح الأصول الثلاثة ص43.
(5) شرح كتاب العقيدة الواسطيّة ص21.

عزّ وجل، كما قال الله تعالى: ﭽ ﮯ ﮰ ﭼ[1]"[2].

وممّن ورد ذكرهم بالتفصيل منكر ونكير، واللذان يسألان كلّ عبد في قبره، فهما: "ملكان، عظيمان، هائلان، فظيعٌ منظرهما، وغليظةٌ أصواتهما، أحدهما اسمه منكر، والآخر اسمه نكير، فهما بمنظرٍ ومسْمَعٍ وبحالٍ لا يَقوى على إجابتهما إلا ّ أهل التثبيت، والسؤال يكون عن مسائل القبر الثلاث، فيُثبّت بها قوم، ويُزاغ بها آخرون"[3].

ومن الأعمال -المفصّلة- المُوْكلة إلى بعضهم: كتابة ما يعمله بنو آدم، كما قال تعالى: ﭽﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﭼ[4]، وقال: ﭽﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﭼ[5]، وكتابتهم لا تتفاوت مع ما قدّره الله وكتبه على عباده، وإنّما هو استنساخ، كما قال تعالى: ﭽ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﭼ[6]، وإلى هذا أشار سماحة الشيخ -رحمه الله- بقوله: "والله تعالى يعلم ما كان وما لا يكون أنْ لو كان كيف كان يكون، وهو سبحانه قدّر مقادير الخلائق، وكتب أعمال العباد قبل أنْ يعملوها، كما ثبت ذلك بالكتاب والسنة وآثار السلف، ثمّ إنّه يأمر الملائكة بكتابتها بعدما يعملونها، فيُقابَل بين الكتابة المتقدِّمة على الوجود والكتابة المتأخِّرة عنها، فلا يكون بينهما تفاوت"[7].

وهنا بعض المسائل المتعلِّقة بالملائكة عليهم السلام، والتي ذكرها سماحة الشيخ -رحمه الله-، وهي:

- دعاء الملائكة شرك أكبر، قال الشيخ -رحمه الله-: "الجنُّ لا يجوز دعاؤهم، كما لا يجوز دعاءُ الملائكة، وإنْ كان لهم قدرة، فإنّ هذا جنس الشرك بالملائكة"[8].
- الملائكة من أشدِّ الخلق تعظيماً لله، كما قال تعالى: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ

(1) النازعات (5).
(2) روضة المُحبِّين ص56، ويُنظر: إغاثة اللهفان ص130.
(3) شرح كتاب العقيدة الواسطيّة ص147.
(4) الزخرف (80).
(5) الانفطار (10-12).
(6) الجاثية (29).
(7) فتاوى ورسائل الشيخ 225/1.
(8) فتاوى ورسائل الشيخ 115/1.

ڃ ڃ ڃ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ [1]، وقال سبحانه: ﭽ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞﭟ ﭠ ﭡﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ [2]، وفي الحديث: (إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله، كالسلسة على صفوان ينفذهم ذلك، فإذا فُزِّع عن قلوبهم، قالوا: ماذا قال ربُّكم؟ قالوا للذي قال: الحقّ وهو العلي الكبير)[3]، (ينفذهم ذلك) "أي يخلص إلى قلوبهم"[4]، وفي الحديث أيضاً: (إذا أراد اللّه أنْ يُوحِيَ بأمْرٍ تكلّم بِالوحي، فإذا تكلّم أخذت السّماوات منه رجفة مِنْ خوف اللّه عَزّ وَجَلّ، فإذا سمع ذلك أهل السّماوات صُعِقُوا وَخَرُّوا سُجّداً، فيكون أوّل مَنْ يرفع رأسه جبريل -عليه السّلام-، فيُكلِمه اللّه مِنْ وَحْيه بما أراد، فينتهي بِهِ جبريل على الملا ئكة، كلما مَرّ بسماء، قال أهلها: ماذا قال ربُّنا يا جبريل؟ فيقول جبريل: قال الحقّ، وهو العليُّ الكبير، قال: فيقولون كلُهم مثل ما قال جبريل، حتى ينتهي بهم جبريل حيث أمره اللّه مِنَ السماء والأرض)[5]، يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "(فإذا سمع ذلك أهل السماوات صعقوا) أي: سقطوا مغشيّاً عليهم لله سجداً، فالصعوق هو: السقوط من عظيم ما سمعوا، فإنّ ما يُسمع إذا كان عظيماً فإنّه ينشأ عنه السقوط عن غشي، ولكنْ هو مع هذا معه شيءٌ من القصد، فيصعقون ويخرُّون لله سجداً عن خشية وغشي، يعني خوفاً من اللّه عزّ وجلّ (فيكون أول من يرفع رأسه جبريل) هذا يُفيد أنّ جبريل -عليه السلام- أنّه مع مكانه الخاص من اللّه يصعق مع مَن يصعق، وكونه أول من يرفع رأسه؛ لأنّه السفير بين اللّه وبين خلقه؛ فإنّه أمين اللّه على وحيه، ففي هذا بيان حال الملائكة عند سماع كلام الربِّ، وإذا كانوا

---

(1) الأنبياء (26-28).
(2) سبأ (23).
(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، بـاب قوله: ﭽﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣﭼ [الحجر: 18]، رقم (4701)، من حديث أبي هريرة t .
(4) شرح كتاب التوحيد ص120.
(5) تقدّم تخريجه.

هكذا مع قوله: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼ[1]، ونحو ذلك من الآيات المبيّنة عن كمال ذلهّم وإجلالهم، فإذا كان خوفهم هكذا! فكيف بالآخرة الذي يغضب فيه الربُ غضباً لم يغضب قبله مثله ولا يغضب بعده مثله؟!!، فكيف يُظنُ أتهم يتقدّمون للشفاعة بين يديه؟!!!، الذي يقول فيه أحظى الخلق عند الله: نفسي نفسي[2]"[3].

- الملائكة تتأذّى مِمّا يتأذّى منه بنو آدم، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وكما يتأذّى المسلمون برائحة الدخان تتأذّى بها الملا ئكة، كما في حديث جابر رضي الله عنه، عند البخاري ومسلم، عن النبي r أنّه قال: (إنّ الملائكة تتأذّى ممّا يتأذّى منه بنو آدم)[4]، ومعلوم أنّ بني آدم يتأذّى من رائحة الدخان"[5].
- الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب أو صورة، كما قال رسول الله r : (لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة)[6]، وقد سُئل الشيخ -رحمه الله- هل هذا عام تدخل فيه الحفظة أم لا؟ فأجاب بقوله: "الظاهر أنهم لا يدخلون فيه[7]"[8]، وسُئل

---

(1) الأنبياء (26-27).

(2) كما في حديث الشفاعة الطويل، وقد أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله عزّ وجلّ: ﭽ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﭼ [هود: 25]، رقم (3340)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدني أهل الجنة منـزلة فيها، رقم (194)، من حديث أبي هريرة t .

(3) شرح كتاب التوحيد ص123.

(4) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب نهي من أكل ثوماً أو بصلا ً أو كراثاً أو نحوها، رقم (564)، ولم أجده في صحيح البخاري.

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 89/12، ويُنظر: 77/12، 85.

(6) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء فوافقت إحداهما الأخرى غُفر له ما تقدم من ذنبه، رقم (3225)، ومسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتهنة بالفرش ونحوه وأنّ الملا ئكة عليهم السلام لا يدخلون بيتاً فيه صورة ولا كلب، رقم (2106)، من حديث أبي طلحة t .

(7) يُنظر: النهاية في غريب الحديث 359/4، شرح صحيح مسلم للنووي 84/14، فتح الباري 381/10.

-قدّس اللّه روحه- الملائكة هل تدخل البيت الذي فيه كلبُ صيدٍ؟ فأجاب بقوله: "الظاهر أنه على العموم[2]؛ وذلك أنها أنفس خبيثة، والملائكة تمتنع من دخول ذلك؛ ولهذا ما جاء فيه استثناء؛ بخلاف مسألة القنية، فإنه أفاد أنه إذا كان للحاجة فلا نقص, وبدون حاجة ينقص[3]. ومسألة الملائكة ملازمٌ لهذه الحالة, هذا الذي أفهم؛ لأجل أنه ما يليق بها, لا أنه من باب العقوبة لهذا الإنسان؛ بل من أجل هذه العين, ولو كان من باب العقوبة لكانت لا تمتنع. يوضِّح هذا حديث جبريل لَمّا لم يدخل[4]؛ لكن امتنع الملك مِن أجل أنه موجود وليس برضى من النبي r, لأنّ الملائكة ذوات فاضلة فلا تدخل هذه الأمكنة"[5].

- القرب العام الوارد في النصوص –كما في قوله تعالى: ﭽ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭼ[6]، وقوله: ﭽ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ[7]- إنما هو قرب الملائكة، وهذا هو اختيار المحقِّقين من أهل العلم، ومنهم سماحة الشيخ محمّد -رحمه اللّه- فقد قال: "شيخ الإ

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 194/1.
(2) وهذا اختيار النووي وابن حجر. يُنظر: شرح صحيح مسلم 84/14، فتح الباري 381/10.
(3) كما جاء عن النبي r من حديث ابن عمر t : (من اتخذ كلباً إلا ّ كلب زرع أو غنم أو صيد ينقص من أجره كلّ يوم قيراط). أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الذبائح والصيد، باب من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد أو ماشية، رقم (5480)، ومسلم، كتاب المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه وبيان تحريم اقتنائها إلا ّ لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك ، رقم (1574).
(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللِباس، باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة، رقم (5960)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وأخرجه مسلم، كتاب اللِباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتهنة بالفرش ونحوه وأن ّ الملائكة عليهم السلام لا يدخلون بيتا فيه صورة ولا كلب، رقم (2104)، من حديث عائشة رضي الله عنها.
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 222/12.
(6) سورة ق (16).
(7) الواقعة (85).

إسلام وجماعة يقولون أنه قرب الملائكة لا قرب الذات[1]، والأ َقرب -والله أعلم- قول من قال قرب الملائكة كما يدلُّ عليه السياق، ونصوص الاستواء مؤيّدة لذلك"[2]. وقد تقدّم الكلام على ذلك في باب الأسماء والصفات.

المطلب الثـاني: الإيمان بالكتب:

الكُتُب في اللغة: جمع كتاب، من كتَبَ، و"الكِتابُ اسم لـ ـِمـ ـَا كُتـِب مَجْمُوعاً، والكِتابُ مصدر"[3]، فـ"الكاف والتاء والباء أصلٌ صحيح واحد يدلُّ على جمع شيءٍ إلى شيءٍ، من ذلك الكِتَابُ و الكتابة"[4]، "والكتاب في الأصل مصدر، ثم سـ ـّمـ ـُـيّ المكتوب فيه كتابا ً والكتاب في الأصل اسم للصحيفة مع المكتوب فيه"[5].

والمراد بالكُتُب شرعاً: هي كلام الله المُنـزل على أنبيائه ورسله هدايةً لخلقه، وتعريفها بهذا هو مضمون قول سماحة الشيخ -رحمه الله-؛ حيث قال في ثنايا شرحه لأركان الإيمان: "(وكتبه) المُنـزلة على الأنبياء من السماء"[6]، وتعريف الشيخ لها قائم على ركيزتين هما:

- أنها منـزلة من السماء، فهي كلام الله تعالى غير مخلوقة، وهذا من لوازم الإيمان بها كما سيأتي.
- أنّ الله أنزلها على أنبيائه ورسله دون غيرهم.

وقد أنزل الله تعالى كتبه هدايةً لخلقه ونوراً، كما قال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭼ[7]، وقال سبحانه: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭼ[8]،

(1) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 128/5-129، 227-249، 494-513، 19/6.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 211/1.
(3) تهذيب اللغة 88/10، ويُنظر: لسان العرب 22/12.
(4) مقاييس اللغة 128/5.
(5) مفردات ألفاظ القرآن ص423.
(6) شرح الأصول الثلاثة ص43.
(7) البقرة (2).
(8) آل عمران (2-4).

وقال جلّ شأنه: ﭽ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖﭼ[1].

والإيمان بالكتب مَنْـزلته من الدين عظيمة، فهو من الإيمان بالغيب الذي امتدح الله به عباده في مثل قوله تعالى: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂﭼ[2]، وهو أحد أركان الإيمان، وبدونه لا يصحُّ إيمان عبدٍ ولا يستقيم، ودليل ذلك في مثل قول الله جلّ جلاله: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩﭼ[3]، وحديث جبريل المشهور[4]، والإيمان بالكتب المنـزلة من البرّ، وهو دليل الصدق والتقوى، كما قال تعالى: ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡﭼ[5]... الآية، وقوله في الآية:ﭽ ﭜ ﭼ "هو اسم جنس يشمل الكتب المنـزلة من السماء على الأنبياء، حتى خ ُتمت بأشرفها، وهو القرآن المـ ُهيمـ ِن على ما قبله من الكتب، الذي انتهى إليه كل ُّ خير، واشتمل على كل ِّ سعادة في الدنيا والآخرة، ونسخ الله به كل َّ ما سواه من الكتب قبله"[6]، والكفر بالكتب ضلال بعيد، قال الله تعالى: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘﭼ[7].

وقد أمر الله المؤمنين بالإيمان بكتبه، فقال جلّ شأنه: ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍﭼ[8]، وامتدح المؤمنين بذلك فقال: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧﭼ[9].

وأمّا حقيقة الإيمان بالكتب ومعناه وكيفيته: فيكون مُجْملا ً وتفصيلا ً[10]، ففي ثنايا شرح الشيخ محمّد -رحمه الله- لأركان الإيمان يقول: "(وكتبه) المُنْـزَلة على الأنبياء من السماء؛ إجمالا ً في ا

(1) المائدة (44).
(2) البقرة (3-5).
(3) البقرة (285).
(4) تقدّم تخريجه.
(5) البقرة (177).
(6) تفسير القرآن العظيم 486/1.
(7) النساء (136).
(8) النساء (136).
(9) البقرة (285).
(10) يُنظر: شعب الإيمان للبيهقي 163/1-165.

لإجمالي، وتفصيلا ً في التفصيلي، ويُفصّل بالإيمان بالقرآن والزبور والتوراة والإنجيل إلى آخر الكتب المنـزلة"[1] .

وبهذا يتبيّن أنّه يجب على العبد الإيمان بالكتب من جهتين اثنتين:

- جهة إجماليّة: وتتحقّق بالإيمان بأنّ الله أنزل كتباً على أنبيائه ورسله هداية لخلقه، وبالإيمان بإنزالها، وأنّها كلام ربِّ العالمين حقيقة، وأنّ فيها النور والهدى.
- جهة تفصيليّة: وتتحقق بالإيمان بما سُمِّي منها، كالتوراة وا لإنجيل والزبور والقرآن، والإيمان بأنّها جميعاً منسوخة بـ القرآن، والإيمان بحفظ القرآن، وأنّه مُهيمن عليها، والإيمان بتفاضلها وأفضلها القرآن الكريم، والعمل بالقرآن واتِّباع ما فيه.

فمن الإيمان المجمل بالكتب: الإيمان بأنّها كلام الله تعالى، وقد تقدّم الحديث عن إثبات صفة الكلام، والكتب المنـزلة على أنبياء الله ورسله عليهم الصلاة والسلام هي بعض كلام الله، وقد تكلّم بها حقيقة، ولا يتمُّ لعبدٍ إيمانه حتى يُؤمن بأنّها كلام الله، حروفها ومعانيها، فهي مُنْـزلةٌ غير مخلوقة، كما في الحديث: (اللهم رب ّ السماوات ورب ّ الأرض ورب ّ العرش العظيم، ربّ ّنا ورب ّ كل ِّ شيء، فالق الحب ِّ والنوى، ومُ ُنْ ْـزل التوراة والإنجيل و الفرقان...)[2]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وفيه: أنّ القرآن والتوراة وا لإنجيل مُنْـزلةٌ غير مخلوقة"[3]، وهذا ما يجب اعتقاده في القرآن الكريم، وقد قرّر سماحة الشيخ هذا الأصل في شرح العقيدة الواسطيّة في أكثر من موضع، كتقريره على قول الله تعالى: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ[4]، حيث قال: "فيه: إثبات صفة الكلام، وفيه إضافته إلى الله، فدلّ على أنّ القرآن العزيز كلام الله، حروفه ومعانيه، ليس كلام الله الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف"[5] .

---

(1) شرح الأصول الثلاثة ص43-44، ويُنظر: شرح العقيدة الواسطيّة ص21.
(2) أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، رقم (2713)، من حديث أبي هريرة .
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص115.
(4) الفتح (15).
(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص93.

ويقول الشيخ -رحمه الله- في تقريره على قول الله تعالى: ﭽ ﺑﺞ ﺑﺢ ﺑﺦ ﺑﻢ ﺑﻰ ﺑﻲ ﺗﺞ ﺗﺢ ﺗﺦ ﺗﻢ ﺗﻰ ﺗﻲ ﭼ[1]: "ﭽﺑﺢ ﭼ إشارة إلى القرآن الموجود، أنّه كلام الله حروفه ومعانيه؛ إذ الإشارة إلى الجميع، والقرآن هو ما بين الدفتين، المُنَـزّل على رسول الله ، المحفوظ في صدور المسلمين، الذي يتلوه من حفظه من المسلمين، المسمُوع بالآذان، فالإشارة إلى مراتبه كلِّها: موجود، محفوظ، متلو، مسموع، فالقرآن له أربع نسب: متلو، ومسموع، ومكتوب، ومحفوظ، وكلٌ واحدة من هذه النسب لا تُخرجه عن أن يكون كلام الله حروفه ومعانيه"[2]. وفي هذا التقرير تعريف من الشيخ -رحمه الله- للقرآن بعبارة جامعة.

وقد وصف الله القرآن بالإنزال، فقال: ﭽ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭼ[3]، يقول الشيخ: "هذه إشارة إلى القرآن حروفه ومعانيه، وفيه أنّ القرآن مُنْـزل غير مخلوق"[4].

وقال تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﭼ[5]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "دالٌ على أنّه منـزل، وجاء في القرآن تسميته سوراً كما في قوله: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭼ[6] الآية، وجاء في هذه الآية وغيرها أنّه آيات وكلمات وحروف، كما في قوله : (من قرأ القرآن فأعربه فله بكلِّ حرف عشر حسنات)[7] الحديث، فدلّ على أنّ القرآن كلام الله: السور والآيات و الكلمات، والحروف والمعاني"[8].

---

(1) النمل (76).
(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص94.
(3) الأنعام (92، 155).
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص95.
(5) (101).
(6) محمد (20).
(7) رواه الطبراني في الأوسط، رقم (7574)، عن عبد الله بن مسعود بلفظ: (أعربوا القرآن؛ فإنّه من قرأ القرآن فأعربه، فله بكلِّ حرف عشر حسنات، وكفارة عشر سيئات، ورفع عشر درجات)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد 163/7: "رواه الطبراني في الأوسط، وفيه نهشل، وهو متروك"، وحكم عليه الألباني بأنّه موضوع كما في السلسلة الضعيفة، رقم (2348).
(8) شرح العقيدة الواسطيّة ص95.

ولسماحة الشيخ -رحمه اللّه- رسالة عظيمة القدْر، أسماها (الجواب الواضح المستقيم في تحقيق كيفيّة إنزال القرآن الكريم) أو (نقد قول السيوطي في الإتقان: أنّ جبريل عليه السلام أخذ القرآن من اللوح المحفوظ وجاء به إلى محمد)، وهي رسالة مُتضمِّنة إثبات كلام اللّه، ومِن ذلك أنّ القرآن كلام اللّه، وممّا ورد فيها قوله: "نسبة القرآن وغيره من كلام اللّه إلى اللّه نسبةُ قولٍ وكلامٍ له تعالى"[1]، وساق الأدلة على ذلك، ونقض كلّ قولٍ يُخالفه، ناقلا ً كلا م المحققين من أهل العلم في المسألة[2].

ومن الإيمان المفصّل بالكتب: الإيمان بما سُمِّي لنا منها، كالتوراة المُنْـزل على موسى عليه السلام، والإنجيل المُنْـزل على عيسى عليه السلام، والقرآن المُنْـزل على محمّد ، وهو ناسخٌ ما قبله، وهذا ما ذكره الشيخ في تقريره على قول اللّه تعالى: ﭽ ئۇ ئۆ ئۈ ئې ئى ئى ئى ئى ی ی ی ی ﭼ[3] حيث قال: "أهل الكتاب والذين أُوتوا نصيباً من الكتاب المراد بهم: اليهود والنصارى، فإنّ الكتاب الذي أُوتوه أولا ً التوراة، التي أُنزلت على موسى عليه السلام، وشريعة أمّته هي شريعة التوراة، ثمّ بعث اللّه عيسى عليه السلام، ونزّل عليه الكتاب الآ خر الإنجيل، لكنّ الكتاب الذي أُنزل على عيسى تكملة للتوراة، وفيه تحليل أشياء كانت محرّمة على اليهود في شريعة التوراة، لكنْ نسخ اللّه تلك الشريعتين -شريعة موسى وهي التوراة، وشريعة عيسى- بما جاء به الرسول من القرآن الكريم، فنسخت شريعة النبي جميع الشرائع"[4].

وإذا كان من الإيمان بالكتب: الإيمان بما سُمِّي لنا منها، فإنّ الكفر ببعض الكتب كفرٌ بها جميعاً؛ بل كفر بالقرآن الكريم الذي جاءت تسمية هذه الكتب فيه، قال اللّه تعالى مُنْكِراً على أصحاب هذا المسلك: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﭼ[5]، وقد عدّ أهل العلم ذلك من موجبات الردّة، والعياذ باللّه، ففي الروض المربع -في بيان

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 216/1.
(2) يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 214/1-239.
(3) النساء (51).
(4) شرح كتاب التوحيد ص175.
(5) البقرة (85).

أفراد الردة-: (أو جحد بعض كتبه)[1]، ويشرح الشيخ-رحمه الله- هذه الجملة قائلا ً: "(أو جحد بعض كتبه) المقطوع بها، التي دلّ القرآن أنّها من كتب الله كالتوراة والإنجيل؛ أعني الأصل لا المغيّر المبدّل الذي أُدخِل فيها، أو جحد الإنجيل الذي أُنزل تكْميلا ً وتخْفيفاً وتحليلا ً لبعض ما في التوراة؛ فإنّ الإنجيل تتميماً، وفي القرآن: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ[2]؛ فالإنجيل مستقل ٌ من جانب، وهو متمِّم لِ مَا في التوراة, وليس الذي في التوراة ناقص؛ بل هو من باب النسخ؛ فإن ّ شريعة الإنجيل شريعة ُ يُسْر, والتوراة شريعة ٌ أشد ٌ؛ ولهذا كان بين اليهود والنصارى[3]، فاليهود زادوا في التشديد؛ مُخالفة ً للنصارى, والنصارى زادوا في التخفيف؛ مُخالفة ً لليهود"[4].

وهنا يَعْظُم التنبيه على تحريف التوراة والإنجيل وحفظ القرآن الكريم، وهذا مِنْ أوْجهِ تفضيلِ القرآن على ما سبقه من الكتب المُنـزلة، ذلك بأنّ الله تولى حفظ هذا الكتاب، كما قال تعالى: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﭼ[5]، وأمّا الكتب السابقة -خصوصاً التوراة والإنجيل- فقد لحِقها التحريف والتبديل والتغيـير؛ ذلك أنّ الله استحفظ أهلها ففرّطوا في ذلك ونكثوا، ولسماحة الشيخ -رحمه الله- رسالة في (بيان ما في الإنجيل من تحريفٍ وتبديلٍ واختلافٍ في لاهوتية المسيح)، وأصلها جواب عمّن أنكر تحريف الإنجيل وتناول القرآن بما هو منـزّه عنه، وقد افتتح الشيخ -قدّس الله روحه- الجواب بقوله: : "الحمد لله. أمّا ما ذكره من ناقشوا الأخ شمس الدين أحمد وأنكروا له ما في الإنجيل من تحريفٍ وتغيـيرٍ، فهو مُخالِف لِمَا تضافرت عليه الأدلة وقامت عليه البينات. قال الله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ

---

(1) الروض المربع 338/3.
(2) آل عمران (50).
(3) قال الشيخ محمّد ابن قاسم رحمه الله: "ما هو معروف من التضادّ". فتاوى ورسائل الشيخ 186/12(الحاشية).
(4) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1692، فتاوى ورسائل الشيخ 186/12.
(5) الحجر (9).

ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ
ﮍﭼ[1]"[2]، ثمّ دلّل على ذلك من العقل والنقل، ونقل كلام من حقق القول في ذلك، ثم كذّب دعوى تحريف القرآن، فقال: "أمّا ما ذكره الأخ شمس الدين أحمد من أنّ مَن ناقشوه من رجال الدين المسيحي تعرّضوا للقرآن. فلم يذكر لنا الطريقة التي تعرّضوه بها، حتى يكون ردّنا عليهم متّجهًا نحوها، ولعلّه -وفقه الله- يذكر لنا الشبه التي ذكروها له؛ لأنّ مجرّد قولهم بأنّ القرآن لم يسلم من التحريف يكفي في الردّ عليهم به أنّهم كذّابون، وأنّ الله تعالى تولّى حفظه عن التغيير والتبديل و التحريف. قال تعالى وهو أصدق القائلين: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﭼ[3]، وقال تعالى: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﭼ[4]، فلقد نُقل القرآن إلينا بالنقل المتواتر -بإجماع الأمّة- عن رسول الله بألفاظه ومعانيه. كما أنّ كثيرًا من المسلمين سلفهم وخلفهم يحفظون القرآن في صدورهم، حفظًا يستغنون به عن القراءة في المصاحف، مصداقًا لِمَا ثبت في صحيح مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنّه قال: (إنّ ربي قال لي: إنِّي مُنَزّلٌ عليك كتابًا لا يغسله الماء، تقرأه نائمًا ويقظانًا)[5]، فلو غُسل بالماء من المصاحف لم يُغسل من القلوب، ولو أُخْفِيت بعض قراطيسه كما هي الحال في التوراة والإنجيل وغيرهما لَمَا خفيَ الأَمر على المسلمين فضلاً عن حفّاظهم"[6]، ثم نقل الشيخ--رحمه الله- شهادة الأعداء على ذلك، ومن المُفيد جدًّا قراءة الرسالة كاملة[7].

---

(1) المائدة (14-15).
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 40/1.
(3) الحجر (9).
(4) فصِّلت (41-42).
(5) أخرجه مسلم، كتاب الجنّة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التي يُعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، رقم (2865)، من حديث عياض بن حمار المُجاشعي .
(6) فتاوى ورسائل الشيخ 62/1-63.
(7) يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 39/1-65.

فإذا كان هذا الشأن في الإنجيل مع أنه أقرب الكتب من القرآن نزولاً، فكيف بغيره؟! بل إنّ التحريف فيها أولى وأحرى، خاصة التوراة؛ إذ بضاعة اليهود المكر والخيانة والتغيير والتبديل، كيف لا؟! وما تحريف الإنجيل إلا من كيدهم وباطلهم.

ومما يُبحث في باب الإيمان بالكتب: مواضع الاتفاق والاختلاف بين الكتب السماويّة، وقد بيّن الشيخ هذه المسألة بقوله: "وأصل الدين: كون المعبود ربّ العالمين وحده، لا يختلف فيه شريعة، إنما النسخ في الفروع فقط، أمّا أصل الدين وكون المعبود ربّ العالمين فهذا جاءت به الرسل، ولا يختلف أبداً، فإنه ما من شريعة إلا و المعبود ربّ العالمين وحده دون ما سواه"[1]. فكلّ الكتب جاءت بتقرير التوحيد، ونبذ الشرك، والدعوة إلى الإيمان بالله واليوم الآخر ، فهذا الأصل قد اتفقت فيه، إذ كلّ كتاب أُنزل على رسول فهو مضمون دعوته، والرسل على هذا قد اتفقت، كما قال تعالى: ﴿ ... ﴾[2]، وأمّا الشرائع والأحكام فالاختلاف فيها وارد؛ بل إنّ النسخ وارد في الشريعة الواحدة، وفي ذلك تحقيق صدق التوحيد وتحقيق الاستسلام.

وأختم هذا المطلب بذكر بعض المسائل المتعلِّقة بالقرآن الكريم و التي وجدت فيها كلاماً للشيخ محمّد -رحمه الله-:

- القرآن لا يُتلى إلا بالعربي والترجمة ليست قرآناً، يقول الشيخ -رحمه الله-: "ترجمة القرآن لا تُسمّى قرآناً، ولا يقدر أحد أن يأتي بالإعجاز الموجود في القرآن؛ بل هو جارٍ مجرى التفسير إن كان تفسيراً صحيحاً، ولا يحرم مسّه، ولا كذا، ولا كذا[3]، والفرق بينه وبين القرآن كالفرق بين الخالق والمخلوق"[4].
- لا يجوز تغيير رسم المصحف، وللشيخ -رحمه الله- فتوى مُطوّلة في ذلك، أجاب فيها عن بعض شبه المُبْطِلين، ونقل فيها كلام أهل العلم المحقِّقين، وأدلة منع ذلك، وقد افتتحها بقوله: "أمّا تغيير رسم المصحف عمّا عليه

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص175.
(2) الأنبياء (25).
(3) يعني -والله أعلم- من الأحكام الخاصّة بالقرآن.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 13/93-94.

المصاحف التي وز ّعها الخليفة الراشد عثمان بن عفان على الأمصار فلم يـ ُرخ ِّص فيه السلف الصالح، وممـ ّن نص ّ على منعه منهم الإمامان مالك وأحمد.."[1]، ثمّ تكلم عن المسألة بالتفصيل، موثِّقاً ذلك بكلام أهل التحقيق[2].

- لا يجوز ترتيب المصحف على خلاف ترتيب مصحف عثمان، وقد بلغ الشيخ عزم بعض الناس[3] على طبع مصحف مرتّب حسب النـزول الإلهي على حدِّ زعم هذا الرجل، فأرسل الشيخ -رحمه الله- إلى من له ولاية عليه[4]، وفي خطابه -رحمه الله-: "هذا عمل خاطئ وضلال وكفر؛ لأنـ ّه مخالف للإجماع [العلمي][5] القطعي، وهو ترتيب الخليفة الراشد عثمان بن عفان للمصحف الترتيب الموجود، وإحراقه ما عداه من المصاحف المخالفة له، وموافقة جميع الصحابة له، واستمرار ذلك قرناً بعد قرن وجيلا ً بعد جيل إلى يومنا هذا، وما كان الله ليجمع هذه القرون على ضلال، ومن لاز ِم هذا العمل تضليل من سبق، وغير بعيد أن ْ يـ ُراد بهذه الفكرة بلبلة أفكار المسلمين في أعظم مصدر لهم، إذ ّنا نـ ُشهد الله وملائكته وجميع خلقه على البراءة من هذا العمل من كل ِّ وجه، وسنقوم ضد ّ خروجه بكل ِّ ما نستطيع، ونسألكم ونستحثكم باسمنا وباسم جميع المسلمين أن تقفوا بما لكم من نفوذ في بلدكم على إيقاف صاحبه عند حد ِّه، حفاظاً على وحدة المسلمين، ودفاعا ً عن كتاب الله، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنـزيل ٌ من حكيم حميد"[6].
- القرآن منه محكم، ومنه متشابه، قال تعالى: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 82/13.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 81/13-87.
(3) وهو شخص يُدعى الميرزا بن الباقر.
(4) وهو سماحة مفتي لبنان في وقته الشيخ حسن خالد رحمه الله.
(5) هكذا في المطبوع، ويظهر لي -والله أعلم- أنّ الصواب (العملي).
(6) فتاوى ورسائل الشيخ 87/13.

ﮯ ﮰ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ
ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ چ[1]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "الآيات المحكمات تعبّد الله الخلقَ بالعلم بها، والعمل بها، والإيمان بها، هذا هو حكم المحكَم. الأول: الإيمان به أنّه من عند الله. الثاني: معرفة معانيه. الثالث: العمل به. چ ﮛ ﮜ ﮝ چأُمّ الشيء: أصله، والذي يُرجع إليه عند الاشتباه والإشكال، چ ﮞ ﮟ چالدّلالة، ليس دلالتها واضحة مثل المحكمات. وحكمها: أولاً: الإيمان بها أنّها من عند الله، أنزلها على العباد ليؤمنوا بها. والثاني: أنْ لا تُفسّر بما يُخالفِ المُحكَم؛ بل تُرد إلى الأمّ وهو المُحكَم، وتُفسّر به. چ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ چ يعني ميل، ومنه قوله تعالى: چ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ چ[2]، وزاغت الشمس: مالت، والمراد أنّ الذين في قلوبهم ميل عن الحقّ چ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ چيطلبون المتشابه في الدّلالة، ويتركون المُحكَم؛ ويصدفون عن الواضح؛ لكونه يهدم ما هم عليه من الباطل ويفضحهم، فالجاهل إذا أدلوا عليه بآية من المتشابه راجت عليه، وهذا يُفيد أنّ أهل الاهتداء والاستقامة يتبّعون المُحكَم ويردّون المتشابه إلى المحكم، فيقولون: لِمَ عَدَلت عن هذه الآية وهذه الآية التي لا تحتمل هذا، ولا هذا، وأنّهم خلاف أهل الزيغ؛ لأنّه خصّ أولئك باتباع المتشابهچ ﮯ ﮰ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ چ"[3].

(1) آل عمران (7).
(2) النجم (17).
(3) شرح كتاب كشف الشبهات ص63-64.

المبحث ُ الثّاني
جهوده في تقرير الإيمان بالرُّسل عليهم الصّلاة والسّلام.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الإيمان بعموم الرسل:

النبوة والرسالة محض اصطفاء من الربِّ الكريم لِمَن يشاء من عباده، كما قال الله تعالى: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﭼ[1]، وقال: ﭽ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﭼ[2].

ويَحسُن التعريف بالنبي والرسول في اللغة والشرع، وبيان الفرق بينهما في مطلع هذا المطلب.

- النبيُّ في اللغة: اختلف أهل اللغة في اشتقاقه: فقيل من النبأ[3]، وهو: "خبر ذو فائدة عظيمة، يحصل به علم أو غلبة ظن ٍّ"[4]، فيُقال: نبيء بالهمز، ونبي بدونها تخفيفاً، "والأجود ترك الهمز"[5]، وهو على هذا: فعيل بمعنى فاعل، أي: منبّئ، أو بمعنى مفعول، أي: منبأ، "وهذا أجود من أن يُقال: إنّه بمعنى فاعل، أي منبّئ، فإنّه إذا نبّأه الله فهو نبي الله؛ سواء أنبأ بذلك غيره أو لم ينبئه، فالذي صار به النبي نبيّاً: أن يُنبّئه الله"[6]، على خلاف بين أهل العلم[7]، والجمع بينهما مع الإمكان أولى، فـ"هو يصح ُّ أن ْ يكون فعيلا ً بمعنى فاعل؛ لقوله تعالى: ﭽ ﰀ ﰁ ﭼ[8]، ﭽ ﯘ ﯙ ﭼ[9]، وأن ْ يكون بمعنى المفعول؛

---

(1) آل عمران (179).

(2) الحج (75).

(3) يُنظر: الصحاح 350/7، مقاييس اللغة 385/5، النهاية في غريب الحديث 2/5، لسان العرب 9/14.

(4) مفردات ألفاظ القرآن ص481.

(5) لسان العرب 9/14.

(6) النبوّات 827/2.

(7) يُنظر: الصحاح 350/7، النبوات 826/2-829، النهاية في غريب الحديث 2-3/5، لسان العرب 9/14 ، روح المعاني 78/9-79.

(8) الحجر (49).

(9) آل عمران (15).

لقوله: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﭼ[1]"[2].

وقيل: النبي مشتقٌ من النبْوة، وهي: الارتفاع[3]، وعلى هذا فالنبي هو: المُعلَى، الرفيع المنـْزِلة عند الله وعند خلقه، "فإن ْ جعلت النبي مأخوذاً منه، أي: أنـّه شرُف على سائر الخلق"[4]، "والتحقيق: أنّ َ هذا المعنى داخلٌ في الأول، فمَن أنبأه الله، وجعله مُنْبِئاً عنه، فلا يكون إلاّ رفيع القدر عليّاً"[5].

وقد أشار سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- إلى أصل اشتقاق لفظ النبي، فقال: "والنبوة اشتقاقها: من النبأ، وهو الخبر؛ لأنّه يُخبر عن الله. وقيل: من النبْوة وهي الارتفاع، وإنّما كان كذلك؛ لأنّه ارتفع على غيره. وقيل: إنّ أصل النبي النبيء"[6].

ويقول كذلك: "النبيُّ (بالهمز) النبيء (من الإنباء) وهو الإخبار؛ (لأنّه مُخبِر عن الله)، (وبلا همز) النبي (إمّا تسهيلاً، أو من النبْوة، وهي: الرفعة) بلا همز، فيه وجهان: إمّا على أنّها مُسهّلة من الهمزة، أو أنّها ليست مُسهّلة؛ بل أصلها الواو، (وهي الرفعة) والرفعة: المرتفع من الأرض، يصير الأصل: النبيو. وعلى الثاني مشتقة من النبوة؛ لِمَا للنبيِّ من الرفعة التي خصّه الله بها، وفضيلته على أبناء جنسه"[7].

وأمّا تعريف الرسول في <u>اللغة</u>: فمأخوذ من مادة رسل، "أصلٌ واحدٌ مطّردٌ مُنْقاس، يدلُّ على الانبعاث والامتداد"[8].

وأمّا تعريف الرسول والنبي <u>شرعاً</u>: فقد ذكر الشيخ -رحمه الله- أنّ له تعريفات عديدة، منها الصحيح ومنها الفاسد، ومنها القريب ومنها البعيد، وقد ذكر نماذج لذلك، وتعقّب بعضها، واختار ما صحّ منها، فقال متعقِباً قول صاحب الروض: (وهو مَن ظهرت المعجزات على

---

(1) التحريم (3).
(2) مفردات ألفاظ القرآن ص482.
(3) يُنظر: الصحاح 350/7، مقاييس اللغة 385/5، النهاية في غريب الحديث 3/5، لسان العرب 9/14.
(4) الصحاح 350/7.
(5) النبوّات 1079/3.
(6) شرح الأصول الثلاثة ص56.
(7) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص251.
(8) مقاييس اللغة 392/2، ويُنظر: الصحاح 291/12، لسان العرب 213/5.

يده)[1]: "هذا بيان لتعريف النبي ما هو؟ ففيه تعريفات عديدة للناس المتكلِمين في تعريفه، منها ما هو غلط ومبْنيٌ على أصول لبعض المبتدعة، ومنها ما فيه نقص، ومشهور التعريف: أنّه إنسان، ذكر، أُوحي إليه بشرع، وإنْ لم يُؤمر بتبليغه، ومنها: هو من ظهرت المعجزات على يده، يعني: الأشياء التي تعجز قوى البشر عنها ولا تُطيقها، ويُقال لها الخوارق؛ خوارق العادة، وهذا من التعريفات التي فيها قصور، **فحقيقة النبي: هو من استقامت أحواله الظاهرة و الباطنة، وقال إنّه نبيٌ، وقامت المؤيّدات لصدقه في أخباره، وهي المعجزات**. أمّا مَن تكون له المعجزات فليس بشرطٍ أنْ يكون نبيّاً؛ بل مَن يأتي على يديه الخوارق بعضها لا ينبئ عن كرامة، وأمّا إنْ كانت أحواله غير مستقيمة فهذه أحوال شيطانية؛ فإنّه يكون لأنواع الكفار ما هو مشهور، فلا يُغتر بِمَن ظهرت على يديه، فيُوزن بالميزان الشرعي، فإنْ كان ليس بمستقيم فهي أحوال شيطانية. فإذا جاءت خوارق على يد شخصٍ وهو مستقيم في أقواله وأفعاله وكان مع ذلك يقول إنّه نبي فهو نبي. فالتعريف هنا: أنّه من ظهرت المعجزات على يده، لا يكفي؛ فإنّ المعجزات تظهر على أيدي أناس ولا يقولون إنّهم أنبياء[2]، فقصور هذا أنّه ما قال إنّه نبي، ويبقى القصور الآخر، وهو: اشتراط استقامة أقواله وأفعاله؛ ليخرج بذلك مَن يقول إنّه نبي ولم تكن أحواله كذلك ولا شيء[3]، فإنّه جاء لأناس ادعوا النبوّة ووجد لهم خوارق؛ بل الدجّال ما يأتي له من أحوال وهو كاذب، فالنبي: هو مَن استقامت أحواله...الخ، ونعرف أنّ الله ختم النبوة بمحمد ، فإنّ النبوّة انقطعت، إنّما الكلام في الحدِّ، والشيخ كتب في النبوات، وما تقدم هو معنى كلام الشيخ رحمه الله[4]"[5].

والتعريف المختار، قد أعاد الشيخ تقريره في أكثر من موضع، من ذلك قوله: "النبيُّ: هو الإنسان، الذكر، المعتدل في أحواله وأقواله، و المطابقة أقواله مع أفعاله، فيُخبر أنّ الله أوحى إليه، وتقوم الدلائل

---

(1) الروض المربع 180/1.
(2) الظاهر أنّ الشيخ يقصد ما يُجريه الله لبعض أوليائه من الكرامات، وهي امتداد لمعجزات النبي .
(3) كالسحرة والدّجالين والمشعوذين.
(4) ينظر: كتاب النبوّات، شرح العقيدة الطحاوية ص150-158.
(5) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص251-252.

على صدقه"[1].

وقال كذلك: "حقيقة النبي: هو مَن استقامت أحواله الظاهرة و الباطنة، وقال أنَّه نبي، وقامت المؤيدات بصدقه في أخباره، وهي المعجزات"[2].

وقال أيضاً: "النبي: هو مَن استقامت أحواله الظاهرة والباطنة، وقال إنّه نبي، وقامت المؤيدات بصدقه في أخباره، وهي المعجزات، عبارة أخرى: هو الإنسان الذكر المعتدل في أحواله وأقواله، فيخبر أنّ الله أوحى إليه، فتقوم الدلائل على صدقه"[3].

ومن حسن تعليم الشيخ -رحمه الله- ونصحه: بيانه أنّ الكلام إنّما هو في الحدِّ، أمّا الأنبياء والرسل فقد ختمهم الله بمحمّد ؛ حتى لا يرد إشكال على مبتدئ.

وأمّا الفرق بين النبي والرسول: فقد اختلف أهل العلم هل النبيُّ والرسول بمعنى واحد أو بمعنيين، والصحيح الذي عليه الجماء الغفير من أهل العلم هو القول بالتفريق[4]، وعلى ذلك تدلُّ نصوص الكتاب و السنّة، كما في قوله تعالى: ﭽ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﭼ[5]، وقوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ[6]، وقوله في موسى: ﭽ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭼ[7]، والأصل في العطف أنّه يقتضي المغايرة[8]، ومن السُّنّة حديث أبي ذر قال: (قلت: يا نبي الله! فأي الأنبياء كان أوّل؟ قال: آدم عليه السلام، قال: قلت يا نبي الله أَوَ نبيٌّ كان آدم؟ قال: نعم نبيٌّ مُكلَّم، خلقه الله بيده، ثمّ نفخ فيه روحه، ثم قال له يا آدم قُبُلاً[9]، قال: قلت يا رسول الله! كم

(1) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص251.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 220/2.

(3) شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة ص47.

(4) يُنظر: الشفاء بتعريف حقوق المصطفى 250/1-251.

(5) الحج (52).

(6) الأعراف (157).

(7) مريم (51).

(8) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 172/7-178.

(9) قال في النهاية في غريب الحديث 8/4: "أي: عياناً ومُقابَلة لا من وراء حجاب ومن غير أن يُولِّي أمره أو كلامه أحداً من ملائكته"، ويُنظر:

وفـ ـّى ع ـِد ـّة الأنبياء؟ قال: مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا ً، الرسل من ذلك ثلاث مائة وخمسة عشر، جم ـّا ً غفيرا ً)[1]، وفي هذا الحديث بيان الفرق من وجهين، أحدها: الفرق الوارد بين عدد الأ نبياء وبين عدد الرسل، والثاني: كون آدم نبيّاً، فيكون أول الأنبياء، مع ما ثبت من أنّ نوحاً أول الرسل، كما في حديث الشفاعة: (فيأتون نوحا ً، فيقولون: يا نوح أنت أول الرسل إلى أهل الأرض)[2]، وهذا يُفيد التفريق أيضاً، حتى لا يقع تعارضٌ بين النصوص.

ومع القول بالفرق بين النبي والرسول، إلا ّ أنّ أهل العلم قد اختلفوا كثيراً في وجه الفرق بينهما؛ لعدم ورود نصٍّ في ذلك[3].

والشيخ محمّد -رحمه الله- ممّن يرى التفريق بينهما، فقد نصّ على ذلك، مبيّناً وجه الفرق، فقال: "النبي: شخص ذكر، أُوحي إليه بشرع، وإنْ لم يُؤمر بتبليغه، والرسول شخص [إنسان][4]، ذكر، أُوحي إليه بشرع، وأُمر بتبليغه، وإذا عرفنا تعريف النبي والرسول ما هما، فنعرف أنّ بينهما عموماً وخصوصاً، وأنّ الرسالة أعمُّ من جهة لفظها، وأخصُّ من جهة أصحابها، وأنّ الرسالة إنّما هي للرسل، فكلُّ رسولٍ نبيٌّ، وليس كلّ نبي رسولا ً"[5].

والذي ذكره الشيخ هنا من وجه الفرق بينهما يعود إلى الأمر بالبلا غ وعدمه، وإنْ كان الكلُّ قد بلّغ، فمَن أُمر به فهو رسول، ومَن لم يُؤمر فهو نبي، وقد اختار هذا التفريق كثير من أهل العلم؛ بل قيل عنه: إنّه

مقاييس اللغة 52/5، القاموس المحيط ص1351. وفي ضبطها أكثر من وجه، قال في القاموس المحيط ص1351: "قَبَلا ً محرّكةً، وبضمتين، وكصُرَدٍ، وكعِنَبٍ، وقَبَلِيّاً محرّكةً، وقبيلا ً كأميرٍ".

(1) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (22288)، وابن حبان في صحيحه، كتاب البرّ والإحسان، باب ما جاء في الطاعات وثوابها، (361)، والطبراني في الكبير، رقم (7871)، وصححه الألباني في مشكاة المصابيح، رقم (5737).

(2) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﭽ ﮗ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﭼ[هود: 25]، رقم (3340)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدني أهل الجنة منـزلة فيها، رقم (194)، من حديث أبي هريرة .

(3) يُنظر: الشفا 251/1، معالم التنزيل 393/5، النبوات 857/2، شرح العقيدة الطحاوية ص158.

(4) نسخة أخرى.

(5) شرح الأصول الثلاثة ص56.

أحسنها[1]، ولا يسلم من اعتراضات، إذ كلّ من النبي والرسول قد أرسل بنصّ قول الله: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼ[2]، والإرسال يتضمّن الأمر بالبلاغ، وهل ثمرة الوحي إلا البلاغ؟!، فكيف لا يُؤمر ببلاغه، وقد أخذ الله الميثاق على من دونهم بالبلاغ، كما قال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭼ[3]، فيبقى هذا التفريق غير دقيق، والصواب: أنهما اشتركا في الإرسال العام، واختصّ الرسول بأنه أُرسل إلى مخالفٍ، وهم الكفار، أمّا النبيُّ فهو كالعالم في أمتنا، ولهذا العلماء ورثة الأنبياء، فالأنبياء ينبئهم الله، وهم يُنبئون المؤمنين بهم[4].

والإيمان بأنبياء الله تعالى ورسله من-زلتُه من الدين عظيمة، فهو من الإيمان بالغيب الذي امتدح الله به عباده في مثل قوله سبحانه: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭼ[5]، وهو أحد أركان الإيمان، وبدونه لا يصح إيمان عبدٍ ولا يستقيم، ودليل ذلك في مثل قول الله جلّ جلاله: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﭼ[6]، وحديث جبريل المشهور[7]، والإيمان بهم من البرّ، كما قال الله تعالى: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭼ[8]، والكفر بهم ضلال بعيد، قال الله تعالى: ﭽ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﭼ[9]، والكفر بهم عداء لهم، ومن عاداهم فالله عدوه، قال الله تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﭼ[10].

ومع عظيم مكانة الإيمان بالرسل عليهم الصلاة والسلام، فالإيمان بهم ضرورة لا غنى للخلق عن ذلك، فـ"الرسالة ضروريّة للعباد، لا بدّ لهم منها، وحاجتهم إليها فوق حاجتهم إلى كلِّ شيء، و

(1) يُنظر: شرح العقيدة الطحاوية ص158، لوامع الأنوار البهية 49/1.
(2) الحج (52).
(3) آل عمران (187).
(4) يُنظر: النبوات 857/2-864.
(5) البقرة (3-5).
(6) البقرة (285).
(7) تقدّم تخريجه.
(8) البقرة (177).
(9) النساء (136).
(10) البقرة (98).

الرسالة روح العالم ونوره وحياته، فأيّ صلاح للعالم إذا عدم الروح والحياة والنور؟! والدنيا مظلمة ملعونة إلاّ ما طلعت عليه شمس الرسالة، وكذلك العبد ما لم تُشرق في قلبه شمس الرسالة، ويناله من حياتها وروحها فهو في ظلمة، وهو من الأموات، قال الله تعالى: ﭽ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﭼ[1]، فهذا وصف المؤمن، كان ميتًا في ظلمة الجهل، فأحياه الله بروح الرسالة ونور الإيمان، وجعل له نوراً يمشي به في الناس، وأمّا الكافر فميّت القلب في الظلمات"[2].

وأمّا حقيقة الإيمان بهم ومعناه وكيفيته؛ فيكون مُجْملاً وتفصيلاً، وهذا ما بيّنه الشيخ -رحمه الله- بقوله: "والإيمان بجميع رسل الله؛ إجمالاً في الإجمالي، وتفصيلاً في التفصيلي، فيؤمن بِمَن جاء تفصيلهم في الكتاب والسنة، وأعظم ذلك الإيمان بنبينا محمد ، وممّن يُؤمن بهم تفصيلاً أولو العزم من الرسل؛ نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد عليهم الصلاة والسلام، ويُؤمن بغيرهم من المسمّين، وممّن لم يُسمَ في النصوص يُؤمن بهم إجمالاً"[3].

ويقول أيضاً: "(ورسله) وكذلك الإيمان برسله إجمالاً في الإجمالي، وتفصيلاً في التفصيلي"[4]، وقال: "الرسل الذين جاء تسميتهم تُؤمن بهم تفصيلاً"[5].

وبهذا يتبيّن أنّه يجب على العبد الإيمان بأنبياء الله ورسله من جهتين اثنتين:

- جهة إجماليّة: وتتحقّق بالإيمان بأنّ الله أرسل رُسلاً مبشِّرين ومنذرين، منهم مَن قصّ علينا، ومنهم مَن لم يقصص، وأنّ كلّ أمة قد بعث الله فيها نذيراً، وأنّ كلّ رسولٍ يأتي بلسان قومه، وأنّهم بشر رجال، دعوتهم واحدة، فجميعهم يدعو إلى عبادة الله وحده، نُؤمن بهم جميعاً على الإجمال وبما جاؤوا به دون تفريق في أصل الإيمان.

---

(1) الأنعام (122).

(2) مجموع فتاوى ابن تيميّة 93/19-94، ويُنظر: 95/19-105.

(3) شرح الأصول الثلاثة ص44.

(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص21.

(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص21.

- جهة تفصيليّة: وتتحقق بالإيمان بما ورد من أسمائهم؛ كآدم ونوح وهود وشعيب وصالح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمّد عليهم الصلاة والسلام وغيرهم، وبالإيمان بما ورد من ذِكْر أخبارهم وأحوالهم مع أقوامهم ومعجزاتهم، وغير ذلك ممّا ورد عنهم بالتفصيل.

ومن الإيمان المجمل بهم: الإيمان بوظيفتهم، وأعظم وظيفةٍ لهم دعوة الناس إلى عبادة الله تعالى وحده؛ بل هو زبدة الرسالة ودعوة الرّسل، يقول الشيخ -رحمه الله-: "(وكلّ أمّة بعث الله إليها رسولا ً من نوح عليه السلام) هو أول رسول من بني آدم أُرسل إلى أهل الأ رض (إلى محمّد) وخاتمهم محمد ، فما من أمّة من الأمم ولا طائفة من الطوائف إلا ّ وقد بعث الله فيهم رسولا ً؛ إقامة منه تعالى للحُجّة على عباده وإيضاحاً للمَحَجّة، قال تعالى: ﭽ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﭼ[1]، (يأمرهم بعبادة الله وحده، وينهاهم عن عبادة الطاغوت) يدعوهم إلى هذا الذي بُعثت به الرسل، وكلّهم دعوتهم إلى عبادة الله وحده وترك عبادة ما سواه، جميع ما أُرسلت به الرسل هو التوحيد، وما سواه من تحريم كذا أو تحليل كذا فهو فروع، وإلا ّ حقيقة ما بُعث به الرسل هو هذا (والدليل قوله تعالى: ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆﭼ[2])، وقوله: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭼ[3]، كلّ واحدةٍ من هذه الآيتين فيها العموم الواضح أنّ أول شيء بدؤوا به قومهم التوحيد، وأيضاً في أفراد الرسل جاءت الآيات، كما قال عن نوح وهود وصالح: ﭽ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮﭼ[4]، فهذه زبدة الرسالة ودعوة الرسل"[5].

ودعوتهم مصحوبة بالبشارة والنذارة، وبهم قامت حُجّة الله على خلقه، كما قال الله تعالى: ﭽﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﭼ[6]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "هذا من فائدة إرسال الرسل؛ لقطع

(1) الإسراء (15).
(2) النحل (36).
(3) الأنبياء (25).
(4) الأعراف (59، 65، 73).
(5) شرح الأصول الثلاثة ص63.
(6) النساء (165).

الحُجّة، وإزاحة العلة، فحُجّة الخلق انقطعت ببعثة الرُسل"[1]، وقال: "(وأرسل اللّه جميع الرسل) من أولهم إلى آخرهم كلهم داعين إلى عبادة اللّه وحده وترك عبادة ما سواه (مبشرين) مَن أجابهم إلى ذلك برضوان اللّه وكرامته (ومنذرين) ومحذِّرين مَن عصاهم غضب اللّه وسخطه وعقابه (ﭼ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﭽ) حُجّة الخلق على اللّه انقطعت بإرساله لهم الرسل، وإنزال الكتب، وإقامة الحجج، وتبيين الحقّ لهم، وركز الفطر في قلوبهم، فانقطعت بذلك المعذرة، ولم يبق للناس على اللّه حُجّة بعد ذلك"[2].

وبذلك استحقوا أنْ يكونوا رسل السلام دون غيرهم، يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "فرسل اللّه هم رسل السلامة في الدنيا والآخرة من جميع المحاذير"[3].

وممّا جاء بالتفصيل، ما جاء عن نوح عليه السلام، فقد تكرّر ذكره في القرآن الكريم كثيراً، وممّا جاء عنه: أنّه أول الرسل كما في الحديث السابق، يقول الشيخ –رحمه اللّه-: "نوح عليه السلام هو أول رسول بُعث إلى أهل الأرض، كما قال تعالى: ﭼ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭽ[4]، وكان بنو آدم قبله عشرة قرون، كلهم على دين الإسلام"[5]، وممّا ورد عنه بالتفصيل قصته مع قومه، وتكذيبهم له، وصنعه السفينة، وإغراق كلّ مَن كذّب به، يقول الشيخ: "ولمّا أرسله اللّه إلى قومه؛ فدعاهم إلى عبادة اللّه وحده ولم يجبه إلا القليل، أمره اللّه بصنع السفينة، فصنعها، وأرسل اللّه على أهل الأرض الطوفان، وأغرق جميع من عصوه"[6].

وممّن نُؤمن به على التفصيل: رسول اللّه عيسى عليه الصلاة و السلام، فيجب الإيمان أنّه رسول اللّه، وكلمته ألقاها إلى مريم، وأنّه مخلوق بكلمة اللّه، خُلق من أمٍّ دون أبٍ، وأمُّه مريم، وأنّه لم يُقتل ولم يُصلب، وأنّ اللّه رفعه إلى السماء، وسينزل في آخر الزمان ثمّ يموت، وفي الحديث: (مَن قال: أشهد أن لا إله إلا اللّه وحده لا شريك له،

---

(1) شرح الأصول الثلاثة ص61.
(2) شرح الأصول الثلاثة ص61-62.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 196/1.
(4) النساء (163).
(5) شرح كتاب كشف الشبهات ص28.
(6) شرح كتاب كشف الشبهات ص28.

وأن ً محمدا ً عبده ورسوله، وأن ً عيسى عبد الله وابن أمته وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وأن ً الجن ّة حق ٌ، وأن ّ النار حق ٌ = أدخله الله من أي ِّ أبواب الجن ّة الثمانية شاء)[1]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "قوله: (وأنّ عيسى عبد الله ورسوله) هذا فيه ردّ على أهل الإفراط وأهل التفريط؛ أهل الإفراط الغالين فيه، وهم النصارى، وأهل التفريط في حقِه، وهم اليهود الذين قالوا إنّه ولد بغي، فلا يصحّ توحيد عبدٍ عَلِم بمقالتهما فيه حتى يتبرّأ منهما ومن مقالتهما، وإلا ّ كان مكذّباً لله ولرسوله . (وكلمته ألقاها إلى مريم) أي الكلمة التي أرسل بها جبريل إلى مريم العذراء البتول، فخُلق من أنثى بلا ذكر، فكان بقول الله له كن، وليس هو نفس كنْ، فكنْ من الله قولا ً، وليس كن مخلوقاً، وقد غلط في هذه الكلمة طائفتان، وهم: النصارى، والجهميّة؛ فالنصارى جعلوا ما كان بها معبوداً، والجهميّة جعلوا كلام الله مخلوقاً. (وروح منه) فهو من الأرواح التي أوجدها وخلقها واستنطقها وأخذ عليه الميثاق، وإضافته إلى الله إضافة تشريف"[2] .

وقد سُئل سماحته عن قتل عيسى عليه السلام على الصليب، فقال -رحمه الله-: "المسيح عليه السلام قد صانه الله وحماه، فلم يُقتل ولم يُصلب، وإنما قُتِل وصُلِب المُشبّه به. وذلك أنّه عليه السلام لمّا قصد منه أعداؤه من اليهود مقصد السوء، وقاه الله كيدهم، ورفعه عنهم إلى السماء، وألقى شَبَهَه على رجل من الحواريين، فأمسكوه وقتلوه وصلبوه؛ بناء منهم على أنّه المسيح عليه السلام، قال الله تعالى في حقِّ اليهود: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ

(1) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭼ إلى: ﭽ ﮌ ﭼ [النساء: 171]، رقم (3435)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن ّ من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا ً، رقم (28)، من حديث عبادة بن الصامت .

(2) شرح كتاب التوحيد ص20-21، ويُنظر: شرح مسائل كتاب التوحيد ص 17.

ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭﭼ[1]، فمـَن تأمـَّل هذه الآيات عرف كـَذِب اليهود بدعواهم قتله وصلبه، ولكنـّهم همـُّوا بقتله، وعزموا عليه، وحاصروه ومـَن معه في البيت، فأنقذه الله من كيدهم، ورفعه إليه، وألقى شـَبـَهـَه على واحد من أصحابه، وتأمـَّل قوله تعالى: ﭽﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅﭼ تجد ذلك صريحًا. وقد صرـَّح المفسـِّرون المحدـِّثون والمؤرـِّخون بمعنى ما ذكرنا"[2]، ثمّ ساق طرفاً من أقوالهم.

ومن الإيمان بهم على التفصيل: الإيمان بأنّ أول الرسل نوح عليه السلام، وآخرهم محمّد وبه خُتمت النبوة، يقول الشيخ -رحمه الله-: "(وأولهم نوح عليه السلام) هو أول رسول أُرسل إلى أهل الأرض، (وآخرهم محمد) هو آخر رسول أُرسل إلى أهل الأرض، كما قال تعالى: ﭽﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪﭼ[3]"[4].

وإذا تقرّر وجوب الإيمان برسل الله عليهم الصلاة والسلام، فإنّ الكفر بأحدهم كفرٌ بهم جميعاً، يقول الشيخ -رحمه الله- في بيان بعض موجبات الردّة: "(أو جحد بعض رسله) بعض الرسل المقطوع بهم، كالمسمّين في القرآن، أو ما لم يُسمّ في القرآن ممّا ثبت الثبوت القطعي عن النبي "[5]، وهذا أمر متفق عليه، قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: "وقد اتفق المسلمون على ما هو معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، وهو أنـّه يجب الإيمان بجميع الأنبياء والمرسلين، وبجميع ما أُنزله الله من الكتب؛ فمـَن كفر بنبيٍّ واحد تـُعلم نبوته -مثل: إبراهيم، ولوط، وموسى، وداود، وسليمان، ويونس، وعيسى- فهو كافر عند جميع المسلمين، حكمه حكم الكفار، وإنْ كان مرتداً اُستـُتيب؛ فإنْ تاب وإلاّ قـُتل، ومـَن سبّ نبياً واحداً من الأنبياء قـُتل أيضاً باتفاق المسلمين"[6].

وقد اختصّ الله تعالى أنبيائه ورسله بفضله، وخصّهم بخصائص

---

(1) النساء (155-159).
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 34/1-35، ويُنظر: تكملة النقل إلى ص38.
(3) الأحزاب (40).
(4) شرح الأصول الثلاثة ص61-62.
(5) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1692.
(6) الجواب الصحيح 371/2، ويُنظر: 344/2.

دون سائر خلقه، وأعظمها الوحي، وممّا خصّهم الله به العصمة[1]، من ذلك العصمة في البلاغ، فـ"إن ّ الأنبياء صلوات الله عليهم معصومون فيما يـ ُخبرون به عن الله سبحانه، وفي تبليغ رسالاته، باتفاق الأ ُم ّة"[2].

يقول الشيخ -رحمه الله-: "وهم معصومون في كلّ ما بلّغوه عن الله، لا ينطقون عن الهوى"[3]، وقال: "(مصدّقون) فيما أخبروا به عن ربّهم، أي: مؤتمنون فيما أُوحي إليهم، فيجب تصديقهم فيما بلغوه عن ربّهم والالتفات إلى ما قالوا والتمسُّك به"[4]. وقال: "والمعصوم في التبليغ عن الله الأنبياء"[5].

ومن العصمة التي اختصهم الله بها العصمة من الشرك، فهو منهم ممتنع[6]، وقد عصمهم الله من الكبائر، فهم"معصومون من الكبائر بالإ جماع"[7]، وأمّا ما دونها من الصغائر فالخلاف حاصل[8]، و"الذي عليه سلف الأمة وأئمتها: أن ّ الأنبياء إنـ ّما هم معصومون من الإقرار على الذنوب"[9]، فـ"لا يـ ُؤخـ ّرون، ولا يـ ُصرون على الذنب؛ بل هم معصومون من ذلك"[10]، وقد أشار إلى هذا الخلاف سماحة الشيخ -رحمه الله- محقّقاً القول في ذلك، فقال: "السهو يقع من البشر ، والنبي سها؛ لأنّه بشر، وليس سهوه كسهو غيره، فإنّ وقوع السهو منه فيه فوائد: ليأخذوا سنته، وما جاء فيه من الشرع في هذه المسألة، ولهذا في الحديث: (صلُّوا كما رأيتموني أُصلِّي)[11]، ثمّ يُبحث هنا حول العصمة للرُّسل، وعند كثير من أهل العلم أنّه معصوم

---

(1) يُنظر: تفسير القرآن العظيم 356/5.
(2) مجموع فتاوى ابن تيميّة 289/10.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص32.
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص32.
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 96/13.
(6) يُنظر: الرد على البكري 464/2.
(7) فتح الباري 69/8.
(8) يُنظر: الشفا 144/2، فتح الباري 69/8.
(9) مجموع فتاوى ابن تيميّة 415/11، ويُنظر: 15/51-57.
(10) مجموع فتاوى ابن تيميّة 309/10.
(11) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة وا لإقامة وكذلك بعرفة وجمْع، رقم (631)، من حديث مالك بن الحويرث .

لا يقع منه خطأ، وآخرون يقولون بعدمها، ويستدلون بهذا ونحوه، و الصحيح أنّ باب التبليغ معصومون عن الخطأ وأمّا في غيره فيقع منهم، ولكنّهم يكونون بعد ذلك خير، فحالة آدم بعد المعصية أكمل ممّا كان قبلها؛ لِمَا أكسبته المعصية من الذلّ...الخ، ويكون من التائب زيادة عبادات، وهذا في حقّ الموفّقين، وإلا ّ ما هي خيرٌ في ذاتها، فالتحقيق كما في المنهاج للشيخ: أنّ المعصومين فيه اتفاقاً هو في باب التبليغ عن الله دينه وشرعه[1]، ثمّ إذا وقع من أحد الأنبياء شيء من الخطأ فينبّه عليه، فيرجع إلى ما رجع إليه آدم"[2].

وممّا يعتقده أهل السنّة والجماعة: التفاضل بين أنبياء الله ورسله عليهم صلاة الله وسلامه، فهي من مسائل الاعتقاد، وممّا يدخل في ا لإيمان الإجمالي بهم من جهةٍ، والتفصيلي من جهة أخرى، فالتفاضل بينهم حاصل، "ولابد ّ من اعتقاد التفضيل"[3]، "ولا خلاف أن ّ الرسل أفضل من بقيّة الأنبياء، وأن ّ أولي العزم منهم أفضلهم"[4]، لقول الله تعالى: ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤﭼ[5]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "أمّا التفضيل -يعني بين الأنبياء- فهو كائن، فبعض الأنبياء أفضل من بعض"[6]، ويقول -رحمه الله-: "فإنّ شرف العبد بتكميل عبودية ربّه، ثمّ إذا انضاف إلى ذلك الرسالة، تمّ بذلك شرف الإنسان، فإنّ أشرف المراتب مراتب الرسل، وأفضل الرسل الخمسة أولو العزم، وأحظى الخمسة هما الخليلان، وأحظى الاثنين محمد "[7].

"وهذا لا يُنافي ما ثبت في الصحيحين عن رسول الله أنه قال: (لا تُفضّلوا بين الأنبياء)[8]؛ فإن ّ المراد من ذلك هو

(1) يُنظر: المنهاج 410/2.
(2) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص313.
(3) شرح النووي على صحيح مسلم 38/15.
(4) تفسير القرآن العظيم 87/5.
(5) البقرة (253).
(6) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص897.
(7) شرح كتاب التوحيد ص174.
(8) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﭼ إلى قوله: ﭽ ﮓ ﮔ ﭼ [الصافات: 139-142]، رقم (3414)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى ، رقم (2373)، من حديث أبي

التفضيل بمجرد التشه ـِّي والعصبيـ ـّة، لا بمقتضى الدليل، فإنـ ـّه إذا دل ـّ الدليل على شيء ٍ وجب اتباعه"[1]، وقد بيّن الشيخ -رحمه الله- هذا الأمر بقوله: "ويشبه هذا ما في حديث: (لا تفضِّلوني على يونس بن متّى)[2]، فإنّ هذا شيء جاء من مقتضى البشرية فلا يقتضي هضماً من مكانه[3]، وله معنى آخر إنّما يعني الرسول نفسه[4]، ومن المعلوم أنّ الرسول أفضل منه؛ لكن يكون من باب التواضع، أو من باب مسألة التفضيل بين الأنبياء، فإنّه أصلٌ أن لا يُفضّل بين الأنبياء، يعني التفضيل الذي لم يُسلك فيه الصراط المستقيم، ولهذا سبب، وهو أنّ اليهودي فضّل موسى، فالتفضيل المنهي عنه الذي لأجل هوى أو غرض، كاليهودي الذي له من الهوى ما جعله لا يعتقد رسالة محمد ، فضلا ً أنْ يعتقد أفضليّته، أمّا التفضيل فهو كائن فبعض الأنبياء أفضل من بعض"[5].

وإذا تقرّر ثبوت التفاضل بين الأنبياء عليهم السلام، فإنّ الرسول

هريرة .

(1) تفسير القرآن العظيم 87/5.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﭼﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﭽ [طه: 9]، ﭼﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭽ [النساء: 164]، رقم (3395)، من حديث ابن عباس ، وأخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب في ذكر يونس عليه السلام، وقول النبي : (لا ينبغي لعبد أن ْ يقول: أنا خير من يونس بن متى)، رقم (2376)، من حديث أبي هريرة ، ولفظه عندهما: (لا ينبغي لعبد أن ْ يقول: أنا خير من يونس بن متى)، ولم أجده باللفظ الذي أورده الشيخ ولعلّ ذلك بالمعنى، ولا يصح بهذا اللفظ، قال شيخ الإسلام كما في مجموع فتاويه 224/2: "نقل باطل"، وقال ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية ص162: "هذا الحديث بهذا اللفظ لم يروه أحد من أهل الكتب التي يعتمد عليها"، وقال الألباني في تعليقه على شرح العقيدة الطحاوية ص162: "لا أعرف له أصلا ً بهذا اللفظ".

(3) يُنظر: معالم السنن 146/3، فتح الباري 451/6، فيكون المراد من سوى الرسول .

(4) يُنظر: معالم السنن 146/3، فتح الباري 451/6، قال الخطابي: "وهذا أولى الوجهين"، قال ابن حجر: "وقد وقع في حديث عبد الله بن جعفر عند الطبراني بلفظ: (لا ينبغي لنبي أن ْ يقول... الخ) وهذا يؤيـ ـِّد أن ـّ قوله في الطريق الأولى: (إنـ ـِّي) المراد بها النبي صلى الله عليه وسلم". الفتح 451/6.

(5) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص897.

أفضل من النبي إجماعاً[1]، ولا خلاف أنّ أفضل الرسل أولو العزم[2]، المأمور بالتأسِّي بهم في قوله تعالى: ﴿ ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ﴾[3]، ولأهل العلم كلام وخلاف في تعيينهم[4]، لكنّ المشهور أنهم الخمسة الذين ذُكروا في قوله تعالى: ﴿ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ﴾[5]، وقوله: ﴿ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک ﴾[6]، وهذا ما اختاره الشيخ محمّد -رحمه اللّه- حيث قال: "المصطفى أصله المستفى، وهو المختار من نوعه، فهو والأنبياء جميعاً مصطفون، وفي الآية: ﴿ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ﴾[7]، ثمّ الرسل اصطُفوا على الأنبياء، واصْطُفِي الخمسة من الرسل، واصْطُفِي من الخمسة الخليلان"[8]، وقال –رحمه اللّه-: "وأفضل الرسل: الخمسة أولو العزم، وأحظى الخمسة هما الخليلان، وأحظى الاثنين محمد "[9].

المطلب الثاني: الإيمان بنبيّنا صلّى اللّه عليه وسلّم:

نبيُّنا محمّد صلّى اللّه عليه وسلّم أفضل الأنبياء والرسل بلا خلاف، وهو سيد الخليقة[10]، وقد فضّل اللّه هذه الأمّة لفضله ، "فلم تُمس بنا نعمة ظهرت ولا بطنت، نلنا بها حظّاً في دين ودنيا، أو دُفع بها عنّا مكروه فيهما وفي واحد منهما = إلا ّ ومحمّد صلّى اللّه عليه وسلّم سببها، القائد إلى خيرها، والهادي إلى رشدها"[11]، والإيمان به إيمانٌ بجميع الرسل وتصديق لهم، وأخصُّ أنواع الإيمان التفصيلي بالرسل الإيمان به ، يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "والإيمان بجميع رسل

---

(1) يُنظر: تفسير القرآن العظيم 87/5، لوامع الأنوار 49/1-50.
(2) يُنظر: تفسير القرآن العظيم 87/5.
(3) الأحقاف (35).
(4) يُنظر: لوامع الأنوار 299/2.
(5) الأحزاب (7).
(6) الشورى (13).
(7) النمل (59).
(8) شرح كتاب التوحيد ص167.
(9) شرح كتاب التوحيد ص174.
(10) يُنظر: الشريعة ص1386-1404، تفسير القرآن العظيم 88/5، فتاوى ورسائل الشيخ 195/1-196.
(11) الرسالة للإمام الشافعي ص16-17.

اللّه إجمالا ً في الإجمالي وتفصيلا ً في التفصيلي، فيُؤمن بِمَن جاء تفصيلهم في الكتاب والسنّة، وأعظم ذلك الإيمان بنبينا محمد "[1].

وقد امتنّ اللّه على هذه الأمّة بمبعث نبيّه محمّد ، فقال سبحانه: ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ[2]، يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "معنى ﭽ ﮯ ﮰ ﭼ يعني كونه معروف النسب، ومعروف المدْخل والمخرَج والصدق والأمانة والعدالة، ولهذا كان قبل أنْ يُبعث يُدْعى بينهم الأمين، كان معروفاً في قريش بهذا، فهذه الآية فيها بيان امتنان الربِّ على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا ً ليس مجهول النسب، ولا مجهول المدْخل والمخرْج؛ بل هو من خير بطون قريش، ومعروف بالخُلق والوصف الجميل الطيب، ومن معنى كونه من أنفسنا: أنّه ليس بِمَلك لا يُتمكّن من سؤاله؛ بل هو بشر يُتمكّن أنْ يُسأل عن أيّ مُشكلٍ في الدين، فهذا من نعمة اللّه على المؤمنين"[3].

ودلائل نبوّته صلّى اللّه عليه وسلّم شهيرة وكثيرة، يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "وعلامات نبوته صلّى اللّه عليه وسلّم كثيرة جدّاً"[4]؛ ولكثرتها أُفردت بمصنّفات[5].

والإيمان به فرض على الأعيان، قال تعالى: ﭽ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﭼ[6]، وقال تعالى: ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ[7]، وهو ركن الركن الأعظم في الإسلام، وركن من أركان الإيمان، ولا وصول إلى اللّه إلا ّ من طريقه؛ بل باب الإسلام بعد مبعثه مسدود إلا ّ من بابه، فما آمن و لا أسلم مَن لم يشهد لمحمّدٍ بالرسالة، والشهادة للنّبي صلّى اللّه عليه وسلّم بالرّسالة من مقتضيات كلمة التّوحيد ولوازمها، ولا نجاة للعبد بدون ذلك، فـ"لا يتمّ الإيمان باللّه بدون الإيمان به، ولا تحصل النّجاة والسّعادة بدونه؛ إذ هو الطّريق إلى اللّه سبحانه، ولهذا كان ركنا الإسلام: (أشهد أن ْ لا إله إلا ّ اللّه، وأشهد أنّ محمّداً عبده

---

(1) شرح الأصول الثلاثة ص44.
(2) التوبة (128).
(3) شرح كتاب التوحيد ص167.
(4) شرح كتاب التوحيد ص42.
(5) ومن أعظم تلك المصنفات كتاب دلائل النبوّة للبيهقي.
(6) النساء (170).
(7) النساء (136).

ورسوله)"[1]، يقول الشيخ محمّد -رحمه الله-: "لا تصح الأولى إلا ّ بـ الثّانية، فلو أحدٌ شهد (أن ْ لا إله إلا ّ الله)لم تنفعه بدون (شهادة أنّ محمّداً رسول الله)"[2]، وكلٌ عمل دون الإيمان به فهو هباء منثور، والفلاح إنّما يكون بالإيمان به، قال تعالى:ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﭼ[3].

وبهذا يتقرّر أنّ الإيمان به شأنه عظيم، كيف لا! وهو الواسطة في البلاغ بيننا وبين الله، يقول الشيخ محمّد: "فإنّه الواسطة بيننا وبين الله فيما يأتي به عن الله، فمعرفته فرضٌ على كلّ مُكلف، ومعرفته أحد مهمّات الدين"[4]، وأهميّة معرفته من أهميّة مُرْسِله، قـ ال الشيخ -رحمه الله-: "فإنّه الواسطة بيننا وبين الله؛ فإنّه لا علم لنا ولا مُوصل إلينا إلى ما تعبدنا به إلا ّ من طريقه ، وهو وإنْ كان بشراً؛ فأهميّة معرفته من أهميّة مُرْسِله"[5].

والإيمان به ومعرفته صلوات الله وسلامه عليه أصل عظيم من أصول الدين، وكلٌ عبدٍ سيُسأل عن ذلك في قبره، وقد بيّن الشيخ هذا الأمر ووجْه ذلك، فقال: "نعرف أنّ معرفة نبينا محمّد أحد الأ صول الثلاثة، كما أنّ الأصل الأول -وهو معرفة الله تعالى- عظيم، وكذلك معرفة أمره الذي خُلقنا له وتُعبِّدنا بالقيام به أصل عظيم؛ فكذلك معرفة الواسطة بيننا وبين الله تعالى أصل عظيم من أصول الدين، فإنّه لا وصول لنا إلى ربّنا، ولا طريق لنا، ولا اطلاع لنا فيما بيننا وبينه، ولا نعرف ما يُنجينا من غضبه وعقابه إلا ّ بما جاء به نبينا ، وإذا كان كذلك عرفنا وجه كون معرفته أحد الأصول الثلاثة؛ فإنّا لا نعرف الأصل الأول الذي هو معرفة الربِّ جلّ جلاله، ومعرفة الثاني الذي هو دين الإسلام إلاّ ّ بالواسطة بيننا وبين الله، فصارت معرفته أصل ثالث، فلا يمكن معرفة المُرْسِل ولا معرفة ما جاء به المُرْسِل إلا ّ بمعرفة المُرْسَل، فعرفنا بذلك أهمِّية معرفة الرسول، وأنّه أحد الأصول الثلاثة"[6].

وإذا كانت معرفته بهذه المكانة فإنّه ينبغي أنْ يُعلم أنّ معرفته

---

(1) مجموع فتاوى ابن تيميّة 638/7.
(2) شرح كتاب التّوحيد ص38.
(3) الأعراف (157).
(4) شرح الأصول الثلاثة ص3.
(5) شرح الأصول الثلاثة ص14.
(6) شرح الأصول الثلاثة ص53-54.

تتضمّن أموراً عديدة، يقول الشيخ -رحمه الله-: "ومعرفته تنتظم أشياء عديدة، منها: معرفة اسمه، ومنها معرفة نسبه، وعمره، وبقائه في الدنيا، ومنها معرفة ما كان منه نبيّاً، وما كان منه رسولاً، ومنها ما نُبِّئ به، ومنها معرفة ما أُرسل به، ومنها معرفة بلده ومهاجره، ومنها -وهو أعظمها- معرفة ما بُعث به، وغير ذلك"[1].

ثمّ يُوضِّح الشيخ -رحمه الله- شيئاً ممّا يجب معرفته عن النبي ممّا أجمله سابقاً، من ذلك: معرفة اسمه ونسبه، فيقول: "كان له عدّة أسماء، أشهرها محمّد، ولهذا جاء في القرآن في عدّة مواضع ذِكْرُه بهذا الاسم على وجه التنويه، كما في قوله تعالى: ﴿ ﴾[2]، ﴿ ﴾[3]، ﴿ ﴾[4]، فهذا أشهر أسمائه ، ومعناه: الذي يُحمد أكثر ممّا يُحمد غيره، وهو علم مشتقٌّ فيه المعنى، ولِمَا فيه من الخصال الحميدة، وأمّا نسبه فهو: (محمّد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم، وهاشم من قريش) القبيلة الكبيرة (وقريش من العرب) يعني: المستعربة، فإنّ العرب على قسمين: عاربة، ومستعربة، فالعاربة هم: قحطان و...[5]، والمستعربة الذين منهم النبي ، هم ذُريّة الأنبياء العدنانيون، وهم أفضل من العرب العربى"[6].

ومن معرفة رسول الله معرفة بلده ومهاجره، يقول الشيخ -رحمه الله-: "(وبلده مكة) هذا فيه بيان وطنه فإنّ من معرفته معرفة وطنه فإنه بها وُلد، وبها نشأ إلاّ ما كان مع مرضعته السعديّة في البريّة، ثمّ بعد ذلك كان في حضانة جدِّه، ثمّ في حضانة عمِّه، فكانت وطنه إلى أنْ هاجر منها إلى المدينة"[7].

ومن معرفته معرفة بِمَا نُبِّئ وبمَا أُرسل، يقول الشيخ: "(نُبِّئ

---

(1) شرح الأصول الثلاثة ص54.
(2) الأحزاب (40).
(3) آل عمران (144).
(4) الفتح (29).
(5) هكذا في الأصل. قال ابن كثير -رحمه الله-: "يُقال للعرب الذين كانوا قبل إسماعيل -عليه السلام- العرب العاربة، وهم قبائل كثيرة، منهم: عاد، وثمود، وجرهم، وطسم، وجديس، وأميم، ومدين، وعملاق، وعبيل، وجاسم، وقحطان، وبنو يقطن، وغيرهم". البداية والنهاية 120/1.
(6) شرح الأصول الثلاثة ص54-55.
(7) شرح الأصول الثلاثة ص57.

باقرأ) فحين أُنزلت عليه سورة اقرأ صار بذلك نبيّاً، فمن المعلوم أنّه مُوحَى إليه وهو في غار حراء، ولم يُؤمر بتبليغه، (وأُرسل بالمدثر) فحين أنزلت عليه سورة المدّثر صار بذلك نبيّاً رسولاً، فإنّه أُوحِي إليه بشرع في سورة اقرأ، وأُمر بتبليغه في سورة المدّثر، فعرفنا الذي كان فيه نبيّاً والذي كان به رسولاً"[1].

وأمّا دعوته فهي إلى التوحيد، وقد تقدّم في الباب الأول بيان ذلك، ولم يمت حتى كمُل الدين، ودينه باقٍ، وهذا دينه، لا خير إلا دلّ عليه، ولا شرّ إلا وحذر منه، وقد أخبر الله تعالى بذلك ممتنّاً على عباده، فقال: ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﭼ[2]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "فما تُوفي رسول الله إلا وقد كمُل به الدين، وبلّغ البلاغ المبين، ففي هذه الآية بيان أنّ الله أكمل لنا الدين، وأنّه كمُل من جميع وجوهه، فمَن ادّعى أنّه يحتاج إلى زيادة فقد كذب وافترى وردّ مدلول هذه الآية"[3].

وأمّا حقيقة الإيمان به فذلك: بطاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما عنه نهى وزجر، وأن لا يُعبد الله إلا بما شرع، وإذا كان من المتقرّر عند أهل السنّة والجماعة أنّ الإيمان قول واعتقاد وعمل[4]، فإنّ من أعظم الإيمان: الإيمان بنبيّنا محمّد ، وعليه فإنّ الإيمان به يكون بالنطق وبالاعتقاد وبالعمل، ومتى تخلّف واحد من هذه عن العبد فإنّ إيمانه لا يستقيم ولا يصحُّ، وهذه الجمل قد نصّ عليها سماحة الشيخ -رحمه الله- بقوله: "وأصله الثّاني -أي أصل الدِّين-: (شهادة أنّ محمّداً رسول الله صلّى الله عليه وسلّم)؛ نطقاً واعتقاداً وعملاً، وهو: طاعته فيما أمر، وتصديقه في جميع ما أخبر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وأن لا يعبد الرّبُّ تبارك وتعالى إلا بما شرعه رسوله محمّد صلّى الله عليه وسلّم، وأن تُقدّم محبّته على النّفس والولد والوالد والنّاس أجمعين، وأن يُحكم في: القليل، والكثير، والنّقير، والقطمير، كما قال تعالى: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﭼ[5]، وقال : (لا يُؤمن أحدكم حتّى يكون هواه تبعاً لما

(1) شرح الأصول الثلاثة ص56.
(2) المائدة (3).
(3) شرح الأصول الثلاثة ص59.
(4) سيأتي بيان ذلك في الفصل الثالث من هذا الباب.
(5) النِّساء (65).

جئت به)[1]"[2].

وقد تقدّم ذكرُ جُملٍ من نصوص سماحته في هذا الأصل عند الكلام عن حقيقة شهادة أنّ محمّداً رسول الله، في الباب الأول.

وممّا يحسُن ذكره في هذا الأصل العظيم: التزام الوسطيّة، فبها السلامة والنجاة، وكلا طرفي قصد الأمور ذميم، فلا إفراط ولا تفريط، ومن ذلك الوسطيّة في باب الإيمان بالنبي ، ولا يكون ذلك إلا ّ بـ الشهادة له بكمال العبوديّة والاصطفاء بالنبوّة والرسالة، وبالإيمان بذلك يسلم العبد من طريق أهل الإفراط وطريق أهل التفريط، يقول الشيخ -قدّس الله روحه-: "الجمع له بين العبودية والرسالة فيه الردُّ على أهل الإفراط الذين غلو فيه حتّى جوّزوا الاستغاثة به في كلّ ما يُستغاث بالله فيه، فهؤلاء في الحقيقة ما جعلوه عبداً؛ بل اتخذوه معْبوداً، ورفعوه فوق منزلته، وعلى أهل التفريط بترك متابعته و الرضا عن سنته بالأوضاع والقوانين الباطلة، فهم ما شهدوا في الحقيقة أنّه رسول الله؛ بل شهادتهم ناقصة على حسب ما كان معهم من تلك الأمور"[3].

ومن الوسطيّة في ذلك الإيمان بأنّه بشر، يلحقه ما يلحق البشر إلا ّ ما ورد فيه الدليل بتخصيصه، فهو عبد يمرض ويصحُّ ويأكل ويشرب، إلا ّ أنّ الله كمّله بالعبوديّة والرسالة واختصّه عن خلقه بما شاء، ففي الحديث: (لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم؛ فإنّما أنا عبد ه ُ، فقولوا: عبد الله ورسوله)[4]، قال الشيخ -رحمه الله- في شرح هذا الحديث: "(إنّما) للحصر، ليس أكثر من ذلك، لكنّ الله اصطفاه وجعله خير العباد، فهذا أخصُّ وصفه كما وصف به نفسه وكما وصفه الله به في عدِّة آيات من كتابه، فلمّا بيّن أنّه عبد بيّن أنّه يُقال في وصفه إذا مُدح ما جعله الله من المكانة الرفيعة؛ العبادة، والرسالة، فإنّ شرف العبد بتكميل عبوديّة ربّه، ثمّ إذا انضاف إلى ذلك الرسالة تمّ بذلك شرف الإنسان، فإنّ أشرف المراتب مراتب

(1) تقدّم تخريجه.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ محمّد بن إبراهيم 1/87-88.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص17-18، شرح كتاب التوحيد ص20.
(4) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: ﭽ ﭼ ﭽ ﭼ ﭽ ﭼ ﭽ ﭼ ﭽ[مريم: 16]، رقم (3445)، من حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم.

الرسل"[1].

وإذا تقرّر أنّه بشر وجب اعتقاد وفاته ؛ قال تعالى: ﭽ ئح ئم ئى ئي ﭼ[2]، والقول بعدم موته بغي وإفراط وضلال، ناشئ عن جهل وشرك، قال الشيخ -رحمه الله-: "نعم هو حيٌّ في قبره حياة برزخيّة أكمل من حياة الشهداء المذكورة في قوله تعالى: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﭼ[3] الآية، وأمّا الحياة الجُثمانيّة فلا، فمات وغُسِّل وكُفِّن وصُلِّي عليه ودُفِن بضريحه الشريف صلوات الله وسلامه عليه، ولم يقل أحدٌ إنّه لم يمت إلا المبتدعة الخارجين عن الكتاب والسنة، فإنّهم ما قالوا ذلك إلا استناداً إلى أصل فاسد، فأنكروا موته مخافة أن يُنقض عليهم، وإلا فمعلوم موته كما في هذه الآية -يعني آية الزمر- وكما في قوله تعالى: ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﭼ[4]، وهذا من العلم المعلوم المتواتر المشهور المستفيض عند الناس، يعلمه العامُّ والخاصُّ؛ أنّه توفِّي، وأنّه ميِّت، وليس حيّاً في قبره حياة جُثمانيّة"[5].

ومن العقائد الباطلة المناقضة للإيمان به : القول بأنّه نور وليس بشراً، وهذا يشبه اعتقاد النصارى في المسيح عليه السلام؛ بل هذا الاعتقاد وأمثاله وافد منهم ودخيل على هذه الأمّة، وقد ورد سؤال إلى سماحة الشيخ ذكر فيه صاحبه أنّ كثيرًا من الناس يعتقدون أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نور من الله وجزء منه وليس بشرًا، فأجاب سماحته قائلاً: "ليس الأمر كما ذكرته من أنّ أكثر الناس يعتقدون أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلم نور وليس بشرًا، وإنّما هذا معتقد فئة قليلة شاذّة ضالّة بعيدة عن ينبوع الشريعة الإسلاميّة ومواردها العذبة النقيّة الصافية، يشهد على ضلال أصحاب هذا القول وبُعْدهم عن الحقّ وانغماسهم في الباطل قول الله تعالى: ﭽ ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم ﭼ[6]، وقوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ

(1) شرح كتاب التوحيد ص147.
(2) الزمر (30).
(3) آل عمران (169).
(4) آل عمران (144).
(5) شرح الأصول الثلاثة ص59-60.
(6) الكهف (110).

ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ[1] ، إلى قوله تعالى: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﭼ[2]. وقوله تعالى: ﭽ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﭼ[3] ..."[4]، ثمّ ساق -رحمه الله- جملة من النصوص،وقد تقدّم نقل الفتوى كاملة في الباب الأول عند الحديث عن الغلو فيه .

وقد اختصّ الله نبيّه محمّداً -دون غيره من الأنبياء والرسل- بخصائص كثيرة، ذكر الشيخ منها:

- عموم رسالته، فقد أرسله الله إلى الناس كافّة، يقول الشيخ -رحمه الله-: "(أرسله الله إلى) قومه قريش ومَن يلحق بهم، وإلا ّ فهو بُعث إلى الناس كافّة -أحمرهم وأسودهم- ﭽ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﭼ[5]"[6]، ويقول أيضاً: "رسالته عامّة لجميع الناس، وهذه خاصّة له؛ فإنّ كلّ نبي يُبْعث إلى قومه خاصّة، ونبيُّنا بُعث إلى عموم الناس؛ بل إلى الجنّ والإنس"[7].
- هو خاتم الأنبياء والمرسلين، فلا نبيّ بعده، وشريعته باقية إلى قيام الساعة، قال الشيخ -رحمه الله-: "(وآخر الرسل محمّد)، وهو خاتم النبيين، كما قال تعالى: ﭽ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﭼ[8] ، وقال صلى الله عليه وسلم: (وأنا خاتم النبيين، لا نبيّ بعدي)[9]"[10]، يقول الشيخ أيضاً: "وقد بعث الله

---

(1) الإسراء (89-91)
(2) الإسراء (93).
(3) الإسراء (94).
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 1/32-34.
(5) الأعراف (158).
(6) شرح كتاب كشف الشبهات ص31.
(7) شرح الأصول الثلاثة ص62.
(8) الأحزاب (40).
(9) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب خاتم النبيين ، رقم (3535)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب ذكر كونه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين، رقم (2286)، بلفظ: (وأنا خاتم النبيين) دون الشطر الآخر منه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظ: (لا نبي بعدي) عند البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذُكر عن بني إسرائيل، رقم (3455)، ورواه مسلم أيضاً، كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، رقم

نبيّه الكريم ورسوله الأمين محمّداً ؛ ليُخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربّهم إلى صراط العزيز الحميد، وجعله خاتم النبيين، وجعل شريعته الباقية إلى يوم الدين"[2].

وله صلى الله عليه وسلم حقوقٌ على أمته، منها:

- متابعته وطاعته في كلّ ما جاء به عن ربّه تعالى، قال تعالى: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ[3]، يقول الشيخ محمّد -رحمه الله-: "أعظم خصال التقوى وآكدها وأصلها ورأسها إفراد الله تعالى بالعبادة، وإفراد رسوله بالمتابعة...، ويُفرد الرسول بالمتابعة والتحكيم عند التنازع....، ومَن أطاع غير الرسول وتبعه في خلاف ما جاء به الرسول عالماً وحكّم القوانين الوضعية أو حكم بها فما شهد أنّ محمداً رسول الله شاء أو أبي؛ بل إمّا أن يكون كافراً أو تاركاً لواجب شهادة أنّ محمّداً رسول الله"[4].
- تقديم محبّته صلى الله عليه وسلم على النفس والمال والأهل والولد والوالد، وفي هذا يقول صلى الله عليه وسلم: (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين)[5] ، وقد أشار إلى ذلك الشيخ بقوله:

(1842)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، والحديث باللفظ الذي أورده الشيخ عند أحمد، رقم (22395)، وأخرجه أبو داود، كتاب الفتن والملاحم، باب ذكر الفتن ودلائلها، رقم (4252)، والترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء لا تقوم الساعة حتى يخرج كذّابون، رقم (2219)، وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح"، وصححه الألباني.

(1) شرح كتاب كشف الشبهات ص30، ويُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 86/1.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 275/12.

(3) آل عمران (31-32).

(4) فتاوى ورسائل الشيخ 173/13، ويُنظر: 80/1، 4/ 156، 251/12، 274، 256، 173/13، شرح الأصول الثلاثة ص40.

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب حبِّ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الإيمان، رقم (15)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب وجوب محبّة رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من الأهل والولد والوالد و

"فمحبّة النّبي صلّى اللّه عليه وسلّم لا يكفي فيها أصل المحبّة؛ بل واجب أن تكون محبّته زائدة على محبّة جميع الخلق حتّى على النّفس"[1].

- الصلاة والسلام عليه، قال تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ[2]، وفي بيان معنى صلاة اللّه عليه، يقول الشيخ: "معنى الصلاة عليه: ثناؤه على عبده في الملأ الأعلى"[3].

الناس أجمعين وإطلاق عدم الإيمان على مَن لم يُحبّه هذه المحبّة، رقم (44)، من حديث أنس بن مالك رضي اللّه عنه.

(1) شرح كتاب التّوحيد ص222.

(2) الأحزاب (56).

(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص18، قال أبو العالية: "صلاة اللّه ثناؤه عليه عند الملائكة، وصلاة الملائكة الدعاء". أورده البخاري مُعلّقاً مجزوماً به عن أبي العالية، كتاب التفسير، باب قوله: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ.

المبحث ُ الثّالث

جهوده في تقرير الإيمان باليوم الآخِر.

"هذا هو الأصل الخامس من أركان الإيمان"[1] ، وهو الإيمان ب اليوم الآخر، فلا يصحُّ إيمان عبدٍ إلا ّ إذا آمن به، فهو ركن الإيمان، كما في حديث جبريل[2] ، والإيمان به من البرّ، وعاقبته الخير حالا ً ومآلا ً، قال تعالى: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭼ[3] ، والكفر به منتهى الضلال وغايته، قال تعالى: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﭼ[4] ، ولعظيم أمره جاء الإيمان به مقترناً بالإيمان ب الله في أكثر من موضع من كتاب الله تعالى[5] ، مثل قوله تعالى: ﭽ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﭼ[6] ، وحكمة الاقتران -والله أعلم- أنّ الإيمان بذلك إيمانٌ ب المبدأ والمعاد، فمتى تحقق الإيمان بذلك فإنه يتضمّن الإيمان كلّه؛ ولهذا اتفقت دعوة الرسل عليهم الصلاة والسلام إلى تحقيق هذين الأ صلين.

وأمّا حقيقة الإيمان باليوم الآخر ومعناه فقد بيّنه سماحة الشيخ -رحمه الله- بقوله: "حقيقة الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بكلّ ما يكون بعد الموت في البرزخ، والإيمان بعذاب القبر ونعيمه، ودخل فيه -وهو أصعبه وأعظمه-: الإيمان ببعث هذه الأجساد وإعادتها كما كانت؛ أعظامها، وأجسادها، وأعصابها؛ حتى يُثاب هذا الجسد والروح جميعاً على ما فعلا من طاعة الله، أو يُعاقبا على المعاصي التي صدرت منهما جميعاً، فإنّ الطاعة والمعصية صدرت منهما جميعاً، فلابدّ أن يُثابا على ما فعلا، أو يُعاقبا على ما تركا، يعني أنّ الذي أوجد هذا الجسد وانفرد بخلقه يبعثه حيّاً ويُعيده كما كان"[7] .

وبعبارة أوضح: فإنّ الدور ثلاثٌ؛ دار الدنيا، ودار البرزخ، ودار الآ خرة، فأمّا الأولى فهي دار الابتلاء والتكليف، ويعقبها الموت، وإذا

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص145.
(2) تقدّم تخريجه.
(3) البقرة (177).
(4) النساء (136).
(5) وقد أحصيت مواضع الاقتران فوجدتها واحداً وعشرين موضعاً.
(6) التوبة (18).
(7) شرح الأصول الثلاثة ص44-45.

مات العبد فقد قامت قيامته، حيث ينتقل إلى البرزخ، وهو أول مراحل الآخرة، والإيمان به من الإيمان بالغيب، فدخل في مسمّى الإ يمان باليوم الآخر، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وهو -يعني الإيمان بـ اليوم الآخر- يعمّ ويشمل الإيمان بجميع ما يكون بعد الموت، وغير ذلك من أحوال البرزخ وما بعده؛ فإنّ هنا ثلاث دور: دار الدنيا، ودار ا لآخرة، ودارٌ بين الدارين، وهي البرزخ والحاجب"[1].

وسُمِّي باليوم الآخر؛ لأنه آخر المنازل، فلا يوم بعده؛ إذ يستقرُّ أهل الجنة في جنّتهم، ويُقال لهم: يا أهل الجنّة خلود فلا موت، ويستقرُّ أهل النار في نارهم، ويُقال لهم: خلود فلا موت، جعلنا الله من أهل الجنّة وأقرّ أعيننا برؤيته فيها.

وفي هذا المبحث أعرض ما وقفت عليه من كلام لسماحة الشيخ -رحمه الله- عن اليوم الآخر، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: أشراط الساعة:

الأشراط في اللغة: جمع شرط، و"الشين والراء والطاء أصلٌ يدلُّ على عَلَمٍ وعلامة، وما قارب ذلك من عَلَم. من ذلك الشَّرَط العَلَا مَة. وأشراط الساعة: علاماتها"[2].

والمراد بأشراط: الساعة أماراتها وعلاماتها، كما قال تعالى: ﭽ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﭼ[3]، وفي حديث جبريل: (قال: أخبرني عن أماراتها)، قال الشيخ -رحمه الله-: "ا لأمارات: جمع أمارة بالفتح، وهي العلامة، وبالكسر هي الولاية"[4].

ومن العلم المستقِر عند كلّ مسلم أنّ وقت الساعة من علم الغيب الذي اختصّ الله به، فليس للخلق إلى ذلك سبيل، ففي حديث جبريل: (قال: أخبرني عن الساعة، قال: ما المسؤول عنها بأعلم من السائل)[5]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "قوله: (أخبرني عن الساعة) يعني: متى قيامها، (قال: ما المسؤول عنها بأعلم من السائل) يعني: أنا وأنت سواء في العلم بها، فإنها ممّا استأثر الله بعلمه، كما في الآية الكريمة: ﭽ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص145.
(2) مقاييس اللغة 260/3.
(3) محمّد (18).
(4) شرح الأصول الثلاثة ص51.
(5) تقدّم تخريجه.

ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﭼ[1]، وفي الحديث: (مفتاح الغيب خمس -لا يعلمها إلا ّ الله-: لا يعلم أحد ٌ ما يكون في غد ٍ، ولا يعلم أحد ٌ ما يكون في الأرحام، ولا تعلم نفس ٌ ماذا تكسب غداً ، وما تدري نفس ٌ بأي ِّ أرض ٍ تموت، وما يدري أحد ٌ متى يجيء المطر)"[2][3].

وإذا كان قد استقرّ في النفوس أنّ الساعة من أمر الغيب وعلمها عند الله، فمن المستقرّ أيضاً أنّ الساعة قريب، كما أخبر الله بذلك في مثل قوله جلّ شأنه: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭼ[4]، وقوله: ﭽ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﭼ[5]، ومن رحمة الله بعباده أنْ أخبرهم بقُرْبها، وجعل لهم علاماتٍ يستدلّون بها على اقترابها؛ ليزدادوا خوفاً وتشميراً، لا اتكالا ً وتنفيراً.

وأشراط الساعة وعلاماتها من الأمور التوقيفيّة التي لا مجال للرأي فيها؛ بل مستندها الخبر والأثر، وقد تتبع أهل العلم ما ورد في ذلك، وكان نتيجة استقرائهم أنّ أشراط الساعة الواردة في النصوص على قسمين:

1. أشراطٌ صغرى، وهي التي تتقدّم الساعة بزمن طويل، وهي أوائل ومبادئ قرْب الساعة، من ذلك مبعث نبيّنا محمّد ، و لا تزال متتابعة على ما ورد في النصوص، وهي كثيرة، من ذلك ما ورد في حديث جبريل، وفيه: "(قال: أخبرني عن أماراتها، قال: أنْ تلد الأمَة) المملوكة (ربّتها) سيدتها، هذه هي العلامة الأولى، والمعنى: أنّ السراري تكثُر في العرب حتى يُوجد أنّ الأمة تلد سيدتها (وأنْ ترى الحفاة) جمع حافي وهو الذي لا نعال له (العراة) جمع عاري، وهو الذي لا ثياب عليه، (العالة) جمع عائل، والعائل هو الفقير (رعاء الشاء) الشاء هي: الغنم (يتطاولون في البنيان) وهذه هي العلامة الثانية، والعرب كانوا قبل بعثة النبي حفاة عراة

---

(1) لقمان (34).
(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الكسوف، باب ٌ: لا يدري متى يجيء المطر إلا ّ الله، رقم (1039)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
(3) شرح الأصول الثلاثة ص51.
(4) الأنبياء (1).
(5) القمر (1).

كما في هذا الحديث، وكانوا في أشدِّ حالة وأدناها، فمَنّ الله عليهم بالإسلام وقوّاهم حتى استنفقوا خزائن كسرى وقيصر، ثمّ وصلوا إلى أنْ وقعوا فيما أخبر به النبي في هذا الحديث"[1].

2. أشراطٌ كبرى، وهي التي تكون بين يدي الساعة، وعلى مثلها تقوم، كطلوع الشمس من مغربها، وهذه لم يقع منها شيءٌ بعد، وأمرها إلى الله تعالى.

وهذا التقسيم قد نصّ عليه سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله-، مبيّناً وجه الفرق، حيث قال: "قد وجد مبادئ وأوائل قرب الساعة، فإن ّ نبيّنا صلّى الله عليه وسلّم نبيّ الساعة[2]، وهو الذي تقوم الساعة على أمّته. وبعدها تتابعت الصغار الكثيرة جدّاً، ثم ّ علاماتها الكبار إلى الآن لم تأت، وغير بعيد أنْ تقع، فإنّ النبي ّ أخبر عن أمور هائلة وأمور تنكرونها[3]، بطريقة لا نسبة لها إلى ما قبل، كأنّ الآن عالم والماضي قريباً عالم آخر"[4].

المطلب الثاني: البرزخ:

البرزخ في اللغة: هو الحاجز والحدّ بين الشيئين[5]، ومنه: دار

(1) شرح الأصول الثلاثة ص51-52.

(2) عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: (بُعثت أنا والساعة كهذه من هذه أو كهاتين). وقرن بين السبابة والوسطى. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب اللِعان وقول الله تعالى: ﴿ ﴾ إلى قوله: ﴿ ﴾[النور: 6-9]، رقم (5301)، وهو عند مسلم بنحوه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قُرْب الساعة، رقم (7592).

(3) قال الشيخ محمّد بن عبد الرحمن بن قاسم -رحمه الله- جامع فتاوى ورسائل الشيخ: "عن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: (سترون قبل أنْ تقوم الساعة أشياء تستنكرونها عظاماً، تقولون: هل كنّا حدثنا بهذا ؟ فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله تعالى، واعلموا أنها أوائل الساعة). رواه الطبراني والبزّار، وله شواهد". فتاوى ورسائل الشيخ 143/1(الحاشية).

(4) فتاوى ورسائل الشيخ 243/1.

(5) يُنظر: المفردات ص43، تهذيب اللغة 270/7، مقاييس اللغة 333/1، النهاية في غريب الحديث 118/1، القاموس المحيط ص318.

البرزخ بين الدنيا والآخرة، يقول الشيخ محمّد -رحمه الله-: "والبرزخ: هو الفاصل بين شيئين، فقبر الإنسان هو دار البرزخ بين أهل الدنيا وأهل الآخرة"[1].

والإيمان بالحياة البرزخيّة وما يكون فيها من عذابٍ أو نعيم واجب على كلّ مكلف، فهو من الإيمان بالغيب، وهو من الإيمان بـ اليوم الآخر، إذ القبر أول منازل الآخرة، كما قال نبيُنا : (القبر أول منازل الآخرة، فإن ْ يَ نْ جُ منه فما بعده أيسر منه، وإن ْ لم ينج ُ منه فما بعده أشد ُ منه)[2].

وقد قررّ الشيخ محمّد هذا الأصل بأدلته وبيّن أنه من عقائد المسلمين، فيقول -رحمه الله-: "حقيقة الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بكلّ ما يكون بعد الموت في البرزخ، والإيمان بعذاب القبر ونعيمه"[3]، ويقول أيضاً في حقيقة الإيمان باليوم الآخر: "الإيمان بكلّ ما أخبر به النبي ممّا يكون بعد الموت، ومنه ما يحصل للميت في القبر، وهو مجمعٌ عليه، ويجب الإيمان به، والإيمان به من جملة الإيمان باليوم الآخر"[4].

والأدلة قطعيّة بإثبات الحياة البرزخيّة وعذاب القبر ونعيمه ووجوب الإيمان بذلك، وهذا ما أشار إليه الشيخ -رحمه الله- بقوله: "تواترت عن النبي الأخبار والأحاديث فيه وثبوته، وهو في الحقيقة روضة من رياض الجنّة لأهل الطاعة، أو حفرة من حفر النار لأهل المعصية، روضة لِمَن كان على الصراط المستقيم في الدنيا، أو حفرة لِمَن كان على الشكِ والريب والزيغ عن الصراط المستقيم والقول

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص149.

(2) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (454)، والترمذي في سننه، كتاب الزهد، الباب (5)، حديث رقم (2308)، وقال: "حسن غريب"، وابن ماجه في السنن، كتاب الزهد، باب ذِكر القبر والبلى، رقم (4267)، والحاكم في المستدرك، كتاب الجنائز، رقم (7942)، من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، قال الحاكم: " هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني في صحيح الجامع، رقم (1684)، وفي صحيح سنن الترمذي، وفي صحيح سنن ابن ماجه.

(3) شرح الأصول الثلاثة ص44.

(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص145.

الثابت في الحياة الدنيا"[1]، ومن الأدلة التي ذكرها الشيخ في ذلك:

1. كلُّ دليلٍ في وجوب الإيمان باليوم الآخر فإنّه يدخل فيه القبر وما فيه من عذابٍ أو نعيم، فالقبر أول منازل الآخرة، يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "الإيمان بعذاب القبر هو من جملة الإيمان باليوم الآخر؛ فإنّ الإيمان باليوم الآخر يتناول الإ يمان بجميع ما يكون بعد الموت"[2]، ويقول: "والإيمان به من جملة الإيمان باليوم الآخر"[3].
2. الإجماع منعقدٌ على إثبات الحياة البرزخيّة وما فيها من عذابٍ أو نعيم، وعلى وجوب الإيمان بذلك، يقول الشيخ - رحمه اللّه-: "والذي عليه المسلمون وعقيدتهم: أنّ القبر إمّا روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النار"[4]، ويقول أيضاً: "ومنه -يعني من الإيمان باليوم الآخر- ما يحصل للميت في القبر، وهو مجمعٌ عليه، ويجب الإيمان به"[5].
3. قوله تعالى: ﭽ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﭼ[6]، يقول الشيخ -رحمه اللّه- "والمراد الحياة البرزخيّة الروحانيّة، لا الجسمانيّة"[7].
4. قوله تعالى: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ[8]، يقول الشيخ -رحمه اللّه- عند بيانه لقوله تعالى: ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﭼ[9]: "ﭽ ﯽ ﭼ أي شديداً، وذلك بإغراق اللّه لهم في البحر، حتى لم يُفلت منهم أحداً، ثمّ بعد ذلك في عذاب البرزخ إلى يوم القيامة، كما قال تعالى: ﭽ ﮠ

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص145-146.
(2) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص257.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص145.
(4) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص257.
(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص145.
(6) آل عمران (169-170).
(7) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص676.
(8) غافر (45-46).
(9) المزمّل (15-16).

ں ڻ ڼ ڽ ڭ ۀ ۀ ہ ۂ ۃ ۄ ۅ ۆ ۇ چ[1]، فهذه عاقبة من عصى الله ورسله، فاحذروا أنتم أيُّها الأمّة أنْ تعصوا نبيّكم؛ فيحلّ بكم كما حلّ بهم"[2].

5. قوله صلى الله عليه وسلم: (اللّهمّ إنّي أعوذ بك من عذاب القبر)[3]، قال الشيخ: "قوله: (ومن عذاب القبر) فإنّ القبر في الحقيقة إمّا روضة من رياض الجنة، في حقّ أهل الاستقامة والنجاة، أو حفرة من حفر النار لِمَن هم خلاف الاستقامة، ثمّ الإيمان بعذاب القبر هو من جملة الإيمان باليوم الآخر؛ فإنّ الإيمان باليوم الآخر يتناول الإيمان بجميع ما يكون بعد الموت"[4].

6. وكان من دعاء النبي ﷺ للميّت: (وأفسِحْ له في قبره، ونوِّرْ له فيه)[5]، يقول الشيخ -رحمه الله- في تعليقه على هذه الدعوة: "فإنّ القبر يضيق على صاحبه حتى تختلف أضلاع مَن يضيق عليه، وقد أخبر النبي ﷺ عن سعد بن معاذ -مع صلاحه وفضله وكونه شهيدا- قال: (تضايق قبر هذا الرجل الصالح عليه)[6] إلى آخر الحديث، مع أنه سعدٌ، الذي اهتزّ لوفاته العرش، فكيف بمن دونه؟! فكان حسناً أنْ يُدعى

---

(1) غافر (46).

(2) شرح الأصول الثلاثة ص7.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، رقم (832)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يُستعاذ منه في الصلاة، رقم (589)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(4) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص257.

(5) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب في إغماض الميت والدعاء له إذا حضر، رقم (920)، من حديث أمّ سلمة رضي الله عنها، في دعاء النبي ﷺ لأبي سلمة ﭬ.

(6) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (14873)، والطبراني في الكبير، رقم (5346)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، ولفظه عندهما: (لقد تضايق على هذا الرجل الصالح قبره)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد 46/3: "فيه محمود بن محمد بن عبد الرحمن بن عمرو بن الجموح، قال الحسيني: فيه نظر. قلت: ولم أجد من ذكره غيره"، والحديث ضعّفه الألباني في مشكاة المصابيح، رقم (135).

له بذلك"[1].

7. ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (لولا أنْ لا تدافنوا لدعوت الله أنْ يُسْمِعَكم من عذاب القبر)[2]؛ وقد استدلّ به الشيخ على إثبات عذاب القبر، فقال: "وفي الحديث: (لولا أنْ لا تدافنوا لدعوت الله أنْ يُسْمِعَكم من عذاب القبر)؛ لكنْ من رحمة الله ولطفه وحكمته في عمارة هذه الدار أنّ الإنسان لا يسمع ما لأهل القبور، فلو سمع لمَا استقام لهم حياة، ولا قرّ لهم قرار على وجه الأرض"[3].

ويذكر الشيخ -رحمه الله- بعض مسائل الاعتقاد المتعلِقة بالبرزخ، من ذلك:

- الفتنة في القبر: فمِن اعتقاد أهل السنّة والجماعة الإيمان بفتنة القبر، وفي هذا يقول الشيخ -رحمه الله-: "(فيؤمنون بفتنة القبر) الفتنة: الاختبار والامتحان، من قولك: فتنت الذهب، إذا عرضته على النار، وعرفت جودته من ردائته، فيؤمنون أنّ المقبور يُفتن، ويُفتن الميّت ولو لم يُقبر"[4]، وأمّا معنى هذه الفتنة فقد بيّنه الشيخ بقوله: "وهي: سؤال الملكين الفتّانين، اللذين هما بالمنظر الفظيع، وكذلك انتهارهم المسؤول"[5]، ووصفُ هذه الفتنة وكيفيّتها وعظيم أمرها وفيمَا تكون كلُّ ذلك يتجلى في قول الشيخ -رحمه الله-: "(فأمّا الفتنة فإنّ النّاس يُفتنون) ويُختبرون (في قبورهم) عن أعمالهم في الدنيا، وإنْ كان الله سبحانه قد علم ما هو كائنٌ من الخلق قبل أنْ يخلقهم، فيأتيه ملكان، عظيمان، هائلان، فظيعٌ منظرهما، وغليظةٌ أصواتهما، أحدهما اسمه منكر، والآخر اسمه نكير، فهما بمنظرٍ ومسمعٍ وبحالٍ لا يقوى على إجابتهما إلا أهل التثبيت، والسؤال

---

(1) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص699.
(2) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه، رقم (2868)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص148.
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص145.
(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص149.

يكون عن مسائل القبر الثلاث، فيُثبّت بها قومٌ، ويُزاغ بها آخرون. (فيُقال للرجل: من ربُك؟ وما دينك؟ ومن نبيُّك؟ ف ـ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ[1]) من كان في الدنيا على الثبات والحُجّة والبرهان. (فيقول المؤمن) الذي كان على ثقةٍ ويقينٍ ثابتٍ في الدنيا (ربِّي الله، والإسلام ديني، ومحمد نبيي)؛ لأنّه كان عاش على الإيمان بذلك، ولهذا يُقال له في الجواب: على هذا عشت..الخ[2]، (وأمّا المرتاب) الذي هو على ريبٍ وشكٍّ في الدنيا فهو بعكس ذلك عند هذه الفتنة العظيمة، يكون له الريب والشكُّ، [الذي هو على الزيغ والميل فله الزيغ والميل عند هذه الفتنة][3] (فيقول: هاه هاه لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته) دينه دين المدنيّة، وهو ما كان عليه أهل مدينته، يعني: فلولا أنّه وجدهم عليه ما دان، ليس معه إيمان واصلٌ إلى قلبه، ومصدِّقته جوارحه، (فيُضْرب بمرزبّةٍ) بمطرقة عظيمة (من حديد، فيصيح) المضْرُوب (صيحةً يسمعها كلُّ شيءٍ) من خَلَق الله (إلا الإنسان، ولو سمعها الإنسان لصعق) لسقط مغْشيّاً عليه، أو ميتاً؛ من فظيع تلك الصيحة"[4]، ثمّ يذكر الشيخ -رحمه الله- أنّ معرفة الدين بالحُجج من أسباب

---

(1) إبراهيم (27).

(2) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (26976)، والطبراني في الكبير، رقم (281)، بلفظ: (على ذلك عشت، وعليه متّ)، من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الجنائز، باب المريض وما يتعلق به، ذ ِكـ ْر ُ الأخبار بأن المرء يفتن في قبره مسلماً كان أو كافراً، رقم (3113)، وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب الجنائز، رقم (1403)، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الجنائز، في نفس المؤمن كيف تخرج ونفس الكافر، رقم (12062)، كلهم أخرجه من حديث أبي هريرة بلفظ: (على ذلك حييت، وعلى ذلك مت ّ)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد 51/3: "رجال أحمد رجال الصحيح"، وحسّن الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، رقم (3561) اللفظ الثاني منه.

(3) عبارة أخرى للشيخ، قال الشيخ محمّد ابن قاسم رحمه الله: "أثبتُ هذا لئلا ّ يكون بينهما فرق في المعنى، وقد يكون الشاكُ نوعاً، والزائغ نوعاً آخر". شرح العقيدة الواسطيّة ص147(الحاشية).

(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص147-148.

الثبات في هذه الفتنة، فيقول شارحاً قول الإمام محمّد ابن عبد الوهّاب في المسألة الأولى من المسائل الأربع: (...، ومعرفة دين الإسلام بالأدلة)[1]: "يعني: من الكتاب والسنّة، تنبيهاً على أنّه لا يسوغ التقليد في ذلك؛ بل لابدّ أنْ يكون معه أدلة على ما خُلق له من الكتاب والسنة، حتى يكون على بصيرة ونور وبرهان من دينه؛ فإنّ مَنْ لم يكن على حقيقةٍ من دينه فإنّه يُخْشى عليه في حياته وبعد مماته من سؤال الملكين، إذا سألاه في القبر أن يحصل له الشك، فيجيب بالجواب السيء، فيقول: هاه هاه، لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته، ويصنعون شيئاً فصنعته، فهو إمّا دينه دين الوطنيّة أو المدنيّة؛ بخلاف من يعرف أدلة دينه من الكتاب والسنة، وكان على القول الثابت في الدنيا، فإنّه حريٌ بأنْ يقول: ربي اللّه، والإسلام ديني، ومحمد نبيي؛ فإنّ من أسباب الثبات على السؤال معرفة الدين بالحُجج من الكتاب والسنّة"[2].

- عذاب القبر ونعيمه: يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "(ثمّ بعد هذه الفتنة) وهي سؤال الملكين الفتّانين اللّذين هما بالمنظر الفظيع، وكذلك انتهارهم المسؤول (إمّا نعيم) وهذا هو نعيم البرزخ لأهل التثبيت، (وإمّا عذاب) -والعياذ باللّه- لغير المثبّت، فالكافر في جحيم"[3]، ويقول: "القبر في الحقيقة: إمّا روضة من رياض الجنّة، في حقّ أهل الاستقامة والنجاة، أو حفرة من حفر النار لمَنْ هم خلاف الاستقامة"[4]، ويستمرّ نعيم المؤمن وعذاب الكافر إلى قيام الساعة الكبرى، وعليه نصّ الشيخ بقوله: "هذا النعيم للمثبّت، والجحيم للكافر يستمرُ إلى أنْ تقوم القيامة الكبرى، فإنّ القيامة قيامتان: صغرى، وهي الموت؛ فإنّ من مات فقد قامت قيامته،

(1) الأصول الثلاثة ص35(ضمن متون طالب العلم).
(2) شرح الأصول الثلاثة ص31.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص149.
(4) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص257، ويُنظر: شرح العقيدة الواسطيّة ص145-146.

وكبرى"[1]، ويبحث أهل العلم في هذا الباب مسألةً، وهي: هل العذاب في البرزخ للروح أم للجسد؟ وقد أجاب على هذا سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- فقال: "ثمّ العذاب و النعيم في البرزخ للروح والجسد جميعاً؛ لأنّهما تساعدا على الطاعة أو على المعصية، للروح بالأصالة، وللجسد بالتبع، بكيفيّةٍ الله أعلم بها، فإنّ الروح قد انفصلت عن الجسد، ولكن لها اتصال به"[2]، ويقول أيضاً: "ثم العذاب أصله للروح ، ويتصل بالجسد اتصالا ً الله أعلم به، فإنّ هذا من علم الغيب، فأهل النجاة الواحد منهم لو يُقبر في تنُّورٍ فإنّه يناله نصيبه من الجنة وبردها ونعيمها، ومُتوفّى السوء -أعاذنا الله من ذلك- ولو كان مُتوفّى في بساتين يناله ما يتصلُ به من عذابٍ، فالعذاب والنعيم للروح، وينال الجسد ما يناله ممّا الله أعلم بكنهه"[3]، وقال -رحمه الله-: "والعذاب والنعيم فيه -أي في البرزخ- لأهله، للأرواح والأجساد جميعاً، فالأحكام في البرزخ للأرواح والأجسام تبعٌ لها، وفي الدنيا للأبدان والأرواح تبعٌ لها، وفي الآخرة لهما جميعاً، واتصالُ الروح بالجسد له خمس مراتب"[4]، وهذه الخمس المراتب قد ذكرها ابن القيم -رحمه الله- حيث قال: "الروح لها بالبدن خمسة أنواع ٍ من التعل ُق متغايرة الأحكام، أحدها: تعل ُقها به في بطن الأم ِّ جنينا ً، الثاني: تعل ُقها به بعد خروجه إلى وجه الأرض، الثالث: تعل ُقها به في حال النوم، فلها به تعل ُق من وجه ٍ ومفارقة من وجه ٍ، الرابع: تعل ُقها به في البرزخ، فإن ّها وإن ْ فارقته وتجر ّدت عنه فإن ّها لم ت ُفارقه فراقا ً كلي ّا ً؛ بحيث لا يبقى لها التفات إليه البتة...، الخامس: تعل ُقها به يوم بعث الأجساد، وهو أكمل أنواع تعل ُقها بالبدن، ولا نسبة ل ِم َا قبله من أنواع التعل ُق إليه؛ إذ تعل ُق لا

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص149.
(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص146.
(3) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص257.
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص149.

يقبل البدن معه موتا ً ولا نوما ً ولا فسادا ً"[1].

المطلب الثالث: البعث والنشور:

البعث في اللغة بمعنى الإثارة، فـ"الباء والعين والثاء أصلٌ واحد، وهو الإثارة"[2]، "ومنه: قيل ليوم القيامة يوم البعث؛ لأنه يوم يُثار الناس فيه من قبورهم لموقف الحساب"[3].

ويُطلق البعث بمعنى: الإرسال، والإيقاظ[4]، ومن مُسمّيات البعث: النشور، "يـ ُقال: نَشَر الميـ ِّت يَنْشُرُ نُشورا ً إذا عاش بعد الموت، وأنْشَره الله: أي أحياه"[5].

والمراد به شرعاً: "إحياء الأموات وخروجهم من قبورهم ونحوها إلى حكم يوم القيامة"[6].

والإيمان بالبعث والنشور ركن الإيمان باليوم الآخر، وبدونه لا يصحُّ، يقول الشيخ -رحمه الله-: "الإيمان بالبعث والنشور من القبور من جملة الإيمان باليوم الآخر؛ فإنّ الإيمان باليوم الآخر يشمل الإيمان بالبعث؛ بل هذا هو معظم الإيمان باليوم الآخر"[7].

وأدلة البعث أكثر من أن تُحصر أنواعها، فكيف بأفرادها! فقد "قرّر تعالى هذا الأصل بكمال علمه وكمال قدرته، ولهذا كان المعاد معلوماً بـ العقل والشرع"[8]، ولاستفاضة أدلته كان معلوماً من الدين بالضرورة، فمَن أنكره كفر بالإجماع[9]، وهذا ما قرّره الشيخ فقال: "(ومن كذّب بـ البعث كفر) مَن كذب بالبعث وأنكره كفر؛ لتكذيبه الله ورسوله وإجماع المسلمين، فالمكذِّب بالبعث كافر لجحده أصلا ً من أصول ا لإيمان، ومنه قول بعض الكفرة الذين يقولون لا يُعاد إلا ّ الروح (و الدليل قوله تعالى: ﭼ ﮯ ﭼ) والتعبير بالزعم تكذيب لِمَا ذكروه؛ بل هم

---

(1) الروح ص43-44.
(2) مقاييس اللغة 266/1، ويُنظر: جامع البيان 691/1، لسان العرب 93/1.
(3) جامع البيان في تأويل القرآن 692/1.
(4) يُنظر: تهذيب اللغة 201/2، لسان العرب 93/1، القاموس المحيط ص 211.
(5) النهاية في غريب الحديث 53/5، ويُنظر: مقاييس اللغة 430/5.
(6) فتح الباري393/11.
(7) شرح الأصول الثلاثة ص60.
(8) شرح العقيدة الواسطية ص21.
(9) يُنظر: شرح كتاب كشف الشبهات ص116.

مبعوثون ولابدّ، والزعم يُستعمل كناية على الكذب (ﭼﮯ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ) فكفّرهم بإنكارهم للبعث في زعمهم أنْ لنْ يُبْعثوا، وكفّرهم بقوله: ﭼﮯ ﯓﭼ، فدلّ على أنّ إنكار البعث كفر، وإسناد هذه المقالة إلى الكفار دليل على أنّ المكذِّب به كافر، وهو من أعظم كفر أهل الجاهلية، (ﭼﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﭼ[1]) يعني سهلٌ عليه هيّن، كما قال تعالى: ﭼﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳﭼ[2]، إذا كان هذا النوع الإنساني في العدم لم يُوجد، ثمّ أوجده اللّه وذراريه من الماء المهين، ثمّ جعل هذا التناسل فيه، فإنّه لا يُعجزه شيء أنْ يُعيده وهو الذي أبدعهم، ﭼﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳﭼا لآية، وفي الحديث: (كذ ّبني ابن آدم ولم يكن له ذلك، وشتمني ولم يكن له ذلك، فأم ّا تكذيبه إيّ ّاي فقوله: لن ي ُعيدني كما بدأني، وليس أول الخلق بأهون علي ّ من إعادته. وأم ّا شتمه إيّ ّاي فقوله: اتخذ اللّه ولدا ً، وأنا الأحد الصمد لم ألد ولم أ ُولد ولم يكن لي ك ُفؤا ً أحد)[3]"[4].

ويُوضح الشيخ حقيقة الإيمان بالبعث قائلا ً: "وحقيقة الإيمان بالبعث: أنْ يُؤمن الإنسان ويُقرّ أنّ هذه الأجسام تُعاد كما كانت، وتُردّ إليها أرواحها، وتُنعّم أو تُعذّب"[5]، وقال -رحمه اللّه-: "البعث الذي جاء في القرآن هو بعث هذا الجسد نفسه"[6].

وهذه الحقيقة هي التي استبعدها أهل الجاهليّة فأنكروها، يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "وهذا هو الذي كان ينكره أهل الجاهليّة، أنكروا أنْ تعود هذه الأجساد كما كانت؛ عظامها ولحمها وأعصابها، وذلك من جهلهم بكمال علمه تعالى وقدرته على كلّ شيء؛ ولهذا يُقرّر تعالى بعث الأجساد وردّها كما كانت في مواضع من كتابه بكمال علمه وقدرته، كما في سورة القيامة[7] وآخر سورة يس[8] وغيرها من

---

(1) التغابن (7).
(2) الروم (27).
(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، سورةﭼ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ، بابٌ، رقم (4974)، من حديث أبي هريرة .
(4) شرح الأصول الثلاثة ص61، ويُنظر: شرح كتاب كشف الشبهات ص116.
(5) شرح العقيدة الواسطية ص21.
(6) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1586.
(7) في قوله تعالى: ﭼﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ

السور"[2].

وقال أيضاً: "وما استنكر أبو جهل إلا ّ هذا -يعني بعث هذا الجسد نفسه-، هم لا يستنكِرون أنْ يُبعث جسدٌ آخر، هم يرون الجو من أضحى شيءٍ ثمّ يجتمع السحاب، هم يستنكرون إعادة الجسم الذي أطاع أو عصى، وجهلوا أته لم يكن شيئاً مذكوراً، ثم كوّنه أوّل مرّة، أفليس الذي قدر على ذلك قادرٌ على إعادته، ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵﭶ ﭼ[3]، والنصوص في بعث هذا الجسد نفسه أصرح شيء، وما استنكر أبو جهل إلا ّ هذا، لكن جاءَ أناس تتلمذوا على الإفرنج ولا دروا أنّه مسلك أبي جهل وأضرابه، ويُعطى أحدهم الشهادة العالمية؟! فإنسان يُنكر حقيقة البعث أي ّ شيءٍ عنده من بحثٍ أو دين، ليس عنده إلا ّ أنّه أعرض عن القرآن وقبِل رمي أعدائه إيّاه، وهذا داء قديم"[4].

والبعث هو أعظم ما ينكره جهلة الماضي والحاضر مِنْ أمر اليوم الآخر، قال الشيخ: "والجهلة يستبعدون إعادة أجزاء هذا البدن بعد بلائها؛ فلذلك ذكر المصنف[5] هذا اللفظ بدل واليوم الآخر، فإنّ المنكرين لليوم الآخر لا ينكرون قدرة الله على خلق الأجسام وإنزال المطر وغير ذلك"[6].

ومن الحكمة والعدل بعث هذه الأجساد بعينها، وهذا ما أشار إليه الشيخ مُعلِلاً ذلك، فقال: "وحقيقة الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بكلّ ما يكون بعد الموت في البرزخ والإيمان بعذاب القبر ونعيمه، ودخل فيه -وهو أصعبه وأعظمه-: الإيمان ببعث هذه الأجساد وإعادتها كما كانت؛ أعظامها، وأجسادها، وأعصابها، حيث يُثاب هذا

ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﭼ[القيامة: 37-40].

(1) في قوله تعالى: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﭼ...وما بعدها، [يس: 78-83]، وستأتي في ثنايا النصّ.

(2) شرح الأصول الثلاثة ص60.

(3) الروم (27).

(4) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1586-1587، ويُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 243/1.

(5) يعني ابن تيميّة -رحمه الله-، حيث قال في الواسطيّة ص21بشرح الشيخ لها: "والبعث بعد الموت".

(6) شرح العقيدة الواسطية ص21.

الجسد والروح جميعاً على ما فعلا من طاعة الله، أو يُعاقبا على المعاصي التي صدرت منهما جميعاً، فإنّ الطاعة والمعصية صدرت منهما جميعاً، فلابدّ أنْ يُثابا على ما فعلا، أو يُعاقبا على ما تركا"[1].

ولمّا كان استبعاد بعث هذه الأجساد من الجاهلية وأضرابهم حين قالوا: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ كان من أعظم الجواب دحضاً لشبهتهم ما جاء عقب ذلك من قول الله تعالى: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﭼ[2]، وقد وقف الشيخ -رحمه الله- مع هذه الشبهة وجوابها فقال: "وأهل الجاهلية ما استبعدوا إلا إعادة هذه الأجسام بعينها، فأنكروا أنْ تعود كما كانت، ﭽ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﭼ[3]، وأمثالها في القرآن، ولهذا كلُّ شبهةٍ تجد ردّها في القرآن بعدها، الجاهليّة لا يستبعدون وجود ما ليس موجوداً قبل كالسحاب، لكن من ضلالهم وعمايتهم إنكارهم ذلك، ألا ترى إلى يس؛ في قوله: ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﭼ يعني صارت رميماً بالية، من جهل الجاهليّة استبعدوا بعثها وقد كانت كذلك، فأمر الله نبيّه أنْ يقول: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ فإيجادها قبل أنْ لم تكن أصعب ولهذا قال في الأخرى: ﭽ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭼ[4]، فالإعادة أهون من البداءة، وفي الحديث: (كذّبني ابن آدم ولم يكن له ذلك، وشتمني ولم يكن له ذلك، فأمّا تكذيبه إيّاي فقوله: لن يُعيدني كما بدأني، وليس أول الخلق بأهون عليّ من إعادته. وأمّا شتمه إيّاي فقوله: اتخذ الله ولداً، وأنا الأحد الصمد لم ألد ولم أُولد ولم يكن لي كُفُواً أحد)[5]، فلم تُنشئ نفسها ولا أنشأها الناس، فالذي أنشأها هو القادر على إعادتها، ثمّ قال: ﭽ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﭼ قرّره بالعلم، ثمّ قال: ﭽ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﭼ، ضرب لهم مثلاً فيما يشاهدونه ويعاينونه، فهذا الشجر رطب بارد والنار ضدُّ ذلك حارة يابسة أخرجها من بارد رطب،

---

(1) شرح الأصول الثلاثة ص44-45.
(2) يس (78-83).
(3) الواقعة (47).
(4) الروم (27).
(5) تقدّم تخريجه.

والعرب يقولون في كلّ رطب نار، فمَن أخرج هذه من هذه قادر على إعادة الأجسام باردة رطبة، ثمّ انتقل إلى حجّة أخرى فقال: ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﭼ فقرّر البعث بكمال القدرة، فالذي يقدر على ذلك يقدر على إعادة تلك العظام التي عملت الطاعات و المعاصي؛ لتُثاب أو تُعاقب، ثمّ قرّره بدليل آخر فقال: ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﭼ فإذا أراد شيئاً قال له هذه الكلمة ولا يحتاج إلى تكرار؛ لكمال قدرته، ولكون كلّ شيءٍ يأتيه طائع، كما قال: ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﭼ[1]"[2].

المطلب الرابع: الصراط والميزان: وفيه فرعان:

الفرع الأول: الصراط:

الصراط في اللغة: هو الطريق[3]، وبهذا عرّفه الشيخ فقال: "الصراط هو: الطريق"[4]، ومنه الصراط في اليوم الآخر، والذي يمتدُّ فوق النار إلى الجنّة، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وسمِّي الصراط طريقاً؛ لأنّه يُعبر منه إلى الجنّة. يمرُّ وسط النار حتى ينتهي إلى الجنة ، ولا يُمرُّ إلى الجنّة إلا ّ منه"[5].

والصراط من أمر الغيب، فـ"الإيمان بالصراط، والإيمان بنصبه على متن جهنّم، من الإيمان باليوم الآخر"[6].

وقد"اتفقت الكلمة على إثبات الصراط في الجملة"[7]، وأدلة إثبات الصراط في السنّة ظاهرة، مثل قوله ﷺ: (ويُ ضرب الصراط بين ظ َهْ رَي ْ جهنّ َم، فأكون أنا وأم ّتي أول من يُ ج يِز ُها، ولا يتكلّ ّم يومئذٍ إلا ّ الرسل، ودعوى الرسل يومئذٍ اللهّم ّ سلّ ِم، سلّ ِم)[8]، ودلالة القرآن عليه في مثل قوله

---

(1) فُصِّلت (11).

(2) شرح الأصول الثلاثة ص45.

(3) يُنظر: مقاييس اللغة 349/3، لسان العرب 326/7، القاموس المحيط ص 872.

(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص157.

(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص157.

(6) شرح العقيدة الواسطيّة ص157.

(7) لوامع الأنوار 192/2.

(8) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭼ [القيامة: 22-23]، رقم (7437)، ومسلم، كتاب الإ

تعالى: ﭼ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ
ﮡ ﮢ ﭼ[1]، قال الشيخ -رحمه الله-: "أمّا قوله سبحانه: ﭼ ﮑ ﮒ ﮓ ﭼ فالمراد: المرور على الصراط، فإنه منصوب على متن جهنّم؛ وجميع الخلق يعبرون عليه، فالورود أعمّ من الدخول، فالدخول أخصّ، فلا يلزم من الورود الدخول"[2].

ومن الإيمان بالصراط: الإيمان بأوصافه الواردة في النصوص، وقد أشار الشيخ إلى بعض أوصافه الواردة فقال: "جاء في الأحاديث: أنه أدقّ من الشعر، وأحدّ من السيف[3]، وأحرّ من الجمر[4]، وأنه دحض مزلّة[5]"[6].

ويُقسِّم الشيخ -رحمه الله- الصراط إلى قسمين، فيقول: "و الصراط صراطان: حسيّ وهو هذا، ومعنويّ وهو في الدنيا"[7].

ثمّ يُوضِح ارتباط أحدها بالآخر، وتأثير ذلك على العبد إيجاباً وسلباً، فيقول: "(يمرّ الناس عليه على قدر أعمالهم) والثبات على

إيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (182)، من حديث أبي هريرة .

(1) مريم (71-72).

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص203.

(3) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (24793)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وضعّف إسناده الأرنؤوط، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان، باب في أنّ دار المؤمنين ومأواهم الجنة، رقم (367)، من حديث أنس ، قال البيهقي في الشعب 332/1 عن إسناده: "هذا إسناد ضعيف، غير أنّ معنى بعض ما روي فيه موجود في الأحاديث الصحيحة التي وردت في ذكر الصراط"، وقال 332/1 عن حرف: (أحد من السيف): "هذا اللفظ من الحديث لم أجده في الروايات الصحيحة"، قال أبو سعيد الخدري : (بلغني أنّ الجسر أدق من الشعرة وأحد من السيف)، يُنظر: صحيح مسلم، عقب حديث رقم (183).

(4) لم أهتدِ لتخريج هذا اللفظ، غير أني وجدت لفظاً أخرجه أحمد، رقم (16206)، لعله المقصود، وهو: (فيسلكون جسراً من النار؛ فيطأ أحدكم الجمر، فيقول: حس)، وحكم عليه محققو المسند بأنّ إسناده ضعيف مسلسل بالمجاهيل.

(5) أخرج هذا اللفظ مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (183)، من حديث أبي سعيد الخدري .

(6) شرح العقيدة الواسطيّة ص157.

(7) شرح العقيدة الواسطيّة ص157.

الحسي حسب الثبات على المعنوي في الدنيا...، والقوى الحسيّة لا استطاعة لها على المرور عليه، لا يُمرُّ معه إلا ّ بالقوى المعنويّة الإ يمانيّة، وهو بحسب الاستقامة على هذا الصراط المعنوي في الدنيا، و المرور عليه على حسب الأعمال ثباتاً وسقوطاً، وسرعة وإبطاءً، واستقامة سواءً بسواء، ولهذا قال-يعني ابن تيميّة-: (على قدر أعمالهم)، لا على قدر أجسامهم، كما أنّ الصراط في الدنيا أحظى الناس به أقواهم إيماناً لا أجساماً، والناس في سرعة المرور عليه على أقسام، فأهل السير: هم الذين استقاموا على الطريق المعنوي ولم يتثاقلوا عنه، (فمنهم مَن يمرُّ) عليه (كلمح البصر، ومنهم مَن يمرُّ ك البرق الخاطف، ومنهم مَن يمرُّ كالريح، ومنهم مَن يمرُّ كالفرس الجواد، ومنهم مَن يمرُّ كركاب الإبل، ومنهم مَن يعدُو عدواً، ومنهم مَن يمشي مشياً، ومنهم مَن يزحف زحفاً، ومنهم مَن يُخطف) حتى إنّ منهم مَن إذا عبر خُطف خطفاً (ويُلقى في جهنم). (فإنّ الجسر) الصراط (عليه كلاليب تخطف الناس بأعمالهم) قد حُفّ به كلاليب، هو مثل السير على الصراط المعنوي، وهي شُبَه التردّد والتثاقل والسير بالهوينا، فكما أنّ الكلاليب في هذا الصراط المعنوي في الدنيا من الشبهات و الشهوات تخطفهم، فتلك الكلاليب تخطف الناس على قدر ما تخطفهم الشبهات والشهوات في تلك الأعمال وبسبب الأعمال، فكما خطفتهم في الدنيا خطفتهم في الآخرة، ومَن خُطف سقط في جهنّم"[1].

ويشير الشيخ إلى أنّ المرور على الصراط خاصٌ بأهل الإسلام، وأنّ كلّ مَن مرّ عليه دخل الجنّة حالا ً أو مآلا ً، حيث يقول: "(فمَن مرّ على الصراط دخل الجنة) بكلّ حال، ولا يرد إلى النار أبداً، والظاهر أنّ المرور إنّما هو لأهل الإسلام، وأنّ الذي يُخطف هو صاحب المعاصي والشبهات والشهوات؛ لأنّ الكفار لم يدخلوا في هذا الصراط المعنوي في الدنيا"[2].

وكلُّ مَن تجاوز النار من المؤمنين فإنّه يُحبس على قنطرة، أمّا ما هي القنطرة وما سرُّ الوقوف عليها؟ فهذا ما أفاده الشيخ بقوله: "(فإذا عبروا عليه وقفوا على قنطرة) الظاهر: أنّها جسر يقفون عليه (بين الجنّة والنار)، والسرُّ في الوقوف على هذه القنطرة: (فيُقتصُّ

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص157-158.
(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص159.

لبعضهم من بعض)، فإنه لابدّ من أخذ الحقوق، فلا أحد يدخل الجنّة أو النار حتى تؤخذ الحقوق التي له، أو التي عليه ويُؤديها، فلا يدخلونها مِن تلك القنطرة حتى يُهذّبوا ويُنقوا، (فإذا هُذِبوا ونُقّوا) من درن الذنوب وأرجاس المعاصي، ويصلحون لمجاورة الربِّ الكريم في دار الخلد (أُذن لهم في دخول الجنّة)؛ لأنّ الجنّة دار طيِّبة في جوار الطيِّب سبحانه، ولا يدخلها إلا طيِّب، كما قال سبحانه: ﭽ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭼ[1]، فالفاء للسببيّة، فلا يدخلها أحد عنده درنُ ذنبٍ أو مظلمة"[2]، ولا غرابة في التعليل بهذا؛ فقد جاء في الصحيح: (إذا خلص المؤمنون من النار؛ حبسوا بقنطرة بين الجنّة والنار، فيتقاصون مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا نقّوا وهذّبوا أُذن لهم بدخول الجنّة، فو الذي نفس محمد بيده لأحدهم بمسكنه في الجنّة أدل بمنزله كان في الدنيا)[3].

الفرع الثاني: الميزان:

عِلمُ الله بالتقيّ والشقيّ من خلقه سابق، لكنْ من تمام عدل الله وكمال حكمته إظهار علمه وتجليته لخلقه، وربط الثواب والعقاب بما ظهر لا بسابق علمه، ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ[4]، ولأجل ذلك توضع الموازين يوم الدين بالقسط، فلا ظلم ولا حيف، قال تعالى: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﭼ[5]، وقال: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﭼ[6]، وأدلة السنّة كثيرة في إثبات الوزن والميزان يوم القيامة[7]، من ذلك: حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله : (كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللِسان، ثقيلتان في

---

(1) الزمر (73).

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص159.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المظالم، باب قصاص المظالم، رقم (2440)، من حديث أبي سعيد الخدري .

(4) النساء (165).

(5) الأنبياء (47).

(6) الأعراف (8-9).

(7) يُنظر: كتاب الشريعة ص1328-1342.

الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم)[1] ، وعنه أيضاً أنّ رسول الله قال: (إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة، اقرؤوا: ﭽ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﭼ[2] "[3] ، وحديث صاحب البطاقة من أشهر أدلة الميزان[4] .

والإيمان بذلك واجب وهو من الإيمان باليوم الآخر، وقد قرّر الشيخ هذا بقوله: "الإيمان بنصب الموازين من الإيمان باليوم الآخر؛ فإنّ الإيمان باليوم الآخر يشمل أنواعاً منها هذا، ونصوص الكتاب و السنّة في ذلك معروفة"[5] ، وقد سبق الإشارة إلى شيءٍ من ذلك.

ويُشير الشيخ إلى بعض وصفه، بقوله: "الإيمان بالميزان، والإيمان بأنّ له كفتين، والكفتان تُوزن بهما أعمال العباد"[6] ، والإيمان بصفته من الإيمان به.

وهل هو ميزان واحد أم موازين كما ورد مجموعاً في بعض النصوص؟ "يُحتمل أنْ يكون ثمّ موازين مُتعدِّدة تُوزن فيها الأعمال، ويُحتمل أنْ يكون المراد الموزونات، فجُمع باعتبار تنوُّع الأعمال

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭼ[الأنبياء: 47] وأنّ أعمال بني آدم وقولهم يُوزن، رقم (7563)، ومسلم، كتاب الذِّكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل و التسبيح والدعاء، رقم (2694).

(2) الكهف (105).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، بابﭽ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﭼ[الكهف: 105]، رقم (4729)، وأخرجه مسلم، كتاب صفة القيامة و الجنّة والنار، رقم (2785).

(4) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (6994)، والترمذي في السنن، كتاب الإيمان ، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، رقم (2639)، وقال: "حسن غريب"، وأخرجه ابن ماجه في السنن، كتاب الزهد، باب ما يُرجى من رحمة الله يوم القيامة، رقم (4300)، وابن حبان في صحيحه، كتاب الإ يمان، باب فرض الإيمان، رقم (225)، وقال الأرنؤوط: "إسناده صحيح"، وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب الإيمان، رقم (9)، وقال: "صحيح على شرط مسلم" ووافقه الذهبي، الكلُ رواه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، والحديث صححه العلامة الألباني في الصحيحة، رقم (135)، وفي صحيح الجامع، رقم (1776)، وفي غيرهما.

(5) شرح العقيدة الواسطية ص150.

(6) شرح مسائل كتاب التوحيد ص18.

الموزونة"[1]، و"الأكثر على أنّه إنّما هو ميزان واحد، وإنّما جُمع باعتبار تعدّد الأعمال الموزونة فيه"[2].

وأمّا ما الذي يُوزن فيه؟ فقد تقدّم جملة من نصوص السنّة في بيان ذلك، فيها وزن الأعمال والصحائف والأبدان، ويرى الشيخ أنّ الوزن في الأصل للأعمال، وبها تخِفُّ وتثقل الصحائف والأبدان، وبهذا تجتمع النصوص، يقول -رحمه الله-: "(فتُوزن فيها-يعني الموازين-أعمال العباد) نفس الحسنات والسيئات، ولا يُنافي هذا ما جاء في وزن الصحائف والأبدان، فإنّ خفتها وثقلها إنّما هي بالأعمال، كما قاله ابن كثير[3]"[4].

وأمّا كيف تُوزن الأعمال، وهي أعراض وليست أجساماً؟ فقد أجاب على ذلك الشيخ بقوله: "لا يُلتفت إلى قول من قال: لو كانت أجساماً لملأت ذلك، فإنّه كلام باطل لا أصل له، فإنّ الله قادر على أنْ يجعل الأعمال أجساماً، ولها ثقلٌ تملأ الميزان"[5]، ومن جواب الشيخ يظهر أنّه لا ينبغي مثل هذا السؤال، فالربُّ على كلِّ شيء قدير، وعلمٌ لا يحمل على عمل وإنّما يبعث الشكّ لا خير فيه.

وبالميزان مع دقته تظهر النتائج، فمن رجحت حسناته دخل الجنة، وإلاّ كان تحت المشيئة إن كان من الموحِّدين، ثمّ يكون مآله الجنّة ولابدّ، وأمّا الكافر ففي النار من الخالدين، وهذا ملحظٌ عظيم الفائدة نبّه عليه الشيخ -رحمه الله- بقوله: "(ﭺ ﯔ ﯕ ﯖ ﭺ) ولو بحبّة واحدة، بأنْ رجحت حسناته بسيئاته فإنّه ناج (ﭺ ﯘ ﯙ ﯚ ﭺ) الفائزون، (ﭺ ﯜ ﯝ ﯞ ﭺ) من الموحِّدين فإنّه تحت المشيئة، إنْ شاء الله عفا عنه، وإنْ شاء عامله بالعدل، ومن عذّبه (ﭺ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﭺ[6]) خلود مؤبد للكافرين، أما الموحِّد فلا يُخلّد في النار"[7].

---

(1) شرح العقيدة الطحاوية ص417.

(2) تفسير القرآن العظيم 345/5.

(3) قال ابن كثير -رحمه الله- : "وقد يُمكن الجمع بين هذه الآثار؛ بأن يكون ذلك كلّه صحيحاً، فتارة تُوزن الأعمال، وتارة تُوزن محالّها، وتارة يُوزن فاعلها، والله أعلم". تفسير القرآن العظيم 390/3.

(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص150-151.

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 244/1.

(6) المؤمنون (102-103).

المطلب الخامس: الشفاعة والمقام المحمود: وفيه فرعان:

الفرع الأول: الشفاعة:

يُعرّف الشيخ -رحمه الله- الشفاعة في اللغة بقوله: "اشتقاق الشفاعة من الشفع، خلاف الوتر، والشفع: الاثنان، سُمِّي شفعاً لأنّ طالب الحاجة يكون اثنين بعد أنْ كان واحداً"[2]، "وذلك أنّ الشفيع ينضمّ إلى الطالب والداعي، ويصير شفعاً، وصار الطالب في الحقيقة اثنين"[3]، فـ"الشين والفاء والعين أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على مقارنة الشيئين، من ذلك الشّفْع خلاف الوَتر، تقول: كان فرداً فشَفَعْتُه"[4].

ويبيّن الشيخ وجوب الإيمان بالشفاعة قائلا ً: "والإيمان بـالشفاعات من جملة الإيمان باليوم الآخر"[5].

وقد تنوّعت النصوص الواردة في الشفاعة نفياً وإثباتاً، من ذلك قوله تعالى: ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﭼ[6]، وقوله: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭼ[7]، وقال سبحانه: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﭼ[8]، وقال: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﭼ[9]، وقال: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ[10]، والنصوص في الباب كثيرة.

ولا اختلاف بين هذه النصوص؛ إذ مورد النفي غير مورد الإثبات، ولهذا فإنّ أهل السنّة والجماعة يرون أنّ الشفاعة قسمان، والشيخ محمّد -رحمه الله- أحد روّاد هذا المنهج وأئمّته، فقد قال: "والشفاعة شفاعتان: شفاعة شركيّة باطلة منتفية، وهي التي يظنّها المشركون وورثتهم، وشفاعةٌ حقٌ وواقعة ولابدّ، وهذه مشروطة بثلاثة شروط؛ أحدها: إذن المالك، والثاني: رضاه عن الشافع، والثالث: رضاه عن

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص151.
(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص161.
(3) شرح كتاب التوحيد ص125.
(4) مقاييس اللغة 201/3.
(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص161.
(6) طه (109).
(7) سبأ (23).
(8) البقرة (255).
(9) البقرة (254).
(10) المدثر (48).

المشفوع له"[1]، وقال في تعليقه على باب الشفاعة من كتاب التوحيد[2]: "باب الشفاعة، وبيان انقسام الشفاعة إلى حقٍّ وواقعة ولا بدّ، وإلى باطلة ومنفية وغير واقعة، ومن تقسيمها على قسمين يتوجّه الفرق بين القسمين"[3].

ومن بيانه لقول الله: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﭼ يقول: "فيه: نفي الشفيع وهذا نفيٌ ظاهر، وهذا النفي دخل فيه جميع الشفعاء حتى سيّد الخلق صلوات الله وسلامه عليه، ولهذا في القيامة لا يشفع حتى يسجد، ويُقال له: ارفع رأسك، واشفع تُشفّع، وسل تُعطه[4]، ففيه: نفي الشفاعة التي من غير إذنه، وإثباتها بإذنه تعالى"[5].

وللناس في الشفاعة أقوال كانت نتيجة التفريق بين القسمين أو الخلط بينهما، وقد أجمل سماحة الشيخ هذه الأقوال ناسباً كلّ قولٍ لأهله، فقال: "والنّاس في الشفاعة على ثلاثة أقسام:

الأول: الذين أثبتوا الشفاعة الشركيّة.

الثاني: المعتزلة والخوارج أنكروا الشفاعة في العصاة من الموحّدين، فردُّوا النصوص، وخالفوا إجماع الأمّة والصحابة، ويستدلُّون بنصوص نفي الشفاعة كقوله: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ[6] ونحو ذلك، وصاروا ضدّ أولئك، صاروا في طرفي نقيض.

الثالث: أهل السنة والجماعة، هداهم الله فأثبتوا ما أثبته القرآن ونفوا ما نفاه القرآن، ووفّقوا بين النصوص، ورأوا أنّ المثْبَتة هي التي تُطلب من الله، وسببها التوحيد، وأنّها لا تكون إلا ّ بعد إذن الله ورضاه، وأنّ المراد بالشفاعة المنفِيّة: التي يزعمها المشركون الذين يرون أنّهم يتقدّمون ويشفعون من دون إذن الله كما يشفع الوزير عند الملك، لا الشفاعة في العصاة من الموحِّدين، فعرفنا أنّ هنا شفاعة منفيّة وشفاعة مثبتة، فالمنفِيّة: هي التي يزعمها المشركون، والمثبتة

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص126.
(2) كتاب التوحيد ص93.
(3) شرح كتاب التوحيد ص125.
(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله عزّ وجلّ: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ[هود: 25]، رقم (3340)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدني أهل الجنـ ـّة منـزلة فيها، رقم (194)، من حديث أبي هريرة .
(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص40.
(6) المدثر (48).

لابدّ فيها من شرطين، أحدهما: إذن الربِّ، والثاني: رضاه، فلا أحد يشفع -وإن عظُمت منـزلته- إلا ـ بعد إذن الربِّ له، وأيضاً لا أحد يشفع لِمَنْ لم يرضَ الربُّ قوله وعمله، والمَرْضي هو التوحيد، وهو الذي تقع لأهله الشفاعة، والشرك غير مَرْضي، فأهل الشرك لا تنفعهم"[1].

ويقول أيضاً في بيان انقسام الناس في الشفاعة، مع نوع ردٍ على بعضهم: "والناس في شفاعة نبيّنا محمّد على ثلاثة أقسام: جنسها يُنكره اليهود والنصارى، أمّا في العصاة فينكره المعتزلة والخوارج، وردّوا نصوص إثبات الشفاعة، كقوله: ﭽ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﭼ[2]، أثبتت أنّها تقع يوم القيامة، ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ[3]، فإنّها تدلُّ على ثبوتها لِمَنْ رضي الله قوله وعمله، فالمبتدعة الذين ينكرون شفاعة النبي ويدفعون نصوص الكتاب والسنّة بعضها ببعض، كما أنّ مقابلهم الطائفة الأخرى التي استدلت بالإثبات على الشفاعة الباطلة، كالذين يتقرّبون إلى الصالحين بأنواع من العبادة، فينذرون لهم رجاء شفاعتهم، فهذه الشفاعة التي يرجونها منهم هي الباطلة، وهي الشرك، فهؤلاء أثبتوها وغلوا في إثباتها، فأثبتوا الشفاعة الشركيّة، وهم المشركون، فالمشركون يردّون نصوص نفي الشفاعة، والخوارج و المعتزلة يردّون عموم الشفاعة، وهدى الله أهل السنة والجماعة، فجمعوا بين النصوص؛ فأثبتوا ما أثبته القرآن، ونفوا ما نفاه القرآن"[4].

وشأن أهل الباطل التشبيه، فأهل الإشراك إذا أُنكر عليهم قابلوا المعروف بالإنكار والإحسان بالإساءة، فسرْعان ما يرمون مَن يهديهم بأنّه يُنكر شفاعة النبي ، إمّا تلبيساً أو عدم هدىً وفرقان، وقد أزاح هذه الشبهة وكشفها الإمام محمّد بن عبد الوهاب في كتابه العظيم كشف الشبهات، وكان من شرح الشيخ لذلك أنْ قال: "(فقل: لا أنكرها) وأولى من ذلك أنْ (لا أتبرّأ منها)، وهي أصلٌ لأهل التوحيد دون غيرهم؛ بل أنا وأمثالي أرجي لشفاعته؛ لكوني متمسّكاً بسنّته؛

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص127.
(2) البقرة (255).
(3) الأنبياء (28).
(4) شرح كتاب التوحيد ص125، ويُنظر: شرح كتاب كشف الشبهات ص95 (الحاشية).

بل هم المحرومون؛ لكونهم تعل ّقوا بأذيال لا ت ُوصلهم؛ بل هم تركوا سبب شفاعته صلى اللّه عليه وسلم.(بل هو صلى اللّه عليه وسلم الشافع المشفّع وأرجو شفاعته، ولكن ّ الشفاعة كل ّها لله)، فإن ّ النبي صلى اللّه عليه وسلم لا يملكها استقلالا ً؛ بل لا يشفع إ لا ّ في أ ُناس مخص ُوصين قائم بهم التأه ُل لأ َن يشفع لهم (كما قال تعالى: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﭼ[1]). هذا في سياق قوله تعالى: ﭽ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﭼ[2] ، فاللام عند جميع العلماء للم ُلك، بيّنت الآية أن ّ الشفاعة ملك لله وحده، وكون النبي صلى اللّه عليه وسلم أُعطِيها، لا استقلالا ً من دون اللّه؛ بل أكرمه المالك لها لأ ُناس مخص ُوصين في مقدار ٍ مخصوص، فهي شيء محدود، لشيءٍ محدود (ولا تكون إلا ّ من بعد إذن اللّه كما قال تعالى: ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞﭼ[3]) فأي ّ قائل ٍ أو أي ّ إنسان ٍ ي ُخرج النبي من هذا العموم؟!.

(ولا يشفع في أحد ٍ إلا ّ بعد أن ْ يأذن اللّه فيه، كما قال تعالى: ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﭼ[4]) يعني م َن رضي اللّه قوله وعمله (وهو سبحانه لا يرضى) من عباده إلا ّ عملا ً واحداً هو الإسلام، والذي يدور عليه هو التوحيد؛ فالتوحيد من-زلته من الإسلام كمن-زلة الأساس من البنيان، فالمحور هو التوحيد، و الرب ُ لا يرضى (إلا ّ التوحيد، كما قال تعالى: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭼ[5]) وقال عن المشركين: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭼ[6] "[7] .

فإذا خ ُصم القوم قالوا نحن نطلب ُ الرسول ممّا أعطاه اللّه، و الجواب كما في الكشف وشرحه: "(فالجواب) نعم (أن ّ اللّه أعطاه الشفاعة) وهو سيد الشفعاء، لكن الذي أعطاه الشفاعة (و) هو اللّه (نهاك عن هذا) نهاك أن ْ تطلبها منه، فهذا من جهله، يطلب شيئاً منهي ّاً عنه، مع أن ّ إعطاءه الشفاعة إعطاءٌ مقي ّدٌ لا مطلقاً، كما

---

(1) الزمر (44).
(2) الزمر (43).
(3) البقرة (255).
(4) الأنبياء (28).
(5) آل عمران (85).
(6) المدّثر (48).
(7) شرح كتاب كشف الشبهات ص91-92.

أن ّ إعطاءه المال صلى اللّه عليه وسلّم لا يُعطيه من شاء، إنّما يُعطيه من أُمِر أن يُعطيه (فقال تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ[1]) فهذا نهيٌ عن دعوة غير اللّه، ودعوةُ غير اللّه أنواع: منها دعوة غير اللّه فيما يرجونه من شفاعتهم، ومنها دعوة غير اللّه لكشف الكربات ونحو ذلك؛ وهذا منهيٌ عنه؛ بل هو حقيقة دين المشركين الأوّلين، إذ ّما كانت عبادتُهم آلهتهَم بالدعاء وطلب الشفاعة ونحو ذلك"[2]...إلى آخر كلام الشيخين رحمهما اللّه، فليُنظر.

ومن مجموع كلام الشيخ السابق يتحصّل:

1. أنّ الشفاعة على قسمين: شفاعة باطلة منفيّة، وشفاعة حقّ مثبتة، وبهذا التقسيم تأتلف النصوص ولا تختلف.
2. الشفاعة المنفيّة: هي التي وردت النصوص بنفيها، وهي ما كانت تُطلب من غير اللّه فيما لا يقدر عليه إلا ّ اللّه، أو يُظنُّ أنْ تكون بغير إذنه تعالى.
3. الشفاعة المثبتة: هي التي تُطلب من اللّه، وسببها التوحيد، ولها شروط.
4. شروط الشفاعة المُثبتة هي: إذن اللّه للشافع، ورضاه عن المشفوع، كما هو مدلول النصوص، وقد اجتمع هذان الشرطان في قوله تعالى: ﭽ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﭼ[3].
5. قول أهل السنّة والجماعة في باب الشفاعة وسطٌ بين طرفين وهدىً بين ضلالتين، ومن سواهم دائر بين الإفراط والتفريط، غلواً أو جفاءً.
6. أبواب الاعتقاد مترابطة، فالانحراف في بابٍ يجرُّ إلى انحرافات في أبواب أُخر.

ثمّ إنّ الشفاعة المثبتة أنواع متعدِّدة تصل إلى ثمانية أنواعٍ[4]، منها ما هو خاصٌ بالنبي ، ومنها ما ليس خاصّاً؛ وما ليس خاصّاً فله منها أكملها، وقد ذكر سماحة الشيخ بعضها، من ذلك:

1. الشفاعة العظمى؛ في أهل الموقف لفصل القضاء بينهم،

---

(1) الجن (18).
(2) شرح كتاب كشف الشبهات ص94.
(3) النجم (26).
(4) يُنظر: شرح العقيدة الطحاوية ص229-235.

يقول الشيخ -رحمه الله-:"(أمّا الشفاعة الأولى: فيشفع) إلى الله (في أهل الموقف حتى يُقضى بينهم) فيستريحوا من كرب الموقف الذي تقدّم من صفته قرب الشمس و العرق...الخ، (بعد أنْ تتراجع الأنبياء –آدم، ونوح، وإبراهيم ، وموسى، وعيسى ابن مريم- عن الشفاعة) كلٌّ مِنْ هؤلاء يعتذر (حتى تنتهي إليه)، فيقول : أنا لها، قال : فيفتح عليّ من المحامد ما لا أحسنه الآن، قال: فيُقال اسأل تُعط، واشفع تُشفّع[1] .. الخ، وهي التي في الحديث: (وأعطيت الشفاعة)[2]، وهذه الشفاعة العظمى"[3].

2. شفاعته في دخول أهل الجنّةِ الجنّةَ، يقول الشيخ: "(وأمّا الشفاعة الثانية: فيشفع في أهل الجنّة) فإنّ أهل الجنّة الذين استوجبوها بسبب الأعمال الصالحة لا يدخلونها إلا ّ بعد استفتاحها، فيشفع لهم (أنْ يدخلوا الجنّة) وكذلك أهل الجنّة من سائر الأمم، (وهاتان الشفاعتان) الأولى: الشفاعة في محاسبة الخلائق، وهذه الثانية في الذين استحقّوا دخول الجنّة؛ بفضل الله ورحمته وتوفيقه لهم للأعمال الصالحة في حياتهم وموتهم على الإيمان، (خاصتان له)"[4].
3. الشفاعة لِمَن استحقّ النار من الموحِّدين أنْ لا يدخلها، ومَنْ دخلها أنْ يخرج منها، قال الشيخ -رحمه الله-: "(وأمّا الشفاعة الثالثة: فيشفع فيمَن استحقّ النار) من عصاة

---

(1) تقدّم تخريجه، إلا ّ أن لفظ: (ما لا أحسنه الآن) لم أجده في البخاري ومسلم، إلا ّ أن البخاري أخرج في صحيحه، رقم (4712)، ومسلم رقم (194) لفظ: (يفتح الله علي ويلهمني من محامده وحسن الثناء عليه شيئاً لم يفتحه لأحد قبلي)، وفي البخاري رقم (7410): (فأحمد ربي بمحامد علمنيها)، وفيه برقم (5710): (ويُلهمني محامد أحمده بها لا تحضرني الآن)، وفي مسلم رقم (193): (فأحمده بمحامد لا أقدر عليه الآن، يلهمنيه الله).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التيمُم، بابٌ، رقم (335)، وأخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم (521)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص161.

(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص163.

الموحِّدين خاصّة، (وهذه الشفاعة) هو فيها سيِّد الشفعاء وأكملهم فيها، وليست مختصّة؛ بل هي (له ولسائر النبيين والصديقين وغيرهم، فيشفع) الأنبياء والرسل والأولياء و الملائكة والأفراط وغيرهم ممّن أذن الله لهم أنْ يشفعوا كما جاء في النصوص[1] ، وهذه التي يُنكرها المعتزلة، وأمّا أهل السنّة فإنّ قولهم فيها هو ما دلّ عليه الكتاب والسنة، وهو أنّ أحكامهم في الدنيا حكم المسلمين إنْ قام عليهم حدٌّ أُقيم عليهم، وفي الآخرة مُعرّضون للوعيد ومخُوْفٌ عليهم، ومع ذلك يؤمنون بالأخبار المتواترة عن النبي في الآخرة من الشفاعة للعصاة[2] . فيشفع (فيمَن استحقّ النار أنْ لا يدخلها، ويشفع فيمن دخلها) منهم (أنْ يخرج منها) قبل أنْ يُطهّروا من أوضار[3] الذنوب، فإذا طُهّروا أُخرجوا، إذا كانوا ماتوا على التوحيد، كما بُيّن في الأحاديث أنّ من مات على التوحيد غير مشرك فالشفاعة تتناوله، قال : (وإنّي اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة إنْ شاء الله من لا يشرك بالله شيئاً)[4]"[5] .

وهذه الثلاث الشفاعات هي أعمُّ أنواع الشفاعة، وهذا ما نوّه عليه الشيخ بقوله: "وللنبي في القيامة ثلاث شفاعات بالنسبة إلى

---

(1) من ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (183)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وفيه: (فيقول الله عز ّ وجل ّ: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا ّ أرحم الراحمين؛ فيقبض قبضة من النار، فيُ خرج منها قوما ً لم يعملوا خيرا ً قط".

(2) قال القاضي عياض: "قد جاءت الآثار التي بلغت بمجموعها التواتر بصح ّة الشفاعة في الآخرة لمذنبي المؤمنين، وأجمع السلف والخلف ومن بعدهم من أهل السن ّة عليها". نقل ذلك النووي في شرحه لصحيح مسلم 35/3.

(3) الوَضَر: الدّرن والدسم. يُنظر: لسان العرب 325/15.

(4) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب اختباء النبي صل ّى الله عليه وسل ّم دعوة الشفاعة لأمته، رقم (199)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: (لكل ِّ نبي دعوة مستجابة، فتعج ّل كل ُّ نبي ٍّ دعوته، وإن ِّي اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئا ً).

(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص163-164.

الشفاعات العموميّة، وإلا ّ هناك شفاعات غير ما ذكره المصنف -يعني ابن تيميّة-، كشفاعته في عمِّه لتخفيف العذاب لا إخراجه[1]، فثنتان مختصتان به، وواحدة مشتركة"[2].

وشفاعته صلى الله عليه وسلم في عمِّه أبي طالب أحد أنواع الشفاعة كما أشار الشيخ، وهي النوع الرابع هنا، إلا ّ أنّ لهذا النوع سمتين ذكرهما الشيخ بقوله: "هذه من خصائصه صلى الله عليه وسلم، وأيضا ً هي في تخفيف عذابه فقط"[3].

الفرع الثاني: المقام المحمود:

ذكر الله المقام المحمود –واعداً به نبيّه وممتناً به عليه- في كتابه فقال: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ[4]، ومن أسباب الشفاعة الدعاء للنبيّ به، كما ثبت في الصحيح: (مَن قال حين يسمع النداء: اللهم ربّ هذه الدعوة التامّة والصلاة القائمة، آتِ محمّداً الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته = حلّت له شفاعتي يوم القيامة)[5].

ومن المفيد معرفة ما هو المقام المحمود، ولأهل العلم في ذلك قولان، كلاهما حقٌ، ولا تضادّ بينهما، وهما:

القول الأول: أنّ المراد به الشفاعة العظمى، وبهذا قال أكثر أهل العلم[6]، قال ابن جرير الطبري -رحمه الله-: "اختلف أهل التأويل في معنى ذلك المقام المحمود، فقال أكثر أهل العلم: ذلك هو المقام الذي هو يقومه صلى الله عليه وسلم يوم القيامة للشفاعة للناس؛ ليُـ

---

(1) فقد قال العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه؛ للنبي : ما أغنيت عن عمِّك؛ فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: (هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار). أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، رقم (3883)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، رقم (209)، و اللفظ للبخاري.

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص161.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 244/1.

(4) الإسراء (79).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب الدعاء عند الأذان، رقم (614)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(6) يُنظر: جامع البيان 43/15-54، تفسير القرآن العظيم 103/5-110، العلو 1180/2-1182، فتح الباري 95/2، 426/11-427.

ريحهم ربّهم من عظيم ما هم فيه من شدّة ذلك اليوم"[1]، وهو منطوق الأحاديث الصحاح، منها: (إن النّاس يصيرون يوم القيامة جثاً، كل أمة تتبع نبيها، يقولون: يا فلان اشفع، حتى تنتهي الشفاعة إلى النبي صلى الله عليه وسلّم، فذلك يوم يبعثه الله المقام المحمود)[2]، وممّن اختار هذا القول ابن جرير رحمه الله، حيث قال: "وأولى القولين في ذلك بالصواب ما صحّ به الخبر عن رسول الله"[3].

القول الثاني: أنّ المراد بالمقام المحمود إجلاس النبيّ على العرش[4]، وبه قال جمعٌ كثير من أهل العلم[5]، وهو"قول غير مدفوع

---

(1) جامع البيان 43/15.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿...﴾ [الإسراء: 79]، رقم (4718)،من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(3) جامع البيان 47/15، ويُنظر: 51/15.

(4) يُنظر: جامع البيان ، العلو 922/2-924، 1180-1182، فتح الباري 95/2، 426-427/11.

(5) وقد ذكر ابن القيم -رحمه الله- في بدائع الفوائد 1379/4-1380 نقلاً فيه جمعٌ ممّن قال بهذا القول، قال: "فائدة: قال القاضي-المقصود أبو يعلى-: صنف المروذي كتاباً في فضيلة النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر فيه إقعاده على العرش، قال القاضي: وهو قول أبي داود، وأحمد بن أصرم، ويحي بن أبي طالب، وأبي بكر بن حمّاد، وأبي جعفر الدمشقي، وعبّاس الدّوري، وإسحاق بن راهويه، وعبد الوهاب الورّاق، وإبراهيم الأصبهاني، وإبراهيم الحربي، وهارون بن معروف، ومحمد ابن إسماعيل السّلمي، ومحمد بن مصعب العابد، وأبي بكر بن صدقة، ومحمد بن بشر بن شريك، وأبي قلابة، وعلي بن سهل، وأبي عبد الله بن عبد النور، وأبي عبيد، والحسن بن فضل، وهارون بن العباس الهاشمي، وإسماعيل بن إبراهيم الهاشمي، ومحمد بن عمران الفارسي الزاهد، ومحمد بن يونس البصري، وعبد الله بن الإمام أحمد، والمروذي، وبشر الحافى. انتهى. قلت[القائل ابن القيم]: وهو قول ابن جرير الطبري، وإمام هؤلاء كلّهم مجاهد إمام التفسير، وهو قول أبي الحسن الدارقطني"، وقال الذهبي في كتاب العلو 1181/2-1182: "فممّن قال إنّ خبر مجاهد يُسلّم له ولا يُعارض: عباس بن محمّد الدوري الحافظ، ويحيى بن أبي طالب المُحدِّث، ومحمّد بن إسماعيل السُلمي الترمذي الحافظ، وأبو جعفر محمّد بن عبد الملك الدقيقي، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني صاحب السنن، وإمام وقته إبراهيم بن إسحاق الحربي، والحافظ أبو قلابة عبد الملك بن محمّد الرقاشي، وحمدان بن علي الوراق

صحته، لا من جهة خبر ٍ ولا نظر"[1].

وقد ذكر سماحة الشيخ -رحمه الله- هذين قولين في تفسيره للمقام المحمود، ثمّ جمع بينهما، فقال: "المقام المحمود فيه قولان، أحدهما: أنّه الشفاعة العظمى في ذلك المقام الشديد الهول، وهو شفاعة في أنْ يأتي الله لفصل القضاء بين العباد، يشتدُ الكرب بهم، فيتذاكرون مَنْ يشفع لهم، حتى ينتهي إلى النبي ، فيقول: أنا لها؛ فيشفع[2]، والثاني: ما جاء في الحديث، وهو الذي يذكره أهل العقائد[3]، وهو إقعاده معه على العرش؛ فإنّه جاء في حديث مقبول[4]، ولا يضجر ولا يستوحش منه إلا ّ الجهميّة[5] -والمراد

الحافظ، وخلق سواهم من علماء السنة ممّن أعرفهم وممّن لا أعرفهم".

(1) جامع البيان 51/15.

(2) تقدّم تخريج حديث الشفاعة.

(3) يُنظر للتمثيل لا للحصر: السنّة للخلال 209/1-260.

(4) موقوفاً على مجاهد رحمه الله، أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله تعالى محم ّداً صلى الله عليه و سلم، رقم (31652)، وابن أبي عاصم في السنة، رقم (695)، وابن جرير في تفسيره 132/8، قال ابن جرير في تفسيره 51/15 : "ما قاله مجاهد من أنّ الله يُقعِد محمّداً على عرشه قول غير مدفوع صحته، لا من جهة خبرٍ ولا نظر"، وقال الذهبي في كتاب العلو 1180/2: "ويبعد أن يقول مجاهد ذلك إلا ّ بتوقيف..."، وقال أيضاً في كتابه السابق 923/2-924: "هذا مشهور من قول مجاهد"، وأمّا رفعه فلا يصحُ، قال شيخ الإسلام ابن تيميّة-رحمه الله- في درء التعارض 237/5-238: "حديث قعود الرسول صلى الله عليه وسلم على العرش رواه بعض الناس من طرق كثيرة مرفوعة، وهي كل ّها موضوعة ، وإن ّما الثابت أن ّه عن مجاهد وغيره من السلف، وكان السلف والأئم ّة يروونه ولا ينكرونه، ويتلق ّونه بالقبول، وقد ي ُقال: إن ّ مثل هذا لا ي ُقال إلا ّ توقيفا ً، لكن لابد ّ من الفرق بين ما ثبت من ألفاظ الرسول، وما ثبت من كلام غيره، سواء كان من المقبول أو المردود".

(5) قال شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله: "قد حدّثَ العلماء الم َر ْضي ّون وأولياؤه المقبولون: أن ّ محم ّداً رسول الله صلى الله عليه وسلم ي ُجلسه رب ّه على العرش معه. روى ذلك محمد بن فُضَيل، عن ليث، عن مجاهد، في تفسير: ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ [الإسراء: 79] وذكر ذلك من وجوه أخرى مرفوعة وغير مرفوعة. قال ابن جرير: وهذا ليس مناقضًا لما استفاضت به الأحاديث من أن ّ المقام المحمود هو الشفاعة، باتفاق الأئم ّة من جميع م َن ينتحل الإسلام ويد ّعيه، لا يقول: إن ّ إجلاسه على العرش منكر،

ليس في ذلك شيءٌ من التمثيل- الذين يجعلون أصابعهم في أذانهم"[1].

وقال أيضاً: "وهذه الشفاعة العظمى، وهي المقام المحمود الذي أُوتيه ، يعني الذي يحمده الأولون والآخرون، يعني الذي يُغبط به، الذي فيه فضل ومرتبة عُليا، فإنّ هذا المقام ليس لأحدٍ سواه؛ بل هو مختص به ، وقيل: إجلاسه معه على العرش، جاء في الحديث: أنّه يقعد مع الله تعالى على العرش كما ثبت في السنّة، ويكون هذا أيضاً من المقام المحمود"[2].

وقال أيضاً: "قيل: الشفاعة العظمى، وقيل: إنّه إجلاسه معه على العرش كما هو المشهور من قول أهل السنّة"[3].

وأمّا عن جمعه بين القولين، فإنّه يرى عدم التنافي بينهما، وأنّ الخلاف في ذلك من قبيل التنوُّع، وليس من خلاف التضادّ، فيقول -رحمه اللّه-: "والظاهر أنّه لا منافاة بين القولين، فيتقدّم ويشفع بإذن الرب -جلّ وعلا- في أهل الموقف؛ ليُحاسبوا، فإنّ الربّ تعالى لا يأتي الخلق في الفصل إلاّ بعد شفاعته ، فإنّ أهل الموقف إذا اشتدّ بهم الكرب العظيم ينظرون ويتراجعون مَن هو الذي يشفع لنا عند ربّنا؛ ليفرج عنّا من كرب هذا الموقف، فيذكرون أباهم آدم.. الخ"[4].

إلاّ أنّه يرى أنّ الإقعاد على العرش أبلغ، قال -رحمه اللّه-: "والظاهر أنْ لا منافاة بين القولين، فيمكن الجمع بينهما بأنّ كليهما من ذلك، والإقعاد على العرش أبلغ"[5].

ومن قوله في ذلك: "ويمكن أنْ يُجمع بين القولين: أنّ كليهما من ذلك، فالإقعاد على العرش أبلغ"[6].

وإنّما أنكره بعض الجهميّة، ولا ذِكْرُه في تفسير الآية مُنكر". مجموع الفتاوى 374/4.

(1) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص63، ويُنظر: شرح كتاب التوحيد ص133.

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص161-162.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 136/2.

(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص161-162.

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 136/2.

(6) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص63، ويُنظر: شرح كتاب التوحيد ص133.

المطلب السادس: الجنّة، والنار:

مِنْ حِكم البعث والنشور إقامة العدل وإظهاره بين الخليقة؛ لتُجزى كلُّ نفس بما كسبت، ولأجْل الجزاء بأتمِّ أنواعه خلق الله دارين وأعدّهما، داراً للأتقياء، وأخرى للأشقياء، والحديث عن هاتين الدارين ذو شجون، لا تفي المطولات به، كيف وفي إحداهما ما لا عين رأت و لا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، وأمّا الأخرى فسقر ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ[1]؟!.

والإيمان بالجنّة والنار من الإيمان باليوم الآخر، ومن الإيمان بـ الجنّة والنار الإيمان بوجودهما الآن، وهذا ما عليه أهل السنّة قاطبة، فقد"اتفق أهل السنّة على أنّ الجنّة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، ولم يزل على ذلك أهل السنّة"[2]، والنصوص في الدلالة على هذا الأصل كثيرة، منها قوله تعالى عن الجنّة: ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ[3]، وقال: ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ[4]، وقال عن النار: ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ[5]، وقال سبحانه: ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ[6]، وغيرها في القرآن كثير، وأمّا الأدلة من السنّة فكثيرة جدّاً، من أشهرها رؤية النبي لهما، ففي الصحيح: (والذي نفس محمّد بيده لو رأيتم ما رأيت لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا! قالوا: وما رأيت يا رسول الله؟ قال: رأيت الجنّة والنار)[7]، فـ"فيه: أنّهما مخلوقتان"[8].

وقد أخذ الشيخ بهذه النصوص مستناً بِمَن سلف، فقال بوجود الجنّة والنار الآن وخلقهما، فعند شرحه لقوله : (مَنْ شهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمّداً عبده ورسوله،

---

(1) المدّثر (27-30).
(2) شرح العقيدة الطحاوية ص420.
(3) آل عمران (133).
(4) الحديد (21).
(5) البقرة (24).
(6) آل عمران (131).
(7) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما، رقم (426)، من حديث أنس .
(8) شرح صحيح مسلم للنووي 151/4.

وأن ّ عيسى عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم، وروح منه، والجن ّة حق ٌ، والنار حق ٌ، أدخله الله الجن ّة على ما كان من العمل)[1]، قال رحمه الله: "قوله: (والجن ّة حق ٌ، والنار حق ٌ) ثابتتان وأنهما الآن مخلوقتان"[2]، وقال أيضاً: "(والجن ّة حق ٌ) يعني خلقها الله، وهي موجودة الآن، أعدّها لِمَنْ أطاعه واتقاه، (والنار حق ٌ) موجودة، أعدّها لِمَنْ كذّبه وعصاه"[3].

والجنّة هي دار المتقين، والنار دار المكذِّبين، وهذا ما نصّ عليه الشيخ في النقل السابق.

ويُقرِّر سماحة الشيخ أنّ أوّل الناس دخولا ً الجنّة سيدنا محمّد ؛ بل هو الشفيع في دخول أهل الجنّةِ الجنّةَ، وأمّته هي أوّل الأمم دخولا ً، وهذا هو منطوق السنّة، ففي الصحيح أنه قال: (آتي باب َ الجن ّة يوم القيامة؛ فأس ْت َف ْتح، فيقول الخازن: من أنت ؟ فأقول: محم ّد، فيقول: بك أ ُمرت لا أفتح لأحد ٍ قبلك)[4]، وفي الصحيح: (نحن الآخرون السابقون يوم القيامة)[5]، يقول -رحمه الله-: "(وأوّل مَن يستفتح باب الجنة) يعني يطلب فتحها ودخولها نبيُّنا (محمّد)، فلا أحد يطلب ويسأل فتحها ليدخل فيها قبل نبيّنا محمّد ، (وأوّل من يدخل الجنّة من الأمم أمّته)، فإنّها أوّل الأ ُمم دخولا ً، وإنْ كانت آخرها وجوداً، كما عُرف ذلك من الأحاديث الصحاح، كما في قوله : (نحن الآخرون السابقون يوم القيامة)[6]؛

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ إلى: ﭽ ﮋ ﭼ[النساء: 171]، رقم (3435)، وأخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن ّ من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا ً، رقم (28)، من حديث عبادة بن الصامت ، واللفظ للبخاري.

(2) شرح كتاب التوحيد ص21.

(3) شرح كتاب التوحيد ص21.

(4) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب في قول النبي صلى الله عليه وسلم أنا أول الناس يشفع في الجنة وأنا أكثر الأنبياء تبعا ً، رقم (197)، من حديث أنس بن مالك .

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب فرض الجمعة، لقول الله تعالى: ﭽ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭼ[الجمعة: 9]، رقم (876)، ومسلم، كتاب الجمعة، باب هداية هذه الأم ّة ليوم الجمعة، رقم (855)، من حديث أبي هريرة .

(6) تقدّم تخريجه قريباً.

وذلك لأنّ اللّه شرع لهذه الأمّة أعمالا ً لم تشرع لِمَنْ قبلهم؛ تفضُّلا ً عليهم بأنْ كانوا هم أوّل الأمم دخولا ً الجنّة، وليس أتهم أكثر الأمم أعمالا ً، ففي هذا فضيلة هذه الأمّة؛ كونها آخر الأمم وجوداً وأوّلها دخولا ً الجنّة"[1].

والجنّة دار طيّبة وأهلها طيّبون، وإلى هذا يشير الشيخ بقوله: "الجنّة دارٌ طيّبة، في جوار الطيّب سبحانه، ولا يدخلها إلا ّ طيب، كما قال سبحانه: ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ[2]، فالفاء للسببيّة، فلا يدخلها أحد عنده دَرَنُ ذنْبٍ أو مظلمة"[3].

لكنْ مَنْ هؤلاء الطيبون الذين وُعِدوا بالجنّة؟ الجواب: كلُّ موحّد فهو طيّب، على اختلاف درجاتهم، وهو من أهل الجنّة حالا ً إنْ لم يمت مصرّاً على ذنب، أو مات على ذلك وعفا اللّه عنه بفضله، وإنْ عامله اللّه بعدله أُوْخذ بذنبه ثمّ يدخل الجنّة مآلا ً، وفي هذا يقول الشيخ –طيّب اللّه ثراه-: "مَنْ مات على التوحيد فلابدّ أنْ يدخل الجنّة، ودخوله الجنّة على أحد تقادير ثلاثة، أحدها: أنْ لا يموت مصرّاً على ذنب أصلا ً، فهذا يدخل الجنّة في أوّل وهلة، والثاني: أنْ يموت مصرّاً على ذنب أو كبيرة، فهذا إمّا أنْ يدخل النار ويُطهّر من أوضار الذنوب وأرجاس المعاصي ثمّ يدخل الجنّة بعد ذلك، وإمّا أنْ يعفو الربُّ ويتجاوز عنه تفضُّلا ً وإحساناً، فيُدْخله الجنّة، فصار مصيره الجنّة بكلّ حال"[4].

والنار يدخلها بعض أهل التوحيد، لكنّهم فيها لا يُخلّدون، ودخولهم تطهير لهم، فإذا نُقّوا دخلوا الجنّة ولابدّ بسبب شفاعة أو بدونها، يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "مَن مات على التوحيد غير مشرك فالشفاعة تتناوله، قال : (وإنّي اختبأت دعوتي شفاعة لأمّتي يوم القيامة، فهي نائلة إنْ شاء اللّه مَن لا يُشرك باللّه شيئاً)[5]، (ويُخرج اللّه من النار أقواماً) ممّن استحقّ النار من الموحِّدين (بغير شفاعة؛ بل بفضله ورحمته) بمحض فضل اللّه ورحمته، كما جاءت بذلك

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص160، ويُنظر:163.
(2) الزمر (73).
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص159.
(4) شرح كتاب التوحيد ص21-22.
(5) تقدّم تخريجه.

النصوص الثابتة عن النبي [1]؛ وذلك لسَبْق الرحمة الغضب، كما في الحديث: (إنّ رحمتي سبقت غضبي)[2]"[3].

والجنّة والنار عظيمتان، لا يعلم سعتهما إلا ّ الله؛ ولذا فإنّهما لا يمتلئان بأهل الدنيا، حتى يخلق الله للجنّة خلقاً، ويضع الربُّ رجله في الأخرى، وفاءً بوعده؛ أنّ لكلٍّ ملئها، وهذا هو منطوق السنّة، وقد بيّنه الشيخ -رحمه الله- مع دفع ما يُوهم معارضة ما سبق، فقال: "(ويبقى في الجنّة فضلٌ عمّن دخلها من أهل الدنيا فينشئ الله لها أقواماً) لم يعملوا خيراً قط، لأنّها وُعدت ملئها، (فيُدْخلهم الجنّة) بفضله ورحمته، كما أنّ الأوّلين يدخلون الجنّة بفضله ورحمته، أبلغ مِن أنْ يُعفى عن أناس؛ لأنّ الجنّة وُعدت ملئها[4]، وليس فيها تضايقٌ كالنار، والفرق بين هذه وهذه: مِنْ سَبْق الرحمة للغضب، مِنْ إدخال قوم الجنّة بغير شفاعة، وأنّ النار لا تُدخل إلا ّ بذنوب فتمتلئ كما في الحديث، وهذا لِمَا سبق من سبق الرحمة الغضب، فإنّ جانب الفضل والرحمة أغلب من جانب العدل والغضب، وأمّا النار فلا تمتلئ؛ بل لا تزال تطلب الزيادة حتى يكمل أهلها فيها، ولا تزال تقول: هل من مزيد؟ (حتى يضع ربٌّ العزّة فيها رجله، فين-زوي بعضها إلى بعض، فيصيرون ملئها بضيق، فتقول قط، قط، ولا ينشئ الله لها كما أنشأ للجنة)[5]، ولنَعْرِفْ أنّه جاء في حديث أبي هريرة انقلاب على

---

(1) من ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (183)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وفيه: (فيقول الله عز ّ وجل ّ: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا ّ أرحم الراحمين؛ فيقبض قبضة من النار، فيـ ُخرج منها قوما ً لم يعملوا خيرا ً قط".

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، بابُ ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭼ[هود:7]، ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ[التوبة:129]، رقم (7422)، من حديث أبي هريرة .

(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص164-165.

(4) وكذلك النار، كما جاء في الصحيح من قول الله للجنّة والنار بعد تحاجُّهما: "ولكلّ واحدة منهما ملؤها". أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله: ﭽ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﭼ[ق: 30]، رقم (4850)، ومسلم، كتاب الجنـ ّة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبـ ّارون والجنـ ّة يدخلها الضعفاء ، رقم (2846)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله: ﭽ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﭼ[ق: 30]، رقم (4850)، ومسلم ، كتاب الجنـ ّة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار

بعض الرواة: (أنه يُنشئ للنار مَن يشاء فيُلقون فيها)[1]، وهذا انقلاب[2]؛ بل صواب الحديث وصحيحه الثابت: (أنّ الله يُنشئ للجنّة خلقاً فيُسكنهم فضل الجنّة)"[3].

والجنّة منازل ودرجاتٌ متفاوتة، ومثل ذلك النار دركات متباعدة، وأعلى منازل الجنّة منـزلة لا تنبغي إلا لعبدٍ من عباد الله، كما في الصحيح: (إذا سمعتم المؤذ ِّن فقولوا مثل ما يقول، ثم صل ّوا علي ّ، فإن ّه م َن صل ّى علي ّ صلاة ً صل ّى الله عليه بها عشرا ً، ثم ّ سل ُوا الله لي الوسيلة، فإن ّها منـزلة في

يدخلها الجب ّارون والجن ّة يدخلها الضعفاء، رقم (2846)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظ الحديث: (تحاج ّت الجن ّة والنار، فقالت النار: أ ُو ْث ِر ْت بالمتكب ّرين والمتجب ّرين، وقالت الجن ّة: مالي لا يدخلني إلا ّ ضعفاء الناس وسقطهم. قال الله تبارك وتعالى للجن ّة: أنت رحمتي أرحم بك من أشاء من عبادي، وقال للنار: إن ّما أنت عذابي أ ُع َذ ِّب بك من أشاء من عبادي، ولكل ِّ واحدة منهما ملؤها، فأم ّا النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله، فتقول: قط ْ، قط ْ، قط ْ، فهنالك تمتلئ، وي ُز ْو َى بعضها إلى بعض، ولا يظلم الله عز ّ وجل ّ من خلقه أحدا ً، وأم ّا الجن ّة فإن ّ الله عز ّ وجل ّ ي ُن ْشئ لها خلقا ً).

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿ ﴾[الأعراف: 56]، رقم (7449)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: "فأم ّا الجن ّة: فإن ّ الله لا يظلم من خلقه أحدا ً، وإن ّه ي ُنشئ ُ للنار م َن يشاء، في ُلقون فيها، فتقول: هل م ِن ْ مزيد؟ ثلاثا ً، حتى يضع فيها قدمه فتمتلئ، ويرد بعضها إلى بعض، وتقول: قط ْ، قط ْ، قط ْ".

(2) قال ابن القيم -رحمه الله-: "وأم ّا الل ّفظ الذي وقع في صحيح البخاري في حديث أبي هريرة: (وأن ّه ينشئ للنار من يشاء، فيلقى فيها، فتقول: هل من مزيد) فغلط ٌ من بعض الرواة، انقلب عليه لفظه، والروايات الصحيحة و نص ُّ القرآن يرد ّه؛ فإن ّ الله سبحانه أخبر أن ّه يملأ جهن ّم من إبليس و أتباعه، وأن ّه لا ي ُعذ ِّب إلا ّ م َن قامت عليه ح ُج ّته وكذ ّب رسله". حادي الأرواح 801/2، وقد نقل ابن القيم عن شيخ الإسلام الحكم بذلك. يُنظر: زاد المعاد 411/1، وقال ابن حجر -رحمه الله-: "قال أبو الحسن القابسي: المعروف في هذا الموضع: أن ّ الله ينشئ للجن ّة خلقا ً، وأم ّا الن ّار فيضع فيها قدمه، قال: ولا أعلم في شيء من الأحاديث أن ّه ينشئ للنار خلقا ً إلا ّ هذا". فتح الباري 436/13-437.

(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص165-166.

الجنـ ـّة لا تنبغي إلا ـّ لعبد ٍ من عباد الله، وأرجو أن ْ أكون أنا هو، فمـ ـَن سأل لي الوسيلة حلـ ـّت له الشفاعة)[1]، وقد أوضح الشيخ مكانتها من الجنّة، وسبب تسميتها بذلك، فقال: "الوسيلة منـ زلة في الجنّة خاصة، والوسيلة أصلها القربة، ﭼ ﯖ ﯗ ﯘ ﭽ[2]، وسُمِّيت هنا وسيلة؛ لقربها من الله، فإنّها أعلا منـ زلة في الجنّة"[3].

ونار جهنّم حرُّها شديد وقعرها بعيد، وما نار الدنيا إلا ـّ جزء من سبعين جزءاً من نارها[4]، وممّا يجب الإيمان به والتسليم: الإيمان بأنّ لها نَفَسَين، وهو أشدُّ ما نجده من حرِّ الدنيا وبردها، وأنّ ما نجده من شدّة الحرّ في الدنيا هو من فيحها، كلُّ ذلك على الحقيقة، وهذا ما قرره الشيخ حين سُئل عن قوله ﷺ: (إذا اشتد ـّ الحر ُّ فأبـ ـْردوا عن الصلاة؛ فإن ـّ شد ـّة الحر ِّ من فيح جهنـ ـّم)[5]، هل هو حقيقة أو كناية؟ فأجاب -رحمه الله- قائلا ً: "المعروف الأ ـَول، فإن ـّ مذهب أهل السنـ ـّة والجماعة: الإ ِيمان بالغيب، وأنـ ـّه حقيقة، فمثل هذا يـ ـُؤمن به كما جاء، وفي الحديث: (أنّ النّارَ اشتكت إلى رَبّها فأذِنَ لها بنفسَيْن)[6]، والكيفيات من أمور الغيب، ولا

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لـ ـِمـ ـَن ْ سمعه ثم ـّ يـ ـُصلـ ـّي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ـّ يسأل الله له الوسيلة، رقم (384)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(2) المائدة (35).

(3) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص63.

(4) كما في صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة، رقم (3265)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: (ناركم جزء من سبعين جزءا ً من نار جهنم) قيل: يا رسول الله إن ْ كانت لكافية، قال: (فـ ـُضـ ـّلت عليهن بتسعة وستين جزءا ً كلـ ـُهن مثل حر ـِّها)، وهو عند مسلم بنحوه، كتاب الجنـ ـّة وصفة نعيمها وأهلها، باب في شد ـّة حر ـِّ نار جهنم وبـ ـُعد قعرها وما تأخذ من المعذ ـّبين، رقم (2843).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الإبْراد بالظهر في شدّة الحرّ، رقم (533، 534)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الإبراد بالظهر في شد ـّة الحر ـِّ لـ ـِمـ ـَن ْ يمضي إلى جماعة ويناله الحر ُّ في طريقه، رقم (615)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(6) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب صفة النار وأنها

ا يجوز السؤال عنها، ولا وصول إلى علمها"[1].

مخلوقة، رقم (3260)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الإبراد بالظهر في شد ّة الحر ِّل ِه َن ْيمضي إلى جماعة ويناله الحر ُ في طريقه، رقم (617)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: (اشتكت النار إلى ربِ ّها، فقالت: يا رب ّ أ َك َل َبعضي بعضا ً، فأذن لها بنف َسين: نف َس ٍ في الشتاء، ونف َس ٍ في الصيف، فهو أشد ُما تجدون من الحر ِّ، وأشد ُما تجدون من الزمهرير).

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 141/2.

الفصل الثاني
جهود الشيخ في تقرير الإيمان بالقضاء والقدر

الإيمان بقضاء الله وقدره أصل من أصول الدين وركن من أركانه العظام، فلا يصح إيمان عبدٍ ولا يستقيم بدونه، فهو أحد أركان الإ يمان الستة، التي يدور عليها فلك الإيمان ورحاه، وقد انتظمت هذه ا لأركان في حديث جبريل المشهور[1] انتظام الدُرّ في عقدها، يقول الشيخ -رحمه الله-: "الإيمان بالقدر من الدين؛ فإنه أحد أركان الإيمان الستة، وإنكاره مناف للدين"[2].

والإيمان بالقضاء والقدر عائدٌ إلى الإيمان بالله، وهذا السرُ –و الله أعلم- في عدم ذكره في الآيات التي اجتمع فيها ذِكرُ الأصول الخمسة، فهو من الإيمان بالله وتوحيده؛ بل الإيمان بالقدر قطب رحى التوحيد ونظامه، ومبدأ الإيمان وتمامه، ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما: (القدر نظام التوحيد، فمَن وحّد الله عزّ وجلّ وآمن ب القدر فهي العروة الوثقى التي لا انفصام لها، ومَن وحّد الله تعالى وكذّب بالقدر نقض التوحيد)[3]، فالإيمان بالقدر إيمان بربوبيّة الله تعالى[4]، وإثبات القدر إثبات لحقيقة الربوبيّة، فالعلاقة بين القدر و الربوبيّة علاقة تطابق، وما أعظم قول الإمام أحمد في كشف هذه الحقيقة، إذ قال: (القدر قدرة الله)[5]، والإيمان بالقدر من الإيمان بأسماء الله وصفاته، فمَن استقام توحيده لله في أسمائه وصفاته استقام إيمانه بالقدر ولابدّ، وهذا من بركة توحيد الأسماء والصفات وحسن عوائده وعظيم فوائده، فمنشأ القضاء والقدر من علم الربِّ

---

(1) تقدّم تخريجه.

(2) شرح كتاب التوحيد ص359.

(3) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة، رقم (925)، والفريابي في كتاب القدر، رقم (205)، وابن بطة في الإبانة، رقم (1619)، (1624)، والل لالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنّة، رقم (1224)، وخرجه العلامة ا لألباني في الضعيفة، رقم (4072).

(4) يُنظر: شفاء العليل ص83، شرح العقيدة الطحاوية ص137.

(5) أخرجه الخلال في السنة، رقم (904)، وابن بطة في الإبانة، رقم (1879)، وأخرجه الفريابي في كتاب القدر من قول زيد بن أسلم، رقم (207)، وابن بطة في الإبانة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، رقم (1562)، وعن زيد بن أسلم، رقم (1805).

وقدرته، وليس القضاء والقدر إلا ّ "علم اللّه وكتابته وما طابق ذلك من مشيئته وخلقه"[1]، والعلم والمشيئة والخلق كلّها صفات لله عليا، فعاد الإيمان به إلى باب الأسماء والصفات، فكان الإقرار به توحيداً، و الإيمان به من الإيمان بـاللّه، وهو يثمر التأله والتعبُد لله، فتوحيد اللّه في العبادة "يتضمّن الإيمان بالشرع والقدر جميعاً"[2]، وما عُمر قلبُ عبدٍ بالإيمان بالقدر على الوجه المشروع إلا ّ أورث صاحبه ذلا ً وانكساراً لعلا ّم الغيوب ومقلِب القلوب سبحانه، وبهذا يُعرف شيءٌ من علاقة الإيمان بالقدر بالإيمان بـاللّه وتوحيده.

وأصول ما تقدّم ذكره من صلة القدر بالتوحيد في قول الشيخ -رحمه اللّه- في شرح (باب ما جاء في منكري القدر)[3] قال: "أي من التغليظ، أراد المصنف –يعني إمام الدعوة- بيان فرضية الإيمان بـالقدر، وأنه أحد أركان الإيمان الستة، وأنّ إنكاره كفر يُخرج من الملة، وأنّ منْكِره ليس بمسلم، قال ابن عباس ما معناه: الإيمان بالقدر نظام التوحيد فمن كذّب بالقدر نقض بتكذيبه توحيده، وقال الشافعي: ناظروهم بالعلم؛ فإنْ أقرّوا به خُصِمُوا، وإنْ جحدوه كفروا[4]، وقال الإمام أحمد: القدر قدرة اللّه. فمَن آمن أنّ اللّه على كلّ شيء قدير دخل فيه ما سبق قضاؤه"[5].

وعوائد الإيمان بالقدر وفوائده، وعظيم منـزلته من الدين، وأثره في سلوك العبد، واستقامة نظره في الكون، كلٌ ذلك حقّه أن يُفرد بـالكتابة.

وأدلة القضاء والقدر الإجماليّة ووجوب الإيمان به أكثر مِنْ أنْ تُحصر هنا، فكيف بالتفصيليّة! ولعظيم شأنه قد أُفرد بمصنفات[6]، "وقد تظاهرت الأدلا ّة القطعيات: من الكتاب، والسنا ّة، وإجماع

---

(1) قاعدة في المحبّة ص169.
(2) التدمريّة ص165.
(3) كتاب التوحيد ص171.
(4) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 349/23، شرح العقيدة الطحاوية ص 271.
(5) شرح كتاب التوحيد ص354.
(6) منها: كتاب القدر لعبد اللّه بن وهب، وكتاب القدر للفريابي، وكتاب القضاء والقدر للبيهقي، والمنظومة التائية لابن تيميّة، وكتاب شفاء العليل لابن القيم.

الصحابة وأهل الحل ِّ والعقد من السلف والخلف، على إثبات قدر الله سبحانه وتعالى"[1]، فمن نصوص الكتاب في ذلك: قول الله تعالى: ﭽ تح تخ تم تى تي ﭼ[2]، وقال تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ[3]، وقوله: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﭼ[4]، ومن السنّة حديث جبريل المشهور[5]، وفي الصحيح: (كل ُّ شيء ٍ بقد َر ٍ، حتى العجز ِ والكيس ِ، أو الكيس ِ والعجز ِ)[6]، وفي الحديث: (لا يؤمن عبد ٌ حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حتى يعلم أن َّ ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن َّ ما أخطأه لم يكن ليصيبه)[7]، وغيرها من النصوص، وعلى ذلك اتفق أهل العلم، فـ"مذهب السلف قاطبة: أن َّ الأمور كل َّها بتقدير الله تعالى"[8].

وعلى هذا فإته يتعيّن على كلّ عبدٍ أنْ يؤمن بقضاء الله وقدره، فا لإيمان موقوف على ذلك صحةً وفساداً، وفي هذا يقول الشيخ -رحمه الله-: "الإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان، فمَن جحد القدر فقد كفر بركن من أركان الإيمان"[9].

ويبقى القدر سرٌ الله في خلقه، فلا يجوز الخوض فيه ولا

---

(1) شرح النووي على صحيح مسلم 155/1.
(2) القمر (49).
(3) الفرقان (2).
(4) الأحزاب (38).
(5) تقدّم تخريجه.
(6) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب كلُ شيءٍ بقدر، رقم (2655)، من حديث عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما. قال القاضي: روّيناه برفع العجز والكيس عطفا على كل وبجرهما عطفا على شيء. والعجز هو: عدم القدرة، أو التسويف، والكيس: ضدُ العجز، وهو النشاط والحذق بالأمور، و المعنى: أن َّ العاجز قد ق ُد ِّر عجزه، والكيس قد ق ُد ِّر كيسه. يُنظر: شرح النووي على صحيح مسلم 205/16.
(7) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب القدر، باب ما جاء لا عدوى ولا هامة ولا صفر، رقم (2144)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال الترمذي: "حديث غريب لا نعرفه إلا َّ من حديث عبد الله بن ميمون"، وصححه الألباني في الصحيحة، رقم (2439).
(8) فتح الباري 487/11، ويُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 466/8.
(9) شرح كتاب التوحيد ص356.

التنقيب عنه[1]، ولمّا خاض أهل الباطل فيه بعقولهم، مشبّهين على الخلق وإلى غيّهم داعين، وكانت الفتنة في ذلك متقدِّمة، في صدر هذه الأمّة[2]؛ فإنّ هذا اضطر أهل الحقّ للكلام في القدر بما نطقت به النصوص، وعلى ذلك سار أهل العلم، يقرّرون الحقّ ويردُّن الباطل، خلفاً عن سلف، وكابراً عن كابر، وسماحة الشيخ محمّد أحد أولئك الأعلام، وقد عقدت هذا الفصل لبيان جهوده في باب الإيمان بالقضاء و القدر، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول

معنى الإيمان بالقضاء والقدر، ومراتبه

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: معنى الإيمان بالقضاء والقدر إجمالاً: وفيه فرعان:

الفرع الأوّل: المعنى اللغوي للقضاء والقدر:

- القضاء لغة: "قضى في اللغة على ضروبٍ، كلها ترجع إلى معنى انقطاع الشيء وتمامه"[3]، و"القضاء فصل الأمر قولاً كان ذلك أو فعلاً، وكلٌ واحد منهما على وجهين؛ إلهي وبشري"[4]، فـ"القاف و الضاد والحرف المعتل أصلٌ صحيح يدلُّ على إحكام أمرٍ وإتقانهِ وإنفاذه لجهته"[5]، ومن المعاني التي أُطلق عليها هذا اللفظ وهي عائدة إلى الأصل السابق: الحكم والفصل[6]، والموت[7]، والفراغ و التمام[8]، والأداء والإنهاء[9]، والخلق والتقدير[10]، وغيرها من

---

(1) يُنظر: العقيدة الطحاوية بشرحها ص249-262.
(2) كما هو مدلول حديث ابن عمر، وهو حديث جبريل المشهور، وقد تقدّم تخريجه.
(3) تهذيب اللغة 169/9، ويُنظر: النهاية في غريب الحديث 78/4.
(4) المفردات في غريب القرآن ص406.
(5) مقاييس اللغة 99/5.
(6) يُنظر: تهذيب اللغة 170/9، مقاييس اللغة 99/5، لسان العرب 209/11.
(7) يُنظر: مقاييس اللغة 99/5، لسان العرب 210/11.
(8) يُنظر: لسان العرب 209/11.
(9) يُنظر: لسان العرب 209/11.
(10) يُنظر: لسان العرب 209/11.

المعاني.

- القدر لغة: "قدر الشيء مبلغه، وقدَر الله وقدْره بمعنى، وهو في ا لأصل مصدر"[1]، و"القاف والدال والراء أصلٌ صحيح يدلُّ على مَبْلَغ الشّيء وكُنهه ونهايته. فالقدر: مبلغُ كلِّ شيء. يِ ُقال: قدْرُه كذا، أي مبلغُه. وكذلك القدَر. وقدَرتُ الشّيءَ أقْدِرُه وأقدُرُه من التقدير، وقدّرته أُقَدِّره. والقدْر: قضاء الله تعالى الأشياءَ على مبالغها ونهاياتها التي أرادَها لها، وهو القدَرُ أيضاً"[2]، ويُطلق على معانٍ عدّة، منها: التقدير[3]، والوسع[4]، والقسْم[5]، والتضييق[6]، والحكم والقضاء[7]، وغيرها.

"والتقدير على وجوه من المعاني: أحدُهما: التروِيَة والتفكير في تسوية أمرٍ وتهيئته. والثاني: تقديره بعلاماتٍ تقطِّعه عليها. والثالث: أن ْ تنويَ أمراً بعَقدك، تقول: قدّرتُ أمرَ كذا وكذا، أي: نويته وعقدتُ عليه. ويِ ُقال: قدّرْتُ لأمر كذا وكذا أقدُرُ له وأقدِرُ له قدْراً، إذا نظرتَ فيه ودبّرته، وقايَستَه"[8].

وفي تعريف القدر لغةً يقول الشيخ محمّد -رحمه الله-: "والقدر من التقدير، وهو التهيئة"[9]، وقال أيضاً: "والقدر: من التقدير، وهو التهيئة، تهيئة الشيء قبل وجوده على مقدار مخصوص، فتقدير الأ شياء: هو العلم بها في هيئاتها، في أوقاتها وزوالها، ومنه قولك هذا مقدار كذا"[10].

وبهذا يتبيّن أنّ العلاقة اللغويّة بين القضاء والقدر وثيقة؛ فكلٌّ

---

(1) الصحاح 786/2.

(2) مقاييس اللغة 62/5، ويُنظر: تهذيب اللغة 37/9-40، الصحاح 786/2-787، لسان العرب 209/11.

(3) يُنظر: تهذيب اللغة 38/9، الصحاح 787/2، لسان العرب 56/11، 58، 209.

(4) يُنظر: تهذيب اللغة 38/9، لسان العرب 58/11.

(5) يُنظر: لسان العرب 57/11.

(6) يُنظر: تهذيب اللغة 39/9، مقاييس اللغة 63/5، لسان العرب 58/11.

(7) يُنظر: مقاييس اللغة 62/5، لسان العرب 57/11.

(8) تهذيب اللغة 41/9، ويُنظر: لسان العرب 57/11.

(9) شرح العقيدة الواسطيّة ص168.

(10) شرح كتاب التوحيد ص354.

يأتي بمعنى الآخر.

الفرع الثاني: المعنى الشرعي للقضاء والقدر، وحقيقة الإيمان بذلك إجمالاً:

أمّا حقيقة القضاء والقدر في الشرع فقد جلاّها الشيخ بقوله: " والربّ سبحانه قدّر كلّ شيء، قال تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ[1]، من الطول والعرض واللبث والحياة قبل وجودها، وأخرجها في وقتها التي قدّر أن تكون فيها"[2].

وقال -رحمه الله-: "قدّر مقادير الخلائق بما يلائم الخلق من أمور دينهم ودنياهم، جميع ما كان في الأديان والأبدان والخير والشر و الصحة والمرض ونحو ذلك فهو بقضاء الله وقدره، فما من خيرٍ في ا لأديان والأبدان فهو بقضاء الله وقدره، وما من شرٍّ في الأديان والأ بدان فهو بقضاء الله وقدره"[3].

وقد تقدّم أنّ الإيمان بالقضاء والقدر أحد أركان الإيمان، والإيمان ليس بالتحلِّي ولا بالتمنِّي، ولكنّه شيء يقرُّ في القلب وتُصدِّقه الأ عمال، والدعاوى ما لم تقم عليه بيّنات فأصحابها أدعياء، ولذا حرص أهل العلم على بيان حقيقة الإيمان بالقضاء والقدر، والتعريفُ بالأركان من أجمع ما تتبيّن به الحقائق، وهذا ما سلكه الشيخ -رحمه الله- في بيان معنى الإيمان بالقضاء والقدر، فقال: "الإيمان بالقدر يتضمّن الإ يمان بأربعة أشياء: الإيمان بعلم الله القديم؛ فإنّ الربّ تعالى علم بعلمه القديم ما هو كائن، والإيمان بأنّ الله كتب ما علم أنّه كائن من العباد، والإيمان بأنّ ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنّه ما في السماوات والأرض من حركة ولا سكون إلاّ بمشيئة الله تعالى، وأنّه تعالى أوجد جميع الخلق، وأنّ ما في الكون بتقدير الله وإيجاده، فلا يصير مؤمن بالقدر إلاّ بالإيمان بهذه الأربعة الأشياء"[4].

وقال -قدّس الله روحه-: "فصار الإيمان بالقدر ينتظم أربعة أشياء، الأول: الإيمان بعلم الله القديم. الثاني: الإيمان بأنّ ما علمه كتبه في السابق. الثالث: الإيمان بأنّ ما شاء الله كان. الرابع: الإيمان بأنّ ما من

---

(1) الفرقان (2).
(2) شرح كتاب التوحيد ص354.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص168.
(4) شرح الأصول الثلاثة ص45.

موجود إلا ّ الله مُوجِده[1]، فما من موجود من الموجودات إلا ّ وهو مشمول بهذه الأربعة: الإيمان بعلمه تعالى السابق، والإيمان بأنّ الله كتب في الأزل ما علمه كائناً، والإيمان بمشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة، والإيمان بأنّه ما من موجود إلا ّ وهو مُوْجِدَه"[2]، "فتجتمع حقيقة الإيمان بالقدر في هذه الأربعة، فصار الإيمان بالقدر في الحقيقة ينتظم الإيمان بأربعة أشياء"[3].

وهذه الأربعة الأركان هي ما يُسمّى مراتب القضاء والقدر، وفي المطلب الآتي بيانها.

المطلب الثاني: مراتب القدر:

الإيمان بالقضاء والقدر يقوم على أربعة أركان، تعرف بمراتب القدر وأركانه، وبضبطها وفهمها وتحقيق العلم بها يُفهم معنى القدر، ومتى تحقق إيمان العبد بها فقد تحقق إيمانه بالقدر، وبدونها لا يُتصوّر إيمانٌ بقدرٍ، وبفقد بعضها لا يصحُ ولا يستقيم، كما تقدّم تقرير الشيخ لذلك في المطلب السابق، وقال-رحمه الله-: "فمَن آمن بها كلِها حقيقةً فقد آمن بالقدر، ومن كفر بها أو ببعضها فقد كفر بالقدر"[4].

وهذه المراتب مترابطة، وبيانها على وجه الإجمال كالتالي:

المرتبة الأولى: العلم.

المرتبة الثانية: الكتابة.

المرتبة الثالثة: المشيئة.

المرتبة الرابعة: الخلق.

وترتيبها في الوجود كترتيبها في العدِّ، وقد تناول أهل العلم هذه المراتب بالحديث عنها في كتب العقائد، ذاكرين أدلتها، والمسائل التفصيليّة فيها، ويردّون على المخالف في ذلك، ومن أعظم مَنْ توسّع فيها ابن القيم -رحمه الله- في كتابه: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، "وهو كتاب نفيس، عظيم الفائدة، نادر

(1) وفي الرابع عبارة أخرى للشيخ -رحمه الله-: "الرابع: أنّ الله كوّن ما في الوجود أجزاءه وأفعاله وصفاته". شرح العقيدة الواسطيّة ص 176[الحاشية].

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص176، ويُنظر: شرح مسائل كتاب التوحيد ص 30.

(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص170.

(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص169.

المثل أو معدومه، ننصح بقراءته والاستفادة منه"[1]، ولشيخه -شيخ ا لإسلام قدّس الله روحه- كلامٌ نفيسٌ في الواسطيّة[2] مع اختصاره، وقد تناول سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- هذه المراتب بشيء من البيان.

المرتبة الأولى: العلم:

والمراد بذلك علم الله السابق؛ لأنّ العلم قسمان: علم الله السابق، وعلمه بالشيء حين وجوده، كما نصّ على ذلك الشيخ بقوله: "العلم على قسمين: مرئي معمول، وقسمٌ معلوم ولكن غير معمول؛ فلا يترتّب عليه الثواب والعقاب، لا يترتب إلا ّ على ما عُمل من حسناتٍ أو سيئاتٍ"[3]، وقال -رحمه الله-: "العلم قسمان: قسم عَلِمَه الله أته موجود في الخارج، فهذا يترتب عليه الثواب والعقاب، وقسم يعْلمه لكن لم يُوجد، فهذا لا يترتّب عليه حساب ولا عقاب حتى يوجد"[4].

وينصُ الشيخ على أنّ المعْنِيّ هنا هو القسم الثاني ممّا هو مذكور في تقسيمه، فقال: "والإيمان بالقدر حقيقةً يشمل أربعة أشياء: الإ يمان بالعلم السابق..."[5]، وقال: "فصار الإيمان بالقدر ينتظم أربعة أشياء؛ الأول: الإيمان بعلم الله القديم..."[6]، فربُنا تعالى قد سبق علمه في كلّ شيءٍ، فالمطلوب من العبد: "الإيمان بعلم الله الأشياء، أته علمها في الأزل علماً تفصيلياً"[7].

وهذا العلم: "قد اتفق عليه الرسل من أولهم إلى خاتمهم، واتفق عليه جميع الصحابة ومن تبعهم من الأ ُم ّة، وخالفهم مجوس الأ ُم ّة، وكتابته السابقة تدل ُ على علمه بها قبل كونها"[8].

فدلالة الكتاب والسنّة والإجماع والفطرة والعقل كلُها على ذلك شاهدة، وأمّا الأدلة التفصيليّة على هذه المرتبة فهي أكثر مِن أنْ تُحصر، فكمْ تكرّر اسم الله العليم والخبير في الكتاب والسنّة!! وقد

---

(1) مجموع فتاوى ابن باز 61/6.
(2) العقيدة الواسطيّة بشرح الشيخ لها، ص169-183.
(3) شرح كتاب التوحيد ص322.
(4) شرح كتاب التوحيد ص323.
(5) شرح كتاب التوحيد ص357.
(6) شرح العقيدة الواسطيّة ص176.
(7) شرح العقيدة الواسطيّة ص169.
(8) شفاء العليل ص55.

ذكر الشيخ طرفاً من هذه الأدلة؛ مستدلا ً بها على سابق علم الله القديم، وشموله لكلّ صغير وكبير، من ذلك:

قوله تعالى: ﭽ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﭼ[1]، قال الشيخ -رحمه الله-: "واشتملت هذه الآية على اتصافه بالعلم بكلّ شيء، فشمل علمه الموجودات كلها، والمعدومات التي تكون، والتي لا تكون؛ كيف تكون لو كانت، بخلاف الممتنعات فإنّها ليست شيئاً حتى تُشمَل بالعلم"[2].

وقوله تعالى :ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﭼ[3]، قال الشيخ: "(ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﭼ)، وهي الخمس المذكورة في الحديث: (خمس لا يعلمهن إلا الله عزّ وجلﭽﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﭼ[4])[5]، فهذه الخمس لم يطّلع عليها ملك مُقرّب ولا نبي مُرْسَل، (ﭽ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﭼ) فيه إثبات صفة العلم، وشموله لجميع الأشياء، فما مِنْ شيءٍ إلا ّ وهو مشمول بالعلم، وهو أشمل من القدرة"[6].

ومن ذلك قوله تعالى:ﭽﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭼ[7]، قال الشيخ: "فيه إثبات علمه الشامل، فما مِنْ داخلٍ في الأرض، أو خارجٍ منها، ولا نازلٍ من السماء، ولا صاعدٍ إليها، إلا ّ وهو مشمولٌ بالعلم"[8].

وقال جلّ شأنه: ﭽ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﭼ[9]، يقول

(1) الحديد (3).
(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص42.
(3) الأنعام (59).
(4) لقمان (34)
(5) تقدّم تخريجه.
(6) شرح العقيدة الواسطيّة ص44.
(7) سبأ (2)، الحديد (4).
(8) شرح العقيدة الواسطيّة ص44.
(9) فاطر (11)، فصلت (47).

الشيخ: "هذه الآية فيها إثبات صفة العلم"[1].

وعند قول الله: ﭽ تم تى تي ثج ثم ثى ثي جح جم حج حم خج خح خم ﭼ[2]، يقول سماحته: "فيه كمال العلم؛ فإنّ الإحاطة بالشيء علماً هي الإحاطة به من كلّ الجهات، فالعلم فيه شمولٌ مثلُ القدرة؛ بل الشمول الذي في العلم أعمّ من الشمول الذي في القدرة، فإنه تعالى أعلم بذاته وبأسمائه وصفاته وبشرعه ودينه وبجميع مخلوقاته، وقد جاء في قصة الخضر وموسى؛ حين أتى عصفورٌ فأخذ بمنقاره من البحر، فقال الخضر لموسى: ما علمي وعلمك في علم الله إلا مثل ما نقّص هذا العصفور من هذا البحر[3]، وكما في الآية: ﭽ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې ئى ئى ئى ی ی ی ی ئج ئح ئم ﭼ[4]"[5]، والأدلة في هذا الباب كثيرة[6].

ويتحصّل من مجموع تقريرات الشيخ على الآيات السابقة: أنّ العلم صفة ذاتيّة لله تعالى، وأنّ الله قد أحاط بالأشياء علماً، كلّيّاتها وجزئيّاتها، فهذه الصفة هي أعمّ صفات الله؛ إذ كلّ شيء مشمول بها، حتى ذات الله وأسمائه وصفاته وأفعاله، فضلاً عمّا يتعلّق بخلقه، فـ"(إنّ الله تعالى علم ما الخلق عاملون) من خيرٍ وشرٍّ، وجارين عليه من خير أو شرّ، عَلِمَه (بعلمه القديم الذي هو موصوف به أزلاً، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي والأرزاق) سعتها وضيقها (والآجال) طول الأعمار وقصرها، والأجسام صحتها وسقمها، وكذا وكذا إلى ما لا يُحصى، والآثار، وجميع تفاصيل ما هو صائر منهم، عَلِمَه بعِلْمِه القديم، فعلم تفاصيل ما هو صادر منهم وما هو جارٍ منهم،

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص45.

(2) الطلاق (12).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب ما يستحب للعالم إذا سُئل: أيُّ الناس أعلم؟ فيكل العلم إلى الله، رقم (122)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل الخضر عليه السلام، رقم (2380)، من حديث ابن عباس عن أُبي بن كعب رضي الله عنهم.

(4) الكهف (109).

(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص45-46.

(6) يُنظر: شفاء العليل ص55-72.

وما هم صائرون إليه"[1].

وهذه المرتبة هي غصّة القدرية النفاة، ولهذا قال الإمام الشافعي: (ناظروهم بالعلم، فإنْ أقرّوا به خُصِمُوا، وإنْ جحدوه كفروا)[2]، وقد أشار الشيخ إلى هذا الأثر، وعلّق عليه بقوله: "يعني أنّ كفرهم من هذه الناحية أشهر، فإنّهم إنْ جحدوا العلم فقد جحدوا سابق علم الله"[3].

المرتبة الثانية: الكتابة:

والمقصود بها: الكتابة في اللوح المحفوظ، فقد جرى القلم بكلِّ ما هو كائن إلى يوم القيامة، والأدلّة على ذلك كثيرة، من ذلك:

قوله تعالى: ﭽ ڈ ڈ ۀ ۀ ۀ ہ ۂ ۂ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ﮭ ڭ ڭ ڭ ﭼ[4]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "هذا هو الكتاب الأول، يعني أنّ ما علمه كائناً من العباد كتبه في الكتاب الذي فيه المقادير، فأوّل الآية فيه إثبات العلم السابق، وآخرها فيه إثبات الكتابة السابقة"[5].

وقال سبحانه: ﭽ ے ۓ ۓ ﮭ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ﭼ[6]، قال الشيخ: "قبل أنْ نبرأ الأرض، وقيل: الأنفس، وقيل: المصيبة، والحقيقة أنّه يعود إليها كلِّها"[7]، قال ابن كثير: "هذه الآية الكريمة من أدل ِّ دليل ٍ على القدَرية نُفاة العلم السابق -قبَّحهم الله-"[8].

وفي الحديث: (إن َّ أول ما خلق الله تبارك وتعالى القلم، ثم َّ قال: ا ُكتب، فجرى في تلك الساعة بما هو كائن ٌ إلى يوم القيامة)[9]، قال الشيخ محمّد بن إبراهيم: "(فأول ما خلق الله القلم) بـ

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص169.

(2) تقدّم توثيقه.

(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص173.

(4) الحج (70).

(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص170.

(6) الحديد (22).

(7) شرح العقيدة الواسطيّة ص171.

(8) تفسير القرآن العظيم 26/8.

(9) أخرجه أحمد في المسند، رقم (22705)، وأبو داود في السنن، كتاب السنّة، باب في القدر، رقم (4700)، والترمذي في السنن، كتاب القدر، باب ، رقم (2155)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، الحديث

النسبة إلى هذا الكون المشاهد، وإلا ّ فالعرش موجود مخلوق قبله كما في الأحاديث. (قال له: اُكتب، قال: ما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة) هذا من جملة الأحاديث المثبتة للقدر"[1].

وفي التعليق السابق للشيخ: التعرض لمسألة خلق القلم والعرش؛ أيُّهما أسبق، ثمّ رجح -رحمه اللّه- أنّ العرش أسبق؛ لدلالة النصوص على ذلك، ففي الصحيح: (كتب اللّه مقادير الخلائق قبل أن ْ يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء)[2]، "فهذا صريح أنّ التقدير وقع بعد خلق العرش، والتقدير وقع أول خلق القلم"[3]، وهذا اختيار أهل التحقيق من أهل العلم[4].

ثمّ يُخرِّج -رحمه اللّه- حديث: (إنّ أول ما خلق اللّه القلم) بأحد تخريجين ذكرهما أهل العلم؛ حيث قال: "في هذا الحديث أنّ أول ما خلق اللّه القلم، وفيه قولان؛ قيل: القلم، وقيل: العرش، والجمع بينهما أنْ يُقال: هو أول المخلوقات بالنسبة للعالم المشاهد"[5].

فالتخريج في ذلك هو: "إم ّا أن ْ يكون جملة أو جملتين؛ فإن ْ كان جملة -وهو الصحيح- كان معناه: أن ّه عند أو ّل خلقه قال له: ا ُكتب، كما في اللفظ : (أو ّل َ ما خلق اللّه القلم َ قال له: ا ُكتب) بنصب (أول َ) و (القلم َ)، وإن ْ كان جملتين، وهو مروي برفع (أول ُ) و (القلم ُ)، فيتعي ّن حمله على أن ّه أول المخلوقات من هذا العالم، فيتفق الحديثان"[6].

والكتابة أنواع، يذْكرها الشيخ تبعاً لشيخ الإسلام في العقيدة الواسطيّة، فيقول: (وهذا التقدير) أيْ قدَرُ الكتابة، التي هي الثاني من

صححه الألباني في صحيح الجامع، رقم (2017)، وفي تحقيقه على شرح الطحاوية لابن أبي العزص264، حديث رقم (271).

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص170.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، رقم (2653)، من حديث عبد اللّه بن عمرو بن العاص رضي اللّه عنهما.

(3) شرح الطحاويّة ص265.

(4) يُنظر: الصفدية 2/79-82، مجموع فتاوى ابن تيميّة 18/213، بغية المرتاد لابن تيميّة ص285-294، نونيّة ابن القيم ص67، شرح العقيدة الطحاويّة ص265، تيسير العزيز الحميد ص694-696.

(5) شرح كتاب التوحيد ص357.

(6) شرح الطحاويّة ص265.

أنواع القدر (التابع لعلمه) فإنّ الكتابة تابعة لعلمه سبحانه، (يكون في مواضع): (جملة): يعني أنّه أقسام وأنواع، بعضها جملة، وبعضها تفصيل لبعض. (وتفصيلا ً): منها ما [هو][1] كتابته جملة، ومنها ما كتابته تفصيلا ً، ولكن ما بعد الجملة يكون تابعاً للجملة. (فقد كتب في اللوح المحفوظ ما شاء) وهذا الكتاب الأول، ليس فيه تغيي-ر أبداً ، ألا َ ترى أنّه قال: ﭼ ﯙ ﯚ ﭼ[2] ، هذا هو الجملة، ومن هذه الجملة تفاصيل، منها عند تخليق الجنين (وإذا خلق جسد الجنين قبل نفخ الروح فيه بعث إليه مَلَكاً، فيؤمر بأربع كلمات؛ فيُقال له: اُكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أم سعيد)[3] ، وجاء أنّه يُقال لِمَلك الأرحام: اِرجع فانظر إلى قصّة هذه النطفة[4] ، (ونحو ذلك) هذا نوع من أنواع التفصيل من الجملة الأولى، وهو راجع إليها. ومنه ما يكون في ليلة القدر، وكذلك الذي في خبر ابن عباس: ينظر الله فيه كلّ يوم ثلاثمائة وستين نظرة...الخ[5] ، فهذا كلّه تفصيل من القدر"[6] .

---

(1) هكذا في المطبوع، ولعل زيادة من النسّاخ؛ إذ لا معنى له فيما يظهر لي.

(2) الرعد (39).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، بابُ ذِكْر الملائكة صلوات الله عليهم، رقم (3208)، ومسلم، كتاب القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم (2643)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(4) أخرجه ابن جرير بسنده في التفسير 461/16 عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود موقوفاً ولفظه: (إذا وقعت النطفة في الرحم، بعث الله ملكا ً فقال: يا ربّ ِ مخلقة، أو غير مخلقة؟ فإن ْ قال: غير مخلقة، مجّتها الأرحام دما ً، وإن ْ قال: مخلقة، قال: يا ربّ ِ فما صفة هذه النطفة، أذكر ٌ أم أنثى؟ ما رزقها؟ ما أجلها؟ أشقيّ ٌ أو سعيد؟ قال: فيـ ُقال له: انطلق إلى أمّ ِ الكتاب فاستنسخ منه صفة هذه النطفة! قال: فينطلق الملك، فينسخها، فلا تزال معه حتى يأتي على آخر صفتها). قال ابن حجر في الفتح 419/1: "إسناده صحيح، وهو موقوف لفظا ً مرفوع ٌ حكما ً". وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره 2474/8، رقم (13781) بلفظ: (فيـ ُقال له: اذهب إلى إمّ الكتاب، فإنـ ّك ستجد فيه قصـ ّة هذه النطفة).

(5) أخرجه الطبراني في الكبير، رقم (10605)، والحاكم في المستدرك، كتاب التفسير، تفسير سورة الرحمن، رقم (3771)، موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما، قال الحاكم: صحيح الإسناد، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد 391/7: "رواه الطبراني من طريقين، ورجال هذه ثقات".

(6) شرح العقيدة الواسطيّة ص171-172.

فالحاصل من كلام الشيخ -رحمه الله- أنّ الكتابة أنواع:

1. الكتابة في اللوح المحفوظ، وهذه لا يقع فيها تغيير أبداً.
2. الكتابة عند تخليق الجنين.
3. الكتابة ليلة القدر.
4. الكتابة اليوميّة، فربُنا كلّ يوم هو في شأن.

وهذه هي أنواع التقادير، وبقي نوعٌ خامس لم يذكره الشيخ، وهو التقدير قبل خلق البريّة، وهو تقدير ثانٍ بعد التقدير الأول[1].

المرتبة الثالثة: المشيئة:

"وهذه المرتبة قد دل ّ عليها إجماع الرسل من أولهم إلى آخرهم، وجميع الكتب المنـزلة من عند الله، والفطرة التي فطر الله عليها خلـ ْقه، وأدلة العقول والعيان، وليس في الوجود مـ ُو ْجـ ِب ومقتض ٍ إلا ّ مشيئة الله وحده، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، هذا عمود التوحيد الذي لا يقوم إلا ّ به، والمسلمون من أو ّلهم إلى آخرهم مـ ُجـ ْمـ ِعون على أنـ ّه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن"[2].

وأدلة ذلك مستفيضة في كتاب الله وسنّة رسوله [3]، وهي جديرة بالبحث والتأمّل، من ذلك قوله تعالى: ﭽ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﭼ[4]، قال الشيخ -رحمه الله-: "فيها إثبات صفة المشيئة لله سبحانه وتعالى، التي تكون بها الأشياء، كما أنها لا تكون إلا ّ بالعلم والقدرة"[5]، وقوله سبحانه: ﭽ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ[6]، فـ "هذه الآية فيها إثبات المشيئة والإرادة"[7]، وغيرها من النصوص.

وبيان حقيقة هذه المرتبة في قول سماحة الشيخ: "حقيقة ذلك وإيضاحه: (هو الإيمان بأنّ ما شاء الله كان) ولا يريد شيئاً إلا ّ يكون بكلّ حال، (وما لم يشأ لم يكن) وهذه كلمة المسلمين ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ومقتضى أنّ ما شاء الله كان: أنّ ما لم

---

(1) يُنظر في أنواع هذه التقادير الخمسة: شفاء العليل ص11-44.
(2) شفاء العليل ص80، ويُنظر: الإبانة عن أصول الديانة ص188.
(3) يُنظر: شفاء العليل ص80-90.
(4) الكهف (39).
(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص48.
(6) البقرة (253).
(7) شرح العقيدة الواسطيّة ص48.

يشأ لا يكون. (وأنه ما في السماوات وما في الأرض من حركة ولا سكون إلا ّ بمشيئة الله سبحانه، لا يكون في ملكه ما لا يريد) فما من شيء واقع إلا ّ وقد شاءه الله ولابدّ، وما لم يشأ فلا يكون أبداً، ولا يكون شيء طاعة أو معصية إلا ّ الله شاءه"[1].

فالموجودات والمعدومات مرتبطة بمشيئة الله وجوداً وعدماً، فـ "الربُّ شاء ما هو موجود في الكون، فلا يريد شيئاً إلا ّ ويكون، وما لا يريده فلا يكون أبداً، لا يوجد في الوجود"[2].

وهنا مسألة تُبحث: هل مشيئة الله مُنْقسمة إلى شرعيّة وكونيّة، أم هي كونيّة فحسب؟ يجيب على ذلك الشيخ -رحمه الله- بقوله: "المشيئة لم ترد مستعملة في الدينيّة، إنّما جاءت مستعملة في الكونيّة، فلا تنقسم، ولا أعلم أنّها تنقسم، بخلاف الإرادة"[3].

وقال أيضاً: "وأمّا المشيئة فلم ترد في النصوص إلا ّ كونيّة قدريّة، فلا تنقسم"[4].

المرتبة الرابعة: عموم خلقه وقدرته:

"وهذا أمر ٌ متفق ٌ عليه بين الرسل صلى الله تعالى عليهم وسلّم، وعليه اتفقت الكتب الإلهيّة والفطر والعقول والاعتبار، وخالف في ذلك مجوس الأمّة، فأخرجت طاعات ملائكته وأنبيائه ورسله وعباده المؤمنين -وهي أشرف ما في العالم- عن ربوبيّته وتكوينه ومشيئته؛ بل جعلوهم هم الخالقون لها، ولا تعلُّق لها بمشيئته، ولا تدخل تحت قدرته، وكذلك قالوا في جميع أفعال الحيوانات الاختيارية، فعندهم أنّه سبحانه لا يقدر أن ْ يهدي ضالا ً، ولا يضل ّ مهتديا ً، ولا يقدر أن ْ يجعل المسلم مسلما ً، والكافر كافرا ً، والمصلّي مُصلّيا ً، وإنّما ذلك بجعْلهم أنفسهم كذلك لا بِجعْله تعالى"[5].

وقد دلّت النصوص على أنّ الله خالق الخلق وأوصافهم وأفعالهم، من ذلك قوله تعالى: ﴿ک ک ک گ﴾[6]، "وهذا عامٌ محفوظ لا يخرج

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص175.
(2) شرح كتاب التوحيد ص357، وينظر: ص359.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 208/1.
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص49.
(5) شفاء العليل ص91.
(6) الزمر (62).

عنه شيء من العالم؛ أعيانه، وأفعاله، وحركاته، وسكناته"[1]، وقوله: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ[2]، وغيرها.

وخَلْقُ الله متعلِق بقدرته تعالى، وهو سبحانه على كلّ شيءٍ قدير، يقول الشيخ -رحمه الله-: "(وأنه سبحانه على كلّ شيءٍ قدير من الموجودات والمعدومات) التي لم تفعل والممكن وجوده، أمّا المستحيلات فليست شيئاً حتى تُشْمل بالعلم والقدرة. (فما مِن مخلوق في الأرض ولا في السماء إلاّ الله خالقه سبحانه) ومُوجِدُه، وهذا هو مضمون ما شاء الله كان، (لا خالق غيره ولا ربّ سواه) فشاء ما في الكون وأوجده بقدرته ومشيئته، فصار ما في الكون بهذين الشيئين"[3].

والنصوص دالة على أنّ الله على كلّ شيءٍ قدير، وقد ذكر الشيخ طرفاً من ذلك كقوله سبحانه: ﭽ تم تى تي ثج ثم ثى ثي جح جم حج حم خج خح خم ﭼ[4]، يقول الشيخ: "هذه الآية فيها إثبات صفة القدرة، وهي مدلول اسمه القدير، وإثبات صفة العلم، وشمول القدرة وشمول العلم، فما مِن شيء إلاّ دخل في القدرة إلاّ ذاته جلّ جلاله، فإنّها لا تقبل التصريف، فإنّ القادر لا يكون مقدوراً، فشملت قدرته ما كان وما يمكن أن يكون، فإنّ الله قادر على الموجودات والمعدومات والممكنات، ولا خرج عن ذلك إلاّ الممتنع، فإنّه ليس بشيءٍ حتى يُشمل، وفي إثبات القدرة على كلّ شيء الردُّ على المرشدة؛ الذين يقولون: إنّ الله لا يقدر إلاّ على ما يشاء، وأمّا ما لا يشاء فلا، وهم طائفة من المبتدعة معلوم بطلان قولهم من نحو ثمانين موضعاً من القرآنﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﭼ"[5].

ومن أدلة عموم قدرة الله: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭼ[6]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "هذا فيه إثبات القدرة لله سبحانه على جميع المخلوقات -الموجودات و المعدومات والممكنات أنْ تُوجد- فهي مشمولة بقدرته، وقول بعض

(1) شفاء العليل ص97.
(2) الصافّات (96).
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص176.
(4) الطلاق (12).
(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص45.
(6) التغابن (1).

العلماء، كما يذكره ابن كثير: إنّه على ما يشاء قدير[1]، ذهول منه، وبعض المبتدعة ينكر قدرته إلا ّ على ما يشاء وأمّا ما لا يشاء فلا، وقد ردّ المصنف -يعني ابن تيميّة-وبيّن بطلان ما ادّعوه بالبراهين الواضحة كهذه الآية ونظائرها من أنّه سبحانه على كلّ شيء قدير ممّا يُريده وممّا لا يُريده، والقدرة والعلم من أشمل صفاته سبحانه وتعالى، فما مِن شيءٍ إلا ّ وهو مشمول بالعلم، وهو أشمل من القدرة، فالعلم يشمل العلم بالذات والصفات وبالمخلوقات، فهو أعلم بنفسه وبغيره، والقدرة تشمل جميع المخلوقات، ولا تشمل الذات والأسماء والصفات؛ لأنّها لا تقبل تصريفاً ولا تبديلا ً، وهذا مستثنى بالعقل"[2].

وفي النقلين السابقين بيان خطأ وضلال مَن اعتقد أنّ الله لا يقدر إلا ّ على ما يشاء، وأمّا مَن يقول ذلك دون اعتقاد فالأولى له تركه، ووقوع بعض أهل العلم فيه هو نوعٌ من الذهول، وبهذا لا يُعمّم التبديع على كلّ من أطلق هذا اللفظ: (إنّ الله على ما يشاء قدير)، وهذا التفصيل هو من مجموع كلام الشيخ السابق، وهو في قوله حين سُئل عن هذا اللفظ، فأجاب: "الأ َولى أن ْ يُ ُطلق ويقال: إن ّ الله على كل ِّ شيء ٍ قدير، لشمول قدرة الله جل ّ جلاله لِمـ َا يشاؤه ولِمـ َا لا يشاؤه"[3]، وقال: "وقد غلط من نفى قدرته على ما لا يشاؤه، ومن الحجـ ّة عليهم قوله تعالى: ﭽ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ[4] الآية، ويكـ ْثـ ُر ذكـ ْر ُ هذه العبارة في تفسير ابن كثير رحمه الله"[5].

وقضاء الله وقدره كلّه خير، وقد كان من ثناء النبي ﷺ على ربّه أن يقول: (لبـ ّيك وسعديك، والخير كلـ ّه في يديك، والشر ّ ليس إليك، أنا بك وإليك، تباركت وتعاليت، أستغفرك وأتوب إليك)[6]، قال

(1) يُنظر: تفسير القرآن العظيم 430/3، 334/4، 138/5، 220/5، 534/6، 182/7.

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص71-72.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 207/1.

(4) الأنعام (65).

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 207/1-208.

(6) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (771)، من حديث علي بن أبي طالب .

ابن القيم –رحمه الله-: "فتبارك وتعالى عن نسبة الشرّ إليه؛ بل كلُّ ما نُسب إليه فهو خير، والشرُّ إنّما صار شرّاً لانقطاع نسبته وإضافته إليه ، فلو أُضيف إليه لم يكن شرّاً...، وهو سبحانه خالق الخير والشرِّ، فالشرُّ في بعض مخلوقاته، لا في خلقه وفعله، وخلقُه وفعلُه وقضاؤه وقدرُه خير كلّه"[1] .

"ولهذا لا يُضاف الشرُّ إليه مفرداً قط؛ بل إمّا أنْ يدخل في عموم المخلوقات، كقوله تعالى: ﭽ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﭼ[2]، ﭽ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﭼ[3] ، وإمّا أنْ يُضاف إلى السبب، كقوله: ﭽ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭼ، وإمّا أنْ يُحذف فاعله، كقول الجنّ: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﭼ[4]"[5] .

ومن وروده مضافاً إلى السبب قوله ﷺ: (من نزل منزلاً ثم قال: أعوذ بكلمات الله التامّات من شرّ ما خلق، لم يضرّه شيءٌ حتى يرتحل من منزله ذلك)[6] ، فسبب الشرّ هو المخلوق، فما قام به فهو وصف له، يتعالى الربُّ أنْ يتصف به، إلا أنّ سماحة الشيخ يلفت الانتباه إلى أنْ الشرّ سببه بعض الخلق لا جميعهم، فقال -رحمه الله-: " قوله: (من شرّ ما خلق) هذا ليس المراد به العموم؛ بل المراد من شرّ كلّ مخلوقٍ يتصف بالشرّ، فإنّ الرسل والملائكة والجنّة لا شرّ فيهم"[7] .

المطلب الثالث: أنواع الإرادة:

"هذا بحثٌ عظيمٌ، ينبغي تفهّمه وتعقّله والتبصّر في أدلته؛ ليسلم المؤمن من إشكالات كثيرة، وشبهات مضلّة

---

(1) شفاء العليل ص301، ويُنظر: الباب الحادي والعشرون في تنزيه القضاء الإلهي عن الشر، من شفاء العليل.

(2) الرعد (16).

(3) النساء (78).

(4) سورة الجنّ (10).

(5) شرح العقيدة الطحاوية ص366.

(6) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره، رقم (2708)، من حديث خولة بنت حكيم السُلميّة رضي الله عنها.

(7) شرح كتاب التوحيد ص104. وفي عبارة أخرى للشيخ -رحمه الله- قال: "أي: مِنْ شرّ كلّ مخلوقٍ قام به الشرُ، لا مِنْ شرّ ما خلق الله؛ فإنّ الرسل و الجنّة لا شرّ فيهم". شرح كتاب التوحيد ص104.

حار فيها الكثير من الناس؛ لعدم تحقيقهم للفرق بين الإرادتين"[1]، ومن توفيق الله لأهل السنّة والجماعة أنْ هداهم للتسوية بين المتماثلات والتفريق بين المختلفات، ومن ذلك: قولهم بانقسام الإرادة إلى: كونيّة قدريّة، ودينيّة شرعيّة[2]، "وهذا التقسيم تقسيمٌ شريف...، وبمعرفته تندفع شبهات عظيمة"[3].

وقد انتهج سماحة الشيخ محمّد القول بانقسام الإرادة والتفريق بين نوعيها، فقال -رحمه الله-: "ورد في النصوص إرادة ومشيئة، وصرح من صرح بترادفهما[4]، ولم يفطن للتفصيل، ولكنْ أولى ما يكون أنّ الإرادة إرادتان: كونيّة قدريّة، وشرعيّة دينيّة.

وأما المشيئة فلم ترد في النصوص إلا ّ كونيّة قدريّة، فلا تنقسم.

والشرعيّة الدينيّة تستلزم محبته ورضاه سبحانه وتعالى؛ بخلاف الكونيّة القدريّة.

فالإرادة في النصوص على قسمين: كونيّة قدريّة، وهذه موافقةٌ للمشيئة، وإرادة شرعيّة دينيّة، فأراد الله من العباد شرعاً عبادته، و العباد انقسموا إلى قسمين: قسم أطاعوا، فاجتمع فيهم الإرادتان، ف الكونيّة شرطُ وجود الفعل.

وقسم عصوا، فانفردت الكونيّة فيهم، ولا حظّ لهم في الشرعيّة، وليست الكونيّة حجّةً لأحدٍ.

إذا عرفنا ذلك: فالإرادتان بينهما عمومٌ وخصوصٌ، يجتمعان في المطيع، ويفترقان في العاصي، فالمطيع أطاع الله فيما أراده الله منه شرعاً وديناً وتبع الإرادة القدريّة، وانفردت الكونيّة القدريّة في حقّ العاصي، فالكفار أبَوا عمّا أراد الله منهم شرعاً، فلا تنالهم الإرادة الشرعيّة، ولا لهم فيها نصيب؛ لحكمة الله وعدم صلاحيتهم لشيءٍ من

---

(1) مجموع فتاوى ابن باز 60/6.

(2) يُنظر: منهاج السنّة 15/3-20، 180/3-183، 360/5، 412-414، 72/7، مجموع فتاوى ابن تيميّة 187/8-189، 440/8-441، شفاء العليل ص88-89، 465، شرح العقيدة الطحاويّة ص251-258، لوامع الأنوار 338/1، مجموع فتاوى ابن باز 59/6-60.

(3) مجموع فتاوى ابن تيميّة 441/8.

(4) من القدريّة النفاة والجبرية، فقد اتفق الطرفان على أنّه لا إرادة إلا ّ بمعنى المشيئة. يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 37/13.

ذلك، هم خارجون عن إرادة الله الشرعيّة الدينيّة؛ وهي ما أراده الله على ألسن رسله من عبادته وحده"[1].

وفي ثنايا شرحه لقوله : (إذا أراد الله بعبده الخير عج ّل له العقوبة في الدنيا وإذا أراد الله بعبده الشر ّ أمسك عنه بذنبه حتى يِ ُوافي به يوم القيامة)[2]، يقول مقرّراً اتصاف الله بها وانقسامها: "هذا الحديث فيه فوائد: أحدها إثبات الإرادة، وأنّ الله سبحانه أراد، والإرادة إرادتان: كونيّة، ﭽ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﮊ ﭼ[3]، وشرعيّة دينيّة، ﭽ ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ[4]، ونحوها، والإرادة في هذا الحديث كونية قدريّة"[5].

وعند قوله : (إذا أراد الله تعالى أن ْ يِ ُوحي بالأمر تكل ّم بِ الوحي..)[6]، يقول رفع الله درجته: "هذا فيه: إثبات صفة الإرادة، وأهل السنة والجماعة قاطبة على إثباتها، وإثبات سائر الصفات، والإرادة إرادتان: إرادة كونيّة، وهذه لا خروج لأحد عنها بحال، وليست حجة على الشرع"[7].

فتحصّل من مجموع كلام الشيخ الآتي:

- إثبات صفة الإرادة لله تعالى، كما نطقت بذلك النصوص، وعليه أهل السنّة قاطبة.
- نفي الترادف بين الإرادة والمشيئة.
- أنّه لا انقسام في المشيئة، فهي كونيّة قدريّة فحسب، مُتعلِقة بالخلق فقط دون الأمر، وقد تقدّم تقرير الشيخ لذلك ، وقد ورد في بعض تقاريره كلامٌ يُوهم القول بالتقسيم، حيث قال: "ثمّ نعرف أنّ مشيئة الله على قسمين: كونيّة قدريّة، وهذه لا محل لها ها هنا -في قول بعتك إنْ شاء الله - فلا يصلح أنْ يُعلّق على شيءٍ لا يعلمونه، وإنّما العلم فيه

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص49.

(2) أخرجه الترمذي في السنن، كتاب الزهد، باب الصبر على البلاء، رقم (2396)، وقال: "حسن غريب"، وصححه الألباني في الصحيحة، رقم (1220).

(3) البقرة (253).

(4) النساء (27).

(5) شرح كتاب التوحيد 242-243.

(6) تقدّم تخريجه.

(7) شرح كتاب التوحيد ص121.

لله، بقي القسم الثاني: وهو المشيئة الشرعيّة، والمشيئة الشرعيّة: هو أنّه إذا مضى العقد ونجز أنّه تمليك المشتري المبيع، والبائع الثمن"[1]، وقال أيضاً: "وذلك أنّ مشيئة الله على قسمين: مشيئة كونيّة قدرية، ومشيئة دينية، والذي يُعلم هنا -في قوله: أنت طالق إلا ّ أنْ يشاء الله، أو ما لم يشأ الله- هو الدينيّة، ومن المعلوم في الدينية أنّه إذا قال ذلك طلقت، أمّا الكونيّة فلا تُعلم، فرجع هذا إلى مشيئة الله الشرعيّة، ومشيئته الشرعيّة أنّه إذا قال ذلك خرج العبد من ملكه وعتق، ومثله أنت طالق إلا ّ أنْ يشاء الله، ولعبده أنت حرٌ إنْ يشاء الله، فإنّهما يقعان إذا كان أهلا ً"[2].

ويظهر لي -والله أعلم- أنّ الإرادة هي المراد بالتقسيم؛ لا المشيئة، ويبدو أنّ اللفظين ممّا يجري أحدهما على اللسان مراداً به الآخر، ويُرجِّح هذا تصريح الشيخ بعدم انقسام المشيئة، ونفي علمه بذلك.

- يرى الشيخ تقسيم الإرادة إلى قسمين: كونيّة قدريّة، وشرعيّة دينيّة.
- تفترق الإرادتان في أمور، منها:

1. من حيث ضابطُ كلٍّ منهما: فالكونيّة: "موافِقَةٌ للمشيئة"، و الشرعيّة: "هي ما أراده على ألسن رسله من عبادته وحده"، قال ابن تيميّة -رحمه الله-: "الإرادة الكونية هي: مشيئته لـ ِمـ َا خلقه، وجميع المخلوقات داخلة في مشيئته وإرادته الكونية، والإرادة الدينية: هي المتضمنة لمحبـ ّته ورضاه، المتناولة لـ ِمـ َا أمر به وجعله شرعاً ودينا ً، وهذه مختصـ ّة بالإيمان والعمل الصالح"[3].
2. من حيث المقتضى: فالإرادة الكونيّة هي من مقتضيات الربوبيّة، والشرعيّة من مقتضيات الألوهيّة؛ إذ الأولى متعلِقة بالخلق، والثانية بالأمر.
3. من حيث المتعلّق: فالإرادة الكونية تتعلّق بِمَا حدث من الطاعات والمعاصي وغيرها، دون ما لم يحدث، أمّا الإرادة

(1) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص20.
(2) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1232.
(3) مجموع فتاوى ابن تيميّة 266/11، ويُنظر: 188/8.

الشرعيّة فهي متعلِّقة بالطاعات حدثت أو لم تحدث[1].

4. من حيث اللزوم: فالكونيّة يلزم منها وقوع المراد؛ إذ هي بمعنى المشيئة، فهي "شرط وجود الفعل"، "وهذه لا خروج لأحدٍ عنها بحال" ، أمّا الشرعيّة فلا تستلزم وقوع المراد إلا إذا تعلّق به الإرادة الكونيّة، إذ هي بمعنى المحبّة[2].
5. من حيث المحبّة: فلا يلزم من المراد كوناً أنْ يكون محبوباً، أمّا ما أراده الله شرعاً فقد أحبّه ورضيه، ويحبُّ أهله ويرضى عنهم ويجزيهم الحسنى[3]، وبذلك يُعرف جواب: هل الأمر يستلزم الإرادة؟، "والصواب أنّ الأمر يستلزم الإرادة الدينيّة ولا يستلزم الإرادة الكونيّة، فإنه لا يأمر إلا بما يريده شرعاً وديناً، وقد يأمر بما لا يريده كوناً وقدراً"[4].
6. من حيث العموم والخصوص: فـ"بينهما عموم وخصوص، يجتمعان في المطيع، ويفترقان في العاصي"؛ فمعصية العاصي واقعة بإرادة الله الكونيّة، وإيمان الكافر وطاعة العاصي مرادٌ لله شرعاً، "ولهذا كانت الأقسام أربعة، أحدها: ما تعلّقت به الإرادتان، وهو ما وقع في الوجود من الأعمال الصالحة، فإنّ الله أراده إرادة دينٍ وشرعٍ؛ فأمر به وأحبّه ورضيه، وأراده إرادة كونٍ؛ فوقع، ولولا ذلك لما كان. والثاني: ما تعلّقت به الإرادة الدينيّة فقط، وهو ما أمر الله به من الأعمال الصالحة؛ فعصى ذلك الأمر الكفّارُ والفجّارُ، فتلك كلّها إرادة دين، وهو يحبّها ويرضاها، لو وقعت ولو لم تقع. والثالث: ما تعلّقت به الإرادة الكونيّة فقط، وهو ما قدّره وشاءه من الحوادث التي لم يأمر بها؛ كالمباحات والمعاصي، فإنّه لم يأمر بها، ولم يرضها، ولم يحبّها؛ إذ هو لا يأمر بالفحشاء ولا يرضى لعباده الكفر، ولولا مشيئته وقدرته وخلقه لها لَمَا كانت ولَمَا وُجِدَت، فإنّه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. والرابع: مالم تتعلّق

(1) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 198/8.
(2) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 188/8.
(3) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 266/11.
(4) شفاء العليل ص465.

به هذه الإرادة ولا هذه، فهذا ما لم يكن من أنواع المباحات والمعاصي"[1]. وبهذا تكون الشرعيّة أعمّ من جهة تعلّقها بكلّ مأمور، واقعاً كان أو غير واقع، وأخصّ من جهة أنّ الواقع بالكونيّة قد يكون غير مأمور به، والكونيّة أعمّ من جهة تعلّقها بما لا يحبّه الله ويرضاه من الكفر والمعاصي، وأخصّ من جهة أنّها لا تتعلق بمثل طاعة الفاسق وإيمان الكافر[2].

- ونصّ الشيخ على أنّ الإرادة الكونيّة لا حُجّة فيها لأحد على الشرع.

وهذا التـأصيل والتقسيم للإرادة عظيم النفع والفائدة في باب القدر، وهو أحد أسباب سلامة منهج أهل السنّة والجماعة في هذا الباب الذي كثر فيه الانحراف في هذه الأمّة –ومن وقت مبكّر- وفي الأمم السابقة، وسيتجلى شيءٌ من أثر هذا التقسيم -بإذن الله- عند الكلام عن مسألة خلق أفعال العباد، وعند الكلام عن الجمع بين الشرع والقدر.

والانقسام إلى: كوني متعلِّق بخلقه، وشرعي متعلِّق بأمره حاصلٌ في غير هذا الباب أيضاً، فـ"الإرادة والإذن والكتاب والحكم والقضاء والتحريم وغيرها، كالأمر والبعث والإرسال، ينقسم في كتاب الله إلى نوعين؛ أحدهما: ما يتعلّق بالأمور الدينية التي يُحبُّها الله تعالى ويرضاها، ويُثيب أصحابها، ويُدخلهم الجنّة، وينصرهم في الحياة الدنيا وفي الآخرة، وينصر بها العباد من أوليائه المتقين وحزبه المفلحين وعباده الصالحين. والثاني: ما يتعلّق بالحوادث الكونيّة التي قدّرها الله وقضاها ممّا يشترك فيها المؤمن و الكافر، والبرُّ والفاجر، وأهل الجنّة وأهل النار، وأولياء الله وأعداؤه، وأهل طاعته الذين يحبُّهم ويحبونه، ويصلّي عليهم هو وملائكته، وأهل معصيته الذين يبغضهم ويمقتهم، ويلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون"[3]، "فما كان من كونيٍّ فهو مُتعلِّقٌ بربوبيّته وخلْقه، وما كان من الدينيّ فهو مُتعلِّقٌ بإلاهيته وشرْعه، وهو كما أخبر عن

---

(1) مجموع فتاوى ابن تيميّة 188/8-189.

(2) يُنظر: شرح العقيدة الواسطيّة للشيخ محمّد خليل هراس ص57.

(3) مجموع فتاوى ابن تيميّة 58/8، ويُنظر: شفاء العليل، الباب التاسع و العشرون، ص464-469.

نفسه سبحانه له الخلق والأمر"[1].
وقد نوّه سماحة الشيخ على أمورٍ ثلاثة وقع فيها الانقسام إلى كوني وشرعي:

- أحدها: كلمات الله تعالى: فكلمات الله كونيّة لا رادّ لها، وشرعيّة بعث بها أنبياءه ورسله، وقد أشار الشيخ إلى هذا في تعليقه على حديث: (أعوذ بكلمات الله التام ّات من شر ِّ ما خلق...)[2]، حيث قال: "(بكلمات الله التام ّات) النافذات الماضيات التي لا رادّ لها، ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﭼ[3]، ويُحتمل أنْ يُراد بها الدينيّة، فيصير المراد: التي لا يلحقها نقص ولا عيب، ويُحتمل أنّ المراد بها كلاهما، ويكون من حيث: الكمال والسلامة من النقص والعيب، ومن حيث المُضِي"[4].
- والثاني: القضاء: فهو مُنْقَسم إلى كونيٍّ وشرعيٍّ، يشير إلى هذا الشيخ عند قول الله تعالى: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﭼ[5]، قال: "ﭽﮗﭼ أمر ووصّى وأوجب على ألسن رسله، وهذا قضاءٌ شرْعيٌّ، فالقضاء هنا هو القضاء الشرعيُّ الدينيّ؛ فإنّ القضاء على قسمين: قضاءٌ كوْنِيٌّ قَدَرِيٌّ، وقضاءٌ شَرْعِيٌّ دِينِيٌّ"[6].
- والأمر الثالث: إذن الله: فهو على قسمين: إذْن كوني، وإذْن شرعي، يقول الشيخ عن تأثير السحر: "وتأثيره بإذْن الله الكوني القدري، لا الشرعي الديني"[7]، وعند قول الله تعالى: ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﭼ[8]، يقول: "هذا فيه: أنّه يضرُّ، لكنْ لا يضرُّ إلا ّ بإذن الله الكوني القدري؛ كالأشياء الضارّة، لا الشرْعي الديني؛ فإنّه منْفِيٌّ عن السحرة، فإنّ الله لم يأذن

---

(1) شفاء العليل ص464.
(2) تقدّم تخريجه.
(3) سورة يس (82).
(4) شرح كتاب التوحيد ص104.
(5) الإسراء (23).
(6) شرح كتاب التوحيد ص10.
(7) شرح كتاب التوحيد ص187.
(8) البقرة (102).

فيه؛ فإنّ الرسل جاؤوا بالنهي عنه"[1].

المطلب الرابع: أنـواع الـهدايـة:

وردت الهداية في القرآن مثبتة ومنفيّة، وليس المثبت هو المنفي، فهداية المكلفين في هذه الدنيا على نوعين اثنين[2]:

- هداية الدلالة والإرشاد والبيان، "وهذه الهداية لا تستلزم حصول التوفيق واتباع الحقّ، وإنْ كانت شرطاً فيه أو جزء سببٍ، وذلك لا يستلزم حصول المشروط والمسبّب؛ بل قد يتخلف عنه المقتضى؛ إمّا لعدم كمال السبب، أو لوجود مانع"[3]، وهذه الهداية ثابتة لكلّ هادٍ إلى صراط الله المستقيم، وسيّدهم محمّد ، قال الله فيه: ﭽ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭼ[4].
- هداية التوفيق والإلهام وخلق المشيئة المستلزمة للفعل، وهذه "تستلزم أمرين؛ أحدهما: فعل الربِّ تعالى وهو الهدى، والثاني: فعل العبد وهو الاهتداء، وهو أثر فعله سبحانه، فهو الهادي والعبد المهتدي"[5]، وهذه ليست إلا ً لله، و "أفضل ما يـ ُقد ِّر الله لعبده وأجل ُ ما يقسمه له: الهدى، وأعظم ما يبتليه به ويـ ُقد ِّره عليه: الضلال، وكل ُ نعمة ٍدون نعمة الهدى، وكل ُ مصيبة ٍ دون مصيبة الضلال"[6]، وهداية التوفيق ليست موكولة إلى أحدٍ من الخلق، فقد قال الله في سيّدهم: ﭽﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﭼ[7].

وهذا التقسيم قد جلا ّه سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه الله- بالحدِّ والمثال، فقال: "والهداية هدايتان: هداية الدّلالة و البيان والإرشاد، الثابتة له في قوله: ﭽ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭼ، وهداية

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص188.
(2) يُنظر: شفاء العليل ص97، 139-148.
(3) شفاء العليل ص139-140.
(4) الشورى (52).
(5) شفاء العليل ص141.
(6) شفاء العليل ص117.
(7) القصص (56).

التوفيق والإلهام، وهي المنفيّة عنه   في هذه الآية -يعني قوله تعالى: ﭽ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﭼ - وأمثالها؛ لقوله: ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ"[1][2].

وقال -رحمه الله-: "الهداية المنفيّة عن الرسول   هي: هداية التوفيق والإلهام، فإنّ الله هو الذي يخلق الهداية في القلب وإيثارها، وهذه منفيّة عنه ، أمّا هداية الدّلالة والبيان فإنّها ثابتة له ، هو إمام الهداة، فَفَرق بين الهدايتين؛ فهداية الدلالة والإرشاد لكلّ هادي، كما قال تعالى: ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﭼ"[3][4].

وعند قول الله تعالى: ﭽ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﭼ[5]، يقول قدّس الله روحه: "الخطاب للنبي ، يعني: إنّك يا محمّد لا تقدر على هداية من أحببت، والهداية المنفيّة عن النبي   هي: هداية التوفيق والإلهام؛ فإنّها بيد الله، يهدي من يشاء فضلاً ورحمة، ويُضلّ من يشاء عدلاً وحكمة، أمّا هداية الدلالة والبيان والإرشاد، فهي له في تبيين الحجّة، وحقيقة الهداية الأولى: **هي هداية القلب، وهي خلق محبّة الخير [الحقّ][6] في القلب وإيثاره**، ليس ذلك إلا لله؛ لا لمحمّدٍ الذي هو سيد الهداة، ولا غيره، [ليس في يد النبي ، إنّما هي في يد الله][7] أمّا هداية البيان والدلالة فله منها النصيب الأوفر، [الرسل بيّنوا ودعوا الخلق، فمن الثانية قوله: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ[8]، وقوله: ﭽ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭼ[9]]"[10].

(1) البقرة (272).
(2) شرح كتاب التوحيد ص134.
(3) السجدة (24).
(4) شرح مسائل كتاب التوحيد ص67.
(5) القصص (56).
(6) عبارة أخرى للشيخ رحمه الله.
(7) عبارة أخرى للشيخ رحمه الله.
(8) فصّلت (17).
(9) الشورى (52).
(10) شرح كتاب التوحيد ص134.

المبحـث الـثاني
وسطيّة أهل السنّة والجماعة في باب الإيمان بـ القضاء والقدر

فضّل الله هذه الأمّة على جميع الأمم، فهي خيرها وأكرمها على الله، كما قال : (إن ّكم ت ُت ِه ُون سبعين أم ّة، أنتم خيرها وأكرمها على الله)[1]، ومن أصول خيريّتها: وسطيّتها، قال تعالى: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶﭷ ﭸ[2]، (وَالوَسَطُ: العَدْلُ)[3]، وقد افترقت هذه الأمّة على ثلاثٍ وسبعين فرقة؛ في الأهواء، بين غالٍ أهل إفراطٍ، وجافي أهل تفريط، كلّها في النار إلا ّ واحدة، وهي الوسط، أهل السنّة والجماعة، فوسطيّة أهل السنّة هو امتداد لوسطيّة هذه الأمّة المحمّديّة، وخيريّة هذه الأمّة فيهم على أتمّ الوجوه وأكملها، وعدالتهم من عدالة المنهج الذي يحملونه، فـ"أهل السن ّة في الإسلام كأهل الإسلام في الملل"[4]؛ إذ "هم وسط ٌ في النحل، كما أن ّ مل ّة الإسلام وسط في الملل"[5]، ومظاهر وسطيّتهم في كلّ بابٍ من أبواب الدين؛ العلميّة الاعتقاديّة والعمليّة، من ذلك وسطيّتهم في باب الإيمان بالقضاء والقدر، وقد أظهر سماحة الشيخ ذلك ببيان مختصر، وسأعرضه في هذا المبحث، **وفيه ثلاثة**

---

(1) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (11587)، من حديث أبي سعيد الخدري ، وأخرجه الترمذي في السنن، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله صل ّى الله عليه وسل ّم، باب ومن سورة آل عمران، رقم (3001)، من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، وقال الترمذي: "حديث حسن"، وأخرجه ابن ماجه في السنن، كتاب الزهد، باب صفة أم ّة محمد صلى الله عليه وسل ّم، رقم (4288)، والطبراني في الكبير، رقم (1012)، والحاكم في المستدرك، ذ ِك ْر فضائل هذه الأم ّة على سائر الأمم، رقم (6987)، وقال: "حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وصححه الألباني في صحيح الجامع، رقم (2301).

(2) البقرة (143).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله عزّ وجلّ: ﭽ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﭼ[هود: 25]، رقم (3339)، من حديث أبي سعيد الخدري .

(4) مجموع فتاوى ابن تيميّة 140/4.

(5) مجموع فتاوى ابن تيميّة 370/3.

مطالب:

المطلب الأول: بيان قول المخالفين في القضاء والقدر:

تتجلى وسطيّة أهل السنّة في هذا الباب بمعرفة قول مخالفهم، فبضدّها تتميز الأشياء، والضدُّ يُظهر حسنه الضدُّ، والمخالفون في هذا الباب على طرفي نقيض، وهم:

الطرف الأول: القدريّة النفاة: وقد كان ظهورهم مبكِّراً في صدر ا لإسلام، فبدعتهم من أوائل البدع حدوثاً في الأمّة، فقد حدثت في أواخر عصر الصحابة[1]، وسمُّوا بالقدريّة لإنكارهم القدر، وهذا الاسم ألصق بهم من -الطرف الثاني- الجبرية، والقدريّة طائفتان؛ فـ المتقدمون منهم يُنكرون علم اللّه بالأشياء وكتابته إيّاها قبل وجودها ، وقد كفّرهم السلف، والطائفة الثانية -وهم المتأخرون- أقرّت بالعلم وأنكرت خلقه لأفعال العباد ومشيئته لها، ومن أشهر فِرَقِهم المعتزلة؛ ولهذا سمّوا بالقدريّة؛ لتبنِّيهم هذا القول[2].

وحاصل قول طائفتي القدرية النفاة قد لخّصه الشيخ -رحمه اللّه- بقوله: "والقدرية طائفتان؛ نافية: وهم الذين نفوا العلم السابق، و الثانية: وهم الذين يخرجون أفعال العباد عن خلق اللّه، يقولون: إنّ اللّه ما قدّره، إنّما العبد هو الذي فعل"[3].

ثمّ يبيّن -رحمه اللّه- موقف الصحابة من القدريّة، فقال: "الصحابة صاحوا بالقدريّة من كلّ جانبٍ، وضلّلوهم وكفّروهم، وابن عمر لمّا أنكر عليهم وغلّظ بأنّ نفقاتهم لا تقبل، استدلّ على أنّهم كفارٌ بما في هذا الحديث -يعني حديث جبريل المشهور- أنّه أحد أركان الإيمان، ووجه الدلالة: أنّ الإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان، فمَن جحد

(1) كما هو ظاهرٌ في حديث ابن عمر وإنكاره عليهم، وهو حديث جبريل المشهور، وأول من تكلّم بالقدر معْبد الجهني، متلقّياً مقالته عن رجلٍ مجوسي من أهل البصرة، يُقال له: سيسويه، أو سوسن، وتلقاها عن معبد غيلان الدمشقي. يُنظر: السنة لعبد اللّه بن الإمام أحمد 391/2، فتاوى ابن تيميّة 384/7، الخطط للمقريزي 360/3.

(2) في التعريف بالقدريّة يُنظر: الإبانة عن أصول الديانة ص180-219، السنّة لعبد اللّه بن أحمد ص384-391، التبصير في معالم الدين ص167، 171-173، الفرق بين الفرق ص18-20، 114-201، الملل والنحل 43/1-85، الموسوعة الميسرة 1114/2-1115.

(3) شرح كتاب التوحيد ص354.

القدر فقد كفر بركن من أركان الإيمان، فهذا يبيّن لك مسلك الصحابة في القدرية، وأنّهم كفار -يعني القدريّة-"[1]، وهذا الموقف مع مَن أنكر العلم والكتابة؛ لأنّ القدريّة الذين ظهروا في عصر الصحابة كان هذا حالهم، وأمّا المتأخِّرون كالمعتزلة فهم ضُلا ّل، ولا يصل الأمر إلى تكفيرهم.

الطرف الثاني: الجبريّة: نسبة إلى الجبر، وهو نفي الفعل عن العبد، وإسناده إلى الله، ويُسمّون أيضاً بالقدريّة المُجْبرة، زعيمهم الجهم بن صفوان، وهم طائفتان؛ جبريّة خالصة لا تثبت للعبد فعلا ً ولا قدرة أصلا ً، وجبريّة متوسطة، وهم أصحاب القول بالكسب، وهم الأشاعرة[2].

وحاصل قولهم قد أجمله الشيخ -رحمه الله- بقوله: "والمثبتتان أثبتوا وتجاوزوا، ومن جملتهم الأشاعرة والجبرية، والمرجئة كلّهم غلا ة في باب القدر[3]، وأنّهم كالشجرة في مهبِّ الرياح، فهؤلاء المثبتة الغالين، فالقدريّة يُقال لهم النافية، والآخرين هم المُجْبرة، وكلّ قدريّة، وكلّ يضربون النصوص بعضها ببعض"[4].

والبدعة تُبنى على بدعة وتجرُّ إلى بدعة، وهكذا شأن الباطل، وقد وقع في هذا الجهم إمام الجبريّة، يقول الشيخ في بيان ضلاله: "فإنّه -يعني الجهم- يُنكر الصفات والأسماء جميعاً، إلا ّ اسم الخالق فإنّه لا يُنْكِره، وصفة الخلق؛ لأنّه يقول بالجبر، فيتناقض، إلا ّ أنّه يزعم أنّه يُخْرجه من تناقضه: أنّه بنى على أصله في القدر، كما أنّ له أصلا ً في الصفات، وهو التعطيل، وفي القدر يقول بالجبر، وأنّ أفعاله بمن-زلة العدم كالأشجار تحرّكها الرياح بغير إرادتها، فجمع بين الجحودين، كما ضمّ إلى ذلك الإرجاء، ويقول إنّ الإنسان إذا عرف كفاه إيماناً، وإبليس وفرعون مؤمنون على زعمه، إبليس يقول: ﭼ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص355.

(2) يُنظر في التعريف بالجبريّة: التبصير في معالم الدين ص169-170، ص 173-175، الملل والنحل 85/1-91، مجموع الفتاوى 118/8-119، 128، 228/13، درء التعارض 46/1، شرح العقيدة الطحاوية ص113، 524، رسالة في الردِّ على الرافضة ص169-170.

(3) سيأتي التعريف بالإرجاء في المبحث الثاني من الفصل الثالث من هذا الباب.

(4) شرح كتاب التوحيد ص354.

ﮋ ﮊ ﮉ ﮈ ﭼ[1]، وفرعون ﭽ ﯛ ﯚ ﯙ ﯘ ﯗ ﯖ ﯕ ﯔ ﯓ ﮱ ﮰ ﮯ ﮮ ﮭ ﭼ[2]"[3].

فتحصّل من مجموع كلام الشيخ:

1. أنّ القدريّة والجبريّة قد خالفوا الحقّ وحادوا عن الصواب في باب القدر.
2. القدريّة أهل تفريطٍ وتقصير في باب القدر بنفيهم علم الله، أو قدرته، والجبريّة أهل إفراطٍ وغلو؛ فقد سلبوا العبد قدرته وإرادته.
3. أن كلا ً من القدريّة النافية والجبريّة يُسمّى قدريّة.
4. القدريّة النفاة طائفتان: فالمتقدِّمون يُنكرون العلم السابق، وهم الذين كفّرهم السلف، والمتأخِّرون يُنكرون خلق أفعال العباد، وهم أهل بدعة وضلال.
5. الجبريّة طائفتان: جبريّة خالصة كالجهميّة، وجبريّة متوسِّطة وهم القائلون بالكسب، وهم الأشاعرة، والكسب لا حقيقة معقولة له، إلا ّ أنّ حاصل قولهم: إثبات قدرة غير مؤثِّرة[4].
6. الأشاعرة جبريّة في باب القدر، مرجئة في باب الإيمان، معطِّلة في باب الأسماء والصفات.
7. المرجئة بجميع طوائفها جبريّة في باب القدر، فكلٌ عاجزٍ عن العمل يجعل له من القدر حجّة يتعلّق بها، فكان من الجبر مدخلا ً للإرجاء، وفي الإرجاء محتضناً للجبريّة.
8. جمع الجهم بين أصول البدع، وهي: التعطيل، والجبر، والإرجاء، وهو في ذلك متناقض. وهذه البدع في الأشاعرة مجتمعة، فكيف لا يُسمّون جهميّة؟!.

المطلب الثاني: بيان وسطيّة أهل السنّة والجماعة في القضاء والقدر:

تقدّم أنّ الإيمان بالقدر لا يتحقق إلا ّ عند تحقيق الإيمان بمراتبه

(1) الحجر (39).
(2) الإسراء (102).
(3) شرح كتاب التوحيد ص273.
(4) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 128/8، 136-137، 387، 403-407، 467-468، الصفدية 150/1-153، شفاء العليل ص209.

، وهذا ما حققه أهل السنّة والجماعة، ومنشأ الضلال في القدر إمّا بإنكار العلم والكتابة، وهذا ما كان أول الأمر، وكفّرَ قائله، وإمّا في المشيئة والخلق، فقد غلت الجبريّة في ذلك؛ فأنكروا فعل العبد وإرادته، وقصّرت فيه من طرف آخر القدرية؛ فأنكرت عموم المشيئة والخلق، وهدى الله أهل السنّة للحقّ في ذلك، يقول الشيخ -رحمه الله - مقرّراً وسطيّتهم في هذا الباب: "والطائفة الثانية -يعني من المثبتة؛ إذ الجبريّة أهل إثبات مع غلوٍ- هم أهل السنّة والجماعة، الذين أثبتوا ولا غلوا، وأخذوا ما مع هؤلاء -يعني القدريّة- من الحقّ، وما مع هؤلا ء -يعني الجبريّة- من الحقّ، وتركوا ما مع الطائفتين من الباطل، وجمعوا بين الحقّ، ولا يُقال لهم قدريّة بحال، إنّما يُقال لِمَن أساء في القدر"[1].

فصار قول أهل السنّة في هذا الباب وسط بين طرفين، وهدىً بين ضلالتين؛ بين القدريّة والجبريّة.

هذا مجْمل القول في وسطيّتهم في هذا الباب، وأمّا تفصيل ذلك فسيكون في المطالب الآتية، في مثل مسألة خلق أفعال العباد، و الجمع بين الشرع والقدر.

المطلب الثالث: الجمع بين الشرع والقدر، وأقوال النّاس فيه:

"كثير ٌ من الناس تشتبه عليهم الحقائق الأمريِ ّة الدينيِ ّة الإ يمانيِ ّة، بالحقائق الخلقيِ ّة القدريِ ّة الكونيِ ّة؛ فإن ّ الله سبحانه وتعالى له الخلق والأمر، كما قال تعالى: ﭽ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ﭼ[2]، فهو سبحانه خالق كل ِّ شيء ٍ وربِ ّه ومليكه، لا خ الق غيره، ولا رب ّ سواه، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فكل ُّ ما في الوجود من حركة وسكون فبقضائه وقدره ومشيئته وقدرته وخلقه، وهو سبحانه أمر بطاعته وطاعة رسله، ونهى عن معصيته ومعصية رسله، أمر بالتوحيد والإخلاص، ونهى عن الإشراك بالله، فأعظم الحسنات التوحيد، وأعظم السيئات الشرك"[3]، وبهذا يظهر التمايز بين الحقيقتين، "فإن ّ الله سبحانه قد فر ّق بالقرآن وبالإ

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص355.

(2) الأعراف (54).

(3) مجموع فتاوى ابن تيميّة 11/251-252.

إيمان بين أمره الديني وخلقه الكوني"[1]، فالشرع أمر الله ونهيه، و القدر خلق الربِّ وتكوينه، وله سبحانه الخلق والأمر، فهما غير متلا زمين في الوجود، أمّا في الذهن فبينهما تلازم؛ فمن آمن بالقدر فعل الشرع، ومن فعل الشرع تحقق فيه القدر، فالقدر مرتبط بالشرع ارتباط الربوبيّة بالألوهيّة، وكذلك الإيمان بهما مترابط وقائم على تحقيق توحيد الربوبيّة والألوهية وترابطهما.

والجمع بين الشرع والقدر (العبادة، والاستعانة) من أشرف أصول الدين، ومن لم يُحقق هذا الأصل علماً وعملا ً وقع في الغلط وتخبّط في أقواله وأفعاله واعتقاداته، "وذلك أن ّ بني آدم اضطربوا في هذا المقام؛ مقام تعارض الأمر والقدر"[2]، ولهذا كان الناس في هذا الباب أربعة أصناف متباينة، وهذه هي القسمة الممكنة، وهم:

1. المجوسيّة، الذين كذّبوا بالقدر، وإن آمنوا بالأمر والنهي مع الغلو في ذلك، وهؤلاء هم القدريّة المعتزلة ومَن وافقهم.
2. المشركيّة، الذين أقرّوا بالقضاء والقدر، وشهدوا الحقائق الكونيّة، وأنكروا الأمر والنهي والحقائق الشرعيّة؛ محتجِّين على الشرع بالقدر، قال تعالى: ﭽ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭼ[3]، فقولهم كذبٌ، ويؤول بهم إلى تكذيب أمر الله ونهيه، فمَن احتجّ بـ القدر على الشرع فهو من هؤلاء، وهذا يكثر فيمَن يدّعي الحقيقة من المتصوّفة، وهو قول الجبريّة، وهذا القول شرٌّ ممّا قبله.
3. الإبليسيّة، وهم الذين أقروا بالأمرين؛ لكن جعلوا هذا تناقضاً من الربِّ سبحانه وتعالى، وطعنوا في حكمته وعدله، وإمام هؤلاء إبليس لعنه الله، وهؤلاء خصماء الربِّ تعالى في قدره وشرعه.
4. أهل الهدى والفلاح؛ أهل السنّة والجماعة، يؤمنون بهذا وهذا ، فيقرّون بقضاء الله وقدره، ويعظِّمون شرع الله وأمره ونهيه، ويعتقدون وجوب الإيمان بخلق الله وأمره، فيؤمنون بالقضاء والقدر والأمر والنهي، ويفعلون المأمور، ويتركون

---

(1) مجموع فتاوى ابن تيميّة 409/2.
(2) مجموع فتاوى ابن تيميّة 304/8.
(3) الأنعام (148).

المحظور، ويصبرون على المقدور، وجماع ذلك: في امتثال ا لأمر علماً وعملا ً، والاستغفار والتوبة من التفريط في المأمور وتعدِّي المحدود، وفي القدر بالاستعانة بالله في امتثال أمره والرغبة والافتقار إليه والتوكل عليه، والصبر على أقداره. فالقدر نظام التوحيد وتمامه، والشرع أمر الله ونهيه، وبه بعث رسله وأنزل كتبه، والإيمان بالقدر من تمام ذلك، فمَن راعى الأمر والقدر كان عابداً لله مطيعاً له مستعيناً به متوكِّلا ً عليه، وقد هُدي صراط المُنْعَم عليهم، ومَن أثبت القدر وجعله معارضاً للشرع فقد أذهب الأصل. ويعتقد أهل السنّة والجماعة أنّه لا حجّة لأحد بالقدر على تعطيل الشرع، ومَن احتجّ به فهو متناقض، فاسد العقل و الدين، مُخالف للشرع والعقل، والذوق والوجد، "ول َم ّا كان الاحتجاج بالقدر باطلا ً في فطر الخلق وعقولهم، لم تذهب إليه أم ّة من الأمم، ولا هو مذهب أحد من العقلاء، الذين يطردون قولهم، فإن ّه لا يستقيم عليه مصلحة أحد، لا في دنياه ولا آخرته، ولا يمكن اثنان أن ْ يتعاشرا ساعة واحدة، إن ْ لم يكن أحدهما ملتزما ً مع الآخر نوعاً من الشرع، فالشرع نور الله في أرضه، وعدله بين عباده"[1].

ومن أحسن الكلام وأعظمه في هذا الأصل ما قرّره شيخ الإسلام ابن تيميّة في الأصل الثاني من الرسالة التدمريّة[2]، وكلٌ ما سبق في هذا المطلب هو حاصل كلامه -رحمه الله-، وخلاصة ذلك هو في العقيدة الواسطيّة، فقد قال بعد تقريره مراتب القدر: "ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله، ونهاهم عن معصيته"[3].

حاصل هذا الكلام كلِه في حقيقة الجمع بين الشرع والقدر وأقوال الناس فيه يجمله سماحة الشيخ محمّد بأحسن عبارة في تقريره على الكلام السابق لشيخ الإسلام في الواسطيّة، فيقول -رحمه الله-: "(ومع ذلك) يعني ما تقرّر لك من الأصل العظيم -وهو الإيمان بـ

---

(1) مجموع فتاوى ابن تيميّة 323/2.

(2) يُنظر: التدمريّة، الأصل الثاني: حقيقة الجمع بين الشرع والقدر ص165- إلى آخر الرسالة التدمريّة، مجموع فتاوى ابن تيميّة 300/2-304، 73/8-76، 107-115، 10-12/14، ويُنظر: تجريد التوحيد ص83-88.

(3) العقيدة الواسطيّة

القدر، وأنّه أحد أركان الإيمان الستّة، وما اشتملت عليه الأشياء الأ ربعة السابقة- يأتي بعد ذلك عدم منافاة القدر للشرع، وأنّهما أخوان مصطحبان، لا يُنافي أحدهما الآخر، وأنّه ما ضاق به صدرٌ إلا ّ المبتدعة؛ نظروا بعين واحدة، وأغضوا عيناً، أخذوا جانباً من النصوص، وتركوا جانباً، وهدى الله أهل السنّة والجماعة، فنظروا بِ العينين جميعاً، وآمنوا بالشرع والقدر جميعاً (فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله، ونهاهم عن معصيته) ومعصية رسله، فوجب الإيمان بشرعه وقدره جميعاً؛ بأنْ يؤمن أنّ هذا شرعه ويمتثله ويفعله، فإذا امتثل صار من أهل السعادة، والقدر لا حجّة فيه، وهو تام وماضٍ، ولا رادّ له، وسبق أنْ لا يكون الخلق على طريق واحد؛ بل أنْ يكون الخلق متفاوتين، كما قال: ﭽ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﭼ[1]، كجنّة ونار؛ لتُسكنا، وهو اللائق بجلاله، وسواه ليس بكمال.

لا منافاة بين الشرع والقدر، فإنّها ضاقت أعطان القدرية، ولم تتسع للشرع والقدر جميعاً.

- فالقدريّة النفاة من المعتزلة وغيرهم؛ أثبتوا الحكمة والشرع ، وغلوا فيهما، ونفوا القدر أو بعضه، وقالوا: إنّ الأمر والنهي بيد الإنسان، فإنّها زعمت أنّها إذا أثبتت القدر صارت معطلة للشرع.
- وقابلها طائفة القدريّة الجبريّة؛ فغلّبت جانب القدر، وغلت فيه، وعطّلت جانب الشرع، وقالوا: إنّ العبد مجبورٌ لا فعل له، وإنّما هو كالأشجار في مهب الريح..الخ.
- وأهل السنّة قالوا: له فعل صحيح واختيار صحيح، ويُحْمَد على فعل الخير، ويُذَم ويُعاقب على فعل الشر، فهدى الله أهل الحقّ أهلَ السنّة والجماعة فآمنوا بالشرع والقدر، وقالوا ما في الكون كلّه خلق لله، فالأفعال: فعل للمخلوق، خلق للربِّ، فأفعالهم نسبتها إلى الله نسبة خلقٍ وإيجاد، ونسبتها إلى العبد نسبة فعل.

فالشرع والقدر متلازمان، ولا حجّة في القدر على الشرع؛ بل قد ركز الله في عقول العباد معرفة النافع من الضار، وأحدهم يعرف الضار ويجتنبه، والنافع فيأتيه"[2].

---

(1) الذاريات (49).
(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص177-178.

ويشير سماحة الشيخ إلى أنّ منشأ الضلال في هذا الباب إنّما هو بسبب التسوية بين الإرادة الشرعيّة والإرادة الكونيّة، وإنكار التقسيم والفرق بينهما، فيقول -رحمه الله-: "الإرادة إرادتان: إرادة كونيّة، وهذه لا خروج لأحد عنها بحال، وليست حُجّة على الشرع، وقد غلا فيها القدريّة المُجْبِرة وعطّلوا جانب الشرع، وقد ضاقت صدورهم أنْ يجمعوا لله بين الأمرين جانب القدر وجانب الشرع، فأنكروا جانب الشرع والدين، كما أنّ مقابلهم القدريّة النفاة الذين غلوا في إثبات الشرع ونفوا القدر.

وهدى الله أهل السنّة والجماعة فآمنوا بهما جميعاً؛ آمنوا بأنّ ما شاء الله كان، وأنّه ما في السماوات والأرض من حركة ولا سكون إلاّ بمشيئة الله...الخ، هداهم الله للإثبات للجانبين جميعاً، ووفقهم للإيمان بهما جميعاً، وأنّ القدر حقّ ولا يعارض الشرع، وآمنوا بالقدر وأنّه لا حُجّة فيه للعصاة، والإرادتان بينهما عمومٌ وخصوص...الخ، فكانوا ممتثلين للإرادتين جميعاً، وخرج بذلك القدريّة المُجْبِرة؛ إنّما آمنوا بالقدر وزادوا وغلوا حتى عطّلوا الشرع، والقدريّة النفاة آمنوا بالشرع وغلوا حتى أنكروا القدر"[1].

فتقسيم الإرادة إلى قسمين -كما سبق تقريره- من الأهميّة والعظمة بمكان، وتظهر عظمته هنا من جهتين:

1. حتى يتحقق الإيمان بالقدر على الوجه الشرعي؛ إذ لابدّ من الجمع بين الشرع والقدر، وبدون ذلك لا يتحقق الإيمان بالقدر، والسبيل للجمع بينهما من التفريق بين الإرادتين وإعطاء كلّ نوع حقّه.
2. قوة الردِّ على المخالف؛ إذ كلُّ مبطلٍ نظر بعين وأغمض الأخرى، فآمن ببعض الكتاب وكفر ببعضه.

وسيأتي مزيد بيانٍ لهذا الأصل في باب خلق أفعال العباد، فبين المسألتين علاقة وثيقة.

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص121-122.

المبحـث الـثالث

القول في: الحكمة والتعليل، والأسباب

"الطريقة المـثـلى والمذهب الوسط الذي هو في المذاهب كالإسلام في الأديان، وعليه سلف الأمـة وأئمتها والفقهاء المعتبرون، من إثبات الحـكـم والأسباب والغايات المحمودة في خلقه سبحانه وأمره، وإثبات لام التعليل وباء السببية في القضاء والشرع، كما دلت عليه النصوص مع صريح العقل والفطرة، واتفق عليه الكتاب والميزان"[(1)]، "فالسلف والأئمّة متّفقون على إثبات الأسباب والحِكم؛ خلقاً وأمراً"[(2)]، وفي هذا المبحث بيان موافقة سماحة الشيخ لِمَا عليه السلف والأئمّة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحكمة والتعليل:

"الحاء والكاف والميم أصلٌ واحد، وهو المنْع. وأوّل ذلك الحُكْم، وهو المَنْع من الظُّلم...، والحِكمة هذا قياسُها، لأنّها تمنع من الجهل"[(3)].

والمراد هنا: أنّ لله في قدره وشرعه غايات محبوبة وعواقب محمودة، متقدّمة في العلم والإرادة، متأخرة في الوجود و الحصول[(4)].

"وهذا الأصل دخل في جميع أبواب الدين؛ أصوله وفروعه؛ في خلـق الربّ لـمـا يخلقه، ورزقه، وإعطائه، ومنعه، وسائر ما يفعله تبارك وتعالى، ودخل في أمره، ونهيه، وجميع ما يأمر به، وينهى عنه، ودخل في المعاد"[(5)]، "وهذه المسألة -مسألة غايات أفعال الله ونهاية حكمته- مسألة عظيمة، لعلّها أجلّ المسائل الإلهيّة"[(6)].

وقد "أجمع المسلمون على أنّ الله تعالى موصوف بالحكمة، لكن تنازعوا في تفسير ذلك"[(7)]، وأشهر الأقوال في ذلك ثلاثة

---

(1) إعلام الموقعين 336/1.
(2) مجموع فتاوى ابن تيميّة 485/8.
(3) مقاييس اللغة 92/2.
(4) يُنظر: منهاج السنة 141/1، مجموع فتاوى ابن تيميّة 187/8.
(5) النبوّات 564-565/2.
(6) منهاج السنّة 39/3.
(7) منهاج السنة 141/1.

أقوال[1]، وحاصل هذه الأقوال هو:

1. القول بنفي الحكمة في الخلق والأمر؛ وأنّ ذلك واقع لمحض المشيئة، وهذا قول الأشاعرة ومن وافقهم، وهو في الأصل قول الجهم ومَنْ اتبعه من المُجْبِرة.
2. القول بوجوب الحكمة والتعليل، إلا ّ أنها مخلوقة تعود إلى العباد، وهي نفعهم، وهذا قول القدريّة من المعتزلة ومَن وافقهم. وقولهم قد أشار إليه الشيخ بقوله: "فالقدريّة النفاة من المعتزلة وغيرهم أثبتوا الحكمة والشرع، وغلوا فيهما، ونفوا القدر أو بعضه، وقالوا: إنّ الأمر والنهي بيد الإنسان، فإنّها زعمت أنّها إذا أثبتت القدر صارت معطِّلة للشرع"[2].
3. قول أهل السنّة والجماعة: أنّ لله تعالى حكمة في كلّ ما خلق وأمر؛ بل حكمة ورحمة، وهذه الحكمة يعلمها جلّ شأنه ، ويُعْلِم مَن شاء مِن خلقه ما شاء منها، فَفِعْلُ الله لحكمة، وهذه الحكمة قد نعلمها وقد لا نعلمها.

والحقُّ من هذه الأقوال هو ما عليه أهل السنّة والجماعة، "وكيف يتوهّم ذو فطرة صحيحة خلاف ذلك، وهذا الوجود شاهد بحكمته وعنايته بخلقه أتمّ عناية"[3]، وهذا من دلائل وسطيّتهم، وآل بهم إلى الوسطيّة في باب القدر، فـ"أفعال الرب ِّ تعالى وأوامره معل ّلة بالحكم والغايات، وهذه من أجل ِّ مسائل التوحيد المتعل ِّقة بالخلق والأمر بالشرع والقدر"[4]، و"الحكمة في صفات الله ت ُفس ّر بأن ّها وضع الشيء في موضعه الموافق للغايات المحمودة منه"[5]، "والحكمة ليست مطلق المشيئة؛ إذ لو كان كذلك لكان كل ُّ مريد ٍ حكيما ً"[6]، و"الحكمة تتضمّن شيئين:

---

(1) يُنظر: منهاج السنّة 141-144/1، 14/3، 32، مجموع فتاوى ابن تيميّة 37-57/8، العقيدة الواسطيّة بشرح الشيخ ص182، شفاء العليل ص347-442، أعلام الموقعين 336-337/1، تجريد التوحيد ص105-111، القضاء والقدر للمحمود ص242-248.

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص177-178.

(3) شفاء العليل ص343.

(4) مفتاح دار السعادة 42/2.

(5) اللآلئ البهيّة في شرح العقيدة الواسطيّة لصالح آل الشيخ 366/2.

(6) منهاج السنة 141/1.

أحدهما: حكمة تعود إليه سبحانه، يُحبُّها ويرضاها.
والثاني: حكمة تعود إلى عباده، هي نعمة عليهم يفرحون بها ويلتذون بها؛ وهذا في المأمورات وفي المخلوقات"[1].
وقد قرّر سماحة الشيخ -رحمه الله- قول أهل السنّة في الحكمة قائلا ً: "كلُّ الشرعيّات على الحكمة والمصلحة، عرف ذلك من عرفه وجهله من جهله، وكذلك في قضائه وقدره"[2]، وقال: "كلُّ ما في الوجود بخلق الله وإيجاد الله وتكوينه، هو الذي أوجد ذلك لحكمة"[3].
وأدلة إثبات الحكمة في كلام الله وكلام رسوله لا تكاد تُحصى، وقد أجملها ابن القيم -رحمه الله- في اثنين وعشرين نوعاً[4]، ك التصريح بلفظ الحكمة وما تصرّف منها، وإخباره أنّه فعل كذا لكذا وأمر بكذا لكذا، وغيرها، فلـْتُنْظر.
ومِن أحسن ما يُستدلُّ به على ذلك: الاستدلال بأسماء الله وصفاته، وأدلُّ الأسماء على هذا الأصل: العليم، والحكيم، والحميد، وهذا ما نوّه إليه سماحة الشيخ محمّد بقوله: "ولا يسلم من سوء الظنّ بالله إلا ّ من عرف الله وأسماءه وصفاته؛ ولاسيّما اسمه العليم، الحكيم، الحميد، وموجب مدلولي اسمه الحكيم الحميد، وأنّ كلّ أفعاله على الحكمة والحمد، الحكيم يعني ما توجبه حكمته وتقتضيه، وهي تقتضي أنْ لا يضع شيئاً إلا ّ في محلِه، ومقتضى اسمه الحميد أن لا يضع شيئاً إلا ّ فيما يُحْمد عليه، فمَنْ أعطى ثلا ثة هذه الأسماء حقّها سلِم من سوء الظنّ بربّه، وهي: العليم، الحكيم، الحميد، فمَنْ عرفها حقّ المعرفة نجا بتوفيق الله"[5].
ومن ذلك مدلول اسمه الجميل: يقول الشيخ: "فعلمه وقضاؤه كلّه جميل، والله يحبُّ كلّ جميل"[6].
ويكفي قول نفاة الحكمة قبحاً أنّ فيه سوءَ ظنٍّ بالله، وهو من أعظم المحرّمات، وقد عقد الإمام محمّد بن عبد الوهاب في كتاب

---

(1) مجموع فتاوى ابن تيميّة 35/8-36.
(2) شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة ص20.
(3) شرح كتاب التوحيد ص356.
(4) يُنظر: شفاء العليل ص319-343.
(5) شرح كتاب التوحيد ص351.
(6) شرح العقيدة الواسطيّة ص179.

التوحيد باباً في ذلك، فقال: (باب قول الله تعالى: ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ
ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭼ[1] الآية)[2]، ويُجلِّي الشيخ هذه الحقيقة أكثر بشرح الترجمة، فيقول: "أراد المصنف -رحمه الله- بالترجمة بيان وجوب وتعيُّن إحسان الظنّ بالله في جميع ما يقضيه ويقدِّره، وأنّ ما يقضيه ويقدِّره هو الحكمة و المصلحة، وأنّه من واجبات التوحيد، وبيان تحريم ظنّ السوء بالله في جميع ما يقضيه ويقدِّره، وأنّ ذلك من المحرّمات والكبائر المُنْقِصة لتوحيد العبد وإيمانه؛ بل منه ما يُوصل إلى الكفر والانسلاخ من جملة الدين، وهو يشمل: الظنّ به في ذاته، وفي أسمائه وصفاته، وفي أفعاله وأقضيته وأقداره، وشرعه ودينه. وضابطه: كلُّ ظنٍّ لا يليق بجلال الله وعظمته فهو ظنُّ سوء"[3].

وليس ثمّ شيء في الكون ولا أمر في الشرع إلاّ ولله فيه حكمة، وقد يعلم الخلق من ذلك بعض الشيء لا كلّه، وإليك بعض الأمثلة التي ربطها سماحة الشيخ بالحكمة:

1. الهداية والضلال، فالأمر في ذلك بيد الله، وهو مرتبط بالحكمة التي يعلمها سبحانه، يقول الشيخ: "هو سبحانه أعلم بعباده؛ يعلم مَنْ يصلح للهداية، فيضع الهداية فيه، ويوفِّقه لها، ومَنْ لا يصلح لذلك فلا يوفِّقه، فإنّه العليم الحكيم، الذي يضع الأشياء مواضعها، فهو أعلم مَن يصلح للفضل، ومَن يصلح للعدل فيضعه فيه، وقد فاوت بين خلقه، فجعل منهم مَن يصلح للخير فضلاً من الله ونعمة، ومَن لا يصلح للخير وهو أعلم وأحكم"[4].
2. موت أبي طالب على الكفر بعد مناصرة طويلة للنبي ، وقد التمس الشيخ بعض الحكمة من ذلك، فقال: "ومات على الكفر لِمَا في ذلك من الحكمة، وليعلم الخلق أنّ النبي لا يملك شيئاً من حقّ ربِّ العالمين، ويُقْطَع التعلُّق على غير الله"[5].

---

(1) آل عمران (154).
(2) كتاب التوحيد ص168.
(3) شرح كتاب التوحيد ص350.
(4) شرح كتاب التوحيد ص135.
(5) شرح كتاب التوحيد ص138.

3. إمهال أهل الكفر والباطل من الجنّ والإنس واستدارجهم، ومن ذلك: استراق شياطين الجنّ لأخبار السماء وإلقاؤها إلى أوليائهم من شياطين الإنس، كما في الصحيح: (فربّما أدركه الشهاب قبل أنْ يُلقيها، وربّما ألقاها قبل أنْ يُدركه)[1]، يُعلِّق الشيخ على ذلك بقوله: "لِمَا لله في ذلك من الحكمة، وإ لا ّ فلا يفوته شيءٌ، ولا يغالبه أحد"[2].

المطلب الثاني: الأس-باب:

الأسباب: جمع سبب، "وكلّ ُ شيء يُتوصّ َل به إلى شيء ٍ فهو سَبَب"[3].

وإثبات الأسباب أصل من أصول أهل السنّة والجماعة، "فالسلف و الأئمّة متّفقون على إثبات الأسباب والحِكم؛ خلقاً وأمراً"[4]، ف-"لا يُنْكِرون ما خلقه الله من الأسباب، التي يخلق بها المُسَبّبات"[5]؛ بل يقولون: "إنّ ّه سبحانه ربط الأسباب بِ ِهِ ُسَ َبِ ّباتها شرعا ً وقدرا ً، وجعل الأسباب محل ّ حكمته في أمره الديني والشرعي، وأمره الكوني القدري، ومحل ّ ملكه وتصر ّفه، فإنكار الأسباب و القوى والطبائع جحد ٌ للضروريات، وقد ْح في العقول والفطر، ومكابرة للحس ِّ، وجح ْد للشرع والجزاء، فقد جعل سبحانه مصالح العباد في معاشهم ومعادهم، والثواب والعقاب، والحدود و الكفارات، والأوامر والنواهي، والح ِل ِّ والح ُر ْمة، كل ّ ذلك مرتبطا ً بالأسباب، قائما ً بها؛ بل العبد نفسه وصفاته وأفعاله سبب ٌ لِمَ ا يصدر عنه؛ بل الموجودات كل ّها أسباب ٌ ومسب ّبات، والشرع كل ّه أسباب ٌ ومسب ّبات، والمقادير أسباب ٌ ومسب ّبات، والق َد َر جار ٍ عليها متصر ِّف فيها، فالأ سباب محل ُ الشرع والقدر، والقرآن مملوء ٌ من إثبات الأ سباب"[6].

وأدلّة إثبات الأسباب كثيرة جدّاً، قال ابن القيم -رحمه الله-: "ولو

---

(1) تقدّم تخريجه.
(2) شرح كتاب التوحيد ص120.
(3) تهذيب اللغة 220/12، ويُنظر: لسان العرب 139/6.
(4) مجموع فتاوى ابن تيميّة 485/8.
(5) التدمريّة ص210.
(6) شفاء العليل ص315.

تتبعنا ما يـ ُفيد إثبات الأسباب من القرآن والسنـ ـّة لزاد على عشرة آلاف موضع، ولم نقـ ـُل ذلك مبالغة؛ بل حقيقة، ويكفي شهادة الحسـ ـِّ والعقل والفطر"[1]، فإثبات الأسباب أمرٌ مستقرٌ في الفطر و العقول، والقول بخلافه فيه جهل ومكابرة، "فإنّ مباشرة الأسباب في الجملة أمرٌ فطري ضروري، لا انفكاك لأحدٍ عنه، حتى الحيوان البهيم؛ بل نفس التوكّل مباشرة لأعظم الأسباب"[2]، "فليس في الدنيا والآ خرة شيء إلا ـّ بسبب، والله خالق الأسباب والمسبّبات"[3].

وللناس في الأسباب أقوال متباينة[4]، هي تبع لأقوالهم في القدر، وخلق أفعال العباد:

1. فالجبريّة أعرضوا عن الأسباب الشرعيّة وعطّلوا الأسباب الكونيّة، ومن هذا الباب قول الأشاعرة: إنّ الشيء يقع عند الشيء لا به. وإنكار الأسباب ضلال ومكابرة، ويؤول بصاحبه إلى الكفر بالله ورسله وكتبه.
2. والقدريّة تُثبت الأسباب وتغلو في إثباتها، حتى تجعلها مؤثِّرة بذاتها ومُبدِعة، وهذا القول جهل وضلال، ويؤول بصاحبه إلى الشرك بالله تعالى، "كما أنّ أولئك الطبعيين جعلوها عللا ً مُقتضية"[5].
3. وقول أهل السنّة وسط بين طرفين وهدى بين ضلالتين، وحاصل قولهم إثبات الأسباب شرعاً وكوناً، والتعلّق بالله، فهو خالق السبب والمسبّب.

وقد قرّر سماحة الشيخ معتقد أهل السنّة في الأسباب عند شرحه لقوله ﷺ: (اِ حِرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز)[6]، فقال: "قوله: (إحرص على ما ينفعك) هذا فيه الحثُّ على الحرص

---

(1) شفاء العليل ص317.
(2) تيسير العزيز الحميد ص110.
(3) مجموع فتاوى ابن تيميّة 70/8.
(4) يُنظر: التدمريّة ص210-211، مجموع فتاوى ابن تيميّة 68/8-71، 175-177.
(5) مجموع فتاوى ابن تيميّة 175/8.
(6) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز وا لاستعانة بالله وتفويض المقادير لله، رقم (2664)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

على ما ينفع، وتعاطي الأسباب المُوصِلة إلى المحبوبات ودفع المكروهات، وضُمّ إلى ذلك استعانتك بالله، فالأول تعاطيها، والثاني عدم الاعتماد عليها، (واستعن بالله) وهو من الأسباب وهذا كقوله: ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ، فترك الأسباب المُوصِلة إلى المحبوبات نقص في العقل، والذي لا يراها أسباباً قَدَح في الشرع، والذي يعتمد عليها قَدَح في التوحيد، فهذه ثلاثة محاذير؛ الأول: محو الأسباب أن تكون أسباباً قدْحٌ في الشرع؛ فإنّ الشرع جاء بإثبات الأسباب وربطها بمسبّباتها، وتركها نقص في العقل؛ فإنّ العاقل يفعل الأسباب، والا عتماد عليها نقص في التوحيد، وذلك سبب، والسبب الأقوى هو التوكّل على الله وحده، وهذا هو مقام ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ، والأسباب من حيث هي؛ منها ما هو فرض، ومنها ما هو مندوب، فإنّه داخل في ﭢ ﭣ ﭤ ﭧ، فالإنسان مُتَعبّدٌ بتعاطي الأسباب، مُتعبّدٌ مع ذلك بالاستعانة بالله على حصول المحبوب، فهذا الحديث فيه الحثُّ على تعاطي الأ سباب في حصول المحبوبات وتوقِّي المكروهات"[1].

ومجموع أقوال الناس في الأسباب قد أوضحها الشيخ -رحمه الله - بقوله: "والنّاس هنا -يعني في موقفهم من الأسباب- أقسام: **منهم** مَن لا يرى الأسباب أسباباً، وهو قول طائفة من المبتدعة، فلا يرون أنّ الشُرب سبب الريّ، وقولهم هذا باطل مردود بالنصوص، فإنّ الله ربط الأسباب بمسبباتها، وهؤلاء خالفوا المحسوس، **ومنهم** مَن يفعل ا لأسباب، ويغلو فيها، ويستند عليها، **ومنهم** مَن يُثبت الأسباب ويتعاطاها، وأنّها أسباب، ولكنْ لا يستند عليها؛ بل يستعين بالله تعالى، والآخذين بالأسباب المعتمدين على الله لا عليها جمعوا بين التوحيد واستعمال الأسباب، وهذا هو مقتضى القدر والشرع والقيام بالتوحيد، فترك الأسباب نقص في العقل، ومحو الأسباب أنْ تكون أسباباً قدْح في الشرع، فإنّه دلّ على أنّها تُوصِل إلى مسبّباتها، والا ستناد إليها قدْح في التوحيد، وحينئذ تحصّل أنّ الأقسام أربعة: قسم لا يرى الأسباب أبداً، وقسم يفعلها ولا يرى أنّها أسباباً، وهذا قدح في الشرع، وقسم يفعلها ويرى أنّها أسباب ويعتمد عليها، وهذا قدح في التوحيد، وقسم يراها أسباباً، ولا يعتمد عليها، وهم أهل الحقّ"[2].

فالذي لا يرى الأسباب أبداً لا أقلّ أنْ يكون أحمقاً.

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص344.
(2) شرح كتاب التوحيد ص345.

وأمّا الذي يفعلها ولا يراها أسباباً فهو متناقض في نفسه قادح في الشرع، فـ"م ِن أعظم الجناية على الشرائع والنبو ّات والتوحيد إيهام الناس أن ّ التوحيد لا يتم ّ إلا ّ بإنكار الأسباب، فإذا رأى العقلاء أن ّه لا يمكن إثبات توحيد الرب ِّ سبحانه إلا ّ بإبطال الأسباب؛ ساءت ظنونهم بالتوحيد وبِ ِه َن جاء به"[1]، وقد وقع الأشاعرة في هذا، فلم يجعلوا للأسباب تأثيراً؛ بل هي أشبه بالأمارات عندهم، كقولهم بالتعليل في القياس، فمن قولهم في ذلك: أنّ الله يخلق عند الأسباب لا بها، وقد سئل الشيخ عن هذا القول؟ فأجاب: "هذا من قول المبتدعة مُنْكِرة الأسباب"[2]، وهؤلاء معظم الداء أتى عليهم من غفلتهم عن كون الله خالق السبب والمُسبّب، وله سبحانه أنْ يخلق بالسبب وبدونه[3]، وفي هذا يقول الشيخ: "الربُّ تعالى تارة يفعل بسببٍ من الخلق، وتارة بغير سبب، والأول أكثر، والكلُّ من الله هو قول كن، والكلُّ بخلقٍ وإيجاد"[4]، وقال -رحمه الله-: "وهو تعالى خالق السبب والمسبّب، وقول أهل الفلك في الكسوف والخسوف لا يُنافي كون ذلك تخويف، فلا منافاة أنْ يجعل للمخوّف سبباً من الأسباب، ليس من شرط التخويف أنْ لا يكون سبب؛ فإنّ الله كوّن العالم على هذا الشكل الذي يوجد فيه خوف، ولو شاء لكوّنه على شكلٍ لا يوجد فيه ذلك، كما يعلم الناس كثيراً من الأسباب، ولا يدلُّ على أنّ ذلك ليس بتخويف ولا آية"[5].

وأمّا التعلق بها فهو شرك في التوحيد، وهو ظلم وجهل وفيه الهلاك، وإنْ حصل للعبد مقصوده منها، وهذه حال من دعا غير الله واعتمد على مَن سواه، ففي الحديث: (مَن ْ تعَلَقَ شَيْئًا وُكِلَ إِلَيْه)[6]، قال الشيخ: "مَنْ تعلق شيئاً وُكِل إليه، ومَنْ وُكِل إلى غير الله هلك، وإلا ّ فقد يحصل منها بعض الأحيان منافع جزئية ابتلاء، وليس ذلك من الدليل على جوازها في شيء، فإنّ بعض الأسباب في نفسها محرّمة وقد يترتب عليها بعض النفع، لكن ما فيها من الضرر أعظم، ف

(1) شفاء العليل ص317.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 244/1.
(3) يُنظر: شفاء العليل ص317-318.
(4) شرح مسائل كتاب التوحيد ص84.
(5) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص625.
(6) تقدّم تخريجه.

لا يُجعل الأمور الكونيّة معارضة للأمور الدينيّة"[1].

وكلُّ لفظ يُوهِم اعتماد القلب على الأسباب فهو محرّم شرعاً، كقول بعضهم: لولا كذا لكان كذا، يقول الشيخ: "فإطلاق هذه العبارة فيها استنادٌ إلى الأسباب ونسيان المُسبِّب، فيكون شركاً"[2].

وعليه ينبغي للعبد أنْ يُباشر السبب بجوارحه وقلبه مليءٌ بالتعلّق بالله، ولهذا فإنّ فعل الأسباب لا يُنافي البتة التوكّل على الله، بل هو من مقتضيات التوكّل، وكيف يتنافيان والكلُّ قد جاء في شريعتنا؟!

وهذا المسألة نوّه إليها الشيخ بقوله: "(يجوز التداوي)...(ولا ينافي التوكل) يجتمع مع التوكل مثل الأسباب الأخر، مثل اعقل وتوكّل[3]، فافعل السبب وتوكّل، ومثل مظاهرته بين درعين[4]،

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص63، ويُنظر: شرح مسائل كتاب التوحيد ص84.

(2) شرح كتاب التوحيد ص289.

(3) أخرجه الترمذي في السنن، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب 60، رقم (2517)، من حديث أنس بن مالك ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الرقائق، باب الورع والتوكّل، رقم (731)، من حديث عمرو بن أميّة الضمري ، ولفظه عند ابن حبان: قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم: أرسل ناقتي وأتوكّل؟ قال: (اعقلها وتوكّل)، والحديث حسنه الألباني في تخريج أحاديث مشكلة الفقر، رقم (25)، وفي صحيح سنن الترمذي، وحسنه شعيب الأنؤوط في تحقيقه لصحيح ابن حبان.

(4) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (15722)، من حديث السائب بن يزيد بالجزم وبالتردد، وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب في لبس الدروع، رقم (2590)، من حديث السائب عن رجل قد سمّاه، والظاهر أنّ هذا الرجل صحابي، لأنّ السائب من صغار الصحابة، فلا يضرُّ الجهل به، وأخرجه الترمذي في السنن، كتاب الجهاد، باب ما جاء في الدرع، رقم (1692)، من حديث الزبير بن العوام، وقال الترمذي: "حديث حسن غريب"، وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الجهاد، باب السلاح، رقم (2806)، عن السائب دون جزم، والطبراني في الكبير، رقم (6669)، عن السائب جزماً، وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب المغازي والسرايا، رقم (4312)، من حديث الزبير بن العوام، وقال: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة 115/2عن إسناد ابن ماجه: "هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات على شرط البخاري"، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود.

وغير ذلك، فيفعل الأسباب، ومع ذلك يتوكّل على اللّه"[1].

ومن حكمة الشيخ وعظيم فقهه السبر والتقسيم لجنس ما يُتعلّق عليه باسم السببيّة، وبه يتميّز الحقُّ من الباطل؛ لأنّ كثيراً من الشرك وقع تحت مسمّى الأسباب، فيقول-رحمه اللّه-: "جنس ما يُتعلّق عليه ينقسم إلى قسمين:

قسم: لا سببية فيه أصلا ً، وهذا القسم: إن اعتقد فيه بذاته فهذا نقص في العقل والدين والاعتقاد، وهذا مشرك الشرك الأكبر، وناقص العقل والإنسانيّة، وإن اعتقد أنّه سبب فهو شرك أصغر، ومع كونه شركاً فهو ضعف في العقل وسفه؛ كونه يتعلّق على ما لا سببيّة فيه أصلا ً.

والقسم الثاني: ما فيه سببية، فهذا ينقسم إلى قسمين:

قسم فيه منفعة، ولكن منعه الشرع لِمَا فيه من الضرر الذي هو أكبر من هذا النفع، وهذا فيه محذور مخالفة الشرع.

وقسم فيه منفعة، ولا منعه الشرع، ولا مضرّة فيه، وهذا هو أكثر ا لأسباب، وربطها بالمسببات من كمال العقل، ولكن لا يعتمد عليها ذاتها، فهذا تعاطيه على اعتقاد أنّه سبب، وأنّ النافع الدافع اللّه، فهذا حسن، وإن اعتقد في هذا أنّه يدفع بنفسه صار شرك"[2].

---

(1) شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة ص168.
(2) شرح كتاب التوحيد ص59-60.

المبحـث الـرابع
أفـعال العـباد، والقول في "لو"

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أقوال الناس في أفعال العباد، وبيان وسطيّة أهل السنّة في هذا الباب:

هذه المسألة عظيمة، وقد زلّت بها أقدام وحارت فيها أفهام، وأكثر الخلاف في باب القدر هو في مسألة خلق أفعال العباد، وقد كان الخلا ف فيها بوابة للخلاف في كثير من مسائل القدر، ولعظيم قدر هذه المسألة: ضُلِّل فيها المخالف[1]، وأُفرِدت بالتبويب؛ بل سَمّي بها البخاري كتابه العظيم: (خلق أفعال العباد)، وقد افترق الخلق فيها إلى طرفين وواسطة:

- القدريّة النفاة مجوس هذه الأمّة، غلوا في إثبات الشرع، وقصّروا في جانب القدر، فقالوا: إنّ العبد خالق فعل نفسه، وأجمعوا على أنّ الله لم يخلق الكفر والمعاصي ولا شيئاً من أفعال غيره[2]؛ بل قالوا: "مَن قال إنّ الله سبحانه خالقها ومُحْدِثها فقد عَظُم خطؤه"[3]، وقد جعلت المعتزلة هذا القول أحد أصولها الخمسة، وأسموه العدل[4]، وهو الجهل و الظلم، وحقيقته القول بخالقٍ مع الله.
- والقدريّة المُجْبِرة؛ يقولون: "لا فعل لأحدٍ في الحقيقة إلا ّ لله وحده، وأنّه هو الفاعل، وأنّ الناس إنّما تُنسب إليهم أفعالهم على المجاز، كما يُقال تحرّكت الشجرة، ودار الفلك، وزالت الشمس، وإنّما فعل ذلك بالشجرة والفلك والشمس الله سبحانه"[5]، وهذا قول الجبريّة الخالصة وإليه يؤول قول الأشاعرة القائلين بالكسب، "فالجبريّة غلوا في إثبات

---

(1) يُنظر: عقيدة السلف أصحاب الحديث ص279-280، شفاء العليل ص91.

(2) يُنظر: مقالات الإسلاميين 298/1، الفرق بين الفرق ص114-116، الملل و النحل 45/1، شفاء العليل ص91، شرح العقيدة الطحاويّة ص436.

(3) المغني في أبواب العدل والتوحيد 3/8.

(4) يُنظر: شرح العقيدة الطحاويّة ص521.

(5) مقالات الإسلاميين 338/1، ويُنظر: الفرق بين الفرق ص211، الملل و النحل 87/1، شفاء العليل ص91، شرح العقيدة الطحاويّة ص436.

القدر، فنفوا صنع العبد أصلا ً"[1].

- وقال أهل السنّة والجماعة -أهلُ الحقّ-: "أفعال العباد بها صاروا مطيعين وعصاة، وهي مخلوقة لله تعالى، والحق ُ سبحانه وتعالى منفرد بخلق المخلوقات، لا خالق لها سواه"[2]، فأفعال العباد خلق لله وهي فعل العبد؛ إذ هي واقعة بقدرة منهم وإرادة، واللّه خالق قدرتهم وإرادتهم.

والحقُّ من هذه الأقوال: هو ما عليه أهل السنّة والجماعة، فقد "هدى اللّه المؤمنين أهل السنة لما اختلفوا فيه من الحق ِّ بإذنه، واللّه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، فكل ُّ دليل ٍ صحيح يقيمه الجبري، فإنما يدل ُّ على أن َّ اللّه خالق كل ِّ شيء ٍ، وأنه على كل ِّ شيء ٍ قدير، وأن َّ أفعال العباد من جملة مخلوقاته، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يدل ُّ على أن َّ العبد ليس بفاعل في الحقيقة، ولا مريد ولا مختار ، وأن َّ حركاته الاختيارية بمنـزلة حركة المرتعش وهبوب الرياح وحركات الأشجار، وكل ُّ دليل ٍ صحيح يقيمه القدري، فإنما يدل ُّ على أن َّ العبد فاعل لفعله حقيقة، وأنه مريد ٌ له، مختار ٌ له حقيقة، وأن َّ إضافته ونسبته إليه إضافة حق ٍّ، و لا يدل ُّ على أنه غير مقدور لله تعالى، وأنه واقع بغير مشيئته وقدرته، فإذا ضممت ما مع كل ِّ طائفة منهما من الحق ِّ إلى حق ِّ الأخرى، فإنما يدل ُّ ذلك على ما دل َّ عليه القرآن وسائر كتب اللّه المنـزلة؛ من عموم قدرة اللّه ومشيئته لجميع ما في الكون من الأعيان والأفعال، وأن َّ العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة، وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم، وهذا هو الواقع في نفس الأمر؛ فإن َّ أدلة الحق ِّ لا تتعارض، والحق يصدِّق بعضه بعضا ً"[3].

وأدلة خلق أفعال العباد كثيرة، فقد تقدّم أنّ من مراتب القدر:

---

(1) شرح العقيدة الطحاويّة ص437.

(2) شرح العقيدة الطحاويّة ص437، ويُنظر: خلق أفال العباد، التبصير ص 167-176، صريح السنّة ص21-22، اعتقاد أئمة الحديث ص40-41، عقيدة السلف أصحاب الحديث ص279-280، الحُجّة في بيان المحجّة 421-422/1، مجموع فتاوى ابن تيميّة 406/8، شفاء العليل ص91.

(3) شرح العقيدة الطحاويّة ص437.

الخلق، وأفعال العباد مشمولة بها، ويكفي في ذلك: أنّ "هذا أمرٌ متفق عليه بين الرسل عليهم الصلاة والسلام، وعليه اتفقت الكتب الإلهيّة و الفطر والعقول والاعتبار"[1]، و"إجماع الصحابة والتابعين والخالفين لهم من علماء الأمة: أنّ أفعال العباد كلّها مخلوقة لله عزّ وجلّ؛ طاعاتها، ومعاصيها"[2].

أمّا قول القدريّة فـ"قد نادى القرآن؛ بل الكتب السماوية كلّها، والسنّة، وأدلّة التوحيد، والعقول على بطلان قولهم، وصاح بهم أهل العلم والإيمان من أقطار الأرض، وصنّف حزب الإسلام وعصابة الرسول وعسكره التصانيف في الردّ عليهم، وهي أكثر مِن أنْ يحصيها إلاّ الله، ولم تزل أيدي السلف وأئمّة السنّة في أقفيتهم، ونواصيهم تحت أرجلهم؛ إذ كانوا يردّون باطلهم بالحقّ المحض، وبدعتهم بالسنّة، والسنّة لا يقوم لها شيء"[3].

وقول الجبريّة: "إنْ لم يكن شرّاً من القدريّة، فليس هو بدونه في البطلان، وإجماع الرسل واتفاق الكتب الإلهيّة وأدلّة العقول والفطر والعيان يُكذّب هذا القول ويردّه، و الطائفتان في عمىً عن الحقّ القويم والصراط المستقيم"[4].

وقد لخّص سماحة الشيخ حاصل أقوال الناس في هذه المسألة؛ مع نسبة كلّ قولٍ لأهله وبيان الحقّ في ذلك، فقال -رحمه الله-:

"أهل السنّة (وسط في باب أفعال الله)؛ في شمول مشيئته وخلقه لأفعال العباد: (بين الجبريّة) الذين يجعلون أفعال العبد فعل الله، وليس للعبد فعل أصلاً، وإنّما هو كالميت أُدرج في الأكفان، (و القدريّة وغيرهم) الذين يقولون: الأفعال فعلها العبد، فما شاء فعل، وما لم يشأ لم يفعل، ولم يخلقها الله.

فأفعال الله تعالى قد غلا في إثباتها قوم، وهم القدريّة المُجْبِرة؛ من الجهميّة، والأشاعرة، ومَن وافقهم، حتى جعلوا العبد مجْبُوراً على أفعاله، وأنّه كالآلة، وكالمستدِير في يد مُدِيره، لا فعل له، ولا إرادة له،

---

(1) شفاء العليل ص91.

(2) شرح أصول اعتقاد أهل السنّة 534/3، ويُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 406/8، لوامع الأنوار البهيّة 311/1-314.

(3) شفاء العليل ص91.

(4) شفاء العليل ص91-92.

ولا قدرة، ولازمُ قولهم: أنّ أفعالهم هي أفعال الله، وغلاتهم يقولون: أفعالهم عين فعل الله.

وقابلهم قوم، وهم القدرية النافية للقدر، فأخرجوها عن أفعال الله ، وأنّها ليست بتكوينه، وقالوا: إنّ الذي يفعل العبد، من غير قضاء الله وقدره، فلازمُ قولهم: أنّ العبد يخلق مع الله.

فهدى الله أهل السنّة، فأثبتوا أفعال الله، ولم يغلوا فيها؛ فآمنوا أنّ ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنّ العبد له فعل ومشيئة وقدرة، لكنّها تابعة لمشيئة الله وقدرته، ومشمولة بالخلق"[1].

ويقول أيضاً: "(وهذه الدرجة من القدر-يعني المشيئة والخلق- يكذِّب بها عامة القدريّة) أي: النفاة من المعتزلة وغيرهم، (الذين سمّاهم النبي مجوس هذه الأمّة)، وإنّما سُمُّوا مجوس هذه الأمّة؛ لمضارعة مذهبهم لمذهب المجوس، لإخراج المجوس بعض مخلوقات الله عن الله، فإنّ المجوس هم القائلون بالأصلين؛ النور، والظلمة، وأنّ النور خَلَق الخير، وأنّ الظلمة خَلَقت الشر، فهؤلاء ضارعوهم، أخرجوا أفعال العباد عن أنْ تكون مخلوقة لله، ورأوا أنّ العبد هو الذي يفعل الطاعات والمعاصي ويخلقها، والذي ألجأهم -زعماً منهم- لإثبات الشرع، غلوّ منهم في أفعال العباد. قالوا: لو كانت خلقاً لله لكان ذلك للعبد ظلماً، ويريدون الباء في قوله تعالى: ﭼ ﯞ ﯙ ﯚ ﭽ[2] باء العوض، وهؤلاء مشبّهة الأفعال، وضعوا أوضاعاً جعلوا الخالق فيها مثل المخلوق، والباء للسبب كما في الحديث: (لا يدخل أحدكم الجنّة بعمله) الحديث[3].

(ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات) وهم الجبرية، ويقولون: إنّ العبد لا فعل له أصلا ً، أثبتوا هذه الدرجة من القدر وغلوا فيها (حتى سلبوا العبد قدرته واختياره)، قالوا: لا قدرة له ولا اختيار، فهذا

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص126.
(2) النحل (32).
(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقائق، باب القصد والمداومة على العمل، رقم (6464)، من حديث عائشة رضي الله عنها، بلفظ: (لن يُدخِل أحدَكم عمله الجنّة)، وهو عند مسلم بنحوه، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى، رقم (2816) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ الذي أورده الشيخ عند أحمد في مسنده، رقم (7479)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وإسناد أحمد ضعيف كما قال محققو المسند.

مسلك الجبريّة، ومنهم الجهميّة، ومِنْ مسلك المنتسبين إلى أبي الحسن الأشعري، وإنْ كان قد رجع عمّا كان قد قال به أوّلا ً، و المنتسبون ليسوا على ما كان عليه؛ فإنّه صرح أنّه على مذهب أهل السنّة. (ويُخرجون عن أفعال الله وأحكامِه حكمَها ومصالحها) فينفون الحكمة.

والخلاصة: أنّ القدريّة النافية أثبتوا الفعل للعبد، ولم يُثبتوا أنّها خلق لله، وقابلهم المُجْبِرة في ذلك، فالكلُّ منهم ردّ النصوص من الكتاب والسنّة، وهدى الله أهل السنّة، فآمنوا بالشرع والقدر جميعاً، ووفّقوا بين النصوص"[(1)].

والأقوال في هذه المسألة لها ارتباطها الوثيق بمسألة الجمع بين الشرع والقدر المبنيّة على التفريق بين الإرادتين؛ ولهذا ترى الشيخ يربط بينهما في النقل السابق، وسبق ربطه بينهما في كلامه على الجمع بين الشرع والقدر[(2)].

ومنشأ الضلال في هذه المسألة ومسألة الجمع بين الشرع والقدر من التسوية بين الإرادة الشرعيّة والقدريّة، وظنّ أهل الباطل أنّ ما شاءه الله فقد أحبّه، فجعلت الجبريّة الكفر والفسوق والعصيان، كلّ ذلك محبوباً لله، وقابلتهم القدريّة النفاة فأخرجوا أفعال العباد عن مشيئة الله وخلقه؛ لأنّه لا يُحبُّ ما نهى عنه[(3)]، وهذا الملحظ قد نبّه عليه الشيخ بقوله: "فرقٌ بين المحبّة والإرادة، لا كما زعمه المبتدعة الذين يقولون ما شاءه فقد أحبّه؛ بل يريد سبحانه وتعالى أشياء لا يحبّها، وقد أراد كفر إبليس وكفر الكفّار، ومع ذلك لا يُحبُّه؛ لكونه ظلماً وفساداً، فهو سبحانه لا يُحبُّ الكافرين، ومع ذلك أفعالهم بقدرته وقضائه، يُحبُّه قدراً، ولا يُحبُّه شرعاً، فإنّه يُحبُّ ذلك، ولا يُحبُّ المفعول؛ يُحبُّ القضاء والقدر في أهل الشقاء، وما يترتب عليه مبغوض له، فعلمه وقضاؤه كلّه جميل، والله يُحبُّ كلّ جميل"[(4)].

وتقرير خلق أفعال العباد لا يُراد منه نفي مشيئة العبد وقدرته، كما ظنّه القدريّة المجْبرة، كما أنّ مشيئة العبد وقدرته لا تُخرج فعله عن خلق الله، ولا تعارض بين الأمرين، كما ظنّ الجبريّة والقدريّة، ومنه

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص181-183.
(2) يُنظر: شرح العقيدة الواسطيّة ص177-178.
(3) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 340/8.
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص178-179.

وقعوا في باطلهم؛ بل فعل العبد له نسبتان، إلى الخالق وإلى المخلوق، وهما مختلفتان[1]، وهذا ما هدى الله أهل السنّة إليه، وقد قرّر سماحة الشيخ هذا الأصل في شرحه على الواسطيّة، فقال: "(والعباد فاعلون حقيقة) إذا عُرف ما تقدّم؛ من القدر، والإيمان به، وعُرف أنّ الله أمر بطاعته وطاعة رسله، وأنّه لا تعارض بين القدر والشرع، وأنّ أهل السنة آمنوا بهما جميعاً، فاعلم أنّ العباد لهم أفعال حقيقة، تقول: صلّى زيد، زنى زيد. (والله خالق أفعالهم) نعم هي منه خلقٌ وإيجاد، ففرقٌ بين الخلق والفعل، فأفعال العباد لها نسبتان: نسبة فعل وعمل، ونسبة خلق وإيجاد، فنسبة الفعل إليهم خلافاً للأشاعرة، عندهم القول بالكسب.

(والعبد هو المؤمن والكافر، والبر والفاجر، والمصلِي والصائم) وإنْ كان مُدَبّراً؛ بل هو حقيقة: إذا صلّى فهو المصلِي، وإذا قتل فهو القاتل، غيرُ من فعل القتل؟! فالفعل إنّما يُضاف إلى مَنْ باشره، كما تقول: قام زيد، كفر زيد، قعد زيد، هذا هو المعروف في لغة العرب، التي نزل بها القرآن، فمَا صدر من المخلوق فهو فعل له، ليس فعلا ً لربِّ العالمين.

(وللعباد قدرة على أعمالهم ولهم إرادة)، لهم تصوُّر واختيار وفعل، (والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم) كما قال تعالى: ﭽ ﮔ ﮕ ﯙ ﯚ ﭼ[2]، فهي لربِّ العالمين خلق وإيجاد وتكوين، وللمخلوق فعل وتصوُّر، فهي قضاء الله وقدره، وهي للعبد فعلٌ، فجانب الخلق إلى الله، وجانب الفعل إلى من صدر منه وباشره...، وممّا يدلّ على ذلك (قوله تعالى: ﭽ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﭼ[3])، دلّ على أنّ للعبد مشيئة حقيقية، ودلّ على أنّ له استقامة، ودلّ على أنّ العبد لا يملكها استقلالا ً، فوجود وتصوُّر المشيئة من العبد لا يكون إلا ّ بمشيئة الله، فإرادته تابعة لإرادة الله، ومشيئته تابعة لمشيئة الله"[4].

وقال -رحمه الله-: "وأهل السنّة قالوا: له فعل صحيح واختيار صحيح، ويُحْمَد على فعل الخير، ويُذَمُّ ويُعاقب على فعل الشرّ، فهدى

---

(1) يُنظر: خلق أفعال العباد ص113، الحجة 67/2، منهاج السنّة 298/2، مجموع فتاوى ابن تيميّة 121/8-123، شفاء العليل ص30، شرح العقيدة الطحاويّة ص444.

(2) الصافّات (96).

(3) التكوير (28، 29).

(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص180-181.

اللّه أهل الحقِّ؛ أهلَ السنّة والجماعة، فآمنوا بالشرع والقدر، وقالوا ما في الكون كلّه خلق لله، فالأفعال: فعل للمخلوق، خلق للربِّ، فأفعالهم نسبتها إلى اللّه نسبة خلقٍ وإيجاد، ونسبتها إلى العبد نسبة فعل"[1].

وقال أيضاً: "الفعل ينقسم إلى: نفس المصدر، وإلى أثره؛ فالذي من أفعال العباد بمعنى المصدر[2]، والذي بمعنى المفعول منفصل عنه للمخلوق"[3].

ويقول -رحمه اللّه-: "كلٌ ما في الوجود بخلق اللّه وإيجاد اللّه وتكوينه، هو الذي أوجد ذلك لحكمة، فأفعال العباد هي أفعالهم، وهي وهم خلق اللّه، فهي للعبد فعلا ً، ولله إيجاداً وتكويناً"[4].

المطلب الثاني: حكم قول "لو":

أجد من المناسب في خاتمة هذا الفصل أنْ أختم بهذا المطلب، فهو مقياس لتحقّق الإيمان بالقضاء والقدر، والقصد هنا: حكم قول "لو" عقب القضاء والقدر، على وجه المعارضة.

يقرِّر الشيخ حُرمة ذلك، فيقول: "قول (لو) بعد وقوع القضاء و القدر من المُحرّمات المُنْقِصة لتوحيد العبد؛ لأنّ فيها معارضة للقضاء والقدر"[5]، ونصوص الكتاب والسنّة بذلك ناطقة، من ذلك:

- قوله تعالى عن المنافقين: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﭼ[6]، وقوله: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﭼ[7]، يقول الشيخ -رحمه اللّه- مبيِّناً وجه الدّلالة: "هذه من مقالة المنافقين حين وقع ما وقع في أحد، وقد ذمّهم اللّه بها وعابهم وشانهم، وهو لا يذمُّ إلاّ فاعل محرّم، فعرفت تحريمها، وأنّها من مقالات المنافقين، ومقالات المنافقين محرّمة، فيفيد الذمّ والتحريم، وفي هاتين الآيتين ردُّ مقالتهم، ثمّ إنّ اللّه أكذَبهم في آخر هذه الآيات،

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص177-178.

(2) قال ابن قاسم: "لعلّه سقط للخالق". فتاوى ورسائل الشيخ 244/1(الحاشية).

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 244/1.

(4) شرح كتاب التوحيد ص356.

(5) شرح كتاب التوحيد ص343.

(6) آل عمران (154).

(7) آل عمران (168).

وردّ عليهم بقوله: چژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ چ"[1].

- وفي الصحيح: (وإن ْ أصابك شيء فلا تقل لو أنّ ي فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل ْ قَ دَ رَ الله وما شاء فعل؛ فإن ّ لو تفتح عمل الشيطان)[2]، قال الشيخ: "ففيه النهي عن قول (لو) عند المصيبة، والنهي يقتضي التحريم، فدلّ على تحريم ذلك، وأنه من المُحرّمات المُنْقِصة لتوحيد العبد"[3].

ثمّ يبيّن -رحمه الله- بطلان هذه الكلمة من جهة العقل، فيقول: "و القائل (لو) ما عنده قدرة إلى المخرج عن القضاء والقدر، فإنه لا مناص ولا مخرج من القضاء والقدر؛ فإنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأيضاً هو كذب، مع أنه معارضة؛ فإنّ ما شاء الله كان"[4].

والقاعدة في تحريم (لو): إذا كان ذلك في معارضة القدر، وقد نصّ الشيخ على ذلك بقوله: "جاء كلمات فيها (لو) وبحثها فيه غموض، وأحاديثها فيها طول والله أعلم، معك أصلٌ: أنه إذا كان فيه معارضة للقدر"[5].

وفي خاتمة هذا الفصل يُلخِّص لنا الشيخ -رحمه الله- الموقف الشرعي من القضاء والقدر في كلّ أمورنا، وما تعبّدنا الله به في ذلك، فيقول: "أنت في الشيء الذي تحبُ حصوله أو تكره حصوله مُتعبّدٌ بأربعة أمور: اثنين قبل وقوعه، واثنين بعد وقوعه، فالأول: العمل وتعاطي أسباب ذلك، والثاني: الاستعانة بالله على ذلك، فيكون بذلك ممتثلا ً للشرع والعقل والتوحيد، ثمّ بعد ذلك إنْ حصل مطلوبك وزال مكروبك فعليك شكر الله وحمده على هذه النعمة، وأمّا إنْ فاتك المحبوب أو حصل المكروه فهو محل الانطراح بين يدي مُسبِّب الأسباب، والاستسلام والرضا، ولا يقول (لو)؛ كذبٌ بحتٌ، فلو فعل، ثمّ فعل، فما قُدِّر كائن، وما شاء الله فِعْله فَعَلَه، فأنت مُتعبّدٌ أنْ تقول قدّر الله وما شاء فعل، ومنهيٌ أنْ تقول: لو فعلتُ؛ فإنّ لو تفتح عمل الشيطان؛ الجزع وتحسُّر النفس والتأسُّفات، فإنّ

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص343-344.

(2) تقدّم تخريجه.

(3) شرح كتاب التوحيد ص344.

(4) شرح كتاب التوحيد ص343.

(5) شرح كتاب التوحيد ص346.

الشيطان يُحبُّ ما أساء الإنسان وضرّه، وهذا أيضاً يقتضي ردّ القدر بقول: لو فعلت؛ بل ما قدّر الله يقع، ولا يقع سواه أبداً"[1].

(1) شرح كتاب التوحيد ص346، بتصرُّفٍ؛ حيث جعلت أكثر من عبارة في سياقٍ واحد.

الفصل الثالث
جهود الشيخ في تقرير مسائل الإيمان

بالإيمان تحيى القلوب والأبدان، وبه صلاح العبد وسعادته في الدارين، فهو أساس بنيان دين العبد، و"علو البنيان على قدر توثيق الأساس وإحكامه، فالأعمال والدرجات بنيان، وأساسها الإيمان، ومتى كان الأساس وثيقاً حمل البنيان واعتلى عليه، وإذا تهدّم شيء من البنيان سهل تداركه، وإذا كان الأساس غير وثيق لم يرتفع البنيان ولم يثبت، وإذا تهدّم شيءٌ من الأساس سقط البنيان أو كاد"[1].

ولا ريب أنّ الإيمان هو جنّة الدنيا وشرط دخول جنّة الآخرة، ومنازل أهل الجنّة منها على قدر منازلهم من الإيمان في الدنيا، هو حياة الأرواح والأبدان، وأوّل ومنتهى الأمن والاطمئنان، وهو أجلُّ المقاصد وأعظمها، وخير النعم وأرفعها، ثماره أكثر من أن تُحصى، و المتتبّع لذلك يجتمع له الشيء الكثير، وكلُّ مؤمن يجد منها على قدر إيمانه.

و"أفضل ما اكتسبته النفوس، وحصّلته القلوب، ونال به العبد الرفعة فى الدنيا والآخرة= هو العلم والإيمان؛ ولهذا قرن بينهما سبحانه فى قوله: ﭽ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﭼ[2]، وقوله: ﭽ ﺑﻢ ﺑﻰ ﺑﻲ ﺗﺞ ﺗﺢ ﺗﺦ ﺗﻢ ﺗﻰ ﺗﻲ ﭼ[3]، وهؤلاء هم خلاصة الوجود ولبّه، والمؤهّلون للمراتب العالية"[4].

والإيمان هو أعظم حقيقة عرضها القرآن، فهي أشدُّ وضوحاً من الشمس في رابعة النهار، أبدى فيها وأعاد، فـ"قد تكرّر ذكره في القرآن والحديث أكثر من ذِكر سائر الألفاظ، وهو أصل الدين، وبه يخرج الناس من الظلمات إلى النور، ويُفرّق بين السعداء والأشقياء، ومَنْ يُوالى ومَنْ يُعادى، والدين كلّه تابعٌ لهذا، وكلُّ مسلم مُحتاج إلى معرفة ذلك"[5]، فإذا كان كذلك فمن المهمّ الوقوف على حقيقته،

---

(1) الفوائد ص155-156.
(2) الروم (56).
(3) المجادلة (11).
(4) الفوائد ص103.
(5) مجموع فتاوى ابن تيميّة 289/7.

واستجلاء مسائله وأحكامه، فـ"هذه المسائل -أعني مسائل الإسلام والإيمان والكفر والنفاق[1]- مسائل عظيمة جد ًّا؛ فإن ّ الله -عز ّ وجل ّ- عل ّق بهذه الأسماء السعادة والشقاوة، واستحقاق الجن ّة والنار، والاختلاف في مسم ّياتها أول اختلاف وقع في هذه الأم ّة، وهو خلاف الخوارج للصحابة؛ حيث أخرجوا عصاة الموح ِّدين من الإسلام بالكلي ّة، وأدخلوهم في دائرة الكفر، وعاملوهم معاملة الكفار، واستحل ُّوا بذلك دماء المسلمين وأموالهم، ثم ّ حدث بعدهم خلاف المعتزلة، وقول ُهم بالمنـزلة بين المنـْزلتين، ثم ّ حدث خلاف المرجئة، وقولهم: إن ّ الفاسق مؤمن كامل الإيمان"[2].

وقد صنّف أهل العلم في هذا الأصل العظيم استقلالا ً وتبعاً[3]؛ لعظيم قدره، وخطر الزلل فيه، وجهودهم في ذلك قديماً وحديثاً مباركة، تذْكر فتُشكر، فجزاهم الله خيراً.

وقد سلك سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- سبيلهم، واقتفى أثرهم، فكان للمتقين إماماً، وفي هذا الفصل عرْضُ جهوده في تقرير هذا الأصل، وفيه خمسة مباحث:

المبحـث الأول

تعريف الإيمان، وعلاقته بالإسلام والإحسان

معرفة حدود ما أنزل الله على رسوله ممّا ينبغي الاعتناء به وتحصيله؛ فقد ذمّ الله بالجهل بها أقواماً، فقال: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ں ں ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ھ ھ ﭼ[4]، قال ابن تيميّة -رحمه الله-: "معرفة حدود الأسماء واجبة؛ لأن ّه بها تقوم مصلحة بني آدم في النطق، الذي جعله الله رحمة لهم، لاسي ّما حدود ما أنزل الله في كتبه من الأسماء"[5].

---

(1) القائل هو ابن رجب رحمه الله.

(2) جامع العلوم والحكم ص30.

(3) من ذلك: كتاب الإيمان لابن أبي شيبة، وكتاب الإيمان لأبي عبيد، والإيمان لابن منده، ومسائل الإيمان لأبي يعلى، وكتاب الإيمان للعدني، وكتاب الإيمان الكبير والأوسط لابن تيميّة، وبوّب به البخاري ومسلم وابن ماجه وغيرهم.

(4) التوبة (97).

(5) مجموع فتاوى ابن تيميّة 59/9.

ومعرفة حدِّ الإيمان من أولى الأ ُولويّات؛ بل وأشدِّ الضروريات؛ لينعكس ذلك في عمل العبد وسلوكه، وفي هذا المبحث أعرض كلام الشيخ في تعريف الإيمان، وبيان العلاقة بين الإيمان والإسلام والإ حسان؛ كون هذه الثلاث هي مراتب الدين، الواردة في حديث جبريل، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإيمان لغة:

الإيمان لغة: مصدر آمن يؤمن إيماناً، فهو مؤمن[1]، وهو مشتقٌ من الأمن[2]، و"الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان، أحدهما: الأمانة التي هي ضدّ ُ الخيانة، ومعناها سُكون القلب. والآخر: التصديق. و المعنيان كما قلنا متدانيان"[3].

"وآمن: إنّ َما ي ُقال على وجهين:

أحدهما: متعد ِّيا ً بنفسه، ي ُقال: آمنته، أي: جعلت له الأمن، ومنه قيل لله: مؤمن.

والثاني: غير متعد ٍّ، ومعناه: صار ذا أمن"[4].

وحاصل كلام أهل اللغة في تعريف الإيمان لغة يدور على:

- التصديق، وقد نقل بعضهم إجماع أهل اللغة على هذا أنّ التصديق مرادف للإيمان[5]، وهذا الإجماع قد تعقّبه أهل التحقيق من أهل العلم، كشيخ الإسلام ابن تيميّة، فقد ذكر فروقاً بين اللفظين تمنع الترادف[6]، ويُؤيّد تعقّبه ما ذُكر من المعاني الأ ُخر للفظ الإيمان، وإنْ كان التصديق جزءاً من معنى الإيمان.
- "الإيمان هو: التصديق الذي معه أمن"[7].
- من الأمن، ضدّ الخوف[8]، "فإن ّ اشتقاقه من الأمن، الذي

---

(1) تهذيب اللغة 368/15، لسان العرب 224/1.

(2) يُنظر: الصحاح 2071/5، لسان العرب 223/1.

(3) مقاييس اللغة 133/1.

(4) مفردات ألفاظ القرآن ص26.

(5) تهذيب اللغة 368/15، لسان العرب 224/1.

(6) مجموع فتاوى ابن تيميّة 289/7-239، 529/7-534.

(7) المفردات ص26.

(8) يُنظر: العين 389/8-399، المفردات ص26، لسان العرب 223/1، القاموس المحيط ص1518.

هو القرار والطمأنينة، وذلك إنّما يحصل إذا استقرّ في القلب التصديق والانقياد"[1].

- "والإيمان: الثقة"[2].
- الأمانة، "والأصل في الإيمان: الدخول في صدق الأمانة"[3].
- والإيمان هو: الطمأنينة[4]، فـ"أصل الأمن: طمأنينة النفس، وزوال الخوف"[5].
- والإيمان هو: الإقرار[6]، وهذا المعنى قد انتصر له شيخ الإسلام ابن تيميّة في كتاب الإيمان، وقال: "تفسيره بلفظ الإقرار أقرب من تفسيره بلفظ التصديق، مع أنّ بينهما فرقاً"[7].

وعلى كلٍّ: هذا حاصل كلام أهل اللسان في حقيقة الإيمان لغة، وهي معانٍ متلازمة ومترابطة، فمن صدّق أمِن ووثق وأقرّ واطمأن، وهذا لا يؤثِّر على المعنى الشرعي؛ إذ الإجماع منعقد على الحقيقة الشرعيّة، "وممّا ينبغي أن يُعلم: أنّ الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث، إذا عُرف تفسيرها وما أُريد بها من جهة النبي صلّى الله عليه وسلّم لم يُحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللّغة ولا غيرهم؛ ولهذا قال الفقهاء: الأسماء ثلاثة أنواع، نوع يُعرف حدّه بالشرع؛ كالصلاة والزكاة. ونوع يُعرف حدّه باللّغة؛ كالشمس والقمر. ونوع يُعرف حدّه بالعرف؛ كلفظ القبض، ولفظ المعروف في قوله : ﴿ ۉ ۉ ﴾[8]، ونحو ذلك"[9].

والذي اختاره الشيخ محمّد -رحمه الله- أنّه مشتقّ من الأمن،

---

(1) الصارم المسلول 967/3.
(2) القاموس المحيط ص1518، ويُنظر: لسان العرب 223/1.
(3) تهذيب اللغة 369/15، وينظر: مقاييس اللغة 133/1، لسان العرب 225/1.
(4) يُنظر: تهذيب اللغة 370/15، لسان العرب 225/1.
(5) المفردات ص25.
(6) يُنظر: المجاز لأبي عبيدة 303/1.
(7) مجموع فتاوى ابن تيميّة 391/7، ويُنظر: 637/7-638.
(8) النساء (19).
(9) مجموع فتاوى ابن تيميّة 286/7.

وأصله التصديق، فقال فيه: "مشتقٌ من الأمن، والائتمان على الأمور الباطنة الخفيّة؛ فإنّ المُصدِّق أمن المخبِر، وأصله التصديق"[1]، وقال: "الإيمان وصف أعلى من وصف الإسلام؛ لأنه مشتقٌ من الأمن، والا ئتمان من الأمور الباطنة، الذي يؤتمن عليه، ويكون خُفية"[2]، وقال أيضاً: "والإيمان أصله من الأمن والائتمان، وأصله في اللغة التصديق"[3].

وقد ذكر سماحته ملحظاً نفيساً في استعمال هذا اللفظ في النصوص، مفرّقاً بين أوجه استعماله من حيث الورود والدّلالة، فقال: "ولنَعرف مسألة، وهي أدلة جاءت في القرآن، ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﭼ[4]، ﭽ ﯛ ﯜ ﯝ ﭼ[5]، هذا المعدّى باللام: التصديق، وما تعدّى بالباء: فهو الشرعي"[6].

المطلب الثاني: تعريف الإيمان شرعاً:

الإجماع منعقد عند أهل السنّة والجماعة على: أنّ الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية[7]. وأدلة ذلك مستفيضة في الكتاب والسنّة، وقد سار سماحة الشيخ على هذا المنهج حذو القذّة بالقذّة، كما سيأتي نصّ كلامه.

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص22.
(2) شرح الأصول الثلاثة ص41.
(3) شرح كتاب التوحيد ص239.
(4) البقرة (55)، الإسراء (90).
(5) العنكبوت (26).
(6) شرح العقيدة الواسطيّة ص184، ويُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 245/1.
(7) يُنظر: الإيمان لأبي عبيد ص34، الإيمان لابن أبي شيبة، السنّة لابن أبي عاصم 645/2، السنّة لعبدالله بن أحمد 343/1، الشريعة 611-655، التبصير في معالم الدين ص187-193، صريح السنّة ص25، عقيدة السلف أصحاب الحديث ص264-276، الإيمان لابن منده 300/1-304، 341/2، شرح أصول اعتقاد أهل السنة 809/4-851، الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات ص169-172، التمهيد 238/9، الحجّة في بيان المحجّة 403/1-406، 153/2-158، مسائل الإيمان لأبي يعلى ص152-158، عقائد الثلاث والسبعين فرقة 313/1-317، مجموع فتاوى ابن تيميّة 308/7، 330، 672/7، الاقتصاد في الاعتقاد ص181-182، تفسير القرآن العظيم 165/1، شرح العقيدة الطحاوية ص332-333، فتح الباري 47/1، لوامع الأنوار 404/1- 405.

وعبارات أهل العلم في تعريف الإيمان شرعاً متنوّعة، "فتارةً يقولون: هو قول وعمل. وتارةً يقولون: هو قول وعمل ونيّة. وتارةً يقولون: قول وعمل ونية واتباع السنّة. وتارةً يقولون: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، وكلٌّ هذا صحيح. فإذا قالوا: قول وعمل؛ فإنّه يدخل في القول قول القلب واللسان جميعاً، وهذا هو المفهوم من لفظ القول والكلام، ونحو ذلك إذا أُطلق"[1].

"والمقصود هنا أنّ مَنْ قال مِن السلف: الإيمان قول وعمل، أراد قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، ومَنْ أراد الاعتقاد رأى أنّ لفظ القول لا يُفهم منه إلاّ القول الظاهر، أو خاف ذلك فزاد الاعتقاد بالقلب، ومَنْ قال: قول وعمل ونيّة، قال: القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان، وأمّا العمل فقد لا يُفهم منه النيّة فزاد ذلك، ومَنْ زاد اتباع السنّة؛ فلأنّ ذلك كلّه لا يكون محبوباً لله إلاّ باتباع السنّة، وأولئك لم يريدوا كلّ قولٍ وعمل، إنّما أرادوا ما كان مشروعاً من الأقوال والأعمال، ولكن كان مقصودهم الردّ على المرجئة الذين جعلوه قولاً فقط، فقالوا: بل هو قول وعمل، والذين جعلوه أربعة أقسام، فسّروا مرادهم، كما سُئل سَهْل بن عبد الله التّسْتُري[2] عن الإيمان، ما هو؟ فقال: قول وعمل ونيّة وسُنّة؛ لأنّ الإيمان إذا كان قولاً بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قولاً وعملاً بلا نيّة فهو نفاق، وإذا كان قولاً وعملاً ونيّة بلا سنّة فهو بدعة"[3].

يقول الشيخ محمّد -رحمه الله-: "وأهل السُنّة لهم عبارات في حدِّ الإيمان نحو خمس عبارات، منها: الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان. وكلّها ترجع إلى شيءٍ واحد"[4].

وقد اختار سماحة الشيخ تعريف شيخ الإسلام للإيمان، ورأى أنّه

---

(1) مجموع فتاوى ابن تيميّة 170/7.

(2) هو العالم الزاهد، أبو محمّد سهل بن عبد الله بن يونس التستري، تُوفِّي رحمه الله سنّة ثلاث وثمانين ومائتين. يُنظر: حلية الأولياء 189/10-212، سير أعلام النبلاء 330/13-333.

(3) مجموع فتاوى ابن تيميّة 171/7.

(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص184.

من أحسنها، فقال: "ومن أحسنها وأجمعها وأشملها ما عرّفه به شيخ الإسلام هنا: (قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح)"[1].

وللشيخ محمّد -رحمه اللّه- موقفان من تحقيق نصّ تعريف شيخ الإسلام للإيمان:

أحدهما: أنّ نصه (قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح)، وهذا ما قرّره في شرح الواسطيّة، ونصّ عليه في غيرها، كما سيأتي في ثنايا تقريراته.

الثاني: أنّ نصّ تعريف ابن تيميّة هو: (قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح)، ويرى أنّ لفظ: (واللسان) غلط في قوله: وعمل القلب..الخ، فقد سُئل -رحمه اللّه- عن ما جاء في بعض طبعات الواسطية: وعمل اللسان؟ فأجاب: "هذا غلط، النسخ الأُخرى ليس فيها عمل اللسان"[2].

ويظهر لي أنّ الموقف الثاني هو آخر أقوال الشيخ؛ لجزم الشيخ فيه بالغلط وأنّه لا محْمل لهذا اللفظ؛ بل قال: "وُجد في عبارات أُخر ما يُنافيها"[3]، وأيضاً كون الشيخ محمّد ابن قاسم -رحمه اللّه- أدرج هذا التقرير في فتاويه دون غيره، وهو ألصق الناس بعلمه، ويزيد هذا الموقف قوةً أنّ هذا اللفظ لم يُنقل عن شيخ الإسلام في غير العقيدة الواسطيّة[4].

ويشرح الشيخ -رحمه اللّه- تعريف الإيمان شرعاً على ضوء تعريف ابن تيميّة له، فيقول:

"(قول القلب) علمه وتصديقه وإقراره.

(وعمل القلب) عمل القلب انقياده بمقتضى ما أقرّ به من الأعمال

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص184، ويُنظر: ص112، شرح الروض المربع - قسم المعاملات- ص1705-1706.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 245/1.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 245/1.

(4) وقد وقفت على جملة مِن مخطوطات الواسطيّة فرأيت هذا اللفظ مثبتاً، ثمّ سألت الشيخ عبد الله الغنيمان حفظه الله عن ذلك، فقال: "هذا اللفظ غلط كما قال الشيخ، وشيخ الإسلام قد أُدخل على كلامه في حياته كما قال ابن عبد الهادي، فكيف بعد مماته بزمن طويل"، ثمّ سألته هل لهذا الخلاف أثر، فقال: "اللسان له قول، وليس له عمل".

القلبيّة، كالخشية والخضوع والرغبة والرهبة والتوكّل عليه ورجائه ومحبته، وأشياء غير ذلك من أعمال القلوب، فإنه أولا ً يصدِّق ثمّ ينقاد لِمَا صدّق به، وكونه يُصدِّق ولا ينقاد من الحجّة عليه، كما قال: ﭽ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ[1] ، فلابدّ منْ أنْ ينقاد ويعمل.

(و) قول (اللسان) نطقه بما يُدخله في الإسلام.

(و) أمّا (عمله) فهو نطقه بالشيء الزائد على كلمة الإسلام من أنواع العبادة كالذِكر ونحو ذلك[وعمله: انقياده][2] .

فدخل في ذلك فعل الواجبات والمندوبات، وترك المحرّمات و المكروهات. فقول اللسان وعمله قسمان: قسم لا يصحُ الإسلام إلا ّ به، وهو كلمة الإسلام. وقسم هو من واجباته ومندوباته ولا يفتقر في صحته إليها. فالكلُّ من الإيمان، كلُّ خصلة إيمان، وسواء كان من الظاهر أو الباطن، وهذا الحدُّ عرفتَ أنّه شاملٌ الإسلام، فإنّه ما من خصلة من خصال الإيمان إلا ّ وهي داخلة في الإسلام.

(و) عمل (الجوارح) ظاهر، كالمشي بالرِّجْل إلى الصلوات، وإعطاء اليد في الصدقات، وما يُعمل بالأركان من صلاةٍ وحجٍّ، وغير ذلك من ا لأعمال الظاهرة من البدن.

فدخل في هذا الحدِّ جميع الطاعات من فرض ومندوب، والا نكفاف عن جميع المحرّمات، فتركُ خصلة من المحرّمات من الإيمان، وعمل خصلة من الواجبات من الإيمان، والمندوبات من مندوباته، وهذا الحدُّ يُوافق عليه المعتزلة والخوارج، خلافاً للمرجئة؛ من أعظمهم الجهميّة، ومرجئة الفقهاء أقلُّ ما فيها أنّها بدعة، ويُعدُّ منهم أبو حنيفة، عرّفوا الإيمان بالنطق بالشهادتين والتصديق"[3] .

ويقول -رحمه الله- معرِّفاً الإيمان شرعاً وشارحاً التعريف: "الإيمان الشرعي: قول وعمل؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان و الجوارح، وعند أهل السنّة أنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، فدخل فيه جميع المأمورات؛ سواء كان من الواجبات أو المستحبّات، ودخل فيه أيضاً ترك جميع المنهيات؛ سواء كان ذلك المنهي ينافي أصول الدين بالكليّة أو لا، فإنّ تعريفه المذكور يشمل ذلك، فما من خصلةٍ من خصال الطاعات إلا ّ وهي من الإيمان، ولا ترك محرّم من المحرّمات

---

(1) يوسف (106).

(2) عبارة أخرى للشيخ رحمه الله.

(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص184-186.

إلا ّ وهي من الإيمان"[1].

وقال أيضاً: "وفي الشرع تصديق خاص. يتبيّن بحدِّه عند العلماء، ومِنْ أشهر حدِّه ما عرّفه به شيخ الإسلام: قول وعمل -قول القلب و اللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح- فقول القلب إقراره، وعمله انقياده، وقول اللسان نطقه بالإسلام، وعمله جميع ما يتلفّظ به، و الجوارح هي الأركان، والمراد بعملها كفعل الصلوات ونحوها، فشمل هذا الحدُّ جميع الطاعات والمندوبات، وترك المنهيات وشمل المكروهات"[2].

وقال -رحمه الله-: "الإيمان اسمٌ لجميع الأعمال الظاهرة والباطنة؛ فإنه قول وعمل، فإنه يتناول القلب واللسان والجوارح، فكلُّ فعل طاعة داخلٌ في مسمّى الإيمان، وكلُّ انكفافٍ عن حرام فهو من الإ يمان"[3].

ويقرّر الشيخ أنّ أعمال القلوب أهمُّ من أعمال الجوارح؛ إذ هي الأ صل، فيقول: "أعمال القلوب أعظم من أعمال الجوارح"[4]، وقال: "أعمال القلوب أهمُّ من أعمال الجوارح، فإنّ أعمال الجوارح شرُعت لتوفير ما في القلوب وتحقيقه، وإنما الجوارح أعمالها دلالات ومُصحِّحات، ولهذا أعمال القلوب أفضل من أعمال الجوارح، ولهذا أساسها القلب، ولهذا يُثاب على النيّة من دون العمل، ولا ينعكس، ف المقصود لذاته هو عمل القلب"[5]؛ "فإن ّ أعمال القلوب تستغني عن أعمال الجوارح، وبالعكس أعمال الجوارح لو خلت من النية لم يـ ُ ثب عليها بحال"[6].

ثمّ يرى التلازم بين الباطن والظاهر، مؤكِّداً على ضرورة عمل الجوارح، فيقول -رحمه الله-: "الذي لا يعمل ما شهد، يعني ما يُتصوّر في قلبه، فتخلّفه عن العمل شاهدٌ بأنّه ما شهد بقلبه، فلو شهد حقيقة

---

(1) شرح الأصول الثلاثة ص42.

(2) شرح كتاب التوحيد ص239.

(3) شرح كتاب التوحيد ص239.

(4) شرح كتاب التوحيد ص223.

(5) شرح مسائل كتاب التوحيد ص51، ويُنظر: شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة ص90-91.

(6) شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة ص90-91.

ما تخلّف أبداً ضرورة"[1]، وقال: "ويعملون -يعني أهل السنّة- بمقتضى ما اعتقدوه، فمتى تخلّف العمل بموجب ما اعتقدوه دلّ على تخلّف ا لاعتقاد، ومتى ضعف دلّ على ضعف الاعتقاد، فكلٌ من اعتقد شيئاً حقيقة ولم يكن على ذلك مكدِّر لا غبار شبهة ولا شهوة، فإنّه لا يتخلّف عنه بحالٍ أيٌ عمل"[2].

وعليه فإنّ أعمال الجوارح لابدّ منها؛ "إذ لا يخلو المؤمن مِن إسلا م به يتحقّق إيمانه، ولا يخلو المسلم مِن إيمان به يصحٌ إسلامه"[3]، ق ال الشيخ -رحمه الله-: "إجماع بين أهل العلم (أنّ التوحيد لابدّ أنْ يكون بالقلب واللسان والعمل) فلابدّ من الثلاثة: لابدّ أنْ يكون هو المعتَقد في قلبه. ولابدّ أن يكون هو الذي ينطق به لسانه. ولابدّ أنْ يكون هو الذي تعمل به جوارحه. (فإن اختل شيءٌ من هذا) لو وحّد بلسانه دون قلبه ما نفعه توحيده، ولو وحّد بقلبه وأركانه دون لسانه ما نفعه ذلك، ولو وحّد بأركانه دون الباقي (لم يكن الرجل مسلماً) هذا إجماعٌ أنّ الإنسان لابدّ أنْ يكون موحِّداً باعتقاده ولسانه وعمله"[4].

والشيخ رحمه الله يقول بكفر تارك الصلاة، فقد سُئل عن المدّعي ل لإسلام وهو لا يُصلِّي؟، فأجاب: "هذا مرتدٌ، حكمه حكم المرتد، وبيان ردته في بابه؛ لا يرث، ولا يُورث"[5]، وقال: "مَن تركها -يعني على وجه التهاون والكسل- إلى أنْ تضايق وقت الثانية عنها فإنّ ذلك كفر ناقلٌ عن الملة، وهو قول المحقِّقين"[6]، ثمّ استدل على ذلك ونقل الإ جماع في المسألة[7].

وقد خطّأ الشيخُ مَنْ جعل الخلاف مع مرجئة الفقهاء –وقد تقدّم قولهم ضمناً، وسيأتي مفرداً- لفظياً؛ لأنّهم لا يرون كفر تارك العمل، ولا نقصان الإيمان بترك الأعمال، فقال: "القلب له إيمان، واللسان له إيمان ، والجوارح لها إيمان، ولا يُقال: إنّ مَن ترك الصلاة لا يُنافي

(1) شرح كتاب التوحيد ص20.
(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص214.
(3) شرح العقيدة الطحاويّة ص348.
(4) شرح كتاب كشف الشبهات ص157-158، ويُنظر: ص158-162، شرح كتاب التوحيد ص38، 55، شرح مسائل كتاب التوحيد ص14، 15.
(5) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص12.
(6) فتاوى ورسائل الشيخ 107/2.
(7) يُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 107/2-109.

كمال الإيمان الواجب، لكن ّ التحقيق أن ّه ي ُزيله كل ّه، والخلاف بينهم ليس لفظي ّا ً"[1].

المطلب الثالث: علاقة الإيمان بالإسلام والإحسان:

تقدّم تعريف الإيمان لغة وشرعاً، وتوطئة هذا المطلب بتعريف الإسلام والإحسان ممّا يَحْسُن.

فالإسلام لغة: هو الانقياد والخضوع والذلُّ[2]، ويرى الشيخ أنّه مشتقٌ من الاستسلام أو المسالمة، فيقول: "وهو مشتق من التسليم للمنيّة، واستسلم فلان للقتل، أسلم نفسه، وانقاد، وذلّ، وخضع لله بجميع المأمورات وترك جميع المناهي، ولم يُنازِع في ذلك، أو من المُسالمة"[3].

وفي الشرع يُعرّفه الشيخ بقوله: "الإسلام هو: الاستسلام لله وحده لا شريك له بالإسلام، والبراءة من الشرك وأهله"[4].

وتعريفه بهذا قريب من تعريف الجدِّ الأعلى الشيخ محمّد بن عبد الوهاب، حيث قال: "هو: الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله"[5].

وفي شرح هذا التعريف يقول سماحة الشيخ -رحمه الله-: "(هو الاستسلام لله بالتوحيد) يعني الذلّ والخضوع لله؛ بإفراده بالربوبيّة والخلق والتدبير، وإفراده بجميع أنواع العبادة، (والانقياد له بالطاعة) أي بفعل المأمورات من الطاعات وفعل الخيرات، وترك المنهيات والمنكرات؛ طاعة لله سبحانه وتعالى، (والبراءة من الشرك وأهله) فلابدّ أنْ يتبرّأ من الشرك ومن أهل الشرك في الاعتقاد والعمل والمسكن، بريء من كلّ خصلة من خصالهم، ومن كلّ نسبة من النسب، معادياً لهم أشدّ المعادات"[6].

وأمّا الإحسان في اللغة: فهو مصدر أحسن يُحْسِن إحْساناً، و"ا

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 245/1.

(2) يُنظر: الصحاح 1952/5، مقاييس اللغة 90/3، لسان العرب 345/6، القاموس المحيط ص1448.

(3) شرح الأصول الثلاثة ص41.

(4) شرح كتاب التوحيد ص42.

(5) الأصول الثلاثة ص47.

(6) شرح الأصول الثلاثة ص31.

لحاء والسين والنون أصلٌ واحد. فالحُسْنُ ضِدُّ القبح"[1]، "والإحسانُ: ضدُّ الإساءة"[2]، فهو بمعنى: إحسان العمل وإتقانه وإخلاصه، "ويتعدّى بنفسه وبغيره؛ تقول: أحسنت كذا إذا أتقنته، وأحسنت إلى فلان، إذا أوصلت إليه النفع"[3].

والإحسان في الشرع: مرتبة من مراتب الدين، وهو: (أنْ تعبد الله كأنك تراه، فإنْ لم تكن تراه فإته يراك)[4].

وقد عرّفه سماحة الشيخ بقوله: "هو الإخلاص، والإخلاص هو: إيقاع العمل على أحسن وجوهه في الظاهر والباطن؛ بحيث يكون قائماً به في الباطن والظاهر على أكمل ما يكون، فهذا هو الإحسان، ولهذا يُفسّر بالإخلاص، واشتقاقه من الحُسْن؛ نهاية الإخلاص، الناشئ عن حقيقة الاستحضار، ومن حيث الظاهر كمال المتابعة، وتفسير مَنْ فسّره بالإخلاص تفسيرٌ له بنتيجته وثمرته؛ فإنّ مَن اتصف بذلك فإته يُكمِّل العمل في الظاهر والباطن"[5].

بقى بعد هذا أنْ نعرف رأي سماحة الشيخ في علاقة هذه المراتب ببعضها، ورأيه فيها هو امتدادٌ لرأي كثير من أهل التحقيق.

وحاصل القول في هذه المسألة، أنّ لأهل العلم ثلاثة أقوال، أذكرها بعد معرفة مقدِّمتين هما:

1. أنّ مسائل الإيمان والإسلام من الأصول التي اتفق عليها أهل السنّة والجماعة، وخلاف أهل السنّة في هذه المسألة أقرب أنْ يكون لفظياً صورياً.
2. أنّ خلافهم إتما هو عند الاقتران، أمّا عند الإطلاق فلا إشكال في شموليّة كلّ واحدٍ للآخر[6].

والأقوال في هذه المسألة هي:

- أنّ الإسلام بمعنى الإيمان عند الاقتران، فهما

---

(1) مقاييس اللغة 57/2، ويُنظر: تهذيب اللغة 183/4، الصحاح 2099/5، لسان العرب 177/3، القاموس المحيط ص1535.
(2) تهذيب اللغة 183/4.
(3) فتح الباري 120/1.
(4) تقدّم تخريجه.
(5) شرح الأصول الثلاثة ص46.
(6) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 179/7.

مترادفان[1].

- أنهما متغايران؛ فالإسلام هو الكلمة، والإيمان هو العمل[2].
- أنهما مفترقان إذا اجتمعا متلازمان إذا افترقا، فهما من الألفاظ التي إذا اجتمعت افترقت وإذا افترقت اجتمعت؛ كلفظ البر والتقوى والفقير والمسكين، فبينهما افتراق في المعنى مع تلازم في الوجود، فلا إيمان لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان له، فبالإ سلام يتحقّق الإيمان، وبالإيمان يصحُّ الإسلام[3]، "فمن طريق اللغة فرق ٌ بين الإسلام والإيمان، ولكن لا يكون إيمان بلا إسلام، ولا يوجد إسلام بلا إيمان، وهما كالظهر مع البطن، والدين اسم واقع على الإيمان والإسلام والشرائع كلها"[4].

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: "وقد صار الناس في مسمّى الإسلام على ثلاثة أقوال؛ قيل: هو الإيمان، وهما اسمان لمسمّى واحد. وقيل: هو الكلمة، وهذان القولان لهما وجه سنذكره، لكنّ التحقيق ابتداء هو ما بيّنه النبي صلّى الله عليه وسلّم لمّا سُئل عن الإسلام والإيمان، ففسّر الإسلام بالأعمال

---

(1) وممّن قال به: المروزي، وابن منده، وابن عبد البر، وأبو محمّد اليمني، ونسبه ابن عبد البرّ -رحمه اللّه- إلى أكثر أهل العلم. ينظر: تعظيم قدر الصلاة 418/1، 506/2-535، الإيمان لابن منده 321/1-326، التمهيد 250/9، عقائد الثلاث والسبعين فرقة 320/1-324.

(2) وبه قال الزهري وأحمد في أحد قوليه وضُعِّف. يُنظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنّة 812/4-815، الإيمان لابن منده 311/1-312، الاقتصاد في الاعتقاد ص188، مجموع فتاوى ابن تيميّة 258/7-259، 370، ، وقريباً من هذا قول قوّام السنّة الأصبهاني؛ إذ رأى أنّ الإسلام الشهادة مع الطمأنينة، و الإيمان هو جميع الطاعات. يُنظر: الحجّة في بيان المحجّة 146/1-153، 406-420.

(3) وهذا قول عامّة السلف؛ "بل قد قيل: إنّ السلف لم يروَ عنهم غير التفريق". فتح الباري لابن رجب 120/1. ويُنظر: اعتقاد أئمّة أهل الحديث ص45، مجموع فتاوى ابن تيميّة 7/ 192-169، 259-260، شرح العقيدة الطحاوية ص347-351، جامع العلوم والحكم ص28-29.

(4) الفقه الأكبر ص57.

الظاهرة، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة، فليس لنا إذا جمعنا بين الإسلام والإيمان أن ْ نُجِيب بغير ما أجاب به النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وأمَّا إذا أُفرد اسم الإيمان فإنَّه يتضمَّن الإسلام، وإذا أُفرد الإسلام، فقد يكون مع الإسلام مؤمناً بلا نزاع، وهذا هو الواجب"[1].

ولكلِّ قولٍ دليله، إلَّا أنّ القول بالتفريق هو قول جمهور أهل السنّة، وبه قال أهل التحقيق من أهل العلم[2].

ويظهر أنّ الخلاف لفظيٌّ بين القائلين بالتفريق وعدمه فـ"فالمعنى في ذلك كلِّه متقارب"[3]، فمَن قال بالترادف نظر إلى شدّة ترابطهما وتلازمهما حتى كأنّهما شيء واحد، ومَن قال الإسلام الكلمة، لم يُرِد أنّ الإسلام الواجب هو الكلمة وحدها؛ فإنّه أجلُّ من أنْ يقصد كلمة مجرّدة عن توابعها ولوازمها[4].

والذي يهمُّني في هذا المطلب هو بيان رأي سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله-، فقد وقفت على تقريراته في المسألة، ومن المفيد أنْ أسوقها كاملة، ثمّ أخلُص إلى رأيه.

قال -رحمه الله-:"وكلّما أُطلق الإحسان فإنّه يدخل فيه الإيمان والإسلام؛ فإنّ الإسلام والإيمان والإحسان دوائر، أوسعها دائرة الإسلام، ثمّ يليها في السعة الإيمان، ثمّ أضيقها الإحسان، وهكذا، مِثْلُ الدوائر التي كلٌّ واحدة محيطة بالأخرى، فمن المعلوم أنّ مَن كان في الدائرة الوسطى -وهي دائرة الإحسان- فهو داخلٌ في الإسلام والإيمان، وإذا

---

(1) مجموع فتاوى ابن تيميّة 7/259-260.

(2) منهم: الإسماعيلي، والخطابي، وابن الصلاح، والبغوي، وابن تيميّة، وابن رجب، وابن كثير، وغيرهم. يُنظر: : اعتقاد أئمّة أهل الحديث ص 45، معالم السُّنن 4/315، 320-321، شرح السنّة 1/10-11، مجموع فتاوى ابن تيميّة 7/ 13-14، 162-169، 259-260، 358-362، 551، 575، فتح الباري لابن رجب 1/120، جامع العلوم والحكم ص28-29، تفسير القرآن العظيم 7/389، قال شيخ الإسلام: "والذي اختاره الخطابي هو قول مَن فرَّق بينهما، كأبي جعفر، وحماد ابن زيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وهو قول أحمد بن حنبل وغيره، ولا علمت أحداً مِن المتقدمين خالف هؤلاء، فجعل نفس الإسلام نفس الإيمان؛ ولهذا كان عامَّة أهل السنة على هذا الذي قاله هؤلاء كما ذكره الخطابي". مجموع الفتاوى 7/359.

(3) التمهيد9/250.

(4) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 7/365-366، 415.

خرج عن الوسطى فهو داخلٌ في الثانية، وهي الإيمان، وإذا خرج عنهما فهو داخلٌ في الثالثة، وهي الإسلام، وإذا خرج عن هذه الدوائر الثلاث فهو خارج إلى غضب الله وعقابه، وداخلٌ في دوائر الشيطان والعياذ بالله، فعرفت بالتمثيل بهذه الدوائر صحة قول مَن قال: كلُّ محسنٍ مؤمنٌ مسلمٌ، وليس كلّ مسلم مؤمناً محسناً، فلا يلزم من دخوله في الإسلام أنْ يكون داخلا ً في الإحسان والإيمان، وليس المراد أنّ مَنْ لم يكن في الإحسان والإيمان أنه يكون كافراً؛ فإنه مسلم، لكنْ لا يكون مؤمناً الإيمان الكامل الذي يستحقُّ أنْ يُثنى عليه به، فإنه لو كان مؤمناً الإيمان الكامل لَمَنَعَه من المعاصي والمحرّمات، وقيل للنبي أعطيتهم وتركت فلاناً وهو مؤمن فقال: أوْ مسلم[1]، وقوله : (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن) الحديث[2]، وقوله : (والله لا يُؤمن مَن لا يأمن جاره بوائقه)[3]، فالنصوص ما نفت عنهم الإسلام؛ بل أثبتت لهم أحكام الإسلام، من عصمة الدم، وإذا ماتوا غُسِّلوا وكُفِّنوا وصُلِّيَ عليهم، فأهل الإحسان هم خواصُّ أهل الإيمان كما أنّ أهل الإيمان هم خواصُّ أهل الإسلام، فأهل الإحسان كمّلوا عبادة الله إلى أنْ وصلوا إلى حدِّ المراقبة"[4].

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تألُّف قلب مَن يُخاف على إيمانه لضعفه والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع، رقم (150)، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(2) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الحدود، باب السارق حين يسرق، رقم (6782)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، بلفظ: (ولا يسرق حين يسرق)، وأخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبِّس بالمعصية على إرادة نفي كماله، رقم (57)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، باللفظ الذي أورده الشيخ.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه، رقم (6016)، من حديث أبي شريح رضي الله عنه، بلفظ: (والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن) قيل: من يا رسول الله؟ قال: (الذي لا يأمن جاره بوائقه)، وأخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان تحريم إيذاء الجار، رقم (46)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: (لا يدخل الجنّة من لا يأمن جاره بوائقه). و"البوائق: جمع بائقة، وهي: الغائلة و الداهية والفتك". شرح صحيح مسلم للنووي 17/2.

(4) شرح الأصول الثلاثة ص46-48.

وقال -قدّس الله روحه-: "وهذه المرتبة -يعني مرتبة الإيمان- أعمُّ من مرتبة الإسلام من جهة نفسها، وأخصُّ من جهة أصحابها، وأهله هم خواصُّ أهل الإسلام، وأهل الإسلام أكثر من أهل الإيمان؛ بخلاف العكس، كما قال تعالى: ﭽ ژ ک ک ک ک گ گ گ گ ﮒ گ ﭼ[1]، فإنّ مَنْ حكمت له النصوص أنّه مؤمن فإنّه مسلمٌ على كلّ حال، فإنّ الإيمان وصفٌ أعلى من وصف الإسلام؛ لأنّه مشتقٌ من الأمن، والائتمان من ا لأمور الباطنة الذي يُؤتمن عليه، ويكون خُفْية، والإسلام من الأمور المُدْرَكة المحسوسة في الظاهر، وهو مشتقٌ من التسليم للمنيّة، واستسلم فلان للقتل، أسلم نفسه، وانقاد، وذلّ، وخضع لله بجميع المأمورات وترك جميع المناهي، ولم يُنازِع في ذلك، أو من المُسالمة، وهي ترك المنازعة، فإذا أُطلق الإيمان في النصوص دخل فيه الإسلام، وإذا أُطلق الإسلام لم يدخل فيه الإيمان، ومن أُثبِت له الإيمان في النصوص فإنّه ثابت له الإسلام، والمسلم لابدّ أنْ يكون معه إيمان يُصحِح إسلامه، وإلا ّ يكون منافقاً، ولكنْ لا يسْتحقّ أنْ يُمدح به ويُثنى عليه؛ بل إيمانه ناقص"[2].

وقال -رحمه الله-: "والدين ثلاث مراتب: الإسلام، والإيمان، والإ حسان. فكلُّ خصلة من خصال الإسلام داخلة في مُسمّى الإيمان، وكلُّ خصلة من خصال الإيمان داخلة في مُسمّى الإسلام، ولكن إذا اقترنا فُسِّر الإسلام بالأعمال الظاهرة؛ لأنّها أغلب عليه، وفُسِّر الإيمان بالأعمال الباطنة، فالإسلام أغلب على الأعمال الظاهرة، والإيمان أغلب على الأعمال الباطنة، فهو أصدق في القلوب؛ وذلك أنّه مشْتقٌ من الأ من، والائتمان على الأمور الباطنة الخفيّة، فإنّ المصدِّق أمن المُخْبِر، وأصله التصديق"[3].

وقال أيضاً: "جاء في الحديث: (بني الإسلام على خمس؛ شهادة أنْ لا إله إلا ّ الله وأنّ محمّداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وحج ِّ بيت الله الحرام)[4]، هذه مباني الإس

---

(1) الحجرات (14).

(2) شرح الأصول الثلاثة ص41-42.

(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص22.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله: ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﭼ[البقرة: 193]، رقم (4514)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام، رقم (16)،

لام التي انبنى واجتمع وتركب منها، فهذه هي أركانه، فكلُّ خصلة من الخصال الدينيّة داخلة فيه، وكلُّ خصلة من خصال الإيمان داخلة تحت الإسلام، فما كان من الأعمال الباطنة فوصف الإيمان عليه أغلب من وصف الإسلام، وما كان من الأعمال الدينيّة الظاهرة –كالشهادتين ، والصلاة، وأنواع العبادات التي تظهر ويطّلع عليها الناس- فوصف الإ سلام أغلب عليها من وصف الإيمان، فدائرة الإسلام أوسع من دائرة ا لإيمان"[1].

وقال: "ودلّ الحديث -يعني حديث جبريل المشهور- على أنّ الإس لام والإيمان إذا اقترنا فُسِّر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالأ عمال الباطنة"[2].

ويقول كذلك: "المرتبة الثالثة من مراتب الدين الثلاث: مرتبة الإ حسان، وهذه أعلى المراتب وأعمّها من جهة نفسها، وأخصّها من جهة أصحابها، كما أنّ الإيمان أعمُّ من جهة نفسه، وأخص من جهة أصحابه -يعني بالنسبة إلى الإسلام- ولهذا يُقال: كلُّ محسنٍ مؤمنٌ مسلمٌ، وليس كلُّ مسلمٍ مؤمناً محسناً"[3].

وفي تعداد بعض فوائد حديث: (أفضل الإيمان أن تعلم أن الله معك حيثما كنت)[4] يقول: "ثمّ ما دلّ عليه مِنْ كونه أفضل الإ يمان؛ لكونه يكسِب مقام الإحسان، فإنّ الدين مراتب ثلاث أعلاه الإ حسان، كما في حديث جبريل، والإحسان كما وضّحه النبي : أنْ تعبد الله كأنّك تراه، فإنْ لم تكن تراه فإنّه يراك، وفائدة أخرى: أنّ التقسيم الذي في حديث جبريل يُفيد أنّ الإحسان ليس خارجاً من الإيمان؛ بل منه، كما أنّه من الإسلام، فإذا أُفرد دخل فيه الآخر، وإذا اقترنا فكلٌّ له مرتبة"[5].

وقال: "والإسلام إذا أُفرد دخل فيه الإيمان، كما اختاره كثير،

من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، واللفظ لمسلم.

(1) شرح الأصول الثلاثة ص32.

(2) شرح الأصول الثلاثة ص51.

(3) شرح الأصول الثلاثة ص46.

(4) أخرجه الطبراني في الأوسط، رقم (8796)، والبيهقي في شعب الإيمان، رقم (741)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وقال ابن تيميّة في العقيدة الواسطيّة ص112(بشرح الشيخ): "حديث حسن".

(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص112-113.

وصرّح به كثير، وإذا أُفرد الإيمان دخل فيه الإسلام"[1].

وأجد من الصعب بعد هذا بيان المبيّن، إلا ّ أنّه يتحصّل من مجموع كلام الشيخ -رحمه الله- الآتي:

- يرى الشيخ الفرق بين مراتب الدين من جهة اللغة والشرع.
- إذا وردت إحدى مراتب الدين مُفْردة فهي متضمِّنة للأخرى، وإذا اقترنت فكلّ له مرتبة، فأدناها الإسلام، وأعلاها الإحسان.
- مثّل سماحته لمراتب الدين بدوائر ثلاث؛ أوسعها دائرة الإسلام، وأضيقها دائرة الإحسان، وبينهما دائرة الإيمان، فمَن كان في دائرة الإحسان لزم أنْ يكون في دائرتي الإيمان والإسلام، وإذا خرج منها بقي فيهما، ومَن كان في دائرة الإيمان لزم أنْ يكون في دائرة الإسلام، وإذا خرج فهو في دائرة الإسلام[2].
- كلُّ محسن فهو مؤمنٌ مسلمٌ، وليس كلُّ مسلمٍ مؤمناً محسناً، وكلُّ مؤمن فهو مسلمٌ، وليس كلُّ مسلمٍ مؤمناً.
- الإسلام أخصُّ من جهة نفسه، وأعمُّ من جهة أهله، والإيمان أعمُّ من جهة نفسه من الإسلام، وأهله هم خواصّ أهل الإسلام، والإحسان أعمُّ من جهة نفسه من الإسلام والإيمان، وأخصُّ من جهة لأهله، فأهله هم خواصُّ أهل الإيمان.
- الإيمان الذي يُمدح ويُثنى على أصحابه به هو الإيمان الكامل، وهو الذي يصحُّ نفيه مع ثبوت الإسلام لصاحبه.
- مَنْ أثبتت النصوص إيمانه فهو مسلم، والمسلم لابدّ له من إيمان يُصحِّح إيمانه، وإلا ّ لكان منافقاً، إلا ّ أنّ هذا الإيمان لا يستحقُّ به المدح والثناء.
- الإسلام والإيمان إذا اقترنا افترقا؛ فيُراد بالإسلام الأعمال الظاهرة، وبالإيمان الأعمال الباطنة، وإذا افترقا اجتمعا، واستلزم أحدهما الآخر، ومثل ذلك الإحسان معهما.

وبهذا يظهر رأي الشيخ -رحمه الله- جليّاً، فهو رأي جمهور أهل السنّة، ورأي المحقِّقين قبله، والله أعلم.

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص42.

(2) هذا التمثيل معهود عن السلف رحمهم الله؛ ومِن أوائل من مثّل به أبو جعفر الباقر رحمه الله. يُنظر: الإيمان لابن منده 311/1.

المبحث الثاني
أقوال النّاس في مسمّى الإيمان

"قد كثر كلام الناس في حقيقة الإيمان والإسلام، ونزاعهم، واضطرابهم. وقد صُنِّفت في ذلك مجلدات، والنزاع في ذلك من حين خرجت الخوارج بين عامّة الطوائف"[1].

فالنزاع في مسمّى الإيمان كان من وقتٍ مبكّرٍ؛ في صدر هذه الأمّة، ولذلك أسبابه، قال ابن تيميّة -رحمه الله-: "فإنّ الناس كثُر نزاعهم في مواضع في مسمّى الإيمان والإسلام؛ لكثرة ذِكْرهما، وكثرة كلام الناس فيهما، والاسم كلّما كثُر التكلّم فيه؛ فتُكُلِّم به مطلقاً ومُقيّداً بقيد، ومُقيّداً بقيد آخر في موضع آخر=كان هذا سبباً لاشتباه بعض معناه، ثمّ كلّما كثُر سماعه كثُر مَن يشتبه عليه ذلك. ومن أسباب ذلك أن يسمع بعض الناس بعض موارده ولا يسمع بعضه، ويكون ما سمعه مُقيّداً بقيد أوجبه اختصاصه بمعنى، فيظنّ معناه في سائر موارده كذلك، فمَن اتّبع علمه حتى عرف مواقع الاستعمال عامّة، وعلم مأخذ الشبه، أعطى كلّ ذي حقٍّ حقّه، وعلم أنّ خير الكلام كلام الله، وأنّه لا بيان أتمّ من بيانه، وأنّ ما أجمع عليه المسلمون من دينهم الذي يحتاجون إليه أضعاف أضعاف ما تنازعوا فيه"[2]؛ ورأس الأسباب وأصلها اتباع الأهواء، ومنها التقليد الأعمى، ومنابذة السلف وترك الاهتداء بِمَن اهتدى، وغيرها كثير.

والناس في هذا الباب واسطة وطرفي نقيض، فأهل السنّة هم أهل الحقّ، والخوارج والمعتزلة في طرف الغلو والإفراط، والمرجئة في طرف الجفاء والتفريط.

وأصل مقالة الفرق المخالفة في مسمّى الإيمان يقوم على شبهتين ، هما محلُّ اتفاق أهل الضلال، وعليهما فرّخ باطلهم، وهما:

- اعتقادهم أنّ الإيمان كلٌّ لا يتجزأ؛ إمّا أنْ يُوجد كلّه أو يذهب كلّه، قال ابن تيميّة -رحمه الله-: "وأصل نزاع هذه الفرق في الإيمان؛ من الخوارج، والمرجئة، والمعتزلة، و الجهميّة، وغيرهم، أنّهم جعلوا الإيمان شيئًا واحدًا، إذا

(1) مجموع فتاوى ابن تيميّة 5/7.
(2) مجموع فتاوى ابن تيميّة 257-356/7.

زال بعضه زال جميعه، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه، فلم يقولوا بذهاب بعضه وبقاء بعضه، كما قال النبي ُ صل ّى الله عليه وسل ّم: (يخرج م ِن النار م َن كان في قلبه مثقال حب ّة من الإيمان)[1]. ثم ّ قالت الخوارج، و المعتزلة: الطاعات كل ّها من الإيمان، فإذا ذهب بعضها ذهب بعض الإيمان؛ فذهب سائره، فحكموا بأن ّ صاحب الكبيرة ليس معه شيء ٌ من الإيمان. وقالت المرجئة، و الجهمي ّة: ليس الإيمان إلا ّ شيئًا واحدًا لا يتبع ّض، إم ّا مجرد تصديق القلب؛ كقول الجهمي ّة، أو تصديق القلب واللسان؛ كقول المرجئة، قالوا: لأن ّا إذا أدخلنا فيه ا لأعمال صارت جزءًا منه، فإذا ذهبت ذهب بعضه، فيلزم إخراج ذي الكبيرة من الإيمان، وهو قول المعتزلة والخوارج، لكن ْ قد يكون له لوازم ودلائل، في ُستدل ُ بعدمه على عدمه. وكان كل ٌ من الطائفتين بعد السلف والجماعة وأهل الحديث متناق ِض ِين؛ حيث قالوا: الإيمان قول وعمل، وقالوا مع ذلك: لا يزول بزوال بعض الأعمال"[2].

- أنّه لا يجتمع في الإنسان كفر وإيمان، قال ابن تيميّة -رحمه الله-: "ومن العجب أنّ الأصل الذي أوقعهم في هذا، اعتقادهم أن ّه لا يجتمع في الإنسان بعض الإيمان وبعض الكفر، أو ما هو إيمان وما هو كفر، واعتقدوا أن ّ هذا مت ّفق عليه بين المسلمين"[3].

ومجموع هاتين الشبهتين قد أشار إليهما سماحة الشيخ -رحمه الله-، ففي معرض ذِكر سبب مخالفة أهل الباطل لقول أهل السنّة في مسمّى الإيمان، وهو مجْمع ضلالهم، يقول: "المعتزلة والخوارج يقولون: لا يزيد ولا ينقص، ولا يتبعّض ولا يتجزّأ، فمَن أتى بمعصية يكفر، ويخرج من الإيمان، وهم يجعلون العفو ذنباً، والذنب كفراً، المعتزلة والخوارج يُوافقون المرجئة والجهميّة في أنّه لا يزيد ولا

---

(1) يشير إلى ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، رقم (22)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ولفظه: (أخرجوا مَن كان في قلبه مثقال حبّةٍ من خردل من إيمان).
(2) مجموع فتاوى ابن تيميّة 7/510-511، ويُنظر: 7/223.
(3) مجموع فتاوى ابن تيميّة 7/404.

ينقص، وبنوا عليه أصلاً، وهو أنه إذا زال؛ زال بالكليّة، وإذا وُجِد؛ وُجِد بالتمام"[1].

وفي ثنايا حديثه عن أقسام الكفر، يقول -رحمه الله-: "الكفر المنكّر في سياق الإثبات مُفرّقٌ بينه وبين الكفر المعرّف؛ فإنه الأكبر، كما في حديث: (بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة)[2]، وكون الإنسان يتّصف بخصلة من خصال الكفر لا يقتضي أنْ يكون كافراً كفراً مطلقاً، وكذلك الإيمان لا يلزم مِنْ مُتّصِفٍ بها أنّه مؤمن الإيمان المطلق، فيُوجد واحدٌ مُتّصِفٌ بخصلة عظيمة كبيرة، ولا يكون مؤمناً الإيمان الكامل، وكذلك أنّ الإنسان قد يجتمع فيه المادتان"[3].

وفي هذا المبحث أعرض كلام سماحة الشيخ -رحمه الله- في نقل أقوال الناس في مسمّى الإيمان، وفيه ثلاثة طالب:

المطلب الأول: قول الخوارج والمعتزلة:

الخوارج والمعتزلة يُمثِّلون الطرف الغالي في مسمّى الإيمان؛ حيث قالوا: "هو مجموع ما أمر الله به ورسوله، وهو الإيمان المطلق كما قاله أهل الحديث؛ قالوا: فإذا ذهب شيءٌ منه لم يبقَ مع صاحبه من الإيمان شيءٌ، فيُخلَّد في النار"[4].

وقد نقل الشيخ -رحمه الله- قولهم في مسمّى الإيمان، فقال بعد تقريره قول أهل السنّة في ذلك: "فدخل في هذا الحدِّ جميع الطاعات ؛ من فرض، ومندوب، والانكفاف عن جميع المحرمات، فتركُ خصلة من المحرّمات من الإيمان، وعمل خصلة من الواجبات من الإيمان، و المندوبات من مندوباته، وهذا الحدُّ يُوافق عليه المعتزلة و

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص187.

(2) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، رقم (82)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(3) شرح مسائل كتاب التوحيد ص84-85.

(4) مجموع فتاوى ابن تيميّة 223/7، ويُنظر: 242/7، 510/7-511، مقالات الإسلاميين 167/1-168، 329-332، الإيمان لأبي عبيد ص101-102، الإيمان لابن منده 331/1، الفصل في الملل والأهواء والنحل 106/3، الملل والنحل 45/1، 114، التبصير في الدين للإسفرائيني ص45-95، عقائد الثلاث والسبعين فرقة 296/1-300، شرح العقيدة الطحاويّة ص317-323، الإيمان بين السلف والمتكلمين ص77،84، 121-125، كتاب الخوارج للعواجي ص315-321.

الخوارج"[1].

ومع حصول الموافقة في الظاهر لأهل السنّة، إلا ّ أنّ حقيقة قولهم مباينٌ لقول أهل السنّة؛ فالإيمان عند الخوارج والمعتزلة شيءٌ واحد لا يقبل التبعُض، وهذا ما جلا ّه الشيخ بقوله: "ويتبعّض ويتجزّأ وهذا هو الذي عليه أهل السنّة؛ يزيد بالطاعة، وينقص بـ المعصية، وهذا الحدُ مختصّ بقول أهل السنّة والجماعة، وخالف في ذلك المرجئة والجهميّة، والمعتزلة والخوارج...، والمعتزلة والخوارج يقولون: لا يزيد ولا ينقص، ولا يتبعّض ولا يتجزّأ، فمَن أتى بمعصية يكفر، ويخرج من الإيمان، وهم يجعلون العفو ذنباً، والذنب كفراً، المعتزلة والخوارج يوافقون المرجئة والجهمية في أنّه لا يزيد ولا ينقص، وبنوا عليه أصلا ً؛ وهو أنّه إذا زال؛ زال بالكليّة، وإذا وُجِد؛ وُجِد بالتمام، ويُوافقون أهل السنّة والجماعة في أنّه قول وعمل، ويخالفون أهل السنّة في أنّه يتبعّض ويتجزّأ"[2].

وحاصل كلام أهل الغلو في مسمّى الإيمان قد لخّصه الشيخ، فقال: "المعتزلة والخوارج قالوا: إنّ الإيمان قولٌ وعملٌ، لكن لا يتبعّض ولا يتجزّأ، قالوا: إنّ ترك المعصية، وفعل الطاعة إيمان، فإذا فعل الموحِّد المعصية أو ترك الطاعة زال عنه الإيمان كلّه، ثمّ الخوارج تكفِّره، والمعتزلة تجعل له منـزلة بين المنـزلتين؛ وافقوا أهل السنّة في أصل الإيمان؛ أنّه قول وعمل، لكن خالفوهم فقالوا: لا يتبعّض ولا يتجزّأ"[3].

المطلب الثاني: قول المرجئة:

الإرجاء لغة: التأخير[4].

والمرجئة إحدى الطوائف الضالة في مسمّى الإيمان، وهم فرق شتى، وفي تعليل تسميتهم بهذا الاسم، قيل: "الإرجاء على معنيين؛ أحدهما: بمعنى التأخير، كما في قوله تعالى: ﭼ ﮒ ﮓ ﭽ[5]، أي: أمهله وأخ ِّره. والثاني: إعطاء الرجاء. أم ّا إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأن ّهم كانوا يؤخرون العمل

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص186.
(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص187.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص128.
(4) مقاييس اللغة 495/5، القاموس المحيط ص51.
(5) الأعراف (111)، الشعراء (36).

عن النيـ ـة والعقد، وأمـ ـا بالمعنى الثاني فظاهر؛ فإنـ ـهم كانوا يقولون: لا تضر ـ مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة"[1].

وفي سبب تسميتهم بالمرجئة، يقول الشيخ محمّد: "قيل: من الإ رجاء، وهو التأخير"[2].

والمرجئة مجْمعون على إخراج العمل عن مسمّى الإيمان، ولا تخرج أقوالهم في مسمّى الإيمان عن ثلاثة مذاهب رديّة[3]:

1. أنّ الإيمان مجرّد ما في القلب -وأكثر المرجئة على إدخال أعمال القلوب فيه، ومنهم مَن لا يدخلها- وهذا قول الجهميّة والأشاعرة.
2. أنّ الإيمان هو قول اللسان، وهذا قول الكراميّة[4].
3. الإيمان: تصديق القلب وقول اللسان، وهذا مذهب مرجئة الفقهاء.

وقد نقل سماحة الشيخ -رحمه الله- حاصل هذه المذاهب الرديّة ا لإرجائية، وبيّن ضلالها ولوازمها الباطلة، فقال: "المرجئة والجهميّة يقولون هو تصديق فقط، أو قول فقط، أو هما معاً ، وأنه لا يزيد ولا ينقص، ولا يتبعّض ولا يتجزّأ، ولا يُدخلون أعمال الجوارح في مسمّى الإيمان، فإيمان جبريل وفرعون سواء، والنصوص من الكتاب والسنّة

---

(1) الملل والنحل 139/1.

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص128.

(3) يُنظر: الإيمان لأبي عبيد ص100-103، مقالات الإسلاميين 213/1-234، الشريعة 676-694، الملل والنحل 139/1-146، الفرق بين الفرق ص202-207، التبصير في الدين ص97-99، عقائد الثلاث والسبعين فرقة 271/1-274، 301-312، مجموع فتاوى ابن تيميّة 120/7-121، 195/7، شرح العقيدة الطحاويّة ص334-347، رسالة في الردِّ على الرافضة ص174-188، الإيمان بين السلف والمتكلمين ص85-115.

(4) الكرّاميّة: أتباع محمّد بن كرّام السجستاني تـ255هـ، مذهبهم قائم على القول بالتشبيه، وأنّ الإيمان قولٌ مجرّد. يُنظر: الفصل 155/4، الملل و النحل 108/1-113، الفرق بين الفرق ص25، 215-225، التبصير في الدين للإسفرائيني ص111-117، مجموع فتاوى ابن تيميّة 140/7، 195، سير أعلام النبلاء 523/11-524، عقائد الثلاث والسبعين فرقة 275/1، رسالة في الردِّ على الرافضة ص163-165، لإيمان بين السلف والمتكلمين ص112-115، الموسوعة الميسرة 1143/2-1145.

ظاهرة أته منه، كما في قوله تعالى: ﭽ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔﭼ[1] "[2].

وقال -رحمه الله-: "والمرجئة والجهميّة قالوا: الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، أو القول فقط، وأنه لا يزيد ولا ينقص، ولا يتبعّض ولا يتجزّأ، فيلزم على القول بأته العلم بالحقّ والمعرفة: أنّ إيمان جبريل وإبليس واحد، ويلزم على القول بأته القول فقط أنّ إيمان جبريل وإيمان المنافقين واحد"[3].

وقال:"وهذا الحدُّ -يعني أنّ الإيمان قول وعمل- يُوافق عليه المعتزلة والخوارج؛ خلافاً للمرجئة من أعظمهم الجهميّة، ومرجئة الفقهاء أقلُّ ما فيها أنّها بدعة، ويُعدُّ منهم أبو حنيفة، عرّفوا الإيمان بـ النطق بالشهادتين والتصديق"[4].

ويذْكر الشيخ أنّ جهم قد أضاف إلى التجهُّم والجبر القول بالإرجاء؛ فاجتمع فيه أصول الشرّ، يقول الشيخ عنه: "فجمع بين الجحودين، كما ضمّ إلى ذلك الإرجاء، ويقول إنّ الإنسان إذا عَرَف كفاه إيماناً، وإبليس وفرعون مؤمنون على زعمه، إبليس يقول: ﭽ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﭼ[5]، وفرعون ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﭼ[6] "[7].

وعن إرجاء الفقهاء يقول: "الإمام أبو حنيفة -رحمه الله- وشيخه حمّاد بن أبي سليمان[8] هما من مرجئة الفقهاء، الذين يقولون: لا تدخل أعمال الجوارح في الإيمان، مع أنّهم يقولون بالتغليظ فيها، إنّما هي مسألة الاسم فقط. والجمهور على خلاف هذا -يعني

---

(1) البقرة (143).
(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص187.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص128.
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص186.
(5) الحجر (39).
(6) الإسراء (102).
(7) شرح كتاب التوحيد ص273.
(8) هو العلامة فقيه العراق، أبو إسماعيل، حماد بن أبي سليمان بن مسلم الكوفي ، مولى الأشعريين، أصله من أصبهان، في عداد صغار التابعين، وأكبر شيوخه أنس بن مالك رضي الله عنه، ومنهم إبراهيم النخعي وسعيد بن المسيب وغيرهم، وروى عنه أبو حنيفة وغيره، وهو أفقه أصحاب إبراهيم، كان سخيّاً، مات -رحمه الله- سنة عشرين ومائة. يُنظر: الطبقات لابن سعد 332/6، سير أعلام النبلاء 231/5-239.

جمهور الفقهاء والأئمّة"[1].

ويُرجِّح أنّ الخلاف مع مرجئة الفقهاء ليس لفظيّاً، فيقول: "القلب له إيمان، واللسان له إيمان، والجوارح لها إيمان، ولا يُقال أنّ ترك الصلاة لا يُنافي كمال الإيمان الواجب، لكنّ التحقيق أنّه يزيله كلّه، والخلاف بينهم ليس لفظيًا"[2].

وبعد معرفة أقوالهم يرى كلُّ صاحب بصيرةٍ شؤم الإرجاء على الأمم والمجتمعات، وأنّه بوابة الكفر والفسوق والعصيان، فأهل الإرجاء يقولون: "لا يضرُّ مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة"[3]، وقد وقف سماحة الشيخ عند هذه الدعوى وقفة، مبيّناً خطرها، فقال: "قد يكون قول مَن لا خلاق له، فإنّ كثيرًا من الفُسّاق و المنافقين يقولون: لا يضرُّ مع الإيمان ذنبٌ، أو مع التوحيد"[4].

ثمّ قال: "هذا من فروع قول المرجئة، وهو الرائج في البلدان التي أهلها يدّعون الإسلام، فالمسلم الذي لا يكون نصرانيًا ولا يهوديًا بالنسبة إلى العمل بالدين، هذا سائد عندهم، وإنْ كانوا لا يُنكِرون فضل مَن يُصلّي، لكنّه مسلم على كلِّ حال عندهم، وأنّه من حزب المسلمين، وأنّه يُبغض الكافرين -وهذا بقطع النظر عن الشرك- فهذه مذاهب رديّة أخذها أناسٌ فسقة، فشبهتهم وجود مَن تكلّم بهذا من أهل المذاهب قديمًا، ثمّ يقول كذا وكذا، مع أنّ المرجئة يرون مَن يعمل أفضل إلّا بعض غلاتهم"[5].

وقال -رحمه الله-: "تجد الإسلام الفاشي عند الأكثريّة إذا لم ينتسب إلى طائفة أخرى -قال ابن قاسم: كيهوديّة ونصرانيّة- يقولون: مسلم، وهو لا يُصلّي ولا يصوم، والإيمان حاصلٌ له، وهو تصديق الرسول، إذا قال له أحد: صلِّ. قال: أنا مسلم. يعني: إذا قلتُ أنا مسلم، فلا تقل لي شيئًا"[6].

المطلب الثالث: بيان وسطيّة أهل السنّة والجماعة:

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 245/1.
(2) فتاوى ورسائل الشيخ 245/1.
(3) شرح العقيدة الطحاويّة ص317.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 245/1.
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 246/1.
(6) فتاوى ورسائل الشيخ 246/1.

أهل السنّة هم واسطة العقد في مسمّى الإيمان، فقولهم هدىً بين ضلالتين، وحقٌ بين باطلين، ووسط بين طرفين، وقد تقدّم في المبحث الأول تقرير قولهم، وعن وسطيّتهم يقول سماحة الشيخ: "فأهل السنة وسط بين طرفين (بين الحروريّة) نسبة إلى حروراء، وهم الخوارج، (والمعتزلة)، (وبين المرجئة) قيل: من الإرجاء، وهو التأخير، (والجهميّة).

الخوارج والمعتزلة طرف، والمرجئة والجهميّة طرف.

المعتزلة والخوارج قالوا: إنّ الإيمان قول وعمل، لكنْ لا يتبعّض و لا يتجزّأ، قالوا: إنّ ترك المعصية وفعل الطاعة إيمان، فإذا فعل الموحِّد المعصية أو ترك الطاعة؛ زال عنه الإيمان كلّه.

ثمّ الخوارج تكفِّره، والمعتزلة تجعل له منـزلة بين المنـزلتين، وافقوا أهل السنة في أصل الإيمان؛ أنّه قول وعمل، لكنْ خالفوهم؛ فقالوا: لا يتبعّض ولا يتجزّأ.

والمرجئة والجهمية قالوا: الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، أو القول فقط، وأنّه لا يزيد ولا ينقص، ولا يتبعّض ولا يتجزّأ، فيلزم على القول بأنّه العلم بالحقّ والمعرفة: أنّ إيمان جبريل وإبليس واحد، ويلزم على القول بأنّه القول فقط: أنّ إيمان جبريل وإيمان المنافقين واحد.

وأهل السنّة وسطٌ بين هذين الطرفين، فقالوا: إنّ الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان، وهو يزيد بالطاعة، وينقص بالعصيان، ويتبعّض ويتجزّأ، وأنّ التصديق بالقلب وحده ليس بإيمان، وأنّ الذي يقول بلسانه ما ليس في قلبه ليس بمؤمن، وأنّ الفاسق الملِّي لا يكفر بمطلق المعاصي والكبائر، وغير ذلك ممّا تقتضيه أصولهم"[1].

هذا بيان وسطيّتهم في مسمّى الإيمان على وجه الإجمال، وفي المباحث القادمة مزيد بسطٍ وبحثٍ في تقرير وسطيّتهم.

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص128-129.

المبحـث الثالث
زيـادة الإيمان ونقصـانه

هذه المسألة من أعظم مسائل الإيمان، والقول بها أصل من أصول أهل السنّة والجماعة، وهي مفْرق طرقٍ، ومزلة أقدامٍ، وأقوال الناس فيها امتداد لأقوالهم في مسمّى الإيمان؛ بل ثمرة لذلك ونتيجة، فكانت هي محور الخلاف تأصيلا ً وتفريعاً، ولمّا كانت بهذه المنـزلة أفردها بعض أهل العلم بالتأليف[1]، وأمّا الحديث عنها في كتب السنّة والإيمان والاعتقاد فقلّ أنْ يخلو كتاب من ذكرها.

وفي هذا المبحث بيان جهود سماحة الشيخ في تقرير هذه المسألة، وذِكر أقوال المخالفين، وفيه **ثلاثة مطالب:**

المطلب الأول: قول أهل السنّة والجماعة:

من الأصول المُجمع عليها بين أهل السنّة والجماعة القول بزيادة ا لإيمان ونقصانه[2]، "فإنـّه بإجماع السلف: يزيد بالطاعة، وينقص بـا المعصية"[3]، وقولهم في ذلك هو امتداد وثمرة لوسطيّتهم في مسمّى الإيمان.

وقد نقل سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم قول أهل السنّة في ذلك وقال به، فمن تقريراته في المسألة قوله -رحمه الله-: "وأهل السنّة وسطٌ بين هذين الطرفين، فقالوا: إنّ الإيمان قول باللسان،

---

(1) ومن أعظمها وأجلّها رسالة الدكتوراة لشيخنا الأستاذ الدكتور عبد الرزّاق البدر -حفظه الله، ونفع بعلمه-، والموسومة: بـ(زيادة الإيمان ونقصانه، وحكم الا ستثناء فيه)، وقد ذكر فيها: أنّه وقف على رسالتين في زيادة الإيمان ونقصانه، الأولى لعلي بن محمّد الشهراياني الحنبلي، والأخرى لجلال الدين التباني الحنفي، ونقل عن ابن القيم أنّ لشيخ الإسلام رسالة في الإيمان هل يزيد وينقص. يُنظر: زيادة الإيمان ونقصانه ص25.

(2) يُنظر: الإيمان لأبي عبيد ص44-49، الإيمان لابن أبي شيبة، الشريعة 580-610، السنّة لابن أبي عاصم 645/2، صريح السنّة ص25، التبصير في معالم الدين ص194-199، عقيدة السلف أصحاب الحديث ص264-276، الرسالة الوافية ص172-174، الحجة للأصبهاني 159/2، 281، التمهيد 238/9، الحجّة في بيان المحجّة 403/1-406، شرح صحيح مسلم للنووي 146/1-148، مجموع فتاوى ابن تيميّة 672/7، 309/7-311، إغاثة اللّهفان 182/2، تفسير القرآن العظيم 12/4، فتح الباري 47/1.

(3) مدارج السالكين 421/1.

واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان، وهو يزيد بالطاعة، وينقص بالعصيان، ويتبعّض ويتجزّأ، وأنّ التصديق بالقلب وحده ليس بإيمان، وأنّ الذي يقول بلسانه ما ليس في قلبه ليس بمؤمن، وأنّ الفاسق الملِّي لا يكفر بمطلق المعاصي والكبائر، وغير ذلك مما تقتضيه أصولهم"[1].

وقال: "(وأنّ الإيمان يزيد بالطاعة) بفعل الطاعات (وينقص بالمعصية) وينقص بفعل المعاصي...، ويتبعّض ويتجزّأ، وهذا هو الذي عليه أهل السنّة؛ يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وهذا الحدُّ مختصٌّ بقول أهل السنّة والجماعة"[2].

وقال -رحمه الله-: "والإيمان الشرعي قولٌ وعمل؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، وعند أهل السنّة أنّه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية"[3].

ومستند أهل السنّة في قولهم بزيادة الإيمان ونقصانه: الكتاب، والسنّة، والإجماع، والعقل، والحسّ. أمّا دلالة الإجماع فقد تقدّم ذكرُها، وعن دلالة الكتاب والسنّة يقول الشيخ -غفر الله له-: "وأدلّة الزيادة والنقصان في القرآن معلومة، والسنّة كذلك"[4].

فدلالة النصوص على ذلك بيّنة، في مثل قول الله تعالى: ﭽ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﭼ[5]، وقوله: ﭽ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ[6]، وغيرها كثير.

وقد ذكر سماحة الشيخ بعض نصوص الكتاب والسنّة:

1. من ذلك قوله تعالى: ﭽ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭼ[7]، قال الشيخ: "قوله: ﭽ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭼ الوجل: هو شدّة الخوف، ﭽ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮﭼ السمعيّة ﭽ ﭯ ﭰ ﭼ وهذا من جملة أدلّة أهل السنّة: أنّ الإيمان يزيد

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص129.
(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص186-187.
(3) شرح الأصول الثلاثة ص42.
(4) شرح الأصول الثلاثة ص188.
(5) آل عمران (173).
(6) التوبة (124).
(7) الأنفال (2).

وينقص، خلافاً للجهميّة والمعتزلة ونحوهم"[1].

2. و"منها: (ما رأيت من ناقصات عقل ودين)[2]"[3].
3. ومن ذلك حديث: (أفضل الإيمان أن ْ تعلم أن ّ الله معك حيثما كنت)[4]، يقول الشيخ: "وفيه من الفوائد: أنّ الإيمان يزيد وينقص"[5].
4. ومنها حديث: (إن ّ من ضعف اليقين أن ْ ت ُرضي الناس بسخط الله، وأن ْ تحمدهم على رزق الله، وأن ْ تذم ّهم على ما لم ي ُؤ ْتك الله؛ إن ّ رزق الله لا يجر ّه حرص حريص، ولا يرد ّه ك ُر ْه كاره)[6]، قال الشيخ: "قوله: (إنّ من ضعف اليقين) من للتبعيض، فدلّ على أنّ له أنواعاً غير ما ذُكر، وفيه دليل على أنّ الإيمان يزيد وينقص. اليقين هو الإيمان كلّه، كما قال ابن مسعود[7]، ومِنْ ضَعْفِه: (أنْ تُرضي الناس بسخط الله) إرضاء الخلق بما يُسخط الخالق من المعاصي؛ خوفاً منهم أو رجاءً فيما عندهم، ومن قوّته إسخاطهم برضاه. (وأنْ تحمدهم على رزق الله) الذي وصل إليك من جهتهم، وتنسى الـمُسدي له سبحانه وتعالى، فحقُّ الخلق إذا أسدوا إليك نعمةً المكافئة

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص233.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (304)، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه. ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات وبيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر ب الله ككفر النعمة والحقوق، رقم (79)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص188.

(4) تقدّم تخريجه.

(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص112.

(6) أخرجه أبو نعيم في الحلية، 106/5، 41/10، والبيهقي في شعب الإيمان 221-222/1، رقم (207-209)، وقال: "محمّد بن مروان ضعيف"، وقال الشيخ سليمان -رحمه الله- في التيسير ص490: "إسناده ضعيف, ومعناه صحيح".

(7) أخرجه الطبراني في الكبير، رقم (8544)، قال في التيسير ص491: "بسندٍ صحيح"، وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب التفسير، تفسير ﭼ ﭑ ﭒ ﭓ ﭼ[الشورى: 1-2]، رقم (3666)، وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وأخرجه أبو نعيم في الحلية 34/5.

من المال، وشُرعت المكافئات لئلا يبقى في قلب أحدٍ لأحدٍ شيءٌ يسترِقّه به، فهذه من علامات ضعف الإيمان، فالحمد المطلق لله وحده، ولا يُحمد الناس عليها"[1] . والأدلة في الباب كثيرة.

والدلائل العقليّة كثيرة، قد ذكر شيخ الإسلام طرفاً منها، وهي وجوه معرفة زيادة الإيمان ونقصانه[2] .

ومن الدلائل العقليّة التي يمكن أن تُستفاد من كلام سماحة الشيخ: التفريق بين مراتب الدين، وقد تقدّم تقرير ذلك بالتفصيل[3] .

ومن ذلك: أنّ الناس في الدين مراتب متفاوتة، كما قال تعالى: ﭽ ٺ ٿ ٹ ٹ ٿ ٺ ڀ ٿ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڃ ڄ ڃڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ﭼ[4] ، فالعبد لا يزال في ازدياد من أمر دينه حتى يبلغ الإحسان، وقد يضعف فيظلّ في دائرة الإسلام، وليس ورائها إلا الكفر، قال الشيخ -رحمه الله-: "الناس في التوحيد مراتب ودرجات على حسب تحقيقه، والناس درجات في تحقيقه، ومَن لم يحقِّق درجات، فينقسمون أوليّاً إلى مُحقِّق وغير مُحقِّق"[5] .

ويقول -قدّس الله روحه-: "لا يحصل كمال فضل التوحيد إلا بكمال تحقيقه، وتحقيقه قدر زائد على ماهية التوحيد، وتحقيقه على قسمين: تحقيق واجب، وتحقيق مندوب. فالتحقيق الواجب: تخليصه وتصفيته من شوائب الشرك والبدع والمعاصي، فلا يكون العبد محقِّقاً للتوحيد حتى يسلم من الشرك بنوعيه، ويسلم من البدع والمعاصي؛ لأنه إنْ كان أكبر فإنّه يُنافي التوحيد بالكُليّة، وإنْ كان أصغر فإنّه يُنافي كماله الواجب، والبدع تقدح في التوحيد، والمعاصي تُنقص ثواب أهله، وهذا هو مقام الأبرار المقتصدين أصحاب اليمين؛ وهم الذين فعلوا الواجبات وتركوا المحرّمات، ولا يتمُّ لأهل تحقيق المندوب تحقيقهم إلا بالتحقيق الواجب"[6] .

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص230.

(2) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 7/232-237، 562-584، 672.

(3) يُنظر: شرح الأصول الثلاثة ص41، 46-47.

(4) فاطر: (32).

(5) شرح مسائل كتاب التوحيد ص19.

(6) شرح كتاب التوحيد ص26، ويُنظر: ص58، شرح مسائل كتاب التوحيد ص19.

وأمّا دلالة الحسّ؛ فالعبد يشهد ذلك في قلبه، ويجد آثار زيادة الإ يمان ونقصانه في حياته، ولو لم يكن إلا ّ الطمأنينة والقسوة لكان ذلك برهاناً وافياً، يقول الشيخ -رحمه الله-: "فالإيمان يُكسب القلب لِيناً؛ لأجل كمال حياته، فيزيد، والمعصية تُظْلِم القلب، فيقسو، فينقص الإيمان، وفي الآية: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ [1] "[2] .

المطلب الثاني: قول المخالفين لأهل السنّة والجماعة:

الأقوال في هذه المسألة هي نتيجة للقول في مسمّى الإيمان، وقد تقدّم أنّ الخوارج والمعتزلة والجهميّة والمرجئة مُجْمِعون على عدم تبعُّض وتجزّأ الإيمان، وأنّه لا يجتمع في العبد إيمان وكفر، ومنه أظلمت أقوالهم، وزلّت أقدامهم، وكان من شؤم قولهم بذلك: أنْ قالوا بعدم زيادة الإيمان ونقصانه، فوصلوا إلى نتيجة واحدة[3] .

وقد نقل سماحة الشيخ -رحمه الله- قولهم في ذلك، فقال: "المعتزلة والخوارج قالوا: إنّ الإيمان قول وعمل، لكن لا يتبعّض ولا يتجزّأ، قالوا: إنّ ترك المعصية وفعل الطاعة إيمان، فإذا فعل الموحّد المعصية أو ترك الطاعة؛ زال عنه الإيمان كلّه.

ثمّ الخوارج تكفّره، والمعتزلة تجعل له منـزلة بين المنـزلتين، وافقوا أهل السنة في أصل الإيمان؛ أنّه قول وعمل، لكن خالفوهم؛ فقالوا: لا يتبعّض ولا يتجزّأ.

والمرجئة والجهميّة قالوا: الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، أو القول فقط، وأنّه لا يزيد ولا ينقص، ولا يتبعّض ولا يتجزّأ"[4] .

وقال: "يزيد -يعني الإيمان- بالطاعة، وينقص بالمعصية، وهذا الحدّ مختصّ بقول أهل السنة والجماعة. وخالف في ذلك المرجئة و

---

(1) الزمر (23).

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص188.

(3) يُنظر: الفقه الأكبر بشرح الخميس ص55، الإيمان لأبي عبيد ص100-103، مقالات الإسلاميين 213/1-234، 167/1-168، 329-332، الإيمان لابن منده 331/1، الفصل في الملل والأهواء والنحل 106/3، الملل والنحل 45/1، 87، 114، 139-146، التبصير في الدين للإسفرائيني ص45-95، 97-99، مجموع فتاوى ابن تيميّة 120/7-121، 195/7، 223، 242، 257، 510-511، 582-585، 48/13، شرح العقيدة الطحاويّة ص317-323، 334-347، الإيمان بين السلف والمتكلمين، كتاب الخوارج للعواجي ص315-321.

(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص128، ويُنظر: ص233.

الجهميّة، والمعتزلة والخوارج.

فالمرجئة والجهميّة يقولون: هو تصديق فقط، أو قول فقط، أو هما معاً ، وأنّه لا يزيد ولا ينقص، ولا يتبعّض ولا يتجزّأ، ولا يُدخلون أعمال الجوارح في مسمّى الإيمان؛ فإيمان جبريل وفرعون سواء، و النصوص من الكتاب والسنّة ظاهرة أنّه منه، كما في قوله تعالى: ﭽﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕﭼ[1] ، يعني صلاتكم لبيت المقدس.

والمعتزلة والخوارج يقولون: لا يزيد ولا ينقص، ولا يتبعّض ولا يتجزّأ، فمَن أتى بمعصية يكفر ويخرج من الإيمان، وهم يجعلون العفو ذنباً والذنب كفراً.

المعتزلة والخوارج يُوافقون المرجئة والجهميّة في أنّه لا يزيد ولا ينقص، وبنوا عليه أصلا ً وهو: أنّه إذا زال؛ زال بالكليّة، وإذا وُجِد؛ وُجِد بالتمام، ويُوافقون أهل السنّة والجماعة في أنّه قول وعمل، ويُخالفون أهل السنّة في أنّه يتبعّض ويتجزّأ"[2] .

المطلب الثالث: أسباب زيادة الإيمان ونقصانه:

من حكمة الله وتمام رحمته وعدله أنْ جعل لكلّ شيئاً سبباً، والإيمان أعظم المطالب والمقاصد وأجلها، فمعرفة ما يُنمِّيه ويُقويه ويزيده ليُكتسب، وما يُنْقصه ويُضعفه ليُجْتنب، كلٌ ذلك من الأهميّة بمكان[3] ، وقد وقفت على ما ذكره الشيخ في ذلك، وهي:

- الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، قال -رحمه الله-: "(وأن الإيمان يزيد بالطاعة) بفعل الطاعات (وينقص بالمعصية) وينقص بفعل المعاصي"[4] ، وقال أيضاً: "أهل السنّة يقولون: إنّه يزيد من ناحية الصلاح والتصديق،-من ناحية العمل وما في القلوب- فالتصديق الذي في قلب أبي بكر ليس مثل غيره. وكذلك النقصان من ناحية المعاصي، نظير البصر، زيد مثلا ً يعرف فلاناً من نصف كيلو، وعمر يُميّز أنه رجل لا امرأة، وخالد يرى الشخص لكن لا يميّز أرجل أو امرأة"[5] ، ويقول: "المعاصي في العبد قلّة وكثرةً،

---

(1) البقرة (143).

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص187.

(3) يُنظر في ذلك: زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، ص181-276.

(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص186.

(5) شرح العقيدة الواسطيّة ص188.

تبْرهِن عن توحيده، فإنّ التوحيد هو أصل الإيمان، فإنّ وجودها وكثرتها هي على حسب قوة الإيمان في القلب؛ فإذا قلّت دلّت على قوّته، وإذا كثرت دلّت على ضعفه"[1].

- ومن أسباب زيادته تكميل أعمال القلوب، فإنْ ضعُفت ضعف ، ففي الحديث: (ثلاث ٌ م َن ْ كن ّ فيه وجد بهنّ حلا وة الإيمان؛ أن ْ يكون الله ورسوله أحب ّ إليه مم ّا سواهما، وأن ْ ي ُحب ّ المرء لا ي ُحب ُّه إلا ّ لله، وأن ْ يكره أن ْ يعود في الكفر بعد أن ْ أنقذه الله منه كما يكره أن ْ ي ُقذف في النار)[2] ، يقول سماحة الشيخ في شرح هذا الحديث: "قوله: (ثلاث) ثلاث خصال من أعمال القلوب، وأعمال القلوب أعظم من أعمال الجوارح (مَنْ كنّ فيه) بسبب كونهنّ فيه، مَن اتصف بهنّ في باطنه (وجد بهنّ) يعني بهذه الثلاث (حلاوة الإيمان) ولذّته في قلبه، هذا فيه أنّ للإيمان حلاوة، تُطْعَم حقيقة؛ كما أنّ المطعومات تُطْعَم حقيقة، ونسبة وجودها إلى القلب كنسبة المطعومات إلى الفم، وإدراك ذلك على حسب قوة هذه الثلا ث وضعفها؛ أحدها: تكميل المحبّة، أنْ تكون محبّة الله كاملة واصلة إلى منتهاها؛ بأنْ تكون فوق محبة كلّ أحد، وفي الأثر: (أحبُّوا الله بكلّ قلوبكم)[3] ، وكذلك لا يكفي وجود أصل محبّة الرسول فقط؛ بل حتى يكون أحبّ إليه ممّا سواهما، أنْ يكون الله ورسوله أحب إليه ممّا سواهما، (وَأَنْ يُحِبّ المَرْءَ لا َ يُحِبُّهُ إِلا ّ لله) لا يحبُّه لمعروف ولا لقرابة، وهذا فيه تفريغ المحبّة من الشّوائب، وتنقيتها لله وحده، وهذه هي المحبّة في الله؛ محبّة رسله وأهل طاعته ل ِم َا هم عليه من الأعمال الصالحة، وبغض أعداء الله

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص58.

(2) تقدّم تخريجه.

(3) ذكره ابن إسحاق في سيرته؛ يُنظر: السيرة النبوية لابن هشام 501/1، ومن طريق ابن إسحاق أخرجه البيهقي في دلائل النبوّة، باب أول خطبة خطبها رسول الله حين قدم المدينة524/2-525، وهو في كنز الكمال برقم (44147)، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف مرسلا ً؛ فهو ضعيف لإ رساله، ولفظه: (أحب ُّوا الله م ِن ْ كل ِّ قلوبكم).

وما هم عليه من الأعمال الفاسدة، (وأنْ يكره أنْ يعود في الكفر بعد أن ْ أنقذه اللّه منه كما يكره) ككراهية (أنْ يُقذف في النار) وهو حيٌّ، يستوي عنده الأمران، فهذا أعلى مراتب الكراهية، فهذه ثلاثة أمور؛ أحدها: تكميل المحبّة، و الثانية: تفريغها من الأغراض، والثالثة: دفع ضدِّها، فدلّ على عظمة شأن ثلاثة هذه الأمور"[1].

- ومن أسباب الزيادة: تلاوة القرآن، قال تعالى: ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ[2]، قال الشيخ: "أثنى اللّه على المؤمنين بهذه الخصال الحميدة، التي من جملتها: أنّهم لا يتوكّلون إلا ّ على اللّه سبحانه، وقبله شدّة الخوف، وزيادة الإيمان بتلاوة القرآن"[3].
- ومن ذلك تحقيق العلم بكلمة التوحيد وتحقيق العمل بمقتضاها؛ فكلّما زاد تحقيق العبد لذلك زاد إيمانه، وبضعفهما يضعف، وإلى هذا يشير الشيخ بقوله: "كلُّ مَنْ كان بمعناها أعرف وبمقتضاها أقوم، كانت في ميزانه أثقل حتى منتهاها، وكلُّ مَنْ كان بمعناها أجهل وبمقتضاها أكسل، كانت في ميزانه أخفّ، فثقلها على حسب العلم بها و العمل"[4].
- وممّا يُقوِّيه: التفكّر في آيات اللّه الكونيّة وشكر اللّه على ذلك، كما أنّ الغفلة تُنْقِصه، قال الشيخ -رحمه اللّه-: "الفكر الصّحيح في آيات اللّه الكونيّة ونعمه لتُشكر مم ّا يقوّي التّوحيد واليقين ما هو معروف، فم َن ْ انفتح له هذا الباب على وحيه صار على أبواب من الخير كثيرة وانفتح عليه أعمال القلوب"[5].
- وممّا يُنقصه ويُضعفه البدع والمعاصي، قال الشيخ: "لأنّه -يعني الشرك- إنْ كان أكبر فإنّه ينافي التوحيد بالكلية، وإنْ كان أصغر فإنّه ينافي كماله الواجب، والبدع تقدح في

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص223-224.
(2) الأنفال (2).
(3) شرح كتاب التوحيد ص233.
(4) شرح كتاب التوحيد ص24، وينظر: شرح المسائل ص15.
(5) شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة ص90.

التوحيد، والمعاصي تنْقِص ثواب أهله"[1].

وأمّا جهات الزيادة والنقص في الإيمان، ولحوق الذمّ وعدمه في ذلك، فقد بيّن الشيخ هذا الأمر بقوله: "وزيادته ونقصانه تارة من جهة الشرع، وتارة من جهة العامل، وتارة لا من هذا ولا من هذا.

فالأول: إذا شُرِّع شيءٌ صار من الإيمان، وزاد بذلك وقت التشريع؛ فالذين ماتوا من المسلمين في أول الهجرة آمنوا بالإيمان جميعه، و الذي نزل بعد ذلك زيادة في الإيمان.

ومن جهة العامل: إذا زاد خصلة من خصال الإيمان زاد إيمانه، وإذا عصى نقص إيمانه.

والثالث: المرأة إذا حاضت، وقد سُئل النبي عن ذلك، فقال: (أليس إذا حاضت لم تصلّ ولم تصم؟ قُلْنَ: بلى، قال: فذلك من نقصان دينها)[2] ، ولا تأثيم عليه، فهذا نقصان من الإيمان الواجب، ومع ذلك هو نقص ولا تأثيم، وتارة نقصانه بالمعاصي"[3].

وقال -رحمه الله-: "الزيادة تارةً تكون عن فعل، وتارةً تكون عن ترك، والنقص تارةً يكون من غير اختيار كالحائض، وأنّ كماله بشيئين؛ الأول: في الكميّة، وهي القيام بالواجبات والمندوبات، وترك المحرّمات والمكروهات، والثاني: بالكيفيّة، وهو التفاضل بتفاضل ما في القلب"[4].

فتحصّل أنّ الزيادة والنقص إمّا من جهة التشريع؛ ويلحق بذلك الإ قرار بالأمر والعلم به، أو التكذيب والجهل به، وإمّا من جهة العامل؛ في الكميّة، أو الكيفيّة، وإمّا من جهة خارجة عن ذلك، وأمّا الذم وعدمه، فيختلف من حالة لأخرى، فحيث كان التكليف متعلِقاً بالعبد لحقه المدح والذمُ، وإلا ّ فلا.

وأختم هذا المبحث بتأصيل لسماحة الشيخ في مسألة من مسائل الإيمان، وهي من الأهميّة بمكان، ولها صلة وثيقة وارتباط شديد بمسألة زيادة الإيمان ونقصانه؛ من حيث المبدأ والنتيجة، فالقول فيها فرع عن القول في سابقتها، والخوض في كلتيهما سببه الإرجاء، ولذا جرت العادة بتتابعهما، هذه المسألة هي: **مسألة الاستثناء في الإيمان.**

---

(1) شرح مسائل كتاب التوحيد ص19.

(2) تقدّم تخريجه، فهو جزء من حديث: (من ناقصات عقل ودين).

(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص186-187.

(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص112.

والمقصود هو الجواب عمّن سأل أمؤمن أنت؟ -مع كراهة السؤال- بقول: أرجو، أو إنْ شاء الله، ونحوه[1].

و"الناس فيه على ثلاثة أقوال: منهم مَن يوجبه، ومنهم مَن يحرمه، ومنهم مَن يجوّز الأمرين باعتبارين، وهذا أصح ُ الأ قوال"[2].

فالمرجئة والجهميّة يُحرّمون الاستثناء في الإيمان، ويعدونه شكاً موجباً للكفر، لأنّ الإيمان عندهم هو التصديق، وهو شيء واحد غير قابل للتبعُض والتجزّأ، ولا يزيد ولا ينقص.

والذين أوجبوه هم الكلابيّة[3] والأشعريّة؛ لأنّ الإيمان عندهم هو ما يموت عليه صاحبه، وما قبل ذلك لا عبرة به، وهذا أمر مشكوك فيه، وأمّا كونه موجوداً غير متفاضل فأمر مُسلم عندهم.

وفصّل أهل السنّة القول في ذلك، فحرّموه إنْ كان على جهة الشكِّ، وجوّزوه باعتبار التكميل وتحقيق الإيمان المطلق، أو خشية التزكية، أو الجهل بالقبول[4]، "والدليل على امتناع القطع لنفسه

---

(1) يُنظر: الإيمان لابن أبي شيبة الشريعة 667-675، مجموع فتاوى ابن تيميّة 429/7-460، زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، ص453-457، 479-493.

(2) مجموع فتاوى ابن تيميّة 429/7.

(3) هم أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب، كان من أعظم أهل الإثبات للصفات و الفوقيّة وعلو الله على عرشه، مُنْكراً لقول الجهميّة، وهو أول من عُرف عنه إنكار قيام الأفعال الاختياريّة بذات الله، وقال إنّ كلام الله نفسي، وما في المصاحف هو حكاية عنه، وتلقف أبو الحسن الأشعري مذهبه وأشهره وانتصر له في المرحلة الثانية من حياته. يُنظر: مقالات الإسلاميين 249-252/1، 225/2، 258، مجموع فتاوى ابن تيميّة 537/5، 20/8، درء تعارض العقل والنقل 194/7، شرح الأصفهانيّة ص70، اجتماع الجيوش الإسلاميّة ص432-438، عقائد الثلاث والسبعين فرقة 279/1، سير أعلام النبلاء 174/11-176، شرح العقيدة الطحاويّة ص168-169، موقف ابن تيميّة من الأشاعرة 438/1-452.

(4) يُنظر: الإيمان لابن أبي شيبة ص52-56، الشريعة 656-666، الحُجّة في بيان المحجّة 408/1-409، مجموع فتاوى ابن تيميّة 429/7-460، 681، 40-41/13، شرح العقيدة الطحاويّة ص351-353، لوامع الأنوار 432/1، زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، ص453-532.

ودخول الاستثناء إجماع السلف"[1].

وحاصل قول أهل السنّة في تقرير سماحة الشيخ -رحمه الله- بقوله: "الاستثناء في الإيمان قول العبد: أنا مؤمن إنْ شاء الله، غير متردِّد في الحال، وإنّما قاله بالنسبة إلى البركة، أو بالنسبة إلى الكمال لحصول الكمال الواجب، ونحو هذا، ممّا لا يكون راجعاً إلى التردُّد في إيمانه في الحال"[2].

---

(1) الحُجّة في بيان المحجّة 408/1.
(2) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص914.

المبحـث الرابع
وسطيّة أهل السنّة في الأسماء والأحكام

القول في هذا المبحث هو فرع لأصلٍ، ومثالٌ لقاعدة مُطّردة اختصّ بها أهل السنّة والجماعة دون غيرهم، وهي الوسطيّة بين فرق الضلال، وذاك من فضل الله عليهم، ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﭼ[1].

ومن شأن المصنِّفين في العقائد المختصرة على مذهب أهل السنة والجماعة: ذِكْر ما تميّز به أهل السنة والجماعة عن الكفار والمبتدعين، كإثبات الصفات، وإثبات الرؤية، والقول بخلق أفعال العباد، ويذكرون مسائل الأسماء والأحكام والوعد والوعيد[2]، والمراد بالأسماء: أي أسماء الدين؛ مثل: مسلم، ومؤمن، وكافر، وفاسق، والمراد بالأحكام: أحكام هؤلاء في الدنيا والآخرة[3]، قال سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- معرّفاً بهذا الأصل: "مسألة الأسماء والأحكام: مثل الإسلام، والإيمان، والكفر، والفسق"[4].

"وليس في القول اسم ٌ عُلِّق به السعادة والشقاء، والمدح والذم ُّ، والثواب والعقاب، أعظم من اسم الإيمان والكفر؛ ولهذا سُمِّي هذا الأصل: مسائل الأسماء والأحكام"[5]، وخلاف الناس في هذا الأصل من أشدِّ الخلافات التي نجمت عنها البدع وافترقت بسببها الأمّة، وهو سابقٌ قبل غيره، قال ابن تيميّة -رحمه الله-: "في المسلمين قسمًا ليس هو منافقًا محضًا في الدرك الأسفل من النار، وليس هو من المؤمنين الذين قيل فيهم: ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﭼ[6]، ولا من الذين قيل فيهم: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﭼ[7]، فلا هم منافقون، ولا هم من هؤلاء الصادقين المؤمنين حقًّا، ولا من الذين يدخلون الجنّة بلا عقاب؛ بل له طاعات

---

(1) البقرة (105).
(2) يُنظر: العقيدة الأصفهانية ص14.
(3) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 38/13، 211.
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص128.
(5) مجموع فتاوى ابن تيميّة 58/13.
(6) الحجرات (15).
(7) الأنفال (4، 74).

ومعاص ٍ، وحسنات وسيئات، ومعه من الإيمان ما لا ي ُخل ّد معه في النار، وله من الكبائر ما يستوجب دخول النار. وهذا القسم قد يسم ِّيه بعض الناس: الفاسق الملِي، وهذا مم ّا تنازع الناس في اسمه وحكمه. والخلاف فيه أول خلاف ظهر في الإسلام في مسائل أصول الدين"[1].

والخلاف في هذا الأصل فرع عن الاختلاف في حقيقة الإيمان الواجب، وقد تقدّم بسط ذلك، وبيان أقوال الناس فيه.

وتطبيق مسائل الأسماء والأحكام واختلاف الناس في ذلك يظهر في حقّ صاحب الكبيرة، والتعامل مع نصوص الوعد والوعيد، وهذه ا لأبواب قد اضطربت أقوال الناس فيها كثيراً، وكانت مسرح اختلافهم في صدر هذه الأمّة.

"والذنوب تنقسم إلى صغائر وكبائر بنص ِّ القرآن والسنة وإجماع السلف"[2]، وهو من الأمور المتقرّرة عند علماء الإسلام، قال تعالى: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﭼ[3]، إلا ّ أنّ حدّ الكبيرة قد اختلف فيه أهل العلم كثيراً[4]، غير أنّ أمثل الأقوال في ذلك هو أنّ: الكبيرة كلّ ذنبٍ خُتم بلعنة أو غضب، أو رُتِّب عليه حدٌّ في الدنيا، أو عقوبة في الآخرة. وإنّما كان أمثلها لأنّه حدٌّ مُتلقى من خطاب الشارع، وهو المأثور عن السلف، وفيه التفريق بين الكبيرة و الصغيرة، وهو السالم من القوادح الواردة على غيره[5].

وفي هذا المبحث بيان ما وقفت عليه من تقريرات وتحريرات لسماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه الله- في مسائل الأسماء والأ حكام، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: وسطيّة أهل السنّة والجماعة في الأسماء والأ حكام:

نال أهل السنّة القِدْح المعلّى والمكان الأسنى في كلّ أبواب الدين؛

---

(1) مجموع فتاوى ابن تيميّة 479-478/7، وينظر: 230/7، 129/22، العقيدة الأصفهانية ص137-138.
(2) مدارج السالكين 315/1.
(3) النساء (31).
(4) يُنظر: مدارج السالكين 327-320/1، شرح العقيدة الطحاويّة ص370-373.
(5) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 657-650/11.

علماً وعملاً، فالوسطيّة سمتهم، والحجّة برهانهم، من ذلك: قولهم في الأسماء والأحكام، وهذا من مظاهر رحمتهم، فهم أرحم الخلق بالخلق، فقد "اتفق أهل السنّة على أنّ المؤمن لا يخرج عن الإيمان بارتكاب شيء من الكبائر إذا لم يعتقد إباحتها، وإذا عمل شيئاً منها فمات قبل التوبة، لا يُخلّد في النار، كما جاء به الحديث؛ بل هو إلى الله، إنْ شاء عفا عنه، وإنْ شاء عاقبه بقدر ذنوبه، ثمّ أدخله الجنّة برحمته"[1]، "ونصوص الكتاب والسنّة والإجماع تدلّ على أنّ الزاني -يعني غير المحصن- والسارق والقاذف لا يُقتل؛ بل يقام عليه الحدّ، فدلّ على أنّه ليس بمرتد"[2]، وفي الآخرة أمره إلى الله إنْ مات دون حدٍّ أو توبة، ولا أدلّ على ذلك من قوله تعالى: ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖﭼ[3]، فـ"كتاب الله عزّ وجلّ يُفرِّق بين حكم السارق والزاني وقتال المؤمنين بعضهم بعضًا، وبين حكم الكفار في الأسماء والأحكام. والسنّة المتواترة عن النبي صلّى الله عليه وسلم وإجماع الصحابة يدلّ على ذلك"[4].

وفي الجملة: فإنّ أهل الكبائر مشمولون بما ورد في النصوص من وعدٍ لأهل الجنّة، خارجون عن كلّ وعيد للكفار بالخلود الأبدي في نار جهنّم، فنصوص الوعد تشمل أهل الكبائر، ونصوص الوعيد للكفار بالخلود في النار لا تشملهم؛ وإنّما لهم وعيد خاص: فإنّهم إنْ دخلوا النار؛ يُهذّبون، ولا يُخلّدون، وقد يغفر لهم ابتداءً.

وقد عرض سماحة الشيخ -رحمه الله- هذا الأصل وقرّر قول أهل السنّة فيه، وقد خلصْتُ من مجموع كلامه إلى عشرين قاعدة، هي مدار وسطيّة أهل السنّة والجماعة في هذا الباب فيما يظهر لي، وسأعرض هذه القواعد مُتْبِعاً كلّ واحدة بنقلٍ من تقريرات الشيخ،

---

(1) شرح السنّة للبغوي 103/1، ويُنظر: صحيح البخاري ص10، الطحاوية مع شرحها ص316-331، 369-373، رسالة إلى أهل الثغر ص286، 300، اعتقاد أهل السنّة ص43-44، الشرح والإبانة على أصول الديانة ص292، شرح أصول اعتقاد أهل السنّة 162/1، 169، 177، عقيدة السلف ص276، مجموع فتاوى ابن تيميّة 222/7.

(2) شرح العقيدة الطحاوية ص321-322.

(3) النساء (48، 116).

(4) مجموع فتاوى ابن تيميّة 322/10.

على النحو التالي:

1. الإيمان أصلٌ وله شعب؛ منها ما يزول الإيمان بزواله، ومنها ما يزول كماله الواجب، ومنها ما يزول كماله المندوب، وكذلك الكفر ذو أصل وشعب، ولا يُسوّى بين شعبه في الأسماء والأحكام. "فمَن سوّى بين شعب الإيمان في الأسماء والأحكام، أو سوّى بين شعب الكفر في ذلك، فهو مخالف للكتاب والسنّة، خارج عن سبيل سلف الأمّة، داخل في عموم أهل البدع والأهواء"[1]، يقول الشيخ: "(وهم) أهل السنّة (مع ذلك) مع القول بهذا الحدِّ -يعني في تعريف الإيمان- (لا يكفِّرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر) يعني كونه تصدر منه معصية أو معاصٍ فليس كافراً بذلك، فعند أهل السنّة أنّ مِنْ خصال الإيمان ما يزول كلّه بزوالها كأركان الإسلام والإيمان، ومنها ما يزول كماله الواجب، كفعل بعض المعاصي والكبائر التي لا تُوصل إلى الكفر، ومنها ما يزول كماله المندوب؛ بترك مندوبات الإيمان، فالأعمال مع الإيمان بمنـزلة الشجرة؛ إذا زال الأصل زالت الشجرة وكذا الإيمان، فإنْ قُطع شيء من أوراقها وأغصانها كانت ناقصة، فهي بعد ذهاب الورق شجرة، وبعد ذهاب الأغصان شجرة، لكن كاملة وناقصة. (كما يفعله الخوارج) بناء على أصلهم السابق: أنّ الإيمان لا يتبعّض ولا يتجزّأ، فبزوال خصلة منه يزول كلّه، فيخرج من ربْقة الإيمان، فيُكفّرونه بمطلق المعصية أو الكبيرة"[2].
2. الإيمان يتبعّض ويتجزّأ، ويزيد وينقص. قال الشيخ: "من أعظم الضلال تكفير عصاة الموحدين، وأنّ الإيمان لا يقبل التبعُّض والتجزّأ"[3].
3. قد يجتمع في الإنسان كفر وإيمان. وفي هذا يقول الشيخ: "لا يلزم أنّ كلّ من قام به خصلة من خصال الكفر يصير كافراً الكفر المُخْرِج من الملّة؛ فإنّ كون الشخص يقوم به خصلة من خصال الكفر أو النفاق لا يلزم أنْ يكون منافقاً النفاق الأكبر أو الكفر الأكبر، كما أنّ من قام به خصلة من خصال الإيمان -يعني

(1) الدُرر السّنيّة 1/478-479.
(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص189.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص190.

لا يلزم أنْ يكون مؤمناً الإيمان الكامل-، وإنّما يتمشّى هذا مع مذهب الخوارج، وأمّا مذهب أهل السنّة والجماعة فهذا قولهم في مثل هذا"[1].

4. الفاسق الملِّي لا يَكفّر بمطلق المعاصي والكبائر. "وقد اتفق أهل السنّة والجماعة - وهم أهل الفقه والأثر- على أنّ أحداً لا يُخرجه ذنبه وإنْ عظم من الإسلام، وخالفهم أهل البدع"[2].وهذا ما قرّره سماحة الشيخ بقوله: "(وفي باب أسماء الإيمان والدين) كنصوص التكفير، وهذه يُقال لها: مسألة الأسماء والأحكام، مثل الإسلام والإيمان والكفر والفسق. و المرجئة ما بالوا بها ولا أشفقوا، وأهل السنّة أعطوها حقّها وخافوا ارتكابها، فأهل السنّة وسط بين طرفين: (بين الحروريّة) نسبة إلى حروراء، وهم الخوارج، (والمعتزلة). (وبين المرجئة) قيل: من الإرجاء، وهو التأخير، (والجهميّة). الخوارج والمعتزلة طرف، والمرجئة والجهمية طرف...، وأهل السنّة وسطٌ بين هذين الطرفين، فقالوا: إنّ الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان، وهو يزيد بالطاعة، وينقص بالعصيان، ويتبعّض ويتجزّأ، وأنّ التصديق بالقلب وحده ليس بإيمان، وأنّ الذي يقول بلسانه ما ليس في قلبه ليس بمؤمن، وأنّ الفاسق الملِّي لا يَكفّر بمطلق المعاصي والكبائر، وغير ذلك مِمّا تقتضيه أصولهم"[3].

5. الفاسق يثبت له مطلق الإيمان لا الإيمان المطلق. يقرّر هذه القاعدة سماحة الشيخ بقوله: "الفاسق لا يخرج من الإيمان بالكليّة، وإنْ خرج من الإيمان المُثْنَى به، لا يخرج عن الثاني وهو مطلق الإيمان، والمُثْنَى به هنا هو الواجب، فإيمانه ناقص؛ إذ لو كان مؤمناً الإيمان الواجب لزجره عنها، فإنّه لم يباشرها إلاّ عن نقص إيمانه"[4]، وقال: "(فلا يُعطى الاسم المطلق) ويُقال: مؤمن، ويُسكت، (ولا يُسْلب مطلق الاسم) فيُقال: ليس بمؤمن، ويُسكت. أمّا قول: ليس بمؤمن، فهذا ظلم، وهضم لحقِّه، وتعدٍ

(1) شرح كتاب التوحيد ص241.
(2) التمهيد لابن عبد البر 22/17.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص128-129.
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص192-193.

عليه؛ لأنّ معه أصل الإيمان. وإنْ قيل: هو مؤمن، فهذا إعطاء له ما ليس بحقٍّ له، وهو لا يستحقُّ أنْ يُثْنى عليه به، وإدخال له في آية المدح ﭽ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭼ[1]، وهو ليس كذلك. فدخوله في الإيمان باعتبار، وعدم دخوله باعتبار، فبذلك يكون هذا القول جامعاً بين النصوص جميعاً، وموافقاً للكتاب و السنّة"[2].

6. الفاسق يدخل في اسم الإيمان المطلق في آيات الأحكام، لا على وجه المدح والثناء والكمال. وقد تساءل الشيخ بهذا فقال: "ولعل قائلاً أنْ يقول: كيف يدخل الفاسق في الآيات في اسم الإيمان المطلق، وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق؟ فيُقال: إنّ آية ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭼ[3] على وجه إثبات الإيمان له، لا على وجه المدح والكمال، وعدم دخوله في آية: ﭽ ﭕ ﭖ ﭼ؛ لأنّها على وجه المدح والكمال كما تقدّم. والضابط: أنّه إذا ذُكرت الآ يات التي فيها الأحكام، فالمطلق يدخل فيها"[4].

7. صاحب الكبيرة يُقال له: مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، أو مؤمن ناقص الإيمان. وهذه القاعدة جاءت في جواب تساءلٍ أورده الشيخ، فقال: "إذا كان الفاسق قد يدخل في اسم الإيمان المطلق، وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق، فهل تقولون إنّه مؤمن أو تقولون إنّه كافر؟ فنقول: لا نقول إنّ العاصي كافر، ولا نقول إنّه مؤمن ويُطلق؛ بل يُقيّد، فنقول: (هو مؤمن) في الحكم وإثبات أصل الإيمان له، (ناقص الإيمان)؛ لنقصه بعض واجبات الإيمان، فلا يستحقُّ أنْ يُثْنَى عليه به، لا نفيٌ لأصل الإ يمان عنه، (أو) نقول: (مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته)، ونكون قد خرجنا من بدعة الخوارج الذين يقولون هو كافر، ومن بدعة المرجئة الذين يقولون إنّه مؤمن كامل الإيمان، فنصير وسطاً بينهم، فالزاني والسارق مثلاً يُقال: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو هو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، مؤمن بما معه من الإيمان، فاسق بما معه من الفسق أو الكبيرة، إحدى هاتين العبارتين.

---

(1) الأنفال (2).

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص194.

(3) النساء (92).

(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص195، ويُنظر: ص192.

وبعض السلف قالوا: نقول إنّه مسلم، ولا نقول إنّه مؤمن، وهذا يُشْبِه أنْ يكون عدم تعرُّضٍ للمسألة وحياداً عنها، والذي ذكره شيخ الإسلام تصريح فيها وهو أحسن"[1].

8. **الإيمان المنفي عن أصحاب الكبائر هو كماله الواجب، لا المستحب، وليس أيضاً كلّه.** قال الشيخ: "القاعدة في نفي الإيمان عن مرتكب سوءٍ؛ من فاعل محرّم أو تارك واجب: يقتضي أنّ هذا حرام ومعصية، فيكون منتفياً عنه كمال الإيمان الواجب لا المستحب"[2]، وقال: "الناس في نفي الإيمان ثلاثة مذاهب، الأول: أنّه الإيمان المستحب، وهو مذهب المرجئة. الثاني: أنّه إذا نُفي الإيمان عن الشخص فالمراد الإيمان كلّه، وهو مذهب الخوارج والمعتزلة. والثالث: قول أهل السنة والجماعة، أنّه كلّما أتى في النصوص (لا يؤمن) فالمراد الإيمان الواجب"[3].

9. **من خرج من الإيمان فهو في دائرة الإسلام، ويثبت له من الإيمان ما يُصحِّح إسلامه.** فقد خلص الشيخ عند تقريره للعلاقة بين مراتب الدين إلى أنّ: "كلّ محسنٍ مؤمنٌ مسلمٌ، وليس كلّ مسلم مؤمناً محسناً، فلا يلزم من دخوله في الإسلام أنْ يكون داخلاً في الإحسان والإيمان، وليس المراد أنّ مَنْ لم يكن في الإحسان والإيمان أنه يكون كافراً؛ فإنّه مسلم، لكنْ لا يكون مؤمناً الإيمان الكامل الذي يستحقّ أنْ يُثنى عليه به، فإنّه لو كان مؤمناً الإيمان الكامل لمنعه من المعاصي والمحرمات، وقيل للنبي أعطيتهم وتركت فلاناً وهو مؤمن فقال: أوْ مسلم[4]، وقوله : (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن) الحديث[5]، وقوله : (والله لا يؤمن مَن لا يأمن جاره بوائقه)[6]، فالنصوص ما نفت عنهم الإسلام؛ بل أثبتت لهم أحكام الإسلام، من عصمة الدم، وإذا ماتوا

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص193-194.
(2) شرح كتاب التوحيد ص264.
(3) شرح كتاب التوحيد ص266، ويُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 245/1، شرح الواسطيّة ص193.
(4) تقدّم تخريجه.
(5) تقدّم تخريجه.
(6) تقدّم تخريجه.

غسِّلوا وكفِّنوا وصلِّي عليهم"[1].

10. وجوب التفريق بين حكم الظاهر والباطن. فعند حديث: (من قال لا إله إلا اللّه، وكفر بما يعبد من دون اللّه؛ حرم ماله ودمه، وحسابه على اللّه)[2]، يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "قوله: (وحسابه على اللّه) يوم القيامة، وأمّا في الدينا فإنّها تثبت له أحكام المسلمين من عصمة المال والدم، وأمّا في الآخرة فقال: (حسابه على اللّه)، هو الذي يطّلع على السرائر، فالباطن لا يعلمه إلا اللّه، فإنْ كان باطنه مطابقاً لظاهره فهو من المؤمنين، ومنِع أيضاً من دخول النار، وإنْ كان بخلاف ذلك كان حكمه حكم المنافقين الذين حصل لهم عصمة الدم والمال، وفي الآخرة هم في الدرك الأسفل من النار، وهذا مثلهم، وقوله: (حرُم ماله ودمه) يعني هذا ما يُعامل به شرعاً في الدنيا"[3].

11. الكفر كفران: أكبر مُخْرِج من الملِة، وأصغر لا يُخْرِج من الملِة. يقول سماحة الشيخ: "فرقٌ بين الكفر المُنكر والكفر المُعرّف، فالمُنكر في سياق الإثبات المراد به الذي لا يُخْرِج من الملة، والمُعرّف بالألف واللام الذي يُخْرِج من الملة، ومثله الشرك والنفاق، فإذا قام به خصلة من هذه الخصال فليس دليلاً على أنّه يخرج من الملة، كما أنّه إذا قام به خصلة من خصال الإيمان فليس مؤمناً الإيمان الكامل، فإذا جاء فيه (أل) فهي للعهد، فإنّه هو الأصل وأول ما يُتبادَر، كقوله: (بين الرجل وبين الكفر أو الشرك ترك الصلاة)[4]، ومثله الشرك والنفاق، والاسم المُنَكّر في سياق الإثبات هو دون الأول، والمعنى أنّ هذه من خصال الكفر، فالمُنكر إذا قام به خصلة من هذه الخصال ليس دليلاً على أنّه يخرج من الملة، كما إذا قام به خصلة من خصال الإيمان، فليس مؤمناً الإيمان الكامل، ونعرف أنّ الذنب الذي قيل فيه أنّه كفر أعظم من الذنب الذي لم يُقَل فيه إنّه كفر؛ فإنّ

---

(1) شرح الأصول الثلاثة ص46-48.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا اللّه محمد رسول اللّه...، رقم (23)، من حديث أبي مالك الأشعري عن أبيه طارق بن أشيم رضي اللّه عنه.

(3) شرح كتاب التوحيد ص56.

(4) تقدّم تخريجه.

تلقيبه بهذا أعظم وأقبح مِمّا لم يرد فيه مثله، فإنّ هذا لقب بخ
لاف الدين وضدِّه"[1].

12. القذف بالكفر أشنع أنواع القذف. يقول الشيخ: "حقيقة القذف: أنْ يُنْسَب إلى الشخص ما يشينه؛ من قولٍ، أو فعل. وهو محرّم، وله درجات، إلا ّ أنّ الذي رُتِّب عليه الحدُّ المعروف هو القذف باللواط أو الزنا. وهنا شيء أعظم منه، هو القذف بالكفر، لكنْ في النفوس من التقزّز للرّمي بالفاحشة ما ليس في القذف بالشرك؛ وذلك أنّ القذف بالزنا مستقبح عند المسلم والكافر، وهو معروف بالفطرة؛ بخلاف الكفر فإنّ أكثر من على وجه الأرض كفّار، وورود الوعيد الشديد في الرمي بـ الكفر، الذي لو يُجرى على ظاهره؛ أنّ المسلم يكون كافراً، لكنْ هو من نصوص الوعيد التي تُمَر كما جاءت، ولا يُتعرّض لها بتأويل، إلا ّ أنّ هنا أنّ كلّ شيءٍ دون الكفر والشرك لا يُخْرِج عن الملّة فنستصْحب الأصل الأول، وهو إجراؤه على ظاهره، وأنّ كلّ ذنبٍ دون الشرك والكفر، فهو لا ينقل عن الملّة"[2].

13. العاص ليس عدوا لله من كلّ جانب. وفي هذا يقول الشيخ: "الكافر عدو الله؛ بخلاف العاصي، فإنّه لا يكون عدواً لله من كلّ جانب، مبغوضاً لله من كلّ جانب، فيجري عليه الكفر كما تفعله الخوارج"[3].

14. الأخوة الإيمانيّة ثابتة للعاصي، وتثبت له أحكام المسلمين. قال الشيخ: "(الأخوة الإيمانية ثابتة مع) وجود (المعاصي) منهم (كما قال تعالى -في آية القصاص-: ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ[4]، سمّاه أخاه مع وجود القتل، وجعل الأ
خوة الإيمانية بينهما، (وقال: ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﭼ[5]) وكذلك سمّاهم أخوة لهم مع وجود التقاتل، فدلّ على أنّ الأخوة الإ

(1) شرح كتاب التوحيد ص240، ويُنظر: شرح مسائل كتاب التوحيد ص85.
(2) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1612-1613.
(3) شرح كتاب التوحيد ص225.
(4) البقرة (178).
(5) الحجرات (9-10).

إيمانية ثابتة مع وجود المعاصي، فظهر بهاتين الآيتين وأمثالهما ضلال الخوارج وأمثالهم. ومن جملة ما استدلّ به الخوارج قوله تعالى: ﭽﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ[1] الآية وأشباهها، والردُّ على الخوارج من غير ما تقدّم: أنّه كان في زمن النبي مَنْ صدر منه معاصٍ من الزنا والسرقة والسكر وغير ذلك، وثبتت لهم أحكام الإسلام؛ من توريثهم، ومن دفنهم مع المسلمين، ومن الصلاة عليهم، وغير ذلك، ولم يكونوا كفاراً"[2].

15. **الأحكام في الدنيا على الظواهر، وفي الآخرة على حسب البواطن.** وهذه القاعدة قد نصّ عليها الشيخ بقوله: "الأحكام في الدنيا على الظواهر، وفي الآخرة على حسب البواطن؛ ألا ترى المنافقين يُحكم لهم بأحكام المسلمين بالنسبة إلى ما أظهروا، وأمّا في السرائر فهم في الدرك الأسفل من النار"[3].

16. **الرجاء للمحسنين من أهل الإسلام والخوف على المسيئين.** وفي تقرير هذا الأصل يقول سماحة الشيخ: "(ونرجو للمحسن من أهل الإسلام) هذه العقيدة، نرجو لهم، ولا نقطع لهم من الله بالخير، فإنّ العبد وإنْ بلغ من الخير والصلاح ما بلغ؛ إنْ وُكِل إلى أعماله فلابدّ أنْ يُعاقب؛ فأهل الصلاح يُرجى لهم الخير، وجاء في الحديث الرجاء لمثل هذا[4]، ونعرف أنّه رُوي في الحديث: يُخرج للعبد يوم القيامة ثلاثة دواوين؛ ديوان الحسنات، وديوان السيئات، وديوان النعم[5]. (ونخاف

---

(1) الأنفال (2).

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص189-190.

(3) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1146.

(4) والأحاديث في ذلك كثيرة، منها: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: مُرَّ بجنازة، فأَثنوا عليها خيراً، فقال نبي الله صلّى الله عليه وسلم: (وجبت)، ثمّ مرُّوا بجنازة فأَثنوا عليها شراً، فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم: (وجبت)، فقال عمر بن الخطاب: ما وجبت؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (هذا أثنيتم عليه خيراً فوجبت له الجنّة، وهذا أثنيتم عليه شراً فوجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض). أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميّت، رقم (1367)، ومسلم، كتاب الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى، رقم (949).

(5) أخرجه البزار في مسنده مرفوعاً، رقم (6462)، من حديث أنس بن مالك

على المسيء) صاحب المعاصي من الموحِّدين نخاف عليه، ولا نقنط في حقِّه، من مات محسناً فلا نقطع له. وحتى الكافر لا نقطع له بالنار؛ لكن نقول: إن ْ مات على الكفر فهو من أهل النار. أمّا مَنْ عُيِّن أنّه من أهل النار فيُقطع له كأبي لهب وأبي ط الب و..، لكن هنا شهادتان عامتان: وهو أن ّ من مات على التوحيد فهو من أهل الجن ّة بفضل الرب ِّ، ونقول: كل ُّ من مات على الكفر فهو من أهل النار، ثم ّ أصحاب المعاصي الذين ماتوا على التوحيد ولهم معاص غير تائبين منها فهم تحت المشيئة، ونخاف عليهم أن ْ ي ُعاملوا بالعدل. ثم ّ صاحب التوحيد إذا ع ُذ ِّب على جريمته فإن ّه يدخل الجن ّة"[1].

17. **لا نشهد لمُعيّنٍ بجنّة أو نار إلا ّ بدلالة قطعيّة.** كما تقدّم هذا في النقل السابق، ومن تقرير سماحته لهذا، قوله -رحمه الله-: "ومَنْ لم يُشهد له بالتعيين من الصحابة أو غيرهم فلا نشهد له به، وإنْ بلغ ما بلغ؛ لأنّه لا يُدرى عن الخواتيم، للحديث في ذلك[2]، بخلاف الشهادة بالصلاح والخير، كما جاء عن علي لمّا سُئِل وهو على المنبر[3]، والرؤيا تُثْبِت الخيريّة إذا تواترت، ولا يُشهد له بمجردها؛ لأنه لا يُدرى ما خاتمته، وكذلك السوء. فلا

رضي الله عنه، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الزهد، رقم (34546)، موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه، وأخرجه أبو نعيم في الحلية 252/4، من قول عون بن عبد الله، قال الألباني في الضعيفة 434/14، رقم (6698) عن رواية البزّار: "ضعيف جداً"، وفي ضعيف الترغيب والترهيب، رقم (2096)، قال فيه: "موضوع".

(1) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص681-682، ويُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 187/3-188.

(2) كأنّ الشيخ -رحمه الله- يقصد ما جاء في حديث ابن مسعود عن النبي ، وفيه: (فإن ّ أحدكم ليعمل بعمل أهل الجن ّة، حتى لا يكون بينها وبينه إلا ّ ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الن ّار؛ فيدخل النار. وإن ّ أحدكم ليعمل بعمل أهل الن ّار، حتى ما يكون بينها وبينه إلا ّ ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل عمل أهل الجن ّة؛ فيدخلها). أخرجه البخاري، كتاب القدر، بابٌ، رقم (6594)، ومسلم، كتاب القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم (2643).

(3) لم أهتدِ للنقل الذي أشار إليه الشيخ رحمه الله.

يُقال فلانٌ من أهل الجنّة؛ بل يُرجى له أنّه من أهل الجنة رجاء قريبًا من الجزم. وأمّا الجزم لغير مُعيّنٍ فجائز، كما تقول: مَنْ مات مِن أهل التوحيد فهو من أهل الجنّة، فنشهد شهادة عموميّة لكلّ مَن مات على التوحيد أنّه من أهل الجنّة على أحد تقادير ثلاثة[1]. وكذلك النار لا نشهد لأحدٍ إلا ّ لِمَن شهد له الرسول ، فمَنْ شهد له الرسول أنّه من أهل النّار، فنشهد أنّه من أهل النار، كأبي لهب، وأبي طالب، وأمّا على العموم فنشهد لِمَنْ مات على الكفر أنّه من أهل النار الخالدين المُخلّدين. فنشهد شهادة عمومية أنّ من مات على الكفر مصيره إلى النار، فالكافر وإنْ بلغ كفره من الكفر ما بلغ، لا نقول: إنّه من أهل النار ، لأنّا لا ندري ما باطنه، ولا ندري ما يموت عليه"[2].

18. كلٌ ذنبٍ دون الكفر والشرك لا ينقل عن الملّة، وهو تحت المشيئة. يقول الشيخ: "كلٌ ذنبٍ دون الشرك والكفر، فهو لا ينقل عن الملّة"[3]، وقال أيضاً: "كلٌ ذنبٍ دون الكفر والشرك فهو تحت المشيئة"[4].

19. الموحّدُ آمن مهتدي، وعلى قدر نقص الإيمان يكون نقص الأمن والاهتداء. وفي هذا يقول الشيخ -رحمه الله-: "الظلم ثلا ثة أنواع: ظلم الشرك، وظلم العباد بالتعدّي عليهم في نفسٍ أو م الٍ أو عِرْضٍ، وظلم النفس بالذنوب والسيئات بما دون الشرك. فمَن سَلِم من أنواع الظلم الثلاثة فله الأمن التام والاهتداء التام ، ومن سَلِم من الأكبر -وهو ظلم الشرك- ولم يَسْلم من ظلمه لنفسه كان له الأمن والاهتداء مطلقاً؛ بمعنى أنّه آمن مِمّا وُعِد به المشركون من عذاب الدنيا والآخرة، وأنّه لابدّ له من دخول الجنّة، كما وُعِد بذلك في الآية الأخرى: ﭽ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﭼ[5]، ومعه أصلُ الاهتداء إلى الصراط المستقيم

---

(1) سيأتي ذِكرها -قريباً- في الأصل العشرين.
(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص206-207.
(3) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1613.
(4) شرح كتاب التوحيد ص200، 214، ويُنظر: شرح العقيدة الواسطيّة ص 127، شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1453.
(5) فاطر (32-33).

، وهذا لا يُنافي أنْ يُؤاخذ أحدهم بظلمه لنفسه إذا لم يتب، أو يُجزى بسيئته في الدنيا بالمصائب، فإنّ أهل الكبائر مُعرّضون للخوف،لم يحصل لهم الأمن التام ولا الاهتداء التام، الذي يكونون به مهتدين إلى الصراط المستقيم، لهم من نقص الأمن والاهتداء بحسب ما نقص من إيمانهم؛ بظلمهم لأنفسهم"[1].

20. **كلُ موحِّدٍ يدخل الجنّة ابتداء أو مآلا ً.** قال سماحة الشيخ -رحمه الله-: "مَنْ مات على التوحيد فلابدّ أنْ يدخل الجنّة، ودخوله الجنّة على أحد تقادير ثلاثة، أحدها: أنْ لا يموت مصرّاً على ذنب أصلا ً، فهذا يدخل الجنّة في أوّل وهلة، والثاني: أنْ يموت مصرّاً على ذنبٍ أو كبيرة، فهذا إمّا أنْ يدخل النار ويُطهّر من أوضار الذنوب وأرجاس المعاصي ثمّ يدخل الجنّة بعد ذلك، وإمّا أنْ يعفو الربُ ويتجاوز عنه تفضُلا ً وإحساناً، فيُدْخله الجنّة، فصار مصيره الجنّة بكلّ حال"[2]، وقال: "الموحِّد الميّت على شيءٍ من الكبائر مصرّاً عليها؛ لم يتب، بين أحدِ أمور: إمّا أنْ يعفو عنه، فيدخل الجنّة من أول وهلة، بعفو الربِّ ورحمته، أو يُعذّب ويُمحّص في النار، أو تكون له حسنات فتكفِّر تلك السيئات، فاتضح لك دخوله الجنّة على ما كان من صلاح وفساد"[3].

ومن مجموع هذه القواعد والتقريرات لسماحة الشيخ، يتجلى موقف أهل السنّة والجماعة ووسطيّتهم في هذا الباب، فهم"وسط بين الوعيدية؛ الذين يجعلون أهل الكبائر من المسلمين مخلـ ـدين في النار، ويـ ـخرجونهم من الإيمان بالكـ ـليـ ـة، ويـ ـكذ ـِبون بشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم، وبين المرجئة الذين يقولون: إيمان الفـ ـسـ ـاق مثل إيمان الأنبياء، والأعمال الصالحة ليست من الدين والإيمان، ويكذ ـِبون بالوعيد والعقاب بالكليـ ـة، فيؤمن أهل السنـ ـة والجماعة بأن ـ فـ ـسـ ـاق المسلمين معهم بعض الإيمان وأصله، وليس معهم جميع الإيمان الواجب الذي يستوجبون به

(1) شرح كتاب التوحيد ص18، ويُنظر: ص21-22.

(2) شرح كتاب التوحيد ص21-22، ويُنظر: شرح العقيدة الواسطيّة ص151، شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص681-682، فتاوى ورسائل الشيخ 187-188/3.

(3) شرح مسائل كتاب التوحيد ص17.

الجنّة، وأنّهم لا يُخلّدون في النار؛ بل يخرج منها مَن كان في قلبه مثقال حبّة من إيمان، أو مثقال خردلة من إيمان، وأنّ النبي صلّى الله عليه وسلم ادخر شفاعته لأهل الكبائر من أمته"[1].

المطلب الثاني: موقف أهل السنّة والجماعة من نصوص الوعد والوعيد:

في الكتاب والسنّة نصوص كثيرة فيها الوعد بالثواب لأهل الطاعة ، وأخرى فيها الوعيد بالعذاب لأهل المعصية، والموقف منها له أثره على أقوال الناس في باب الأسماء والأحكام، ومن رحمة الله بأهل السنّة وفضله عليهم أنْ سدّد مواقفهم في الأقوال والأعمال، من ذلك موقفهم من نصوص الوعد والوعيد[2] ، فانعكس ذلك على قولهم في الأسماء والأحكام، وجاء قولاً وسطاً، صافياً عن غلو المعتزلة و الخوارج وجفاء أهل الإرجاء.

ويأتي هذا المطلب لعرض تقريرات سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- في بيان موقف أهل السنّة من نصوص الوعد والوعيد، وقد خلصت من كلامه إلى جملة قواعد، تُمثِّل موقفهم، مُتْبِعاً ذلك بتقرير الشيخ لها، وإليك عرضها:

1. **الوسطيّة؛ بجمعهم بين نصوص الوعد والوعيد، وعدم الغلو في أحد الطرفين.** فـ"التحقيق الجمعُ بين نصوص الوعد و الوعيد، وتفسير بعضها ببعض، من غير تبديل شيء منها، كما يجمع بين نصوص الأمر والنهي من غير تبديل شيء منها"[3].
2. **نصوص الوعد والوعيد يتوقّف مقتضاها على وجود شروطها وانتفاء موانعها**، "فكما أنّ نصوص الوعد على الأعمال الصالحة مشروطة بعدم الكفر المحبط؛ لأنّ القرآن قد دلّ على أنّ مَن ارتدّ فقد حبط عمله، فكذلك نصوص الوعيد للكفار والفسّاق مشروطة بعدم التوبة؛ لأنّ القرآن قد دلّ على أنّ الله يغفر الذنوب جميعاً لِمَن تاب، وهذا متفق عليه بين المسلمين"[4].

---

(1) مجموع فتاوى ابن تيميّة 374/3-375.
(2) يُنظر: الحجّة في بيان المحجّة 72/2-80.
(3) مجموع فتاوى ابن تيميّة 498/14، ويُنظر: 482/12-483.
(4) مجموع فتاوى ابن تيميّة 483/12، ويُنظر: 481/12.

3. إثبات نصوص الوعيد وإمرارها كما جاءت دون تعرُض لها بتعطيل أو تأويل، مع اعتقاد أنّ كلّ ذنبٍ دون الشرك فهو تحت المشيئة.
4. إثبات نصوص الوعد مع العمل بمقتضاها واجتناب موانعها.

يقول سماحة الشيخ في تقرير الأربع القواعد السابقة: "(و) أهل السنّة وسطٌ (في باب) نصوص (وعيد الله) بالعذاب أو بالنار لعصاة الموحدين (بين) طرفين (المرجئة والوعيديّة)، فالمرجئة يعطِّلون نصوص الوعيد، ولا يعتقدون حقيقة الوعيد وأنّ عصاة المؤمنين على خطر إنْ لم يتجاوز الربُّ عنهم؛ بل يُغلِّبون جانب الرجاء، ويتأخّر منهم العمل، والوعيديّة (من القدرية وغيرهم) يُثبتون نصوص الوعيد، ويغلون في إثباتها، ويزيدون فيها، ويرون أنّ مَنْ تُوعِّد فيها من عصاة الموحِّدين فهو من المخلَدين في النار، حكمه حكم الكفار والمشركين، وأهل السنّة يُثبتون نصوص الوعيد، ويُمرُّونها كما جاءت، ولا يعطِّلونها، مع مراعاة شيء آخر، وهو: أنّ كلّ ذنب دون الشرك فهو تحت المشيئة، ولا يغلِبون جانب الرجاء، فيتأخّر منهم العمل، ولا يرون أنّ عصاة الموحِّدين مثل الكفار، ولكنْ يخشون عليهم"[(1)]، وقال في تقرير الثالثة: "مذهب أهل السنّة: أنّ نصوص الوعيد تُمرُّ كما جاءت، ولا يُتعرّض لها بتأويل؛ لأنّ ذلك أبلغ في الزجر و الردع والنصيحة، بعد اعتقادك أنّ كلّ ذنبٍ دون الشرك فهو تحت المشيئة"[(2)].

5. حقُّ العباد على الله حقُّ تفضُّلٍ وإحسان، وهو واقع ولابدّ.

يقول الشيخ -رحمه الله- مُبيّناً انقسام الناس في حقّ العباد على الله: "النّاس فيه على ثلاثة مسالك: منهم من قال إنّه يجب على الله، وهو قول المعتزلة؛ قاسوا الخالق بالمخلوق، وأنّه يستحقُّ بالأعمال، والثانية قابلتهم، وقالت: ليس بحقٍّ حقيقةً، إنّما هو اسم، والثالثة -وهم أهل السنة والجماعة- قالوا: إنّه حقٌّ، والله هو الذي أوجبه على نفسه، من غير أنْ يُوجبه

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص127.

(2) شرح كتاب التوحيد ص214، 241، ويُنظر: شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص122، -قسم المعاملات- ص1612-1613، فتاوى ورسائل الشيخ 43/3.

عليه مخلوق، وهو حقٌ تفضُلٍ وإحسان.

ما للعباد عليه حقٌ واجب كلا ولا سعيٌ لديه ضائع

إنْ عُذِّبوا فبعدله أو نعموا فبفضله وهو الكريم الواسع"[1]

6. نصوص الوعيد لا تفسّر إلا ّ عند الحاجة. يقول الشيخ -رحمه الله-: "أحاديث الوعيد تُمرُ كما جاءت، ولا يُتعرّض لها بتأويل؛ فإنه أبلغ للزجر والردع، وهذا هو المختار، إلا ّ مع الخوارج؛ فإنه يُبيّن لهم"[2].

المطلب الثالث: بيان موقف المخالفين لأهل السنّة والجماعة في الأسماء والأحكام:

المخالفون لأهل السنّة والجماعة على طرفي نقيض، منهم الغالي، ومنهم الجافي، وخلافهم نتيجةٌ لقولهم في مسمّى الإيمان، فالمعتزلة والخوارج يمثّلون طرف الإفراط والغلو؛ فسلبوا الإيمان عن صاحب الكبيرة، وأوجبوا له الخلود في النار، والمرجئة الخالصة طرف التفريط والجفاء؛ حيث قالوا: لا يضرُ مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة[3].

وقد تشبّث الغلاة بنصوص الوعيد، وتعلّق الجفاة بنصوص الوعد، "وإذا اجتمعت نصوص الوعد التي استدلّت بها المرجئة، ونصوص الوعيد التي استدلّت بها الخوارج والمعتزلة؛ تبيّن لك فساد القولين! ولا فائدة في كلام هؤلاء، سوى أنّك تستفيد من كلام كلِّ طائفة فساد مذهب الطائفة الأخرى"[4].

ومنشأ النزاع في ذلك من ظنّ المخالفين: أنّ الإيمان كلٌ لا

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص14، ويُنظر: شرح مسائل كتاب التوحيد ص11، ولم أهتدِ إلى قائل البيتين، وهما في مدارج السالكين 339/2، وفي شرح العقيدة الطحاوية ص236، دون نسبة.

(2) شرح كتاب التوحيد ص200، ويُنظر: ص201، فتاوى ورسائل الشيخ 1/ 164، شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص399.

(3) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 38/13، 50، 129/22، شرح العقيدة الأصفهانية ص14، 137-138، شرح العقيدة الطحاويّة ص322، وسطيّة أهل السنّة بين الفرق ص399-405.

(4) شرح العقيدة الطحاويّة ص322.

يتبعّض، وأنّه لا يجتمع في حقّ الشخص الواحد إيمان وكفر أو ثواب وعقاب[1]، وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك في مبحث أقوال النّاس في مسمّى الإيمان.

وقد نقل سماحة الشيخ أقوال المخالفين في هذا الأصل على وجه النقد لها وبيان بطلانها، مبيّناً سبب مخالفتهم، فعن موقفهم في الأسماء قال -رحمه الله-: "الخوارج والمعتزلة طرف، والمرجئة و الجهميّة طرف.

المعتزلة والخوارج قالوا: إنّ الإيمان قول وعمل، لكن لا يتبعّض و لا يتجزّأ، قالوا: إنّ ترك المعصية وفعل الطاعة إيمان، فإذا فعل الموحِّد المعصية أو ترك الطاعة؛ زال عنه الإيمان كلّه.

ثمّ الخوارج تكفِّره، والمعتزلة تجعل له من-زلة بين المن-زلتين، وافقوا أهل السنة في أصل الإيمان؛ أنّه قول وعمل، لكن خالفوهم؛ فقالوا: لا يتبعّض ولا يتجزّأ.

والمرجئة والجهميّة قالوا: الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، أو القول فقط، وأنّه لا يزيد ولا ينقص، ولا يتبعّض ولا يتجزّأ، فيلزم على القول بأنّه العلم بالحقّ والمعرفة: أنّ إيمان جبريل وإبليس واحد، ويلزم على القول بأنّه القول فقط: أنّ إيمان جبريل وإيمان المنافقين واحد"[2].

ويزيد تعريةً ودحضاً لمذهب الغلاة في الأسماء والأحكام، فيقول: "المعتزلة يقولون بأصل الخوارج؛ إنّهم -يعني الفُسّاق- خرجوا من الملّة، تتفق مع الخوارج في خروجه من الإيمان، ولكنّ الخوارج يقولون يخرج من الإسلام والإيمان، ويدخل في الكفران، والمعتزلة يقولون يخرج من الإيمان ويقِفُون، يقولون هو في منزلة بين المنزلتين، لا مؤمن ولا كافر، وردُّوا بذلك نصوص الكتاب والسنّة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

وأهل السنّة بخلاف القولين؛ القول بخروجه من الإيمان والوقوف، والقول بدخوله في الكفر، بريئون من مقالة الطائفتين، ويقولون: إنّه تحت المشيئة، كما في الآية: ﭽ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ

---

(1) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 50/13، 129/22، شرح العقيدة الأصفهانيّة ص138.

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص128-129.

ﭼ[1]، فعصاة الموحدين تحت المشيئة؛ إنْ شاء الربُّ عذّبهم على قدر جرائمهم وطهّرهم منها، وإنْ شاء تجاوز وعفا وسمح عنهم، وأدخلهم برحمته الجنّة.

(ولا يخلدونه في النار) أهل السنّة لا يقولون بخلوده في النار (كما تقوله المعتزلة) والخوارج، فالمعتزلة متّفقون مع الخوارج في حكمه في الآخرة؛ أنّه مُخلّد في النار. وهذه المسألة يُقال لها: مسألة أسماء الدين وأحكامه"[2].

ومن شؤم مخالفتهم أنْ تتابعت عليهم الضلالات، من ذلك:

1. موقفهم من نصوص الوعيد، مثل النصوص الوارد فيها نفي الإيمان عن العصاة، يقول الشيخ -رحمه الله-: "الناس في نفي الإيمان ثلاثة مذاهب، الأول: أنّه الإيمان المستحب، وهو مذهب المرجئة. الثاني: أنّه إذا نُفي الإيمان عن الشخص فالمراد الإيمان كلّه، وهو مذهب الخوارج و المعتزلة. والثالث: قول أهل السنة والجماعة، أنّ كلّما أتى في النصوص (لا يؤمن) فالمراد الإيمان الواجب"[3].
2. موقفهم من نصوص الوعد، وما أحقّه الربُّ على نفسه، فـ المعتزلة أوجبوا ذلك على الله، وقابلهم من نفى هذا الحقّ، وجعله من قبيل المجاز[4].
3. أنكر الغلاة الشفاعة في العصاة؛ لأنّهم نفوا الإيمان عنهم وحكموا بخلودهم في النار، يقول الشيخ: "والناس -يعني النفاة- في أصل شفاعة النبي على قسمين: منهم مَن يُنكر جنسها وهم اليهود والنصارى، ومنهم مَن يُثبت أصلها وينفي الشفاعة في العصاة، وهم المعتزلة والخوارج، فإنّهم يذهبون إلى القول الضالّ، وهو تخليد عصاة الموحِّدين في النار، وأنّ حكمهم في الآخرة أحكام الكفار"[5].

---

(1) النساء (48، 116).

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص191، ويُنظر: شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1682، شرح كتاب التوحيد ص241.

(3) شرح كتاب التوحيد ص266.

(4) يُنظر: شرح كتاب التوحيد ص14، ويُنظر: شرح مسائل كتاب التوحيد ص 11.

(5) شرح كتاب التوحيد ص126.

المبحـث الخامس
التكفير، وضوابطه، وحكم أهل الفترة

التكفير: هو إطلاق الكفر على الغير؛ مُعلّقاً بشخصٍ أو بوصف.

ومسألة التكفير من أدقّ أبواب العلم والدين، ومن أعظمها خطراً، وهذا الأمر حاصلٌ من جهة البناء والتأصيل ومن جهة التطبيق والتنـزيل، فـ"مسائل التكفير، والتفسيق هي من مسائل الأسماء والأحكام، التي يتعلّق بها الوعد والوعيد في الدار الآخرة، وتتعلّق بها الموالاة و المعاداة والقتل والعصمة وغير ذلك في الدار الدنيا؛ فإنّ الله سبحانه أوجب الجنّة للمؤمنين، وحرّم الجنّة على الكافرين، وهذا من الأحكام الكُلّيّة في كلّ وقت ومكان"[1].

والقول في هذا الباب فرعٌ عن القول في مسمّى الإيمان وثمرة له، وجزء من مسائل الأسماء والأحكام، "ولهذا يجب الاحتراز من تكفير المسلمين بالذنوب والخطايا، فإنّه أول بدعة ظهرت في الإسلام، فكفّر أهلها المسلمين، واستحلوا دماءهم وأموالهم"[2]، ثمّ توسّع الخلاف؛ نتيجة ردود الأفعال، واتِّباع الأهواء، فكانت الأقوال فيه طرفان وواسطة، فـ"باب التكفير وعدم التكفير، بابٌ عظُمت الفتنة والمحنة فيه، وكثر فيه الافتراق، وتشتّت فيه الأهواء والآراء، وتعارضت فيه د لائلهم، فالناس فيه؛ في جنس تكفير أهل المقالات والعقائد الفاسدة، المخالفة للحقّ الذي بعث الله به رسوله في نفس الأمر، أو المخالفة لذلك في اعتقادهم = على طرفين ووسط، من جنس الاختلاف في تكفير أهل الكبائر العمليّة"[3]، طرف في جانب الغلو والإفراط؛ إذ فتحوا باب التكفير على مصراعيه، فكفّروا المسلمين، وخرجوا عليهم، والطرف الآخر أهل جفاء وتفريط، فحصروا الكفر بالتكذيب، وكلا الطرفين على ضلال، فـ"قد استزلّ الشيطان أكثر الناس في هذه المسألة، فقصُر بطائفة؛ فحكموا بإسلام مَن دلّت نصوص الكتاب و السنّة والإجماع على كفره، وتعدّى بآخرين؛ فكفّروا مَن حكم الكتاب و

---

(1) مجموع فتاوى ابن تيميّة 468/12.
(2) مجموع فتاوى ابن تيميّة 31/13.
(3) شرح العقيدة الطحاويّة ص316، ويُنظر: ما بعدها من الصفحات إلى ص 325، مجموع فتاوى ابن تيميّة 501/7-502.

السنّة مع الإجماع بأنّه مسلم"[1]، وفي كلا القولين فتنة وفساد في الدين والدنيا؛ بهتك الحُرُمات والمُحرّمات، وشقّ وحدة الأمّة، و التهوين من دينها.

والطائفة الثالثة أهل السنّة والجماعة، فقد هُدُوا إلى الحقّ؛ إذ نهجوا ما دَلّتْ عليه الأدلة، فكفّروا، ولم يُكفِّروا إلا ّ من كفّره الله ورسوله عليه الصلاة والسلام؛ دون حصرٍ للكفر بالتكذيب، ودون تكفيرٍ بمطلق الذنوب والمعاصي.

وحاصل الأقوال في هذا الباب قد أجملها سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه الله- قائلا ً: "ثمّ عند ذكر التكفير تعلم أنّ الناس ثلا ثة أقسام: طرفان، ووسط. طرفٌ يُكفِّر بمجرد المعاصي، هؤلاء هم الخوارج، يُخرجونه من الإيمان، ويدخلونه في أهل الكفران، والمعتزلة تُخرجه من الإيمان، ولا تدخله في الكفر، ولكنّهم يحكمون بخلوده في النار. أمّا أهل الحقّ فلا يعتقدون ذلك في العصاة. ولا يخفى بطلان قول الخوارج والمعتزلة، كما لا يخفى بطلان قول مَن قال: إنّ مَنْ قال لا إله إلا الله فهو مسلم، وإنْ فعل ما فعل"[2].

وعن مذهب الخوارج يقول: "والخوارج مذهبهم مبنيّ على أمرين: جعلهم العفو ذنباً، والذنب كفراً. أيُّ شيء من العفو الذي هو مباح معصية، من أمثلته أنْ جعلوا التحكيم الذي صار من علي ومعاوية[3] رضي الله عنهما غلطاً ولا يجوز، وهو جائز إنْ لم يكن مندوباً لا واجباً، فهم جعلوه ذنباً، وقالوا في علي حكّموا الرجال، ولهذا قالوا في كلمتهم: لا حكم إلا ّ لله، ثم لَمّا اعتقدوه ذنباً جعلوه كفراً، ثمّ إذا جعلوا العفو ذنباً أعظم، فإنكار المنكر إذا جُعل كفراً أخفُّ من جعل المباح حراماً، ومن جعل الحرام كفراً"[4].

وعلى كلٍّ فتكفير المسلم بغير حقٍّ من عظائم الذنوب وكبائرها، فهو من القول على الله بلا علم، وهو سِمَةَ الخوارج، وغالباً ما يكون مبعث ذلك الجهل والهوى، وقد جاء الوعيد فيمَن تجاسر عليه، في

---

(1) الدرر السنيّة 375/10.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 75/1، ويُنظر: شرح العقيدة الواسطيّة ص189-191.

(3) يُنظر: البداية والنهاية 275/7-279.

(4) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1682.

مثل قوله r: (إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما)[1]، وفي لفظ: (أيُّما امرئٍ قال لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدهما؛ إنْ كان كما قال، وإلا ّ رجعت عليه)[2]، وقال r: (لا يرمي رجلٌ رجلا ً بِالفسوق، ولا يرميه بالكفر إلا ّ ارتدّت عليه إنْ لم يكن صاحبه كذلك)[3]، وقال r: (ومَن رمى مؤمناً بكفرٍ فهو كقتله)[4].

"والأدلة الدّالة على وجوب صيانة عرض المسلم واحترامه، يدلُّ بفحوى الخطاب على تجنُّب القدح في دينه بأيّ قادحٍ، فكيف إخراجه عن الملة الإسلاميّة إلى الملة الكفريّة؟! فإنّ هذه جناية لا تعدلها جناية، وجرأة لا تماثلها جرأة، وأين هذا المجترئ على تكفير أخيه من قول رسول الله r: (والذي نفسي بيده لا يُؤمن أحدكم حتى يُحبّ لأخيه ما يُحبُّ لنفسه)[5]، وهو ثابت في الصحيح، ومِنْ قول رسول الله r -الثابت عنه في الصحيح أيضاً-: (المسلم أخو المسلم؛ لا يظلمه، ولا يسلمه)[6]، ومن قول رسول الله r -الثابت عنه في الصحيح أيضاً-: (سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر)[7]، ومن قول

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب مَنْ أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، رقم (6103)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر، رقم (60)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ما يُنهى من السِّباب واللعن، رقم (6045)، من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب مَنْ أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، رقم (6105)، من حديث ثابت بن الضحّاك رضي الله عنه.

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب من الإيمان أنْ يحبّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه، رقم (13)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أنّ من خصال الإيمان أنْ يُحبّ لأخيه المسلم ما يُحبُّ لنفسه من الخير، رقم (45)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(6) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المظالم، باب لا يظلم المسلمُ المسلمَ ولا يسلمه، رقم (2442)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم (2580)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(7) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أنْ يحبط عمله وهو لا يشعر، رقم (48)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان قول النبي r: (سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر)، رقم (64)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

رسول الله r: (إنّ دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام)[1] ، وهو أيضاً في الصحيح، وكم يعدُ العادُ من الأحاديث الصحيحة والآيات القرآنيّة، والهداية بيد الله عزّ وجلّ: ﭽ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﭼ[2] "[3] .

ويزداد الأمر جُرماً إذا كان عن استحلال، قال شيخ الإسلام ابن تيميّة -رحمه الله-: "مَن قال إنّ المسلم بعد إيمانه كافر، فهو كافر بإجماع المسلمين"[4] .

"وبالجملة: فيجب على مَن نصح نفسه، أنْ لا يتكلّم في هذه المسألة إلا ّ بعلم وبرهان من الله؛ وليحذر من إخراج رجل من الإسلام بمجرد فهمه واستحسان عقله، فإنّ إخراج رجل من الإسلام أو إدخاله فيه أعظم أمور الدين"[5] .

والذي يهمُنا هو تجليّة قول أهل السنّة والجماعة ووسطيّتهم في باب التكفير، على ضوء تقريرات سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم، فله -رحمه الله- تحريرات متينة قلّ أنْ تجدها عند غيره، وقد عقدت هذا المبحث لذلك، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: قول أهل السنّة والجماعة في التكفير:

تقرّر فيما سبق أنّ قول أهل السنّة في باب التكفير وسطٌ بين طرفين، ومعالم وسطيّتهم ظاهرة، وقد تتبعت ذلك -حسب وُسعي- في كتب أهل العلم، فاجتمع لي من ذلك شيء عظيم، ثمّ جمعت تقريرات الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه الله- في هذه المسألة فوجدت أنّ للشيخ حديثاً في معظمها؛ بل قد أبدى وأعاد في بعضها، وفي هذا المطلب أعرض ما اجتمع لي من هذه المعالم والسِّمات متبوعاً بما وقفت عليه من تقرير لسماحة الشيخ رحمه الله، وبيان ذلك كالتالي:

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، رقم (1739)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وأخرجه مسلم، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، رقم (1679) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

(2) القصص (56).

(3) السيل الجرار 585/4.

(4) منهاج السنّة 287/8.

(5) الدُرر السنَيّة 374/10.

1. تعظيم شأن التكفير،والتحذير منه.
2. التثبُت والتحرّي في هذا الباب. قال تعالى: ﭽ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﭼ[1].
3. الاحتياط في تكفير المعين. قال الشيخ: "ثمّ تكفير الطائفة كـالجهمية شيءٌ، والفرد منهم -زيد بن عمرو- شيءٌ آخر، فإنّ هذه أمور هامّة، وتكفير الشخص أعظم من قتله، ثمّ نعرف أنّ عدم تكفير الكافر عظيم أيضاً، من حكم الله عليه أنّه كافر أفلا نكفّره ؟! إلاّ أنّ جانب عدم التكفير من باب العفو، والتكفير من باب العقوبة، فمَن وضح كفره إنْ لم نقتله غلطاً أهون من أنْ نقتله غلطاً، لكن الحكم بأنّه كافر وهو لم يكفّر طريقة الخوارج و المعتزلة، فجانب أنْ نقول لِمَا هو كفر[...][2] كوننا نخطئ ولا نقتله بفهمنا وبحثنا أهون من كوننا نقتله وهو ما يستحقُ القتل ؛ فإنّ الخطأ في العفو أهون من الخطأ في العقوبة"[3].
4. التكفير حكم شرعي مردُه إلى الله ورسوله r.
5. عدم التكفير إلاّ بدليل شرعي صحيح صريح. يقول الشيخ: "ثمّ الكلام حول الكفر على ضربين، أحدهما: أنْ يثبت بالبرهان أنّ هذه المقالة أو الاعتقاد أنّه كفر...، الثانية: تطبيق ذلك على الشخص"[4]. فالتكفير حكم شرعي لا مجال للرأي فيه، قال ابن تيميّة –رحمه الله-: "الكفر والفسق أحكام شرعيّة، ليس ذلك من الأحكام التي يستقلُ بها العقل؛ فالكافر مَن جعله الله ورسوله كافراً، والفاسق مَن جعله الله ورسوله فاسقاً، كما أنّ المؤمن والمسلم مَن جعله الله ورسوله مؤمناً ومسلما"[5]، وقال أيضاً: "فلهذا كان أهل العلم والسنّة لا يُكفّرون مَن خالفهم، وإنْ كان ذلك المخالف يُكفِّرهم؛ لأنّ الكفر حكم شرعي، فليس للإنسان أنْ يُعاقِب بمثله، كمَنْ كذب عليك وزنى بأهلك، ليس لك أنْ تكذب عليه وتزني بأهله؛ لأنّ الكذب والزنا حرام لحقّ الله

---

(1) النساء (94).
(2) سقط بقدر كلمتين.
(3) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1690.
(4) شرح كتاب التوحيد ص278.
(5) منهاج السنّة 92/5، ويُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 212/19، 5/554-555، 12/ 525، الكافية الشافية ص234.

تعالى، وكذلك التكفير حقّ لله، فلا يُكفّر إلا من كفّره الله و رسوله"[1].

6. **تكفير من كفّره الله ورسوله r.** سواء من الكفّار الأصليين، أو من حيث الإطلاق في حقّ المرتدين، وفي حقّ المعيّن بشروط وضوابط. وفي هذا يقول الشيخ: "كوننا نخطئ ولا نقتله بفهمنا وبحثنا أهون من كوننا نقتله وهو ما يستحق القتل، فإنّ الخطأ في العفو أهون من الخطأ في العقوبة، أمّا كوننا نقول إنّ هذا العمل إذا عمله الإنسان كان من الدين فهذا أغلظ من الأول بهذه النسبة، فالذي يُكفِّر المسلمين ليس بكافر، والذي لا يُكفِّر الكافر هو كافر، وليس مرادي الفرد أو الطائفة، إلا الطائفة التي اشتدّ كفرها كما في نواقض الإسلام العشرة، ومعناه في كتب أهل العلم، الذي لا يُكفِّر الكفّار مكذِّب لربِّ العالمين، إلا أنّ فيه من التفصيل ما هو معلوم"[2]، ويقرِّر سماحته أنّ تكفير الكافر من لوازم الكفر بالطاغوت، وبدونه لا يصحُّ إيمان العبد، فيقول -رحمه الله-: "كثير من الناس يحسبون أنّ الاعتراف وحده أو العمل وحده يكفي والنصوص بخلاف ذلك؛ [بل لابدّ من الأمر][3] الآخر، وهو اعتقاد أنّ عبادة غير الله وشهادة أنّه هو الكفر والضلال، فمتى توقّف ولو على وجه التورُّع لم يعصم دمه وماله، ويلزم من ذلك تكفير المشركين؛ إذ لو كان كافراً بما يُعبد من دون الله؛ لأعمل ذلك، وكفّر مَن يُوجد منه هذا العمل وهو الشرك؛ فإنّ من لازم الكفر بالطاغوت تكفير من عبد غير الله، تكفير المشركين لازم لاعتقاد أنّ عبادة غير الله كفر، إذا ما كفّرهم عرفت أنّه ما كفر بِمَا يُعبد من دون الله"[4]، وقال أيضاً: "مَن يقول لا إله إلا الله عن قول وعلم واعتقاد وسلامة من المنافي لا يكفي؛ بل لابدّ أنْ يضمّ إلى ذلك الكفر بِمَا يُعبد من دون الله، فلو أنّ أحداً قال لا إله إلا الله، ولم يكفر بِمَا يُعبد من دون الله؛ بل اعتقد أنّهم على حقّ فهو كافر، ويلزم من ذلك تكفير المشركين بعدما تقوم الحُجّة الرساليّة عليهم، وإلا لم

---

(1) الردّ على البكري 492/2.

(2) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1690-1691.

(3) مابين المعكوفتين سقط، فقدرت هذه الألفاظ موضعه.

(4) شرح مسائل كتاب التوحيد ص7-8.

يكُنْ مسلماً، فإنّ الملزوم ينتفي بانتفاء اللازم، فمَن لم يُكفّرهم فهو كافر لانتفاء الملزوم"[1]، ويقول -رحمه الله-: "شخص لا يكفر بما يُعبد من دون الله لا يختلف أهل العلم أنه كافر، ولو أقرّ وعمل؛ بل لابدّ من اعتقاده أنّ عبادته هي الكفر وإلا ّ ليس مسلم، ونعرف أنه يلزم من ذلك تكفير المشركين، وإلا ّ فلا، و المراد يُكفّره بعد ما يُبيّن له، فمَنْ توقف في كفره فقد كفر، فإنّ هذه ليست عبثاً؛ بل هي ألفاظ لها معاني، فمَنْ توقف في أنّ ذلك هو الكفر أو في كفر عابديها لم يحرم ماله ودمه.. الخ، ولو تورُعاً، والتورُع عن إبطال الباطل نظير التورُع عن إحقاق الحق، فإنه لا يتمُ إحقاق الحق لشخصٍ حتى يكفر بالباطل"[2]، ويقرّر الشيخ أنّ عدم تكفير الكفّار نوع من النفاق، فيقول: "لا يرون ما أطبق عليه الكثير من الوثنيّة، وهو أنّ مَنْ قال لا إله إلا ّ الله فهو مسلم، وإنْ فعل ما فعل، مع شبهة النصارى -يعني في الطعن في الاسترقاق- وهذا من النفاق"[3]. فعدم تكفير الكافر أو التوقّف أو الشكّ في ذلك من نواقض الإسلام، وهو كفر بالإ جماع، فـ"الإجماع على كفر مَن لم يُكفّر أحداً من النصارى و اليهود، وكلّ مَن فارق دين المسلمين، أو وقف في تكفيرهم، أو شكّ"[4]، وفي نواقض الإسلام العشرة: "مَن لم يكفر المشركين، أو شك في كفرهم، أو صحح مذهبهم، كفر إجماعاً"[5].

7. **تكفير مَنْ ثبت كفره من أهل القبلة، وعدم الامتناع من تكفير المُعيّن مطلقاً.** يقرّر الشيخ هذا المعلم بقوله: "مسألة تكفير المُعيّن؛ من الناس مَن يقول: لا يُكفّر المُعيّن أبداً، ويستدلّ هؤلا ء بأشياء من كلام ابن تيمية غلطوا في فهمها، وأظنّهم لا يُكفّرون إلا ّ من نصّ القرآن على كفره كفرعون، والنصوص لا تجيء بتعيين كلّ أحد. يُدرّس باب حكم المرتد ولا يُطبّق على أحد، هذه ضلالة عمياء وجهالة كبرى؛ بل يُطبّق بشرط. ثمّ الذين توقّفوا في تكفير المعيّن في الأ َشياء التي قد يخفى

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص53، ويُنظر: ص55، 56.
(2) شرح مسائل كتاب التوحيد ص36، ويُنظر: ص37.
(3) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص1255.
(4) الشفا بتعريف حقوق المصطفى 281/2، ويُنظر: الدرر السّنيّة 69/12-70.
(5) الدُرر السّنيّة 361/2، 292/9، 91/10، 483/15.

دليلها، فلا يُكفّر حتى تقوم عليه الحُجّة الرساليّة؛ من حيث الثبوت والدّلالة، فإذا أُوضحت له الحُجّة بالبيان الكافي كفر"[1]، وقال: "لكنْ ظنّ بعض الناس أن الشيخ -يعني محمّد بن عبد الوهاب رحمه الله- لا يُكفِّر المعيّن، وليس كذلك؛ بل مراده الذي يخفى دليله، أمّا التي دليلها واضح فلا يُتصوّر فيه مثل هذا التقدير"[2].

8. **الكفّار: أصليون، ومرتدُّون. والمرتدُّ أغلظ كفراً.** يقول الشيخ: "والصحيح من قولي العلماء: أنّ كفار هذه الأزمان مرتدون؛ فكونهم ينطقون بلا إله إلا الله صباحاً ومساءً، وينقضونها صباحاً ومساءً، فلا إله إلا الله يدخل بها في الإسلام في الجملة. والقول الثاني: أنّهم كفار أصليُّون؛ فإنّهم لم يُوحِّدوا في يوم من الأيام حتى يُحكم بإسلامهم"[3]. والمرتد أغلظ كفراً من الكافر الأصلي، يقول الشيخ: "الكفّار على مراتب؛ بالنسبة إلى غِلَظ الكفر وخفّته، فأغلظها كفر الردّة، وبعده كفر الوثنيّة، وبعده كفر المجوس، وبعده في الغلظ كفر اليهود والنصارى، فإنّه أخفُّ؛ وذلك لأنّ لهم كتاباً، وإنْ كان وُجد فيه ما وُجد، ولهذا لهم حكم الإقرار بالجزية بشرطه، وتحلُّ ذبائحهم ونساؤهم، بخلاف المجوسي؛ فإنّهم ينقصون عنهم، فلا تحلُّ، بخلاف الوثني؛ فإنّه ليس له الإقرار؛ بل السيف. المقصود أنّ الردّة أغلظ أنواع الكفر؛ لكونه أقرّ واعترف بالدين، ثمّ نكص على عقبيه، بخلاف الذي لم ينتسب إليه، فإنّه كافر، لكنْ هذا أغلظ منه، والردّة كثير فيمَن ينتسب إلى الإسلام اليوم، بأنواعها من المُكفِّرات، بعدما تقوم عليه الحُجّة الرساليّة التي يكفر مخالفها"[4]. وهذا المعلم يفيدنا عدم الوقوف أو التردُّد في حكم الكافر الأصلي من حيث الإطلاق والتعيين.

9. **التكفير المطلق لا يستلزم تكفير المُعيّن.** فالتكفير المطلق مُعلّق بالوصف، فهو مطلق، ليس له قيد، أقرب إلى الفتوى؛ وهو من باب الاعتقاد، أمّا تكفير المعين، فمُعلّق بشخص، فاحتاج إلى

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 1/73-74.
(2) شرح كتاب التوحيد ص50.
(3) شرح كتاب كشف الشبهات ص130.
(4) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص870.

قيود وشروط؛ إذ هو من باب القضاء. فهما شيئان متغايران، يقول الشيخ: "ثمّ هنا شيئان، أحدهما: الحكم على هذا الشيء أنّه يُكفّر. والثاني: الحكم على الشخص بعينه، شيءٌ آخر"[1]. وتقريرات الشيخ في هذا الأصل كثيرة، منها قوله -رحمه الله-: "ينبغي معرفة الفرق بين الحكم على شخص بعينه بالكفر، وبين أنْ يُقال من فعل كذا وكذا أو قال كذا وكذا فهو كافر؛ لأنّ الشخص المعيّن لابدّ من إثبات صدورها منه باختياره وكونه مكلّفاً بالغاً عاقلاً"[2]، وفي حكم الاستهزاء بسنة رسول الله r، يقول: "الاستهزاء بسنة رسول الله r الصريحة الصحيحة كفر بلا ريب..."، ثم يُفرّق بين الحكم العام المطلق، والخاصّ المقيّد فيقول: "لكن الشخص المعيّن الذي يصدر منه شيءٌ من هذا لا يُحْكم بكفره عينًا إلاّ بشروط معروفة، فإنّ الحكم على الشخص المعيّن بالكفر شيء، والحكم على القول أو العمل أنّه كفر شيءٌ آخر"[3]. ثمّ يزيد الشيخ هذا الأمر بياناً بذكر وجه الفرق بينهما فيقول: "ثمّ كوننا نحكم على هذا العمل أنّه كفر، وزيد إذا عمله، وأقمنا عليه الحُجّة، فإنّا نحكم على زيد أنّه مرتد، ونعمل معه العمل الذي نعمله مع المرتدين، فالفرق: أنّ تلك مَن فعل هذا فهو كافر، هذا بلا قيد، أمّا إذا كان شخص ففيه تفصيل؛ كونه يُعلَم بالضرورة أو لا، كون فيه تفصيل أو لا، كونه ممّن قامت عليه الحُجّة أو لا"[4]. ومن هذا الباب التفريق بين تكفير الفرقة والطائفة وتكفير آحاد المنتسبين إليها، وقد التزم سماحة الشيخ بهذا، ففي حقّ الجهميّة يقول: "والمعيّن من الجهميّة إذا كان داعية وبُيّن له كفر، وإذا كان مقلِداً فهو يفسق، وهذا لا يُنافي كون الجهميّة كفاراً مطلقاً"[5]. قال شيخ الإسلام ابن تيميّة -رحمه الله-: "التكفير له شروط وموانع، قد تنتفي في حقّ المُعيّن، وأنّ تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين، إلا

---

(1) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1690، فتاوى ورسائل الشيخ 191/12.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 194/12.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 174/1-175.

(4) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1691.

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 30/13.

أ إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع"[1]، وقال -رحمه الله-: "التكفير العام كالوعيد العام، يجب القول بإطلاقه وعمومه، وأمّا الحكم على المعيّن بأنّه كافر، أو مشهود له بالنار، فهذا يقف على الدليل المُعيّن؛ فإنّ الحكم يقف على ثبوت شروطه، وانتفاء موانعه"[2]، وعليه يتضح أنّ الكلام في مسائل التكفير، وخصوصاً التنـزيل، ليس لآحاد الناس؛ بل هي موكولة إلى الراسخين من أهل العلم، وإلى القضاة منهم، ولعمر الله كم تلا عب الشيطان بفئات من المسلمين، كناشئتهم، فخاضوا فيها دون علم، وأحدهم لا يُحسن وضوءه وصلاته، وصار يمتطي الصعب، فدخل نفقاً مظلماً قد ينتهي به في نار جهنّم.

10. التفريق بين حكم الظاهر والباطن. "فإنّ أصل الحكم بـ الظاهر مقطوع به في الأحكام خصوصاً، وبالنسبة إلى الاعتقاد في الغير عموماً أيضاً، فإنّ سيّد البشر r مع إعلامه بالوحي يُجري الأمور على ظواهرها في المنافقين وغيرهم، وإنْ عَلِم بواطن أحوالهم"[3]، وهذه من أعظم سمات التكفير عند أهل السنّة والجماعة، إذ يفرّقون بين أحكام الظاهر والباطن؛ فـ القلوب أمرها إلى علام الغيوب، وأمر الآخرة إلى الله، ولا يقطعون لأحد بجنّة أو نار إلا ّ بدلالة قطعيّة، فلنا من الحكم ما ظهر، ونحن مُتعبّدون به، وما خفي فإلى الله، وبهذا نسْلم من مسلك الخوارج في التكفير، والقطع بالخلود في النار دون حُجّة قطعيّة، وبه السلامة أيضاً من التوقّف عن تكفير من حكم الله بكفره؛ بحجّة أنّ في هذا شهادة عليهم بالنار، وهذا مسلك المرجئة، حتى انفتح الباب على بعضهم في الكافر الأصلي، مع أنّ من بلغته الحُجّة منهم ومات على كفره فهو من أهل النار ولا كرامة، وقد نبّه على هذا الأمر سماحة الشيخ قائلا ً: "ما يخفى دليله؛ فهذا لا يُكفّر حتى تُقام عليه الحُجّة؛ من حيث

---

[1] مجموع فتاوى ابن تيميّة 487/12-488.

[2] مجموع فتاوى ابن تيميّة 498/12، ويُنظر: 230/3-231، 619/7، 345/23، 165/35، منهاج السنّة 240/5، الردّ على البكري 377/1-385، الاستقامة 163/1-166، شرح العقيدة الطحاويّة ص318-319، الدرر السنيّة 432/10-433.

[3] الموافقات 467/2.

الثبوت، ومن حيث الدلالة، وبعدما تقام عليه الحُجّة يكفر، سواء فهم أو قال ما فهمت، أو فهم ووضحت له الحُجّة بالبيان الكافي؛ ليس كفر الكفار كلّه عن عناد؛ بل العناد قسم من أقسامه ، والقسم الآخر أو الأقسام ليست عناداً، والحكم الذي بينه وبين اللّه لا يدخل فيه العلماء"[1] ، وقال أيضاً: "وليس فهم الحُجّة شرط؛ بل إذا وُضِّح وبُيِّن ما يكفي في دلالة اللفظ على المعنى فيكفي، ما يحتاج أنْ يدخل في قلبه، ذلك إنّما بينه وبين ربه، فلا مدخل لنا بينه وبين ربه، فهذا حكم الظاهر"[2] . ويُقرِّر-رحمه اللّه- هذا الأصل بالمثال، فيقول: "الأحكام في الدنيا على الظواهر، وفي الآخرة على حسب البواطن، ألا ترى المنافقين يُحكم لهم بأحكام المسلمين؛ بالنسبة إلى ما أظهروا، وأمّا في السرائر فهم في الدرك الأسفل من النار"[3] . قال شيخ الإسلام ابن تيميّة في ثنايا تحريره القول في معنى حديث (فأبواه يهودانه...)[4] : "ومنشأ الاشتباه في هذه المسألة اشتباه أحكام الكفر في الدنيا بأحكام الكفر في الآخرة...، وقد يكون في بلاد الكفر مَن هو مؤمن في الباطن يكتم إيمانه، مَنْ لا يعلم المسلمون حاله إذا قاتلوا الكفار، فيقتلونه، ولا يُغسّل ولا يُصلّى عليه، ويُدفن مع المشركين، وهو في الآخرة من المؤمنين أهل الجنّة، كما أنّ المنافقين تجرى عليهم في الدنيا أحكام المسلمين ، وهم في الآخرة في الدرك الأسفل من النار، فحكم الدار الآخرة غير حكم الدار الدنيا"[5] ، وقال ابن القيم –رحمه اللّه-: "واللّه يقضي بين عباده يوم القيامة بحكمه وعدله، ولا يعذّب إلا مَن قامت عليه حُجّته بالرسل، فهذا مقطوعٌ به في جملة الخلق ، وأمّا كون زيد بعينه وعمرو قامت عليه الحُجّة أم لا، فذلك ما لا يُمكن الدخول بين اللّه وبين عباده فيه؛ بل الواجب على العبد أنْ يعتقد أنّ كلّ مَن دان بدين غير دين الإسلام فهو كافر،

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 190/12، ويُنظر: شرح العقيدة الواسطيّة ص207، شرح كتاب التوحيد ص56.

(2) شرح كتاب التوحيد ص55.

(3) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1146.

(4) تقدّم تخريجه.

(5) درء تعارض العقل والنقل 432/8-433.

وأنّ اللّه سبحانه وتعالى لا يُعذِّب أحداً إلا ّ بعد قيام الحُجّة عليه بالرسول، هذا في الجملة، والتعيين موكول إلى علم اللّه، وحكمه هذا في أحكام الثواب والعقاب، وأمّا في أحكام الدنيا فهي جارية على ظاهر الأمر، فأطفال الكفار ومجانينهم كفار في أحكام الدنيا، لهم حكم أوليائهم، وبهذا التفصيل يزول الإشكال في المسألة"[1] .

11. الانتساب إلى الإسلام لا يمنع التكفير مع نقضه. وهذا الأ صل يقف به أهل السنّة والجماعة في وجوه المشبّهين المُلبِّسين من القبوريين على عوام المسلمين، وقد أعظموا الفرية على أهل الحقّ بنسبتهم إلى تكفير المسلمين، وهم من ذلك براء؛ إذ لم يُكفِّروا إلا ّ من كفّره اللّه ورسوله r، وأمّا الانتساب إلى الإ سلام والنطق بكلمة التوحيد، فهذا لا يمنع من التكفير مع نقضه، وإنْ صلّى وتصدّق وصام وحجّ بيت اللّه الحرام. يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "عند جميع أهل العلم أنّه موجود مَن يقولون لا إله إلا ّ اللّه ويُصلّون، ومحكوم عليهم بالكفر، هذا عند أهل المذاهب؛ لوجود الكفر في الاعتقاد"[2] ، ويقول: "فإنّ كثيرًا من الناس ينتسبون إلى الإسلام، وينطقون بالشهادتين، ويؤدّون أركان الإسلام الظاهرة، ولا يُكتفى بذلك في الحكم بإسلامهم، و لا تحلّ ذكاتهم؛ لشركهم باللّه في العبادة؛ بدعاء الأ َنبياء و الصالحين، والاستغاثة بهم، وغير ذلك من أسباب الردِّة عن الإس لام. وهذا التفريق بين المنتسبين إلى الإسلام أمرٌ معلوم بالأ َدلة من الكتاب والسنّة وإجماع سلف الأمّة وأئمتها"[3] . وقد نقض الإمام محمّد بن عبد الوهاب -رحمه اللّه- هذه الشبهة وأمثالها في كتابه العظيم (كشف الشبهات) وقد زادها الشيخ محمّد بن إبراهيم بشرحه لها كشفاً، فكان عقداً في نحر حسناء، وسيفاً في يد عظماء. ففي الكشف وشرحه: "(ولهم شبهة أخرى ، يقولون، إنّ النبيّ صلّى اللّه عليه وسلم أنكر على أسامة قتل من قال لا إله إلا ّ اللّه، وقال: "أقتلته بعدما قال لا إله إلا ّ

---

(1) طريق الهجرتين ص611، ويُنظر: شرح العقيدة الطحاويّة ص319-320.
(2) شرح مسائل كتاب التوحيد ص37، ويُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 77/1.
(3) فتاوى ورسائل الشيخ 78/1.

الله"[1]، وكذلك قوله r: "أُمرت أنْ أُقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا ّ الله"[2] وأحاديث أخر في الكفِّ عمّن قالها). (ومراد هؤلاء الجهلة) من إيراد هذه الأحاديث والتشبيه بها (أنّ من قال لا إله إلا ّ الله لا يكفر ولا يقتل، ولو فعل ما فعل!) يعني أنّ النطق بها كافٍ في إسلام العبد. ومرادهم أنكم معشر الموحِّدين تُكفِّرون مَن يشهد أنْ لا إله إلا ّ الله... الخ. وهذا من عظيم جهلهم وعِمايتهم؛ يرون أنّ الدين رسومٌ فقط، ما دَرَوا أنّ لها أرواحاً ومعانيَ؛ لها معاني هي المُرادة، الألفاظ قوالب؛ جثة، و المعاني روح. ويأتيك كشفها ومراد النبي r من هذه الأحاديث وأنه لا كما ظنوا وزعموا. (فيُقال لهؤلاء المشركين الجهّال) في الجواب عن ذلك (معلوم أنّ رسول الله r قاتل اليهود) في عدّة مواطن (وسباهم) أخذ نساءهم مماليكَ وعبيدَ، كالصنيع بسائر الكفار (وهم يقولون لا إله إلا ّ الله) فلا منع قولُ لا إله إلا ّ الله من قتالهم وسبيهم؛ فدل على أنّ مجرد قول لا إله إلا ّ الله لا يمنع من التكفير؛ بل يقولها ناس كثير ويكونون كفاراً: إمّا لعدم العلم بها، أو العمل بها، أو وجود ما يُنافيها. فلابدّ مع النطق بها من أشياء أخر؛ أكبرها معرفة معناها والعمل به. (وأنّ أصحاب رسول الله r قاتلوا بني حنيفة وهم يشهدون أنْ لا إله إلا ّ الله وأنّ محمّداً رسول الله ويُصلّون ويدّعون الإسلام) ومع ذلك قاتلوهم، وسبوا حريمهم وذراريهم، مع قولهم لا إله إلا ّ الله...الخ، لأجل مُكفِّراتٍ أُخَر. (وكذلك الذين حرّقهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه) مع صلاتهم وادعائهم الإسلام، وهم من أصحاب علي رضي الله عنه، ولكن وقع منهم الغلوُ في علي وتجاوُزُ الحدِّ في تعظيمه حتى ادّعوا فيه الإلهيّة. فإنه ليس المراد اللفظ؛ بل اللفظُ وإقرارٌ وعملٌ؛ فإنّ حصل فهو معه

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب بعث النبي r أسامة بن زيد إلى الحُرَقات من جُهينة، رقم (4269)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أنْ قال لا إله إلا ّ الله، رقم (96)، من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، رقم (392)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا ّ الله، محمد رسول الله...، رقم (20)، من حديث أبي هريرة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

لا إله إلا ّ الله، وإلا ّ فإنه ما جاء إلا بلفظِها فقط؛ وروحُها وحقيقتها مفقود. فلا إله إلا ّ الله ينقضها أشياء ليست هي من ذاتها؛ ممّا ينفي لا إله إلا ّ الله مسبةٌ الرسول، ورميُ أزواجه بالإفك. كلُ واحدٍ منها ينقض هذه الكلمة العظيمة فكيف بنفيها نفسها من عبادة غير الله وجعل الأوثان قبلةً قلبِ صاحبها؟! بل هذا أسوأ حالا ً ممّن يمتنع عن النطق بها؛ لأنه يُؤخذ بأنه دخل الإسلام، ثمّ ما يُوجد منه يُفيد أنه انتكس عمّا تسمّى به؛ فيكون مرتدّا، والمرتدُ أعظم حكماً من الكافر الأصلي: منها أنّ ماله فيء؛ إلى آخر أحكام المرتدين؛ بخلاف اليهودي و النصراني والمجوسي فإنهم يتوارثون بينهم. هذا من تغليظ كفره؛ لأنه عرف ثمّ أنكر، وأبصر ثمّ عَمِيَ، فصار أغلظ مِمّن لم يُقرّ أصلا ً. (وهؤلاء الجهلة) المشركون (مُقرُّون أنّ مَن أنكر البعث كفر وقُتِل، ولو قال لا إله إلا ّ الله) ولم تنفعه الشهادتان (و) هم مقرُّون أيضاً (أنّ مَن جحد شيئاً من أركان الإسلام) كوجوب الصلاة، أو وجوب الصيام (كفر، وقُتِل، ولو قالها، فكيف لا تنفعه إذا جحد شيئاً من الفروع، وتنفعه إذا جحد التوحيد الذي هو أصل دين الرسل ورأسه؟!). (ولكنّ أعداء الله ما فهموا معنى الأحاديث) ولا حاموا حولها، وغشّا على أبصارهم التقليدُ الأعمى، والجمود، وإحسان الظنّ بأناس أعرضوا كلّ الإعراض عن التوحيد، وقلدوا مَن ظنّ أنّ قول لا إله إلا ّ الله في هذه ا لأحاديث كافٍ مع الجهل بمدلول لا إله إلا ّ الله. والإنسان إذا أراد أنْ يُطالع في كلام الفقهاء، فإنه يجد أنّ الإنسان إذا أتى بمكفّرٍ قولي أو اعتقادي فإنه يكفر، ولا ينفعه جميع ما تسمّى به وعمله. والمشركون في هذه الأزمان زعموا أنه لا يكفر إلا ّ مَن تعلّق عليها، وزعم أنها تستقلُ بجلب المنافع ودفع المضارّ. وهذا من كبير جهلهم، وهذا بعينه دينُ المشركين الذين ما أُنزلت جميع الكتب، ولا أُرسِلت الرسل إلا لردِّه وإبطاله؛ فإنّ المشركين الأولين قلّ منهم من يزعم أنّ مَن يلجأ إليه يستقلُ بجلب المنافع ودفع المضار..."[1] ، ونواقض الإسلام منبعها النقض لكلمة التوحيد، فمَن نقضها لم ينفعه نطقه بها وليس من أهلها،

[1] شرح كتاب كشف الشبهات ص139-142، ويُنظر: شرح الروض المربع - قسم المعاملات- ص1073.

يقول الشيخ: "مَن أقرّ بها لفظاً وجحدها معنىً؛ بأنْ كان مخالفاً لها، فهو مرتد، وهو أعظم من الكافر الأصلي، فالقبوريون في هذه الأزمان كفّار مرتدون؛ لكونهم عرفوا وجحدوا مدلولها"[1].

12. **الكفر يكون بالقول أو الفعل أو الاعتقاد.** وهذا المعلم يتميّز به أهل السنّة عن المرجئة، وقد قرّره سماحة الشيخ بقوله: "(في كلّ مذهب) المذاهب الأربعة وغيرها (باب حكم المرتد) وعرّفوه بتعاريف (وهو المسلم الذي يكفر بعد إسلامه) فهذا المذكور في هذا الباب إجماعٌ منهم أنّه يخرج من الملة، ولو معه الشهادتان، لأجل اعتقادٍ واحد، أو عملٍ واحد، أو قولٍ واحد، يكفي بإجماع أهل العلم، لا يختلفون فيه، وأنّه ليس المرتد الذي يخرج عن الإسلام بالمرّة؛ بل هو قسم والقسم الآخر هو ما تقدّم"[2].

13. **الكفر يكون عن عناد وعن غيره.** تقدّم في الباب الأول في آخر مبحث منه بيان أنواع الكفر، وهذا ما قرّره علماؤنا، وبموجبه حكموا، فمَن الخطأ الشنيع قصر موجب الكفر على واحد منها دون الآخر، كما هي سمة المرجئة، وقد غلط في هذا الباب من اشترط فهم الحجة بمعنى الاقتناع بها وزوال الشبهة المعارضة، فلازم قولهم أنْ لا يكون الكفر إلا ّ عن عناد، ولعل هذا كان بسبب الخلط بين أحكام الظاهر والباطن، وسيأتي مزيد بيان لهذا في الكلام عن ضوابط التكفير، والمهم أنّ من عقيدة أهل السنّة أنّ الكفر يكون عن عناد وعن غيره، وقصْرُه على العناد غلط، فقد سُئل سماحة الشيخ عمّن يقول: إنْ كان مراده كذا فهو يكفر؟ فأجاب: "مراد هؤلاء أنّه لا يكفر إلا ّ المعاند فقط، وهذا من أعظم الغلط؛ فإنّ أقسام المرتدين معروفة؛ منهم مَن ردّته عناد، وبعضهم لا. وفي القرآن يقول: ﭽ بح بخ بمﭼ[3]، حسبانهم أنّهم على شيء لا ينفعهم، وبعضهم يقول: إنْ كان مرادهم كذا. وهذه شبهة، كالشبهة الأخرى، وهو عدم تكفير المنتسب إلى الإسلام، وتلك شبهة عدم تكفير المُعيّن

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص19.
(2) شرح كتاب كشف الشبهات ص129.
(3) الأعراف (30)، الزخرف (37).

، وصريح الكتاب والسنّة يردُّ هذا"[1] ، ويُقرِّر أنّ الكفر ليس عن عناد فحسب، حيث قال: "ليس كفر الكفار كلّه عن عناد؛ بل العناد قسم من أقسامه، والقسم الآخر أو الأقسام ليست عناداً" [2].

14. **لا يشترط في التكفير أنْ يكفر المكلّف بجميع ما جاء به الرسول r؛ بل يكفي في الكفر والردّة أنْ يأتي بما يُوجب ذلك.** واشتراط ذلك أقرب أنْ يكون قول القبوريين وغلاة المرجئة، وهو قول بلغ في الجهل منتهاه، إلا ّ أنْ أهل العلم لم يتركوا لمبطلٍ بابَ تشبيهٍ إلا ّ أوصدوه، والشيخ محمّد يكشف زيف هذا المسلك قائلا ً: "يُوجد أشياء يكون بها الإنسان مرتداً، ولو نطق بالشهادتين وصلى؛ بل ولو أضاف إلى ذلك ترك المُحرّمات، وأتى بمكفّرٍ هدم جميع ما معه من الإسلام؛ فإنّ وجود المُكفّرات التي يصير بها الرجل مرتداً كثيرة لا تُحصر، والواحد من أسباب الردّة -كونه يجعل له واحداً من حقّ ربّ العالمين- كافٍ في كفره، وكونه اتخذ إلهاً ولو ليس من كلّ وجه؛ بل يكفي كونه جعله يصلح لحقّ ربّ العالمين؛ فليس من شرط المرتد أنْ يجمع بين أطراف الردة، أو يجمع الشركيات، أو أنّ ربّ العالمين ومعبوده واحد في جميع ما يستحقّ"[3] ، وقال: "والإنسان إذا أراد أنْ يُطالع في كلام الفقهاء، فإنّه يجد أنّ الإنسان إذا أتى بمكفّرٍ قولي أو اعتقادي، فإنّه يكفر ولا ينفعه جميع ما تسمّى به وعمله"[4] .

15. **لا يُكفّرون بمطلق المعاصي والذنوب.** وقد تقدّم عرض تقريرات الشيخ لهذا المعْلم في المبحث السابق.

16. **ليس كلّ كفرٍ يُوجب الخروج من الملة.** وهذا المعْلم أيضاً قد سبق نقل تقريرات الشيخ له في المبحث السابق، وعند بيان أقسام الكفر، فأغنى عن التكرار.

17. **التكفير مسألة اعتقادية من جهة، وفقهيّة من جهة.** فمِن

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 191/12.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 190/12، شرح الروض المربع -قسم المعاملات-ص 1690.

(3) شرح كتاب كشف الشبهات ص130.

(4) شرح كتاب كشف الشبهات ص142.

جهة الاعتقاد تُعدُّ من مسائل الأصول، وهي مسألة فرعيّة من جهة التطبيق؛ إذ النظر في تحقّق الشروط وانتفاء الموانع مسألة قضائية، وقد تختلف فيها وجات النظر، إلا ّ أنّ الا جتهاد فيها موكول إلى أهله، وكذلك من جهة الآثار قد تكون فرعيّة، وإلى هذا يشير الشيخ بقوله: "ثمّ الكلام حول الكفر على ضربين، أحدهما: أنْ يثبت بالبرهان أنّ هذه المقالة أو الا عتقاد أنّه كفر...، الثانية: تطبيق ذلك على الشخص فلان، و الحكم بأنّه كافر بحيث تبين زوجته...، فهذا بحث آخر، وهي مسألة أخرى، قد تكون فروعيّة، وذلك أنّه بالنسبة إلى أنْ نغسله أو لا، وأصلها أصوليّة، فهذا شيء، وذاك الأول شيء"[1] .

18. مَن ثبت إسلامه بيقين لا نكفّره إلا بيقين. وهذه قاعدة عظيمة، وهي من سمات أهل السنّة في باب التكفير، تدلُّ على تثبُّتهم وتحرّيهم في هذا الباب، مع ورع واحتياط في تكفير المعيّن، في حين عظمت الفتنة بإطلاق أقوام ألسنتهم وأقلامهم بالتكفير والتفسيق دون حجّة أو برهان؛ بل بالأوهام الكاسدة و الظنون الفاسدة، والله المستعان. وهذه القاعدة قد نصّ عليها الشيخ بقوله: "قاعدة: إذا تُيُقِن وجود شيء فلا يُزال عنه إلا ّ بشيءٍ متحقِق، فالصريح إذا وُجد منه اللفظ اكتفيت بذلك، ولو اعتذر، أو قال شيئاً آخر، في كلام الأصحاب وغيرهم أنّه لا يُقبل منه في ظاهر الحكم، فلو قال أنت طالق ثلاثاً، وقال أردت واحدة، لم يُقبل منه، وهذا في أبواب عديدة؛ مسألة الطلاق، وفي العتاق، والأيمان، ومسألة الكلمات التي تتعلق بالردّة ونحو ذلك"[2] ، قال شيخ الإسلام -قدّس الله روحه-: "ليس لأحد أن يُكفّر أحدًا من المسلمين، وإنْ أخطأ وغلط، حتى تقام عليه الحُجّة، وتبين له المحَجّة .ومَن ثبت إيمانه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشكّ؛ بل لا يزول إلا ّ بعد إقامة الحُجّة، وإزالة الشبهة"[3] .

19. تكفير المُعيّن مُتوقِّف على قيام الحُجّة من حيث الأصل،

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص278.

(2) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1146.

(3) مجموع فتاوى ابن تيميّة 501/12، ويُنظر: 266/12، التمهيد 21/17-22، فتح الباري 301/12.

وتوفر الشروط وانتفاء الموانع. يقول الشيخ: "ومسألة المُعيّن فيها قيود وشروط"[1]، وقال: "لا تكفير لأحدٍ إلا ّ بعد قيام الحُجّة عليه"[2]، قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: "تكفير الشخص المعيّن، وجواز قتله، موقوف على أنْ تبلغه الحُجّة النبويّة التي يكفر من خالفها، وإلا ّ فليس كلُّ مَن جهل شيئاً من الدين يكفر"[3]، وقال أيضاً:"نصوص الوعيد التي في الكتاب والسنّة، ونصوص الأئمّة بالتكفير والتفسيق ونحو ذلك، لا يستلزم ثبوت مُوجِبها في حقّ المُعيّن، إلا ّ إذا وُجدت الشروط وانتفت الموانع، لا فرق في ذلك بين الأصول، و الفروع. هذا في عذاب الآخرة، فإنّ المستحقّ للوعيد من عذاب الله ولعنته وغضبه في الدار الآخرة؛ خالد في النار، أو غير خالد ، وأسماء هذا الضرب من الكفر والفسق، يدخل في هذه القاعدة"[4]، وسيأتي مزيدُ بسطٍ لهذا في ضوابط التكفير.

20. وختاماً ينبغي التفريق بين مراحل ثلاث -منفكّة غير متلازمة- قبل الإقدام على التكفير، وهي:

- تعيين أنّ هذا الجرم من الكفر الأكبر، بالدلائل الشرعيّة.
- ثمّ مرحلة تكفير المعيّن المواقع لهذا الجرم؛ في حالة اجتماع الشروط فيه وانتفاء الموانع عنه، وهذا مناط بِالقضاة الشرعيين أصالة.
- ثمّ مرحلة ثالثة، وهي: عدم القطع له بعد الموت بالخلود في النار، مع إجراء أحكام الكفر عليه في أحكام الدنيا، و الله أعلم.

وهذا المعْلم هو مجموع كلام الشيخ في المعْلم الخامس و السابع والتاسع والعاشر والتاسع عشر، فهو فحوى تلك التقريرات.

المطلب الثاني: ضوابط التكفير:

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 208/12.

(2) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1690، فتاوى ورسائل الشيخ 191/12.

(3) الردّ على البكري 492/2.

(4) مجموع فتاوى ابن تيميّة 372/10، ويُنظر: شرح العقيدة الطحاويّة ص 318-319، الدرر السنيّة 432/10-433.

تقدّم أنّ من سمات أهل السنّة في تكفير المعيّن: التحرّي والتثبُت و الاحتياط، مع إقامة الحُجّة، والتحقّق من توفر الشروط وانتفاء الموانع، وعليه: فإنّ تكفير المعيّن من أهل القبلة لا يكون إلا ّ بضوابط معلومة، وليس ذلك لكلّ أحد؛ بل للراسخين من أهل العلم.

وتكفير المعيّن من المسائل التي افترق الناس فيها على طرفين ووسط، بين مانعٍ مطلقاً، ومُكفّرٍ بإطلاق، وبينهما المنهج الوسط، وهو تكفير المُعيّن بشروط وضوابط[1]، وقد عرض الشيخ -رحمه الله- هذه الأقوال، فقال: "وهنا بحثٌ في تكفير المُعيّن؛ فإنه كان حولها كلام كثير، فإنّ قوماً مَمّن صار عندهم تعاظم على قبول الدعوة، صاروا يُشبّهون بهذه المسألة، قومٌ بقوا على إباحة الوثنيّة ونصروها. وقومٌ قبلوها ولكنْ قالوا: المعيّن لا يُكفّر، واسْتدلوا ببعض كلام شيخ الإسلا م أنه لا يُكفِّر بعض المشاهير الذي كان معه كلامهم في المسألة، ومع مَن فهموا، فكلام شيخ الإسلام معهم في الأشياء التي قد يخفى دليلها، أمّا ما هو معلوم بالضرورة من عبادة الله. ألا َ ترى الجاحد وجوب الصلاة ألا َ يُكفّر؛ بل حتى المتكاسل، وعليه نصوص، وحُكي إجماع"[2]، وقال: "وهنا تُذكر مسألة المعيّن؛ فإنّ بعضاً يرى أنه لا يُقال: فلان ابن فلان كافر، وهذا من الجهل العريض الطويل، فإنه من المعلوم في القرآن كفر فرعون وغيره، إنما فيه الذي ما قامت عليه الحُجّة؛ لخفاء الدليل، أو ناشئ في بادية، فيُقال: أعماله كفر، ولا يُكفّر ؛ بأنْ لا يورث أقاربه.. الخ، إلا ّ إذا قامت عليه الحُجّة"[3].

وقال -رحمه الله-: "مسألة تكفير المُعيّن: من الناس مَن يقول: لا يُكفّر المُعيّن أبداً. ويستدلّ هؤلاء بأشياء من كلام ابن تيمية غلطوا في فهمها، وأظنّهم لا يُكفّرون إلا ّ مَن نصّ القرآن على كفره كفرعون. والنصوص لا تجيء بتعيين كلّ أحد. يُدرّس باب حكم المرتد ولا يُطبّق على أحد، هذه ضلالة عمياء وجهالة كبرى؛ بل يُطبّق بشرط. ثمّ الذين توقّفوا في تكفير المعيّن في الأ َشياء التي قد يخفى دليلها، فلا يكفر حتى تقوم عليه الحُجّة الرساليّة؛ من حيث

---

(1) يُنظر: رسالة (مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد) للإمام محمّد بن عبد الوهاب، وهو في ضمن مجموع مؤلفاته 329-279/1، وفي ضمن الدرر السنيّة 446-396/9.

(2) شرح كتاب التوحيد ص279.

(3) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص870-871.

الثبوت والدّلالة، فإذا أُوضحت له الحُجّة بالبيان الكافي كفر...، وإمامُ الدعوة ألف مؤلفًا في مسألة تكفير المعين وهو المُسمّى: (مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد) بيّن ووضّح أنّه لا مناص من تكفير المُعيّن بشروطه الشرعيّة"[1].

والحقُّ هو ما عليه أهل السنّة، فلا إفراط ولا تفريط؛ بل يُكفّر بضوابط وشروط، وفي هذا المطلب بيان تقرير سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- لتلك الضوابط، مع تفصيلٍ لبعضها؛ حيث يقع اللُبس، مع العلم أنّ هذه الضوابط إنّما هي في التن-زيل، بعد التيقّن مِن كون الأ مر المتلبّس به مُكفِّراً:

الضابط الأول: التكليف:

فغير المُكلّف مرفوع عنه القلم، كما صحّ عن نبيّنا r أنّه قال: (رُفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يحتلم، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يعقل)[2]، وعليه: إذا وقع مُكفِّر من غير مُكلّف فلا يُحكم عليه بكفر، وهذا ما نصّ عليه سماحة الشيخ بقوله: "ينبغي معرفة الفرق بين الحكم على شخصٍ بعينه بالكفر، وبين أنْ يُقال مَن فعل كذا وكذا أو قال كذا وكذا فهو كافر؛ لأنّ الشخص المُعيّن لابدّ من إثبات صدورها -يعني مقالة الكفر، ومثلها الفعل- منه باختياره، وكونه **مكلفاً؛ بالغاً، عاقلاً**"[3].

وقال في ردّة غير المميّز: "ولا يصحُّ منه ردّة، لكنْ يُحكم عليه بالإ

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 73/1-75، ويُنظر: 191/12.

(2) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (956)، وأبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حدّاً، رقم (4403)، والترمذي في السنن ، كتاب الحدود، باب ما جاء فيمَن لا يجب عليه الحدُّ، رقم (1423)، الحاكم في المستدرك، كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، رقم (949)، وصححه، من حديث علي رضي الله عنه، وأخرجه النسائي في السنن، كتاب الطلاق، باب مَن لا يقع طلاقه من الأزواج، رقم (3432)، وابن ماجه في السنن، كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم، رقم (2041) ، وابن حبان في صحيحه، كتاب الإيمان، باب التكليف، رقم (142)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وقد أخرجه البخاري معلقاً في كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون..، ووصله ابن حجر في تغليق التعليق 457/4، والحديث صححه ابن باز، يُنظر: مجموع فتاويه 281/5، وصححه الألباني في صحيح السنن وفي غيرها.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 194/12.

إسلام والكفر من باب التبع"[1].

وهذا الضابط ممّا لا خلاف فيه، ففي المغني: "الردّة لا تصح إلا ّ من عاقل، فأمّا مَنْ لا عقل له؛ كالطفل الذي لا عقل له، والمجنون، ومَن زال عقله؛ بإغماء، أو نوم، أو مرض، أو شرب دواءٍ يُباح شربه، فلا تصحّ ردّته، ولا حكم لكلامه، بغير خلاف"[2].

الضابط الثاني: القصد والاختيار:

والمراد أنْ يقصد القول أو الفعل، لا قصد الكفر، فمَن قصد الفعل المكفِّر كفَر وإنْ لم يقصد الكفر؛ قال-"قاعدة: **إذا تيُقِن وجود شيء، فلا يزال عنه إلا ّ بشيء مُتحقّق**، فالصريح إذا وُجد منه اللفظ اكتفيت بذلك، ولو اعتذر أو قال شيئاً آخر، في كلام الأصحاب وغيرهم أنّه لا يُقبل منه في ظاهر الحكم، فلو قال أنت طالق ثلاثاً وقال أردت واحدة لم يُقبل منه، وهذا في أبواب عديدة؛ مسألة الطلاق، وفي العتاق، والأيمان، ومسألة الكلمات التي تتعلّق بالردّة ونحو ذلك، فإنّ الأحكام في الدنيا على الظواهر، وفي الآخرة على حسب البواطن"[3].

يقول الشيخ -رحمه الله-: "(فمَن أشرك بالله تعالى كفر) بأنْ أثبت مُتصرّفاً معه في الكون، فهذا كافر، كذلك الشرك معه في الألوهيّة، **ولو ما سمّاهم آلهة، ولو ما سمّى ذلك عبادة، ولو ما درى أنّ ذلك عبادة، فيكفر**، وهذا هو شرك المشركين أعداء الرسل، أكثر المشركين مُقرّين بالتصرُف لله وحده، إنّما شرك الجميع في الألوهيّة و العبادة"[4].

وهذه يمكن أنْ تُعدّ من سمات التكفير عند أهل السنّة، وهي: العبرة قصد ما يُكفِّر لا قصد الكفر.

وأمّا مَن لم يقصد القول أو الفعل -كالمخطئ والمكره والناسي- فهو معذور، قال تعالى: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﭼ[5]، وفي صحيح مسلم: (قال: قد فعلت)[6].

([1]) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1686.

([2]) المغني لابن قدامة 72/10.

([3]) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1146.

([4]) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1689.

([5]) البقرة (286).

([6]) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان أنّه سبحانه وتعالى لم

وفي الضابط السابق النقل عن الشيخ في اشتراط الاختيار، فأغنى عن التكرار، وسيأتي شيء يتعلق بهذا في مانع الإكراه.

الضابط الثالث: إقامة الحُجّة:

فلا تكفير لمُعيّن إلا ّ بعد قيام الحُجّة عليه، قال تعالى: ﭽ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﭼ[1]، وقال سبحانه: ﭽ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﭼ[2]، "والحُجّة على العباد إنّما تقوم بشيئين: بشرط التمكّن من العلم بما أنزل الله، والقدرة على العمل به"[3]، قال ابن القيم -رحمه الله-: "حُجّة الله قامت على العبد؛ بإرسال الرسول، وإنزال الكتاب، وبلوغ ذلك إليه، وتمكّنه من العلم به سواء علم أو جهل، فكلُّ مَن تمكّن من معرفة ما أمر الله به ونهى عنه فقصّر عنه ولم يعرفه فقد قامت عليه الحُجّة"[4].

"ولا خلاف في أنّ امرأً لو أسلم، ولم يعلم شرائع الإسلام، فاعتقد أنّ الخمر حلال, وأنْ ليس على الإنسان صلاة, وهو لم يبلغه حكم الله تعالى، لم يكن كافراً, بلا خلاف يُعتدُّ به, حتى إذا قامت عليه الحُجّة فتمادى، حينئذ بإجماع الأمّة فهو كافر"[5]، قال ابن تيميّة -رحمه الله-: "مَن كان مؤمناً بالله ورسوله مطلقًا، ولم يبلغه من العلم ما يُبيّن له الصواب، فإنّه لا يُحكم بكفره حتى تقوم عليه الحُجّة التي مَن خالفها كفر؛ إذ كثير من الناس يخطئ فيما يتأوّله من القرآن، ويجهل كثيرًا مِمّا يرد من معاني الكتاب والسنّة، والخطأ والنسيان مرفوعان عن هذه الأمّة، والكفر لا يكون إلا ّ بعد البيان"[6].

و"قيام الحُجّة يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص"[7]، والحُجّة تحتاج إلى مُقيم وصفة، فالمقيم هو العالم بمعنى الحُجّة وحال الشخص واعتقاده، وأمّا الصفة فلابدّ أنْ تكون الحُجّة رساليّة، كما هو تعبير وتقييد سماحة الشيخ لها في أكثر من موضع، وسيأتي

يكلِف إلا ّ ما يطاق، رقم (126)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(1) التوبة (115).

(2) الإسراء (15).

(3) مجموع فتاوى ابن تيميّة 59/20.

(4) مدارج السالكين 217/1.

(5) المحلى 206/11.

(6) مجموع فتاوى ابن تيميّة 524-523/12.

(7) طريق الهجرتين ص611-612.

في ثنايا النقل عنه في هذا الضابط. قال ابن تيميّة -رحمه الله-: "الحقُّ الذي لا باطل فيه هو ما جاءت به الرُّسل عن الله، وذلك في حقِّنا، ويُعرف بالكتاب والسنّة والإجماع، وأمّا ما لم تجئ به الرُّسل عن الله، أو جاءت به، ولكن ليس لنا طريق موصلة إلى العلم به، ففيه الحق والباطل؛ فلهذا كانت الحُجّة الواجبة الاتباع للكتاب والسنّة والإ جماع، فإنّ هذا حقٌّ لا باطل فيه، واجب الاتباع لا يجوز تركه بحال، عام الوجوب لا يجوز ترك شيءٍ ممّا دلّت عليه هذه الأصول، وليس لأ حد الخروج عن شيء ممّا دلّت عليه"[1].

ولسماحة الشيخ تفصيل دقيق في اشتراط قيام الحُجّة من عدمه ، هذا التفصيل قائم على اختلاف موجب الردّة، وقد جعل ذلك على ث لاثة أقسام، فقال -أعلى الله درجته-:

"تنقسم الأشياء التي يُرتدُّ بها إلى ثلاثة أقسام:

قسم يجحد ما علم أنّ الرسول جاء به، وخالف ما عُلم بالضّرورة أنّ الرسول جاء به؛ فهذا يكفر بمجرّد ذلك، سواء في الأصول أو الفروع، **ولا يحتاج إلى تعريف**، ما لم يكن حديث عهدٍ بالإسلام.

والقسم الثاني: ما يخفى دليله؛ فهذا لا يكفر حتى تُقام عليه الحُجّة؛ من حيث الثبوت ومن حيث الدّلالة، وبعدما تُقام عليه الحُجّة يكفر، سواء فهم، أو قال: ما فهمت، أو فهم وأنكر، إذا فُهّم ووضِّحت له الحُجّة بالبيان الكافي؛ ليس كفر الكفار كلّه عن عناد؛ بل العناد قسم من أقسامه، والقسم الآخر أو الأقسام ليست عناداً، والحكم الذي بينه وبين الله لا يدخل فيه العلماء.

والقسم الثالث: أشياء تكون غامضة، فهذه لا يكفر الشخص، ولو بعدما أُقيمت عليه الدّلالة، وسواء كانت في الفروع أو في الأصول، ومن أمثلة ذلك: الرجل الذي أوصى أهله إذا مات أنْ يُحرقوه[2]. فهذا شخص خاف الله واتقاه، حمله الخوف على أنْ أوصى أهله بهذه الوصيّة، وهو مؤمن بقدرة الله، لكن شيء من القدرة خفي عليه، وهو أنّه إذا كان رماداً وفرّقته الرياح في اليمّ، لا يقدر عليه؛ فغُفر له

---

(1) مجموع فتاوى ابن تيميّة 5/19، ويُنظر: 229/3، 183-182/4، 493/12.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، بابٌ، رقم (3481)، ومسلم، كتاب التوبة، بابٌ في سعة رحمة الله تعالى وأنّها سبقت غضبه، رقم (2756)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

بمخافته من الله، غُفر له إحراقه، وهذا المقدار[قال ابن قاسم: الذي خفي عليه]من القدرة.

فعرفنا من هذا أنّه لا تكفير لأحدٍ إلا ّ بعد قيام الحُجّة عليه. فالقسم الأول ظاهر، والقسم الأوسط هو محلٌ هذا في الغالب، لا الثالث"[1].

ومثل هذا التقرير قوله -رحمه الله-: "ثمّ الذين توقّفوا في تكفير المعيّن؛ في الأ َشياء التي قد يخفى دليلها، فلا يُكفّر حتى تقوم عليه الحُجّة الرساليّة؛ من حيث الثبوت، والدّلالة، فإذا أُوضحت له الحُجّة بالبيان الكافي كفر، سواء فهم، أو قال: ما فهمت، أو فهم وأنكر ، ليس كفر الكفار كلّه عن عناد.

وأمّا ما عُلم بالضرورة أنّ الرسول جاء به، وخالفه، فهذا يكفر بمجرّد ذلك، ولا يحتاج إلى تعريف، سواء في الأصول أو الفروع، ما لم يكن حديث عهد بالإسلام.

والقسم الثالث: أشياء تكون غامضة، فهذه لا يكفر الشخص فيها، ولو بعدما أُقيمت عليه الأ َدلة، وسواء كانت في الفروع أو الأ ُصول، ومن أمثلة ذلك: الرجل الذي أوصى أهله أنْ يُحرقوه إذا مات"[2].

ومثل هذا التفصيل قوله -رحمه الله-: "بعض الأشخاص قد لا يُكفّرون؛ لعدم قيام الحُجّة عليهم، أو عدم بلوغها إيّاهم فضلا ً عن قيامها؛ لكونهم في بلاد بعيدة، أو نشأوا في بادية بعيدة، أو كان من الأشياء التي قد يخفى دليلها، فلا يكفر الشخص إلا ّ بعد قيام الحُجّة الرساليّة عليه؛ من حيث ثبوت الدليل، يصحُ أنْ يُستَدلّ به، من كونه آية أو حديث، فالآية معلومة الثبوت، والحديث يُبيّن له سلامته من العلل والشذوذ، يعني أنْ يعلم معناه، وأنْ تكون دلالته على هذا الشيء واضحة، إنْ كانت ممّا يُعلم معناه بالضرورة، فهذا لا يحتاج حتى في الأصول، أمّا إنْ كان ممّا يخفى عليه فلابدّ من بيان معناه، أ لا َ ترى أنّ الذي حرّق نفسه..الخ، فإنّ هذا مؤمن باليوم الآخر، ومُتعاظِمٌ معاصيَ الله، ولا حسب أنّ قدرة الله تجمع هذا المُحرّق، الذي ذُري...الخ، فقصُر فهمه عن أنّ قدرة الله تصل إلى هذه الصورة،

---

[1] فتاوى ورسائل الشيخ 12/190-191، وهذا النقل بنصه في: شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1689-1690، ويُنظر: ص870-871.

[2] فتاوى ورسائل الشيخ 1/74.

فدلّ على أنّ مُنكِرِ شيءٍ من الأصول، إذا كان في فهمه شيء، فعَمَله كفر، وليس بكافر"[1].

وللشيخ تقريرات أخرى اشترط فيها إقامة الحُجّة دون تفصيل، من ذلك قوله -رحمه الله-: "التوحيد أمران: كفر بالطاغوت، وإيمان ب الله. والكفر بالطاغوت: هو الكفر بِمَا يُعبَد من دون الله، والكفر بما يُعبَد من دون الله هو: أنْ يعتقد أنّ عبادة غير الله هي الكفر والضلال ، ويلزم من ذلك تكفير المشركين، توقُّفه ظاهرٌ في كونه ما يرى أنّ عبادة غير الله هي الكفر؛ إذ الملزوم ينتفي بانتفاء اللازم، إذ هذه الأ مور ليست كلاماً لفظياً؛ بل يترتب عليها ملزوماتها، وذلك بعد قيام الحُجّة الرساليّة عليه"[2]، وقال: "ويلزم من ذلك تكفير المشركين بعدما تقوم الحُجّة الرساليّة عليهم"[3].

ويظهر لي أنّها غير متعارضة؛ فالقاعدة: أنّ المُجمل يُردُّ إلى المفصّل، ثمّ إنّ إقامة الحُجّة شرط من حيث الجُملة، ففي الأمور المعلومة من دين الإسلام بالضرورة -كعبادة الله وحده- الحُجّة قائمة ببلوغ القرآن وسماعه، وقبول دعوة النبي r، وإلا ّ فما معنى الإسلام ؟! "فمعلوم أنّ الحُجّة إنّما تقوم بالقرآن على مَن بلغه"[4]، ويخرج من هذا حديث العهد بالإسلام، ومَن نشأ في بادية، وأمثالهم، فهؤلاء لابدّ من إقامة الحُجّة عليهم[5]، وفي هذا يقول سماحة الشيخ: "كلُّ إنكارٍ لِمَا عُلم بالضرورة أنّ الرسول r جاء به، فإنّه يكون كفراً، لكنْ هذا في حقّ مَن يعلم ذلك، أمّا حديث عهدٍ بالإسلام فإنّه لا يكفر بمجرد الجحد، لكنْ يُبيّن له، فمتى أُقيمت عليه الحُجّة؛ فإنّه يكفر"[6]، وقال: "الذي ما قامت عليه الحُجّة؛ لخفاء الدليل، أو ناشئ في بادية، فيُقال: أعماله كفر، ولا يُكفّر؛ بأنْ لا يورث أقاربه.. الخ، إلا ّ إذا قامت عليه

---

(1) شرح كتاب التوحيد ص279، ويُنظر: ص278-279.

(2) شرح كتاب التوحيد ص55، ويُنظر: ص53، 56، وشرح مسائل كتاب التوحيد ص36، 37، شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1674، 1703.

(3) شرح كتاب التوحيد ص53.

(4) الجواب الصحيح 293/2.

(5) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 610/7، 81/32-82.

(6) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص846.

الحُجّة"[1] ، وحَكم الشيخ بكفر جاحد وجوب الصلاة ممّن لا يجهله، فقال: "(إنْ كان ممّن لا يجهله) ناشئ بين المسلمين هذا لا يجهله. يُتصوّر هذا في أطراف المعمورة، أو بين بادية بعيدين عن الاتصال بـ المدن؛ فإنّهم كثيراً ما يكون منهم مَن يُشْبه السائمة"[2] .

وعليه: فإنّ الشيخ يرى أنّ الحُجّة قائمة فيما هو معلوم من الدين بالضرورة، سواء في الأصول أو الفروع.

ويشترط سماحته إقامة الحُجّة فيها مع حديث العهد بالإسلام أو من نشأ في بادية بعيداً عن الاتصال بالمدن، كما يشترط إقامة الحُجّة في المسائل التي قد يخفى دليلها، سواء في الأصول أو الفروع، وبعض الناس خلط بين هذا النوع وسابِقه، حتى نسب بعضهم للشيخ محمّد بن عبد الوهّاب أنّه لا يُكفِّر المعيّن، فأبطل الشيخ محمّد بن إبراهيم هذه الدعوى، قائلاً: "ظنّ بعض الناس أنّ الشيخ لا يُكفِّر المُعيّن، وليس كذلك؛ بل مراده الذي يخفى دليله، أمّا التي دليلها واضح فلا يُتصوّر فيه مثل هذا التقدير"[3] .

وهناك مسائل خفيّة وهي من دقيق العلم، وفيها غموض، ومثّل الشيخ لذلك بالذي أوصى أهله أنْ يحرقوه، فهذه لا يرى فيها الشيخ التكفير مطلقاً ولو بعد قيام الحُجّة.

ومن تطبيقات سماحته للنوع الثالث في الأحكام -فيما يظهر لي- أنّ سُئل عن مجموعة من الأقوال، وهي: لك البقاء، ولك الدوام، أدام الله وجودك، أدام الله بقاءك، أطال الله بقاءك، أطال الله عمرك.

فأجاب بقوله: "البقاء لله ﭼ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﭽ[4] المخلوق ما له بقاء ، ولا له دوام. فإذا قال إنسان لإنسان: لك البقاءُ ودمت كذا، فهذا ممّا لا يجوز، البقاءُ من صفات الله، فإذا أُسند إلى إنسان فهو من الشرك.

لعلك تقول: الذي انحنى أو قال لك البقاءُ مُشرك؟

قيل: لا، لأنّها كثيرًا ما تصدر من جُهّال وعوام، والجهل يمنع الحكم، لأنّ فيها شيئًا من الغموض"[5] .

وسيأتي مزيد بيان لهذه المسألة في الكلام عن العذر بالجهل،

---

(1) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص870-871.
(2) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص19.
(3) شرح كتاب التوحيد ص50.
(4) القصص (88).
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 1/206-207.

لترابط المبحثين.

ثمّ إنّ من المسائل المقرونة بضابط إقامة الحُجّة: مسألة اشتراط فهم الحُجّة من عدمه، وقد تكلّم كثير من الباحثين فيها بين موجِبٍ ونافي، ويظهر لي أنّ هذا من الألفاظ المجملة التي يُستفصل عن المراد منها، وبالتفصيل الهداية إلى سواء السبيل، وهذا ما لحظته من تقريرات الشيخ في هذه المسألة وفي غيرها.

فإنْ كان المراد بفهمها: ما هو من لوازم إقامة الحُجّة؛ مثل كونها بلسان المخاطب، بحيث يعقلها مثله، ويفهم المعنى منها والدّلالة، فلا شك في اشتراطه.

وإنْ كان المراد: ما وراء إقامة الحُجّة؛ من القناعة والقبول، واندفاع الشبهة، ورجحانها على ما عنده من حُجج، فلا يُشترط، "فمِن المعلوم أنّ قيامها ليس معناه: أنْ يفهم كلام الله ورسوله، مثل فهم أبي بكر رضي الله عنه؛ بل إذا بلغه كلام الله ورسوله، وخلا من شيء يعذر به، فهو كافر، كما كان الكفار كلّهم تقوم عليهم الحُجّة بالقرآن، مع قول الله: ﭽ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﭼ[1]، ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﭼ[2]"[3]، وإلاّ لزم على ذلك لوازم باطلة، كالتسوية بين أحكام الظاهر والباطن، وكون الحُجّة غير قائمة على كثير من الخلق، وأنّ الكفر لا يكون إلاّ عن عناد، وغيرها ممّا لا يقول به أهل السنّة.

وقد حقّق سماحة الشيخ القول فيها، فقال -رحمه الله-: "لا فرق بين مَن يكون كفره عناداً أو جهلاً؛ الكفر منه عناد ومنه جهل. وليس من شرط قيام الحجّة على الكافر أنْ يفهمها؛ بل مَن أُقيمت عليه الحُجّة مثل ما يفهمها مثله، فهو كافر، سواء فهمها أو لم يفهمها، ولو كان فهمُها شرطاً لمَا كان الكفر إلاّ قسماً واحداً، وهو كفر الجحود؛ بل الكفر أنواع، منها الجهل وغيره"[4].

ويقول -قدّس الله روحه-: "ثمّ الذين توقّفوا في تكفير المُعيّن، في الأشياء التي قد يخفى دليلها، فلا يكفر حتى تقوم عليه الحُجّة الرساليّة؛ من حيث الثبوت، والدّلالة، فإذا أُوضحت له الحُجّة بالبيان الكافي كفر، سواء فهم، أو قال: ما فهمت، أو فهم وأنكر، ليس كفر

---

(1) الأنعام (25).

(2) الأنفال (22).

(3) الدُرر السنيّة 10/69-70.

(4) شرح كتاب كشف الشبهات ص128.

الكفار كلّه عن عناد"[1] .

وفي تكفير جاحد الزكاة عن علمٍ يتابع الشيخ تقرير صاحب الزاد لذلك بقوله: (فإنْ منعها جحداً لوجوبها كفر عارف بالحكم)[2] ، ثمّ يتعقّب قول صاحب الروض في إنكار الجاهل، وشرطه فيه، ففي الروض: (وكذا جاهل عُرِّف، فعلم وأصر)[3] ، يقول الشيخ: "كلُّ إنكارٍ لِمَا عُلم بالضرورة أنّ الرسول r جاء به، فإنّه يكون كفراً، لكنْ هذا في حقّ مَن يعلم ذلك، أمّا حديث عهدٍ بالإسلام فإنّه لا يكفر بمجرّد الجحد، لكنْ يُبيّن له، فمتى أُقيمت عليه الحُجّة فإنّه يكفر (عارف بـ الحكم) هذا هو الذي بالجحد كافر، أمّا الجاهل فلا، (وكذا جاهل عُرِّف ، فعلم وأصر) عُرِّف وبُيّن له الفرضيّة بالبراهين الشرعية، وقيّده بقوله (فعلم) والقول الآخر: أنّه لا يشترط علمه؛ فالذي يُتكلّم فيه الحكم في الظاهر؛ فإذا عُرِّف وبُيّن له الدّلالة والسند، فيكفي ظاهراً، ولا حاجة إلى أنْ يقول علمت، ولو قال لم أعلم وترك، لبطلت إقامة الحُجّة على كثير، فالصواب إلغاء معنى هذه الكلمة، كالصلاة سواء، الجاحد لوجوبها مثل الزكاة وأولى، والجاهل يُعرّف، وبعد التعريف الحقيقي يكفي ولو ما عَلِم"[4] .

الضابط الرابع: انتفاء الموانع:

كالجهل والخطأ والإكراه والتأويل ونحوها، ممّا يكون مانعاً عن تكفير الـمُعيّن، وهذا من مهام الراسخين في العلم، العالمين بالبيّنات وإقامتها، فمتى وُجد المانع ارتفع الحكم عن المعيّن، ومتى انتفى مع التحقّق من بقيّة الشروط قام مقتضى ذلك، وقد وقفت على تقريرات للشيخ في مانعين من موانع التكفير، هما: الجهل، والإكراه.

المانع الأول: الجهل:

يقول الشيخ -رحمه الله- في التقعيد لهذا المانع: "كلمة الكفر إذا قـالها مَن لا يعرف معناها لا يكفر بذلك، وهذه قاعدة: أنّ الشرائع لا تلزم إلا بعد العلم، والله يقول: ﭽ ۇ ۇ ﯓ ﯔ ۋ ۋﭼ[5] ، فإذا كان مثله

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 74/1، ويُنظر: 190/12، 191، شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1690، شرح كتاب التوحيد ص55.

(2) زاد المستقنع ص75-76.

(3) الروض المربع 394/1.

(4) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص846.

(5) البقرة (286).

يخفى عليه ذلك إذا تكلّم به، فالجهل عذر فيما يُمْكن فيه الجهل، أمّا العلوم المعلومة بالضرورة من دين محمّد r فلا يُصدّق، وأمّا الأشياء التي لا تُعلَم بالضرورة؛ بل بعض الناس يعلمها وبعض الناس لا يعلمها، فالذي لا يَعْلَم يُعذر، والذي يَعْلَم لا يُعذر"[1].

وبعد تقرير طويل للشيخ في تكفير مَن يعبد غير اللّه، سُئل سماحته: ولو كان جاهلاً؟ فأجاب -رحمه اللّه-: "التوحيد ما فيه جهل، هذا ليس مثله يُجهل، إنما هذا مُعْرِض عن الدين، يجهل الإنسان الشمس؟! علماؤهم جُهّال، ولا أجهل من المشرك، ما في القرآن خطاب بالجهل إلاّ في [حقّ][2] مَن يعبد غير اللّه، فهم جُهّال، والحُجّة قائمة عليهم؛ فالشيئان يجتمعان: علم بقدر ما قامت عليهم الحُجّة، وجهل بقدر ما أعرض عنه"[3].

ويحكي الشيخ محمّد بن قاسم عن الشيخ -رحمهما اللّه- قال: "وقد جرت مناظرة بينه وبين شيخ الأزهر، الذي قال في النهاية: هؤلاء ظهروا مظهر الكفّار. فأجاب سماحته: (فنظهر لهم مظهر المُكفِّرين)[4]، قال ابن قاسم: حكاها لنا بعد رجوعه من مصر"[5].

فتحصّل من مجموع كلام الشيخ:

- أنّ الجهل عذرٌ من حيث الأصل، وهذا لا يقصد منه إقرار الجاهل على جهله؛ بل هو مطالب برفعه، فإنْ فرّط أو أعرض لم يكن جهله عذراً؛ "فإنّ العذر الحاصل بالاعتقاد ليس المقصود بقاءه؛ بل المطلوب زواله بحسب الإمكان، ولولا هذا لمَا وجب بيان العلم، ولكان ترك النّاس على جهلهم خيراً لهم، ولكان ترك دلائل المسائل المشتبهة خيراً من بيانها"[6]، و"أنّ هذا العذر لا يكون عذراً إلاّ مع العجز عن

---

(1) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1151، وينظر: -قسم العبادات- ص19، 846، فتاوى ورسائل الشيخ 74/1.

(2) هكذا في شرح الروض، وفي فتاوى الشيخ: (بعض).

(3) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1703، فتاوى ورسائل الشيخ 198/12.

(4) قال الشيخ محمّد ابن قاسم -رحمه اللّه-: "بإبدال الظاء زاي، على لغة المناظر في السؤال والجواب". فتاوى ورسائل الشيخ 198/12(الحاشية).

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 198/12.

(6) مجموع فتاوى ابن تيميّة 279/20-280.

إزالته، وإلا ّ فمتى أمكن الإنسان معرفة الحقّ فقصّر فيها لم يكن معذوراً"[1].

- الجهل عذر فيما يمكن فيه الجهل، وهو غير المعلوم من الدين بالضرورة.
- لا يُعذر الجاهل في الأمور المعلومة من الدين بالضرورة؛ ك التوحيد.
- سبق أنّ الشيخ يستثني في المعلوم من الدين بالضرورة: مَن يُتصوّر منه الجهل، كحديث العهد بالإسلام، ومَن نشأ في بادية، وقد تقدّم تقرير الشيخ لذلك عند الضابط الثالث (قيام الحجّة)، وفي عذر الجاهل إنْ جحد مُحرّماً ظاهراً مُجْمعاً عليه، يقول: "هذان شرطان: كونه جهل ذلك، وكون مثله يجهل ذلك. فهذا قد يُتصوّر فيه الجهل؛ إذا كان جهل، وكان مثله يجهله، فلو قال الآن أحد منْ الناس في البلدان التي فاش فيها وظاهر، ثمّ لمّا سُعي في القيام عليه، قال: أنا قلته جهلا ً، فلا يُطاع، هذا تكذيب، إنّما هذا فيما إذا كان مثله يجهله"[2].
- كون الشيخ لا يعذر بالجهل في الأمور المعلومة من الدين بـ الضرورة؛ من حيث الأصل، لا يعني ذلك أنّه يرى عدم لزوم إقامة الحجّة في ذلك؛ بل يراها قائمة، والجاهل في ذلك عنده علم بقدر قيام الحجّة عليه.
- الكفر يكون عن جهل، وإعراض، واستكبار، خاصّة في الأمور المعلومة من الدين بالضرورة.
- لا أجهل من مشرك، ولا عذر له في ذلك؛ فعلى قدر وضوح التوحيد زاد جهله وامتنع عذره.

المانع الثاني: الإكراه:

قال الله تعالى: ﭽ چ ڇ ڃ ڄ ڄ ڃ ڍ ڌ ڎ ڌ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ﭼ[3]، فجعله الله عذراً، وهذا من رحمته وتخفيفه على خلقه، "وأجمع العلماء على: أنّ مَن أكره على كلمة الكفر ، يجوز له أنْ يقول بلسانه، وإذا قال بلسانه غير معتقد لا يكون كفراً،

---

(1) مجموع فتاوى ابن تيميّة 280/20، ويُنظر: طريق الهجرتين ص611.

(2) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1693.

(3) النحل (106).

وإنْ أبى أنْ يقول حتى يُقتَل كان أفضل"[1] .

يقول الشيخ -رحمه الله- في تقرير العذر بالإكراه، وبيان حدِّه وشرطه: "(قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﭼ) أي: مَن صدر منه الكفر، (ﭽ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﭼ) أي: إلا ّ مَنْ كان في حقِّه شرطان؛ الأ ول: الإكراه، فلابدّ أنْ يكون مُكرهاً، والثاني: كون قلبه مطمئناً ساكناً با لإيمان. (فلم يعذر الله) لم يستثنِ الله (من هؤلاء إلا ّ مَن أُكره، مع كون قلبه مطمئناً بالإيمان).

والإكراه: كونه وصل إلى حدِّ يخشى على نفسه القتل أو ولده؛ فهذا يجوز أنْ ينطق بكلمة الكفر التي أُكره عليها، بشرط كون قلبه مطمئناً بالإيمان؛ أي: معتقداً الحقّ بجنانه، لكن إنْ كان لمّا أُكره طاع بقلبه ولم يكن مطمئناً، فهو من أهل الكفران"[2] .

ويقول: "الإكراه له الحكم المذكور في الآيات؛ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﭼ، والإكراه في القلب غير مُتصوّر، لا يُتصوّر أنْ يُكرَه أحدٌ على أنْ يعتقد الباطل أبداً"[3] .

ويُبيّن -رحمه الله- أحوال الناس مع الإلجاء على قول الكفر، وحكم كلّ حالة، فيقول: "الإنسان الذي يُلجِئُه مَن يُلجِئُه إلى أنْ يصدر منه الكفر له حالات:

أحدها: أنْ يمتنع ويصبر عليها، فهذه أفضل الحالات.

الثانية: أنْ ينطق بلسانه، مع اعتقاد جنانه الإيمان، فهذا جائز له، تخفيف ورحمة.

الثالثة: أنْ يُكرَه فيُجيب، ولا يطمئن قلبه بالإيمان؛ فهذا غير معذور وكافر.

الرابعة: أنْ يُطلب منه ولا يُلجَأ؛ فيجيب -ما وصل إلى حدِّ الإكراه- ولكن يُوافق بلسانه وقلبُه مطمئنٌ بالإيمان، فهذا كافر.

الخامسة: أنْ يُذكر له، ولا يصل إلى حدِّ الإكراه، فيوافق بقلبه ولسانه، فهذا كافر"[4] .

---

(1) معالم التنـزيل 46/5.

(2) شرح كتاب كشف الشبهات ص164، ويُنظر: شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1686.

(3) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1695.

(4)شرح كتاب كشف الشبهات ص166.

وهل الإكراه على فعل الكفر عذر كالإكراه على قوله، يُجيب على هذا التساؤل سماحة الشيخ بقوله: "وفي الأفعال خلاف -في الإكراه عليها- والراجح أنّها مثل الأقوال، يُتصوّر فيها الإكراه، ولشيخ الإسلام فتوى أظنّه رجّح ذلك"[1]، وقال -رحمه الله-: "الإكراه بالقول؛ يُكره أنْ يتكلّم بكلمة كفر، ويُكره أنْ يعمل عمل كفر مع الخلاف في عمل الجوارح، هل يسوغ أنْ يفعلها إذا أُكره وأُلجئ ويكون له حكم المُكرَه، أو يكون خاصّاً بالأقوال، فيه خلاف، وعموم الآية حُجّة لِمَن عمّم، ولم يجعل فرقاً بين الفعل والقول، وللشيخ -يعني ابن تيميّة- فتوى مختصرة في هذه المسألة"[2].

والحاصل من كلام سماحة الشيخ -رحمه الله-:

- أنّ الإكراه من موانع التكفير في حقّ المعيّن.
- الإكراه يُتصوّر في الأفعال كالأقوال، وإنْ كان في الأفعال خلاف.
- الامتناع عن التلبُّس بالكفر مع الإكراه هو الأفضل، والوقوع فيه تخفيف ورحمة.
- شرط العذر بالإكراه هو: "أنْ يكون من قادر بسلطان أو تغلُّبٍ، وأنْ يغلب على ظنّ المُكرَه نزول الوعيد به إنْ لم يُجب، وأنْ يكون ممّا يستضرُّ به ضرراً كبيراً كالقتل و الضرب الشديد"[3]، وأنْ يبقى قلبه مطمئناً بالإيمان.

المطلب الثالث: حكم أهل الفترة:

الفترة في اللغة: من الفعل فتر، و"الفاء والتاء والراء أصلٌ صحيح

---

[1] فتاوى ورسائل الشيخ 196/12. وفتوى شيخ الإسلام التي أشار إليها الشيخ كأنّها التي في الجزء الأول من فتاويه، ص372-373، جاء فيها: "فإنّ الإكراه عند أكثرهم يُبيح الفعل المحرم؛ كشرب الخمر ونحوه، وهو المشهور عن أحمد وغيره، ولكنْ عليه مع ذلك أنْ يكرهه بقلبه، ويحرص على الامتناع منه بحسب الإمكان، ومن علم الله منه الصدق أعانه الله تعالى، وقد يعافى ببركة صدقه من الأمر بذلك. وذهب طائفة إلى أنّه لا يُبيح إلاّ الأقوال دون الأفعال، ويُروى ذلك عن ابن عباس ونحوه، قالوا: إنّما التقية باللسان، وهو الرواية الأخرى عن أحمد".

[2] شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1695.

[3] المغني 260/8(بتصرُّف).

يدلُّ على ضَعفٍ في الشّيء"[1].

والمراد هنا: "ما بين الرّسولين مِن رُسُلِ الله تعالى؛ من الزّمان الذي انْقطَعت فيه الرّسالة، ومنه: فتْرة ما بَيْن عيسى ومحمّد عليهما الصلاة والسلام"[2]، "وهى عند جميع المفسِّرين انقطاع مابين الرسولين"[3].

فأهل الفترة: "هم الذين لم تبلغهم دعوة الرسل"[4].

ولا شكّ أنّ أهل الفترة يلحقون بالكفار في أحكام الدنيا، كما سيأتي تقرير الشيخ لهذا.

وأمّا حكمهم في الآخرة فقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة قديماً وحديثاً[5]، وهي مسألة اجتهاديّة، وفيها أقوال مُتعدِّدة، فمنهم مَن جزم لهم بالجنّة، ومنهم مَن جزم لهم بالنار، وآخرون توقّفوا، وقال كثير: أنّهم يُمتحنون في الآخرة[6]، وهذا قول المحقِّقين من أهل العلم[7]، وهو ما اختاره سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه الله- فقد سُئل عن أهل الفترة، هل يُسَمّون كفّاراً أو مسلمين؟

فأجاب بقوله: "كفّار، لا مسلمين. أمّا عذابهم، فلا يكون حتى يُبعث لهم رسول. وفي قصّة المجانين وأهل الفترات أنّه يُبعث لهم عنق من

---

(1) مقاييس اللغة 470/4.

(2) النهاية في غريب الحديث 408/3، ويُنظر: القاموس المحيط ص584، مجموع فتاوى ومقالات ابن باز 165/1.

(3) روح المعاني 103/6.

(4) مجموع فتوى ومقالات ابن باز 163/3.

(5) يُنظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير 53/5، الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم ص282-338.

(6) يُنظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير 57/5.

(7) كابن حزم، والبيهقي، وشيخ الإسلام ابن تيميّة، وابن القيم، وابن كثير، وابن حجر، وابن باز، وابن عثيمين. يُنظر: الفصل 50/4، الاعتقاد للبيهقي ص201-204، درء تعارض العقل والنقل 401/8، مجموع فتاوى ابن تيميّة 477/14، 308/17، طريق الهجرتين ص587، تفسير القرآن العظيم 58/5، فتح الباري 246/3، مجموع فتاوى ابن باز 50/1، 163/3-164، مجموع فتاوى ابن عثيمين 48/2. "وهذا هو الذي ذكره الأشعري في المقا لات عن أهل السنّة والحديث، وذكر أنّه يذهب إليه". درء تعارض العقل و النقل 401/8.

النار[1]"[2].

"وهذا القول يجمع بين الأدلة كلِّها، وقد صرّحت به الأحاديث"[3]، و"أحاديث هذا الباب منها ما هو صحيح، كما قد نصّ على ذلك غير واحد من أئمّة العلماء، ومنها ما هو حسن، ومنها ما هو ضعيف يُقوّى بـ الصحيح والحسن. وإذا كانت أحاديث الباب الواحد متعاضدة على هذا النمط، أفادت الحجّة عند الناظر فيها"[4].

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة -رحمه الله-: "وهذا التفصيل يُذهِب الخصومات، التي كره الخوض فيه لأجلها مَن كرهه، فإنّ مَن قطع لهم بالنار كلِّهم؛ جاءت نصوص تدفع قوله، ومَن قطع لهم بالجنّة كلِّهم؛ جاءت نصوص تدفع قوله"[5].

إلا ّ أنّه لا ينبغي أنْ يحصل الخلاف في حكم مَن نطقت النصوص بحكمهم في الآخرة، فالقياس مطّرح مع الوحي، ولا مسرح للعقل في أمور الغيب؛ بل التسليم واجب، وهو سمة المسلم، وبه يسمو على غيره.

وأمّا المسلم إذا جُنّ فلا يراه الشيخ كأهل الفترة، ففي سؤال له

(1) أخرجه البزار، رقم (7594)، وأبو يعلى في مسنده، رقم (4224)، و البيهقي في الاعتقاد ص203، وابن عبد البر في التمهيد 128/18، من حيث أنس بن مالك رضي الله عنه، ولفظه: (يُؤتى بأربعة يوم القيامة: بـ المولود، وبالمعتوه، وبِمَن مات في الفترة، والشيخ الفاني. كلّهم يتكلّم بحُجّته، فيقول الربُّ تبارك وتعالى لعنق من النار: ابْرز، فيقول لهم: إنّي كنت أبعث إلى عبادي رسلا ً من أنفسهم، و إنّي رسول نفسي إليكم، ادخلوا هذه، فيقول مَن كُتب عليه الشقاء: يا ربِّ أين ندخلها، و منها كنّا نفر؟، قال: ومَن كُتبت عليه السعادة يمضي فيقتحم فيها مسرعاً، قال: فيقول تبارك و تعالى: أنتم لرسلي أشدُّ تكذيباً ومعصية، فيدخل هؤلاء الجنّة، وهؤلاء النار)، قال الألباني في الصحيحة، رقم (2468): "صحيح بطرقه"، قال ابن حجر في الفتح: 246/3: "وقد صحّت مسألة الامتحان في حقّ المجنون ومن مات في الفترة من طرق صحيحة"، وقال ابن باز: "وقد صحّت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في امتحان أهل الفترة يوم القيامة". مجموع فتاويه 163/3.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 246/1-247.

(3) تفسير القرآن العظيم لابن كثير 58/5.

(4) تفسير القرآن العظيم لابن كثير 58/5، ويُنظر طرفاً من الأدلة 53/5-57.

(5) درء تعارض العقل والنقل 401/8.

عن المسلم إذا جُنّ هل هو مثل أهل الفترة والمجانين؟

قال: "الظاهر أنّ جنونه كموته، فإنه قد قامت عليه الحُجّة"[1].

وثمرة الكلام في حكم أهل الفترة تظهر في حكم مَن لم تبلغهم الدعوة مِنْ هذه الأمّة، ففي الدنيا لهم أحكام الكفار، وفي الآخرة يُمتحنون[2]، والأصل في هذه المسألة قوله تعالى: ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﭼ[3]، وأمثالها من النصوص، كقوله r: (والذي نفسي محمد بيده! لا يسمع بي أحدٌ من هذه الأمّة؛ يهودي، ولا نصراني، ثمّ يموت ولم يؤمن بالذي أُرسلت به إلا ّ كان من أصحاب النار)[4].

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 244/1.

(2) يُنظر: طريق الهجرتين ص610-611.

(3) الإسراء (15).

(4) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد r إلى جميع الناس ونسخ الملل بملته، رقم (153)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الفصل الرابع

جهود الشيخ في توضيح المسائل المُتعلِّقة بـ الصحابة والإمامة.

هذا الفصل هو منتهى الباب الثاني، وبه أكون -ولله الحمد- قد أشرفت على منتهى وقفت عليه من جهودٍ لسماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم-رحمه الله- في تقرير العقيدة، وقد خصّصت هذا الفصل لعرض تقريرات الشيخ في المسائل المُتعلِّقة بالصحابة والإمامة؛ لأنّ المخالفة في هذه الأبواب سمة أهل البدعة، وشعار الرافضة[1] و الخوارج والنواصب[2]، فكان حقيقاً بحثها وإدراجها في أبواب الا عتقاد، كما درج عليه أهل السنّة في مصنّفاتهم، وفيه مبحثان:

المبحـث الأول

الصحـابـة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الصحابة والآل: وفيه فرعان:

الفرع الأول: تعريف الصحابة:

في اللغة: جمع صحابي، و"الصاد والحاء والباء أصلٌ واحدٌ، يدلُّ على مقارَنة شيءٍ ومقاربته. من ذلك الصّاحب، والجمع الصّحْب"[3]، وصَحِبه: أي عاشره[4]، "والأصحاب: جمع صاحب، والصاحب: اسم فاعل؛ من صحبه يصحبه، وذلك يقع على قليل الصحابة وكثيرها؛ لأ نّه يُقال: صحبته ساعة، وصحبته شهراً، وصحبته سنة"[5]، و"لا خلاف بين أهل اللغة في أنّ القول صحابي مشتقٌ من الصحبة، وأنّه ليس بمشتقٍ من قدر منها مخصوص؛ بل هو جارٍ على كلّ مَن صحب غيره

---

(1) سيأتي التعريف بهم في أصل الرسالة؛ عند الحديث عن الفرق التي ضلّت في الصحابة.

(2) سيأتي التعريف بهم في أصل الرسالة؛ عند الحديث عن الفرق التي ضلّت في الصحابة.

(3) مقاييس اللغة 335/3.

(4) يُنظر: القاموس المحيط ص134.

(5) الصارم المسلول 1076/3.

قليلا ً كان أو كثيراً"[1].

وفي الاصطلاح: يُعرّف سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- الصحابي بقوله: "الصحابي: مَن اجتمع بالنبي r -ولو لحظة- وآمن به"[2]، وقال: "مَن اجتمع بالرسول r -ولو لحظة- وهو مؤمن به؛ فإنّه من الصحابة"[3].

وهذا التعريف هو حاصل تعريف أهل التحقيق من أهل العلم، ففي مقدِّمة الإصابة، ذكر الحافظ ابن حجر -رحمه الله- أنّ أصحّ ما وقف عليه مِنْ التعاريف للصحابي: "هو من لقي النبي r مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تخلّلت ردّة في الأصح"[4]، ثمّ قال: "وهذا تعريف مبني على الأصحّ المختار عند المحقِّقين، كالبخاري، وشيخه أحمد بن حنبل، ومن تبعهما، ووراء ذلك أقوال شاذة"[5].

ومن الملاحظ في تعريف الشيخ -رحمه الله- مقاربته للتعريف السابق، غير أنّه لم يشترط موته على الإسلام، وكأنّ الشيخ لاحظ أنّ من لم يمت مسلماً فهو كافر، فكيف يتبادر دخوله في حدِّ الصحابي؟! وأمّا تخلل الردّة فهي لا تأثِّر في أصل معنى الصحبة؛ ولأنّ الردّة تُحبط الأعمال لكن بشرط الموت عليها، وبهذا يسلم التعريف من الا عتراض ويبقى دقيقاً ومختصراً، وبنحوه قال الإمام البخاري في صحيحه: "مَن صحب النبيّ r أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه"[6].

الفرع الثاني: تعريف الآل:

في اللغة: قيل:"أصله: أهلٌ، أبْدِلَت الهاءُ هَمْزَةً، فصارت أألٌ، توالت همزتان، فأبْدِلَت الثانيةُ ألِفاً، وتصغيره أُوَيْلٌ وأُهَيْلٌ"[7]، وقد ضعّف ابن القيم -رحمه الله- هذا القول من ستة أوجه[8]، "وقيل: بل

---

(1) الكفاية في علم الرواية ص51، نقلا ً عن أبي بكر محمّد بن الطيب.
(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص18.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص204.
(4) الإصابة 7/1.
(5) الإصابة 8/1.
(6) صحيح البخاري ص747.
(7) القاموس المحيط ص1245.
(8) يُنظر: جلاء الأفهام ص227-229.

أصله أول،...وهو عند هؤلاء مشتقٌ من آل يؤول؛ إذا رجع"[1]، و"أهل الرجل: عشيرته، وذَوُو قُرْباه"[2]، و"أهل الرجل مَن يجمعه وإيّاهم نسبٌ، أو دين، أو ما يجري مجراهما؛ من صناعة، وبيت، وبلد. فأهل الرجل: في الأصل مَن يجمعه وإيّاهم مسكن واحد، ثمّ تُجُوِّز به، فقيل: أهل بيت الرجل لِمَن يجمعه وإيّاهم نسب"[3].

وفي الشرع: قد اختلف أهل العلم في المراد بآل النبي r على أربعة أقوالٍ[4]، أشهرها ثلاثة، وقد ذكر هذه الثلاثة الأقوال سماحة الشيخ -رحمه الله- مُرجِّحاً بعضها على بعض، فقال: "آل محمّد: المشهور أنّ آله أتباعُه على دينه، وهو قول جابر، وفيه قول ثانٍ: أنّهم من تحرُم عليهم الزكاة، ولا فرق بين الآل في الصلاة والزكاة. والقول الآخر: أنّهم أزواجه وذريّته. وهذا القولان الأخيران هما الأرجح في الدليل، كما اختارهما الشيخ وابن القيم[5]، وللشيخ في ذلك مسألة مطبوعة في الفتاوى ورجّح هذين القولين بالأدلة[6]، وهي الأحاديث التي فيها كلمات، فيها بدل كلمة الآل: (أزواجه وذريته)[7]، والروايات يُفسِّر بعضها بعضاً؛ بيّنت أنّ الآل: أزواجه وذريته"[8].

---

(1) جلاء الأفهام ص229، ويُنظر: الصحاح 1628/4، 161-160/1.

(2) القاموس المحيط ص1245، ويُنظر: تهذيب اللغة 220/6، مقاييس اللغة 150/1.

(3) المفردات ص29.

(4) يُنظر: المجموع للنووي 431432/3، فتح الباري 160/11، جلاء الأفهام ص236-250، وفيه ذكر الأقوال الأربعة وحُجّة كلّ قول، وقد ذكر الشيخ منها ثلاثة, وهذه الأقوال هي: قيل هم مَن تحرم عليهم الصدقة، وقيل: ذريته وأزاجه خاصّة، وقيل: أمّته وأتباعه إلى يوم القيامة، ورابعها أضعفها، وهو: أنّ آله الأتقياء من أمّته، قال ابن القيم -رحمه الله-: "والصحيح هو القول الأول، ويليه القول الثاني. وأمّا الثالث والرابع فضعيفان". جلاء الأ فهام ص250.

(5) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 462-460/22، جلاء الأفهام ص250.

(6) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 462-460/22.

(7) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي صلّى الله عليه وسلّم بعد التشهد، رقم (407)، من حديث أبي حميد الساعدي t.

(8) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص255، وفي فتاوى ورسائل الشيخ 222/2 نقل مقارب لهذا، غير أنّه قد وقع فيه بعض التصحيف فيما يظهر لي، ففيه الأقوال مرتبة كما في النقل المُثْبت هنا، ثمّ جاء فيه: "والقولان الأ

ويجمع -رحمه الله- بين هذين القولين: قائلا ً: "(وآل محمد: أهل بيته)، وهم مَن تحرُم عليهم الزكاة، وأزواجه داخلات في أهل بيته"[1].

وقال -رحمه الله-: "آله: قيل إنّهم أتباعه على دينه، وقيل إنّهم أزواجه وذريته، وهذا أرجح الأقوال، كما أنّ الذي يليه -يعني في الرجحان- هم مَن تحرم عليهم الزكاة"[2].

والذين تحرم عليهم الصدقة في رأي الشيخ -رحمه الله- هم بنو هاشم[3].

وعليه يظهر: أنّ قول الشيخ في تعريف (آل النبيّ) دائر بين قولين لأهل العلم، ويستظهر أحدهما على الآخر، ثمّ كأنّه رأى ائتلاف القولين واجتماعهما في قول واحد، والله أعلم.

وأزواج النبي r وذريّته هم أوّل مَنْ يدخل في آل بيته r، فـ النصوص يُفسِّر بعضها بعضاً كما تقدّم في قول الشيخ، وفي القرآن قوله تعالى في نساء النبي: ﭽ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﭼ[4]، "فدخلنَ في أهل البيت؛ لأنّ الخطاب كلّه في سياق ذكرهنّ، فلا يجوز إخراجهنّ من شيء منه"[5]، وأمّا الابن فإنّه بضعة من أبيه، ففي السنّة: (فاطمة بضعة منّي)[6].

وإذا تقرّر أنّ زوجات النبي r وذريّته من أهل بيته، فإنّه ينبغي

أولان هما الأ َرجح في الدليل"، والصواب: (الأخيران) بدل (الأولان). و الله أعلم.

(1) شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة ص50.

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص18.

(3) يُنظر: شرح العقيدة الواسطيّة ص211، وهذا هو مذهب الحنفيّة ورواية عن أحمد واختيار ابن القاسم صاحب مالك، وفي المسألة قولان آخران، فمذهب الشافعي والرواية الثانية عن أحمد أنّهم بنو هاشم وبنو المطلب، وقيل: بنو هاشم ومن فوقهم إلى بني غالب، وهذا اختيار أشهب من أصحاب مالك. يُنظر: جلاء الأفهام ص236-237.

(4) الأحزاب (33).

(5) جلاء الأفهام ص247.

(6) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل أصحاب النبي r، باب مناقب قرابة رسول الله r، رقم (3714)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل فاطمة بنت النبي عليه الصلاة والسلام، رقم (2449)، من حديث المسور بن مخرمة t.

معرفتهم؛ إذ كيف تؤدّى الحقوق ولا يُعرف أصحابها؟! وأوّل الجفاء الجهل بأصحاب الحقوق، ورحم الله الشيخ فقد سُئل عن عدد زوجات الرسول r، وعدد أبنائه وبناته؟

فأجاب بالتفصيل قائلا ً: "أمّا زوجاته r فهنّ إحدى عشرة، مات منهنّ في حياته ثنتان، وتُوفي هو عن تسع، وأسماؤهنّ كالآتي:

1. خديجة بنت خويلد القرشيّة الأ َسدية، تزوّجها قبل النبوّة وعمرها أربعون سنة، ولم يتزوّج عليها حتى ماتت، وهي أمُّ أولا ده ما عدا إبراهيم، وهي التي آزرته على النبوّة، وجاهدت معه، وواسته بنفسها ومالها. وقد ماتت قبل الهجرة بثلاث سنين، وحزن عليها الرسول r حزنًا شديدًا.
2. سودة بنت زمعة القرشيّة، تزوّجها بعد موت خديجة بأيام، وهذه هي التي وهبت يومها لعائشة. ماتت سودة في آخر زمان عمر.
3. عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، وتُكْنَى أُمّ عبد الله مع أنّه ليس لها أولاد، وقد تزوّج بها في شوال وعمرها ستُّ سنوات، وبنى بها في شوال في السنة الأولى من الهجرة وعمرها تسع سنوات، ولم يتزوّج بكرًا غيرها، وكانت أحبّ الخلق إليه، وهي التي رماها أهل الإفك بالزنا، فأنزل الله براءَتها من فوق سبع سموات، واتفقت الأ ُمّة على كفر قاذفها، وهي أفقه نسائه وأعلمهنّ، وكان الصحابة يرجعون إلى قولها ويستفتونها. ماتت سنة 57 في رمضان وقيل سنة 58.
4. حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وكانت قبله تحت خنيس بن حذافة السهمي[1]. ماتت سنة 41.
5. زينب بنت خزيمة بن الحارث القيسيّة، من بني هلال ابن عامر، وقد تُوفِّيت بعد زواج الرسول r بها بشهرين.
6. أمُّ سلمة هند بنت أبي أُميّة القرشيّة المخزوميّة، وهي آخرهن وفاة، ماتت سنة 61.

---

(1) هو صاحب رسول الله r، خُنيس بن حذافة بن قيس بن عدي القرشي السهمي t ، من السابقين الاولين إلى الاسلام، وهو أخو عبد الله، هاجر إلى أرض الحبشة، ثمّ رجع فهاجر إلى المدينة، وشهد بدرا واحداً، وأصابته بأحد جراحة فمات منها رضي الله عنه. يُنظر: الاستيعاب 452/2، الإصابة 345/2.

7. زينب بنت جحش بن أسد بن خزيمة، وهي ابنة عمّته أميمة، وفيها نزل قوله تعالى: ﭼﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﭺ[1] ، وبذلك كانت تفتخر على نساء النبي r، وتقول: (زَوّجَكُنّ أهاليكُنّ، وزوّجَني اللّه مِنْ فَوْق سبْع سموات)[2] ، وكانت أوّلا ً عند زيد ابن حارثة، وكان رسول اللّه r تبنّاه، فلمّا طلّقها زيد زوّجه اللّه تعالى إيّاها. تُوفِّيت سنة 21.

8. جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار المصطلقيّة، وكانت من سبايا بني المصطلق، فجاءته تستعينه على كتابتها، فأدّى عنها كتابتها وتزوّجها. تُوفِّيت سنة 56.

9. أمّ حبيبة واسمها رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب القرشيّة الأ َمويّة، وقيل اسمها هند، تزوّجها وهي ببلاد الحبشة مهاجرة، فأصدقها عنه النجاشي أربع مائة دينار، وسِيقت إليه من هناك، وماتت في أيام خلافة أخيها معاوية بن أبي سفيان سنة 44.

10. صفيّة بنت حيي بن أخطب سيد بني النظير، من ولد هارون بن عمران أخي موسى بن عمران، وكانت من أجمل النساء، وكانت قد صارت له من الصفي أمَة، فاعتقها وتزوّجها، وجعل عتقها صداقها. ماتت سنة 50.

11. ميمونة بنت الحارث الهلاليّة، وهي آخر مَن تزوّج بها بمكة في عمرة القضا. فهؤلاء زوجاته رضي اللّه عنهن.

وأما أبناؤه فهم:

1. القاسم. وبه كان يُكْنَى، مات طفلا ً. وقيل: إنّه عاش إلى أنْ ركب الدابّة.

2. عبد اللّه. واختُلِف في مولده، هل ولد بعد النبوّة أو قبلها. وقيل: إنّه الطيّب والطاهر.

3. إبراهيم. ولد بالمدينة من سريّته مارية القبطيّة سنة ثمان من الهجرة، ومات طفلا ً قبل الفطام.

وأما بناته فهنّ:

1- زينب. 2- رُقيّة. 3- أمّ كلثوم. 4- فاطمة.

---

[1] الأحزاب (37).

[2] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ [هود: 7]، ﭽ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﭼ[التوبة: 129]، رقم (7420)، من حديث أنس t .

وكلّهن من خديجة. وكلُّ أولاده توفِّي قبله إلا ـ فاطمة فإنّها تأخّرت بعده بستة أشهر"[1].

المطلب الثاني: موقف أهل السنّة والجماعة من الصحابة والآل، وبيان فضلهم:

أثنى الله على صحابة نبيّه دون استثناء، فقال جلّ شأنه: چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ چ[2]، ورضي عنهم ورضوا عنه، قال تعالى: چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ٹ ڤ چ[3]، ووعدهم بالحسنى، فقال: چ ئۆ ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې ئى ئى ئى ی ی ی ی ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى چ[4].

و"الأحاديث مستفيضة؛ بل متواترة في فضائل الصحابة، والثناء عليهم، وتفضيل قَرْنِهم على مَن بعدهم مِن القرون"[5]، من ذلك قوله r: (خير الناس قرني، ثمّ الذين يلونهم، ثمّ الذين يلونهم)[6]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "وفي هذا الحديث أنّهم خير الخلق من هذه الأمّة وغيرها بعد الأنبياء، وفيه الردُّ على الخوارج، وفيه ردٌّ على الرافضة المخذولين المكفّرين لهم إلا ـ بضعة عشر"[7]. وقد"اتفق العلماء على أنّ خير القرون قرنه صلّى الله عليه وسلّم، والمراد أصحابه"[8]، وهذا الفضل غير مُعارَض بحديث: (إنّ من ورائكم أياماً الصبر فيهنّ مثل

---

[1] فتاوى ورسائل الشيخ 1/252-254.
[2] الفتح (29).
[3] التوبة (100).
[4] الحديد (10).
[5] مجموع فتاوى ابن تيميّة 4/430.
[6] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، بابٌ: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (2652)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضوان الله تعالى عنهم، باب فضل الصحابة ثمّ الذين يلونهم ثمّ الذين يلونهم، رقم (2533)، من حديث عبد الله بن مسعود t.
[7] شرح كتاب التوحيد ص369، ويُنظر: ص41، 366.
[8] شرح صحيح مسلم للنووي 16/84.

القبض على الجمر، للعامل فيهنّ مثل أجر خمسين رجلا ً يعملون مثل عملكم،... قيل: يا رسول اللّه! أجر خمسين مِنّا أو منهم؟ قال: بل أجر خمسين منكم)[1] ، فالتفضيل الخاص لا يقتضي التفضيل العام، يقول الشيخ محمّد -رحمه اللّه- في توجيه هذا الحديث: "من هذه الناحية، وهي صبره مع كثرة أعدائه، فهو فضيلة جزئية، مثل عالم متخصِّص في النحو، لكن ليس له مثلهم في الفضل وإنْ سبقهم في النحو"[2] .

وعلى كلٍّ فقد تجاوز القوم القنطرة، ويكفي في شرفهم صحبة نبيِّنا r، والمنصف سليم الطبع يعرف هذا؛ فكيف بالمسلم؟! قال الشيخ -أعلى اللّه منـزلته-: "(ومَن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة) مَن عرف ذلك في سيرتهم، عرف صدق ما جاء في الأحاديث، أتهم خير الخلق بعد الأنبياء، كما تقدّم: «خير القرون قرني» كما في حديث عمران[3] وابن مسعود رضي اللّه عنهما[4] ، ومنه: «أنتم تُوفون سبعين

---

[1] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، رقم (4341) ، والترمذي في السنن، كتاب تفسير القرآن، سورة المائدة، رقم (3058)، و اللفظ له، وقال: "حسن غريب"، وابن ماجه في السنن، كتاب الفتن، باب قوله تعالى: ﭽ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭼ[المائدة: 105]، رقم (4014)، وابن حبّان في صحيحه، كتاب البرّ والإحسان، باب ما جاء في الطاعات وثوابها، رقم (385)، والطبراني في الكبير، رقم (587)، والحاكم في المستدرك، كتاب الرقاق، رقم (7912)، وقال: "حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي، وهو في الصحيحة للألباني، رقم (494)، وفي صحيح الترغيب و الترهيب، رقم (3172).

[2] فتاوى ورسائل الشيخ 247/1.

[3] هو صاحب رسول اللّه r، عمران بن حصين بن عبيد بن خلف، أبو نجيد الخزاعي، رضي اللّه عنه وعن أبيه، أسلم مع أبوه سنة سبع، وقيل: قبل ذلك، غزا مع النبي r، وروى عنه، ولِي قضاء البصرة، وكان مِمّن اعتزل الفتنة، تُوفِي t سنة اثنتين وخمسين. يُنظر: الطبقات 287/4، الاستيعاب 1208/3، سير أعلام النبلاء 508/2-512، الإصابة 705/4.

[4] تقدّم تخريج حديث ابن مسعود t قريباً، وأمّا حديث عمران بن حصين t فلفظه: (خيركم قرني، ثمّ الذين يلونهم، ثمّ الذين يلونهم...)الخ. أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أُشهد، رقم (2652)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضوان اللّه تعالى عنهم، باب فضل الصحابة ثمّ الذين يلونهم ثمّ الذين يلونهم، رقم (2535).

أمّة، أنتم خيرها وأكرمها على الله»[1]. (وما منّ الله عليهم به من الفضائل) من صريح الإيمان بالله ورسوله، وسبقهم إلى الخير والأعمال الصالحة تبين له ما يأتي:

(عَلِم يقيناً أنهم) -يعني الصحابة- (خير) وأفضل (الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم) رضي الله عنهم.

(وأنهم الصفوة) الخيار (من قرون هذه الأمّة، التي هي خير الأمم وأكرمها على الله)"[2].

فـ"والله لمَشهَدٌ شهده رجل يغبر فيه وجهه مع رسول الله r، أفضل من عمل أحدكم، ولو عُمِّر عمر نوح عليه السلام"[3].

قال الشافعي -رحمه الله-: "وقد أثنى الله تبارك وتعالى على أصحاب رسول الله r؛ في القرآن، والتوراة، والإنجيل، وسبق لهم على لسان رسول الله r من الفضل ما ليس لأحد بعدهم. فرحمهم الله وهنّأهم بما آتاهم من ذلك؛ ببلوغ أعلى منازل الصدِّيقين والشهداء و الصالحين. أدّوا إلينا سنن رسول الله r، وشاهدوه والوحي ينـزل عليه، فعلموا ما أراد رسول الله r؛ عامّاً وخاصّاً، وعزماً وإرشاداً، وعرفوا من سنته ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كلّ: علم، واجتهاد، وورع، وعقل، وأمر استُدرِك به علم واستُنْبِط به. وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا"[4].

والمؤمن يتمسّك بهذه النصوص وأمثالها، وقد وقف منها النّاس مواقف متباينة، إلا أنّ الوسطيّة قد تشرّبها أهل السنّة في كلّ قول

---

(1) أخرجه أحمد في المسند، رقم (20029)، والترمذي في سننه، كتاب تفسير القرآن، تفسير آل عمران، رقم (3001)، وحسّنه، وابن ماجه في السنن، كتاب الزهد، باب صفة أمّة محمد r، رقم (4288)، والطبراني في الكبير، رقم (1012)، والحاكم في المستدرك، ذكر فضائل هذه الأمّة على سائر الأمم، رقم (6987)، الكلُ أخرجه من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جدِّه، وقال الحاكم: "حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه"، ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني في صحيح الجامع، رقم (2301).

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص226.

(3) قاله سعيد بن زيد أحد العشرة المبشرين بالجنّة رضوان الله عليهم أجمعين ، وقد أخرجه أحمد في مسنده، رقم (1629)، وأبو داود في السنن، كتاب السنّة، باب في الخلفاء، رقم (4650)، وصححه الألباني في تخريج شرح الطحاويّة ص487.

(4) نقله ابن القيم -رحمه الله- في إعلام الموقعين 80/1.

وفعل، فأقوالهم وأفعالهم مؤتلفة؛ مع أنّهم في أزمنة وبلدان مختلفة؛ إذ مصدر التلقِّي عندهم واحد، ومن ذلك موقفهم من آل النبيِّ r وصحبه رضوان الله عليهم أجمعين، فهم وسطٌ بين الغالي والجافي، وفي بيان وسطيّتهم من حيث الجملة يقول سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله-: "وأهل السنّة وسط، وعلى هدىً مستقيم بين ضلالتين، يترضّون عن جميع أصحاب رسول الله r، ويعرفون حقّهم ويُنـزلونهم منازلهم، ولا يرون فيهم ما يراه الخوارج والروافض من تكفيرهم. وكذلك أهل السنّة والجماعة توسّطوا في أهل بيت رسول الله r، ورأوا أنّ لهم مزيّة؛ لقُرْبهم من النبي r كما قال r: (والذي نفسي بيده! لا يؤمنون حتى يُحبُّوكم لله ولقرابتي)[1]، ولا يرون ما يراه الروافض من الغلو في أهل البيت ولا ما يراه الخوارج من العداء لأهل البيت"[2].

والتاريخ شاهد بهذه الوسطيّة، وها هي كتب الاعتقاد لذلك مدوّنة ، وأكتفي بشاهد من كلامهم، ففي العقيدة الطحاوية:"ونحبُّ أصحاب رسول الله r ، ولا نُفْرط في حبِّ أحد منهم، ولا نتبرّأ من أحد منهم، ونبغض مَن يُبغضهم وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلاّ بخير، وحبُّهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان. وثبت

---

(1) أخرجه أحمد في مسنده، رقم (1777)، بلفظ: (والله لا يدخل قلب امرئٍ إيمان حتى يُحبّكم لله ولقرابتي)، من حديث عبد المطلب بن ربيعة، وضعّف إسناده محققو المسند، وأخرجه ابن ماجه في السنن، في المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله r، فضل العباس بن عبد المطلب t، رقم (140)، من حديث العباس بن عبد المطلب، ولفظه: (والله لا يدخل قلب رجل الإيمان حتى يُحبّهم لله ولقرابتهم مني)، والبزار في مسنده، رقم (2175)، بلفظ: (والذي نفسي بيده لا يدخل قلب امرئٍ الإيمان حتى يُحبّكم لله ولقرابتي)، من حديث المطلب بن ربيعة t، وأخرجه ابن أبي شيبة، رقم (32213)، من حديث أبي الضحى مسلم بن صبيح t، بلفظ: (لن يُصيبوا خيراً حتى يُحبوكم لله ولقرابتي)، والطبراني في الكبير، رقم (12228)، من حديث أبي الضحى عن ابن عباس، ولفظه: (لا يبلغوا الخير حتى يُحبوكم لله ولقرابتي)، قال البوصيري في مصباح الزجاجة 61/1 عن إسناد ابن ماجه: "هذا إسناد رجاله ثقات إلاّ أنّ محمد بن كعب روايته عن العباس يُقال: مرسلة"، وحديث ابن ماجه ضعّفه الألباني في الضعيفة، رقم (4430).

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص130.

الخلافة بعد رسول الله r أوّلا ً لأبي بكر الصديق t؛ تفضيلا ً له، وتقديماً على جميع الأمّة، ثمّ لعمر بن الخطاب t، ثمّ لعثمان t، ثمّ لعلي بن أبي طالب t، وهم الخلفاء الراشدون، والأئمّة المهديُّون. وأنّ العشرة الذين سمّاهم رسول الله r وبشّرهم بالجنّة؛ نشهد لهم بالجنّة على ما شهد لهم رسول الله r، وقوله الحقُّ، وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح وهو أمين هذه الأمّة، رضي الله عنهم أجمعين. ومن أحسن القول في أصحاب رسول الله r، وأزواجه الطاهرات من كلّ دنس، وذرّياته المقدّسين من كلّ رجس؛ فقد برئ من النفاق"[1].

وقد ذكر سماحة الشيخ بعض مظاهر وسطيّة أهل السنّة في موقفهم من الصحابة والآل رضوان الله عليهم أجمعين، من ذلك:

1. سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله r، يقول الشيخ –رحمه الله-: "(ومن أصول أهل السنّة والجماعة سلامة قلوبهم) وطهارتها لأصحاب رسول الله r؛ سلامة قلوبهم من الغلّ والحقد ، والبغض والعداوة، واعتقاد السوء في الصحابة، (و) سلامة (ألسنتهم لأصحاب رسول الله r) فألسنتهم سالمة مِنْ أنْ تتلوّث بالطعن والوقيعة في أعراض أصحاب رسول الله r؛ بل هم أحبُّ طائفة إليهم. يعني خلافاً للروافض الذين قلوبهم مفعمة من بغض أصحاب رسول الله r وعداوتهم، وألسنتهم مُسلقة في سبِّ أصحاب رسول الله r ...، (كما وصفهم الله) يعني: أهل السنّة والجماعة بسلامة قلوبهم (في قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ[2]) يعني من بعد المهاجرين والأنصار. فمن بعد البعثة المسلمون على ثلاث طبقات: مهاجرين، وأنصار، وتابعين إلى يوم القيامة. فمن صفة الطبقة الثالثة: أنّهم (ﭽﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭼ) فإنّ الآية الأ ُولى في المهاجرين: ﭽﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ

(1) العقيدة الطحاويّة بشرح ابن أبي العز ص467-490، ويُنظر: السنّة للإمام أحمد ص38، عقيدة السلف أصحاب الحديث ص287-294، الاعتقاد للبيهقي ص437-523، العقيدة الواسطيّة ص128-136، آل رسول الله وأولياؤه موقف أهل السنّة والشيعة.

(2) الحشر (10).

ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۉ ۉ ۋ ۋ ۅۅ ۅ ۋ ې ې چ [1]، والآية بعدها في الأ
نصار: چ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ
ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې ئى ئى ئى ی ی ی چ [2]، فأثنى الله على من جاء بعد المهاجرين والأنصار بقوله: چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ
پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ چ [3]. فهذا وصف أهل السنّة، وهذه مقالتهم، يدعون للصحابة بالمغفرة كما يسألونها لأنفسهم، فمدحهم الله بهذه المقالة، وهي باقية في أهل السنّة إلى يوم القيامة، و الرافضة ليسوا كذلك؛ بل يقعون فيهم أشدّ الوقيعة؛ بل يُكفّرونهم إلا ّ النفر القليل. ولهذا استدلّ مالك بالآية على منعهم الفيء. ثمّ وصفهم بقوله: (چ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹچ) والغلّ في قلوب الروافض، حتى صاروا في هذا الباب يظهر منهم عند ذكر الصحابة من الأقوال والأعمال مُضحكات من شدِّة الغيظ في قلوبهم، وبهذا ينبغي لولاة الأمور أنْ لا يجعلوا لهم رفادة ولا شيئاً أبداً، اللهم إلا ّ أنْ يزول رفضهم، بما يُظْهرون أولا ً فيُعْطون. (وطاعة النبي r في قوله: «لا تسبُّوا أصحابي [4])، والخطاب مع من؟! مع خالد بن الوليد t وأصحابه في قصّة بني جذيمة، لمّا قتلوا مَنْ قتلوا -ظنّاً منهم أنّهم لم يُسلِموا- أنكر عليه عبد الرحمن بن عوف t قتله لهم، فسبّه خالد، فقال النبي r : «لا تسبُّوا أصحابي» يعني عبد الرحمن بن عوف، مع أنّ خالداً وأصحابه من الصحابة، لكنّ عبد الرحمن أسبق صحبة، فما الظنّ فيمَن بعده في الزمن الطويل؟! (فو الذي نفسي بيده لو أنّ أحدكم أنفق مثل) جبل (أحدٍ ذهباً ما بلغ مدّ أحدهم) من البُرّ ونحوه، ينفقه (ولا نصيفه») لغة في النصف [5]، وذلك أنّ تفاوت الأعمال إنّما هو ب

(1) الحشر (8).
(2) الحشر (9).
(3) الحشر (10).
(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل أصحاب النبي r، باب قول النبي r: (لو كنت متّخذاً خليلا ً)، رقم (3673)، من حديث أبي سعيد t، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم، رقم (2540)، من حديث أبي هريرة t.
(5) يُنظر: مقاييس اللغة 432/5، النهاية في غريب الحديث 64/5.

النسبة إلى ما في القلوب، لِمَا فيها من صريح الإيمان والصدق ما لا يكون لِمَن بعدهم. فلأجل الآية، ولأجل طاعة النبي r في هذا الحديث الذي فيه أعظم تغاير بين الصحابة ومَن بعدهم، كان مسلك أهل السنّة في الصحابة هو ما تقدّم"[1].

2. محبّة آل الرسول r ومعرفة عظيم قدرهم، وفي هذا يقول الشيخ -رحمه الله-: "(و) أهل السنّة والجماعة (يُحبُّون أهل بيت رسول الله r) يعني: قرابته بني هاشم. (ويتولّونهم) التولِّي: المحبّة، والترضِّي، والذبُّ عنهم، ونحو ذلك. يعني: يذبُّون عنهم وينصرونهم عندما يحتاجون إلى ذلك، ويحمونهم عندما يحتاجون إلى حماية، ويعرفون لهم فضائلهم ومناقبهم؛ بل أهل السنّة والجماعة يتولّونهم زيادة على ما يتولّون به سائر المؤمنين، فهم يرون أنّ المسلم يُذّبُّ عنه...الخ، فهم اشتركوا معهم في ذلك واختصُّوا بقرب رسول الله r. (ويحفظون فيهم وصيّة رسول الله r حيث قال يوم غدير خم:) -موضع معروف بين مكة والمدينة، في من-زلٍ نزله في رجوعه من حجّة الوداع لَمّا رجع من مكة، خطبهم فيه خطبة شهيرة قبل موته بشهرين- («أذكِرِكم الله في أهل بيتي»[2]) يعني: أنْ تعرفوا لهم حقهم وحرمتهم ومكانتهم من رسول الله، وأنْ ترعوا لهم حقّهم ولا تحرموهم، قاله مزيدَ حثٍّ وتذكيرٍ لهم على أنّه يُراعى لهم حقيقة. وهذا خلافًا للنواصب الذين نصبوا لهم العداوة، وهذا حيث كان في خلافة بني أميّة، جفوا أهل البيت، والمنصف يُعطي كلّ ذي حقٍّ حقه. فدلّ على أنّ أهل بيت رسول الله r يُحبّون لأمرين، أحدهما: إسلامهم، والثاني: لقربهم من المصطفى r، والمراد المُسْلم منهم، أما الكافر فلا، فإنّ أبا لهب عمُّ النبي r. فالمراد المسلمون الموحِّدون الذين هم على سنّته r. أمّا مَن حاد عمّا جاء به النبي r فلا، وقربه من النبي r يدعوه أنْ يكون أسرع الناس إجابةً له r، أمّا مَن كان من الكفار فإنّه أبعد الناس عن النبي r وأسوؤهم كفرًا، فالذين يكفرون مِن ذريّة عبد المطلب يتغلّظ كفرهم، ألا ترى قوله: ﭽ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص196-199.

(2) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل علي بن أبي طالب t، رقم (2408)، من حديث زيد بن أرقم t.

ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﭼ[1]...(وقال أيضًا للعباس عمِّه، -وقد اشتكى إليه أنّ بعض قريش يجفو بني هاشم-) يعني: يُقصِّر في حقِّهم. (فقال: «والذي نفسي بيده، لا يُؤمنون حتى يُحبُّوكم لله ولقرابتي»[2]) فدلّ على أنّه واجب من واجبات الإيمان محبّة قرابة النبي r في الله؛ لكونهم مسلمين، وواجب محبّتهم من جهة أخرى وهي قرابتهم من النبي r وهي أخصُّ"[3]. ويقول كذلك: "فضيلة أهل البيت معلومة، والأ َدلّة على ما لهم من الميزة على مَن سواهم من أجل أنّهم من البيت وقرابة النبي معلومة، فيجب أنْ يُحبّوا زيادة على غيرهم من المسلمين. ومنْ لم يدن بدين النبي r؛ بأنْ كان تاركه أصلا ً، أو انتسب إليه ووُجِد منه ناقض من نواقض دينه، فإنّ هذا لا ينال حقّاً من حقوق المسلمين فضلا ً عنْ أنْ ينال حقّاً من حقوق سيِّد المرسلين...، المقصود أنّ أهل بيت رسول الله r لهم مزيّة ومحبّة لمكانهم من رسول الله r، لكنْ بقدْر، دون ما وصلت إليه الشيعة في أول الأ َمر، دون آخر الأ َمر من الشرك، مع ما انضمّ إليه من بدعة الاعتزال والقدر. فالرافضة في هذا الزمان أكثر المذكورات فيهم"[4]. وقال أيضاً: "أهل السنّة أحبّوا أهل البيت، ولا عاكسوا الروافض، لم يبغضوا أهل البيت ولا سبّوهم"[5].

3. تولِّي أزواج النبي r وهنّ من أهل بيته: يقول الشيخ -رحمه الله-: "(ويتولّون أزواج رسول الله r) -والتولِّي نشر الجميل-، بمحبّتهنّ، والذبُّ عنهنّ، ومراعاة حقّهنّ، والنصر عندما يُحتاج لذلك. والأزواج: جمع زوج، والأفصح زوج بدون تاء. والمراد: اللاتي تُوفي وهُنّ في عصمته، أو تُوفِّين وهُنّ في عصمته؛ بخلاف من فارقنه في حياته. فأهل السنّة يتولّون أزواج رسول الله r، كما يتولّون أهل بيت رسول الله r، خلافًا للنواصب. والتولِّي -كما تقدّم-: الترضِّي عنهنّ، والذبُّ عنهنّ، وتبرئتهنّ قَرَش

---

(1) الأحزاب (30).
(2) تقدّم تخريجه.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص211-212.
(4) فتاوى ورسائل الشيخ 1/254-256.
(5) فتاوى ورسائل الشيخ 1/256.

المصطفى r خير الخلق وأطهرِ الخلق r...، (ويُؤمنون بأنّهنّ) رضي اللّه عنهنّ (أزواجه في الآخرة). (خصوصًا خديجة) بنت خويلد (رضي اللّه عنها) فلها من المزيّة ما لا يخفى، (أمّ أكثر أولاده) -أم فاطمة- (وأوّل مَن آمن به وعاضده على أمره) أي دينه، وهي التي جاء إليها لَمّا جاءه الملك، وقال: زمّلوني، وأخبرها بما أتاه، والقصّة معروفة، وأول امرأة آمنت به، (وكان لها منه المنـزلة العالية). (والصدّيقة بنت الصدّيق رضي اللّه عنهما) يعني: وخصوصًا أيضًا الصدّيقة بنت الصدّيق رضي اللّه عنهما، يعني عظيمة التصدّيق، فأبوها الصدّيق الأكبر، وهي صدّيقة النساء، التي لها المزايا الخاصّة؛ من نزول الآيات في حقّها، والعلم. (التي قال فيها النبي r: «فضل عائشة على النساء ، كفضل الثريد على سائر الطعام»[1]) والثريد: هو الخبز مع اللحم، وباتفاقٍ أنّها أعلم نساء الصحابة. وقول المصنف: (خصوصًا) وخصّ منهن اثنتين هما أفضل النساء على الإطلاق، فأهل السنّة والجماعة يقولون[2]: جميع أزواج النبي r وبالأخص هاتين؛ لكونهما أخصّ أزواج النبي r"[3].

4. الإيمان بما ورد من فضائلهم العامّة والخاصّة، فمن سمة أهل السنّة ومظاهر وسطيّتهم في الصحابة، ما قاله فيهم الشيخ مِنْ أنّهم "(يقبلون ما جاء به الكتاب والسنّة) المطهّرة (والإجماع، من) مناقب الصحابة و(فضائلهم ومراتبهم)، وفضائل الصحابة جمّة؛ جاءت نصوصٌ عامّة لجميعهم، وجاءت نصوصٌ خاصّة، منها ما هو تفضيل لهم عموماً، ومنها خصوص طائفة على طائفة بالتفضيل، مثل المهاجرين فُضِّلُوا على الأنصار، وأهل بدر ، وأهل بيعة الرضوان، ومنها ما هو تفضيل أشخاص على

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب: ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﭽ.. الآية إلى قوله: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭼ[آل عمران: 42-44]، رقم (3433)، من حديث أبي موسى الأشعري t، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي اللّه تعالى عنهم، باب في فضل عائشة رضي اللّه تعالى عنها، رقم (2446)، من حديث أنس بن مالك t.

(2) هكذا في المطبوع، وفي الأصل، وكأنّه تصحيف، ولعلّ صوابه: (ويتولون)، واللّه أعلم.

(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص214-215.

أشخاص، وأهل السنّة يقبلون ذلك كله ويعرفون لكلّ واحدٍ من الصحابة فضله"[1]. فمن التفضيل الخاص ممّا ذكره الشيخ: تفضيل المهاجرين على الأنصار، حيث يقول -رحمه الله-: "أهل السنّة يرون أنّ الكلّ له فضيلة وخير، ولكنْ يرون أنّ المهاجرين أفضل؛ لأنّ الله قدّم المهاجرين على الأنصار في مواطن الثناء عليهم في عدة آيات، والله لا يُقدِّم إلا ّ الأفضل، كما في سورة الحشر ﭽ ۓ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﭼ[2]. وإنّما قُدّموا المهاجرين لأجل النصوص، فالمهاجرون أقدم في الفضيلة؛ لكون الله قدّمهم، فالتقديم يُفيد التفضيل كما تقدّم، والحكمة في ذلك: أنّهم باشروا من الشدائد ما لم يُباشره الأنصار، ولكونهم فارقوا مألوفاتهم من المساكن والأوطان والأموال والعشائر وغير ذلك، كله نصرة لله ورسوله، وبعضهم فارق والديه كما في قصّة سعد وقصتهما معروفة[3]. والأنصار آووا المسلمين ونصروهم بالمال والأبدان، ولكنْ في أوطانهم وعشائرهم، فكانوا في الفضل دون المهاجرين، فبهذا يُعرف سبب تفضيلهم وسبقهم أيضًا رضي الله عن الكلّ وأرضاهم"[4]. ومن ذلك: تفضيل مَنْ أنفق مِن قبل الفتح وقاتل على مَنْ أنفق من بعده وقاتل، يقول الشيخ: "مَن كان قبل صلح الحديبية من الصحابة بادروا ولم يُبالوا بكثرة الأعداء، فأنفقوا وقاتلوا مع الشدِّة والقلِة ، وبذلوا المُهج والنفس والنفيس، ومَن بعدهم أنفقوا وقاتلوا، ولكنْ مع الكثرة والقوّة، فبهذا كانوا أفضل. فالأولون في ضيق العيش وشدّة العدو وقِلة النصرة، فهذا جنس المراتب، فجنس مَن أنفق من قبل الفتح (وقاتل) أفضل وأرفع (على مَن أنفق

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص200، ويُنظر: ص204.
(2) الحشر (8-9).
(3) أخرجها مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب في فضل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، رقم (1748)، وفيه: (حلفت أمُ سعد أنْ لا تكلمه أبداً حتى يكفر بدينه، ولا تأكل ولا تشرب)، ويُنظر: سير أعلام النبلاء 1/109-110.
(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص201-202.

من بعده وقاتل) لقوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﭼ [1]، فهؤلاء أفضل"[2].

5. الشهادة بالجنّة لِمَنْ شهد له رسول الله r؛ جنساً أو عيناً، فمن الجنس: أهل بدر وأهل بيعة الرضوان[3]، وأمّا الأعيان فمنهم العشرة وغيرهم، يقول الشيخ -رحمه الله-: "(ونشهد بالجنة) بِالتعيين (لِمَنْ شهد له رسول الله r) هذا أصلٌ من أصول أهل السنّة؛ لأنّه شهد له الرسول بوحي من الله فنجزم. وبشهادة المعصوم له عُرِف أنّه لا يأتي عليه ما ينقض هذه. (كالعشرة)، جاء في بعض الأحاديث تعْدادهم في حديث واحد ومُتفرّقة، و العشرة هم: أبو بكر الصديق، والفاروق، وذو النورين، وعلي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وعبد الرحمن بن عوف، والزبير، وطلحة، وأبو عبيدة، ثبت عن النبي r أنّه قال: أبو بكر في الجنّة، وعمر في الجنّة... الخ[4]، فنشهد ونجزم أنّهم من أهل الجنّة. (وثابت بن قيس بن شماس[5]) وله قصة

---

[1] الحديد (10).

[2] شرح العقيدة الواسطيّة ص200-201.

[3] يُنظر: شرح العقيدة الواسطيّة ص202-204.

[4] أخرجه أحمد في مسنده، رقم (1629)، وأبو داود في السنن، كتاب السنّة، باب في الخلفاء، رقم (4650)، والترمذي في السنن، كتاب المناقب، باب مناقب عبد الرحمن بن عوف t، رقم (3747، 3748)، والنسائي في الكبرى، كتاب المناقب، سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل t، أبو عبيدة بن الجراح t، رقم (8193، 8194)، وابن ماجة في مقدّمة سننه، فضائل العشرة رضي الله عنهم، رقم (133)، وابن حبان في صحيحه، كتاب إخباره r عن مناقب الصحابة؛ رجالهم ونسائهم، بذكر أسمائهم رضوان الله عليهم أجمعين، ذكر سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، رضوان الله عليه، وقد فعل، رقم (6993)، وغيرهم، من حديث سعيد بن زيد وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما، وصححه الألباني في تخريج شرح الطحاويّة ص487، وهو في صحيح الجامع، رقم (50، 4010).

[5] هو صاحب رسول الله r، ثابت بن قيس بن شماس بن زهير بن مالك الخزرجي الأنصاري t، أبو محمّد وقيل أبو عبد الرحمن، خطيب رسول الله r، شهد أحداً وما بعدها مِنْ المشاهد، وقتل شهيداً يوم اليمامة في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنهما. يُنظر: الاستيعاب 1/200-203، سير أع

شهيرة، فإنّه كان يخطب للنبي r، وكان ثقيل السمع ولمّا نزلت: ﭽﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﭼ[1] الآية، خشي أنْ يكون مِمّن يرفع صوته في القرآن، فاحتبس في بيته يبكي، ففقده النبي r وسأل عنه، فقيل له: إنّه لمّا نزلت هذه الآية احتبس في بيته وخشي أنْ يكون مِمّن رفع صوته فحبط عمله، وأنّه من أهل النار، فأرسل إليه النبي r وبشّره بالجنّة، وقال: «أخبروه أنّه من أهل الجنّة»[2]. وكعكاشة بن محصن[3]، ومعاذ للحديث[4]، وبلال[5]،

لام النبلاء 301/1-316، الإصابة 395/1.

(1) الحُجُرات (2).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب علامات النبوّة في الإسلام، رقم (3613)، ولفظه: (إنّك لست من أهل النار، ولكنْ من أهل الجنّة)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب مخافة المؤمن أنْ يحبط عمله، رقم (119)، ولفظه: (بل هو من أهل الجنّة)، كلاهما أخرجه من حديث أنس بن مالك t.

(3) هو صاحب رسول الله r، أبو محصن عكاشة بن محصن الأسدي t، من السابقين الأولين البدريين أهل الجنّة، شهد المشاهد كلها مع رسول الله r، وكان من أجمل الرجال، واستُشهد في السنة الحادي عشرة. يُنظر: طبقات ابن سعد 92/3-93، الاستيعاب 1080/3-1081، سير أعلام النبلاء 307/1-308، الإصابة 533/4. والشهادة له بالجنة في حديث السبعين الألف الذين يدخلون الجنّة بغير حساب ولا عذاب، ومنهم عكاشة بن محصن t، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب مَنْ لم يرق، رقم (5752)، ولفظه: فقام عكاشة بن مِحصَن، فقال: أمنهم أنا يا رسول الله؟ قال: (نعم)، وأخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم (220)، ولفظه: فقام عكاشة بن محصن، فقال: ادع الله أن يجعلني منهم، قال: (أنت منهم)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(4) هو صاحب رسول الله r، أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي t، الإمام المُقدّم في علم الحلال والحرام، شهد العقبة، وأرسله النبي r إلى اليمن، وكانت وفاته بالطاعون في الشام، سنة ثماني عشرة. يُنظر: الطبقات 583/3-590، الاستيعاب 1402/2-1407، سير أعلام النبلاء 443/1-461، الإصابة 136/6-137. وفي الشهادة له بالجنّة على التعيين كأنّ الشيخ -رحمه الله- يقصد ما ورد في حديث: (معاذ بن جبل أمام العلماء برتوة يوم القيامة). أخرجه الطبراني في الكبير، مرفوعاً، رقم (40) من حديث أنس t، وعن محمّد بن كعب القرظي مرسلاً، رقم (41)، وأخرجه الحاكم في المستدرك موقوفاً على أنس t، رقم (5170، 5175)، وهو في طبقات ابن سعد مرفوعاً 347/2، مرفوعاً عن أنس

ولذلك قال المصنف: (وغيرهم من الصحابة) فكلُّ ما ثبت لأحدٍ نصٌّ أنّه من أهل الجنّة فهو من أهل الجنّة. ثمّ هنا مرتبة بين الشهود الكلِّي والتعيين، كأهل بيعة الرضوان، وكأهل بدر، فإنّه يُشهد لهم بمثل هذا، فهي عموميّة من وجه خصوصيّة من دون غيرهم من المسلمين، وعموم من حيث أنّه لم يقل في واحد بعينه؛ بل يقال فيهم ذلك عمومًا. ومَن لم يشهد له بالتعيين من الصحابة أو غيرهم فلا نشهد له به، وإنْ بلغ ما بلغ، لأنّه لا يُدرى عن الخواتيم"[2].

6. القطع بتقديم أبي بكر وعمر رضي الله عنهما؛ في الخلافة و الفضل، وبعدهما عثمان رضي الله عنه في الخلافة بالإجماع، واستقرّ أمر أهل السنّة على التثليث به في الفضل، وهذا ما قرّره الشيخ بقوله: "أهل السنّة يقطعون (أنّ الخليفة بعد رسول اللّه r أبو بكر وعمر ثمّ عثمان ثمّ علي، ومَن طعن في خلافة أحد من هؤلاء فهو أضلُّ من حمار أهله). يعني فَرقٌ بين مسألة الخلافة والتفضيل. فمسألة الخلافة ما جرى فيها خلافٌ يُذْكر، أما مسألة التفضيل، فجرى كما تقدّم[3] ثم زال –يعني في حقّ عثمان t- أمّا أبو بكر وعمر فلا خلاف في خلافتهما وفضلهما

وموقوفاً على أبي عون، قال الألباني في تحقيق كتاب الإيمان لأبي عبيد ص47: "صحيح بمجموع الطرق".

(1) هو صاحب رسول الله r، بلال بن رباح الحبشي t، من السابقين الأولين الذين عُذِّبوا في الله، وقد اشتراه أبو بكر t من المشركين لمّا كانوا يضربونه على التوحيد؛ فأعتقه، فلزم رسول الله r، وأذّن له، وشهد جميع المشاهد معه، وبعد وفاة رسول اللّه خرج مجاهداً إلى أن مات بالشام، زمن عمر بن الخطاب t، قيل بطاعون عمواس، وقيل سنة عشرين. يُنظر: الطبقات 232/3-239، الاستيعاب 1/ 178-182، سير أعلام النبلاء 347/1-360، الإصابة 326/1. والشهادة له بالجنّة على التعيين لقول النبي r: (يا بلال حدثني بأرجى عمل عملته في الإسلام؛ فإنّي سمعت دَفَّ نعليك بين يدي في الجنّة). أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التهجد، باب فضل الطهور بالليل والنهار وفضل الصلاة بعد الوضوء بالليل والنهار، رقم (1149)، من حديث أبي هريرة t، وهو عند مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل بلال t، رقم (2458)، من حديث أبي هريرة t، بلفظ: (خشف نعليك).

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص205-206.

(3) يُنظر: شرح العقيدة الواسطيّة ص209.

على سائر الصحابة ومَن بعدهم أبداً، ولكنْ بعض أهل العلم. ق
ال: بالنصّ، وبعضهم قال: بإجماعهم عليهما، وكذلك خلافة عثمان. أمّا فضيلة عثمان على عليٍّ: فجرى فيها خلافٌ وزال ولكن استقرّ، هذا هو تفضيله. ومن تفضيل عثمان على عليٍّ تقديمه عليه في الخلافة، فإنّه لا يُقدّم في الخلافة إلا ّ الأفضل"[1].

7. الإمساك والكفُّ عما شجر بين الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وهذا من مظاهر وسطيّة أهل السنّة من الآل والصحب ، وعنهم يقول سماحة الشيخ -رحمه الله-: "(ويُمسِكون): يكفّون (عمّا شجر): وقع (بين الصحابة) من النـزاع بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، من الحروب بينهما؛ لأنّ تلك الأمور اجتهادية، وهم على قسمين: مجتهد مصيب، ومجتهد مريد للحقّ مخطئ فاته أجر الإصابة وصار له أجر الاجتهاد، مع العلم والقول أنْ أوْلى الطائفتين: علي t ومَن معه. هذه طريقة أهل السنّة يُمسكون عمّا شجر بين الصحابة -في الحروب والوقائع- إذا جاء الخوض، ويكفّون، فلا يكونون في هذا الجانب ولا في هذا الجانب. هذا من أصول أهل السنّة: الكفُّ عمّا كان بين الصحابة، وعدم الخوض فيها، وعدم الكلام وتُتْرك"[2].
8. لا يرى أهل السنّة عصمة أحد من الصحابة، والخطأ من أحدهم يُعتذر له منه، ويُحمل فيه على أحسن المحامل، وفي هذا يقول الشيخ -رحمه الله-: "(وهم) أي: أهل السنّة والجماعة (مع ذلك لا يعتقدون أنّ كلّ واحد من الصحابة) كلّ فرد منهم (معصوم عن كبائر الإثم وصغائره)؛ تجوز عقلاً وغير مستحيلة. (بل تجوز عليهم) فهذا من التجويز الوقوعي، لا أنّه يجوز لهم في ا
لأحكام؛ تجوز عليهم لا أنّها تجوز لهم، (الذنوب في الجملة)، ف
الذنوب مُتصوّرة من أحدهم، والعصمة إنّما هي لجميعهم أنْ يكونوا مجتمعين على ضلالة"[3]. والذنب من أحدهم يلحقه مُكفّرات كثيرة، ذكر شيخ الإسلام طرفاً منها في العقيدة الواسطيّة، ويشرحها الشيخ فيقول: "إذا قدّرنا أنّ واحدًا منهم

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص210، ويُنظر: ص208-209.
(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص219.
(3) شرح العقيدة الواسطيّة ص220.

قد صدر منه ذنب وثبت، -وهو غير معصوم-، فإنه تعْرِضُه هذه ا لأمور؛ الأول: التوبة (فيكون قد تاب منه)، والتوبة تجُبُّ ما قبلها، فهم أسرع شيء إلى المبادرة بالتوبة والإقلاع عمّا صار منهم؛ بل هذا ممكن قريب، وهو الأحرى بهم رضي اللّه عنهم. ثمّ الشخص قد يكون بعد الذنب والتوبة أكمل منه قبله. (أو أتى بحسنات تمحوه) الثاني: كثرة الأعمال ورجحانها على السيئات، كما في قصة أهل بدر[1]، فإنّ الحسنات يُذهبن السيئات، وفي الحديث: «وأتبع السيئةَ الحسنةَ تمحها»[2]. الثالث: (أو غُفر له بفضل سابقته) وجهاده مع النبي r، فإنّ صاحب السابقة يُغفر له ما لا يُغفر لغيره، فإنّها شيء كبير من الفضل، ولهذا نوّه اللّه عن أهل السبق في كتابه فقال: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭼ[3]. (أو بشفاعة محمّد r) هذا الرابع للعصاة من أمّته، وأولى الناس بها أصحابه لامتيازهم على الأمّة ، فإنّ شفاعته هي دعوته لأ ُمّته، (الذين هم أحقُّ الناس بشفاعته) فإنه r أخبر أنّ شفاعته نائلة العصاة من أُمّته، كما في الحديث: «لكلّ نبيٍّ دعوة مستجابة، فتعجّل كلُّ نبي دعوته، وإنّي اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة إنْ شاء اللّه مَن مات مِن أُمّتي لا يُشرك باللّه شيئًا»[4]، فأولى الناس بهذه الشفاعة من العصاة الصحابة، ولِمَ لا يكونون أولى

---

[1] ففي الصحيح: (لعلّ اللّه اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم). أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسِّير، باب الجاسوس، رقم (3007)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي اللّه تعالى عنهم، باب من فضائل أهل بدر رضي اللّه عنهم وقصة حاطب بن أبي بلتعة t، رقم (2494)، من حديث علي t.

[2] أخرجه أحمد في المسند، رقم (21392)، والترمذي في سننه، كتاب البرّ و الصلة عن رسول اللّه r، باب ما جاء في معاشرة الناس، رقم (1987)، وقال : "حسن صحيح" والبزّار في مسنده، رقم (4022)، كلهم من حديث أبي ذرٍّ t، والطبراني في الكبير، رقم (296)، من حديث معاذ t، وحسّنه الأ لباني في صحيح سنن الترمذي، وفي صحيح الترغيب والترهيب، رقم (2655، 3160).

[3] التوبة (100).

[4] تقدّم تخريجه.

وهم خير القرون؟! الخامس: (أو ابْتلِي ببلاء) من مصائب ببدنه أو أهله أو ماله، فإنها ليست حسنات؛ بل مُكفِّرات، وهي نوعُ امتحان، ولكنّها غالبًا تُسبِّب إمّا عملا ً صالحًا وهو الصبر، أو سوءًا وهو الجزع، والصحابة أولى الناس بها، (كَفّر به عنه) فإنّ المصائب مكفِّرات للذنوب مطهّرات، فإنّهم ليسوا أهل ترافات؛ بل هم أحرى بالمصائب المنكبات، كما في الحديث: «أشدُّ الناس بلاءً الأنبياء ثمّ الأمثل فالأمثل»[1] . فهذه خمسة أسبابٍ لمغفرة الذنب، إذا صدر عن أحدٍ من الصحابة فهو بِعُرضة خمسة أشياء، والمصنِّف ذكر في بعض مؤلفاته «كمنهاج السنة»[2] عشرة أسباب في تكفير الذنوب.(فإذا كان هذا) يعني: الأسباب العشرة التي ذكر منها هنا خمسة. (في الذنوب المحققة) أنّها بعُرضة

---

(1) أخرجه أحمد في المسند، رقم (1481)، والترمذي في السنن، كتاب الزهد، باب ما جاء في الصبر على البلاء، رقم (2398)، وقال: "حسن صحيح"، و النسائي في الكبرى، كتاب الطبِّ، أيُّ الناس أشدُّ بلاء، رقم (7481، 7482)، وابن ماجه في السنن، كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء، رقم (4023)، وابن حبان في صحيحه، كتاب الجنائز، ذِكر الإخبار عمّا يجب على المرء من توطين النفس على تحمُّل ما يستقبلها من المحن والمصائب، رقم (2900)، والطبراني في الكبير، رقم (629)، والحاكم في المستدرك، كتاب الإيمان، رقم (120، 121)، وفي كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، محنة أبي ذر t، رقم (5463)، من حديث سعد بن أبي وقاص t، وفاطمة أخت حذيفة بن اليمان رضي الله عنها، وصححه الألباني في الصحيحة، رقم (143).

(2) يُنظر: منهاج السنّة 205/6-238، فقد ذكر شيخ الإسلام -رحمه الله- فيه عشرة أسباب تندفع بها العقوبة عن المؤمن في الآخرة، وهي: التوبة، والا ستغفار، والأعمال الصالحة، دعاء وشفاعة النبي r، المصائب الدنيوية، دعاء المؤمنين، ما يُهدى له من عمل صالح بعد موته، ما يُبتلى به المؤمن في قبره من الضغطة وفتنة الملكين، ما يحصل له في الآخرة من كرْب أهوال يوم القيامة، الاقتصاص على القنطرة. وقد ذكرها ابن أبي العز -رحمه الله-، وجعل بدل شفاعة النبي r: شفاعة الشافعين، وزاد سبباً، وهو: عفو أرحم الراحمين من غير شفاعة. يُنظر: شرح العقيدة الطحاويّة ص327-330. وعليه يكون شيخ الإسلام قد ذكر في الواسطيّة منها أربعة، وقد عدّها الشيخ محمّد -رحمه الله- خمسة؛ فأفرد السبق في العدِّ عن الحسنات، وله في ذلك حجّته؛ كون شيخ الإسلام قال في كلّ واحد منها: (أو)، فيكون المجموع أحد عشر سبباً، وبإضافة ما زاده ابن أبي العزّ ثلاثة عشر سبباً.

هذه الأسباب (فكيف بالأمور) التي ليست محققةً؛ بل اجتهاد وليست ذنوبًا محضة (التي كانوا فيها مجتهدين، إنْ أصابوا) في الحصول على الخير والعمل به (فلهم أجران) أجر الاجتهاد، وأجر الإصابة. (وإنْ أخطؤوا فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور لهم)، إنْ فاتهم أجر الإصابة، ما فاتهم أجر الاجتهاد والحرص على الخير. (ثمّ إنّ القدر الذي يُنكر من فعل بعضهم، قليل نزر مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم) فإذا ثبت عن أحدٍ منهم، فهو كنقطة في بحار استهلكت، فلم يَبقَ لها عين ولا أثر، والخطأ يعني الذي خلاف الاجتهاد وما إلى ذلك، يعني فبطريق الأولى أنْ تكون مغفورة في جنب هذه الفضائل؛ بل في جنب واحدة من هذه الفضائل. (من الإيمان بالله ورسوله، والجهاد في سبيله، والهجرة، والنصرة، والعلم النافع، والعمل الصالح)"[1].

المطلب الثالث: الفرق التي ضلت في الصحابة:

(إنّ عظم الجزاء مع عظم البلاء، وإنّ الله إذا أحبّ قوماً ابتلاهم)[2]، وأصحاب نبيّنا محمّد r لهم من ذلك الحضُّ الأوفر، فـ(أشدُّ الناس بلاء الأنبياء ثمّ الأمثل فالأمثل)[3]، فقد كانت حياتهم سلسلة من التضحيات والابتلاءات؛ تأييداً ونصرة لدين الله ولرسوله r، "اختارهم الله لِصُحْبَة رسوله، فقاموا معه خير قيام، وآمنوا به، وهاجروا وجاهدوا معه، ونصروه، وبذلوا في سبيل ذلك مهجهم وأولادهم وأوطانهم وأموالهم، وفدوه صلى الله عليه وسلم بجميع ذلك"[4]، ولم ينقطع عنهم البلاء بموتهم رضوان الله عليهم أجمعين؛ بل تحمّلت طوائف من هذه الأمّة لواء العداء لهم؛ فقلوبهم سوداء مشحونة بـ الغيظ، وألسنتهم سليطة -زوراً وبهتاناً- على أصحاب رسول الله r، ولا عجب في ذلك؛ فمَا هو إلا رفعة لدرجاتهم، وأعظمهم فضلاً

---

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص223-225.

(2) أخرجه الترمذي في السنن، كتاب الزهد، باب ما جاء في الصبر على البلاء، رقم (2396)، وقال: "حسن غريب"، وابن ماجه في السنن، كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء، رقم (4031)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وهو الصحيحة للألباني، رقم (146).

(3) تقدّم تخريجه.

(4) فتاوى ورسائل الشيخ 248/1.

أذيّته أشدُ، والقوم عليه أعظم تسلطاً وفرية، ولو شاء الله أنْ يسلموا من هذا الأذى لسَلِموا، ولكنْ لم يجعله سبحانه لأحدٍ، ولو جعله لأحدٍ لكان لنفسه أولى، فأذيّة كثير من الخلق قد بلغت ربّ العزّة، فكيف بمخلوقاته؟! غير أنّ الضّرر يبلغ المخلوق ولا يبلغ الخالق سبحانه، قال تعالى: ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﭼ[1].

وكلُ مبطلٍ يُحسِّن باطله ويدافع عنه، وكلُ مَن ضلّ في موقفه من الصحابة رضي الله عنهم، يدّعي حبّاً للنبيّ r وآله، أو نصرةً لدينه وشرعته، وأيم الله أنّهم أشدُ الناس عداءً ومحادّة لله تعالى ولرسوله r ولدينه.

وقد عرض سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- مواقف الفرق التي ضلّت في هذا الباب، في معرض ذِكْره لوسطيّة أهل السنّة، فالضدُ يُظهر حسنه الضدُ، وقد ضلّ في هذا الباب طائفتان، اختلفتا في المسمّى والدعوى، واتحدتا في النتيجة والعداء، وهما:

- الرافضة: الإماميّة الجعفريّة الاثنا عشريّة، اجتمع فيهم الشرُ كلّه، وهم فرق شتّى، وكلُ فرقة فرق، يجمعها القول بأنّ النبي r نصّ على استخلاف عليّ رضي الله عنه، ومجمعون على عصمة الأئمّة، وضلال الصحابة وارتدادهم إلا ّ بضعة عشر، وسمُوا رافضة؛ قيل: لرفضهم الدين، وقيل: لرفضهم إمامة الشيخين، وقيل: لرفضهم إمامهم في وقته[2]، وأيّاً كان فالكلُ في حقّهم حقٌ[3]. ومن تعريف الشيخ بهم قوله -رحمه الله-: "الرافضة أحبّت أهل البيت، ولكنّها غلت. والشيعة الأ َوّلون إنّما فيهم الشيء الزائد في محبّة أهل البيت، ودخل في هؤلاء زنادقة على أنّهم من الشيعة إلى أنْ كان ضررهم على المسلمين ما هو

---

(1) الأحزاب (57-58).

(2) وهو زيد بن على بن الحسين بن علي بن أبي طالب، فمَن رفضه من أتباعه سمُّوا رافضه، والذين بقوا معه سمُوا زيديّة. يُنظر: الفرق بين الفرق ص36، عقائد الثلاث والسبعين فرقة 446/1.

(3) يُنظر في التعريف بهم: مقالات الإسلاميين 88/11-136، الفرق بين الفرق ص29-72، الملل والنحل 146/11-189، عقائد الثلاث والسبعين فرقة 446/1- 476، منهاج السنّة النبويّة لابن تيميّة، رسالة في الردِ على الرافضة ص190-200، آل الرسول وأولياؤه، الموسوعة الميسرة 51/1-57.

معلوم كعبد الله بن سبأ[1] ونحوه، فهم ما دخلوا على الإسلام و المسلمين إلا ّ من بدعة التشيُّع. ثمّ زاد وخرج عن بدعة التشيُّع حتى صار الروافض هم أئمّة كلّ شرك وخرافة، فهم أوّل مَن بنى المساجد على القبور، وفي آخر الثالث مع أول القرن الرابع التقى بحر الخرافة والشرك؛ البحر الغربي وهو بحر العبيديين، والشرقي وهو بحر البويهيين، فعظمت الفتنة، ووُجد في هذا تاريخ القرامطة كلهم في أواخر الثالث وأول الرابع. ووجد مصداق قوله صلى الله عليه وسلم: (خَيْرُ النّاس قرني ثمّ الذين يلونهم ثمّ الذين يلونهم)[2] ، فبعد مضي القرون الثلا ثة وُجِد الاختلال الظاهر وحُماة البدعة، وإنْ كان قد وُجد في زمن الصحابة ما وُجِد من بدعة الخوارج وبدعة القدريّة"[3] ، وقال: "مسلك الرافضة الغلو في أهل البيت وسبُّ الصحابة. ثمّ انقسموا أقساماً: بعضهم مخوّنة؛ يقولون إنّ جبريل خان الرسالة فهؤلاء كفرة. والمفضلة بدعة، كالمَزيد على المحبّة لأ َهل البيت؛ زيادة لا تصل إلى الشرك، فهذا المقدار بدعة قبل أنْ ينضمّ إليها البدع الكبرى العظمى. والروافض من أعظم الناس كذبًا لاسيّما على جعفر الصادق[4] ، فالجهلة الروافض يأخذون تلك الأ َشياء التي تُروى على جعفر، وليست

---

(1) هو عبد الله بن سبأ، من غلاة الزنادقة، ضال مضلّ، أصله من أهل صنعاء اليمن، وكان يهودياً، فأظهر الإسلام وطاف بلاد المسلمين ليلفتهم عن طاعة الأئمّة ويُدخل بينهم الشرّ، وزعم أنّ القرآن جزء من تسعة أجزاء وعلمه عند علي، وادعى ألوهيّة علي، وقد نفاه أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وقيل كان ممّن فرّ حين أجّج النار لإحراقهم، فهو أول مَنْ أظهر الفتنة ولا تزال فتنة هذا اليهودي وأتباعه تكتوي بها الأمّة إلى يومنا، والله المستعان. يُنظر: تاريخ دمشق 29/3-10، رقم (3306)، لسان الميزان 289/3، عقائد الثلاث والسبعين فرقة 472/1.

(2) تقدّم تخريجه.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 255/1، ويُنظر: شرح كتاب كشف الشبهات ص124 -125.

(4) هو الإمام الصادق جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب t ، ولد سنة ثمانين ورأى بعض الصحابة، ومات سنة ثمان وأربعين ومائة، كان كثير المقت للرافضة. يُنظر: حلية الأولياء 192/3، سير أعلام النبلاء 255/6-270.

صحيحة، مع أشياء يكذبونها هم، فإنّهم أكذب الناس. فهم أعظم الناس تكذيبًا بالصدق، فيكون هذا الوعيد منطبقًا عليهم: ﭽ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎﭼ[1] الآية، فالأَحاديث الصحيحة يردُّونها، ويقبلون المنخنقة والموقوذة والباطل"[2].

- النواصب: وهم الذين نصبوا العداء لبعض الصحابة كأهل البيت وبخسوهم حقوقهم، ويمثِّلهم الخوارج والمعتزلة، إلاّ أنّ الروافض أعظم منهم جرماً، وأجرأ على الكذب، وأشدُّ عداء لأَصحاب النبي r، "فإنّ الروافض شرّ من النواصب، والذين تُكفِّرهم أو تُفسِّقهم الروافض هم أفضل من الذين تُكفِّرهم أو تُفسِّقهم النواصب"[3].

يقول الشيخ -رحمه الله- عارضاً منهج الطائفتين: "الرافضة غلوا في علي وأهل البيت، حتى قال بعضهم بإلهيّتهم، أو نُبوّتهم، أو عصمتهم. فالرافضة يغلون في أهل البيت بتعظيمهم ويجفون بقيّة الصحابة إلاّ نفراً قليلاً، ومسلكهم فيهم التكفير. ومسلك الخوارج في أصحاب رسول الله r معلوم معروف، يُكفِّرونهم أو يُفسِّقونهم -أهل البيت وغيرهم- لِمَا وقع منهم من التحكيم وغيره، خصوصاً عليّاً ومعاوية وأهل الشام"[4].

وقال عن الروافض: "قلوبهم مفعمة من بغض أصحاب رسول الله r وعداوتهم، وألسنتهم مُسْلقة في سبِّ أصحاب رسول الله r، فمِن مذهب الروافض تكفير أصحاب رسول الله r إلاّ بضعة عشر. فمذهبهم في أصحاب رسول الله r أشنع مذهبٍ وأفضعه، ولهذا صاروا أشرّ من اليهود والنصارى في هذا الباب، فإنّهم لو سُئلوا مَن شرُّكم؟ لقالوا: أصحاب محمد r، واليهود لو سُئلوا مَن خيركم؟ لقالوا: أصحاب موسى، والنصارى لو سُئلوا مَن خيركم؟ لقالوا: أصحاب عيسى[5]"[6].

---

(1) العنكبوت (68).

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 256/1.

(3) منهاج السنّة 71/2.

(4) شرح العقيدة الواسطيّة ص130.

(5) هذا قول الشعبي رحمه الله. يُنظر: معالم التنزيل 80/8، منهاج السنّة 27/1، شرح العقيدة الطحاويّة ص470.

(6) شرح العقيدة الواسطيّة ص196.

ويَذْكر سماحته منهج القوم في معرض وسطيّة أهل السنّة وبراءتهم مِن المُخالف، فيقول: "من أصول أهل السنّة والجماعة التبرؤ من طريق الروافض الذين يُبغضون الصحابة، فإتهم لا يُقرُّون لأ صحاب رسول الله r بقول ولا عمل، فقلوبهم مفعمة من البغض لأ صحابه، وألسنتهم متلوّثة بالسبِّ في أصحاب رسول الله r، وأهل السنّة يُحبونهم ويترضّون عنهم. الرافضة مسلكهم في الصحابة أخبث مسلك، يُكفِّرون الصحابة إلا ً نفرًا قليلا ً، وتكفيرهم الصحابة هو أصل مذهبهم، لكنْ ضمّوا إليه الشرك والاعتزال.

(و) يتبرّءون من (طريقة النواصب الذين) ينصبون العداوة لأهل بيت رسول الله r، (يُؤذون أهل البيت بقول، أو عمل) فهم في مقابلة الروافض في الغلو في أهل البيت، والنواصب يجفونهم ويبغضونهم. وأصل النصب للأغراض الشخصيّة؛ للميل إلى رؤساء بني أميّة، ناشئ عن المنازعة في مُلكٍ من مُلكِ مصر، في مُلكِ بني أميّة ومَن يُواليهم، فينصبون لأهل البيت العداوة، لأجل ذلك، ويُمكن أنْ يُوجد إخوان النواصب، فمَن كان كذلك فهو ناصبي مبتدع ضالٌ.

فالحامل على النصب الشهوة، والرفض أعظم منه، والحامل عليه الشبهة، والشبهة أعظم من الشهوة.

فالنواصب والروافض في أهل البيت في طرفي نقيض: الروافض يغلون في أهل البيت، ويُكفِّرون باقي الصحابة. والنواصب يجفون.

وأهل السنّة وسط بين غلو هؤلاء، وبين غلو أولئك، ورأوا أنّ لهم مزيّة؛ لقربهم من النبي r، كما قال r: «والذي نفسي بيده، لا يُؤمنون حتى يُحبُّوكم لله ولقرابتي»[1]، وأهل السنّة طريقتهم: الترضِّي عنهم جميعًا، ويعرفون لأهل البيت قدرهم القدر الشرعي.

فالخوارج والنواصب متّفقون في مزيد العداوة لأهل البيت. و الخوارج لا يقتصرون على عداوة أهل البيت؛ بل عمومًا. والذي باشرهم هو عليٌ، فهم يُعادونه ويُكفِّرونه ومَن معه من الصحابة، يقولون: إنّك حكّمت الرجال وكفَرتَ. والنواصب قابلوا الروافض، جفوا أهل البيت وأبغضوهم"[2].

وبعد: فهذا موقف القوم من خير قومٍ، وهذه طريقتهم ومنهجهم، يبقى التنبيه على عظيم خطرهم، والواجب نحوهم، وللشيخ محمّد -

---

(1) تقدّم تخريجه.

(2) شرح العقيدة الواسطيّة ص217-218.

رحمه اللّه- في ذلك كلمات راسخة، ورؤية صادقة، فعن شرّ فتنتهم، يقول: "هذه النابغة تمسُّ مآخذ المسلمين وحُججهم، والقدح فيها تُسبِّب في إسقاط حجّيِتها وساطع برهانها؛ فإنّ الذي لدى المسلمين في معتقداتهم، وعاداتهم، ومعاملاتهم، وفروجهم، وأحكام دمائهم، ومستند ما يحكمون به في محاكمهم = أصلان عظيمان، وكلُّ أصلٍ سواهما راجعٌ إليهما، ومستمدٌّ منهما؛ ألا َ وهما الكتاب والسنّة، لا طريق لهما إلينا إلا ّ من طريق أصحاب رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم، فمتى فشا الطعن في جنسهم زالت الثقة، ووجد أخصام الإسلا م ثغرة منها، يتّخذون سلطة على أهل الإسلام"[1].

وينقل سماحة الشيخ قول أبي زرعة الرازي[2] -رحمه اللّه-، حيث قال: "إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من الصحابة فاعلم أنّه زنديق، وذلك أنّ القرآن حقٌّ، والرسول حقٌّ، وما جاء به حقٌّ، وما أدّى إلينا ذلك كلّه إلا ّ الصحابة، فمَنْ جرحهم فقد أراد إبطال الكتاب و السنّة"[3].

وعن واجبنا تجاههم، يقول -رحمه اللّه-: "يجب على المسلمين أنْ يغاروا لأ َفاضل أصحاب رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم، وأنْ يقوموا على هؤلاء الروافض قيام صدقٍ لله تعالى، ويُحاكموهم محاكمة قويّة دقيقة، ويُوقعوا عليهم الجزاء الصارم البليغ، سواءٌ كان القتل أو غيره؛ حسب ما يراه الحاكم بنظره المصلحي الشرعي. و

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 251/1.

(2) هو الحافظ عبيد اللّه بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي المخزومي أبو زرعة الرازي، أحد الأئمّة المشهورين، والحُفّاظ المتقنين، روى عن كثير كأحمد وغيره، وروى عنه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة وخلق كثير ، كانت وفاته بالري آخر يوم من ذي الحجة سنة أربع وستين ومئتين، وكان مولده سنة مئتين، رحمه اللّه وأعلى درجته. يُنظر: تهذيب التهذيب 89-103/19، سير أعلام النبلاء 85-65/13.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 249/1، وقد أورده الشيخ بقريب لفظه، ولفظه هو: "إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم فاعلم أنّه زنديق؛ وذلك أنّ الرسول صلّى اللّه عليه وسلّم عندنا حقٌّ، والقرآن حقٌّ، وإنّما أدّى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم، وإنّما يُريدون أنْ يجرحوا شهودنا؛ ليُبْطِلوا الكتاب والسنّة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة". الكفاية في علم الرواية ص49، تهذيب التهذيب 96/19.

المأمول من ولاة الأ ُمور عندكم وفقهم الله وهداهم القيام حول ما ذكر بما يلزم شرعًا؛ بالضرب على هؤلاء بيدٍ من حديد؛ غيرةً لديننا وخيار سلفنا، وزجرًا لِمَنْ تُسوّل له نفسه مثل صنعهم"[1].

([1]) فتاوى ورسائل الشيخ 250/1.

المبحـث الثاني
الإمـامـة

الإمامة فى اللغة: من مادة أمّ، "أصلٌ واحدٌ، يتفرّع منه أربع أبواب ، وهى: الأصل، والمرجِع، والجماعة، والدِّين، وهذه الأربعة متقاربة، وبعد ذلك أصولٌ ثلاثة، وهى القامة، والحين، والقصْد،"[1] ، "والإمام: كلُّ مَن اقتُدِى به، وقُدِّم فى الأمور. والنبىُّ r إمام الأئمّة، والخليفة إمام الرّعيّة، والقرآن إمام المسلمين"[2] ، فـ"الإمام: الذى يُؤتم به، ويُفعل كفعله، ويُقصد ما قصده"[3] .

وفي الاصطلاح: "هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي، في مصالحهم الأ ُخرويّة والدنيويّة الراجعة إليها؛ إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين و سياسة الدنيا به"[4] .

وعُرِّفت بأنها: "رياسة تامّة، وزعامة عامّة، تتعلّق بالخاصّة والعامة، في مهمّات الدين والدنيا؛ متضمّنها: حفظ الحوزة، ورعاية الرعيّة، وإقامة الدعوة بالحجّة والسيف، وكفُّ الحنف والحيف، والانتصار للمظلومين من الظالمين، واستيفاء الحقوق من الممتنعين وإيفاؤها على المستحقِّين"[5] .

قال ابن تيميّة -رحمه الله-: "الإمام هو الذي يُؤتم به، وذلك على وجهين، أحدهما: أنْ يُرجع إليه في العلم والدين، بحيث يُطاع باختيار المطيع؛ لكونه عالماً بأمر الله عزّ وجلّ، آمراً به، فيطيعه المطيع لذلك، وإنْ كان عاجزاً عن إلزامه الطاعة. والثاني: أنْ يكون صاحب يد وسيف بحيث يُطاع طوعاً وكرهاً؛ لكونه قادراً على إلزام المطيع بـ الطاعة. وقوله تعالى: ﴿ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﴾[6] قد فُسِّر

([1]) مقاييس اللغة 21/1.

([2]) مقاييس اللغة 28/1.

([3]) نزهة الأعين النواظر ص126، نقلا ً عن الزجّاج، ويُنظر: لسان العرب 44/1، القاموس المحيط ص1392، فتح الباري 116/6.

([4]) المقدّمة لابن خلدون ص191.

([5]) غياث الأمم ص55.

([6]) النساء (59).

الأمراء بذوي القدرة؛ كأمراء الحرب، وفُسِّر بأهل العلم والدين، وكلا هما حقٌ"[1].

والكلام في هذا المبحث متعلِق بالوجه الثاني من معاني الإمام، وهو صاحب القدرة والسلطان، ولسماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه الله- تقريرات نفيسة في هذا الباب، وقد جمعتها في هذا المبحث، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: مقاصد الولاية:

جاءت الشريعة بتحصيل المصالح وتكميلها، ودفع المفاسد وتقليلها، والإمامة من ثوابت الدين وأصوله، ووراء ذلك مقاصد شرعيّة ومصالح مرعيّة، العقلاء يسعون إليها والفطر ترتضيها، وقد أجمل الشيخ محمّد -رحمه الله- هذه المقاصد في أمرين، فقال: "مقصود الولاية شيئان لا ثالث لهما: حفظ الدين على المسلمين، وحفظ دمائهم وأموالهم ونسائهم"[2]، وقال -رحمه الله-: "الولاية كلُها المقصود منها؛ أنْ تحفظ عليهم الإسلام وخصاله ودمائهم وأموالهم وحرُماتهم، وأهمُها الدين"[3].

فـ"الإمامة موضوعة لخلافة النبوّة؛ في حراسة الدين وسياسة الدنيا"[4]، قال شيخ الإسلام ابن تيميّة -رحمه الله-: "والمقصود الواجب بالولايات: إصلاح دين الخلق؛ الذين متى فاتهم خسروا خسراناً مبيناً، ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا. وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا ّ به من أمر دنياهم"[5].

وهذا المقصدان يعودان بالنفع على الرعيّة، ولذا أعادهما الشيخ محمّد إلى هذا المقصد، فقال: "الإمارة ما قُصد بها إلا ّ نفع الرعيّة"[6].

وفي تفصيل ذلك يقول سماحته: "أهمُّ مقاصد الولاية إقامة دين

---

(1) منهاج السنّة 106/4-107.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 179/12، شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص 1677.

(3) شرح كتاب التوحيد ص68.

(4) الأحكام السلطانيّة للماوردي ص29.

(5) السياسة الشرعيّة ص30-31، ويُنظر: الأحكام السلطانيّة للماوردي ص51-52، الأحكام السلطانيّة لأبي يعلى ص11-12، غياث الأمم ص148.

(6) فتاوى ورسائل الشيخ 182/12.

اللّه، وإلزام الخاصّة والعامّة من المسلمين بالتزام فرائضه؛ ولاسيّما التوحيد والصلاة والزكاة، وأنْ يُعاقبوا المتهاونين بأمر اللّه ورسوله، و المتساهلين بفرائض الدين، العقوبة التي تردع العصاة والغواة عن عصيانهم وغيّهم، وأنْ يُوصلوا الزكاة إلى أربابها"[1].

وقال -رحمه اللّه-: "مِنْ فوائد ومصالح الولاية -وجوب إقامة إمام في المسلمين- أعظم مصالح ذلك: هو إقامة الدين، وحماية حوزته. فمنه القيام على الرعيّة بأداء ما فرض اللّه عليهم من أداء الزكاة وهذا لا يتمّ إلا ّ بهذا، كما أنّ عليه إيصالها إلى أربابها فإنّها تحتاج إلى نوع قوّة، كما أنّها تحتاج إلى أمانة، وهذا في كلّ شيء مثل هذا، وفيه قول يوسف عليه السلام: ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ[2]، فإنّ هذه الأمور تحتاج إلى علم وتحتاج إلى قوّة تُعينه على تنفيذ ما يُفيده علمه"[3].

ومن المقاصد الشرعيّة للولاية: نشر الدعوة وتبليغ دين اللّه في الأ رض، وفي هذا يقول الشيخ -رحمه اللّه-: "وها هنا أمر هام يصحّ أنْ يُصرف فيه من الزكاة، وهو إعداد قوة ماليّة للدعوة إلى اللّه ولكشف الشبُه عن الدين، وهذا يدخل في الجهاد، هذا من أعظم سبيل اللّه. فإنْ قام ولاة الأمر بذلك فإنّه مُتعيّن عليهم، وهذا من أهمّ مقاصد الو لاية، التي من أجلها أُمر بالسمع والطاعة لحماية حوزة الدين، فإذا أُخلّ بذلك من جهة الولاة فواجب على المسلمين أنْ يعملوا هذا، لا سيّما في هذه السنين، فقد كان في نجد في كلّ سنة يبذلون جهاداً لأ جل التقوّي به، فلو كان الناس يجمعون منه الشيء الكثير للدعوة إلى اللّه وقمع المفسدين بالكلام والنشر فإنّه يتعيّن، وهؤلاء أهل البدع و الفساد يعتنون بذلك.

وهنا مثال: الروافض يجمعون أموالا ً عظيمة، ويُرسلون إلى البلدان شخصاً أو أشخاصاً للدعوة إلى بدعهم، من ذلك ما جرى في مصر حتى حصل من ذلك ما حصل من الوصول إلى التدريس في مذهب الرافضة المخذول في الأزهر، فإنّ القمي من علماء الرافضة هناك منذ عشر سنوات، أولا ً دعا إلى مسألة تقريب المذاهب فكان في مصر هيئة نحو عشرة أشخاص وسعوا فيما شاء اللّه، ثمّ إنّه فشل في المسعى، ثمّ سعوا في طريق آخر وهو دفع الأموال إلى من

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 114/4، 179/12-180.

(2) يوسف (55).

(3) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص854.

له النفوذ، فدفعوا أموالا ً كثيرة. أفلا يكون أشخاص يتبرّعون ويجعلون حياتهم لذلك. وفقد هذا دليل واضح على ضعف الإيمان جداً؛ فإنّ البلوى عمّت ، والناس نظرهم إلى ما يأخذون، ولا نظرهم إلى ما يبذلون ويُنفقون، ثمّ بلوى التفكّك والتباعد في القلوب الشيء الكثير، ضعْف نظر وضعْف إيمان بالجامع. والموجود الآن أنه إذا وجد بين فلان وفلان شيء يسير جعله هو الشيء، يقول في عرضه، ويتتبّع عوراته، ولو بعضها كذب، ويقول، ويقول؛ وإلا ّ فالعاقل يترك أشياء لأشياء؛ بل العقل يدلُّ على أنّ مثل هذه ينبغي أنْ تُرفض ولا يجعل لها موالاة ولا معادات"[1] .

ومن المقاصد الشرعيّة للولاية: جمع الكلمة وتوحيد الصفِّ، وفي هذا يقول سماحة الشيخ: "الاجتماع الذي فيه نقص كبير خيرٌ من الا فتراق الذي يُظنُّ فيه خير كثير"[2] ، ولهذا لا تُعقد لاثنين في آن واحد؛ لأنّ هذا عنوان الفرقة، قال الشيخ: "الولاية الشرعية ولاية أمر المسلمين ليست لاثنين، مورد أمر المسلمين واحد، ولا يُنافي الوزارات والوكالات"[3] .

وجِمَاع ما تقدّم في قول الله تعالى: ﭽ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﭼ[4] ، فهذا هو الجامع لمقاصد الإمامة جميعًا ، كما قال ابن تيمية رحمه الله: "وجميع الولايات الإسلاميّة إنّما مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[5] .

المطلب الثاني: طُرُق انعقاد الولاية:

لم يأتِ نصٌ صريح في بيان طرق انعقاد الولاية، إلا ّ أنّ ما أجمع عليه الصدر الأول حجّة؛ إذ الأمّة لا تجتمع على ضلالة، ومن هذا الطرقُ التي انعقدت بها الإمامة للخلفاء الراشدين رضوان الله عنهم أجمعين، وقد أُمرنا بالأخذ بسنتهم.

وحاصل الطرق الشرعيّة لانعقاد الولاية قد حصرها سماحة الشيخ محمّد -رحمه الله- بقوله: "الولاية تُكتَسب بأحد أمور، أحدها: أنْ يكون من حيث التولية والنصب...، القسم الثاني: مَنْ يتولا ّها

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 142/4-143، ويُنظر: 180/12-181.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 169/12.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 173/12.

(4) الحجّ (41).

(5) مجموع فتاوى ابن تيميّة 66/28.

ضغطاً، فتكون ولاية تثبت لها الأحكام...، والقسم الثالث من الولاية: ولاية العهد من الإمام السابق، وقد كان جماعة في زمن السلف بهذا"[1].

وقال -رحمه الله-: "ثمّ نعلم أنّ الولاية تثبت بأمور، منها: نصب أهل الحلّ والعقد...، ومنها: أنْ يأخذها قهراً بسيفه ومَن معه، ويكون فيه الأمر الكافي ويقهر غيره لا يرجع إلى أحد، فإنّه يثبت له حكم الو لاية. الثالث: أنْ يُعهد إليه ممّن قبله. والكلُّ والمدار هو إقامة الشرع وحفظ كيان الأمّة والقيام بحقوقهم"[2].

فهذه ثلاث طرق شرعيّة لعقد الولاية، وكلٌّ واحدة منها قد دلّ الإ جماع على اعتباره، فأما طريق الاستخلاف والعهد وتنصيب أهل الحل والعقد؛ فـ"إنّ المسلمين أجمعوا على أنّ الخليفة إذا حضرته مقدِّمات الموت وقبل ذلك؛ يجوز له الاستخلاف، ويجوز له تركه، فإنْ تركه فقد اقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم في هذا، وإلا ّ فقد اقتدى بأبي بكر، وأجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف، وعلى انعقادها بعقد أهل الحلّ والعقد لإنسان إذا لم يستخلف الخليفة"[3].

وأمّا طريق القهر والغلبة؛ فيقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- : "الأئمّة مُجْمعون من كلّ مذهب على أنّ مَنْ تغلّب على بلد أو بلدان، له حكم الإمام في جميع الأشياء، ولولا هذا ما استقامت الدنيا؛ لأنّ الناس من زمن طويل قبل الإمام أحمد إلى يومنا هذا ما اجتمعوا على إمام واحد، ولا يعرفون أحدًا من العلماء ذكر أنّ شيئاً من الأحكام لا يصحُّ إلا ّ بالإمام الأعظم"[4].

قال الإمام أحمد -رحمه الله-: "مَنْ غلبهم بالسيف حتى صار خليفة، وسُمِّي أمير المؤمنين؛ لا يحلُّ لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أنْ يبيت ولا يراه إماماً عليه؛ برّاً كان أو فاجراً، فهو أمير المؤمنين"[5].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : "والقدرة على سياسة

---

(1) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1677-1678.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 173/12.

(3) شرح صحيح مسلم للنووي 205/12، ويُنظر: الأحكام السلطانيّة للماوردي ص33، 39، الأحكام السلطانيّة لأبي يعلى ص7، مراتب الإجماع لابن حزم ص126، الفصل في الملل والنحل 130/4-131.

(4) الدرر السنيّة 5/9.

(5) الأحكام السلطانيّة لأبي يعلى ص4، ويُنظر: منهاج السنّة 529/1.

الناس؛ إمّا بطاعتهم له، وإمّا بقهره لهم. فمتى صار قادراً على سياستهم بطاعتهم أو بقهره فهو ذو سلطان مطاع، إذا أمر بطاعة الله"[1].

وقد استحدث أهل زماننا طرقاً أصلها غرْبيّة، من ذلك ما سُئل عنه سماحة الشيخ -رحمه الله-، فقد سُئل عن الجمهورية ورئاسة الجمهورية، فأجاب قائلاً:

"ليست شرعيّة، هذه باطلة، باطلة، باطلة، خلاف المحمديّة، وخلاف الصحابة، وما عليه المسلمون، هذه فرنجيّة محض. العجيب أنّه يوجد عند كثير مَمّن عندهم خفّة إسلام يوجد عندهم هذا، يقولون: استبداد، استبداد. سيحاسبهم ربُّهم ولو استبدُّوا، في زمن الصحابة مَن هو يؤم وهو شارب خمر. هذا الجهل أكبر الجهل. الجهل بالأمور الكليّة، ثمّ بعده ما يعمُّ الناس صغارهم وكبارهم. فإنّها نعمة دنيويّة أو عدم. لا يدخلها إلا ّ على أصول الخوارج والمعتزلة. ثمّ التكلُّم بالاستبداد دائماً دخلتها الإفرنج. ثمّ تجد في البلدان التي تنتسب إلى الإسلام إذا نسب عنه أنّه قطع اليد في السرقة قالوا: وحشيّة، وحشيّة. ويطعنون بالاستبداد والأموال. هم لعبوا بالدين والعقائد والنشأ كلّ ملعب، لكنْ من أجل استيلاء المادة عليهم"[2].

المطلب الثالث: شروط الولاية:

يذكر أهل العلم شروطاً لابدّ منها فيمَن يُنصّب للولاية[3]، وقد ذكر سماحة الشيخ -رحمه الله- أهمّ هذه الشروط مع نوع تعقّبٍ لبعضها:

الشرط الأول: الذكوريّة: "وجميع فرق أهل القبلة ليس منهم أحدٌ يُجيز إمامة امرأة"[4]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "(وشرطه أنْ يكون ذكراً) لابدّ أنْ يكون ذكراً، وفي الحديث: «لنْ يُفلح قوم ولّوا أمرهم

---

(1) منهاج السنّة 528/1-529.

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 173/12، شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص 1681، ويُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 174/12-175.

(3) يُنظر: الأحكام السلطانيّة للماوردي ص31-32، الأحكام السلطانيّة لأبي يعلى ص4، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 270/1، الروض المربع 336/3، وغيرها.

(4) الفصل في الملل والأهواء والنحل 89/4، ويُنظر: مراتب الإجماع لابن حزم ص125، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 270/1.

امرأة»[1] ، والله يقول: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ[2] الآية. وما هنّ النساء؟! فإنّهن لسْن أكثر من فراش و إصلاح شئون المن-زل وتربية الصغار. ألا ترى الإفرنج ومَن أخذ عنهم؛ حين جعلوا للنساء شيئاً، كيف وقعوا فيه من الشرور، وجعلوا للمرأة حقوقاً وتُطالب بحقوقها. هذا من الفساد؛ وكم جرّ هذا من فساد؛ وهذا أحد الأمور التي دخل بها الإفرنج في فساد الدين، هذا جيش على حِدَة غزوا به الإسلام والمسلمين، وذلك لمعرفتهم أنّ النساء أحد المدرستين؛ فإذا جُعل لها وجُعل لها مع ضعف عقلها ودينها، فيدخل من هذا الباب على أهل الإسلام؛ أولا ً: أنّهنّ يُجعل إليهنّ التربية، والثاني: إذا جُعل لهنّ شيء فهنّ أخور شيء، مع شيءٍ آخر وهو أنّه إذا جُعل كلٌ ما للرجال إليهنّ فهو نقص على الرجال، ثالثاً: زال من فحولة الرجال نصيب فصار شيء من الفحولة في النساء، والله أعلم حيث يجعل فضله ورسالته وولايته وحكمه، ولم يجعل لهنّ شيئاً من ذلك كلِّه"[3] .

ويقول -رحمه الله-: "النساء من شأنهن التأخير، وفي الحديث: (أخِّروهنّ حيث أخّرهنّ الله)[4] ، ولنقصها الظاهر، وفي الحديث: (لن يُفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة)[5] بيان أنّ المرأة ليست من أهل الولا يات لا الدينيّة ولا الأمارات، ولغير ذلك"[6] .

وقد سُئل سماحته عن ما يُفعل في بعض البلدان من تسوية المرأة بالرجل، فأجاب -رحمه الله- بقوله: "لا يخفى أنّ الله قد فضّل الرجال على النساء؛ فلا يحلٌ أنْ تُساوي المرأة بالرجل فيما من شأنه الا ختصاص بالرجال كالولايات ونحوها، وفي الحديث: (ما أفلح قوم

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب كتاب النبي r إلى كسرى وقيصر، رقم (4425)، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

(2) النساء (34).

(3) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1676، فتاوى ورسائل الشيخ 176-177/12.

(4) أخرجه عبد الرزّاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب شهود النساء الجماعة، رقم (5115)، والطبراني في الكبير، رقم (9484)، كلاهما أخرجه موقوفاً على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ولا أصل لرفعه. يُنظر: نصب الراية 36/2، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم (918).

(5) تقدّم تخريجه قريباً.

(6) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص445.

ولّوا أمرهم امرأة)"[1].

ويذكر سماحته أنّ توليتها دخيل على الأمّة وأنّ المرأة أضعف مِنْ أنْ تُولّى، فيقول: "قد حاول أقوام مَمّن حاول أشياء يمنع منها الشرع أنْ يجعلوا المرأة كالرجل، كله اتباع للإفرنج، فإنّهم يجعلون المَلِك فيهم امرأة، والمرأة من جميع النواحي حتى مصالح نفسها لا تُصرّفها؛ ولهذا جعل الشرع ولاية نكاحها إلى وليّها لِمَا فيها من صفات النقص، وهي خُلقت منتفعاً بها مستعملة، وإنْ كان لها تدبير بحسبها في التربيات ونحو ذلك، لا في الولايات"[2].

الشرط الثاني: أنْ يكون كافياً ابتداءً ودواماً: يقول الشيخ -رحمه الله-: "هذا أهمُّ الشروط، أو مِنْ أهمّها. معني كافي: أيْ فيه استطاعة للولاية من جهة عقله وشهامته وفطنته؛ قُوّة وقدرة على هذا العبء ليحمله، أمّا إذا صار يضعف عنه فلا يصلح. وإذا كان سيحصل مفسدة بعزله فينظر أدني المفسدتين. قوله: (كافياً) فيه السداد والأهليّة لهذه الولاية العظيمة. ومقصود الولاية شيئان لا ثالث لهما: حفظ الدين على المسلمين، وحفظ دمائهم وأموالهم ونسائهم؛ فإنْ كان ما فيه قوة على حفظ هذا وهذا فلا. الكفاية في حماية الدين والدماء والأعراض والأموال"[3].

الشرط الثالث: العدالة: "لا خلاف بين الأمّة أنه لا يجوز أنْ تُعقد الإمامة لفاسق"[4]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "الفاسق لا يُقبل قوله وفعله، ويحتاج إلى أنْ يَصلُح، فكيف يُجْعل ليُصلِح؟! فلا يُولّى الفاسق أبداً، والعدل ضدُّ الفاسق، والفاسق مَن يُعلن بالمعصية؛ إذ العاصي لا يصلح أنْ يُولّى أبداً"[5].

وهذا الشرط لا يُفهم منه الخروج على السلطان الجائر، كما لا يُفهم منه اشتراط العصمة، وهذا ما نبّه عليه سماحة الشيخ بقوله: "لا يشترط في السلطان أنْ يكون عدلاً إذا كان هو الولي في النكاح، كأصل ولايته لا يشترط فيها العدالة، إنّما يشترطها الروافض

([1]) فتاوى ورسائل الشيخ 177/12.
([2]) فتاوى ورسائل الشيخ 177/12.
([3]) فتاوى ورسائل الشيخ 179/12، شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص 1677.
([4]) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 270/1.
([5]) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1676-1677.

المخذولون الذين يقولون لا ولاية إلا ّ لمعصوم. وخلافاً للخوارج الذين يأتي على أصلهم مثل هذا؛ فإنّ مذهبهم بُني على أصلين؛ جعلهم العفو ذنباً، وجعلهم الذنب كفراً. أمّا على أصل أهل السنّة وهو عدم تكفيره بالمعاصي، فإنّها تصح الولاية، والسنّة بذلك معروفة؛ (ما لم تروا كفراً بواحاً)[1]، فأمر بالسمع والطاعة ما لم يوجد منهم الكفر البواح. أما مادام فيهم الإسلام وموجود منهم المعاصي والكبائر فولا يتهم صحيحة"[2].

الشرط الرابع: العلم: يقول الشيخ -رحمه الله- في شرط مَن يُنصّب للولاية: "لابدّ أنْ يكون عالماً، وذلك أنّه مُسند إليه أمور الدين والدنيا والأحكام، وإليه النفوذ فيها في الجملة، فإذا كان جاهلا ً؛ وقع منه حرمان مستحقٍّ وإعطاء غيره، وخلع عادل ونحو ذلك"[3]، فإذا أسند الوالي أمر ذلك إلى هيئات وعلماء مشهود لهم بالخير كان ذلك كافياً والله أعلم.

الشرط الخامس: أنْ يكون قرشيّاً: "الخلافة مُختصّة بقريش لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة فكذلك بعدهم"[4]، يقول الشيخ -رحمه الله-: "(وتقدّم بنو هاشم على سائر قريش إلحاقاً للإمامة الصغرى بالكبرى)؛ الإمامة الصغرى كالتقديم في الصلاة، والكبرى التي هي الولاية، فإنّهم أولى با لإمامة من غيرهم، إذا صارت الإمامة والتولِّي عليها بنظر أهل الحل و العقد ثمّ وُجِدُوا مستوين مع غيرهم في المؤهِّلات الأخر فلا شكّ في تقديمهم، أمّا إذا سبق إليها شخص غيره فإنّه يُقدّم الغير، وكذلك إنْ كان حصول ولاية المسلمين بسبب إيصاء، جعل منه العهد إلى مَنْ بعده على وجهٍ شرعي، ثم قد تُنال الإمامة بالقهر"[5].

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، ، باب قول النبي r: (سترون بعدي أموراً تنكرونها)، رقم (7056)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، رقم (1709)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، بلفظ: (إلا ّ أنْ تروا...).

(2) فتاوى ورسائل الشيخ 178/12.

(3) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1677، فتاوى ورسائل الشيخ 179/12.

(4) شرح صحيح مسلم 200/12.

(5) شرح الروض المربع -قسم العبادات- ص437.

وقال أيضاً: "قوله -يعني صاحب الروض-: (قرشياً)؛ لِمَا في الأحاديث (لا يزال هذا الأمر في قريش)[1]، لكنْ فيه: (ما أقاموا الدين)[2]، وهذا بالنسبة إلى الاختيار من أهل الحلّ والعقد فيتوخون ذلك. و لا شكّ أنّه إذا كان من قريش واستوى هو وغيره في الأمور الأخر فإنّ له مزية، للحديث المشار إليه وما يعضده من أصول معروفة"[3].

وفي تقرير له آخر قال في هذا الشرط: "هذا ذكره الأصحاب، وفي كتب كثير منهم، ويذكره غيرهم أيضاً، ولكنْ ليس كذلك، ليس شرطاً؛ بل هو أولوي إذا وُجد مع غيره مستوية فيه وفي غيره الشروط فهو أولى من غيره"[4].

هذه بعض الشروط التي يذكرها أهل العلم في الوالي، وللشيخ -رحمه الله- تنبيهان عظيمان تتعلّق بهذه الشروط، هما:

1. أنّ هذه الشروط تُعتبر حسب الإمكان، حيث قال: "هذه الشروط تُعتبر حسب الإمكان. إذا أرادوا أنْ يُولّوا لا يمكثون حتى يوجد، ويتعبون وتطول المدّة وتفوت المصلحة، فهذا مِثْلُ تطلب المعدوم؛ فينظرون مَن هو أولى، فيُولّى أخفُّ الفاسقين فسقاً. وأمّا الكفاية فهو من أهمّها، وكونه كافياً من عمله وسيرته؛ إنْ طالت خطاه، وغلب عداه. وإنْ لم تُوجد فيه فلا"[5].
2. أغلب تلك الشروط ونحوها إنّما تُعتبر في إحدى طُرق انعقاد الولاية، وهي طريق التنصيب بواسطة أهل الحلّ و العقد، وقد سبق إشارة الشيخ لذلك في شرط القرشيّة، وفي شرط العدالة يقول الشيخ: "وإذا أخذها بقوّته فلا يُشترط

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب مناقب قريش، رقم (3501)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش، رقم (1820)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب مناقب قريش، رقم (3500)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 179/12.

(4) فتاوى ورسائل الشيخ 179/12، شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص 1677.

(5) فتاوى ورسائل الشيخ 180/12، شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص 1677.

سلامته من الفسق. وأيضاً إذا كان يتعسّر فلا...، فالعدالة لا تُشترط إلا ّ في الابتداء إذا لم يأخذهم بقوّته"[1].

ويجمع بين هذين التنبيهين بقوله: "الولاية تُكتسب بأحد أمور، أحدها: أنْ يكون من حيث التولية والنصب، فهذا هو الذي تُشترط فيه هذه الشروط، جديد من جهة أهل الحل والعقد، فيجب وجوباً أنْ لا يُولوا إلا ّ مَنْ فيه هذه الشروط، ثمّ هي تعتبر حسب الإمكان"[2].

المطلب الرابع: وجوب نصب الإمام:

يقول سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه الله-: "نصب الإمام واجب، ضروري"[3].

وفي نوع هذا الوجوب والحكمة من وجوبه، يقول سماحته: "(ونصب الإمام فرض كفاية) يعني وجود إمام فرض كفاية، ونصبه يكون ممّن لهم الحلّ والعقد، يجتمع أهل الحلّ والعقد ليروا مَنْ هو الأ صلح بالنسبة للشروط، وإذا وُجد شخص فيه أتمّ وأكمل تعيّن دون مَن هي فيه ولكنْ أقلّ، وفرض الكفاية هو الذي إذا قام به مَن يكفي سقط الإثم عن الباقين. (ويُجْبَر مَن تعيّن لذلك) ومَنْ تعيّن وجب عليه أنْ يقبل لضرورة الدين ومحارم المسلمين ودمائهم وأموالهم بوجود إمام ولا يبقون فوضى، فإنْ استقام وقتاً ما؛ فإنّ مصيره إلى ا لانهيار، ولذلك أوجب الله فرض إمام يُسمع له ويُطاع، ضروري ذلك"[4].

وما قرّره سماحة الشيخ؛ من وجوب نصب الإمام، هو ما دلّت عليه النصوص الصريحة في السنّة وانعقد عليه إجماع الأمّة، فقد "اتفق جميع أهل السنّة، وجميع المرجئة، وجميع الشيعة، وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأنّ الأمّة واجب عليها الانقياد لإمام عادل، يُقيم فيهم أحكام الله، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله r، حاشا النجدات من الخوارج؛ فإنّهم قالوا: لا يلزم الناس فرض الإمامة، وإنّما عليهم أنْ يتعاطوا الحقّ بينهم"[5].

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 178/12.

(2) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1677-1687.

(3) فتاوى ورسائل الشيخ 173/12، ويُنظر: 180/12.

(4) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1675-1676.

(5) الفصل في الملل والأهواء والنحل 72/4، ويُنظر: مراتب الإجماع ص124، الأحكام السلطانيّة للماوردي ص29-30، والأحكام السلطانيّة لأبي يعلى ص

قال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙﭼ[1]، و"هذه الآية أصل في نصب إمامٍ وخليفة يُسمع له ويُطاع؛ لتجتمع به الكلمة، وتنفذ به أحكام الخليفة، ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمّة ولا بين الأ ئمّة"[2].

ومن أعظم أدلة السنّة وأصرحها على وجوب نصب الإمام: قوله صلى الله عليه وسلم: (مَن مات وليس في عنقه بيعة مات مِيتة جاهليّة)[3].

وما لا يتم الواجب إلا ّ به فهو واجب، قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (لابدّ للناس من إمارة بَرّة كانت أو فاجرة) قالوا: يا أمير المؤمنين هذه البرّة قد عرفناها، فما بال الفاجرة ؟ قال: (يُقام بها الحدود، وتأمّن بها السبل، ويُجاهد بها العدو، ويُقسم بها الفيء)[4].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "يجب أنْ يُعرف أنّ ولا ية أمر الناس من أعظم واجبات الدين؛ بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا ّ بها. فإنّ بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا ّ بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولابدّ لهم عند الاجتماع من رأس...؛ ولأنّ الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، ولا يتمُّ ذلك إلا ّ بقوّة وإمارة. وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد، والعدل، وإقامة الحجّ والجُمَع والأ عياد، ونصر المظلوم، وإقامة الحدود = لا تتم إلا ّ بالقوّة والإمارة"[5].

ولا تستقيم الحياة دون إمارة؛ بل تعمُّ الفوضى، وتنتهك الحرمات، ولهذا قال الإمام أحمد -رحمه الله-: "الفتنة إذا لم يكن إمام يقوم بأمر

3، غياث الأمم ص55، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 264/1، شرح صحيح مسلم 205/12، المقدِّمة لابن خلدون ص191، السيل الجرار 504/4.

(1) البقرة (30).

(2) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 264/1.

(3) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كلّ حال وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة، رقم (1851)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(4) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 297/28، منهاج السنّة النبويّة 548/1.

(5) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيميّة 28/ 390.

الناس"[1].

"ولا يرتاب من معه مسكة أنّ الذبّ على الحوزة، والنضال دون حفظ البيعة، محترم شرعاً. ولو تُرك الناس فوضى؛ لا يجمعهم على الحقّ جامع، ولا يزعهم وازع، ولا يردعهم عن اتباع خطوات الشيطان رادع، مع تفنُن الآراء وتفرُق الأهواء، لتبتّر النظام، وهلك الأنام، وتوثب الطغام والعوام، وتحزّبت الآراء المتناقضة، وتفرّقت الإرادات المتعارضة، وملك الأرذلون سراة الناس، وفضت المجامع، واتسعت الخرق على الراقع، ونشبت الخصومات، واستحوذ على أهل الدين ذوو العرامات، وتبدّدت الجماعات، ولا حاجة إلى الإطناب بعد حصول البيان، وما يزع الله بالسلطان أكثر ممّا يزع بالقرآن"[2].

المطلب الخامس: وجوب السمع والطاعة:

كما أنّ للرعيّة حقوقاً على الراعي؛ بحفظ دينهم ودنياهم، وهذا هو المقصد الشرعي للولاية، كذلك للراعي حقوق على رعيته، وبدونها لا يستطيع أنْ يؤدّي للرعيّة حقوقهم، وأعظم ما يجب للراعي على الرعيّة: السمع والطاعة في غير معصيّة، ونصوص الكتاب والسنّة بهذا ناطقة، ولا أصرح من قول الله تعالى: ﭽ ئۇ ئې ئې ئې ئى ئى ئى ئى ئد ی ی یی ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي ثج ثم ﭼ[3]، فأمر بطاعة أولي الأمر، وهم العلماء والأمراء وهو اختيار أهل التحقيق[4]، "فطاعة الله ورسوله واجبة على كلّ أحد، وطاعة ولاة الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم، فمَن أطاع الله ورسوله بطاعة ولاة الأمر لله فأجره على الله، ومَنْ كان لا يُطيعهم إلا لِمَا يأخذه من الولاية والمال؛ فإنْ أعطوه أطاعهم، وإنْ منعوه عصاهم = فمَا له في الآخرة من خلاق"[5].

والأدلة من السنّة على وجوب السمع والطاعة في غير معصية

---

(1) الأحكام السلطانيّة لأبي يعلى ص3.

(2) غياث الأمم ص55-56.

(3) النساء (59).

(4) يُنظر: تفسير ابن جرير 182/7، أحكام القرآن لابن العربي 574/1، شرح صحيح مسلم 223/12، منهاج السنّة 107/4، مجموع فتاوى ابن تيميّة 158/18، 67/19، 323/22، 170/28، إعلام الموقعين 10/1، تفسير ابن كثير 345/2.

(5) مجموع فتاوى ابن تيميّة 16/35-17.

متضافرة؛ بل متواترة، من ذلك: قوله صلى الله عليه وسلم: (السمع و الطاعة على المرء المسلم، فيما أحبّ وكره، إلا ّ أنْ يُؤمر بمعصية، فإذا أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة)[1] ، وغير ذلك من النصوص.

وعلى هذا انعقد الإجماع، فقد "اتفقوا أنّ الإمام الواجب إمامته؛ فإنّ طاعته في كلّ ما أمر -ما لم يكن معصية- فرض، والقتال دونه فرض، وخدمته فيما أمر به واجبة، وأحكامه وأحكام مَن ولى نافذة، وعزله من عزل نافذ"[2] .

وبدون السمع والطاعة فساد الحياة، وحلول حياة الغاب، "وأمّا السمع والطاعة لولاة أمور المسلمين ففيها سعادة الدنيا، وبها تنتظم مصالح العباد في معاشهم، وبها يستعينون على إظهار دينهم وطاعة ربّهم"[3] ، "والحكمة في الأمر بطاعتهم المحافظة على اتفاق الكلمة؛ لِمَا في الافتراق من الفساد"[4] ، كما أنّ في طاعتهم بالمعروف صلاح الدين والدنيا، وبدون ذلك لا تستقيم الحياة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: "كلٌ بني آدم لا تتمٌ مصلحتهم لا في الدنيا ولا في الآخرة إلا ّ بالاجتماع والتناصر، فالتعاون والتناصر على جلب منافعهم، والتناصر لدفع مضارهم، ولهذا يُقال: الإنسان مدنيٌ بالطبع، فإذا اجتمعوا فلابدّ لهم من أمور يفعلونها يجتلبون بها المصلحة، وأمور يجتنبونها لِمَا فيها من المفسدة، ويكونون مطيعين للآمر بتلك المقاصد، وللناهي عن تلك المفاسد، فجميع بني آدم لابدّ لهم من طاعة آمر وناه، فمَنْ لم يكن من أهل الكتب الإلهيّة ولا من أهل دين، فإنهم يُطيعون ملوكهم فيما يرون أنه يعود بمصالح دنياهم، مصيبين تارة ومخطئين أخرى"[5] .

وعلى هذا الأصول استند أهل العلم -ومنهم سماحة الشيخ محمّد

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، رقم (7144)، واللفظ له، ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، رقم (1839) ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(2) مراتب الإجماع ص126، ويُنظر: شرح السنّة للبغوي 84/10، شرح صحيح مسلم 222/12، فتح الباري 7/13.

(3) جامع العلوم والحكم ص262.

(4) فتح الباري 112/13.

(5) مجموع فتاوى ابن تيميّة 62/28.

رحمه الله- في تقرير وجوب السمع والطاعة لولاة الأمر في غير المعصية، فقال: "نصب الإمام واجب، ضروري، يُسمع له ويُطاع."[1]، وعدّ هذا من حقِه على الرعيّة، ومِنْ مقوّمات الإمامة، فقال: "لابدّ من إمام، ولابدّ أنْ يُعطى حقوقه؛ من السمع والطاعة، ولابدّ من نفوذ أمره؛ فلا إسلام إلا ّ بجماعة، ولا جماعة إلا ّ بإمامة، ولا إمامة إلا ّ بسمع وطاعة"[2].

وأكدّ سماحة الشيخ أنّ طاعة ولاة الأمر في غير المعصية من النصيحة لهم المأمور بها في حديث: (الدين النصيحة) قلنا لمن؟ قال: (لله ولكتابه ولرسوله ولأئمّة المسلمين وعامّتهم)[3]، فقال: "والنصح لأئمّة المسلمين: أمرهم بطاعة الله ورسوله، وطاعتهم في المعروف، ومعاونتهم على القيام بأمر الله، وترك مشاقتهم ومنازعتهم. والنصح لعامّة المسلمين هو تعليمهم وإرشادهم لِمَا فيه صلاحهم وفلاحهم، و الرفق بهم، وكفّهم عمّا فيه هلاكهم وشقاؤهم وذهاب دينهم ودنياهم؛ من معصية الله ورسوله، ومخالفة أمره، ومشابهة الجاهلين فيما كانوا عليه من التفرّق والاختلاف وترك الحقوق الإسلاميّة"[4].

والسمع والطاعة لولاة الأمر أظهر ما يكون في الشعائر الظاهرة، كالجمع والجماعات والحجّ والجهاد، ولهذا كان من سمة أهل السنّة والجماعة إقامة هذه الشعائر مع الأمراء أبراراً كانوا أو فجاراً؛ إعلاماً منهم بلزوم الجماعة وامتثال السمع والطاعة، يقول سماحة الشيخ -رحمه الله-: "(ويرون) كذلك أهل السنّة يرون: (إقامة الحجّ) فإنّهم في ذلك كالأئمّة للناس، يعني مع ولاتهم المسلمين، بأنْ يكونوا هم المتوليّن منهم أعمال الحج، وأتباع المسير فيها، والذهاب إليها، وتدبير أمرها، أو مَن يقوم مقامهم، كنوابهم الذين يتولون إقامة الحجّ بالمسلمين في سيرهم ونزولهم، وظعنهم وإقامتهم ونحو ذلك. (والجهاد) كما في الحديث: «الجهاد واجب عليكم مع كلّ أمير، برّاً كان أو فاجراً»[5]، والجهاد جهاد الكفار أعداء الله، يعني مع ولاة الأمور، فإنّهم

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 173/12.

(2) شرح الروض المربع -قسم المعاملات-ص1676.

(3) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان أنّ الدين النصيحة، رقم (55)، من حديث أبي رقيّة تميم بن أوس الداري رضي الله عنه.

(4) فتاوى ورسائل الشيخ 172/13.

(5) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الجهاد، بابٌ في الغزو مع أئمّة الجور،

الذين يتولّون إقامة الجهاد في سبيل الله، كما أنّهم يتولّون فَيئَه وخُمُسَه ونحو ذلك، فكذلك يتولّون إقامته وتدبيره وأمره وشئونه، فلا يُنازعون فيه، فإنّه لا جماعة إلا ّ بإمامة، ولا إمامة إلا ّ بسمع وطاعة. (و الجُمَع) إقامة الجُمَع مع الأئمّة والصلاة خلفهم واجبة ولو كانوا عصاة فجّارًا، فإنّه تصحُّ الصلاة خلفهم، والمراد إذا كان مسجد واحد يُصلِّي به إمام فاجر، فإنّ الصلاة خلفه أهون من ترك الصلاة مع الجماعة، وهذا بخلاف الصلوات الخمس فإنّها لا تجب في مسجد واحد، وأمّا الجمعة فتجب في مسجد واحد على قول مَن لا يرى التعدد إلا ّ لمسوغ شرعي. (والأعياد) مع الأئمّة، فيُصلَّى (مع) الأئمّة (الأمراء) يعني: كون الأئمّة هم الذين يتولّون إقامة ذلك. (أبرارًا كانوا أو فجّارًا) فإنّ أهل السنّة يرون إقامة ذلك، سواء كانوا ثقاة فلهم وللناس ، إنْ كانوا أبرارًا فهذا من فضل الله وبرحمته، وإنْ كانوا فجّارًا فهو من ذنوب المسلمين أنْ ولّوا عليهم من فجّارهم، والفجّار فجورهم على أنفسهم، فإنْ قاموا بأمر دينٍ وإسلام فيجب القيام به معهم، ف الشرع يُقيمونه ومعصيتهم عليهم، فإنْ هذه طاعات تُفعل لله، فيشارَكون فيها، فهذا اتباع للدين ولو على أيدي الفجّار. فالمسلمون يُشاركونهم في الطاعة، في بِرّهم وصلاتهم وأعمالهم الصالحة، ولا يُشاركونهم في المعاصي، فمَا كان من فجور وفساد فعليهم ولا يُشارَكون فيه"[1].

ولمّا كان السمع لولاة الأمر في غير المعصية مطلباً شرعياً؛ لهذا أو لاه سماحة الشيخ اهتمامه، فتكفّل بالمناصحة فيه، والحثِّ عليه، ومِنْ رسائله في ذلك: "اِعلموا وفقكم الله أنْ عقيدتي التي أنا عليها أتى أدين الله بالنصح و المحبّة لكم ولجميع إخواننا المسلمين إلى أنْ ألقى الله عزّ وجل, وأهمُّ شيءٍ أناصحكم فيه وأعظمه إجابة داعي الشرع، وأنْ لا تلتفتوا عنه يَمْنَة ولا يسرة, ومِن ذلك إجابة داعي إمام المسلمين، ما لم يدع إلى الاجتماع على المعصية, وإنّما دعا إلى الا جتماع على طاعة الله وعدم التفرّق والاختلاف, وجميع المشايخ

رقم (2533)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب الصلا ة خلف مَنْ لا يُحْمَدُ فِعْلُه، رقم (5506)، وفي شعب الإيمان، رقم (9242)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وضعّفه الألباني في ضعيف الجامع، رقم (2673)، وفي ضعيف أبي داود.

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص238-239.

يرون ذلك ويُفتون به, وعدم قدومكم على إمامكم وعلمائكم من الأ مور التي لا يرضى بها لكم مَنْ في قلبه أدنى محبّة لكم؛ أعنى المحبّة الدينيّة, وهو من أعظم الأمور التي يفرح بها عليكم وعلى جميع المسلمين أعداء الدين من الكفّار والمنافقين, ومن أعظم أسباب شقّ العصا, وهذا كتاب اللّه وتفاسير الأئمّة له, وسنّة رسول اللّه صلّى اللّه وعليه وسلّم مدوّنة بشروحها المبيّنة للمقصود منها, وفى ذلك كلّه حلّ المُشْكِل, وكشف الاشتباه, والشفاء لكلّ داء, و الكفالة بالفلاح و الهدى, والنجاة من المهالك والردى...، والمقصود بيان وجوب القدوم على إمام المسلمين وفرضيته عليكم, وليس لكم عذر في التخلّف ولا حُجّة، فإنّ ذلك من السمع والطاعة التي أوجبها اللّه ورسوله, لاسيّما وهو يدعوكم إلى الشريعة، والرجوع فيما يشكل إلى حملتها"[1] .

المطلب السادس: حكم الخروج على الأئمّة:

تقرّر في المطلب السابق وجوب السمع والطاعة لولاة أمر المسلمين في غير معصية، ومعصيتهم معصية لله ورسوله r، ففي الصحيح: (مَن أطاعني فقد أطاع اللّه، ومَن عصاني فقد عصى اللّه، ومَن أطاع أميري فقد أطاعني، ومَن عصى أميري فقد عصاني)[2] ، و الخروج عليهم أعلى درجات عصيانهم، وقد جاء النهي عنه بخصوصه في مثل قوله صلّى اللّه عليه وسلّم: (مَن كره مِن أميره شيئاً فليصبر عليه، فإنّه ليس أحد مِن الناس خرج من السلطان شبراً فمات عليه إلا ّ مات مِيتة جاهليّة)[3] ، ومن مبايعته صلوات اللّه وسلامه عليه لأ صحابه رضوان اللّه عليهم: (وأنْ لا ننازع الأمر أهله، إلا ّ أنْ تروا

---

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 170/12-171، ويُنظر: 182/12-183، الدرر السنيّة 119/9.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب قول اللّه تعالى: ﭽ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﭼ [النساء: 59]، رقم (7137)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، رقم (1835) ، من حديث أبي هريرة رضي اللّه عنه.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب قول النبي r : (سترون بعدي أموراً تنكرونها)، رقم (7053)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب ملا زمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كلّ حالٍ وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة، رقم (1849)، من حديث ابن عباس رضي اللّه عنهما، واللفظ لمسلم.

كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان)[1] ، وبهذه النصوص وأمثالها أخذ أهل السنّة والجماعة في تحريم الخروج على ولاة الأمر وإن جاروا، قال النووي -رحمه الله-: (وأمّا الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإنْ كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنّه لا ينعزل السلطان بالفسق، وأمّا الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنّه ينعزل وحكي عن المعتزلة أيضاً فغلط من قائله مُخَالِفٌ للإجماع، قال العلماء وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه: ما يترتّب على ذلك من الفتن وإراقة الدماء وفساد ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقائه)[2] ، وهذا ما تقتضيه الأصول الشرعيّة، والقواعد المرعيّة، و العقول السليمة، والفطر السويّة، والنظر الصحيح.

ولا يزال أهل العلم والدين بهذا ناطقين، كما قال شيخ الإسلام ابن تيميّة –رحمه الله-: "وأمّا أهل العلم والدين والفضل فلا يُرخِّصون لأ حدٍ فيما نهى الله عنه من معصية ولاة الأمور وغشّهم والخروج عليهم بوجه من الوجوه، كما قد عُرف من عادات أهل السنّة والدين قديماً وحديثاً"[3] .

والشيخ محمّد بن إبراهيم -رحمه الله- أحد أهل العلم والدين و الفضل، فقد انتصر للحقّ وذبّ عنه تقريراً وعملاً ، ومِن قوله -رحمه الله- في ذلك: "الأحاديث طافحة بالمنع من الخروج على الأئمّة، وإنْ بغوا وظلموا. هذا ما لم يروا منهم كفراً بواحاً كما في الحديث، وقوله: (عندكم من الله فيه برهان) على أنّه كفر، وفي حديث آخر: (ما صلوا)[4] ، المعنى ما داموا بصفة الإسلام، ما فيه إلا ّ كبائر

([1]) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب قول النبي r : (سترون بعدي أموراً تنكرونها)، رقم (7056)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، رقم (1709)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

([2]) شرح صحيح مسلم للنووي 229/12، ويُنظر: العقيدة الطحاويّة وشرحها ص379-382، الحجّة في بيان المحجّة 282/2، 466-467، الرسالة الوافية ص134-135.

([3]) مجموع فتاوى ابن تيميّة 12/35، ويُنظر: 249/3-250، 444/4، منهاج السنة 529/4-530، 391/3.

([4]) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يُخالف الشرع وترك قتالهم ما صلّوا ونحو ذلك، رقم (1854)، من

ومعاصي وجور وظلم، هذه لا تمنع ولايته"[1] .

والحكمة في النهي عن الخروج أوضح من نار على علم، والتاريخ شاهد، وها هي الأيام تنطق بذلك، فالدماء تُسفك، والأعراض تُنتهك، و الأمن يُرفع، والسفهاء يستطيلون، والعدو من هنا وهناك يتربص، ونرى خلقاً أسوداً على بعضنا، نعاجاً على غيرنا، فقاتل الله دعاة الفتنة وحملة لوائها.

وكلّ مصلحة في الخروج فهي غير مُعْتبرة، ودعوى عارية من البرهان؛ إذ الشرع ميزان المصالح والمفاسد، ﭼ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﭽ[2] ، وأيّا كانت هذه المصلحة فهي جزئيّة أو وهميّة بالنسبة إلى المفاسد المصاحبة، وفي هذا يقول سماحة الشيخ: "ثمّ لا يُخرج عليه، وفي الأ حاديث من هذا الشأن ما يكفي، والاجتماع الذي فيه نقص كبير خير من الافتراق الذي يُظنّ فيه خير كثير، فما دام حاصل السمع والطاعة ولا كفر بواح خير من افتراق يُرجى فيه ذلك، والأحاديث وعمل أئمّة الدين في ذلك شيء معلوم معروف"[3] .

والخروج على الولاة ليس من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في شيء، إلا ّ على منهج الخوارج، وهذا ما أشار إليه الشيخ بقوله: "فإنّ قومًا يرونه -يعني الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر- لكن لا على ما تُوجِبه الشريعة، كالذي عليه الخوراج والمعتزلة، الذين ي-رون الخروج على الأئمّة، وقتال الأئمّة على شيء من المعاصي التي لا تُنافي الدين. (على ما تُوجبه الشريعة) قيد، يعني لا مطلقًا، فإنّ قومًا تصدّوا له وزعموه، ولكن خرجوا عن حدِ الشريعة، فإنّ منهم مَن رأى الخروج على المسلمين على غير ما تُوجبه الشريعة، فالخوارج أمروا بـ المعروف حتى جوّزوا الخروج على الأئمّة، وأما أهل السنّة والجماعة فهم على ما تُوجِبه الشريعة، والآمر بالمعروف والناهي عن المنكر لابدّ له من أمرين: الإخلاص، والمتابعة. فمَن لم يُخلص أمره ونهيه فهو

حديث أم سلمة رضي الله عنها، ولفظه: (ستكون أمراء، فتعرفون وتُنكرون، فمَنْ عرف برئ، ومَن أنكر سلم، ولكن مَن رضي وتابع) قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: (لا ما صلوا).

(1) فتاوى ورسائل الشيخ 169/12.

(2) يونس (32).

(3) شرح الروض المربع -قسم المعاملات- ص1677-1678، ويُنظر: فتاوى ورسائل الشيخ 169/12.

مشرك. ومَن أخلص ولكن ما تابع فهو مبتدع كالمعتزلة والخوارج. فإنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أحد أصولهم، لكنّهم لم يتابعوا في ذلك ما جاء به الرسول ويُفَرِّطُون في ذلك حتى جوّزوا الخروج على الأئمّة العصاة، وسمّوا قتالهم ولاة المسلمين أمرًا بالمعروف، و المصنف -يعني ابن تيميّة- احترز بهذا القيد فقال: «على ما توجبه الشريعة»، فإنّ كثيرًا مَمّن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر خارج عن هذا القيد. فلا يُزاد في ذلك فيدخل في سلك هؤلاء، ولا يُنقص فيدخل في سلك الإباحيّة أو أهل الشهوات"[1].

(1) شرح العقيدة الواسطيّة ص236-237.

الخـاتمـة

الحمد لله صاحب الفضل والإنعام، والصلاة والسلام على سيد الأ نام، وعلى آله وصحبه الكرام،، وبعد:

فبمنّة من الله وفضل قضيت زهرة حياتي في خير البقاع بعد مكة، وفي أحبِّ شيء إلى قلبي، راجياً الكريم الرحمن أنْ يجعل عملي خالصاً لوجهه، وأنْ يُقيل عثرتي ويغفر زلتي. مضت أيام أصاحب فيها أئمّةً أخيار وعلماءَ كبار؛ أنتهل من معين علمهم، فأصلح قلباً وأفتق لساناً وأعرف سنناً وأتأدّب بآداب، مضت مع إمام قلّ نظيره، ومعه وددت السنين لا تنقضي، غير أنّ الله كتب البقاء لنفسه، وكلٌ ما سواه فاني، فتمّ بحثي -ولله الحمد- وهذه خاتمته، وفيها: **خلاصة البحث، وأهمُ النتائج، وبعض التوصيات.**

أولا ً: ملخص البحث: يتلخّص هذا البحث في الآتي:

- الشيخ أبو عبد العزيز محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهّاب، مجدد عصره وأحد الأئمّة الأخيار، وُلد سنة ألف وثلاثمائة وإحدى عشرة من الهجرة، وتوفي سنة ألف وثلاثمائة وتسع وثمانين، سيرته عطرة، نشأ نشأة مباركة، فنفع الله به البلاد والعباد، حياته حافلة بالخيرات، وأعماله بعد موته بالبشارة شاهدات، فرحمه الله وبارك في ذريّته.
- يرى سماحة الشيخ أنّ التوحيد أول واجب على العبيد؛ علماً وعملا ً، وهو قسمان؛ أحدها: توحيد في المعرفة والإ ثبات، وهو توحيد الربوبيّة والأسماء والصفات، والآخر: توحيد في الطلب والقصد، وهو توحيد الألوهيّة والعبادة، ويُقال توحيد الله بأفعال العباد، والعلاقة بين هذه الأقسام علاقة تضمُن وتلازم وشمول.
- قرّر سماحته أنّ من معاني الرب: الخالق والسيد والمالك و المتصرِّف والمعبود، وأنّ توحيد الربوبيّة هو الأصل الأصيل، والشرك فيه أعظم من الشرك في الألوهيّة، ومعناه: هو العلم والإقرار بأنّ الله هو الخالق الرازق المدبِّر وحده. كما قرّر أنّ العلم بذلك مستقرٌ في الفطر، وعليه تدلُ آيات الله الشرعيّة والكونيّة، ويُقرّر أنّ الاعتراف بهذا القسم لا يكفي دون الإتيان بلازمه وهو توحيد الألوهيّة، ولذا لم ينفع

المشركين إقرارهم به.

- معنى الإله مطابقة: المعبود، وتوحيد الألوهيّة: هو إفراد الله بجميع أنواع العبادة. وهذا هو موضع الخصومة بين الرسل عليهم الصلاة والسلام وبين أعدائهم، وهذا التوحيد هو مدلول الكلمة العظيمة لا إله إلا ّ الله، فمعناها مطابقة: لا معبود بحقٍّ إلا ّ الله، وتفسيرها بغير ذلك جهل وضلال، ولا تقوم هذه الكلمة إلا ّ على النفي والإثبات فهما ركناها، ولها شروط سبعة وبدونها لا تنفع قائلها، ودلائل توحيد الأ لوهيّة كثيرة؛ منها ربوبيّة الله وعظمته، وأسماؤه وصفاته، والآيات الكونيّة والشرعيّة، وبطلان إلهيّة ما سوى الله.
- لا تستقيم الشهادة بالتوحيد ولا تصحُ إلا ّ مع الشهادة للنبي صلى الله عليه وسلم بالرسالة، وذلك بطاعته فيما أمر ، وتصديقه في جميع ما أخبر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وأنْ لا يُعبد الرّبُ تبارك وتعالى إلا ّ بما شرع.
- حقيقة التأله: هو التعبُد، وأجمع تعريف للعبادة كما يرى الشيخ: أنّها اسم جامع لكلّ ما يحبُه الله ويرضاه من الأ قوال والأعمال الظاهرة والباطنة. وأركانها ثلاثة: الحبُ، و الخوف، والرّجاء، وشرط قبول العبادة الإخلاص والمتابعة. ويرى سماحته التفريق بين العبوديّة العامة والخاصة، كما فصّل القول في بعض العبادات كالتوكّل والخوف والمحبّة ولاستعانة والاستعاذة والاستغاثة والولاء والبراء وغيرها.
- الوسيلة نوعان: عامة وهي الإيمان والتوحيد، وخاصّة وهي ما يُقدِّمه الداعي بين يدي دعائه، وهي على قسمين: مشروع، وغير مشروع. فالأول هو التوسُل بالأسماء و الصفات، أو بالعمل الصالح، أو بدعاء الأحياء، وما سوى هذا فإنّه دائر بين البدعة والشرك.
- حقق سماحة الشيخ القول في ثالث أقسام التوحيد، وهو توحيد الأسماء والصفات، وحقيقته: هو أنْ يُسمّى الله ويُوصف بما سمّى ووصف به نفسه في كتابه، وبما سمّاه ووصفه به رسوله محمّدٌ r في السُنّة، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، وأنْ يُنفى عنه تعالى ما نفاه عن نفسه أو نفاه عنه رسوله r وهذا هو حاصل معتقد

أهل السنّة؛ بإثبات الكمال لله وتنزيهه عن العيب والنقص وقطع التكييف. كما حذّر من المذاهب الرديّة في هذا الباب؛ من ممثِّلة ومعطِّلة وواقفة ومفوِّضة وغيرهم، وأجاب عن أصول شبه أهل الباطل، كما حذّر من التمثيل والتعطيل و التفويض والتحريف والتكييف.

- قرّر الشيخ جملة من القواعد في باب الأسماء والصفات، كقاعدة أسماء الله حسنى وصفاته عليا، وأنّ هذا الباب توقيفي ونصوصه مُحْكَمة، وقاعدة أسماء الله وصفاته غير محصورة، وأسماء الله أعلام وأوصاف، والقول في الصفات كالقول في الذات، والقول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر، وامتناع الأقيسة في حقِّه تعالى سوى قياس الأولى، والإضافة إلى الله على قسمين: صفة، ومخلوق، وباب الأخبار أوسع من باب الأسماء والصفات، ومنها المعنى معلوم والكيف مجهول، ومنها الأصل في الكلام الحقيقة، وكون الاشتراك في الأسماء لا في المسمّيات، و النفي المجمل والإثبات المفصّل.
- فصّل سماحة الشيخ القول في بعض الصفات، وفي مقدِّمة ذلك ما كثر الخوض فيه، كالعلو والاستواء مع التفريق بينهما، والمعيّة والقرب مع التفريق بينهما، والكلام والرؤية.
- حذّر الشيخ من قوادح التوحيد، وفصّل القول في بعضها، كا الشرك، والكفر، وذرائع الشرك، وبيّن أهميّة العلم بذلك، ووجوب الحذر منه، وأفاد أوليّة التوحيد وأنّ الضدّ طارئ، مبيّناً أسباب دلك؛ كالجهل والشهوات والغلو والشبه والبيئة الفاسدة والتقليد وأثر شياطين الجنّ والإنس وقرناء السوء، كما بيّن وسائل البعد عن الشرك؛ كالدعاء والخوف من الشرك والعلم والبُعد عن أسبابه.
- حقيقة الشرك هو جعل ندٍّ لله وتسوية المخلوق بالخالق، ولا أعظم قبحاً وجرماً من ذلك، ويكون في الربوبيّة والألوهيّة والأسماء والصفات، وهو على قسمين أكبر وأصغر، وقد أوضح الشيخ الفرق بينهما، ثمّ كشف عوار بعض الصور الشركيّة؛ كاعتقاد النفع والضرّ في غير الله والاستسقاء بالأ نواء والطيرة والذبح والنذر لغير الله ودعاء غيره والرياء،

وشرك الطاعة، وفصّل القول في الرقى والتمائم، وبيّن بعض الصور الشركيّة في الألفاظ كالحلف بغير الله والتعبيد لغيره.

- أعظم ذرائع الشرك: الغلو، وتجاوز المشروع في القبور، و التصوير. وأول شرك إنّما حدث بسبب ذلك، وقد أبدى الشيخ وأعاد في التحذير منها؛ مع بيان صور كلّ ذريعة، كما حذّر من التبرُّك الممنوع وبيّن أقسامه.
- الكفر نقيض الإيمان، والكفر عند أهل السنّة والجماعة باعتبار حكمه ليس جنساً واحداً؛ بل هو نوعان: أكبر، وأصغر. والكفر الأكبر أنواع متعدِّدة، هي كفر التكذيب والا ستكبار والنفاق والشك والإعراض.
- حذّر سماحة الشيخ من بعض صور الكفر كالإلحاد والا ستهزاء بالله ورسوله r وآياته، والتلفظ بالكفر، والسحر ومنه الصرف والعطف وحلّ السحر بسحر.
- أكّد سماحة الشيخ على وجوب تحكيم الشريعة، وبيّن أنّ من صور الكفر: الحكم بغير ما أنزل الله، والحاكم بغير ما أنزل الله دائر بين الكفر الأكبر والأصغر؛ فإنْ جحد حكم الله ، أو اعتقد أنّ حكم غيره أحسن، أو مساوٍ، أو جوازه، فهو كافر كفر أكبر، ومثله إلزام الناس بالتحاكم إلى السلوم، وأعظم من ذلك تنزيل القانون اللعين منزلة ما نزل به الروح الأمين على قلب خير المرسلين، وأما القسم الثاني فهو الذي لا يُخرج من الملة، وذلك أنْ تحمله شهوته وهواه على الحكم في القضيّة بغير ما أنزل الله، مع اعتقاده أنّ حكم الله ورسوله هو الحقّ، واعترافه على نفسه بالخطأ ومجانبة الهدى، وهذا وإنْ لم يُخرجه كفره عن الملة، فإنّه معصية عظمى أكبر من الكبائر كالزنا وشرب الخمر والسرقة واليمين الغموس وغيرها؛ فإنّ معصية سمّاها الله في كتابه كفراً أعظم من معصية لم يسمّها كفراً.
- من أركان الإيمان: الإيمان بالملائكة والكتب والرسل، ويكون إجمالا ً في الإجمالي وتفصيلا ً في التفصيلي.
- من أركان الإيمان: الإيمان باليوم الآخر، وحقيقة الإيمان بـ اليوم الآخر: الإيمان بكلّ ما يكون بعد الموت؛ من البرزخ

وعذاب القبر ونعيمه إلى دخول أهل الجنّة الجنّة وأهل النار النار.

- إثبات الصراط والميزان والمقام المحمود مع تفصيل القول في الشفاعة.
- من أركان الإيمان: الإيمان بالقضاء والقدر، وحقيقته: الإ يمان بمراتبه؛ وهي العلم والكتابة والمشيئة والخلق، وهذا حاصل قول أهل السنّة، وهو القول الوسط؛ إذ الناس في باب القدر طرفان ووسط، فالقدريّة والجبريّة طرفا نقيض.
- فصلّ سماحة الشيخ القول في أنواع الإرادة وفرّق بينهما، ومثل ذلك في نوعي الهداية، كما بيّن موقف أهل الحقّ من الشرع والقدر؛ في حين خالفهم طوائف كلّها على ضلال.
- أثبت سماحة الشيخ الحكمة في أفعال الله، وأبطل ما خ الف ذلك، كما أثبت الأسباب وبيّن الموقف الشرعي منها، وقرّر القول الحق في مسألة خلق أفعال العباد، وأبطل قول القدريّة والجبريّة.
- الإيمان حقيقة شرعيّة، وهو: قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالجوارح والأركان يزيد بالطاعات وينقص بالعصيان. وهذا ما أجمع عليه السلف؛ خلافاً للمرجئة والخوارج و المعتزلة.
- يرى سماحة الشيخ الفرق بين الإسلام والإيمان من جهة اللغة والشرع، مع شدّة تلازمهما؛ بحيث إذا اقترنا افترقا وإذا افترقا اجتمعا.
- أهل السنّة وسط في باب الأسماء والأحكام بين المرجئة و الخوارج والمعتزلة، فلا يسلبون الفاسق الملِّي مطلق الإيمان ولا يكفرونه ولا يثبتون له كامل الإيمان؛ بل هو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، أو يُقال له مؤمن ناقص الإيمان، ولا يقولون بخلوده في النار
- من منهج أهل السنّة إثبات نصوص الوعد والوعيد، والجمع بينها، وتفسير بعضها ببعض، من غير تبديل شيء منها، واعتقاد أنّ كلّ ذنب دون الشرك فهو تحت المشيئة وعدم تفسير نصوص الوعيد إلا ّ عند الحاجة، وأنّ حقّ العباد على الله حقٌّ تفضُّلٍ وإحسان.

- التكفير من أدقّ مسائل الدين؛ وقد فُتن بها أناس بين غالي وجافي، وهدى الله أهل السنّة للزوم الصراط المستقيم، ومنهجهم قائم على أسس وضوابط؛ من نطق بدونها زلّ وضلّ، فلا يكفِّرون إلا ّ من كفّره الله ورسوله r بعد توفّر الشروط وانتفاء الموانع.
- أهل السنّة وسط في أصحاب رسول الله r وآله بين الروافض والنواصب؛ فقلوبهم وألسنتهم سليمة لهم، يعرفون لهم فضلهم ويُنزلونهم منازلهم ويتولونهم، ويمسكون عمّا شجر بينهم.
- الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، ونصب الإمام فرض كفاية، وتنعقد بتنصيب أهل الحلّ والعقد، والاستخلاف، والقهر والغلبة، وأهمُّ شروطها ا لإسلام والذكورية والكفاءة والعدالة. ويتعيّن السمع و الطاعة على الرعيّة بالمعروف، ويحرم الخروج على الإمام ما لم يروا كفراً بواحاً.

ثانياً: أهمُّ النتائج: خلصت في هذا البحث إلى نتائج، من أهمها:

- إمامة سماحة الشيخ في الدين؛ علماً، وعملا ً، ولعلّه من مجددي أهل زمانه.
- يُعدُّ الشيخ رابع مجددي أئمّة الدعوة؛ بعد عمِّه عبد الله بن عبد اللطيف، وجدِّه عبد الرحمن بن حسن، والجدِّ الأعلى محمّد بن عبد الوهّاب رحمهم الله جميعاً.
- حفظ الله علم الشيخ بتلاميذه كساحة الشيخين ابن باز وابن حميد، فقد كانا أئمّة بعده، وسماحة الشيخ عبد الرحمن بن قاسم فقد استفاد كثيراً من علم الشيخ في مؤلفاته؛ بل بعض حواشيه غالب ما فيها كلام سماحة الشيخ، كحاشية الأصول الثلاثة وكتاب التوحيد والروض المربع. ورابع من حفظ الله بهم علم الشيخ هو العالم الورع التقي الخفي محمّد ابن قاسم بجمع فتاويه وتدوين تقريراته؛ ولعلّ كل ما يُنسب إلى الشيخ اليوم كان عن طريقه.
- لزوم سماحة الشيخ لمنهج أهل السنّة والجماعة وتشبُّثه بذلك في التأصيل والتنزيل، معتصماً بالكتاب والسنّة والأ

أخذ بإجماع علماء الأمّة، واعتبار فهم السلف الصالح، ويردُّ المتشابه إلى المحكم، مع درء التعارض بين النصوص، ويحمل الكلام على الحقيقة، وعدم الخوض في المسائل الغيبية إلا ّ بدليل، فجاء معتقده كلبن مصقّى سائغاً للطالبين، ولم يخرج عن الحقّ قيد أنملة؛ بل هو إمام يُهتدى به؛ كما اهتدى بمَن قبله.

- العقيدة هي رأس اهتمامات الشيخ في العلم والتعليم و العمل والدعوة والذّبِّ.
- العناية الكبيرة بترسيخ توحيد الألوهيّة، والتحذير من الشرك وذرائعه.
- أبرز مَن تأثّر به سماحة الشيخ: أسرته؛ أئمّة الدعوة، وشيخ ا لإسلام ابن تيميّة وتلميذه ابن القيم رحمهم الله جميعاً.
- من أسباب رسوخ الشيخ وإمامته في الدين بعد توفيق الله له: الأسرة وأثرها المبارك، وتلقي العلم من أفواه العلماء الربانيين، والعمل بالعلم، وتعظيم سلف الأمّة.
- ضبط العلم وعدم الاضطراب في الفتوى؛ وهذا من أسباب قلّة كلامه، وهو من فضل علم السلف على الخلف.
- صدع سماحة الشيخ بالحقّ؛ لا يخاف في الله لومة لائم، مع ما أعطاه الله من من الحكمة ورجاحة العقل وبعد النظر ومراعاة مآلات الأمور واعتبار المقاصد.
- تعظيمه لولاة الأمر وللعلماء، ولا يزال الناس بخير ما عظّموا هذين.
- اعتماد التفصيل في المجملات، وهذا من أسباب الهداية إلى سواء السبيل.
- شدّة الورع، فلا ينطق في مسألة إلا ّ بعلم.
- غزارة علم الشيخ وعظيم فقهه في الدين.
- رحمته بالخلق.
- أنّ الشيخ وعلمه من بعده لم يُخدم كما ينبغي، والدراسات فيه لا تزال قليلة.

ثالثاً: أهمُ التوصيات:

- المبادرة في إخراج علم الشيخ، والسعي في تقديمه كمشاريع علميّة.

- طبع رسائل الشيخ العلميّة -وهي في ضمن فتاويه- مفردة؛ ليعمّ نفعها.
- العمل على إخراج ترجمة متكاملة للشيخ وحياته، فما كتب في ذلك دون حقّ الشيخ بكثير.
- إعداد دراسات علميّة عن نظر الشيخ الفقهي، وترجيحاته، وجهوده في القضاء والسياسة الشرعيّة، وجهوده في الذّب عن الشريعة والردِّ على التغريب، وجهوده في أصول الفقه وقواعده، وجهوده التربويّة والدعويّة، وأثر مدرسته في العالم الإسلامي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلّى الله على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس العـ
امّة

وفيها خمسة أنواع:

أولا ً: فهرس الآيات

ثانياً: فهرس الأحاديث والآثار

ثالثاً: فهرس الأعلام

رابعاً: فهرس الفرق والطوائف

خامساً: فهرس المصادر والمراجع

سادساً: فهرس الموضوعات

أولا ً: فهرس الآيـات

الآية	الصفحة
الفاتحة	
چٹ ٹ ٺ ٺ چ (5)	366 ،129
چٹ ٹ ٿ ٿ چ (6)	136
چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ چ (7)	136
البقرة	
چٻ ٻ ٻ ٻ پپ پپ پ پ ڀ ڀ چ (2)	522
چٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٺ چ (3)	،523 ،516 540
چٹ ٹ ٹ ٿ ٿ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ چ (4)	،523 ،516 540
چ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃڃ ڃ ڃ ڃ ڃ چ (5)	540 ،516
چک گ گ گ گ گ گ گ گ چ (11)	496 ،493
چ گ ں ں ڻ ڻ ڈ ڈچ (12)	496 ،493
چگ گ ں ں چ (21)	145 ،139
چ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے چ (22)	145 ،139
چے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈچ (22)	71
چۇ ۇ ۆ ۈ چ (22)	،190 ،189 259
چۋ ۋ ى ى ې ې ۉ ۉ چ (23)	113 ،112
چئى ئې ئى ئى ئۆ ئى ى ى چ (24)	597
چئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ چ (29)	229
چٱ ب ب بچ (30)	802
چڃ ڃ ڍ چ (55)	666
چٹ چ (58)	218
چٹ ٿ ٿ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ چ (59)	498
چۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ چ (67)	133
چپ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺچ (78)	179
چڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃڃ چ (85)	527
چگ ں ں ڻ ڻ ڈچ (98)	540 ،416

چٱ ب ٻ ڀ ٺ پ ٿچ (102)	482
چڃ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ چ چڇچ (102)	486
چڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈچ (102)	629
چۇ ۆ ۈ ۈ ۋ ۋ ۅ ۅ چ (105)	703
چپ ٻ ڀ ڀ پ ٺ ٺ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹچ (106)	246
چڦ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦچ (143)	632
چک ک گ گ گچ (143)	687، 696
چڃ چ چ چ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ چ (165)	260
چٱ ب ٻ ڀ ڀ پ ٺ ٿچ (170)	207
چٻ ٻ ٻ ڀ ڀ پ پ ٺ ٺ چ (177)	540
چٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ چ (177)	512، 516، 523، 561
چگ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ں ں ڻ چ (178)	712
چہ ۀ ۀ ہ ہ ھ چ (186)	151، 243، 311
چڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑچ (249)	243
چ ب ٻ ڀ ڀ پ پ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿچ (253)	250
چڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ چ (253)	548، 618، 624
چڑ ڑ ک ک ک ک چ (254)	585
چۀ ۀ ۀ ہ ہ ھ ھ چ (255)	190
چۇ ۆ ۈ ۈچ (255)	236
چۆ ۈ ۈ ۇ ۋ ۋ ۅ ۅچ (255)	584، 586، 588
چبى تج تح تخ تمچ (256)	88، 95
چڃ چ چ چ ڇ ڇ ڍ ڍچ (272)	630
چڳ ڳ ڳ گ گ گ گچ (285)	512، 523، 524، 540
چۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇۇچ (286)	744، 752
سورة آل عمران	
چٻ ڀ ڀ پ پ ٺ ٺ چ (2)	523
چ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڦ چ (3)	523

523	چ ٹ ڈ ڈ ڤ ڤ ڨچ (4)
34، 170، 273، 532	چگ ڲ ڲ گ ڳ ڱ ڱ ں چ (7)
158	چئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ چ (8)
535	چئۇ ۋ چ (15)
452	چڎ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک چ (26)
559	چڨ ڤ ڨ ڨ ڃ ڃ چ (31)
559	چ ڃ ڇ ڃ ڃ چ (32)
133	چ د ۂ ئا ئا ئە ئە ئو چ (36)
528	چۓ ڬ ڬ ڭ ڭ ۇچ (50)
222، 227	چ ٹ ڈ ڈ ڤ چ (55)
94، 136	چڤ ڤ ڨ ڨ ڨ ڤ ڨ چ (64)
588	چڤ ڨ ڨ ڃ ڃ ڄ ڄ ڃ چ (85)
291	چٹ ٹ ٽ ٽ ٹ چ (110)
597	چئی ئی ئی ئبِ ئی ئی چ (131)
596	چٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ چ (133)
228	چڱ ڱ ڱ چ (137)
553، 557	چڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ ڇ ڇ چ (144)
645	چٽ ٹ ٹ ٿ ٿ ٹچ (154)
660	چڃ ڇ چ ڃ ڀ ڀ ٽ ٽ ٿ ٿ ڎچ (154)
660	چڀ ڀ ٽ ٽ ڎ ڎ ڈ ڈژچ (168)
556، 567	چگ ڳ ڲ ڲ ڲ ڲ ڱ ڱ ڱ ڱ چ (169)
567	چڈ ۀ ۀ ہ ہ ہ چ (170)
692	چئی ئی ئبِ ئی ئی ئد ی ی ی ڀ چ (173)
121	چٹ ڈ ڈ ڤ ڤ ڨ چ (175)
534	چۆ ۆ ۏ ۏ ۇ ۋ چ (179)
540	چٱ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ چ (187)
69	چڎ ژ ژ ڑ ڑ چ (190)
69	چ ڳ ڲ ڲ ڲ ڲ چ (191)
سورة النساء	
500	چڭ ۇ ۇۆ ۆ ۏ ۏ ۇ چ (13)

500	چ ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ چ (14)
666	چ ۋ ۋ چ (19)
624	چ ٱ ب ﺐ ﺑ ﺒ چ (27)
704	چ گ ﮓ ﮔ ﮕ ﮔ ﮕ چ (31)
796	چ ٱ ب ﺐ ﺑ چ (34)
263، 279، 284، 303، 705، 721	چ ڈ ڈ ۀ ۀ ه ہ ﮨ چ (48)
290، 527	چ ئۆ ئى ئى ئې ئى ئى ئە ى چ (51)
33، 334، 335، 491، 494، 495، 496، 501، 503، 791، 803	چ ئۆ ئې ئې ئې ئى ئى ئە چ (59)
498، 502، 504	چ ٱ پ ﺐ ﺑ ﺒ پ ﭗ چ (60)
498، 502	چ ڦ ڦ ج ج ﺟ ﺠ ج ج چ (61)
496	چ ژ ڑ ڑ ک ﮎ چ (62)
96، 490، 497، 501، 555	چ ۆ ۇ ۋ ۋ ۊ ۊ چ (65)
275	چ ي ي ت ت ث چ (76)
622	چ ئې ئى ئى ئە چ (78)
333	چ ٱ ب ﺐ ﺑ ﺒ پ چ (80)
173، 492	چ چ چ چ ي ي ت ت ث ث ڈ چ (82)
708	چ ٹ ٹ ٹ چ (92)
190	چ گ ﮓ ﮔ ﮕ ﮔ چ (93)
727	چ ۀ ۀ ه ہ ﮨ ﮬ ھ ھ چ (94)
71	چ ئۆ ئۆ ئۆ ئى ئى چ (113)
335، 491	چ ڤ ڤ ڦ ڦ ج ج ﺟ ﺟ ج چ (115)

ﭽﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﭼ (116)	263، 297، 284، 303، 705، 721
ﭽﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﭼ (116)	279
ﭽﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﭼ (136)	512، 516، 523، 540، 551، 561
ﭽﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﭼ (136)	524
ﭽﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭼ (142)	177، 332
ﭽﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ (147)	276
ﭽﭬ ﭭ ﭮ ﭯﭰ ﭼ (150)	467
ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌﭼ (151)	467، 499
ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭼ (155)	545
ﭽﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭼ (156)	545
ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ (157)	545
ﭽﮖ ﮗ ﮘ ﮙﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﭼ (158)	223، 545
ﭽﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﭼ (159)	545
ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭼ (163)	266، 543
ﭽﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭼ (164)	186، 247، 250
ﭽﭹ ﭺ ﭻ ﭼ (165)	192، 543، 581
ﭽﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﭼ (170)	551
ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖﭼ (171)	394
ﭽﭒ ﭓ ﭔ ﭼ (176)	167، 177
ﭽﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ (82)	173
سورة المائدة	
ﭽﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭼ (3)	2، 281، 494، 554
ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕﭼ (14)	529
ﭽﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊﭼ (15)	529
ﭽﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭼ (15)	66

66	چڈ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ چ (16)
166	چى ي ي ئج ئح ئم چ (23)
406	چئا ئە ئە ئو ئو ئۇ چ (31)
124، 602	چے ۓ ۓ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ۇ چ (35)
495	چٹ ٹ ٹ ڈ ڈچ (42)
523	چچ ي يې ت ٹ ٹچ (44)
495، 500، 503، 504، 505	چۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھچ (44)
495، 500، 503، 504، 505	چ ې د ۀ ئا ئا ئە ئو ئوچ (45)
495، 500، 503، 504، 505	چ ج ج ج ج ج ج ج ج ج چچ (47)
503	چۆ ۆ ۆ ۇ ۋ ۋ چ (49)
499، 503، 504	چ ي ي ئجئح چ (50)
279، 284	چ چ چ چ چ چ چ چ چ ي چ (72)
394	چٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ چ (77)
288	چڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ چ (78)
288	چ چ چ چ چ چ چ (79)
سورة الأنعام	
750	چد ۀ ئا ئا ئە ئە چ (25)
493	چ چ چ ي يې ت ٹچ (38)
489	چے ے ۓ ۓچ (57)
612	چ ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆچ (59)
621	چہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ چ (65)
110، 383	چۓ ۓ ﮐ ﮐ ﮒ ﮒ ۇ چ (88)
526	چ يې ت ٹ ٹ چ (92)
185، 255	چٹ ٹ ٹ چ (103)

الآية	الصفحة
چھ ھ ے ے ئ ۓ ڭ چ (108)	392
چڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڃ چ (112)	200
چگ گ گ ں ں ڻ ڻ ڈ ڈچ (114)	250
چڑ ڑ ڑ ک ک کک ک چ (121)	334
چگ ڳ ڳ گ چ (122)	541
چڈ ڈ ژ ژ ڑ ک ک کچ (128)	483
چٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹچ (148)	192، 637
چڃ ڃ چ چ ڃڃچ (153)	97، 208
چڻ ڻ ڈ ڈ ۀ ۀ چ (155)	500، 526
چڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۈچ (162)	136، 301، 302، 303، 305، 421
چ ۇ ۋ ۋۅچ (163)	136، 301، 302، 303، 305، 421
چٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ چ (82)	280
سورة الأعراف	
چڳ ڳ گگ چ (8)	581
چڈ ۀ ۀ چ (9)	581
چڃ ڃ ڍ ڍ چ (16)	274
چڌ ڌ ڎ ڎ ڎ ژ ژ چ (17)	275
چٻ ٻ ٻچ (30)	472، 738
چڃ ڃ ڍ ڍ ٿ چ (33)	198
چڌ ڌ ڎ ڎ ڎ ژ ژ چ (54)	229، 636
چک ک ک گ چ (54)	218، 223، 230
چں ں ڻ ڻ ڈ ۀ ۀ ہ چ (54)	248، 452، 493
چۂ ہ ھ ھھ چ (55)	311، 343
چڭ ڭ ڭ ۇ ۇ چ (56)	265، 283
چڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄچ (59)	542
چڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄچ (65)	542

چڦ ڦ ڤ ڤ ڦ ڦ ڄچ (73)	542
چڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ چ (85)	265، 283
چگ گ گ گ چ (111)	686
چپ پ پ پ پ پ ٺ چ (131)	368
چٱ ٻ ٻ ٻ ٻ چ (138)	308، 421
چڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ چ (157)	538، 552
چڈ ڈ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہچ (158)	558
چڄ ڄ ڄ ڄ ڃ چ (172)	65
چٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ چ (173)	272
چڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ چ (180)	125، 164، 165، 178، 179، 208، 209
چں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ چ (191)	146
چہ ہ ہ ھ چ (192)	146
سورة الأنفال	
چٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ چ (2)	116، 693، 699، 708، 712
چڃ ڃ ڃ ڃ ڃچ (4)	704
چٱ ٻ ٻ ٻ ٻ چ (9)	130
چڈ ڈ ۀ ۀ ہ ہ ہ چ (22)	751
چگ گچ (30)	177
چپ پ پ پ ٺ ٺ چ (46)	243
چۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇ چ (60)	477
چڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ چ (64)	117
چڃ ڃ ڃ ڃ ڃچ (74)	704
سورة التوبة	
چې ې ى ى ئا ئا چ (6)	250، 251
چڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ چ (9)	269
چگ گ گ گ گ ڱ ڱچ (18)	121، 561

چڄ چ ڇ ڃ ڃ چ چ (24)	96
چۈ ۆ ۆ ۉ ۉ ۋ ۋچ (31)	334، 339
چٱ ٻ ٻ ٻ پ چ (32)	200
چۈ ۆ ۆ ۉ ۉچ (40)	238، 242
چڑ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ چ (65-66)	477، 478، 487، 488
چڎ ڦ ڦ ڦ ڦ ڤ چ (69)	110
چٱ ٻ ٻ ٻ ٻچ (73)	476
چڳ ڳ ڳ ڳ چ (97)	663
چٱ ٻ ٻ ٻ ٻ چ (100)	766، 782
چڙ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑچ (109)	3
چڇ ڇ ڃ ڃ چ چ ڇ ڃ چ (114)	431
چک ک گ گ گ ک گ ڳ ڳ چ (115)	745
چٽ ٽ ٹ ٹ ٺ ٺ ڈ ٹ چ (124)	692
چھ ھ ے ے ۓ چ (128)	393، 436، 551
سورة يونس	
چک ک گ ک گ چ (3)	218، 223
چڈ ڈ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھچ (18)	317، 322
چٻ ٻ ٻ ٻچ (26)	253
چۆ ۆ ۆ ۈ ۋ ۋ چ (31)	57، 58، 62، 63، 215، 401
چی ی ی ئج ئحچ (32)	809
چي ي ڌ ڌ ڌ ڎ ڎ چ (57)	404، 476
چٱ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ پ ي چ (62)	105
چڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۉ ۋ چ (104)	136
چی ی ی ی ئج ئح ئم ئى ئي بج چ (106)	149، 315، 318
چٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پچ (107)	149، 326، 364
سورة هود	

چ ۋ ۋ ق ق چ (7)	237
چ ڈ ژ ڙ چ (112)	395
چ ٱ ب ٻ ٻ پ پ ڀ چ (118)	192
چ ٺ ٿ ٹ ٽ چ (119)	192
چ ڴ ڱ گ چ (123)	366
سورة يوسف	
چ ﮬ ھ ھ ھ ے چ (2)	179
چ ے ے ۓ ۓ چ (40)	489
چ چ ڃ ڃ چ (55)	792
چ ے ے ۓ ۓ چ (67)	489
چ ٻ ٻ ٻ پ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ چ (79)	133
چ ڈ ڦ ڦ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ چ (106)	669، 114
چ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ چ (108)	155
سورة الرعد	
چ ک ک ک گ چ (2)	223، 218
چ ہ ہ ۀ ہ ﮬ چ (16)	622
چ ئج ئح ئم چ (27)	177
چ ڑ ڑ ڤ چ (30)	215
چ ۉ ۉ ۇ چ (39)	616
سورة إبراهيم	
چ ہ ﮬ ھ چ (4)	190
چ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ چ (10)	66
چ ٱ ب ٻ ٻ ٻ پ چ (25)	89
چ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ چ (27)	570
چ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٺ چ (34)	1
چ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ چ (35)	278، 277
چ ڦ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ (36)	278، 277
سورة الحجر	
چ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ چ (9)	2، 528، 529
چ ڌ ڌ ڎ چ (39)	196، 473، 635، 688

الآية	الصفحة
ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ (42)	111، 112
ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ (49)	106، 535
ﭽ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﭼ (50)	106
سورة النحل	
ﭽ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭼ (16)	357
ﭽ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭼ (18)	1
ﭽ ﯠ ﯡ ﯢ ﭼ (32)	656
ﭽ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭼ (36)	542
ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ (50)	223
ﭽ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﭼ (60)	165، 175
ﭽ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ (74)	175، 208، 211
ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﭼ (92)	258
ﭽ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﭼ (97)	502
ﭽ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﭼ (98)	133
ﭽ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﭼ (99)	276
ﭽ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﭼ (100)	276
ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﭼ (101)	526
ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﭼ (102)	250
ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ (106)	754
ﭽ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﭼ (128)	238، 243
سورة الإسراء	
ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ (1)	112
ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ (15)	542، 745، 759
ﭽ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﭼ (23)	94، 100، 628
ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﭼ (56)	148، 327
ﭽ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﭼ (57)	105، 124، 148، 327
ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﭼ (65)	111، 112

چک ک ک گ گ گ گ گ چ (70)	405، 406
چي ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ چ (79)	592
چ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ چ (89)	398، 557
چﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ چ (90)	398، 557، 666
چ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ چ (91)	398، 557
چ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ چ (93)	398، 557
چ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ چ (94)	398، 558
چ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ چ (102)	196، 473، 635، 688
چ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ چ (110)	165، 172، 380
چ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ چ (111)	143
سورة الكهف	
چ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ چ (1)	112
چ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ چ (17)	252
چ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ چ (29)	192
چ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ چ (39)	618
چ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ چ (87)	493
چ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ چ (88)	493
چ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ چ (103)	258
چ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ چ (104)	93، 258
چ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ چ (105)	582
چ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ چ (109)	613
چ تي ثج ثم ثى ثي جح جم حج چ (110)	107، 330، 398، 557
سورة مريم	
چ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ چ (3)	310
چ تح تخ تم تى تي ثج ثم ثى ثي جح جم چ (51)	538
چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ چ (52)	247
چ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ چ (65)	189، 197

الآية	الصفحة
ﭼﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﭼ (71)	578
ﭼﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﭼ (72)	578
ﭼﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ (93)	111، 113، 380
سورة طه	
ﭼﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﭼ (5)	181، 218، 223، 230
ﭼﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﭼ (8)	166
ﭼﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ (46)	238، 243
ﭼﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﭼ (50)	55
ﭼﮥ ﮦ ﮧ ﮨﭼ (71)	228
ﭼﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ (109)	584
ﭼﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﭼ (110)	161، 185
ﭼﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﭼ (123)	208
ﭼﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﭼ (124)	73
ﭼﮨ ﮩﭼ (131)	177
سورة الأنبياء	
ﭼﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭼ (1)	563
ﭼﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠﭼ (22)	144
ﭼﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﭼ (23)	184، 218
ﭼﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭼ (25)	81، 530، 542
ﭼﭜ ﭝ ﭞ ﭼ (26)	515، 518، 519
ﭼ ﭠ ﭡ ﭢ ﭼ (27)	515، 518، 519
ﭼﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭼ (28)	515، 518، 519، 586، 588
ﭼﯿ ﰀ ﰁ ﰂﭼ (35)	264
ﭼﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠﭼ (42)	71

چق ق ڤ ڤ ق چ (47)	581
چھ ھ ھ ے ے ئ ئچ (52)	539 ،208
چ ڳ ڴ گ گ گ ڳ ں ں چ (87)	310
سورة الحجّ	
چ پ پ ٻ پ ٻ ٻ ٻ ٻ چ (31)	280
چ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ چ (41)	793
چ ئۆ ئۆ ئۆ ئۆ ئى ئى ئې چ (46)	265 ،158
چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ چ (52)	538
چ ہ ہ ھ ھ ھ چ (62)	93
چ ڻ ڈ ڈ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ چ (70)	614
چ چ چ ڇ ڃ ڃ چ ڇ ڀ چ (75)	534
سورة المؤمنون	
چ ۇ ۇ ۆ ۆ چ (14)	452
چ چ ڃ ڃ ڇ ڇ ڀ ڀ ٺ چ (32)	50
چ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ چ (84)	62
چ ۈ ۈ ۋ ۋ ۅ ۅ چ (85)	62
چ ۉ ۉ ې ې ى ى ې ې د د چ (86)	62
چ ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ چ (87)	62
چ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئۈ ئې ئې چ (88)	62
چ ئح ئم ئى ئى بج بح بح چ (89)	62
چ پ پ ٻ ٻ ٻ ٻ ٺ ٺ ٿ ٿ ڻ چ (91)	144
چ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئۈ ئې چ (102)	584
چ ئې ئى ئى ئى ى ى ئى ئى ي چ (103)	584
چ ى ې ې د د ئا ئا چ (117)	318 ،315
سورة النور	
چ ہ ھ ھ ھھ چ (35)	188 ،171
چ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ (39)	283
چ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ئ چ (40)	188
چ ى ې ې د د ئا ئا ئە ئە چ (51)	374
چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ چ (54)	500
چ ڑ ک ک ک ک ک چ (63)	500
سورة الفرقان	

112	چك ڭ ڭ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۋ ۋ چ (1)
605، 608	چئە ئە ئو ئو ئۇ چ (2)
89، 283	چج چ ڇ ڇ ڃ ڃ ڄ ڄ ڦ ڦ ڇ چ (23)
476	چٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ ڀ چ (33)
218، 223	چک ک ک گ گ چ (59)
111، 112	چۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ چ (63)
سورة الشعراء	
247	چگ گ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ں ڻ ڻ ڻ ڻ ڼ چ (10)
686	چگ گ گ گ چ (36)
421	چگ ڳ ڳ ڱ ڱ ڻ چ (71)
259	چڳ ڳ ڱ ڻ ڻ ڻ ڼ چ (97)
259	چ ۀ ۀ ہ ہچ (98)
سورة النمل	
226	چٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پچ (14)
550	چڃ ڃ ڃ ڄ ڄ ڄ ڄ ڄ چ چ (59)
141، 318	چۇ ۆ ۆ ۋ ۋ چ (62)
525	چبج بح بخ بم بى بى تج چ (76)
سورة القصص	
122	چبم بى بى تج چ (21)
630، 726	چک ک ک گ گ چ (56)
147، 151	چژ ڑ ک ک ک ک چ (63)
3، 454	چ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ چ (68)
86، 88، 750	چژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ چ (88)
سورة العنكبوت	
666	چڌ ڌ ڎ ڎچ (26)
59، 62، 63، 142، 215، 401	چھ ے ے ۓ ۓ ڭ چ (61)
63	چئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ چ (63)
786	چڑ ک ک ک ک گ گ چ (68)
سورة الروم	

ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭼ (27)	165، 574، 575، 577
ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﭼ (30)	65، 226
ﭽ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ (56)	662
سورة لقمان	
ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭼ (13)	280، 315، 318
ﭽ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ (25)	58، 62، 63، 141
ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﭼ (34)	563، 612
سورة السجدة	
ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭼ (1-2)	250
ﭽ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﭼ (4)	218، 223
ﭽ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﭼ (5)	223
ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ (24)	630
سورة الأحزاب	
ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭼ (7)	550
ﭽ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﭼ (30)	774
ﭽ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﭼ (33)	763
ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﭼ (33)	361
ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭼ (36)	374، 504
ﭽ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﭼ (37)	765
ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﭼ (38)	605
ﭽ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﭼ (40)	545، 553، 558
ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﭼ (56)	560
ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼ (57)	439، 784
ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﭼ (58)	784
سورة سبأ	
ﭽ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭼ (2)	612
ﭽ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﭼ (22)	151، 325، 434

چٱ ب ٻ ٻ پ پ ڀ ڀچ (23)	151، 190، 325، 434، 518، 584
چٱ ب ٻ چ (40)	147
چٺ ٺ ٿ ٿ ٹ ٹچ (41)	147
سورة فاطر	
چڑ ک ک ک ک گ گ گ چ (8)	158
چۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴچ (10)	222، 227
چبج بح بخ بم بى بي تج تحچ (11)	613
چڃ چ چ ڇ ڇ ڍ چ (13)	150
چک ک ک گ گ چ (14)	150
چٹ ٹ ڤ ٿ ٹ ٹ ڈ ڈچ (32)	112، 694، 715
چڇ چ چ چ (33)	715
سورة يس	
چڍ ڌ ڌ ڎ ڎ چ (18)	368
چک گ گ گ گ گ چ (19)	368
چگ گ گ ں ں چ (78)	575، 576
چڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ چ (79)	575، 576
ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ چ (80)	575، 576
چۆ ۆ ۈ ۈ ۋ چ (81)	575، 576
چۈ ۉ ۉ ې ې ئو چ (82)	71، 248، 575، 576، 628
چئۇ ئى ئى ئى ئې ئى ئى چ (83)	575، 576
سورة الصافات	
چڭ ڭ ۇ ۇ چ (96)	619، 658
چئى ئى ی ی ي ي چ (180)	143
چ ئح ئم ئى چ (181)	143
چبج بح بخ بم چ (181)	143
سورة ص	
چڃ ڃ ڄ ڄچ ڄ ڃ ڃ ڃ چ (5)	272، 273

چحج چ (82)	473
سورة الزمر	
چک ک گ گ گ گ گ گ چ (3)	317
چچ چ چ چ چ چچ چ ي ي تت چ (7)	466 ،281
چہ ھ ھ ھ ھے چ (18)	190
چج ج ج ج ج ج چچ چ (23)	695
چئح ئم ئى ئى چ (30)	556
چھ ے ے ئ ئ ك ك چ (38)	140
چڌ ڌ ڎ ڎ ڎ ڎڗ چ (43)	587
چگ گ گ گ چ (44)	857
چک ک ک گ گ گ گ گ گ گ گ چ (62)	619 ،71
چے ئ ئ ك ك ڭ ڭ ڭ چ (65)	282
چ ٻ ٻ ۮ ۮ ٹا چ (67)	412
چى ى ٻ ٻ ۮ چ (73)	598 ،580
سورة غافر	
چٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ چ (1-3)	250
چڑ ڑ ک ک ک ک چ (36)	227 ،226 ،223
چ گ گ گ گ گ گ گ چ (37)	227 ،226 ،223
چگ گ گ گ گ گ گ چ (45)	567
چں ں ڻ ڻ ڻ ڻ چ (46)	567
چۃ ٿ ٿ ڌ ڌ ڌ چ (60)	315 ،313 ،311 ،151
چگ گ گ گ گ گ گ چ (64)	86
چڻ ڻ ڈ چ (64)	449
چ ئ ئ ك ك ڭ ڭ ۇ چ (65)	86
سورة فُصِّلت	
چٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ چ (2-1)	250
چۇ ۆ ۆ ى ى ٻ چ (11)	577
چۇ ۆ ۆ ۆ ۆ ۆ ۆ چ (17)	631
چڤ ڦ ڦ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڤ ڤ چ (40)	209

چڈ ڈ ژ ژ ڑ ژ ڑک چ (41)	529
چگ گ گ گ ڳ ڳ ڳ گ گ گ چ (42)	529
چبج بح بخ بم بى بى تج تح چ (47)	613
سورة الشورى	
چئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې چ (10)	366، 501
چۀ ٹ ٹ چ (11)	159، 161، 175، 180، 184، 189، 190، 191، 197، 205، 206، 207، 208، 211، 218، 226، 242، 507
چڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ چ (13)	550
چھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ چ (21)	340
چۇ ۋ ۋ ۋ ۋ ۋ چ (52)	629، 631
سورة الزخرف	
چڍ ڍ ڍ ڌ ڌ چ (26)	93، 139
چ ژ ژ ڑ ک ک چ (27)	93، 139
چ ک گ گ گ گ گ گ چ (28)	93
چبح بخ بم چ (37)	738
چڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڍ ڍ ڌ ڌ چ (80)	517
سورة الجاثية	
چی ی ہ ہ ہ چ (29)	518
سورة الأحقاف	
چۀ ه ه ہ ہ چ (3)	195
چئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ چ (5)	147، 148، 282، 326
چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ پ چ (6)	147، 148، 151، 326

چئا ﺌا ئە ﺌە ﺌو ئو ﺌو ئۇ چ (35)	549
سورة محمّد	
چ ئب ئی ﺌی ئە ی ی یی چ (18)	562
چ بی تج تح تخ تم تی تی ثج چ (19)	83، 87
چ ا ب ﺑ ﺑ ﺑ پ پ چ (20)	526
چ ک گ گ گ گ گ گ چ (24)	179
چ ی ﺑ ﺑ ﺩ ﺩ ئا چ (28)	190
سورة الفتح	
چ ﺌۇ ئۇ ﺌۆ ئۆ ﺌۈ ئۈ ﺌۈ چ (15)	525
چ ی ﯾ ﯿ ئج ئح ئم ئى ئي چ (23)	289
چ ا ب ﺑ ﺑ ﺑ پ ﭙ ﭙ ﭗ ﭗ پ ﭙ ﭗ چ (29)	553، 766
سورة الحجرات	
چ ڻ ڻ ڈ ڈ ۀ ۀ ە ہ ہ چ (2)	778
چ گ ﮕ ﮓ ﮓ ﮓ ﮓ ں ں چ (9)	712
چ ۆ ۇ ۆ ۋ ۋ و و چ (10)	712
چ ڑ ک ک ک ک ک گ گ گ گ گ چ (14)	678
چ ھ ھ ے ے ۓ ۓ چ (15)	704
سورة ق	
چ پ ﭙ ﭙ ﭗ ٺ ٺ ٺ چ (16)	245، 521
چ سح سخ سم صح صم ضج چ (35)	253
سورة الذاريات	
چ ئە ی ی ﯾ ﯿ ئج ئح چ (49)	639
چ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ چ (56)	60، 73، 103، 380
چ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ چ (57)	73
چ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ چ (58)	73
سورة النجم	
چ ﭺ ﭻ ﭼ چ (8)	245
چ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ چ (9)	245
چ ڻ ڻ ڈ ڈ ۀ چ (17)	432
چ ھ ے ے چ (19)	76، 141، 435، 457

چ ے ك ك چ (20)	76، 140، 435، 459
چ ڭ ۇ ۇ ۆ چ (21)	76
چ ۉ ۉ ۇ ۋ چ (22)	76
چ ۋ ۋ ۋ ۋ ې ې ې ې چ (23)	76، 85، 269
چ بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم چ (26)	589
چ ٹ ٹ ڈ ڈ ڤ ڤ ڤ ڤ چ (28)	269
سورة القمر	
چ ھ ھ ے ے چ (1)	563
چ تح تخ تم تى تي چ (49)	512، 605
سورة الرحمن	
چ ڎ ڎ ڎ ڎ ژ ژ چ (78)	166
سورة الواقعة	
چ ئى ئې ئى ئى ئى ئى ی ی ی چ (47)	576
چ ڈ ڈ ڤ ڤ چ (82)	361
چ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ (85)	245، 521
سورة الحديد	
چ ئۆ ئۆ ئې ئى ئېئى ئى ئى ی ی چ (3)	190، 611
چ ک ک ک گ چ (4)	218، 223، 238
چ ڌ ٹ ٹ ڈ ڈ ڤ ڤ چ (4)	612
چ ئۆ ئۆ ئۆ ئې ئې ئى ئى ئى ئى ئە چ (10)	767، 777
چ ۇ ۋ ۋ ۋ ۋ ۋ ۋ چ (16)	395
چ گ گ گ گ گ چ (21)	597
چ ے ے ے ك ك ڭ چ (22)	614
سورة المجادلة	
چ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ چ (7)	238
چ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي چ (11)	662
چ ئي ثى جح چ (21)	178
چ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ چ (22)	137
سورة الحشر	

چﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ چ (8)	776، 771
چﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ چ (9)	776، 772
چﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ چ (10)	772، 771
چﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ چ (22)	190
چﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ چ (24)	166، 165
سورة التغابن	
چﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ چ (1)	620
چﮋ ﮌ ﮍ چ (3)	449
چﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ چ (7)	574
سورة الطلاق	
چﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ چ (3)	117
چﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ چ (12)	620، 613
سورة التحريم	
چﮊ ﮋ ﮌ چ (3)	535
چﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ چ (6)	515
چﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ چ (9)	476
سورة الملك	
چﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ چ (1)	452، 108
چ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ چ (2)	108
چﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ چ (16)	228، 223
چﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ چ (17)	228، 223
سورة الحاقة	
چﮕ ﮖ ﮗ ﮘ چ (40)	252
سورة المعارج	
چﯤ ﯥ ﯦ ﯧ چ (4)	223
سورة نوح	
چﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ چ (23)	424، 403، 443
سورة الجنّ	
چﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ چ (6)	133
چﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ چ (10)	622

چ ﮨ ﮩ چ (17)	177
چﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ چ (18)	314، 321، 588
سورة المزمِّل	
چ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ چ (15)	567
چ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ چ (16)	567
سورة المدّثر	
چ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ چ (27)	596
چ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ چ (28)	596
چ ﮆ ﮇ چ (29)	596
چ ﮉ ﮊ ﮋ چ (30)	596
چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ چ (48)	322، 585، 586، 588
چ ﭼ ﭽ ﭾ چ (55)	385
سورة القيامة	
چ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ چ (22- 23)	253
چ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ چ (37)	575
چ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ چ (38)	575
چ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ چ (39)	575
چ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ چ (40)	575
سورة الإنسان	
چ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ چ (3)	192
چ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ چ (7)	306
چ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ چ (30)	385
سورة المرسلات	
چ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ چ (25)	406
چ ﭿ ﮀ چ (26)	406
سورة النازعات	
چ ﮯ ﮰ چ (5)	517
چ ﭼ ﭽ ﭾ چ (24)	228

سورة عبس	
چﭽ ﭾ ﭿ ﮀ چ (12)	385
چﮈ ﮉ ﮊ چ (21)	406
سورة التكوير	
چﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ چ (19)	252
چ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ چ (28)	659 ،385
چ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ چ (29)	659 ،385
سورة الانفطار	
چﭻ ﭼ ﭽ ﭾ چ (10)	518
چ ﭿ ﮀ چ (11)	518
چ ﮁ ﮂ ﮃ چ (12)	518
سورة المطففين	
چﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ چ (15)	254
چﮪ ﮫ ﮬ ﮭ چ (22)	253
چ ﮮ ﮯ ﮰ چ (23)	253
سورة البروج	
چﮮ ﮯ ﮰ چ (14)	190
چ ﮱ ﯓ ﯔ چ (15)	190
چﯕ ﯖ ﯗ چ (16)	190
سورة الليل	
چﮈ ﮉ ﮊ چ (4)	257
سورة الكوثر	
چﮊ ﮋ ﮌ چ (2)	305 ،301
سورة الإخلاص	
چﭙ ﭚ ﭛ ﭜچ (3)	189
چﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ چ (4)	226 ،189
سورة الفلق	
چﭢ ﭣ ﭤ ﭥ چ (1)	133
سورة الناس	
چﭽ ﭾ ﭿ ﮀ چ (1)	133

ثانياً: فهرس الأحاديث والآثار

طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
أبو بكر فى الجنّة	777
أتانى جبريلُ فقالَ أتيتكَ البارحةَ	447
آتى باب َ الجنّة يوم القيامة فأس تَ فَ تح	598
اثنتان فى الناس هما بهم كفر	468
اجتنبوا السبع الموبقات	483
أجعلتنى والله َ ع دْلاً بل ما شاء الله وحده	383
أحبُّوا الله بكلّ قلوبكم	698
أحرٌّ من الجمر	579
ا حِرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز	648
أحسنها الفأل ولا ترد ُّ مسلماً	367
أخبروه أنّه من أهل الجنّة	778
أخرجوا مَن كان في قلبه مثقال حبّةٍ من خردل من إيمان	683
أخِّروهنّ حيث أخّرهنّ الله	797
أخلصه وأصوبه (أثر)	108
أدقّ من الشعر وأحدُّ من السيف	579
إذا أَخْبَرَكُمْ أَهْلُ الكتابِ فَلا َ تُصَدِّقُوهُمْ وَلا َ تُكَذِّبُوهم	357
إذا أراد الله بعبده الخير عج ّل له العقوبة في الدنيا	624
إذا أراد الله عزّ وجلّ أن يُوحى بأمره تكلّم بالوحى	247
إذا استعنت فاستعن بالله	129
إذا اشتد ّ الحر ُّ فأبْ رِدوا عن الصلاة	602
إذا أنا متُّ فأحرقونى	747
إذا خ َلَ صَ المؤمنون من النار ح ُبِس ُوا بقنطرة بين الجنّ ة والنار	581
إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه	273
إذا سمعتم المؤذ ِّن فقولوا مثل ما يقول ثم ّ صل ُّوا على ّ	601

إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما	725
إذا قضى اللّه الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها	519
إذا كان أحدكم يصلّي فلا يبصق قبل وجهه	244
أذكّركم اللّه فى أهل بيتى	773
أذْهِب البَاس رب النّاس وَاشْفِ أنْتَ الشّافِيْ	352
أرأيت إنْ وافقتُ ليلة القدر ما أقول قال تقولين اللّهم إنّك عفوٌ	126
أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن الفخر فى الأحساب	361
أربع مَن كن فيه كان منافقاً خالصاً	475
اِرجع فانظر إلى قصّة هذه النطفة	616
الأرض كلّها مسجد إلاّ المقبرة والحمام	426
ارفع رأسك واشفع تُشفّع وسل تُعطه	585
أزواجه وذريته	763
أسألك مرافقتك فى الجنة	323
استسق ربّك	126
الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب (أثر)	181
أسماء رجال صالحين من قوم نوح فلمّا هلكوا (أثر)	403
اشتكت النار إلى رَبّها	602
أشدُّ الناس بلاءً الأنبياء ثمّ الأمثل فالأمثل	782
أشدُّ الناس عذاباً عند اللّه يوم القيامة الذين يُضاهون بخلق اللّه	439
أصبح من عبادى مؤمن وكافر	359
اعتقها فإنّها مؤمنة	224
أعربوا القرآن فإنّه من قرأ القرآن فأعربه	526
اعرضوا عليّ رقاكم	343
أعطيتهم وتركت فلاناً وهو مؤمن فقال أوْ مسلم	677
اعقلها وتوكل	651
أعوذ بكلمات اللّه التّامّات من شرّ ما خلق	133

أفضل الإيمان أن تعلم أن الله معك حيثما كنت	680
أفلح إن صدق أو دخل الجنّة إن صدق	375
أفلح وأبيه إن صدق	375
أقتلته بعدما قال لا إله إلا الله	735
أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد	244
أكبر الكبائر الإشراك بالله	280
اكتب رزقه وأجله وعمله وشقى أم سعيد	616
ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله أن لا تدَعَ صورة إلا طمستها	425
ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال	332
ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم	371
ألا تأمنونى وأنا أمين من فى السماء	224
ألا ترِيحُنِى مِنْ ذِى الخلصة	292
إلا رقما فى ثوب	448
أليس مفتاح الجنّة (لا إله إلا الله) (أثر)	90
أليس يُحرِّمون ما أحلّ الله فتحرِّمونه	343
أمر عمر بن الخطاب زمن الفتح أن يأتي الكعبة فيمحو كل صورة	447
أُمرت أن أُقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله	735
إن أبيت إلا أن تصنع فعليك بهذا الشجر (أثر)	440
إنّ أخوَف ما أخافُ عليكُمْ الشِّرْكُ الأصغَرُ	335
إنّ أشدّ الناس عذابًا يومَ القيامةِ المصوِّرُونَ	445
إنّ أصحاب هذه الصور يوم القيامة يُعذّبون	444
إنّ الذينَ يَصنعونَ هذهِ الصورَ يُعذّبُونَ يومَ القيامة	446
إنّ الرُّقى والتمائم والتولة شرك	346
إنّ الشيطان قد أيس أنْ يعبده المصلُّون في جزيرة العرب	293

إن ّ العبد ليتكل ّم بالكلمة ما يتبي ّن ما فيها	487
أنّ الله حجر التوبة على صاحب البدعة	403
إن ّ الله حي ّي ٌ كريم يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه	225
إن الله عز وجل يستخلص رجلا ً من أمتي على رؤوس الخلائق	582
إن ّ الله لم ّا خلق الخلق كتب في كتاب موضوع ٍ عنده	224
إنّ الله يرضى لكم ثلاثاً	281
إنّ الملائكة تتأذّى ممّا يتأذّى منه بنو آدم	520
إنّ الملائكة لا تدخل بيتًا فيه الصور	446
إن ّ الن ّاس يصيرون يوم القيامة ج ُثا ً كل ُ أم ّة تتبع نبي ّها	593
إن ّ أول ما خلق الله تبارك وتعالى القلم	615
إن ّ أولئك ِ إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجدا ً	413
أن ْ تجعل لله ند ّا ً وهو خلقك	260
أن ْ تعبد الله كأنك تراه	329
إن ّ دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام	726
إنّ ربي قال لي إن ّي مُنَزّل ٌ عليك كتابا ً الماء تقرأه نائمًا ويقظانًا	529
إنّ رحمتى سبقت غضبى	599
إنّ عظم الجزاء مع عظم البلاء وإنّ الله إذا أحبّ قوماً ابتلاهم	784
إنّ لله تسعة وتسعين اسماً	167
إن لله تسعة وتسعين اسما ً وهى الله الواحد	163
إن ّ من شرار الناس م َن ت ُدركه الساعة وهم أحياء	414
إن ّ من ضعف اليقين أن ْ ت ُرضي الناس بسخط الله	693
إن ّ من ورائكم أياما ً الصبر فيهن ّ مثل القبض على الجمر	767

إنّا لا ندخل بيتاً فيه صورة ولا كلب	521
أنت الأو ّل فليس قبلك شيء	164
أنتم توفون سبعين أمّة أنتم خيرها	768
إنّك امرؤ فيك جاهليّة	290
إن ّكم ت ُت ِم ُون سبعين أم ّة أنتم خيرها وأكرمها على الله	632
إن ّكم تختصمون إلي ّ وإن ّما أنا بشر	399
إن ّكم ت ُند ِّدون وإن ّكم تشركون تقولون ما شاء الله وشئت	372
إن ّكم سترون رب ّكم كما ترون هذا القمر	254
إن ّما الطاعة في المعروف	336
إنّما أنتَ عبدُ الله ِ	381
إن ّما هي لذكر الله وتلاوة القرآن	417
إنّهُ لا يُستغَاثُ بي وإنّمَا يُستَغَاثُ بالله	318
إن ّه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح	582
أن ّه نهى عن الم ُثلة	406
أنّه يُنشئ للنار مَن يشاء فيُلقون فيها	601
إن ّي أب ْرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل	412
أو استأثرت به في علم الغيب عندك	169
أوصى إذا د ُفن أن ْ ي ُقرأ عنده بفاتحة البقرة (أثر)	417
أوف ِ بنذرك فإن ّه لا وفاء لنذر في معصية الله	419
إي ّاكم والغلو فإن ّما هلك م َن كان قبلكم بالغلو في الدين	395
آية المنافق ثلاث إذا حدّث كذب وإذا وعد أخلف وإذا اؤتمن خان	474
أي ّما امرئ ٍ قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما	725
بأنّه فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه (أثر)	222
ب ُعثت أنا والساعة كهذه من هذه أو كهاتين	564
بني الإسلام على خمس	679

الحديث	الصفحة
بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة	469
بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة	684
تحاجّت الجنّة والنار فقالت النار	600
تركتم على المحجّة البيضاء ليلها كنهارها	156
تزوجني رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في شهر شوال (أثر)	365
تسحّروا فإنّ في السحور بركة	455
تضايق قبر هذا الرجل الصالح عليه	568
تلك عاجل بشرى المؤمن	330
ثلاثٌ مَنْ كُنّ فيه وجد بهنّ حلاوة الإيمان	135
الجهاد واجب عليكم مع كلّ أمير برّاً كان أو فاجراً	806
الحجر الأسود يمين الله في الأرض	463
حلفت أم سعد أن لا تكلمه أبدا (أثر)	776
خُلقت الملائكة من نور وخُلق الجانّ من مارجٍ من نار	515
خير الناس قرني ثمّ الذين يلونهم ثمّ الذين يلونهم	767
خيركم قرني ثمّ الذين يلونهم ثمّ الذين يلونهم	768
دحض مزلّة	579
دَخَلَ الْجَنّةَ رَجلٌ فِي ذبَاب وَدَخَلَ النّارَ رَجلٌ فِي ذبَاب	304
الدعاء مخ العبادة	312
دعوة ذي النّون إذ دعا وهو في بطن الحوت لا إله إلّا أنت	102
الدين النصيحة	805
ذاك شيء يجدونه في صدورهم فلا يَصُدّنّكم	363
رأى في عنقي خيطاً	351
ربّنا الله الّذي في السّماء تقدّس اسمك	224
ربُنا الله في السماء تقدّس اسمك أمرك في السّماء و الأرض	166
رجل به طب أو يُؤخّذ عن امرأته أيُحلّ عنه	484

أو يُ نشّ رّ (أثر)	
ر ُفع القلم عن ثلاثة	743
زَوّجَكُنّ أهاليكُنّ وزوّجَني الله م ِنْ فَوْق سبْع سموات (أثر)	765
سباب المسلم فسوق وقتاله كفر	726
سترون قبل أنْ تقوم الساعة أشياء تستنكرونها	565
السلام عليك أيُّها النبىُّ	323
السمع والطاعة على المرء المسلم	804
صلُّوا كما رأيتمونى أُصلِّى	547
ضح ُّوا تقب َّل الله ضحاياكم (أثر)	213
طفت مع عبد الله فلم ّا جئنا دبر الكعبة قلت ألا تتعو ّذ	463
الطيرة شرك وما من ّا إلا ّ	363
ظاهر يوم أحد بين درعين	651
على ذلك حييت	570
فاطمة بضعة من ِّى	764
فإن ّ أحدكم ليعمل بعمل أهل الجن ّة حتى لا يكون بينها وبينه إلا ّ ذراع	714
فإنّ الله لا يملُّ حتى تملّوا	168
فأنا منه برىء وهو للذى أشرك	331
فانحطت عليهم صخرة	125
فضل عائشة على النساء كفضل الثريد	757
فعرج بى إلى السماء	224
فقام عكاشة بن مِحصَن فقال أمنهم أنا يا رسول الله	778
فهي نائلة إن ْ شاء الله م َن مات لا يُ شرك ب الله شيئاً	323
فيأتون نوحا ً فيقولون يا نوح أنت أول الرسل إلى أهل الأرض	539
فيقول الله عز ّ وجل ّ شفعت الملائكة	590
فيقول الله عز ّ وجل ّ شفعت الملائكة	599
قاتلَ الله اليهودَ والنّصارى اتخذوا قبورَ أنبيائهمْ مساجدَ	419

قال الله تبارك وتعالى أنا أغنى الشركاء عن الشرك	331
قال الله عز ّ وجل ّ ومن أظلم مم ّن ذهب يخلق كخلقى	439
قال الله عَزّ وَجَلّ يُؤْذِينِى ابْنُ آدَمَ	300
قال فأخبرنى عن الإيمان	512
قال قد فعلت	745
قام فينا رسول الله مقاماً فذكر بدأ الخلق	157
القبر أول منازل الآخرة	565
القدر قدرة الله (أثر)	603
القدر نظام التوحيد (أثر)	603
قل اللّهُمّ إِنّى ظلمت نفسى ظلما ً كثيرا ً	103
قلت يا نبى الله فأى الأنبياء كان أو ّل	538
قم يا عباس فادع الله (أثر)	127
كان النّاس يسألون رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عن الخير (أثر)	264
كان رسول الله سُحِر	486
كانوا يكرهون التمائم كلّ ّها من القرآن وغير القرآن (أثر)	350
كانوا يكرهون التمائم والرقى والنشر (أثر)	485
كتب الله مقادير الخلائق قبل أن ْ يخلق السماوات والأرض	615
كذبت ولكنّ ّك منافق لأخبرن ّ رسول الله (أثر)	479
كذ ّبني ابن آدم ولم يكن له ذلك وشتمني ولم يكن له ذلك	574
الكرسي موضع القدمين والعرش لا يقدر أحد قدره (أثر)	236
كس ْر ُ عظم ِ الميت ككسره حي ّاً	408
كفر دون كفر (أثر)	509
كل ُ شيء ٍ بقد َر ٍ حتى العجز ِ و الكيس ِ	605
كل ُ مصو ّر في النار يـُجعل له بكل ّ صورة صو ّرها نفسا ً فتعذ ّبه	440

كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللِسان ثقيلتان فى الميزان	581
لا تجعلوا بِيُوتكم قبُورًا ولا تجعلوا قبْرى عيدًا	422
لا تجلسوا على القبور ولا تصلّوا إليها	408
لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة	520
لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق	293
لا تسبُّوا أصحابى	772
لا تصلُّوْا إِلى القُبُوْر وَلا تجلِسُوْا عليْها	416
لا تطرونى كما أطرت النصارى ابن مريم	396
لا تطرونى كما أطرت النصارى ابن مريم	556
لا تُفضّلوا بين الأنبياء	548
لا تفضِّلونى على يونس بن متّى	548
لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان	382
لا تقولوا ما شاء الله وشاء محمّد	383
لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس	292
لا تقوم الساعة حتى لا يُقال فى الأرض الله الله	292
لا تقوم الساعة حتّى لا يُقال في الأرض الله الله	414
لا طاعة فى معصية إنّما الطاعة فى المعروف	336
لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق	339
لا طيرة وخيرها الفأل	367
لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر	362
لا ما صلوا	809
لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبّ إليه من ولده	560
لا يؤمن أحدكم حتّى يكون هواه تبعاً لما جئت به	96
لا يؤمن عبدٌ حتى يؤمن بالقدر	605
لا يحل السحر إلا ساحر (أثر)	485
لا يردُّ القدر إلّا الدُّعاء	277
لا يرمى رجلٌ رجلاً بالفسوق	725
لا يزال هذا الأمر فى قريش	800
لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن	677
لا تُشدُّ الرحال إلّا إلى ثلاثة مساجد	432

لأن أحلف بالله كاذبا ً أحب ّ إلي ّ من أن أحلف بغيره وأنا صادق (أثر)	373
لأ َن ْ أطأ على جمرة أحب ُ إليّ َ من أن ْ أطأ على قبر مسلم	407
لأ َن ْ أمشي على جمرة أو سيفٍ أو أخ ْس ِف نعلي برجلي	407
لأ َن ْ ي َج ْل ِس َ أحدكم على جمرة فت ُحرق ثيابه	406
لأنّه حديث عهد بربّه	454
لب ّيك وسعديك والخير كل ّه في يديك	621
لتتّبعنّ سُنَنَ من كان قبلكم	291
لعل ّ الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم	781
لعن آكل الربا وموكله والواشمة والمستوشمة و المصو ِّر	443
لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد	425
لعن الله مَنْ ذبح لغير الله	303
لعن رسول الله صل ّى الله عليه وسل ّم زائرات القبور	426
لعن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم زوّارات القبور	433
لعن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم زوّارات القبور	434
لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد	411
لقد توفِّي رسول الله وما طائر يُقلِّب جناحيه (أثر)	156
لم يكن يترك في بيته شيئا ً فيه تصاليب إلا ّ نقضه	448
لن يُدخِل أحدَكم عمله الجنّة	656
لن ْ ي ُفلح قوم ول ّوا أمرهم امرأة	796
الله أكبر إن ّها الس ُنَنُ قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل	422
الل ّهم ّ إنّا كنّا نتوسّل إليك بنبيّنا فتسقينا	125

(أثر)	
اللّهم أنت ربّي لا إله إلا ّ أنت خلقتني وأنا عبدك	102
اللّهم إنّي أسألك بأنّك أنت اللّه لا إله إلاّ أنت	126
اللّهم إنّي أعوذ بك من عذاب القبر	568
اللّهم ربّ السماوات وربّ الأرض وربّ العرش العظيم	525
اللّهمّ يا مقلب القلوب والأبصار ثبّت قلبي على دينك	277
لولا أنْ لا تدافنوا لدعوت اللّه أنْ يُسْمِعَكم من عذاب القبر	569
ليس بالكفر الذى تذهبون إليه (أثر)	509
ليست التميمة ما تعلق به بعد البلاء (أثر)	349
ما أفلحت أبداً	374
ما أقاموا الدين	800
ما بعث اللّه من نبيٍّ إلاّ كان حقّاً عليه أنْ يدلّ أمّته	156
ما رأيت من ناقصات عقل ودين	693
ما علمى وعلمك فى علم اللّه	613
ما فرق هؤلاء يجدون عند محكمه (أثر)	171
ما لا أحسنه الآن	590
ما لم تروا كفراً بواحاً	799
ما من مولود إلاّ يُولد على الفطرة	65
ما هى بأوّل بركتكم يا آل أبى بكر (أثر)	454
المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه	725
مضى القوم وإنّما يُعنى به أنتم (أثر)	411
معاذ بن جبل أمام العلماء برتوة يوم القيامة	779
مفتاح الغيب خمس لا يعلمها إلاّ اللّه	563
من اتخذ كلباً إلاّ كلب زرع أو غنم أو صيد ينقص من أجره	521
مَنْ أطاعنى فقد أطاع اللّه	808
مَنْ اقْتَبسَ شُعْبَةً من النجومِ فَقدْ اقْتَبسَ شُعْبَةً من	356

السِّحْرِ زادَ مَا زاد	
مـ ـَن تحلـ ـّم بِـ ـحِلم لم يره كـ ـُلـ ـِّف أن ـْ يعقد بين شعيرتين	441
مَن تعلّق تميمة فلا أتمّ الله له	347
مَن تعَلّقَ شَيْئًا وُكِلَ إليْه	351
مـ ـَن جحد ما أنزل الله فقد كفر (أثر)	506
من حلف بالأمانة فليس منا	373
مَن حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك	371
من دخل المقابر فقرأ فيها يس خـ ـُفـ ـِّف عنهم يومئذ ـً	417
من دعا لأخيه بظهر الغيب قال الملك الموكل به آمين ولك بمثله	432
من ردـ ـّته الطيرة من حاجة فقد أشرك	364
مـ ـَن شهد أن ـْ لا إله إلا ـّ الله وحده لا شريك له	597
من صو ـّر صورة في الدنيا كـ ـُلـ ـِّف أن ـْ ينفخ فيها الروح يوم القيامة	441
مَن علّق تميمة فقد أشرك	347
مَنْ عَلّقَ تمِيمَةً فقدْ أشْرَكَ	300
مـ ـَن قال أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له	544
مَن قال حين يسمع النداء اللهم ربّ هذه الدعوة التامّة	592
مـ ـَن قال لا إله إلا ـّ الله خالصاً من قلبه	322
من قال لا إله إلا ـّ الله وكفر بما يـ ـُعبد من دون الله	710
مـ ـَن كره مِن أميره شيئا ـً فليصبر عليه	808
مَنْ لم يسأل الله يغضب عليه	311
مـ ـَن مات وليس في عنقه بيعة مات مـ ـِيتة جاهليـ ـّة	802
مَنْ مات وهو يدعو مِن دون الله ندّاً دخل النار	285
مـ ـَن نذر أن ـْ يـ ـُطيع الله فليطعه	307
من نزل ـَ منـ زـ ـِلا ـً ثم ـّ قال أعوذ بكلمات الله	622
ناركم جزء من سبعين جزءا ـً من نار جهنم	602

نحن الآخرون السابقون يوم القيامة	598
نفسى نفسى	520
نهى رسول الله أنْ يُجصص القبر أو يكتب عليه	428
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُجَصّص القبر	425
نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها	430
هذا أثنيتم عليه خيرا ً فوجبت له الجنة	713
هذا خير ٌ من ملء الأرض من مثل هذا	257
هم الذين لا يسترقون ولا يتطيّرون ولا يكتوون	118
هو في ضحضاح من نار ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار	592
هو من عمل الشيطان	485
وأتبع السيئةَ الحسنةَ تمحها	781
وأشهد أنك إنْ تكلني إلى نفسى تكلنى إلى ضيعة	120
وأعطيت الشفاعة	591
واعلم أنّ الأمّة لو اجتمعوا على أنْ ينفعوك بشىء	296
وأفسح له فى قبره ونوّر له فيه	568
والذي نفس محمّد ٍ بيده لو رأيتم ما رأيتُ لضحكتم قليلا ً	597
والذي نفسي بيده لا يُؤمن أحدكم حتى يُحبّ لأخيه	725
والذي نفسي بيده لا يؤمنون حتى يُحبُوكم لله ولقرابتى	770
والذي نفسي محمد بيده لا يسمع بي أحدٌ من هذه الأمّة	759
والعرش فوق ذلك والله فوق عرشه	225
والله إنّي لأعلم أنّك حجر لا تضرُ ولا تنفع (أثر)	463
والله لا يُؤمن مَن لا يأمن جاره بوائقه	677
والله لمَشهَدٌ شهده رجل يغبر فيه وجهه مع رسول الله (أثر)	769
وَالْوَسَطُ الْعَدْلُ	632

808	وأن ْ لا ننازع الأمر أهله
558	وأنا خاتم النبيين لا نبي ّ بعدي
591	وإنِّي اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة
120	ولا تكلني إلى نفسي طرفة عين
365	وَلا َ نَوْءَ وَلا َ غُوْلَ
600	ولكلٍّ واحدة منهما ملؤها
725	وم َن رمى مؤمنا ً بكفر ٍ فهو كقتله
369	وهل يَكُبُّ الناس في النار على وجوههم
578	ويُ ضرب الصراط ُ بين ظ َه ْر َي ْ جهن ّم
367	ويعجبني الفأل
758	يُ ؤتى بأربعة يوم القيامة بالمولود وبالمعتوه
244	يا أي ُّها الن ّاس أر ْبعوا على أنفسكم فإن ّكم لا تدعون أصم ّ ولا غائبا ً
779	يا بلال حدثني بأرجى عمل عملته في الإسلام
409	يا صاحب الس ِّبت ِي َّتين ويحك أ َل ْق سِبتي ّتيك
407	يا صاحب القبرا ِن ْزل ْ م ِن ْ على القبر
271	يا عمِّ قل لا إله إلا ّ الله
594	يُجْلسه معه على عرشه (أثر)
713	يُخرج للعبد يوم القيامة ثلاثة دواوين
43	يس ِّرا ولا ت ُعس ِّرا وبش ِّرا ولا ت ُنف ِّرا
251	يقول الله تعالى يوم القيامة يا آدم
694	اليقين هو الإيمان كله (أثر)
225	يمد ُّ يديه إلى الس ّماء يقول يا رب ِّ
617	ينظر الله فيه كلّ يوم ثلاثمائة وستين نظرة

ثالثاً: فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن	22
إبراهيم بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ	25
إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي	350
أبو مرثد الغنوي	408
أبو واقد الليثي	421
أحمد بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ	25
الأرقم بن أبي الأرقم بن أسد المخزومي	461
أسيد بن الحضير بن سماك بن عتيك بن نافع الأنصاري	454
بشير بن معبد السدوسي (ابن الخَصَاصية)	409
بلال بن رباح الحبشي	779
ثابت بن الضحاك بن خليفة بن ثعلبة الأنصاري	402
ثابت بن قيس بن شماس بن زهير بن مالك الخزرجي	778
جرير بن عبد الله بن جابر بن نصر البجلي	253
الجعد بن درهم	213
جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب	786
جندب بن جنادة الغفاري (أبو ذر)	156

جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي	412
الجهم بن صفوان أبو محرز الرّاسبي	195
الحسن بن أبي الحسن يسار البصري	90
حسن بن عبد الله بن حسن بن حسين آل الشيخ	20
حماد بن أبي سليمان بن مسلم الكوفي	688
حمد بن فارس بن محمد بن فارس بن عبد العزيز بن محمد التيمي	27
حيان بن حصين (أبو الهياج الأسدي)	425
خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد البَجَلي القسْري	213
خُنيس بن حذافة بن قيس بن عدي القرشي السهمي	765
ربيعة بن أبي عبد الرحمن فرّوخ القرشي التّيمي (ربيعة الرأى)	182
سعد بن حمد بن علي بن محمد بن عتيق	28
سعيد بن أبي الحسن يسارٍ البصري	447
سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب	485
سليمان بن عبد الله بن محمّد بن عبد الوهّاب التميمي	353
سهل بن عبد الله بن يونس التستري	668
الضّحاك بن قيس بن خالد الفهري	128
طارق بن شهاب بن عبد شمس البجلي	303
العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف	125

عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي	249
عبد الرحمن بن حسن بن محمّد بن عبد الوهّاب	481
عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم	28
عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ	21
عبد العزيز بن ناصر بن عبد الله بن عبد العزيز بن رشيد	29
عبد اللطيف بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ	24
عبد الله ابن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي	408
عبد الله بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ	24
عبد الله بن المبارك بن واضح	222
عبد الله بن سبأ	785
عبد الله بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن	22
عبد الله بن عكيم الجهني	350
عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم القرشي	349
عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ	25
عبد الله بن محمد بن راشد بن جلعود	28
عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ابن حميد	28
عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله العباد البدر	20
عبد الملك بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ	24

عبيد اللّه بن عبد الكريم بن يزيد القرشي المخزومي (أبو زرعة الرازى)	789
عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي	334
عقبة بن عامر ابن عبس بن عمرو الجهني	350
عكاشة بن محصن الأسدي	778
عمارة بن حزم بن زيد بن لوذان بن عمرو الأنصاري	407
عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي	768
عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي البصري	448
عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي	478
عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي	352
الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التّميمي اليربوعى الخرسانى	108
محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله الذهبي	351
محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن الأ نبارى	54
محمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم القحطاني	29
مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية بن عبد الله الوادعى	445
معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري	779
منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي	376
موسى بن أحمد بن موسى الحَجّاوِيُّ	372
هانئ بن يزيد بن نهيك المذحجي	381

وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس بن جمجمة الكوفى	352
وهب بن منبّه بن كامل بن سيج الصّنعاني	90
يزيد بن الأسود الجُرشي	128

رابعاً: فهرس الفرق والطوائف

الفرقة أو الطائفة	الصفحة
الأشاعرة	196
الجبريّة	634
الجهميّة	180
الخوارج	223
الرافضة	785
الصوفيّة	399
القدريّة	633
الكراميّة	686
الكلابيّة	701
الماتريدية	213
المرجئة	686
المعتزلة	196
المفوضة	182
الناصبة	786

خامساً: فهرس المصادر والمراجع

- الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأ شعري، تحقيق: د. صالح بن مقبل العصيمي، دار الفضيلة، الطبعة الأولى، 1432هـ.
- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، أبو عبد الله عبد الله بن محمد بن بطة العكبري، تحقيق: عثمان عبد الله الأثيوبي، دار الراية - الرياض، الطبعة الثانية، 1418هـ.
- إبطال التأويلات لأخبار الصفات، لأبي يعلى الفراء، مكتبة دار الذهبي.
- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الديم عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، علّق عليه: محمّد شريف سُكر، دار إحياء العلوم - بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.
- إثبات صفة العلو، لابن قدامة المقدسي عبد الله بن أحمد، تحقيق: د. بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية - الكويت، الطبعة الأولى، 1406هـ.
- الأثر المشهور عن الإمام مالك في صفة الاستواء دراسة تحليلة، تأليف: أ.د. عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، دار ابن الأثير، الطبعة الأولى، 1423هـ.
- اجتماع الجيوش الإسلامية، لابن قيّم الجوزية؛ محمّد بن أبي بكر، تحقيق: د. عواد عبد الله المعتق، مطابع الفرزدق التجارية - الرياض، الطبعة الأولى، 1408هـ.
- اجتماع الجيوش الإسلامية، لابن قيّم الجوزية؛ محمّد بن أبي بكر، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد، الطبعة الأ ولى، 1431هـ.
- الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم -عرضاً ودراسة-، تأليف: د. أحمد بن عبد العزيز القصير، دار ابن الجوزي ، المملكة العربية السعودية، الدمام، الطبعة الأولى، 1430هـ.
- أحكام التصوير في الفقه الإسلامي، تأليف: محمّد بن أحمد واصل، دار طيبة للنشر، الطبعة الأولى، 1420هـ.
- أحكام الجنائز، محمّد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف -

الرياض، الطبعة الأولى، 1412هـ.
- الأحكام السلطانيّة في الولايات الدينيّة، لأبي الحسن علي بن محمّد البغدادي الماوردي، تحقيق: خالد عبد اللطيف العليمي، دار الكتاب العربي- بيروت.
- الأحكام السلطانيّة، لأبي يعلى محمّد بن الحسين الفراء الحنبلي ، تحقيق: محمّد حامد الفقي، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، الطبعة الأولى، 1356هـ.
- أحكام القران، لابن العربي؛ أبو بكر محمد بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان.
- الإحكام في أصول الأحكام، علي محمد الآمدي، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ.
- الاختبارات الفقهية لابن تيمية، اختارها علي بن محمد بن عباس البعلي، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.
- آداب البحث والمناظرة، محمّد الأمين الشنقيطي، مطبوعات الجامعة الإسلاميّة، كليّة الدعوة وأصول الدين.
- الآداب الشرعية والمنح المرعيّة، لأبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عمر القيام، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1417هـ.
- الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الثالثة 1409هـ.
- الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، النووي، دار الكتب العربي - بيروت، 1404هـ.
- الأربعين النووية، للإمام النووي، ضمن متون طالب العلم، تحقيق: د. عبد المحسن القاسم.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1419هـ.
- الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والردّ على أهل الشرك والإلحاد، صالح بن فوزان الفوزان، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1416هـ.
- الاستقامة، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد س

الم، جامعة الإمام، الطبعة الأولى، 1403هـ.
- الاستيعاب، لابن عبد البر؛ يوسف بن عبد الله بن محمد، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، دار الجبل - بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير أبي الحسن علي بن محمّد الجزري، دار الفكر.
- أسماء الله الحسنى، تأليف: عبد الله بن صالح الغصن، دار الوطن، الطبعة الأولى، 1417هـ.
- الأسماء والصفات، تأليف أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي - جدة، الطبعة الأ ولى.
- الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، محمّد بن أحمد القرطبي، دار الصحابة للتراث، الطبعة الأولى، 1416هـ.
- الإصابة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجبل - بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ.
- الأصول من علم الأصول ، لابن عثيمين؛ محمّد بن صالح، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، طبعة 1426هـ.
- أضواء البيان في إيضاح القران بالقران، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر، طبعة 1415هـ.
- الاعتصام، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ضبطه وصححه: أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلميّة- بيروت، الطبعة الثانية، 1415هـ.
- اعتقاد أئمّة الحديث، أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، تحقيق: د. جمال عزون، مكتبة دار المنهاج - الرياض، الطبعة الأ ولى، 1430هـ.
- اعتقاد أهل السنة، لأبي بكر الإسماعيلي، تحقيق: جمال عزون، دار ابن الحزم.
- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أحمد بن إبراهيم أبو العينين، دار الفضيلة، 1420هـ.
- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أحمد بن إبراهيم أبو العينين، دار الفضيلة،

الطبعة الأولى، 1420هـ.
- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء)، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الخامسة عشر، 2002م.
- إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين، لابن القيم، دراسة وتحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد، مكتبة الكليّات الأزهرية، مصر - القاهرة، 1388م.
- إغاثة اللّهفان من مصائد الشيطان، لابن القيم؛ محمّد بن أبي بكر، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثانية، 1395م .
- الاقتصاد في الاعتقاد، عبد الغني بن الواحد المقدسي، تحقيق: أ.د. أحمد بن عطية الغامدي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، 1423هـ..
- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تأليف شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية- القاهرة، الطبعة الثانية 1369هـ.
- الإقناع لطالب الانتفاع، موسى بن أحمد الحجاوي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث و الدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الثالثة، 1423هـ ، طبعة خاصة بدارة الملك عبد العزيز.
- آل رسول الله وأولياؤه؛ موقف أهل السنّة والشيعة، جمعه ورتّبه: محمّد بن عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الثالثة، 1429هـ.
- الأمّ، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، دار الفكر للطباعة و النشر، الطبعة الأولى 1400هـ، الطبعة الثانية 1403هـ.
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، علي بن سليمان المرداوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- إيثار الحقّ على الخلق، محمد بن إبراهيم الوزير، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 1987م .
- الإيمان بين السلف والمتكلمين، تأليف: أ.د. أحمد بن عطيّة الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى،

1423هـ.
- الإيمان لابن منده، محمّد بن إسحاق بن يحيى، تحقيق: د. علي بن محمّد الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1406هـ.
- الإيمان، لابن أبي شيبة، تحقيق: محمّد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1421هـ.
- الإيمان، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1421هـ.
- الإيمان، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة، المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة، 1416هـ.
- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ.
- بدائع الفوائد، لابن القيم؛ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، تحقيق: علي بن محمد العمران، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، 1425هـ.
- البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر ابن كثير، مكتبة المعارف – بيروت.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العَمري، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ.
- بغية المرتاد في الردِّ على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. موسى بن سليمان الدويش ، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1415هـ.
- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: عصام موسى هادي، طبع على نفقة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، الطبعة الرابعة، 1427هـ.
- بيان تلبيس الجهمسة، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: جمع من الباحثين، طبعة مجمع الملك فهد – المدينة المنورة.
- البيان في مذهب الإمام الشافعي، يحيى بن أبي الخير العمراني

، اعتنى به: قاسم محمّد النوري، دار المنهاج، الطبعة الأولى.
- تاج اللغة وصحاح العربية، المسمّى بالصحاح، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى 1399هـ.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ الذهبي، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1424 هـ.
- تاريخ الأمم والملوك، للطبري؛ محمد بن جرير، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، روائع التراث العربي، بيروت – لبنان.
- تاريخ القضاء والقضاة في العهد السعودي، تأليف: عبد الله محمّد الزهراني.
- تاريخ القضاء والقضاة في العهد السعودي، عبد الله بن محمد الزهراني.
- التاريخ الكبير، محمّد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: السيّد هاشم الندوي، دار الفكر.
- تاريخ بغداد أو (مدينة السلام)، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، عني بتصحيحه: محمد سعيد العرفي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.
- تاريخ خليفة بن خياط، خليفة بن حياط الليثي العصفري، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، دار القلم، مؤسسة الرسالة، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية 1397هـ.
- تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمرو العَمْروي، دار الفكر، 1415هـ.
- تاريخ نجد، حسين بن غنام، حرره وحققه: ناصر الدين الأسد، قابله على الأصل: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، دار الشروق، الطبعة الرابعة، 1415هـ.
- التبرك؛ أنواعه وأحكامه، تأليف: د. ناصر بن عبد الرحمن الجديع ، مكتبة الرشد- الرياض، 1411هـ.
- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، طاهر بن محمد الإسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى، 1983هـ.

- التبصير في معالم الدين، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. علي الشبل، دار العاصمة، الطبعة الأولى، 1416هـ.
- تجريد التوحيد المفيد، أحمد بن علي المقريزي، تحقيق: علي بن محمّد العمران، دار عالم الفوائد- مكة، الطبعة الأولى، 1417هـ.
- تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، محمّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة.
- التحفة المهدية شرح كتاب التدمرية، فالح بن مهدي آل مهدي، تصحيح وتعليق: د. عبد الرحمن بن صالح المحمود، دار الوطن، الطبعة الأولى 1414هـ.
- تحفة المودود بأحكام المولود، لابن القيم، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى، 1391هـ.
- تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، محمّد ناصر الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ.
- التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين الشرع والقدر، ابن تيمية، تحقيق: د. محمد بن عواد السعوي، مكتبة العبيكان، الطبعة الرابعة، 1417هـ.
- تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلام في القرن الرابع عشر وآثارهم الفقهية، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى.
- الترغيب والترهيب، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ.
- تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد، محمد بن إسماعيل الصنعاني، اعتنى بإخراجه: عبد المحسن العباد، الطبعة الأولى، 1424هـ.
- التعريفات الاعتقادية، سعد بن محمد آل لطيف، دار الوطن للنشر- السعودية، الطبعة الأولى، 1422هـ.
- التعريفات، للجرجاني، السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد الحسيني، تحقيق: إبراهيم الأنباري، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1405هـ.
- تعظيم قدرة الصلاة، محمد بن نصر المروزي، تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار- المدينة المنورة،

الطبعة الأولى، 1406هـ.
- تغليق التعليق على صحيح البخاري، لابن حجر؛ أحمد بن علي، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزفي، المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ.
- تفسير القران العظيم، أبي الفداء بن عمر بن كثير، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر، الطبعة الثانية، 1420هـ.
- تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمّد الطيب، مكتبة نزار الباز-مكة، الطبعة الأولى، 1417هـ.
- تفسير القرآن، عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية.
- التفسير الكبير، الفخر الرازي، المطبعة البهية المصرية بميدان الأ زهر بمصر، الطبعة الأولى.
- تفسير غريب القرآن، ابن قتيبة، تحقيق: أحمد صقر، دار إحياء الكتب العلمية - مصر، 1378هـ، 1398هـ.
- تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى، 1406هـ.
- التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير، محمد بن محمود ابن أمير الحاج الحنبلي، دراسة وتحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ.
- تلبيس إبليس، عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج، تحقيق: د. السيد الجميلي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة ا لأولى، 1405هـ.
- تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق: د. عبد الله هاشم المدني، المدينة المنورة، 1384هـ.
- التمهيد لِمَا في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، تحقيق: سعيد أحمد أعراب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، 1407هـ.
- التنبيهات اللطيفة فيما احتوت عليه العقيدة الواسطية من مباحث منيفة، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى، 1420هـ.
- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار صادر، مطبعة

مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند، الطبعة الأولى، 1325هـ.
- تهذيب الكمال، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1400هـ.
- تهذيب الكمال، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1400هـ.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ.
- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، أحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة، 1406هـ.
- التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر- بيروت، الطبعة الأ ولى، 1410هـ.
- تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، المكتب الإسلامي، الطبعة الثامنة، 1409هـ.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، اعتنى به: سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي ، الطبعة الأولى، 1422هـ.
- جامع الأصول من أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأ رنؤوط، بشير عيون، مكتبة الحلواني- مطبعة الملاح- مكتبة دار البيان، ج12 دار الفكر، تحقيق: بشير عيون.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى، 1422هـ.
- الجامع الصحيح المسمّى بصحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1416هـ.
- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه

المسمّى بـ(صحيح البخاري)، ترقيم محمّد فؤاد عبد الباقي، دار السلام – الرياض، الطبعة الأولى، 1417هـ.
- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً في جوامع الكلم، لأبي الفرج زين الدين عبد الرحمن بن شهاب الدين ابن رجب الحنبلي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ.
- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب - القاهرة.
- الجامع لسيرة الإمام المفتي الشيخ محمّد بن إبراهيم آل الشيخ، جمع: عبد الرحمن القرعاني، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى، 1429هـ.
- جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، 1425هـ.
- جمهرة اللغة، لابن دريد؛ أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري، دار صادر، الطبعة الأولى في مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1345هـ.
- جهود الشيخ محمّد الأمين الشنقيطي في تقرير العقيدة، تأليف: د. عبد العزيز بن صالح الطويان، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الثانية، 1427هـ.
- جواب أبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: جمال عزون، دار ابن حزم.
- الجواب الصحيح لِمَن بدل دين المسيح، تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. علي حسن ناصر، د. عبد العزيز العسكر، حمدان محمد، دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى، 1424هـ.
- الجواب الكافي لِمَن سأل عن الدواء الشافي، لابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لابن القيم، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع - مكة، الطبعة الأولى، 1428هـ.

– حاشية الروض المربع، عبد الرحمن ابن قاسم، الطبعة الأولى، 1397هـ.
– حاشية الصبّان، لمحمّد بن علي الصبان، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1417هـ.
– الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنّة، لقوّام السنّة أبي القاسم الأصبهاني، تحقيق: د. محمّد بن ربيع مدخلي، د. محمّد أبو رحيم، دار الراية، الطبعة الأولى، 1411هـ.
– حقيقة التوحيد بين السلف والمتكلمين، عبد الرحيم بن صمايل السلمي، دار المعلمة للنشر والتوزيع - مكة، الطبعة الأولى، 1421هـ.
– حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأ صفهاني، مطبعة السعادة، 1394هـ.
– حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، 1387هـ.
– خلق أفعال العباد، محمد بن إبراهيم بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية - الرياض، 1398هـ.
– الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام، تأليف: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الوطن- الرياض، الطبعة الثانية، 1417هـ.
– الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها، تأليف: د. غالب بن علي عواجي، الطبعة الأولى، 1418هـ.
– الدر المنثور، للسيوطي؛ عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر- القاهرة ، الطبعة الأولى، 1424هـ.
– درء تعارض العقل والنقل، تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمّد بن سعود - المملكة العربية السعودية.
– الدرر السنية في الأجوبة النجدية، جمع وتحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة السادسة، 1416هـ.
– الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مطبعة المدني.

- الدعاء ومنزلته من العقيدة، تأليف: جيلان بن خضر العروسي، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى، 1417هـ.
- دعوة التوحيد؛ أهميتها والأدوار التي مرّت بها، تأليف: محمد بن خليل هراس، دار الشريعة.
- دلائل النبوة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية- دار الريان للتراث، الطبعة ا لأولى، 1408هـ.
- ديوان ابن الرومي، أبي الحسن علي بن العباس بجريج، تحقيق: د. حسين نصّار.
- ديوان أبي العتاهية، دار بيروت للطباعة والنشر، طبعة 1406هـ.
- ديوان المتنبي، دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى، 1401هـ.
- ذم التأويل، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية - الكويت، الطبعة ا لأولى، 1406هـ.
- الرد على البكري (تلخيص كتاب الإستغاثة)، لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1417هـ.
- الردّ على الجهميّة، عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير - الكويت، الطبعة الثانية، 1995هـ.
- الرد على الزنادقة والجهمية، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: محمد حسن راشد، المطبعة السلفية- القاهرة، 1393هـ.
- الرد على المنطقين، لشيخ الإسلام ابن تيمية، الناشر: إدارة ترجمان السنة لاهور- باكستان، المكتبة الإمدادية - مكة المكرمة ، الطبعة الرابعة، 1402هـ.
- رسالة السجزي لأهل زبيد، للسجزي، تحقيق: د. محمد باكريم، طبعة عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
- الرسالة الوافية لمذهب أهل السنّة في الاعتقادات وأصول الديانات، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المقرئ، تحقيق: دغش بن شبيب العجمي، دار الإمام أحمد - الكويت، الطبعة الأ ولى، 1421هـ.
- رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: د. عبد الله شاكر الجنيدي، مطبوعات عمادة البحث

العلمي بالجامعة الإسلاميّة، الطبعة الثانية، 1427هـ.
- رسالة في الرد على الرافضة، لأبي حامد محمّد المقدسي، تحقيق: عبد الوهاب خليل الرحمن، الدار السلفيّة - الهند، الطبعة الأولى، 1403هـ.
- الرسالة، للإمام أبي عبد اللّه محمّد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمّد شاكر.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود ا لألوسي أبو الفضل، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- الروح، لابن قيم الجوزيّة، دار الكتب العلمية، 1395هـ.
- الروض المربع شرح زاد المستقنع، منصور بن يونس البهوتي، دار النشر- مكتبة الرياض الحديثة، 1390هـ.
- روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لابن القيم، دار الكتب العلمية - بيروت، 1412هـ.
- زاد المستقنع، لموسى بن أحمد بن سالم الحجاوي المقدسي، تحقيق: علي محمد الهندي، مكتبة النهضة الحديثة- مكة.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيّم الجوزية، حققه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، 1405هـ.
- الزهد، للإمام أحمد بن حنبل، دار الريان للتراث- القاهرة، 1408 هـ.
- زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، تأليف: الشيخ عبد الرّزاق بن عبد المحسن البدر، دار كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1427هـ.
- سلسة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمّد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر-الرياض، الطبعة الأ ولى، 1416هـ.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأ مّة، محمّد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر-الرياض، الطبعة الأولى، 1425هـ.
- السنة ، لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم، ومعه ظلال الجنة في

تخريج أحاديث السنة بقلم الألباني، طبعة المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1400هـ.
- السنة للإمام أحمد
- السنة، لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق: د. عطية الزهراني، طبع دار الراية للنشر والتوزيع- الرياض.
- السنة، لعبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: د. محمد سعيد القحطاني، دار ابن القيم- الدمام، الطبعة الأولى، 1406هـ.
- سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، اعتنى به: مشهور حسن سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة ا لأولى.
- سنن ابن ماجه؛ محمّد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، تحقيق وترقيم: محمّد فؤاد عبد الباقي، حكم على أحاديثه وعلّق عليه: محمّد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: مشهور حسن سلمان، مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، اعتنى به: مشهور حسن سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة الأولى.
- سنن الترمذي الجامع الصحيح المختصر، محمد بن عيسى الترمذي، اعتنى به: مشهور حسن سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة الأولى.
- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة الأ ولى، 1344هـ.
- سنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1411هـ.
- السنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلميّة - بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ.
- سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، حكم على أحاديثه وآثاره: محمّد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: مشهور حسن سلمان، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى.

- السياسة الشرعيّة في إصلاح الراعي والرعيّة، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيميّة، تحقيق: علي بن محمّد عمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى 1429هـ.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1403هـ.
- السيرة النبوية، لابن هشام عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، تحقيق: مصطفى الشفا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ سلبي، دار ابن كثير.
- السيل الجرار المتدفِّق على حدائق الأزهار، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1405هـ.
- شأن الدعاء، للخطابي؛ حمد بن محمّد، تحقيق: أحمد بن يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، 1404هـ.
- شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب، لابن العماد أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد، أشرف على تحقيقه وخرّج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، حققه وعلّق عليه: محمود أرنؤوط، دار ابن كثير - بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله الحسن بن منصور اللالكائي أبو القاسم، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة- الرياض، الطبعة الثانية، 1402هـ.
- شرح الأصفهانية، لشيخ الإسلام ابن تيميّة، تقديم: حسنين محمّد مخلوف، دار الكتب الحديث - القاهرة، طبعة 1386هـ.
- شرح الروض المربع، من تقريرات سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم آل الشيخ، (مخطوط)، بخط الشيخ محمّد بن عبد الرحمن بن قاسم.
- شرح السنة، حسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأ رناؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ.
- شرح الصدور بتحريم رفع القبور، محمد بن علي الشوكاني، اعتنى بإخراجه: عبد المحسن العباد، الطبعة الأولى، 1424هـ.
- شرح العقيدة الطحاويّة، لابن أبي العز الحنفي، حققها وراجعها

جماعة من العلماء، خرج أحاديثها محمّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة التاسعة، 1408هـ.
- شرح العقيدة الواسطيّة، للشيخ محمد خليل هراس، ضبط نصوصه وخرّج أحاديثه: علوي السقاف، الطبعة الرابعة.
- شرح العقيدة الواسطيّة، من تقريرات سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم آل الشيخ، كتبها ورتبها محمّد بن عبد الرحمن بن قاسم، أخرجها وأعدّها للطبع ابنه الشيخ الدكتور عبد المحسن بن محمّد بن قاسم، الطبعة الأولى 1428هـ.
- شرح العمدة في الفقه، لشيخ الإسلام ابن تيميّة، تحقيق: د. سعود صالح العطيشان، مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة الأ ولى، 1413هـ.
- شرح حديث جبريل (الإيمان الأوسط)، لشيخ الإسلام ابن تيميّة ، تحقيق: د. علي بن بخيت الزهراني، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية، 1424هـ.
- شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة، من تقريرات سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم آل الشيخ، جمعه ورتّبه محمّد بن عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الثالثة 1425هـ.
- شرح كتاب الأصول الثلاثة، من تقريرات سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم آل الشيخ، (مخطوط)، بخط تلميذه الشيخ محمّد بن عبد الرحمن بن قاسم.
- شرح كتاب التوحيد، من تقريرات سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم آل الشيخ، (مخطوط)، بخط تلميذه الشيخ محمّد بن عبد الرحمن بن قاسم.
- شرح كتاب الفقه الأكبر، ملا علي قاري.
- شرح كتاب كشف الشبهات، من تقريرات سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم آل الشيخ، جمعه ورتّبه محمّد بن عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الثالثة 1428هـ.
- شرح مسائل كتاب التوحيد، من تقريرات سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم آل الشيخ، (مخطوط)، بخط الشيخ محمّد بن عبد الرحمن بن قاسم.
- شرح منتهى الإرادات؛ المسمّى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، تأليف: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، عالم الكتب -

بيروت، الطبعة الثانية، 1999م.
- الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، عبيد الله بن بطة العكبري، تحقيق: د. رضا نعمان معطي، مكتبة العلوم والحكم- المدينة النبوية، الطبعة الأولى، 1423هـ.
- الشريعة، لأبي بكر محمّد بن الحسين الآجري، تحقيق: عبد الله بن محمّد الدميجي، دار الوطن، الطبعة الأولى، 1418هـ.
- شعب الإيمان، أحمد بن حسين البيهقي، تحقيق: محمّد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1410هـ.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن القيم؛ محمّد بن أبي بكر أيوب الزرعي، دار الكتب العلميّة، الطبعة الثانية، 1413هـ.
- الشفاء بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي.
- الشيخ عبد الرحمن بن قاسم حياته وسيرته ومؤلفاته، تأليف: عبد الملك القاسم، دار القاسم، الطبعة الأولى، 1426هـ.
- الصارم القرآني في الردّ على درر المعاني، محمّد بن سالم البيحاني، محقق برسالة علميّة في الجامعة الإسلاميّة، قسم العقيدة.
- الصارم المسلول على شاتم الرسول، تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية- بيروت، 1399هـ.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1414هـ.
- صحيح ابن خزيمة، محمّد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، تحقيق د. محمّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، 1390هـ.
- صحيح الأدب المفرد، محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، الطبعة الثانية، 1421هـ.
- صحيح الترغيب والترهيب، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الطبعة الخامسة.

- صحيح الجامع الصغير وزيادته، محمّد ناصر الدين الألباني، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الثالثة، 1408هـ.
- صريح السنة، محمد جرير الطبري أبو جعفر، تحقيق: بدر يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، الطبعة الأولى، 1405هـ.
- الصفات الإلهية في الكتاب والسنّة النبويّة، د. محمّد أمان بن علي الجامي، طبعة عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الثانية، 1427هـ.
- صفة الصفوة، لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق: محمود فاخوري، دار المعرفة، الطبعة الثانية، 1499هـ.
- الصفدية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم ، مكتبة ابن تيمية- مصر، الطبعة الثانية، 1406هـ.
- الصواعق المرسلة على الطائفة الجهميّة والمعطلة، لأبي عبد الله شمس الدين؛ محمّد بن أبي بكر ابن قيّم الجوزيّة، تحقيق: أ.د. أحمد عطيّة الغامدي، أ.د. علي ناصر الفقيهي، مطبوعات الجامعة الإسلاميّة، كليّة الدعوة وأصول الدين.
- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، 1410هـ.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ضبطه وصححه: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1424هـ.
- ضوابط معاملة الحاكم عند أهل السنّة والجماعة وأثرها على الأ مّة، تأليف: خالد ضحوي الظفيري، عمادة البحث العلمي بـ الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى،1430هـ.
- طبقات القراء، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: د. أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، 1418هـ.
- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى، 1968م.

– طريق الهجرتين، لابن القيم، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم- الدمام، الطبعة الثانية، 1414هـ.
– العالم العابد الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم- رحمه الله- حياته وسيرته ومؤلفاته، إعداد: عبد الملك القاسم، دار القاسم، الطبعة الأولى، 1423هـ.
– عبد الرحمن بن قاسم؛ حياته وسيرته ومؤلفاته، إعداد: عبد الملك القاسم، دار القاسم، الطبعة الأولى.
– العبودية، تأليف شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيميّة، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، مكتبة دار الأصالة، الطبعة الثانية، 1416هـ.
– العظمة، لأبي الشيخ الأصفهاني؛ أبي محمد عبد الله بن محمد بن حيان، تحقيق: رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة- الرياض، الطبعة الأولى، 1408هـ.
– عقائد الثلاث والسبعين فرقة، لأبي محمّد اليمني، تحقيق: د. محمّد بن عبد الله الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأ ولى، 1414هـ.
– عقيدة السلف أصحاب الحديث، لأبي عثمان إسماعيل الصابوني ، تحقيق: د. ناصر الجديع، دار العاصمة، الطبعة الثانية، 1419ه ـ.
– العقيدة السلفيّة في كلام ربِّ البريّة، عبد الله بن يوسف الجديع ، مؤسسة الريان - بيروت، الطبعة الثانية، 1430هـ.
– العقيدة الطحاوية، مع شرح ابن أبي العز الحنفي، المكتب الإس لامي، الطبعة التاسعة، 1408هـ.
– العقيدة الواسطية، ضمن متون طالب العلم، تحقيق: د. عبد المحسن القاسم.
– العقيدة الواسطيّة، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيميّة، تحقيق: د. عبد المحسن القاسم، ضمن متون طالب العلم.
– علماء نجد خلال ثمانية قرون، عبد الله بن عبد الرحمن آل بسام ، دار العاصمة للنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة الثانية.
– علماء ومفكرون عرفتهم، محمد المجذوب، دار الشواف- الرياض ، الطبعة الرابعة
– العلو للعلي العظيم، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد الذهبي،

تحقيق: د. عبد الله بن صالح البراك، دار الوطن للنشر - الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ.
- العواصم من القواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، محمد بن إبراهيم الوزير، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1412هـ.
- غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الثالثة، 1405 هـ.
- غياث الأمم في التياث الظلم لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني، تحقيق: د. مصطفى حلمي، د. فؤاد عبد المنعم، دار الدعوة- الإسكندرية، طبعة سنة 1979م.
- الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيميّة، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى، 1386م.
- فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمّد بن إبراهيم آل الشيخ، جمع وترتيب وتحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الثانية.
- فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ عبد العزيز ابن باز، جمع وإشراف: د. محمد بن سعد الشويعر، الطبعة الأولى - طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تعليقات: ابن باز، وحواشي محب الدين الخطيب، دار الفكر، مصور عن الطبعة السلفية.
- فتح الباري، لابن رجب؛ لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله، دار ابن الجوزي- الدمام، الطبعة الثانية، 1422هـ.
- الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد صجي بن حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد- اليمن- صنعاء، الطبعة الأولى، 1423هـ.
- فتح الرحيم الملك العلام في العقائد والتوحيد والأخلاق والأحكام المستنبطة من القرآن، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: د. عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، الطبعة الأولى، 1421هـ.

- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء للطباعة والنشر- مصر- المنصورة، الطبعة الثانية، 1418هـ.
- فتح رب البرية بتلخيص الحموية، محمّد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، طبع بإشراف مؤسسة ابن عثيمين، طبعة عام 1424هـ.
- الفتوى الحموية الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري، دار الصميعي، الطبعة الثانية، 1425هـ.
- الفرق بين الفرق، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، حققه: محمد محي الدين، دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت.
- الفروع ومعه تصحيح الفروع، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية- بيروت، 1418هـ.
- الفروق في اللغة، لأبي هلال العسكري الحسن بن عبد الله، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، 1412هـ.
- الفروق، لشهاب الدين الصنهاجي القرافي، دار المعرفة للطباعة و النشر- بيروت- لبنان.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، مكتبة الخانجي- القاهرة
- فقه الأسماء الحسنى، أ.د. عبد الرزّاق بن عبد المحسن البدر، الطبعة الأولى، 1429هـ.
- الفقه الأكبر مع الشرح الميسر، لمحمد بن عبد الرحمن الخميس، نشر مكتبة الفرقان- الإمارات، 1419هـ.
- الفوائد، لابن القيم، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثانية، 1393هـ.
- قاعدة في المحبة، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مكتبة التراث الإسلامي- القاهرة.
- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1407هـ.

- قرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء و المرسلين، عبد الرحمن بن حسن، تحقيق: بشير محمد عيون، دار المؤيد- الطائف- المملكة، الطبعة الأولى، 1411هـ.
- القصيدة التائية في القدر، لشيخ الإسلام ابن تيمية، دراسة وتحقيق وشرح: د. محمّد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، الطبعة الأولى، 1430هـ.
- القواعد الأربع، تأليف: الإمام محمّد بن عبد الوهّاب، ضمن متون طالب العلم، تحقيق: د. عبد المحسن القاسم.
- القواعد الحسان لتفسير القرآن، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1414هـ.
- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، محمّد الصالح العثيمين، الجامعة الإسلاميّة - عمادة خدمة المجتمع، الطبعة الثالثة، 1421هـ.
- القول المفيد شرح كتاب التوحيد، ابن عثيمين؛ محمّد بن صالح، دار ابن الجوزي- المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، شهر محرم 1424هـ.
- الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، لأبي عبد الله محمّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزيّة، طُبع بإشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، 1428هـ.
- كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، للإمام محمّد بن عبد الوهاب، ضمن متون طالب العلم، تحقيق: د. عبد المحسن القاسم.
- كتاب التوحيد وإثبات صفات الربِّ عزّ وجلّ، لابن خزيمة، دار ا لآثار- صنعاء.
- كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ.
- كتاب القدر وما ورد في ذلك من الآثار، لعبد الله بن وهب بن مسلم، تحقيق: محمود نصار، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1420هـ.

- كتاب القدر، لأبي بكر جعفر بن محمّد الفريابي، تحقيق: عبد الله بن أحمد المنصور، طبعة أضواء السلف، الطبعة الأولى، 1418هـ.
- كتاب القضاء والقدر للبيهقي
- كتاب شيخ الحنابلة في وقته (الإمام الحَجّاوي حياته وآثاره) لعبد الله الشمراني.
- كتب ورسائل الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد البدر، دار التوحيد للنشر- الرياض، الطبعة الأولى، 1428هـ.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار المعرفة- بيروت- لبنان.
- كشف الشبهات، محمد بن عبد الوهاب، عني به: أحمد بن صالح الطويان، دار طويق، الطبعة الأولى 1423هـ.
- الكشف والبيان (المعروف بتفسير الثعلبي)، أبي إسحاق أحمد المعروف بالثعلبي، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1422هـ.
- الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية- المدينة المنورة.
- الكلمات النافعة في المكفرات الواقعة، عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، الناشر: عبد العزيز ومحمد العبد الله الجميح، الطبعة الرابعة، 1420هـ.
- كلمة الإخلاص وتحقيق معناها، لابن رجب الحنبلي، خرج أحاديثها وعلّق عليها: عماد طه فِرّه، دار الصحابة للتراث، الطبعة الأولى، 1408هـ.
- الكليّات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي- دمشق، 1975م.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علي بن حسان الدين المتقي الهندي، مؤسسة الرسالة- بيروت، طبعة 1989م.
- اللآلئ البهيّة في شرح العقيدة الواسطيّة، لمعالي الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، عناية عادل بن محمّد رفاعي، دار

العاصمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1430هـ.
- لسان العرب، لابن منظور؛ محمّد بن مكرم الأفريقي المصري، اعتناء: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان، ومؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الثانية 1417هـ.
- لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق: دائرة المعارف النظامية- الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت، الطبعة الثالثة، 1406هـ.
- لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية- الكويت، الطبعة الأولى، 1406هـ.
- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، لشمس الدين محمّد بن أحمد السفاريني، مؤسسة الخافقين- دمشق، الطبعة الثانية، 1402هـ.
- الماتريديّة دراسة وتقويماً، لأحمد بن عوض الحربي، دار العاصمة، الطبعة الأولى، 1413هـ.
- الماتريديّة وموقفهم من توحيد الأسماء والصِّفات، لشمس الدين الأفغاني، مكتبة الصديق- الطائف، الطبعة الأولى، 1413هـ.
- المبتدأ والخبر لعلماء في القرن الرابع عشر وبعض تلاميذهم، تأليف: إبراهيم بن محمّد السيف، دار العاصمة، طبعة 1426هـ.
- المبدع في شرح المقنع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق، المكتب الإسلامي- بيروت، 1400هـ.
- متون طالب العلم، تحقيق: د. عبد المحسن القاسم، الطبعة الأولى.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: د. محمّد فؤاد، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية، 1402هـ.
- مجلة البحوث الإسلامية، العدد (18)، إصدار الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء- الرياض.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث-القاهرة، دار الكتاب العربي – بيروت، 1407هـ.

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمّد ابن قاسم، وساعده ابنه محمّد، طبعة مجمع الملك عام 1425هـ، تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلا ميّة والأوقاف والدعوة والإرشاد، بالمملكة العربيّة السعودية.
- مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمّد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر السليمان، دار الوطن، طبعة عام 1413هـ.
- المجموع، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار الفكر- بيروت، 1997م.
- المحلى، تأليف: أبو محمّد ابن حزم الظاهري؛ علي بن أحمد بن سعيد، تحقيق: لجنة التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- مختصر الصواعق المرسلة على الجهميّة والمعطلة، اختصار محمّد الموصلي، تحقيق: د. الحسين العلوي، أضواء السلف، الطبعة الأولى، 1425هـ.
- مختصر العلو للعلي الغفار، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب ا لإسلامي- بيروت، الطبعة الثانية، 1412هـ.
- مدارج السالكين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بكر المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي- بيروت- لبنان.
- مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات (عرض ونقد)، تأليف: د. أحمد بن عبد الرحمن القاضي، دار العاصمة- الرياض، الطبعة الأولى، 1416هـ.
- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم، دار الكتب العلمية- بيروت.
- مراتب الإجماع، لابن حزم الأندلسي، طبعة دار زهد القدسي المصرية.
- مسائل الإيمان لأبي يعلى، حققه وعلّق عليه: أ.د. سعود الخلف، دار العاصمة، طبعة عام 1410هـ.
- المسائل التي خالف بها رسول الله أهل الجاهلية، محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: يوسف بن محمد السعيد، دار المجد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1425هـ.

- المسائل العقديّة التي حكى فيها ابن تيميّة الإجماع (جمعاً ودراسة)، إعداد: جمع من الباحثين، بإشراف: د. عبد الله الدميجي، دار الفضيلة، الطبعة الأولى، 1428هـ.
- مسألة في التوحيد وفضل لا إله إلا الله، يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي، تحقيق: عبد الهادي محمد منصور، راجعه وقدم له: عبد القادر الأرناؤوط، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية، 1416هـ.
- المستدرك على الصحيحين، للحاكم محمّد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1411هـ.
- المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة، جمعه ورتّبه: محمّد بن عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الأولى، 1418هـ.
- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث- دمشق، الطبعة الأولى، 1404هـ.
- مسند البزار(البحر الزخار) ، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، د. عادل بن سعد، صبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ، الطبعة الأولى، 1988م-2009م.
- المسند للإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420هـ.
- مشاهير علماء نجد وغيرهم، عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر
- مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الثالثة، 1405هـ.
- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لشهاب الدين أحمد بن أبي بكر الكتاني البوصيري، دراسة وتقويم: كمال يوسف الحوت ، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية - مؤسسة الكتب الثقافية - دار الجنان، الطبعة الأولى، 1406هـ.
- مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام، عبد اللطيف بن عبد الرحمن

بن حسن آل الشيخ، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله آل أحمد، وزارة الأوقاف والدعوة والإرشاد الشؤون الإسلامية، 1424هـ.
- مصطلحات في كتاب العقيدة دراسة وتحليل، محمد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، الطبعة الأولى، 1427هـ.
- مصنف عبد الرّزّاق، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ.
- المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.
- معارج القبول بشرح سلم الأصول، حافظ بن أحمد الحكمي، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم- المملكة العربية السعودية - الدمام، الطبعة الثالثة، 1415هـ.
- معالم التنزيل، محيي الدين الحسين بن مسعود البغوي، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة للنشر، الطبعة الرابعة، 1417هـ.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأ ولى، 1408هـ.
- المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، عواد بن عبد الله المعتق، دار العاصمة، الطبعة الأولى، 1409هـ.
- معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، تأليف: د. محمد بن خليفة التميمي، أضواء السلف، الطبعة الأولى 1419هـ.
- المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد عبد المحسن الحسيني، دار الحرمين- القاهرة، 1415هـ.
- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن الحسيني، دار الحرمين- القاهرة، 1415هـ.
- المعجم الصغير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: محمّد شكور محمود، المكتب الإسلامي - بيروت،

الطبعة الأولى، 1405هـ.
- المعجم الكبير للطبراني؛ سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الدار العربية للطباعة - بغداد، إشراف وزارة الأوقاف العراقية، الطبعة الأولى، 1399هـ.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأ ولى، 1414هـ.
- معجم المناهي اللفظية، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع- المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، 1417هـ.
- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1981م.
- المغني في أبواب العدل والتوحيد، تأليف عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، مطبعة دار الكتب، نشر دار الثقافة والإرشاد، الطبعة ا لأولى، 1380هـ.
- المغني، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ.
- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن قيم الجوزيّة؛ أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر، دار الكتب العلمية- بيروت.
- مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، الدار الشامية- بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ.
- مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد، للشيخ: محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: إسماعيل بن محمد الأنصاري، جامعة الإمام: محمد بن سعود- الرياض، وهو مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ وضمن الدرر السنيّة.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن على بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: محمّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، 1416هـ.
- مقالة التعطيل والجعد بن درهم، تأليف: د. محمد خليفة بن علي التميمي، أضواء السلف للنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة الأ

أولى، 1418هـ.
- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية، 1390، 1392هـ.
- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي ، دار القلم- بيروت، الطبعة الخامسة، 1984م.
- الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة- بيروت، 1404هـ.
- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن القيم، تحقيق: يحيى بن عبد الله الثمالي، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، 1428هـ.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن النووي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، 1392هـ.
- منهج القرآن في الدعوة إلى القرآن، تأليف: أ.د علي بن محمّد الفقيهي، دار الإمام أحمد، الطبعة الأولى، 1427هـ.
- منهج ودراسات لآيات الصفات، محمد الأمين الشنقيطي، مطبوعات الجامعة الإسلاميّة، سنة 1395هـ.
- المهذب، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، دار الفكر- بيروت.
- الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى 1417هـ.
- الموافقات، إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة- بيروت
- مواقف الطوائف من توحيد الأسماء والصفات، تأليف: أ.د. محمد خليفة التميمي، أضواء السلف، الطبعة الأولى، 1422هـ.
- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع الجهني، دار الندوة العالميّة للطباعة والنشر، الطبعة الخامسة، 1424هـ.
- موقف ابن تيميّة من الأشاعرة، عبد الرحمن بن صالح المحمود، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1415هـ.
- ميزان الاعتدال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق:

علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت- لبنان.
- النبوات، تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. عبد العزيز بن صالح الطويان، طبعة عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلا مية، الطبعة الثانية، 1427هـ.
- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: محمد عبد الكريم الراضي، مؤسسة الرسالة- لبنان- بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن محمد بن حجر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير- بالرياض، الطبعة الأولى، 1422هـ.
- نصب الراية لأحاديث الهداية، عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث- مصر، 1357هـ.
- النّصيحة في صفات الرّبِّ جلّ وعلا، أحمد بن إبراهيم الواسطي ابن شيخ الحزاميين، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة، 1403هـ.
- نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد، عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: السماري، أضواء السلف.
- نهاية الأقدام في علم الكلام، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: الفرد جيوم، لندن، 1934م.
- نهاية المطلب في دراية المذهب، لإمام الحرمين عبد الملك الجويني، تحقيق: أ.د. عبد العظيم الديب، دار المنهاج، الطبعة ا لأولى، 1418هـ.
- النهاية في غريب الحديث، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق: محمود محمد الطناحي، و طاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى، 1383هـ.
- نواقض الإسلام، ضمن الدرر السنيّة في الأجوبة النجديّة، جمع: عبد الرحمن بن محمّد بن قاسم.
- الهداية إلى بلوغ النهاية، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى 1429هـ.
- الورقات، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد.

- وسطيّة أهل السنّة بين الفرق، تأليف: د. محمّد باكريم محمّد باعبد الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ، 1429هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان، اعتنى به مكتب التحقيق، دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ.

سادساً: فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1
أهميّة الموضوع	4
أسباب اختيار الموضوع	4
الدراسات السابقة	5
خطة البحث	7
المنهج المتّبع فى البحث	17
التمهيد	18
المبحث الأول التعريف بالشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ	19
اسمه ونسبه	19
ولادته ووفاته	19
بعض مراثيه	20
نشـأة الشيخ العلمـيّة	22
أسرته	24
ذريتـه	25
صفاته الخَلْقية	25
صفاته الخُلُقية	26
شيوخه	27
تلاميذه	28
آثاره العلمية	29
أعمالـه	30
المبحث الثاني منهج الشيخ في تقرير العقيدة والردِّ على المخالفين	32
منهج وقواعد الاستدلال لدى الشيخ	32
مصادر التلقى والاستدلال عند الشيخ	32
قواعد فى الاستدلال عند الشيخ	33
أهمـيّة العقيدة فى منظور الشيخ	35
أبرز من تأثـّر به الشيخ فى تقرير العقيدة	37
منهج الشيخ فى الردِّ على المخالفين	37

منهج الشيخ العلمى فى الردّ على المخالفين	37
منهج الشيخ العملى مع المخالفين	40
الباب الأول جهود الشيخ في تقرير التوحيد وبيان قوادحه	44
أهميّة العلم بالتوحيد	45
معنى التوحيد وحقيقته	47
أهمِّية التوحيد وفضله	48
أقسام التوحيد	51
العلاقة بين أقسام التوحيد	52
الفصل الأول جهود الشيخ في تقرير توحيد الربوبيّة	54
المبحث الأول تعريف توحيد الربوبيّة وخصائصه	54
تعريف توحيد الربوبيّة	54
التعريف بكلمة "ربّ"	54
تعريف توحيد الربوبيِّة شرعاً	56
خصائص توحيد الربوبيّة	56
المبحث الثاني استلزام توحيد الربوبيّة لتوحيد الألوهيّة واعتراف المشركين به	60
استلزام توحيد الربوبيّة لتوحيد الألوهيّة	60
اعتراف المشركين بتوحيد الربوبيّة	61
المبحث الثالث دلائل توحيد الربوبيّة	64
المبحث الرابع عظمة الله وكماله ووجوب إحسان الظّن به	70
الفصل الثانى جهود الشّيخ فى تقرير توحيد الألوهيّة	73
المبحث الأول تعريف توحيد الألوهيّة	74
التعريف بكلمة "إله"	74
تعريف توحيد الألوهيّة شرعاً	77
المبحث الثانى تفصيل القول فى كلمة التّوحيد	81
معنى كلمة التّوحيد	82
أركان كلمة التوحيد	87
شروط كلمة التوحيد	88
أحوال النّاس مع كلمة التّوحيد	92

آيات بمعنى كلمة التوحيد	93
صلة (شهادة أنّ محمّداً رسول الله صلى الله عليه وسلم) بكلمة التّوحيد	95
حقيقة (شهادة أنّ محمّداً رسول الله صلى الله عليه وسلم)	96
المبحث الثالث العبادة	99
تعريف العبادة لغة	99
تعريف العبادة شرعاً	100
أركان العبادة	104
شروط العبادة	107
أنواع العبوديّة	111
الفروق بين العبوديّة العامّة والعبوديّة الخاصّة	113
المبحث الرابع نماذج من أن ـواع العب ـادة	115
التّوكّل	115
الخوف	120
المحبّة	122
التّوسّل	124
الاستعانة	129
الاستغاثة	130
الاستعاذة	132
الولاء والبراء	134
المبحث الخامس دلائل توح ـيد الألوه ـيّة	138
ربوبيّة الله وعظمته	138
الأسماء والصفات	143
الآيات	145
بطلان إلهيّة ما سوى الله تعالى	145
الفصل الثالث جهود الشّيخ في تقرير توحيد الأسماء و الصِّفات	153
المبحث الأول معتقد أهل السّنّة والجماعة في الأسماء والصِّفات وذكر بعض القواعد فى الأسماء والصِّفات	154
معتقد أهل السّنّة والجماعة فى الأسماء والصِّفات	155
ذكر بعض قواعد الأسماء والصِّفات	161

القاعدة الأولى أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية	162
القاعدة الثّانية أسماء الله تعالى حسنى وصفاته عليا	165
القاعدة الثّالثة أسماء الله وصفاته غير محصورة	169
القاعدة الرّابعة نصوص الأسماء والصِّفات محْكمة	170
القاعدة الخامسة أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف	172
القاعدة السّادسة القول في الصِّفات كالقول في الذّات والقول في بعض الصِّفات كالقول في البعض الآخر	172
القاعدة السّابعة المضاف إلى الله على قسمين صفة ومخلوق	174
القاعدة الثّامنة امتناع الأقيسة في حقِّه تعالى سوى قياس الأولى	175
القاعدة التّاسعة باب الإخبار أوسع من باب الأسماء و الصِّفات	176
القاعدة العاشرة المعنى معلوم والكيف مجهول	178
معاني أسماء الله وصفاته معلومة	179
كيفيّة صفات الله مجهولة	183
القاعدة الحادية عشرة الأصل في الكلام الحقيقة	185
القاعدة الثّانية عشرة الاشتراك في الأسماء لا في المسمّيات	186
القاعدة الثّالثة عشرة النّفي المجمل والإثبات المفصّل	187
المبحث الثاني أقسام النّاس في باب الأسماء والصِّفات وبعض شبه المنحرفين فيه	192
أقسام النّاس في باب الأسماء والصِّفات	193
الردُّ على بعض شبه المنحرفين في باب الأسماء و الصفات	200
المبحث الثالث محاذير يجب أنْ تُجتنب في باب الأ سماء والصِّفات	208
التّمثيل	210
التّعطيل	212
التّفويض	216
التّكييف	217
التّحريف	218

المبحث الرابع تفصيل القول فى بعض الصِّفات	220
صفة العلو	220
أنواع العلو	221
أدلة إثبات العلو	221
صفة الاستواء	229
أدلة الاستواء	230
معنى استواء الله على العرش	230
عقيدة أهل السنة فى الاستواء	231
الفرق بين الاستواء والعلو	233
الرد على من أنكر الاستواء	234
الكرسى	236
صفة المعية	237
دليل المعية	237
معنى المعيّة	238
الرد على من زعم أنّ لازم المعيّة الاختلاط والامتزاج	240
تفسير السلف للمعيّة ببعض مقتضياتها ولوازمها وسبب ذلك	241
أقسام المعيّة	242
صفة القرب	243
أدلة إثبات القرب	243
القرب لا يكون إلا خاصّاً	245
صفة الكلام	246
عقيدة أهل السنّة فى صفة الكلام	246
التفاضل فى الكلام	246
أدلة إثبات صفة الكلام	247
القرآن كلام الله منزّل غير مخلوق	248
الرؤية	252
أدلة إثبات الرؤية	252
رؤية الله يوم القيامة بغير إحاطة ولا كيفية	255
الفصل الرابع جهود الشّيخ فى بيان قوادح التّوحيد	257
المبحث الأول الشرك	259
حقيقة الشرك لغة وشرعاً	259

أنواع الشرك	261
الفرق بين الشرك الأكبر والأصغر	262
أهمية معرفة الشِّرك	263
بدايته ونشأته	265
أسبابُ الشِّرك	267
وسائل البُعدِ عن الشرك	276
قبح الشرك وخطره	279
وجوب التّحذير من الشِّرك	285
وقوعه في هذه الأمّة	289
الرد على من أنكر وقوعه	292
المبحث الثاني صـورٌ من الشـّرك	294
من الشرك اعتقاد أنّ غير الله ينفع أو يضرُّ	295
الذبح لغير الله	301
النذر لغير الله	306
دعاء غير الله	309
الرِّياء	328
شرك الطاعة	333
الرُّقى والتمائم	341
أقسام الرقى	342
أنواع التمائم وحكم كل نوع	346
الاستسقاء بالأنواء	355
حكم التنجيم	356
الطيرة	361
شرك الألفاظ	369
الحلف بغير الله تعالى	370
التعبيد لغير ربِّ العالمين	379
عطف مشيئة المخلوق على مشيئة الخالق بالواو العاطفة	381
ذِكرُ السبب ونسيان المسبِب وهو الله تعالى	387
إطلاق لفظ على المخلوق وهو ممّا اختص الله به	388
المبحث الثالث ذرائع الشرك	391
التعريف بالذرائع	391

الذريعة الأولى الغلو	394
أدلة تحريمه	394
من صور الغلو	397
الغلو فى النبى	397
الغلو فى الصالحين	401
الذريعة الثانية تجاوزُ المشروعِ فى حقّ القبور	405
من صور تجاوزُ المشروعِ فى حقّ القبور	410
اتخاذ القبور مساجد	410
عبادة الله عندها والعكوف عليها	418
رفع ُ القبور وتشييد ُها والبناء ُ عليها	424
تجصيصُ القبور والكتابة عليها وزخرفتها	428
الزيارة البدعيّة والشركيّة للمقابر	429
أقسام زيارة المقابر	431
كسوةُ القبور وتطييبُها ووضعُ الزهورِ عليها	435
تشجير المقابر وإضاءتها وترخيمها	437
الذريعة الثالثة التصوير	438
أدلة تحريم التصوير	439
علة النهى عن التصوير	441
عموم النهى عن التصوير	444
الذريعة الرابعة التبرك الممنوع	451
أنواع التبرك الغير مشروع	455
المبحث الرابع الكفر	466
حقيقة الكفر	466
أقسام الكفر والفرق بينهما	468
أنواع الكفر	470
تعريف النفاق وبيان أقسامه والفرق بينهما	473
بيان بعض صور الكفر	475
الصورة الأولى الإلحاد	475
الصورة الثانية الاستهزاء بالله تعالى أو برسوله أو بكتابه	477
الصورة الثالثة السحر	482
الصورة الرابعة التلفّظ بالكفر	486

العنوان	الصفحة
الصورة الخامسة الحكم بغير ما أنزل الله تعالى	489
سمات الشريعة ووجوب تحكيمها	491
الحكم بغير ما أنزل الله دائر بين الكفر الأكبر والأصغر	505
أنواع الحكم بغير ما أنزل الله وحكم كل نوع	505
الباب الثاني جهود الشيخ في تقرير بقيّة مباحث الإيمان	511
الفصل الأول جهود الشيخ في تقرير الإيمان بالملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر	514
المبحث الأول جهوده في تقرير الإيمان بالملائكة و الكتب	514
الإيمان بالملائكة	514
التعريف بالملائكة لغة وشرعاً	514
وجوب الإيمان بالملائكة	515
حقيقة الإيمان بالملائكة ومعناه	516
الإيمان بالكتب	522
التعريف بالكتب لغة وشرعاً	522
وجوب الإيمان بالكتب	523
معنى الإيمان بالكتب	524
تفصيل بعض المسائل المتعلِقة بالكتب	525
المبحث الثاني جهوده في تقرير الإيمان بالرُسل عليهم الصّلاة والسّلام	534
الإيمان بعموم الرسل	534
التعريف بالنبى والرسول	534
الفرق بين النبى والرسول	537
وجوب الإيمان بالرسل	540
حقيقة الإيمان بالرسل ومعناه	541
وظيفة الرسل	542
تفصيل بعض المسائل المتعلِقة بالرسل	543
الإيمان بنبيّنا صلى الله عليه وسلم	550
وجوب معرفته	552
حقيقة الإيمان بنبيّنا صلى الله عليه وسلم	555
الوسطيّة فى الإيمان بنبيّنا صلى الله عليه وسلم	555

558	بعض خصائص النبى
559	من حقوق النبى على أمته
561	المبحث الثالث جهود الشيخ في تقرير الإيمان باليوم ا لآخِر
561	وجوب الإيمان باليوم الآخر
561	حقيقة الإيمان باليوم الآخر
562	الإيمان بأشراط الساعة وأنواعها
565	وجوب الإيمان بالحياة البرزخية وبعذاب القبر ونعيمه وأدلة ذلك
569	بعض مسائل الاعتقاد المتعلِقة بالبرزخ
573	وجوب الإيمان بالبعث والنشور
574	حقيقة الإيمان بالبعث
576	الردّ على من أنكر البعث
578	حقيقة الصراط ووجوب الإيمان به
578	أدلة إثبات الصراط
581	أدلة إثبات الميزان ووجوب الإيمان به
582	هل هو ميزان واحد أم أكثر
583	ما الذى يوزن
584	حقيقة الشفاعة وأنواعها
586	أقوال الناس فى الشفاعة
589	أنواع الشفاعة المثبتة
592	حقيقة المقام المحمود
596	الجنة والنار
603	الفصل الثاني جهود الشيخ في تقرير الإيمان بالقضاء و القدر
606	المبحث الأول معنى الإيمان بالقضاء والقدر ومراتبه
606	المعنى اللغوى للقضاء والقدر
608	المعنى الشرعي للقضاء والقدر وحقيقة الإيمان بذلك إجمالاً
610	مراتب القضاء والقدر
610	المرتبة الأولى العلم
614	المرتبة الثانية الكتابة

المرتبة الثالثة المشيئة	617
المرتبة الرابعة عموم خلقه وقدرته	619
أن-واع الإرادة	622
الفرق بين الإرادتين	625
أنواع الهداية	629
المبحث الثاني وسطيّة أهل السنّة والجماعة في باب ا لإيمان بالقضاء والقدر	632
بيان قول المخالفين فى القضاء والقدر	633
الطرف الأول القدريّة النفاة	633
الطرف الثانى الجبريّة	634
بيان وسطيّة أهل السنّة والجماعة فى القضاء والقدر	636
الجمع بين الشرع والقدر وأقوال النّاس فيه	636
المبحث الثالث القول فى الحكمة والتعليل والأسباب	642
الحكمة والتعليل	642
أقوال الناس فى الحكمة والتعليل	643
الأس-باب	646
أقوال الناس في الأسباب	647
المبحث الرابع أف-عال الع-باد والقول فى "لو"	653
أقوال الناس فى أفعال العباد	653
وسطيّة أهل السنّة فى أفعال العباد	654
حكم قول "لو" عقب القضاء والقدر على وجه المعارضة	659
الفصل الثالث جهود الشيخ فى الإيمان ومباحثه	662
المبحث الأول تعريف الإيمان وعلاقته بالإسلام والإ حسان	663
تعريف الإيمان لغة	664
تعريف الإيمان شرعاً	667
علاقة الإيمان بالإسلام والإحسان	673
المبحث الثانى أقوال النّاس فى مسمّى الإيمان	682
شبه المخالفين فى مسمّى الإيمان	682
قول الخوارج والمعتزلة	684
قول المرجئة	685

بيان وسطيّة أهل السنّة والجماعة فى مسمّى الإيمان	689
المبحث الثالث زيـادة الإيمان ونقصـانه	691
قول أهل السنّة والجماعة	691
مستند قول أهل السنّة والجماعة في زيادة الإيمان ونقصانه	692
قول المخالفين لأهل السنّة والجماعة في زيادة الإيمان ونقصانه	695
أسباب زيادة الإيمان ونقصانه	697
مسألة الاستثناء فى الإيمان	700
المبحث الرابع وسطيّة أهل السنّة في الأسماء والأ حكام	703
وسطيّة أهل السنّة والجماعة فى الأسماء والأحكام	705
عشرون قاعدة هي مدار وسطيّة أهل السنّة والجماعة فى باب الأسماء والأحكام	706
موقف أهل السنّة والجماعة من نصوص الوعد و الوعيد	717
موقف المخالفين لأهل السنّة والجماعة في الأسماء وا لأحكام	719
المبحث الخامس التكفير وضوابطه وحكم أهل الفترة	723
اختلاف الناس فى التكفير	723
خطر تكفير المسلم	724
قول أهل السنّة والجماعة فى التكفير	726
معالم وسطيّة أهل السنة فى التكفير	727
ضوابط التكفير	741
الضابط الأول التكليف	743
الضابط الثانى القصد والاختيار	744
الضابط الثالث إقامة الحجة	745
تفصيل القول فى اشتراط قيام الحجّة	746
مسألة اشتراط فهم الحُجّة من عدمه	750
الضابط الرابع انتفاء الموانع	752
المانع الأول الجهل	752
المانع الثانى الإكراه	754

حكم أهل الفترة	756
الفصل الرابع جهود الشيخ في توضيح المسائل المُتعلِّقة بالصحابة والإمامة	760
المبحث الأول الصحابة	760
تعريف الصحابة لغة وشرعاً	760
تعريف الآل لغة وشرعاً	762
موقف أهل السنّة والجماعة من الصحابة والآل وبيان فضلهم	766
بعض مظاهر وسطيّة أهل السنّة في موقفهم من الصحابة والآل	771
الفرق التى ضلّت فى الصحابة	784
الرافضة	785
النواصب	786
المبحث الثانى الإمامة	790
تعريف الإمامة لغة واصطلاحاً	790
مقاصد الولاية	791
طرق انعقاد الولاية	794
شروط الولاية	796
الشرط الأول الذكوريّة	796
الشرط الثانى أنْ يكون كافياً ابتداءً ودواماً	798
الشرط الثالث العدالة	798
الشرط الرابع العلم	799
الشرط الخامس أنْ يكون قرشيّاً	799
وجوب نصب الإمام	801
وجوب السمع والطاعة	803
حكم الخروج على الأئمّة	807
الخاتمة	811
ملخص البحث	811
أهم النتائج	816
أهم التوصيات	817
فهرس الآيات	820
فهرس الأحاديث	854

فهرس الأعلام	868
فهرس الفرق والطوائف	872
فهرس المصادر والمراجع	873
فهرس الموضوعات	905